جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقـــاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة

(٢)

موســوعة

علوم الحديث الشريف

إشراف وتقديم
الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق
وزير الأوقاف

القاهـرة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م






الفهـــــــــرس

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	اسم الكاتب	رقم الصفحة

الموضوع	اسم الكاتب	رقم الصفحة
● الصحيح لغيره	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقى	٤٨٣
● الصحيحان	أ. د. صالح عبد الوهاب الفقى	٤٨٥
● الضعفاء والمتروكون والمؤلفات فيهم	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٤٩٠
● الضعيف من الحديث وحكم روايته والعمل به	أ. د. مصطفى محمد محمود حسين	٤٩٤
● طبقات الحفاظ	أ. د. أحمد عمر هاشم	٥٠٤
● طبقات الرواة	أ. د. الخشوعى الخشوعى محمد	٥٠٥
● العالى من الأسانيد	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٠٧
● العبادلة من الصحابة	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥١٢
● عرض الحديث على الشيخ	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥١٥
● العزيز من الأحاديث	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥١٨
● علامات ضبط الحروف عند المحدثين فى كتابة الحديث ...	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٢٠
● علامات الوضع فى الأحاديث	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٢٢
● العلة فى الحديث	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٢٧
● علم الحديث دراية	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٣٠
● علم الحديث رواية	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٣٢
● علم دراسة الأسانيد وخطوات دراسة الإسناد عمليا وأمثلتها تطبيقيا ..	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٣٤
● علم رجال الحديث	أ. د. أيمن محمود مهدى	٥٤٥
● علم مصطلح الحديث	أ. د. أيمن محمود مهدى	٥٥١
● العنعنة فى الرواية	أ. د. ياسر شحاتة دياب	٥٥٦
● غريب ألفاظ الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٥٩
● الغريب من روايات الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٦٣
● الغلط والغفلة والوهم فى الرواية	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٦٧
● فقه الحديث	أ. د. أيمن محمود مهدى	٥٧٠
● فهارس ألفاظ الحديث ومناهجها؛ ونماذج لكل منهج.	أ. د. أيمن محمود مهدى	٥٧٣
● القوقلة فى رواية الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٧٨
● قول التابعى غير الصريح فى رفع الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٨٠
● قول الصحابى غير الصريح فى رفع الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٨٢
● كتابة الحديث وضبطها	أ. د. أيمن محمود مهدى	٥٨٥
● الكتب الستة ومنزلتها بين كتب الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٩٠
● الكشط والمحو والضرب فى كتب الحديث	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٩٢
● كنى الرواة والمحدثين والمؤلفات فيها	أ. د. موسى فرحات الزين	٥٩٤

الموضـــوع	اسم الكاتب	رقم الصفحة

تقديم

للأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق
وزير الأوقاف
ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

فى إطار مشروع الموسوعات الإسلامية المتخصصة التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية؛ يسرنا أن نقدم اليوم للباحثين والمهتمين بالدراسات الإسلامية : «**موسوعة علوم الحديث الشريف**»؛ التى تمثل المجلد الثالث فى المشروع المشار إليه. فقد سبق أن قدمنا للقراء فى السنتين الماضيتين «**الموسوعة الإسلامية العامة**» و «**الموسوعة القرآنية المتخصصة**».

وتهتم هذه الموسوعة الحديثية بكل ما يتعلق بالحديث النبوى من معلومات لا يجدها القارئ إلا متناثرة فى عشرات المراجع. فمن المعروف أن هناك العديد من العلوم الإسلامية التى ابتكرها المسلمون منذ قرون عديدة حول الأحاديث النبوية؛ مثل: علم مصطلح الحديث، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل وغيرها من فروع أخرى تهدف كلها إلى تقديم صورة شاملة لكل ما يتعلق بالأحاديث النبوية الشريفة؛ متناً وإسناداً، وتحقيقاً وتدقيقاً، ورواية ودراية.

وقد كان الدافع لعلماء المسلمين منذ العصر الأول للإسلام وراء الاهتمام بالأحاديث النبوية هو أن السنة النبوية تمثل الأصل الثانى للإسلام بعد القرآن الكريم، كما جاء فى الحديث الشريف : «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا**

بعدهما : كتاب الله، وسنتى»[1]. والقرآن الكريم نفسه يبين لنا أن الله أنزل القرآن على نبيه ﷺ ليبينه للناس؛ فقال تعالى : ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**﴾ (سورة النحل: ٤٤).

وقد فعل الرسول ﷺ ما أمره الله به، فكانت سنته المتمثلة فى أقواله وأفعاله وتقريراته بالنسبة للقرآن الكريم بمثابة «تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره»[2].

ومن هنا اتجهت جهود علماء الإسلام إلى فحص هذا الأصل الثانى للإسلام فحصاً دقيقاً، وبخاصة بعد أن تم اختراع كم كبير من الأحاديث التى نسبها الوضّاعون زوراً وبهتاناً إلى رسول الله ﷺ. ولم يُفَرِّط علماء الإسلام إطلاقاً فى الحرص الشديد على التدقيق الذى لا حد له فى توثيق المرويات عن الرسول ﷺ.

فقد وضع القرآن أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد التاريخى فى قوله تعالى : ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾ (الحجرات : ٦).

وتتمثل هذه القاعدة فى أن أخلاق الراوى تعد عاملاً هاماً فى الحكم على روايته، وقد أفاد المسلمون إفادة عظيمة من هذه القاعدة وطبقوها على رواة الأحاديث النبوية، وقد كان تطبيق هذا المنهج النقدى على رواة الأحاديث هو الذى تطورت عنه بالتدريج قواعد النقد التاريخى[3].

ولعلماء الحديث باع طويل فى نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب، فقد وصلوا فى هذا الباب إلى أبعد مدى، وأبلوا فيه بلاءً حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفى من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم فى الله لومة لائم، ولم يمنعهم من تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج.

وقد وضع رجال الحديث القواعد الدقيقة التى ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب؛ وعلى سبيل المثال نجد أن

الإمام البخارى الذى اشتهر كتابه «صحيح البخارى» بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله، قد جمع في حياته - التى كرّسها لخدمة الحديث النبوى - أكثر من نصف مليون حديث، ولكنه لم يأخذ فى كتابه هذا - بعد حذف المكرر - إلا أقل من أربعة آلاف حديث نتيجة للمناهج العلمية الدقيقة التى وضعها والتزم بها.

وتيسيراً على الراغبين فى التعرف على كل ما يتعلق بالأحاديث النبوية من علوم ومعارف تأتى «**موسوعة علوم الحديث الشريف**» لتسد فراغاً فى المكتبة الإسلامية، وتلبى رغبة ملحة لدى الكثيرين من الباحثين والمهتمين بالسنة النبوية الشريفة، ومبلغ علمنا أن هذا يعد عملاً غير مسبوق على هذا النحو الذى نقدمه اليوم إلى القارئ الكريم.

وقد تعاون فى إنجاز هذا العمل نخبة ممتازة من المتخصصين فى الحديث النبوى من علماء الأزهر الشريف، فلهم منا خالص الشكر والتقدير، وقد أشرف على الجانب العلمى والتنظيمى للموسوعة الأستاذ الدكتور / على جمعة محمد، وشاركه فى ذلك الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، الذى بذل جهودًا مضنية فى المراجعة العلمية والتدقيق الفائق، كما أشرف على الطباعة الأستاذ / أبو سليمان صالح، ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذى بذله الأخ الأستاذ الدكتور / عبد الصبور مرزوق فى هذا الصدد، فللجميع منا جزيل الشكر وعظيم التقدير، ونسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل الكبير فى ميزان حسناتهم، ونأمل أن يكون فى هذه الموسوعة فائدة لباحث، أو نفع لقارئ، أو إرشاد لمسترشد.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل،،،

٣ من صفر ١٤٢٤هـ

٥ من إبريل ٢٠٠٣م

الهوامش :

(١) مستدرك الحاكم ٩٣/١. وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢٤/٢، ١١٠.

(٢) راجع الموافقات للشاطبى جـ ٤ ص ١٢.

(٣) د. محمد إقبال : تجديد التفكير الدينى فى الإسلام ص ١٦٠ وما بعدها.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى وآله وصحبه ومن والاه وبعد :

فهذه «موسوعة علوم الحديث الشريف» تصدر بعد صدور «الموسوعة الإسلامية العامة»، و «موسوعة القرآن المتخصصة»، فى سلسلة الموسوعات الإسلامية التى يُصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التى سيتبعها - إن شاء الله تعالى - باقى الموسوعات فى مجالات الفكر الإسلامى التى وعدنا بها فى الموسوعة الإسلامية العامة.

ولقد قامت لجنة إعداد الموسوعة بحصر المصطلحات الخاصة بعلوم الحديث، وكذلك مناهج المحدثين، وكلفت نخبة من العلماء المتخصصين فى علم الحديث بالكتابة فى كل مصطلح بما يجلى حقيقته، ويقربه إلى الأذهان ويضبط معناه، فى صورة يحتاج إليها المتخصص ويفهمها المثقف بوضوح وجلاء، وجعلت لكل مصطلح وزناً نسبياً يتفق مع أهميته ومدى الحاجة إليه وموضعه فى علم الحديث، وذلك على ثلاث فئات : طويل، ومتوسط، وصغير كما سيراه القارئ فى هذه الموسوعة التى نرجو أن تكون نافعة مثل سابقتيها.

ولقد تم ترتيب المصطلحات طبقاً للترتيب الألفبائى لتيسير الوصول إلى المصطلح من أقرب طريق، كما تم ذكر المناهج حسب ترتيبها التاريخى فى قسم مستقل بعد قسم المصطلحات.

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة العلماء الذين شاركوا بمجهوداتهم فى التخطيط وجمع المصطلحات وتصنيفها والكتابة فى هذا المجلد، ونسأل الله أن يجزيهم خيراً، والله من وراء القصد.

أ. د / على جمعة محمد

السادة العلماء المشاركون فى تحرير الموسوعة*

- أ. د. أحمد عمر هاشم.
- أ. د. أحمد محرم الشيخ ناجى.
- أ. د. أحمد معبد عبد الكريم.
- أ. د. أيمن محمود مهدى.
- أ. د. الخشوعى الخشوعى محمد.
- أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب.
- أ. د. سعيد محمد صالح صوابى.
- أ. د. صالح عبد الوهاب الفقى.
- أ. د. عبد الرحمن عبد الحميد البر.
- أ. د. عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى.
- أ. د. عزت عطية.
- أ. د. علاء عنتر محمد مصطفى.
- أ. د. على عبد الباسط مزيد.
- أ. د. عمر نجار على عبد الحافظ.
- أ. د. ماهر منصور عبد الرازق.
- أ. د. محمد محمود أحمد هاشم.
- أ. د. محمد محمود بكار.
- أ. د. محمد نصر سنوسى.
- أ. د. محمود رشاد خليفة.
- أ. د. مروان محمد مصطفى شاهين.
- أ. د. مصطفى محمد أبو عمارة.
- أ. د. مصطفى محمد محمود حسين.
- أ. د. موسى فرحات الزين.
- أ. د. ياسر شحاتة دياب.

الإعداد والتحرير :

أ. د. أحمد معبد عبد الكريم

أ. د. على جمعة محمد

الإشراف الفنى :

أ. أبو سليمان محمد صالح

---

* رتبت الأسماء طبقاً للترتيب الهجائى.

الأئمة الأربعة والخمسة والستة

١ - إذا ذكر الأئمة الأربعة هكذا بإطلاق فى مجال الفقه، فالمقصود بهم «أبو حنيفة[١] ومالك[٢] والشافعى[٣] وأحمد[٤] رحمهم الله تعالى، لأنهم أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة والمتبوعة حتى الآن.

وقد يذكرون فى مجال علم الحديث بهذا الاسم أيضاً كما فعل الحافظ ابن حجر فى كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» وضمنه تراجم الرواة الذين أخرج لهم بعض هؤلاء الأئمة الأربعة أو جميعهم، فى مؤلفاتهم وهى: مسند الإمام أبى حنيفة بتخريج الحسين بن محمد خسرو، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام الشافعى، ومسند الإمام أحمد - رحمهم الله تعالى[٥] ولكن المشهور عند المحدثين إطلاق الأئمة الأربعة على أصحاب السنن الأربعة وهم أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، وسيأتى التعريف بهم.

٢ - وأما الأئمة الخمسة فالمقصود بهم: البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى، كما فعل الإمام أبو بكر محمد بن موسى الحازمى فى كتابه «شروط الأئمة الخمسة» وذكر فيه شرط كل واحد من هؤلاء الخمسة فى كتبهم وهى : صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وجامع الترمذى ويسمى أيضا «السنن» وسنن الإمام النسائى الكبرى والصغرى وتسمى «المجتبى»[٦] وأطلق الإمام عبد السلام بن عبد الله بن تيمية (الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ) اصطلاح «الخمسة» قاصداً بهم أصحاب السنن الأربعة السابق ذكرهم والإمام أحمد فى مسنده[٧].

٣ - وأما الأئمة الستة، فأطلقهم بعض المغاربة على الإمام مالك والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى، كما فعل الإمام رزين بن معاوية العبدرى السرقُسطى المتوفى سنة ٥٣٥هـ فى كتابه «تجريد الصحاح»، ثم تبعه على ذلك مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ وذلك فى كتابه «جامع الأصول فى أحاديث الرسول»[٨].

ولكن المشهور إطلاق الأئمة الستة على

أصحاب الكتب الستة التى استقر عليها علماء المشرق والمغرب الآن، وهم الإمام البخارى صاحب الصحيح، والإمام مسلم صاحب الصحيح، والإمام أبو داود صاحب السنن، والإمام الترمذى صاحب السنن، والإمام النسائى صاحب السنن، والإمام ابن ماجه صاحب السنن. وقد جرى على هذا الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه «شروط الأئمة الستة» فى مؤلفاتهم السابق ذكرها[٩].

كما ألف ابن طاهر أيضا كتابًا فى أطراف أحاديث تلك الكتب الستة، ثم تابعه الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ٦٠٠هـ فألف كتاب «الكمال» فى رجال تلك الكتب الستة. ومن وقته إلى الآن أصبح يطلق «الأئمة الستة» ويقصد بهم أصحاب تلك المؤلفات الستة السابق ذكرها. وإليك تعريفًا بكل منهم وبكتابه إجمالاً:

١ - **البخارى** : هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه - كلمة فارسية ومعناها الزرّاع - البخارى، أبو عبد الله.

ولد فى سنة ١٩٤ هـ، طلب العلم صغيراً، وألهم حفظ الحديث وهو لا يزال فى الكتاب، ثم سافر فى طلبه وسنه ست عشرة سنة، وصنف كتاب «التاريخ» وسنه ثمان عشرة سنة، ثم صنف كتابه المشهور «صحيح البخارى» وقال عنه: «أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث». وقال أيضاً: «ما وضعت فى كتابى «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين». وقال أيضاً: «ما أدخلت فى هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كى لا يطول الكتاب». وقال أيضاً: «صنفت الصحيح فى ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله تعالى». وكان يقول عن نفسه: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح».

وهو أول من صنف فى الصحيح المجرد، والتزم فيه الصحة، ولم يورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة حسب اجتهاده.

وجملة أحاديثه - على ما حرره الحافظ ابن حجر بالمكرر - تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارجة عن المعلقات - الأحاديث التى حذف إسنادها فى التراجم، والموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وستمائة واثنان. وتوفى البخارى - رحمه الله - سنة ٢٥٦هـ.[١٠]

٢ - **مسلم** : هو مسلم بن الحجاج بن

مسلم بن وَرْدِ بن كُوشَاذ، القشيرى، النيسابورى، أبو الحسين. الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق.

ولد سنة ٢٠٤هـ، طلب العلم منذ الصغر ببلده، ورحل فى طلب العلم فسافر إلى العراق والحرمين ومصر فسمع من شيوخها. وهو صاحب «صحيح مسلم» المشهور الذى قال فيه: «صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة». وقد ألف «صحيحه» فى خمس عشرة سنة. وقال أيضاً: «ما وضعت فى هذا «المسند» شيئاً إلا بحجة، ولا أسقطت شيئاً منه إلا بحجة». وقال أيضاً: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتى سنة، فمدارُهم على هذا «المسند».

توفى رحمه الله سنة ٢٦١هـ.(١١)

وكتاب البخارى ومسلم أصح كتب الحديث، تلقتهما الأمة بالقبول، وأعلى درجات الصحيح ما اتفق على إخراجه البخارى ومسلم، ثم ما أخرجه البخارى ثم ما أخرجه مسلم.

٣ - **أبو داود** : هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستانى، أبو داود، الإمام الحافظ الثقة.

ولد سنة ٢٠٢هـ، سمع من أبى داود الطيالسى، ومسدد بن مسرهد وغيرهما، وروى عنه النسائى، والترمذى وغيرهما. ورحل فى طلب العلم، وصنف كتاب «السنن» المشهور، قال عنه: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح».

توفى رحمه الله سنة ٢٧٥هـ.(١٢)

٤ - **النسائى** : هو أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان، النسائى، أبو عبد الرحمن.

ولد سنة ٢١٥هـ ببلدة تسمى «نسا» فى خراسان، طاف البلاد وسمع من مشايخها، وكان إماماً من أئمة الحديث، وهو صاحب كتاب «السنن» الشهير بـ «السنن الكبرى» وقد صنفه أولاً مشتملا على الصحيح والمعلول، ثم انتقى أحاديثه وهذبها واختصرها فى «السنن الصغرى» وتسمى «المجتبى»، وهى من رواية أبى بكر بن السنى عن النسائى، و «المجتبى» من مظان الحديث الصحيح والحسن، والضعيف فيه نادر جداً، وليس فيه المنكر ولا الواهى.

وبعضهم يقدمه على «سنن أبى داود»، وبعضهم يقدم «سنن أبى داود» عليه.

توفى ـ رحمه الله ـ بالرملة من قرى فلسطين سنة ٣٠٣هـ.[١٣]

٥ - **الترمذى** : هو محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى، الضرير، أبو عيسى.

ولد سنة ٢٠٩هـ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف «الجامع»، و«التواريخ»، و«العلل»، تصنيف رجل عالم متقن، وهو أول من شهر قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، وكان يضرب به المثل فى الحفظ. قال عن كتابه «السنن»: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما كان فى بيته نبىٌّ يتكلم».

ويمتاز كتابه بالحكم على كثير من الأحاديث بالصحة والحسن وغيرهما وكتابه مرجع أصيل فى معرفة الحديث الحسن ومرتبته عند العلماء بعد النسائى وأبى داود.

توفى رحمه الله سنة ٢٧٩هـ.[١٤]

٦ - **ابن ماجه** : هو محمد بن يزيد، الربعى، القزوينى، ابن ماجه، أبو عبد الله. الإمام الحافظ، صاحب السنن.

ولد سنة ٢٠٧هـ، رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز وغيرها، له مصنفات فى السنن والتفسير والتاريخ. قال الحافظ ابن حجر: «كتابه فى السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغنى أن السَّرِىَّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً. وليس الأمر فى ذلك على إطلاقه باستقرائى، وفى الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة. والله تعالى المستعان».

توفى رحمه الله سنة ٢٧٣هـ.[١٥]

هذا: ويعتبر العلماء أصول كتب الحديث خمسة، فيقولون أحيانًا: رواه الخمسة. يقصدون البخارى ومسلمًا وأبا داود والنسائى والترمذى، ويعتبرها بعضهم ستة ويضيفون إليها ابن ماجه، وبعضهم يضيف الدارمى أو موطأ مالك بدل ابن ماجه.

أ. د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش :

(١) هو النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفى المتوفى سنة ١٥٠هـ. تذكرة الحفاظ ١/١٦٨-١٦٩.

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد الله الأصبحى المتوفى سنة ١٧٩هـ. التذكرة ١/٢٠٧-٢١٣.

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن شافع، أبو عبد الله المكى المتوفى سنة ٢٠٤. تذكرة الحفاظ ٣٦١/١.
(٤) هو أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيبانى، البغدادى المتوفى سنة ٢٤١هـ. تذكرة الحفاظ ٤٣١/١-٤٣٢.
(٥) ينظر تعجيل المنفعة ٢٣٥/١-٢٤١ ط دار البشائر بيروت - لبنان.
(٦) ينظر شروط الأئمة الخمسة للحازمى ط مكتبة القدس سنة١٣٥٧هـ مع شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسى.
(٧) ينظر نيل الأوطار للشوكانى ٤/١ و١٠ و١٤.
(٨) ينظر جامع الأصول لابن الأثير ٤٦/١-٥٢ ط دار البيان بيروت وآخرين.
(٩) ينظر مع شروط الأئمة الخمسة للحازمى ط مكتبة القدس بمصر سنة ١٣٥٧هـ.
(١٠) ينظر تذكرة الحفاظ.
(١١) المرجع السابق.
(١٢) المرجع السابق.
(١٣) المرجع السابق.
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) المرجع السابق.

الآحـــــاد من الأحاديث وحكمه

ينقسم الخبر باعتبار تعدد طرقه وعدم تعددها إلى قسمين:

(أ) الخبر المتواتر. (ب) خبر الآحاد.

(أ) تعريف الخبر المتواتر:

هو ما رواه جمع عن جمع يؤمن أن يتفقوا على الكذب أو أن يقع منهم مصادفة، عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، وأن يستندوا إلى أمرٍ محسوسٍ من سماعٍ أو رؤيةٍ.

وسيأتى الكلام عن الخبر المتواتر بالتفصيل فى موضعه - إن شاء الله تعالى.

(ب) خبر الآحاد :

- **تعريف خبر الآحاد:** هو ما ليس بمتواتر.
- **أقسام خبر الآحاد:** ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:

١ - الغريب. ٢ - العزيز.

٣ - المشهور، ويقال له: المستفيض أيضا.

أولاً: الحديث الغريب :

تعريف الحديث الغريب اصطلاحاً: هو الحديث الذى تفرد بروايته راوٍ واحد، ولو فى طبقة واحدة من طبقات إسناده، وسيأتى لذلك مزيد بيان فى مبحث الغريب من الحديث - إن شاء الله تعالى.

ثانياً: الحديث العزيز :

تعريف الحديث العزيز اصطلاحاً: هو الحديث الذى تفرد بروايته راويان ولو فى طبقة واحدة من طبقات إسناده، بشرط أن لا يقل عدد الرواة فى كل طبقة من طبقات إسناده عن اثنين اثنين.

وسيأتى لذلك مزيد بيان فى مبحث الحديث العزيز - إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: الحديث المشهور والمستفيض:

تعريف الحديث المشهور اصطلاحاً: هو الحديث الذى رواه فى كل طبقة من طبقات إسناده ثلاثة رواة، بشرط أن لا يقل عدد الرواة فى كل طبقة من طبقات إسناده عن ثلاثة رواة. أو هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر. والمستفيض والمشهور بمعنى واحد على الراجح، وسيأتى لذلك مزيد بيان فى مبحث الحديث المشهور - إن شاء الله تعالى.

حكم خبر الآحاد من حيث الصحة وغيرها: خبر الآحاد بأقسامه الثلاثة منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، وذلك إنما يرجع إلى مدى تمكن الحديث من شروط القبول أو عدم تمكنه منها، فإذا تحققت فى الحديث أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن تحققت فى الحديث أدنى شروط القبول فهو الحسن، وإن فقد الحديث شرطاً أو أكثر من شروط القبول فهو الضعيف. وكل قسم له مبحث مفصل فيراجع فيه. وأما حكمه من حيث إفادته للعلم والاحتجاج به فالراجح أنه متى كان مستوفيا شروط القبول، فإنه يفيد العلم، ويحتج به فى العقائد وغيرها من الأحكام، كما قرره الإمام الشافعى فى الرسالة، والإمامان البخارى ومسلم فى صحيحيهما وغيرهم، وكل ما يثار حول ذلك من شبهات فهى مردودة[1].

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) ينظر كتاب الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام للشيخ الألبانى - رحمه الله / ٤٥ - ٦٥ مع المصادر التى أحال عليها.

آداب طالب الحديث الشريف

لطالب العلوم الشرعية عامة وطالب الحديث الشريف خاصة آداب ينبغى أن يتأدب بها، وأخلاق يجب أن يتخلق بها، وذلك أنه يطلب أعلى العلوم قدرًا، وأرفعها منزلة، وأشرفها غاية وقصدًا.

فأشرف العلوم على الإطلاق : العلم بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والعلم بالطريق الموصل إلى هذه العلوم، وهذا كله لا يعرف إلا بأدلة القرآن الكريم والسنة المطهرة.

- إذا كان طالب الحديث الشريف يشغل نفسه بحديث رسول الله ﷺ الذى أوتى جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارًا، المبين عن الله تعالى وحيه، الموضح أمره ونهيه.

قال الله تعالى : ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**﴾[1] وتبيين القرآن الكريم ما هو إلا فى السنة الشريفة.

ولقد أقر الله تعالى هذا البيان، فسكوت الوحى على بيانه ﷺ إنما هو إقرار من الله تعالى لنبيه ﷺ على تبيين ما بينه، وأنه بيان حقٍ وصدقٍ صدر عن رسول رب العالمين، وأقره الله - عز وجل - وأثبت الواقع العملى حين طبق؛ أنه المنهج الوحيد الذى لا ينشأ عن تطبيقه ردود أفعال أو قصور، بل نشأ عن تطبيقه المجتمع الفاضل الذى لم يعرفه التاريخ القديم أو الحديث. مجتمع ظهرت فيه الأخوة بين الناس فى أحسن صورها، وتميز بالعدل الذى لا يعرف المحاباة بين الناس حكامًا ومحكومين والمساواة بين الناس جميعاً، فلا فضل لأحد على أحد بسبب جنس أو لون أو دم، وساد فى هذا المجتمع الفاضل القانون الإلهى الذى ينظم حياة المجتمع بأثره، فالتفاضل بين الناس إنما يكون على أساس من تقوى الله تعالى وحسن الخلق.

- قال الله تعالى : ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**﴾[2].

- عن أبى هريرة رضي الله عنه : «سئل رسول الله ﷺ:

أى الناس أكرم؟ قال : «**أتقاهم لله**». قالوا : ليس عن هذا نسألك. قال : «**فأكرم الناس يوسف نبى الله ابن نبى الله ابن خليل الله**». قالوا : ليس عن هذا نسألك. قال: «**فعن معادن العرب تسألوننى؟ الناس معادن، خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا**»(٣).

إن الإنسانية بحاجة ماسة اليوم لتأخذ نفسها بهذا النظام الإلهى الفريد، لتخرج من أزماتها الفكرية والاجتماعية والأخلاقية التى طحنتها، ومزقتها كل ممزق؛ وجرّت عليها الويلات الشديدة التى لا يعرف لها علاج.

لقد تكدرت الحياة يوم أن غيب الإسلام عن حياة الناس، واحتكموا إلى القوانين البشرية التى جرت عليهم الشقاء، وانعدم فيها الاستقرار والهدوء ليحل بدلاً عنه الشقاء النفسى والبدنى والأخلاقى.

وسوف نذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ بعض **أخلاق طالب الحديث الشريف:**

١ - الإخلاص لله رب العالمين :

يجب أن يخلص المسلم نيته لله رب العالمين فى جميع أعماله، وأن يصححها من وقت لآخر، فلا يرجو المسلم من وراء طلبه للحديث الشريف سوى وجه الله ـ تعالى ـ والجنة، وأن يصلح نفسه ويهذبها بهذا العلم الشريف، وأن يعمل جاهداً على المحافظة على سنة رسول الله ﷺ وذلك بتعليمها للناس ونشرها فيهم.

- قال تعالى : ﴿**وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة**﴾(٤).

- وقال سبحانه : ﴿**قل إنى أمرت أن أعبد الله مخلصًا له الدين • وأمرت لأن أكون أول المسلمين • قل إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم • قل الله أعبد مخلصاً له دينى**﴾(٥).

- وقال الله تعالى : ﴿**فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا**﴾(٦).

- فشرط الله ـ تعالى ـ فى العمل المقبول الذى ينتفع به صاحبه ويثاب عليه فى الدار الآخرة، وينجو به من عذاب الله ـ تعالى ـ يوم القيامة شروطاً :

(أ) أن يكون العمل خالصاً لوجه الله ـ تعالى ـ فلا يرجو المسلم من وراء عمله إلا إرضاء الله ـ تعالى ـ والثواب منه ـ سبحانه. وهذا واضح جلى فى الآيات الثلاث السابقة وغيرها من آيات القرآن الكريم والسنة المطهرة.

- وفى آية الزمر السابقة الأمر موجه إلى رسول الله ﷺ بإخلاص العمل لله رب العالمين، وهذا أمر له ﷺ ولكل من اتبعه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فكل خطاب له ﷺ إنما هو خطاب لأمته ما لم يرد ما يجعله خاصاً به ﷺ.

- قال الله تعالى : ﴿**فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير**﴾[7].

- ولقد بين النبى ﷺ أن مدار قبول الأعمال والإثابة عليها فى الدار الآخرة متوقف على إخلاص النية لله رب العالمين، لهذا وجب على المسلم أن يخلص نيته وأن يصححها من وقت لآخر حتى يؤجر على عمله.

- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**»[8].

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الحديث : حديث صحيح متفق على صحته، مجمع على عظم موقعه وجلالته، وهو أحد قواعد الإيمان وأول دعائمه وآكد الأركان.

قال الشافعى ـ رحمه الله تعالى : يدخل هذا الحديث فى سبعين باباً من الفقه.

٢ - حفظ القرآن الكريم :

ينبغى أن يبدأ طالب الحديث الشريف بحفظ القرآن الكريم، فهو كلام الله ـ عز وجل ـ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حفظه الله وصانه على مر العصور والأزمنة من أن تمتد إليه يد البشر بتحريف أو تبديل أو زيادة أو نقص، فهو بحروفه وكلماته كما تلقاه الرسول ﷺ من جبريل عليه السلام.

- قال الله تعالى : ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[9].

لذلك لم يتأثر حفظ القرآن الكريم بضعف المسلمين أو قوتهم، فهو محفوظ بحفظ الله تعالى له، ووسائل حفظ القرآن تتزايد من وقت لآخر، فهو محفوظ فى الصدور مسطور فى السطور مسجل بوسائل التسجيل المتعددة.

- قال الله تعالى : ﴿**إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز • لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾[10].

- قال الله تبارك وتعالى : ﴿**فلا أقسم بمواقع النجوم • وإنه لقسم لو تعلمون عظيم • إنه لقرآن كريم • فى كتاب مكنون • لا يمسه إلا المطهرون • تنزيل من رب العالمين**﴾[11].

كتاب حفظه الله وصانه، وأقسم ربنا ـ تبارك وتعالى ـ أنه كتاب كريم عزيز ينبغى أن يحرص عليه كل مسلم وخاصة طلاب الحديث الشريف، قراءةً وحفظاً وتدبراً وعملاً ليسعدوا فى الدنيا والآخرة، وليربطوا بينه وبين المصدر الثانى للتشريع الإسلامى وهى السنة المطهرة.

- قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى : أول ما يبتدئ به حفظ القرآن العزيز فهو أهم العلوم، وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا لمن حفظ القرآن الكريم، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما؛ اشتغالاً يؤدى إلى نسيان شىء منه أو تعريضه للنسيان[12].

٣ - التخلق بأخلاق الإسلام الفاضلة والتأدب بآدابه الرفيعة :

وذلك بأن يجعل لما يتعلم واقعاً عملياً فى حياته الخاصة والعامة، وأن يجاهد نفسه من أول الطريق أولاً بأول ليربى نفسه على الالتزام بالإسلام التزاماً عملياً، وتصبح قيم الإسلام وآدابه جزءًا لا يتجزأ من حياته.

وسيأتى لذلك مزيد بيان فى آداب الشيخ إن شاء الله تعالى.

٤ - التأدب مع الله تعالى :

ينبغى أن يتأدب طالب الحديث الشريف مع الله ـ عز وجل ـ فلا يذكر اسم الله تعالى إلا ويثنى عليه بما هو أهله أو ينزهه أو يقدسه.

فيقول : قال (الله تعالى) أو قال (الله عز وجل) أو قال (الله سبحانه وتعالى) أو قال (الله جل ذكره) أو (تبارك اسمه) أو (جلت عظمته) وما أشبه ذلك، وهذا من الأدب مع الله ـ تبارك وتعالى، وهذا الأدب مع الله ـ عز وجل ـ إنما هو ثمرة من ثمار العلم، وذلك لأن العلم يورث العبد الخشية من الله تعالى الناشئة عن استعظام الله ـ تبارك وتعالى، وكلما ازداد العلم كلما ازدادت الخشية من الله تعالى.

٥ - التأدب مع رسول الله ﷺ :

ينبغى أن يتأدب طالب الحديث الشريف مع رسول الله ﷺ وذلك بأن نصلى ونسلم على نبينا محمد ﷺ كلما ذكر، فنقول (ﷺ) بكمالها لا مقتصراً على أحدهما، فلا يقول (عليه السلام) ـ وإن لم يكن هذا موجودًا فى الأصل الذى يقرأ منه فإنه دعاء يثبته وليس رواية، وعند الكتابة يكتب الصلاة والسلام على

رسول الله ﷺ بكمالها، ولا يجوز أن يرمز للصلاة والسلام على رسول الله ﷺ بحرف (ص) أو بكلمة (صلعم) كما يفعل غير المسلمين، ويكتب هذا وينطق به وإن لم يكن موجوداً فى الأصل الذى ينقل منه، فإنه دعاء يثبته وليس رواية، ولا يسأم من تكرار ذلك مهما تكرر، فإن ذلك مما يتعجله طلبة الحديث والمشتغلون به فلو لم يحصلوا إلا على بركة الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ والثواب على ذلك لكفاهم هذا شرفًا وثوابًا وتفريجًا لهمومهم ومغفرةً لذنوبهم.

- قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى : إذا صلى على النبى ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقول (صلى الله عليه) فقط، ولا (عليه السلام) فقط[١٣].

- قال الحافظ ابن كثير عقب قول النووى : وهذا الذى قاله منتزع من هذه الآية الكريمة، وهى قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً**﴾[١٤] فالأولى أن يقول صلى الله عليه وسلم تسليماً[١٥].

وإنما يقول المسلم ذلك ويثبته فى كتابه وخاصة طلبة الحديث اقتداءً بالله - تعالى - وملائكته الكرام - عليهم السلام - واستجابةً لأمر الله - تبارك وتعالى - واعترافاً بفضل رسول الله ﷺ علينا، وتقديراً لما بذله رسول الله ﷺ من أجل الأمة، وحرصه عليها، ورغبةً فى ثواب الله عز وجل.

٦ - التأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ:

ينبغى أن يتأدب المسلم وخاصة طالب الحديث الشريف مع أصحاب رسول الله ﷺ كلما ذكروا، وذلك بالترضى عليهم كلما ذكر واحد منهم، فنقول: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

- فإن كان صحابى ابن صحابى ترضى عنه وعن أبيه فنقول: عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما) ولا نسأم من تكرار ذلك.

- ونذكر محاسنهم وهى كثيرة، ونغض الطرف عما صدر من بعضهم من هفوات وزلات وهى قليلة جداً تذوب فى بحار حسناتهم الكثيرة، فلا نذكر شيئاً من هذه الهفوات قاصدين تنقيصهم. خاصة أن الكثير من هذه الهفوات إنما صدرت عنهم عن اجتهاد وتأويل، حيث إنهم أرادوا الحق فلم يوفقوا إليه، وليس من أراد الحق فأخطأه كمن أراد الباطل فأصابه.

وعلى كل حال فهم مثابون على كل اجتهاد اجتهدوا فيه، فإن أصابوا فلهم أجران، وإن كانت الأخرى فلهم أجر واحد.

- وعلى كل حال فإن كان أصحاب رسول الله

ﷺ ورضى الله عنهم جميعاً قد شرفهم الله بصحبة نبيه وحبيبه ﷺ لم يخرجوا بذلك عن كونهم من البشر الذين يصيبون ويخطئون فى اجتهاداتهم؛ ولم يدّعوا لأنفسهم العصمة بل لم يدّعِ أحد من أهل السنة والجماعة عصمةً لأحد بعد رسول الله ﷺ.

٧ - التأدب مع الأئمة والعلماء وسائر الأخيار :

ينبغى أن يتأدب المسلم - وخاصة طالب الحديث الشريف - مع الأئمة والعلماء وسائر الأخيار، وذلك بأن نترحم عليهم كلما ذكروا ونذكر فضائلهم ونغض الطرف عما صدر من بعضهم فى حق بعض، حاملين ذلك على أنه صدر منهم فى حالة غضب أنساهم إنصاف المخالفين لهم، أو أن يحمل ذلك على أنهم رأوا المخالفين لهم قد أخطأوا فى فهم الأدلة أو خالفوا أدلة ثابتة عندهم فحملهم ذلك على الغضب لله تعالى.

وعلى كل حال فهؤلاء الأئمة - رحمهم الله رحمة واسعة - لم يخرجوا بعلمهم عن كونهم من البشر الذين لا يسلمون من التحامل، وقد تقرر عند العلماء أن كلام الأئمة فى بعضهم البعض غير مقبول، وإنما نترحم عليهم ونذكرهم بالخير من باب معرفة الفضل لأهله، وتقديراً للجهود التى بذلوها من أجل المحافظة على دين الله تعالى، فلقد بذلوا النفس والنفيس وهجروا الأهل والأوطان من أجل المحافظة على حديث رسول الله ﷺ.

- وهذه رحلاتهم العلميـة إلى الأقطار الإسلامية للقاء الأئمة والأخذ عنهم طلباً للأسانيد العالية، والبحث والتنقيب عن صحة الأسانيد حتى اعتبروها من الدين والرحلة من أجلها سنة من سنن المحدثين.

٨ - احترام الشيوخ وتوقيرهم :

ينبغى أن يحترم طالب العلم شيوخه الذين يأخذ عنهم العلم، وأن يجلهم ويوقرهم ويطلب رضاهم، ويحذر سخطهم، ويتودد إليهم فلا ينادى الشيخ باسمه المجرد بل يقول: (يا شيخنا) أو (يا أستاذنا) أو (أيها الإمام) أو (أيها الحجة) ونحو ذلك، كما ينبغى أن يدعو للشيخ قبل الأخذ عنه ليطيب قلبه وينشرح صدره بذلك، ويدعو له بعد الأخذ عنه اعترافاً بفضله وشكراً له على معروفه، ويترحم عليه بعد موته وفاءً بحقه عليه. وأن يعتقد أن شيوخه من أجل الشيوخ حتى ينتفع بعلمهم، وهذا كله من إجلال العلم ومعرفة الفضل لأهله، واستبقاءً لبذل الشيوخ لعلمهم.

٩ - الرفق بالشيوخ والشفقة بهم حتى لا يملوا، بل يقنع بما يحدثونه، فإن الملل يغير الأفهام ويفسد الأخلاق :

إذا كان الإسلام قد أمر أتباعه بالرفق بكل المخلوقات والإحسان إليهم؛ فهو بالكبار وأهل العلم والفضل أولى، لأن الرفق هو سبب كل خير، ونزعه لا يأتي بخير على الإطلاق.

- عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبى ﷺ قال : «**إن الرفق لا يكون فى شىء إلا زانه ولا ينزع من شىء إلا شانه**»(١٦).

١٠ - أن لا يتعمد الطالب امتحان شيخه، فإن ذلك يفسد قلب الشيخ عليه ويجعله يحرم من علمه :

هذا لا يليق بطالب الحديث الشريف فمثل هذه التصرفات لا تصدر إلا من صاحب نفسٍ مريضة، وطالب الحديث ينبغى أن يكون قد ترفع فوق هذه النقائص ونزه نفسه عنها، وذلك بمجاهدة نفسه وتربيتها وفق منهج الله تعالى، والتخلص من هذه الأمراض النفسية.

١١ - استنصاح الشيخ :

ينبغى أن يستنصح الطالب شيخه وأن يستشيره فى أموره التى تعرض له، فإن الشيخ بمنزلة الوالد فلا يستحى الطالب أن يعرض على شيخه كل مشاكله لعله يجد عنده العلاج الناجح والحل الأمثل، خاصة أن الشيخ مؤتمن ولقد كان الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ يستشيرون الرسول ﷺ فى أدق أمورهم، وكان هو يتدخل فى أخص خصائص حياتهم ناصحاً ومرشداً ومربياً ومعلماً ﷺ.

١٢ - مصارحة الطالب لشيخه :

إذا كانت علاقة الطالب بشيخه كعلاقة الابن بأبيه أو أكثر؛ حتى إنه يرجع إليه فى أموره الخاصة البعيدة عن العلم، فإنه ينبغى أن يصارح الطالب شيخه ولا يكتم عليه أمراً يتصل بالعلم، فإذا سأل الشيخ طلابه أفهمتم فإذا كانوا لم يفهموا أو بعضهم فعليهم أن يصارحوه بذلك، بل ينبغى أن يستفهموه وأن يطلبوا منه الإعادة أو التوضيح وإن لم يسألهم، وكذلك إذا بدت لأحدهم شبهة عليه أن يعرضها على الشيخ.

١٣ - إحسان الظن بشيوخه :

على طالب الحديث الشريف أن يحسن الظن بشيوخه وأن يلتمس لهم الأعذار إذا أخطأوا.

وإذا كان إحسان الظن بالمسلمين عامة

أمراً واجباً، فإن إحسان الظن بالشيوخ الذين يأخـــذ الطالب عنهم العلم من أوجب الواجبات، وحمل تصرفاتهم على أحسن المحامل أمر مطلوب ما دام أنه يجد لهذه التصرفات مخرجاً، فلا يرقب الطالب مواطن ضعف شيخه، ولا يتتبع زلاته وهفواته، بل على الطالب أن يغض الطرف عن هفوات الشيخ وزلاته إن ظهرت، وأن يلتمس له الأعذار، وأن يستره فإن الكريم إذا رأى عيباً ستره.

وكما قيل : التمس لأخيك ولو سبعين عذراً، فإن لم تجد فقل: لعل له عذراً لا أعرفه.

١٤ – بذل كل ما يملك من وقت وجهد فى سبيل تحصيل العلم، وأن لا يضيع وقته، أو يشغله بما لاينفع فالعلم لا ينال براحة الجسم :

– عن أبى هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ: **«المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفى كلٍ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شىء فلا تقل: لو أنى فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»**.[١٧]

ومن حرص المؤمن على ما ينفعه أن يستثمر وقته فيما يعود عليه بالنفع فى دينه ودنياه، وذلك لأن المسلم مسئول عن عمره بين يدى الله تعالى.

قال يحيى بن كثير: لا ينال العلم براحة الجسم[١٨].

قال الإمام الشافعى ـ رحمه الله تعالى : لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملل وغنى النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم أفلح[١٩].

١٥ – التحلى بالصبر :

ينبغى أن يتحلى طالب الحديث الشريف بالصبر فى طلب الحديث، وأن يصبر على مشايخه وإن ناله منهم جفوة أو شدة.

لقد أبان الله ـ تعالى ـ فى كتابه الكريم أن الصبر وسيلة من الوسائل التى يستعين بها المسلم بعد استعانته بالله ـ تعالى ـ للوصول إلى معالى الأمور :

– قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين﴾**[٢٠].

– قال الله تعالى: **﴿واصبروا إن الله مع الصابرين﴾**[٢١].

فالمسلم بحاجة إلى صبر على الطاعات حتى تؤدى، وصبر عن المعاصى حتى تجتنب، وصبر على أقدار الله ـ تعالى ـ حتى يؤجر

عليها وقد مدح الله الصابرين وأثنى عليهم، كما أخبر - سبحانه - أنه مع الصابرين بتسديده وتأييده وإعانته، فهو معهم معية خاصة.

١٦ - التواضع :

ينبغى أن يكون طالب الحديث الشريف متواضعاً، خافضاً جناحيه لشيوخه الذين يأخذ عنهم العلم حتى ينتفع بعلمهم، ولا يبخلوا عليه بما عندهم.

وإذا كان الله - تعالى - قد أمر نبيه ﷺ وهو سيد المتواضعين أن يكون خافضاً جناحه للمؤمنين عامة؛ وهو شيخهم وأستاذهم فالأولى بطالب العلم أن يكون كذلك مع شيوخه الذين يأخذ عنهم العلم.

- قال تعالى: **﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾**[٢٢].

فإن لم يكن طالب الحديث الشريف متواضعاً تواضعاً فطرياً؛ وأحس بكبر أو عجب فعليه أن يعالج نفسه وأن يجاهدها حتى تستقيم، ويذهب ما بها من كبر وعجب وغير ذلك.

- وذلك لأن الكبر - فضلاً عن كونه مذمومًا شرعاً وصاحبه متوعدًا بالعقاب فى الدار الآخرة ويجب أن يعالج فى نفس أى مسلم - يحول بين الإنسان وطلبه للعلم خاصة الحديث الشريف، فإن صاحبه سيأنف من أخذ العلم ممن هو دونه فى نسب أو سن حتى ولو كان أعلم الناس، وطالب الحديث الشريف لا ينبغى أن يمنعه الكبر والحياء من السعى التام فى تحصيل الحديث، وأخذ العلم حتى ممن هو دونه فى نسب أو سن.

وهذه هى سنة المحدثين فقد روى الأكابر علماً وسناً عن الأصاغر علماً وسناً، ولم يكن ذلك قادحاً فى الأكابر بل عُدَّ من مناقبهم لأنه يدل على تجردهم للحق، وخروجهم من دائرة أهوائهم وذواتهم.

فقد روى الصحابة عن بعضهم، كما روى الصحابة عن التابعين.

١٧ - الابتعاد عن الذنوب والمعاصى :

من الأسباب القوية لتحصيل العلم والفهم عن الله - تعالى - وعن رسوله ﷺ أن يعمل المسلم جاهداً على تطهير ظاهره، وذلك بإمساك جوارحه عما حرم الله - تعالى - بل إن الأمر لا يقتصر على ذلك بل ينبغى أن يبتعد بنفسه عن المتشابهات، وأن ينزه نفسه عن بعض المباحات التى تورث الاحتقار وتذهب بالكرامة كما هو معلوم فى باب العدالة، وتطهير باطنه من أمراض القلوب فهى أخطر من معاصى الجوارح وأشد.

قـــال الله تعـــالى: ﴿وذروا ظاهر الإثم وباطنه إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا يقترفون﴾[٢٣].

قال حرملة بن يحيى : سمعت الشافعى يقول - وذكر عنده فهم القلب - فقال : من أحب أن يفتح الله له قلبه أو ينوره فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه، وترك الذنوب واجتناب المعاصى، ويكون له فيما بينه وبين الله خبيئة من عمل، فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه من العلم ما يشغله عن غيره، وإن فى الموت لأكثر الشغل.

١٨ - ملازمة الصالحين والابتعاد عن مجالس أهل اللهو واللعب :

ينبغى أن يلازم طالب الحديث الشريف الصالحين ليرى للإسلام صورة عملية واقعية فى واقع حياتهم، فيستطيع بتوفيق الله - تعالى - الاقتداء بهم فيتخلق بأخلاقهم ويتأدب بآدابهم، ويكون تطبيق الإسلام سهلاً ميسوراً حين يرى له واقعاً عملياً فى حياة شيوخه فكما قالوا : حال رجل فى ألف رجل خير من قول ألف رجل فى رجل. كما أن الصالحين يعينون من يلازمهم ويصحبهم على طاعة الله - تعالى - وخير الأصحاب من إذا ذكرت الله أعانك، وإن نسيته ذكرك، وخيرهم على الإطلاق من دلك حاله على الله - تعالى - فإذا رأيته ذكرت الله تعالى.

عن أسماء بنت يزيد - رضى الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**ألا أنبئكم بخياركم؟**» قالوا : بلى يا رسول الله. قال : «**خياركم الذين إذا رؤوا ذُكر الله عز وجل**»[٢٤]. كما أن ملازمة الصالحين تمنع من يصحبهم من التلبس بالمعاصى إجلالاً لهم وهيبة منهم، إلى أن يعتاد المسلم هجر المعاصى والمحرمات فيصير ذلك خلقاً له فلا يشق عليه ذلك.

١٩ - البدء المبكر فى طلب العلم والانشغال بتحصيله وعدم تضييع وقته :

فعليه أن يستثمر فترة الصبا فإن الذهن يكون فيها صافياً، وقدرة الطالب على تحصيل العلم كبيرة، لقلة الشواغل الصارفة عن تحصيل العلم، ومن يحفظ فى سن مبكر فإنه يكون بعيداً عن النسيان.

قال السخاوى : قال الحسن : طلب الحديث فى الصغر كالنقش فى الحجر[٢٥]
قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى : وينبغى أن يغتنم التحصيل فى وقت الفراغ، وحال الشباب، وقوى البدن، ونباهة الخاطر، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة، فقد روينا عن عمر رضي الله عنه: «تفقهوا قبل أن تسودوا». وقال الشافعى : تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه[٢٦].

٢٠ - تقييد العلم بالكتابة وأن لا يحضر مجلس التحديث إلا ومعه كتابه :

صيانةً لما يسمع من الضياع، فإن آفة النسيان متسلطة على الإنسان، ولولا أن دُوِّنَ العلم فى فترة مبكرة وحفظ فى بطون الكتب لضاع منذ أزمنة بعيدة، فللّه الحمد والمنة.

٢١ - يبدأ طالب الحديث بالسماع من أوثق أهل بلده ديناً وعلماً وشهرة ثم يحصل ما عند آحادهم فيقدم الأهم فالمهم، ولا يرحل من بلده طلباً للحديث وفى بلده من الرواة من لم يتحمل عنهم :

- قال الخطيب: أنا محمد بن عيسى الهمذانى قال: قال لنا أبو الفضل صالح ابن أحمد بن محمد التميمى الحافظ: وينبغى لطالب الحديث ومن عنى به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله منهم وتفهُّمه وضبطه حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة إذا كان فى بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً ثم يشتغل بعد بحديث البلدين والرحلة فيه.

- قال الخطيب : وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغى له أن لا يترك فى بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلت، فإنى سمعت بعض أصحابنا يقول: ضيع ورقة ولا تضيع شيخاً[٢٧].

٢٢ - الرحلة إلى سائر البلدان طلباً للإسناد العالى ولقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة من علمهم :

فبعد أن يقوم الطالب بتحصيل حديث شيوخ بلده ولا يترك أحداً من الشيوخ ببلده إلا ويأخذ عنه عظم أم صغر، يرحل إلى الأقطار الأخرى طلباً لعلو الإسناد ولقاء الحفاظ والاستفادة من علمهم، ومعرفة صواب شيوخه من خطئهم.

٢٣ - الاهتمام بمعرفة الحديث وفهمه:

فلا يقتصر على سماعه وروايته دون معرفته وفقهه، بل عليه أن يكون على معرفة برجال الحديث وأحوالهم جرحاً وتعديلاً، ومن يجوز الاحتجاج به ومن لا يجوز، ويلزم لذلك أن يكون على علم بكتب رجال الحديث ومناهج أصحابها.

- وأن يكون بصيراً بمناهج علماء الجرح

والتعديل فى حكمهم على الراوى جرحاً وتعديلاً، فيعرف المتشددين من المتساهلين والمعتدلين حتى لا يضل الطريق فى حكمه على الراوى؛ فيوثق الضعيف أو يضعّف الثقة، ويتبع ذلك الخطأ فى الحكم على الحديث.

- وأن يكون على علم بعلم الحديث دراية والمصنفات فى ذلك.

- ويجب أن يعرف صحيح الحديث من سقيمه وأن يكون على علم بعلل الحديث.

- وأن يكون على علم بمناهج المحدثين فى مصنفاتهم ليستطيع التعامل مع كتبهم ويكون على بصيرة من أمره.

- وأن يكون عارفاً بكتب شروح السنة المطهرة وفقه الحديث، وغير ذلك من أدوات المعرفة التى يستعين بها على فهم الحديث كاللغة العربية وعلم أصول الفقه، ليعرف كيف استنبطت الأحكام من النصوص.

٢٤ - وجوب الالتزام بآداب الرواية وشروطها، ولا يحملنه الشره والحرص على سماع الحديث والاستكثار منه، على التساهل فى الرواية وآدابها وشروطها :

فيفعل ما يتأذى به الشيخ أو ما لا يليق بطالب العلم أن يفعله، فإن الحرص الشديد على الشىء قد يوقع الإنسان فى محاذير كثيرة بل قد يجعل الناس يتأذون منه.

- قال الحافظ السيوطى : فإن شهوة السماع لا تنتهى، ونهمة الطالب لا تنقضى، والعلم كالبحار التى يتعذر كيلها، والمعادن التى لا ينقطع نيلها[٢٨].

- قال الحافظ السخاوى : واحذر من المبالغة فى المبادرة بحيث ترتكب ما لا يجوز، فربما يكون ذلك سبباً للحرمان[٢٩].

٢٥ - وجوب الالتزام بالأمانة العلمية وذلك إنما يتحقق بالآتى :

- نسبة الأقوال إلى أصحابها ولا ينسبها إلى نفسه، فإن من بركة العلم أن ينسب القول إلى قائله.

- تحرى الأمانة العلمية عند النقل، فلابد أن يذكر هل نقل النص كما هو أم تصرف فيه وهل هذا التصرف يسيراً أو غير ذلك.

- لا يجوز لطالب العلم أن يتصرف فى النص تصرفاً يفسده أو يفهم منه غير ما أراد كاتبه، فإن فعل ذلك فإنها خيانة وجناية، والمسلم يطبع على كل خلق إلا الكذب والخيانة.

- إذا نقل نصاً وكان هذا النص مخالفاً للصواب حتى ولو كان ظاهره الكفر الصريح فعليه أن ينقله بتمامه كما هو ثم يعلق عليه بما يراه صواباً، وذلك لأن التصرف فى تأليف الناس بحسب الأهواء يفسد التراث ويرفع الثقة به كله، لذلك وجب الالتزام بالأمانة العلمية عند النقل صيانةً لتراث البشرية، وقياماً بواجب الأمانة التى اؤتمن عليها المسلمون وكلفوا بحفظها.

- قال الله تعالى: **﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾**[٣٠].

وطالب العلم مؤتمن على علم الناس وتراث البشرية، فيجب عليه أن يقوم بواجبه ولا يصح أن يفرط فى هذه الأمانة أو يفسدها.

٢٦ - لا يشغل نفسه بالشبهات المثارة على ألسنة أعداء السنة المطهرة حول السنة، إلا بعد رسوخ قدمه فى علم الحديث روايةً ودرايةً ومعرفة الحق :

فإنه إن شغل نفسه بالشبهات فقد تعلق الشبهات بذهنه ولا يجد لها جواباً فتستقر فى قلبه، وقد تمنعه من قبول الحق بعد ذلك وإن دمغت الشبهة بمائة دليل.

- قال الإمام أبو حامد الغزالى : ومنع المبتدئ من الشبه يضاهى منع الحديث العهد بالإسلام عن مخالطة الكفار، وندب القوى إلى النظر فى الاختلافات يضاهى حث القوى على مخالطة الكفار، ولهذا يمنع الجبان عن التهجم على صف الكفار ويندب الشجاع له[٣١].

٢٧ - لا يشغل نفسه بما دار بين الأئمة حتى يقف على سيرتهم الطيبة ومحاسنهم، وما بذلوه من أجل نصرة دين الله عز وجل:

عند ذلك سيعلم أن ما صدر من بعضهم فى بعض إنما هى أمور نادرة، وأن الدافع إليها ليس الانتقاص فى حد ذاته، وإنما دفعهم إلى ذلك الانتصار لدين الله تعالى، لأنهم رأوا المخالفين لهم قد خالفوا نصوص الشرع ولو من وجهة نظرهم، فدفعهم ذلك إلى الغضب لله - عز وجل - فحملوا على المخالفين لهم، وقد كان للوشاة والمبتدعة والمتعصبين الجهلة أتباع المذاهب دخل كبير فى ذلك - وإن الذى تقرر عند علماء الجرح والتعديل أن كلام الأئمة فى بعضهم غير مقبول.

- وعلى فرض أنهم أخطأوا، فهذه السيئات مغمورة فى بحار حسناتهم الكثيرة، ونسأل الله العفو والعافية فى الدين والدنيا

والآخرة فالعصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ فهو المعصوم الأوحد بالوحى الذى لا يخطئ، أما غيره من البشر فالخطأ وارد عليه.

٢٨ - لا ينتقص طالب الحديث علوم الآخرين :

كالفقه وأصوله والنحو وغير ذلك، ولا يشغل نفسه بذلك، فإن هذه العلوم أدوات ووسائل يستعان بها على فهم القرآن الكريم والسنة المطهرة، ومن يشغل نفسه بذلك فإنه يضيع الوقت فيما لا فائدة منه، بل إن ذلك يرجع فى المقام الأول إلى اعتداده بنفسه ورؤيته لها، فلو أنه اشتغل بغير الحديث وعلومه كأن يشتغل بالفقه وأصوله لاحتقر المحدثين وعلومهم، فهو لا يمتدح ما يشتغل به ويحقر علوم الآخرين إلا انطلاقاً من اعتداده بنفسه ورؤيته لها، فما يدرسه فهو العلم وما عدا ذلك من العلوم الأخرى لا يساوى شيئاً وليست له قيمة ولا فائدة.

ولو أنه رُبّى التربية الصحيحة ونزعت من نفسه الأمراض النفسية لنظر إلى العلوم الأخرى وإلى القائمين بها نظرة احترام وتقدير، فالعلاقة بين العلوم إنما هى علاقة تكامل، وهكذا ينبغى أن تكون العلاقة بين علماء الإسلام فى التخصصات المختلفة هى علاقة تكامل وتتميم وليست علاقة تضاد، فكل عالم فى تخصصٍ ما، يكمل ويتمم ما عند إخوانه من أهل التخصصات الأخرى، والعلوم إنما يكمل بعضها بعضاً، ويتوقف فهم بعضها على فهم البعض الآخر.

٢٩ - نشر العلم وإرشاد طلابه إليه :

ينبغى أن يكون طالب الحديث حريصاً على نشر العلم وإشاعته فى الناس وإرشاد طلاب الحديث إليه، فلا يستأثر به دون غيره من الناس، فإذا ظفر بسماع شيخ عليه أن يرشد إليه غيره من طلبة العلم، ولا يكتمه تعميماً للفائدة وحرصاً على استبقاء العلم بين الناس حتى لا يضيع العلم بموت حامله أو مرضه أو غير ذلك.

وهو إذ يفعل ذلك يرجو الخير لنفسه والجزاء من الله ـ تعالى ـ والمحافظة على دين الله تعالى.

- عن أبى مسعود الأنصارى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**»[٣٢].

قال الإمام النووى ـ رحمه الله تعالى : وينبغى أن يرشد رفقته وغيرهم من الطلبة إلى مواطن الاشتغال والفائدة، ويذكر لهم ما

استفاده على جهة النصيحة والمذاكرة، وبإرشادهم يبارك له فى علمه ويستنير قلبه، وتتأكد المسائل معه مع جزيل ثواب الله ـ عز وجل، ومن بخل بذلك كان بضده فلا يثبت معه وإن ثبت لم يثمر، ولا يحسد أحداً ولا يحتقره، ولا يعجب بفهمه، وقد قدمنا هذا فى آداب المعلم(٣٣).

٣٠ - لا يبادر الطالب إلى التحديث حتى يتأهل لذلك :

ينبغى أن لا يحمل حب الشهرة طالب الحديث على المبادرة إلى التحديث وتصدر المجالس قبل أن ينضج ويكون أهلاً للتحديث عن رسول الله ﷺ. مما لا شك فيه أن الطالب إذا ربى التربية الصحيحة المنضبطة بالكتاب العزيز والسنة المطهرة؛ وسلّتَ من نفسه الغرائز الضارة كالكبر والإعجاب بالنفس وحب الرياسة والشهرة والرياء وغير ذلك، فإنه لن يتقدم لهذا المنصب الشريف ـ منصب التحديث عن رسول الله ﷺ ـ إلا إذا وصل إلى درجة تؤهله لذلك، بل قد يتورع ـ وإن تأهل ـ حتى يفتى بأنه أهل للتحديث ويحمل على ذلك حملاً، وهذه الآداب التى ذكرناها آنفًا أظن أنها كفيلة بتقويم النفس وتهذيب السلوك، وإنها قاضية على هذه الغرائز القاتلة المحبطة للعمل المضيعة للثواب إن تمكنت من النفس البشرية. نسأل الله تعالى العافية فى الدين والدنيا والآخرة.

قال الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى : ما أفتيت حتى شهد لى سبعون أنى أهل لذلك. وفى رواية: ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم منى هل يرانى موضعاً لذلك. قال مالك: ولا ينبغى لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشىء حتى يسأل من هو أعلم منه(٣٤).

٣١ - مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليثبت :

ينبغى أن يذاكر طالب الحديث الشريف زملاءه فى الطلب بالحديث بعد حفظه ليثبت الحديث فى ذهنه ولا ينفلت منه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنا نكون عند النبى ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه(٣٥).
- وعن على بن أبى طالب رضي الله عنه قال : تزاوروا وتدارسوا الحديث ولا تتركوه يدرس(٣٦).
- وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : إحياء العلم مذاكرته فتذاكروا. فقال عبد الله بن شداد بن الهاد : رحمك الله، كم من حديث أحييته فى صدرى كان قد مات(٣٧).

٣٢ - مراعاة الأهم فالمهم، وتقديم الأولى فالذى يليه :

ولا يضيع وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها، فإن ذلك شىء لا فائدة منه.

هذا والله أعلم، ونسأل الله تعالى أن يحسن أخلاقنا، وأن يحشرنا مع صاحب الخلق العظيم ﷺ لطفاً منه ورحمة.

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) سورة النحل: آية رقم ٤٤ .

(٢) سورة الحجرات: آية رقم ١٣ .

(٣) أخرجه البخارى ـ كتاب أحاديث الأنبياء ـ باب قول الله تعالى: ﴿لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين﴾ ـ ٩٥/٦ .

(٤) سورة البينة: آية رقم ٥.

(٥) سورة الزمر: الآيات رقم ١١ - ١٤.

(٦) سورة الكهف: آية رقم ١١٠.

(٧) سورة هود: آية رقم ١١٢.

(٨) أخرجه البخارى ـ كتاب الأيمان والنذور ـ باب النية فى الأيمان ١٧٥/٨ وأخرجه فى مواضع أخرى فى صحيحه فهو الحديث الأول الذى صدر به البخارى صحيحه ـ راجع الحديث الأول فى فتح البارى لتقف على المواضع التى أخرجه البخارى فيها ـ فتح البارى شرح صحيح البخارى ٩/١، وأخرجه مسلم ـ كتاب الإمارة ـ باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» ـ صحيح الإمام مسلم بشرح النووى ٥٣/١٣ - ٥٤.

(٩) سورة الحجر: آية رقم ٩.

(١٠) سورة فصلت: آية رقم ٤١، ٤٢.

(١١) سورة الواقعة: الآيات رقم ٧٥ - ٨٠.

(١٢) مقدمة المجموع ـ باب آداب المتعلم ٦٤/١.

(١٣) الأذكار للإمام النووى ـ باب الأمر بالصلاة على النبى ﷺ عند ذكره ص ١٠٠.

(١٤) سورة الأحزاب: آية رقم ٥٦.

(١٥) تفسير القرآن العظيم ٥١٧/٣.

(١٦) أخرجه مسلم ـ كتاب البر والصلة والآداب ـ باب فضل الرفق ـ صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/ ١٤٦ - ١٤٧.

(١٧) أخرجه مسلم ـ كتاب القدر ـ باب الإيمان للقدر والإذعان له ـ صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٥/١٦.

(١٨) تدريب الراوى ١٤١/٢.

(١٩) نفس المصدر السابق.

(٢٠) سورة البقرة: آية رقم ١٥٣.

(٢١) سورة الأنفال: آية رقم ٤٦.

(٢٢) سورة الحجر: آية رقم ٨٨.

(٢٣) سورة الأنعام: آية رقم ١٢٠ ـ قال الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآية الكريمة:
- قال مجاهد : ﴿وذروا ظاهر الإثم وباطنه﴾ معصيته فى السر والعلانية. قال ابن كثير عند تفسير هذه الآية : والصحيح أن الآية عامة فى ذلك كله وهى كقوله تعالى: ﴿قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ سورة الأعراف آية رقم ٣٣ ـ ولهذا قال الله تعالى: ﴿إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا يقترفون﴾ أى سواء كان ظاهراً أو خفياً فإن الله سيجزيهم عليه.

(٢٤) أخرجه ابن ماجه ـ كتاب الزهد ـ باب من لا يؤبه به. قال فى الزوائد: هذا إسناد حسن، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد مختلف فيهما وباقى رجال الإسناد ثقات، سنن ابن ماجه ١٣٧٩/٢.

(٢٥) فتح المغيث للسخاوى ١٣٩/٢.

(٢٦) المجموع ـ المقدمة ـ باب آداب المتعلم ٦٤/١.

(٢٧) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٢٢٤/٢.

(٢٨) تدريب الراوى ١٤٤/٢.

(٢٩) فتح المغيث للسخاوى ٢٨١/٣.

(٣٠) سورة المؤمنون: آية رقم ٨.

(٣١) إحياء علوم الدين ـ باب فى آداب المتعلم والعالم ٥١/١.

(٣٢) أخرجه مسلم ـ كتاب الإمارة ـ باب فضل الصدقة فى سبيل الله تعالى ـ صحيح مسلم بشرح النووى ٢٨/١٣ - ٣٩.
قال الإمام النووى : فيه فضيلة الدلالة على الخير والتنبيه عليه والمساعدة لفاعله، وفيه فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات لا سيما لمن يعمل بها من المتعبدين وغيرهم.
والمراد بمثل أجر فاعله أن له ثواباً بذلك الفعل كما أن لفاعله ثواباً، ولا يلزم أن يكون قدر ثوابهما سواء ـ صحيح مسلم بشرح النووى ٢٨/١٣ - ٣٩.

(٣٣) المجموع شرح المهذب ـ باب آداب المتعلم ٦٥/١.

(٣٤) المجموع شرح المهذب ٦٩/١.

(٣٥، ٣٦) أخرجهما الخطيب البغدادى فى الجامع لأخلاق الراوى ـ باب مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليثبت ٣٣٦/١ - ٣٣٨.

(٣٧) نفس المصدر السابق.

آداب المحدث

وبعد الفراغ من ذكر بعض آداب طالب الحديث الشريف التى ينبغى أن يتأدب بها والأخلاق الإسلامية الكريمة التى يجب أن يتخلق بها.

- نأتى الآن إلى الحديث عن آداب المحدث أو الشيخ والمحدث. فقبل الوصول إلى هذه المنزلة الرفيعة ينبغى أن يكون قد تأدب بآداب طالب العلم، وصارت هذه الآداب وتلك الأخلاق سجيةً وطبيعةً له، وخالطت هذه الأخلاق لحمه ودمه فأصبح يشاهد لها واقعاً عمليًا محسوساً فى سلوكه وتصرفاته. غير أن هناك بعض الآداب التى تخص الشيخ باعتباره المعلم والقدوة والمربى الذى ينبغى أن يقتدى به. من هذه الآداب غير ما سبق فى آداب طالب الحديث الشريف:

١ - الإخلاص لله رب العالمين وأن لا يقصد الشيخ بما يقول سوى وجه الله تعالى والجنة:

وإفشاء العلم وإشاعته فى الناس محافظةً عليه من الضياع بموت حفاظه، واستبقاءً لسنة النبى ﷺ التى لا غنى للمسلمين عنها، فهى المصدر الثانى للتشريع الإسلامى.

- سبق أن ذكرنا فى آداب طالب الحديث الشريف الإخلاص لله ـ تعالى ـ وذكرنا أنه شرط فى قبول العمل والإثابة عليه، وأن الأعمال بدونه مردودة على أصحابها لا تنفعهم فى الدار الآخرة، كما ذكرنا أن الرياء محبط للعمل، مضيع للثواب، ونزيد هنا فى آداب الشيخ أو المعلم:

- أن يكون الشيخ متجرداً لله رب العالمين، فلا يعمل إلا لله، ولا يترك إلا لله، فيستوى عنده مدح الناس أو ذمهم، فلا يعبأ إلا برضا الله عنه، ولا يطلب بعلمه عرضاً من أعراض الدنيا الفانية، مع يقينه أن ما حصل له من تعلم العلم و تعليمه إنما هو فضل من الله ـ تعالى ـ يوجب عليه الشكر لله رب العالمين وهذا من ثمار الإخلاص لله تعالى.

قال الإمام النووى رحمه الله ـ تعالى ـ : (ومن آدابه (أى آداب المعلم) أدبه فى نفسه وذلك فى أمور منها:

- أن يقصد بتعليمه وجه الله ـ تعالى ـ ولا يقصد توصلاً إلى غرض دنيوى كتحصيل مال أو جاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن

الأشباه أو تكثر بالمشتغلين عليه والمختلفين إليه أو نحو ذلك. ولا يشين علمه وتعليمه بشىء من الطمع فى رفقة تحصل له من مشتغل عليه من خدمة أو مال أو نحوهما وإن قل ولو كان على صورة الهدية التى لولا اشتغاله عليه لما أهداها إليه.

وقد صح عن الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه، وقال - رحمه الله تعالى: ما ناظرت أحداً قط على الغلبة، ووددت إذا ناظرت أحداً أن يظهر الحق على يديه، وقال: ما كلمت أحداً قط إلا وددت أن يوفق ويسدد ويعان ويكون عليه رعاية من الله وحفظ)[1].

٢ - أن يكون الشيخ طاهراً من أمراض القلوب:

مثل الحسد والرياء والعجب بالنفس وغير ذلك قال الله تعالى: ﴿**وذروا ظاهر الإثم وباطنه**﴾[2].

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى: ومنها الحذر من الحسد والرياء والإعجاب واحتقار الناس وإن كانوا دونه بدرجات. وهذه أدواء وأمراض يبتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخسيسات، وطريقه فى نفى الحسد أن يعلم أن حكمة الله - تعالى - اقتضت جعل هذا الفضل فى هذا الإنسان، فلا يعترض ولا يكره ما اقتضته الحكمة.

وطريقه فى نفى الرياء أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه ولا يضرونه حقيقةً، فلا يتشاغل بمراعاتهم، فيتعب نفسه، ويضر دينه، ويحبط عمله، ويرتكب سخط الله - تعالى - ويفوت رضاه.

وطريقه فى نفى الإعجاب أن يعلم أن العلم فضل من الله - تعالى - عاريةً، فإن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شىء عنده بأجل مسمى، فينبغى ألا يعجب بشىء لم يخترعه وليس مالكًا له ولا على يقين من دوامه.

وطريقه فى نفى الاحتقار التأدب بما أدبنا الله - تعالى، قال الله تعالى: ﴿**فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى**﴾[3] وقال الله تعالى: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[4].

فربما كان هذا الذى يراه دونه أتقى لله تعالى وأطهر قلباً وأخلص نيةً وأزكى عملاً، ثم إنه لا يعلم ماذا يختم له به. نسأل الله العافية من كل داء.[5]

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى: ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ على غيره. وهذه مصيبة يبتلى بها جهلة المعلمين لغباوتهم وفساد نيتهم، وهو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله - تعالى - الكريم، وقد قدمنا عن على رضي الله عنه الإغلاظ فى ذلك والتأكيد فى التحذير منه.

وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً، فإن كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير الغلط ونحو ذلك فليحذر من الاغترار به.(٦)

٣ - الاقتداء بالنبى ﷺ والتخلق بأخلاقه العظيمة والتأدب بآدابه الفاضلة:

ينبغى أن يقتدى الشيخ بالنبى ﷺ بأن يتخلق بأخلاقه ويتأدب بآدابه الطيبة، وذلك بأن يجعل الشيخ لما يعلم واقعاً عمليًا فى حياته الخاصة والعامة؛ حتى يؤجر على تحصيل هذا العلم. وحتى لا يكون هذا العلم حجةً ووبالاً عليه فى الدنيا والآخرة، فهو كمسلم يجب عليه أن يقتدى بالنبى ﷺ الذى أوجب الله ـ تعالى ـ على كل مسلم أن يتبعه وأن يقتدى به.

قال الله تعالى: ﴿**لقد كان لكم فى رسول الله أُسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً**﴾(٧).

ولقد أمر الله المسلمين فى كتابه الكريم باتباعه ﷺ ولزوم أمره سواء كان ذلك فى القرآن الكريم أو السنة المطهرة قال الله ـ تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب**﴾(٨) أى احذروا عقاب الله ـ تعالى ـ إن خالفتم رسوله ﷺ.

وحتى يرى الناس فيه القدوة العملية عندما تنسجم أعماله مع أقواله، فيعينهم ذلك على الالتزام بالإسلام ويكون قدوةً عمليةً لعامة المسلمين كما كان النبى ﷺ قدوةً عمليةً لأصحابه. فللقدوة العملية دور كبير فى نجاح التربية وإيجاد جيل يوافق عمله قوله. وبدون هذه القدوة العملية فلن تنجح التربية، ويظل الحديث عن القيم والمبادئ كلامًا لا واقع له فى دنيا الناس، ولا قيمة له على الإطلاق.

٤ - تبليغ العلم وتعليمه:

ينبغى أن يقوم الشيخ بتعليم الناس وتبليغ العلم، وأن يبذل فى سبيل ذلك كل ما يملك من وقت وجهد وأن يكون حريصاً على ذلك، فالشيخ بعد أن تأهل وصار عالمًا تحول التعليم فى حقه من الوجوب الكفائى إلى الوجوب العينى، فصار متعيناً عليه أن يعلم الناس وأن يبلغ ما تعلمه، وهذا حكم الواجب الكفائى دائمًا. وهذا إنما يتوقف على معرفة الشيخ المعلم للدور الذى يقوم به نحو دينه وأمته المسلمة، فالشيخ يحافظ للأمة الإسلامية بعد توفيق الله ـ تعالى ـ على مصدر عزها وسعادتها فى الدنيا والآخرة وهو القرآن الكريم والسنة المطهرة، وذلك بتوريث العلم للأجيال من بعده، ولقد قيَّض الله ـ تعالى ـ فى كل عصر ومصر من يقوم بهذه المهمة العظمى على خير وجه، فالعلماء هم أمناء الله ـ تعالى ـ على وحيه والذائدين

عن حياض الإسلام العظيم المبينين ما جاء به الرسول ﷺ لأمته الداعين إلى الله على بصيرة. إذا اتضح الهدف جلياً أمام الشيوخ وعلموا الدور الذى يجب عليهم القيام به؛ فإنه لابد من أن يبذل الشيوخ كل ما يملكون من وقت وجهد ومال فى سبيل القيام بهذه المهمة العظمى؛ التى يترتب على القيام بها المحافظة على دين الله ـ تعالى ـ ونجاة الأمة فى الدنيا باستقامتها على منهج الله ـ تعالى ـ والفوز بالسعادة الأبدية فى ضيافة الرحمن الرحيم.

- ولقد أمر الله ـ تعالى ـ بتبليغ العلم وذم كاتمه فى كتابه الكريم وتوعده بالعذاب الأليم والطرد والإبعاد من رحمة الله ـ تعالى ـ وهذا واضح فى آيات القرآن الكريم، كما أمر النبى ﷺ بتبليغ العلم وحضَّ عليه، ورغَّب فيه بشتى الوسائل، ودعا لمن يقوم بهذه المهمة، وتوعد من يكتم العلم بالعذاب الأليم. وهذا من الوضوح والظهور فى السنة بحيث لا يخفى.

٥ - صيانة العالم لنفسه:

ينبغى أن يعمل العالم جاهدًا على صيانة نفسه؛ فلا يرد موارد الشبهات حتى لا يتهم أو يظن به سوء، فينصرف الناس عنه وعن علمه رغبةً عنه فيكون سبباً فى فتنة الناس عنه وصدهم عن سبيل الله ـ تعالى، بل عليه أن يدفع عن نفسه التهم والشبهات صيانةً لعلمه واستبقاءً لهيبته وإمامته أمام تلاميذه.

٦ - إجلال العلم وصيانته:

ينبغى أن يعمل العالم جاهدًا على إجلال العلم وصيانته، وذلك لا يتحقق إلا إذا اعتز العالم بالله ـ تعالى ـ وبطاعته لربه، وصان نفسه وعلمه عن أغراض الدنيا الفانية فلا يذهب العالم إلى بيوت الخلفاء والأمراء، وإن كان سيعلمهم إياه فإن العلم يُؤتى ولا يأتى. ولا يطلب على تعليمه عوضاً بل يطلب الأجر والجزاء من الله ـ تعالى ـ اقتداءً بأنبياء الله ـ تعالى ـ ورسله ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ فما طلبوا على تعليمهم للناس وتربيتهم أجراً بل طلبوا الأجر والجزاء من الله ـ تعالى. وهذا واضح جلى فى قصص القرآن الكريم.

٧ - مذاكرة الحديث:

ينبغى أن يذاكر الشيخ أهل الحديث وأئمته خاصةً المتقنين منهم، فإن مذاكرة الحديث تعين على دوامه وفهمه ومعرفة صحيحه من سقيمه ومعرفة علله وحال رجاله.

وتحديث الناس به يثبته فى القلب، ويجعل تفلته أمراً مستبعداً. والعمل به يجعله بعيداً عن النسيان، ولا يكتفى بأنه وصل إلى درجة المعلم فإن آفة العلم النسيان، وإنما العلم بالتعلم، فالغرض من المذاكرة تذكير الغير

والاستفادة منه، ولقد أعطى النبى ﷺ من نفسه القدوة العملية للمربين والعلماء من بعده.

٨ - التواضـــع:

ينبغى أن يكون الشيخ متواضعاً، ومن ثمار التواضع أن لا يدعى معرفة ما لا علم له به بل يقول فيما لا يعلم: الله أعلم، أو لا أعلم، أو لا أدرى وأن يورث ذلك لطلابه.

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (يا أيها الناس من علم شيئًا فليقل به، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم قال الله ـ عز وجل ـ لنبيه ﷺ: **﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾**(٩).

ولا يجزم بأن ما لا يعلمه لا أصل له، فقد يكون عند غيره من العلم ما ليس عنده وهذا أمر مؤكد وليس مظنونًا، وقد نهى الله تعالى عن الخوض فيما لا نعلم. قال الله ـ تعالى ـ **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾**(١٠).

وهذا من كمال تواضع الشيخ كما أنه يجعل الناس يثقون به وبعلمه؛ لأنه لا يقول ذلك إلا لمراقبته لله ـ تعالى ـ وخشيته منه ـ تعالى ـ وعدم اكتراثه بنفسه. كما أنه يعطى القدوة العملية من نفسه لطلابه ويغرس فيهم هذا الخلق غرساً عملياً، أما إذا خاض المسلم فيما لا يعلم واستحى أن يقول فيما لا يعلم: لا أعلم؛ فهذا من جرأته على الله ـ تعالى ـ ورؤيته لنفسه واستعظامه لها، ومن التكلف المذموم الذى نهينا عنه.

٩ - الشفقة بطلاب العلم والرحمة بهم:

ينبغى أن يكون الشيخ شفيقاً رحيماً بالمتعلمين، وذلك بأن ينزلهم منزلة بنيه، سبق أن ذكرنا فى آداب طالب الحديث أن العلاقة بين الطالب وشيخه لا تقتصر على أخذ الطالب العلم من شيخه، إنما هى كعلاقة الابن بأبيه، لذلك فإن الطالب يرجع إلى شيخه فى أموره الخاصة لعله يجد حلاً لما يعانى من مشاكل، وإن الطالب يطلع شيخه على أدق أموره، وذلك لأن الشيخ إنما هو بمنزلة الوالد الرحيم بأبنائه يبحث عن مصالحهم،ويجد فى أمورهم، ويبحث عن حلول لمشاكلهم، ويعالج أمراضهم النفسية، ويرتقى بهم إيمانياً كما ارتقى بهم علمياً، ويتعهدهم بالرعاية والعناية، ويتفقدهم بالسؤال عن غائبهم وأحوالهم الخاصة والعامة، ويتعرف على مفاتيح شخصية كل طالب ليعرف كيف يصل إلى قلبه، فهو بمنزلة الطبيب المعالج لأمراضهم النفسية والسلوكية، ليستل من نفوسهم الأمراض التى تحبط

الأعمال الصالحة، وتذهب بالثواب: كالكبر والعجب والرياء والغل والحقد وغير ذلك، ويحرضهم على تحصيل العلم، ويرغبهم فى ذلك بكل وسيلة وهذا كله انطلاقًا من أن الإسلام يقيم العلاقة بين أتباعه على أساس من الود والتراحم، فالكبير يرحم الصغير، ويحنو عليه، ويجد فى أموره، والصغير يحترم الكبير، ويجله ويوقره.

١٠ - الزهد فى الدنيا والإقبال على الله تعالى:

ينغى أن يكون المشتغلون بالعلوم الشرعية وخاصةً المشتغلين بالقرآن الكريم والسنة المطهرة زاهدين فى الدنيا مقبلين على الآخرة اقتداءً بشيخهم وأستاذهم وإمامهم الأكبر رسول الله ﷺ، فلقد ضرب المثل الأعلى فى الزهد فى الدنيا والصبر عليها والإقبال على الله ـ تعالى ـ والعمل الجاد للدار الآخرة.

والزهد فى الدنيا والإقبال على الله ـ تعالى ـ والعمل للدار الآخرة ما هو إلا ثمرة طبيعية من ثمار معرفة حقيقة الدنيا، وأنها دار بلاء ومحنة وما هى إلا ظل زائل وعارية مستردة ،وأنها إلى زوال وانتهاء، والناس عنها راحلون رضوا أم كرهوا. ومعرفة حقيقة الدار الآخرة وما أعده الله ـ تعالى ـ فيها للصالحين من عباده الذين أحبوا الله فبذلوا أنفسهم وأموالهم من أجل مرضاته فأحبهم الله تعالى وأعد لهم دار كرامته بما فيها من نعيم لا يوصف. فالزهد فى الدنيا ومتعها الزائلة المحببة إلى النفس البشرية أمر لا يأتى من فراغ، فالدنيا زينت بما تشتهيه النفس ويهواه القلب قال الله تعالى: ﴿**زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب**﴾[١١] وقال تعالى: ﴿**وإنه لحب الخير لشديد**﴾[١٢].

فإذا كانت الدنيا محببةً إلى الإنسان وخلق الإنسان مفطورًا على حب الدنيا وشهواتها؛ فإن الله عز وجل من رحمته بخلقه قد ذكرهم بحقيقة الدنيا وأنها دار بلاء ومحنة، وما هى إلا ظل زائل وعارية مستردة، وأنها إلى زوال وانتهاء، حتى لا يغتر بها مغتر ولا يأنس بها أحد غافلاً عن حقيقتها وذلك واضح فى القرآن الكريم.

١١ - التدرج فى التعليم، ومخاطبة كل طالب على قدر فهمه، وإعطاؤه من العلم ما يناسب حاله:

- ينبغى أن يراعى الشيخ حال تلميذه فلا يعطيه من العلم إلا ما يناسب فهمه؛ حتى لا يفسد عليه عقله ويوقعه فيما لا تحمد عقباه أو يصرفه عن طلب العلم، فلا يحدث الشيخ تلاميذه عن علم العلل وغير

ذلك من دقائق علوم الحديث وهو فى بداية الطريق لا طاقة له بذلك فينفره من طلب العلم، ويجعله ينصرف عنه وعن علمه، بل ينبغى أن ينزله المنزلة اللائقة بحاله وفهمه وإدراكه، ويتدرج به من السهل الميسور إلى ما هو أرفع منه، وهكذا يفتح له باب الأمل ويبشره أنه سيحصل له خير عظيم فى المستقبل - إن شاء الله تعالى، فيدفعه ذلك دفعاً إلى الاستمرار فى طلب العلم والصبر على ذلك، وألا يخوض بهم فى متشابه الحديث ومختلفه حتى يوقفهم على محكمه ويعلم أنهم وصلوا إلى منزلة تؤهلهم لذلك من قوة الإيمان ورسوخ اليقين. قال الإمام البخارى - رحمه الله تعالى: باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموه.(١٣)

- قال على رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟(١٤)

- قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة.(١٥)

- قال ابن وهب: قال لى مالك: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع.(١٦)

- قال عبد الرحمن بن مهدى: لا يكون الرجل إمامًا يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع(١٧).

قال الإمام النووى: وإذا وقعت مسألة غريبة لطيفة أو مما يُسأل عنها نبهه عليها، وعرفه حالها فى كل ذلك، ويكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجاً شيئاً فشيئاً؛ لتجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.(١٨)

١٢ - الاهتمام بالطلاب وتتبع أحوالهم وتنشيطهم لطلب العلم:

وذلك بإكرام المجتهدين المجدين والثناء عليهم بما يستحقون وإشاعة ذلك بين الناس ما لم تحصل مفسدة بذلك، كأن يورث الثناء الطالب الغرور والعجب بالنفس، وأن يفرح الشيخ بأولئك المجتهدين، وأن يحمد الله - تعالى - أن وفقهم وأعانهم ورزقهم حسن الفهم، فهم بمنزلة أولاده، وأنه لا محالة سيحصل من ورائهم على خير عظيم فى الدنيا من دعاء وثناء حسن جميل، والأجر العظيم فى الدار الآخرة، فأعمالهم الصالحة التى تعلموها من شيخهم، وتعليمهم ما تعلموه من شيخهم لغيرهم فى ميزان حسناته يوم القيامة، من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً إن شاء الله - تعالى - فهو الذى رباهم وعلمهم، فأعمال الشيوخ المربين لا تنقطع

بموتهم، وتعنيف المقصرين وزجرهم تعنيفاً يحضهم على التحصيل يتناسب مع تقصيرهم وبحيث لا يؤدى إلى انصرافهم عن طلب العلم فالشيخ خبير بنفسية طلابه وما يضرهم وما ينفعهم.

١٣ - اختبار الطلاب:

ينبغى أن يختبر الشيخ طلابه بطرح المسائل عليهم، ليتعرف على مدى تفكيرهم واستيعابهم، ولينشط أذهانهم.

عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ «**إن من الشجر شجرةً لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم فحدثونى ما هى؟**». قال: فوقع الناس فى شجر البوادى. قال عبد الله: فوقع فى نفسى أنها النخلة. ثم قالوا: حدثنا ما هى يا رسول الله؟ قال: «**هى النخلة**»[١٩].

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى: وينبغى للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من مستفاد المسائل، ويختبر بذلك أفهامهم، ويظهر فضل الفاضل، ويثنى عليه بذلك ترغيباً له وللباقين فى الاشتغال والفكر فى العلم، وليتدربوا بذلك ويعتادوه، ولا يعنف من غلط منهم فى كل ذلك إلا أن يرى فى تعنيفه مصلحة له، وإذا فرغ من تعليمهم أو إلقاء درس عليه أمرهم بإعادته ليرسخ حفظهم له، فإن أشكل عليهم منه شىء ما، عاودوا الشيخ فى إيضاحه[٢٠].

١٤ - التجرد لله تعالى:

ينبغى أن يكون الشيخ متجرداً لله - تعالى - خارجاً من دائرة هواه باحثًا عن الحقيقة ومرشدًا إليها غير معتد بنفسه يرجو بذلك كله الأجر والثواب من الله - عز وجل، وهذا من أعظم ثمار الإخلاص لله رب العالمين.

فإذا سئل عما لا يعلم قال: لا أعلم، ولا يغضب على تلاميذه إن جالسوا غيره من الشيوخ، وإذا علم أن عند غيره من العلم ما ليس عنده أرشد طلابه إليه. فمن باب أولى إذا سئل عن ذلك أرشد إليه بصدق وإخلاص لله رب العالمين ونصحاً للمسلمين.

- عن تميم الدارى رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**الدين النصيحة**» قلنا: لمن؟ **قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٢١].

قال الإمام النووى: وينبغى له إذا طلب منه ما يعلمه عند أرجح منه أن يرشد إليه، فالدين النصيحة.

وقد سبق هذا فى باب الإخلاص بشىء من التفصيل.

١٥ - تجنب المزاح:

ينبغى أن يتجنب الشيخ المزاح، وهذا من

صيانته لنفسه وتوقيره لحديث رسول الله ﷺ، فإن المزاح يذهب ببهاء الشيخ، ويجعل الناس يستهينون به وبعلمه، بل ينبغى أن يصون الشيخ نفسه، وأن يكون وقوراً وأن ينزه نفسه لا عن الحرام والشبهات فقط، بل عن بعض المباحات التى تورث.

١٦ - تحسين الظاهر:

ينبغى أن يهتم الشيخ بمظهره الخارجى بعد اعتنائه بتطهير باطنه، فيحسن هيئته الظاهرة احتراماً لحديث رسول الله ﷺ وتعظيماً له وتوقيراً لنفسه، وحتى يكون محل احترام الطلاب وتقديرهم فلا يرغبون عن علمه زهدًا فيه ورغبةً عن حاله.

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى - : ويستحب له (أى المحدث) إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحيته، ويجلس متمكنًا بوقار فإذا رفع أحد صوته زجره، ويقبل على الحاضرين كلهم، ويفتتح مجلسه ويختتمه بتحميد الله - تعالى - والصلاة على النبى ﷺ ودعاء يليق بالحال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن العظيم، ولا يسرد الحديث سرداً يمنع فهم بعضه[٢٢].

١٧ - لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غير ذلك من أسباب التفضيل:

إن الإسلام يقيم العلاقة بين المسلمين على أساس من المودة والتراحم، فالكبير يرحم الصغير ويحنو عليه ويسدى إليه النصح والإرشاد، والصغير يحترم الكبير ويوقره ويجله لعطفه وإحسانه إليه وخبرته وتجاربه فى الحياة، فإذا لم يعرف المسلم حق إخوانه عليه فإنه لا يكون متأدبًا بآداب الإسلام العالية الرفيعة ولا متخلقاً بأخلاقه.

- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ليس من أمتى من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه**»[٢٣].

وأهل الحديث أولى الناس بالتأدب بآداب الإسلام العالية الرفيعة اقتداءً بإمامهم ﷺ.

١٨ - ينبغى أن يهتم الشيخ بالتصنيف:

إذا تأهل لذلك فإنه يصقل ملكاته ويجعله يبحث فى المصنفات، ويذاكر زملائه، ويراجع مشايخه فيما يشكل عليه من دقائق العلوم.

وليحذر كل الحذر من أن يبدأ بالتصنيف والتأليف قبل أن يتأهل لذلك حتى لا تزل قدمه، وبذلك يكون قد حمل نفسه ما لا تطيق وأوقعها فى حرج شديد، وقد يصرفه ذلك عن الاستمرار فيما بدأه.

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى : وينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه

يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع، وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضًا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه وتكريره، وليحرص على إيضاح العبارة وإيجازها فلا يوضح إيضاحًا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازًا يفضى إلى المحق والاستغلاق، وينبغى أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا أن لا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه فى جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها مع ضم ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه، وليعتن بعلم المذهب فإنه من أعظم الأنواع نفعاً، وبه يتسلط المتمكن على المظلم من باقى العلوم[٢٤].

قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى : فإذا فعل ما ذكرناه وتكاملت أهليته واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف، وجدَّ فى الجمع والتأليف محققًا كل ما يذكره متثبتًا فى نقله واستنباطه متحريًا إيضاح العبارات وبيان المشكلات، مجتنباً العبارات الركيكات، والأدلة الواهيات، مستوعبًا معظم أحكام ذلك الفن، غير مخل بشىء من أصوله، منبهًا على القواعد، فبذلك تظهر له الحقائق وتنكشف المشكلات، ويطلع على الغوامض وحل المعضلات، ويعرف مذاهب العلماء والراجح من المرجوح، ويرتفع عن الجمود على محض التقليد، ويلتحق بالأئمة المجتهدين أو يقاربهم إن وفق لذلك وبالله التوفيق[٢٥].

ملحوظة هامة:

بعد الحديث عن بعض آداب الشيخ المربى ينبغى أن نسجل هنا حقيقة هامة، وهى أن أئمتنا عليهم - رضوان الله تعالى - لم يكونوا حملة علم أو أوعية علم يتوارثونه عن بعضهم، بل كانوا علماء ربانيين عملوا بما علموا وخالط الإسلام كيانهم البدنى والنفسى حتى أصبح للإسلام واقع عملى فى حياتهم الخاصة والعامة، وتحول الإسلام من منهج نظرى إلى منهج عملى فى حياة هؤلاء الأئمة - رضى الله عنهم - ورأى الناس للإسلام العظيم صورة عملية واقعية فى حياتهم، فهم لا يصدرون فى كل أمورهم إلا عن الإسلام وظهرت آثار الالتزام بالإسلام عليهم، فرغب الناس فى علمهم فتعلموا منهم العلم والعمل رجاء أن يكونوا على شاكلة شيوخهم الذين ربوهم وعلموهم، وأن يمتن الله عليهم كما امتن على شيوخهم.

وإلا ما رأينا لهذا العلم أثراً فى حياتهم، ولما بذلوا ولما ضحوا من أجل نصرة دين الله - تعالى، ولما تحملوا المشاق البدنية والنفسية من أجل الدفاع عن الإسلام وافتدائه بالنفس والنفيس. ولما استطاعوا أن يربوا هذه الأجيال المباركة هذه التربية العلية الرفيعة التى لا تتعلم من الكتب ولا من التعاليم المرسلة وإنما هى ثمار طبيعية، ونتيجة حتمية للقدوة العملية عندما انسجمت أعماله مع أقواله.

أ. د./ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) المجموع شرح المهذب - باب آداب المعلم ٤٦/١ - ٤٧.
(٢) سورة الأنعام آية رقم ١٢٠ وسبق الحديث عن ذلك فى آداب طالب العلم بالتفصيل.
(٣) سورة النجم آية رقم ٣٢.
(٤) سورة الحجرات آية رقم ١٣.
(٥) المجموع - باب آداب المعلم ٤٧/١ - ٤٨.
(٦) المجموع - المقدمة - باب آداب المعلم ٥٨/١.
(٧) سورة الأحزاب آية رقم ٢١.
(٨) سورةالحشر آية رقم ٧.
(٩) أخرجه البخارى (جزء حديث) - كتاب التفسير - باب ﴿وما أنا من المتكلفين﴾ والآية الكريمة من سورة ص آية رقم ٨٦ قال ابن حجر: إن من العلم أن يقول لما لا يعلم: لا أعلم، أى إن تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم وهذا مناسب لما اشتهر من: لا أدرى نصف العلم - ولأن القول فيما لا يعلم قسم التكلف - فتح البارى ٣٧٢/٨.
(١٠) سورة الإسراء آية ٣٦، قال الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآية الكريمة: قال قتادة: لا تقل رأيت ولم تر، وسمعت ولم تسمع، وعلمت ولم تعلم، فإن الله تعالى سائلك عن ذلك كله. وقال ابن كثير: ومضمون ما ذكروه - أى العلماء - فى تفسير الآية الكريمة إن الله - تعالى - نهى عن القول بلا علم بل بالظن الذى هو التوهم والخيال.
(١١) سورة آل عمران آية رقم ١٤.
(١٢) سورة العاديات آية رقم ٨.
(١٣) صحيح البخارى - كتاب العلم - ٤٤/١.
(١٤) أخرجه البخارى - كتاب العلم - باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموه ٤٤/١ قال الحافظ ابن حجر: قوله: (حدثوا الناس بما يعرفون) والمراد بقوله: (بما يعرفون) أى يفهمون، وزاد آدم بن أبى إياس فى كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف فى آخره (ودعوا ما ينكرون) أى يشتبه عليهم فهمه. وكذا رواه أبو نعيم فى المستخرج. وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغى أن يذكر عند العامة. فتح البارى ٢٧٢/١.
(١٥، ١٦، ١٧) أخرجهم الإمام مسلم فى مقدمة الصحيح - باب النهى عن التحديث بكل ما سمع - صحيح مسلم بشرح النووى ٧٥/١ - ٧٦.
(١٨) المجموع - المقدمة - باب آداب المعلم ٥٥/١.
(١٩) أخرجه البخارى - كتاب العلم - باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم - فتح البارى ١٧٨/١، وأخرجه البخارى فى غير هذا الموضع - راجع أطراف حديث رقم ٦١ - فتح البارى ١٧٥/١، وأخرجه مسلم - كتاب صفة المنافقين - باب مثل المؤمن مثل النخلة ٢١٦٤/٤ - ٢١٦٥.
(٢٠) المجموع - المقدمة - باب آداب المعلم ٥٨/١.
(٢١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب الدين النصيحة ٣٦/٢ - ٣٧.
(٢٢) تدريب الراوى ١٣١/٢ - ١٣٢.
(٢٣) أخرجه الترمذى - كتاب البر والصلة - باب ما جاء فى رحمة الصبيان. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وقد روى عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - من غير هذا الوجه أيضًا - وفى رواية هناد عند الترمذى (ويعرف حق كبيرنا). قال بعض أهل العلم. معنى قول النبى ﷺ: (ليس منا) يقول. ليس من سنتنا. ليس من أدبنا - وكان سفيان الثورى ينكر هذا التفسير (ليس منا) يقول ليس من ملتنا - سنن الترمذى ٣٢٢/٤.
(٢٤) المجموع شرح المهذب - ٤٩/١، ٥٠.
(٢٥) المجموع - باب آداب المتعلم ٦٥/١ - ٦٦.

أتباع التابعين

تابع التابعىّ: هو من صحب التابعى، **والتابعى** : هو من صحب الصحابى، **والصحابى** : هو من لقى النبى ﷺ مسلمًا ومات على إسلامه.

فأتباع التابعين هم الذين صحبوا التابعين والتقوا بهم.

عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : «**طوبى لمَنْ رآنى وآمن بى، وطوبى لمن رأى مَنْ رآنى، ولمَنْ رأى من رأى مَنْ رآنى وآمن بى، طوبى لهم وحسن مآب**»[1].

قال بعض السلف : الله سبحانه وتعالى يحب مَنْ أحب أحبابه، وهم يحبون أحبابهم.

فأتباع التابعين الذين لم يلقوا الصحابة مثل : إبراهيم بن سويد النخعى، فهو لم يدرك أحدًا من الصحابة. ومنهم بكير بن أبى السميط، وقد عدَّهما قوم فى التابعين مع أنهما لم يلقيا الصحابة فهما من أتباع التابعين[2].

وقد أفرد الحاكم فى علوم الحديث نوعًا من أنواع الحديث لأتباع التابعين.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) رواه الطبرانى فى الكبير ٣١١/٨. وانظر مجمع الزوائد ٢٠/١٠، ٦٧.

(٢) تدريب الراوى ٢١٣/٢ تحقيق د. أحمد عمر هاشم.

الأثـــر

الأثر فى اللغة: ما بقى من رسم الشىء ويطلق على بقية الشىء.

وأصل الأثر ما ظهر من مشى الشخص على الأرض.

والأثر الخبر والجمع آثار، وسنن النبى ﷺ آثاره، والحديث المأثور أى الذى يخبر الناس به بعضهم بعضًا أى ينقله خلف عن سلف، يقال: منه أثرت الحديث فهو مأثور وأنا آثر. ويقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المُحدِّثُ أثريًا نسبة للأثر.

الأثر فى الاصطلاح :

(أ) مذهب المحدثين: ذهب المحدثون إلى أن الأثر هو ما يروى عن الرسول ﷺ أو عن غيره - فيطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع، ومن الأدلة على ذلك أن أبا جعفر الطحاوى سمى كتابه (شرح معانى الآثار) والكتاب يشتمل على المرفوع والموقوف والمقطوع. وهذا هو الموافق للمعنى اللغوى؛ لأن الأثر مأخوذ من: أثرت الحديث أى رويته.

(ب) مذهب فقهاء خراسان: ذهب فقهاء خراسان إلى أن الأثر ما يروى عن غير الرسول ﷺ فيطلق على غير المرفرع، قال أبو القاسم الفورانى من فقهاء خراسان: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبى ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة.

وعلى هذا فيطلق الأثر على الموقوف والمقطوع، ولا يطلق على المرفوع.

قال السخاوى: وظاهر تسمية البيهقى كتابه المشتمل عليها «بمعرفة السنن والآثار» معهم وكأنَّ سلفهم فيه إمامهم، فقد وجد ذلك فى كلامه كثيرًا واستحسنه بعض المتأخرين، قال: لأن التفاوت فى المراتب يقتضى التفاوت فى المرتب عليها فيقال لما نسب لصاحب الشرع (أى الرسول ﷺ): الخبر، وللصحابة الأثر، وللعلماء القول والمذهب.

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الأجزاء الحديثية

الجزء : يطلق على مجموعة من الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو مَنْ بعدهم.

ومن الأجزاء الحديثية : جزء الحسن بن سفيان الشيبانى النسائى صاحب المسند.

وكتاب الوُحدان ـ بضم الواو ـ للإمام مسلم صاحب الصحيح وغيرهما. والمراد بالوحدان مَنْ لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم.

ومن ذلك : جزء أبى عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيبانى مولاهم البصرى المعروف (بالنبيل) الحافظ شيخ الأئمة الحفاظ المتوفى سنة اثنتى عشرة ومائتين.

ومن كتب الأجزاء : جزء أبى بكر أحمد بن عبد الله بن على بن سُويد «بن مَنْجُوف» السدوسى، ويعرف بالمنجوفى نسبة إلى جده المذكور؛ وهو من مشايخ البخارى المتوفى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

ومن الأجزاء الحديثية : الأجزاء الجعديات وهى اثنا عشر جزءًا من جمع أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى لحديث شيخ بغداد أبى الحسن (على بن الجعد) بن عبيد الهاشمى مولاهم الجوهرى المتوفى سنة ثلاثين ومائتين، وقد طبع عدة طبعات.

ومن الأجزاء الحديثية أيضاً : «الأجزاء السلفيات، وهى تزيد على مائة جزء لأبى طاهر أحمد بن محمد السِّلَفى، انتخبها من أصول ابن الشرف الأنماطى، ومن أصول ابن الطيورى وغيرهما.

ومن الأجزاء الحديثية أيضاً : الأجزاء الغيلانيات وهى أحد عشر جزءًا، تخريج الدارقطنى من حديث أبى بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادى الشافعى البزار المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة»[1]، وقد سميت هذه الأجزاء «بالغَيلانيات» لأن راويها عن مؤلفها تلميذه «محمد بن محمد بن غيلان»[2]، وقد طبعت هذه الأجزاء حاليا عدة طبعات متداولة.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتانى.

(٢) ينظر تاريخ بغداد ٣/٢٣٤.

أجناس العلل

ذكر الحاكم أبو عبد الله النيسابورى فى كتابه «معرفة علوم الحديث» أن أجناس العلل عشرة، غير أنه ما قصد الاستيعاب بل ذكر أمثلة يهتدى بها.

قال الحاكم بعد أن ذكر الأجناس العشرة: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى إليها المتبحر فى هذا العلم فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم(1).

١ - الجنس الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

٢ - الجنس الثانى: أن يكون الحديث مرسلاً من وجهٍ رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجهٍ آخر ظاهره الصحة.

٣ - الجنس الثالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابى ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

٤ - الجنس الرابع: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابى فيروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته، بل ولا يكون الحديث معروفًا من جهته.

٥ - الجنس الخامس: أن يروى الحديث بالعنعنة ويسقط من إسناده رجل دلت عليه طرق أخرى محفوظة.

٦ - الجنس السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، كأن يروى الحديث بإسناد متصل وآخر منقطع، ويكون المحفوظ هو الإسناد المنقطع.

٧ - الجنس السابع: الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله.

٨ - الجنس الثامن: أن يروى الحديث عن شيخه الذى أدركه وسمع منه بالفعل أحاديث لم يسمعها منه، وذلك كأن يسمع الراوى من شيخه مائة حديث ويحدث عنه بمائة وخمسين حديثًا.

فعلة هذه الأحاديث الخمسين التى حدث بها عن شيخه من غير واسطة أنه لم يسمعها منه، وإنما سمعها عن رجل عنه فأسقط هذا الرجل الذى حدثه بهذه الأحاديث الخمسين عن شيخه وحدث بها عن شيخه مباشرة.

٩ - الجنس التاسع: أن تكون طرق الحديث معروفة يروى أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطرق فيقع من رواه من تلك الطرق - بناء على الجادة - فى الوهم.

١٠ - الجنس العاشر: أن يروى الحديث مرفوعًا من وجه وموقوفًا من وجه آخر، مع ترجيح الموقوف على المرفوع[٢].

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) معرفة علوم الحديث - معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل ص ١٩٩.

(٢) نفس المصدر السابق.

اختصار الحديث

قد يحتاج الإمام من المحدثين وخاصة الذين صنفوا كتبهم على أبواب الفقه، وكذلك الفقهاء وغيرهم إلى أن يستشهد الواحد منهم على مسألة من المسائل بحديث غير أنه يرى أن هذا الحديث الذى يريد الاستشهاد به قد اشتمل على أكثر من مسألةٍ، عند ذلك يلجأ الإمام منهم إلى الاقتصار على ما هو بحاجة إليه للاستشهاد به فيذكر جزء الحديث اختصارًا ومجانبةً للتطويل.

فهل هذا جائز على إطلاقه؟

قال الإمام النووى: (وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد فى الأبواب فهو جائز واستبعد فيه الخلاف، قال: وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم من أصناف العلماء)[١].

ولكن هذا ليس بجائز على إطلاقه بل لابد من شروط حتى لا يقع خطأ يترتب عليه تغيير الأحكام الشرعية، فإن الأحكام إنما تؤخذ من ألفاظ النص. من هذه الشروط:

١ - أن يكون المختصر للحديث عالمًا بكيفية الاختصار.

٢ - أن لا يكون للجزء الذى اختصره تعلق بما قبله ولا بما بعده، حتى لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بما ترك.

فلو كان لما اختصره تعلق بما قبله أو بعده لترتب على ذلك تغيير الأحكام، وهذا لا يجوز.

فإذا تحقق هذان الشرطان جاز الاختصار.

وهذا هو الذى عليه عمل الكثير من الأئمة فى مصنفاتهم، وعلى رأسهم الإمام البخارى ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قطع الأحاديث فى الأبواب بسبب استنباط الأحكام منها، وقد أكثر من ذلك فى صحيحه ـ رحمه الله تعالى.

وهذا هو مذهب الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ الذى نص عليه فى مقدمة صحيحه[٢].

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١/٤٩ بتصرف يسير.

(٢) راجع مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ١/٤٨ - ٤٩.

الإخوة والأخوات من الرواة والمؤلفات فيهم

من الموضوعات الهامة فى علوم الحديث: معرفة الإخوة والأخوات من الرواة، الذين يروون الأحاديث، لتمييزهم وتحديدهم.

- **ومن فوائد معرفة الإخوة والأخوات:** أن لا يظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك فى اسم الأب، بأن يكون مثلاً الأخ مشتركًا مع غير الأخ فى اسم الوالد.

- **ومثال الأخوين فى الصحابة:** عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيد بن الخطاب رضي الله عنه.

ومثل: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعتبة بن مسعود رضي الله عنه.

ومثل: زيد بن ثابت رضي الله عنه، ويزيد بن ثابت رضي الله عنه.

ومثل: عمرو بن العاص رضي الله عنه، وهشام بن العاص رضي الله عنه.

- **ومثال الأخوين من التابعين:** عمرو بن شرحبيل، وأرقم بن شرحبيل وكلاهما من أفاضل أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

- **ومثال الثلاثة فى الصحابة:** على بن أبى طالب رضي الله عنه، وعقيل بن أبى طالب رضي الله عنه، وجعفر بن أبى طالب رضي الله عنه.

ومثل: سهل بن حنيف رضي الله عنه، وعباد بن حنيف رضي الله عنه، وعثمان بن حنيف رضي الله عنه.

- **ومثاله فى غير الصحابة من التابعين:** أبان بن عثمان، وسعيد بن عثمان، وعمرو ابن عثمان.

ومثل: عمرو بن شعيب، وعمر بن شعيب، وشعيب بن شعيب بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص.

- **ومثال الأربعة فى الصحابة:** عبد الرحمن، ومحمد، وعائشة، وأسماء أولاد أبى بكر الصديق رضوان الله عليهم أجمعين.

- **ومثاله فى الأربعة فى التابعين:** عروة، وحمزة، ويعقوب، والعفار أولاد المغيرة بن شعبة.

ومثل: سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح أبناء أبى صالح السمان.

● **ومثال الخمسة من الإخوة فى الصحابة:** على، وجعفر، وعقيل، وأم هانئ وجُمانه بنو عبد المطلب رضى الله عنهم.

● **ومثال الإخوة الخمسة فى التابعين:** موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة أولاد طلحة بن عبيد الله.

ومثل : سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم أبناء عُيينة.

● **ومثال الإخوة الستة فى الصحابة:** حمزة، والعباس، وصفية، وأميمة، وأروى وعاتكة بنو عبد المطلب على القول بإسلام الثلاث الأخيرات (أميمة وأروى وعاتكة).

● **ومثال الستة الإخوة فى التابعين:** محمد، وأنس، ويحيى، ومَعْبَد، وحفصة، وكريمة أبناء سيرين.

وذكر أبو على الحافظ خالداً بدل كريمة، وزاد ابن سعد فيهم : عمرة، وسودة.

وفى «المعارف» لابن قتيبة: وُلِدَ لسيرين ثلاثة وعشرون ولداً من أمهات الأولاد.

وروى محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن مولاه أنس بن مالك رضي الله عنه حديثاً وهو: أن رسول الله ﷺ قال: **«لبيك حقًا حقًا، تعبدًا ورقًا»**[1].

وهذه لطيفة غريبة: ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض، فى إسناد واحد، وذكر ابن طاهر أن هذا الحديث رواه محمد عن أخيه يحيى عن أخيه سعيد عن أخيه أنس، وهو فى «جزء أبى الغنائم النرسى» المتوفى سنة ٥٠٧ هـ.

●**ومثال الإخوة السبعة فى الصحابة:** النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد وسنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يُسَم. كذا قال ابن الصلاح. وقد سمّاه ابن فتحون فى «ذيل الاستيعاب» عبد الله أبناء مُقَرّن وكلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد فى هذه المكرمة من كونهم سبعة هاجروا وصحبوا، وقيل: شهدوا الخندق.

● **ومثال الإخوة السبعة فى التابعين:** سالم، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، وورش، وواقد، وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما.

● **ومثال الإخوة الثمانية فى الصحابة:** أسماء، وحمران، وخراس، وذؤيب، وسلمة، وفضالة، ومالك، وهند بنو حارثة بن سعد شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية، ولم يشهد البيعة أحد بعدهم.

● **ومثال الإخوة الثمانية فى التابعين:** مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم، وعمرة، ويحيى، وإسحاق، وعائشة أولاد سعد بن أبى وقاص.

المؤلفات فى الإخوة والأخوات من الرواة :

أفرد هذا النوع من علوم الحديث بالتأليف فيه الإمام علىّ بن المدينى[٢]، ثم الإمام النسائى، ثم أبو العباس السّرَّاج وهو محمد ابن إسحاق بن إبراهيم الثقفى.

كما ألف فيه أيضاً: الإمام مسلم، والإمام أبو داود السجستانى وهو مرتب على البلدان[٣]. وكانت هذه المؤلفات التى كتبها هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله ـ تستهدف توضيح الإخوة والأخوات من الرواة، وبيان ترجمتهم لتمييزهم عن غيرهم، وحتى لا يأتى بعض الناس فيظنون من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك فى اسم الأب، ولكن عند التمييز لا يحدث لبس ويكون هذا تأكيدًا وتوثيقًا للحديث ورجاله وبيان درجة كل واحد على حدة، وعدم الخلط بين الرواة.

ومن أشهر الكتب التى ألفت فى هذا النوع من مصطلح الحديث غير ما قدمت: كتاب الإخوة لأبى المطرف الأندلسى[٤].

أ.د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) أخرجه الدارقطنى فى العلل من رواية ابن حسان عنه.

(٢) وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة ومعه كتاب أبى داود الآتى ذكره/ ط دار الراية بالسعودية سنة ١٤٠٨هـ.

(٣) وطبع محققًا مع كتاب ابن المدينى السابق.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى تأليف الإمام السخاوى جـ ٣ ص ١٧٨، وتدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للحافظ جلال الدين السيوطى تحقيق أ. د/ أحمد عمر هاشم جـ ٢ ص ٢١٨، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر ص ١٩٨.

الإرسال فى رواية الحديث

الإرسال فى رواية الحديث: هو أن يضيف التابعى إلى الرسول ﷺ حديثًا، ولم يكن التابعى قد لقى الرسول ﷺ.

وإضافة التابعى: يخرج بها ما أضافه الصحابى إلى الرسول ﷺ فإنه يكون موصولاً إذا كان الصحابى قد تلقاه من النبى ﷺ أو يكون مرسل صحابى إذا كان قد سمعه من صحابى آخر ولم يذكره.

وخرج بقولنا: «ولم يكن التابعى قد لقى الرسول ﷺ» ما إذا رواه من لقى الرسول ﷺ قبل إسلامه، وسمع من الرسول ﷺ ولم يَلْقَه بعد إسلامه فإن حديثه الذى سمعه من قبل يكون متصلاً لا مرسلاً، وإنما كان تابعيًا لا صحابيًا مع أنه رأى الرسول ﷺ لأن الرؤية لم تكن حال الإسلام كرسول هرقل.

وقال ابن الصلاح: «وصورته التى لا خلاف فيها: حديث التابعى الكبير الذى قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ».

قال ابن كثير: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين فى ذلك».

والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم[1].

ومن تعريفات الحديث المرسل المشهورة: أنه ما سقط من إسناده الصحابى، ولكن إذا عُرف أن المحذوف من الإسناد صحابى فإن المرسل حينئذ يكون مقبولاً غير مردود عند الجميع؛ لأن الصحابة كلهم عدول سواء عرف اسم الصحابى المحذوف أو لم يعرف.

والإرسال نوعان : الإرسال الظاهر، والإرسال الخفى.

١ - **أما الإرسال الظاهر** : فمنه ما لم يُذكر فيه الصحابى كما تقدم، ومنه أن يروى الراوى حديثًا عن رجل لم تثبت معاصرته له، بحيث لا يخفى إرساله على أحد من العلماء.

٢ - **وأما الإرسال الخفى** : فهو أن يأتى الراوى لرجل سمع منه فيروى عنه حديثًا لم يسمعه فى الواقع منه، أو يروى عمن لقيه ولكنه لم يسمع منه، أو يروى عمن عاصره ولكنه لم يثبت لقاؤه به، ويتلخص الإرسال الخفى فى ثبوت المعاصرة، وعدم اللقاء أو السماع ويشمل المرسل الخفى على هذا

الحديث المُدَلّس. ومن العلماء من خص التدليس بنوعٍ معينٍ من ذلك كما سيأتى فى مبحثه.

حكم الحديث المرسل

من المعلوم أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف، حيث فقد شرطًا من شروط الصحة، وهو اتصال السند. ولكن للعلماء مذاهب فى حكمه، وفى الأخذ به.

وقبل بيان مذاهب العلماء فى الاحتجاج بالحديث المرسل أو عدم الاحتجاج به نريد أن نوضح أن من الأحاديث المرسلة، ما أرسلها الصحابى ومنها ما أرسلها التابعى وهى الأكثر، وسنذكر مذاهب العلماء فيها ولكن فى بادئ الأمر نوضح حكم مراسيل الصحابة:

حكم إرسال الصحابة

الأحاديث المرسلة التى أرسلها الصحابة فى حكم الأحاديث المتصلة ويحتج بها، وذلك لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - إما أن يرووا الأحاديث عن النبى ﷺ أو عن الصحابة وكلهم عدول، فالجهالة بأشخاصهم لا تضر متى عرف وصفهم بالصحبة.

ومثال مرسل الصحابى: روايته لما لم يدركه أو يحضره، كقول السيدة عائشة رضى الله عنها: «**أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة ...**»[٢]. لأن السيدة عائشة - رضى الله عنها - لم تحضر بدء الوحى.

ولكن بعض العلماء رأى خلاف ذلك، لاحتمال أن يكونوا أخذوا عن بعض التابعين، والذى ذهب إلى هذا هو أبو إسحاق الإسفرائينى، والحقيقة أن رواية الصحابة عن غيرهم نادرة، وإذا رووا عن غيرهم بعض الروايات بينوها، وأكثر مروياتهم عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة، وإنما هى حكايات أو موقوفات لا غير.

وأما الأحاديث المرسلة التى أرسلها التابعون فمذاهب العلماء فى الاحتجاج بها نوضحها فيما يأتى:

حكم إرسال التابعين

الأحاديث المرسلة التى أرسلها التابعون، للعلماء فيها مذاهب بالنسبة لحكمها، والاحتجاج بها:

أولاً : مذهب الإمام أبى حنيفة وأحمد ومالك فى المشهور عنهما وكثير من الفقهاء بأنه يحتج بها، ودليل أصحاب هذا المذهب شهادة الرسول ﷺ للتابعين، وثناؤه عليهم فى قوله: «**خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**».[٣] رواه البخارى. وأيضًا فإن التابعى الذى لم يذكر الصحابى إن كان

غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه لعدم عدالته بالدرجة الأولى، وإن كان عدلاً فإنه لا يحذف اسم الصحابى إلا إذا كان عارفًا أنه صحابى وإلا كان فعله هذا منافيًا للعدالة، لكننا نتساءل: إذا كان الأمر كذلك فما الذى جعل الراوى الثقة يرسل الحديث عن الثقة؟

وللإجابة على ذلك نقول: إن هناك عدة احتمالات من أهمها أن يكون التابعى مثلاً سمع الحديث عن عدد من الصحابة والحديث صحيح عنده ولكنه أرسله معتمداً على صحته عنهم كما قال إبراهيم النخعى: ما حدثتك عن ابن مسعود فقد سمعته عن غير واحد، وما حدثتكم به وسميت فهو عمن سميت.

ويحتمل أن يكون التابعى مثلاً نسى شخص من حدّثه وعرف المتن فذكر الحديث مرسلاً؛ لأنه معروف أنه لا يروى إلا عن ثقة، كما يحتمل كذلك أنه لا يقصد التحديث به، وإنما يقصد ذكره على وجه المذاكرة أو نحوها.

ثانيًا : مذهب الكثيرين من المحدثين والفقهاء هو أن الحديث المرسل لا يحتج به وأنه حديث ضعيف للجهل بحال الراوى المحذوف، فيحتمل أن يكون صحابيًا أو تابعيًا، ويحتمل أن يكون تابعيًا ثقة أو غير ثقة؛ يقول ابن الصلاح: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذى استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر».

ثالثاً : مذهب الشافعى رضي الله عنه: هو أن الأحاديث المرسلة التى أرسلها كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابى أو أكثر العلماء، أو كان المرسِل لو سمى لا يسمى إلا ثقة، فحينئذ يكون مرسله حجة ولا يكون فى رتبة المتصل.

والمقصود بكبار التابعين : الذين كانت أكثر روايتهم عن الصحابة - رضى الله عنهم، وقد نص الإمام الشافعى على أن مرسلات سعيد بن المسيب حِسَان لأنه تتبعها فوجدها مسندة، وأما مراسيل غير كبار التابعين فقد قال عنها الشافعى: لا أعلم أحداً قبلها. والمراد بهم صغار التابعين الذين كانت أكثر روايتهم عن غير الصحابة، وحكى ابن جرير إجماع التابعين بأسرهم على قبول المرسل، وأنه لم يأت عن أحد منهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها من الرسول ﷺ بالخيرية. وبالغ بعض القائلين بقبول الحديث المرسل فقواه على المسند - بفتح النون - معللاً ذلك بأن من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك(٤).

وبعد تفصيل القول فى بيان حكم الحديث

المرسل وتوضيح قبول بعض العلماء له واحتجاجهم به نقول: إن وروده فى أقسام الحديث الضعيف إنما هو موافقة لرأى الأكثرين الذين رأوا أنه قسم من أقسام الضعيف وقد اتضحت مذاهب العلماء فى الأخذ به.

قبول الإمام مالك للحديث المرسل :

كان الإمام مالك رضي الله عنه يقبل الحديث المرسل مثله فى ذلك مثل أبى حنيفة رضي الله عنه وأكثر فقهاء عصره.

مثال المرسل عنده :

ما رواه فى «الموطأ» قال مالك: عن جعفر ابن محمد عن أبيه: «**أن رسول الله ﷺ قضى باليمين والشاهد**»[٥] ففى هذا السند جعفر الصادق بن محمد بن على زين العابدين، والصحابى ليس موجوداً فى السند فهو حديث مرسل، ومع ذلك أخذ به مالك واعتبره. ومعنى هذا أنه لا يجيز قبول المرسل مطلقا، بل يجيز قبول المرسل إذا كان الإرسال من مثل من قبل منهم، فالعبرة عنده بالشخص الذى أرسل لا بمطلق الإرسال. وقبول الإمام مالك والإمام أبى حنيفة للمرسل عندما يكون الذين أرسلوه من الثقات.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش:

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير.

(٢) صحيح البخارى، كتاب بدء الوحى، حديث رقم (٣). وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ.

(٣) صحيح البخارى، كتاب الشهادات، حديث (٢٦٥١). وكتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ، حديث (٣٦٥٠)، وكتاب الرقاق، حديث (٦٤٢٨، ٦٤٢٩). وكتاب الأيمان والنذور، حديث (٦٦٥٨، ٦٦٩٥).

(٤) فتح المغيث جـ ١ ص ٧٣.

(٥) موطأ مالك، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد.

أسباب ردّ الحديث

ترجع أسباب رد الحديث وعدم العمل به إلى أسباب:

أولا: يرد الحديث إذا كان ضعيفًا ضعفًا يوجب تركه أو موضوعًا. والضعيف الواجب تركه هو الواهى، أى أن ضعفه لا ينجبر وهو ما لا يعتبر به ولا يُستشهد به، وهذا النوع هو ما كان ضعفه ناشئا بسبب ما سيأتى من اتهام راويه بالكذب، أو كان بسبب فسق الراوى أو فحش غلطه أو فحش غفلته، وهذا النوع من الأحاديث الضعيفة يرد، ولا يعمل به إطلاقًا لا فى الفضائل ولا فى غيرها على الراجح، ولا يصح أن يروى ولا أن يدون إلا لتوضيح حاله فقط مثله فى ذلك مثل الحديث الموضوع تمامًا بتمام.

ثانيًا : يردّ الحديث الموضوع ولا يجوز الأخذ به ولا روايته ولا ذكره إلا إذا اقترن ذلك ببيان كونه موضوعًا أو لا أصل له.

ثالثًا : من أسباب ردّ الحديث أن يكون راويه معروفًا بالتساهل فى سماعه، أو كان يحدث لا من أصل مصحح مقابل على أصل شيخه، أو عرف بقبول التلقين فى الحديث، أو كثرة السهو فى روايته أو كثرة الشواذ والمناكير فى حديثه.

رابعًا : ومن أسباب ردّ الحديث أن يكثر غلط راويه، ويكون الوهم غالبًا على روايته، أو كان متهمًا بالكذب أو الفسق.

خامسًا : إذا كان الراوى من أهل الغفلة الشديدة.

سادسًا : الكذب فى الحديث، والكذب فى غير حديث رسول الله ﷺ يُرد به الحديث.

أما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث فيوجب ردّ الحديث أبداً وذلك لما صح من النهى والوعيد الشديد عنه ﷺ فى ذلك فى قوله : «**لا تكذبوا علىَّ فإن كذبا علىَّ ليس كالكذب على أحدكم**»[١]، وقوله : «**من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[٢]. وإن تاب واضع الحديث من ذنبه، فالتوبة ترفع الإثم على الكذب فقط.

سابعًا : إذا كان الراوى مجروحًا جرحًا مفسر السبب بما يقضى ضعفه.

ثامنًا : إذا كان فى سند الحديث علة من العلل القادحة وإن كان ظاهر السند السلامة من العلل.

تاسعًا : إذا كان فى متن الحديث علة من العلل القادحة، وإن كان ظاهره السلامة.

عاشراً : ينظر أسباب ضعف الحديث.

أ.د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) المعجم الكبير للطبرانى ٢١٨/٤، وانظر مجمع الزوائد ١٤٨/١.

(٢) صحيح البخارى ٣٨/١، وسنن أبى داود، رقم (٣٦٥١)، ومسند أحمد ٧٨/١.

أسباب ضعف الحديث

ترجع أسباب ضعف الحديث إلى عدم توفر شروط الصحة أو شروط الحسن، أى يكون الحديث غير مستوف لشروط الحديث الصحيح ولا شروط الحديث الحسن وذلك فى الآتى:

(أ) **إذا فقد الحديث شرط اتصال السند:** وبفقد شرط اتصال السند يترتب على ذلك الأنواع التالية من الحديث الضعيف وهى:

١ - المعلق. ٢ - المرسل.

٣ - المنقطع. ٤ - المعضل.

٥ - المدلس. ٦ - المعنعن قبل ثبوت السماع.

٧ - المؤنن قبل ثبوت السماع.

(ب) **فقد شرط العدالة** : ويترتب على ذلك أنواع من الضعيف وهى:

١ - الموضوع. ٢ - المتروك. ٣ - المنكر.

٤ - الضعيف بسبب عدم تحقق المروءة.

٥ - الضعيف بسبب كون راويه مبتدعًا.

٦ - المجهول والمبهم حيث لم يعرف كل منهما ولم تثبت العدالة لهما.

(جـ) **فقد شرط الضبط** : إن كان الراوى فقد شرط الضبط بسبب الغفلة أو كثرة النسيان أو كثرة الخطأ فى الحديث فيسمى حديثه «المتروك»، وإن كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه «مضطرب»، كما يترتب على فقد شرط الضبط «المدرج» و «المقلوب» و «المصحف» فإن أسباب فقد الضبط تتلخص فى فحش الغلط، والغفلة، وسوء الحفظ، والاختلاط، والوهم، ومخالفة الثقات.

(د) **فقد شرط السلامة من الشذوذ** : وينشأ عنه الحديث «الشاذ» وهو الذى خالف الثقة فيه من هو أوثق منه وأرجح، فالشاذ: هو ما رواه الراوى الثقة مخالفًا ما روى الناس.

وقال الحاكم النيسابورى: «هو الذى ينفرد به الثقة وليس له متابع».

(هـ) **فقد شرط السلامة من العلة** : بأن يكون الحديث مُعَلاً، وعلة الحديث: هى سبب خفى غامض يقدح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وقد تقع العلة فى إسناد الحديث، وقد تقع فى المتن.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

أسباب ورود الحديث

سبب الحديث قد يكون مذكوراً فى الحديث نفسه، وقد لا يكون مذكوراً فيه، وحينئذ يَرِدُ فى بعض طرق الحديث، أو فى حديث آخر.

وبذكر سبب ورود الحديث يتضح المعنى بصورة أوضح وأكثر، كما يظهر الفقه والحكم فى المسألة.

ومثال سبب ورود الحديث المذكور فى الحديث نفسه حديث جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان والإحسان[1] وغير ذلك.

ومثال ما لم يذكر سببه فى نفس الحديث: حديث: «**أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة**». رواه البخارى ومسلم وغيرهما[2] من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه. فقد جاء هذا إجابة على سؤال أحد الصحابة رضي الله عنه فيما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سعد قال: سألت رسول الله ﷺ: أيهما أفضل الصلاة فى بيتى أو الصلاة فى المسجد؟[3].

ومن الأمثلة المذكورة فى أسباب الورود أيضًا حديث: «**إنما الأعمال بالنيات ...**»، رواه البخارى[4]. فقد روى فى سبب وروده أنّ رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة بل يريد أن يتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فسمى مهاجر أم قيس.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش:

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب/بيان الإيمان والإسلام والإحسان، الحديث الأول.

(٢) صحيح البخارى، كتاب الأذان، باب/صلاة الليل، حديث (٧٣١)، وكتاب الأدب، باب/ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى، حديث (٦١١٣)، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب/ما يكره من كثرة السؤال، حديث (٧٢٩٠)، وأخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب/استحباب صلاة النافلة فى بيته، حديث (٧٨١).

(٣) أخرجه ابن ماجه فى سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب/ما جاء فى التطوع فى البيت، حديث (١٣٧٨).

(٤) صحيح البخارى، كتاب بدء الوحى، الحديث الأول.

أسباب الوضع فى الحديث

ترجع ظاهرة الوضع فى الحديث إلى الأسباب الآتية:

أولاً : التعصب السياسى : فقد قامت المذاهب الدينية على إثر انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب، فحاول البعض من أصحاب تلك المذاهب تأييد موقفهم بالقرآن والسنة، فتأولوا القرآن على غير وجهه الصحيح، وحملوا السنة ما لا تتحمله، ولما عجزوا عن الوضع فى القرآن لتواتره وحفظه اتجهوا نحو السنة، فخلطوا الصحيح بغيره، ووضعوا الأحاديث فى فضائل أئمتهم ورؤسائهم، وفى الطعن فى غيرهم.

وكانت الرافضة أكثر الفرق كذبًا، وقد أسرفوا فى وضع الحديث فى فضائل على وآل بيته وذلك لأن أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع؛ لينقضوا عرى الإسلام.

ثانيًا : التعصب العنصرى : لما وقع الفرس فى يد العرب تحركت فى نفوسهم نزعة العظمة الأولى، وعندما قام العباسيون بطلب الخلافة كان الفرس على استعداد تام أملاً فى الحصول على نفوذهم القديم، فتفانى أبو مسلم الخراسانى فى مناصرة بنى العباس ومحاربة بنى أمية. ولما تمَّ الأمر للعباسيين لم ينحازوا للعرب ضد الفرس، لأن الفرس هم الذين نصروهم من قبل، ولأن بعض الخلفاء العباسيين كانوا من أمهات فارسيات، وإنما انحازوا للدين فحاربوا الزنادقة وشهّروا بهم، وهنا ظهرت على ألسنة بعض العامة فكرة تفضيل العجم على العرب، وهى التى تعرف بالشعوبية، ولما كان الخلفاء العباسيون غير متعصبين للعرب، فقد انتهز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب، ووضعوا أحاديث فى فضل الفرس وبلدانهم والحطّ من قيمة العرب، ومن ذلك ما وضعوه فى أبى حنيفة لأنه من أصل فارسى، وذم الشافعى لأنه من أصل عربى.

ثالثًا : الزندقة : وتطلق فى العصر العباسى على أتباع دين المجوس مع التظاهر بالإسلام، ثم اتسع إطلاق الزندقة فصارت تطلق على الملحدين الذين لا دين لهم، كما أطلقت أيضًا على الإباحيين الذين يتبجحون بالباطل فيما يمس الدين، وساعد على انتشار الزندقة مذاهب الكلام، وكثرة الجدل فى أمور الدين، وانتشار البحوث الفلسفية

ومكيدة الفرس للإسلام والمسلمين، ونشر مفاهيم المجوسية، وكان الطريق إلى انتشار الزندقة هو الكذب على رسول الله ﷺ، ووضعوا الأحاديث فى العقائد والأخلاق والحلال والحرام.

رابعًا : القصّاصون : وكانوا يضعون الأحاديث فى قصصهم لاستمالة قلوب العامة إليهم، وبغية الكسب والارتزاق، وكان أكثرهم من الجهال الذين تشبهوا بأهل العلم واندسّوا بين صفوفهم.

خامسًا : الخلافات الفقهية والكلامية والتعصب لتأييد ونصرة بعض المذاهب على بعض.

سادسًا : الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير.

ولقد قاوم أئمة السنة النبوية حركات الوضاعين والكذّابين بقواعد اتبعوها، فالتزموا الإسناد فى الحديث، والتثبت من الراوى والمروى، ونقدوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم، ووضعوا القواعد لتمييز الحديث الصحيح من غيره.

ومن يراجع كتب الموضوعات فى الحديث ونقد العلماء لها سيجد مصداق ذلك، وكذلك كتب تراجم الرواة مثل كتاب ميزان الاعتدال للذهبى.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الاستخراج على المرويات والمؤلفات فيها

موضوع المستخرج : هو أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه.

ويشترط ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علوّ أو زيادة مهمة، ولذلك يقول أبو عوانة فى مستخرجه على مسلم - بعد أن يسوق طرق مسلم كلها - من هنا لمخرجه ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

والكتب المخرجة على الصحيحين من أنواع كتب الصحيح أيضًا مثل: «مستخرج الإسماعيلى».

ومثل: «مستخرج أبى عوانة الإسفرائينى».

ومثل: «مستخرج أبى بكر بن مردويه» على صحيح البخارى .. وغير ذلك.

ولم يلتزم أصحاب المستخرجات موافقة الصحيحين فى الألفاظ إذ أنهم إنما يروون الأحاديث والألفاظ التى وقعت لهم عن شيوخهم، فكان فيها تفاوت يسير فى اللفظ، وتفاوت أقل فى المعنى.

وإذا نظرنا مثلاً إلى ما رواه البيهقى فى السنن والمعرفة وغيرهما، وإلى ما رواه البغوى فى شرح السنة، وقولهما: رواه البخارى أو مسلم، وإذا نظرنا إلى قولهم هذا وإلى ما رواه وجدنا أن هناك تفاوتًا فى المعنى وفى الألفاظ، وعلى هذا فمرادهم بقولهم: رواه البخارى ومسلم، أنهما رويا أصل الحديث دون اللفظ الذى ورد، وعلى ذلك فليس لنا أن ننقل من هذه الكتب المذكورة من المستخرجات حديثًا ونقول: هو كذا فى الصحيحين إلا بعد أن نقابله بهما، أو يقول المصنف: أخرجاه بلفظه، وهذا بخلاف المختصرات من الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما دون زيادة أو تغيير فلذلك يصح النقل منها مع عزو المنقول للصحيح ولو باللفظ.

ومن فوائد الكتب المستخرجة :

١ - علو الإسناد. ٢ - زيادة الصحيح.

٣ - القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة.

٤ - أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فيبينه المستخرج.

٥ - أن يروى فى الصحيح عن مدلّس بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

٦ - أن يروى عن مبهم فيعينه المستخرج.

٧ - أن يروى عن مهمل دون تمييز فيميزه المستخرج.

٨ - وكل علة أعل بها حديث فى أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهى من فوائد الاستخراج.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الاستشهاد للحديث «الشواهد»

وقد وردت «الشواهد» من مصطلحات علوم الحديث مع الاعتبارات والمتابعات كما سيأتى فى موضعه.

ويمكن القول هنا : إن الشاهد : هو ورود حديث موافق ولو فى المعنى لحديث آخر، قد روى عن صحابى آخر. ويكون الشاهد صحيحا، أو حسنا، أو ضعيفا، فإن كان ضعفه خفيفا صلح لتقوية مثله. قال الحافظ ابن حجر: «قد يسمى الشاهد متابعة أيضا». أى أنه يمكن تسميته بذلك تجوزا، على معنى أن الراوية المستشهد بها، وافقت الأخرى ولو فى معنى الحديث، ولكن الراجح التفريق بين المتابعة والشاهد.

مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد: ما رواه الشافعى فى «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين**»[1]. فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرّد به عن مالك فعدّوه فى غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «**فإن غم عليكم فاقدروا له**» لكن وجدنا للشافعى متابعًا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبى كذلك أخرجه البخارى[2] عنه عن مالك وهذه متابعة تامة، ووجدنا له متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة يخرج من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد عن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بلفظ: «**فأكملوا ثلاثين**»[3].

وللحديث شاهد رواه النسائى[4] من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن النبى ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ سواء، ورواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة ﷺ بلفظ: «**فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**» وذلك شاهد بالمعنى[5].

● وأما «المتابع» بكسر الباء فهو ما وافق راويه غيره ممن يصلح أن يخرج حديثه بأن يرويه عن شيخه أو من فوقه، وأن تكون

الموافقة فى اللفظ وفى المعنى، أو فى المعنى فقط مع اتحاد الصحابى.

- وأما الشاهد: فهو أن يوافق حديث حديثاً آخر فى معناه دون لفظه، وقد يطلق على ما شارك رواته رواة حديث آخر لفظًا ومعنى الاختلاف فى الصحابى.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش:

(١) الأم للشافعى، كتاب الصيام ١/٨٠.

(٢) صحيح البخارى، كتاب الصوم / حديث (١٩٠٧).

(٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، جماع أبواب الأهلة، حديث (١٩٠٩).

(٤) سنن النسائى، كتاب الصيام، باب / إكمال شعبان إذا كان غيم، جـ٤، ص ١٣٣.

(٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير، وشرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر.

أسماء رجال الحديث وكُناهم
«كنى المعروفين بالأسماء»

بحث علماء الحديث معرفة أسماء من اشتهر بكنيته، وكُنى من اشتهر باسمه؛ لئلا يذكر الراوى مرة باسمه ومرة بكنيته فيظن من لا معرفة له أنهما رجلان، وربما ذكر بهما معًا فيتوهم أنهما رجلان.

مثال ذلك :

الحديث الذى رواه الحاكم من رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة عن موسى بن عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبى الوليد عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «**من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة**»[1]. قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، بينه ابن المدينى.

وربما وقع عكس ذلك مثل حديث أبى أسامة عن حماد بن السائب أخرجه النسائى وقال: عن أسامة حماد بن السائب، وإنما هو عن حماد فأسقط «عن» وخفى عليه أن الصواب عن أبى أسامة حماد.

وصنف فى هذا الإمام على بن المدينى، ثم الإمام مسلم، ثم النسائى، ثم الحاكم أبو أحمد وهو غير أبى عبد الله صاحب علوم الحديث والمستدرك، ثم ابن منده.

والمراد بهذا النوع من علوم الحديث بيان أسماء ذوى الكنى، ومصنِّفه يبوِّب تصنيفه على حروف المعجم فى الكنى ويذكر أسماء أصحابها.

وهذا النوع أقسام :

الأول : من سمّى بالكنية لا اسم له غيرها وهو ضربان :

١ - من له كنية أخرى زيادة على الاسم، فصار كأن لكنيته كنية كأبى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة بالمدينة اسمه: أبو بكر وكنيته: أبو عبد الرحمن.

٢ - من لا كنية له كأبى بلال عن شَريك.

الثانى : من عرف بكنيته ولم يعرف أله

اسم أم لا؟ كأبى أناس صحابى، وأبى مُوَيْهِبَةَ مولى رسول الله ﷺ.

الثالث : من لُقّب بكنية وله غيرها اسم وكنية كأبى تراب على بن أبى طالب أبى الحسن، ومثل أبى الزناد عبد الله بن ذكوان أبى عبد الرحمن.

الرابع : من له كنيتان أو أكثر كابن جُريج أبى الوليد وأبى خالد، ومنصور الفراوى - شيخ ابن الصلاح - أبى بكر وأبى الفتح وأبى القاسم وكان يقال له: ذو الكُنى.

الخامس : من اختلف فى كنيته كأسامة بن زيد وقيل: أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.

السادس : من عرفت كنيته واختلف فى اسمه كأبى بَصْرَةَ الغفارى، حُمَيْل بالحاء المهملة على الأصح، وقيل بجيم مفتوحة، وأبى جحيفة وهب وقيل وهْب الله، وأبى هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً.

السابع : من اختلف فيهما كسفينة مولى رسول الله ﷺ قيل : عُمير، وقيل : صالح، وقيل : مهران أبو عبد الرحمن، وقيل : أبو البَخْتَرى.

الثامن : من عرف بالاثنين كآباء عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الثورى ومالك ومحمد بن إدريس الشافعى وأحمد بن حنبل.

التاسع : من اشتهر بالكنية واللقب مع العلم باسمه كأبى إدريس الخَوْلانى عائذ - رضى الله عنهم أجمعين.

- ومعرفة كُنى المعروفين بالأسماء لها أهميتها فى تمييز الرواة. وقد ألّف فى هذا النوع ابن حبان.

فمن ذلك: من يُكْنى بأبى محمد من الصحابة - رضى الله عنهم: طلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن ابن على، وثابت بن قيس بن الشمّاس، وكعب ابن عجرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر، وابن عمرو، وابن بُحَيْنَة وغيرهم.

ومن يكنى بأبى عبد الله: الزبير بن العوام، والحسين بن على، وسلمان الفارسى، وحذيفة ابن اليمان، وعمرو بن العاص وغيرهم.

ومن يكنى بأبى عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب أخو عمر، وعبد الله بن عمر، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهم.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

مراجع للاستزادة :

(١) الكفاية للخطيب البغدادى تحقيق: د . أحمد عمر هاشم.
(٢) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للسيوطى تحقيق د . أحمد عمر هاشم.
(٣) فتح المغيث للسخاوى.
(٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير شرح الشيخ أحمد شاكر.
(٥) قواعد التحديث للقاسمى.
(٦) علل الحديث لابن أبى حاتم.
(٧) علوم الحديث لابن الصلاح.
(٨) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم.
(٩) مقدمة ابن الصلاح.
(١٠) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى.
(١١) قواعد أصول الحديث د . أحمد عمر هاشم.

الهوامش :

(١) الحديث ذكره الحاكم فى «معرفة علوم الحديث»، النوع الأربعون.

الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء من الرواة

إنك لتقف مبهوراً أمام هذا المبحث الذى يدل على عناية المحدِّثين بذكر أسماء اشترك فيها الرجال والنساء، ولما كان الاشتراك فى الأسماء من أسباب الغلط فى كل علم، كانت عناية المحدثين بهذا العلم.

من فوائد هذا العلم ما يلى :

١ - الاحتراز عن أن يُظَن الشخصان شخصاً واحداً.

٢ - و الاحتراز عن أن يُظَن الثقة ضعيفًا والضعيف ثقة[١].

أقسام الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء من الرواة :

من خلال ما كتبه الإمام أحمد[٢]، والإمام السيوطى[٣]،

نجد أنهما قسما الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء إلى قسمين:

الأول: المشترك فى الاسم فقط.

وفى الجدول التالى أمثلة لهذا القسم:

الاسم المشترك	نوع الاشتراك	من يطلق عليه من الرجال	من يطلق عليه من النساء
بركة	فى الاسم فقط.	بركة بن محمد الحلبى وكان كذابًا. - بركة بن نشيط.	- بركة أم أيمن مولاة النبى ﷺ. - بركة أم عطاء ابن أبى رباح.
جويرية	فى الاسم فقط.	جويرية بن أسماء الضبعى.	جويرية أم المؤمنين - رضى الله عنها.
أسماء	فى الاسم فقط.	- أسماء بن حارثة. - أسماء بن رباب. صحابيان.	- أسماء بنت أبى بكر الصديق. - أسماء بنت عميس. صحابيتان.

القسم الثانى : أن يشتركا فى الاسم واسم الأب

وفى الجدول التالى أمثلة لهذا القسم :

الاسم المشترك	نوع الاشتراك	من يطلق عليه من الرجال	من يطلق عليه من النساء
أمية ابن أو بنت أبى الصلت	فى الاسم والنسب	أمية بن أبى الصلت الثقفى	أمية بنت أبى الصلت الغفارية
أمية ابن أو بنت عبد الله	فى الاسم والنسب	أمية بن عبد الله بن خالد القرشى	أمية بنت عبد الله تروى عن عائشة
فضالة ابن أو بنت الفضل	فى الاسم والنسب	فضالة بن الفضل التميمى	فضالة بنت الفضل العبدية

نماذج من مروياتهم فى كتب السُّنة :

روى الإمام أحمد بسنده عن هنيدة بن خالد الخزاعى عن حفصة رضى الله عنها قالت: «**أربع لم يكن يدعهن النبى ﷺ صيام عاشوراء، و العشر، و ثلاثة أيام من كل شهر، و الركعتين قبل الغداة**».(٤)

وروى إسحاق بن راهويه بسنده عن هنيدة ابنة سالم عن عائشة رضى الله عنها قالت: «**نهى رسول الله ﷺ عن الدباء، والنقير، والمقير، والجرار**»(٥).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

للاستزادة راجع:

(١) التقريرات السنية ١ /١٠٨ .

(٢) مسائل الإمام أحمد. لأحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله تحقيق: د.فضل الرحمن دين محمد ٣٥٩/١. ط: الدار العلمية. دلهى. ط: الأولى ١٩٨٨ .

(٣) تدريب الراوى ٢ /٣٩٤ .

(٤) مسند أحمد ٧ /٤٠٨ .

(٥) مسند إسحاق بن راهويه ٣ /٧٧٤ .

الإسناد الجيد والحديث الجيد

الجيد فى اللغة :

الجَيِّد : نقيض الرديء، على فيعل، وأصله جَيْوِد، فقلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أُدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جِياد، وجيادات جمع الجمع؛ وقيل: جمعه جيائد، بالهمز على غير قياس. وجاد الشئُ جُودة، وجَوْدة أى صار جيِّداً، وأجدت الشئَ فجاد.[1]

موقف المحدثين من الحديث الجيد :

ينبغى أن نعلم أن من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث فى المقبول : الجيد.

وقد اختلف أهل الحديث فى رتبة الحديث الجيد على النحو التالى :

- فريق منهم: سوى بين الجيد، وبين الصحيح. كابن الصلاح، و ابن المبارك.

يقول ابن المبارك: (ليس جودة الحديث قرب الإسناد؛ بل جودة الحديث صحة الرجال)[2]. وقد وجد فى كلام الترمذى[3] حيث قال : هذا حديث جيد حسن[4].

- وفريق آخر يرى :

أن الوصف بالجيد أنزل رتبة من الوصف بالصحيح، وهو وإن كان بمعنى صحيح لكن الجهبذ من المحدثين لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد فى بلوغه درجة الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وهكذا الأمر بالنسبة للإسناد الجيد.

نماذج للحديث الجيد :

- عن عمرو بن عامر الأنصارى قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: كان النبى ﷺ يتوضأ عند كل صلاة. قلت: فأنتم ما كنتم تصنعون؟ قال: كنا نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نحدث. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن.[5]

- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما أَنَّ النَّبِىَّ ﷺ قَالَ : «**إِذَا كَذَبَ الْعَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَلَكُ مِيلاً مِنْ نَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ**». قَالَ يَحْيَى فَأَقَرَّ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ فَقَالَ : نَعَمْ. قَالَ

أَبُو عيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه(٦)

- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضى الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِى الثَّنَاءِ». قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.(٧).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) لسان العرب، للعلامة ابن المنظور: مادة (ج و د).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /٣٨٣.

(٣) سنن الترمذي : كتاب الطب عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء في الحمية٤/٣٣٥ عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ الأَنْصَارِيَّةِ فى حَدِيثِه قَالَتْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ " أَنْفَعُ لَكَ " . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَحَدَّثَنِيهِ أَيُّوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ.

(٤) تدريب الراوى ١ /١٧٧، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٥٠٨.

(٥) سنن الترمذى: كتاب، : أبواب الطهارة: باب ما جاء فى الوضوء لكل صلاة ١/٨٨

(٦) سنن الترمذى : كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء فى الصدق والكذب ٤/٣٠٧.

(٧) سنن الترمذى : كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ : باب ما جاء فى المتشبع بما لم يعطه ٤/٣٣٣ .

إسناد الحديث والسند، والطريق والوجه

السَّند : لغة :

السَّنَدُ : بفتحتين ما استندت إليه من حائط وغيره، ويطلق على: ما ارتَفَعَ من الأرض فى قُبُل الجبل أو الوادى.

والسَّنَدُ مُعْتَمَدُ الإِنْسانِ، والجمع : أَسْنادٌ، أو الجمعُ كالواحِدِ. و أسندت الحديث إلى قائله بالألف رفعته إليه بذكر ناقله(١).

وأما الإسناد فمصدر أسند، ولذلك لا يثنى ولا يجمع، وكثيرًا ما يراد به السند، فيثنى ويجمع تقول:

هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد، وأما السند، فيثنى ولا يجمع تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد.(٢)

وفى أدب الرواية للحفيد: (أسندت الحديث أسنده وعزوته أعزوه وأعزيه، والأصل فى الحرف راجع إلى المسند، وهو الدهر، فيكون معنى إسناد الحديث اتصاله فى الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض).(٣)

الإسناد والسند عند المحدثين :

الإسناد : رفع الحديث إلى قائله.

والسند : الإخبار عن طريق المتن.

مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: فلان سند أى معتمد، فسمى الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد النقاد فى الصحة والضعف عليه، والمحدثون يستعملون السند، والإسناد لشىء واحد. (٤)

وهو فى العرف طريق متن الحديث. (٥)

تعريف الطريق والوجه :

يطلق المحدثون الطريق أو الوجه على السند

يقول الدهلوى : (السند: طريق الحديث، وهو رجاله الذين رووه، والإسناد بمعناه، وقد يجيىء بمعنى ذكر السند، والحكاية عن طريق المتن)(٦).

وفى توجيه النظر:

(وسند الحديث هو ما ذكر قبل المتن، ويقال له الطريق لأنه يوصل إلى المقصود

هنا، وهو الحديث كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك فيه، وقد يقال للطريق: الوجه تقول : هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه)[٧]

وينبغى أن نعلم أن الوجه أخص من الإسناد أو الطريق، لأنهما يطلقان على جزء من الإسناد، ومن ذلك قول الترمذى : بعدما يروي الحديث يقول: لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو من حديث فلان.

قال الإمام الترمذى عقب حديث: حُمَيْد عَنْ أَنَس رضي الله عنه:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاَةٍ ...»

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ حُمَيْد عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ [٨].

وروى الخليلى بسنده قائلاً: حدثنا على ابن حبيب حدثنا مقاتل بن سليمان عن نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ قال: «**بينما ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر..**» فذكر حديث الغار. ثم قال الخليلى عقب الحديث: (لم نكتبه من حديث مقاتل إلا من هذا الوجه)[٩].

فأطلق على الراوى عن قتادة وجهاً، وهو جزء من السند كما ترى.

وقال البزار عقب حديث رسول الله ﷺ: «**إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار**» وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن قتادة إلا من طريق سويد ومعمر[١٠].

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) لسان العرب لابن منظور: مادة (س ن د) ٣ /٢٢٠، المصباح المنير ١ /٢٩١، القاموس المحيط باب الدّال. فَصْلُ السِّين، المغرب ١ /٤١٧.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر ج: ١ ص: ٩١ .

(٣) المقنع فى علوم الحديث. لسراج الدين عمر بن على بن أحمد الأنصارى (ت ٨٠٤ هـ).
تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ١ /١١١ط: دار فواز للنشر: السعودية. ط: الأولى.

(٤) المقنع ١ /١١٠، المنهل الروى ١ /٢٩: ٣٠، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /٤٠٥،

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ج: ١ ص: ٨٩ .

(٦) مقدمة فى أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخارى الدهلوى (٩٥٨هـ - ١٠٥٢هـ) تحقيق: سلمان الحسينى الندوى ١/ ٤٠ . ط: دار البشائر الإسلامية. بيروت - لبنان.

(٧) توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائرى الدمشقى (ت ١٣٢٨هـ) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ١ /٩٠ . ط مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط : الأولى.

(٨) سنن الترمذى : كتاب : أبواب الطهارة : باب ما جاء فى الوضوء لكل صلاة ٨٦/١

(٩) الإرشاد فى معرفة علماء الحديث. للخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلى القزوينى (ت ٤٤٦هـ) تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس ٣ /٩٢٩ .
ط : مكتبة الرشد : الرياض. ط: الأولى. والحديث فى صحيح البخارى، كتاب الحرث والمزارعة، باب/إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، حديث (٢٣٣٣).

(١٠) البحر الزخار. لأبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ) تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله٩ /١٠٤ . ط: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم. بيروت، المدينة. ط: الأولى. والحديث عند البخارى فى كتاب الفتن، باب/إذا التقى المسلمان بسيفيهما، حديث (٧٠٨٣). وأخرجه مسلم فى كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب/إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، حديث (٢٨٨٨).

الإسناد الحسن والحديث الحسن

أولاً : الإسناد الحسن :

هو الذى استوفى صفات الحُسن، ولا يعتبر هذا حكماً بحسن المتن.

وصفات الحسن هى[1]:

١ - اتصال السند.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - خفة ضبط راوٍ أو أكثر فى السند، فالضابط هنا قلة ضبطه بحيث لا تلحقه بحال من يعد تفرده منكرًا.

٤ - السلامة من الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة.

وسيأتى فى تعريف الحديث الحسن ما يوافق هذا.

وقد يكون الإسناد مستوفيا تلك الشروط، ولكن يوجد بالمتن علة تقتضى ضعفه

ثانياً : تعريف الحديث الحسن :

الحسن لغة :

الحسن عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه[2]، والحُسْنُ: ضدُّ القُبْح ونقيضه. قال الأزهرى: الحُسْن نَعْت لما حَسُن؛ حَسُنَ وحَسَن يَحْسُن حُسْناً فيهما، فهو حاسِنٌ وحَسَن؛ قال الجوهرى: والجمع مَحاسِن، على غير قياس، كأنه جمع مَحْسَن. وحكى اللحيانى أحسن إن كنت حاسنًا فهذا فى المستقبل وإنه لحسن يريد فعل الحال وجمع الحسن حسان[3].

الحسن عند المحدثين :

لما توسط الحسن بين الصحيح والضعيف عسر تعريفه وصار ما ينقدح فى نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه، ولهذا اختلف العلماء فى حد الحسن، وإليك بعض ما قيل فى ذلك:

- قال السخاوى فى تعريفه للحسن بنوعيه: (هو ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط، أو بالمُضَعّف بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة)[4].

- وقال الخطابى : والحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء...)[5].

- وقال الترمذى: (كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن)[٦].

- قال ابن الصلاح معلقاً على ما سبق من تعريفات: (قلت: كل هذا مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره (الترمذى) و (الخطابى) ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقَّح لى واتضح أن **الحديث الحسن قسمان** :

أحدهما : الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث ـ أى لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث ولا سبب آخر مفسق ـ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل.

القسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر فى كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكرًا ـ سلامته من أن يكون معللاً.

وعلى القسم الثانى يتنزل كلام الخطابى.

فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلغنا كلامه فى ذلك)[٧].

ونخلص من هذا إلى أن الحسن ينقسم قسمين :

الأول : الحسن لذاته :

والذى نميل إليه فى تعريفه أنه: الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة[٨].

وتقدم توضيح ذلك فى الإسناد الحسن.

مثال الحسن لذاته :

ما رواه أحمد فى (مسنده) قال: ثنا يحيى بن سعيد ثنا بَهز حدثنى أبى عن جدى رضي الله عنه قال قلت: يا رسول الله مَنْ أبرُّ؟ قال: «**أمك**». قال قلت: ثم من؟ قال: «**ثم أمك**». قال قلت: ثم من؟ قال: «**أمك، ثم أباك، ثم الأقرب فالأقرب**»[١٠].

فهذا الحديث استجمع شروط الصحة، إلا

فى تمام الضبط بالنسبة لراو من رواته، وهو: بَهز بن حكيم، فإنه صدوق، وقد وثقه بعض العلماء، وتكلم فيه بعضهم بما يفيد أنه خفيف الضبط. وعلى هذا ينزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن لذاته، حيث تحققت شروطه.[11]

الحسن لغيره :

- قال الترمذى: (كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن).

نرى أن كلام الترمذى يعتبر أصلاً فى تعريف الحسن لغيره.

- ويمكن أن ننزع من قول السخاوى له تعريفاً نقول فيه : (هو ما اتصل سنده بالمُضَعّف بما عدا تهمة الكذب إذا اعتضد بغيره من غير شذوذ ولا علة)[12].

ويمكن أن نقول فى تعريفه: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو تهمة كذبهُ.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

الأول : أن يُروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثل ما يعضده أو أقوى منه.

الثانى : أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع فى سنده أو جهالة فى رجاله.

مثال للحسن لغيره :

ما رواه الترمذى بسنده قال: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِى زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِى لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ**»[13]. قَالَ وَفِى الْبَابِ عَنْ أَبِى سَعِيدٍ وَشَيْخٍ مِنَ الأَنْصَارِ. قال أبو عيسى : سألت محمدًا عن هذا الحديث يعنى حديث هشيم وإسماعيل التيمى عن يزيد بن أبى زياد عن عبدالرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب ﷺ عن النبى ﷺ قال: «**حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب**»، فقال : الصحيح عن ابن أبى ليلى عن البراء موقوف، وإسماعيل بن إبراهيم التيمى ذاهب الحديث كان ابن نمير يضعفه جدًا، ولم يعرف حديث هشيم عن يزيد بن أبى زياد، وحديث هشيم أصح وأحسن من حديث إسماعيل[14].

وقال السيوطى : (فهشيم موصوف بالتدليس لكن لما تابعه عند الترمذى أبو يحيى التيمى، وكان للمتن شواهد من حديث أبى سعيد الخدرى وغيره حُسِّن)(١٥).

الاحتجاج بالحسن :

أنا مع السخاوى فى قوله: (ولكن حيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة فى إطلاقه، فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لابد من النظر فى ذلك، فما كان منه منطبقًا على الحسن لذاته، فهو حجة، أو الحسن لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتج به وما لا فلا)(١٦).

مصادر الحديث الحسن :

وأهم مصادر الحديث الحسن: السنن الأربعة، والمسند للإمام أحمد، ومسند أبى يعلى الموصلى...

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

(١) التقريرات السنية ١ / ١٣ . بتصرف.
(٢) التعاريف. للجرجانى ١ / ٢٧٩ .
(٣) لسان العرب. مادة (ح س ن) ١٣ / ١١٤ .
(٤) التوضيح الأبهر. للسخاوى ١ / ٣٢ .
(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٣٥٥ .
(٦) علل الترمذى ١ /٧٥٨ .
(٧) مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث، ١٩-٢٠.
(٨) شرح نخبة الفكر: ١٧، شرح المنظومة البيقونية: ٢٥.
(٩) ضوء القمر على نخبة الفكر لمحمد على أحمدين ص٣١.
(١٠) مسند أحمد ج: ٥ ص: ٥ .
(١١) قال ابن حجر: (بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى أبو عبد الملك صدوق) تقريب التهذيب ١ / ١٢٨، وقال ابن المدينى: (بهز بن حكيم ثقة) علل المدينى ١ / ٨٩، وقال الذهبى: (بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى صدوق فيه لين، وحديثه حسن وثقه ابن المدينى وابن معين والنسائى، وقال أبو داود أحاديثه صحاح، وقال أبو حاتم لا يحتج به، وقال أبو زرعة صالح الحديث، وقال الحاكم إنما ترك من الصحيح لأنها نسخة شاذة يتفرد بها) المغنى فى الضعفاء للذهبى ١ /١١٦ .
(١٢) التوضيح الأبهر. للسخاوى ١ / ٣٣ .
(١٣) سنن الترمذى : كتاب الجمعة: باب ما جاء فى السواك والطيب يوم الجمعة ٢/٦٨: ٦٩.
(١٤) علل الترمذى للقاضى ١ / ٩١ .
(١٥) تدريب الراوى١/١٧٧ .
(١٦) فتح المغيث ١ /٧٢.

الإسناد الصحيح والحديث الصحيح

أولاً : الإسناد الصحيح :

هو الذى توافرت فيه شروط الصحيح، وهذه الشروط ستة، وهى:

١ - اتصال السند.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - الضبط التام.

٤ - عدم الشذوذ.

٥ - عدم العلة القادحة.

٦ - مجىء الحديث من وجهٍ آخر عند الاحتياج إلى ذلك. كما فى الحسن لذاته الذى يرتقى بتعدد الطرق إلى صحيح لغيره[1].

فوائـــد:

الأولى : إذا اقتصر المُحدِّث فى حكمه على الحديث بقوله: (هذا إسناد صحيح أو حسن)، فليس هذا حكماً عاماً منه على الحديث بالصحة، لأنه لا تلازم دائما بين الإسناد والمتن إذ قد يصح السند لاستجماع شرائطه، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى، وإذا صدر الحكم على الإسناد بالصحة من حافظ معتمد، ولم يذكر للحديث علة ولا قادحاً، فالظاهر صحة المتن لأن عدم العلة والقدح هو الأصل.

الثانية : الحديث الذى يحكم العلماء عليه بقولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد) أدنى وأقل رتبة من الحديث الذى يقولون فيه: (هذا حديث صحيح)، فالعبارة الأخيرة تشمل الحكم على السند والمتن بالصحة، فهى أعلى من قولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد)[2].

مثال ما قيل فيه : صحيح الإسناد:

أكثر الحاكم فى مستدركه من استخدام هذا المصطلح، ومن ذلك قوله:

حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرنى ابن أبى الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: تنفل رسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار يوم بدر، قال ابن عباس، وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد، وذلك أن

رسول الله ﷺ لما جاءه المشركون يوم أحد كان رأى رسول الله ﷺ أن يقيم بالمدينة يقاتلهم فيها، فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدراً : تخرج بنا يا رسول الله إليهم نقاتلهم بأحد، ورجوا أن يصيبوا من الفضيلة ما أصاب أهل بدر، فما زالوا برسول الله ﷺ حتى لبس أداته فندموا وقالوا: يا رسول الله أقم فالرأى رأيك، فقال رسول الله : «**مَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ أَنْ يَضَعَ أَدَاتَه بَعْدَ أَنْ لَبِسَهَا حَتَّى يَحْكُمَ الله بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّه**» ، قال :

وكان لما قال لهم رسول الله ﷺ يومئذ قبل أن يلبس الأداة: «**إِنِّي رَأَيْتُ أَنِّى فى مُنردف كَبْشاً فَأَوَّلْتُهُ كَبْشَ الْكَتِيبَةِ، وَرَأَيْتُ أَنَّ سَيْفِي ذا الْفقارِ فلَّ فَأَوَّلْتُهُ فَلاً فِيكُم، وَرَأَيْتُ بَقراً تُذْبَحُ فَبَقرٌ وَالله خَيْرٌ فَبَقرٌ وَالله خَيْر**». هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.(٣)

قال ابن حجر موافقاً للحاكم فى حكمه على السند : (قلت وهو كما قال)(٤).

ثانياً : الحديث الصحيح :

ينظر : الصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) توضيح الأفكار ١ / ٢٤٨ . بتصرف.

(٢) بتصرف من: المقنع ١ / ٨٩، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ٢٩٠، تدريب الراوى ١ / ١٦١، فتح المغيث ١/ ٩٠.

(٣) مستدرك الحاكم : كتاب قسم الفيء : كتاب قسم الفيء والأصل من كتاب الله عز وجل ٢/ ١٤١، وافقه الذهبي.

(٤) تغليق التعليق لابن حجر ٥ / ٢٣١ .

أصح شىء فى الباب

أصح شىء فى الباب :

هذه العبارة استخدمها الترمذى وغيره من علماء الحديث كثيراً، ولم أر خلافاً بين المحدِّثين فى تفسيرها، وبيان المراد منها، ومرادهم بها أن الحديث أرجح ما فى الباب أو أقله ضعفًا، وعلى هذا فقد يكون الحديث حسناً أو ضعيفاً، فلا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث عندهم[1].

أمثلـة :

روى أبو داود فى (سننه) بسنده قائلاً:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ السَّمْتِيُّ حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ أَبِى هَاشِمٍ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ: «الْقُضَاةُ ثَلاَثَةٌ، وَاحِدٌ فِى الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِى النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِى فِى الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِى الْحُكْمِ فَهُوَ فِى النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِى النَّارِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُّ شَىْءٍ فِيهِ. يَعْنِى حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَةَ «الْقُضَاةُ ثَلاَثَةٌ»[2] .

وروى الترمذى فى (سننه) قال:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضى الله عنهما - عَنِ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ: «لاَ تُقْبَلُ صَلاَةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلاَ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ». قَالَ هَنَّادٌ فِى حَدِيثِهِ «إِلاَّ بِطُهُورٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَىْءٍ فِى هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ[3].

أ.د/صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) راجع فى هذا:
تدريب الراوى ١ / ٨٧ - ٨٨، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ /٢٨٨، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /٣١٧، نصب الراية للزيلعى ٢ /٤٨١، قال المباركفورى فى: (تحفة الأحوذى ١ /٥٦): (قلت: فالمراد بقول الترمذى : حديث عائشة أحسن شىء فى هذا الباب وأصح. أى هو أقل ضعفًا، وأرجح مما ورد فى هذا الباب والله تعالى أعلم).

(٢) سنن أبى داود : كتاب الأقضية : باب فى القاضى يخطئ ٢/٣٢٢ .

(٣) سنن الترمذى : أبواب الطهارة : باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ١/٥ .

أصح كتب الحديث وما يليها فى الصحة

تعددت أنظار العلماء فى بيان أصح كتب الحديث وترتيبها فى ذلك، بحسب ما رأوه من توافر شروط الصحة فى كل منها، دون أن يقصدوا التقليل من مكانة أى كتاب منها، وأهميته فى حد ذاته.

ومجمل الأقوال فى ذلك ما يلى :

١، ٢ صحيحا البخارى ومسلم :

قال الإمام النووى فى شرح مسلم :

(اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان : البخارى ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة... وهذا الذى ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى على صحيح مسلم وغيره هو المذهب المختار الذى قاله الجماهير وأهل الإتقان)[١].

ولكن هذا لا يعنى التقليل من صحيح مسلم فى حد ذاته، فإن له مميزات متعددة.

قال الحافظ ابن حجر:

(حصل لمسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هى من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطى الوهاب)[٢].

٣ - الموطأ للإمام مالك :

من العلماء من قدمه فى الصحة على صحيحى البخارى ومسلم، فقال عبد الرحمن ابن مهدى: ما نعرف كتاباً فى الإسلام بعد كتاب الله - تعالى - أصح من موطأ مالك[٣]

ونحو ذلك جاء عن الإمام الشافعى[٤].

ومن تاريخ وفاة كل من ابن مهدى (١٩٨هـ) والشافعى (٢٠٤هـ) يتضح أن قولهما هذا كان قبل وجود الصحيحين، فيحمل قولهما بالأصحية على ما كان فى وقتهما من المؤلفات الحديثية غير الموطأ.

فالراجح ما تقدم من كون صحيح البخارى مقدمًا فى الصحة، ويليه صحيح مسلم.

أما الموطأ فمع تقدمه فى الزمن إلا أنه اشتمل مع الأحاديث الصحيحة على مراسيل ومنقطعات ذكرها الإمام مالك محتجا بها فى الجملة، فلأجل ذلك جعلت منزلته فى الصحة عقب مستدرك الحاكم رغم تساهله كما سيأتى، وذلك لكون الحاكم ربط كتابه بشرط صحيحى البخارى ومسلم وهما أعلا درجات الصحة، كما تقدم.

٤ - صحيح ابن خزيمة :

للإمام المحدث الكبير أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.

كان إمام أهل المشرق فى زمانه علما وإتقانا ومعرفة.

قال ابن أبى حاتم عنه: (وهو ثقة صدوق)

روى عنه جماعة من مشايخه الذين اختلف إليهم وأخذ العلم عنهم منهم محمد ابن إسماعيل البخارى، وقال الحاكم : (قد رأيت فى كتاب مسلم بن الحجاج بخط يده : حدثنى محمد بن إسحاق أبو بكر صاحبنا).

قال السيوطى: (صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن كذا أو نحو ذلك ثبت).

توفى ابن خزيمة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[٥].

٥ - صحيح ابن حبان :

للإمام المحدث الحافظ أبى حاتم محمد ابن حبان البستى، المتوفى سنة (٣٥٤هـ) تلميذ ابن خزيمة، ويسمى كتابه هذا: (التقاسيم والأنواع).

وصحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه التقاسيم والأنواع..، والكشف فى كتابه عسر جداً.

وقد نسبوا لابن حبان التساهل فى التصحيح، إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم، وعلى كل حال ينبغى تتبع صحيحه والبحث عما فيه، وكذلك صحيح ابن خزيمة فكم فيه من حديث حكم له بالصحة وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن[٦].

٦ - المستدرك على الصحيحين للحاكم أبى عبد الله المتوفى سنة ٤٠٥هـ :

فقد ذكر فى مقدمة كتابه هذا أنه سيخرج فيه أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان - رضى الله عنهما - أو

أحدهما، ثم قال: وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء الإسلام... [٧] وبمقتضى هذا الشرط كان كتاب المستدرك يستحق أن يكون فى المرتبة الثالثة بعد صحيحى البخارى ومسلم. ولكن عند مراجعة المستدرك نجد أنه أخرج فيه ما صححه على شرطهما أو شرط أحدهما، وما صححه باجتهاده هو غير مقيد بشرطهما ولا بشرط أحدهما، كما أخرج فيه بعض أحاديث نبه نفسه على ضعفها، ثم إن العلماء من بعده تتبعوا أحاديث الكتاب، فوجدوا أنه تساهل فى الحكم بالصحة على ما لم يصل رواته إلى درجة الثقة، وصرح فى مقدمة كتاب معرفة الصحابة من المستدرك بأنه سيخرج فى التعريف بهم من طريق الواقدى وأمثاله [٨].

وقد لخص الذهبى المستدرك وتعقبه فى كثير من الأحاديث، تارة بعدم مطابقة شرط الشيخين أو أحدهما، وتارة بالتضعيف، وتارة بالوضع [٩].

ولخص أيضاً درجة أحاديث الكتاب عموماً فقال: ففيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده، وفيه بعض الشىء، أوْ له علة، وما بقى وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصح، وفى بعض ذلك موضوعات[١٠].

ولأجل هذا جُعلت مرتبة المستدرك متأخرة عن كل من ابن خزيمة وابن حبان[١١].

ومن العلماء من قدم كتاب المختارة للضياء المقدسى على المستدرك كما سيأتى.

٧ - المختارة :

كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس فى الصحيحين أو أحدهما.

مؤلفه : الضياء المقدسى، وهو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى الحنبلى صاحب التصانيف. ولد سنة تسع وستين وخمسمائة. رحل وصنف، ولين وجرح وعدل، وكان المرجوع إليه فى هذا الشأن، جبلا ثقة دينا زاهدا ورعا. مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة [١٢].

تصحيح الضياء المقدسى أعلا مزية من تصحيح الحاكم، وتصحيحه قريب من تصحيح الترمذى وابن حبان، والغلط فى المختارة قليل، والكتاب مع أنه التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، إلا أنه انتقد على الكتاب تصحيح أحاديث لا تبلغ رتبة الصحة، بل ولا رتبة الحسن، فلذلك اختلف فى تقديمه على

المستدرك وتأخيره عنه كما تقدم، والكتاب مرتب على المسانيد على حروف المعجم، لا على الأبواب [١٣].

ومن الكتب المؤلفة فى الصحيح المجرد:

- السنن الصحاح لسعيد بن السكن [١٤].
- صحيح أبى عوانة [١٥].
- المنتقى لابن الجارود [١٦].

تنبيه :

ينبغى أن نأخذ الصحيح أيضا مما نص على صحته إمام معتمد كأبى داود والترمذى والنسائى والدارقطنى والخطابى والبيهقى وغيرهم من أصحاب الكتب الشهيرة فيها، وكذا فى غيرها إذا صح الطريق إليهم [١٧].

أ.د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) طبقات الحفاظ للسيوطى ٢٥٢/١: ٢٥٣، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٨٩/١، مقدمة فتح البارى ٧/١، ٤٦٥، ٤٦٩، شرح النووى على صحيح مسلم ١٤/١، تاريخ بغداد ١٤/٢، سير أعلام النبلاء ٤٠٦/١٢، الرسالة المستطرفة ٤٢/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٣٢/١.
(٢) راجع: تدريب الراوى ٩٤/١: ٩٥، ج ٢٦٢/٢، النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٦٦/١، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٩٠، ١٩١، توضيح الأفكار ٥٨/١، شرح النووى على صحيح مسلم ٢٢/١، سير أعلام النبلاء ٥٨٠/١٢، الإرشاد ٨٢٥/٣، الرسالة المستطرفة ١١/١، الشذا الفياح ٨٢/١، ٧٢٥، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢١٤/١، صيانة صحيح مسلم ٦٧/١: ٧٢، مقدمة فتح البارى٩/١:١٠.
(٣) ينظر البحر الذى زخر للسيوطى ٧٨٤/٢ - ٧٨٥، والتدريب ٩٥/١.
(٤) التدريب ٩٦/١.
(٥) المقتنى فى سرد الكنى ١٢٢/١، التقييد ٣٦/١، الجرح والتعديل ١٩٦/٧ .
(٦) تدريب الراوى ١٠٩/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٥/١ .
(٧) ينظر المستدرك ٣/١.
(٨) المستدرك ٦١/٣.
(٩) وهو مطبوع بحاشية الطبعة الهندية للمستدرك.
(١٠) السير ١٧٥/١٧، والتدريب ١١٣/١.
(١١) تدريب الراوى ١٣٣/١.
(١٢) طبقات الحفاظ ٤٩٧/١: ٤٩٨.
(١٣) تدريب الراوى ١٤٤/١، الرسالة المستطرفة ٢٤/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٦/١.
(١٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٦/١.
(١٥) مقدمة فى أصول الحديث ٩٣/١.
(١٦) مقدمة فى أصول الحديث ٩٤/١.
(١٧) فتح المغيث للسخاوى ٣٥/١.

الاضطراب فى الحديث سندًا ومتنًا

هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غامضًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة)[1].

المضطرب لغة:

اسم فاعل من (الاضطراب)، وهو اختلاف الأمر وفساده[2].

والمضطرب يحتمل أنه مأخوذ من اضطرب بمعنى اختل، أو من اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم[3].

وأما المضطرب اصطلاحاً:

فهو أن يُروى الحديث الواحد بأكثر من طريق، أو بأكثر من لفظ، يخالف بعضه بعضًا، ولا يمكن الجمع بينها، كما لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، بأى وجه من وجوه الترجيح[4].

يقول الدهلوى فى تعريفه للمضطرب: (المضطرب: وإن وقع فى إسناد أو متن اختلاف من الرواة؛ بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان، أو إبدال راوٍ مكان راوٍ آخر أو متن مكان متن، أو تصحيف فى أسماء السند أو أجزاء المتن، أو باختصار أو حذف أو مثل ذلك، فالحديث مضطرب)[5].

شروط المضطرب :

لابد فى المضطرب من أمرين:

١ - تكافؤ الروايات أو تقاربها[6] أى: متساوية فى القوة بحيث لا يترجح منها شىء.

٢ - أن لا يمكن التوفيق بينها. يقول ابن حجر : (وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه)[7] وأيضا يشترط هذا بالنسبة للأسانيد المختلفة.

أقسام المضطرب :

القسم الأول : مضطرب الإسناد :

وهو الذى يكون الاضطراب فى سنده.

مثاله :

عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو سفيان ابن الحكم ﵁ قال: (رأيت النبى ﷺ بال ثم نضح فرجه)[8].

قال السيوطى: (حديث مجاهد عن الحكم ابن سفيان عن النبى ﷺ فى نضح الفرج بعد الوضوء، قد اختلف فيه على عشرة أقوال فقيل: عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن منسوب عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن

سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان، وقيل: عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلا شك، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له: الحكم أو أبو الحكم، وقيل: عن مجاهد عن أبى الحكم أو أبى الحكم بن سفيان، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبى ﷺ)(٩).

القسم الثانى : مضطرب المتن:

وهو الذى يكون الاضطراب فى متنه.

مثاله :

ما رواه الترمذى بسنده عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ـ رضى الله عنها ـ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَوْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ : «إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ».(١٠) رواه الترمذى هكذا بإثبات حق فى المال غير الزكاة، ورواه ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس بلفظ «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»(١١).

فهذا حديث قد اضطرب فى لفظه ومعناه، وإسناده واحد عن شريك عن أبى حمزة عن الشعبى عنها.

قال الزين: (فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل)(١٢). وهذا المثال كافٍ فى الإيضاح، فلا يعترض بإمكان الجمع بحمل الأول على المندوب، والثانى على الواجب...

حكم الاضطراب:

المضطرب ضعيف، لأننا لا ندرى نأخذ بهذا أم بهذا، فيطرح الحديث. يقول ابن جماعة: (المضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يضبط)(١٣).

فائـدة :

(الاضطراب قد يجامع الصحة ، وذلك بأن يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، وفى الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة)(١٤).

المؤلفات فيه :

«المقترب فى بيان المضطرب فى الحديث». لشيخ الإسلام شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على المعروف بابن حجر العسقلانى المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة(١٥).

أ.د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) توضيح الأفكار ٢ /٣٧ . (٢) المعجم الوسيط: مادة اضطرب. (٣) توضيح الأفكار ٢ /٣٤: ٣٥.
(٤) بتصرف من: التوضيح الأبهر ١ /٥٥، الشذا الفياح ٢١٢/١، تدريب الراوى ١ /٢٦٢، المنهل الروى ١ /٥٢، التقريرات السنية ١ /٩١.
(٥) مقدمة فى أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخارى الدهلوى (٩٥٨ : ١٠٥٢هـ) ١ / ٤٩تحقيق: سلمان الحسينى الندوى ط : دار البشائر الإسلامية : بيروت ـ لبنان. ط: الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢ / ٢٢٧ . (٧) فتح البارى ٤ / ٣٣٢ .
(٨) مسند أحمد ٥ / ٤٠٨ . (٩) تدريب الراوى ١ / ٢٦٦ .
(١٠) سنن الترمذى: كتاب الزكاة: باب ما جاء أن فى المال حقاً سوى الزكاة ٤٨/٣ .
(١١) سنن ابن ماجه: كتاب الزكاة: باب ما أدى زكاته فليس بكنز ١٢٩/٢ .
(١٢) توضيح الأفكار ٢ / ٤٨ . (١٣) المنهل الروى ١ /٥٣ . (١٤) تدريب الراوى ١ /٢٦٧.
(١٥) طبقات الحفاظ ١ /٥٥٣، تدريب الراوى ١ /٢٦٧، كشف الظنون ٢ /١٧٩٢ .

أضعف الأسانيد وأوهاها

١ - حرص علماء الحديث على دراسة الرواة.. وتمحيص الأحاديث من خلال الحكم على الرواة؛ لأن هذا هو الطريق الأمثل، فإذا ثبت أن رواة حديث ما ثقات، وأنهم على غاية ما يكون عدالة وضبطًا كان خبرهم من جنسهم، أما إذا وصف الرواة بالضعف كان خبرهم كذلك. ومن هنا تداول علماء الحديث فى مصنفاتهم: أصح الأسانيد.. وأضعف الأسانيد.

٢ - وبالنسبة لضعف الأسانيد فإن ضعفها يتفاوت بحسب شدة ضعف رواتها أو خفته، فمنه الضعيف.. والواهى.. والأوهى..

ولم يتعرض العلامة ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) لهذه المسألة فى مقدمته، واقتصر على إيراد أصح الأسانيد.

ولكن ذكر الإمام الحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) تلك المسألة فى كتابه معرفة علوم الحديث[1].

٣ - **وقد قسم العلماء أضعف الأسانيد وأوهاها إلى قسمين رئيسيين**.. إما أن يكون ذلك بالنظر إلى البلدان.. وإما أن يكون بالنسبة إلى الصحابى..

فيقولون مثلاً: أضعف أسانيد الشاميين كذا... وأضعف الأسانيد إلى أبى هريرة رضي الله عنه كذا.. ونحن هنا نسوق نماذج مما وردت فى كتب القوم:

أولاً : أضعف الأسانيد إلى البلدان :

(١) **أوهى أسانيد أهل اليمن** : حفص بن عمر العدنى، عن الحكم بن أبان...

فالآفة فى هذا السند من جهة: حفص بن عمر العدنى (نسبة إلى عدن) حيث اتفق الأئمة على تضعيفه.

ضعَّفه أحمد وابن المدينى وابن معين وابن حبان وأبو داود وابن حجر وغيرهم[2].

(٢) **أوهى أسانيد المصريين** : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن كل من روى عنه.

والآفة هنا من جهة : أحمد بن محمد. حيث كذَّبوه، وأنكروا عليه أشياء[3].

(٣) أوهى **أسانيد الشاميين** : محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زَحر، عن على بن يزيد، عن القاسم..

الآفة هنا من جهة : محمد بن قيس، وهو المعروف بمحمد بن سعيد الشامى من أهل الأردن، وقد صلب فى الزندقة، قال عنه سفيان الثورى: كان كذَّابًا .. قال أحمد : كان يضع الحديث[٤].. أما على بن يزيد الألهانى فهو من دمشق اتفق على تضعيفه[٥].

(٤) **أوهى أسانيد الخراسانيين** : عبد الله ابن عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك..

والآفة هنا من جهة: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة، فإن الغالب على روايته المناكير، أما نهشل بن سعيد فقد ضعفه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطنى وأبو حاتم وغيرهم. وقد ذكر الحاكم أن عبد الله ابن مليحة ونهشل نيسابوريان، وإنما ذكرتهما فى الجرح؛ ليعلم أنى لم أحاب فى أكثر ما ذكرته[٦].

(٥) **أوهى أسانيد المكيين** : عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزى.. والآفة هنا من جهة: القداح حيث اتفق على تضعيفه، وقال ابن حجر: منكر الحديث متروك[٧]. أما إبراهيم ابن يزيد الخوزى.. فهو متفق على ضعفه أيضًا[٨].

ثانيًا : أوهى الأسانيد إلى الصحابة رضى الله عنهم :

(١) أوهى الأسانيد إلى أبى بكر الصديق رضي الله عنه :

صدقة بن موسى الدقيقى، عن فرقد السبخى، عن مرة الطيب، عن أبى بكر...

الآفة هنا من جهة: صدقة بن موسى، حيث ضعفه ابن معين وأبو داود والنسائى والدولابى والساجى والذهبى وغيرهم، وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته[٩].

أما فرقد السبخى فهو ضعيف أيضًا، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ[١٠].

(٢) أوهى الأسانيد إلى العمريين : والمراد بالعمريين من كان من سلالة عمر بن الخطاب رضي الله عنه : محمد بن عبد الله بن القاسم ابن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه، عن جده.

فإن محمدًا، وعبد الله، والقاسم ضعفاء لا يحتج بهم.

(**تنبيه**) هذا السند هو الذى ساقه الحاكم فى معرفة علوم الحديث، وتبعه فى ذلك ابن

الملقن فى كتابه المقنع، وكذا السيوطى فى التدريب.

ولكن فى ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٠، ولسان الميزان ٥/٢٣٧ أن الترجمة هى:

محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب..

(٣) أوهى الأسانيد إلى أهل البيت : عمرو بن شمر، عن جابر الجعفى، عن الحارث الأعور، عن علىّ رضي الله عنه.

والآفة هنا : عمر بن شمر، اتفق على ضعفه[١١].

وجابر الجعفى من أهل الكوفة كان سبئيا من أهل وأصحاب عبد الله بن سبأ، وهو ممن يقول: إن عليا يرجع إلى الدنيا[١٢].

(٤) أوهى أسانيد عائشة ـ رضى الله عنها: الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة.

والحارث هذا متفق على ضعفه عن ابن معين والبخارى والدارقطنى والذهبى وابن حجر[١٣].

(٥) أوهى الأسانيد إلى أبى هريرة رضي الله عنه : السَّرِىّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودى، عن أبيه، عن أبى هريرة.

والآفة هنا من: السرى بن إسماعيل الكوفى، حيث ضعفه ابن معين، والنسائى، وأبو حاتم والجوزجانى وابن عدى وغيرهم[١٤].

(٦) أوهى أسانيد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: شريك بن عبد الله النخعى، عن أبى فزارة،عن أبى زيد، عن عبد الله بن مسعود.

الآفة هنا من : أبى زيد المخزومى. مجهول، ولا يعرف بصحبته عبد الله بن مسعود، فلا يعرف له اسم[١٥].

(٧) أوهى أسانيد أنس رضي الله عنه: داود بن المحبر، عن أبيه، عن أبان بن أبى عياش، عن أنس.

الآفة فى هذا السند من راويين هما :

الأول : داود بن المحبر أبو سليمان الطائى البصرى، كان مستقيمًا، ثم صحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه، وضعَّفه النسائى وأبو حاتم والجوزجانى وأبو زرعة وابن حجر[١٦].

والثانى : أبان بن أبى عياش، ضعَّفه الجوزجانى والبخارى وابن معين وأحمد والنسائى وأبو زرعة وأبو حاتم[١٧].

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

مراج الاستزادة:

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ت ٤٠٥هـ.

(٢) المقنع فى علوم الحديث لابن الملقن ت ٨٠٤هـ.

(٣) فتح المغيث للسخاوى.

(٤) تدريب الراوى للسيوطى.

(٥) توضيح الأفكار للصنعانى.

الهوامش :

(١) وهذه المقارنة فى أوهى الأسانيد ترجيح بعض الأسانيد : على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح. انظر فتح المغيث للسخاوى ٢٧/١ ومعرفة علوم الحديث ص ٥٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٤١٠/٢ (٧١٨)، وميزان الاعتدال ٨٣/٢ (٢١٣٠)، والجرح والتعديل ١٨٢/٣ (٧٨٣).

(٣) الجرح والتعديل ٧٥/٢ (١٥٣).

(٤) تهذيب التهذيب ١٨٤/٩ (٢٧٧)، وميزان الاعتدال ٧/٥ (٧٥٩٢).

(٥) تهذيب الكمال ٤٢٤/١٣ (٤٧٣٨)، وميزان الاعتدال ٨١/٤(٥٩٦٦).

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٥٨.

(٧) تهذيب التهذيب ٤٩/٦ (٩١)، وميزان الاعتدال ٢٢٦/٣ (٤٦٤٢).

(٨) تهذيب التهذيب ١٧٩/١ (٣٢٧)، وميزان الاعتدال ٧٥/١ (٢٥٤).

(٩) تهذيب التهذيب ٤١٨/٤ (٧٢١)، وميزان الاعتدال ٢٦/٣ (٣٨٧٩).

(١٠) تهذيب التهذيب ٢٦٢/٨ (٤٨٦)، وميزان الاعتدال ٢٦٥/٤ (٦٦٩٩).

(١١) الجرح والتعديل ٢٣٩/٦ (١٣٢٤)، وميزان الاعتدال ١٨٨/٤ (٦٣٨٤).

(١٢) تهذيب التهذيب ٤٦/٢ (٧٥)، وميزان الاعتدال ٣٧٩/١ (١٤٢٦).

(١٣) تهذيب التهذيب ١٤٣/٢ (٢٤٥)، وميزان الاعتدال ٤٣٤/١ (١٦٢٤).

(١٤) تهذيب التهذيب ٤٥٩/٣ (٨٥٩)، وميزان الاعتدال ٢٠٧/٢ (٣٠٨٧).

(١٥) تهذيب التهذيب ٣٢٣/٤ (٥٧٧)، وميزان الاعتدال ٤٦٠/٢ (٣٦٩٧).

(١٦) أحوال الرجال للجوزجانى، ص ١٩٨، والجرح والتعديل ٤٢٤/٣ (١٩٣١)، وتهذيب الكمال ٤٢/٦ (١٧٦٧)، وميزان الاعتدال ٢١٠/٢ (٢٦٤٦).

(١٧) أحوال الرجال، ص ١٠٣، والضعفاء والمتروكون، ص ١٤، ترجمة (٢١)،، وميزان الاعتدال ١٠/١ (١٥)،، وتاريخ جرجان، ص ٩٠.

أطراف الأحاديث والمصنفات فيها

١ - **من ثمار بحوث العلماء فى خدمة السنة** : وجود فهرسة لدواوينها؛ بغرض تسهيل الوصول لأى نصّ فى أى كتاب، واتخذت الفهرسة أشكالاً متعددة، منها ما يعرف **بالأطراف**..

٢ - **معنى الأطراف فى اللغة** : الأطراف جمع: طرف - بفتح الراء المهملة - وطرف الشىء: جانبه، ويستعمل فى الأجسام والأوقات وغيرهما، وقد ورد ذكر الأطراف فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار لعلك ترضى**﴾[1].

وقال: ﴿**وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفًا من الليل**﴾[2].

وذكر ابن الأثير أن طرف الشىء: القطعة منه، وجانبه، وطرفاه: جانباه[3].

معنى الأطراف فى اصطلاح المحدثين: ذكر طرف من الحديث يرشد إلى بقيته.. ومعنى هذا أن المحدث يأتى إلى أول متن الحديث فيذكر منه كلمتين أو ثلاثًا أو أربعًا أو يَذكرُ لفظا بارزا فى الحديث بحيث يستدل بالمذكور على بقية الحديث، ثم يقوم بجمع أسانيد ذلك الحديث، إما على سبيل الاستيعاب لجميع مصادر الحديث التى وقف عليها؛ وإما مقيداً بكتب مخصوصة..

مثل : «**إن الله كتب الإحسان على كل شىء....**»[4]، و«**إن الحلال بيّن، وإن الحرام بيّن....**»[5].

نشأة الأطراف : لقد نشأت فهرسة الحديث على طريقة الأطراف فى وقت مبكر جدًا حتى إننا لنستطيع القول بأن ظهور الأطراف كان مصاحبًا لظهور تدوين السنة فى نهاية القرن الأول وبداية القرن الثانى.. ومما يدل على ذلك ما يلى :

- نقل ابن حجر فى إتحاف المهرة أن إبراهيم ابن يزيد النخعى (المتوفى سنة ٩٦هـ) قال: لا بأس بكتابة الأطراف، وإبراهيم هذا أحد فقهاء التابعين، وقال ابن حجر: هذا الأثر إسناده صحيح، موقوف على إبراهيم[6].

وكلام إبراهيم هذا يدل على أن كتابة الأطراف كانت منتشرة فى عهده، وأن الناس كانوا يسألون عن ذلك..

- وكان حماد بن أبى سليمان تلميذ إبراهيم يكتب عنه، فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنما هى أطراف[٧].

- وعن محمد بن سيرين (المتوفى سنة ١١٠هـ) قال: كنت ألقى عبيدة - وهو ابن عمرو السلمانى - بالأطراف، وفى وفاة عبيدة أقوال أصحها فى سنة اثنتين وسبعين[٨].

- وعن يحيى قال: كان معى أطراف عوف (أى ابن أبى جميلة ت ١٤٦هـ) عن الحسن عن النبى ﷺ، وخلاس ومحمد عن أبى هريرة رضي الله عنه: **أن موسى كان رجلاً حييا**... إلخ[٩].

- وكان لإسماعيل بن أبى خالد (المتوفى سنة ١٤٦هـ) أطراف أخذها وكيع (ت ١٩٦هـ) وأعطاها لإسماعيل بن عياش (ت ١٨١هـ)[١٠].

هذه بعض النقول التى تثبت أن صناعة الأطراف فى الحديث كانت موجودة لدى المتقدمين، وكانت تمثل عملاً جزئيًا خاصًا بالمحدث يستعين بها على استذكار الحديث.

يقول الحافظ ابن حجر: لقد كان السلف يصنعونه (أى كتابة أطراف الأحاديث) ليذاكروا بها الشيوخ فيحدثوهم بها[١١].

منهج أصحاب الأطراف: لقد تبع المحدثون فى كتابة الأطراف نهجًا مميزًا، وترتيبًا طريفًا، وأسلوبًا بديعًا، وذلك بغرض ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم معرفة مخارجها..

ونوجز ذلك المنهج وهذا الترتيب فى النقاط التالية:

١ - أنهم يرتبون الأحاديث على ضوء الأسانيد، فيذكرون أسماء الصحابة مرتبة على حسب حروف الهجاء، ثم يذكرون الرواة عن كل صحابى من التابعين ومن بعدهم على حسب حروف الهجاء أيضًا.

٢ - ثم يذكر أصحاب الأطراف قطعة من الحديث تمثل فقرة منه فى بدايته غالبًا، ثم يذكرون جميع طرق هذا الحديث فى الكتب التى التزموها، سواء التى اشتركوا فيها، أو ما انفرد به واحد منهم.

٣ - وإذا اشتركوا فى رواية حديث، أو بعضهم، أو انفرد به بعضهم، ذكر أهل الأطراف موضع ذلك الحديث من الكتاب والباب، حتى لو تكرر الحديث فى أكثر من

موضع فإنهم يحيلون على تلك المواضع، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث والبحث فى أسانيده.

بين كتب الأطراف وكتب المسانيد : من خلال هذا الكلام يتبين لنا أن هناك علاقة بين كتب الأطراف وكتب المسانيد؛ والحقيقة أن بينهما اتفاقًا وافتراقًا.

نقاط الالتقاء تتمثل فى :

أن كلاً من كتب الأطراف وكتب المسانيد، مرتب على حسب الصحابة، لا على نسق الترتيب الفقهى، ومن هنا ترى فى الأطراف والمسانيد حديثًا فى الصلاة يعقبه حديث فى الجهاد... إلخ.

أما نقاط الافتراق فهى :

١ - أن كتب المسانيد تسوق الحديث كاملاً بتمامه، بخلاف كتب الأطراف فإنها تكتفى بذكر الطرف الأول غالبا للحديث فقط.

٢ - أن المسانيد ترتب الصحابة على حسب الأفضلية.. أو النسب.. أو كثرة الرواية.. إلخ بخلاف كتب الأطراف فإنها ترتبها على حسب حروف الهجاء.

٣ - المسانيد تمثل جانب الرواية فى كتاب واحد... بخلاف الأطراف فإنها من قبيل تخريج النص وعزوه إلى أكثر من كتاب.

المصنفات فى الأطراف :

- سبق أن ذكرنا أن هناك أطرافًا نسبت إلى إبرهيم النخعى وغيره.. ثم توالى التصنيف.

ومن المصنفات فى ذلك :

١ - **أطراف الصحيحين** لخلف الواسطى..

قال الحافظ ابن حجر: أول من صنف من ذلك: خلف الواسطى، جمع أطراف الصحيحين[١٢]. أ. هـ.

أقول : هو خلف بن محمد بن على بن حمدون الواسطى صاحب الأطراف، رحل إلى البلاد، سمع الكثير، ثم عاد إلى بغداد، ثم رحل إلى الشام ومصر، ثم عاد إلى بغداد، وترك النظر فى العلم حتى توفى سنة ٤٠١هـ/١٠١٤م فى الرملة.

وقد أشار الكتانى فى رسالته المستطرفة إلى أنه يقع فى أربع مجلدات[١٣].

وكذا ذكر الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وأشار فؤاد سزكين إلى وجوده مخطوطا فى دار الكتب الظاهرية بدمشق، وذكر عدد أوراقها، ورقمها[١٤].

ونبّه الحافظ الذهبى إلى أن خلف

الواسطى جَوّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبّه، وهو أقل أوهامًا من أطراف أبى مسعود الدمشقى(١٥).

وقال الشيخ عبد الغنى النابلسى - رحمه الله: كان كتاب خلف أحسنهما جمعًا، وأقلهما خطأ ووهما(١٦).

٢ - **أطراف الصحيحين** لأبى نعيم عبيد الله بن الحسن الأصبهانى الحداد. (المتوفى ٤٦٣هـ) كان كثير التصانيف منها: أطراف الصحيحين.

قال الذهبى: انتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء، وانتقى عليه الشيوخ(١٧).

تنبيه.. أشار الكتانى فى الرسالة المستطرفة إلى أن لأبى نعيم الأصبهانى كتابًا فى الأطراف. هكذا أطلق ولم يفصح(١٨)..

فوهم بعض الباحثين فظنه أبا نعيم الأصبهانى صاحب الحلية (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

- وكذا صاحب كشف الظنون، وصاحب هدية العارفين، والمباركفورى فى مقدمة تحفة الأحوذى، كل هؤلاء نسبوا أطراف الصحيحين لأبى نعيم صاحب الحلية. وهذا وهم.

٣ - **أطراف الصحيحين** للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

أشار إلى ذلك الكتانى فى الرسالة المستطرفة(١٩).

٤ - **أطراف الكتب الخمسة** لأحمد بن ثابت الطَّرْقى الحافظ (المتوفى سنة ٥٢١هـ).

وقد نسب إليه ابن حجر من تصانيفه (أطراف الكتب الخمسة)(٢٠).

ولم يذكر عنوان الكتاب إلا أنه قد ورد اسمه فى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان باسم (اللوامع فى الجمع بين الصحاح الجوامع)(٢١).

وقد جمع أطراف: صحيح البخارى، ومسلم، وسنن أبى داود والترمذى والنسائى.

٥ - **أطراف الكتب الستة لأبى الفضل** محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسرانى (المتوفى سنة ٥٠٧هـ فى ربيع الأول) وحكى ابن عساكر أن أبا الفضل محمد بن طاهر قد جمع أطراف الكتب الستة، فرأيته يخطئ، وقد أخطأ فيه فى مواضع خطأ فاحشاً(٢٢).

وكتابه هذا يشتمل على أطراف الصحيحين، وأبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه.

ولم يلق هذا الكتاب قبولاً لدى بعض الأئمة كابن عساكر الذى قال: ثم إنى سبرته

واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص، وألفيته مشتملاً على أوهام كثيرة، وترتيبه مختل راعى الحروف تارة وطرحها أخرى[٢٣].

٦ - **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للحافظ أبى الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة ٧٤٢هـ) وقد استغرق المزى فى تأليف كتابه ستًا وعشرين سنة، حيث بدأ فى تأليفه سنة ست وتسعين وستمائة، وختمه فى سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة.

وقد أثنى عليه العلماء وعرفوا قدره حيث قال عنه ابن الوزير نقلاً عن الفيروز أبادى:

(إنه كتاب معدوم النظير، مفعم الغدير، يشهد لمؤلفه على اطلاع كثير وحفظ بتير...)[٢٤].

وقال ابن حجر: (إنه من الكتب الجليلة فى علوم الحديث، وقد حصل الانتفاع به شرقًا وغربًا، وتنافس العلماء فى تحصيله بعدًا وقربًا)[٢٥].

وفى الإتحاف يقول ابن حجر أيضًا عن هذا الكتاب: وقد كثر النفع به[٢٦].

- **وقد جمع المزى فى هذا الكتاب أطراف الكتب الستة وما يتعلق بأصحابها، حيث أضاف مقدمة كتاب صحيح مسلم،** والمراسيل لأبى داود، والعلل والشمائل للترمذى، وعمل اليوم والليلة للنسائى.

٧ - **الكشاف فى معرفة الأطراف لمحمد** ابن على الحسينى الدمشقى (المتوفى سنة ٧٦٥هـ). وهو اختصار لكتاب المزى السابق.

٨ - **كتاب للحافظ الذهبى** (المتوفى سنة ٧٤٨هـ). أشار إليه الكتانى فى الرسالة المستطرفة[٢٧].

٩ - **الأشراف على معرفة الأطراف.** لأبى القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

وهو خاص بأطراف كتب السنن الأربعة، ورتبها على حروف المعجم، وكان قد اقتصر فى كتابه على الثلاثة أولاً، ثم لاح له أن يضم إلى كتابه أطراف سنن ابن ماجه، حتى لا تظهر عليه أمارات النقص.

وأشار الذهبى فى ترجمة ابن عساكر أن كتابه الأطراف يقع فى أربع مجلدات[٢٨].

١٠ - **الإطراف بأوهام الأطراف للمزى للحافظ ولى الدين أبى زرعة العراقى** (المتوفى سنة ٨٢٦هـ).

١١ - **النكت الظراف على الأطراف لابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، حيث إن ابن حجر طالع كتاب المزى (تحفة الأشراف) فعلق عليه تعليقات مفيدة.**

١٢ - **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** لابن حجر العسقلانى.

حـيـث جـمـع أطراف: سنن الدارمى، وصحيح ابن خزيمة ولم يقف ابن حجر إلا على ربعه فقط، ومستخرج ابن الجارود، ومسند أبى عوانة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، وموطأ مالك، ومسند الشافعى، ومسند أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى، ثم أضاف إلى هذه العشرة سنن الدارقطنى.

وقد ذكر ابن حجر منهجه فى ترتيب هذه الكتب فليراجع كتابه فى ذلك. وقد طبع أكثره.

١٣ - **إطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى** لابن حجر أيضًا وهو مطبوع، وقال الكتانى: إنه أفرده من كتاب إتحاف المهرة.

١٤ - **الإنارة فى أطراف المختارة** لابن حجر أيضًا، رتب فيه كتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسى محمد بن عبد الواحد الدمشقى (ت سنة ٦٤٣هـ). مخطوط.

١٥ - **أطراف صحيح ابن حبان** لأبى الفضل العراقى (المتوفى سنة ٨٠٦هـ)[٢٩].

١٦ - **أطراف الموطأ** للخطيب البغدادى (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

١٧ - **أطراف الموطأ** للدّانى وهو أحمد بن طاهر الأنصارى (المتوفى سنة ٥٣٢هـ).

١٨ - **أطراف المسانيد العشرة** لشهاب الدين البوصيرى (المتوفى سنة ٨٤٠هـ).

رتب فيه: مسند الطيالسى، ومسند الحميدى، ومسند العدنى، ومسند مسدد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبى بكر ابن أبى شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبى أسامة، ومسند أبى يعلى الموصلى.

١٩ - **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنى** ترتيب أبى الفضل محمد بن طاهر (ت سنة ٥٠٧هـ). رتب فيه كتاب الدارقطنى على ترتيب حروف المعجم.

٢٠ - **الإشراف على الجمع بين النكت الظراف وتحفة الأشراف** لابن فهد المكى (ت ٨٧١هـ).

٢١ - **لمّ الأطراف وضمّ الأتراف** للسيوطى (ت سنة ٩١١ هـ).

٢٢ - **ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث** للشيخ عبد الغنى النابلسى (ت سنة ١١٤٣هـ).

وأطرافه فى كتب الأصول الستة بالإضافة إلى موطأ مالك، وهو مطبوع فى مجلدين.

فوائد كتب الأطراف :

١ - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب كتب السنة، وذكر مواضعه إذا كان متكررًا فى أكثر من موضع، وفى ذلك تيسير للباحث.

٢ - معرفة نوع الحديث إن كان متواترًا أو مشهورًا أو عزيزًا أو غريبًا، لأن مثل تلك الأنواع لا تعرف إلا عن طريق جمع طرق الحديث الواحد.

٣ - معرفة الإسناد العالى والنازل، وذلك من خلال معرفة طرق الحديث الواحد فى كتب الحديث.

٤ - تمييز المهمل، وبيان المبهم، ومعرفة المكنى من الرواة، كأن يرد فى سند أحد الكتب ابن دينار دون أن يميز: هل عبد الله أو عمرو، فيذكره أصحاب الأطراف بالاسم وهكذا.

٥ - بيان اختلاف نسخ الأصول، ومن هنا نتمكن من ضبط أسانيد ومتون الكتب الحديثية، ولا تكون عرضة للتصحيف والتحريف.

٦ - معرفة الانقطاع أو الاتصال فى سند الحديث.

والله أعلم.،

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) سورة طه، آية (١٣٠).

(٢) سورة هود، آية (١١٤).

(٣) النهاية،٣/ ١٢٠.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب / الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث (١٩٥٥).
- وسنن أبى داود، كتاب الأضاحى، باب / فى النهى أن تصبر البهائم، والرفق بالذبيحة، حديث (٢٨١٥).

(٥) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب / فضل من استبرأ لدينه، حديث (٥٢).
وصحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب / أخذ الحلال، حديث (١٥٩٩).

(٦) سير أعلام النبلاء، ٥/ ٢٣٢.

(٧) سنن الدارمى، المقدمة «باب من لم ير كتابة الحديث» حديث (٤٥٨)، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٢ فى ترجمة حماد.

(٨) سير أعلام النبلاء، ٤/ ٤٤.

(٩) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص ٢٣٦، فى ترجمة يحيى بن سعيد القطان. والحديث ذكره السيوطى فى «الدر المنثور» عن أنس ٤١٩/٥ فى تفسير الآية (٦٩) من سورة الأحزاب. وعزاه لعبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والبخارى والترمذى ... وغيرهم.

(١٠) تهذيب التهذيب ٣٢٤/١ (٥٨٤).

(١١) إتحاف المهرة ١/ ١٥٨.

(١٢) يراجع نزهة النظر.

(١٣) الرسالة المستطرفة، ص ١٢٥.

(١٤) تاريخ التراث العربى ٥٤١/١.

(١٥) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٦٨.

(١٦) ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث ١/٣.

(١٧) سير أعلام النبلاء ١٩/٤٨٦.

(١٨) الرسالة المستطرفة، ص ١٢٥.

(١٩) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٢٠) لسان الميزان ١/١٤٩ (٤٥٦).

(٢١) تاريخ الأدب العربى ٦/٢٤٥.

(٢٢) لسان الميزان ٥/٢٣٥ (٧٥١١). والرسالة المستطرفة، ص ١٢٦.

(٢٣) مقدمة تحفة الأحوذى ١/٧٤.

(٢٤) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار لابن الوزير اليمنى ١/٢٣٣.

(٢٥) النكت الظراف على الأطراف، ص ٤.

(٢٦) مقدمة إتحاف المهرة ١/١٥٨.

(٢٧) الرسالة المستطرفة، ص ١٢٦.

(٢٨) تذكرة الحفاظ ٤/١٣٢٨ (١٠٩٤).

(٢٩) انظر: تدريب الراوى للسيوطى ١/١٠٩.

الاعتبار للروايات

- لعلماء هذا الفن اصطلاحات تجرى على ألسنتهم يقصدون من ورائها بيان حال الحديث الذى يريدون الحكم عليه، من تلك العبارات قولهم: هذا الراوى يعتبر بحديثه.. اعتبر هذا الحديث.

والاعتبار فى اللغة : من عبر بمعنى وصل إلى شىء ما.. ومنه العبور، أى: قطع الطريق من جانب إلى آخر، وأصل العبر: التجاوز من حال إلى حال.

وقول الله تعالى: **﴿فاعتبروا يا أولى الأبصار﴾**.[1]

وقوله: **﴿إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى﴾**.[2]

يراد بذلك الاتعاظ، وأن يتوصل من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد.

واصطلاحاً: هو هيئة التوصل لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما، قد يُظَنُّ تفرد راويه به.

ويقول السيوطى: الاعتبار أن تأتى إلى حديثٍ ما لبعض الرواة، فتعتبره (أى تقارنه) بروايات غيره من الرواة، بسَبْر طرق الحديث، ليعرف هل شاركه فى ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أوْ لا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه أو لا؟ وكذا إلى آخر الإسناد[3].

- ومعنى هذا أن الاعتبار هو: بذل الوسع وإفراغ الجهد فى التوصل إلى الحكم على الحديث الذى قد يُظَنُّ ضعفه أو التفرد به، وذلك بمراجعة دواوين السنة خاصة كتب الأطراف، ثم الكتب الستة، ثم المسانيد.. وبالبحث فى تلك الكتب وغيرها إن وجدنا لهذا الحديث أصلاً سواء باللفظ أو بالمعنى؛ كان هذا الحديث جديرًا بالقبول.

مثال ذلك :

حديث رواه الشافعى فى كتاب «الأم» قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**»[4].

فقد قال بعض العلماء: إن الشافعى تفرد بهذا الحديث بهذا اللفظ عن مالك، واعتبروه

من غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عن مالك بلفظ «فاقدروا له»، وليس «فأكملوا العدة» ولكن بالبحث والاعتبار وسبر طرق هذا الحديث من خلال الكتب تبين لنا أن الشافعى لم ينفرد بتلك اللفظة، بل شاركه فيها عبد الله ابن مسلمة القعنبى بنفس السند واللفظ عند البخارى فى صحيحه(٥).

ومن هنا نرى أن عبد الله القعنبى تابع الشافعى وروى نفس حديثه عن مالك، وتسمى تلك الظاهرة متابعة تامة.

ومثال آخر : وهو أن يروى حماد بن سلمة مثلاً حديثًا - لا يتابع عليه - عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة ﷺ، عن النبى ﷺ، فينظر هل رواه ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؟ فإن لم يوجد ثقة غيره، فغير ابن سيرين عن أبى هريرة؟ فإن لم يوجد ثقة، عن أبى هريرة غيره فنبحث عن صحابى آخر عن أبى هريرة عن النبى ﷺ، فأى ذلك وجدناه علمنا أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإن لم نعثر على أى شىء مما سبق؛ فلا أصل له.

وهذا كالحديث الذى أخرجه الترمذى من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة ﷺ رفعه «**أحبب حبيبك هونًا ما، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك هونًا ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما**»(٦).

قال الترمذى: هذا حديث غريب لانعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه: وقد روى هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، رواه الحسن بن أبى جعفر، وهو حديث ضعيف أيضا بإسناد له عن على ﷺ عن النبى ﷺ.. والصحيح هذا عن على موقوف.

والله أعلم.

وانظر أيضا «الاستشهاد».

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) سورة الحشر، آية (٢).
(٢) سورة النازعات، آية (٣٦).
(٣) تدريب الراوى ٢٨٢/١.
(٤) الأم للشافعى، كتاب الصيام، جـ ١، ص ٨٠.
(٥) صحيح البخارى، كتاب الصوم، حديث (١٩٠٧).
(٦) سنن الترمذى، كتاب البر والصلة، حديث (٢٠٦٥).

الإعلام بالرواية

١ - مما لا شك فيه أن علماء السنة مطالبون بتبليغها للناس وروايتها لهم؛ حتى يتسنى للمسلمين العمل بسنة الرسول ﷺ، وقد اتبع العلماء وسائل معينة فى الرواية والبلاغ، وهى المعروفة فى علم المصطلح بطرق التحمل وصيغ الأداء، وهى ثمانية طرق:

السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة.. ومن هنا فإن الإعلام بالرواية أحد طرق تحمل الحديث..

معنى الإعلام لغة : مأخوذ من أعلم، وأعلمت الإنسان وعلّمته فى الأصل واحد، تقول: أعلمت فلانًا بشىء إذا أفدته علمًا، أو أخبرته، وقيل: تنبيه النفس لتصور المعانى، وقيل: إن الإعلام يختص بما كان باختبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر فى نفس المتعلم[١].

وقد يُضَمّن معنى شَعُرَ إذا دخلت الباء عليه تقول: أعلمته به[٢].

- معنى الإعلام فى اصطلاح المحدِّثين: إعلام الراوى للطالب ـ لفظًا ـ أن هذا الحديث، أو هذا الكتاب، أو الكتاب الفلانى سماعه من فلان، أو رواه عن فلان، أو من مؤلفاته؛ مقتصرًا على ذلك، من غير أن يناوله ذلك الكتاب.. ولا يأذن له فى رواية هذا الكتاب، بل يَكْتفِى بمجرد الإعلام، كأن يقول له مثلاً: إن سنن الترمذى روايتى عن فلان، ولا يأذن له فى روايتها عنه[٣].

وأضاف القاضى عياض: أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك، ولا يمنعه[٤].

٢ - **منزلة الإعلام من طرق التحمل الثمانية:** تذكر كتب المصطلح طريق الإعلام فى المرتبة السادسة بعد المكاتبة، لأنها قريبة الصلة بها، لكن الإعلام أُخِّر عنها؛ لأن المكاتبة فيها تصريح بالإذن بالرواية فى أحد نوعيها، بخلاف الإعلام فليس فيه إذن بالرواية مطلقًا[٥].

حكم الرواية بها: اختلف العلماء فى جواز تحمل الحديث بهذا الطريق وروايته.

- ذهب كثير من العلماء سواء كانوا محدّثين أم فقهاء إلى أن: الإعلام طريق يصح التحمل به، والاعتماد عليه فى الرواية به، حتى لو قال الراوى للطالب: لا تَرْوِها عنى، أو لا أجيزها لك، كان له مع ذلك روايتها عنه، لأن اعتراف الراوى وتصحيحه له أنه سماعه كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه إياه.

ومن هؤلاء الذين قالوا بهذا الرأى : أبو محمد بن خلاد الرامهرمزى، وابن جريج، وابن الصّباغ الشافعى، وأبو العباس الوليد بن بكر الغَمرى.. وأصحاب الفقه والأصول وأهل الظاهر.

قال القاضى عياض مؤكدًا هذا الاتجاه: وما قاله (أى الرامهرمزى من صحة الإعلام والرواية بها والنقل بها حتى ولو منعه الشيخ) قال عياض: وما قاله صحيح، لا يقتضى النظر سواه؛ ولأن منعه ألا يحدث بما حدثه لا لعلة ولا ريبة فى الحديث لا تؤثر، لأنه قد حدثه فهو شىء لا يرجع فيه، وما أعلم مقتدى به قال خلاف هذا..[٦].

- وذهب بعض المحدثين وطائفة من الأصوليين إلى: عدم جواز النقل والرواية بطريق الإعلام. ونسب هذا إلى: أبى حامد الطوسى، قيل: (هو الغزالى) كما أشار إلى ذلك العراقى فى شرحه لألفيته[٧].

واختاره ابن الصلاح، والآمدى، وابن القطان، والماوردى[٨].

وحجة هؤلاء تتمثل فى :

١ - القياس على الشهادة، فإذا قال الشاهد : عندى شهادة بكذا وكذا؛ ولم يقل: أشهد بها، فإنه لا يشهد بها ما لم يأذن له.

فكذلك الطالب لا يجوز له أن يروى بطريق الإعلام ما لم يأذن له الشيخ.

٢ - ولاحتمال أن يكون الراوى لديه علم بوجود خلل فى مسموعاته[٩].

- والأصح جواز التحمل بالإعلام والرواية به، لأن المناولة والإجازة صح التحمل بهما، وحيث إن الغرض من الرواية فى الأصل هو قبول الخبر، وحيث إن الراوى بالإعلام عَدْل وصادق فى قوله: مما أعلمنى فلان أنه من مروياته أو مؤلفاته، لزم جواز ذلك.

ومن هنا قال القاضى عياض: إن اعترافه له به، وتصحيحه له أنه سماعه، كتحديثه له بلفظه، أو قراءته عليه إياه، وإن لم يجزه له[١٠].

- أما حجة المانعين فمردود عليها.. حيث إنه لا يصح قياس الرواية على الشهادة؛ لوجود فروق بينهما كثيرة ليس هنا مجال ذكرها.

وكـمـا أن التـحـدث عن طريق السـمـاع والقـراءة لا يحـتـاج إلى إذن اتفـاقًـا، فكذلك الإعـلام، وفـى هذا رَدٌّ على الذين يشـتـرطون الإذن فى الإعلام.

- وأما احـتمـال أن يكون الراوى لديه علم بوجـود خللٍ مـا فى سـماعـاته، فـهذا مـردود أيضًـا؛ لأنه لو علم ولم يذكره لاعتبـر تدليسًا وغشاً فى الدين.

والله أعلم. وينظر بقيـة طرق التـحمل فى مواضعها.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

(١) مفردات الراغب، ص ٥١٤، مادة (علم).
(٢) المصباح المنير ، مادة (علم).
(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ١٥٥، فتح المغيث للسخاوى ١٢٨/٢.
(٤) الإلماع، ص ١٠٨.
(٥) فتح المغيث للسخاوى ١٢٨/٢.
(٦) الإلماع، ص ١١٠.
(٧) انظر «فتح المغيث» للعراقى ١٢/٣.
(٨) فتح المغيث للسخاوى ١٢٩/٢.
(٩) شرح مختصر الروضة للطوفى ٢١٠/٢.
(١٠) الإلماع ، ص ١٠٨.

أفراد الأسماء والكنى والألقاب

من جهود المحدثين المباركة فى ميدان علم الرجال أن ميزوا أسماء الرواة وألقابهم وكناهم التى لم يشارك الراوى فيها أحد غيره، سواء كانوا من الصحابة أم من التابعين، وسواء كانوا من الرواة أو العلماء؛ وقد اهتموا بضبط ذلك لأنه مما يُشكل أمره لدى أهل العلم لقلة دورانه على الألسنة، وقد يتوهم أحدهم بأن هذا الاسم، أو تلك الكنية، أو ذاك اللقب غير موجود فى دنيا الرواية نظرًا لغرابتها نطقًا أو خطًا، وربما يحصل بسبب ذلك تصحيف أو تحريف.

والمراد بالاسم : ما دل على ذات، وهو ما وضع علامة على المسمى، وذكره هنا إشارة إلى أنه لا يطلق إلا على شخص واحد فقط.

واللقب : ما دل على مدح أو ذم، وهو ما وضع علامة للتعريف لا على سبيل الاسمية العلمية؛ بل على سبيل الوصف الذى يدل على رفعة كزين العابدين، أو ازدراء كأنف الناقة.

والكنية : ما صُدِّر بأب أو أم، ويجرى على اللقب والكنية ما قلناه فى الاسم سابقًا من عدم مشاركة الملقب أو المكنى غيره فى ذلك.

فمن الأفراد فى أسماء الصحابة :

- **أَجْمَد بن عُجْيَان** رضي الله عنه : وهو بالجيم بعد الهمزة، وعُجْيَان على وزن عثمان. أى بسكون المعجمة، وتخفيف المثناة التحتية.

وقيل على وزن عُلَيّان. أى بفتح المعجمة وفتح المثناة التحتية مع التشديد.

صحابى من قبيلة همْدان، شهد فتح مصر فى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد وفد على النبى ﷺ وذكر ابن عبد البر أن اسمه: أجمد بن عُجَيل الهمدانى(1).

- **جُبَيْبُ (بالجيم وموحدتين مصغرًا) بن الحارث** رضي الله عنه.

وقد روى له الطبرانى فى الأوسط حديثًا بسنده إلى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: جاء جُبَيب بن الحارث إلى رسول الله ﷺ، فقال:

يا رسول الله، إنى رجل مقْراف للذنوب؟ قال: «**تُبْ إلى الله ياجُبَيْب**»، قال: يارسول الله، إنى أتوب ثم أعود؟ قال: «**فكلما أذنبت فتب**»، قال: يا رسول الله، إذاً تكثر ذنوبى؟ قال: «**عفو الله أكثر من ذنوبك يا جبيب بن الحارث**»[٢].

وذكر ابن حجر: أن جبيب بن الحارث، وأبو الغادية وأم الغادية خرجوا مهاجرين إلى رسول الله ﷺ فأسلموا[٣].

• **سَنْدر** رضي الله عنه (بفتح المهملتين بينهما نون على وزن جعفر) **مولى زنباع الجذامى**.

له صحبة ورواية، وكان سندر مولى لزنباع، فوجده يُقَبِّل جارية له، فخصاه، وجدَعه، فأتى سندر إلى رسول الله ﷺ، فأرسل إلى زنباع، فقال: «**ما حملك على هذا؟**» فقال: كان من أمره كذا وكذا، فقال النبى ﷺ للعبد: «**اذهب فأنت حر**». فقال: يا رسول الله، فَمَوْلَى مَن أنا؟ قال: «**مولى الله ورسوله**»، فأوصى به رسول الله ﷺ المسلمين. فلما قبض رسول الله ﷺ جاء إلى أبى بكر رضي الله عنه، فقال: وصية رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، نجرى عليك النفقة وعلى عيالك. فأجراها عليه، حتى قبض أبوبكر فلما استخلف عمر رضي الله عنه جاءه، فقال: وصية رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: أين تريد؟ قال: مصر، فكتب عمر رضي الله عنه إلى صاحب مصر أن يعطيه أرضًا يأكلها[٤].

وكنية سَنْدر: أبو عبد الله. وهو اسم فرد لم يتسم به غيره[٥].

ولقد نوزع فى هذا التفرد، فقيل: إن فى الصحابة اثنين بهذا الاسم.

أحدهما: سندر هذا المكنى بأبى عبد الله.

والثانى: سندر يكنى بأبى الأسود، ذكر له أبو موسى المدينى حديث: «**أسلم سالمها الله...**»[٦] إلخ. ورجح الحافظ العراقى أنهما واحد، وأن لسندر كنيتين هما: أبوعبد الله، وأبوالأسود، ومما يرجح أنهما واحد، أنهما من أهل مصر.

وقد روى أهل مصر عنه الحديث السابق الذى ذكرناه من «مسند أحمد».

وروى ابنه عبد الله حديث «**أسلم سالمها الله**».

ولذا قال الحافظ محمد بن الربيع الجيزى فى كتاب له جمع فيه حديث من دخل مصر من الصحابة، فى ترجمة (سندر) قال: ولأهل مصر عنه عن النبى ﷺ حديثان، لا أعلم له غيرهما ثم روى له الحديثين معًا[٧].

• **سُعَيْر بن الخمِس** : ذكر ابن الصلاح أنه انفرد فى اسمه واسم أبيه.

ولكن العراقى اعترض على دعوى التفرد بقوله: وليس سعير فرداً: فقد ذكر غير واحد فى الصحابة اثنين بهذا الاسم، أحدهما: سُعير بن عداء البكائى، والثانى: سعير بن سوادة العامرى[8].

أقول: هذا اعتراض من العراقى فى غير محله، لأن ابن الصلاح لم يقصد سُعَيراً الصحابى بل عرفه بقوله: سُعَير بن الخمس، وهذا ليس من الصحابة، بل من أتباع التابعين بالكوفة، ولذا لم يصفه ابن الصلاح بالصحبة. ولم يذكر ابن الصلاح أحدًا من الصحابة يسمى بسُعير لعلمه بأنه ليس من الأفراد. هذا وقد تبع العراقىَّ بعضُ المحدّثين فى عصرنا الحاضر.

• **شَكَل بن حُمَيْد** رضي الله عنه : الصحابى بفتحتين، وهو عَبْسِى من رهط حذيفة، روى حديثه أصحاب السنن، وقال ابن عبد البر: لم يرو عنه إلا ابنه شُـتَـيْـر بن شَكَل، روى عنه حديثه فى الدعاء والاستعاذة.

وفى «مسند أحمد» بسنده إلى شُتَيْر بن شكل عن أبيه قال: قلت: يارسول الله، علمنى دعاء انتفع به، قال: «**قل: اللهم إنى أعوذ بك من شر سمعى، وبصرى، وقلبى، ومنيىّ**»[9].

• **شمغون بن زيد** رضي الله عنه[10]: بمعجمتين أحد الصحابة الفضلاء، ويكنى أبو ريحانة، أَزْدِىّ، ويقال: الأنصارى، ويقال: القرشى، وهذا باعتبار أن الأزد كلهم من الأنصار، ثم إنه قد يكون حالف قريشًا فتجتمع الأقوال.

ولما فتحت الشام فى عهد عمر رضي الله عنه استوطنها، ويقال: إنه أول من نزل دمشق حين فتحت وبنى بها دارًا، ودخل مصر أيضًا وروى عنه من أهلها كريب بن أبرهة وغيره.

ويقال: إنه مولى رسول الله ﷺ؛ وكانت ابنته ريحانة سرية رسول الله ﷺ.

ويذكر ابن عبد البر: أن له صحبة وسماعاً ورواية، وكان من الفضلاء الأخيار النجباء الزاهدين فى الدنيا الراجين ما عند الله، نزل الشام وروى عنه الشاميون[11].

وله فى «مسند أحمد» مجموعة أحاديث رواها عن رسول الله ﷺ[12]، وقد حرس النبى ﷺ فى بعض الغزوات ودعا له النبى ﷺ[13].

وله بعض الكرامات، فقد ركب البحر مرة وكانت له صحف، وكان يخيط فسقطت إبرته فى البحر، فقال: عزمت عليك يارب إلا رددت علىّ إبرتى، فظهرت حتى أخذها[14].

• **صُدَىّ بن عجلان** رضي الله عنه : بالتصغير، أبو أمامة الباهلى مشهور بكنيته، وكان من آخر من بقى بالشام من أصحاب رسول الله ﷺ، سكن مصر، ثم انتقل منها إلى حمص، وكان ممن شهد بيعة الرضوان، وشهد حجة الوداع وكان سنه وقتئذ ثلاثين عامًا، وله كرامة باهرة، فقد كان يحب الصدقة، ولا يقف به سائل إلا أعطاه، وتصدق ذات يوم بثلاثة دنانير كانت هى كل ثروته، فلقى تحت فراشه ثلاثمائة دينار ففزع من ذلك[١٥].

وله مجموعة أحاديث ساقها الطيالسى فى «مسنده»[١٦] وروايته عن رسول الله ﷺ كثيرة، وأكثر حديثه عند الشاميين، توفى سنة ٨٦هـ ، وقيل: سنة ٨١هـ.

• **كَلَدَةُ بن حنبل** رضي الله عنه[١٧]: بكاف ولام مفتوحتين وإهمال الدال، وهو كلدة بن عبد الله بن الحنبل، ورجح ابن عبد البر أنه كلدة بن حنبل بن مليل، وكان أخًا لصفوان بن أمية لأمهما (صفية بنت معمر)، وله أخ يسمى عبد الرحمن سقطا من اليمن إلى مكة.

وقد تأخر إسلام كلدة، لأنه شهد مع صفوان يوم حنين فلما انهزم المسلمون، قال كلدة: بطل سحر ابن أبى كبشة اليوم، فاغتاظ منه صفوان وقال له: فض الله فاك لأن يَرُبّنى رجل من قريش أحب إلىّ من أن يَرُبّنى رجل من هوازن[١٨].

وفى فتح مكة أرسل صفوان بن أمية كلدة ابن حنبل إلى النبى ﷺ وهو بأعلى مكة أرسله بهدايا فيها لبن وجدايا وضغابيس (صغار القثاء)، فلما دخل على الرسول ﷺ لم يسلم ولم يستأذن، فقال له النبى ﷺ: «**ارجع فقل: السلام عليكم أأدخل؟**» بعدما أسلم صفوان[١٩].

وحديثه عند أبى داود والترمذى والنسائى فى سننهم.

ولقد كان كلدة بن الحنبل أسود من سودان مكة، وكان متصلاً بصفوان بن أمية يخدمه، لايفارقه فى سفر ولاحضر، ثم أسلم بإسلام صفوان، ولم يزل مقيمًا بمكة حتى توفى بها.

• **نبيشة الخير** رضي الله عنه : هو نبيشة بن عمرو بن عوف. وقال ابن حبان: هو نبيشة بن عبد الله بن عمرو الهذلى، وقيل نبيشة الخيل[٢٠].

صحابى قليل الحديث، أخرج له الإمام مسلم حديث «**أيام مِنَى أيام أكل وشرب**». وله عند الترمذى حديث «**استغفار القصعة للذى يلحسها**».

ويقال: إن سبب وصفه أنه دخل على النبى ﷺ وعنده أسارى فقال: يارسول الله، إما أن تفاديهم وإما أن تمن عليهم، فقال: «**أمرت بخير، أنت نبيشة الخير**»(٢١).

وهو من أفراد الأسماء، ودعوى أن هناك صحابيًا آخر يسمى نبيشة فمردود؛ لأن الآخر يسمى شبرمة(٢٢).

- **لُبَىّ بن لبا الأسدى** رضي الله عنه : باللام فيهما والأول مشدد على وزن أُبىّ، والثانى مخفف على وزن عصا، صحابى، وهذا هو الصواب فى ضبطه، وقيل غير ذلك(٢٣). ذكر ابن عبد البر: أنه كان يلبس الخز الأحمر(٢٤).

- **هُبَيْب الغفارى** رضي الله عنه : هو هُبَيّب(٢٥) بن مُغْفِل الغفارى، كان بالحبشة ثم أسلم وهاجر وشهد فتح مصر، واستوطنها، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، وسكن واديًا بين مريوط والفيوم، فصار ذلك يعرف به، ويقال له: وادى هُبَيّب.

له حديث فى الإزار، وأن من وطئه خيلاء وطىء فى نار جهنم(٢٦).

- **وَابصَة بنُ مَعْبَد** رضي الله عنه : وابصة بكسر الموحدة ثم صاد مهملة، ابن مَعْبَد، بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة ابن عتبة الأسدى، يكنى أبا سالم، قدم على رسول الله ﷺ فى عشرة من قومه - بنى أسد - سنة تسع فأسلموا ورجع إلى بلاده، نزل الجزيرة وسكن الرَّقة ودمشق، وعاش إلى قرب التسعين، وذكر ابن حبان أنه من الصحابة الذين نزلوا الشام، وهو الذى جاء يسأل الرسول ﷺ عن البر والإثم، فقال له الرسول ﷺ: «**البر ما اطمأنت إليه النفس...**» الحديث(٢٧).

المنفرد من غير الصحابة :

- **أَوْسَط بن عمرو البجلى**: تابعى مخضرم له إدراك، توفى سنة تسع وسبعين.
- **تدوم بن صبح الكلاعى**.
- **جِيلان بن فروة أبو الجلد البصرى**: مشهور بكنيته، ثقة(٢٨).
- **الدُّجَيْن (مصغرًا) بن ثابت أبو الغصن**: وهل هو جحا المعروف أو غيره؟ خلاف، والأصح: غيره.
- **زِرّ بن حُبَيْش**: التابعى الكبير أبو مريم، ثقة جليل الشأن، مات سنة ٨٣هـ.
- **مُسْتَمِرّ بن الريان**: تابعى رأى أنسًا رضي الله عنه، وهو أبو عبد الله البصرى، ثقة عابد(٢٩).
- **نَوْف البكالِىّ**: ابن امرأة كعب، ويقال: أبو رشيد، كان أحد الحكماء(٣٠).

• **ضُرِيب بن نُقَير بن شُمَير** ـ الثلاثة مصغرات ـ أبو السَّليل الجُريرى[٣١].

وأغرب من هذا كله: **مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن شريك الأسدى**: ويكنى: أبا الحسن، توفى بالبصرة سنة ثمان وعشرين ومائتين[٣٢].

وساق ابن الجوزى نسبًا آخر له أطول من هذا[٣٣].

وهو أحد رواة البخارى وأبى داود والترمذى والنسائى.

• **هَمَذَان الصنعانى**: بالمعجمة وفتح الميم، بريد أهل اليمن إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الأفراد من الكنى :

• **أبو بَرْزَة** رضي الله عنه: بفتح الموحدة، وسكون المهملة، وفتح المعجمة، يسمى: نضلة بن عبيد، صحابى.

• **أبو سِرْوعة** رضي الله عنه: بكسر المهملة، وسكون ما بعدها، يسمى: عقبة بن الحارث، صحابى.

• **أبو السنابل** رضي الله عنه: بن بعكك بن الحارث العبدرى القرشى، اختلف فى اسمه، صحابى.

• **أبو العُبَيْدين**: بالتثنية والتصغير، اسمه معاوية بن سبرة، من أصحاب ابن مسعود، له ثلاثة أحاديث.

• **أبو العُشَرَاء الدارمى**: اسمه أسامة بن مالك.

• **أبو مُراية**: بضم الميم وتخفيف الراء ومثناة تحتية، اسمه عبد الله بن عمرو، تابعى.

الألقاب :

• **سفينة** رضي الله عنه: على وزن قبيلة، اسمه مِهْران بكسر الميم، صحابى، لقب بذلك لأنه حمل متاعًا كثيرًا لرفقته فى الغزو، فقال له النبى ﷺ: «**أنت سفينة**».

ولقد اختلف فى ولائه، فقيل: مولى رسول الله ﷺ، وقيل: مولى أم سلمة ـ رضى الله عنها ـ أعتقته[٣٤].

• **سحنون**: بضم السين المهملة، ويجوز فتحها، هو عبد السلام بن سعيد التنوخى، لقب بسحنون باسم طائر، وكان ذلك بسبب حدته وذكائه، وهو صاحب المدوّنة توفى سنة ٢٤٠هـ[٣٥].

مصادر هذا النوع :

١ - فى أواخر الكتب المصنفة فى الرجال، بعد ذكر الأسماء المشتركة، كالجرح والتعديل للرازى.

٢ - أفرده بالتصنيف البرديجى المعروف بأحمد بن هارون، ولكن تعقب عليه أبو عبد الله بن بكير وغيره من الحفاظ، مواضع منه ليست أفرادًا، بل يشترك فيها أكثر من واحد، وأيضًا مواضع ليست اسمًا بل هى ألقاب، كالأجلح لقب به لجلحة كانت به، واسمه: يحيى[٣٦].

والله أعلم.

أ. د. مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) الاستيعاب لابن عبد البر ١٢٥/١ بهامش الإصابة، وراجع الإصابة لابن حجر ٢١/١.

(٢) المعجم الأوسط للطبرانى ٢٢٧/٥، وفى سنده نوح بن ذكوان، ضعيف.

(٣) الإصابة ١٥٢/٤.

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ٣١٥/١١ حديث رقم ٦٧١٠، وإسناده حسن لغيره، وله متابعات. وانظر: كشف الأستار عن زوائد البزار ١٤٦/٢ حديث رقم ١٣٩٤، كتاب العتق، والاستيعاب ١٣٤/٢.

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢٠٧/٢.

(٦) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب/من فضائل أبى ذر رضي الله عنه حديث (٢٤٧٣). وباب/دعاء النبى ﷺ لغفار وأسلم حديث (٢٥١٤ - ٢٥١٨).

(٧) التقييد والإيضاح للعراقى، ص ٣٦٣.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٩) أخرجه أحمد فى المسند حديث رقم ١٥٥٤١، وإسناده صحيح. وأخرجه أبو داود بزيادة: «ومن شر لسانى».

(١٠) فى الاستيعاب: شمغون بن يزيد بن خنافة.

(١١) الاستيعاب ١٦٣/٢.

(١٢) أحاديثه أخرجها أيضا أبو داود فى اللباس، والترمذى فى النكاح والسير وفضائل الجهاد والزهد، والنسائى فى الزينة، وابن ماجة، الدارمى.

(١٣) مسند أحمد، حديث رقم ١٧٢٠٦ - ١٧٢١٤.

(١٤) الإصابة ١٥٧/٢، وانظر الحلية لأبى نعيم ٢٨/٢.

(١٥) راجع القصة فى تاريخ الإسلام للذهبى ٢١٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢/٣.

(١٦) ٤٤٩/٢ من رقم ١٢٢٣- ١٢٢٧.

(١٧) فى نسخ الإصابة : بن حسل، بالسين.

(١٨) يقصد : لأن يكون رئيسى وسيدى رجل من قريش خير من أن يكون من هوازن.

(١٩) مسند أحمد، حديث رقم ١٥٤٢٥.

(٢٠) مشاهير علماء الأمصار، رقم ٢٥٦.

(٢١) الإصابة ٥٥١/٣.

(٢٢) المرجع السابق، والتقييد والإيضاح، ص ٣٦٤.

(٢٣) فتح المغيث للسخاوى ٢١٠/٤.

(٢٤) الاستيعاب ٣/٣٣٠.

(٢٥) بموحدتين مصغرا، ومغفل بضم أوله، وسكون الغين المعجمة، وكسر الفاء، بعدها لام.

(٢٦) انظر الحديث فى : مسند أحمد حديث رقم ١٥٦٠٥ـ ١٥٦٠٧، وراجع الاستيعاب ٣/٦١٤، والإصابة ٣/٥٩٩.

(٢٧) انظره فى مسند أحمد، حديث رقم ١٧٩٩٩.

(٢٨) طبقات ابن سعد ٧/٢٢٢.

(٢٩) تقريب التهذيب ٢/٢٤١.

(٣٠) الجرح والتعديل ٨/٥٠٥.

(٣١) تقريب التهذيب ١/٣٧٤.

(٣٢) انظر : المعارف لابن قتيبة، ص ٥٢٦.

(٣٣) راجعه فى : فتح المغيث للسخاوى ٤/٢١١، وراجع سير أعلام النبلاء للذهبى ١٠/٥٩٣.

(٣٤) أسد الغابة لابن الأثير ٢/٤١١.

(٣٥) انظر : الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٣٠.

(٣٦) انظر : فتح المغيث ٤/٢٠٨، وتدريب الراوى للسيوطى ٢/٧٥٠.

أفراد البلدان

١ - هذا النوع له صلة وثيقة بالنوع قبله وهو (الأفراد من الأحاديث) بل هو جزء منه ومتمم له، حيث يندرج تحت الفرد النسبى أو الغريب النسبى، ونحن هنا نذكر ما لم نذكره هنالك.

ومعنى هذا النوع : أن حديثاً ما، أو سنةً ما تنتشر فى بلدٍ معيّن دون سواه، وذلك بأن يكون رواتها من أهل تلك البلدة.

٢ - **وهذه الأفراد على نوعين** :

أ - **النوع الأول** : وهو عبارة عن أحاديث تدور أسانيدها على أهل بلدٍ معين، مثال ذلك:

تفرد أهل الكوفة :

● حديث حنش قال: كان علىّ رضي الله عنه يضحى بكبشين؛ بكبش عن النبى ﷺ وبكبش عن نفسه، وقال: «**أمرنى رسول الله ﷺ أن أضحى عنه، فأنا أضحى عنه أبداً**». تفرد به أهل الكوفة من أول الإسناد إلى آخره. والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد، وحكم عليه بالضعف(١).

تفرد أهل مكة :

● حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ خرج من عندها فقالت: يارسول الله خرجت من عندى وأنت طيب النفس، لما رأيت من أمتك، ثم رجعت إلىّ خائرًا حزينًا فقال: «**إنى دخلت الكعبة، ووددت أنى لم أكن دخلتها، أن أكون أتعبت أمتى**». تفرد به أهل مكة. والحديث أخرجه الترمذى، وابن ماجة، وأحمد، والبيهقى بلفظ مقارب، وإسناده حسن(٢).

تفرد أهل خراسان :

● كحديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**القضاة ثلاثة، فاثنان فى النار وواحد فى الجنة..**». الحديث. فرواة هذا الحديث كلهم من مَرْو الرُّوذ وهى من خراسان. والحديث أخرجه أبو داود، وابن ماجه(٣).

تفرد أهل مصر :

● كحديث عبد الله بن زيد الأنصارى رضي الله عنه قال: «**رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ**

ماء لأذنيه خلاف الماء الذى مسح به رأسه»[٤].

قال الحاكم: هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر.

ب - النوع الثانى : أحاديث لأهل بلد معين ينفرد بها عنهم أهل بلد آخر، مثال ذلك:

- كتب معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما إلى المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه: اكتب إلىّ بشىء سمعته من رسول الله ﷺ. فكتب إليه: «**أنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**».

فإن هذا الحديث من رواية البصريين عن الكوفيين.

والحديث أخرجه البخارى ومسلم والدارمى وغيرهم بلفظ مقارب[٥].

- حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: كان رجل يقال له: نُعَم، فقال له رسول الله ﷺ: «أنت عبد الله». فهذا الحديث من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين. والحديث أخرجه الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد[٦].

- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال: «**أبغض الرجال إلى الله البليغ الذى يتخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها**». هذا الحديث من أفراد المصريين عن المكيين. والحديث أخرجه أبو داود والترمذى وأحمد، بإسناد حسن[٧].

تنبيه :

راجع أسانيد تلك الأحاديث فى معرفة علوم الحديث للحاكم، فى النوع الخامس والعشرين، وانظر أمثلة أخرى غير ما ذكرنا... والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) مسند أحمد ١/١٠٧. وسنن أبى داود، كتاب الضحايا، باب/الأضحية عن الميت، حديث (٢٧٩٠).

(٢) سنن الترمذى، كتاب الحج، باب/ما جاء فى دخول الكعبة، حديث (٨٧٤). وسنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب/دخول الكعبة، حديث (٣٠٦٤).

(٣) سنن أبى داود، كتاب الأقضية، باب/فى القاضى يخطئ، حديث (٣٥٧٣). وسنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب/الحاكم يجتهد فيصيب الحق، حديث (٢٣١٥).

(٤) أخرجه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين فى كتاب الطهارة ١/١٥١، ١٥٢، وصححه، ووافقه الذهبى.

(٥) انظر معرفة علوم الحديث، للحاكم، النوع الخامس والعشرين. والحديث فى البخارى، كتاب الزكاة، باب/قول الله تعالى : ﴿**لا يسألون الناس إلحافا**﴾، حديث (١٤٧٧). ورواه مسلم، كتاب الأقضية، باب/النهى عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهى عن منع وهات، حديث (١٧١٥).

(٦) تاريخ بغداد ٣/١٤٠، ترجمة ١١٦٧.

(٧) سنن أبى داود، كتاب الأدب، باب/ما جاء فى المتشدق فى الكلام، حديث (٥٠٠٥). وسنن الترمذى، كتاب الأدب، باب/ما جاء فى الفصاحة والبيان، حديث (٣٠١١). ومسند أحمد ٢/١٦٥، ١٨٧.

الأفراد من الأحـاديث

لقـد كان من اهتمـام علمـاء الحـديث وهم يدرسون ناقلى الخبر أن بينوا مَن تفرد برواية الحديث ومن شاركه آخر؟ وهو ما يعرف لدى المختصين: بالأفراد، وقد يعبرون عنه أحيانًا بالحديث الفرد.

تعريف الفـرد لغة : تطلق كلمة الفرد على معانى متعددة، وقد ورد ذكرها فى القرآن الكريم، وعلى لسان الرسول ﷺ، وهى كلمة تتردد فى اللسان العربى.

قال تعالى : **﴿ونرثه مايقول ويأتينا فردًا﴾**[1].

وقال : **﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فردًا﴾**[2].

وقال عن دعاء زكريا ربه :**﴿رب لاتذرنى فردًا﴾**[3] أى: (وحيدًا).

فكلمة الفرد تطلق فى اللغة ويراد منها: عدم الازدواجية.

وقال الليث : الفرد ما كان وحده ..

وهو صفة مشبهة بمعنى المنفرد ..

تعريفه اصطلاحاً: لم يتعرض الحاكم ولا ابن الصلاح إلى تعريف الفرد، بل ذكرا له أقساماً وأمثلة. ومن الممكن تعريفه كالآتى :

- ما تفرد به راويه بأى وجه من وجوه التفرد.
- أو الحديث الذى تفرد بروايته راوٍ ، أو أكثر على أن يجمعهم وصف واحد كما سيأتى.
- ما انفرد به الراوى الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم.
- أو هو كل حديث انفرد بروايته عن الصحابى واحد من التابعين، وقد يستمر هذا التفرد فى جميع الطبقات، أو فى أكثرها.

أنواعه: التفرد فى الحديث على نوعين: فرد مطلق .. وفرد نسبى.

أما الفرد المطلق : فهو كل حديث تفرد به راوٍ واحد عن أى أحد، لا يشاركه فى رواية هذا الحديث أحد سواه سواء تعددت الطرق إلى هذا المتفرد أم لم تتعدد، وهو الذى يقول فيه علماء الحديث : مدار هذا الحديث على فلان .. أو مدار الحديث عليه .. أو على فلان مدار الحديث.

وإنما سمى فرداً مطلقاً : لأنه لم يقيد بقيدٍ ما.

حكم الفرد المطلق : مادام الحديث يدور على راوٍ واحد، فإن الحكم على هذا الحديث الفرد يختلف باختلاف حال هذا المتفرد، فقد يكون هذا الحديث صحيحًا، وقد يكون حسنًا.. فإن كان المتفرد قد بلغ من الحفظ والضبط والإتقان مبلغ التمام والكمال فحديثه صحيح رغم تفرده - مع توفر بقية شروط الصحة.

وإن كان المتفرد قريبًا من الضبط والإتقان، ولم يصل إلى درجة الكمال فحديثه حسن.

وإن كان المتفرد ضعيفًا بسبب بُعده عن حد الضبط التام والإتقان فحديثه ضعيف، ودخل فى مسمى الشاذ والمنكر .. وإن كان الخليلى يسوى بين الشاذ والفرد المطلق، حيث قال : إن الشاذ هو تفرد الراوى ثقة كان أو غير ثقة، خالف أو لم يخالف.

وإن كان المتفرد غير ثقة فمتروك[٤]..

ولكن ابن الصلاح يرى فى هذا الكلام تداخلاً بين النوعين، والأولى التفرقة بين الشاذ والمنكر، حيث إن تفرد الثقة مخرج فى الصحيح المشترط فيه نفى الشذوذ[٥].

ومن هنا يمكن القول بأن: بين الشذوذ والفرد المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا، ينفرد الفرد فى رتبة الصحيح أو الحسن... ويلتقى الفرد مع الشاذ فيما إذا كان هناك مخالفة أو بُعد ضبط.

مثال الفرد الصحيح: حديث النهى عن بيع الولاء وهبته المخرج فى الصحيحين.

فقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما بسنديهما إلى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضى الله عنهما : «**أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته**»[٦].

فهذا الحديث لم يصح إلا من رواية عبد الله بن دينار، عن ابن عمر حتى قال مسلم عقبه: «الناس كلهم فى هذا الحديث عيال على عبد الله بن دينار».

ومعنى هذا أنه لايصح عن النبى ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط، لأن أحدًا لم يتابع عبد الله بن دينار عليه، مع أن لعبد الله بن دينار عن ابن عمر أحاديث كثيرة، وقد اعتبر هذا الحديث من غرائب الصحيحين.

- **ومثال آخر** : حديث سفيان بن عينية، عن عمرو بن دينار، عن أبى العباس الشاعر الأعمى، عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما : «**لما حاصر رسول الله ﷺ الطائف**

فلم ينل منهم شيئًا ..» الحديث[٧] فقد تفرد به ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وتفرد به عمرو عن أبى العباس، وأبو العباس عن ابن عمر.

- وقد تفرد الزهرى بنحو تسعين حديثًا لايشاركه أحد فى روايتها بإسناد قوى كما ذكر ذلك مسلم فى صحيحه كتاب الأيمان والنذور[٨].

مثال الفرد الحسن : حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : «**كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك**»[٩].

فقد رواه إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة عن أبيه عن عائشة.

قال الترمذى عقبه : حديث حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف ابن أبى بردة، وأبو بردة بن أبى موسى اسمه عامر بن عبد الله بن قيس الأشعرى، ولا نعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبى ﷺ.

ومعنى هذا أن هناك أحاديث كثيرة فى مايقال عقب الخروج من الخلاء، لكن ليس فيها شىء ثابت إلا حديث عائشة المذكور.

وهنا تفرد إسرائيل بالحديث ولم يتابع عليه، وحيث إنه مختلف فيه توثيقا وتجريحا، فحديثه هذا حسن.

النوع الثانى: الفرد النسبى: ويسمى الفرد المقيد، ووُصِفَ بالنسبى لأنه فرد بالنسبة إلى شىء ما، جهة أو شخصًا .. سواء كان ثقة أم لا.

ونادرًا مايطلق على هذا النوع: فرد، بل غالبا يقال عنه: غريب نسبى.

تعريفه : كل حديث وقع التفرد فى سنده. بالنسبة إلى جهة خاصة، سواء كان التفرد بالنسبة إلى الرواة.. أم إلى الأماكن.

أنواع التفرد النسبى: ومن الممكن أن نذكر هنا الأنواع المتعلقة بالفرد النسبى، ويصح تسميتها بالصور.

النوع الأول: كأن يقال فى حديثٍ ما : لم ينفرد بهذا الحديث أحد من الثقات سوى فلان، ومفهوم هذا التعبير أنه قد رواه آخرون، لكنهم غير ثقات.

مثاله: حديث «**أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة**»[١٠]. أخرجه الإمام مسلم والترمذى وأبو داود وغيرهم.

ووجه التفرد فيه: أنه لم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة بن سعيد، وانفرد به عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبى واقد الليثى عن رسول الله ﷺ.

وإنما قيد بالثقة.. لرواية الدارقطنى[١١] له

من جهة ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهرى عن عائشة، وعبد الله بن لهيعة ضعفه الجمهور نظرًا لاحتراق كتبه وعدم ضبطه.

النوع الثانى: الحديث الفرد المقيد ببلد معين، كأن يقال : لم يروه غير أهل الكوفة، بمعنى أن هذا الحديث تدور روايته فى بلد أو قطر معين لايوجد عند غيرهم..أى أن يكون رواة السند كله بتمامه من بلد واحد، سواء حصل تعدد فى الطبقات أولا.

مثال ذلك: حديث أبى سعيد الخدرى الذى أخرجه أبو داود فى كتابه السنن عن أبى الوليد الطيالسى، عن همام، عن قتادة، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: «**أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر**»(١٢).

لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة، حيث تفردوا بذكر الأمر فيه من أول السند إلى آخره، لم يشاركهم فى لفظه سواهم، فالسند كله بصريون، غير أبى سعيد الخدرى فهو مدنى.

مثال آخر: حديث : **أن رسول الله ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه فى المسجد**»(١٣).

فقد رواه مسلم من حديث الضحاك بن عثمان عن أبى النضر، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن.

وله طريقان رواتهما كلهم مدنيون، ولذا قال الحاكم: تفرد بهذه السنة أهل المدينة. وقد صنف أبو داود السنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلد معين.

النوع الثالث : ما قيد براوٍ مخصوص، كأن يقال: لم يروه عن فلان سوى فلان، أو تفرد به فلان عن فلان، ويفهم من هذا أن لهذا الحديث طريقًا أخرى.**مثال ذلك:** الحديث الذى رواه أنس رضي الله عنه «**أن النبى ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر**»(١٤).

فقد أخرجه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهرى، عن أنس... الحديث.

لم يروه عن بكر إلا أبوه وائل، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، وقد حكم الترمذى على هذا الحديث بأنه حسن غريب، فالحكم عليه بالحسن يفيد أن بكرًا ووائلاً أو أحدهما ليس من رجال الصحيح.. هذا، ولايلزم من تفرد وائل به عن ابنه تفرده به مطلقًا.

فقد ذكر الدارقطنى فى علله أنه رواه محمد بن الصلت التوزى عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهرى؛ فلم يذكر وائلاً

ووالده، والمحفوظ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه.

ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهرى بلا واسطة.

وهذه الصورة وأمثالها احتمل فيها التفرد المطلق.. واحتمل أن يكون التفرد عن هذا المعيّن خاصة، ويكون مرويًا عن غير ذلك المعيَّن.. قال ابن دقيق العيد: فليتنبه لذلك، فإنه قد وقع فيه المؤاخذة على قوم من المتكلمين على الأحاديث(١٥).

النوع الرابع: قد يقال: هذا الحديث تفرد به أهل بلد كذا، ويريد القائل: تفرد واحد فقط من أهل تلك البلد تجوزًا فى الإضافة، فأطلق الأهل وأراد البعض، نظير ذلك قوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم فى آذانهم﴾**(١٦)، وكما أن العرب تضيف فعل الواحد إلى الجماعة كقولهم: أكرمنى أهل مصر، والمراد بعضهم.

مثال ذلك: الحديث الذى رواه النسائى وابن ماجة من رواية أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس المدنى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضى الله عنها - مرفوعًا: «**كلوا البلح بالتمر، كُلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب ويقول: بقى ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد**»(١٧).

فقد قال الحاكم: هو من أفراد البصريين عن المدنيين، وأراد واحدًا منهم وهو أبو زكير البصرى، وأبو زكير هذا شيخ صالح أخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده بل قد أطلق الأئمة عليه القول بالتضعيف، فضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: لايحتج به، وأورد ابن عدى لأبى زكير أربعة أحاديث مناكير، هذا الحديث منها.

حكم الفرد النسبى: تَفَرُّدُ أهل بلد بسنة معينة لايقتضى ضعف شىء من ذلك، أى أنه ليس فى أفراد الفرد المقيد بالنسبة إلى جهة خاصة مايقتضى الحكم بضعفها من حيث كونها أفرادًا؛ اللهم إلا إذا أريد تفرد واحد من أهل هذا البلد، فيدخل تحت نوع الفرد المطلق، فينظر إذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق، فإذا رواه غير الثقة فروايته كلا رواية لافائدة فيها، وإنما ينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أوْ لا؟ وهل بلغ رتبة من يحتج بتفرده أم لا؟

الفرق بين الغريب والفرد :

١ - يرى ابن حجر أن الفرد والغريب متلازمان، ويطلق كل منهما على الآخر، فهما مترادفان لغة واصطلاحًا، يقال: أغرب به فلان، وتفرد به فلان.

٢ - قيل: إن التفرد أعم من الغرابة، لأن فيه من الأقسام ما ليس فى الغريب.

٣ - قيل: إن التفرد إنما يكون فى أصل السند أى فى الجهة التى فيها الصحابى، بخلاف الغرابة فإنها تكون فى وسط السند، أو فى طرفه الذى من جهة الإمام؛ يفهم ذلك من كلام ابن حجر[١٨].

كيف يعرف التفرد؟

إن الطريق الأمثل فى معرفة الأفراد من الأحاديث إنما يكون بتتبع طرق الحديث الذى يظن أنه فرد؛ هل شارك روايه راوٍ آخر أو لا؟ فإن وجد بعد كونه فردًا أن راويًا آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به قد وافقه، خرج هذا الحديث عن دائرة التفرد بوجود المتابع أو الشاهد، وإن لم يوجد من وجه تحقق فيه التفرد المطلق.

مظان الأفراد من الأحاديث :

١ - صنف فى الأفراد كل من الدارقطنى وابن شاهين وغيرهما، ومن أوسع الكتب فى ذلك : «الأفراد» للدارقطنى، وصفه الكتانى بقوله: كتاب حافل فى مائة جزء حديثية[١٩].

٢ - سنن الترمذى، ويقال إن التفرد فيه تفرد نسبى، ولكن ابن حجر ذكر أن فيه نسبة كبيرة من التفرد المطلق.

٣ - مسند البزار، والمعجم الأوسط والصغير للطبرانى.

٤ - صنف أبو داود: السنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلد.

والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

مراجع الاستزادة :

(١) مقدمة ابن الصلاح.
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم.
(٣) نزهة النظر لابن حجر.
(٤) فتح المغيث للسخاوى.
(٥) تدريب الراوى للسيوطى.
(٦) توضيح الأفكار للصنعانى.
(٧) شرح علل الحديث لابن رجب.
(٨) حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى.

الهوامش :

(١) سورة مريم، آية (٨٠).

(٢) سورة مريم، آية (٩٥).
(٣) سورة الأنبياء، آية (٨٩).
(٤) فتح المغيث للسخاوى، ٢٣٢/١
(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص ٧٩.
(٦) صحيح البخاري، كتاب العتق، حديث (٢٥٣٥). وصحيح مسلم، كتاب العتق، حديث (١٥٠٦).
(٧) صحيح البخاري، كتاب المغازي، حديث (٤٣٢٥).و صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، حديث (١٧٧٨).
(٨) انظر: صحيح مسلم، كتاب الأيمان، حديث (١٦٤٧).
(٩) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٧).
(١٠) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، حديث (٨٩١). وسنن الترمذي، كتاب العيدين، حديث (٥٣٢). وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (١١٥٤).
(١١) سنن الدارقطني، كتاب العيدين، حديث (١١).
(١٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (٨١٨).
(١٣) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، حديث (٩٧٣).
(١٤) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، حديث (٣٧٤٤). وسنن الترمذي، كتاب النكاح، حديث (١١٠١). وسنن ابن ماجة، كتاب النكاح، حديث (١٩٠٩) والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الوليمة، حديث (٦٦٠١).
(١٥) الاقتراح، ص ١٩٩، فتح المغيث للسخاوى ٢٥٨/١.
(١٦) سورة البقرة، آية (١٩).
(١٧) سنن ابن ماجة، كتاب الأطعمة، حديث (٣٣٣٠). والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الأطعمة، حديث (٦٧٢٤).
(١٨) انظر : نزهة النظر، ص ٢٧، ٢٨.
(١٩) الرسالة المستطرفة، ص ٨٥.

الأقران من الرواة والمحدثين

١ - **الأقران** جمع مفرده قرين، وهو مأخوذ من الاقتران الذى يعنى اجتماع شيئين أو أشياء فى معنى من المعانى، يقال: فلان قرين فلان: أى مثله فى العلم أو الصنعة أو أى شىء من أحواله.

ورواية الأقران فى اصطلاح المحدثين تعنى: اجتماع رواة متقاربين فى السن والإسناد فى حديثٍ واحد؛ واكتفى الحاكم بالمقاربة فى السند وإن تفاوتت الأسنان[١].

وذكر ابن حجر: أنه إذا تشارك الراوى ومن روى عنه فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السند واللقاء، وهو الأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذى يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذٍ يكون راويًا عن قرينه[٢].

فأنت ترى أن ابن حجر اكتفى بحصول المقارنة فى السن دون الإسناد، بينما الحاكم اكتفى بالتقارب فى الإسناد.

- **وفائدة هذا النوع** : هو مزيد أمن لطالب العلم حتى لا يتوهم أن فى الإسناد زيادة راوٍ أو أكثر، حيث يظن أن أحد القرينين أو الأقران مزيد على سبيل الخطأ فى سند الحديث، أو إبدال الواو بعن إن كان السند مرويًا بالعنعنة.

- **ومثال ذلك**: أن يروى الليث بن سعد عن مالك بن أنس ـ وهما قرينان ـ عن الزهرى، فيظن الطالب أن قوله عن مالك زائدة، والأصل: روى الليث عن الزهرى؛ أو يتوهم أن السند عبارة عن: روى الليث ومالك وأن (عن) خطأ.

- وكرواية الأعمش عن التيمى ـ وهما قرينان.

- وقد يجتمع جماعة من الأقران فى حديثٍ واحد مثل رواية أحمد بن حنبل عن أبى خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن على بن المدينى عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: «كن أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة»[٣]. فأحمد وأبو خيثمة ويحيى وعلى بن المدينى وعبيد الله بن معاذ كلهم أقران، وباقى السند ليس بأقران.

٢ - أقسام رواية الأقران :

تنقسم رواية الأقران إلى قسمين:

القسم الأول : إذا روى كل من القرينين عن الآخر، فيسمى هذا النوع بالمدبج - بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم[٤] وسمى بذلك أخذًا من ديباجتى الوجه وهما الخدان فإنهما متساويان ومتقابلان يكون أحدهما مقابلاً للآخر ومحاذيًا له، وقد يكون ذلك بواسطة، أو بغير واسطة.

ونبدأ بغير الواسطة :

مثال ذلك فى الصحابة: رواية أبى هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عن أبى هريرة - رضى الله عنهما - .

ومثال ذلك فى التابعين : رواية الزهرى عن أبى الزبير، ورواية أبى الزبير عن الزهرى، ورواية الزهرى عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهرى.

ومثال ذلك فى أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعى، ورواية الأوزاعى عنه.

ومثال ذلك فى تبع الأتباع: رواية أحمد عن على بن المدينى، ورواية ابن المدينى عنه[٥].

ومثال ذلك بواسطة : رواية الليث عن يزيد بن الهاد عن مالك، ورواية مالك عن يزيد عن الليث.

القسم الثانى : وهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر، دون أن يروى الآخر عنه، وهذا يسمى غير مدبّج. أو بتعبير آخر: انفراد أحد القرينين عن الآخر، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه.

مثال ذلك: رواية سليمان التيمى عن مسعر (وهما قرينان) ولا يعرف أهل العلم لمسعر رواية عن التيمى. واعترض على ذلك بأن مسعرًا روى عن التيمى فيما ذكر الدارقطنى فى كتابه.

ومثال آخر: رواية زائدة بن قدامة، عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير رواية عنه[٦].

فائدتـــان :

١ - قد يجتمع أربعة من الصحابة فى نسق واحد مثل حديثٍ رواه ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر عن عثمان عن أبى بكر - رضى الله عنهما : «**ما نجاة هذا الأمر؟**»[٧].

وبعض ذلك فى الصحيحين.

وقد يجتمع أربعة من التابعين فى نسق واحد مثل: رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير بن مطعم عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه لحديث: «**اتبعت النبى ﷺ بإداوة...**»[٨].

٢ - صنف الدارقطنى كتابًا حافلاً فى المدبّج، وفى غير المدبج، وصنف أبو الشيخ ابن حبان الأصفهانى، وصنف ابن حجر فى

النوعين السابقين مصنفين: الأول: «التعريج على التدبيج»، والثانى: «الأفنان فى رواية الأقران» ويسمى أيضًا: «المخرج على المدبج»[٩].

تنبيه :

من خلال ما سبق يتبين لك العلاقة بين رواية الأقران والمدبّج، وأن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكل تدبيج أقران، وليس كل أقران تدبيجًا.

والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٢٦٦ - ٢٧٢.

(٢) انظر : نزهة النظر، لابن حجر ص ٦٠.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحيض حديث : ٣٢٠.

(٤) ومن هنا فإن المدبج هو رواية القرينين المتقاربين فى السن والإسناد أحدهما عن الآخر.

(٥) وفى المتأخرين: المزى والبرزالى، وابن حجر والتقى الفاسى، فكل واحد يروى عن الآخر.
وأول من سمى هذا النوع مدبجًا: الدارقطنى، أشار إلى ذلك العراقى وقال: الظاهر أنه سُمّى به لحسنه لأنه لغة: المُزَيّن، والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول... إلخ. انظر: فتح المغيث للسخاوى ١٦٩/٤، والتقييد للعراقى، ص ٣٢٤.

(٦) انظر: تدريب الراوى ٧١٩/٢.

(٧) مسند البزار ٥٦/١، ومسند أحمد ٦/١.

(٨) صحيح البخارى كتاب الوضوء حديث : ٢٠٢، وصحيح مسلم، كتاب الطهارة. حديث : ٢٧٤.

(٩) انظر: فتح المغيث ١٦٩/٤.

أقسام الحديث باعتبار من يضاف إليه
(المرفوع - الموقوف - المقطوع)

لقد كان من ثمار خدمة علماء الحديث لسنة رسول الله ﷺ أن بحثوا أمورًا تتعلق بالمتن، باعتبار أنه الثمرة العملية من وراء هذا الجهد المبارك، وهو الذى يتم على ضوئه معرفة الأحكام الشرعية من حلال أو حرام، فنظروا إلى الحديث باعتبار قائله أو باعتبار من أضيف إليه النص فقسموه إلى ثلاثة أقسام: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

أولاً : الحديث المرفوع : أما عن معناه من حيث **اللغة** فقد تكرر ذكر الرفع فى القرآن والسنة، وجرى على لسان العرب وأريد به معانى متعددة، من ذلك:

- تعلية الشىء عن مقره، قال تعالى: ﴿**ورفعنا فوقكم الطور**﴾[1].

وتقول: رفعت البنيان: أى طوّلته وأعليته.

- يحمل معنى القرب، قال تعالى: ﴿**وفرش مرفوعة**﴾[2].

- يراد به معنى القبول، قال تعالى: ﴿**والعمل الصالح يرفعه**﴾[3].

- الإعلام بالشىء تقول: رفعت الأمر إلى المسئول: أى أعلمته.

وجميع هذه المعانى وغيرها قد تكون فى المحسوسات، ويتمثل ذلك فى الحركة والانتقال، وقد تكون فى المعقولات والمعانى ومعناه بحسب ما يقتضى المقام.

معنى المرفوع اصطلاحًا: أصح ما قيل فى تعريفه: إنه كل قول، أو فعل، أو تقرير أو وصف خِلْقى أو خُلقى، أضيف إلى النبى ﷺ، سواء أضافه إليه صحابى، أو تابعى أو من بعدهما من القرون المتأخرة، سواء اتصل الإسناد أوْ لا[4].

من خلال هذا التعريف يتبين لنا الآتى:

أ - أنه لا يشترط أن يكون الرافع للحديث صحابيًا، بل قد يكون تابعيًا أو من بعده، حتى إنه يدخل فيه قول المصنفين فى القرون المتأخرة، قال: قال رسول الله ﷺ كذا. لأن العبرة هى إضافة القول أو الفعل أو التقرير أو الهمّ إلى النبى ﷺ وحده.

ب - أنه لا يشترط فى المرفوع اتصال السند، فيشمل المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق،.. فهو والمسند سواء والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعًا.

رأى الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣هـ): ولكن **الخطيب البغدادى** يرى أن المرفوع: هو ما أخبر فيه الصحابى عن قول الرسول ﷺ أو فعله[٥].

وعليه فلو قال سعيد بن المسيب أو الحسن البصرى أو غيرهما من التابعين فمن بعدهم قال رسول الله ﷺ: لا يسمى مرفوعًا، لأن الذى رفعه تابعى وليس بصحابى.

والرأى الأصح : تعميم الحكم، ويحمل كلام الخطيب على أنه خرج مخرج الغالب، أو أنه ذكره على سبيل المثال لا على سبيل التقعيد.

وعلى هذا يلتقى تعريف الخطيب مع التعريف الذى سقناه أولاً.

صيغ الرفع: للحديث المرفوع صيغ نرتبها فيما يلى:

أ - **أن يقول الصحابى**: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو حدثنى، أو أنبأنى بكذا، أو سمعناه ﷺ يقول كذا. فهذا كله سواء، وهو الأصل فى الرواية لعدم احتمال الواسطة.

ومن أمثلة تلك الصيغ: ما ورد فى صحيح البخارى عن سفيان بن زهير الشنائى رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من اقتنى كلبًا لا يغنى عنه زرعًا ولا ضرعًا، نقص من عمله كل يوم قيراط**» فقال له السائب بن يزيد: هل أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: إى وربِّ هذه القبلة[٦].

ومن هذا القبيل قول أبى شريح الخزاعى رضي الله عنه: «أحدثك قولاً قام به النبى ﷺ الغد من يوم الفتح، سمعته أذناى ووعاه قلبى وأبصرته عيناى حين تكلم به..»[٧].

- ويدخل فى تلك الصيغة أن ينسب الصحابى إلى رسول الله ﷺ فعلاً، مثل ما رواه مسلم بسنده إلى عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال: «**كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء**»[٨].

أو «**أن رسول الله ﷺ كان يقبل الهدية ويثيب عليها**»[٩].

ب - من صيغ الرفع قول الصحابى: قال رسول الله ﷺ كذا، أو: عن رسول الله ﷺ هذه الصيغة فى حكم قوله: سمعت رسول الله ﷺ وذلك لأمرين:

١ - أن تلك الصيغة (قال، وعن) تشعر بأن الصحابى سمع الرسول ﷺ فى ظاهر الحال.

٢ - ولعدم تدليس الصحابة، فإذا قال الصحابى: قال رسول الله ﷺ التى تشعر ظاهرًا بالسماع المباشر، فإن كان قد سمع بواسطة لاعتبر ذلك تلبيسًا على الناس وتدليسًا، والصحابة لا يفعلون ذلك.

نعم هذه الصيغة أقل فى القوة من صيغة سمعت أو حدثنا، لاحتمال الواسطة، لأن كلمة (قال...) مجرد إسناد القول إلى قائله، وهذا أعم من أن يكون بواسطته أو بدونها. ومن هنا ذهب القاضى أبو بكر الباقلانى إلى أن قول الصحابى العدل: قال رسول الله ﷺ لا يدل على سماعه، بل مجرد احتمال.

وقد وجدت بعض الأحاديث التى رواها بعض الصحابة بصيغة قال رسول الله، ولم يسمعوها من رسول الله ﷺ مثل رواية أبى هريرة رضي الله عنه لحديث: «**من أصبح جنبًا فلا صوم له**»[١٠]. ورواية ابن عباس - رضى الله عنهما - لحديث : «**إنما الربا فى النسيئة**»[١١]. ولما سئلا عن حديثيهما : بيّنا ممن سمعاه.

والذى عليه جمهور العلماء أن تلك الصيغة تشعر بالسماع ظاهرًا، وغاية ما يمكن أن يكون الصحابى قد سمع الحديث من صحابى آخر، وهم جميعًا عدول.

جـ - ومن صيغ الرفع أن يقول الصحابى: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى عن كذا، مثل قول عائشة - رضى الله عنها: «**أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد فى الدور وأن تنظف وتطيب**»[١٢].

ومثل: «**نهى النبى ﷺ عن كل ذى ناب من السباع**»[١٣].

د - المرتبة الرابعة من صيغ الرفع: أن يقول الصحابى: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا بالبناء للمجهول.

مثل قول أم عطية - رضى الله عنها : «**أمرنا أن نخرج إلى العيدين العواتق وذوات الخدور**»[١٤].

وقولها : «**نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا**»[١٥].

وحديث: «**أمر بلال أن يشفع الأذان**»[١٦].

هـ - المرتبة الخامسة من صيغ الرفع: قول الصحابى: من السنة كذا، أو مضت السنة بكذا، أو جرت السنة بكذا.

مثل قول على رضي الله عنه : «من السنة وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة»[١٧].

وللعلماء خلاف حول تلك الصيغة، فأكثرهم يرى أنها تأخذ حكم الرفع، وذهب أبو بكر الرازى وابن حزم إلى أنها تفيد الوقف، ولكلٍ وجهته.

و - المرتبة السادسة: قول الصحابى: كنا نفعل كذا، أو كانوا يفعلون كذا، أو كنا نقول

كذا. فإن أضيفت إلى زمن الرسول ﷺ فلها حكم الرفع، وإلا فقد اختلف فيما سواه مثل: قول جابر رضي الله عنه: «كنا نعزل والقرآن ينزل»[١٨].

وقول عائشة ـ رضى الله عنها: «كانوا لا يقطعون فى الشىء التافه»[١٩].

ز- **ومن صيغ الرفع:** تفسير الصحابى لآية من القرآن، وفيها خلاف بين العلماء.

ح - **ومن صيغ الرفع:** أن يقول التابعى بعد ذكر الصحابى: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به النبى ﷺ، أو مرفوعًا، أو بسنده.

مثل: قول الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبى ﷺ: «**الناس تبع لقريش فى هذا الشأن...**»[٢٠] الحديث.

مصادر الحديث المرفوع: من أهم الكتب التى تحتوى على الحديث المرفوع: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، والسنن الأربعة (أبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه)، وسنن الدارمى، ومسند أحمد، ومسند الطيالسى، وسنن البيهقى، وغيرها كثير.

ثانياً : الحديث الموقوف :

الوقف فى اللغة: الحبس والمنع، وهو ضد الحركة.

واصطلاحًا: ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوهما، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ[٢١].

زاد بعضهم: وخلا عن قرينة تدل على رفعه[٢٢].

ومن القرائن التى تجعل الموقوف فى حكم المرفوع: قول الصحابى: من السنة كذا، أو سنة أبى القاسم، أو أمرنا بكذا، أو يكون القول أو الفعل الصادر من الصحابى مما لا مجال للرأى فيه، أو يكون متعلقًا بأسباب نزول الآيات.

أنواع الحديث الموقوف :

١ - منه ما هو موصول الإسناد: أى بسند متصل إلى التابعى ثم يقول: إن الصحابى يقول كذا، أو كان يفعل كذا.

مثال ذلك: ما رواه البخارى فى صحيحه بسنده إلى أبى جمرة قال: «سألت ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن المتعة فأمرنى بها، وسألته عن الهدى فقال: فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك فى دم»[٢٣].

٢ - قد يروى الحديث إلى الصحابى بلا اتصال فيكون موقوفًا غير موصول.

مثال ذلك: ما رواه مالك فى «موطئه» عن نافع: أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عماله: «إن أهم أمركم عندى الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع» إلخ[٢٤].

فهذا موقوف باعتبار أنه من كلام عمر، ومنقطع؛ لأن نافعًا لم يلق عُمرًا؛ ولم يُذكر عمر رضي الله عنه فيمن روى عنه نافع. وبينهما فى الروايات عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما. وينظر تحفة التحصيل لأبى زرعة ابن العراقى / ترجمة (١٠٩٥).

رأى الحاكم: وللحاكم رأيه الخاص فى الموقوف، فهو يرى أن الحديث الموقوف يشترط فيه عدم الانقطاع إلى الصحابى.

وهذا شرط لم يوافقه أحد عليه - كما قال الحافظ ابن حجر.

٣ - ومن أنواع الموقوف: أن يكون الحديث موصول السند فى الأصل، إلا أن أحد رواته لم يرفعه، وهو أحد نوعى المعضل.

وذكر الموقوف بالإطلاق ينصرف إلى الموقوف على الصحابى، فإن أريد غيره لابد وأن يقيد، فيقال: حديث موقوف على عطاء أو على طاووس مثلاً.

ومن هنا فيجوز فى حق التابعين ومن بعدهم تسمية كلامهم: حديثًا موقوفًا مع التقييد، فيقال: هذا حديث موقوف على الشافعى مثلاً.

بين الخبر والأثر: وهناك خلاف للعلماء حول الحديث الموقوف هل يسمى خبرًا أو أثرًا؟ يرى بعض الفقهاء أن ما جاء عن النبى ﷺ يقال له: الخبر، وما جاء عن الصحابة يسمى أثرًا. (راجع مصطلح الخبر والأثر).

واستحسن بعضهم هذه التفرقة، لأن التفاوت فى المراتب يقتضى التفاوت فى المترتب عليها، فيقال لما نسب إلى صاحب الشرع محمد ﷺ: الخبر؛ ولما ثبت عن الصحابة: الأثر، ولكلام العلماء: القول والمذهب.

والبيهقى حين سمَّى كتابه (معرفة السنن والآثار) راعى هذا المعنى وهو يشمل القسمين.

وذهب بعض المحدثين إلى إطلاق (الأثر) على المرفوع، ومن هؤلاء:

الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١هـ فى كتابيْه (شرح معانى الآثار) و (مشكل الآثار) جمع فيهما بين المرفوع والموقوف. ومن قبله الطبرى المتوفى سنة ٣١٠هـ فى كتابه (تهذيب الآثار).

حكم الحديث الموقوف: الحديث الموقوف من حيث الحكم عليه على نوعين:

أ - إذا كان القول أو الفعل المنسوب إلى الصحابى لا مجال فيه للاجتهاد، وأن مثله لا يقال من قبل الرأى، فمثل هذا يحكم له بأنه موقوف لفظًا مرفوع حكمًا وهو حجة.

مثال ذلك: قول ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا عليه: «**من أتى ساحراً أو كاهنًا - وفى رواية - أو عرافًا - فسأله فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**»[٢٥].

فمثل هذا لا يقال عن طريق الرأى الشخصى لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يتصور أنه اجتهاد منه، ويرى ابن حزم أن كلام الصحابى لا يعتبر مرفوعًا، لاحتمال أن يكون كلامه من حديث أهل الكتاب.

ب - ما يحتمل أنه صدر من الصحابى على سبيل الرأى والاجتهاد، فهناك خلاف فى مثل هذا النوع هل يعتبر حجة أو لا؟

- يرى مالك وبعض الأحناف أن قول الصحابى مطلقًا حجة.
- الجديد من مذهب الشافعى وعامة المتكلمين - وعن أحمد ما يدل عليه: أنه ليس بحجة، وهو رأى الأشاعرة والمتكلمين.

والأصح: أنه إن كانت معه قرينة تدل على رفعه فإنه يكون حجة بلا خلاف.

أما إذا تجرد عن قرينة الرفع وثبت أنه من اجتهاد الصحابى:

- أن قول الصحابى إذا خالف القياس فهو حجة.
- وقيل: الحجة فى قول الخلفاء الراشدين فقط، وقيل غير ذلك.

ثالثًا : الحديث المقطوع :

القطع فى اللغة: الإبانة وفصل أجزاء الشىء الواحد.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعى فمن بعده قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، وخلا عن قرينة تدل على رفعه أو وقفه.

الفرق بين المقطوع والمنقطع: (راجع مصطلح المنقطع): جاء على لسان الشافعى والطبرانى وبعض المتقدمين تسمية المقطوع بالمنقطع، ولكن هذا قبل أن يشيع الاصطلاح القائم على التفرقة بينهما، والذى يتلخص فى أن وصف الحديث بأنه منقطع إنما يقصد به وصف السند، والمقطوع من أوصاف المتن.

أمثلة للحديث المقطوع :

١ - قول ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون عنه دينكم»[٢٦].

٢ - قال سفيان الثورى: «لا يستحلف بالمصحف، من أدى شيئًا قبل منه، وهم مؤتمنون على زكاتهم، كما يؤتمنون على صلاتهم»[٢٧].

حكم الحديث المقطوع :

١ - ورد عن أبى حنيفة قوله: «ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس، وما جاء عن

الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال».

ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى عدم الاحتجاج بالحديث المقطوع فى شىء من الأحكام الشرعية إلا إذا احتفت به قرينة تفيد رفعه أو وقفه فيحتج به.

٢ - ذهب بعض الفقهاء إلى أن فتوى التابعين وأقوالهم إن ظهرت فى زمن الصحابة ولم ينكروها كانت حجة، وإلا فلا.

٣ - وذهب المحدثون إلى أن الحديث المقطوع يكون حجة إذا لم يكن للرأى فيه مجال، ولا للاجتهاد فيه مدخل.

والله أعلم

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

(١) سورة البقرة، آية ٦٣.
(٢) سورة الواقعة، آية ٣٤.
(٣) سورة فاطر، آية ١٠.
(٤) فتح المغيث للسخاوى ١١٨/١،، ومقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥.
(٥) انظر: الكفاية فى علم الرواية، ص ٥٨.
(٦) أخرجه البخارى فى كتاب الحرث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث ٦/٥، حديث رقم ٢٣٢٣.
(٧) أخرجه البخارى فى كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ٢٦٣/١، حديث رقم ١٠٤.
(٨) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر، حديث رقم ٧٠٣.
(٩) صحيح البخارى، كتاب الهبة وفضلها، باب المكافأة فى الهبة، حديث رقم ٢٥٨٥.
(١٠) مسند أحمد ٢٤٨/٢، وموطأ مالك. كتاب الصيام. حديث ٦٤٣.
(١١) صحيح مسلم. كتاب المساقاة. حديث ١٥٩٦، وسنن الترمذى، كتاب البيوع. حديث : ١٢٤١.
(١٢) سنن الترمذى. كتاب الجمعة. حديث : ٥٩٤، وسنن أبى داود. كتاب الصلاة. حديث : ٤٥٥.
(١٣) صحيح البخارى. كتاب الذبائح والصيد. حديث : ٥٥٢٧.
(١٤) صحيح البخارى. كتاب الصلاة. حديث : ٣٥١، وصحيح مسلم. كتاب صلاة العيدين. حديث : ٨٩٠.
(١٥) صحيح البخارى. كتاب الجنائز. حديث : ١٢٧٨، وصحيح مسلم. كتاب الجنائز. حديث : ٩٣٨.
(١٦) صحيح البخارى. كتاب الأذان. حديث : ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، وصحيح مسلم. كتاب الصلاة. حديث : ٣٧٨.
(١٧) سنن أبى داود. كتاب الصلاة. حديث : ٧٥٦.
(١٨) صحيح البخارى. كتاب النكاح. حديث : ٥٢٠٩، وصحيح مسلم. كتاب النكاح. حديث : ١٤٤٠.
(١٩) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه، كتاب الحدود، باب من قال: لا تقطع فى أقل من عشرة دراهم ٤٧٣/٥، حديث رقم ٢٨١٠٥.
(٢٠) صحيح البخارى. كتاب المناقب. حديث : ٣٤٩٦، وصحيح مسلم. كتاب الإمارة. حديث : ١٨١٨.
(٢١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٦.
(٢٢) فتح المغيث للسخاوى ١٢٣/١، وتوضيح الأفكار ١٢٣/١.
(٢٣) صحيح البخارى. كتاب الحج. حديث : ١٦٨٨.
(٢٤) موطأ مالك، كتاب الصلاة، حديث : ٦.
(٢٥) المعجم الأوسط. للطبرانى ١٢٢/٢. حديث : ١٤٥٣.
(٢٦) صحيح مسلم، المقدمة.
(٢٧) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه. ١٥٠/٤.

أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا إلى: غريب، وعزيز، ومشهور، ومستفيض، ومتواتر. وهذا التقسيم بناء على عدد رواة الحديث فى طبقاته.

فالغريب: ما تفرد به راو فى طبقة أو أكثر. سواء كان التفرد بالحديث كله إسنادًا ومتنًا، أو كان التفرد بزيادة فى المتن أو الإسناد.

ومثال ذلك حديث: «إنما الأعمال بالنيات..» فهذا تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص الليثى، وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم، وتفرد به عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، ثم كثر رواته عن يحيى فرواه عنه مائتان وخمسون راويًا.

وهذا الحديث وإن روى عن غير عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وجاء من غير هذا الطريق، إلا أنه لم يصح إلا من هذا الطريق، ولا عبرة بغير الصحيح، ومن هنا كان التفرد، وكان الحديث غريبًا فى أول إسناده.

وهذا الحديث الغرابة فيه فى أربع طبقات من طبقات إسناده. وهو حديث صحيح أخرجه البخارى فى عدة مواطن من صحيحه[1].

ومثال الغرابة فى المتن: أن يروى كلمة زائدة فى المتن ينفرد بها عمن سواه ممن شاركه فى الرواية، ومثاله كثير.

والعزيز: ما رواه اثنان فى طبقة ولم يَقِلّ عن ذلك فى بقية الطبقات، وإنما قد يزيد.

ومثاله: حديث : «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده**»[2].

والمشهور: ما لم يقل رواته عن ثلاثة فى كل طبقة

والمستفيض: ما رواه أكثر من ثلاثة فى كل طبقة، وقد يطلق بمعنى المشهور. ثم إن الشهرة قد تكون عامة بين المحدثين وغيرهم، كحديث : «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[3] أو عند طائفة مخصوصة كحديث «**رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**»[4] فهو مشهور عند الأصوليين.

وهذه الأقسام: الغريب، والعزيز، والمشهور،

والمستفيض لا تلازم بينها وبين الصحة أو الضعف، فهذا تقسيم باعتبار عدد الرواة، وقد يكون الحديث غريبًا وصحيحًا كما فى حديث عمر بن الخطاب ﷺ عن رسول الله ﷺ «**إنما الأعمال بالنيات**» فعلى الرغم من وقوع الغرابة فى أربع طبقات من إسناده إلا أنه صحيح، وقد يكون غريبًا ضعيفًا أو موضوعًا، وكذلك العزيز والمشهور، قد يكون كل منهما صحيحًا وقد يكون غير ذلك.

والمتواتر: ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وكان مستند إخبارهم الحس. وهو مصطلح الأصوليين، والمحدثون يعتبرونه نوعًا من المشهور، ويضعون شرطًا زائداً، وهو أن يكون الرواة مسلمين، ويعتبرونه مفيداً العلم الضرورى. ويذكرون له نماذج للتواتر اللفظى، ونماذج للتواتر المعنوى.

ومثال التواتر اللفظى حديث : «**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[5].

ومثال التواتر المعنوى: أحاديث **رفع اليدين فى الدعاء** فقد تواترت الأحاديث بهذا المعنى.

● من المؤلفات فى المتواتر :

كتاب «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» للسيوطى. وهو مطبوع متداول.

أ.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش :

(١) صحيح البخارى. كتاب بدء الوحى. حديث : ١.

(٢) صحيح البخارى. كتاب الإيمان. حديث ١٤.

(٣) صحيح البخارى. كتاب الإيمان. حديث ١٠، وكتاب الرقاق. حديث : ٦٤٨٤.

(٤) المعجم الأوسط. للطبرانى ٨/١٦١/ حديث : ٨٢٧٣.

(٥) صحيح البخارى. كتاب العلم. حديث : ١٠٧، ١١٠، وكتاب الجنائز. حديث : ١٢٩١، وكتاب أحاديث الأنبياء. حديث : ٣٤٦١، وكتاب الأدب. حديث : ٦١٩٧، وصحيح مسلم. المقدمة. حديث : ٣، ٤، وكتاب الزهد والرقائق. حديث : ٣٠٠٤.

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

١ - لعلماء الحديث أيادى بيضاء على السنة النبوية تمثلت فى تقعيد القواعد وإرساء المنهج العلمى الذى يتم على ضوئه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من الضعيف، وترتب على ذلك تقسيم الحديث النبوى من حيث القبول والرد إلى أربعة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، وموضوع، وكل قسم من هذه الأقسام يتنوع أنواعًا.

وهذا التقسيم إنما هو باعتبار رواة الحديث، فإذا سلم رواته من الضعف كان صحيحًا أو حسنًا وهو ما يسمى بالحديث المقبول. وإن أصاب أحد رواته وَهَن كان ضعيفًا. وإنما كان هذا التقسيم باعتبار الرواة، لأن من المعلوم أن آفة الخبر راويه.

ومن هنا فإن المراد بالمقبول: ما يحتج به ويلزم مَنْ بلغه العمل به وبأحكامه التى يمكن أن تستنبط منه، ولكن بشرط أن لا يكون منسوخًا.

والمراد بالمردود: الحديث الذى لا يحتج به، ولا يعمل بمقتضى الأحكام التى تستنبط منه.

٢ - ولقد اختلفت وجهة نظر العلماء إلى تقسيم الحديث من زاوية القبول والرد هل القسمة ثلاثية بمعنى أنه ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وهذا التقسيم منهم مبنى على أن الحديث الحسن قسيم لكل من الصحيح والضعيف وليس مندرجًا تحت أىٍّ من القسمين المذكورين.

وممن ذهب إلى هذا التقسيم: الترمذى فى جامعه، والخطابى فى معالم السنن[1] وتبعهما على ذلك ابن الصلاح فى مقدمته[2].

وهذا الفريق لم يدخل الموضوع فى هذا التقسيم باعتبار أنه ليس بحديث حقيقة من حيث الاصطلاح بل بزعم واضعه؛ أو هو داخل فى الضعيف باعتبار أنه شر الضعيف وأقبحه.

ولكن الأصح والذى جرى عليه المحدثون أن الضعيف نوع، والموضوع نوع آخر.

وذهب آخرون إلى أن الحديث ينقسم إلى قسمة ثنائية فقط وهى: صحيح، وضعيف، وهذا باعتبار أن الحسن داخل ضمن الصحيح تارة، أو ضمن الضعيف تارة أخرى.

وممن مال إلى هذا التقسيم : ابن كثير

حيث قال وهو يعترض على القسمة الثلاثية: إن كان بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر فليس إلا صحيح وضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك[٢].

وعمومًا فإن الأمر استقر على القسمة الثلاثية، وهو ما سار عليه ابن الصلاح والنووى والعراقى وابن حجر والسيوطى وغيرهم فى تآليفهم، ولا عبرة بالاختلاف السابق بعد الاتفاق، ولا شك أن الأنواع الثلاثة تشمل كل ما يتوقف عليه القبول والرد.

فإن اشتمل من صفات القبول على أعلاها كان صحيحًا، فإن خفت صفات القبول كان حسنًا، وإلا كان ضعيفًا.

ومن هنا فلسنا فى حاجة إلى القول بأن الترمذى هو الذى ذكر القسمة الثلاثية وأكثر منها فى جامعه، أو أن الخطابى حكى هذا التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة؛ أو أن هذا التقسيم موجود فى كلام الشافعى ومن بعده البخارى، كل هذا وغيره يجعلنا نعتمد هذا التقسيم فى القبول والرد، وباعتبار ما استقر عليه الاصطلاح.

٣ - أقسام الحديث المقبول: ينقسم إجمالاً إلى: صحيح، وحسن، ثم تفصيلاً ينقسم إلى أربعة أقسام:

صحيح لذاته، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره.

النوع الأول: الصحيح، وهو قسمان:

أ - الصحيح لذاته: وهو المراد عند الإطلاق، فإذا قيل: حديث صحيح. انصرف إلى أعلى درجات الصحة وهو الصحيح لذاته.

معناه لغة: كلمة صحيح على زنة فعيل مأخوذة من الصحة بمعنى ذهاب العيب والبراءة من السقم، فالصحة خلاف المرض؛ والصحة حقيقة فى الأجسام ثم استعيرت للمعانى.

وكلمة (لذاته) أى فى ذاته، أى لا يحتاج إلى عوامل أو قرائن خارجية تشهد بصحته، فصحته ناشئة من نفس الحديث لتوافر الشروط الآتية فيه.

تعريفه اصطلاحًا: ما اتصل سنده بنقل عدلٍ تام الضبط غير شاذ ولا معلل.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن للحديث الصحيح لذاته خمسة شروط:

١ - **الاتصال:** ويعنى به: المعاصرة، واللقاء، والسماع بين الراوى ومن روى عنه.

٢ - **العدالة:** ويعنى بها: الإسلام، والبلوغ، والعقل، وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة، وترك خوارم المروءة.

٣ - **الضبط التام:** ويعنى به: سماع العلم كما ينبغى أن يكون، وفهم معناه، والاحتفاظ به إلى أن يحتاج إليه، وهذا معنى قولهم: ضبط صدر، وضبط سطر، وهو على مراتب ثلاث: عليا، ووسطى، ودنيا، فالمرتبة العليا فى الضبط يختص بها الصحيح لذاته، والوسطى والدنيا يختص بهما الحسن لذاته.

٤ - **عدم الشذوذ:** راجع تفصيله فى مصطلح الشاذ.

٥ - **عدم العلة:** راجع مصطلح العلة.

الأمثلة: انظرها فى مصطلح الصحيح.

ب - الصحيح لغيره:

ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خَفَّ ضبطه عن الدرجة العليا، وتوبع بطريق آخر مساوٍ أو راجح، أو بأكثر من طريق واحد إن كان أدنى، وكان غير شاذ ولا معلل. وهنا تجتمع له القوة من الجهتين وذلك يترقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح[٤].

مثاله : حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أنها سألت الرسول ﷺ عن الجهاد، فقال : «**جهادكن الحج والعمرة**»[٥].

قال الحافظ ابن حجر : إن معاوية بن إسحاق ضعفه أبو زرعة ووثقه أحمد والنسائى، وخلاصة حاله أنه «صدوق ربما وهم»، وعليه فالحديث من طريقه حسن لذاته، وقد تابعه عليه حبيب بن أبى عمرة، وهو ثقة، فاعتضد الحديث بمتابعته وصار صحيحا لغيره[٦].

وإنما سمى صحيحًا لغيره: لأن الصحة لم تحصل له من ذاته لعدم تمام ضبطه، بل من أمور خارجية نشأت عنها صحته وهى الطريق الآخر أو الطرق الأخرى كما سبق.

النوع الثانى:الحسن، وهو قسمان:

أ - **الحسن لذاته:** هو الحديث الذى اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطًا غير تام ،عن العدل الضابط ضبطًا غير تام، من مبدأ السند إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة، ولا يروى من وجه آخر.

وبهذا القيد الأخير يغاير الصحيح لغيره الذى لابد وأن يروى من طريق آخر... إلخ.

وسمى حسنًا لذاته؛ لأن حسنه ناشىء من ذاته ولم يأته من أمر خارج عنه.

وعرفه ابن حجر بقوله: الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، فى ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولاً ولا شاذًا[٧].

وانظر أمثلته فى (مصطلح الحسن).

ب - **الحسن لغيره:** أن يكون فى الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ فى روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى فسق، واعتضد بمتابع أو شاهد[٨].

ومعنى هذا أنه كل حديث اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير متهم، أو بالضعيف - بما عدا الكذب - إذا قوى، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة[٩].

والفرق بين الحسن لغيره ولذاته: أن الحسن لذاته لابد أن يستوفى جميع الشروط التى تتوافر فى الصحيح: من اتصال، وعدالة، وضبط وإن كان ناقصًا، وسلامة من الشذوذ والعلة القادحة.

أما الحسن لغيره، فقد يفقد شرطًا أو أكثر من تلك الشروط التى يمكن أن ينجبر معها الحديث إذا روى من وجه آخر أو وجوه متعددة.

وسمى حسنًا لغيره: لأن حسنه أتاه من تعدد الطرق، وهذا أمر خارج عن النص الأصلى.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الحسن لغيره يكون بسبب أحد أمور ثلاثة:

١ - أن يكون فى سنده راوٍ مستور - وهو المجهول الحال الذى لا نعرف فيه عدالة ولا تجريحًا، ولابد أن يكون خاليًا من الغفلة وكثرة الخطأ حتى لا يجمع بين خِستَّين: جهالة وغفلة، فيقوى الضعف ولا ينجبر.

مثال ذلك: حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «**الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة**».

حديث أخرجه الترمذى[١٠]. وفى سنده زيد العَمِّىّ، ضعفه ابن المدينى وأبو حاتم والنسائى وابن عدى وابن سعد والعجلى وغيرهم، وقال ابن حجر: ضعيف[١١].

إلا أنه لم يُتَّهم بالكذب، فهو صالح للاعتبار ويكتب حديثه، ولما روى من وجه آخر ارتقى إلى درجة الحسن لغيره، حيث رواه أبو إسحاق الهمدانى عن بُرَيد بن أبى مريم عن أنس[١٢].

٢ - أن يكون ضعف فى الراوى بسبب سوء حفظ، ولابد أن يكون متوافرًا فيه شرط العدالة وهى الصدق والديانة، ويندرج تحت سوء الحفظ: الوصف بالغلط أو الخطأ، أو حديث المختلط بعد اختلاطه.

مثاله: حديث أبى بكرة رضي الله عنه: «**أن النبى ﷺ أتاه أمر فَسُرَّ به، فخرّ لله ساجدا**».

أخرجه الترمذى وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار ابن عبد العزيز، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا سجدة الشكر، وبكار بن عبد العزيز مقارب الحديث[١٣].

ومن قيل فيه: مقارب الحديث لم يثبت ضبطه فيكتب حديثه للاعتبار.

٣ - قد يكون فى سند الحديث انقطاع بسبب عدم الاتصال، ويدخل فى ذلك المرسل وغيره.

واشترط ابن حجر أن يكون الانقطاع خفيفًا، وأن يكون إسناده خاليًا من الاتهام بالكذب.

مثال ذلك: ما أخرجه الترمذى: «أن جيشًا من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسى، حاصروا قصرًا من قصور فارس...» الحديث.

قال الترمذى: وحديث سلمان حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب، وسمعت محمدا[١٤] يقول: أبو البخترى لم يدرك سلمان، لأنه لم يدرك عليا، وسلمان مات قبل علىّ[١٥].

فهذا حديث مرسل، وحكم عليه الترمذى بالحسن، نظرًا لوجود شواهد تعضده.

النوع الثالث: الضعيف: يعرفه العلماء بأنه ما فقد شرطًا أو أكثر من شروط الحسن لذاته ولغيره، أو ما فقدت فيه الشرائط المعتبرة فى الصحة والحسن، كلاً أو بعضًا، وتتعدد أقسامه وتكثر إفراداً وتركيبًا حتى أوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة وإحدى وثلاثين قسمًا[١٦].

وقال ابن الصلاح: كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف[١٧].

ولكن الأدق فى التعريف القول بأنه: كل حديث لم يبلغ مرتبة الحسن ولو بفقد صفة من صفاته، لأنه إذا قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر[١٨]. وأقسامه كثيرة - (راجعها فى بحث الضعيف).

فإذا فقد شرط الاتصال شمل المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل والمدلس.. إلخ، وفقد العدالة يدخل أنواعًا أخرى.. وهكذا.

الفرق بين الضعيف والحسن لغيره: أن الحسن لغيره لابد أن يروى من طريق آخر أو طرق أخرى، وأنه لابد وأن ينجبر ما فى الحديث من أسباب القصور.

بخلاف الحديث الضعيف، فإنه إما أن لا يروى من طريق آخر أو وجوه أخرى، وإما أنه يروى من وجه آخر أو وجوه أخرى لكنه لا ينجبر بسبب شدة الضعف.

مثال ذلك: حديث أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «**أحبب حبيبك هونا ما، عسى أن يكون بغيضك يومًا ما، وأبغض بغيضك هونًا ما، عسى أن يكون حبيبك يومًا ما**».

قال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[19].

فهذا حديث ضعيف، لم يرو من وجه يثبت، ورغم أن الحسن بن دينار قد رواه عن ابن سيرين عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ، إلا أنه طريق لا يصلح للاعتبار، لأن الحسن بن دينار متروك الحديث فلا يجبر الطريق الأول.

وشر أنواع الضعيف هو «الحديث الموضوع» فينظر فى مبحثه.

والله أعلم.

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

(١) وسم الخطابى الضعيف بأنه سقيم.
(٢) انظر: أحكام الترمذى على الأحاديث، ومعالم السنن للخطابى ٦/١، ومقدمة ابن الصلاح، ص ١١.
(٣) انظر اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص ٢١.
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٥.
(٥) أخرجه البخارى ٤٦٥/١، ١٩٨/٢، ٢١٨. وأحمد فى المسند ١٦٥/٦. وابن ماجه حديث رقم (٢٩٠١).
(٦) انظر نكت ابن حجر ٤١٨/١ - ٤١٩.
(٧) نزهة النظر لابن حجر، ص ٣٠، ٣١.
(٨) مقدمة ابن الصلاح، ص ٣١.
(٩) فتح المغيث للسخاوى ٧٩/١.
(١٠) سنن الترمذى، كتاب الصلاة، باب ما جاء فى أن الدعاء لا يرد ٦٢٤/١، حديث ٢١٢.
(١١) تهذيب التهذيب ٤٠٨/٣.
(١٢) سنن الترمذى، كتاب الصلاة ٦٢٥/١، حديث ٢١٢.
(١٣) سنن الترمذى، كتاب السير، باب ما جاء فى سجدة الشكر ٤٢٨/١، حديث رقم ١٦٧٣.
(١٤) يعنى الإمام البخارى صاحب الصحيح.
(١٥) سنن الترمذى كتاب السير. ٤١٩/١، حديث رقم ١٦٣٤.
(١٦) انظر: حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى، ص ٣٠، والنخبة النبهانية ص ١٢.
(١٧) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤١.
(١٨) فتح المغيث للسخاوى ١١٢/١.
(١٩) سنن الترمذى، كتاب البر، باب ما جاء فى الاقتصاد فى الحب والبغض ١٣٣/٦، حديث : ١٩٩٧.

ألقاب الرواة

اللقب: ما يوضع علامة للتعريف ـ لا على سبيل الاسمية العلمية ـ مما يدل على رفْعةٍ أو ضعةٍ.

واللقب قسيم الاسم والكنية، فيعرف الراوى باسمه، أو بلقبه أو بكنيته. ولقد اهتم المحدثون بما يعرف به الراوى من اسم أو لقب أو كنية، وذلك حتى لا يلتبس الرواة بعضهم ببعض، ولا تفهم الألقاب خطأ.

إن من لم يهتم بـ «الألقاب» قد يجد راوياً ذكر فى موضع باسمه، وفى موضع آخر بلقبه، فيظن هذا غير هذا، ويجعلهما شخصين.

ومثال ذلك: عبد الله بن أبى صالح، وعباد ابن أبى صالح. من لم يعرف أن «عبادًا» لقب لعبد الله يجعلهما رجلين، وليس الأمر كذلك.

ومن لم يهتم بالألقاب قد يظن عبد الله ابن محمد الطرسوسى الملقب بـ «الضعيف» يظنه ضعيفًا فى الرواية، وليس كذلك، بل هو ضعيف فى جسده فقط.

والأصل فى «الألقاب» ما جاء فى الكتاب والسنة، يقول الله تعالى: ﴿**واتخذ الله إبراهيم خليلا**﴾[1] فلُقِّب إبراهيم عليه السلام «خليل الله». ولقب عيسى عليه السلام بـ «المسيح». ولقب محمد ﷺ بكثير من الألقاب منها «النور» و «البشير» و «رحمة للعالمين».

ولقب رسول الله ﷺ أبا بكر بـ «الصديق»، وعمر بـ «الفاروق»، وعثمان بـ «ذى النورين»، وعليا بـ «أبى تراب»، وخالد بن الوليد بـ «سيف الله» رضى الله عنهم، وظل اللقب مستعملا فى الأمة إلى الآن وسيلة من وسائل التعريف بالأشخاص، ورفعة الرفيع، وضعة الوضيع. وسيظل مادامت الحياة.

واللقب له أسباب عديدة:

- فقد يكون بصفة عامة فى الشخص: كالأعمش، والأحول، والأعرج.
- وقد يكون بصفة خاصة: كالقوى لقوته على الطواف. والضعيف لضعف جسمه، ولكنه فى العلم ليس ضعيفًا.
- وقد يكون بصنعة: كالحمال، والصائغ، والجوهرى، والخباز، والحذاء.

وقد يكون بموقف: كالضال، لمن ضل

الطريق مرة، ومثاله: معاوية بن عبد الكريم، ضل فى طريق مكة، فلقب بالضال[٢].

وكـ «غُنْدَر» لقب به محمد بن جعفر، لأنه أكثر الشغب على ابن جريج لما قدم البصرة، فقال له ابن جريج: اسكت يا غُنْدَر. وأهل الحجاز يطلقون على المشغب غندراً.

- وقد يكون اللقب قديمًا، فيلقب الرجل بلقب أبيه، أو جده، ومثاله: «ابن دقيق العيد»، محمد بن على بن وهب بن مطيع المتوفى ٧٠٢ هـ، لم يلقب هو بهذا اللقب، وإنما لقب به جده، ثم ظل اللقب على أبنائه.
- وقد يكون اللقب بالضد، بأن يلقب الأبيض بالزنجى، كمسلم بن خالد الزنجى، لقب بالزنجى مع أنه كان أبيض أحمر، تلقيبًا بالضد.
- وقد يكون اللقب فى صورة الاسم: كـ «أشهب».
- وقد يكون فى صورة الكنية كـ «أبو بطن».

وكل لقب فإنما له سبب، إلا أن كثيرًا من الألقاب معروف سببها، وربما كان منها ما جهل سببه.

قبول اللقب وكراهيته:

وصاحب اللقب قد يكون اللقب عنده محبوبًا، وقد يكون مكروهًا:

ومثال الأول: لقب على بن أبى طالب بـ «أبو تراب» فلقد كان أحب ما ينادى به إليه. وكذلك لقب أبى بكر بـ «الصديق» وبـ «العتيق»، وكذلك لقب عمر بـ «الفاروق» وهكذا.

وهذا جائزٌ ذِكْرُهُ فى الرواية وغيرها، سواء عُرف بغيره أم لا ما لم يرتق إلى الإطراء المنهى عنه.

فعن أبى موسى رضي الله عنه قال: سمع النبى ﷺ رجلا يثنى على رجل، ويُطريه فى المدحة فقال: «**لقد أهلكتم، أو قطعتم، ظهر الرجل**»[٣].

وعن المقداد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا رأيتم المداحين فاحثوا فى وجوههم التراب**»[٤].

أما اللقب الذى يكرهه صاحبه، والذى من أمثلته «أبو الزناد» لقب عبد الله بن ذكوان القرشى التابعى الحافظ[٥]، وكان عبد الله هذا يكره هذا اللقب «أبو الزناد». ويلاحظ أن هذا اللقب صورته صورة الكنية.

و«مُشْكُدانه» لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان. لقبه به أبو نعيم؛ لأنه كان إذا جاء الدرس تطيب. ومشكدانه بلغة أهل خراسان معناها: وعاء المسك. وكان عبد الله يكره هذا اللقب.

فهذا النوع من الألقاب لا يجوز استعماله إلا إذا لم يُتَوصل لتعريف الراوى إلا به، دل على عدم جواز استعماله قول الله تعالى: ﴿**والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانًا وإثمًا مبينا**﴾[6].

نماذج من ألقاب المحدثين:

وألقاب المحدثين كثيرة، جاء منها فى «تهذيب التهذيب» لابن حجر قرابة أربعمائة لقب، وبالتحديد ٣٨٤ لقبًا[7].

منها ما هو لقب صراحة مثل: الأثرم، والأجلح، والأحول، والأعجم، والأعشى، والأكبر، وأيسر وبحشل، وبشمين، وجردقة، وحيدرة، ودحيم، والديباج، وذو الجناحين، وريحانتا رسول الله ﷺ، وزكار، وزُنيج، وسفينة، وسندل، وشاذان، وصندل، وطاووس، وعباد، وغنجار، ونهير، وقرة، وكردوس، ولوين، ومردويه، والنبيل، ووهبان، وياقوتة العلماء.

ومنها ما هو لقب فى صورة الكنية، مثل: أبو الأحوص، وأبو ثور، وأبو خديج، وأبو نشيط، وأبو همام.

ومنها ما هو لقب فى صورة نسبة، مثل: البدرى، الذهلى، الزهرى، السبيعى، المكى.

وهكذا يتضح أن الألقاب منها ما هو فى صورة اللقب، وما هو فى غير صورته، ومنها ما هو عربى وما هو غير عربى، وما هو ظاهر السبب، وما نسى سببه.

المؤلفات فى الألقاب:

اهتم المحدثون بالتأليف فى الألقاب، من ذلك:

- كتاب «الألقاب والكنى»، لأبى بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الفارسى الشيرازى، المتوفى ٤١١ هـ، وهو كثير النفع فى موضوعه. واختصره أبو الفضل بن طاهر.
- وكتاب «الألقاب»، لأبى الفضل على بن الحسين بن أحمد الفلكى، المتوفى ٤٢٨ هـ سماه «منتهى الكمال فى معرفة ألقاب الرجال».
- وكتاب «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب»، لأبى الفرج بن الجوزى، المتوفى ٥٩٧ هـ. وهو واسع فى بابه.
- وكتاب «مجمع الآداب فى معجم الأسماء والألقاب»، لأبى الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأندلسى المعروف بابن الفرضى، المتوفى ٤٠٣هـ.
- وكتاب «الأسماء والكنى» لأبى أحمد محمد ابن محمد الحاكم الكبير المتوفى ٣٧٨هـ.
- وكتاب «نزهة الألباب فى الألقاب»، للحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ.

• وللحافظ السخاوى كتاب فى الألقاب جمع فيه زوائد على كتاب شيخه «ابن حجر».

• وللسيوطى كتاب فى الألقاب سماه «كشف النقاب عن الألقاب» والسخاوى والسيوطى من تلاميذ ابن حجر.

وفى كثير من كتب الرجال باب للألقاب، كما فى «تهذيب الكمال» للمزى(٨)، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر(٩)، و «لسان الميزان»(١٠) لابن حجر أيضا، وغير ذلك.

أ. د/عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

ويراجع : التقييد والإيضاح للعراقى ص ٢٧٨، فتح المغيث للسخاوى ٢٠٦/٣، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢١٠ ، تدريب الراوى للسيوطى٢٨٩/٢.

الهوامش:

(١) سورة النساء آية ١٢٥.
(٢) تهذيب التهذيب. ٢١٣/١٠، ٢١٤.
(٣) صحيح البخارى. كتاب الأدب ٤٧٦/١٠ حديث: ٦٠٦٠، وصحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق ٢٢٩٧/٤حديث: ٣٠٠١.
(٤) صحيح مسلم. كتاب الزهد والرقائق ٢٢٩٧/٤ حديث: ٣٠٠٢.
(٥) تهذيب التهذيب. ٢٠٣/٥ - ٢٠٥.
(٦) سورة الأحزاب آية ٥٨.
(٧) تبدأ من جـ ١٢ ص ٣٣٨.
(٨) جـ ٣٥ ص ٣٣ - ٦٣.
(٩) جـ ١٢ ص ٣٣٨ - ٣٦٢.
(١٠) جـ ٧ ص ١٦٣.

الألقاب العلمية للرواة والمحدثين

استعمل المحدثون ألقابًا تبين رتبة الرجل في حفظه الأحاديث، وهذه الألقاب هي: الراوي، المسند، الحافظ، الحجة، الحاكم، أمير المؤمنين في الحديث.

ومدار اللقب عندهم على التمكن في حفظ الأحاديث، والدراية بأحوال رجالها وأسانيدها، فكلما زاد الراوي من التمكن في ذلك أخذ لقبًا أعلى.

وهذه الألقاب تعطى للرجل بعد معرفة حاله، وبلوغه درجة النضج العلمي، فطيلة فترة الطلب لا يطلق عليه اللقب، حتى إذا استقر ووضح مستواه العلمي أطلق عليه اللقب المناسب له.

على أن هذه الألقاب لم تستعمل في الصحابة، فلقب الصحبة عندهم أشهر والأحاديث في زمنهم كانت لم تكثر طرقها، ولم تحتج إلى كثير دراية، فلم تكن هناك أسانيد، وإنما كانوا يروون عن رسول الله ﷺ مباشرة.

وهذا تفسير هذه الألقاب، مع ذكر نماذج ممن لقبوا بها:

١ - **الراوي**: وهو من ينقل الحديث بإسناده يسمعه من شيوخه، ويحدث به تلاميذه. مهمته سرد الأحاديث، دون التعرض لغير ذلك.

إنه لا علاقة له بعلم آخر، سوى الرواية، فلا علاقة له بعلم الدراية، ولا بعلم الجرح والتعديل، ولا بالتصحيح أو التضعيف.

إنه مجرد ناقل من بلد إلى بلد، أو من جيل إلى جيل، يسمع الأحاديث، ويحدث بها.

وأمثلة الراوي كثيرة، فالسمة الغالبة على الراوة صفة الراوي، وأذكر بعضا من هؤلاء:

- **حبيب بن عبد الله الأزدي اليُحْمِدي البصري**، روى له أبو داود حديثًا واحدًا في الصوم، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث. وقال أبو حاتم: مجهول[1].

- **حجير بن عبد الله الكندي**، روى أحاديث قليلة، وله في الكتب الستة حديث واحد في المسح على الخفين، حسنه الترمذي. قال عنه ابن عدي ـ في ترجمة تلميذه دلهم بن صالح[2] ـ لا يُعرف. وذكره ابن حبان في الثقات[3].

- **حصين بن عبد الرحمن الجعفى أخو إسماعيل كوفى**. روى عن عبد الله بن على بن الحسين بن على. وروى عنه طعمة ابن غيلان الكوفى. له أحاديث يرويها وتروى عنه. قال أبو حاتم: مجهول(٤).

- **على بن موسى السمسار**. مُسنِد دمشق فى وقته، حدث بصحيح البخارى عن أبى زند المروزى وله سماعات عالية(٥).

- **على بن موسى بن النقرات**. كان عدلاً فاضلاً، إلا أنه لم يكن من أهل العلم بالحديث، روى الموطأ بالسماع(٦).

- **عثمان بن حرب الباهلى**، روى عن بعض التابعين أشياء قليلة(٧).

- **محمد بن بهادر بن عبد الله الصلاحى المسعودى ناصر الدين الصالحى**. سمع على أحمد بن أبى طالب الحجار صحيح البخارى، وجزء أبى الجهم، وبعض الدارمى، وغير ذلك، وحدث، وممن سمع منه الحافظ ابن حجر توفى ٨٠٣هـ(٨).

- **محمد بن أحمد بن على الحرانى الحلبى**، سمع صحيح البخارى وحدث به، وممن سمع منه سبط ابن العجمى. توفى ٧٧٢هـ(٩).

وعند المحدثين ألقاب أخرى تساوى لقب الراوى وهى:

المسند والطالب والمبتدئ. فهذه تطلق أيضا على من يسمع الحديث وينقله. ليس له مهمة إلا هذا.

٢ ـ **المحدث**: وهو من حفظ كثيراً من الأحاديث، مع الدراية بأسانيدها. وتفسير ذلك: أن يكون حفظ الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، ومعاجم الطبرانى، وسنن البيهقى. وعرف رجال هذه الأحاديث وأسانيدها. أو بمعنى آخر: إنه من حفظ عشرين ألف حديث، مع معرفة رجالها جرحًا وتعديلاً، وأسانيدها.

وواضح من هذا أن الألقاب السابقة: الراوى، والمسند، والطالب، والمبتدئ، والتى هى بمعنى واحد تختلف عن الألقاب التالية لها. إذ هذه الألقاب ـ الراوى وما بمعناه ـ تطلق على من فى دائرة الرواية.

أما الألقاب من «المحدث» فما بعده ممن هو أعلى منه، فإنما هى لمن أخذ من الرواية بقدر، ومن الدراية بقدر.

أقلها المحدث، وهو الذى حفظ أصول السنة، مع دراية برجالها وأسانيدها، مما يحصنه من الوقوع فى الخطأ. وكلما زاد فى حفظ الرواية، والخبرة بالدراية، ارتقى فى اللقب من حافظ إلى حجة، إلى حاكم، إلى أمير المؤمنين فى الحديث.

والملقبون بالمحدث كثيرون ، أذكر أمثلة منهم:

- **أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس**، محدث مصر المتوفى ٣٨٥هـ(١٠).

- **أبو العباس أحمد بن إبراهيم الرازى ابن الخطاب الشافعى**، المتوفى سنة ٤٩١هـ محدث الثغر(١١).

- **أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الأنصارى** البلَنْسى صاحب السلفى، المتوفى ٥٩٠هـ(١٢).

- **أبو محمد عبد الوهاب بن على الحبقبق القرشى الزبيرى الدمشقى** والد كريمة ـ راوية صحيح البخارى ـ المتوفى ٥٩٠هـ(١٣).

- **أبو الحسين أحمد بن حمزة بن أبى الحسن على الموازينى السلمى الدمشقى** محدث دمشق المتوفى ٥٨٥هـ(١٤).

- **أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبدالغنى القرشى الدمشقى** المتوفى٦٧٧هـ(١٥).

٣ - **الحافظ:** وهو من حفظ معظم الأحاديث، وعلم أسانيدها ومتونها.

وتفسير ذلك: أن يكون حفظ معظم الأحاديث، ولم يفته منها إلا القليل، وعلم رجال الأسانيد طبقة طبقة، وعلم أحوالهم مع قدرته العلمية على الحكم عليهم. وفسر بعضهم «معظم الأحاديث» بأنه مائة ألف.

والحفاظ كثيرون، حتى ألفت فى تراجمهم مؤلفات، منها: تذكرة الحفاظ للذهبى.. وطبقات الحفاظ للسيوطى.

- ومنهم: **عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق**، الحافظ ابن الحافظ، توفى ١٢٦هـ وتوفى أبوه ١٠٧هـ، وهو وارث علم أبيه القاسم، والقاسم وارث علم خالته أم المؤمنين عائشة بنت الصديق ـ رضى الله عنهما(١٦).

- **أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكى** الإمام الحافظ المتوفى ١٢٨هـ(١٧).

- **أبو إسحاق السبيعى عمرو بن عبد الله الهمدانى الكوفى** المتوفى ١٢٧هـ، وهو فى أعلى درجات الحفاظ، حتى إنه بالحجة أشبه(١٨).

- **سعيد بن أبى سعيد كيسان المقبرى المدنى**، المتوفى ١٢٥هـ(١٩).

- **عمرو بن مرة أبو عبد الله المرادى الكوفى** الضرير، المتوفى ١١٦هـ(٢٠).

- **عبد الله بن عون بن أرطبان المزنى مولاهم البصرى**، المتوفى ١٥١هـ(٢١).

- **يوسف بن عبد الله بن عبد البر** صاحب التمهيد، توفى ٤٦٣هـ(٢٢).

- **الخطيب البغدادى أحمد بن على** صاحب الكفاية وتاريخ بغداد، توفى ٤٦٣هـ[٢٣].

- **الحافظ الذهبى محمد بن أحمد بن عثمان** صاحب تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، توفى ٧٤٨هـ[٢٤].

- **الحافظ ابن حجر أحمد بن على بن محمد الشهير بابن حجر العسقلانى** المتوفى ٨٥٢هـ صاحب فتح البارى بشرح صحيح البخارى، وغيره من المؤلفات النافعة[٢٥].

٤ - **الحجة** : وهو من بلغ فى حفظ وإتقان الأحاديث النبوية متنًا وإسنادًا مبلغًا صار به حجة عند الناس عامهم وخاصهم.

وتفسير ذلك : أن كلامه حجة عند الناس حينما يتكلمون على الرواة جرحًا أو تعديلاً، وعلى الأحاديث تضعيفًا وتصحيحًا، إنه بلغ فى الدراية والرواية مبلغًا يجعل كلامه فى المدرسة الحديثية حجة يعتمد عليه.

وحَدَّه بعضهم بأنه: من حفظ ثلاثمائة ألف حديث رواية ودراية.

والملقبون بهذا اللقب كثيرون أذكر منهم:

- **الحسن البصرى** الإمام الحجة العابد الناسك المتوفى ١١٠هـ[٢٦].

- **سعيد بن المسيب** الإمام الحجة الفقيه العابد، شيخ الإسلام المتوفى ١٠٥هـ[٢٧].

- **عروة بن الزبير بن العوام** عالم المدينة، المتوفى ٩٤هـ[٢٨].

- **عمرو بن دينار** الإمام الحجة عالم الحرم، المتوفى ١٢٦هـ[٢٩].

- **قتادة بن دعامة السدوسى البصرى**، المتوفى ١١٨هـ[٣٠].

- **يحيى بن أبى كثير الإمام الحجة** أبو نصر الطائى مولاهم اليمامى، المتوفى ١٢٩هـ[٣١].

- **الأعمش سليمان بن مهران** الإمام الحجة، شيخ الإسلام، المتوفى ١٤٨هـ[٣٢].

- **الجريرى سعيد بن إياس البصرى** الحافظ الحجة، المتوفى ١٤٤هـ[٣٣].

- **الليث بن سعد** الإمام الحجة شيخ الديار المصرية وعالمها، المتوفى ١٧٥هـ[٣٤].

- **سفيان بن عيينة** شيخ الإسلام محدث الحرم، المتوفى ١٩٨هـ[٣٥].

٥ - **الحاكم** : من المحدثين من يعتبره ليس من ألقاب المحدثين، ومن أطلقه فإنه بمعنى الحجة. ومن المحدثين من يعتبره لقبًا فوق الحجة ودون أمير المؤمنين، ويعرفونه بأنه: من علم جميع الأحاديث متنًا وإسنادًا. وبالأرقام: هو من حفظ ٨٠٠ ألف حديث.

واشتهر بهذا اللقب:

- **أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الإمام الحافظ الجهبذ**، محدث خراسان مؤلف كتاب الكنى وغيره، والمشهور بـ «الحاكم الكبير» توفى ٣٧٨هـ[٣٦].

- **وأبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى النيسابور** المعروف بـ «ابن البيِّع» مؤلف «المستدرك» وغيره، تلميذ الذى قبله، توفى ٤٠٥هـ[٣٧].

- **ابن جرير الطبرى أبو جعفر محمد ابن جرير بن يزيد بن كثير** صاحب المصنفات الكثيرة والدقيقة مثل «التفسير» وهو بالمأثور وبالإسناد. والتاريخ، وتهذيب الآثار. ولم يشتهر بلقب «الحاكم» ولكن قال فيه الخطيب البغدادى: كان ابن جرير أحد الأئمة يُحَكّم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله. فلعل هذا كافياً أن يلقب الرجل بـ «الحاكم» وبخاصة أن مكانته العلمية تؤهله لذلك، مثل كتاب تهذيب الآثار، توفى ابن جرير ٣١٠هـ[٣٨].

- **الطبرانى** الإمام الحافظ مسند الدنيا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى الشامى الطبرانى صاحب التصانيف النافعة، مثل المعاجم الثلاثة، والدعاء، ومسند العشرة، ومسند الشاميين، ومعرفة الصحابة وغير ذلك كثير توفى ٣٦٠هـ[٣٩].

ولم يشتهر الطبرانى بلقب «الحاكم» لكنه أهل لذلك. وكلامه على الأحاديث فى المعجم الأوسط يؤيد ذلك.

٦ - أمير المؤمنين فى الحديث: وهو من بلغ فى الحديث وعلومه الغاية، وسيأتى الكلام عنه مستقلاً فى «أمير المؤمنين فى الحديث».

أ. د/عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

الجامع لأخلاق الراوى للخطيب ٢٣١/٢، شرح ملا على قارى على نخبة الفكر ص٢، نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح ٢٣٠/١، نكت الزركشى ٤١/١، منهج ذوى النظر ٢٢٣، توجيه النظر ٩٠٨/١، قواعد التحديث للقاسمى ص٧٦.

الهوامش:

(١) ترجمته فى تهذيب التهذيب ١٨٧/٢.

(٢) تلميذ حجير.

(٣) ترجمته فى تهذيب التهذيب ٢١٦/٢.

(٤) ترجمته فى تهذيب التهذيب ٣٨٢/٢.

(٥) ترجمته فى لسان الميزان ٢٦٤/٤.

(٦) ترجمته فى لسان الميزان ٢٦٥/٤.

(٧) ترجمته فى لسان الميزان ١٣٢/٤.

(٨) ترجمته فى الضوء اللامع ٢٠٦/٧.

(٩) ترجمته فى الدرر الكامنة ٤٢٩/٣.

(١٠) تذكرة الحفاظ ٩٨٩/٣.

(١١) المصدر السابق ١٢٢٨/٤.

(١٢) المصدر السابق ١٣٥٦/٤.

(١٣) المصدر السابق ١٣٥٦/٤.

(١٤) المصدر السابق ١٣٥٧/٤.

(١٥) المصدر السابق ٤/١٤٦٨.
(١٦) ترجمة عبد الرحمن فى تذكرة الحفاظ ١/١٢٦، وترجمة أبيه القاسم فى التذكرة أيضا ١/٩٦.
(١٧) تذكرة الحفاظ ١/١٢٦.
(١٨) المصدر السابق ١/١١٤.
(١٩) المصدر السابق ١/١١٦.
(٢٠) المصدر السابق ١/١٢١.
(٢١) المصدر السابق ١/١٥٦.
(٢٢) بغية الملتمس ص ٤٨٩، والبداية والنهاية ١٢/١٠٤.
(٢٣) مقدمة الكفاية.
(٢٤) مقدمة سير أعلام النبلاء.
(٢٥) مقدمة الدرر الكامنة.
(٢٦) تذكرة الحفاظ ١/٧١.
(٢٧) المصدر السابق ١/٥٤.
(٢٨) المصدر السابق ١/٦٢.
(٢٩) السابق ١/١١٢.
(٣٠) السابق ١/١٢٢.
(٣١) السابق ١/١٢٨.
(٣٢) السابق ١/١٥٤.
(٣٣) السابق ١/١٥٥.
(٣٤) السابق ١/٢٢٤.
(٣٥) السابق ١/٢٦٢.
(٣٦) تذكرة الحفاظ ٣/٩٧٦، والرسالة المستطرفة ص ١٢١.
(٣٧) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٩.
(٣٨) المصدر السابق ٢/٧١٠.
(٣٩) المصدر السابق ٣/٩١٢.

الأمالى[1] الحديثية

أن يحدث الشيخ تلاميذه ببعض الأحاديث ويشرح، ويفيد بدقائق فيها، والتلاميذ يكتبون ويناقشون.

ويتصدر للإملاء العالم المتمكن، والذى يفيد فى كثير من العلوم، سواء منها علوم الدراية «مصطلحات المحدثين» أو علوم الرواية «الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين» أو علوم اللغة، أو علوم الشريعة، أو علوم الفيزياء، أو علوم الطب، أو علوم الفلك، أو الطرائف والملح، أو غير ذلك.

يملى الشيخ والتلاميذ حوله يكتبون ويناقشون.

ومجالس الإملاء هذه يحدد لها الشيخ وقتًا ومكانًا، وغالبًا ما تكون يومًا فى الأسبوع يوم الثلاثاء أو يوم الجمعة، والمكان غالبًا ما يكون المسجد.

ولقد كانت مجالس الإملاء شائعة منذ الصدر الأول، بل كانت فى القرون الخمسة الأولى كثيرة جدًا، واستمرت ما بين زيادة ونقص إلى زماننا هذا، غير أنها فى زماننا أخذت شكل ندوات ومحاضرات.

وأول من فعلها رسول الله ﷺ فلقد كان الصحابة يحرصون على حضور مجالسه، فيعلمهم ويكتبون عنه، ويسألون ويجيبهم، أملى عليهم القرآن الكريم، وأملى عليهم كثيرا من أحاديثه، وسألوه وأجابهم، والبعض يكتب والبعض يسمع، وفى حجة الوداع خطب خطبته الشهيرة، وكان عدد من الصحابة يكتب، والكثير يحفظ. وهو ﷺ أرسى دعائم هذه الطريقة، فطلب من قادة هذه الجلسة أن يستفتوا الناس، وطلب من عدد من الصحابة أن يبلغ أقواله ﷺ حتى يسمع الحاضرون جميعًا.

إن الأمالى أقوى طرق نشر العلم، فالعالم متيقظ تمامًا إذ يلقى من حفظه، والطالب متوثب تمامًا يسأل ويناقش، وهى متنوعة العلوم، يلقيها الإمام الجهبذ من خلاصة علمه، وثمرات فكره، بدأها رسول الله ﷺ وعرّف بقدرها: أخرج أبو داود والنسائى عن رافع بن عمرو رضي الله عنه قال: «**رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعلىٌّ يُعَبِّر عنه**»[2].

وأخرج السمعانى عن أم سلمة ـ رضى الله عنها ـ زوج النبى ﷺ قالت: «دعا رسول الله ﷺ بأديم وعلى ابن أبى طالب رضي الله عنه عنده، فلم يزل رسول الله ﷺ يملى، وعلى يكتب حتى ملأ بطن الأديم وظهره وأكارعه»[٣].

وأخرج أحمد وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «**من صلى العصر، فجلس يُملْى خيرا حتى يمسى كان أفضل من عتق ثمانية من ولد إسماعيل**»[٤].

وسار الصحابة والمحدثون على هذا النهج، فكان الصحابى يملى على تلاميذه، ويُعَيِّن من يُبَلِّغ حتى يَسْمع جميعُ الحاضرين، وهذا الذى يبلغ صوت العالم يلقب بـ «المستملى»، وربما اقتضى الحال أكثر من «مستمل» فعين العالم ما يقتضيه الحال اثنين أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك.أخرج البخارى عن أبى جمرة نصر بن عمران الضُّبَعى قال: كنت أترجم[٥] بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبد القيس أتوا النبى ﷺ فقال: «من الوفد» الحديث[٦].

وأخرج ابن عدى والبيهقى فى المدخل عن أبى الخطاب معروف الخياط قال: رأيت واثلة بن الأسقع[٧] رضي الله عنه يملى على الناس الأحاديث، وهم يكتبونها بين يديه[٨].

وأخرج الخطيب البغدادى بإسناده عن أبى بكر أحمد بن جعفر بن سلم قال: لما قدم علينا أبو مسلم الكجى[٩] أملى الحديث فى رحبة غسان، وكان فى مجلسه سبعة مستملين، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذى يليه، وكتب الناس عنه قيامًا، بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمحبرة فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة[١٠].

وكان عاصم بن على بن عاصم الواسطى من أصحاب الأمالى الكثيرة، قال عمر بن حفص: وجّه المعتصم من يحرز مجلس شيخنا عاصم فى رحبة النخل، وكان يجلس على سطح وينتشر الخلق، حتى سمعته يومًا يقول: حدثنا الليث بن سعد. وهم يستعيدونه، فأعاده أربع عشرة مرة، والناس لا يسمعون، وكان هارون يركب نخلة معوجة يستملى عليها، فحرز المجلس بعشرين ومائة ألف[١١].

هكذا كانت مجالس الإملاء: أئمتها عظماء العلماء، وتلامذتها خيرة الطلاب، وكثرة كثيرة، وذلك لمعرفتهم قدر الحديث، ومعرفتهم قدر الإملاء، وماذا بعد قول أبى بكر بن أبى شيبة: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يُعَد صاحب حديث[١٢].

وعقد مجالس الإملاء كثير من التابعين، أمثال: علقمة بن قيس، وعبيدة بن عمرو السلمانى، وسعيد بن المسيب، وعروة بن

الزبير بن العوام، والحسن البصرى، ومحمد ابن سيرين، والشعبى، وعطاء بن يسار، وعطاء ابن أبى رباح، ونافع مولى عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما، والزهرى، وقتادة بن دعامة.

وفى أتباع التابعين جماعة كانوا يعقدون مجالس الإملاء، أمثال: شعبة بن الحجاج، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعى، وسفيان الثورى، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم كثير.

واستمرت مجالس الإملاء من الأئمة الأعلام، أمثال البخارى، ومسلم، ومن على شاكلتهم من أئمة السنة النبوية.

يقول المعتمر بن سليمان: كنت مع ابن المبارك فيملى علىّ، وأملى عليه[١٣].

ويقول أحمد بن محمد بن الحسن بن حفص: قلت للحسين بن حفص: حدثكم سفيان بهذه الكتب من كتاب؟ فقال: لا، من حفظه، كان أصحاب الحديث يكتبون الأبواب وهو يسردها[١٤].

وكان مجلس إملاء الإمام البخارى يضم أكثر من عشرين ألفًا.

وكان فى مجلس الفريابى أبو بكر جعفر بن محمد عشرة آلاف يكتبون، ولما دخل بغداد استقبل استقبالاً عظيمًا، وكثر الناس الراغبون فى علمه، فكان مجلس تحديثه ثلاثين ألفًا، ومجلس إملائه ثلاثمائة وستة عشر.

وبلغ من معرفة الأمة قدر مجالس الإملاء أن اجتهد الخلفاء فى طلبه: فها هو الخليفة المنصور قيل له: هل بقى من لذات الدنيا شىء لم تنله؟ قال: بقيت خصلةٌ أن أقعد فى مصطبة، وحولى أصحاب الحديث فيقول المستملى: من ذكرت رحمك الله؟. فغدا عليه الندماء وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر، فقال: لستم بهم إنما هم الدنسة ثيابهم، المتشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم، بُرُد الآفاق، ونقلة الحديث.

وقال يحيى بن أكثم: قال لى الرشيد ما أنبل المراتب؟ قلت: ما أنت فيه يا أمير المؤمنين. قال: فتعرف أجلّ منى؟ قلت: لا. قال: لكنى أعرفه، رجل يقعد فى حلقة يقول: حدثنا فلان عن فلان قال: قال رسول الله ﷺ. قال: قلت يا أمير المؤمنين: هذا خير منك، وأنت ابن عم رسول الله ﷺ وولى عهد المسلمين؟ قال: نعم، ويلك، هذا خير منى، لأن اسمه مقترن باسم رسول الله ﷺ لا يموت أبدا. نحن نموت ونفنى، والعلماء باقون ما بقى الدهر[١٥].

واستمرت مجالس **الإملاء، فأملى:**

- **الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبى الشيخ** (المتوفى ٣٦٩هـ) وتوجد مخطوطات لبعض أماليه. وله كتاب «النوادر والنتف» يضم أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، توجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية، وأخرى فى المغرب، وثالثة فى ميونخ.

- **الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق المعروف بابن منده** (المتوفى ٣٩٥هـ).

- **الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم** (المتوفى ٤٠٥هـ) صاحب المستدرك له مؤلفات فى الأمالى، منها «أمالى العشيات».

- **الإمام أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهانى** (المتوفى ٤٣٠هـ).

- **الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر** (المتوفى ٤٦٣هـ) له أمال كثيرة منها «بهجة المجالس وأنس المجالس» طبع الجزء الأول منه فى القاهرة ١٩٦٢م بتحقيق الأستاذ/ محمد مرسى الخولى، جمع فيه أشياء مستحسنة تصلح للمذاكرة والمؤانسة والمحاضرة. وله «العقل والعقلاء وما جاء فى أوصافهم» وهو مخطوط. وله أيضا «جامع بيان العلم وفضله» وهو مطبوع. وله «نزهة المستمعين، وروضة الخائفين» وهو مخطوط.

- **الإمام أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى** (المتوفى ٤٦٣هـ) له كثير من الأمالى.

- **الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بـ ابن الصلاح** (المتوفى ٦٤٣هـ).

- **الإمام الحافظ الحجة عبد الرحيم بن الحسين العراقى** (المتوفى ٨٠٦هـ) له «الأمالى الدقيقة»، منها ٤٠٠ مجلس غاية فى الإفادة. ومنها «الأربعون العشارية» لنفسه، أملاها بالمدنية بين القبر والمنبر.

- **الإمام الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى ابن الإمام العراقى الذى سبق هنا**، توفى الإمام أحمد ٨٢٦هـ وله ستمائة مجلس إملاء.

- **الإمام الحافظ أحمد بن على بن محمد ابن حجر** (المتوفى ٨٥٢هـ) له أكثر من ألف مجلس إملاء. منها ما هو دقيق جداً، وفى غاية الإفادة، منها «أمالى الأذكار» و«الأمالى المخرجة على مختصر ابن الحاجب الأصلى»، فى عدة مجلدات، يذكر فيها طرق الحديث كلها بأسانيده.

- **الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن**

عبد الرحمن السخاوى (المتوفى ٩٠٢هـ)، له أكثر من ستمائة مجلس إملاء.

- **الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى** (المتوفى ٩١١هـ) له ثمانون مجلس إملاء، وخمسون مجلسًا أخرى، وله «أمالى الدرة الفاخرة فى كشف علوم الآخرة، للغزالى».

وكتب الأمالى كثيرة على طول تاريخ الإسلام، ومن أشهرها كتاب «المجالسة وجواهر العلم» لأبى بكر أحمد بن مروان الدينورى (المتوفى ٣٣٣هـ) وهو مطبوع شائع، ومن طالعه عرف هذا النوع من المؤلفات[١٦].

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش:

(١) جمع إملاء. وقيل: جمع أملية.

(٢) سنن أبى داود. كتاب المناسك. حديث (١٩٥٦)، والسنن الكبرى للنسائى ٢/٤٤٣ حديث (٤٠٩٤).

(٣) أدب الإملاء والاستملاء. للسمعانى. ص ١٢.

(٤) مسند أحمد ٣/٢٦٢، ومجمع الزوائد للهيثمى ١٠/١٠٥.

(٥) للترجمة عدة معان: منها نقل الكلام من لغة إلى لغة. وذكر أخبار أحد الرواة. وتبليغ الكلام من العالم إلى الحاضرين، وهذا هو المراد هنا.

(٦) صحيح البخارى. كتاب الإيمان. حديث (٥٣).

(٧) صحابى جليل مات سنة خمس وثمانين هجرية عن مائة وخمس سنين. تهذيب التهذيب ١١/١٠١.

(٨) أخرجه السمعانى فى أدب الإملاء ص ١٣.

(٩) الإمام الحافظ إبراهيم بن عبد الله بن مسلم صاحب كتاب «السنن» المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢) عن تسعين سنة. تذكرة الحفاظ ٢/٦٢٠ رقم ٦٤٧، وتاريخ بغداد ٦/١٢٠.

(١٠) الذين ليست معهم محابر فلا يكتبون، وإنما يسمعون وينظرون إلى من يكتبون. والخبر فى تاريخ بغداد ٦/١٢١.

(١١) كذا فى تاريخ بغداد ١٢/٢٤٨، وتذكرة الحفاظ ١/٣٩٧ رقم ٣٩٧.

(١٢) أدب الإملاء، ص ١١.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٥.

(١٤) المصدر السابق والصفحة.

(١٥) المصدر السابق ص ٢٠.

(١٦) ويراجع: أدب الإملاء والاستملاء للسمعانى، وتذكره السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم لابن جماعة. والتبصرة والتذكرة للعراقى ٢/٢١١. وتدريب الراوى ٢/١٣٢. وفتح المغيث للعراقى ٢/٦٣، ٣/٧٨. ومنهج ذوى النظر للترمسى ص ٢١٦. الرسالة المستطرفة ص ١٥٩.

إملاء الحديث وقواعده

هو أن يلقى الشيخ من معلوماته على الحاضرين، فيكتبون ويناقشون.

والإملاء أعلى مراتب الرواية والسماع، وهو أسلم وجوه التحمل وأقواها، إنه أغزر فى المادة العلمية، وأتقن فى التبليغ.

بدأه رسول الله ﷺ، فجلس يملى والصحابة منهم من يكتب، ومنهم من يسمع، وإذا أشكل عليهم أمر سألوه وأجاب ﷺ.

وسار الصحابة ومن بعدهم على هذا النهج، فأملوا وكتب الحاضرون، وظلت مجالس الإملاء خير وسيلة لنشر العلم إلى زماننا هذا.

وللإملاء قواعد مستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية، أوجزها فيما يلى:

١ ـ وجوب التبليغ: فعلى العالم إذا كان عنده علم انفرد به أن يبلغ، وكذلك إذا كان فيه صفة أو صفات تَميَّزَ بها، فإذا كان وحده فى مدينة أو قطر قد تفرد بإسناد أو بأحاديث فإنه يجب عليه أن يجلس وأن يُملّى، وكذلك إذا كان وحده الذى يستطيع استنباط فقه الحديث، أو معرفة حال الرواة، أو حال الحديث فى مدينة أو قطر فإنه يجب عليه أن يملى. أما إذا أمكن أن يقوم هو وغيره بذلك فإنه يستحب. دل على ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية.

يقول الله تعالى: ﴿**وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه**﴾[1] ويقول رسول الله ﷺ: «**من كتم علمًا ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار**»[2].

٢ ـ تحديث الناس بما يعرفون، فيراعى الملى ظروف الحاضرين العلمية، فيحدثهم بما يستطيعون فهمه، أما ما لا تبلغه عقولهم فيبتعد عنه.

يقول على بن أبى طالب: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!»[3].

٣ ـ مراعاة أحوال المستمعين، فيحدث الناس فى حال إقبالهم على العلم، ويملى عليهم فى أوقات نشاطهم، ولا يطيل فيملُّوا.

يقول عبد الله بن مسعود: «كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة فى الأيام كراهة السآمة علينا»[٤].

٤ - تحديث الناس فى حالة الهدوء والسكينة، حتى يمكنهم السماع جيداً، فتتحقق الفائدة من الإملاء.

فعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال له فى حجة الوداع: **«استنصت الناس...»**[٥].

٥ - سوق الحقيقة بكاملها، إذ الاختصار قد يؤدى إلى الخلط، فيحدث بالحديث كاملاً متنًا وإسنادًا، يقرأ أعلام المتن قراءة سليمة، وكذلك أعلام الإسناد، ويقرأ ألفاظ المتن كما روى بكل دقة فى ضبطها وبكل أمانة فى نقلها، ويسوق الحديث كاملاً بإسناده ومتنه، حتى يتمكن المستمع «المملى عليه» أن يعرف مخرج الحديث، وحاله من حيث القبول والرد، حتى ولو حكم بذلك المملى، فقد يظهر شىء للمملى عليه.

يقول الله تعالى **﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾**[٦] فدل ذلك أن الخبر لا يؤخذ إلا عن الثقات، فوجب ذكر الإسناد، ووجب معرفة رجاله رجلاً رجلاً حتى يستطيع طالب العلم أن يعرف حال الإسناد والمتن.

٦ - بيان حال الحديث، فبعد أن يسوق الحديث سندًا ومتنًا، يبين أهو صحيح أم ضعيف، وإن كان عاليًا أو نازلاً نصَّ على ذلك، حتى لا يتوهم السامع انقطاعًا فى العالى، أو زيادة فى النازل، ويسوق كل فائدة تتعلق بالحديث، فتلك ميزة الإملاء وزيادة علم يسوقها العالم الجهبذ الذى يتصدر للإملاء.

٧ - الحرص على إسماع جميع الحاضرين سماعًا سليمًا، فيرفع المملى صوته إذا كان يسمع جميع الحاضرين، وإلا اتخذ مستمليًا أو أكثر، بحيث يكون الحاضرون فى حالة سماع جيد.

والمستملى: هو الشخص الذى يبلغ علم الإمام إلى كل الحاضرين، سمى مستمليا لأنه الذى يطلب من الإمام أن يحدث، ويستخرج ما عنده من علم يمليه على الحاضرين.

ويشترط فى المستملى شروطاً منها:

أن يكون حاضر البديهة ذكيًا، جهورى الصوت، أفصح الحاضرين لسانا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداء، يقف على مكان مرتفع، وأن يكون أدرى الحاضرين بمادة الإملاء التى سينقلها عن الإمام المملى.

٨ - مراعاة الحاضرين آداب الدرس، من الإصغاء، والاستفسار من المستملى إذا اقتضى الأمر، وإحضار أدوات الكتابة.

٩ - التزام الجميع المملى والمستملى والحاضرين أخلاق العلماء، فيكون الجميع على الهدى النبوى فى أشخاصهم عقيدة وعبادة، أخلاقًا وهيئة، يتبادلون المكارم، ويتسابقون فى الفضائل(٧).

آداب إملاء الحديث:

وهى أنواع: آداب المملى، وآداب المستملى، وآداب الطالب.

أما آداب المُملِى: فهى كثيرة أظهرها: جمال المظهر، واستعمال السواك، وقص الأظافر، والأخذ من الشارب، وتسكين شعث الرأس، ولبس الثياب البيض، ولبس العمامة، وتسريح اللحية، واستعمال الطيب، واستعمال المرآة، والاقتصاد فى المشى، وإلقاء السلام على مَنْ لقيه، وطلبه من الناس أن لا يقوموا له، وصلاة ركعتين قبل الجلوس للإملاء، والجلوس متربعًا متخشعًا، واستعمال لطيف الخطاب، وتحسين خلقه للناس، وتعيين يوم للإملاء، وعدم التأخر عن هذا اليوم إلا لعذر.

ويستحب أن يكون الإملاء فى المسجد، ويوم الجمعة لشرفهما، والجلوس تجاه القبلة، وأن يكون على طهارة، وأن يبدأ المجلس بقراءة قدر من القرآن الكريم يقرؤه أحد الحاضرين، ثم يبدأ المملى بالبسملة «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم الحمد لله، ثم الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، ثم يسوق من القضايا الأنفع للحاضرين.

أما آداب المستملى فهى: الجلوس على مكان بارز، مراعاة أدب طالب العلم، مراعاة حرمة الإمام المملى، يبدأ المجلس بطلب الإنصات من الحاضرين، ويُعَرِّف بالشيخ المملى فيذكر اسمه وكنيته ونسبته، ويخاطبه بما يخاطب به العلماء كقوله: «من حدثك يرحمك الله» و «حدثكم فلان بكذا أصلحك الله»، ويجعل نفسه ممثل الحاضرين، فإذا ورد ما يحتاج بيانًا سأل الشيخ، ويفسح صدره للحاضرين فلا يضيق بأسئلتهم، يبدأ المجلس بالدعاء ولنفسه وللحاضرين، ويختمه بالدعاء لمن حضر ولمن كتب.

أما آداب الطالب فهى: الالتزام بالسنة فى حياته، البكور إلى مجلس الإملاء، احترام المملى وبخاصة فى السؤال، توقير المجلس، الإصغاء، معه أدوات الكتابة، إذا لم يسمع سأل المستملى، الجلوس حيث ينتهى به المجلس، الجلوس مستقبل الشيخ، مراعاة التوسيع لمن حضر، ذكر الشيخ بكنيته عند الخطاب، عدم رد الكرامة، فإذا أكرمه المملى بشىء قبله، وإذا أكرمه أحد الجلساء أيضا قبل، تحسين الخط، مراعاة قواعد الكتابة، البدء بالبسملة. مقابلة ما كتب، التسليم عند الانصراف(٨).

وهناك آداب يشترك فيها العالم والمستملى والطالب، بل هى فى الحقيقة أخلاق كل مسلم، منها: تصحيح النية، فيستحضر أنه يبلغ ما عنده من علم، وينوى المستملى أنه يساعد فى إنجاح هذا المجلس من مجالس العلم، وينوى الطالب أنه يتعلم دين الله ليعبد الله على علم.

ومنها: الإخلاص لله تعالى فى طلبه، وأنه لا يبتغى بعمله إلا رضوان الله تعالى والحذر من التوصل به إلى أغراض دنيوية.

والإكثار من الدعاء وسؤال الله أن يوفقه، ويوفق الحاضرين.

ومعرفة قدر نفسه فى تبليغ العلم أو طلبه، فلا يتجشم الشيخ فرعًا من العلم غير بارع فيه، ولا يتجرأ الطالب فى مناقشة ما لا يُحسن.

ويبذل الجميع جهده فى تحصيل العلم، وتعليمه. والتزام مصطلحات المحدثين.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

الهوامش:

(١) سورة آل عمران آية ١٨٧.

(٢) أخرجه ابن حبان ١/٢٩٨، والحاكم ١/١٠٢ وهو حديث صحيح.

(٣) صحيح البخارى. كتاب العلم. حديث (١٢٧).

(٤) صحيح البخارى. كتاب العلم. حديث (٦٨)، وصحيح مسلم. كتاب صفة القيامة والجنة والنار. حديث (٢٨٢١).

(٥) صحيح البخارى. كتاب العلم. حديث (١٢٩)، وصحيح مسلم. كتاب الإيمان. حديث (٦٥).

(٦) سورة الحجرات آية ٦.

(٧) يراجع: منهج ذوى النظر للترمسى ص ٢١٦، والتبصرة والتذكرة للعراقى ٢ / ٢١١.

(٨) باختصار من كتاب «أدب الإملاء والاستملاء للسمعانى» ويراجع تدريب الراوى ٢/١٣٢، وفتح المغيث للعراقى ٣/٧٨، ٢/٦٣، وتذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم.

أمير المؤمنين فى الحديث

لقب من ألقاب المحدثين العلمية، يطلقونه على من أحاط علمًا بالأحاديث النبوية.

وتفسير ذلك: إنه من حفظ جميع الأحاديث بجميع طرقها، وعرف اختلاف المتون، ومخارجها، وعرف الرجال وأحوالها، والأسانيد وعللها. وتمكن فى علم الرواية كل التمكن، وأحاط علمًا بكل علوم الدراية، وبلغ فى ذلك حدًا لا مزيد عليه. لئن كان الراوى مَنْ حفظ شيئًا من الأحاديث.

والمحدث: مَنْ حفظ كثرة من الأحاديث مع شىء من الدراية.

والحافظ: من حفظ كثرة كثيرة من الأحاديث، وخبرها. رواية ودراية.

والحجة: من بلغ فى التمكن درجة أن يحتج الناس بقوله.

والحاكم: من يحتكم الناس فى مسائل السنة إليه.

فإن أمير المؤمنين: من بلغ فى ذلك الغاية، ووصل فى علمى الرواية والدراية درجة النهاية.

وهذا اللقب أطلق على بعض المحدثين، إلا أنه لشدته أطلق على قلة منهم، مثل:

- **الإمام الزهرى أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى المدنى** ـ رحمه الله، أعلم الحفاظ، تتلمذ على عدد من الصحابة أمثال: عبد الله بن عمر، وسهل بن سعد، وأنس ابن مالك، ومحمود بن الربيع، وأبى هريرة ـ رضى الله عنهم ـ. كما تتلمذ على كبار التابعين أمثال: سعيد بن المسيب، وأبى أمامة ابن سهل، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد ـ رحمهم الله تعالى.

قال عنه الإمام مالك: بقى ابن شهاب وماله فى الدنيا نظير. طلب هشام ابن عبد الملك من الزهرى أن يملى على بعض ولده شيئًا، فأملى عليه أربعمائة حديث، وخرج الزهرى فقال: أين أنتم يا أصحاب الحديث؟ فحدثهم بتلك الأربعمائة[1]، ثم لقى هشامًا بعد شهر أو نحوه فقال للزهرى: إن ذلك الكتاب ضاع، فدعا بكاتب فأملاها عليه، ثم قابل بالكتاب الأول، فما غادر حرفًا[2].

توفى الزهرى عام ١٢٤[3].

- **شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدى العتكى** ـ رحمه الله ـ مولاهم. قال عنه سفيان الثورى: شعبة أمير المؤمنين فى الحديث. وقال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده فى هذا الشأن، يعنى فى الرجال وبصره بالحديث. توفى عام ١٦٠هـ [٤].

- **سفيان الثورى: وهو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثورى** ـ رحمه الله ـ. قال شعبة ويحيى بن معين وجماعة: سفيان أمير المؤمنين فى الحديث. وقال أحمد بن حنبل: لم يتقدمه فى قلبى أحد. وقال الأوزاعى: لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا سفيان. توفى عام ١٦١هـ [٥].

- **الإمام مالك. وهو مالك بن أنس بن مالك ابن أبى عامر، أبو عبد الله الأصبحى، المدنى** ـ رحمه الله ـ. إمام دار الهجرة. قال عبد الرزاق الصنعانى فى حديث: «**يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالمًا أعلم من عالم المدينة**».[٦] فكنا نرى أنه مالك. وقال الشافعى: إذا ذكر العلماء فمالك النجم. توفى عام ١٧٩هـ [٧].

- **إسحاق بن راهويه. وهو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب التميمى الحنظلى المروزى ابن راهويه** ـ رحمه الله ـ. قال أبو داود الخفاف: أملى علينا إسحاق من حفظه أحد عشر ألف حديث، ثم قرأها علينا فما زاد حرفًا ولا نقص حرفًا. وقال أبو زرعة: ما رئى أحفظ من إسحاق. توفى عام ٢٣٨هـ [٨].

- **الإمام البخارى: وهو محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة** ـ رحمه الله ـ، من بلاد بخارى. جمع البخارى بين قوة الذاكرة، ودقة الاستنباط، والتفانى فى طلب العلم، مع العبادة والورع. يقول حاشد بن إسماعيل[٩]: كان البخارى يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيامًا، فكنا نقول له. فقال: إنكما قد أكثرتما علىّ، فاعرضا علىّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه. ثم قال: أترون أنى أختلف هدرًا، وأضيع أيامى؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخارى.

ولقد اعترف بقدر البخارى شيوخه وأقرانه وتلامذته، والأمة على طول تاريخها تعرف قدر البخارى ومكانته، وتعرف قدر «صحيح البخارى»، ومنزلته، وأنه أصح الكتب

بعد كتاب الله تعالى، وأن البخارى ـ هذا العالم الجهبذ ـ اجتهد فى انتقائه كل الاجتهاد، وهو أهل لذلك، فجاء الكتاب أقوى كتب السنة وأكثرها فائدة. وللبخارى كتب أخرى فى غاية الدقة، مثل «التاريخ الكبير» ترجم فيه لكثرة كثيرة من المحدثين. توفى البخارى عام ٢٥٦هـ[١٠].

- **الدارقطنى: وهو أبو الحسن على بن أحمد بن مهدى البغدادى** ـ رحمه الله ـ شيخ الإسلام، حافظ زمانه. قال عنه تلميذه أبو عبد الله الحاكم: صار الدارقطنى أوحد عصره فى الحفظ والفهم والورع.. صادفته فوق ما وصف لى، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله. وقال القاضى أبوالطيب الطبرى: الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث. توفى عام ٣٨٥هـ[١١].

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

(*) تدريب الراوى ٤٣/١ . منهج ذوى النظر للترمسى ص ٢٢٥، ومصادر مبحث «الألقاب العلمية للرواة».

الهوامش:

(١) إنما فعل ذلك حتى لا يكون قد جامل الأمراء.
(٢) تذكرة الحفاظ ١١٠/١.
(٣) ترجمة فى تذكرة الحفاظ ١٠٨/١، وسير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥ وفيها كثير عن مصادر ترجمته.
(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣.
(٥) السابق ١/ ٢٠٣.
(٦) السابق ١/ ٢٠٣.
(٧) السابق ١/ ٢٠٧.
(٨) السابق ٤٣٣/٢.
(٩) أحد الحفاظ المتقنين، قرين البخارى، توفى ٢٦١هـ، ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٥٦٤/٢.
(١٠) تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢.
(١١) السابق ٩٩١/٣.

الأنأنة فى الرواية

الأنأنة هى: قول الراوى: «إن فلانًا قال كذا» أو «فعل فلان كذا» وشبه ذلك.

فإذا قال أحد الرواة: حدثنا الزهرى أن سعيد بن المسيب حدثه بكذا. فهذا يقولون عليه: مؤنن أو مؤنأن.

والأنأنة والعنعنة مصطلحان قريبان فى المعنى، فهما ليستا نصًا فى الاتصال، إذ قول القائل: «عن فلان» أو «إن فلانا» يحتمل أن يكون سمعه منه، ويحتمل أن يكون سمعه ممن سمعه منه.

ومن هنا أطلقهما المحدثون مقابل صيغ الاتصال : «سمعت، حدثنى، أخبرنى» وألحقا بهما كل ما ليس صريحًا فى الاتصال، مثل: «قال» و «حكى» و «ذكر» و «روى».

فإذا قال أحد المحدثين عن حديث: إنه أنأنه فلان. أو: فيه عنعنة فلان. فمعناه أن فلانًا رواه بالعنعنة «عن فلان» أو الأنأنة «إن فلانًا قال كذا» يقصدون بذلك أن هذه قضية يجب أن ينتبه إليها وتدرس.

حكم المعنعن والمؤنأن:

جمهور المحدثين على أن الأنأنة والعنعنة تفيدان اتصال الإسناد بشرطين:

الأول: إمكان اللقاء. ويعبرون عنه أيضا بـ «المعاصرة» وهو أن يكون الراوى والمروى عنه قد ثبت أنهما كانا فى عصر واحد، ومن الممكن أن يكونا قد التقيا.

الثانى: أن يكون الراوى الذى يروى بالعنعنة أو الأنأنة غير مدلس. بمعنى أنه لا يسقط شيخه ويرتقى لشيخ شيخه متسترًا بالرواية بـ «أن» أو «عن» اللتين ليستا نصًا فى الاتصال.

ومن الجمهور من زاد على هذين الشرطين:

فاشترط بعضهم ثبوت اللقاء، رائين أن إمكان اللقاء لا يكفى، وإنما لابد من ثبوت اللقاء بين الراوى والمروى عنه. ومن هؤلاء: على بن المدينى، والبخارى.

واشترط بعض آخر: طول الصحبة بين الراوى والمروى عنه، ومن هؤلاء: أبو المظفر السمعانى. تشددوا عمن قبلهم، ورأوا أن ثبوت اللقاء لا يكفى وإنما لابد من طول المصاحبة بين التلميذ والشيخ.

واشترط بعض آخر أن يكون المعنعن أو المؤنأن معروفًا بالرواية عن المعنعن عنه أو المؤنأن عنه.. ومن هؤلاء: أبو عمرو الدانى.

واستدل الجمهور على ماذهبوا إليه بما يأتى:

١ ـ الإجماع منعقد على أن قول الصحابى «عن رسول الله ﷺ» أو «إن رسول الله ﷺ قال كذا» هذا إسناد متصل، ولم تمثل «عن» أو «إن» أى انقطاع.

٢ ـ الذى عليه العمل أن «عن» و «إن» تفيدان الاتصال، فكم صحح أهل الصحيح أحاديث فى إسنادها العنعنة والأنأنة.

٣ ـ أقام المحدثون علم التدليس من أجل العنعنة والأنأنة، فهما من المدلس ليستا نصًا فى الاتصال. أما من غير المدلس فهما على الاتصال مادام اللقاء ممكنًا، وإلا لما كان هناك فرق بين المدلس وغيره، ولما كان هناك داعٍ لعلم التدليس وطبقاته.

هذا قول جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين، حتى ذهب البعض إلى أنه إجماع، وخالفهم قلة قليلة فقالوا: إن المعنعن والمؤنأن من المنقطع حتى يأتى من طريق يفيد الاتصال، بأن يقول الراوى المعنعن : «سمعت» أو «حدثنى» أو «أخبرنى» قال النووى: وهذا مردود بإجماع السلف.

هذا ولفظ «عن» بعد القرن الخامس الهجرى أصبح مستعملاً فى الإجازة، فإذا قال الراوى: قرأت على فلان عن فلان. فمعناه أنه رواه عنه بالإجازة. وهكذا تكون «عن» قبل الخمسمائة هجرية تفيد الاتصال بشرط إمكان اللقاء، وعدم التدليس. أما بعد الخمسمائة فتفيد الاتصال بالإجازة.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

الكفاية للخطيب البغدادى ص ٥٧٤، تدريب الراوى ٣٨٦/٢ ، ٢١٧/١، فتح المغيث للعراقى ٧٧/١، فتح المغيث للسخاوى ١٥٥/١، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٤، قواعد التحديث لجمال الدين القاسمى ص ١٢٣.

الانتقاء من المرويات

ومعناه: اختيار المؤلف أو الراوى الأحاديث التى تحقق غرضه من كتابه أو روايته. ذلك أن أئمة القرون الأربعة الأولى كانوا يدونون كل علومهم، هادفين من ذلك إلى:

١ ـ جمع أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة، مع التدقيق فى معرفة طرقها وألفاظها.

٢ ـ تمييز ما يقبل من هذه الأحاديث والآثار مما يُرَد، أو تمييز العالى من النازل أو الغرائب، أو الأفراد عن غيرها.

٣ ـ إرساء مصطلحات لعلم الحديث يَتَّبِعُها علماؤه، وهو ما يسمى بـ «علوم الحديث».

٤ ـ معرفة أحوال رجال الأسانيد، وهو ما يعرف بـ «علم الرجال» وذلك وفق قواعد وُضعت بعناية تسمى «علم الجرح والتعديل».

وجاء القرن الخامس الهجرى، وقد نضجت علوم الدراية والرواية، إذ جُمعت الأحاديث كلها ورتبت، وشرح غريبها ومشكلها، وترجم للقاصى والدانى من رواتها، واستقرت المصطلحات واستقلت، فتوجهت هِمم علماء هذا القرن إلى تقريب السنة للعمل، وتَمَثَّل هذا فى عدة أمور، وهى:

(أ) انتقاء الأحاديث واختصارها. فيعمد المؤلف إلى أحاديث موضوع واحد فيجمعها من كتاب، أو من كتب معينة، أو من كل الكتب، ثم ينتقى أظهرها، ثم يختصرها بحذف أسانيدها.

(ب) تمييز العلوم من بعضها، فاستقل علم الدراية «مصطلح الحديث» عن علم الرواية «علم الأحاديث النبوية» واستقل علم الرجال، واستقل علم الغريب.

(جـ) شرح الأحاديث والآثار والاستنباط منها.

ويعنينا هنا النوع الأول وهو:

«الانتقاء من المرويات».

والغرض منه: تقريب الأحاديث للعمل، فيقتصر المؤلف على ما تحصل به الفائدة دون تكرار، وربما حذف الأسانيد، أو بعض المتون.

ومن الذين قاموا بذلك:

١ ـ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥هـ.

٢ ـ والإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١هـ.

٣ ـ والإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

فهؤلاء اختصروا أحاديث البخاري ومسلم، وكتاب الحميدي «الجمع بين الصحيحين» أشهرها.

٤ ـ الإمام أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي المتوفى ٨٩٣هـ وكتابه «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح» اختصر فيه صحيح البخاري، وهو مطبوع شائع، وله شروح.

٥ ـ والإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٠هـ وكتابه «مصابيح السنة» جمع فيه أحاديث من الكتب الستة والدارمي. وهو مطبوع شائع، وكذلك كتابه «شرح السنة» والذي انتقى أحاديثه من كتب السنة عمومًا، الصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والأجزاء، وأضاف إلى الأحاديث النبوية قدرًا من الآثار عن الصحابة والتابعين، ثم شرح كل ذلك شرحًا مفيداً، وهو أيضًا مطبوع شائع.

٦ ـ والإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي المتوفى ٧٤١هـ وكتابه «مشكاة المصابيح» أكمل فيه «مصابيح السنة للبغوي» «ومشكاة المصابيح» مطبوع شائع.

٧ ـ والإمام أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي المتوفى ٥٨٢هـ وكتابه «الأحكام الكبرى» انتقى فيه أحاديث الأحكام الشرعية من عموم كتب السنة، وله أيضًا «الأحكام الوسطى» اختصره من الكبرى. وهو مطبوع شائع.

والكتب المنتقاة من أحاديث الأحكام كثيرة، أكتفي بما ذكرت.

٨ ـ والإمام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ وكتابه «الترغيب والترهيب» انتقاه من كثير من كتب السنة.

٩ ـ والإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. وله كتاب «الجامع الصغير» وكتاب «زيادة الجامع الصغير» وكتاب «الجامع الكبير» انتقى فيها أحاديث ثمانين كتابًا من كتب السنة. وكتبه هذه مطبوعة شائعة.

ومن انتقاء المرويات أن يجد المؤلف الحديث مشتملاً على عدة أمور، فيأخذ منه ما يفيد موضوعه، ويترك الباقي.

ولقد اتفق المحدثون على جواز ذلك، مشترطين أن يكون القدر المتروك من الحديث متميزا عما نقله، وغير متعلق به بحيث لا يختل المعنى.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

التبصرة والتذكرة للعراقى ٢/١٧١، الكفاية للخطيب البغدادى ص ٢٨٩، ٢٩٤، الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٧٧، جامع الأصول لابن الأثير ١/٤٦، فتح المغيث للسخاوى ٢/٢٢١، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ٢٢٧.

أنساب الرواة والمحدثين

هذا علم يهتم بما يضاف إليه الرواة - من قبيلة أو بطن أو جد أو بلد أو صناعة أو مذهب أو غير ذلك.

وعلم الأنساب - أنساب الرواة وكل الأمة - ويسمى أيضا «علم المعارف» من أهم العلوم التى وضعها الله تعالى فى هذه الأمة، قال الله تعالى: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**[1] وقال رسول الله ﷺ: «**تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة فى الأهل، مثراة فى المال، منسأة فى الأثر**»[2].

ومعرفة الأنساب من أسباب الائتلاف والقوة، ومدعاة للتحلى بالمكارم والمعالى، ومن هنا اهتم المسلمون بأنسابهم وتميزوا بذلك عن بقية الأمم.

والمحدثون من الأمة الإسلامية اهتموا أيضا بالأنساب، من ضمن الاهتمام بأوامر الإسلام، وللأثر العظيم لذلك فى تخصصهم والمتمثل فيما يلى:

١ - معرفة نسب الرواة، فبعلم الأنساب يعرفون الراوى وقراباته، يعرفون: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جدهما «مرة بن كعب بن لؤى»، أى فى الجد السادس له ﷺ ولأبى بكر.

وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جدهما «كعب بن لؤى»، أى فى الجد السابع لهما.

وأن عثمان بن عفان رضي الله عنه يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جدهما عبد مناف، وهو الجد الثالث له ﷺ، والرابع لعثمان.

وأن على بن أبى طالب رضي الله عنه يلتقى مع رسول الله ﷺ فى الجد الأول لهما «عبدالمطلب».

إن علم الأنساب يُعَرِّف بقرابة رسول الله ﷺ مع الصحابة، والبارعون فى الأنساب يعرفون كثيرًا من ذلك، حتى قال ابن عباس: «إن النبى ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة - فأنزل الله **﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى﴾**[3] - أى إلا أن تصلوا ما بينى وبينكم من القرابة».[4]

ولابن إسحاق - عالم الأنساب - كلام فى ذلك يطول ذكره.

والمحدثون يأخذون من ذلك ما يخصهم، فيعرفون قرابات الصحابة به ﷺ، ويعرفون قرابات المحدثين به ﷺ.

فالزبير بن العوام - وكذا أخوه السائب بن العوام - رضى الله عنهما - يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جدهما قصى.

وكذلك حكيم بن حزام رضي الله عنه يلتقى معه ﷺ فى جدهما قصى[٥]. إن المحدثين بعلم الأنساب عرفوا:

أن الإمام مالك بن أنس يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جده السادس مرة بن كعب.

وأن الإمام الشافعى محمد بن إدريس يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جده الثالث عبد مناف.

وأن سفيان الثورى يلتقى مع رسول الله ﷺ فى جده الخامس عشر وهو إلياس بن مضر.

وهكذا عرفوا علاقة الصحابة والمحدثين النسبية به ﷺ، وعرفوا أيضا علاقة المحدثين النسبية بالبطون والقبائل، حتى قالوا على حديث: رواته قرشيون. وعلى حديث آخر: رواته هاشميون. وعلى حديث آخر: رواته كوفيون.. وهكذا.

لقد عرفوا أنساب الرواة، فأعانهم ذلك على معرفة الأسانيد، ومسارات الأحاديث.

٢ - وللأنساب دور عظيم فى تمييز الرواة، حتى لا يلتبس راوٍ براوٍ آخر، ذلك:

(أ) أن من الرواة من ينسب إلى غير أبيه:

• **فينسب إلى جده** كخالد بن إسماعيل ابن الوليد المخزومى راوٍ ضعيف جدا، يروى عن هشام بن عروة، فإنه قد ينسب إلى جده فيُظن أنه الصحابى المشهور خالد بن الوليد.

وكعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ للزهرى، نسبه ابن وهب إلى جده فقال :عبد الرحمن بن كعب، وهذا اسم عم الأول، وليس له رواية عن الزهرى.

وكابن جريج فهو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج.

• **أو ينسب إلى أمه** كمعاذ بن عفراء، وأخويه معوذ، وعوذ - رضى الله عنهم - ينسبون إلى أمهم عفراء بنت عبيد بن ثعلبة من بنى النجار. واسم أبيهم الحارث بن رفاعة.

وكذلك: محمد بن حبيب. فـ «حبيب» اسم أمه. ومن لا يعرف الأنساب يعتقد أن «حبيب» اسم أبيه.

• **أو ينسب إلى جدته** كيعلى بن مُنْيَة رضي الله عنه الصحابى الشهير. فـ «منية» جدته، ووهم ابن وضاح فقال: إن «منية» والد يعلى، واسم والد يعلى: أمية بن أبى عبيدة.

• **ومن نسب إلى جدته** بشير بن الخصاصية. فالخصاصية أمٌّ له، منهم من يرى أنه أمه، ومنهم من يرى أنها أم أحد أجداده. واسم والد بشير: معبد.

• **أو ينسب الراوى لأجنبى عنه**، وذلك لسبب من الأسباب. كالمقداد بن الأسود رضي الله عنه الصحابى الشهير، فهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندى. وإنما قيل له: المقداد بن الأسود لأنه كان فى حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه فنسب إليه.

وكالحسن بن دينار أحد الرواة الضعفاء، فـ «دينار» ليس والده، وإنما هو زوج أمه، واسم أبيه «واصل» وأخطأ من جهل نسبه فسماه: الحسن بن دينار بن واصل، وسماه آخر: الحسن بن واصل بن دينار.

وكذلك «ابن نقطة» منسوب إلى امرأة أجنبية عنه، ربَّت جده.

وكذلك «ابن الملقن» لم يكن أبوه ملقنًا، وإنما نسب لزوج أمه الذى كان يلقن القرآن بجامع عمرو بن العاص بمصر.

(ب) ومن الرواة من ينسب إلى خلاف الظاهر، فتذكر له نسبة إلى مكان أو بلد أو قبيلة أو صنعة أو غير ذلك، ولكن الظاهر الذى يسبق إلى الفهم ليس مراداً.

ومثال ذلك:

ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس رضي الله عنه الصحابى الجليل. يقال له: «البدرى». وظاهر ذلك أنه شهد غزوة بدر، وليس كذلك، وإنما ينسب إلى بدر لأنه نزل آبار بدر.

وإسماعيل بن محمد المكى، نسب لمكة وليس هو منها، وإنما لإكثاره التوجه إليها للحج والمجاورة.

و«مقسم» مولى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ إنه ليس مولى لابن عباس، وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، لكنه لازم ابن عباس كثيرًا فقيل له: مولى ابن عباس.

و«يزيد الفقير»[٦] التابعى. ظاهر ذلك أنه كان فقيرًا، وليس الأمر كذلك وإنما أصيب فى فقار ظهره فكان يشكو منه، فقيل له: «الفقير».

وخالد بن مهران الحذاء. ظاهر ذلك أنه كان يصنع الأحذية أو يتجر فيها، وليس كذلك. وإنما كان يجلس فيهم فنسب إلى صنعتهم.

وسليمان بن طرخان التيمى ليس من بنى تيم، وإنما نزل فيهم فنسب إليهم.

إن علم الأنساب عَرّف المحدثين بالرواة بدقة، فعرفوا الراوى، وعرفوا أقاربه، وإن كان فى نسبته شىء على خلاف الظاهر عرفوه أيضًا، مما جعلهم يعرفون الرواة بكل

دقة، لا يختلط هذا بذلك، وإنما يعرف كل راوٍ معرفة دقيقة.

ومن هنا ألفت مؤلفات فى أنساب المحدثين، منها:

- الأنساب للسمعانى، الإمام أبى سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى المتوفى ٥٦٢هـ. والكتاب مطبوع[٧] شائع، وهو من أجمع ما ألف فى الأنساب.

- واختصره ابن الأثير محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم عز الدين أبو الحسن، أخو مؤلف «جامع الأصول» وسمى مختصره للأنساب «اللباب»، وهو وإن كان مختصراً إلا أنه زاد على السمعانى فى بعض المواطن زيادات، واستدرك عليه بعض الاستدراكات.

- ولخص السيوطى كتاب اللباب، وزاد عليه أشياء وسماه «لب اللباب فى تحرير الأنساب».

- و «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار» للرُّشاطى أبى محمد عبد الله بن على بن عبد الله بن خلف اللخمى الأندلسى المتوفى ٥٤٢هـ جمع فيه الكثير من الأنساب.

- و «الاكتساب فى تلخيص كتب الأنساب» للخيضرى قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر المتوفى ٨٩٤هـ، لخص فيه كتاب السمعانى وضم إليه ما عند ابن الأثير والرُّشاطى، وغيرهما من الزيادات.

- و «عجالة المبتدى وفضالة المنتهى فى النسب»، للحازمى أبى بكر محمد بن أبى عثمان موسى بن عثمان الحازمى الهمدانى زين الدين المتوفى ٥٨٤هـ. وقد طبعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة[٨].

- و «المشتبه فى الرجال أسمائهم وأنسابهم» للحافظ الذهبى المتوفى ٧٤٨هـ، وهو مطبوع شائع[٩].

- و «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢هـ، وهو مطبوع شائع[١٠].

وكتب الأنساب كثيرة، وفى كتب الرجال كثير من الفوائد النسبية.

ا.د/ عبد المهدى عبد القادر عبد الهادى

مراجع للاستزادة:

يراجع فى هذا الموضوع: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٦٧، فتح المغيث للسخاوى ٣/٢٦٦، التبصرة والتذكرة للعراقى ٣/٢٢٧، التقييد والإيضاح للعراقى على ابن الصلاح ص ٤٢٤، تدريب الراوى للسيوطى ٢/٣٢٦.

الهوامش:

(١) سورة الحجرات آية ١٣.

(٢) أخرجه الحاكم ١٦١/٤، وصححه، وأقره الذهبى. والترمذى فى كتاب البر والصلة. حديث (١٩٧٩). وأحمد ٣٧٤/٢.

(٣) سورة الشورى آية ٢٣.

(٤) صحيح البخارى. كتاب تفسير القرآن. حديث (٤٨١٨)، وسنن الترمذى. كتاب تفسير القرآن. حديث (٣٢٥١).

(٥) يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٧١، وما بعدها.

(٦) يزيد بن صهيب الفقير أبو عثمان الكوفى التابعى الجليل. تهذيب التهذيب ٣٣٨/١١.

(٧) طبعته دائرة المعارف العثمانية بالهند من سنة ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م إلى سنة ١٤٠٢هـ / سنة ١٩٨٢م فى ثلاثة عشر مجلداً.

(٨) الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

(٩) طبعة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٢م.

(١٠) طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

أوطان الرواة وبلدانهم وأهمية معرفتها

الأوطان : جمع وطن وهو الإقليم والناحية التى يولد فيها الإنسان أو يقيم بها .

والبلدان : جمع بلد ، وهى المدينة أو القرية التي يكون فيها الإنسان كذلك ، وعلى هذا فالمراد بهذا النوع عند المحدثين : هو معرفة أوطان الرواة وبلدانهم التى ولدوا فيها أو أقاموا بها .

وهذا نوع جليل من أنواع علوم الحديث ، يحتاج إليه أهل الحديث للتمييز بين الرواة عند وقوع الالتباس ومعرفة الاتصال والانقطاع .

يقول الإمام النووى - رحمه الله تعالى - «هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث أثناء ترجمتهم للعلماء فى دروسهم ومصنفاتهم».

نشأة هذا النوع :

لقد كان العرب ينتسبون قديمًا إلى قبائلهم لبداوتهم وترحالهم ، وكان ارتباطهم بالقبيلة أوثق من الأرض، فلما جاء الإسلام وهاجر من هاجر ، ورحل من رحل فى سبيل تحصيل العلم ونشر دعوة الإسلام ، غلب عليهم سكنى الأوطان والبلدان والقرى، عندئذ انتسبوا إليها .

ولهذا يقول الحافظ العراقى : «وإنما حدث للعرب الانتساب إلى البلاد والأوطان ، لما غلب عليهم سكنى القرى والمدائن وضاع كثير من أنسابها ، فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان ، وقد كانت تنسب قبل ذلك إلى القبائل ، أما العجم فإنهم ينتسبون إلى الأوطان والبلدان من قديم الزمان»(1) .

وتظهر أهمية هذا النوع من عدة أمور:

١ - معرفة الراوى المدلس ، وما فى الإسناد من الإرسال الخفى ، لأنه عن طريق هذا النوع يمكن التحقق من ثبوت اللقاء بين الرواة أم لا ، فإذا ثبت من خلال هذا النوع أنهما لم يكونا من بلد واحد ، ولم يرحل أحدهما إلى الآخر، ولا التقيا فى حج أو غيره، وليس بينهما إجازة، عندئذ يعرف أن فى السند إرسالاً، أو انقطاعًا، أو إعضالاً، أو تدليسًا .

٢- التمييز بين الاسمين المتفقين فى

اللفظ فينظر فى شيخه وتلميذه الذى روى عنه ، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين فى الاسم، فيغلب على الظن أن بلديهما هو المذكور فى السند لاسيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده .

٣ - يساعد الباحث على الوصول إلى التراجم بسهولة فى الكتب المؤلفة على البلدان مثل (تاريخ بغداد) (وتاريخ دمشق) وغيرها .

٤ - الوقوف على مواطن وصلات الشيوخ والتلاميذ بعضهم ببعض .

٥ - الاطلاع على الجوانب الحضارية للبلاد والمدن ومن نشأ فيها من العلماء .

كيفية الانتساب إلى الأوطان والبلاد :

من دقة علماء الحديث أنهم تكلموا عن كيفية نسبة من انتقل من بلد إلى آخر .

فقالوا : فمن سكن فى بلدتين وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالبلدة التى سكنها أولا ، ثم بالثانية التى انتقل إليها ، وحسن أن يأتى بثم فى النسب للبلدة الثانية فيقول مثلا :المصرى ثم الدمشقى ، وذلك لأن ثم تدل على الترتيب والتراخى ، أما من كان من أهل قرية من قرى بلده فجائز أن ينسب إلى القرية بذاتها أو إلى مدينتها أو إلى الناحية التي منها تلك القرية ، فمن كان من أهل دَاريًا مثلا له أن يقول في نسبه : الدّارِى والدمشقى والشامى، فإذا أراد الجمع بينها فليبدأ بالأعم ، ثم الخاص فيقول الشامى الدمشقى الدارى .

وقد اتفق العلماء على أن الإنسان له أن ينتسب إلى أى البلاد شاء دون تحديد لمدة معينة للإقامة ما دام قد أقام بها، إلا أن عبد الله بن المبارك قد اشترط أنه لا يُنسب إلى بلد إلا إذا أقام فيه أربع سنين، يقول ابن كثير - رحمه الله - تعقيبًا على هذا الرأى: «وفى هذا نظر». أى لا داعى لاشتراط المدة.

أشهر المصنفات التى تخدم هذا النوع:

- كتب الرجال يستفاد منها فى معرفة هذا النوع فإنها تعتنى ببيان أوطان الرواة وبلدانهم مثل : **(التاريخ الكبير) للإمام البخارى، (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادى** ، و **(تهذيب الكمال) للمزى،** و **(تهذيب التهذيب) لابن حجر،** و **(الطبقات الكبرى) لابن سعد،** وغيرها.
- **(الأنساب) للسمعانى** (ت ٥٥٢هـ) فإنه يذكر الأنساب إلى الأوطان وغيرها، وهو كتاب عظيم لم يصنف مثله وهو كتاب مطبوع.

- **(الأنســـاب) لأبــى مــحــمــد اللخــمى** (ت ٥٤٢هـ) ويســمى : (اقــتــبــاس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار).

- **(اللباب فى تهذيب الأنساب) لعـز الدين ابن الأثيــر الجــزرى** (ت ٦٠٣هـ) وهـذا الكتاب اختصار لكتاب السمعانى السابق، واستدرك عليه ما فاته ونبه على أشياء . وهو مطبوع.

- **(لب الألبـــاب فى تحــرير الأنســـاب) للسـيـوطى** (ت ٩١١هـ) وهـو اخـتـصـار للسابق وزاد فيه أشياء.

والله أعلم.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

(١) فتح المغيث للعراقى.

(٢) تدريب الراوى للسيوطى.

(٣) الجرح والتعديل للدكتور أبى لبابة حسين.

الهوامش :

(١) فتح المغيث للحافظ العراقى - ٤٦٧ .

البدعة وأثرها فى الرواية

البدعة فى اللغة :

هى الإيجاد على غير مثال سبق ، يقال : بَدَعَه بَدْعًا ، أى أنشأه على غير مثال سابق فهو بديع (للفاعل والمفعول «ومن أسماء الله تعالى «البديع» وفى القرآن الكريم ﴿**بديع السموات والأرض**﴾ الآية (٢٨٤) من سورة البقرة - أى خلقهما وأنشأهما على غير مثال سبق.

المراد بالبدعة اصطلاحًا :

هى كل ما أُدخل فى الدين، مخالفا للكتاب أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الكرام مما لا مجال للرأى الشخصى فيه. ومن ثم فإن كل شىء ظهر فى الدين بعد عصره ﷺ وعصر خلفائه الراشدين وكان مخالفًا لما ثبت من الشرع الحنيف فهو من البدع المحدثات، وسواء كان المقصود بتلك البدعة تأييد الشرع - كما يزعم البعض - أم مخالفته ، ولا يشفع للبدعة محاولتها تأييد الشرع، لأن شرع الله تعالى لا يتم تأييده أبدًا بما خالف كتابه - عز وجل - وخالف سنة رسوله الخاتم. وقد حثنا الله تعالى على الامتثال لسنة نبيه الكريم ﷺ فجاءت الآيات والأحاديث الدالة على ذلك ، كما ورد فى ذم البدعة والتمسك بالسنة مجموعة من الأحاديث النبوية منها على سبيل المثال لا الحصر :

- ما رواه البخارى بسنده إلى عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : قال رسول الله ﷺ «**من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد**».[1] أى فهو مردود على صاحبه.

ومنها : ما رواه الإمام مسلم بسنده على أبى هريرة رضي الله عنه يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»[2].

وقد أخرج البخارى هذا الحديث مع اختلاف يسير فى كتاب الاعتصام بالسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

وهذا الحديث يحثنا على التمسك بالسنة الشريفة وترك ما عداها وعدم الاختلاف على الأنبياء فإن الاختلاف على الأنبياء معناه ترك السنة والانتقال إلى البدع.

كما ورد فى ذم البدعة أيضا ما رواه الترمذى فى باب ما جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البدع بسنده عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال : «وعظنا رسول الله ﷺ يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل : إن هذه موعظة مودع. فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبشى ،فإنه من يعش منكم يرى اختلافًا كثيراً، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة ، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ**»[٣]. قال أبو عيسى الترمذى: هذا حديث صحيح.

وقد روى أبو داود هذا الحديث أيضا بسنده إلى العرباض بن سارية رضي الله عنه فى كتاب السنة وفى آخره : «**وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**»[٤].

كما روى النسائى فى العيدين كيفية الخطبة بسنده إلى جابر بن عبد الله ـ رضى الله عنهما ـ قال : وكان رسول الله ﷺ يقول فى خطبته: الحمد لله ويثنى عليه بما هو أهله ثم يقول «**من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادى له، إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار**»[٥]. الخ الحديث.

وفى البخارى فى كتاب الاعتصام باب الاقتداء بالسنة بسنده إلى عمرو بن مرة سمعت مرة الهمدانى يقول : قال عبد الله: «**إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين**»[٦]. وعبد الله هذا الذى قال هذا القول هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما يفهم من كلام ابن حجر عند شرحه للحديث، فإنه قد ذكر أن هذا الحديث قد ورد مرفوعا عن ابن مسعود عند أصحاب السنن.

هذه هى البدعة وهذا موقف الشرع منها ، فماذا كان موقف علماء الحديث من رواية المبتدع ؟ إن البدعة قد تؤدى إلى تكفير صاحبها فيما لو أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وقد تؤدى إلى الحكم عليه بالفسق فيما لو كان متأولاً ببدعته.

أما الصنف الأول : وهم المكفرون ببدعتهم، فإن روايتهم غير مقبولة باتفاق أهل العلم فى ذلك ، على أنه ينبغى التنبيه إلى أن هذا الحكم بالكفر لهذا الصنف لابد وأن يكون متفقًا عليه من جميع طوائف الأمة،

كأن يكون منكرًا لأمر أجمعت الأمة على أنه من أركان الإيمان أو الإسلام.

أو كمن يستحل أمرًا أجمعت الأدلة المعتبرة على تحريمه ، أو كمن يزعم النبوة لأحد بعد رسول الله ﷺ، أو من يقولون بألوهية علي إلى آخر هذه الأمور الموجبة للكفر.

وقد نبهنا إلى هذا الأمر، وهو مستمد من كلام أئمة هذا الشأن؛ لأن أمة المسلمين لما انقسمت إلى فرق وطوائف متعددة فإن كل فرقة زعمت أنها على الحق وحدها وكل ما عداها على الباطل ، بل إن بعض الفرق قد تغالت فى ذلك فحكمت بكفر من سواها. فلو أخذنا تلك الأقوال الزائفة وهذه التهم الباطلة، لما سلم لنا أحد من الرواة أبدًا ولضاعت بذلك السنة النبوية، ولكن الحق هو أن يكون التكفير بأمر أجمعت الأمة على خروج صاحبه من الدين بسبب هذا الأمر.

أما الذى لا يكفر ببدعته ، فإن كان ممن يستحل الكذب لتأييد مذهبه ونصرة اعتقاده فقد ذكر ابن كثير أن هذا الصنف قد اتفقوا أيضًا على رد روايته، وقد نقلوا عن الإمام الشافعى قوله : «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون شهادة الزور لموافقتهم». أما الذى لا يستحل الكذب ، وهو أيضًا من أهل الأهواء والبدع، فإن فريقًا من العلماء لم يقبل روايتهم مطلقًا، ومنهم الإمام الجليل مالك بن أنس كما ذكر ذلك الخطيب فى كفايته، ودليل هذا الفريق أن الرواية من الدين لأنها تتعلق بسنة رسول الله ﷺ فلا نأخذ هذا الدين إلا ممن استقاموا على الكتاب والسنة ونترك غيرهم ممن حادوا عن صراط الله المستقيم.

- وذهب فريق من العلماء إلى قبول رواية أهل الأهواء و البدع وقبول شهادتهم ما لم يستحلوا الكذب و شهادة الزور، ومن هؤلاء الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعى وكلمته السابقة تدلنا على ذلك.

- ومن العلماء من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن يدعو إلى بدعته، أما إذا كان يدعو إلى بدعته فإنهم غير مقبولى الرواية ، ومن أصحاب هذا الرأى أبو حاتم ابن حبان البستى فقد نقل ابن الصلاح قوله: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلاف». وممن قال بهذا الرأى أيضا الإمام الكبير أحمد بن حنبل ونقل ذلك عنه الخطيب فى (الكفاية)(٧).

- وهناك فريق قبل رواية المبتدع مطلقًا سواء كان يدعو لبدعته أم لا يدعو إليها ، وقد ذكر الخطيب أن هذا هو رأى يحيى بن

سعيد القطان وعلى بن المدينى فى طائفة غيرهما.

وقد ذكر بسنده أن على بن المدينى قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: «إن عبد الرحمن بن مهدى قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا فى البدعة. فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة؟ وعَدَّ يحيى قومًا، ثم قال: إن تَرَكَ عبد الرحمن هذا الضَّرْب ترك كثيرًا».

كما روى الخطيب أيضا بسنده إلى على بن المدينى قال: «لو تركت البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأى - يعنى للتشيع - خربت الكتب». وقد فسر الخطيب قول على: خربت الكتب. يعنى لذهب الحديث.

وقد استحسن ابن الصلاح رأى من قال بالتفصيل، فقبل رواية غير الداعية فنجده يقول بعد أن نقل قول ابن حبان السابق: «وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها». ويرفض رأى من يرفض رواية أهل البدع مطلقًا سواء كان يدعو إلى بدعته أم لا، ويقول عن هذا الرأى: إنه بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. وقد تعقب العراقى قول ابن الصلاح هذا وبين أن البخارى ومسلمًا قد احتجا أيضا بالدعاة، فاحتج البخارى بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى وكان داعية إلى الإرجاء.

هذه هى خلاصة الأقوال المتناثرة من آراء العلماء فى حكم رواية المبتدع، وقد اختار قوم الصواب من هذا كله، وهو أن المدار فى الرواية هو على ثقة الراوى وعدالته وضبطه مع صدقه، فمتى ثبت له كل هذا كان مقبول الرواية.

وقد نقل السيوطى عن ابن حجر قوله: «والمعتمد أن الذى ترد روايته هو من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه. وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله».

وقد قال الشيخ أحمد شاكر عن هذا الرأى: «هو الحق الجدير بالاعتبار ويؤيده النظر الصحيح». ولم يرض الشيخ أحمد شاكر برد رواية من لا توجب بدعته الكفر مطلقًا سواء كان يدعو أم لا، وقال عن هذا الرأى: «إنه غلو بلا دليل»، وبعد أن ذكر الآراء

السابقة وعقب عليها بما يراه، ختم هذا البحث بقوله - عليه رحمة الله تعالى: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيرًا منهم لا يوثق بأى شىء يرويه، ولذلك قال الحافظ الذهبى فى (الميزان)[8] فى ترجمة إبان بن تغلب الكوفى: «شيعى جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، نقل توثيقه عن أحمد وغيره».

ثم قال: «فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تطرف، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة».

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة.

وأيضًا فما أستحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله ؟ حاشا وكلا. فالمتشيع الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًا - رضى الله عنهم - وتعرض لسبهم. والمغالاة فى زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهو ضال مفترى. ويعقب الشيخ أحمد شاكر على ذلك بقوله: «والذى قال الذهبى مع ضميمه ما قال ابن حجر فيما مضى - هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية والله أعلم».

فكأن المبتدع إذا غالى فى بدعته إلى حد يخرجه عما أجمع عليه المسلمون كأن يحط على أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - أو يكفر بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - فإنه لا تقبل روايته حينئذ وهذا حق، فإن من كان على هذه الشاكلة فهو قد تعثر عن طريق الحق والجماعة، وهؤلاء الذين وصلوا إلى ذلك يكذبون وينافقون، وكفى بهم إثمًا أن ينتقصوا من قدر قوم امتدحهم الله تعالى فى كتابه وامتدحهم رسوله ﷺ فى سنته الشريفة.

كذلك من رأى الكذب لصالح رأيه أو شهادة الزور لموقفهم ،وكل بدعة تؤدى

بصاحبها إلى مثل هذا السلوك، فهؤلاء القوم لا يحتج بهم ولا كرامة، أما من كان ثقة مأمونًا عدلاً ضابطًا فهو مقبول الرواية، هذا الذى استقر عليه اصطلاح المحدثين وعملهم.

والله أعلم.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

مقدمة ابن الصلاح .
التقييد والإيضاح للعراقى.
تدريب الراوى للسيوطى .
فتح المغيث للسخاوى .
توضيح الأفكار للصنعانى .
الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر .
الوسيط فى علوم المصطلح للدكتور محمد أبو شهبة .
الرفع والتكميل للكنوى .

الهوامش :

(١) صحيح البخارى، كتاب الصلح، حديث (٢٦٩٧)، وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، حديث (١٧١٨).
(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، حديث (١٣٣٧).
(٣) سنن الترمذى، كتاب العلم، حديث (٢٦٧٦)، وسنن ابن ماجه، المقدمة، حديث (٤٢، ٤٤).
(٤) سنن أبى داود . كتاب السنة . حديث (٤٦٠٧).
(٥) سنن النسائى، كتاب صلاة العيدين، حديث (١٥٧٨).
(٦) صحيح البخارى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث (٧٢٧٧).
(٧) الكفاية فى علم الرواية، للخطيب البغدادى ص ١٢١ .
(٨) ميزان الاعتدال، للذهبى ٤/١ .

البدل من الروايات

من أقسام العلو النسبى للإسناد : القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة ، وقد سماه ابن دقيق العيد : علو التنزيل . وهذا القسم الأخير يتنوع إلى أنواع منها البدل فى الروايات.

والبَدَل : بفتحتين ، والبِدْل بالكسر (البديل) كلها بمعنى . والجمع (أبدال) والبديل أيضا يجمع على بدلاء[1]. وأبْدَلْتُه بكذا إبدالا: نحيت الأول وجعلت الثانى مكانه[2].

والمراد به عند علماء الحديث : الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

وقد كثر استعمال هذا النوع عند المتأخرين من علماء الحديث ، ومن ثَمّ يقول ابن الصلاح : «وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع. وممن وجد هذا النوع فى كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه، وأبو نصر ابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدى وغيرهم من طبقتهم وممن جاء بعدهم»[3].

وقد استعمله الإمام المزى كثيرًا فى كتابه (تهذيب الكمال) منها : حديث أخرجه أبو داود فى سننه[4] عن حامد بن يحيى عن هاشم بن القاسم عن عبد الصمد بن حبيب ابن عبد الله الأزدى ...... الحديث.

وأخرجه أحمد فى مسنده عن أبى النضر عن عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدى ..... الأسدى[5].

قال المزى فى هذا الحديث : «أخبرنا به أبو الحسن بن البخار وأبو الغنائم بن علام وأحمد بن شيبان قالوا : أخبرنا حنبل بن عبد الله قال : أخبرنا أبو القاسم بن الحصين قال : أخبرنا أبو على بن المذهب قال : أخبرنا أبو بكر بن مالك قال : حدثنا عبد الله قال: حدثنى أبى قال : حدثنا أبو النضر قال: حدثنا عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدى قال : حدثنى حبيب بن عبد الله - يعنى أباه - قال : سمعت سنان بن سلمة بن المحبّق الهذلى يحدث عن أبيه قال : قال : رسول الله ﷺ: «**من كانت له حمولة تأوى إلى شبع فليصم رمضان حيث أدركه**». قال :

رواه عن حامد البلخى عن أبى النضر ، فوقع لنا بدلاً عاليًا[٦].

قلت : لو أن المزى روى هذا الحديث من طريق أبى داود لكان بينه وبين عبد الصمد ابن حبيب - ثمانى رواة ، وكذلك لو رواه من طريق أحمد بن حنبل لكان أنزل مما لو رواه من طريق شيخ أحمد، ولكن لما سلك طريقة البدل فى رواياته رواه من طريق حامد بن يحيى البلخى - شيخ أبى داود - عن أبى النضر شيخ - أحمد بن حنبل عن عبد الصمد بن حبيب - شيخ شيخ كل من أبى داود وأحمد - قلت : وبذلك وقع بدلاً عاليًا، وقد استخدمه الإمام الذهبى أيضا كثيرًا فى كتبه.

منها : حديث أخرجه مسلم عن عمرو الناقد عن إسحاق بن سليمان .... الحديث[٧].

روى الذهبى عن عبد الله بن محمد الأديب عن يوسف بن محمود بقراءتى عن السلفى عن الثقفى عن يحيى المزكى عن محمد بن يعقوب الشيبانى عن حامد بن أبى حامد عن إسحاق بن سليمان الراوى سمعت مالكًا عن إسحاق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال : «كنت مع رسول الله ﷺ وعليه برد غليظ الحاشية، فأدركه أعرابى فَجَبَذه من خلفه جَبْذَةً حتى رأيت صفحة عنقه قد أثر فيها حشية البرد من شدة جبذته فقال : يا محمد أعطنى من مال الله الذى عندك؟ فالتفت إليه النبى ﷺ فضحك وأمر له بعطاء»[٨]. قال : وقع لنا بدلا عاليًا[٩].

قلت : أيضا فإن الذهبى لو روى هذا الحديث من طريق مسلم لكان بينه وبين إسحاق بن سليمان شيخ شيخ مسلم - تسعة رواة ـ لكنه سلك طريقة البدل فى الروايات فى هذا المثال، فروى هذا الحديث من غير طريق مسلم ووصل به إلى إسحاق بن سليمان، وبذلك كان بينه وبين شيخ مسلم - سبعة رواة - وهذا إسناد عالى بالنسبة للسابق ، لأن رجاله أقل.

وقد استعمله الإمام ابن حجر أيضا كثيرًا فى كتبه منها : قال فى حديث أخرجه مسلم ابن الحجاج عن إسحاق بن منصور عن النضر. قال : فوقع لنا بدلا عاليا[١٠].

وعلى هذا فقد اتفق العلماء على أن الإسناد العالى أفضل من النازل، وذلك لأن العالى يبعد فيه احتمال الخطأ، وكلما كثر رجال الإسناد تدرج إليه احتمال الخطأ، وكلما قصر السند كان أسلم، اللهم إلا أن

يكون فى نزول السند فوائد ليست موجودة فى الإسناد العالى كأن يكون رجال النازل ، أوثق ، أو أحفظ ، أو أفقه ، أو فى تصريح بالسماع من مولى ونحو ذلك[11].

قال ابن المبارك : «ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، إنما جودة الحديث صحة الرجال» .

والله أعلم .

وينظر العالى من الأسانيد .

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

(١) مقدمة ابن الصلاح.

(٢) التقييد والإيضاح.

(٣) فتح الباقى لزكريا الأنصارى.

الهوامش :

(١) انظر المعجم الوسيط مادة (بدل).

(٢) المصباح المنير للفيومى ص ٣٩ مادة (بدل) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٠ .

(٤) كتاب الصوم باب فيمن اختار الصيام ٣١٦/٢ . حديث (٢٤٠٩).

(٥) مسند أحمد ٤٧٦/٣.

(٦) سنن أبى داود. كتاب الصوم. حديث (٢٤١٠).

(٧) فى كتاب الزكاة باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة ١٥٩/٢ حديث (١٠٥٧).

(٨) صحيح البخارى. كتاب اللباس. حديث (٥٨٠٩)، وصحيح مسلم. كتاب الزكاة. حديث (١٠٥٧).

(٩) تذكرة الحفاظ للذهبى ٣٥٥/١ .

(١٠) تغليق التعليق لابن حجر ١٨/٢ .

(١١) فتح المغيث للحافظ العراقى ص ٣٠٠ .

البلاغات من الروايات

وضع علماء الحديث الأفاضل شروطاً لصحة الإسناد وهى : اتصال السند، وعدالة الرواة ، وضبطهم ، وخلو الحديث من الشذوذ والعلة القادحة متنًا وإسنادًا ، فإذا خلا شرط من هذه الشروط انتقل إسناد الحديث من الصحة إلى الحسن أو الضعف.

ومعنى اتصال السند : أن يكون كل راوٍ من رجال الإسناد تلقى الحديث عن شيخه الذى فوقه مباشرة بدون انقطاع ، فإذا حدث خلل فى ذلك انتقل الإسناد إلى مرتبة الضعف.

ومن صور الخلل فى الإسناد ما عرف عند المحدثين بالبلاغات فى الروايات.

تعريف البلاغات :

هى قول الراوى فى الحديث: بلغنا عن فلان ، فهو لم يسمع منه، وإنما بينهما راوٍ أو رواة آخرون فيروى عنه بالبلاغ، مثل أن يقول أحد أبناء زماننا مثلاً : بلغنا عن الشافعى – رحمه الله تعالى – أنه قال كذا ، ومثلها فى الحديث أن يقول الإمام مالك : بلغنى عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته**»[1].

حكمها :

عدها علماء الحديث من أنواع الضعيف لوجود سقط فى الإسناد؛ ولأننا لا نعلم حال الرواة غير المذكورين من العدالة والضبط[2].

وجودها :

توجد كثيرًا فى موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ، إلا أن الحافظ ابن عبد البر قد وصل ما فيه من البلاغات فى شرحه للموطأ وهو كتاب (التهميد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد)، وترك أربعة أحاديث ذكر أنه لم يقف عليها موصولة، وقد وصلها ابن الصلاح وابن مرزوق كل منهما فى تأليف له.

من أمثلته :

١ – عن مالك قال : بلغنى أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من نبى إلا قد رعى غنماً**». قيل: وأنت يا رسول الله؟ قال : «**وأنا**» [3].

فهذا البلاغ مما صح موصولاً عن عبد الرحمن بن عوف، وجابر، وأبى هريرة ـ رضى الله عنهم ـ[4].

٢ – وعن مالك قال : بلغنى أن رسول الله

ﷺ قـال : «**إن كـان دواء يبلـغ الداء ، فـإن الحجامة تبلغه**»(٥).

فـهـذا البـلاغ مما صح بمعناه عن أبى هريرة وأنس وسمـرة بن جندب - رضى الله عنهم.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

تدريب الراوى للسيوطى .

فتح المغيث للسخاوى .

التمهيد لابن عبد البر .

الهوامش :

(١) صحيح مسلم. كتاب الإيمان. حديث (١٦٦٢)، وموطأ مالك فى كتاب الجامع، باب الأمر بالرفق بالمملوك.

(٢) تدريب الراوى ١/٩٠.

(٣) الموطأ كتاب الجامع ٢/٧٤٠ رقم ١٨.

(٤) حديث أبى هريرة أخرجه البخارى كتاب الإجارة، باب رعى الغنم على قراريط برقم (٢٢٦٢).

(٥) الموطأ كتاب الجامع ٢ / ٧٤٢ رقم ٢٧ .

التابعون

التابعون : جمع تابعى أو تابع ، وهو اسم فاعل من تبع ، والنسبة إليه تابعى ، وتبعه بمعنى قفى أثره ونهج نهجه وجاء بعده . وسموا بذلك : لأنهم جاءوا بعد جيل الصحابة ، ولعل هذه التسمية مأخوذة من قوله تعالى : ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان**﴾ (سورة التوبة آية ١٠٠).

والتابعى فى اصطلاح جمهور المحدثين مثل ابن الصلاح ، والنووى ، والعراقى ، وابن حجر وغيرهم هو : «من لقى الصحابى وإن لم يصحبه». وقد عد الإمام مسلم الأعمش من التابعين لأنه رأى أنسًا رضي الله عنه وإن لم يصح له سماع منه.

واشترط الخطيب الصحبة ، واشترط ابن حبان الرؤية فى سن التمييز الصالحة للرواية.

ويشهد لرأى الجمهور قوله ﷺ: «**طوبى لمن رآنى وآمن بى ، وطوبى لمن رأى من رآنى**»[1] حيث لم يَذكُر ﷺ إلا مطلق الرؤية.

فائدة هذا العلم :

هذا العلم من العلوم الهامة ، وله فائدة عظيمة لأنه يميز طبقة التابعين عن طبقة الصحابة ، وعن طبقة أتباع التابعين.

فضل التابعين :

جيل التابعين من أجيال الخير والفضل والمنزلة العظيمة الذين مدحهم الله – عز وجل – ورضى عنهم فى القرآن الكريم وذلك فى قوله تعالى ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ...**﴾ الآية. كما مدحهم رسول الله ﷺ وذلك فى قوله فى الحديث الصحيح «**خيركم قرنى، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم**»[2]. فجيل التابعين يلى جيل الصحابة فى الفضل والمنزلة، وهم الذين خلفوهم فى حمل العلم، وقاموا بواجب الدعوة والجهاد فى سبيل الله، وأتموا ما قام به الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فى خدمة دين الله.

عدالة التابعين :

جيل التابعين فى مجموعهم من أجيال الخير والفضل والعدالة والإتقان ، وهم محمولون على الستر والصيانة ، لكن العلماء اتفقوا على أن الصحابة فقط هم الذين ثبتت لهم العدالة فلا نحتاج للبحث عن عدالتهم ، أما غيرهم بدءًا من التابعين فمن بعدهم فلا بد من ثقتهم وعدالتهم حتى تقبل روايتهم.

طبقات التابعين :

جعلها الإمام مسلم ثلاث طبقات : كبار التابعين ، أوساط التابعين ، صغار التابعين .

وجعلها الحاكم خمس عشرة طبقة أعلاها من أدرك العشرة المبشرين بالجنة مثل قيس ابن أبى حازم ، وسعيد بن المسيب ، وأبى عثمان النهدى ، وقيس بن عباد.

والثانية : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس . والثالثة : الشعبى ، وعبيد الله بن عتبة وأقرانهم. وآخرهم من لقى أنسًا ﵁ بالبصرة ، وعبد الله بن أبى أوفى ﵁ من أهل الكوفة ، والسائب بن يزيد ﵁ بالمدينة، وأبا أمامة ﵁ بالشام. وهكذا.

المخضرمون :

جمع مخضرَم - بفتح الراء - وعرفه السيوطى فى (تدريب الراوى) فقال : «هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره، ولا صحبة له»[٣]. هذا مصطلح أهل الحديث فيه.

وقد عدهم الإمام مسلم عشرين نفسًا منهم الأسود بن يزيد النخعى ، وسعد بن إياس الشيبانى ، وشريح بن هانئ ، ومالك بن عمير ، وأبو رجاء العطاردى وغيرهم .

وأضاف بعض العلماء آخرين غير الذين ذكرهم مسلم منهم : جبير بن الحارث ، وعبد الرحمن بن غَنم ، وعلقمة بن قيس، وابن أبى حازم. وجلة الذين ذكرهم العلماء يزيد على خمسين.

فوائـد :

أفضل التابعين :

أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين : سعيد بن المسيب .

وأهل البصرة يقولون : الحسن البصرى .

وأهل الكوفة يقولون : علقمة ، والأسود ، وأويس القرنى .

وتعددت الأقوال فى أفضلهم عن الإمام أحمد. ورجح العراقى تفضيل أويس القرنى لما رواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب ﵁ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : **«إن خير التابعين رجل يقال له أويس»**[٤].

الفقهاء السبعة من التابعين :

هم من أكابر التابعين ، وهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ابن ثابت ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف ، وعبد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود ، هذا ما عليه أكثر العلماء .

أكثر التابعين فتوى :

الحسن البصرى مفتى البصرة ، وعطاء مفتى مكة .

أول التابعين موتًا :

أبو زيد معمر بن زيد قتل بخراسان سنة (٣٠هـ).

وآخرهم موتًا: خلف بن خليفة مات سنة (١٨٠هـ).

من أفاضل التابعيات :

حفصة بنت سيرين ، وعَمْرة بنت عبد الرحمن ، وتليهما أم الدرداء الصغرى وتسمى هجيمة ، أو جهيمة .

جزى الله التابعين خيرًا عما قدموه للإسلام والمسلمين .

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

مقدمة ابن الصلاح .
التقريب للنووي .
التدريب شرح التقريب للسيوطى .
الباعث الحثيث للشيخ شاكر .

الهوامش :

(١) أخرجه أحمد في مسنده حديث رقم ٢٢٧٩٢، وانظر مجمع الزوائد للهيثمى ١٠/٦٧.
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات، حديث رقم ٢٦٥١، ومسلم فى كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم ٦٦٣٣.
(٣) تدريب الراوي للسيوطى ٢/١٣٨.
(٤) أخرجه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم ٦٦٥٥، وأحمد فى المسند حديث رقم ٢٧٢.

تاريخ علوم السنة ومراحل تأليفها

علوم السنة كثيرة ومتنوعة غير أن العلماء حين عرضوا لهذه العلوم أرجعوها إلى علمين رئيسيين هما: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

أما علم الحديث رواية: فهو العلم الذى يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلا، أو تقريراً، أو صفة، حتى الحركات والسكنات.

وعلم الحديث دراية: هو العلم الذى يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد. ويجمع هذا العلم: علم رجال الحديث وعلم مصطلح الحديث(١).

وعليه: فتاريخ علوم السنة يشمل تاريخ العلوم الثلاثة، وهاك تفصيلها، مع بيان المراحل التى مر بها :

أولا: تاريخ علم الحديث رواية :

لقد أخذ تدوين السنة النبوية أطواراً بالنسبة لجمعها، وكيفية المجموع منها، وذلك من العصر النبوى إلى آخر عصر الرواية فى حدود الثلاثمائة، وهذه هى أطوار تدوينها:

الطور الأول: التدوين الفردى للسنة :

وقد بدأ هذا التدوين منذ عصر النبى ﷺ واستمر إلى آخر المائة الأولى ليشمل عصر الصحابة وكبار التابعين، وكان تدوين السنة فى هذا الطور على شكل صحف خاصة مستقلة غير مرتبة كما قال الإمام الذهبى(٢).

وأهم هذه الصحف فى هذا الطور:

١ - «كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن» كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن(٣).

٢ - صحيفة قائم سيف رسول الله ﷺ(٤).

٣ - كتاب «الصدقات ومقاديرها» وكان عند أبى بكر رضي الله عنه، وكتبه أبو بكر رضي الله عنه لأنس ابن مالك رضي الله عنه لما وجهه إلى البحرين عاملاً(٥).

٤ - الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو ابن العاص - رضى الله عنهما(٦).

٥ - صحيفة جابر بن عبد الله الأنصارى - رضى الله عنهما - وهى فى مناسك الحج(٧).

٦ - الصحيفة الصحيحة التى يرويها همام ابن منبه عن أبى هريرة رضي الله عنه من حديثه[٨].

الطور الثانى: التدوين الرسمى :

وكان ذلك فى عصر أوساط التابعين، حيث أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة تدوينًا عاماً، وكتب بذلك إلى عماله فى أمهات المدن الإسلامية، فاستجاب العلماء لأمره، وقام كل واحد منهم بتدوين ما عنده من السنة، فكان أول من دونها: محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المتوفى سنة (١٢٤هـ)، ثم جد العلماء فى تدوينها فى كثير من الأمصار، ولكن التدوين فى هذا الطور لم يكن مستوعبًا، لأن المنية عاجلت عمر بن عبد العزيز دون تحقيق ما أراد.

الطور الثالث: التصنيف العلمى لكتب السنة :

والتصنيف يختلف عن التدوين الذى سبق فى الطورين السابقين، إذ التدوين: هو تقييد المتفرق المشتت وجمعه فى ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، أما التصنيف: فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دون فى فصول محدودة وأبواب مميزة.

وقد مر التصنيف فى السنة بعدة مراحل:

الأولى : وكانت فى عصر أواخر التابعين ومعهم كبار أتباع التابعين، حيث ظهر فى هذا العصر المبكر أنواع من المصنفات الجامعة، أطلق على بعضها اسم «المصنف» كمصنف شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، ومصنف الليث ابن سعد (ت١٧٥هـ)، وعلى بعضها الآخر اسم «الجامع» كجامع معمر بن راشد (ت١٥٤هـ) الذى لازال مخطوطًا فى تركيا، وعلى البعض الآخر اسم «الموطأ» كموطأ ابن أبى ذئب، وموطأ مالك بن أنس، ولم تكن هذه المصنفات قاصرة على أحاديث النبى ﷺ، بل ضمت إلى ذلك أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

الثانية: وكانت فى عصر أتباع التابعين، وفى ذلك العصر ألف العلماء المسانيد، وقصدوا من تدوينها جمع السنة النبوية فقط خالصة من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسى (ت٢٠٤هـ)، وعبيد الله بن موسى العبسى (٢١٣هـ) وعلى بن موسى المدينى (٢٣٤هـ)، ومن الطبقة التى تليهم: ابن راهويه (٢٣٧هـ)، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وعثمان ابن أبى شيبة (٢٣٩هـ)، ومن كانت وفاته من هؤلاء بعد العشرين والمائتين فهو من أتباع أتباع التابعين ومن تلامذة أتباع التابعين.

الثالثة: وكانت فى عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخارى، وفى ذلك

العصر ازدهر تدوين السنة، فدونت السنة الصحيحة ورتبت على الأبواب، وكانت ثمرة التدوين فى هذا العصر ظهور الكتب الستة: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، والترمذى، وابن ماجه، والنسائى.

الرابعة: عصر المتأخرين عن عصر الرواية، وفيه رتبت كتب المتقدمين وهذبت واختصرت وشرحت، ومن المؤلفات فى هذا العصر ما يعرف بالجوامع، كالجمع بين الصحيحين للحميدى، وجامع الأصول لابن الأثير، وجمع الجوامع للسيوطى، ومنها ما يعرف بالزوائد ككتب نور الدين الهيثمى، ومنها كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، ومنها ما يعرف بالأطراف كأطراف الصحيحين لأبى مسعود الدمشقى. و«تحفة الأشراف» للمزى ... إلخ[9]. وفى مناهج المحدثين تفصيل لكل طور من هذه الأطوار.

ثانيا: تاريخ علم رجال الحديث :

لقد نشأ علم الرجال فى عهد الرسول ﷺ حيث عدَّل رسول الله ﷺ وجرح، وكان ذلك سنة تبعها أصحابه - رضى الله عنهم - فتكلم فى الرجال منهم ابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة - رضى الله عنهم - ثم تبعهم جماعة من كبار التابعين منهم: الشعبى وابن المسيب وابن سيرين - رحمهم الله - وكان القول فى التجريح قليلاً؛ لأن الرواة من الصحابة جميعهم عدول، وكبار التابعين أغلبهم عدول، ولم يكن للقول فيهم مجال إلا من ناحية ضبطهم، وقل أن يوجد فيهم متهم بالكذب إلا ما كان من مثل الحارث الأعور والمختار الكذاب وقلة غيرهم.

ولما كان عهد أوساط التابعين وجد جماعة يرفعون الموقوف، ويرسلون كثيراً، ومنهم من يغلط مثل أبى هارون العبدى. فكان القول فى الرجال أيضًا من قبل التحمل والضبط وكان قليلاً.

فلما كان آخر عصر التابعين بعد منتصف المائة الثانية ظهرت من الرواة أمور تسلب منهم العدالة، وظهر الكذب فى كثير من الرواة، وأخذت العصبية بين الفرق السياسية والمذهبية تزيد، فاضطر العلماء إلى إكثار القول وإمعان النقد فى الرجال، فتكلم من العلماء شعبة بالعراق، وهو أول من تكلم فى الرجال، ومالك والثورى والأوزاعى والأعمش والليث من طبقة مالك، ثم اتسع الأمر وكثرت المحن والفتن، وعمت العصبية فتكلم فى الرجال طبقة بعد طبقة بعد مالك، مثل يحيى ابن سعيد القطان، وهو أول من جمع قوله فى الرجال، فكان زعيم هذه الطبقة هو وابن مهدى، ويلى هؤلاء تلامذتهم مثل: يحيى بن معين، وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل، ثم

تلامذة هؤلاء مثل: أبى زرعة وأبى حاتم والبخارى ومسلم، ثم تلامذة هؤلاء كالنسائى والترمذى، وهكذا إلى آخر عصر الرواية.

وكانت العلوم فى ذلك العصر قد دونت ووضعت الاصطلاحات العلمية فوضعت علوم الحديث أيضًا، ولم تدون كتب الرجال وحدها إلا فى أواخر القرن الثانى، وكان ما دون قليلاً، وقليل الأنواع، فلما كان القرن الثالث وما بعده ألف العلماء فى جميع أنواعه، فكتب يحيى بن معين (٢٣٤هـ) فى تاريخ الرجال، ومحمد بن سعد (٢٣٠هـ) فى الطبقات، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) فى العلل ومعرفة الرجال، والبخارى (٢٥٦هـ) ألف تواريخه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، ومسلم (٢٦١هـ) فى الكنى والطبقات، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل، وأبو حاتم بن حبان (٣٥٤هـ) فى الثقات والمجروحين، والعجلى وابن شاهين فى الثقات، والنسائى والدارقطنى وقبلهم البخارى فى الضعفاء، وأبو أحمد العسكرى وابن قانع وأبو نعيم وابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر فى الصحابة، وأبو حاتم وابن منده فى طبقات التابعين، والذهبى والسيوطى فى طبقات الحفاظ، والمزى والذهبى وابن حجر والخزرجى فى رجال الكتب الستة، وعبد الغنى بن سعيد فى «مشتبه الأسماء» والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف»، والخطيب والذهبى وابن حجر فى «المتشابه» وهكذا تعددت المؤلفات، وشمل التدوين كل علوم الرجال[١٠]. وسيأتى أيضا فى مناهج المحدثين تفصيل أكثر.

ثالثا: تاريخ مصطلح الحديث :

إن قواعد مصطلح الحديث، والتى منها ما يتعلق بالرواية، ومنها ما يتعلق بالدراية كانت ثمرة لتطور التدوين فى متون السنة والتصنيف فى علم الرجال وجهود السلف فى ذلك.

وقد مر التصنيف فى مصطلح الحديث بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: عندما كانت قواعده تتناقل إما مشافهة وإما منثورة فى مصنفات شتى، وذلك طيلة القرون الثلاثة الأولى، إذ لم يوجد - فيما أعلم - مصنف واحد يجمع تلك القواعد فى هذه القرون الثلاثة، وإنما وجد بعضها منثوراً فى مثل «الرسالة» للإمام الشافعى، وكتاب «التمييز» للإمام مسلم، وكذلك فى مقدمة صحيحه، وكتاب «العلل الصغير» للإمام الترمذى، وفى كتب معرفة الرجال والعلل، وكتب الجرح والتعديل المختلفة وغيرها.

المرحلة الثانية: محاولة جمع هذه القواعد فى كتاب واحد أو فى كتب، وهذه

المرحلة امـتـدت من أوائل القـرن الرابـع إلى نهـاية القـرن الخـامس تقـريبًـا، ومن أهم هذه الكتب:

١ - «المحـدث الفـاصـل» لأبى مـحـمـد بن خلاد الرامهرمزى (ت٣٦٠هـ).

٢ - «معـرفة علوم الحديث» لأبى عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ).

٣ - «الكفاية» لأبى بكر الخطيب البغدادى (ت٤٦٣هـ).

وغيره من الكتب الأخرى.

وتميـزت هـذه المؤلفـات بسـرد الروايات والأسانيد. ثم استخلاص القواعد منها، وذكر من قال بها أو ذهب إليها من السلف.

المرحلة الثالثة: ما بعد القرن الخامس، وهى مرحلة جمع القواعد من كتب من تقدم من الأئمة بدون ذكر الأسـانيد أو الروايات، ثم محـاولة إعادة ترتيـبـها وتهـذيبـهـا، ومن أبرز المؤلفـات فى ذلك كـتـاب «مـقـدمـة فى علوم الحـديث» للحـافظ أبى عـمـرو بن الصـلاح (٦٤٣هـ) ومـا تفـرع منهـا من اخـتـصـارات، كاختصار النووى وابن كثير، أو تنكيت كنكت العراقى والزركشى وابن حجر، أو نظم كنظم العراقى والسيوطى، أو شرح ككتاب «محاسن الاصطلاح وتضـمين كـتـاب ابن الصـلاح» لسـراج الدين البلقـينى (٨٠٥هـ)، أو تهـذيب وترتيب كـمـا صنع ابن جـمـاعـة فى «المنهل الروى»، والطيبى فى «الخلاصة»، وابن دقيق العيد فى «الاقتراح»، والذهبى فى «الموقظة»، وابن حـجـر فى «نخبـة الفكر وشـرحـه»، وغير ذلك.

أ.د/ ياسر محمد شحاته

الهوامش :

(١) انظر: المبتكر فى علوم الأثر ص ٥، ٨٦.
(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٦١.
(٣) انظر: سبل السلام (١/١٠٥).
(٤) انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (١/٧١).
(٥) انظر: نيل الأوطار (٣/١٣٤).
(٦) تقييد العلم ص ٨٤، وجامع بيان العلم (١/٧٣).
(٧) مشاهير علماء الأمصار ص١١، تذكرة الحفاظ (١/٤٢).
(٨) تضم هذه الصحيفة (١٣٨) حديثا، رواها الإمام أحمد فى مسنده، وقد طبعت بتحقيق محمد حميد الله.
(٩) انظر: المبتكر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وتدوين السنة للدكتور محمد بن مطر الزهرانى.
(١٠) انظر: المبتكر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعلم الرجال للدكتور محمد بن مطر الزهرانى.

تاريخ متون الأحاديث

هذا النوع - كما قال سراج الدين البلقينى - فوائده كثيرة، وله نفع كبير فى معرفة الناسخ والمنسوخ، ويعرف به ابتداء مشروعية ذلك الشىء، فيظهر بذلك خلوّ الزمان الذى قبله عن مشروعية ذلك الشىء، إما لأن الحكم إلى ذلك الوقت لم يكن محتاجًا إليه، أو لم يُطْلَب إلا ذلك الوقت، وإما لأنه كان قبله حكم آخر ارتفع بهذا، فيكون من قسم الناسخ والمنسوخ، أو لم يرتفع بالكلية بل اقتضى الحال التخيير..[1]

ويعرف التاريخ بأمور كثيرة ترد فى بعض الأحاديث، ومن هذه الأمور ما يأتى :

١ - أن يذكر فى الحديث: أول ما كان كذا.

٢ - أن يذكر فى الحديث القَبْلية أو البَعْدِيَّة.

٣ - أن يذكر فى الحديث: آخر الأمرين.

٤ - ويكون بذكر السنة أو بذكر الشهر.

ويعرف أيضًا بغير ذلك مما يعرف به التاريخ، وهذا نظير ما تكلم عليه جمع من العلماء فى النازل من القرآن قبلُ، وما نزل بعدُ، والمكى والمدنى[2].

والأحاديث فى هذا الباب منها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الضعيف.

أمثلة للأوائل :

- حديث : «أول ما بدئ به رسولُ الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاءُ...»[3].

- وحديث : «**أول ما نهانى عنه ربى عبادة الأوثان، وشرب الخمر، وملاحاة الرجال**»[4].

- وحديث : «**أول الأنبياء آدم**»[5].

ومن أمثلة القَبْلية والبَعْدِيَّة : حديث جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء، ثم رأيته قبل موته بعام يستقبلها»[6].

وحديث شَهْر بن حَوْشَب قال: رأيت جرير ابن عبد الله رضي الله عنه توضأ ومسح على خفيه،

فقلت فى ذلك؟ فقال: رأيت النبى ﷺ توضأ ومسح على خفيه، فقلت له: أقبل المائدة أم بعد المائدة؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة(٧).

ومن أمثلة النوع الثالث الذى فيه «آخر الأمرين»: حديث: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»(٨).

ومن المؤرّخ بذكر السنة ونحوها، حديث بُرَيْدَة رضي الله عنه الذى رواه الإمام مسلم: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد...»(٩).

وحديث عبد الله بن عكيم الجُهنى رضي الله عنه: أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر، وفى رواية: بشهر أو شهرين: «**أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**»(١٠).

ومن الأحاديث المؤرخات أيضاً :

حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحُمُر الأهلية، وعن أكل كل ذى ناب من السباع»(١١).

وحديث علىّ بن أبى طالب رضي الله عنه: «أن النبى ﷺ نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية»(١٢).

وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن أكل الثوم، وعن لحوم الحمر الأهلية»(١٣).

وروى الشيخان من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال : أصابتنا مَخْمَصة يوم خيبر، فأوقد الناس النيران، فقال النبى ﷺ : «**ما هذه النيران؟**» قالوا: على الحُمُر الأهلية. قال: «**أهريقوا ما فيها واكسروا القدور**»، فقال رجل: يا رسول الله، أوَ لا نهريق ما فيها ونغسلها»؟ قال: «**أو ذاك**»(١٤).

ومن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: أطْعَمَنَا رسولُ الله ﷺ يوم خيبر لحوم الخيل، ونهى عن لحوم الحُمُر(١٥). وفى رواية: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحُمُر، وأذن فى الخيل»(١٦).

ومما فعله رسول الله ﷺ فى مرض موته: أنه صلى جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً**»(١٧).

وحديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ فى صحيح البخارى أنها سمعت النبى ﷺ وأصغَتْ إليه قبل أن يموت وهو مستند إلى ظهره يقول: «**اللهم اغفر لى وارحمنى وألحقنى بالرفيق الأعلى**»(١٨).

وفى صحيح البخارى أيضًا بسنده عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: يوم الخميس وما يوم الخميس. اشتد برسول الله ﷺ وجَعُه فقال: «ائتونى أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا...»، وفيه: وأوصاهم بثلاث قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب...» الحديث[19].

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

الهوامش :

(١) محاسن الاصطلاح مع مقدمة ابن الصلاح (ص٧١٤) طبعة دار المعارف، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ). وراجع : تدريب الراوى (٢/٥٦٤-٥٦٦) مطبعة حسان بالقاهرة، وتوزيع الرسالة ببيروت.

(٢) راجع: محاسن الاصطلاح (ص٧١٤).

(٣) صحيح البخارى: كتاب بدء الوحى، حديث رقم (٣)، وصحيح مسلم: كتاب الإيمان: حديث رقم (٢٥٢).

(٤) مصنف ابن أبى شيبة (٤/٨)، (١٠٣/١٤) رقم (١٧٨١٠)، والمعجم الكبير (٨٣/٢٠)، حديث (٥٧)، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (٥٣/٥): «وفيه عمرو بن واقد وهو متروك، رمى بالكذب، وقال محمد بن المبارك الصورى: كان صدوقًا، وردّ قوله، والجمهور ضعفه». والبيهقى فى السنن الكبرى (١٩٤/١٠) من حديث أم سلمة مرفوعًا .

(٥) مصنف ابن أبى شيبة: كتاب الأوائل (حديث رقم ١٧٧٨٢) عن المسعودى، عن أبى عمرو، عن عبيد بن الحسحاس، عن أبى ذر قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو فى المسجد . قلت: أى الأنبياء أول؟ قال: «آدم» قلت: وهل كان نبيًا؟ قال: «نبى مُكَلَّم». قال البلقينى معلقًا عليه: «إسناد الحديث حسن». محاسن الاصطلاح (ص ٧١٥).

(٦) أخرجه أبو داود فى سننه (حديث رقم ١٣)، والترمذى فى سننه (حديث ٩)، والنسائى فى سننه (المجتبى) (٣٨/١)، وابن ماجه (٣٢٥)، وأحمد فى مسنده (٣٦٠/٣).

(٧) سنن الترمذى : أبواب الطهارة (٧٠) باب المسح على الخفين (حديث رقم ٩٤). وروى البخارى فى الصلاة حديث رقم (٣٨٧)، ومسلم فى الطهارة (حديث رقم ٢٧٢)، والترمذى فى الطهارة رقم (٩٣) كلهم من طريق همام بن الحارث عن جرير بنحوه. وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٨) رواه أبو داود فى سننه (حديث رقم ١٩٢).

(٩) صحيح مسلم (حديث رقم ٢٧٧).

(١٠) رواه أبو داود فى سننه (رقم ٤١٢٨)، والترمذى (١٧٢٩) وحسنه، والنسائى فى المجتبى (١٧٥/٧)، وابن ماجه (٣٦١٣)، ومشكل الآثار (٢٦٠/٤).

(١١) صحيح مسلم (٣٤) كتاب الصيد والذبائح (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث ١٩٣٩/٣٢)، وشطره الأول فى صحيح البخارى (٦٤) كتاب المغازى (٣٨) باب غزوة خيبر (حديث ٤٢٢٧).

(١٢) صحيح البخارى: (٦٤) كتاب المغازى (٣٨) باب غزوة خيبر (حديث ٤٢١٦) وأطرافه فى (٥١١٥،٥٥٢٣،٦٩٦١)، وفى صحيح مسلم (٣٤) كتاب الصيد والذبائح (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث رقم: ١٤٠٧/٢٢).

(١٣) صحيح البخارى: الموضع السابق (حديث رقم: ٤٢١٥)، كما رواه برقمىّ (٤٢١٧،٤٢١٨)، ولكن بشطره الثانى فقط.

(١٤) صحيح البخارى: (٦٤) كتاب المغازى (٣٨) باب غزوة خيبر (حديث ٤١٩٦).

صحيح مسلم: (٣٤) الصيد والذبائح (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (حديث رقم : ١٨٠٢/٣٣).

(١٥) صحيح مسلم (٣٤) كتاب الصيد والذبائح (٦) باب فى أكل لحوم الخيل (حديث ١٩٤١/٣٧).

(١٦) صحيح البخارى: الموضع السابق (حديث ٤٢١٩) وطرفاه فى (٥٥٢٠،٥٥٢٤).

وصحيح مسلم: الموضع السابق (حديث ١٩٤١/٣٦). وراجع: شرح معانى الآثار (٢٠٣/٤-٢١٠).

(١٧) متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها.

وصحيح البخارى: (١٠) كتاب الأذان (٥١) باب إنما جُعل الإمام ليؤتم به... (حديث رقم (٦٨٨)، وأطرافه فى (١١١٣،١٢٣٦، ٥٦٥٨).

وصحيح مسلم: (٤) كتاب الصلاة (٩) باب ائتمام المأموم بالإمام. حديث رقم (٤١٢)، ورواه أيضًا من حديث أنس (٤١١)، ومن حديث جابر (٤١٣)، ومن حديث أبى هريرة (٤١٤).

(١٨) صحيح البخارى: (٦٤) كتاب المغازي (٨٣) باب مرض النبى ﷺ ووفاته، حديث رقم (٤٤٤٠)، وطرفه فى (٥٦٧٤).

(١٩) صحيح البخارى: الموضع السابق، حديث رقم (٤٤٣١)، ونحوه رقم (٤٤٣٢) وطرفه: لما حضر رسول الله ﷺ وفى البيت رجال، فقال: «هلموا أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده»... الحديث.

التجريح للرواة وألفاظه ومراتبه

مفهوم تجريح الراوى :

هو ردّ رواية الراوى لعلّة قادحة فيه، أو فى روايته، من فِسّق أو كذب أو تدليس أو اختلاط أو سوء حفظ ونحو ذلك، بشرط أن يكون التجريح صادرًا من إمام مُعْتَمَد فى هذا الباب، وغير معروف بالتعنت تجنبًا للتجنّى على الراوى أو الرواية.

وقد قيّض الله تعالى أئمة كان كل هدفهم خدمة السُّنَّة النبوية الشريفة دون مجاملة أو محاباة، فأخلصوا النية وصدقوا القول، وجعلوا خدمة الدين فوق كل العواطف والمصالح، فهذا على بن المدينى - رحمه الله تعالى - سئل عن أبيه فقال: سلوا عنه غيرى، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف[1]. وقال زيد بن أبى أنيسة: لا تأخذوا عن أخى، يعنى يحيى المذكور بالكذب[2]. وقال أبو عروبة الحرانى عن الحسين بن أبى السرى العسقلانى: هو خال أمى، وهو كذاب[3]. وروى الخطيب البغدادى بسنده عن أيوب السختيانى أنه قال: إن لى جارًا بالبصرة ما أكاد أقدم عليه بالبصرة أحدًا، لو شهد عندى على فِلْسَيْن أو تمرتين لم أجز شهادته[4]، ونحوه عن أيوب أيضًا فى مقدمة صحيح مسلم[5]. وقال مَسْلَمة بن القاسم عن العباس بن محبوب المعروف بابن شاصونة: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه، وكان لى صديقًا[6].

الجرح المبهم غير مقبول :

لا يقبل الجرح المبهم فى الراوى الذى وثقه أحد من الأئمة، لأن الناس مختلفون فى أسباب الجرح، ومنه أسباب كثيرة غير قادحة، فلابد من بيانه ليظهر أهو قادح أم لا، وهذا ظاهر ومقرر فى الحديث والفقه والأصول كما قال الحافظ ابن الصلاح[7]، وهو مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما، كما قال الخطيب البغدادى[8].

وقد جزم الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ بعدم قبول تجريح من ثبتت عدالته إلا إذا تأكد ثبوت ما جُرِّح به، فقال: «كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير

جرحه»[٩]، فهذا هو الصحيح كما قال الإمام ابن عبد البر[١٠]، وهو الصواب كما قال الإمام السبكى[١١]، وتأتى أهمية هذا المبدأ انطلاقًا من الحرص على المحافظة على السُّنَّة. قال الإمام السبكى: «وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وطعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[١٢]، وقد سبقه الإمام ابن جرير الطبرى إلى هذا المعنى، وبيّن خطورة ذلك حيث يلزم «ترك أكثر محدثى الأمصار، لأنه ما منهم أحد إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرْغَبُ به عنه»[١٣]. فمن ثبتت عدالته لا يقبل فيه الجرح المبهم .

لا يقبل الجرح إلا إذا كان قادحًا أو مؤثرًا:

هناك تجريح لم يعتبره العلماء قادحًا، وفى «هدى السارى» للحافظ ابن حجر فصل كبير تناول فيه جملة كبيرة من رواة الصحيح ممن طُعِنَ فيهم، ومعظمهم مجرّحون بجرح غير مؤثر، وقد رتبهم على حروف المعجم وتناولهم بشىء من التفصيل والتوضيح، وفى الاطلاع عليهم فوائد حديثية هامة[١٤]، ثم عاد فى فصل لاحق، فى القسم الثانى منه، فحصر من الرواة السابقين مَنْ ضُعِّفَ بأمر مردود، كالتحامل، أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعِّف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره، ونحو ذلك...، وساق أسماءهم على الترتيب السابق وبدون تفصيل فقال: «**أحمد بن شَبيب الحبطى** تكلم فيه الأزدى، وهو غير مرضى. **أحمد بن صالح المصرى** تحامل عليه النسائى، ولم يصح طَعْنُ يحيى بن معين فيه. **أحمد بن عاصم البلخى** جهله أبو حاتم؛ لأنه لم يخبر حاله. **أحمد بن المقدام العجلى** طعن فيه أبو داود لمزاحه. **أحمد بن واقد الحرانى** تكلم فيه أحمد لدخوله فى عمل السلطان. **أبان بن يزيد العطار** نقل الكديمى تضعيفه، والكديمى واهٍ...» إلخ[١٥].

لا يقبل الجرح من ضعيف ولا من متعنت له معارض معتبر :

بَيَّنَ الأئمة والعلماء أن هناك جرحًا يُرَدّ ولا يقبل، كأن يكون الجارح نفسه مجروحًا ولم يوافقه أحد من الأئمة، نحو أبى الفتح محمد بن الحسين الأزدى، فمعروف أنه «يسرف فى الجرح» كما قال الحافظ الذهبى[١٦]، و«غير مَرْضِىّ» كما قال الحافظ ابن حجر العسقلانى[١٧]. وقال أيضًا: «لا يعرّج على قوله»[١٨]. وقال أيضًا: «والأزدى قد قررنا أنه لا يُعْتَدُّ به»[١٩].

وأيضًا: إذا كان الجارح متعنتًا فى الغالب نحو **يحيى بن سعيد القطان**، فقد قال الحافظ الذهبى: «متعنت جدًا فى الرجال»[٢٠]، وقال ابن حجر العسقلانى: «شديد التعنت فى الرجال لاسيما مَنْ كان من أقرانه»[٢١]، ونحو **ابن حبان**، فقد قال ابن حجر العسقلانى: «ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه»[٢٢]، ونعته الحافظ الذهبى بأنه خسَّاف متهوِّر[٢٣]، ونحو **أبو الحسن بن القطان**، فقد ترجم له الحافظ الذهبى فى «الميزان»، وبعد مدحه قال: «ولكنه تعنت فى أحوال الرجال فما أنصف، بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة وغيره»، واعتبر قوله فى هشام خبطًا وخلطًا لا عبرة به[٢٤]. و**الجوزجانى** أيضًا متعنت وخاصة فى الكوفيين، قال الحافظ ابن حجر: «الجوزجانى لا عبرة بحطه على الكوفيين»[٢٥].

ولا يُلْتَفَتُ إلى ابن سعد والواقدى إذا انفردا مع وجود معارض معتبر؛ لاعتماد ابن سعد على الواقدى غالبًا، والواقدى ضعيف. قال ابن حجر: «ولا يلتفت أحد إلى ابن سعد فى هذا، فإن مادته من الواقدى فى الغالب، والواقدى ليس بمُعْتَمَد»[٢٦].

مدلولات مصطلحات التجريح :

من المهم جدًا فهم ألفاظ الجرح والتعديل، ومعرفة أغراض الأئمة منها، فقد ذكر الحاكم أن ابن معين إذا قال عن راوٍ: «ليس بشىء»، فهو يعنى أن الراوى قليل الحديث[٢٧]. وذكر ابن القطان أنه يعنى أن أحاديثه قليلة جدًا[٢٨]. وحكى ابن الصلاح وابن كثير عن ابن معين قوله: «إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة»[٢٩]. وأطلق بعضهم مصطلح «منكر الحديث» أو «حديثه منكر» ونحو ذلك – على الحديث الذى يتفرد به الراوى سواء كان ثقة أو غير ثقة. قال الحافظ ابن حجر: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له»[٣٠]، وقال ابن حجر أيضًا: «فمذهب البرديجى أن المنكر هو الفرد، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة»[٣١]. قلت: وكذا المنكر عند أبى حاتم وأبى زرعة الرازيين، اتضح ذلك من خلال تحقيقنا لكتاب «علل الحديث» لابن أبى حاتم، هذا وللمنكر عند البخارى معنى آخر حيث قال البخارى - رحمه الله تعالى: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه»[٣٢].

مراتب التجريح :

للعلماء اجتهادات فى مراتب التجريح[٣٣]، ومن خلال تأمل مصطلحات التجريح يمكن

تصنيف هذه المصطلحات على ست مراتب هى:

الأولى : ليِّن الحديث، فيه لين، فيه مقال، ليس بذاك، ليس بالمتين، ليس بمرضىّ، للضعف ما هو، تكلموا فيه، طعنوا فيه، فيه ضعف، فى حديثه ضعف، ليس بذاك القوى، ليس بالقوى، سيئ الحفظ.

الثانية : ضعيف، واهى الحديث.

وهاتان المرتبتان يكتب حديث أصحابهما للاعتبار، ويعدُّ من الضعيف القابل للترقِّى إلى درجة الاحتجاج بما يعضده من متابع أو شاهد مثله أو أقوى منه.

الثالثة : رُدّ حديثه، ردّوا حديثه، مردود الحديث، طرحوا حديثه، ليس بشىء، لا يساوى شيئًا، ليس بحجة، متروك، متروك الحديث، مجمع على تركه، تركوه، ضعيف جدًا، واهٍ بمرة، هالك، ساقط الحديث، لا يعتبر به، غير ثقة ولا مأمون. وأصحاب هذه المرتبة مختلف فى درجة ضعفهم، كما سيأتى فى مبحث الواهى من الأحاديث.

الرابعة : متهم بالكذب، متهم بالوضع .

الخامسة : كذاب، يكذب، وضّاع، يضع الحديث..

السادسة : أكذب الناس، إليه المنتهى فى الكذب، ونحو ذلك.

والمراتب الثلاث الأخيرة لا يلتفت إلى المتصفين بها، ولا يعرّج على رواياتهم. والخامسة والسادسة منهم يكون ما تفرد به أحدهم موضوعاً، مكذوباً.

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

الهوامش :

(٢،١) فتح المغيث، للسخاوى (٣/٣٢٢)، مكتبة السُّنَّة بالقاهرة.
(٣) الميزان (١/٥٣٦)، فى ترجمة حسين المذكور .
(٤) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (١/١٣٩).
(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/٢١).
(٦) لسان الميزان (٣/٢٤٤) فى ترجمة عباس المذكور.
(٧) المقدمة (ص٥١) فى النوع الثالث والعشرين. دار الكتب العلمية ببيروت .
(٨) الكفاية فى علم الرواية (ص١٠٨-١٠٩).
(٩) نقلاً عن تهذيب التهذيب (٧/٢٧٣).
(١٠) نقلاً عن كتاب قاعدة فى الجرح والتعديل، للسبكى (ص١٦).
(١١) المصدر السابق (ص١٣).
(١٢) المصدر السابق (ص١٣-١٤).
(١٣) راجع: هدى السارى (٢/١٥١-١٥٢). طبعة الريان (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).
(١٤) راجع المصدر السابق (٤٨٤-٤٨٨).
(١٥) هدى السارى (٤٠٣-٤٨٢).

(١٦) الميزان (٥/١) فى ترجمة أبان بن إسحاق المدنى.
(١٧) تهذيب التهذيب (٣٦/١) فى ترجمة سفيان بن عيينة.
(١٨) هدى السارى (ص ٣٨٩) طبعة بولاق، فى ترجمة أيوب بن سليمان بن بلال.
(١٩) هدى السارى (ص ٣٩٩) ط بولاق.
(٢٠) الميزان (١٧١/٢) فى ترجمة سفيان بن عيينة.
(٢١) هدى السارى (١٧/٢) فى ترجمة سفيان بن عيينة.
(٢٢) القول المسدّد فى الذب عن مسند أحمد (ص ٣٢)، ونحوه فى الميزان (٢٧٤/١)، والرفع والتكميل (ص١٧٦-١٧٨).
(٢٣) ميزان الاعتدال (٨/٤) فى ترجمة عارم: محمد بن الفضل السدوسى.
(٢٤) راجع: الميزان (٣٠١/٤-٣٠٢) ترجمة هشام بن عروة.
(٢٥) تهذيب التهذيب (٩٣/١).
(٢٦) هدى السارى (ص ٣٨٩) فى ترجمة عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله.
(٢٧) المدخل للحاكم (ص ٦٠٤) فى ترجمة شنظير.
(٢٨) هدى السارى (ص ٤١٩) ط. بولاق، فى ترجمة عبد العزيز بن المختار البصرى.
(٢٩) المقدمة (ص ٥٩)، دار الكتب العلمية، اختصار علوم الحديث (ص١٠٦)، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح بالقاهرة، الطبعة الثالثة.
(٣٠) هدى السارى (ص ٤٣٦) ط. بولاق، فى ترجمة محمد بن إبراهيم.
(٣١) هدى السارى (ص ٤٥٥) فى ترجمة يونس بن القاسم الحنفى.
(٣٢) نقلاً عن الميزان (٦/١)، (٢٠٢/٢).
(٣٣) وراجع مراتب الجرح عند الأئمة فى: مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩) فى النوع الثالث والعشرين، دار الكتب العلمية ببيروت، وميزان الاعتدال (١/ ٤- المقدمة) حيث مراتب التجريح عند الذهبى، والجرح والتعديل (٣٧/١/١) حيث مراتب التجريح عند ابن أبى حاتم، ومقدمة تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٨-٦٠) بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وفتح المغيث للسخاوى (١٢٠/٢-١٣٠) مكتبة السُّنَّة بالقاهرة (ط١=١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، وفتح المغيث للعراقى (١٧٦/١-١٧٧) مكتبة السُّنَّة بالقاهرة، وتوضيح الأفكار (٢٦٨/٢-٢٧١).

التجويد للإسناد أو تدليس التسوية

مفهومه - كما ذكر الحافظ العلائي والحافظ ابن الصلاح -: هو أن يروى المدلس حديثًا فى إسناده (ضعيف، أو صغير السن) بين ثقتين أحدهما يروى عن الآخر، فيُسْقط الضعيف أو صغير السنّ، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوى الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن، **وعرفه الحافظ العراقى فى فتح المغيث** بقوله: «أن يروى (أى المدلس) حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتى المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذى فى السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل، فيستوى الإسناد كله ثقات». ويبدو الإسناد بذلك صحيحًا أو على الأقل حسنًا.

وكان القدماء يسمونه «تجويدًا»، فيقولون: «جوّده فلان»، أى ذكر مَنْ فيه من الأجواد، وحذف غيرهم، وصيّر الإسناد النازل عاليًا. وكان ابن القطان يسميه «تسوية» بدون لفظ التدليس، فيقول: «سَوّاه فلان»، «وهذه تسوية».

موقف العلماء من هذا النوع من التدليس: هذا النوع من التدليس مذموم من قِبَل جمهور العلماء، وعدوه أفحش أنواع التدليس وشرّها مطلقًا. ولذلك نهوا عنه، ونبهوا على المعروفين به، وحذروا من أحاديثهم التى دلسوها. وقال العراقى: «وهو قادح فيمن تعمد فعله».

وقال البقاعى : «سألت شيخنا - يريد الحافظ ابن حجر العسقلانى- هل تدليس التسوية جرح؟ قال: لاشك أنه جرح، فإنه خيانة لمن يُنقل إليهم، وغرور، فقلت: كيف يُوصف به الثورى والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يعتذر به فى هذا الباب أن مثلهما لا يفعل ذلك إلا فى حق من يكون ثقة عنده، ضعيفًا عند غيره». قال الحافظ ابن حجر ذلك؛ لأن الثورى والأعمش لم يدلسا عن الضعفاء والمتروكين.

وممن عُرف عنه هذا النوع من التدليس :

١ - بقية بن الوليد بن صائد الكلاعى الحمصى. روى له البخارى تعليقًا، وروى له

مسلم وأصحاب السنن الأربعة. قال أبو مُسْهِر: «أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية»[1].

٢ - الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، روى له أصحاب السنن الأربعة، قال أبو مُسْهِر: كان يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم[2] .. وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلت: تروى عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد؛ وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع (عبد الله بن عامر الأسلمي)، وبينه وبين الزهري (أبا الهيثم قرة بن موسى») قال: أُنبِّل[3] الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى عن هؤلاء - وهم ضعفاء- أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي[4].

وفُحْش هذا التدليس أكبر إذا كان الساقط من الإسناد كذابًا أو وضاعًا، ولذلك نهى عنه يحيى بن معين وقال: «لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته»[5].

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة :

جامع التحصيل للعلائى (ص١٠٢-١٠٤)، طبعة وزارة الأوقاف بالعراق (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، والتقييد والإيضاح للعراقى (ص٩٦-٩٧) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م). وفتح المغيث للعراقي أيضًا (ص٨٤-٨٥) مكتبة السنة بالقاهرة، والكفاية فى علم الرواية (ص٥١٨-٥١٩) دار ابن تيمية بالقاهرة، طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦١٨-٦٢٠) طبعة المجلس العلمى لإحياء التراث بالمدينة المنورة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، وتدريب الراوى مع تقريب النواوى (١/٢٨٠-٢٨٣) مطبعة حسان بالقاهرة، وتوزيع مؤسسة الرسالة.

الهوامش :

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٣٢) ترجمة بقية بن الوليد.

(٢) تدريب الراوى (١/٢٨١).

(٣) أى أرفع مكانته.

(٤) المصدر السابق (١/٢٨١-٢٨٢)، وفتح المغيث للعراقى (ص٨٤-٨٥).

(٥) الكفاية للخطيب (ص٥١٨).

التحريف فى الأسانيد والمتون

التصحيف والتحريف هو الخطأ فى القراءة أو الكتابة، سواء كان ذلك التغير بالنقط أو الشكل، وعرفه السخاوى بأنه: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. وفرّق الحافظ ابن حجر العسقلانى بين التصحيف والتحريف، بأن التغيير بالنقط هو التصحيف، والتغيير بالشكل - أى بالحركات والسكنات - هو التحريف.

ولقد حذر أهل العلم من قراءة الحديث بلحن أو تصحيف أو تحريف، بحجة أن الأحاديث صدرت عن رسول الله ﷺ على القواعد العربية الصحيحة السليمة، حتى قال الأصمعى: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل فى جملة قول النبى ﷺ : «**من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1]؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فما رويتَ عنه ولحنت فيه كذبت عليه». زاد الحافظ ابن الصلاح: «فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما» .

وسبيل السلامة من التصحيف والتحريف الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، وأما الأخذ من بطون الكتب فمن شأنه التحريف والتصحيف، ولا يفلت الصُحُفى من التبديل والتصحيف، ولذلك انعدم التصحيف والتحريف فى القرون الأولى الفاضلة حيث كان الاعتماد فيها على التلقى والسماع والأخذ من أفواه الأئمة والعلماء.

فإذا وقع (فى السند أو المتن) خطأ (لحن: تصحيف أو تحريف)، فحينئذ ينبغى (**على المذهب الراجح**) أن يقوم بتغيير ما فيهما من الخطأ وإصلاحه وروايتهما على الصواب. روى ذلك عن الأوزاعى وابن المبارك وغيرهما. قال ابن الصلاح: «وهو مذهب المحصّلين والعلماء من المحدثين».

وأما بالنسبة للإصلاح أو التغيير فى كتاب من تصنيف غيره أو أصله، فالصواب كما قال ابن الصلاح: «تركه وتقرير ما وقع فى الأصل على ما عليه، مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجًا فى الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة».

وأكد الحافظ ابن الصلاح على أن المذهب الأفضل والأولى والأسلم هو سدّ باب التغيير والإصلاح؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسنه، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية أو من جهة الرواية.. وأصلح ما يُعتمد عليه فى الإصلاح أن يكون ما يُصلح به الفاسد قد ورد فى أحاديث أخر.

وحُكى عن القاضى عياض أن الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها فى كتبهم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان إذا مرّ بأبى لحن فاحش غيّره، وإذا كان لحنًا سهلاً تركه».

فأهل المعرفة ينبهون على الخطأ عند الرواية والسماع والقراءة وفى حواشى الكتب، مع تقريرهم ما فى الأصول على ما بلغهم .

ومن أمثلة التصحيف فى الإسناد : أن «العوام بن مُرَاجِم» صَحَّفه يحيى بن معين فقال: «العوام بن مزاحم»، و«عتبة بن النُدَّر» بالدال المهملة صحفه ابن جرير الطبرى فقال: «عتبة بن البُذَّر» بالذال المعجمة.

ومن أمثلة التصحيف فى المتن : فى حديث أبى ذر ﷺ: «تعين صانعًا» صحفه هشام بن عروة فقال: «تعين ضايعًا»، ومنه ما جاء فى الحديث: «أو شاة تَيْعَر» صحفه أبو موسى محمد بن المثنى فقال: «أو شاة تَنْعَر».

وقد وقع فى التصحيف والتحريف كبار العلماء والأئمة، فإنهم بشر غير معصومين، ولذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: «ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف؟!»، والإكثار من ذلك هو المذموم والمعيب؛ لأنه يدل على عدم الضبط وسوء الحفظ. وللأئمة والعلماء مصنفات كثيرة فى هذا الباب للتنبيه على التصحيفات والتحريفات والتحذير منها لا للتشهير بمن وقع منه ذلك.

ومن المصنفات فى هذا الباب :

«تصحيف العلماء»، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ). و «التنبيه على حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسن الأصفهانى (ت٣٦٠هـ) مطبوع بدمشق، سورية. و«التنبيهات على أغاليط الرواة»، لأبى نعيم على بن حمزة البصرى (ت٣٧٥هـ). و«تصحيفات المحدِّثين» لأبى أحمد الحسن ابن عبد الله العسكرى (ت٣٨٢هـ) مطبوع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة. و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، للعسكرى أيضًا، مطبوع بالقاهرة (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م). و«تصحيف المحدِّثين» للدارقطنى (ت٣٨٥هـ). و«إصلاح خطأ المحدِّثين» للخطابى (ت٣٨٨هـ) له أكثر من طبعة. و«التصحيف والتحريف» لأبى الفتح عثمان بن عيسى الموصلى (ت٦٠٠هـ). و«تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، لخليل بن أيبك الصَّفَدى (ت٧٦٤هـ) وطُبعت صورة لإحدى نسخه الخطية.

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة :

مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٠-١٤٣) فى النوع الخامس والثلاثين، وتدريب الراوى مع تقريب النواوى (٢/١٦١-١٦٥)، وفتح المغيث للسخاوى (٣/١٥٠-١٨٠)، مكتبة السنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، وفتح المغيث للعراقى (ص٣٣٢-٣٣٥) مكتبة السُّنَّة أيضًا، وشرح نخبة الفكر لابن حجر (ص٢٢) طبعة مصطفى الحلبى بمصر (١٩٣٤م).

الهوامش :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب العلم، حديث رقم ١١٠، وكتاب الجنائز، حديث رقم ١٢٩١، ومسلم فى المقدمة، حديث رقم ٤، ٥.

التحمل للروايات وطرقه

التحمل لغة : مأخوذ من حمل الشيء ونقله من مكان إلى آخر، أو من شخص إلى آخر أو آخرين؛ وقد يطلق على الماديات كحمل الدية أو الغرامة عن غيره؛ وقد يطلق على المعنويات كحمل الأمانة.

التحمل اصطلاحًا : هو تلقى التلميذ الحديث من الشيخ مباشرة، أو بواسطة إحدى طرق التلقى التى ذكرها المحدثون من قراءة وإجازة ومناولة ومكاتبة وإعلام ووصية ووجادة .

متى يصحّ تحمل الحديث؟ : قال الحافظ ابن الصلاح: «يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده مع أهليته لذلك. وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده، ومنع من ذلك قوم فأخطأوا؛ لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن على، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديمًا وحديثًا يُحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدّون بروايتهم لذلك. والله أعلم»[1].

سنّ التمييز التى يصح فيها التحمل :

حدد جمهور المحدثين لذلك خمس سنين بشرط أن يكون الصبى فى هذه السن لديه القدرة على فهم الخطاب وردّ الجواب. قال القاضى عياض بن موسى: قد حدد أهل الصنعة فى ذلك أن **أقله سن محمود بن الربيع**، وذكر رواية البخارى فى صحيحه بعد أن ترجم: «متى يصح سماع الصغير» بإسناده عن محمود بن الربيع؟ قال: «عَقَلْتُ من النبى ﷺ مَجَّة مَجَّها فى وجهى **وأنا ابن خمس سنين** من دَلْوٍ»[2].

وقال الحافظ ابن الصلاح: «التحديد بخمس هو الذى استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدًا «سمع»، ولمن لم يبلغ خمسًا «حضر، أو أحضر»، والذى ينبغى فى ذلك أن يعتبر فى كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعًا عن حال من لا يعقل فهمًا للخطاب وردًا للجواب ونحو ذلك - صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين»[3].

طرق التحمل، وصيغ الأداء: ذكر المحدثون **ثمانى طرق هى**[٤]:

الطريقة الأولى : السماع : وهو سماع لفظ الشيخ إملاءً أو تحديثًا، وسواء كان من حفظه أو من كتابه.

وهذه الطريق هى أرفع طرق تحمل الحديث عند الأكثرين، لبعدها عن الخطأ والسهو .

صورها : لها أربع صور هى:

١ - أن يكون السماع لما يقوله الشيخ من حفظه.

٢ - أو يكون السماع لما يقرؤه الشيخ من كتابه.

٣ - أو يكون السماع لما يمليه الشيخ من حفظه.

٤ - أو يكون السماع لما يمليه الشيخ من كتابه.

والصورة الأخيرة أعلى صور السماع منزلة وتوثيقًا للأحاديث، لأن الشيخ والتلميذ يكونان معًا أبعد عن الغفلة.

الطريقة الثانية : القراءة على الشيخ : وهى أن يقرأ التلميذ على الشيخ أحاديثه التى له حق روايتها، أو يقرأ غيره على الشيخ وهو يسمع، سواء كان من كتاب أو من حفظ؛ وسواء كان الشيخ حافظًا أو غير حافظ، ولكنه يمسك بأصله، أو يمسكه تلميذ غيره. وسماه بعضهم «العَرْض»؛ لأن التلميذ يعرض ما يقرؤه على الشيخ، ولكن الحافظ ابن حجر العسقلانى - وغيره - يفرق بين القراءة والعرض، وأن القراءة أعم، والعرض أخصّ.

صور القراءة : لها صور عديدة منها ما يأتى:

١ - أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتابه، والشيخ حافظ لما يقرأ .

٢ - أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتابه، والشيخ غير حافظ، ولكنه ممسك بأصله .

٣ - أن يقرأ التلميذ من كتابه، والشيخ غير حافظ، وغير ممسك بأصله، ولكنه معه ثقة عارف ممسك بأصل الشيخ ويتابعه.

٤ - أن يقرأ التلميذ على الشيخ من حفظه، والشيخ حافظ لما يقرأ .

٥ - أن يقرأ التلميذ من حفظه، والشيخ غير حافظ، ولكنه ممسك بأصله.

٦ - أن يقرأ التلميذ من حفظه، والشيخ غير حافظ، وغير ممسك بأصله، ولكن أصله مع ثقة عارف يتابع التلميذ.

ولابد من التنبيه هنا على أمرين : أحدهما : أن المتلقى قد يكون هو القارئ على الشيخ، وقد يكون القارئ تلميذًا آخر وهو يسمع مع الشيخ. **ثانيهما :** إمساك

الأصل أثبت صور هذه الطريقة؛ لأن النظر إلى الكتاب تنتفى معه الغفلة.

الطريقة الثالثة : الإجازة: وهى إذن الشيخ للتلميذ بلفظه أو بخطه، بأن يروى مسموعاته أو مروياته ـ كلها أو بعضها - ، وسواء كان التلميذ حاضرًا أو غائبًا.

أركانها :

١ - المجيز، وهو الشيخ.

٢ - المجاز له، وهو التلميذ.

٣ - المجاز به، وهو كتاب الشيخ أو مروياته: كلها أو بعضها.

٤ - الصيغة الدالة على الإذن بالإجازة.

شروط الإجازة الصحيحة :

١ - أن يكون المجيز ثقة عدلاً فى دينه وروايته.

٢ - أن يكون المجاز به مُعَيَّنًا.

أنواعها :

١ - أن يجيز الشيخ معينًا لمعين، كأن يجيز لطالب معين رواية صحيح البخارى مثلاً. وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة.

٢ - أن يجيز الشيخ غير معين لمعين، كأن يجيز لطالب معين جميع مروياته أو جميع مسموعاته ونحو ذلك. **والنوعان السابقان أجازهما الجمهور.**

٣ - أن يجيز الشيخ غير معين بوصف العموم، كأن يقول: أجزت جميع المسلمين، أو كل أحد، أو أهل زمانى. **فهذا ما يسمى بالإجازة العامة**؛ لأن المجاز له غير معين والمجاز به عام، **وفى هذا النوع خلاف بين العلماء**، فإن قيّد الإجازة فقال مثلاً: أجزت طلبة العلم ببلد كذا، أو مَنْ قرأ علىَّ قبل هذا، فهذا أقرب إلى الجواز، بل قال القاضى عياض: ما أظنهم اختلفوا فى جواز ذلك، ولا رأيت منعه لأحد؛ لأنه محصور موصوف.

٤ - أن يجيز الشيخ بمجهول أو لمجهول، كأن يقول الشيخ: أجزت كتاب السنن. وهو يروى كتبًا عدة يُسمى كل منها السنن، أو يقول: أجزت صحيح مسلم لمحمد بن خالد الدمشقى، وهناك جماعة مشتركون فى هذا الاسم، فهذه إجازة بمعين لمجهول. فهذا النوع فاسد وباطل عند جماهير العلماء.

٥ - أن يجيز الشيخ للمعدوم، والطفل غير المميز، والكافر. فأما الإجازة للمعدوم كأن يقول المجيز: أجزت لمن يولد لفلان كذا، وكذا الإجازة للكافر فباطلة عند العلماء، وذلك لانعدام الأهلية. وأما للطفل غير المميز فمختلف فى صحتها، والأرجح عند العلماء صحة هذا النوع، واحتجوا بأن الإجازة إنما هى إباحة للمجاز له أن يروى عنه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل. وحرصًا على

توسيع السبيل إلى الإبقاء على الإسناد الذى اختصت به هذه الأمة، وممن صحح هذا النوع: ابن حجر العسقلانى، وابن الصلاح، والنووى، والسيوطى، وغيرهم.

٦ - أن يجيز الشيخ ما لم يسمعه ولم يتحمله بعدُ، كأن يقول: أجزتك صحيح البخارى، فى حين أنه لم يتحمّل صحيح البخارى أصلاً. وهذا النوع فاسد عند المحققين من أهل العلم.

٧ - إجازة المجاز، كأن يقول الشيخ: أجزت لك مَجَازاتى، أو أجزت لك رواية ما أجيز لى روايته. قال الحافظ ابن الصلاح: «فمنع من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين، والصحيح الذى عليه العمل أن ذلك جائز».

الطريقة الرابعة : المناولة : وهى إعطاء الشيخ لتلميذه مروياته كلها أو بعضها، مباشرة أو كتابة.

أقسامها : تنقسم المناولة إلى قسمين هما:

الأول : مناولة مقرونة بالإجازة، وهى أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

الثانى : المناولة المجردة عن الإجازة، كأن يناول الشيخُ التلميذَ الكتابَ ويقتصر على قوله: هذا من حديثى أو من سماعاتى. ولا يصرّح له بالإذن بالرواية. فهذه الصورة عابها غير واحد من العلماء، وبعضهم أجازها بحجة أنها لا تخلو من الإشعار بالإذن بها.

الطريقة الخامسة : المكاتبة : أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئًا من حديثه، سواء كان الطالب غائبًا أو حاضرًا.

أنواعها : المكاتبة نوعان :

١ - المكاتبة المقرونة بالإجازة، كأن يقول الشيخ للطالب: أجزتك ما كتبت لك أو إليك .

٢ - المكاتبة المجردة من الإجازة، كأن يكتب الشيخ للطالب بعض الأحاديث دون أن يجيزه بروايتها.

أما النوع الأول فصحيح، وفى قوة المناولة المقرونة بالإجازة، وأما النوع الثانى فمختلف فى صحته، والراجح صحته على رأى الأكثرين.

شروط المكاتبة : العلماء فى بيان هذه الشروط على مذهبين :

الأول : يرى أصحابه أنه يكفى فى صحة الرواية بالكتابة، أن يعرف الطالب أن هذا المكتوب له هو بخط الكاتب (الشيخ) دون وضع البينة عليه.

الثانى : يرى أصحابه ضرورة البينة عليه؛ لأن الخط يشتبه بغيره. وضعّف الحافظ ابن الصلاح الرأى الثانى؛ بحجة أن خط الإنسان

لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه التباس. قلت: فمتى تيقّن أن الكتاب الذى بلغه إنما هو كتاب الشيخ وأنه بخطه فعلاً جاز، فأما إذا شكَّ لم تجز له روايته.

الطريقة السادسة : الإعلام : وهو أن يُعْلِمَ الشيخُ الطالبَ أن هذا الكتاب - أو هذا الحديث - سمعه من فلان، أو رواه عنه، ويقتصر على ذلك دون أن يأذن له بالرواية، أو قد يأذن له بذلك.

وقد اختلف العلماء فى صحة الرواية بهذه الطريقة، والكثيرون يرون صحتها وجوازها.

الطريقة السابعة : الوصية، وهى أن يوصى الشيخ عند موته - أو سفره - لشخص بكتاب من كتبه أو كل كتبه التى يرويها.

وقد اختلف العلماء أيضًا فى صحتها أو جوازها، والراجح عدم جوازها.

الطريقة الثامنة : الوِجَادة، وهى أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ لم يعاصره، أو عاصره ولم يلقه، أو عاصره ولقيه ولم يسمع منه ذلك الذى وجد بخطه ولم يحصل منه على إجازة ولا مناولة ولا نحوها.

صورها :

١ - أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ غير معاصر له.

٢ - أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ معاصر له ولم يلقه.

٣ - أن يقف الطالب على أحاديث بخط شيخ معاصر له، ولقيه، ولكنه لم يسمع منه.

٤ - أن يقف على أحاديث بخط شيخ معاصر له، ولقيه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه الأحاديث التى وجدها.

أنواعها، وحكم كل نوع : للوِجَادة نوعان هما:

١ - وِجَادة مقرونة بالإجازة. وهذا النوع لم يختلف العلماء فى جوازه.

٢ - وِجَادة مجردة عن الإجازة. وهذا النوع مختلف فى جوازه، فمعظم المحدثين، والفقهاء من المالكية وغيرهم يرون عدم تجويزها. بينما أجازها الإمام الشافعى ونظّار أصحابه. وهناك رأى ثالث لبعض المحققين الشافعيين نحو ابن الصلاح - وتبعه النووى والسيوطى - يرى صحة الرواية بها والعمل بها بشرط أن يكون الراوى ضابطًا ثقة، وأن يتأكد من سلامة الكتاب من التغيير أو التحريف.. ففى هذا النوع ثلاثة آراء: الأول متشدد منعها. والثانى متساهل أجازها مطلقًا. والثالث فصّل فيها، حيث قبلها فقط من الثقة الضابط، وأن يكون الكتاب مقابلاً وغير محرّف. قال ابن الصلاح: «فإنه لو

توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شروط الرواية فيها».

ومن حيث الإجمال يرى العلماء أن الرواية بالوِجَادة من باب المنقطع، ولكن فيها نوعًا من الاتصال، وذلك فى قوله: «وَجدت بخط فلان».

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

الهوامش :

(١) المقدمة (ص٦٠) فى النوع الرابع والعشرين. دار الكتب العلمية ببيروت، وراجع: توضيح الأفكار مع تنقيح الأنظار (٢/٢٨٦-٢٩٤)، مطبعة السعادة، وتوزيع مكتبة الخانجى بالقاهرة (١٣٦٦هـ).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١)، والحديث فى صحيح البخارى (١/٢٠٧)، (٣) كتاب العلم، (١٨) باب متى يصح سماع الصغير؟ - حديث رقم (٧٧)، وأطرافه فى (١٧٩، ٨٣٩، ١١٨٥، ٦٤٢٢،٦٣٥٤).

(٣) المقدمة (ص٦٢) فى النوع الرابع والعشرين.

(٤) راجع هذه الطرق فى المصادر الآتية: مقدمة ابن الصلاح (ص٦٢-٨٧) فى النوع الرابع والعشرين، وتدريب الراوى (٢/٩-١٠٤)، والكفاية فى علم الرواية (ص٣٨٠-٥٠٧)، والتقييد والإيضاح (ص ١٦٦-٢٠١) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (ط٢ = ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، وفتح المغيث للسخاوى (٢/١٥١-١٦٦)، وللعراقى (ص١٨١-٢٢٩) وكلاهما مكتبة السُّنَّة بالقاهرة، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص٦٩-١٠٣)، والمحدث الفاصل بين الراوى والواعى (ص٤٢٠-٦٠٣)، وتوضيح الأفكار (٢/٢٩٥-٣٥١).

التحويل فى الإسناد والمتن

أولاً : التحويل فى الإسناد : جرت عادة أهل الحديث وكَتَبتِه أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، وجمعوا بين الإسنادين - أو الأسانيد- لمتْن واحد، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى آخر ما صورته: (ح)، وهى حاء مفردة مهملة، ولم يعرف عن الأئمة بيانٌ لهذه الحاء[1]. قال الحافظ ابن الصلاح: «ولم يأتنا عن أحد ممن يُعْتَمَدُ بيان لأمرها، غير أنى وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبى عثمان الصابونى، والحافظ أبى مسلم عمر بن على الليثى البخارى، والفقيه المحدث أبى سعد الخليلى - رحمهم الله - فى مكانها بدلاً عنها «صح صريحة»، وهذا يشعر بكونها رمزًا إلى «صح»، وحَسُن إثبات «صح» ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثانى على الإسناد الأول، فيجعلا إسنادًا واحدًا»[2].

ثم نقل الحافظ ابن الصلاح عن بعض رفقائه فى الرحلة إلى خراسان أنها (حاء) مهملة من التحويل، أى من إسناد إلى آخر[3].

ونقل أيضًا عن بعض أهل الحديث أنها (حاء) مهملة، إشارة إلى قولنا: «الحديث»، وأهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: «الحديث»[4].

ثم قال: «وسألت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوى - رحمه الله - عنها، فذكر أنها (حاء) من (حائل) أى تحول بين الإسنادين. قال : ولا يلفظ بشىء عند الانتهاء إليها فى القراءة، وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث فى وقته»[5].

واختار الحافظ ابن الصلاح وغيره أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: «حا» بالقصر، ويمر، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها[6].

ثانيًا : التحويل فى المتن : وصورته أن يكون المتن مرويًا بأكثر من إسناد، فيروى المحدث الحديث بإسناد، ثم يتبعه بإسناد آخر - أو أكثر- ويقول عند انتهائه من كل إسناد : «مثله»، أو «نحوه». فهذه إحالة بمتن ما يذكره من الأسانيد، على متن حديث الإسناد الذى بدأ به، وقد يسوق جزءًا من متن الحديث الثانى ويحيل ببقيته فقط على المتن الأول. وفى صحيح الإمام مسلم كثير من

ذلك، ينظر مثلا كتاب الإيمان باب قول الله تعالى ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ ١/١٩٢-١٩٣ حديث (٣٥١) و (٣٥٢) و (٣٥٣) و (٣٥٤) وكتاب الإيمان ١/١٧٤ - ١٧٥ حديث (٣١٠) و (٣١١).

وقد تكون أسانيد الحديث مختلفة فى جميع رواتها، فحينئذٍ لابد من أن يسوق كل إسناد بتمامه، ويقول فى آخره: «نحوه» أو «مثله»، وقد تلتقى الأسانيد عند راوٍ معين ويتفق باقى السند، فحينئذٍ يذكر أول الإسناد حتى هذا الراوى، أى حتى يلتحق الإسناد بما قبله، ثم يقول عقبه: «بالإسناد»، أو «به» أى بالإسناد السابق نفسه.

وبعضهم كان يسوق كل إسناد بتمامه مع المتن، «ويوجد هذا فى كثير من الأصول القديمة، وذلك أحوط» كما قال الحافظ ابن الصلاح(٧).

فإذا أراد راوٍ أو محدث - سمع ذلك أو قرأه - أن يقتصر على الإسناد الثانى مثلاً، ويسوق لفظ الحديث المذكور عقب الإسناد الأول، ففى المسألة ثلاثة أقوال(٨) :

(**الأول**) وهو أظهرها: المنع من ذلك، قاله ابن الصلاح، وقال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزئ، وقول الراوى: «نحوه» شك.

و (**الثانى**) جواز ذلك إذا عرف أن الراوى لذلك ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف، حكاه الخطيب عن بعض أهل العلم ومنهم سفيان الثورى.

و (**الثالث**) أنه يجوز فى قوله: (مثله)، ولا يجوز فى قوله: «نحوه»، قاله يحيى بن معين، ويدل عليه كلام الحاكم، وقال الخطيب: وهذا على مذهب من لم يجز الرواية على المعنى.

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

الهوامش :

(١) راجع: مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٩) فى النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه وتقييده فى التفريع الخامس عشر، وفتح المغيث للعراقى (ص٢٥٢)، مكتبة السنة بالقاهرة.

(٢) المقدمة لابن الصلاح (ص٩٩).

(٣، ٤) راجع: المقدمة (ص٩٩-١٠٠).

(٥) المقدمة (ص١٠٠).

(٦) المقدمة (ص١٠٠)، وراجع: تدريب الراوى (١٢٨/٢)، مطبعة حسان بالقاهرة، وتوزيع مؤسسة الرسالة ببيروت.

(٧) المقدمة (ص١١٤) فى النوع السادس والعشرين: صفة رواية الحديث... التفريع الرابع عشر. وانظر أيضًا عنده التفريعين: الخامس عشر والسادس عشر (ص١١٤-١١٥).

(٨) راجع المصدر السابق (ص١١٥-١١٦) فى التفريع السادس عشر، وفتح المغيث للعراقى (ص٢٧٥-٢٧٦)، والكفاية فى علم الرواية (ص٣١٩-٣٢١) باب ما جاء فى المحدث يروى حديثًا ثم يتبعه بإسناد آخر؛ طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)؛ وفتح المغيث للسخاوى (١٩٨/٣) مكتبة السنة بالقاهرة.

تخريج الأحاديث نشأته وأهميته

أولا: تعريفه:

التخريج لغة: من الخروج وهو فى أهل اللغة ضد الدخول ثم يستعمل فى عدة معان كلها يدور حول البيان والظهور، يقال: خرجت خوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها، ومنه قول الخطابى فى تعريف الحديث الحسن: «وهو ما عرف مخرجه» أى موضع خروجه، وهم رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، ومنه قول المحدثين عن الحديث: «أخرجه البخارى» أى أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم. ومما جاء بهذا المعنى قوله تعالى: **﴿ذلك يوم الخروج﴾**[1] أى يوم البعث حيث يخرج ويبرز الناس فيه من الأرض، وقال تعالى: **﴿وأخرج ضحاها﴾**[2] أى أبرز وأظهر نهارها ونورها[3].

التخريج عند المحدثين: يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١ - فيطلق على أنه مرادف لـ «الإخراج»، أى إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أى رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخارى، أو خرجه البخاري، أى رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح: «وللعلماء بالحديث فى تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها.

والثانية: تصنيفه على المسانيد...»[4]، فالمراد بقوله: (**تخريجه**) أى إخراجه وروايته للناس فى كتابه.

٢ - ويطلق على معنى رواية المصنف الحديث من المستخرجات، والمستخرجات هى: أن يعمد الحافظ إلى كتاب مسند لغيره، فيخرج أحاديثه - أى يرويها - بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه فى شيخه.. شيخ صاحب الكتاب - أو شيخ شيخه وهكذا، على أن يكون من حديث الصحابى نفسه.

قال الزركشى فى ذلك: «حقيقته - أى الاستخراج - أن يأتى المصنف إلى كتاب البخارى أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخارى أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخارى أو مسلم فى شيخه أو من فوق»[٥]. وقد جاء التعبير عن المستخرجات بلفظ «التخريج» فى كلام المحدثين، ومنهم: ابن الصلاح، حيث يقول: «التخاريج المذكورة على الكتابين - يعنى الصحيحين - يستفاد منها فائدتان: إحداهما: علو الإسناد، والثانية: الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات فى بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت»[٦].

٣ - ويطلق بمعنى إخراج المحدث المتأخر أسانيد مروياته من بطون المصنفات والأجزاء والمشيخات الحديثية.

قال السخاوى: «والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين..»[٧].

ومن الكتب المؤلفة فى ذلك:

أ - حديث أبى العشراء الدارمى. تخريج الحافظ أبى القاسم: تمام بن محمد الرازى.

ب - الفوائد لأبى عمرو عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده، تخريج أخيه. أبى القاسم عبد الرحمن بن محمد.

ومما يلحق بذلك: ما يعمد إليه عدد من المحدثين الحفاظ وطلاب العلم فى العصور المتأخرة من رواية كتب الحديث بالإسناد إلى أصحابها، إبقاء لفضيلة الرواية بالإسناد، التى تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم[٨].

٤ - ويطلق على معنى الدلالة، أى الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

قال العراقى فى مقدمة كتابه: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى منهاج البيضاوى: «ذكرت فى هذه الأوراق الأحاديث التى ضمنها قاضى القضاة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى.. ذكراً من خرجها من الأئمة وصحابى كل حديث، أو من رواه مرسلاً، مع التنبيه على صحتها وضعفها على سبيل الاختصار»[٩]. وقال المناوى فى: «فيض القدير» عند قول السيوطى: «وبالغت فى تحرير التخريج؛ بمعنى اجتهدت فى

تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإن جل - كعظماء المفسرين»[١٠].

والمعنى الأخير هذا للتخريج: هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، ولا سيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك[١١].

تعريف التخريج اصطلاحاً:

عرّف الدكتور محمود الطحان التخريج بقوله: «هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»[١٢].

ثم قال في تفسير قوله: «ثم بيان مرتبته عند الحاجة»: «أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك، فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيا في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه»[١٣].

إلا أن العلامة الدكتور محمد أبو شهبة عرفه بقوله: «عزو الأحاديث إلى من ذكرها في كتابه من الأئمة وبيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف»[١٤].

وعرّفه الأستاذ صبحي السامرائي فقال: «هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة وتتبع طرقه وأسانيده وحال رجاله وبيان درجته قوة وضعفًا»[١٥].

فالدكتور أبو شهبة والأستاذ السامرائي أدخلا في التعريف «بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن أو الضعف» دون تقييده (عند الحاجة) كما ذكر الدكتور الطحان.

والمطلع على كتب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصاراً كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث «إحياءعلوم الدين» للإمام الغزالي وتخريجه لأحاديث «المنهاج» للبيضاوي. ومنهم من يبينه تفصيلاً، بعد عرض لأقوال العلماء ومناقشتها، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث «الهداية» للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث «شرح الوجيز الكبير» للرافعي.

وأهمية كتب التخريج تأتي أولاً من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف ويظهر تمكن مؤلف «التخريج» في الحديث

رواية ودراية، من بحثه فى بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق فى رجاله جرحًا وتعديلاً.

ولذا فإن قول الدكتور الطحان: «ثم بيان مرتبته عند الحاجة» يرده واقع الحال فى كتب التخريج التى ذكرت مرتبة الحديث بعد ذكر مخرجيه، إما نصًا، وإما إشارة. كذكر أحد رواته بالضعف، أو ما يشير إلى قبول الحديث أو رده[١٦].

وعليه فيمكن القول فى تعريف **التخريج اصطلاحاً** هو: «عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره الأصلية مع بيان درجته والحكم عليه».

شرح التعريف:

١ - **عزو الحديث** : معناه نسبة الحديث إلى من أخرجه من الأئمة، وله صورتان:

الأولى: العزو الإجمالى، وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث أو ذكر اسم المصدر الذى يروى فيه الحديث، كأن يقال مثلاً: «أخرجه البخارى فى صحيحه» أو «أخرجه الترمذى فى سننه» أو «أخرجه الطبرانى فى معجمه» ونحو ذلك من العبارات، وهذه طريقة المتقدمين فى الغالب، لاكتفائهم بذلك فى معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلى، وللمتأخرين فيه عدة مسالك، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلى، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث.

٢ - مصادر الحديث الأصلية هى: المصادر المسندة، وتشمل:

أ - كتب السنة التى جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبى ﷺ، كـ «الكتب الستة» و«موطأ مالك» و«مسند أحمد» و«ومستدرك الحكم» و«معاجم الطبرانى» و«مصنف عبد الرزاق» وغيرها.

ب - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة فى الفقرة السابقة، ولكنها لا تقوم مقامها، بل تعتبر مصدرا ثانويا كالمصنفات التى جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة بأسانيدها، مثل: كتاب «الجمع بين الصحيحين للحميدى»، أو المصنفات التى جمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف». للمزى.

جـ - الكتب المصنفة فى الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التى تستشهد بالأحاديث، لكن بشرط أن يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً، أى أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله، ومن هذه الكتب: «تفسير الطبرى» وتاريخه، وكتاب «الأم»

للشافعى، والرسالة له أيضًا، وكتاب «المحلى» لابن حزم الظاهرى، فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة، وإنما صنفوها فى فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم فى تفسير الآيات، أو بيان الأحكام، أو غير ذلك، لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبى ﷺ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم، فهذه هى مصادر الحديث الأصلية.

وأما العزو إلى الكتب التى جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقى عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها، فلا يعتبر العزو إليها تخريجًا على الاصطلاح فى فن التخريج، وإنما هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث مذكور فى كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عند معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل فى عزوه نزولاً غير مستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث. ومن تلك الكتب التى لا تعتبر مصدرًا أصليا من كتب السنة، الكتب التى جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب «**المنتقى من أحاديث الأحكام**» لابن تيمية، وكتاب «**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**» لابن حجر، وكذلك الكتب التى جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم ككتاب «**الجامع الصغير**» للسيوطى، ثم باقى الكتب الأخرى التى جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أى شكل كان، مثل: «**الأربعين النووية**» و«**رياض الصالحين**» كلاهما للنووى، وغيرهما من الكتب الأخرى الكثيرة، لكن هذه الكتب تعتبر دليلا على مصادر الحديث الأصلية، لذا يستعان بها فى ذلك[١٧].

٣ - **بيان درجة الحديث**، يراد بها: الحكم على الأسانيد ببيان مراتبها من حيث الثبوت وعدمه، وتعرف درجة الحديث بعدة سبل منها:

أ - أن يكون الحديث معزوا إلى الصحيحين أو أحدهما، إذ الأصل فيما احتجا به الصحة، وأما ما سواهما من المصادر التى اشترط أصحابها الصحة لكن لبعض العلماء انتقاد فى بعضها. وذلك **كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمنتقى لابن الجارود،** فإنه ينبغى الإشارة إلى ذلك خصوصًا إذا كان معروفًا بالتساهل كالحاكم، فالرجوع إلى تعقبات الذهبى عليه متعين ليقف الباحث على درجة الحديث.

ب - أن يكون الحديث من الأحاديث المتواترة، حيث أفردت بمؤلفات. مثل: كتاب: «**قطف الأزهار المتناثرة فى الأخبار**

المتواترة» للحافظ السيوطى، وكتاب: **«نظم المتناثر فى الحديث المتواتر»** للكتانى. قال الحافظ ابن حجر: «المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث من رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث»(١٨).

جـ - النقل عن الأئمة السابقين لدرجة الحديث تصحيحًا أو تحسينًا أو تضعيفًا، أو بنقل كلامهم فى الرجال فيقال مثلاً: السند فيه فلان وقد يكون هذا الرجل ضعيفًا أو كذابًا، أو يقال فيه: فلان قد عنعن ويكون ذلك الراوى قد عرف بالتدليس، أو يقال: الحديث رجاله ثقات أو رجاله رجال الصحيح، وقد أكثر الهيثمى فى كتابه **«مجمع الزوائد»** من ذلك.

د - دراسة إسناد الحديث ومتنه دراسة وافية، إذا كان الباحث على دراية كافية بها، يقول الحافظ ابن حجر فى ذلك: «إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر فى اتصال إسناده وحال رواته»(١٩).

نشأة التخرج ودواعيه:

من المعلوم أن القرن الثالث الهجرى هو عصر التدوين، وهو عصر السنة الذهبى أيضًا، حيث بلغ تدوين السنة فيه ذروته اتساعاً ودقة منهج، وما أن انتصف القرن الخامس الهجرى حتى انقطعت فيه رواية الحديث بالسند من المحدث إلى رسول الله ﷺ من غير واسطة أجزاء أو كتب قبله، وإن وجد بعد هذا، فهو قليل نادر.

وهذا يعنى أن حديث رسول الله ﷺ قد جُمع ودوِّن فى الجوامع والمصنفات والمسانيد والسنن والمعاجم فى تلك الفترة.

وقد نشأ علم التخريج أولاً: بعد زمن انقطاع الرواية واستقرار تدوين السنة وبلوغه أميز مراحله وأنضجها.

وثانيًا: بعد ما بدأت حركة التصنيف فى علوم الشريعة كلها من فقه، وأصول، وتفسير، وعلم قرآن، وعقائد، وغيرها، حيث استدل هؤلاء المصنفون فى مصنفاتهم بحديث رسول الله ﷺ باعتبار أن السنة المشرفة هى المصدر الثانى فى التشريع بعد كتاب الله تعالى.

بيد أن هؤلاء المصنفين ذكروا ما ذكروا من حديث رسول الله ﷺ دون عزوه إلى مصادره من كتب السنة التى أخرجته، وإن عزاه بعضهم لم يذكر درجته حيث القوة والضعف.

والبعض الآخر - على قلة - استشهد بنصوص على أنها من حديث رسول الله ﷺ

وهى ليست منه. كأن تكون قاعدة فقهية، أو قولاً لفقيه، وذلك لقلة اطلاع ومعرفة بالسنة وعلومها، مما دعا بعض علماء الحديث إلى تخريج هذه الأحاديث وبيان مراتبها من حيث القبول والرد، تنقية للسنة أولاً من الدخيل عليها، وبيانًا لحال تلك الروايات حتى تطمئن نفس القارىء للدليل الذى استدل به، وبالتالى لمعرفة أصحية ما بنى عليه أو استنبط منه ثانيًا.

ومن دواعى نشأة علم التخريج والتصنيف فيه: ما يلاقيه كثير من طلبة العلم – وخاصة فى زماننا – فضلاً عن غيرهم من الوقوف على مصادر الحديث إذا ما رغبوا بمعرفة مكان وجوده عند قراءتهم له فى مصنف من مصنفات العلوم الشرعية أو غيرها، فضلاً عن أن يميزوا بين القوى والضعيف منه، فألفت هذه الكتب حتى تيسّر وتسهل لطالب العلم الوقوف على أماكن وجود الحديث في كتب السنة وبيان درجته من القوة والضعف[٢٠].

أهمية التخريج:

لا شك أن معرفة التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم قواعده وطرقه ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث فى مواضعه الأصلية.

ذلك أنه لا يليق بمسلم – فضلاً عن طالب علم – أن يستشهد بأى حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من الأئمة، وما درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف ويؤكد ذلك عدة أمور:

أولها: قول الله تعالى: ﴿**ولا تقف ماليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً**﴾[٢١]. فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ دون تخريج ومعرفة بمرتبته فقد قفا ماليس له به علم، ومن ثم وقع فى المحذور.

وثانيها: ما رواه الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه من حديث سمرة بن جندب والمغيرة ابن شعبة ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[٢٢].

وما رواه مسلم أيضا فى مقدمة صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[٢٣].

والحديثان أخرجهما ابن حبان فى صحيحه، وترجم لهما بقوله: «فصل ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشىء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته»[٢٤]. فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ وهو

لا يعلم مرتبته فإنه يستحق دخول النار، ومعلوم أن من يستحق دخول النار هو تارك الواجب أو مرتكب الحرام.

وثالثها: القاعدة الشرعية المشهورة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» وعدم الكذب على رسول الله ﷺ واجب، ولا يتم ذلك إلا بتخريج الحديث ومعرفة مرتبته، وعليه فتخريج الحديث واجب.

ورابعها: أن تخريج الحديث يعد أمانة علمية أيضًا، إذ أنه - كما هو مقرر فى المنهجية العلمية - يتعين على الباحث نسبة الأقوال إلى أصحابها، وذكر المصادر والمراجع المعتمدة فى نقل تلك الأقوال.

فإذا كان هذا مطلوبًا فى حق أقوال عامة الناس، فما بالنا بالنسبة لمن أقواله تشريع؟ فمن الأمانة العلمية: أن نخرج الحديث، ونبين مرتبته مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة فى ذلك، وإذا كان فى عصور الرواية لا ينسب الحديث إلى رسول الله ﷺ إلا بذكر إسناده. واشتهرت فى تلك العصور المقولة الآتية: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ففى عصرنا يعتبر تخريج الحديث هو إسنادنا، ولذا فما أحوجنا فى هذا العصر إلى المقولة الآتية: «تخريج الحديث من الدين، ولولا التخريج لقال من شاء ما شاء».

طرق التخريج:

تنحصر طرق التخريج فى خمس طرق هى:

الطريقة الأولى: تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوى الأعلى للحديث، وتعتمد هذه الطريقة على معرفة الراوى الأعلى للحديث، والراوى الأعلى للحديث قد يكون صحابيًا إذا كان الحديث متصلاً، وقد يكون تابعيًا إذا كان الحديث مرسلاً.

والمصادر المستخدمة فى هذه الطريقة على نوعين:

١ - المصادر الأصلية وتشمل:

أ - المسانيد، كمسند أحمد وابن يعلى والحميدى وأبى داود الطيالسى.

ب - المعاجم، كمعاجم الطبرانى الثلاثة الكبير والأوسط والصغير.

٢ - المصادر الفرعية وتشمل:

أ - كتب الأطراف، ككتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزى. وكتاب «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر.

ب - كتب الجوامع، كالجامع الكبير أو جمع الجوامع للسيوطى، فقد رتب فيه أحاديث الأفعال على حسب الراوى الأعلى.

الطريقة الثانية: تخريج الحديث عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث. وتعتمد هذه الطريقة على معرفة مطلع الحديث، أى أول لفظ منه، شريطة أن يتيقن الباحث من مطلع الحديث الصحيح.

والمصادر المستخدمة فى هذه الطريقة تشمل:

أ - الجوامع، وهى الكتب التى تجمع الأحاديث من مصادر السنة المختلفة دون ذكر أسانيدها، وتكون الأحاديث فيها مرتبة على مطلع الحديث وذلك ككتاب «**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» كلاهما للسيوطى وكتاب «**الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور**» و«**كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق**» كلاهما للمناوى.

ب - كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حيث إن الأحاديث ترتب فيها على حسب مطلع الحديث، ككتاب «**المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**» للسخاوى، وكتاب «**كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس**» للعجلونى.

الطريقة الثالثة: تخريج الحديث بحسب لفظة من ألفاظه.

وتعتمد هذه الطريقة على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث على أن تكون من الأسماء أو الأفعال، أما الحروف فلا، والبحث عنها، وكلما كانت اللفظة غريبة كلما كان التخريج سهلاً وأكيدًا.

والمصدر المستخدم فى هذه الطريقة هو كتاب: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى**» وقد ألفه مجموعة من المستشرقين.

الطريقة الرابعة: تخريج الحديث بحسب موضوعه. وتعتمد هذه الطريقة على موضوع الحديث، أى ما يشتمل عليه الحديث من أحكام مثل الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو المعاملات أو الأخلاق والآداب.

والمصادر المستخدمة فى هذه الطريقة تشمل:

أ - كل كتب السنة المرتبة أحاديثها حسب الكتب والأبواب الفقهية **كالكتب الستة، وموطأ مالك، ومصنف عبد الرزاق، وابن أبى شيبة**.

ب - **مفتاح كنوز السنة** لفنسنك، حيث رتب فيه أحاديث أربعة عشر كتابًا من كتب السنة على حسب الموضوعات الفقهية مرتبًا إياها على حروف الهجاء.

جـ - **كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال** للمتقى الهندى، حيث رتب فيه أحاديث الجامع الصغير وزياداته وأحاديث

الجامع الكبير وكلها للسيوطى على حسب الموضوعات الفقهية، مرتبًا إياها على حروف الهجاء.

الطريقة الخامسة: تخريج الحديث عن طريق النظر فى حال الحديث متنًا وسنداً.

وتعتمد هذه الطريقة على النظر فى صفات خاصة يحملها الحديث فى السند أو فى المتن، وذلك كالوضع أو الإرسال أو التواتر أو كون الحديث حديثًا قدسيًا.

والمصادر المستخدمة فى هذه الطريقة متعددة ومتنوعة وتشمل:

أ - **كتب الأحاديث الموضوعة**، كـ «الموضوعات» لابن الجوزى، و «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطى، و «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق.

ب - **كتب الأحاديث المرسلة** ككتاب «المراسيل» لأبى داود السجستانى.

جـ - **كتب الأحاديث المتواترة**، ككتاب «قطف الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» للسيوطى، و«نظم المتناثر فى الحديث المتواتر» للكتانى.

د - **كتب الأحاديث القدسية**، ككتاب «الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية» للمناوى، و«الأحاديث القدسية» للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، و«الجامع فى الأحاديث القدسية» لعصام الدين الضابطى، و«معجم الأحاديث القدسية الصحيحة» لكمال بسيونى.

نماذج من المؤلفات فى التخريج:

لقد عنى العلماء بهذا العلم وألفوا فيه عشرات من المصنفات، من أهم هذه المصنفات:

١ - **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الكشاف** للحافظ جمال الدين الزيلعى (٧٦٢هـ).

٢ - **الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف** لابن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ).

٣ - **تحفة الراوى فى تخريج أحاديث البيضاوى** لابن همان (١١٧٥هـ).

٤ - **الفتح السماوى فى تخريج أحاديث البيضاوى** لعبد الرؤوف المناوى (١٠٣١هـ).

٥ - **كشف المناهج والتناقيح فى تخريج أحاديث المصابيح** للحافظ محمد بن إبراهيم السلمى المناوى (٨٠٣هـ).

٦ - **هداية الرواة فى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة** للحافظ ابن حجر.

٧ - **نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية** للزيلعى.

٨ - **الدراية فى تخريج أحاديث الهداية** لابن حجر.

٩ - **البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير للرافعى**، لسراج الدين عمر بن الملقن (٨٠٤هـ).

١٠ - **التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير** لابن حجر.

١١ - **إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل** للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى.

١٢ - **تخريج الأحاديث النبوية الواردة فى مدونة الإمام مالك بن أنس** للدكتور الطاهر محمد الدرديرى.

١٣ - **هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد** للشيخ أحمد بن محمد الصديق الغمارى.

١٤ - **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب** لابن كثير.

١٥ - **المعتبر فى تخريج أحاديث المنهاج والمختصر** لبدر الدين الزركشى (٧٩٤هـ).

١٦ - **موافقة الخُبْر الخَبَر بتَخريج أحاديث المنهاج والمختصر** لابن حجر العسقلانى.

١٧ - **تخريج أحاديث مختصر المنهاج** للحافظ العراقى (٨٠٦هـ).

١٨ - **تخريج أحاديث شرح العقائد** للحافظ السيوطى (٩١١هـ).

١٩ - **مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا** للقاضى عياض، للسيوطى.

٢٠ - **المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار لتخريج ما فى الإحياء من الأخبار** للحافظ العراقى.

٢١ - **نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأفكار** للحافظ ابن حجر.

٢٢ - **تخريج الأحاديث والآثار التى وردت فى شرح الكافية فى النحو** لعبد القادر البغدادى (١٠٩٣هـ).

أ. د/ ياسر محمد شحاتة

الهوامش:

(١) سورة ق/ ٤٢.

(٢) سورة النازعات/ ٢٩.

(٣) انظر : لسان العرب، مادة: خرج، وتاج العروس، مادة: خرج، والمعجم الوسيط ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤، تفسير البغوى (٤/ ٤٤٥).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨.
(٥) النكتب على مقدمة ابن الصلاح (٢٢٩/١).
(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢ ط: دار الكتب العلمية.
(٧) فتح المغيث (٣١٨/٣).
(٨) انظر بحث «التخريج عند المحدثين» للدكتور دخيل بن صالح اللحيدان ص ٩٥ بمجلة جامعة الإمام، العدد (٢٨) شوال ١٤٢٠هـ.
(٩) ص ٣٣.
(١٠) فيض القدير (٢٠/١).
(١١) أصول التخريج للدكتور الطحان ص ١٠.
(١٢) المصدر السابق ص ١٠.
(١٣) المصدر السابق ص ١٤.
(١٤) حاشية كتاب «الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث» ص ٣٥٣.
(١٥) مقدمة تحقيقه لتخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقى.
(١٦) أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب ٧٠٦/٢.
(١٧) أصول التخريج للدكتور الطحان (١٠ - ١٢).
(١٨) النكت على نزهة النظر ص ٦٠.
(١٩) النكت على كتاب ابن الصلاح ص ١٤٩.
(٢٠) انظر: أصول التخريج ص ١٣، أسباب اختلاف المحدثين ص ٧٠٧ - ٧١٠.
(٢١) سورة الإسراء /٣٦.
(٢٢) أخرجه مسلم فى المقدمة، حديث رقم ١، والترمذى فى كتاب العلم، حديث رقم ٢٨٧٤.
(٢٣) أخرجه مسلم فى المقدمة، حديث رقم ٧.
(٢٤) الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان (١٢٢/١).

التخريج فى كتابة الحديث للساقط منه

أهل الحديث يسمون ما سقط من الناسخ من أصل الكتاب فَأُلحق بالحاشية أو بين السطور باللَّحَق، أخذًا من الإلحاق أو الزيادة، ويطلق اللَّحَق على كل شىء لحق شيئًا أو أُلحِقَ به.

وقد اصطلح المحدثون على وضع علامة عند موضع السقط، ويسمونها تخريجا له.

والمختار فى كيفيته أن يوضع بين الكلمتين الواقع السقط بينهما خطٌّ رأسىٌّ يشبه حرف الألف، ويُعطف من أعلاه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التى يكتب فيها اللَّحَق (أى ما سقط من الأصل) هكذا (٢) إلى جهة اليمين، أو هكذا (٦) إلى جهة اليسار، واختار القاضى أبو محمد ابن خَلَّاد أن يطيل الخط إلى أول اللَّحَق. قال الحافظ ابن الصلاح - ونحوه القاضى عياض : وهو غير مرضى؛ لأنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسويد للكتاب لاسيما عند كثرة الإلحاقات. وقال الحافظ العراقى: فإن لم يكن اللَّحَق قبالة موضع السقوط بأن لا يكون ما يقابله خاليًا، وكتب اللَّحَق فى موضع آخر، فيتعين حينئذٍ جر الخط إلى أول اللَّحَق أو يكتب قبالة موضع السقوط: يتلوه كذا وكذا فى الموضع الفلانى ونحو ذلك لزوال اللبس.

ويكتب اللَّحَق قبالة العطفة فى الحاشية اليمنى إن اتسعت له، لاحتمال أن يطرأ فى بقية السطر سقط آخر فيخرِّج له إلى جهة اليسار، فلو خَرَّج للأولى إلى اليسار، ثم ظهر فى السطر سقط آخر، فإن خرّج له إلى اليسار أيضًا اشتبه موضع هذا بموضع ذاك، وإن خَرَّج للثانى تقابل طرفا التخريجين، وربما التقيا لقربهما، فيظن أنه ضرب على ثانيتهما، إلا أن يسقط فى آخر السطر فيخرِّجه إلى جهة الشمال.

ويكتب الساقط صاعدًا به إلى أعلى الهامش من أى جهة كان، لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب إلى أسفل، فإذا زاد اللَّحَق على سطر ابتدأ سطوره من أعلى إلى أسفل، فإن كان التخريج فى يمين الورقة انتهت الكتابة إلى باطنها، وإن كان فى جهة الشمال فإلى طرفها تنتهى الكتابة، إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضع آخر بكلمة «تخريج» أو «اتصال».

ثم يكتب فى آخر اللَّحَق «صح» فقط،

وقيل: يكتب «صح رجع»، وقيل: يكتب فى نهاية السقط الكلمة التى تتلوه فى صلب الكتاب ليدل على أن الكلام انتظم، ولكن العلماء لم يقبلوا ذلك، بحجة أنه تطويل يوهم القارئ بالتكرار فى الأصل، فقال ابن الصلاح: «وليس بمرضىّ؛ لأنه تطويل موهم»، إذْ قد يظن القارئ أن الكلمة المكتوبة فى الحاشية وفى الصلب مكررة فى الأصل، وهو احتمال وارد. وقال القاضى عياض: وبعضهم يكتب انتهى اللَّحَق. قال: والصواب: «صح».

وأما بالنسبة لما يخرَّج فى الحواشى من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل، فاختار القاضى عياض أن يوضع على الحرف المقصود بذلك التخريج علامة كالضبة أو التصحيح إيذانًا به، ورفض أن يخرِّج إليه كما فى اللَّحَق، واختار ابن الصلاح والعراقى وغيرهما التخريج على الكلمة وليس بين الكلمتين، قال العراقى: «فالأولى أن يخرج له على نفس الكلمة التى من أجلها كتبت الحاشية لا بين الكلمتين»، وقال ابن الصلاح: «التخريج أولى وأدل من وسط الكلمة».

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة :

راجع هذا المبحث فى : – مقدمة ابن الصلاح (ص٩٤-٩٥) فى النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه وتقييده، التفريع الحادى عشر.
– وتدريب الراوى مع تقريب النواوى (٢/١٢٦-١٢٩).
– والمحدث الفاصل بين الراوي والواعى (٦٠٦-٦٠٧) طبعة دار الفكر ببيروت (ط١= ١٣٩١هـ/١٩٧١م).
– والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص١٦٢-١٦٤)، دار التراث بالقاهرة (ط١=١٣٨٩هـ/١٩٧٠م).
– وفتح المغيث للعراقى (ص٢٤١-٢٤٥).
– وفتح المغيث للسخاوى، (٣/٨٥-٩١)، مكتبة السنة بالقاهرة (ط١ = ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

التدليـس

تعريفه لغة: مصدر دلس - بتشديد اللام المفتوحة - وقد يأتى مصدره على دلس - بتسكين اللام - من باب ضرب. قال الأزهرى: سمعت أعرابيًا يقول: ليس لى فى الأمر ولس ولا دلس - بتسكين اللام فيهما - أى ليس لى فيه خيانة ولا خديعة، والتشديد هو الأشهر فى الاستعمال، ويأتى فى اللغة بمعنى كتمان عيب السلعة عن المشترى وإخفائه، وأحيانًا يأتى بمعنى الظلمة فهو مأخوذ ومشتق من الدلس وهو الظلمة أو اختلاط ظلام الليل بضوء النهار أو النور بالظلام.(١)

واصطلاحًا: إخفاء عيب فى الإسناد وتحسين لظاهره.(٢)

ويلاحظ من هذا التعريف سبب تسميته بذلك، فالمدلس يوهم السامع أنه قد سمع من شيخه مع أنه لم يسمع منه، فكأنه لتغطيته على السامع أو الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلسًا، ومن قام بهذا الفعل صار مدلسًا - بفتح اللام فى الأولى وكسرها فى الثانية.

تعريف التدليس فى اصطلاح المحدثين:

لا نستطيع أن نعطى للتدليس تعريفًا محددًا عند اصطلاح المحدثين إلا بعد معرفة أقسامه، فقد قسمه العلماء وجعلوا لكل قسم تعريفًا يخصه ويميزه وهو ينقسم بالنظر إلى الحديث - متنًا وإسنادًا - إلى قسمين:

١ - تدليس فى المتن.

٢ - تدليس فى الإسناد.

أولاً: تدليس المتن:

وهو أن يدخل الراوى للحديث شيئًا من كلامه فى الحديث فى أوله أو وسطه أو آخره على وجه يوهم أنه من جملة الحديث الذى رواه، ويسمى تدليس المتون - وقد غلب عليه تسميته بالمدرج وهو إلى المدرج أقرب من التدليس، وفاعل هذا عمدًا مجروح العدالة مرتكب لمحرم وذلك لما فيه من الغش.(٣) أما لو اتفق ذلك من غير قصد خُلط الحديث بما ليس منه، وقد خصه الخطيب البغدادى بالتصنيف فى كتاب «الفصل للوصل المدرج فى النقل»، وهو مطبوع متداول، فى مجلدين، فيُراجَع.

مثالـه:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه فى التشهد قال فى آخره: «**وإذا فعلت هذا، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد**»[٤]. وهو من كلامه لا من الحديث المرفوع كما قاله البيهقى والخطيب والنووى وغيرهم.

قلت: ولم يذكر هذا النوع من التدليس كثير من العلماء ولم يعتبروه من التدليس بل جعلوه من الإدراج وذكروه فى بابه. وهو إليه أقرب كما قدمت.

ثانياً: التدليس فى الإسناد:

وهو إما أن يتصل بالإسناد أو برجال الإسناد، ولذا قسم جل العلماء التدليس إلى قسمين رئيسين وهما:

الأول: تدليس الإسناد.

الثانى: تدليس الشيوخ أى رجال الإسناد.

وقد زاد بعض العلماء أقساماً أخرى كتدليس التسوية أو القطع أو العطف. والحقيقة أنها ترجع إلى أحد القسمين: الإسناد أو الشيوخ. وقبل أن نفصل القول فى هذه الأقسام نشير إلى الفرق ما بين التدليس والإرسال الخفى والانقطاع.

أولاً: الفرق بين التدليس والإرسال الخفى:

لابد لكى نعرف الفرق بينهما من أن نعرف بالمرسل الخفى.

المرسل الخفى له ثلاث صور:

الأولى: أن يروى الراوى عمن عاصره ولم يلقه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه[٥] مسقطًا فى الحقيقة شيخه الذى أخذ الحديث مباشرة عنه. وهذه الصورة متفق عليها عند أهل الحديث.

الثانية: أن يروى عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا فى الحقيقة شيخه الذى أخذ الحديث مباشرة عنه.

الثالثة: أن يروى الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيغة توهم السماع منه مسقطًا فى الحقيقة شيخه الذى أخذ الحديث مباشرة عنه.

وهذه الصور الثلاث من التدليس، والقول المعتمد عند جمهور المحدثين فى المرسل الخفى أنه يتحقق فى الصورة المتفق عليها فقط دون الصورتين المختلف فيهما.[٦]

وسمى مرسلاً خفيا لعدم ظهور الانقطاع فيه، ويمكن تقريب الصور الثلاث بما يأتى:

١ - معاصرة + عدم لقاء وبالتالى عدم سماع، وهذه متفق على أنها فى المرسل الخفى.

٢ - معاصرة + لقاء + سماع لغير الحديث المعنعن.

٣ - معاصرة + لقاء + عدم سماع. وهاتان

الصورتان مختلف فيهما فقيل: من الإرسال الخفى، وقيل: من التدليس وهو الراجح لأن بهما لقاء.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أن كلاً من المدلس والمرسِل إرسالاً خفيًا يروى عن شيخ شيئًا لم يسمعه منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، غير أن المدلس يختص بأن يروى عمن عرف لقاؤه إياه سمع منه أو لم يسمع، ويختص المرسل الخفى بأنه يروى عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

ثانيًا: الفرق بين التدليس والانقطاع:

يفرق بينهما بأن التدليس لابد فيه أن يروى الراوى الحديث عمن لم يسمعه منه بعبارة تحتمل السماع منه، وليس كذلك الانقطاع فإنه يحمل من القرائن ما يعرف المحذوف ويرشد عليه، فليس فيه احتمال السماع منه.

وكل تدليس يتضمن انقطاعًا بالمعنى اللغوى العام لأن فيه انفصالاً بإسقاط الواسطة التى بين الراوى ومن روى الحديث عنه، وليس الانقطاع يتضمن تدليسًا لخلوه من إيهام السماع بين الراوى ومن روى عنه.

الصلة بين المعنعن والمؤنأن من جهة وبين التدليس من جهة أخرى :

عرفنا من تعريف المدلس أنه رواية الراوى عمن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه وسمع منه ولكنه روى عنه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع، هذه الصيغة هى أن يقول الراوى مثلا: عن فلان، أو أن فلانًا من غير تصريح بتحديث أو سماع، وعلى هذا فإن العلماء يقبلون من المدلس ماصرح فيه بالاتصال ويختلفون فيما لا يصرح فيه بذلك مثل «عَنْ وأنَّ وقال» كما سيأتى.

بم يثبت التدليس؟

يثبت التدليس ولو بمرة واحدة. قال الشافعى: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليس تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة بالصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة بالصدق. اهـ.(٧) وعليه فقد اختلف فى القادح منه وغير القادح كما سيأتى.

أقسام التدليس:

عرفنا أن التدليس أقسام، وإليك بيان كل قسم:

١ - تدليس الإسناد:

تعريفه: هو أن يروى الراوى عمن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه. وله صورتان وهما:

الأولى: أن يروى الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيغة توهم السماع منه

مثل: أن، عن، قال، مسقطًا فى الحقيقة شيخه الذى أخذ الحديث مباشرة عنه.

الثانية: أن يروى الراوى عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا فى الحقيقة شيخه الذى أخذ الحديث مباشرة عنه.[٨] ويشترط كما عرفت من الصورتين أن يستخدم أدوات الرواية التى تحتمل السماع المباشر وغير المباشر، أما لو صرح بأداة تقطع بالسماع المباشر كأن يقول: سمعت أو حدثنى. فإن ذلك إما أن يكون كذبًا أو خطأ بحسب حال من صدر منه.

مثال تدليس الإسناد:

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى على بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى.

حدثنى عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى[٩] ففى هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهرى وذكر صيغة العنعنة، ولما سئل: هل سمعت من الزهرى؟ قال: لا.

سبب تسميته بتدليس الإسناد:

سمى هذا النوع بتدليس الإسناد لأن الصيغة المستعملة فى الحديث تحتمل السماع المباشر لأنه الأصل، وتحتمل عدم السماع المباشر فيكون التعبير بها مطابقًا لواقع الحال، ويكون الراوى بذلك صادقًا. ولا شك أن هذا التردد راجع إلى الإسناد حيث تردد بين الاتصال على الاحتمال الأول وبين الانقطاع على الاحتمال الثانى لذلك سمى تدليس إسناد.

كيف يعرف عدم اللقاء؟

يعرف عدم اللقاء بواحد من الأمور التالية:

١ - نص بعض الأئمة على ذلك، مثل حديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «**رحم الله حارس الحرس**». فقد قال المزى فى الأطراف: إن عمر لم يلق عقبة بن عامر رضي الله عنه[١٠].

٢ - إخبار الراوى عن نفسه بذلك كما أقر بذلك ابن عيينة حين سئل: هل سمعت من الزهرى؟ قال: لا .... فى المثال السابق.

٣ - ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص بينهما وذلك مثل ما رواه عبدالرزاق عن سفيان الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا: «**إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين**».[١١] فقد حكم فيه بالانقطاع والإرسال فى موضعين:

أ - بين عبدالرازق والثورى لأنه روى عن عبدالرزاق قال: حدثنى النعمان بن أبى شيبة الجندى عن الثورى عن أبى إسحاق.

ب - حكم فيه بالإرسال بين الثورى وأبى إسحاق لأنه روى الثورى عن شريك عن أبى إسحاق.

حكم تدليس الإسناد:

اختلف العلماء فى حكم هذا النوع من التدليس هل تقبل أحاديثه فتكون حجة أم ترد أحاديثه ولا تكون حجة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث تقبل مطلقًا سواء صرح المدلس فى سندها بالسماع عمن روى عنه بأن أتى بصيغة صريحة فى الاتصال كسمعتُ، أو بصيغة توهم السماع وليست نصا فيه مثل: عن، أن، وقال.

وأصحاب هذا الرأى هم الذين يحتجون بالمرسل ويقولون إن التدليس لا ينافى العدالة للمدلس؛ لأنه ليس بمثابة الكذب، وغاية أمره أنه بمعنى الإرسال، فليس التدليس بأسوأ حالا منه، والحديث المرسل عندهم يحتج به[١٢]

المذهب الثانى: يرى أصحابه أن هذه الأحاديث لا تقبل مطلقًا - بعكس المذهب السابق - سواء أصرح المدلس فى سندها بالسماع عمن روى عنه أم لم يصرح، ويستدلون بأن المدلس إذا لم يصرح فى سنده بالسماع وأتى بصيغة توهم السماع فقد تضمن تدليسه إيهام السماع عمن لم يسمع منه وإيهام علو السند، وقد يكون الساقط غير مرضى ولا ثقة فيكون انقطاعًا، وكل ذلك يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول، وإذا صرح فى سنده بالسماع كان اتصافه بالتدليس يوجب جرحه لأن من ثبت عليه التدليس ولو مرة صار مجروحًا، وجرح الراوى يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول.[١٣]

المذهب الثالث: يرى أصحابه التفصيل فى ذلك، فلا تقبل أحاديث المدلس على الإطلاق ولا ترد على الإطلاق فيقولون:

١- من ثبت عليه التدليس فى الإسناد ولو مرة واحدة قبلت أحاديثه التى صرح فيها بالسماع وتحمل على الاتصال، أما ما لم يصرح فيها بالسماع فلا تكون مقبولة وتحمل على الانقطاع وذلك لجواز أن يكون الساقط غير ثقة عند المدلس أو عند غيره لذلك لم تقبل.

واستدلوا على قبول الأحاديث التى صرح فى سندها بالسماع بما جاء فى الصحيحين وغيرهما من الكتب التى التزمت الصحة فى أحاديثها من أحاديث لجماعة عرفوا بالتدليس، قد صرحوا فى سندها بالسماع مثل: الأعمش، والسفيانين، وقتادة وعبدالرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم. فلو لم تكن أحاديثهم التى صرحوا فى سندها بالسماع مقبولة لما خرجها هؤلاء فى كتبهم.

٢ - أن من عرف عند أهل الحديث بأنه يدلس عن غير الثقات لا تقبل أحاديثه التى لا يصرح فيها بالسماع، ومن عرف من أهل الحديث أنه لا يدلس إلا عن الثقات قبلت

أحاديثه مطلقًا صرح فى سندها بالسماع أو لم يصرح كما فى أحاديث ابن عيينة فإن أهل الحديث قبلوا أحاديثه مطلقًا، لأنه عرف عندهم أنه لا يدلس إلا عن الثقات فهو إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات، لذلك قال ابن حبان فى أحاديث ابن عيينة: هذا شىء ليس فى الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.

٣ - من كان لا يقع التدليس منه إلا نادرًا قبلت عنعنته ومن لا فلا، وقد سئل على بن المدينى عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إن كان الغالب عليه التدليس فلا.[١٤]

أقوال العلماء فى ذم التدليس:

هذا وقد ذم العلماء التدليس واعتبروه ضربًا من الغش والغرر والخداع والتمويه، وقالوا: هو داخل فى قوله ﷺ: «**من غشنا فليس منا**».[١٥]

فالمدلس يوهم السامعين بأن حديثه متصل وفيه انقطاع.

وقال سليمان بن داود المنقرى: التدليس والغش والغرر والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر فى نفاذ واحد.

وقال أبو الفتح الأزدى: كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس فى الحديث وهو قبح ومهانة.

وقال جرير بن حازم: أدنى ما يكون فيه أنه يرى الناس أنه سمع ما لم يسمع.

وقال حماد بن زيد: التدليس كذب. ثم ذكر حديث رسول الله ﷺ: (**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور**).[١٦] وقال ولا أعلم المدلس إلا متشبعًا بما لم يعط.

وذمه ابن المبارك فقال: لأن أخر من السماء أحب إلى من أن أدلس حديثًا.

وقال عبدان: ذكر عند عبدالله بن المبارك رجل ممن كان يدلس فقال فيه قولاً شديدًا وأنشد فيه:

دلس الناس أحاديثه

والله لا يقبل تدليسا

وكان شعبة بن الحجاج من أكثر أهل الحديث ذما للتدليس، فقد نقل عنه الشافعى قوله: التدليس أخو الكذب.

وقال غندر عنه أيضًا: التدليس فى الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلى من أن أدلس. اهـ. وقرنه بعضهم بقذف المحصنات.

وقال العراقى: كل هذا الذم إفراط محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير من العمل به.

ويؤيده ما تقدم من التفصيل فى قبول بعضه وردّ بعضه.

قال الخطيب البغدادى فى «الكفاية»: فى بيان ذم المدلس وتوهينه:

والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضى ذم المدلس وتوهينه.

أحدها: إيهام السماع ممن لم يسمع منهم ذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

ثانيها: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

ثالثها: إن المدلس إذا لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًا مقبولاً عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضًا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه لتوهم علو الإسناد والأنفة من الرواية عمن حدث عنه، وذلك خلاف موجب العدالة، ومقتضى الديانة من التواضع فى طلب العلم.(١٧)

٢ - تدليس الشيوخ:

تعريفه: هو أن يذكر الراوى شيخه الذى سمع منه أو من فوقه من الشيوخ بما لا يعرف به عند أهل الحديث، بأن يسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما ليس مشهورًا به كى لا يسهل معرفته عند غيره.(١٨)

وسمى بتدليس الشيوخ؛ لأنه كما ترى أن التدليس وقع من الراوى فى شيخه وسماه أو وصفه بما ليس مشهورًا به كى لا يعرف.

مثال تدليس الشيوخ:

ما روى عن أبى بكر بن مجاهد المقرئ أنه روى عن أبى بكر عبدالله بن أبى داود السجستانى فقال: حدثنا عبدالله بن أبى عبدالله وهو لا يعرف بذلك عند المحدثين، إنما هو مشهور بينهم بأنه عبدالله بن أبى داود.

وكذلك ما روى عن أبى بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر أنه روى عن محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند فقال حدثنا محمد بن سند ولا يعرف بذلك عند المحدثين إنما هو مشهور بينهم بأنه محمد بن الحسن.(١٩)

الدواعى والأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ:

تختلف الأسباب الدافعة لهذا النوع، والحاملة عليه، وترتب على هذا الاختلاف الحكم على فاعله بالنظر إلى هذه الدواعى، إليك بيانًا لبعض هذه الأسباب، ثم نتبعه ببيان حكم هذا النوع من التدليس:

١ - كون شيخه معروفًا بالضعف عند المحدثين، وهو لا يريد أن يظهر روايته عن الضعفاء، فيعمِّيه على الناس كى لا يفطن له كما قيل فى محمد بن السائب الكلبى المشهور بالضعف: إنه حماد.

٢ – كون شيخه ممن اختلف المحدثون فى قبول روايته فيعميه عليهم كيلا يفطن له فتقبل روايته بلا خلاف.

٣ – كون شيخه صغير السن عنه فيستخزى من إظهار أخذه عنه وتحمله الحديث منه، فيعميه على الناس كيلا يفطن له مع أنه ثقة يحمل الناس الحديث عنه.

كما روى الحارث ابن أبى أسامة عن أبى بكر عبد الله بن محمد بن سفيان بن أبى الدنيا الحافظ المشهور صاحب التصانيف فكون الحارث أكبر من أبى بكر بن أبى الدنيا جعله يقول فيه مرة: حدثنا عبد الله بن أبى عبيد، ومرة: عبيد الله بن سفيان، ومرة: أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر الأموى.

٤ – كون شيخه من الذين أكثر أخذ الحديث عنه، وهو يكره أن يتكرر الأخذ عنه على صورة واحدة، فيعميه على الناس كيلا يفطن له ليوهمهم كثرة شيوخه وتنوعهم، وممن كان يفعل ذلك كثيرًا الخطيب البغدادى فقد كان لهجًا[٢٠] به فى تصانيفه.

٥ – كون الراوى يرغب فى تغيير التعبير عن شيخه فى كل مرة يأخذ فيها الحديث عنه إظهارًا للمهارة بالتفنن فى العبارة كما فعل البخارى فى شيخه الذهلى فإنه تارة يقول: محمد ولا ينسبه، وتارة محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده، ولم يقل فى موضعه محمد بن يحيى.[٢١]

٦ – كون شيخه وضيع الحسب ضعيف النسب، وهو يريد أن يرفع من قدره ويعلى من شأنه فيعميه على الناس كى لا يفطن له.

٧ – قد يكون قصد فاعل ذلك الاختبار والالتفات إلى حسن النظر فى الرواة وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال فى آبائهم ولذلك قال ابن دقيق العيد: إن فى تدليس الشيوخ مصلحة وهى امتحان الأذهان واستخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يريد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال. وقد حكى السخاوى عن شيخه أنه كان يقرأ فى صحيح ابن حبان فمر قوله حدثنا أبو العباس الدمشقى فقال: من هذا؟ قال السخاوى: فبادرته – مع أنه لم يقصدنى بذلك – وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير ابن جوصا، فأعجبه الجواب دون المبادرة.

حكم تدليس الشيوخ:

قلنا: إن حكم فاعل هذا النوع يختلف بحسب غرضه من فعله وتكون أحكامه كما يأتى:

حرام: وذلك إذا ما كان الشيخ الذى روى عنه المدلِّس، ضعيفاً او غير ثقة، أو مختلفًا فى قبول روايته. فهذا أشر أنواع التدليس لما فى ذلك من الخيانة والغش والغرر.

مكروه: وذلك إذا ما كان الشيخ المروى عنه أصغر سنًا أو ممن أكثر أخذ الحديث عنه ليكثر شيوخه، أو تفننًا فى العبارة، أو ليرفع من شأن شيخه ويعليه، أو ليلفت النظر ويمتحن الذهن فإن كل هذه الدوافع تبرئ صاحبها من تعمد الغش والخداع، وقد جرت عادة المحدثين التساهل فى أمرها وعدم تجريح صاحبها وقبول أحاديثه التى دلس عن شيوخه فيها؛ لأنها كلها من الأسباب الشخصية التى ليس لها تأثير على صحة الحديث وقبوله، وعليه يحمل إكثار الخطيب من ذلك فى مصنفاته.

وتشدد البعض فقال بعدم التساهل فى أمرها وإن توقفنا فى تجريح أصحابها؛ لأن ذلك قد يتسبب فى ضياع المروى عنه فيبقى عند المحدثين من المجهولين.(٢٢)

٣ - تدليس التسوية:

هذا القسم من التدليس لم يذكره بعض العلماء على أنه قسم مستقل بذاته، بل جعلوا التدليس قسمين فقط وهما: تدليس إسناد، وتدليس شيوخ، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ، وجعله آخرون نوعًا من أنواع تدليس الإسناد: والحق مع ابن الصلاح فإنه إلى تدليس الشيوخ أقرب.

تعريفه: هو أن يروى الراوى عن شيخه الثقة حديثًا سمعه منه ورواه ذلك الثقة عن ضعيف أو أكثر، وقد رواه ذلك الضعيف عن ثقة آخر فيجعله الراوى من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ يوهم السماع منه مسقطًا ما بينهما من ضعيف أو ضعفاء، بشرط أن يكون الثقتان قد لقى أحدهما الآخر فيجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل. والحامل للراوى على إسقاط الضعيف أو الضعفاء أن يستوى السند كله فيكون فى نظر غيره كلهم ثقات. وسمى بعض المحدثين القدماء هذا النوع تجويدًا فقالوا: جوده الراوى أى ذكر ما فى السند من الأجواد وحذف من فيه من الأدنياء. وسمى أبو الحسن بن القطان هذا القسم بالتسوية ولم يسمه تدليس التسوية.(٢٣)

والحق أن هناك فرقًا بين تدليس التسوية والتسوية:

فالأول: يشترط أن يتلاقى الثقة الأول فى السند بالثقة الثانى فيه من غير أن يأخذ منه ذلك الحديث.

أما الثانى: فيشترط فيه ألا يتلاقيا أصلاً.

مثال تدليس التسوية:

ما رواه ابن أبى حاتم فى العلل قال: سمعت أبى وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه عن بقية، حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «لا

تحملوا إسلام المرء حتى تعلموا عقده رأيه».[٢٤] فأسقط بقية من السند راويًا ضعيفًا بين ثقتين أبى وهب الأسدى ونافع وهو إسحاق بن أبى فروة، وأبو وهب الأسدى اسمه عبيد الله بن عمرو، فعماه بقية ونسبه بما لا يعرف به عند المحدثين، ولم يذكر اسمه حتى إذا أسقط إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يفطن له ولا يهتدى إليه. وممن عرف به أيضًا الوليد بن مسلم.[٢٥]

الفرق بين تدليس التسوية والانقطاع:

يفرق بينهما بأمرين:

الأول: أن الساقط هنا لابد أن يكون ضعيفًا عند الراوى المدلس ولا يشترط ذلك فى الانقطاع.

الثانى: أن الساقط هنا قد يكون أكثر من ضعيف، والانقطاع يشترط فيه ألا يسقط أكثر من واحد فى الموضع الواحد.

حكم تدليس التسوية:

هذا القسم من التدليس هو شر أنواع التدليس وأفحشها وأشدها قدحًا فى الراوى وتجريحًا له، وهو مذموم جدا لما فيه من مزيد الغش والتغطية، وذلك لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفى هذا غرر شديد وهو قادح فيمن تعمد فعله، ولذا قال ابن حزم: صح عن قوم إسقاط المجروح وضم القوى إلى القوى تدليسًا على من يحدث وغررًا لمن يأخذ عنهم، فهو مجروح وفسقه ظاهر وخبره مردود لأنه ساقط العدالة. وقال العلائى: هذا النوع أفحش أنواع التدليس وأشرها.

وقال العراقى: هو قادح فيمن تعمد فعله.

وقال ابن حجر: لا شك أنه جرح.[٢٦]

٤ - تدليس القطع:

هذا النوع يتفرع من تدليس الإسناد وله صورتان:

إحداهما: أن يسقط الراوى أداة الرواية مقتصرًا على اسم شيخه، ويفعله أهل الحديث كثيرًا.

مثاله:

قول على بن خشرم: كنا عند ابن عيينة فقال: الزهرى. قيل: أحدثك الزهرى؟ فسكت ثم قال: الزهرى. فقيل له: أسمعته منه؟ فقال: لم أسمعه منه ولا ممن سمعه منه، حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى.[٢٧]

ثانيهما: أن يسقط الراوى اسم شيخه الذى سمع الحديث منه مباشرة مقتصرًا على ذكر أداة الرواية، وهى عكس الصورة الأولى.

مثالـه:

مـا روى ابن عـدى وغيـره عن مـعمـر بن عـبيد الطنافسى أنه كـان يقـول: حـدثنا، ثم يسكت وينوى القطع، ثم يقـول: هشـام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وسـمى هذا النوع بتـدليس القطع: لما فى الصـورة الأولى من قطع الراوى عن أداة الرواية وعدم اتصاله بها، أو قطع أداة الرواية عن الراوى وعدم اتصالها بها كما فى الصورة الثانية.

ويسـمى هذا النوع تدليس قطع أو تدليس حذف؛ لأن فى كل منهما حذفًا للشيخ الذى سـمع الحـديث منه مـباشـرة أو حـذف لأداة الـروايـة، وكل من الـراوى والأداة خـاص بالإسناد لذا صح ما قدمناه من أن هذا النوع يرجع إلى تدليس الإسناد.[٢٨]

٥ - تدليس العطف:

وهو كسابقه يرجع إلى الإسناد.

وصورته: أن يصـرح الراوى بالتحـديث عن شيخ له ويعطف عليه شـيخًا آخر لم يسـمع ذلك المروى منه.

مثاله:

مـا رواه الحاكم فى معـرفة علوم الحـديث: أن جمـاعة من أصحـاب هشـيم بن بشـير اجتمعـوا يومًا على ألا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك.

فكان يقـول فى كل حـديث يذكـره: حـدثنا حصين ومغيـرة عن إبراهيم فلما فـرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ فقالوا: لا. فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته إنما قلت حدثنا حصين ومغيـرة، ومغيـرة غيـر مسموع لى.[٢٩]

وسـمى هذا النوع بتـدليس العطف لما فيـه من إيهام الراوى السمـاع من المعطوف وهو لم يسمع منه الحديث مباشرة.

٦ - تدليس السكوت:

وهو أن يأتى الراوى بلفظ يفـيد السمـاع مثل حدثنا وسمعت.[٣٠]

ثم يسكت، ثم يقـول بعـد ذلك: الأعـمش مـوهمًـا أنه قـد سـمع منـه مع أنه لم يصح له سماع منه.[٣١]

وسـمى بتدليس السكوت لوجود سكتة بين أداة الرواية وما بعدها.

٧ - تدليس البلاد:

قـد يعـمـد بعض المدلسين إلى لفظ مـبـهم متشابه يلوى لسانه تعظيمًا لشيخه وإيهامًا للقـائه والرحلة إليـه، وذلك من خـلال تعظيم البلد أو الحى الذى ينسب إليـه، كـأن يقـول الراوى المصـرى: حـدثنى فـلان بالأندلس، ويريد مـوضـعًـا بالقـرافـة، أو: بزقـاق حلب. ويريد موضعًا بالقاهرة .أو يقول: حدثنا من وراء النهـر، يوهم نهـر دجلة أو جيحـون فى حين أنه يقصد نهر النيل بمصر.

وهذا النوع ألحقه ابن حجر بتدليس الشيوخ وسماه تدليس البلاد، وليس ذلك بجرح قطعًا بل هو من قبيل المعاريض الجائزة وليس من قبيل الكذب فلا يقدح فى عدالة الراوى.[٣٢]

مراتب المدلسين:

عنى المحدثون ببيان مراتب الموصوفين بالتدليس فى أسانيد الحديث النبوى حتى يكون الباحث على بينة من أمرهم، ولا يحكم بالرد على كل من وصف بالتدليس، وقد جعله العلماء على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف به إلا نادرًا كالقطان ويزيد بن هارون.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له فى الصحيح لإمامته وقلة تدليسه وتحريمه بالنسبة لما روى كالسفيانين.

الثالثة: من أكثر من التدليس ولم يتقيد بالثقات كأبى الزبير المكى واسمه محمد بن مسلم بن تادرس.

الرابعة: من أكثر تدليسه عن الضعفاء أو المجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فانضم إليه ضعف آخر كابن لهيعة[٣٣]

وقد قسم الحاكم التدليس إلى ستة أجناس، والناظر فيه يرى أنه تقسيم للمدلسين وهى:

١ - من دلس عن الثقات الذين هم فى الثقة مثل المحدث أو من فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم مثل أبى سفيان، وطلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهم.

٢ - قوم يدلسون فيقولون: قال فلان فإن وقع إليهم من يُنَقِّر عن سماعاتهم ويُلِحُّ ويراجع ذكروا فيه سماعاتهم.

٣ - قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يُدرَى من هم ولا من أين هم مثل بقية بن الوليد.

٤ - قوم دلسوا أحاديث فرووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كى لا يعرفوا كما فعل أهل الشام فقلبوا اسم محمد ابن سعيد المصلوب مائة وجه.

٥ - قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشىء عنهم فيدلسونه.

٦ - قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم وإنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل.

والأقسام الخمسة الأول تشمل تدليس الإسناد، أما السادس فهو من باب تدليس الشيوخ.[٣٤]

أشهر المصنفات فى التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات فى التدليس والمدلسين أفردها العلماء مثل الحسين بن على الكرابيسى والنسائى والدارقطنى وبرهان الدين الحلبى سبط ابن العجمى وغيرهم.

ومن أشهر هذه المصنفات:

١ - التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادى، وله مصنفان آخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس.

٢ - التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبى.

٣ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ وهو مشهور بطبقات المدلسين لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى.

٤ - للذهبى منظومة فى المدلسين شرحها عبدالعزيز الغمارى فى كتاب سماه التأنيس بشرح منظومة الذهبى فى أهل التدليس.

٥ - وللشيخ حماد الأنصارى من المحدثين المعاصرين - رحمه الله - كتاب أسماه إتحاف ذوى الرسوخ بمن رمى بالتدليس من الشيوخ جمع فيه رسائل ثلاثة لكل من الحافظ ابن حجر وبرهان الدين الحلبى والسيوطى وكلها فى أسماء المدلسين.

٦ - ولأبى محمود المقدسى المتوفى ٧٦٥هـ قصيدة فى المدلسين شرحها الدكتور عاصم الفريوتى. وطبعها بآخر كتاب طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر. مع استدراك منه لبعض من وصف بالتدليس ولم يذكر فى كتاب الحافظ ابن حجر السابق.

التدليس فى الصحيحين والرد على ذلك:

المتتبع لأحاديث الصحيحين يرى فيهما أحاديث عن جماعة من المدلسين صرحوا فى بعضها بالسماع وفى البعض الآخر لم يصرحوا بالسماع بل وردت بلفظ عن ونحوه.

وقد اعتذر العلماء عما ورد فى الصحيحين باعتذارات تخص الدفاع عن الشيخين من جهة ومن جهة أخرى تخص الرواة الذين اشتهروا بالتدليس، ووردت رواياتهم فى الصحيحين من جهة ثانية وإليك موجز لتلك الأجوبة:

١ - أن هذه الروايات التى لم يصرح فيها أصحابها بالسماع منَزَّلة منزلة السماع وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرحًا فيه السماع غير أنهما - أى الشيخين - يؤثران الطريق التى لم يصرح فيها بالسماع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية، قال ابن الصلاح: كل هذا محمول على ثبوت السماع عندهم من جهة أخرى.[٣٥]

٢ - أن من وردت روايتهم فى الصحيحين

ولم يصرحوا فيها بالسماع عرفوا عند أهل الحديث أنهم لا يدلسون إلا عن الثقات كابن عيينة فإنه إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات، لذا قال ابن حبان: هذا ليس لأحد فى الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.[٣٦]

٣ - قالوا إن تدليس هؤلاء المشاهير فى الصحيحين ليس كذبًا، بل هو ضرب من الإيهام، فما رووه يعرف فيه نوع السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها[٣٧].

٤ - يحتمل أن الشيخين - البخارى ومسلم - لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذى رويا عنه، لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على صحته، فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ولم يكن فى المتابعين الثقات من يماثل المدلس أو يقارنه فضلاً وشهرة.[٣٨]

٥ - أن ما رمى به بعض رواة الصحيحين ليس من التدليس فى شىء، بل هو من قبيل الإرسال الخفى، فالتدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه أما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفى[٣٩]

٦ - يشفع للشيخين ما جاء فى المستخرجات على صحيحيهما من الطرق الكثيرة التى صرح فيها بالتحديث والسماع.

٧ - يشفع لمسلم خاصة كثرة طرق الحديث الواحد فى صحيحه، فهو يأتى بالمتصلة أولا وما صرح فيها بلفظ السماع، ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة فيها لا بغيرها. والله أعلم.

أ.د/ محمد محمود بكار

الهوامش :

(١) توضيح الأفكار ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، نزهة النظر ص ٤٢، مختار الصحاح وترتيب القاموس مادة «دلس».

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٨.

(٣) فتح المغيث للسخاوى ١/١٨٤.

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الصلاة باب التشهد عن ابن مسعود، وأخرجه الدارقطنى فى كتاب الصلاة باب صفة التشهد ووجوبه، واختلفت الروايات فيه عن ابن مسعود. قال الدارقطنى: رواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر فزادفى آخره كلاما وهو قوله: (إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فقعد) فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبى ﷺ، وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبدالله بن مسعود، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه فى حديث النبى ﷺ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفى وابن عجلان ومحمد بن أبان فى روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره فى آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبدالله بن مسعود على ذلك والله أعلم. انظر سنن الدارقطنى ١/٣٦٣.

(٥) كعن وأن وقال وحكى وما أشبهها.

(٦) مقاصد الحديث ص ١٩٩، نزهة النظر ص ٤٢.

(٧) الرسالة للشافعى ص ٣٧٩.

(٨) فتح المغيث ١/٨٣، التقييد والإيضاح ص ١٧٠، تدريب الراوى ١/٢٢٤، التبصرة والتذكرة ١/١٨٠، فتح الباقى على هامش التبصرة، نزهة النظر ص ٤٣.

(٩) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥، التبصرة ١٨١/١، تدريب الراوى ٢٢٤/١.
(١٠) سنن ابن ماجه - كتاب الجهاد - باب فضل الحرس .
(١١) رواه الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ٢٩.
(١٢) هذا ما جرى عليه الخطيب فى الكفاية ص ٣٥٧ - ٣٥٨ ومن تبعه.
(١٣) انظر الكفاية من الموضع السابق، مقاصد الحديث ص ١٩٠.
(١٤) فتح المغيث للسخاوى ١٧٣/١، وشرح التبصرة والتذكرة ١٨٨/١، تدريب الراوى ٢٣٠/١، الكفاية ص ٢٦١، جامع التحصيل ص ٣٥.
(١٥) الحديث أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب قول النبى ﷺ من غشنا فليس منا، وأبو داود فى كتاب البيوع باب فى النهى عن الغش، والترمذى فى كتاب البيوع باب ما جاء فى المخابرة والمعاومة، وابن ماجه فى التجارات باب النهى عن الغش، وأحمد فى المسند ٥٠/٢، ٢٤٢، ٤١٧، ٤٦٦/٣، ٤٥/٤.
(١٦) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب النكاح باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة، ومسلم فى كتاب اللباس والزينة باب النهى عن التزوير فى اللباس وغيره، والتشبع بما لم يعط، والترمذى فى كتاب البر والصلة باب ما جاء فى المتشبع بما لم يعط، وأحمد فى المسند ١٦٧/٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣.
(١٧) الكفاية ص ٣٥٥، وفتح المغيث للسخاوى ١٧٧/١، تدريب الراوى ٢٢٨/١.
(١٨) التبصرة والتذكرة ١٧٨/١، والمقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٩٦.
(١٩) الباعث الحثيث ص ٥٥، والتبصرة ١٨٧/١، ١٨٨.
(٢٠) أى ولع به واعتاد عليه، ففى المعجم الوسيط ص ٨٤١. لهج بالأمر لهجا: أولع به فثابر عليه واعتاده فهو لهج ولاهج، ولهج الفصيل بضرع أمه: لزمه فهو لاهج.
(٢١) وقيل إن ذلك كان بسبب خلافهما فى القول بخلق القرآن (انظر هدى السارى ص ٤٩١).
(٢٢) الكفاية ص ٣٧١، فتح المغيث للسخاوى ١٧٩/١، الاقتراح ص ٢٠، مقاصد الحديث ص ١٩٣، تدريب الراوى ٢٣٠/١، ٢٣١.
(٢٣) فتح المغيث للسخاوى ١٨٢/١، والكفاية ص ٣٦٤، الباعث الحثيث ص ٥٥.
(٢٤) علل الحديث لابن أبى حاتم الرازى عن ابن عمر ١٥٤/٢.
(٢٥) تدريب الراوى ٢٢٥/١، وشرح التبصرة ١٩٠/١.
(٢٦) شرح التبصرة والتذكرة ١٩١/١، تدريب الراوى ٢٢٤/١، الوسيط فى علوم الحديث ص ٣٠٠.
(٢٧) تدريب الراوى ٢٢٤/١.
(٢٨) فتح المغيث للسخاوى ١٧٣/١.
(٢٩) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥، وتدريب الراوى ٢٢٦/١.
(٣٠) وهذا فى رأيى ليس من التدليس فى شىء بل هو منقطع لأنه صرح بلفظ السماع وشرط التدليس أن يعبر بأداة توهم السماع المباشر وغير المباشر مثل: قال، عن، أن. والله أعلم.
(٣١) المنهج الحديث فى علوم الحديث - قسم المصطلح - ص ١٧٧. الباعث الحثيث ص ٥٦.
(٣٢) الاقتراح فى بيان علوم الاصطلاح لابن دقيق العيد ص ٢٠، تدريب الراوى ٢٣١/١، دراسات فى علوم الحديث للدكتور العجمى دمنهورى خليفة ص ١٣٦، فتح المغيث للسخاوى ١٨٤/١.
(٣٣) طبقات المدلسين لابن حجر ص٧،،٨.
(٣٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٣:١٠٩.
(٣٥) المقدمة مع شرحها التقييد ص ٩٩، توضيح الأفكار للصنعانى ٣٥٥/١.
(٣٦) تدريب الراوى للسيوطى ٢٢٩/١.
(٣٧) تدريب الراوى للسيوطى ٢٢٩/١، ٢٣٠، علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٧.
(٣٨) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨، توضيح الأفكار ٣٥٦/١.
(٣٩) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٣، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨.

تدوين السنة : مراحله ورد الشبهات حوله

التدوين: مصدر دون بمعنى كتب، وأصله الكتابة فى الدواوين. قال ابن منظور: الديوان مجتمع الصحف وهو فارسى معرب، وقال ابن الأثير: الديوان هو الدفتر الذى يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وفى الحديث **(لا يجمعهم ديوان حافظ)**. وقال الجوهرى: الديوان أصله دووان فعوض عن إحدى الواوين ياء؛ لأنه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية لقالوا دياوين، ويقال: دونت الدواوين(1).

وعند الحديث عن تدوين السنة نجد أن ذلك يتلخص فى مرحلتين:

الأولى مرحلة: الكتابة فى عهد النبى ﷺ، وإلى ما بعده بقليل. وهو ما يسمى بكتابة الحديث.

الثانية مرحلة: التدوين وهو جمع الصحف المتفرقة فى ديوان لحفظها.

وإليك الحديث عن كل.

أولاً: مرحلة الكتابة:

وقد اختلف العلماء فى كتابة الحديث نظرًا لظواهر بعض النصوص على أقوال:

القول الأول:

كراهية كتابة الحديث والعلم والأمر بالحفظ فى الصدور، وممن ذهب إلى ذلك عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعرى، وأبو سعيد الخدرى - رضى الله عنهم - وجماعة من الصحابة والتابعين، واستدلوا بحديث رواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه**».(2)

القول الثانى:

جواز كتابة الحديث: وممن ذهب إلى ذلك على بن أبى طالب، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر - رضى الله عنهم -، وجماعة من التابعين كالحسن، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز - رحمهم الله -، بل حكاه القاضى عياض عن أكثر الصحابة والتابعين.

واستدل أصحاب هذا الرأى بما يأتى:

(أ) ما رواه البخارى ومسلم من حديث رسول الله ﷺ: «**اكتبوا لأبى شاه**». وكان أبو شاه رضي الله عنه قد التمس أن يُكتب له شىء سمعه من الرسول ﷺ فى خطبتة يوم فتح مكة(3).

(ب) حديث أبى داود والحاكم عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال: «كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله

ﷺ أريد حفظه، فنهتنى قريش وقالوا: أتكتب كل شىء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم فى الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: «**اكْتُبْ فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا حق**». هذا لفظ أبى داود[٣].

(جـ) ما رواه البخارى من قول أبى هريرة رضي الله عنه: «**ليس أحد من أصحاب النبى ﷺ أكثر حديثًا منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب**»[٥].

(د) ما رواه الترمذى من قول أبى هريرة رضي الله عنه: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال «**استعن بيمينك**» وأومأ بيده إلى الخط[٦].

(هـ) ما أسنده الرامهرمزى عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء أفلا نكتبها؟ قال: «**اكتبوا ذلك ولا حرج**»[٧].

(و) ما رواه الحاكم وغيره من حديث أنس رضي الله عنه موقوفًا: «**قيدوا العلم بالكتابة**».[٨] وغير ذلك من الأحاديث والآثار.

القول الثالث:

قال البلقينى: فى المسألة مذهب ثالث حكاه الرامهرمزى وهو: الكتابة والمحو بعد الحفظ ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها وزال الخلاف.

وقال ابن الصلاح: ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الأخيرة.

- وقد حاول أصحاب القول الثانى القائلون بالجواز الرد على المانعين بعدة أجوبة:

(أ) أن حديث أبى سعيد رضي الله عنه موقوف عليه وهو غير صالح للاحتجاج به.

وهذا جواب غير سديد لأنه سبق أنه من تخريج مسلم له فى صحيحه.

(ب) أن النهى عن الكتابة إنما كان فى أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن وميزوه عن الحديث زال هذا الخوف، فنسخ الحكم الذى كان مترتبًا عليه، وصار الأمر إلى الجواز.

(جـ) أن النهى إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة خشية الخلط بينهما.

(د) أن النهى كان لمن يثق بحفظه ويأمن على نفسه النسيان خشية الاتكال على الكتاب، أما من يخاف على نفسه النسيان والاختلاط فقد أبيح له ذلك[٩].

وأحسن الأجوبة هو الثانى، فإن رواة أحاديث الجواز نصوا على تاريخ الجواز

كحديث أبى شاه رضي الله عنه وكان ذلك فى آخر حياة النبى ﷺ، ومنهم قوم كانوا من أواخر الصحابة إسلاماً كأبى هريرة رضي الله عنه.

ومع هذا التضييق فى مسألة الكتابة فإن هذا لا يمنع أن يكون قد كتب فى عصر رسول الله ﷺ شىء من السنة لا على سبيل التدوين الرسمى كما كان يدون القرآن، وهناك آثار صحيحة تدل على أنه قد وقع كتابة شىء من السنة فى العصر النبوى، فقد أخرج البخارى فى صحيحه فى كتاب العلم عن أبى هريرة رضي الله عنه: «أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبى ﷺ فركب راحلته فخطب فقال: «**إن الله حبس عن مكة القتل - أو القيل - شك من البخارى - وسلط عليهم رسول الله ﷺ - والمؤمنون - وإنها لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ألا وإنها ساعتى هذه حرام، لا يختلى شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد، فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل. وإما أن يقاد أهل القتيل**» فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لى يا رسول الله، فقال ﷺ «**اكتبوا لأبى شاه**»[١٠]

كما ثبت أن رسول الله ﷺ كتب إلى ملوك عصره وأمراء جزيرة العرب كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام[١١]، وكان ينفذ مع بعض أمراء سراياه كتباً ويأمرهم أن لا يقرؤوها إلا بعد أن يجاوزوا موضعاً معينًا.

كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدونون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله ﷺ، كصحيفة عبد الله بن عمرو ابن العاص - رضى الله عنهما - التى كان يسميها بالصادقة. وثبت أنه كان عند على رضي الله عنه صحيفة فيها أحكام الدية على العاقلة وغيرها. كما ثبت أن النبى ﷺ كتب لبعض عماله كتباً حددت فيها مقادير الزكاة فى الإبل والغنم[١٢].

وعلى كل حال فقد زال هذا الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ الكتابة وإباحتها. فكان حجة لا مناص من التسليم بها، وقد سبق قول ابن الصلاح فى ذلك وقال العراقى: اختلف المسلمون والتابعون فى كتابة الحديث، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف[١٣].

ثانياً: الطور الثانى:

وهو طور التدوين وجمع الصحف المتفرقة فى ديوان لحفظها، وقد بدأ هذا الدور حين أصدر عمر بن عبد العزيز أمره إلى عماله على الأمصار: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»[١٤].

وجاء فى كتابه إلى أهل المدينة: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنى قد خفت دروس العلم وذهاب أهله»[١٥].

وحين صدر هذا الأمر من الخليفة العادل شمر الأئمة وجدوا فى جمع السنة، فجمعوها بعد أن كانت متفرقة فى صحف شتى. أو فى صدور الحفاظ، فجمع كل ذلك ونسخ، وأرسل إلى الخليفة، ثم أرسل الخليفة إلى كل مصر دفترًا منها.

وقد اختلف المؤرخون فى تحديد أول من قام بهذا الجمع فمنهم من قال: إنه محمد بن شهاب الزهرى لقد نقل عنه قوله «أمرنا عمر ابن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا»[16]

ومن قائل أنه أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، حيث كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على المدينة فأرسل إليه: «أن اكتب إلىّ ما يثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمرة بنت عبد الرحمن؛ فإنى خشيت دروس العلم وذهابه» وفى رواية وبحديث عمرة والقاسم بن محمد فكتبه له[17].

ويمكن أن يجمع بينهما، فيقال: أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد أرسل إليهما جميعاً لكن المنية اخترمته قبل أن يرى الكتب التى جمعها أبو بكر[18].

وعلى هذا يحمل قول من قال: «أول من دون العلم ابن شهاب». وحق للزهرى أن يفخر بعمله قائلاً: «لم يدون هذا العلم أحد قبلى».

كما أنه لم ينفرد ابن شهاب وابن حزم بهذا الجمع، حيث إن كتاب عمر بن عبد العزيز كان عامًا حين قال: «انظروا حديث رسول الله ﷺ». فجاءت مشاركة بعض العلماء فى هذا الجمع، من ذلك ما رواه أبو الزناد، قال: «رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء، فجمعوا أشياء من السنن، فإذا جاء الشىء الذى ليس العمل عليه قال: هذه زيادة ليس العمل عليها». ومن ذلك ما روى عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه قال: حضرت عبيد الله بن عبد الله دخل على عمر بن عبد العزيز فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: صنعنا شيئاً؟ قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبنا ما قلت، قال: وأين هو؟ قال: فجىء به فحرق»[19].

وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث، ورددوا فى كتبهم هذه العبارة: أما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة الأولى فى خلافة عمر بن عبد العزيز[20].

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمى للحديث كان فى عهد عمر بن عبد العزيز، ولا يمنع هذا من سبق تقييده وحفظه فى الصحف والرقاع على عهد الرسول ﷺ والصحابة من بعده، حتى كان هذا التدوين

الرسمى إلى أن جاء الطور الثالث وهو جمعه فى المدونات الكبرى والأصول كما سيأتى بعد.

وبعد أن دون الحديث تدويناً رسمياً على يدى الزهرى وأقرانه، شاع التدوين فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى فبدأ الجُمَّاع تدوين الحديث ممزوجًا بأقوال الصحابة، فكان أول من جمعه ابن جريج بمكة، وابن إسحاق ومالك بالمدينة، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثورى بالكوفة، والأوزاعى بالشام، وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وجرير بن عبد الحميد بالرى، وابن المبارك بخراسان، وكل هؤلاء من أهل القرن الثانى. ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء السابقين الشافعى فى مسنده وفى مختلف الحديث له، وعبد الرزاق فى مصنفه، وشعبة أيضًا، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد والحميدى وغيرهم[٢١].

والله ولى التوفيق.

أ. د/ محمد محمود بكار

الهوامش:

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور ٢/١٤٦١، ١٤٦٢، ودائرة معارف القرن العشرين ٤/٩٤.
(٢) رواه الإمام مسلم فى صحيحه كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت فى الحديث وحكم كتابة العلم.
(٣) الحديث عند البخارى بألفاظ متقاربة فى كتاب العلم، باب كتابة العلم، وهو عند مسلم حديث رقم ١٣٥٥ (٢/٩٨٨).
(٤) أخرجه أبو داود فى السنن فى كتاب العلم، باب فى العلم ٤/٦٠، والحاكم فى المستدرك ١/١٠٥.
(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب فى العلم.
(٦) أخرجه الترمذى فى سننه ٥/٣٩ حديث ٢٦٦٦.
(٧) المحدث الفاصل ص ٣٦٩.
(٨) المستدرك ١/١٠٦.
(٩) ينظر فى الجمع بين الأحاديث المتعارضة بين الإذن والمنع فتح البارى ١/٢٠٨، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٣، وتدريب الراوى ١/٦٧، فتح المغيث ٣/١٨، وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨٧، والسنة قبل التدوين ٣٠٦ ـ ٣٠٩، والحديث والمحدثون ص ١٢٢.
(١٠) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الديات، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، البخارى مع الفتح ١٢/٢٠٥، وفى كتاب العلم، باب كتابة العلم من الفتح ١/٢٠٥.
(١١) انظر طبقات ابن سعد ٢/٢٢ـ ٥٦.
(١٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/٧٦.
(١٣) انظر فتح المغيث ٣/١٧، مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٢، التدريب ٢/٦٥، الإلماع ص ١٤٧، بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال للمؤلف ٣/٢٠٦ ـ ٢١٠.
(١٤) أورده الحافظ فى الفتح ١/١٩٥، وعزاه إلى أبى نعيم فى تاريخ أصبهان.
(١٥) أخرجه الدارمى فى سننه ـ المقدمة ـ باب من رخص فى كتابة العلم، والخطيب البغدادى فى تقييد العلم ص ١٠٦، وانظر صحيح البخارى كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، وطبقات ابن سعد ٨/٤٨٠.
(١٦) جامع بيان العلم ١/٧٦.
(١٧) سنن الدارمى ١/١٢٦، وطبقات ابن سعد ٢/١٣٤، وتقدمة الجرح والتعديل ص ٢١.
(١٨) قواعد التحديث للقاسمى ص ٤٧، والرسالة المستطرفة ص ٣ ، ٤.
(١٩) انظر تقييد العلم ص ٤٥ ولربما فعل عبيد الله هذا الخرق لأنه كان ممن يكره الكتابة عنه وأنه كان يفضل الاعتماد على الحفظ. والله أعلم.
(٢٠) راجع تدريب الراوى ١/٤٠، قواعد التحديث ص ٤٦، توجيه النظر ص ٦، إرشاد السارى ١/١٤.
(٢١) مفتاح السنة للشيخ محمد عبد العزيز الخولى ص ٢١، ٢٢.

تراجم الرواة والأبواب والأسانيد

اتفق أهل اللغة على أن المراد بالترجمة هو نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى[1].

أما معنى الكلمة فى الاصطلاح فالمحدثون يرون أن لها معانى:

الأول: ما يرتبط بمتون الأحاديث وهو تراجم الكتب والأبواب، ويعنى بها تلك العناوين التى يضعها المصنفون لكتبهم وأبوابهم، فيقال: ترجم فلان لحديث كذا، بباب كذا أى عنون له.

وقد برز فى هذا المجال كثير من المحدثين كالبخارى والنسائى وأبى داود واشتهر بين أهل الحديث قولهم: (فقه البخارى فى تراجمه).

الثانى: ما يرتبط بالترجمة الذاتية للراوى أو العلم الذى يراد التحدث عنه من ناحية اسمه، ونسبه، وبلده، وشيوخه، وتلاميذه أو قال العلماء فيه جرح وتعديل، ووفاته إلى غير ذلك مما يرتبط ببيان تلك السيرة للمترجم له.

وأهم الكتب التى تتعرض للتراجم هى كتب الرجال وكتب التواريخ، إلا أن كتب الرجال تأتى أصلاً لبيان السيرة الذاتية للمترجم له، أما كتب التواريخ فإنها تتعرض لبيان سير الرجال المترجم لهم عرضًا ضمن الكلام على حوادث السنين فيقال: فى هذه السنة ولد فلان أو مات فلانٌ أو قدم فلان على بلدة كذا، وقد يتعرضون بشىء من التفصيل للحديث عن سيرة ذلك العلم الوارد اسمه فى هذا التاريخ.

الثالث: ربما عنوا بالتراجم ما يتصل بالأسانيد وهو تابع للثانى غالباً، أو هو وصف للإسناد كأن يقال: أصح الأسانيد ويعنى به أوثق الرجال فى سلسلةٍ ما، أو يقال: أوهى الأسانيد ويعنى به أضعف الرجال فى سلسلة إسنادٍ ما.

قلت: وهذه تابعة لما قبلها؛ لأن الوصف وإن ارتبط بالإسناد إلا إنه ينصب على حال الرجال الذين يكونون سلسلة هذا الإسناد؛ لأنهم السلسلة الموصلة إلى متن الحديث.

وإليك الحديث عن كل منها بشىء من التفصيل:

أولا : تراجم الأبواب:

إن الناظر إلى تراجم الأبواب فى أمهات كتب السنة يجدها متميزة ويكاد يحكم على فقه مصنفيها للأحاديث من خلال تلك التراجم، فمن أراد التفقه فعليه بتراجم صحيح البخارى ومن أراد قوة التبويب فى الفقه فعليه بابن ماجه، ويشاركه فى ذلك النسائى وهكذا.

وسوف نضرب مثالين من صحيح البخارى لبيان وجه المناسبة بين مضمون الحديث وبين ما ترجم له البخارى:

الأول: حديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى...**) الحديث.

فقد بوب له البخارى بقوله: كتاب بدء الوحى، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ، وقول الله جل ذكره: ﴿**إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده..**﴾ فقد غابت العلاقة بين الترجمة والحديث على كثير من العلماء، حتى وصف بعضهم البخارى بالتقصير فى هذه الترجمة، وأنه أبعد عن المراد ولو قال: كيف كان الوحى لكان أحسن لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحى لا لبيان كيفية بدء الوحى فقط، وقال بعضهم: إنه سود الكتاب ولم يبيضه.

فى حين التمس غير واحد من العلماء عدة مناسبات لعلاقة الترجمة بالحديث، وساق الحافظ ابن حجر عددًا منها، ومن أقربها ما ذكره القاضى بدر الدين ابن جماعة فقال: «ابتدأ الكتاب بحسن القصد والنية لنفسه، وللداخل فيه والشارع فيه، لأنه من أعظم العبادات، والإخلاص فيه أجدر وفيه تحريض على قصد الإخلاص بالعبادات، ولذلك ترجمه بحديث النية عملاً بالحديث فيه عند القيام من المجلس فكأنه جعل كتابه مجلس علم ابتدأ فيه بنية خالصة وختمه بالتسبيح المكفر لما بينهما»[٢].

وقد ختم الحافظ ابن حجر ما ذكره من الأقوال فقال: «وقد تكلفت مناسبته للترجمة فقال كل بحسب ما ظهر له... إلى أن قال: ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعًا لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحى، ولما كان الوحى لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم»[٣].

الثانى: حديث أبى هريرة ﷺ وهو ما رواه الإمام البخارى فى صحيحه: أن رسول الله ﷺ ـ قال: «**قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على مائة**

امرأة أو تسع وتسعين كلهن يأتى بفارس يجاهد فى سبيل الله، فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله فلم يقل : إن شاء الله. فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذى نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله؛ لجاهدوا فى سبيل الله فرسانا أجمعون». وفى رواية: «**والذى نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله؛ لم يحنث؛ وكان دركًا لحاجته**».

فقد أجمع من خرج الحديث من أصحاب كتب السنة كمسلم، والترمذى، والنسائى وغيرهم على تخريجه تحت كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء فى اليمين، ومعهم البخارى فى هذا الباب، لكن زاد البخارى فترجم له فى كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كان يمين النبى ﷺ غير باب الاستثناء.

وزاد تخريجه فى كتاب الجهاد، باب من طلب الولد للجهاد، وفى كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: **﴿ووهبنا لداود سليمان﴾**، وفى كتاب النكاح، باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائى، وفى كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة.

وظاهرة تلك العلاقة بين الحديث وما ترجم له البخارى فى كل، لكننى أريد أن أقف أمام ما ترجم به فى كتاب الجهاد ليظهر لنا مليًا مدى ما كان عليه البخارى من فقه فى الأحاديث، فإنه قال: باب من طلب الولد للجهاد، فهذا العدد الذى طلبه لم يكن للتكثير أو لمنع ظهره أو للعزوة مثلاً أو للعلم، مع أن العلم ربما كان أفضل منه، للإشارة إلى أن العلم من فروض الكفاية أما الجهاد فقد يكون فرض عين، وهكذا ناسب أن يأتى به فى كتاب الجهاد ولم يأت به فى كتاب العلم[٤].

وأختم بما فى تراجم الأبواب من فوائد أشار إليها الحافظ فى (هدى السارى) حين قال: «ولنذكر ضابطًا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهى ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا، وهى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد فى مضمنها ولكن فائدتها الإعلام بما ورد فى ذلك الباب.

وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو معناه وهذا فى الغالب، وقد يأتى من ذلك ما يكون فى لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث. وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بما أن يكون الاحتمال فى الحديث والتعيين فى الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص. أو بهذا الحديث الخاص العموم... ويأتى فى المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا فى الخاص والعام، وكذا فى شرح

المشكل، وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخارى فى تراجمه.... إلخ».

ومن أراد مزيد بيان فى مناسبات تراجم البخارى فليراجع هدى السارى ص ١٣، ١٤ وفيما ذكرته كفاية والله أعلم.

ثانيا : تراجم الرواة:

عرفنا أن المراد بتراجم الرواة السيرة الذاتية للمترجم له والمرجع فى ذلك كتب الجرح والتعديل أو كتب الرجال، وهى أنواع: منها ما هو فى الثقات، ومنها ما هو فى الضعفاء، ومنها ما هو قد جمع بينهما أو فى رجال كتب مخصوصة أو بلاد مخصوصة، أو أنواع من الاتهام كالتدليس والإرسال والاختلاط والوضع وغير ذلك. ومنها ما يختص بتواريخ الرواة وهو ما يذكر على المواليد والوفيات، وقد جمع البعض التراجم فى طبقات فكل من اشترك فى السن والإسناد كانوا من أهل طبقة واحدة. أما كتب التواريخ فإنها لا تهتم ببيان السيرة الذاتية كاملة وربما أتت عرضًا كما قلنا، وهنا عدة ضوابط ينبغى أن تراعى عند البحث عن أحوال الرواة أسوقها على سبيل الاختصار:

١ ـ التثبت من اسم صاحب الترجمة، فإن الأسماء كثيرا ما تشتبه ويقع الغلط فيها.

٢ ـ التأكد من نسبة الجرح والتعديل فى الراوى إلى الإمام الذى صدر عنه ذلك.

٣ ـ ربما قيلت كلمة فى صاحب ترجمة تشابه اسمه مع من أريد الترجمة له فيلصق بالمترجم له ما هو منه برىء أو ينسب له تزكية لا يستحقها.

٤ ـ التأكد من مراتب الجرح والتعديل ليستطيع الحكم على ذلك الراوى بما يناسبه، مع مراعاة بعض هذه المراتب من عالم إلى آخر. فيبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه، فعلى سبيل المثال: البخارى إذا أطلق لفظ منكر على الراوى فهو مما لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحد غيره فهو ممن لا يحتج به(٥).

٥ ـ أن يوضع فى الاعتبار مناهج العلماء فى الجرح والتعديل فقد قسم الذهبى المتكلمين فى الرجال إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل، فهذا إذا وثق شخصا فعض عليه بنواجذك وتمسك بتوثيقه. وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه أم لا. ومن هؤلاء أبو حاتم والنسائى وشعبة.

٢ ـ قسم متسامح وهو راجع إلى مذهبهم

المتساهل فى عدم جرح الرواة لتعديل المستور، ومن هؤلاء الترمذى والبزار والحاكم وابن حزم وابن حبان، فهؤلاء إذا جرحوا أحد فعض عليه بنواجذك وتمسك بتجريحه، وإذا عدلوا أحدا فانظر هل وافقهم أحد أم لا؟

٣ ـ قسم معتدل يتحرى ولا يتشدد، ومن هؤلاء أحمد والبخارى والدارقطنى. وهؤلاء تعتمد أقوالهم فى الجرح والتعديل(٦).

الثالث : تراجم الأسانيد:

من تراجم الأسانيد ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد، ومنها ما قيل فيه: إنه أوهى الأسانيد.

الأول: ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد:

تتفاوت مراتب ودرجات الصحيح بالنظر إلى متنه أو بالنظر إلى إسناده، أما بالنسبة للنظر فى متنه فينقسم إلى المراتب السبعة(٧).

وأما بالنسبة إلى إسناده فإن درجات الحديث الصحيح تتفاوت بحسب درجات الرواة ومراتبهم وما اتصفوا به من شروط القبول كالعدالة والضبط، فالتفاوت هنا مبنى على التفاوت فى مراتب الأسانيد.

وبيان أصح الأسانيد يرجع إلى ثلاثة:

١ ـ تارة يقولون: أصح الأسانيد على الإطلاق.

٢ ـ وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن صحابى معين.

٣ ـ وتارة يقولون: أصح الأسانيد عن بلد معين.

واليك الأمثلة على كل:

ما قيل فيه: أنه أصح الأسانيد على الإطلاق: قال البخارى: أصح الأسانيد كلها:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ.

وزاد بعضهم: الشافعى، عن مالك. وزاد بعض المتأخرين: أحمد بن حنبل عن الشافعى، وبذا يكون أصح الأسانيد:

أحمد بن حنبل، عن الشافعى، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما.

والمحدثون يسمون هذه السلسلة من الإسناد بالسلسلة الذهبية(٨).

ومثال الحديث الذى ورد عن طريق هذه السلسلة:

ما أخبر به الإمام أحمد بن حنبل قال: أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى: أنبأنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: (**لا يبع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش**)(٩) الحديث أخرجه البخارى ومسلم وأحمد كلهم من حديث مالك(١٠).

وقيل: أصح الأسانيد:

محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو السلمانى عن على بن أبى طالب رضي الله عنه[١١].

وقيل: أصح الأسانيد: الزهرى، عن سالم، عن أبيه[١٢].

وقيل: أصح الأسانيد: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه[١٣].

وقيل: أصح الأسانيد الزهرى عن على بن الحسين، عن أبيه، عن على بن أبى طالب رضي الله عنه[١٤].

ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد عن صحابى معين:

أصح الأسانيد عن أبى هريرة رضي الله عنه:

يحيى بن أبى كثير[١٥] عن أبى سلمة عنه[١٦].

ومالك: عن أبى الزناد[١٧] عن الأعرج عنه.

والزهرى عن سعيد بن المسيب[١٨] عنه.

وحماد بن زيد[١٩] عن أيوب[٢٠] عن ابن سيرين عنه.

وإسماعيل بن أبى حكيم[٢١] عن عبيدة بن سفيان الحضرمى[٢٢] عنه.

معمر[٢٣] عن همام[٢٤] عنه.

وأصح الأسانيد عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما:

مالك عن نافع عنه، والزهرى عن سالم عنه، وأيوب عن نافع عنه.

وأصح الأسانيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه:

مالك عن الزهرى عنه، وابن عيينة[٢٥] عن الزهرى عنه، ومعمر عن الزهرى عنه، وحماد ابن زيد عن ثابت[٢٦] عنه.

أصح الأسانيد عن عائشة ـ رضى الله عنها[٢٧]:

هشام بن عروة[٢٨] عن أبيه[٢٩] عنها. وعبد الرحمن بن القاسم[٣٠] عن أبيه[٣١] عنها، والزهرى عن عروة بن الزبير عنها. ويحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر[٣٢] عن القاسم عنها. وسمى الأخيرة ابن معين[٣٣] ترجمة مشبكة بالذهب[٣٤].

أصح الأسانيد عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما:

الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة[٣٥] عنه.

أصح الأسانيد عن جابر رضي الله عنه[٣٦]:

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار[٣٧] عنه.

أصح الأسانيد عن أبى بكر الصديق (رضي الله عنه)[٣٨]:

إسماعيل بن أبى خالد[٣٩] عن قيس بن أبى حازم[٤٠] عنه.

أصح الأسانيد عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

الزهرى عن عبيد الله بن عتبة عن بن عباس عنه، والزهرى عن السائب بن يزيد[٤١] عنه.

أصح الأسانيد عن على بن أبى طالب (رضي الله عنه):

ابن سيرين عن عبيدة السلمانى عنه، والزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عنه.

أصح الأسانيد عن أم سلمة ـ رضى الله عنها:

شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر[٤٢] أخى أم سلمة عنها.

أصح الأسانيد عن أبى موسى الأشعرى (رضي الله عنه)[٤٣]:

شعبة عن عمرو بن مرة [٤٤]عن مرة[٤٥] عنه.

أصح الأسانيد عن أبى ذر (رضي الله عنه)[٤٦].

سعيد بن عبد العزيز[٤٧] عن ربيعة بن يزيد[٤٨] عن أبى يزيد الخولانى[٤٩] عنه.

أصح الأسانيد عن ابن مسعود (رضي الله عنه):

الأعمش عن إبراهيم عن علقمة[٥٠] عنه،

أصح الأسانيد عن سعد بن أبى وقاص (رضي الله عنه)[٥١]:

على بن الحسين بن على عن أبى المسيب عنه.

أصح الأسانيد عن عقبة بن عامر (رضي الله عنه)[٥٢]:

الليث بن سعد[٥٣] عن يزيد بن أبى حبيب[٥٤] عن أبى الخير[٥٥] عنه.

أصح الأسانيد عن بريدة (رضي الله عنه)[٥٦]:

الحسين بن واقد[٥٧] عن عبد الله بن بريدة[٥٨] عنه.

ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد عن أهل بلد معين:

أصح الأسانيد المكيين:

ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله (رضي الله عنه).

أصح أسانيد اليمانيين:

معمر عن همام عن أبى هريرة (رضي الله عنه).

أصح أسانيد المصريين:

الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر (رضي الله عنه).

أصح أسانيد الخراسانيين:

الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة (رضي الله عنه).

وهكذا تتفاوت مراتب الأحاديث فى الصحة بالنظر إلى مراتب الإسناد لأن مدار الحكم على سند معين بصحته ينبنى على غلبة الظن من الحفاظ؛ لأنه يتعذر عليهم استقراء كل فرد من رواة الأسانيد والموازنة بينها لمعرفة أقواها وأعلاها رتبة.

ومن ثم رأينا هذا الاختلاف فى بيان أصح الأسانيد حتى قال بعضهم: لا يصح أن يحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد واستدلوا بما يأتى:

١ ـ أن الحكم بذلك ترجيح بلا مرجح.

٢ ـ أن الحكم بذلك يختلف باختلاف الأنظار.

٣ ـ أن الحكم بذلك يتوقف على إحصاء كل الأسانيد ثم الموازنة بينها، وهيهات أن يجزم أحد أنه جمع كل الأسانيد.

٤ ـ أنه يندر وجود أعلى درجات القبول فى كل واحد من رجال الإسناد.

لذا قيل: الأولى أنه لا يحكم لإسناد بالصحة مطلقًا بدون قيد بل لابد من التقييد بالنسبة لصحابى معين أو بلد معين.

قال الحاكم: ينبغى تخصيص القول فى أصح الأسانيد بصحابى أو بلد معين فيقال: أصح أسانيد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم. مع العلم بأن جميع هؤلاء الرواة قد شملهم وصف العدالة والضبط إلا أن فى المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضى تقدم رواتها على التى تليها[59].

أ.د/ محمد محمود بكار

الهوامش:

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٣/٤١، ومسلم بشرح النووى ٧/١٠١، وفتح البارى ١/٣٤، والنهاية ١/١٨٦، ولسان العرب ١/٤٢٦، والصحاح للجوهرى ٥/١٩٢٨.

(٢) مناسبات تراجم البخارى ص ٢٨.

(٣) فتح البارى ١/١٠، وانظر عمدة القارى ١/١١، والقسطلانى ١/٤٦.

(٤) وهذا ظاهر فى سلوك الأنبياء وبيوتهم حيث نذرت امرأة عمران ما فى بطنها لخدمة بيت المقدس حين قالت ﴿**رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محررا فتقبل منى إنك أنت السميع العليم**﴾. سورة آل عمران آية ٣٥.

(٥) راجع التنكيل ١/٦٤ ـ ٧٥ باختصار شديد وتصرف، الرفع والتكميل ص ١٢٢.

(٦) راجع من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ص ١٥٨، والمتكلمون فى الجرح والتعديل للسخاوى ص ١٣٢ كلاهما ضمن أربع رسائل فى علوم الحديث تحقيق أبو غدة وانظر الرفع والتكميل للكنوى ص ١٢٢.

(٧) وهى ما اتفق عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخارى ولم يخرجه، ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه، ثم ما كان صحيحًا عند غيرهما وليس على شرطهما أو على شرط واحد منهما. (انظر فتح المغيث ١/٤٣).

(٨) قال السيوطى فى أمر هذه السلسلة: وهو أمر تميل إليه النفوس وتنجذب إليه القلوب، روى الخطيب فى الكفاية عن يحيى بن بكر أنه قال لأبى زرعة الرازى: يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة عن زوبعة إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبى ﷺ والصحابة حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر فعلى هذا قيل. وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى أن أجل الأسانيد: الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن فى الرواة عن مالك أجل من الشافعى، وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعى عن مالك، لاتفاق أهل الحديث أن أجل من أخذ عن الشافعى من أهل الحديث الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب (انظر التدريب ١/٧٨).

(٩) النجْش: الزيادة فى ثمن السلعة من أجل أن تعرف فيزداد عليها وهى بمعنى المزايدة وهى غير جائزة شرعًا.
(١٠) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وأحمد فى مسنده ٢/٧، ٦٣، ١٠٨، ١٥٦، ٢١٩، ٣/٥٩، ٦٨، ٨١.
(١١) قائل ذلك ابن المدينى والفلاس.
وابن سيرين: هو محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر بن أبى عمرة البصرى، ثقة عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، توفى سنة عشر ومائة: وعبيدة هو عبيدة بن عمرو السلمانى - بسكون اللام ويقال بفتحها - المرادى أبو عمرو الكوفى، تابعى كبير مخضرم، ثقة ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شىء سأله، توفى قبل سنة سبعين من الهجرة الشريفة.
(١٢) قائل ذلك هو الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.
والزهرى هو أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى.
وسالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر أو أبو عبد الله أحد الفقهاء السبعة. وكان ثبتًا عابدًا فاضلاً يشبه بأبيه فى الهدى والسمت، وأبوه الصحابى الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما -.
(١٣) قائل ذلك هو يحيى بن معين.
والأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدى الكاهلى أبو محمد الكوفى الأعمش، ثقة حافظ ورع ولكنه يدلس.
وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعى أبو عمران الكوفى ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا من الخامسة.
وعلقمة: هو ابن قيس النخعى، ولد فى عهد النبى ﷺ، ثقة من أهل الخير، يقال قرأ القرآن فى ليلة، توفى سنة ٦١ وقيل غير ذلك.
وابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلى أبو عبد الرحمن، أحد السابقين الأولين، صحابى مشهور، توفى سنة ٣٢ أو ٣٣ هجرية بالمدينة المنورة رضي الله عنه.
(١٤) قائل ذلك هو أبو بكر بن أبى شيبة وعبد الرزاق.
وعلى بن الحسين: هو زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور. قال الزهرى ما رأيت قرشيا أفضل منه.
وأبوه: الحسين بن على بن أبى طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين.
وعلى: هو ابن أبى طالب بن عبدالمطلب الهاشمى ابن عم النبى ﷺ وزوج ابنته، والراجح أنه أول من أسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، استشهد سنة أربعين من الهجرة رضي الله عنه.
(١٥) يحيى بن أبى كثير الطائى مولاهم أبو نصير اليمامى، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، توفى سنة ١٣٢ من الهجرة.
(١٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدنى قيل اسمه عبد الله، وقيل: اسمه إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة، توفى سنة ٩٤ من الهجرة.
(١٧) أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشى أبو عبد الرحمن المدنى المعروف بأبى الزناد، ثقة فقيه من الخامسة، توفى سنة ١٣٠ من الهجرة وقيل: بعدها.
(١٨) سعيد بن المسيب بن حزن - بوزن سهل وهو ضد معناه - ابن أبى وهب القرشى المخزومى أحد العلماء الأثبات والفقهاء الكبار من كبار الثانية مرسلاته أصح المراسيل توفى بعد التسعين.
(١٩) حماد بن زيد بن درهم الأزدى الجهضمى أبو إسماعيل البصرى ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كان ضريرًا والأصح أنه طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب من كبار الثامنة.
(٢٠) أيوب بن أبى تميمة كيسان السختيانى - بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون - أبو بكر البصرى ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة.
(٢١) إسماعيل بن أبى حكيم القرشى مولاهم المدنى ثقة من السادسة.
(٢٢) عبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمى المدنى ثقة من الثالثة.
(٢٣) معمر بن راشد الأزدى مولاهم أبو عروة البصرى ثقة ثبت فاضل من كبار السابعة.
(٢٤) همام بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعى الكوفى ثقة عابد من الثانية روى له جماعة.
(٢٥) سفيان بن عيينة بن أبى عمران ميمون الهلالى أبو محمد الكوفى ثم المكى ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة وربما كان يدلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة.
(٢٦) ثابت بن أسلم البنانى - بضم الموحدة ونونين مخففتين - أبو محمد البصرى ثقة عابد من الرابعة.
(٢٧) أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق أفقه النساء على الإطلاق وأفضل أزواج النبى ﷺ إلا خديجة ففيها خلاف مشهور توفيت سنة ٥٧ من الهجرة - رضى الله عنها -.
(٢٨) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدى ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة.
(٢٩) أبوه هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى أبو عبد الله المدنى ثقة فقيه مشهور من الثانية توفى سنة ٩٤ على الصحيح.
(٣٠) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التيمى أبو محمد المدنى ثقة جليل قال فيه ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه توفى سنة ١٢٦ من الهجرة.
(٣١) القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ثقة أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب: ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة، توفى سنة ١٠٦ من الهجرة على الصحيح.
(٣٢) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب أبو عثمان ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك فى نافع، وقدمه ابن معين فى القاسم عن عائشة على الزهرى عن عروة عنها من الخامسة.

(٣٣) يحيى بن معين بن عون الغطفانى مولاهم أبو زكريا البغدادى، ثقة حافظ مشهور إمام فى الجرح والتعديل من العاشرة.

(٣٤) تدريب الراوى ١/ ٨٢.

(٣٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى أبو عبد الله المدنى ثقة فقيه ثبت من الثالثة توفى سنة ٩٤ من الهجرة.

(٣٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهملة وراء - الأنصارى صحابى وابن صحابى غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد التسعين رضي الله عنه.

(٣٧) عمرو بن دينار المكى أبو محمد الأثرم الجمحى مولاهم ثقة ثبت من الرابعة توفى سنة ١٢٦ من الهجرة.

(٣٨) عبد الله بن أبى قحافة يلتقى مع رسول الله ﷺ فى مرة، أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ الأول اختلف فى اسمه قبل الإسلام مناقبه جمة ومآثره فى الإسلام لا تحصى رضي الله عنه.

(٣٩) إسماعيل بن أبى خالد الأحمسى - بفتح الهمزة وسكون الحاء وفتح الميم - ينسب إلى أحمس طائفة من بجيلة مولاهم البجلى ثقة ثبت من الرابعة.

(٤٠) قيس بن أبى حازم البجلى أبو عبد الله الكوفى ثقة مخضرم من الثانية يقال: له رؤية ويقال: إنه اجتمع له أن يروى عن العشرة المبشرين بالجنة توفى بعد التسعين وجاوز المائة وتغير بآخر حياته.

(٤١) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة - بضم ففتح مع التخفيف - الكندى يعرف بابن أخت النمر صحابى صغير له أحاديث قليلة توفى سنة ٩١هـ رضي الله عنه.

(٤٢) عامر بن أبى أمية حذيفة ويقال: سهيل بن المغيرة بن عبدالله بن مخزوم القرشى أخو أم سلمة أم المؤمنين له صحبة وروى عن أخته فقط - رضى الله عنهما -.

(٤٣) أبو موسى الأشعرى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار - بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة - صحابى مشهور وهو أحد الحكمين بصفين توفى سنة خمسين وقيل بعدها رضي الله عنه.

(٤٤) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملى - بفتح الميم والجيم - المرادى أبو عبد الله الكوفى الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس من الخامسة ت سنة ١١٨هـ.

(٤٥) عمرو بن مرة بن شراحيل الهمدانى - بسكون الميم - أبو إسماعيل الكوفى يقال له مرة الطيب ثقة عابد من الثانية ت سنة ٧٦هـ وقيل: بعد ذلك.

(٤٦) أبو ذر الغفارى صحابى جليل مشهور واسمه جندب بن جنادة على الأصح واختلف فى اسمه واسم أبيه تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا مناقبه كثيرة ت سنة ٣٢هـ رضي الله عنه.

(٤٧) سعيد بن عبد العزيز التنوخى - بفتح التاء وضم النون المخففة - الدمشقى ثقة إمام ساواه أحمد بالأوزاعى اختلط فى آخره من السابعة.

(٤٨) ربيعة بن يزيد الدمشقى أبو شعيب الإيادى القصير ثقة عابد من الرابعة.

(٤٩) أبو يزيد الخولانى المصرى جهله ابن حجر وهو من الرابعة.

(٥٠) إبراهيم بن يزيد النخعى.

وعلقمة هو بن قيس النخعى وتقدمت ترجمتهما.

(٥١) سعد بن أبى وقاص مالك بن وهيب الزهرى أحد العشرة وأول من رمى بسهم فى سبيل الله وآخر العشرة وفاة ت سنة ٥٥هـ على المشهور رضي الله عنه.

(٥٢) عقبة بن عامر الجهنى صحابى مشهور اختلف فى كنيته على سبعة أقوال أشهرها أبو حماد كان فقيهًا فاضلاً توفى قرب الستين رضي الله عنه.

(٥٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى أبو الحارث المصرى ثقة فقيه إمام مشهور من السابعة ت ١٧٥هـ.

(٥٤) يزيد بن حبيب المصرى أبو رجاء واسم أبيه سويد ثقة فقيه وكان يرسل من الخامسة ت ١٢٨هـ.

(٥٥) أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزنى - بفتح الياء والزاى بعدها نون نسبة إلى ذى يزن بطن من حمير - المصرى ثقة فقيه من الثالثة ت ٩٠هـ.

(٥٦) بريدة بن الحصيب - بمهملتين مصغرًا - أبو سهل الأسلمى صحابى أسلم قبل بدر ت ٦٣هـ رضي الله عنه.

(٥٧) الحسين بن واقد المروزى أبو عبد الله القاضى قال ابن حجر: ثقة له أوهام من السابعة ت ١٥٧ هـ وقيل: ١٥٩هـ.

(٥٨) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمى المروزى قاضيها ومفتيها ثقة من الثالثة ت ١٠٥ وقيل: ت ١١٥هـ وله مائة سنة.

(٥٩) تدريب الراوى ٨٣/١.

تصحيح سند الحديث ومتنه ، أو أحدهما

الحكم على الحديث قبولاً وردًا، أو صحة وضعفًا، هو ثمرة دراسة علم الحديث دراية أو هو النتيجة التى توصلنا إليها من خلال دراسة إسناد الحديث ومتنه.

فمن خلال دراسة الإسناد نقول: هذا إسناد صحيح، أو ضعيف، أو فى سنده وضاع إلى غير ذلك حسب قواعد دقيقة وضوابط محددة، لا يستطيع تطبيقها على الوجه المطلوب إلا من تمرس فى بحث الأسانيد مدة طويلة وعرف طرق العلماء وقواعد النقاد فى ذلك.

ومن خلال دراسة المتن وهى دراسة تبدو صعبة وشاقة إذ تحتاج إلى معرفة دلالات لفظ الحديث، ومعرفة العلة والشذوذ، إلى غير ذلك من الأمور المهمة من جمع الطرق والروايات لنعرف هل روى هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها.

ومن خلال هذه الدراسة وتلك نستطيع أن نصدر الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف أو الوضع، ولا يخفى أن الحكم على إسناد الحديث وحده لا ينجر إلى الحكم على متن الحديث دائمًا، فقد يصح سند معين، ولا يصح المتن المروى به إذ قد يكون شاذًا أو منكرًا، فيجب فى مثل هذه الحالة أن نقول: صحيح الإسناد، أو إسناده صحيح، أو ضعيف الإسناد، أو إسناده ضعيف، إلى غير ذلك من عبارات المحدثين.

وصحة المتن لا تستلزم صحة إسناد معين رُوى به؛ إذ قد يكون معنى الحديث صحيحًا لشواهده لكن إسناد بمفرده غير قوى. ومن هنا قيل: لا تلازم بين صحة المتن وبين صحة الإسناد، بل العلاقة بينهما علاقة الشرط اللازم بالمشروط، فيلزم لوجود المشروط وجود الشرط، لكن لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، أى أن صحة السند شرط فى صحة المتن، وصحة المتن مشروط بصحة السند لكن لا يلزم من صحة سند معين صحة المتن المروى به، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها:

صحة سنده، وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته»[1].

إذن لا خلاف بين العلماء فى أن الحديث إذا استوفى شروطه الموجبة لصحته - سندا أو متنًا - فإنه يحكم له بالصحة ويقال عنه: حديث صحيح، بمعنى أنه قد تحققت فيه جميع شروط القبول التى تؤهله للحكم عليه بالصحة.

وهذه الشروط التى اتفق عليها علماء الحديث لكى يكون الحديث صحيحًا، وهى ما استخلصها العلماء من تعريف الحديث الصحيح هى:

١- **اتصال السند** : بمعنى أن كل واحد من رجال السند أخذ الحديث من الراوى الذى قبله وبلغه للراوى الذى بعده دون أن يكون متن الحديث قد مر على واسطة أخرى غير الرواة المذكورين فى السند؛ لأنه لو كان قد انتقل إلى أحد الرواة بواسطة رجل آخر لم نعرفه وسقط اسمه من السند فربما كان كذابًا أو فاحش الغلط أو كثير النسيان أو يهم فى أحاديثه أو مغفلاً أو سيىء الحفظ أو مختلطًا أو فاسقًا أو مبتدعًا غير مؤتمن على دين الله سبحانه وتعالى، وهكذا نرى أن الإسناد المنقطع ضعيف وما جاء عن طريقه فمردود.

٢ - **عدالة الرواة** : أى أن يكون رواة الحديث معروفين بالعدالة والدين الذى يتمكن من القلب فيردع صاحبه عن الكذب فى دين الله عز وجل.

٣ - **ضبط الرواة** : أى أن يكون رواة الحديث معروفين بالحفظ المتقن المضبوط إن كانت الرواية من الحفظ، أو بالكتاب المضبوط المحافظ عليه إن كانت الرواية من كتاب خشية الخطأ والوهم وما أشبه ذلك، وإذ جمع الراوى صفة العدالة مع الضبط فهو ثقة.

٤ - **عدم الشذوذ** : بمعنى ألا يكون الحديث شاذًا، وهذا الشرط والذى بعده مما يشترك فى الإسناد والمتن، أما الثلاثة السابقة فهى من خواص الإسناد.

فكون الإسناد ليس شاذًا: أى قد يصح الإسناد حسب الشروط السابقة ولكن روى من وجه آخر مخالف للأول وهو أصح منه لزيادة عدد الثقات المخالفين له أو لمزيد ضبطهم، فيضعف الأول عند ذلك ويكون إسنادًا شاذًا ويكون المعول على الثانى ويكون إسنادًا محفوظًا.

وكون المتن ليس شاذًا: فقد يصح الإسناد حسب الشروط الواجب توافرها فى السند ويكون إسنادًا صحيحًا لكن روى حديث آخر أصح وأثبت وأوثق إسنادًا من الحديث الأول

وهو مخالف له بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه يسوغ معه صدور الحديثين كليهما عن رسول الله ﷺ، فيكون الأول إسناده صحيح ومتنه شاذ فهو ضعيف رغم صحة سنده، ويكون الحديث الثانى إسناده صحيح ومتنه محفوظ فهو صحيح.

وهذه مهمة ينبغى أن نفطن إليها فلا يتجاسر أحد على رد متن الحديث بدعوى الشذوذ ولا يتأهل لذلك إلا الجهابذة الذين تخصصوا فى هذا الفن فجمعوا الروايات وقارنوا بينها، قال ابن دقيق العيد: «وكثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار يرجع إلى المروى وألفاظ الحديث، وحاصله أنها حصلت لهم بكثرة محاولة ألفاظ النبى ﷺ هيئة نفسية وملكة يعرفون بها ما يجوز من ألفاظه وما لا يجوز»[٢]. وقد يسمى العلماء المتن الشاذ بالفرد المخالف.

٥ - **عدم العلة القادحة** : بمعنى أن لا يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة وهذه أيضا مما يشترك فيه الإسناد والمتن.

وفيما يختص بالإسناد: أن لا يكون الإسناد معللاً بعلة قادحة فقد يسلم الإسناد من الشذوذ ولا يسلم من علة أخرى قادحة، كأن يكون الإسناد ظاهره الاتصال والصحة ويتبين لأحد الجهابذة أنه منقطع، أو يكون مرفوعًا - أى مضافًا إلى النبى ﷺ - ويتبين رُجحان أنه موقوف أى من قول الصحابى، وإذ ذاك يحكم عليه الناقد البصير أنه معل بذلك رغم أن ظاهره الصحة.

وأما ما يختص بالمتن: فمعناه ألا يكون الحديث معللاً، فقد يكون الحديث صحيح الإسناد غير شاذ ولكن اطلع أحد صيارفة الحديث على أن فيه علة قادحة كأن يكون أحد الرواة مع ثقته قد وَهِمَ فيه فأدخل فى كلام الرسول ﷺ ما ليس منه وهو لا يدرى وهذا ما يسمى بالمدرج، على أن مظاهر الوهم كثيرة منها: الإدراج والقلب والاضطراب والانقطاع والتصحيف وإسقاط كلمة أو إبدالها بأخرى إلى غير ذلك.

وكلما خفيت العلة فلم تعرف إلا بعد البحث والسبر والتفتيش لُقب الحديث بالمعلّ، وكلما كانت ظاهرة غير خفية لقب بلقب نوعها كالمنقطع والمعضل.

تتمة :

وقد طبق العلماء هذه الشروط على كثير من الأحاديث وحكموا عليها بالصحة مثل أحاديث الصحيحين، وأحاديث الكتب التى التزم أصحابها أن لا يخرجوا فيها إلا الصحيح فى نظرهم، ولم يوجد ناقض راجح بدليله، مثل صحيح ابن خزيمة، وابن حبان،

ومثل الأحاديث التى وجدت فى الكتب المعتمدة مقرونة بالحكم بصحتها من قبل مؤلفيها مثل ما وجد فى الترمذى والنسائى.

هذا كله لا خلاف فى الحكم بصحته وإنما الخلاف فيما لم ينص على صحته الأئمة المعتمدون، كأن نجد حديثًا مسندًا فى كتاب من كتب الحديث لم يلتزم أصحابها أن لا يخرجوا غير الصحيح فيها ولم نجده منصوصًا على صحته من أحد الحفاظ المعتمدين، فهل يجوز أن نحكم على مثل هذه الأحاديث بالصحة إذا ما ظهر لمن هو أهل توافر شروط الصحة فى سند الحديث ومتنه؟ اختلف فى ذلك على النحو الآتى :

١ - **رأى ابن الصلاح:** فقد رأى ابن الصلاح أن ما وجد من أحاديث وصح إسناده ولم يكن موجودًا فى أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته فى شىء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة والمشهورة لا يجوز أن نحكم عليه بالصحة فقال: «لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شىء منها - ثم علل هذا المنع بقوله: فقد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتماد الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه عريًا عما يشترط فى الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذن فى معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة المشهورة التى يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجًا عن ذلك إبقاء لسلسلة الأسانيد التى خصت بها هذه الأمة زادها الله تعالى شرفا، آمين». ا.هـ(٣).

وهذا القول من ابن الصلاح دعوة إلى منع الاجتهاد فى بيان درجة الحديث قياسًا على القول بمنع الاجتهاد فى مسائل الفقه.

وقد رد عليه العلماء من بعده كما سيأتى، ورد عليه مؤخرًا الشيخ أحمد شاكر، فقال: «إنه قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة»(٤).

٢ - **رأى الإمام النووى وغيره :** ويرى الإمام النووى أن الحكم بالصحة جائز لمن تمكن فى الحديث وقويت معرفته به. وقد نقل عنه أنه قال: «والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»(٥).

ووافق الحافظ العراقى النووى على ذلك فقال: «وما رجحه النووى هو الذى عليه عمل أهل الحديث. فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا»(٦).

وممن ذهب إلى الجواز أيضًا الحافظ ابن كثير فقد قال: «وكذلك يوجد فى معجمى الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى الموصلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء؛ ما يمكن المتبحر فى هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر فى حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد، ويجوز له الإقدام على ذلك وإن لم ينص على ذلك حافظ قبله»[٧].

ويمكن أن يوجه كلام ابن الصلاح على أخذ الحيطة وعدم التسرع فى تصحيح الأحاديث أو الحكم عليها فى الأعصار المتأخرة لا أنه أغلق باب الاجتهاد، ويمكن أن يستدل على ذلك بأمرين:

الأول: قوله : (فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شىء منها ..... إلخ).

فإن هذا التعبير يفيد عدم الجسارة لا المنع الكلّى.

الثانى: أنه قد وجد له شخصيًا - فضلاً عن غيره - بعض الأحاديث التى قام بتصحيحها فكيف يقول بالمنع ثم يبيح لنفسه ما منعه[٨].

والحق: أنه وإن كان الحكم بالتصحيح جائزًا، بالنظر إلى الإسناد، إلا أنه يجب أن نحتاط فى الحكم فلا نقول صحيحًا على الإطلاق. إذ قد يصح الإسناد ولا يصح المتن كما عرفنا سابقًا.

والله أعلم.

أ. د/ محمد محمود بكار

الهوامش :

(١) المنار المنيف تحقيق أبو غدة ص ٢١، ٢٢، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى للدكتور/ صلاح الدين الإدلبى ص ٣٥٤-٣٥٦.

(٢) توضيح الأفكار ٢/٩٤.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٢٣ - ٢٥.

(٤) الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٢٩.

(٥) تدريب الراوى ١/١٤٣ - ١٤٧.

(٦) التقييد والإيضاح ص ٢٣.

(٧) اختصار علوم الحديث ص ٢٨.

(٨) راجع سبل السلام ٣/٨٧ فى حديث (حجر على معاذ ماله وباعه على دين كان عليه) حيث حكم عليه بالصحة، ومثال ما حكم عليه بالحسن حديث (لا ضرر ولا ضرار) انظر جامع العلوم والحكم ٢/٢١١، وحديث (العين وكاء السه فمن نام فليتوضا) انظر التلخيص الحبير ١/١١٨، نيل الأوطار ١/١٩٠، وانظر بحث مسألة التصحيح والتحسين فى الأعصار المتأخرة فى مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الكويت العدد ٣٥ السنة الثالثة عشرة للدكتور/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجى ص ٢٥٤ - ٢٥٧.

تصنيف الأحاديث ومناهجه

تنوع التصنيف فى الحديث واختلفت مناهجه.

فرأينا الصحف والنسخ الحديثية، والجوامع، والموطآت، والمسانيد، والتصنيف على الكتب والأبواب، والأجزاء الحديثية، والتأليف على الأطراف، والزوائد، والمعاجم، والموسوعات، والمستخرجات، والمستدركات.

أولاً : الصحف والنسخ الحديثية :

والصحيفة لغة : هى التى يكتب فيها، والجمع: صحائف وصُحُف وصُحْف، وفى التنزيل: ﴿**إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى • صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى**﴾ (الأعلى : ١٨، ١٩). وقال الجوهرى : الصحيفة : الكتاب [١].

وقال صاحب التهذيب : النسخ : اكتتابك كتابًا عن كتاب، حرفًا بحرف، والأصل نُسْخَة، والمكتوب عنه نُسْخَة لأنه قام مقامه [٢].

وفى الاستعمال الحديثى لا يكاد يختلف معنى الصحيفة عن معنى النسخة، ويطلق أحدهما على الآخر، ومعناها : **مجموعة من الأحاديث مدونة، ولها صفة خاصة تُضاف إليها**؛ كما يقال: صحيفة على رضي الله عنه، وصحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة رضي الله عنه، ونسخة الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه، وهكذا، وتروى بإسناد واحد غالبًا.

وإطلاق الصحف والنسخ على هذه المجموعات الحديثية المدونة إنما كان فى مرحلة مبكرة جدًا، وبالتحديد أطلق على ما دُوِّن فى عصر رسول الله ﷺ والصحابة - رضى الله عنهم، والتابعين.

ومن هنا رأينا صحيفة على بن أبى طالب رضي الله عنه التى كتبت فى عهد رسول الله ﷺ [٣]، وصحيفة عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - التى كتبت فى عهده ﷺ، وصحيفة عمرو بن حزم رضي الله عنه التى كتبت فى عهده ﷺ كذلك.

وصحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة رضي الله عنه [٤]. وصحيفة الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه، وغيرها من الصحف، والتى يُطلق عليها النسخ أيضًا [٥].

وغالبًا ما تروى هذه الصحف أو النسخ بإسناد عالٍ، وإن كان ذلك لا يعنى دائمًا أن يكون إسنادها صحيحًا.

وكثرت هذه الصحائف فى عصر رسول الله ﷺ وصحابته - رضى الله عنهم - وهذا

يدل على أن كثيرًا من الأحاديث كتبت فى عهد رسول الله ﷺ وصحابته، على عكس ما يزعم المرجفون.

ثانيًا : الجوامع : جمع جامع، والجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب، وغير ذلك [٦].

وهى على أبواب، ولكنها أبواب شتى على غير ترتيب.

ولدينا منها الآن مطبوعًا جامع مَعْمَر بن راشد الصنعانى الذى طبع فى آخر مصنف عبد الرزاق[٧]. وجامع ابن وهب[٨].

وهما فى موضوعات شتى غير مرتبة ترتيبًا موضوعيًا كما سنشاهد فى الكتب التى أتت بعد ذلك، وإن كانت الأحاديث على أبواب، ولكنها لا تندرج تحت كتب تضمها كالصلاة والزكاة.

ومن هذا أيضًا جامع سفيان الثورى، وجامع سفيان بن عيينة فى السنن والآثار، وشىء من التفسير [٩]. واستمر هذا النوع بعد ذلك.

ثالثًا : الموطآت :

وهى من التصنيف المبكر أيضًا، وفيها اتخذ التصنيف فى السنة نضجًا، ولهذا سارت عليه كتب كثيرة للسنة بعد ذلك، وإن سميت بغير الموطآت.

فكما نرى فى موطأ مالك قسم الموضوعات إلى كتب وأبواب تندرج تحت هذه الكتب.

وممن صنف ما أطلق عليه اسم الموطأ ابن أبى ذئب، ومالك بن أنس، وإبراهيم بن أبى يحيى شيخ الشافعى[١٠]، وعبد الله ابن وهب، وكلهم من أوائل المصنفين فى السنة.

قال السيوطى : «وقد صنف ابن أبى ذئب بالمدينة موطأً أكبر من موطأ مالك حتى قيل لمالك: ما الفائدة فى تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بقى»[١١].

وكما نرى فى موطأ مالك، يجمع بين الأحاديث المسندة والمرسلة والبلاغات وآثار الصحابة والتابعين، وكانت هذه ميزة التصنيف فى عصره.

وكما يقول ابن حجر: «صنف الإمام مالك الموطأ بالمدينة، وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، ومن بعدهم»[١٢].

رابعًا : المسانيد : جمع مسند. وهى الكتب التى جعل فيها أحاديث كل صحابى على حدة، صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا.

وترتب على حروف الهجاء فى أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أو السابقة فى الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك[١٣].

وقد يقتصر فى بعضها على أحاديث صحابى واحد كمسند أبى بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك، والمسانيد كثيرة جداً.

ومنها مسند أحمد، وهو أعلاها، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قيد.

وترتيب الصحابة به تبعًا لسابقتهم فى الإسلام تارة، وتبعًا لكثرة أحاديثهم تارة أخرى، ولهذا ابتدأ بالخلفاء الراشدين الأربعة، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

وهو يشتمل على ثمانية عشر مسندًا، أولها العشرة المبشرون بالجنة، ثم مسانيد تجمعها صفة خاصة، كمسند البصريين أو الشاميين... وهكذا.

ومن المسانيد كذلك مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبى داود الطيالسى [١٤]، وغيرها كثير [١٥].

وهذه المسانيد تعتبر مرحلة متطورة فى التصنيف فى الحديث، إذ كانت المؤلفات قبلها كالمجاميع والموطآت تضم الأحاديث والآثار، أما فى المسانيد فاقتصر فيها على الأحاديث، ونظرة عجلى على مسند أحمد أو مسند أبى داود الطيالسى، أو غيرهما تعطيك هذا.

وهى تضم الصحيح والحسن والضعيف.

وليس فيها إلا حديث رسول الله ﷺ.

خامسًا : التصنيف على الكتب والأبواب :

وهذا النوع من التصنيف يضم كتبًا، كل كتاب منها يندرج تحته أبواب عدة، وهذا أكثر أنواع التصنيف شيوعًا وكثرة على مر العصور.

ووجدنا بدايته عند مالك فى الموطأ، ولكنه اكتمل بعده وفيما تلاه من التصنيف، وهذا النوع من التصنيف يندرج تحته:

(أ) **المصنفات** : فهناك كتب سمى كل منها بالمصنف، ويندرج تحت هذا النوع من التصنيف:

مصنف عبد الرزاق الصنعانى (ت٢١١هـ)، ومصنف وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ)، ومصنف حمَّاد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، ومصنف أبى الربيع سليمان بن داود العتكى الزهرانى البصرى (ت١٣٤هـ)، ومصنف أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة (ت ٢٣٥هـ)، ومصنف بقى بن مخلد القرطبى (ت ٢٧٦هـ).

وبين أيدينا ما هو مطبوع منها: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، ومصنف عبد الرزاق على الكتب والأبواب، وهو مثال جيد من التصنيف فى السنة، فالأبواب مرتبة فيه ترتيبًا جيدًا فى كل كتاب من كتبه.

أما مصنف ابن أبى شيبة فهو كذلك مرتب على الكتب، وفى داخلها الأبواب، ولكن ترتيب الأبواب فى كل كتاب مشوش، ففى كتاب الطهارة تجد الأبواب غير مرتبة فيه [16].

ومهما يكن من أمر فأهم ما يميز هذه المصنفات غير الترتيب على الكتب والأبواب هو: أنها تحتوى على الأحاديث والآثار فى كل باب من أبوابها.

كما أنها تضم الصحيح والحسن والضعيف.

كما تضم ما ورد فى الموضوع الواحد مما يستنبط منه حكمان متقابلان، فنجد عند ابن أبى شيبة باب فى القلس الوضوء، وبعده باب من كان لا يرى فى القلس وضوء [17].

وفى الباب الواحد عند عبد الرزاق نجد مثل هذا؛ الدليل على حكم وما يقابله. كما نجد فى موضوع القلس فيه [18].

(ب) كما أطلق بعض المصنفين على هذا النوع من التصنيف عنوان «**جامع**» وهو يختلف عن نوع الجوامع الذى تكلمنا عنه، والذى لم يكن فيه هذا التطور من تقسيم هذه المصنفات إلى كتب تندرج تحتها أبواب.

ومن هذه صحيح البخارى، فقد سمَّاه مؤلفه: «**الجامع** المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[19].

وكذلك سمى كتاب الترمذى: «**الجامع** المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح، والمعلول، وما عليه العمل»[20].

ولسنا بحاجة إلى أن نعرف **بجامع البخارى وجامع الترمذى** فهما أشهر من ذلك، ولكننا ننبه إلى أنهما من هذا النوع من التصنيف؛ أى التصنيف على الكتب والأبواب.

(جـ) وقد يسمى هذا النوع **المسند**، وهكذا سمى صحيح مسلم، فاسمه «**المسند** الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»[21].

وهو كما هو معلوم على الكتب والأبواب، وإن كان لم يضع تراجم لأبوابه، وكسنن الدارمى؛ فإنها تسمى مسند الدارمى على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة[22]. وكذلك سمَّاه ابن حجر[23].

وهو على الكتب والأبواب، كما هو معروف.

(د) وقد يطلق على هذا النوع **السنن**. وذلك كسنن أبى داود، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه، وسنن سعيد بن منصور.

وهذه كلها تختلف فى شروطها، فمنها ما هو صحيح، كالصحيحين، وما يجمع بين الصحيح والحسن والضعيف كالسنن الأربعة: أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، وكسنن الدارمى، والمُصَنَّفَيْن .

ومنها ما هو مُجَرَّد للحديث فقط؛ كالكتب الستة، وما فيه الحديث والآثار كالمُصَنَّفَيْن، وسنن سعيد بن منصور، وسنن الدارمى فى بعض كتبه.

وهذا النوع والمسند قبله استمرا على جميع مراحل التصنيف فى السنة.

سادساً : الأجزاء الحديثية :

والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من الموضوعات المذكورة فى صفة الجامع - الذى سبق الكلام عنه - موضوعًا جزئيًا يصنفون فيه مبسوطًا، أو فى فوائد حديثية أيضًا، ووحدانيات، وثنائيات، إلى العشاريات، وأربعينيات، وثمانينيات والمائة والمائتين، وما أشبه ذلك، وهى كثيرة جدًا[٢٤]. ونمثل منها ما يدل على ما سبق :

جزء الألف دينار[٢٥]، وهو من الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان، تصنيف أبى بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعى (٢٧٤-٣٦٨هـ).

وجزء ابن عرفة العبدى[٢٦] (١٥٠-٢٥٧هـ).

وجزء المفاريد[٢٧] **عن رسول الله ﷺ** لأبى يعلى أحمد بن على بن المثنى التميمى الموصلى (٢١٠-٣٠٧هـ).

وجزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثًا [٢٨] من حديث أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى (ت٣١٧هـ).

وجزء «البيتوتة»[٢٩] لأبى العباس الثقفى محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراسانى النيسابورى (ت٣١٣هـ).

وجزء ثواب قضاء حوائج الإخوان[٣٠]، وما جاء فى إغاثة اللهفان، للحافظ أبى الغنائم محمد بن على بن ميمون النرسى (٤٢٤-٥١٠هـ).

وجزء الفتن للإمام الحافظ حنبل بن إسحاق (ت٢٧٣هـ)، ومعه جزء حنبل بن إسحاق[٣١] (ت٢٧٣هـ).

وهذه الأجزاء كثيرة وخاصة الأربعينات منها، فهى كثيرة ومشهورة ومتنوعة، ومنها :

الأربعين لعبد الله بن المبارك الحنظلي[٣٢]، وهو أول من صنف فى الأربعينات.

والأربعين[٣٣] **(الأربعين من أربعين عن أربعين)** لصدر الدين الحسن بن محمد البكرى (ت٦٥٦هـ / ١٢٥٨م).

والأربعين[٣٤] **: عن المشايخ الأربعين، والأربعين صحابياً وصحابيةً**؛ لأبى الحسن المؤيد بن محمد الطوسى، ثم النيسابورى.

الأربعين : فى الجهاد والمجاهدين : لعفيف الدين أبى الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ (٥١٧-٦١٨هـ) ومعه.

الأربعين العشارية[٣٥]: للحافظ أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى (٧٢٥-٨٠٦هـ).

الأربعين فى صفات رب العالمين [٣٦] : للحافظ الذهبى (٧٤٨هـ).

أربعون حديثاً شيخاً من أربعين بلدة[٣٧]: لابن عساكر (ت٥٧١هـ).

وهذه الأنواع السابقة نشأت فى مرحلة مبكرة من التصنيف فى السنة، واستمرت.

وهناك أنواع أخرى نشأت فى مرحلة متأخرة، وبعد أن ألفت الأصول فى السنة، وكان الغرض منها تقريب هذه الأصول.

سابعاً : التأليف على الأطراف :

وذلك بأن يذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وتتفاوت هذه الكتب فى سعتها كما سيأتى، ومنها :

١ - **أطراف المسند المعتلى**[٣٨] **بأطراف المسند الحنبلى:** لابن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

٢ - **تحفة الأشراف، بمعرفة الأطراف:** للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزى (٧٤٢هـ).

وهو فى أطراف الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربع [٣٩].

٣ - **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة :** للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ). والكتب العشرة هى: سنن الدارمى، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، ومستخرج أبى عوانة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، وموطأ مالك، ومسند الشافعى، ومسند أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى.

والحقيقة أن التحديد بالعشرة إنما هو بالنظر إلى الكتب الأساسية، ولكن ابن حجر زاد عليها، ومن ذلك سنن الدارقطنى [٤٠].

ثامناً : التأليف على الزوائد :

وهذا النوع من التأليف يهدف إلى تيسير الاستفادة من كتب السنة المتقدمة، ومن هذه الكتب:

١ - **مجمع الزوائد** : للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (٧٣٥-٨٠٧هـ).

وهو فى زوائد أحمد، وأبى يعلى، والبزار، والطبرانى فى معاجمه الثلاثة على الكتب الستة[٤١].

٢ - **المطالب العالية** : لابن حجر العسقلانى فى زوائد العشرة.

وهو زوائد على الكتب الستة أيضًا[٤٢].

٣ - **إتحاف السادة الخيرة** : للبوصيرى.

وهو مثل المطالب العالية تقريبًا[٤٣].

تاسعًا : التأليف على طريقة المعاجم والموسوعات :

وهذا النوع من التأليف إنما هو تجميع لكثرة من الحديث أو لكتب الأصول، ومن هذه الكتب - وهى كثيرة:

١ - **معجما الطبرانى**؛ الأوسط والصغير، والأحاديث فيهما : مرتبة على حروف المعجم لشيوخ الطبرانى [٤٤].

٢ - **جامع الأصول** : لابن الأثير (ت٦٠٦هـ).

وهو يجمع بين أحاديث الكتب الستة: الصحيحين، وأبى داود، والنسائى، والترمذى، والموطأ [٤٥].

٣ - **جمع الجوامع**: للسيوطى :

وهو جمع كتبًا كثيرة، ورتب أحاديثها على حروف المعجم[٤٦].

عاشرًا : التأليف على طريقة المستخرجات :

والمستخرج عندهم أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه فى شيخه، أو من فوقه، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده[٤٧].

ومن هذه الكتب **المستخرج على صحيح مسلم** : للحافظ أبى عوانة؛ يعقوب بن إسحاق[٤٨] (ت٣١٦هـ).

والمستخرج على صحيح البخارى : لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى (ت٣٧٢هـ)[٤٩].

حادى عشر : التأليف على طريقة المستدركات :

لم يستوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة، ولهذا ألفت كتب تضم أحاديث مستدركة عليهما، ومن هذه الكتب :

المستدرك : للحاكم :

وهو يضم أحاديث صحيحة مما لم يذكرها الصحيحان أو أحدهما وهو على

شرطهما أو شرط أحدهما، وقليل من أحاديث الكتاب مما صححه الحاكم. وهو مرتب على الكتب الموضوعية.

ويقول النقاد : إنه متساهل فى التصحيح[٥٠].

٢ - الإلزامات : للدارقطنى (٣٠٦-٣٨٥هـ).

وهو كالمستدرك على الصحيحين [٥١].

٣ - كتاب المستدرك على الصحيحين : لأبى ذر الهروى [٥٢] (ت٤٣٤هـ).

٤ - كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس فى الصحيحين أو أحدهما لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى [٥٣] (ت٦٤٣هـ).

وهذه الكتب يمكن أن تندرج تحت الأنواع السابقة، وإنما أحببنا أن ننوه بطريقتها.

هذه غالبًا هى طرق التأليف ومناهجه فى الحديث، وتنوعها الكثير يدل على مدى العناية الفائقة والجهود الدائبة فى خدمة سنة رسول الله ﷺ وحفظها، تحقيقًا لوعد الله - عز وجل - بحفظ الكتاب والسنة : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

وفى مناهج المحدثين تفصيل لما أُجمل هنا، فيرجع إليها فى مواضعها من الموسوعة.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) لسان العرب، مادة (ص، ح، ف).
(٢) المصدر السابق، مادة (ن، س، خ).
(٣) انظر: صحيفة على بن أبى طالب. د/ رفعت فوزى - مكتبة دار السلام بالقاهرة. وهى مثال على النسخ التى كتبت فى عهد رسول الله ﷺ.
(٤) طبعت بتحقيق د/ رفعت فوزى - مكتبة الخانجى بالقاهرة.
(٥) انظر الكلام على هذه الصحف وغيرها فى كتابى: صحائف الصحابة، لأحمد عبد الرحمن الصويان (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
ومعرفة النسخ والصحف الحديثية، لبكر عبد الله أبو زيد - دار الراية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
(٦) الرسالة المستطرفة، لمحمد المنتصر الكتانى (ص٤٢)، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
(٧) فى الجزء العاشر، والحادى عشر من مصنف عبد الرزاق - المكتب الإسلامى، بيروت، (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).
(٨) نشره المعهد الفرنسى بالقاهرة.
(٩) الرسالة المستطرفة: (ص٨).
(١٠) سير أعلام النبلاء (٣٩٧/٨).
(١١) تدريب الراوى (٩٣/١) تحقيق أبى قتيبة نظر محمد الفاريابى - دار طيبة (١٤٢٢هـ).
(١٢) الرسالة المستطرفة : (ص ٧).
(١٣) المصدر السابق: (ص٦٠).
(١٤) طبع مسند أبى داود أكثر من طبعة، وطبعت أجزاء من مسند إسحاق.
(١٥) المصدر السابق : (ص٦١-٧٤) وقد عد منها الكتانى (٨٢) مسندًا.
(١٦) مصنف ابن أبى شيبة : (٤٩/١-٥٢) طبعة دار الفكر - بيروت، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
(١٧) المصدر السابق (٥٦/١-٥٧).
(١٨) مصنف عبد الرزاق: (١٣٦/١-١٣٨).
(١٩) تحقيق اسمى الصحيحين : (ص١٠-١١) لعبد الفتاح أبى غدة- مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

(٢٠) المصدر السابق: (ص٥٥).
(٢١) تحقيق اسمى الصحيحين : (ص٣٢).
(٢٢) الرسالة المستطرفة: (ص٧٤).
(٢٣) المصدر السابق: (ص١٣).
(٢٤) الرسالة المستطرفة: (ص٨٦).
(٢٥) حققه بدر بن عبد الله البدر - طبع فى دار النفائس بالكويت (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
(٢٦) حققه عبد الرحمن الفريوائى - مكتبة دار الأقصى - الكويت (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م).
(٢٧) حققه عبد الله بن يوسف الجديع - مكتبة دار الأقصى (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
(٢٨) حققه محمد ياسين محمد إدريس - مكتبة ابن الجوزى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
(٢٩) تحقيق حسن بن أمين بن المندوه - دار الريان - القاهرة (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).
(٣٠) تحقيق د/ عامر حسن صبرى - دار البشائر الإسلامية (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
(٣١) حققهما: د/ عامر حسن صبرى - دار البشائر الإسلامية (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
(٣٢) الرسالة المستطرفة : (ص١٠٢).
(٣٣) حققه: محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامى (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
(٣٤) تحقيق د/ عامر حسن صبرى - دار البشائر الإسلامية (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
(٣٥) حققهما: بدر بن عبد الله البدر - دار ابن حزم (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
(٣٦) تحقيق: عبد القادر بن محمد عطا - مكتبة العلوم والحكم (١٤١٣هـ).
(٣٧) تحقيق: مصطفى عاشور - مكتبة القرآن بالقاهرة.
(٣٨) حققه: د/ زهير بن ناصر الناصر - دار ابن كثير (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
(٣٩) حققه: د/ بشار عواد - دار الغرب الإسلامى.
(٤٠) حقق فى مركز السنة بالمدينة المنورة، ونشر منه حتى الآن ثمانية عشر مجلداً.
(٤١) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة دار الفكر (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
(٤٢) طبع مسنداً أكثر من طبعة، ومنها طبعة مؤسسة قرطبة بالقاهرة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
(٤٣) طبع بمكتبة الرشد بالرياض (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
(٤٤) طبع المعجم الأوسط أكثر من مرة، ومنها طبعة دار الحرمين بالقاهرة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، وكذلك المعجم الصغير، ومنها طبعة المكتب الإسلامى (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
(٤٥) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة دار الفكر (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). وفى (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
(٤٦) طبع فى صورة جامع الأحاديث بعناية عباس أحمد صقر، وأحمد عبد الجواد كما طبعت مصورة مخطوطة له فى مجلدين بالهيئة العامة للكتاب بمصر.
(٤٧) الرسالة المستطرفة (ص٣١).
(٤٨) طبع بتحقيق أيمن بن عارف الدمشقى - دار المعرفة - بيروت (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) .
(٤٩) لازال مخطوطاً ولم يطبع بعد.
(٥٠) طبع بالهند، وصوَّرته دار الفكر ببيروت، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت (١٤١١هـ/١٩٩٠م) .
(٥١) طبع بتحقيق مقبل بن هادى الوادعى - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
(٥٢) الرسالة المستطرفة: (ص٢٣).
(٥٣) طبعت منه مجلدات بتحقيق د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف

- قال الإمام النووى: (إذا روى بعض الرواة الثقات الضابطين حديثًا متصلاً ورواه بعضهم مرسلاً، أو رواه بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو أو رفعه فى وقت وأرسله أو وقفه فى وقت. فالصحيح الذى قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادى: أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ، لأنه زيادة ثقة وهى مقبولة.
- وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه. قال الخطيب: (وهو قول أكثر المحدثين).
- وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: للأحفظ[1].

قلت : الذى عليه العمل أنه عند تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف فإنه لابد من تخريج الحديث وجمع طرقه لمعرفة أين وقع الاختلاف وممن وقع، لنعرف هل يمكن الجمع بكون الحديث ثبت بالوجهين وصلاً مرة وإرسالاً مرة، أو رفعًا مرة ووقفًا مرة، فإن ثبت ذلك فالجمع أولى، وإلا فينظر هل الوقف يعل به الرفع أم لا؟ وهل المرسل يعل به المتصل أم لا؟ وعند ذلك لابد من أخذ الرواية المحفوظة وترك الرواية المعلة. فالترجيح للوصل أو الإرسال أو الرفع أو الوقف فى هذه الحالات إنما يكون للأحفظ والأضبط، سواء كان هذا من جهة الحفظ أو العدد، والله أعلم.[2]

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ٣٢/١ - ٣٣.
(٢) النكت للحافظ ابن حجر ٦٠٣/٢ - ٦٠٤.

التعديل للرواة وألفاظه ومراتبها

تعريف التعديل لغة: التزكية يقال: عدل الحكم أقامه، وعدل الميزان سواه، وعدل الرجل زكاه.

تعريف التعديل اصطلاحاً: وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته.

مراتب التعديل وبعض ألفاظها :

جعل ابن أبى حاتم مراتب التعديل أربع مراتب وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووى.

غير أن ابن الصلاح زاد فى ألفاظ المرتبة الأولى:

«ثبت حجة - عدل حافظ - عدل ضابط».

قال ابن الصلاح: أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب، الأولى: قال ابن أبى حاتم: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت: وكذا إذا قيل ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل فى العدل: إنه حافظ أو ضابط، والله أعلم[1].

- نبه الحافظ الذهبى فى كتابه «ميزان الاعتدال فى نقد الرجال» على مرتبة لم يذكرها ابن أبى حاتم وجعلها أولى المراتب وهى: ما كرر بلفظه أو بمرادفه، أو ما أفاد تأكيدًا فى الجملة.

- قال الحافظ الذهبى: فأعلى العبارات فى الرواة المقبولين: (ثبت حجة - ثبت حافظ - ثقة متقن - ثقة ثقة - ثم ثقة صدوق)[2].

وتبعه على ذلك التقسيم الحافظ العراقى، قال الحافظ العراقى: (وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبى فى مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» درجة قبل هذه (أى الأولى عند ابن أبى حاتم) هى أرفع منها وهى: أن يكون لفظ التوثيق المذكور فى الدرجة الأولى إما باللفظ بعينه كقولهم: (ثقة ثقة) أو مع مخالفة اللفظ الأول كقولهم (ثقة ثبت) أو (ثبت حجة) أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح؛ لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لابد أن يكون له مزية على الكلام الخالى عن التأكيد، والله أعلم)[3].

وعلى ذلك تصبح المراتب خمسًا فتصير المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم هى المرتبة الثانية عند الذهبى والعراقى.

- جاء الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ فزاد إلى مراتب التعديل مرتبة وجعلها أرفع المراتب وهى: الوصف بما دل على المبالغة فى التعديل، وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل (كأوثق الناس) أو (أثبت الناس) أو (إليه المنتهى فى التثبيت)[٤].

وبذلك تصير المراتب (ستاً) وتصير (المرتبة الأولى) عند الذهبى والعراقى هى (المرتبة الثانية) عند ابن حجر، وتصير (المرتبة الأولى) عند ابن أبى حاتم هى (المرتبة الثالثة) عند ابن حجر.

- جاء الحافظ السيوطى فأقر شيخ الإسلام ابن حجر على هذه (المراتب الست) غير أنه زاد على ألفاظ المرتبة الأولى (لا أحد أثبت منه) (مَنْ مثل فلان) و (فلان لا يُسأل عنه).

قال السيوطى: ولم أر من ذكر هذه الثلاثة وهى من ألفاظهم[٥].

ولكن الحافظ ابن حجر ما أراد استقصاء ألفاظ المرتبة الأولى ولكنه ضرب أمثلة فقط لذلك. قال الحافظ ابن حجر: مراتب التعديل أرفعها الوصف أيضا بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل (كأوثق الناس) أو (أثبت الناس) أو (إليه المنتهى فى التثبيت)[٦].

ويدخل فى هذه المرتبة التى زادها الحافظ ابن حجر غير هذه الألفاظ فمن ذلك قول الإمام الشافعى فى عبد الرحمن بن مهدى: لا أعرف له نظيراً فى هذا الشأن[٧]., وقول الحافظ ابن حجر فى الإمام البخارى: جبل الحفظ، وإمام الدنيا فى فقه الحديث[٨].

- وبذلك تصير المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم هى المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر، والمرتبة الأولى عند الذهبى هى المرتبة الثانية عند الحافظ ابن حجر.

- بعد هذا العرض لمراتب التعديل نذكر مراتب التعديل مرتبة ترتيباً تنازلياً مع ذكر بعض ألفاظ كل مرتبة:

١ - **المرتبة الأولى:** وهى ما تدل ألفاظها على الوصف بما يدل على المبالغة فى التعديل وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل - (كأوثق الناس) أو (أثبت الناس) أو (إليه المنتهى فى التثبيت)... إلخ.

- قال السيوطى: ومن هذه المرتبة (لا أحد أثبت منه) و (مَنْ مثل فلان) و (فلان لا يُسأل عنه)[٩].

- وهذه المرتبة هى التى زادها الحافظ ابن حجر على من سبقه من العلماء.

٢ - **المرتبة الثانية** : وهى ما أكدت

ألفاظها بصيغة من الصيغ الدالة على العدالة وتمام الضبط، إما بلفظه (كثقة ثقة) أو (ثبت ثبت)، أو بمرادفه (كثقة ثبت) أو (ثقة حافظ) أو ما أفاد تأكيداً فى الجملة.

- قال الحافظ السخاوى: لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالى منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة تسع مرات. وكأنه سكت لانقطاع نفسه[١٠].

- وهذه المرتبة هى التى زادها الذهبى على ابن أبى حاتم، وهى المرتبة الأولى عند الذهبى، والثانية عند ابن حجر.

٣ - **المرتبة الثالثة** : وهى ما تدل ألفاظها على العدالة وتمام الضبط ولم تؤكد.

- **بعض ألفاظ هذه المرتبة** : (حجة) أو (ثقة) أو (ثبت) أو (عدل حافظ) أو (عدل ضابط) أو (كأنه مصحف).

- قال الخطيب: فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة)[١١].

- قال ابن أبى حاتم: وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه[١٢].

- قال ابن الصلاح: أما ألفاظ التعديل فمراتب، الأولى: قال ابن أبى حاتم: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن) فهو ممن يحتج بحديثه.

- قال ابن الصلاح: وكذا إذا قيل (ثبت) أو (حجة) وكذا إذا قيل فى (العدل) إنه (حافظ) أو (ضابط)، والله أعلم[١٣].

ملحوظة: يلاحظ أن ابن أبى حاتم قال: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) ولم يقتصر على (متقن) فقط كما نقل عنه ابن الصلاح وغيره للمعنى الذى سيذكره السخاوى قريبًا - إن شاء الله تعالى.

- قال السخاوى: ومن صيغ هذه المرتبة (كأنه مُصْحَف).

- أما (فلان حافظ) أو (فلان ضابط) فقط فليس هذا من ألفاظ هذه المرتبة لأن مجرد الوصف بكل منهما غير كافٍ فى التوثيق، بل بين العدل وبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنه يوجد بدونهما، ويوجدان بدونه وتوجد الثلاثة[١٤].

- والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك قياسًا على الضبط، إذ هما متقاربان

لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط، وصنيع ابن أبى حاتم يشعر به فإنه قال: إذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه حيث أردف المتقن بالثبت المقتضى للعدالة بدون «أو» التى عبر بها فى غيرها.

وحينئذ فلا يعترض على ابن الصلاح فى جعله لفظ (ثبت) من زياداته على ابن أبى حاتم لأنها فيما يظهر كما قررناه ليست مستقلة[١٥].

- وهذه هى المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم وهى الثانية عند الذهبى، وهى الثالثة عند ابن حجر.

ملحوظة: يلاحظ أن الخطيب قدم لفظ (حجة) على لفظ (ثقة).

- قال السخاوى: إن كلام أبى داود يقتضى أن الحجة أقوى من الثقة، وكذلك كلام عثمان ابن أبى شيبة وابن معين.

- قال السخاوى: سأل الآجرى أبا دواد عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قال الآجرى: فقلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل.

- قال عثمان بن أبى شيبة فى أحمد بن عبد الله ابن يونس: (ثقة، وليس بحجة).

- قال ابن معين فى محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة[١٦].

- **المرتبة الرابعة:** وهى ما تدل ألفاظها على الصدق المؤكد، ولا تشعر بشريطة تمام الضبط مثل: (صدوق) أو (لا بأس به) أو (ليس به بأس).

- وأدخل العراقى فى هذه المرتبة (فلان مأمون) و(فلان خيار)[١٧].

- وأدخل ابن أبى حاتم (محله الصدق) فى هذه المرتبة، وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووى فسووا بين من يقال فيه: (صدوق) ومن يقال فيه: (محله الصدق).

- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهى المنزلة الثانية[١٨].

- قال ابن الصلاح: هذا كما قال (أى ابن أبى حاتم) لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه[١٩].

- وجعل الذهبى (محله الصدق) مؤخرة عن قولهم (صدوق) إلى المرتبة التى تليها، وذلك لأن (صدوقاً) دال على المبالغة فى الصدق، بخلاف (محله الصدق) فإنه دال

على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق، وتبعه على ذلك العراقى[٢٠].

- قلت: يدخل فى هذه المرتبة من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) حيث إن راوى الحديث (الحسن) موصوف بخفة الضبط وهو الذى يقال فيه (صدوق) أو (لا بأس به)، وكذلك راوى الحديث (الجيد).

ملحوظة: يلاحظ أن قوله: (لا بأس به) من ألفاظ المرتبة الرابعة فى غير كلام ابن معين، لأن ابن معين يريد بقوله (لا بأس به) أنه (ثقة).

- قال الشيخ ابن الصلاح: قال ابن أبى خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول (فلان ليس به بأس) (فلان ضعيف) قال: إذا قلت لك (ليس به بأس) فهو (ثقة) وإذا قلت هو (ضعيف) فليس هو بثقة لا تكتب حديثه.

- قال الشيخ ابن الصلاح: ليس فى هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذكره ابن أبى حاتم، والله أعلم[٢١].

- وما ذكره ابن أبى حاتم عن عبد الرحمن بن مهدى وقيل له: أبو خلدة[٢٢] ثقة؟ فقال: كان صدوقًا وكان مأمونًا، الثقة سفيان وشعبة[٢٣].

- وظاهر كلام ابن مهدى - رحمه الله تعالى: أنه يقصد بقوله (الثقة سفيان وشعبة) أى المتمكن من تمام الضبط والإتقان من الأئمة الكبار الثقات الذين يرجع إلى قولهم عند الاختلاف، وهو ما كان من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل التى ذكرها الحافظ ابن حجر، بدليل أنه قال (الثقة) معرفة بالألف واللام - أى الثقة المعهود المتمكن الذى يرجع إليه عند الاختلاف، ويرجح حديثه، ويقدم على حديث غيره عند التعارض، وبدليل أنه ذكر إمامين جليلين كبيرين من أئمة الحديث لا يتقدمهم أحد من أئمة الحديث، وليس المراد (بالثقة) هنا أنه العدل فى دينه التام الضبط لحفظه فقط - وإن كان هذا حديثه صحيحًا إلا أنه ليس كأصحاب المرتبة الأولى.

- ويشهد لهذا التفسير قول الخطيب البغدادى: فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة)[٢٤]، فذكر الخطيب أن من يقال فيه (حجة) أو (ثقة) فهو فى أعلى المراتب وأرفع الدرجات.

- قال الحافظ العراقى: لم يقل ابن معين إن قولى (ليس به بأس) كقولى (ثقة) حتى

يلزم التسوية إنما قال: إن من قال فيه (لا بأس به) فهو (ثقة) وللثقة مراتب فالتعبير بثقة أرفع من التعبير (بلا بأس به) وإن اشتركا فى مطلق الثقة[٢٥].

ومما يدل على أن الثقات ليسوا فى مرتبة واحدة ما أخرجه ابن أبى حاتم بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدى وقيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقًا وكان مأمونًا، الثقة سفيان وشعبة[٢٦].

- ويترتب على الخلاف الواقع بين ابن معين وغيره من العلماء فى المراد بمن يقال فيه (ليس به بأس) أن من يقول فيه ابن معين (ليس به بأس) أن حديثه يكون صحيحًا.

- وهذه هى المرتبة الثانية عند ابن أبى حاتم ومن تبعه، وهى المرتبة الثالثة عند الذهبى والعراقى وهى المرتبة الرابعة عند ابن حجر.

- **المرتبة الخامسة:** وهى ما تدل ألفاظها على مطلق الصدق من غير تأكيد أو مبالغة.

- بعض ألفاظها: (شيخ) (محله الصدق) خلافًا لابن أبى حاتم.

- أدخل الذهبى فى ألفاظ هذه المرتبة (محله الصدق) (جيد الحديث) و(صالح الحديث) و (شيخ وسط) و(حسن الحديث)[٢٧].

- وأدخل العراقى فى ألفاظ هذه المرتبة (فلان إلى الصدق ما هو) و(شيخ وسط)، وأقره الذهبى على الألفاظ التى أدخلها فى هذه المرتبة[٢٨].

- وأدخل الحافظ ابن حجر فى ألفاظ هذه المرتبة (صدوق سيئ الحفظ)، (صدوق يهم)، (صدوق له أوهام)، (صدوق يخطئ)، (صدوق تغير بآخره) قال: ويلحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره[٢٩].

- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية[٣٠].

- وهذه هى المرتبة الثالثة عند ابن أبى حاتم ومن تبعه، وهى الرابعة عند الذهبى والعراقى، وهى المرتبة الخامسة عند ابن حجر.

ملحوظة: يلاحظ أن الحافظ الذهبى جعل من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) من مرتبة من يقال فيه (محله الصدق) وتبعه على ذلك العراقى[٣١].

- ومع أن الذهبى والعراقى جعلا من يقال فيه (محله الصدق) مؤخراً عمن يقال فيه (صدوق) إلى المرتبة التى تليها[٣٢].

- وهذا يعنى أنهما لا يسويان بين من يقال فيه (صدوق) وبين من يقال فيه (محله الصدق)، ومعلوم أن الحديث الحسن راويه موصوف (بخفة الضبط) وهو الذى يقال فى راويه (صدوق) أو (ليس به بأس) وكذلك الحديث (الجيد)، أما من يقال فيه (محله الصدق) فحديثه ضعيف ما لم يتابع، فإن توبع ارتقى من الحديث (الضعيف) إلى الحديث (الحسن لغيره) فكيف سويا بين من يقال فيه (حسن الحديث) أو (جيد الحديث) وبين من يقال فيه (محله الصدق) مع أنهما يفرقان بين من يقال فيه (صدوق) وهى درجة الحديث الحسن، وبين من يقال فيه (محله الصدق) فهل بقى لهذه التفرقة معنى؟

- وحتى يبقى لهذه التفرقة معنى يجعل من يقال فيه (حسن الحديث) أو «جيد الحديث» من مرتبة من يقال فيه (صدوق) والله أعلم.

- **والمرتبة السادسة:** وهى ما تدل ألفاظها على الصدق فى الجملة.

- بعض ألفاظها: (صالح الحديث) و (صدوق إن شاء الله) و (ما أعلم به بأسًا) و (أرجو أن لا بأس به) و (صويلح) و (فلان روى عنه الناس) و (فلان وسط) و (فلان مقارب الحديث) وزاد ابن حجر (مقبول)[٣٣].

- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار[٣٤].

- قال ابن الصلاح: وقد جاء عن أبى جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث[٣٥].

- قال السخاوى: وهذا يقتضى أنها هى والوصف بصدوق عند ابن مهدى سواء[٣٦].

درجة أحاديث أصحاب المراتب الستة:

بعد أن ذكرنا مراتب التعديل وبعض ألفاظ كل مرتبة نستطيع بعون الله تعالى أن نبين درجة أحاديث أصحاب هذه المراتب الستة.

١ - ما كان من المرتبة الأولى والثانية والثالثة من مراتب التعديل فحديثه (صحيح محتج به).

- قال ابن أبى حاتم: وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه (ثقة) أو (متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه[٣٧].

- قال الخطيب: فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة)[٣٨].

ملحوظة: قد يقول قائل: إذا كان أحاديث أصحاب المراتب الثلاثة الأول صحيحًا فلماذا قسمهم العلماء إلى ثلاث مراتب ولم يجعلوا مرتبة واحدة باعتبار أن أحاديثهم كلها صحيحة؟

والجواب عن ذلك: إنما تظهر فائدة هذا التقسيم عندما يقع التعارض بين حديثين ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع؛ ولم يمكن معرفة المتقدم من المتأخر لنصير إلى الناسخ والمنسوخ ويكون الحديث المتأخر ناسخًا للحديث المتقدم، وعند ذلك نلجأ إلى الترجيح بين النصين المتعارضين، ومن طرق الترجيح الترجيح بالحفظ والإتقان، فيقدم حديث صاحب المرتبة الأولى على حديث صاحب المرتبة الثانية أو الثالثة، ويقدم حديث صاحب المرتبة الثانية على حديث صاحب المرتبة الثالثة، وعند ذلك يكون الحديث الأرجح هو المحفوظ المعمول به، والحديث المرجوح هو الشاذ الضعيف المردود، والله أعلم.

٢ - ما كان من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل فحديثه (حسن لذاته) ما لم يتابع فإن توبع ارتقى من (الحسن لذاته) إلى (الصحيح لغيره).

- قال ابن أبى حاتم: إذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهى المنزلة الثانية[٣٩].

- روى ابن أبى حاتم بإسناده عن عبد الرحمن ابن مهدى قال: أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه، يعنى لا يحتج بحديثه[٤٠].

٣ - ما كان من المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب التعديل فحديثه (ضعيف) بهذا الإسناد ما لم يتابع فإن توبع ارتقى من (الضعيف) إلى (الحسن لغيره).

- قال ابن أبى حاتم: وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار[٤١].

- قال الذهبى فى مقدمة ميزان الاعتدال:

ولم أتعرض لذكر من قيل فيه (محله الصدق)، ولا من قيل هو (صالح الحديث) أو (يكتب حديثه) أو هو (شيخ) فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق[٤٢].

- قال السخاوى: ثم إن الحكم فى أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التى بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويعتبر[٤٣].

- قال ابن الصلاح: وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث فى نفسه ضابطًا مطلقًا؛ واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره. كما تقدم بيان طرق الاعتبار[٤٤].

ملحوظة: قال الحافظ السخاوى: قال الحافظ الذهبى: إن قولهم (ثبت) و(حجة) و(إمام) و(ثقة) و(متقن) من عبارات التعديل التى لا نزاع فيه.

- وأما (صدوق) وما بعده يعنى من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثًا فمختلف فيها بين الحفاظ هل هى توثيق أو تليين، وبكل حال فهى منخفضة عن كمال رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتبة التجريح[٤٥].

جدول يوضح مراتب التعديل عند العلماء

صاحب المرتبة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
١- الحافظ ابن حجر	أ	ب	جـ	د	هـ	و
٢- الحافظان الذهبى والعراقى	ب	جـ	د	هـ	و	-
٣- الأئمة: ابن أبى حاتم وابن الصلاح والنووى	جـ	د	هـ	و	-	-

المرتبة الأولى (أ)

المرتبة الثانية (ب)

المرتبة الثالثة (جـ)

المرتبة الرابعة (د)

المرتبة الخامسة (هـ)

المرتبة السادسة (و)

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) مقدمة ابن الصلاح - النوع الثالث والعشرون ص٥٨

(٢) ميزان الاعتدال ٤/١.

(٣) التقييد والإيضاح للعراقى ص ١٥٢.

(٤) نزهة النظر ص ٦٥-٦٦.

(٥) تدريب الراوى ٣٤٣/١.

(٦) نزهة النظر ص ٦٥-٦٦.

(٧) سير أعلام النبلاء ١٩٤/٩.

(٨) تقريب التهذيب ص ٨٢٥.

(٩) تدريب الراوى ٣٤٣/١.

(١٠) فتح المغيث للسخاوى ١١٠/٢-١١١.

(١١) الكفاية للخطيب ص ٢٢.

(١٢) الجرح والتعديل ٣٧/١/١.

(١٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.

(١٤) قد يكون الراوى (حافظًا) أو (ضابطًا) وليس بعدل وقد يكون (عدلاً) وليس (بضابط) ولا (حافظ) وقد يكون (عدلاً ضابطًا) أو (عدلاً حافظًا).

(١٥) فتح المغيث للسخاوى ١١٢/٢-١١٣.

(١٦) فتح المغيث للسخاوى ١١٢-١١٣.

(١٧) التقييد والإيضاح ص ١٥٦.

(١٨) الجرح والتعديل ٣٧/١/١.

(١٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.

(٢٠) مقدمة ميزان الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح ص ١٥٢-١٥٣، تدريب الراوى ٣٤٤/١ - ٣٤٥.

(٢١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨-٥٩.

(٢٢) أبو خلدة هو خالد بن دينار أبو خلدة التميمى السعدى المشهور بكنيته قال النسائى وابن سعد والعجلى والدارقطنى والترمذى: (ثقة)، قال ابن عبد البر: ثقة عند جميعهم، وكلام ابن مهدى (يشير إلى ما ذكره ابن أبى حاتم عن ابن مهدى) لا معنى له فى اختيار الألفاظ. قال ابن حجر: صدوق خرج له البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى، تهذيب التهذيب ٨٨/٣ - تقريب التهذيب ص ٢٨٥ - قلت: الصواب فى أبى خلدة أنه ثقة كما ذهب إلى ذلك الأئمة، وليس كما ذهب إليه ابن حجر أنه صدوق.

(٢٣) الجرح والتعديل ٣٧/١/١.

(٢٤) الكفاية للخطيب ص ٢٢.

(٢٥) تدريب الراوى ٣/١.

(٢٦) الجرح والتعديل ٣٧/١/١ سبق هذا القول والتعليق عليه.

(٢٧) مقدمة ميزان الاعتدال ٤/١.

(٢٨) التقييد والإيضاح ص ١٥٦، تدريب الراوى ٣٤٥/١.

(٢٩) مقدمة تقريب التهذيب ص ٨٠.

(٣٠) الجرح والتعديل ٣٧/١/١.

(٣١) مقدمة ميزان الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح ص ١٥٦.

(٣٢) ميزان الاعتدال ٤/١، التقييد والإيضاح ص ١٥٢-١٥٣، تدريب الراوى ٣٤٤/١-٣٤٥.

(٣٣) تدريب الراوى ٣٤٥/١، ٣٤٨.

(٣٤) الجرح والتعديل ١/١/٣٧.
(٣٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩.
(٣٦) فتح المغيث للسخاوى ٢/١١٤.
(٣٧) الجرح والتعديل ١/١/٣٧.
(٣٨) الكفاية للخطيب ص ٢٢.
(٣٩) المنزلة الثانية عند ابن أبى حاتم إلا أنها فى الترتيب العام المرتبة الرابعة - كما سبق.
(٤٠) الجرح والتعديل ١/١/٣٧ - ٣٨.
(٤١) الجرح والتعديل ١/١/٣٧.
(٤٢) ميزان الاعتدال ١/٤.
(٤٣) فتح المغيث للسخاوى ٢/١١٦.
(٤٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.
(٤٥) فتح المغيث للسخاوى ٢/١١٧.

تفرد الثقة

ينقسم تفرد الراوى الثقة إلى قسمين:

(أ) تفرد الثقة غير المخالف.

(ب) تفرد الثقة المخالف.

أولاً: تفرد الثقة غير المخالف، له صورتان:

الصورة الأولى:

أن يروى الثقة حديثًا لا يعرف إلا من جهته وليس لهذا الحديث ما يعارضه، فهذا الحديث مقبول بلا خلاف بين العلماء.

- قال الإمام الشافعى: (ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، وإنما الشاذ أن يروى الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس)[1].

قال الإمام مسلم: (للزهرى نحو تسعين حديثًا يرويه عن النبى ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد)[2].

فالإمام لا يضره التفرد بل إن هذا ليدل على شدة حفظه وإتقانه، حيث حفظ ما لم يحفظ غيره.

قال النووى: (إذا روى العدل الضابط المتقن حديثًا انفرد به فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب البغدادى اتفاق العلماء عليه)[3].

الصورة الثانية:

أن يروى الثقة حديثًا يزيد فيه شيئًا ينفرد بهذه الزيادة عن بقية الرواة الراوين لأصل الحديث (أى الحديث بدون هذه الزيادة التى زادها الثقة) ولا يوجد تعارض بين أصل الحديث وهذه الزيادة، فتكون هذه الزيادة كالحديث المستقل - فتكون مقبولة عند جمهور العلماء.

قال النووى: (زيادات الثقة مقبولة مطلقًا عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول، وقيل: ولا تقبل. وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصًا، ولا تقبل إن زادها هو)[4].

قال الحافظ ابن حجر: (زيادة راوى الحديث الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل

مطلقًا؛ لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره)[٥].

ثانيًا: تفرد الثقة المخالف:

إذا روى الثقة حديثًا خالف به رواية من هو أوثق منه بالحفظ أو بالعدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع كان ما رواه الثقة (شاذًا)[٦] وما رواه الأوثق يقال له (المحفوظ)[٧] .

قال ابن الصلاح: (إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه؛ فإن كان مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا)[٨].

قال الحافظ ابن حجر: (فإن خولف (أى راوى الثقة) بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات. فالراجح يقال له: (المحفوظ) ومقابله وهو المرجوح يقال له: (الشاذ)[٩].

- وكذلك إذا روى الثقة حديثًا زاد فيه شيئًا انفرد به عمن هم أوثق منه، ولم يمكن الجمع بين هذه الزيادة وأصل الحديث الذى هو من رواية من هو أوثق، فحديث الثقة الذى به الزيادة المخالفة يكون شاذًا.

- قال الحافظ ابن حجر: (وإما أن تكون الزيادة منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح)[١٠].

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٣٦ - تدريب الراوى ١/٢٣٢-٢٣٣.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ١١/١٠٧.
(٣) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ١/٣٢ - تدريب الراوى ١/٢٣٥.
(٤) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ١/٣٢.
(٥) نزهة النظر ص ٣٠.
(٦) الحديث الشاذ: هو الحديث الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه سواء كان ذلك بالحفظ أو بالعدد، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع.
(٧) الحديث المحفوظ: هو الحديث المقبول المعمول به الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة.
(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧.
(٩) نزهة النظر ص ٣١.
(١٠) نفس المصدر السابق.

تفرد الضعيف

ينقسم تفرد الراوى الضعيف إلى قسمين:

(أ) تفرد الراوى الضعيف غير المخالف.

(ب) تفرد الراوى الضعيف المخالف.

أولاً : تفرد الراوى الضعيف غير المخالف:

- إذا انفرد الراوى الضعيف برواية حديث ولم يتابعه على روايته غيره ولم يكن هذا الحديث مخالفاً لحديث آخر؛ فهذا الحديث يكون ضعيفا، ويَعدُّه بعض العلماء نوعا من الحديث المنكر، ومثاله : ما رواه النسائى[1] وابن ماجه من طريق أبى زُكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا : «**كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان** ... الحديث». قال النسائى : هذا منكر[2].

وقد تفرد أبو زكير بهذا الحديث عن هشام ابن عروة، قال ابن عدى : ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره[3]، وقد ضعف أبا زكير غيرُ واحد، وقال العقيلى: لا يُتابع على حديثه، فلذلك لا يحتج بما يتفَرَّدُ به، وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث فيما أُنكر على أبى زكير.

ثانياً: تفرد الراوى الضعيف المخالف:

إذا انفرد الراوى الضعيف برواية حديث ولم يتابعه على روايته غيره وكان هذا الحديث يخالف رواية من هو أولى منه؛ فهذا الحديث يحكم عليه بأنه منكر مردود. وينظر تفاصيل ذلك فى مبحث المنكر من الأحاديث.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) فى سننه الكبرى ٤/١٦٧.

(٢) ينظر تحفة الأشراف للمزى ١٢/٢٢٤.

(٣) ينظر الكامل لابن عدى ٧/٢٦٩٨، وتدريب الراوى ١/٢٧٨ ط الرياض.

التفسير الموقوف على الصحابى

المقصود بالتفسير، بيان معانى بعض ألفاظ الأحاديث المرفوعة، أو معانى الآيات القرآنية، وما يتعلق بأسباب نزولها، من عند الصحابى نفسه، دون نسبة شىء منها إليه ﷺ. ولبيان ذلك نذكر الآتى :

تعريف الحديث الموقوف:

هو ما أضيف إلى الصحابى قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، متصلاً كان إسناده إلى الصحابى أو منقطعاً.

أقسام الحديث الموقوف:

من التعريف السابق للحديث الموقوف يتبين أن الحديث الموقوف ينقسم إلى قسمين:

(أ) الحديث الموقوف لفظًا وحكماً.

(ب) الحديث الموقوف لفظاً المرفوع حكماً.

أولاً: تعريف الحديث الموقوف لفظاً وحكماً: هو ما أضيف إلى الصحابى قولاً له أو فعلاً أو إقرارًا وخلا من قرينة تدل على رفعه إلى النبى ﷺ.

ثانيًا: تعريف الحديث الموقوف لفظًا المرفوع حكماً: هو ما أضيف إلى الصحابى قولاً له أو فعلاً واقترنت به قرينة تدل على رفعه إلى النبى ﷺ.

وهذا القسم الأخير يندرج تحته أنواع منها:

١ - إذا ذكر الصحابى سبباً لنزول آية من القرآن الكريم أو نحو ذلك مما لا يقال من قبل الرأى أو الاجتهاد، ولم يكن ما قاله شرح لفظ غريب فى الآية أو بيان لغة؛ فإن ذلك له حكم المرفوع إلى النبى ﷺ[1].

مثال ذلك:

عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - قال: كانت اليهود تقول: «إذا أتى الرجل امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول فنزلت: ﴿**نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم**﴾[2] ويلاحظ أن جابر ابن عبدالله - رضى الله عنهما - ذكر صراحة أن قول اليهود كان سبباً لنزول الآية الكريمة.

مثال آخر:

عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - فقال أعرابى: أخبرنى عن قول الله **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله﴾**[٣].

قال ابن عمر - رضى الله عنهما : «من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تُنزل الزكاة فلما أُنزلت جعلها الله طهراً للأموال»[٤].

ويلاحظ: أن ابن عمر - رضى الله عنهما - ذكر فى هذا الحديث أن هذا الحكم وهو (أنه لا يجوز للمسلم أن يدخر شيئاً زائداً عن حاجته الضرورية)؛ إنما كان قبل أن يفرض الله الزكاة، فلما فرضت الزكاة نسخ هذا الحكم، وهذا لا يُقال من قبل الرأى والاجتهاد.

- هل تفسير الصحابى الذى لا يتعلق ببيان سبب نزول آية يدخل فى باب المرفوع أم الموقوف؟

(أ) إذا كان هذا التفسير يتعلق بذكر أخبار يوم القيامة أو الأخبار الماضية من بدء الخلق وكل ما لا مدخل للرأى والاجتهاد فيه، وكان هذا الصحابى لم يأخذ من أهل الكتاب ولم يعرف أنه كان يقرأ فى كتبهم؛ فهذا له حكم المرفوع على الراجح - والله أعلم؛ لأن مثل هذا لا يعرف من قبل الرأى والاجتهاد.

فإخبار الصحابى بذلك يقتضى مُخبراً له وما لا مجال للرأى والاجتهاد فيه يقتضى موقفاً للقائل به ولا موقف للصحابة إلا النبى ﷺ أو بعض من يخبر عن الكتب الماضية.

لذلك شُرط فيمن يحكم على قوله بأنه مرفوع ألا يكون قد أخذ من أهل الكتاب أو قرأ فى كتبهم.

مثال ذلك:

نص الحاكم على أن تفسير الصحابى إذا لم يتعلق بسبب نزول؛ فإنه لا يكون مسنداً بل يكون موقوفاً، وذكر تفسير أبى هريرة رضي الله عنه لقوله تعالى: **﴿لواحة للبشر﴾**[٥].

قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحةً فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعته على العراقيب.

قال الحاكم: وأشباه هذا من الموقوفات تعد فى تفسير الصحابة، فأما ما نقول فى تفسير الصحابى مسند، فإنما نقوله فى غير هذا النوع[٦].

وقد تعقب السيوطى الحاكم فيما قال مبيناً أن هذا النوع يدخل فى المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأى أو الاجتهاد[٧].

(ب) إذا كان تفسير الصحابى للقرآن ناتج

عن معرفة اللغة العربية كتفسير مفرد بمفرد، أو كان متعلقًا بحكم شرعى ونحو ذلك مما للاجتهاد فيه مدخل فهذا ليس بمرفوع قطعاً؛ أما اللغة فلكون الصحابى فى الفصاحة والبلاغة بالمحل الرفيع.

وأما الأحكام فيحتمل أن تكون عن اجتهاد من الصحابة أخذوها من القواعد العامة للشريعة الإسلامية.

حكم الحديث الموقوف من حيث الصحة وغيرها:

الحديث الموقوف منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث من شروط القبول، فإن تحققت فى الحديث أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن تحققت فى الحديث أدنى شروط القبول فهو الحسن، وإن فقد الحديث شرطًا أو أكثر من شروط القبول فهو الضعيف.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) راجع معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٠ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ - فتح المغيث للسخاوى ١/١٤٣ - تدريب الراوى ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) أخرجه البخارى - كتاب تفسير القرآن - باب نساؤكم حرث لكم ٦/٣٦ وأخرجه مسلم - كتاب النكاح - باب جواز جماع الرجل امرأته فى قبلها من ورائها - صحيح مسلم بشرح النووى ١٠/٦ واللفظ له. والآية الكريمة من سورة البقرة آية رقم ٢٢٣.

(٣) سورة التوبة آية رقم ٣٤.

(٤) أخرجه البخارى - كتاب الزكاة - باب ما أدى زكاته فليس بكنز ٢/١٣٢-١٣٣.

(٥) سورة المدثر آية رقم ٢٩.

(٦) معرفة علوم الحديث ص ٢٠.

(٧) انظر تدريب الراوى ١/١٩٣.

تقوية الأحادث بعضها ببعض

من الجهود التى بذلها المحدثون فى سبيل المحافظة على السنة المطهرة أنهم بحثوا عن الوسائل التى تتقوى بها الأحاديث؛ ليرتقى الحديث من درجة إلى درجة أعلى، وبذلك تزداد ثقتهم بالحديث بعد التقوية.

فمن ذلك أن المحدثين يخرجون الحديث ويجمعون طرقه وينظرون هل للحديث من طرق أخرى غير هذا الطريق، حتى وإن كان هذا الطريق صحيحاً وذلك لأن كثرة الطرق تدفع الغرابة ويقوى بعضها بعضاً.

فإن وجدوا للحديث إسنادًا آخر غير إسناده الأول ارتقى الحديث من الغريب[1] إلى العزيز[2].

وإن وجدوا له إسناداً ثالثاً ارتقى من العزيز إلى المشهور[3].

وقد يرتقى الحديث بكثرة الطرق من الآحاد إلى المتواتر.

- إن لم يكن للحديث إلا إسناد واحد وكان فى إسناد هذا الحديث راوٍ صدوق مثلاً؛ بحثوا هل تابع ذلك الراوى الصدوق أحد غيره على رواية ذلك الحديث، فإن وجدوا راويًا آخر قد تابع ذلك الصدوق وكان مثله أو أعلى منه مرتبة؛ ارتقى الحديث من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره. (ينظر تصحيح سند الحديث ومتنه) فى موضعه.

- إن لم يكن للحديث إلا إسناد واحد وكان فى إسناد هذا الحديث راوٍ ضعيف مثلاً؛ بحثوا هل تابع ذلك الراوى الضعيف أحد غيره على رواية ذلك الحديث فإن وجدوا راويًا آخر قد تابع ذلك الضعيف. إما مثله أو أعلى منه مرتبة أو أكثر من راوٍ أقل من هذا الضعيف مرتبة ارتقى الحديث من الضعيف إلى الحسن لغيره وأصبح صالحاً للاحتجاج به.

- **هل كل ضعيف يتقوى وينجبر ما فيه من ضعف ويرتقى إلى الحسن لغيره؟**

ليس كل ضعيف يتقوى وينجبر ضعفه ويصير حسنًا لغيره. بل من الضعيف أنواع لا ينجبر ضعفها ولا ترتقى إلى الحسن لغيره بحال من الأحوال.

أولاً: الضعيف الذى ينجبر ضعفه ويرتقى إلى الحسن لغيره :

١ - الحديث الذى فى إسناده راوٍ سيء الحفظ إذا تابعه راو آخر على رواية ذلك

الحديث؛ ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره.

٢ - الحديث الذى فى إسناده راوٍ مختلط ولم يتميز حديثه القديم الذى حدث به قبل الاختلاط من حديثه الذى حدث به بعد الاختلاط إذا تابعه راوٍ آخر على راوية ذلك الحديث ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره. وينظر أقسام الحديث من حيث القبول والرد، فى موضعه.

٣ - الحديث الذى فى إسناده راوٍ مجهول إذا تابعه آخر على رواية ذلك الحديث؛ ارتقى الحديث من الضعيف إلى الحسن لغيره.

٤ - الحديث الذى فى إسناده راوٍ مدلس تدليسا قادحا يروى بالعنعنة، إذا تابعه راو آخر على رواية ذلك الحديث، ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره.

٥ - الحديث المرسل إذا تابع المُرسِلَ راوٍ آخر على رواية ذلك الحديث؛ ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره، فكل هذه الأنواع السابقة إذا رويت من طريق آخر أعلى منها أو مثلها أو عدة طرق أقل منها؛ انجبر ما فيها من ضعف وارتقت من الضعيف إلى الحسن لغيره.

١ - الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق المنسوب كذبًا إلى رسول الله ﷺ؛ وذلك بأن يكون فى إسناده راوٍ ثبت عليه الكذب فى حديث رسول الله ﷺ؛ ولم يعرف هذا الحديث إلا من جهة هذا الراوى الكذاب، ويكون الحديث مع ذلك مخالفاً للقواعد المعروفة.

٢ - الحديث المتروك: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ ثبت عليه الكذب فى حديثه مع الناس، ولم يثبت عليه الكذب فى حديث رسول الله ﷺ، ولم يعرف هذا الحديث من طريق راوٍ آخر غيره أخف ضعفا، أو أقوى حالاً.

٣ - الحديث الشاذ: هو الحديث الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق روايه من هو أولى منه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد ولم يمكن الجمع بينهما بحال من الأحوال.

٤ - إذا كان الحديث شديد الضعف لسبب آخر غير تهمة الكذب من القوادح فى العدالة، أو فحش الخطأ فإنه لا ينجبر ضعفه هذا ولا يتقوى أبداً بمجيئه من طريق آخر، إذا كان هذا الطريق الآخر مثله فى شدة الضعف.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) الحديث الغريب: هو ما تفرد بروايته راو واحد ولو فى طبقة واحدة من طبقات إسناده.
(٢) الحديث العزيز: هو ما تفرد بروايته راويان ولو فى طبقة واحدة بشرط الا يقل عدد الرواة فى كل طبقة من طبقات الإسناد عن اثنين.
(٣) الحديث المشهور: هو ما له طرق منحصرة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر.

التلفيق فى الروايات (فى المتن وفى المصنفات)

التلفيق فى الرواية، ويطلق عليه أيضًا الجمع بين الشيوخ فى سندٍ واحدٍ: هو أن يسمع بعض الحديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر، فيروى الحديث - فى جملته - عنهما معًا مبينًا أن بعض الحديث عن أحدهما و بعضه عن الآخر دون تحديد المروى عن كل منهما، وقد يسمع الحديث عن أكثر من شيخين فيذكرهم جميعًا مبينًا أنه قد سمع بعض الحديث عن كل واحد منهم.

مثاله ما صنعه البخارى - رحمه الله تعالى - فى حديث الإفك ، وقد رواه فى صحيحه فى مواطن متعددة،منها ما رواه فى كتاب التفسير (سورة النور) باب قول الله تعالى **﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم ...﴾** إلخ، قال البخارى رحمه الله : "حدثنا يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : - أخبرنى عروة بن الزبير وسعيد ابن المسيب ، وعلقمة بن وقاص ، وعبيد الله ابن عتبة بن مسعود من حديث عائشة - رضى الله عنها - حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله تعالى مما قالوا - وكل حدثنى طائفة من الحديث ، وبعض حديثهم يصدق بعضًا وإن كان بعضهم أوعى له من بعض . ." ثم ساق الحديث بتمامه فى قصة الإفك.

فالزهرى وهو (محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى) من كبار الثقات الأثبات من علماء الأمة والمتوفى عام ١٢٤هـ قد روى الحديث عن أربعة وهم عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن مسعود عن عائشة - رضى الله عنها - وقال: "وكل حدثنى طائفة من الحديث ، وبعض حديثهم يصدق بعضًا (أى وحديث بعضهم يصدق بعضًا أو أن بعض حديث الراوى منهم يدل على صدق الراوى فى بقية حديثه لحسن سياقه ، وجودة حفظه .. وإن كان بعضهم أوعى له من بعض)، و زاد فى رواية أخرى رواها البخارى أيضًا فى «كتاب الشهادات» «باب تعديل النساء بعضهن بعضًا»، من قول الزهرى: "وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذى حدثنى عن عائشة

".

وحاصل ذلك وخلاصته (أن رواية جميع الحديث قد تمت عن مجموعهم).

وهذا النوع من الرواية جائز عند جمهور علماء الحديث بشروط منها :

١ - أن يكون الراوى الذى يفعل ذلك ثقة ، ولم تصبه غفلة ، ولم يقع له اختلاط ، حتى يكون عالمًا بما حدثه كل واحد منهم ، كقول الزهرى السابق: " وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذى حدثنى عن عائشة " فهو يعلم جيدًا القدر الذى حدثه كل واحد منهم ولم يلتبس عليه بالآخر ، أما إذا كان الراوى عنده بعض الغفلة أو الوهم أو الاختلاط؛ بحيث يدخل حديث هذا فى حديث غيره فإن ذلك لا يجوز.

٢ - ألا يسقط بعض شيوخه ثم يورد كل الحديث عن بعضهم ، كما لو أسقط الزهرى مثلاً - فى المثال السابق - أحد الشيوخ الأربعة الذين روى عنهم، ثم جاء بالحديث كاملاً عن الثلاثة الباقين ، فإنه يكون قد حدث عن الثلاثة الباقين ببعض ما لم يسمعه منهم لأنه سمع مجموع الحديث من الأربعة جميعهم ثم أسنده إلى ثلاثة فقط وهذا لا يجوز.

٣ - ألا يكون فى الرجال الذى روى عنهم الحديث رجل مجروح ، بل يلزم أن يكونوا جميعًا ثقات أثباتًا ، فلو كان فيهم مجروح فعليه أن يحدد الجزء الذى رواه عن ذلك المجروح حتى نرده ولا نقبله ، فإذا لم يصرح بالجزء الذى رواه عن ذلك المجروح توقفنا فى قبول الحديث كله؛ لأننا لا نعلم القدر المروى عن ذلك المجروح ، ولأنه ما من جزء من الحديث إلا ويجوز أن يكون عن ذلك المجروح.

وممن صرح بقبول هذا النوع من الرواية عن الثقات الأثبات ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - حيث يقول: " إذا سمع بعض حديث من شيخ ، وبعضه من شيخ آخر فخلطه ولم يميزه ، وعزى الحديث جملة إليهما مبينًا أن عن أحدهما بعضه ، وعن الآخر بعضه فذلك جائز؛ كما فعل الزهرى فى حديث الإفك.

وقال النووى - رحمه الله تعالى - فى التقريب: " وإذا سمع بعض الحديث من شيخ وبعضه من آخر فروى جملته عنهما مبينًا أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر جاز " .

وقال ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يذكر بعض الفوائد المأخوذة من حديث الإفك: «وفيه (أى فى الحديث)جواز الحديث عن جماعة ملفقًا مجملاً».

أما فى المصنفات فإن العلماء يرون أنه إذا سقطت كلمة من كتابه أو محيت بفعل بلل أو قدم ونحوهما؛ فإنه يجوز له أن يستدرك هذا

الخلل من كتاب غيره ، إذا اطمأن إلى صحة ذلك الكتاب - بأن يكون صاحبه ثقة - واستقر في نفسه أن ذلك هو الساقط فعلاً، هذا ما استقر عليه عمل المحققين من العلماء، وقد فعله نعيم بن حماد وغيره، ومنعه قليل منهم.

وكذلك إذا شك فى شىء من كتاب غيره ، أو حفظه ، أو وجد فى كتابه كلمة غير مضبوطة ، أو أشكل عليه فهمها؛ جاز له أن يسأل الحفاظ الثقات المتقنين ويرويها على الوجه الذى يخبرونه بها.

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

(١) مقدمة ابن الصلاح.
(٢) التقييد والإيضاح للعراقى.
(٣) فتح الباقى لزكريا الأنصارى.

التلقين للرواة

- المراد بالتلقين للراوى: أن تلقى أحاديث إلى الراوى على أنها من حديثه وليست من حديثه فيحدث بها لغفلته وسوء حفظه.

- أو تدفع إلى الراوى كتب على أنها من كتبه وليست من كتبه فيحدث بما فيها أو تقرأ عليه كذلك.

بيان ذلك :

- قد يتغير حفظ الراوى فى آخر عمره لاختلاطٍ أصابه، فلا يستطيع أن يميز حديثه من حديث غيره، فيأتى من يلقنه أحاديث ليست من حديثه فيحدث بها على أنها من حديثه.

- قد يعتمد الراوى فى روايته على كتبه ولا يكون حافظًا لحديثه، فتحترق كتبه أو تتلف بوجه من وجوه التلف أو تغيب عنه كتبه فيحدث من حفظه وهو ليس بحافظ لحديثه، فيأتى من يلقنه أحاديث ليست من أحاديثه فيحدث بها على أنها من حديثه. أو يلقى إليه كتاب ليس فيه حديثه فيحدث بما فيه على أنه حديثه.

- من هؤلاء الرواة الذين لقنوا أحاديث ليست من أحاديثهم فحدثوا بها على أنها من حديثهم:

١ - عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى الصنعانى. أحد الأئمة الأعلام الحفاظ غير أنه عمى فى آخر عمره بتغير حفظه، وكان يلقن فيقبل التلقين لذلك رد العلماء ما حدث به بعد ذهاب بصره.

قال أحمد بن حنبل: من سمع منه بعد ما عمى فليس بشىء وما كان فى كتبه فهو صحيح وما ليس فى كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن[(١)].

٢ - عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمى أبو عبد الرحمن المصرى، أحد الأئمة الأعلام الثقات، غير أن كتبه احترقت فحدث من حفظه، وكان يلقن فيقبل التلقين، وتدفع إليه كتب ليس فيها حديثه، فيقرأها على أن ما فيها حديثه، لذلك ضعفه الأئمة وتركوا ما حدث به بعد احتراق كتبه، أما رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه فمستقيمة.

قال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من

الثقات إلا أنه إذا لقن شيئًا حدث به. ومراده بالتوثيق هنا العدالة فى الدين، دون الضبط.

قال ابن حبان: (وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير، وذاك أنه كان لا يبالى، ما دفع إليه قرأه، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه.... إلى أن قال: ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه).

قال يحيى بن حسان: (جاء قوم ومعهم جزء فقالوا سمعناه من ابن لهيعة فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة).

قال: فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أى شيء ذا الكتاب الذى حدثت به؟ ليس هاهنا فى هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط.

قال: فما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به.

قال ابن خراش: كان يكتب حديثه فاحترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، لو وضع أحد حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه[٢].

- حكم حديث من يقبل التلقين: قبول التلقين قادح فى الراوى، ترد به روايته؛ لأنه يشترط فى الراوى الذى تقبل روايته، أن يكون عدلاً فى دينه ضابطًا لحفظه، وقبول التلقين قادح فى ضبط الراوى؛ لأنه لا يميز حديثه من حديث غيره.

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) شرح علل الترمذى ص ٤٠٣، هدى السارى ص ٤٤٠، تهذيب التهذيب ٦/٢١٠ - ٢١٥، تقريب التهذيب ١/٥٠٥.

(٢) المجروحين لابن حبان ٢/١١ - ١٤، تهذيب التهذيب ٥/٢٧٣ - ٢٧٩.

تواتر الحديث

ينقسم الحديث باعتبار تعدد طرقه وعدم تعدده إلى متواتر وآحاد وذلك إنما يرجع إلى تعدد الطرق وعدم تعددها.

- فإن كانت طرق الخبر كثيرة غير منحصرة في عدد معين كان الخبر متواترًا.
- وإن كانت طرق الخبر منحصرة في عدد معين كان الخبر آحادًا.

الخبر المتواتر :

التواتر لغة: التتابع، يقال: تواترت الإبل وكل شيء؛ إذا جاء بعضه في أثر بعض ولم تجيء مصطفة، وأوتر بين أخباره وكتبه تابع، وبين كل كتابين فترة قليلة. فالتواتر: عبارة عن تتابع أشياء واحدًا بعد واحد بينهما مهلة، ومنه قوله تعالى: ﴿**ثم أرسلنا رسلنا تترا**﴾[1] أي واحدًا بعد واحد بينهما فترة.

التواتر في الاصطلاح : هو تتابع الخبر عن جماعة مفيدًا للعلم بمخبره[2].

- ويُعرف أيضا بأنه : هو الحديث الذي رواه جمع عن جمع، يحيل العقل أن يتفقوا على الكذب، أو أن يقع منهم مصادفة عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، وأن يستندوا إلى أمر محسوس من سماع أو رؤية.
- قال ابن الصلاح في تعريف المتواتر: هو عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولابد في إسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أوله إلى منتهاه[3].

شرح التعريف :

اشتمل هذا التعريف على أربعة قيود:

- **القيد الأول**: أن يكون عدد الرواة في كل طبقة من طبقات الإسناد عدد كثير، وهذا العدد الكثير لا يشترط فيه عدد معين على الصحيح؛ بل يشترط في هذا العدد أن تحيل العادة أن يتفقوا على الكذب، أو أن يصدر منهم اتفاقًا من غير قصد، ومن العلماء من حدد العدد الذي يتحقق به التواتر. غير أنهم اختلفوا في تحديد الحد الأدنى فقال بعضهم: أربعة.

ومنهم من قال: خمسة؛ لأن شهود الزنا بحاجة إلى من يزكيهم، فلو كان خبرهم مفيدًا

للعلم ما احتاجوا إلى تزكية، ومنهم من قال: سبعة، ومنهم من قال: عشرة؛ لأنه أول جموع الكثرة، ومنهم من قال: اثنا عشر بعدد النقباء من بنى إسرائيل، كما قال الله تعالى: ﴿**وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبًا**﴾[4]. وإنما خصهم بذلك العدد لحصول العلم بخبرهم. ومنهم من قال: أقل العدد عشرون تمسكًا بقوله تعالى: ﴿**إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين**﴾[5].

ومنهم من قال: أربعون أخذًا من عدد أهل الجمعة. ومنهم من قال: أقلهم سبعون تمسكًا بقول الله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا**﴾[6]، وإنما خصهم بذلك لحصول العلم بما يخبرون به. وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، عدة أصحاب طالوت وأهل بدر.

والصحيح أن العدد الذى يتحقق به التواتر غير منحصر فى عدد معين، ولا أدل على ذلك من أن الذين قالوا بانحصاره فى عدد معين اختلفوا فى تحديد الحد الأدنى الذى يتحقق به.

قال الحافظ ابن حجر: (وقد تمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأفاد العلم، وليس بلازم أن يضطرد فى غيره لاحتمال الاختصاص (أى اختصاص ذلك العدد) بالواقعة التى أفاد فيها العلم).

وهذا خلافًا للقاضى أبى بكر وأبى الحسين البصرى؛ حيث ذهبا إلى أن كل عدد وقع العلم بخبره فى واقعة لشخص؛ لابد وأن يكون مفيدًا للعلم لغير تلك الواقعة لغير ذلك الشخص إذا سمعه. قال الآمدى: وإنما يكون هذا على إطلاقه إذا كان العلم إنما قد حصل من نفس خبر ذلك العدد مجردًا عما احتف به من القرائن العائدة إلى أخبار المخبرين وأحوالهم، واستواء السامعين فى قوة السماع للخبر والفهم لمدلوله، مع فرض التساوى فى القرائن؛ مع أن القرائن قد يفيد آحادها الظن وبتظافرها واجتماعها العلم؛ فلا يمنع أن يحصل العلم بمثل ذلك العدد فى بعض الوقائع للمستمع دون البعض.

- ومن الواضح أن اختلاف العلماء فى تحديد العدد الذى يتحقق به التواتر راجع إلى اختلافهم فى العدد الذى يفيد خبره العلم[7].
- **القيد الثانى** : أن يحكم العقل باستحالة اتفاقهم على الكذب أو وقوعه منهم مصادفة، أى أن العقل يحكم باستحالة صدور الكذب عنهم عمدًا أو سهوًا.
- **القيد الثالث** : أن يكون الخبر الذى نقله هذا العدد مما يدرك بأحد الحواس كالسمع والبصر فيقول الرواة: سمعنا كذا أو رأينا كذا.

أما ما يثبت بالعقل الصرف كحدوث العالم وغير ذلك من القضايا العقلية؛ فلا يدخل فى باب التواتر لأن العقل الصرف قد يخطىء فى ذلك فلا يفيد يقينًا ولا علمًا.

ألا ترى أن عددًا كبيرًا من الفلاسفة يقولون بقدم العالم وهو باطل، فلا تواتر فى العقليات المحضة لأن غير المحسوس يدخل فيه التلبيس والتمويه والخطأ.

- **القيد الرابع** : أن يتحقق ذلك فى كل طبقة من طبقات الإسناد فلو تحققت الشروط الثلاثة فى طبقات الإسناد كلها إلا طبقة واحدة فلا يكون متواترًا؛ لأن الحكم على الإسناد يكون بالأقل دائمًا.

- كما أنه لا يشترط أن يكون عدد الرواة متساوين فى كل طبقة من طبقات الإسناد. بل يشترط ألا يقل العدد فى كل طبقة عن عدد التواتر فقط.

شروط الحديث المتواتر :

من التعريف السابق للخبر المتواتر يتبين لنا شروطه وهى:

١ – أن يكون رواته عددًا كبيرًا.

٢ – أن يحكم العقل باستحالة اتفاق رواته على الكذب عادة أو حصوله منهم اتفاقًا.

٣ – أن يكون عدد الرواة فى كل طبقة من طبقات الإسناد يتحقق بهم التواتر فإذا اختل العدد ولو فى طبقة واحدة فلا يكون متواترًا.

٤ – أن يكون الخبر الذى نقلوه مما يدرك بالحس من سماع، أو رؤية، لا مما يدرك بالعقل المحض؛ بأن يكون آخر ما يصير إليه السند، وينتهى عنده أمر حسى. كأن تقول آخر طبقة فى الإسناد: سمعنا رسول الله ﷺ يقول كذا أو رأيناه يعمل كذا.

ما الذى يفيده الخبر المتواتر؟

إذا استوفى الخبر المتواتر جميع شروطه المتفق عليها فإنه يفيد (العلم اليقينى الضرورى) لسامعه بحيث يضطر إليه ولا يمكنه دفعه أو رده.

العلم نوعان :

(أ) علم ضرورى: وهو الذى لا يتوقف على نظر واستدلال؛ بل يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه. ويحصل لكل سامع.

(ب) علم نظرى: وهو ما توقف على نظر واستدلال؛ لأن العلم النظرى هو ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، ولا يحصل لكل سامع بل يحصل لمن فيه أهلية النظر والاستدلال.

اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع:

- قال الآمدى: اتفق الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة على أن العلم الحاصل عن خبر المتواتر ضرورى.

- وإنما كان الخبر المتواتر مفيدًا (للعلم اليقينى الضرورى) لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامى، وهو ليس أهلاً للنظر والاستدلال.

- قال الآمدى: قال الكعبى وأبو الحسين البصرى من المعتزلة والدقاق من أصحاب الشافعى أنه نظرى؛ أى أن الخبر المتواتر يفيد (العلم النظرى) وهو المتوقف على نظر واستدلال.

ولكن هذا غير صحيح لأنه لو كان كذلك ما حصل لمن ليس أهلاً للنظر والاستدلال كالعامى، وهو حاصل له فدل ذلك على أن الخبر المتواتر مفيد للعلم الضرورى[٨].

حكم العمل بالخبر المتواتر :

ولما كان الخبر المتواتر مفيدًا للعلم اليقينى الضرورى وجب العمل به، وكان صالحًا للاحتجاج به فى إثبات العقائد والأحكام الشرعية العملية. سواء ما يتعلق بالعبادات، أو المعاملات، وكذلك الأخلاق والآداب.

حكم من ينكر الخبر المتواتر :

ولما كنا على يقين من أن الخبر المتواتر صادر عن قائله وهو رسول الله ﷺ؛ لزم علينا قبوله من غير تردد.

وأما من أنكره مع علمه بأنه متواتر وعلمه بحكم من ينكر الخبر المتواتر ويجحده، فإنه يكون بذلك ردًا لما علم قطعًا أنه قول رسول الله ﷺ فيكون كافرًا.

ويجب أن نعلم أن المراد من رد الخبر هو جحوده وإنكاره؛ أما من تأول الخبر فإنه لا يدخل فى باب منكر الخبر وجاحده بحال من الأحوال؛ لأنه يلزم من تأويل الخبر قبوله أولاً.

كما يجب أن نعلم أن العذر بالجهل هو مذهب أهل السنة والجماعة، فمن أنكر خبرًا متواترًا أو جحده وهو لا يعلم أنه متواتر أو لا يعلم حكم من أنكر المتواتر فلا يصح أن نُبادر إلى تكفيره، بل يجب أن نبين له الأمر، فإن أصر بعد البيان فهو الجانى على نفسه.

وجود الحديث المتواتر فى السنة :

اختلف العلماء فى وجود الحديث المتواتر فى السنة وهذه مذاهبهم:

١ - قال ابن حبان والحازمى: إن السنة لا يوجد بها حديث متواتر. بل ذلك معدوم فى السنة[٩].

لعل ابن حبان والحازمى قصدا بالمتواتر المنعدم - المتواتر كالقرآن. فإن كان هذا قصدهما فهو صواب لا خلاف فيه.

٢ - قال ابن الصلاح: إن المتواتر فى الحديث يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك فى حديث «**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[١٠].

٣ - قال الحافظ ابن حجر: إن المتواتر فى الأحاديث موجود بكثرة ثم رد على ابن حبان والحازمى فقال رحمه الله تعالى:

ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك فى حديث «**من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**».

وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم. لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب، أو يحصل منهم اتفاق، ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث؛ أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقًا وغربًا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطأهم على الكذب إلى آخر الشروط، أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائله، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير[١١].

أقسام المتواتر :

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين:

(أ) المتواتر اللفظى:

وهو ما تواتر لفظه بأن ينقل إلينا بلفظ النبى ﷺ. مثال ذلك:

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[١٢].

(ب) المتواتر المعنوى :

وهو ما تواتر معناه دون لفظه، وذلك بأن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك فى أمر يتواتر ذلك القدر المشترك. كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلا أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرسًا، وآخر أنه أعطى دينارا وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو (الإعطاء) لأن وجوده مشترك فى جميع هذه القضايا.

مثال ما تواتر معناه دون لفظه من الحديث: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء.

فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه (رفع يديه فى الدعاء) لكن هذه الأحاديث فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر

والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع[١٢].

ملحوظة :

يلاحظ أن مبحث الحديث المتواتر إنما هو من مباحث أصول الفقه. لا من مباحث علوم الحديث.

قال ابن الصلاح: ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص.

وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث. ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد فى روايتهم[١٣].

قال العراقى عن الخبر المتواتر:

وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه، ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب فى أوائل الكفاية وابن عبدالبر وابن حزم[١٤].

المؤلفات فى الحديث المتواتر :

خص جماعة من الأئمة الحديث المتواتر بالجمع والتصنيف، وقد اعتمد هؤلاء الأئمة فى تصنيفهم لهذه الكتب على كتب السنة، فقاموا بجمع الأحاديث التى توفرت فيها شروط الحديث المتواتر من كتب السنة وأفردوها فى مصنفات خاصة يسهل على الباحث الرجوع إليها والوقوف على طرق الحديث من هذه المصنفات:

١ - الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة: للإمام السيوطى - رحمه الله تعالى - رتب السيوطى كتابه هذا على الأبواب، وجمع فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً، مستوعبًا فيه كل حديث بأسانيده وطرقه وألفاظه، فجاء كتابًا حافلاً لم يسبق ـ كما قال هو ـ إلى مثله.

وقد ذكر السيوطى هذا فى خطبة كتابه «الأزهار المتناثرة»[١٥]. الذى اختصر فيه كتابه السابق.

٢ - الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة:

ألف الحافظ جلال الدين السيوطى فى الأحاديث المتواترة كتابًا آخر سماه «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» اختصر فيه كتاب الفوائد المتكاثرة ـ وقال السيوطى: إنه لم يسبق إلى مثله - رتبه على الأبواب وأورد فيه كل حديث بأسانيد من خرَّجه وطرقه.

٣ - (قطف الأزهار)، للإمام السيوطى : لخص الإمام السيوطى كتابه الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة فى جزء لطيف اقتصر

فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة فى كتبهم من الأحاديث التى أوردها الإمام السيوطى فيه:

١ - حديث الحوض من رواية نيف وخمسين صحابيا.

٢ - حديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا.

٣ - حديث رفع اليدين فى الصلاة من رواية نحو خمسين صحابيا.

٤ - حديث نضَّر الله امرأ سمع مقالتى ... من رواية سبع وعشرين صحابيا.

٥ - حديث نزول القرآن على سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين صحابيا.

٦ - حديث من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا فى الجنة من رواية عشرين صحابيا.

٧ - حديث كل مسكر حرام.

وغير ذلك من الأحاديث المتواترة التى ذكرها فى كتابه المذكور، وذكر بعضها فى تدريب الراوى، وهذه الأحاديث نقلناها من التدريب[١٦].

استدراك الكتانى على السيوطى :

قال الكتانى: ذكر السيوطى أن عدد الأحاديث التى ذكرها فى كتابه مائة حديث. لكنى عددتها فوجدتها تزيد على ذلك باثنى عشر.

قال الشيخ الكتانى: وقد قال العلامة محمد الصادق السندى فى شرح النخبة: وقد تساهل السيوطى فى الحكم بالتواتر فحكم على عدة من الأحاديث بذلك وأوردها فى كتاب سماه «الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة».

قال الكتانى: وهو كذلك فإنه ذكر عدة أحاديث ربما يقطع الحديثى بعدم تواترها. ويظهر أيضًا من كلامه أنه قصد جمع المتواتر اللفظى ثم إنه كثيرًا ما يورد أحاديث صرح هو أو غيره فى بعض الكتب بأن تواترها معنوى[١٧].

٤ - اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: للشيخ الإمام الحافظ أبى عبدالله محمد بن محمد بن على بن طولون الحنفى الدمشقى، المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة.

٥ - لقط اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: للشيخ محمد مرتضى الحسينى الزبيدى المصرى المتوفى سنة خمسة ومائتين وألف.

٦ - الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون: للسيد النواب صديق بن حسن بن على البخارى الحسينى.

جمع فى كتابه هذا أربعين حديثًا وأخذها من لقط اللآلئ.

٧ - **نظم المتناثر من الحديث المتواتر:** للعلامة أبى عبدالله محمد بن جعفر الكتانى، وقد ألف الكتانى كتابه هذا قبل أن يقف على كتاب السيوطى، كما قال: (وكان ذلك ـ أى تأليفه للكتاب ـ قبل وقوفى للسيوطى على أزهاره المتناثرة الذى لخصه من فوائده المتكاثرة).

جمع الكتانى بين ما فى كتاب السيوطى وكتابه، ولم يدع حديثًا من أحاديث السيوطى إلا ذكره ثم ينبه على ذلك، فيقول: أورده فى الأزهار من حديث فلان، ثم يذكر ما عده فيه من الصحابة والتابعين وأسقط ذكر المخرجين.

وقد يزيد على ما ذكره السيوطى غير أنه ينبه عليه، ويفرق بين كلامه وكلام السيوطى بقوله: قلت.

أما إذا كان الحديث لم يذكره السيوطى فى كتابه؛ فإنه لا يتعرض لذكر السيوطى فيعلم بذلك أن الحديث مما زاده الكتانى ولم يذكره السيوطى فى كتابه[18].

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) سورة المؤمنون ٤٤.
(٢) لسان العرب مادة (وتر) الأحكام فى أصول الأحكام ١/١٥١ - فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٥.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٥.
(٤) سورة المائدة جزء من آية رقم ١٢.
(٥) سورة الأنفال آية رقم ٦٥.
(٦) سورة الأعراف آية رقم ١٥٥.
(٧) الأحكام فى أصول الأحكام ١/١٥٨ - شرح نخبة الفكر ص ٣ - فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٦.
(٨) الأحكام فى أصول الأحكام ١/١٥٣ - المستصفى للغزالى ١/١٣٢ - شرح نخبة الفكر ص ٤٠٣ بتصرف.
(٩) فتح المغيث للسخاوى ٣/٤٠.
(١٠) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٥ - ١٣٦.
(١١) شرح نخبة الفكر ص ٤، ٥.
(١٢) أخرجه البخارى - كتاب العلم - باب إثم من كذب على النبى ﷺ - ١/٣٨.
- وأخرجه مسلم فى المقدمة ١/١٠ واللفظ له كذبًا» ١/١٠.
- وأخرجه ابن حبان - كتاب الرقائق - باب البيان بأن الشيطان قد يعقد على مواضع الوضوء - انظر الإحسان ٢/١٩٤.
(١٣) تدريب الراوى ٢/٢٨٠، ١٨١.
(١٤) مقدمة ابن الصلاح ١٣٥.
(١٥) فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٦.
(١٦) نظم المتناثر فى الحديث المتواتر للشيخ الكتانى ص ٨ - وهامش تدريب الراوى ٢/١٧٩.
(١٧) تدريب الراوى ٢/ ١٧٩، ١٨٠.
(١٨) نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٥.
(١٩) نظم المتناثر ص ٧، ٨.

الثابت من الأحاديث

الثابت لغة : يطلق لفظ «الثابت» لغة على معان منها الأمر المستقر، أو الصحيح المتحقق، أو الحجة القوية(١).

واصطلاحا : استعمل المحدثون وصف الحديث بـ «الثابت» ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازى، وأبو بكر ابن المنذر (المتوفى سنة ٣١٨ هـ) والدارقطنى، وغيرهم.

واختلف العلماء فى المقصود به، على النحو التالى :

١ - جاء عن الحافظين : قطب الدين عبد الكريم الحلبى (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) وفتح الدين محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس اليعمرى (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ) أنه يطلق الثابت بمعنى الصحيح فقط، ويمكن الاستئناس لهذا بقول القاضى : ثبت عندى بالبينة العادلة كذا، فيدل قوله هذا على تحقق الشىء جزمًا، وأيضا الإطلاق اللغوى للكلمة يؤيد هذا كما تقدم.

٢ - جاء عن الحافظ محمد بن الحسن اللَّخمى المعروف بابن الصيرفى (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ) أنه يطلق «الثابت» على الصحيح والحسن لذاته، وألف فى ذلك رسالة ردَّ فيها على الحافظين السابقين : القطب الحلبى وابن سيد الناس، فى قصر إطلاقه على الصحيح فقط، وعلل قوله هذا، بأن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه فى القوة، كما أيد قوله هذا أيضا بأن المعنى اللغوى للكلمة يشمل كلا من الصحيح الحسن لذاته، وأيضا جاء استعمال وصف «الثابت» مقترنًا بالصحيح وبالحسن عند الدارقطنى فى سننه، وأطلقه ابن المنذر على أحاديث كثيرة، حسنها الإمام الترمذى.

وقد جاء عن الحافظ ابن حجر ما يفيد أنه يوافق ابن الصيرفى على ما تقدم مع زيادة عليه، فيرى أن الثابت يمكن إطلاقه على كل من الصحيح لذاته والحسن لذاته، وعلى الصحيح لغيره والحسن لغيره، لقوة كل منهما بمجموع الطرق التى يقوى بعضها بعضا، وهذا أوسع إطلاقاته، حيث يشمل كل ما يحتج به لذاته ولغيره، ويتفق هذا مع الإطلاق اللغوى للكلمة كما تقدم، وقد أقرَّ

السيوطى صنيع ابن حجر هذا، ولكن نسب إليه فى موضع آخر : أنه يطلق الثابت على الصحيح المتفق على صحته، وذلك فى كتابه «التلخيص الحبير»، فلعله يعتبر هذا إطلاقا خاصا بهذا الكتاب فقط، مع أنى لاحظت عدم اطراد ذلك من الحافظ فى الكتاب المذكور[٢].

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش :

(١) المفردات للراغب، والمعجم الوسيط / مادة «ثبت».

(٢) ينظر: البحر الذى زخر للسيوطى ١٢٥٦/٣ - ١٢٦٦، ط مكتبة الغرباء الأثرية، وتدريب الراوى ١٩٤/١ - ١٩٥، والتلخيص الحبير ٨٧/١ حديث (٨٧) و٥٥/٤، والحاوى فى الفتاوى للسيوطى ١١٤/٢ - ١١٥.

ثَبَت مرويات المحدث

الثَّبَتَ : بالثاء المثلثة المفتوحة والباء الموحدة المفتوحة، **ويطلق لغة** : بمعنى الحجة والبرهان، والجمع أثبات.

وفى الاصطلاح :

يطلق على الكتاب الذى يجمع فيه المحدِّث أسماء شيوخه الذين روى عنهم، مع ذكر ما تلقاه عنهم من المرويات بأسانيدهم، وما تلقاه أيضا من مصنفاتهم، وذلك بالسماع منهم أو القراءة عليهم أو الإجازة منهم، وغير ذلك من طرق التحمل، وقد يذكر بعض من شاركه فى الرواية والأخذ عن شيوخه، ويُعدُّ هذا «الثبت» حجة عند صاحبه، فى إثبات مروياته عن شيوخه، فيحيل عليه، عندما يُسمع غيره، أو يجيزه بشىء من مروياته، وأهل الأندلس يسمون الثبت «بالبرنامج»، وأهل المغرب يسمونه «الفِهْرِسْت» بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء، وسكون السين، وتاء مثناة، عند الوقف عليها أو وصلها، وهى كلمة فارسية معربة وإذا رتب صاحب الثبت شيوخه فيه على حروف المعجم سُمى «معجم شيوخ»، وإذا لم يرتبهم هجائيا سميت «مشيخة»، وقد تُسمى مشيخة مع كونها مرتبة على حروف الهجاء أيضا، أو مرتبة على البلاد التى تلقى فيها المحدث مروياته عن شيوخه، أو غير ذلك.

من المؤلفات فى ذلك[1] :

١ - ثبت مسموعات الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تأليف الحافظ الضياء المقدسى نفسه. (وهو مطبوع فى مجلد متوسط) ط دار البشائر سنة ١٤٢٠ هـ، والشيوخ فيه غير مرتبين هجائيا.

٢ - برنامج ابن جابر الوادى آشى - تأليفه، وهو محمد بن جابر الوادى آشى التونسى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، وهو مطبوع بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١ هـ. وشيوخ المؤلف فيه غير مرتبين هجائيا أيضا.

٣ - مشيخة أبى يوسف يعقوب بن سفيان الفسوى الحافظ الثقة المتوفى سنة ٢٢٧ هـ ولم أقف على نسخة لها، ولكن وصفها

صاحب «الرسالة المستطرفة» بقوله : وهى فى ستة أجزاء، ومرتبة على البلدان(٢).

٤ - مشيخة قاضى القضاة بدر الدين عبد الله بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ - تخريج - الحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ، والشيوخ فيها مرتبون هجائيا. وهى مطبوعة فى مجلدين، ط دار المغرب الإسلامى سنة ١٤٠٨ هـ، بيروت.

٥ - المعجم الأوسط والصغير لشيوخ الحافظ سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ وهما مرتبان على حروف الهجاء، ومطبوعان متداولان.

٦ - فِهرِسْت ما رواه عن شيوخه، أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلى المتوفى سنة ٥٧٥ هـ وهو فى مجلد، مطبوع متداول، ومرتب على الكتب والمؤلفات والفنون مع ذكر شيوخ المؤلف الذين تلقى عنهم ذلك.

٧ - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للشيخ المحدث عبد الحى بن عبد الكبير الكتانى المتوفى بعد سنة ١٣٤٧ هـ، من تأليفه. وهو مطبوع فى ثلاثة مجلدات مع فهارس تفصيلية، ويعتبر أوسع المؤلفات فى ذلك حتى الآن.

٨ - وقد يسمى الثبت باسم خاص به، مثل «بلوغ الأمانى فى التعريف بشيوخ وأسانيد مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفادانى المكى المتوفى فى ذى الحجة سنة ١٤١٠ هـ رحمه الله - وهم ممن سمعت منه الحديث، وأجازنى بمروياته مشافهة وكتابة، وهذا الثبت مطبوع متداول.

القيمة الحديثية والعلمية للأثبات :

١ - تقدم أنها تعد حجة موثقة لصاحبها، ولمن ذُكر معه بمروياتهم، وما تلقوه عن شيوخهم من علوم وفنون، فيحيلون على الأثبات عندما يُسمِعُون غيرهم أو يجيزونه، فبواسطتها تحفظ للأمة خاصية إسناد الشريعة وعلومها من بداية أخذها عن الله تعالى وعن رسوله الخاتم ﷺ، إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

٢ - أن كل ثبت يسجل جوانب من حالة العلوم الإسلامية ونشاطها فى عصره، ولا سيما علوم السنة روايةً ودرايةً.

٣ - فى الأثبات رصد للمؤلفات الحديثية فى عصره، وتعريف بشىء من مناهجها ومشتملاتها.

٤ - فيه بيان لتراجم رواة وأعلام فى أثناء

الأسانيد قد لا توجد فى المصادر المتداولة، كما أن فيه بيان لبعض الجوانب الحضارية والاجتماعية والجغرافية فى عصر صاحب الثبت أو من فوقه فى الأسانيد. ولاسيما ما رتب منه على البلدان كما قدمت.

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش :

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢/١١١ ط دار الإمام الطبرى.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٤٠ - ١٤١، وفهرس الفهارس للكتانى ١/٧ - ٧١.

الثقات من الرواة ومصادر تراجمهم

- **تعريف الثقة لغة:** هو المؤتمن[1].

تعريف الثقة عند المحدثين: هو العدل فى دينه، التام الضبط لحفظه وكتابه. هذا هو المراد بكلمة ثقة عند الإطلاق، ولكن المراد بالثقات هنا ما هو أهم من ذلك فيدخل فى ذلك أصحاب المراتب الثلاث الأولى من مراتب التعديل أى ما قيل فيه «أوثق الناس» أو «ثقة ثقة» أو «ثقة» فقط أو ما رادف هذه الألفاظ.

- حكم حديث الثقة: صحيح لذاته محتج به ما لم تكن هناك علة أخرى.

فائدة معرفة الثقات من الرواة: يترتب على معرفة الثقات من الرواة معرفة صحيح الحديث الذى يصلح للاحتجاج به؛ وذلك لأن من شروط الحديث الصحيح أن يكون كل راوٍ فى إسناده عدلاً فى دينه تام الضبط لحفظه وكتابه.

- المراد بالراوى: هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد روايته.

كيف يعرف أن الراوى ثقة؟

يعرف أن الراوى ثقة بطريق من الطرق الآتية:

(أ) التوثيق القولى أو النظرى ويكون بالآتى:

١ - الاستفاضة والشهرة: فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم، وكثر ثناء الناس عليه بالثقة والأمانة، استغنى بذلك فى إثبات عدالته كالإمام مالك ابن أنس والإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل والإمام البخارى ـ رحمهم الله تعالى ـ فلا يسأل عن عدالة هؤلاء.

٢ - التنصيص: وذلك بأن ينص إمام من أئمة الجرح والتعديل أو أكثر على أن فلانًا من الناس ثقة.

٣ - أن يذكر الراوى فى كتاب من الكتب التى صنفت فى الثقات خاصة ككتاب الثقات لابن حبان فكل من يذكر فى كتاب من الكتب التى صنفت فى الثقات خاصة يكون ثقة ولو من وجهة نظر صاحب هذا الكتاب.

(ب) التوثيق العملى: ويكون بالآتى:

١ - أن يخرج للراوى محتجا به من اشترط ألا يخرج إلا الصحيح من الحديث كالإمامين الجليلين البخارى ومسلم.

٢ - أن يحكم إمام من أئمة الحديث على حديث بالصحة لذاته فيكون هذا توثيقًا عمليًا لكل راوٍ من رواة إسناد هذا الحديث وإلا فأى فرق بين أن يقول الإمام فلان ثقة وبين أن يحكم على حديثه بالصحة؟! إنه يلزم من كون الحديث صحيحًا أن يكون كل راوٍ من رواة إسناده ثقة.

مصادر تراجم الثقات من الرواة :

خص بعض العلماء الثقات من الرواة بالتصنيف فجعلوا لهم كتبًا خاصة بهم لا يذكرون فيها إلا الثقات من الرواة، فكل من يذكر فى هذه المصنفات فهو ثقة ولو من وجهة نظر مصنفه بغض النظر عن كونه ثقة عند غيره أم لا.

من هذه المصنفات التى صنفت فى الثقات خاصة:

١ - معرفة الثقات للعجلى أبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ).

٢ - الثقات لابن حبان أبى حاتم محمد ابن حبان البستى المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (٣٥٤هـ).

قال السخاوى عن كتاب الثقات لابن حبان: (وهو أحفلها لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه؛ بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح وهو مجهول العين، وهذا غير كاف للتوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله فى الضعفاء إما سهوًا أو غير ذلك)[٢].

٣ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين - أبى حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٣٨٥هـ).

٤ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (٧٤٨هـ).

قال الحافظ الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ فى مقدمة كتابه: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: أما بعد، فهذا فصل نافع فى معرفة الثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن فى أعلى مراتب

الصحيح فلا ينزل عن رتبة الحسن اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه وهى التى تكلم فيه من أجلها فينبغى التوقف والله ولى التوفيق للحق بمنه[٣].

ملحوظة هامة: إذا كان بعض العلماء قد خصوا الثقات من الرواة بالتصنيف فجعلوا لهم كتباً خاصة بهم فإن هناك كتباً جمعت بين الثقات من الرواة وغير الثقات.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) لسان العرب لابن منظور مادة «وثق».

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٤/٣٥٣.

(٣) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٥١.

جهالة الراوى وأحكامها

المجهول لغة:

غير المعروف سواء جهلت عينه أو حاله أو هما معاً.

قال ابن منظور: «الجهل نقيض العلم، والمعروف فى كلام العرب جهلت الشىء إذا لم تعرفه»، وتقول: مثلى لا يجهل مثلك.

قال تعالى: ﴿**يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف**﴾[1]، يعنى الجاهل بحالهم، ولم يرد الجاهل الذى هو ضد العاقل، وإنما أراد الجهل الذى هو ضد الخبرة يقال: هو يجهل ذلك أى: لا يعرفه.[2]

قال الراغب: «الجهل على ثلاث أضرب:

الأول: وهو خلو النفس من العلم هذا هو الأصل.

الثانى: اعتقاد الشىء بخلاف ما هو عليه.

الثالث: فعل الشىء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً كمن يترك الصلاة متعمداً».

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**أتتخذنا هزواً قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين**﴾[3]، فجعل فعل الهزو جهلاً، وقال سبحانه وتعالى: ﴿**فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة**﴾[4]

والجهل تارة يذكر على سبيل الذم وهو الأكثر، وتارة لا على سبيل الذم نحو: ﴿**يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف**﴾، أى من لا يعرف حالهم، وليس يعنى المتخصص بالجهل المذموم[5].

قال الفيومى: «جهلت الشىء جهلاً وجهالة خلاف علمته، وجهلته بالتثقيل نسبة إلى الجهل»[6].

قال فى المعجم الوسيط: «جهل الشىء وبه لم يعرفه، وجهله نسبة إلى الجهل وأوقعه فيه، واستجهله عده جاهلاً ووجده جاهلاً، والجهل: الجفاء والسفه وعدم العلم»[7].

أقسام المجاهيل :

قسم العلماء المجاهيل إلى ثلاثة أقسام[8]:

أ. مجهول العين . ب ـ مجهول الحال.

جـ ـ المستور.

أولاً: مجهول العين :

تعريف مجهول العين :

قال الخطيب: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم فى نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد (أى مع كونه مسمى).

وأقل ما ترتفع به الجهالة (أى الجهالة العينية عن الراوى) أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك؛ إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته ثبتت بذلك. ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله وتوفيقه»[٩].

حكم رواية مجهول العين :

أ - مذهب الجمهور : ذهب جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم إلى رد رواية مجهول العين، وذلك لأنه يشترط فى الراوى الذى تقبل روايته ويحتج بها أن يكون عدلاً فى دينه ضابطًا لحفظه. ومجهول العين لا تعرف عدالته وضبطه فكما يحتمل أن يكون عدلاً ضابطًا يحتمل أن يكون فاسقًا سيىء الحفظ.

قال الحافظ السخاوى: «بل ظاهر كلام ابن كثير الاتفاق عليه (أى على رد رواية مجهول العين) حيث قال: المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه »[١٠].

قال الحافظ السخاوى: «وكأنه سلف ابن السبكى فى حكايته الإجماع على الرد ونحوه قول ابن المواق: لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث فى رد المجهول الذى لم يرو عنه إلا واحد وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية»[١١].

ب - ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول العين مطلقاً ما لم يظهر منه ما يفسق به، وهذا قول من لا يشترط فى الراوى مزيداً على الإسلام وممن ذهب هذا المذهب الإمام أبو حاتم ابن حبان.

قال ابن حبان: «العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم، جعلنا الله ممن أسبل عليه جلابيب الستر فى الدنيا، واتصل ذلك بالعفو عن جناياته فى العقبى، إنه الفعال لما يريد»[١٢] .

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذى ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه؛ مذهب عجيب الجمهور على خلافه».

وهذا هو مسلك ابن حبان فى كتاب الثقات الذى ألفه، فإنه يذكر خلقًا ممن نص أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره.

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: «العدل من لا يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب عنهم»(١٣).

قال الخطيب البغدادى فى الرد على أصحاب هذا المذهب: «أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم إلا أنه يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك. ونحن نذكر فساد قولهم»(١٤).

قال الخطيب: «لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبرًا عن صدقه؛ بل يروى عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا فى بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفى بعضها شهدوا عليهم بالكذب فى الرواية وبفساد الآراء والمذاهب».

ثم روى الخطيب بإسناده قال: «قال سفيان الثورى: حدثنا ثور بن أبى فاختة وكان من أركان الكذب».

أخرج الخطيب بإسناده قال: «قال أبو بكر الحميدى قال: ثنا سفيان قال: ثنا عبد الملك بن أعين؛ وكان شيعيًا وكان عندنا رافضيًا صاحب رأى»(١٥).

جـ. ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول العين إذا تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن ثقة كالإمام مالك بن أنس وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهما وإلا فلا.

قال ابن رشيد: «لا شك أن رواية الواحد الثقة تخرج عن جهالة العين إذا سماه ونسبه»(١٦).

وهذا لازم من جعل مجرد رواية العدل عن الراوى تعديلاً له ولكن هذا الكلام فيه نظر وذلك للآتى:

١ ـ عادة الإمام غير ملزمة له فكما يجوز لغيره أن يروى عن غير ثقة يجوز له ذلك.

٢ ـ يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالة من روى عنه فلا تكون روايته عنه تعديلاً له ولا خبرًا عن صدقه بل يروى عنه لأغراض يقصدها.(١٧)

وقد روى الإمام مالك عن عبد الكريم بن

أبى المخارق [١٨] وهو ضعيف بل متروك مع أن الإمام مالك لا يروى إلا عن الثقات.

قال ابن عبد البر: «وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده وكان حسن السمت والصلاة، فغره ذلك منه ولم يدخل فى كتابه عنه حكمًا أفرده به إنما ذكر عنه ترغيبًا» [١٩] .

قيل: «إن كان مشهورًا فى غير العلم بالزهد كمالك بن دينار أو بالنجدة كعمرو بن معدى كرب قبلت روايته وإلا فلا ».

قال ابن الصلاح: «بلغنى عن أبى عمر بن عبد البر الأندلسى وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهورًا فى غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة» [٢٠] .

هـ. ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول العين فى حالتين:

- إن زكَّاه واحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه.
- إن وثقه الراوى عنه إن كان من أهل الجرح والتعديل.

وإلى هذا القول ذهب أبو الحسن بن القطان الفاسى وابن رشيد، وصححه شيخ الإسلام ابن حجر.

قال ابن القطان: «فأما قسم مجهولى الأحوال فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد لا يعلم روى عنه غيره، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم، من يرى رواية الراوى العدل عن الراوى تعديلاً له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوى عن الراوى تعديلاً له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تعلم عدالة أحدهم فإنه إذا علمت عدالته لم يضره أن لا يروى عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عدالته وهو لم يرو عنه إلا واحد فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغى على الإسلام مزيدًا ولا من لا يبتغيه» [٢١] .

قال ابن القطان: «والحق فى هذا أنه لا تقبل روايته (أى رواية المجهول) ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت عدالته، ومن يذكر فى كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه مهملاً من الجرح والتعديل فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك وبما وقع التصريح بذلك فى بعضهم» [٢٢] .

قلت: المعول عليه عند ابن القطان هو التوثيق، فمن وثق ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد لم يضره ذلك وتقبل روايته، ومن لم يوثق لا ينفعه أن يروى عنه جماعة؛ لذلك قال ابن

القطان : «ولو ثبت لدينا كونه عدلاً؛ لم يضره أن يكون لا يروى عنه إلا واحد؛ لأن العدد ليس بشرط فى الرواية»[٢٣] .

قال الحافظ ابن حجر : «فإن سمى الراوى وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك»[٢٤] .

قال السخاوى: «وعليه يتمشى تخريج الشيخين فى صحيحيهما لجماعة (أى ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد) وأنهم مع ذلك موثقون لم يتعرض أحد من أئمة الجرح والتعديل لأحد منهم بتجهيل»[٢٥] .

وسترى فى التطبيق العملى أن الحافظ ابن حجر اعتمد هذه القاعدة فى ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرانى، وأن الحافظ رد على الذهبى قوله: لا يعرف، بقوله: بل يكفى فى رفع جهالة عينه رواية النسائى له، وفى التعريف بحاله توثيق له[٢٦].

فقد أخرج البخارى ومسلم لحصين[٢٧] بن محمد الأنصارى وقد انفرد الزهرى بالرواية عنه.

وأخرج البخارى لجويرية[٢٨] ، وقد انفرد أبو حمزة نصر بن عمران الضبعى بالرواية عنه.

وأخرج مسلم لجابر[٢٩] بن إسماعيل الحضرمى وقد انفرد ابن وهب بالرواية عنه، وغير هؤلاء.

قال السخاوى: «ولذا قال ابن عبد البر: الذى أقوله: أن من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد نحوه قول أبى مسعود الدمشقى الحافظ أنه برواية الواحد لا ترتفع عن الراوى اسم الجهالة؛ إلا أن يكون معروفًا فى قبيلته أو يروى عنه آخر»[٣٠] .

وإذا كانت الشهرة فى غير العلم بالزهد وغير ذلك كما تقدم، مع رواية راوٍ عنه كافية فى ثبوت روايته؛ فإن الشهرة بالعلم والثقة والأمانة مع رواية واحد عنه كافية من باب أولى فى قبول روايته.

قال الحافظ السخاوى: «وبالجملة فرواية إمام ناقلة للشريعة، لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد فى مقام الاحتجاج كافية فى تعريفه وتعديله»[٣١] .

قلت: وذلك لأن الاحتجاج بالخبر تعديل لجميع روايته من ذلك الإمام.

لذلك لم يقبل من أبى حاتم تجهيل محمد[٣٢] بن الحاكم المروزى الأحول أحد شيوخ البخارى فى صحيحه والمفرد عنه بالرواية؛ لكونه لم يعرفه.

قال السخاوى: «ولكن نقول: معرفة البخارى به التى اقتضت له روايته عنه ولو انفرد بها (أى بالرواية عنه والتعديل له) كافية فى توثيقه، فضلاً عن أن غيره قد عرفه أيضًا، لذلك صرح ابن رشيد بأنه لو عدله المنفرد عنه كفى، وصححه شيخنا (أى الحافظ ابن حجر) إذا كان متأهلاً لذلك».

ومن هنا ثبتت صحبة الصحابى برواية الواحد المصرح بصحبته عنه[٣٣] .

قال ابن الصلاح: «وقد خرج البخارى فى صحيحه حديث جماعة ليس لهم إلا راوٍ واحد منهم مرداس[٣٤] لم يرو عنه غير قيس ابن أبى حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمى[٣٥] لم يرو عنه غير أبى سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردودًا برواية واحد عنه»[٣٦] .

قال الحافظ السخاوى عقب قول ابن الصلاح: «ليس على إطلاقه»[٣٧] أى ليس كل راوٍ ينفرد بالرواية عنه راو واحد يخرج عنه كونه مجهولاً مردودًا، بل هذا خاص بمن انفرد بالرواية عنه راوٍ واحد، وانضم إلى ذلك أمر خارجى كما سيأتى.

قلت: لا يعترض على ذلك بما اعترض به ابن الصلاح وكان عليه أن يذكر بعض من خرج البخارى ومسلم لهم من غير الصحابة وليس لهم إلا راوٍ واحد وهم كثير، وقد ذكرنا بعضهم، وذلك لأن مرداس بن مالك الأسلمى الذى روى له البخارى فى صحيحه، وربيعة بن كعب الأسلمى الذى روى له مسلم فى صحيحه صحابيان، والصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ لهم فلا تضر جهالتهم العينية بصحة الحديث، ولا يحتاج إلى رفع الجهالة العينية عنهم بتعدد الرواة عنهم، فلو أن رجلاً من التابعين الثقات قال: حدثنى رجل من أصحاب النبى ﷺ أو من رأى النبى ﷺ ونحو ذلك على الإبهام ولم يذكر اسمه فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث.

قال العراقى: «على أنه قد ثبت أن مرداسًا من أهل الشجرة، وربيعة من أهل الصفة، فلا يضرهما انفراد راوٍ واحد عن كل منهما، على أنه قد ثبت أن ربيعة قد روى عنه أكثر من واحد».

قال السخاوى: «وممن أثنى على من اعترف له بأنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد أبو داود وعلى بن المدينى».

قال أبو داود فى عبد الله[٣٨] بن عمر بن غانم الرعينى قاضى أفريقية: «أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبى[٣٩]

وابن المدينى فقال فى جون بن قتادة[٤٠]: إنه معروف لم يرو عنه غير الحسن البصرى».

قال السخاوى: «إنما أوردت كلامه لبيان مذهبه و إلا فجون روى عنه غير الحسن على أن ابن المدينى نفسه، قال فى موضع آخر: إنه من المجهولين من شيوخ الحسن».

وممن أثنى على من لم يرو عنه إلا راو واحد مع علمه بذلك الإمام أحمد بن حنبل والإمام النسائى وانتصر لذلك شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر - رحم الله الجميع.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «عمارة[٤١] ابن عبد الكوفى مستقيم الحديث، ولا يروى عنه غير أبى أسحاق أى السبيعى».

قال الإمام النسائى: «أحمد[٤٢] بن يحيى ابن محمد بن كثير الحرانى ثقة» ولم يرو عنه إلا الإمام النسائى.

قلت: والذى نخلص إليه بعد ذكر أقوال العلماء فى حكم رواية مجهول العين هو القاعدة العامة: أن الراوى إذا لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فقط فهو مجهول العين ولا يقبل حديثه؛ اللهم إلا إذا انضم إلى رواية الواحد عنه أمر خارجى، عند ذلك لا تضر الجهالة العينية بصحة الحديث ويصير مقبولاً وذلك فى الحالات الآتية:

١- الجهالة العينية لا تضر - بالنسبة للصحابة - بصحة الحديث، سواء ذكروا بأسمائهم ولم يعرف للواحد منهم أكثر من راوٍ أو ذكروا بأسمائهم، أو ذكروا على الإبهام كأن يقول أحد التابعين الثقات: حدثنى رجل من أصحاب النبى ﷺ ولم يذكر اسمه أو حدثنى من سمع النبى ﷺ لأنهم جميعًا عدول بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ لهم والبحث عن الراوى إنما هو من أجل معرفة عدالته وضبطه.

٢- إذا روى عن الراوى راوٍ واحد ووثقه، أو وثقه أحد أئمة الجرح والتعديل.

٣- إذا روى عن الراوى راوٍ واحد فقط وخرج له احتجاجا من اشترط ألا يخرج إلا الحديث مثل الإمام البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

٤- إذا روى عن الراوى راوٍ واحد فقط، ثم حكم إمام من أئمة الحديث على حديث هو فى إسناده بالصحة فهذا توثيق عملى لكل راوٍ من رواة إسناد هذا الحديث، وإلا فأى فرق بين أن يقول الإمام: فلان ثقة أو يصحح حديثًا هو فى إسناده، وإنما استثنيت هذه الحالات؛ لأنه قد يتفق ألا يروى عن الراوى إلا راوٍ واحد فقط مع كونه ثقة.

وقد يكون روى عنه أكثر من راوٍ، ولكن خفى هذا على العلماء، وإذا كان الأمر كما ذكرنا بالنسبة لمجهول العين، فإنه من باب

أولى إذا انضمت قرينة من هذه القرائن السابقة إلى مجهول الحال أو المستور، احتج به.

بم ترتفع الجهالة العينية عن الراوى؟

١ـ ترتفع الجهالة العينية عن الراوى برواية اثنين عنه.

قال الخطيب: «وأقل ما ترتفع به الجهالة (أى الجهالة العينية عن الراوى) أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك».

٢ـ قيل: ترتفع الجهالة العينية عن الراوى برواية واحد فقط. والأول هو الصحيح.

ثانيًا: مجهول الحال:

تعريف مجهول الحال:

من عرفت عينه برواية اثنين عنه مع كونه مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا (أى لم يعدل ولم يجرح).

حكم رواية مجهول الحال:

مما لا شك فيه أن الجهالة العينية أشد من الجهالة الحالية، وقد رأينا كيف أن العلماء اختلفوا فى الاحتجاج بمجهول العين، وكما وقع الاختلاف فى الاحتجاج بمجهول العين فقد وقع الاختلاف أيضا فى الاحتجاج بمجهول الحال.

أ. مذهب الجمهور: ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول رواية مجهول العدالة ظاهرًا أو باطنًا؛ لأنه يشترط فى الراوى الذى تقبل روايته، أن يكون عدلاً فى دينه، ضابطًا لحفظه أو كتابه وهذا الذى لم يعدل، ولم يجرح غير معروف العدالة والضبط.

وكما يحتمل أن يكون ثقة يحتمل أن يكون ضعيفًا ولو من قبل حفظه، بل يحتمل أن يكون كذابًا؛ لهذا رد جمهور العلماء حديثه ـ وقد سبق قول الخطيب أن الراوى إن روى عنه اثنان لا يكون بذلك عدلاً إلا إذا نص العلماء على عدالته(٤٣) .

قال السخاوى: «قال ابن رشيد: لا فرق فى جهالة الحال وبين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته. نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به».(٤٤)

ب. ذهب بعض العلماء إلى قبول رواية مجهول الحال ما لم يظهر منه ما يفسق به.

وهذا قول من لا يشترط فى الراوى مزيدًا على الإسلام، وسبق الرد عليه فى مبحث مجهول العين.

(جـ) ذهب بعض العلماء إلى أنه إذا كان فيمن روى عن مجهول الحال من لا يروى

إلا عن ثقة قبلت روايته وإلا فلا. وسبق الرد على ذلك.

(د) **ذهب بعض العلماء** إلى قبول رواية مجهول الحال إذا روى عنه ثقتان وهذا لازم من جعل مجرد رواية مجهول العدل عن الراوى تعديلاً له بل هذا لازم من باب أولى؛ لأنه إذا كانت رواية العدل عن الراوى تعديلاً له فمن باب أولى من روى عنه عدلان.

بل نسب ابن المواق هذا القول لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطنى.

قال الدارقطنى: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته[٤٥] وثبتت عدالته، وكذلك اكتفى بمجرد روايتهما ابن حبان من باب أولى؛ لأنه إذا كان يكتفى فى رفع الجهالة العينية والحالية عن الراوى برواية عدل عنه، ما لم يظهر منه ما يفسق به، فإنه من باب أولى إذا روى عنه عدلان ترتفع عنه الجهالة العينية والحالية.

قلت: والذى نخلص إليه بعد ذكر أقوال العلماء فى حكم رواية مجهول الحال - وهى القاعدة العامة - أن الراوى إذا روى عنه اثنان ولم يوثق فهو مجهول الحال ولا يقبل حديثه إلا فى الأحوال التى استثنيناها فى مجهول العين. فراجع ذلك، وقد نبهنا على ذلك فى نهاية مبحث مجهول العين.

ثالثًا: المستور:

تعريف المستور:

قال ابن الصلاح: «قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً فى الظاهر، ولا نعرف عدالة باطنه»[٤٦].

قال العراقى: «وهذا الذى أبهمه ابن الصلاح فى قوله (بعض أئمتنا) هو أبو محمد البغوى»[٤٧].

قال النووى: «المستور: هو عدل الظاهر خفى الباطن»[٤٨].

قال السيوطى موضحًا قول النووى: «مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه»[٤٩].

قال إمام الحرمين: «المستور: من لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث فى الباطن عن عدالته»[٥٠].

ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن المستور ومجهول الحال سواء.

قال الحافظ ابن حجر: «وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور»[٥١].

حكم رواية المستور:

اختلف العلماء فى الاحتجاج برواية المستور، وذلك الخلاف مبنى على شرط قبول الراوى (أهو العلم بالعدالة) (أو عدم العلم

بالفسق) فمن قال بالأول (أى العلم بالعدالة) لم يقبل المستور ويرد روايته، ومن قال بالثانى (أى عدم العلم بالفسق) قبل رواية المستور واحتج بها وهذه مذاهبهم :

(أ) **مذهب الجمهور:** ذهب جمهور العلماء إلى رد رواية المستور، وقالوا : لا تقبل رواية المستور؛ لأن من شروط قبول الحديث أن يكون راويه عدلاً فى دينه ضابطًا لحفظه، وهذا المستور كما يحتمل أن يكون عدلاً فى دينه ضابطًا لحفظه، يحتمل أن يكون فاسقًا غير ضابط - وإن كانت كثرة الرواة عن الراوى تقوى حاله كما سبق ذلك.

قال السخاوى: «قال إمام الحرمين: وقد تردد المحدثون فى قبول روايته أى المستور، والذى صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل قال: وهو المقطوع به عندنا، وصحح النووى القبول، وحكى الرافعى الوجهين من غير ترجيح».

سبب الخلاف فى قبول رواية المستور:

يرجع الخلاف فى ذلك إلى شرط قبول الرواية أهو العلم بالعدالة أو عدم العلم بالفسق إن قلنا بالأول لم نقبل المستور وإلا قبلناه[٥٢].

قال ابن حجر: «والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطاق القول بردها ولا بقبولها بل يقال هى موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين[٥٣].

(ب) **ذهب بعض العلماء إلى الاحتجاج** (برواية المستور).

قال الإمام النووى: «احتج به كثيرون من المحققين»[٥٤].

قال الحافظ السخاوى: «وممن احتج به أبو بكر بن فورك وكذا قبله أبو حنيفة خلافًا للشافعى ومن عزاه إليه فقد وهم»[٥٥].

قال ابن الصلاح: «قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً فى الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول (أى مجهول الحال) وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازى قال: «لأن أمر الأخبار مبنى على حسن الظن بالراوى؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر».

وتفارق (أى الرواية) الشهادة فى أنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة فى الظاهر والباطن»[٥٦].

قال السخاوى: «لاسيما مع اجتهاد الأخصام فى الفحص عنها»[٥٧].

ثم قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم. والله أعلم»(٥٨).

قال السخاوى: «فاقتصروا فى البعض على العدالة الظاهرة».

قال السخاوى: «وفيه نظر بالنسبة للصحيحين، فإن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرَّجا له فى الأصول(٥٩) بحيث لا نجد أحداً ممن خرَّجا له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً.

كما حققه شيخنا فى مقدمته، وأما بالنظر لمن عداهما لاسيما من يشترط الصحيح فما قاله ممكن(٦٠).

قال على القارى: «وإنما قبلها أبو حنيفة رحمه الله تعالى (أى رواية المستور) فى صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة، فأما اليوم فلابد من التزكية لغلبة الفسق، وبه قال صاحباه أبو يوسف ومحمد»(٦١).

قال على: «وحاصل الخلاف أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل لشهادة النبى ﷺ لهم بقوله «**خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم**»(٦٢) وغيرهم لا يقبل إلا بتوثيق وهو تفصيل حسن(٦٣).

قال السخاوى مبينًا وجهة نظر من قبل رواية المستور عامة : «وكأن الحامل لهم على هذا المسلك غلبه العدالة على الناس فى تلك القرون الفاضلة».

قال السخاوى: «ولذا قال بعض الحنفية: المستور فى زماننا لا يقبل؛ لكثرة الفساد وقلة الرشاد، وإنما كان مقبولاً فى زمن السلف الصالح، هذا مع احتمال اطلاعهم على ما لم نطلع عليه نحن»(٦٤).

وسبق أن ذكرنا فى مبحث الحديث المرسل ما ذهب إليه الحنفية من الاحتجاج بالحديث المرسل بشرط أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة الذين زكاهم النبى ﷺ وعدلهم وأثنى عليهم، فراجع ذلك.

(جـ) قيل: إن كان الراويان عن المستور أو الرواة عنه فيهم من لا يروى إلا عن ثقة قبل وإلا فلا.

ولكن فى هذا الكلام نظر كما أسلفنا ذلك فى حكم رواية مجهول العين.

والذى نخلص إليه بعد هذا العرض لأقوال العلماء فى حكم رواية المستور التوقف فى روايته إلى أن ينكشف أمره، إلا إذا انضم إلى ذلك أمر خارجى يرجح قبول خبره، كما أسلفنا القول فى حكم رواية مجهول العين. والله أعلم.

حكم الاحتجاج بمن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه:

من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه احتُج به، وقد وقع ذلك فى الصحيحين وغيرهما وهذا كثير كقولهم ابن فلان أو والد فلان أو ولد فلان، وذلك لأن الجهل باسمه لا يُخل بالعلم بعدالته(٦٥).

الحكم إذا روى عن ثقتين وقال: أخبرنى فلان أو فلان على الشك:

إذا روى عن رجلين وهما ثقتان وقال: أخبرنى فلان أو فلان على الشك وهما ثقتان كأن يقول: أخبرنى سفيان بن عيينة أو سفيان الثورى (احتج به)؛ لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما وكلاهما محتج بروايته، والاختلاف فى تعيين ثقة من ثقتين لا يضر بصحة الحديث، فإن جهل عدالة أحدهما، أو قال: أخبرنى فلان أو غيره ولم يسمه لم يحتج به لاحتمال أن يكون المخبر هو المجهول(٦٦).

إذا روى المحدث الحديث عن رجلين أحدهما مجروح هل يجوز للطالب أن يسقط اسم المجروح ؟

قال الخطيب: «لا يستحب للطالب أن يسقط المجروح، ويجعل الحديث عن الثقة وحده؛ خوفاً من أن يكون فى حديث المجروح ما ليس فى حديث الثقة، وربما كان الراوى قد أدخل أحد اللفظين فى الآخر أو حمله عليه».

أخرج الخطيب بإسناده عن حرب بن إسماعيل أن أبا عبد الله (أى أحمد بن حنبل) قيل له: إذا كان الحديث عن ثابت(٦٧) وأبان(٦٨) عن أنس جوز أن أسمى ثابتًا وأترك أبانًا؟ قال لا، لعل فى حديث أبان شيئاً ليس فى حديث ثابت وقال: إن كان هكذا فأحب أن يسميهما(٦٩).

قال الخطيب: «وكان مسلم بن الحجاج فى مثل هذا (أى إذا كان الحديث عنده عن رجلين أحدهما ثقة والآخر مجروح) ربما يسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر كناية يكنى به عن المجروح قال الخطيب: ولا أحسب أى الإمام مسلم استجاز ذكره (أى المجروح) والاقتصار على الثقة إلا على ظاهر اتفاق الروايتين على أن لفظ الحديث غير مختلف واحتاط مع ذلك بذكر الكناية عنه (أى عن الضعيف) مع الثقة تورعاً وإن كان لا حاجة به إليه. والله أعلم(٧٠).

أسباب جهالة الراوى:

١ - قد يكون الراوى مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه فلا يعرف له إلا راو

واحد ولو سمى (وهذا هو مجهول العين) وقد يكون روى عنه أكثر من راوٍ فى واقع الأمر غير أن هذا لم يعرف.

وقد صنف الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الصحيح فى هذا النوع كتاب (المفردات والوحدان).

ذكر الإمام مسلم فى هذا الكتاب من لم يرو عنه إلا راو واحد سواء كان ذلك من الصحابة أو من غير الصحابة.

٢ - قد تكثر نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشىء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله.

ومن الأغراض الدافعة إلى ذلك:

أن الراوى قد يكون ضعيفًا عند علماء الجرح والتعديل ثقة عند من يروى عنه فيسميه أو يكنيه أو يلقبه بغير ما اشتهر به إخفاءاً لأمره على النقاد حتى لا يرد حديثه وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين.

ولكن مهما كانت وجهة نظر الراوى فى شيخه فعليه أن يذكره بما يعرف به ليرى كل ناقد من النقاد فيه رأيه وهذا ما توجبه الأمانة العلمية.

طبقات المجهولين :

قسم الإمام الذهبى المجهولين إلى ثلاث طبقات:

١ - الطبقة الأولى: ما يقبل حديثه لانجباره، وذلك إذا كان الراوى المجهول من كبار التابعين أو أوسطهم.

قال الحافظ الذهبى: «وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقى بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ»(٧١).

٢ - الطبقة الثانية: ما يتروى فى خبره وذلك إذا كان الراوى المجهول من صغار التابعين.

قال الحافظ الذهبى: «وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين يتأنى فى رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوى عنه وتحريه وعدم ذلك»(٧٢).

٣ - الطبقة الثالثة: ما يضعف خبره وذلك إذا كان الراوى المجهول من أتباع التابعين.

قال الحافظ الذهبى: «وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره لاسيما إذا انفرد به»(٧٣).

وقد ذهب الحافظ ابن كثير إلى التفرقة

بين رواية مجهول العين إذا كان من التابعين أو من أهل القرون الفاضلة الذين زكاهم النبى ﷺ وعدلهم وبين رواية غير هؤلاء من المجاهيل.

قال ابن كثير: «المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينُه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه».

ولكنه إذا كان فى عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها فى مواطن، وقد وقع فى مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير[٧٤].

وقد ذكرنا قول الحنفية فى شروط الحديث المرسل؛ وهو أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة الذين عَدَّلهم الرسول ﷺ وزكاهم، وأثنى عليهم.

تنبيهات :

١ - الجهالة بأنواعها مندفعة عن جميع الرواة الذين خرج لهم فى الصحيحين احتجاجا.

قال الحافظ السخاوى: «بالنسبة للصحيحين فإن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرجا له فى الأصول بحيث لا نجد أحداً ممن خرجا له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما حققه شيخنا (أى الحافظ ابن حجر) فى مقدمته»[٧٥] (أى هدى السارى).

ويلاحظ أن الحافظ السخاوى جعل الجهالة الحالية مندفعة عمن خرج له البخارى ومسلم الأصول.

غير أن الحافظ ابن حجر فى (هدى السارى) ذكر أن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرج له فى صحيح البخارى فلم يجعل ذلك خاصاً بالأصول دون الشواهد والمتابعات.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وهو يتحدث عن الرجال الذين طعن فيهم من رجال البخارى: «فأما جهالة الحال[٧٦] فمندفعة عن جميع من أخرج لهم فى الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف أى فى دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدع عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً»[٧٧].

٢ - المراد من قول أبى حاتم فى الرجل مجهول: ليس المراد من قول أبى حاتم فى الراوى أنه مجهول أنه لم يرو عنه سوى واحد

بدليل أنه قال فى داود[٧٨] بن يزيد الثقفى: مجهول. مع أنه قد روى عنه جماعة.

قال السخاوى: « ولذا قال الذهبى عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبى حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات يعنى أنه مجهول الحال»[٧٩].

قال الحافظ ابن حجر: «يطلق أبو حاتم مجهول على ما هو أعم من المستور وغيره»[٨٠].

٣ – المراد بقول العلماء: إن ابن حبان يوثق المجاهيل. إذا عرفت مذهب ابن حبان فى توثيق الرواة والحكم عليهم - وقد سبق ذلك - علمت أن المراد بالمجاهيل الذين يوثقهم ابن حبان إنما هم المجاهيل عند جمهور العلماء، وليسوا بمجاهيل عند ابن حبان.

قال السخاوى: «فى التعقيب على قول ابن حبان فى أيوب الأنصارى يروى عن سعيد بن جبير وروى عنه مهدى بن ميمون لا أدرى من هو ولا ابن من هو»[٨١].

فإن هذا منه يؤيد أنه يذكر فى الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذى يرويه منكراً[٨٢].

٤ – المجاهيل الذين اختلف العلماء فى الاحتجاج بهم هم المجاهيل الذين روى عنهم الثقات، أما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها.

قال الحافظ ابن حجر: «قال ابن حبان المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها»[٨٣] ونقل ذلك الحافظ السخاوى عن ابن حبان أيضاً[٨٤].

قال ابن حبان: «فى ترجمة أبان بن عبد الله الرقاشى والد يزيد الرقاشى يروى عن أبى موسى الأشعرى روى عنه ابنه يزيد الرقاشى. زعم يحيى بن معين أنه ضعيف وهذا شىء لا يتهيأ لى الحكم به؛ لأنه لا راوى له عنه غير ابنه يزيد، ويزيد ليس بشىء فى الحديث فلا أدرى التخليط فى خبره منه أو من أبيه على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها؛ لأنه لا راوى غير ابنه»[٨٥].

٥ – قال الحافظ السخاوى: «قسم بعضهم المجهول إلى:

(أ) مجهول العين والحال معًا – من لم يسم كعن رجل.

(ب) مجهول العين فقط مع كونه معروف الحال كعن رجل من الصحابة فهذا مجهول العين فقط، أما حاله فهو معروف وذلك لأن الصحابة جميعًا عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم فلا تضر جهالتهم العينية بحالهم.

وكذلك إذا قال الراوى: حدثنى الثقة أو عن الثقة. وهذا على قول من يرى أن هذا كافٍ.

(جـ) مـجـهـول الحـال وذلك إذا روى عن الرجل اثنان فصاعدًا ولم يوثق.

(د) جـهـالة التـعـيين: كـأن يقـول الراوى أخبرنى فلان أو فلان ويسميهما وهما عدلان كأن يقول أخبرنى سفيان بن عيينة أو سفيان الثورى - فـالحـجـة قـائمـة بذلك؛ فـإن جـهلت عدالة أحـدهما مع التصريح باسـمه أو إيهامه فـلا تقـوم الحـجـة بذلك لاحـتـمـال أن يكون تحمل الحديث عن هذا المجهول[٨٦].

٦ - إذا قال حدثنى فلان وفلان وأحدهما ثقـة والآخـر ضـعـيف أو مـجـهـول فـإن ذلك لا يضـر بصـحـة الحـديث وذلك لأن تحـمل الحديث عن الثقة كافٍ فى صحته كيف وقد تحـمله عن ثقـة وآخـر ضـعـيف، بل إن هذا الحديث الذى تحمله عن ثقة وآخر ضعيف أصح من حـديث آخـر لم يرو إلا عن راوٍ ثقـة فقط.

٧ - قد يحكم إمام من أئمة الحديث على راوٍ بأنه مـجـهـول؛ لأنه لا يعـرفـه مع أن هذا الراوى مـعـروف مـوثق، لذلك ينبـغى أن لا يكتـفى بقـول إمـام فى الراوى، بل ينبـغى أن يترجم له من أكثر من مصدر بقدر الإمكان للوقوف على حقيقة الأمر.

٨ - قال الحافظ السيوطى: «جهل جماعة من الحفاظ قومًا من الرواة لعدم علمهم بهم وهم مـعـروفـون بالعـدالة عند غـيـرهـم، وأنا أسـرد ما فى الصـحـيـحين من ذلك وذكـر من جهل من رجال الصحيحين»[٨٧].

أ. د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) سورة البقرة ـ آية رقم ٢٧٣.
(٢) لسان العرب ، ٧١٣/١، ٧١٤.
(٣) سورة البقرة ـ آية رقم ٦٧.
(٤) سورة الحجرات ـ آية رقم ٦.
(٥) مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، ص ٢٠٩
(٦) المصباح المنير، ص ١٧٨.
(٧) المعجم الوسيط، ص ١٢٤.
(٨) يلاحظ أن الحافظ ابن حجر قسم المجاهيل إلى قسمين فقط: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور عنده قسم واحد، نزهة النظر، ص٤٦
(٩) الكفاية للخطيب ، ص ٨٨، ص ٩٩.
(١٠) الباعث الحثيث، ص ٩٧.
(١١) فتح المغيث للسخاوى، ٤٤/٢.
(١٢) الثقات لابن حبان، ١٣/١، ١٤.
(١٣) لسان الميزان، ١٤/١
(١٤) الكفاية ـ باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة، ص ٨٨، ٨٩.
(١٥) الكفاية ـ باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له، ص ٨٩، ٩٠.
(١٦) فتح المغيث للسخاوى، ٥٠/٢.

(١٧) سبق قول الخطيب ـ باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له .

(١٨) عبد الكريم بن أبى المخارق، قال النسائى والدارقطنى: متروك، قال السعدى: كان غير ثقة ـ قال أيوب: لا تأخذوا عن عبد الكريم فإنه ليس بثقة تهذيب التهذيب ٣٧٦/٦ ـ ٣٧٨.

(١٩) مقدمة التمهيد لابن عبد البر ٦٠/١.

(٢٠) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٢١) بيان الوهم والإيهام الواقعين فى كتاب الأحكام ، ٢٠/٤.

(٢٢) نفس المصدر السابق، ١٢/٤.

(٢٣) نفس المصدر السابق، ٥٢١/٥.

(٢٤) نزهة النظر، ص ٤٦.

(٢٥) فتح المغيث للسخاوى، ٤٧/٢.

(٢٦) تهذيب التهذيب، ٨٩/١

(٢٧) حصين بن محمد الأنصارى السالمى المدنى، خرج له البخارى ومسلم سأله الزهرى عن حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك فصدقه قال الحاكم قلت للدارقطنى حصين بن محمد السالمى الذى يروى عنه الزهرى قال ثقة إنما حكى الزهرى عنه حديثين، قال ابن حجر صدوق الحديث لم يرو عنه غير الزهرى، تهذيب التهذيب، ٣٩٠/٢، تقريب التهذيب، ١٨٣/١.

(٢٨) جويرة بن قدامة ويقال جارية بن قدامة، خرج له البخارى روى عن عمر بن الخطاب وعنه أبو حمزة الضبعى، ذكره ابن حبان فى الثقات قال ابن حجر ثقة مخضرم وقيل هو جارية، تهذيب التهذيب، ١٢٥/٢، تقريب التهذيب، ١٣٦/١.

(٢٩) أبو عباد جابر بن إسماعيل الحضرمى المصرى روى عن عقيل وحى بن عبد الله المعافرى وروى عنه ابن وهب، خرج له البخارى معلقا ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، ذكره ابن حبان فى الثقات، وأخرج ابن خزيمة حديثه فى صحيحه مقرونا بابن لهيعة وقال ابن لهيعة لا أحتج به وإنما أخرجت هذا الحديث لان فيه جابر بن إسماعيل، قال ابن حجر: مقبول، تهذيب التهذيب، ٣٧/٢، تقريب ، ١٢٢/١.

(٣٠) فتح المغيث للسخاوى، ٤٦/٢.

(٣١) نفس المصدر السابق، ص ٥٠

(٣٢) أبو عبد الله محمد بن الحكم المروزى الأحول، خرج له البخارى فى صحيحه ذكره ابن حبان فى الثقات ـ قال أبو حاتم مجهول، قال الذهبى ما علمت روى عنه غير البخارى قال ابن حجر، من شيوخ البخارى لم يعرفه أبو حاتم فقال إنه مجهول، قلت قد عرفه البخارى وروى عنه فى صحيحه فى موضعين وعرفه ابن حبان فذكره فى الطبقة الرابعة من الثقات، قال الخلال كان قد سمع من أبى عبد الله «أى أحمد بن حنبل» ومات قبله ولا أعلم أحد أشد فهما من محمد بن الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ وكان أبو عبد الله يبوح إليه بالشىء من الفتيا لا يبوح به لكل أحد وكان خاصا بأبى عبد الله، توفى سنة ثلاث وعشرين ومائتين، تهذيب التهذيب، ١٢٤/٩، هدى السارى، ص ٢٦٠.

(٣٣) فتح المغيث للسخاوى، ٤٧/٢، ٤٨.

(٣٤) مرداس بن مالك الأسلمى، كان من أصحاب الشجرة خرج له البخارى روى عن النبى ﷺ وعنه قيس بن أبى حازم وزياد بن علاقة قال الحافظ مرداس الذى روى عنه زياد بن علاقة إنما هو مرداس بن عروة صحابى آخر وصرح مسلم وأبو الفتح الأزدى وجماعة أن قيس بن أبى حزم تفرد بالرواية عن مرداس بن مالك الأسلمى، تهذيب التهذيب، ٨٥/١٠، ٨٦

(٣٥) هو أبو فراس ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر الأسلمى حجازى كان من أهل الصفة، ذكر الإمام مسلم والحاكم أن أبا سلمة بن عبد الرحمن تفرد بالرواية عن ربيعة بن كعب، وذكر الذهبى أنه روى عنه أيضا محمد بن عمرو بن عطاء وحنظلة بن على الأسلمى ونعيم المجمر، قال ابن حجر: لربيعة أربعة رواة غير أبى سلمة بن عبد الرحمن، فذكر الرابع وهو أبا عمران الجونى لكن قال العراقى إن محمد بن عمرو بن عطاء روى عنه بواسطة نعيم بن عبد الله المجمر، مات سنة ثلاث وستين أيام الحرة، التقييد والإيضاح، ١٤٤، الإصابة فى تمييز الصحابة، ٥١١/١.

(٣٦) مقدمة ابن الصلاح، ص٥٤.

(٣٧) فتح المغيث للسخاوى، ٤٩/٢.

(٣٨) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن غانم الرعينى قاض أفريقية خرج له أبو داود روى عن عبد الرحمن بن أنعم ومالك بن أنس وإسرائيل بن يونس وغيرهم، وعنه عبد الله بن مسلمة القعنبى قال ابن يونس كان أحد الثقات الأثبات دخل العراق والشام فى طلب العلم قال أبو العرب فى طبقات القيروان كان ثقة نبيلا فقيها ولى القضاء وكان عادلا فى قضائه إلى أن قال، ومناقبه كثيرة، قال أبو داود أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبى قال الحافظ ابن حجر قال ابن حبان فى الضعفاء روى عن مالك مالم يحدث به مالك قط لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه فى الكتب إلا على سبيل الاعتبار وذكر له عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه «الشيخ فى قومه كالنبى في أمته» وهذا موضوع قال ابن حجر وثقه ابن يونس وغيره ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط ابن حبان فى تضعيفه، ولعل ابن حبان ما عرف هذا الرجل لأنه جليل القدر ثقة لا ريب فيه ولعل البلاء فى الأحاديث التى أنكرها ابن حبان ممن هو دونه، تهذيب التهذيب، ٣٣٢/٥، ٣٣١، تقريب التهذيب، ٤٣٥/١.

(٣٩) فتح المغيث للسخاوى، ٤٩/٢.

(٤٠) جون بن قتادة الأعور بن ساعدة التميمى السعدى البصرى يقال إن له صحبة ولم تثبت روى عن الزبير بن العوام وعن سلمة بن المحبق، وروى

عنه الحسن البصرى وقرة بن خالد وقيل إن قتادة روى عنه ـ قال أحمد لا يعرف قال ابن المدينى جون معروف لم يرو عنه غير الحسن وذكره فى موضع آخر فى المجهولين من شيوخ الحسن البصرى، قال ابن حجر ذكره ابن حيان فى الثقات ولم يصح صحبته ولأبيه صحبة وهو مقبول خرج له أبو داود والنسائى، تهذيب التهذيب، ١٢٣/٢، ١٢٢، تقريب التهذيب، ١٣٦/١.

(٤١) فتح المغيث للسخاوى، ٤٩/٢، ٥٠.

(٤٢) عمارة بن عبد الكوفى روى عن على بن أبى طالب وروى عنه أبو إسحاق قال ابن حجر ولم يرو عنه غيره، قال الجوزانى عن أحمد: مستقيم الحديث ولا يروى عنه غير أبى إسحاق ـ ذكره ابن حبان فى الثقات ـ قال أبو حاتم: شيخ مجهول لا يحتج بحديثه، قال الحافظ: وقع فى المستدرك روايته عن حذيفة وذكره ابن حبان فى موضع آخر من الثقات وقال روى عن ابن مسعود وروى عنه أهل الكوفة. قال الحافظ ابن حجر: مقبول، تقريب التهذيب، ٥٠/٢، تهذيب التهذيب، ٤٢٠/٧.

(٤٣) أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرانى ـ ذكره النسائى فى شيوخه وقال ثقة خرج له النسائى ـ قال الذهبى أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف، قال الحافظ ابن حجر بل يكفى فى رفع جهالة عينه رواية النسائى عنه وفى التعريف بحالة توثيقه له قال ابن حجر صدوق، تقريب التهذيب، ٢٨/١، تهذيب التهذيب، ٨٩/١.

(٤٤) الكفاية، ص٨٩.

(٤٥) فتح المغيث للسخاوى،٥١/٢.

(٤٦) فتح المغيث للسخاوى ، ٥١/٢.

(٤٧) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣.

(٤٨) التقييد والإيضاح ، ص ١٤٠.

(٤٩) مقدمة صحيح مسلم بشرح النوى ، ٢٨/١؛ تدريب الراوى ، ٣١٦/١.

(٥٠) تدريب الراوى ، ٣١٦/١.

(٥١) فتح المغيث للسخاوى ، ٥٣/٢.

(٥٢) نزهة النظر ، ص ٤٦.

(٥٣) فتح المغيث للسخاوى ، ٥٣/٢.

(٥٤) نزهة النظر ، ص ٤٦.

(٥٥) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ، ٢٨/١.

(٥٦) فتح المغيث للسخاوى ، ٥١/٢.

(٥٧) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣.

(٥٨) فتح المغيث للسخاوى ، ٥٢/٢.

(٥٩) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٥٣.

(٦٠) يلاحظ أن الحافظ ابن حجر ذكر فى هدى السارى أن الجهالة الحالية مندفعة عن جميع من خرج له فى الصحيح ولم يجعل هذا خاصا بمن خرج له فى الأصول كما قال السخاوى وسيأتى ذلك إن شاء الله فى الملحوظات.

(٦١) فتح المغيث للسخاوى ، ٥٢/٢.

(٦٢) شرح نخبة الفكر ، ص ٥١٩.

(٦٣) أخرجه البخارى جزء حديث – كتاب الشهادات – باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، ٢٢٤/٣ عن عبد الله بن مسعود.
وأخرجه مسلم جزء حديث، كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم – باب فضائل الصحابة رضى الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ١٩٦٢/٤ عن عبد الله بن مسعود.

(٦٤) شرح نخبة الفكر ، ص ٥١٥.

(٦٥) فتح المغيث للسخاوى، ٥٣/٢، ٥٢.

(٦٦) الكفاية – باب الاحتجاج بخبر من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه، ص ٣٧٥، تدريب الراوى ، ٣٢١/١.

(٦٧) الكفاية – باب فى الراوى يقول ثنا فلان أو فلان هل يصح الاحتجاج بحديثه ذلك، تدريب الراوى ، ٣٢٢/١.

(٦٨) ثابت هو ثابت بن أسلم البنانى أبو محمد البصرى، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، قال النسائى: ثقة، خرج له الأئمة الستة، تقريب التهذيب، ١١٥/١، تهذيب التهذيب، ٢/٢-٤.

(٦٩) أبان هو أبو إسماعيل أبان بن أبى عياش فيروز البصرى قال ابن حجر: متروك، قال ابن حبان: كان من العباد سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع من كلامه فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً وهو لا يعلم ولعله حدث عن أنس بأكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه، قال أحمد: متروك الحديث ترك الناس حديثه منذ دهر وقال أيضا: منكر الحديث، والأئمة مجموعون على ترك حديثه ، المجروحين لابن حبان، ٩٦/١، تقريب التهذيب، ٣١/١، تهذيب التهذيب، ٩٧/١ – ١٠١.

(٧٠) الكفاية، باب فى المحدث يروى حديثا عن رجلين أحدهما مجروح هل يجوز للطالب أن يسقط اسم المجروح، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٧١) الكفاية ، ص ٣٧٨ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبى ، ص ٤٧٨.

(٧٢) نفس المصدر السابق.

(٧٣) نفس المصدر السابق.

(٧٤) الباعث الحثيث ، ص ٩٧.

(٧٥) فتح المغيث للسخاوى، ٥٢/٢.

(٧٦) يلاحظ أن الحافظ ابن حجر تكلم هنا عن جهالة الحال وبين أنها مندفعة عن جميع من خرج لهم البخارى فى الصحيح ولم يتكلم عن الجهالة العينية ولا عن المستور أما عن الجهالة العينية فهى مندفعة من باب أولى أما عن المستور فإن الحافظ ابن حجر يرى أن المستور ومجهول الحال قسما واحدا، والله أعلم.

(٧٧) هدى السارى ، ص ٤٠٣.

(٧٨) داود بن يزيد الثقفى البصرى روى عن بشر بن حرب وعاصم بن بهدلة وغيرهما، روى عنه قتيبة بن سعيد وهشام بن عبيد الله الرازى ومحمد بن أبى بكر المقدمى والحكم بن المبارك الخاشتى، قال ابن أبى حاتم سألت عن داود هذا فقال شيخ مجهول، الجرح والتعديل ، ٤٢٨/٢/١.

(٧٩) فتح المغيث للسخاوى ، ٤٨/٢.

(٨٠) النكت على كتاب ابن الصلاح ، ٤٢٦/١.

(٨١) الثقات لابن حبان ، ٦٠/٦.

(٨٢) فتح المغيث للسخاوى ، ٤٥/٢.

(٨٣) لسان الميزان ، ١٤/١.

(٨٤) فتح المغيث للسخاوى ، ٥١/٢.

(٨٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ٩٨/١.

(٨٦) فتح المغيث للسخاوى ، ٥٠/٢.

(٨٧) تدريب الراوى ، ٣٢٠/١.

الجيد من الحديث

يستعمل الجيد من الحديث بأحد معنيين:

المعنى الأول: بمعنى الصحيح، وهو الذى ذهب إليه ابن الصلاح، وما حكاه الحاكم، فيما يلى يفيد ذلك:

روى الحاكم بسنده أنه اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى فى جماعة معهم اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياد، فقال رجل منهم: أجود الأسانيد: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخى أم سلمة، عن أم سلمة. وقال على ابن المدينى: أجود الأسانيد : ابن عون، عن محمد، عن عَبيدة، عن على. وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد: الزهرى، عن سالم، عن أبيه.

قال الحاكم عقب ذلك: «فأقول وبالله التوفيق: إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كلٌّ ما أدى إليه اجتهاده فى أصح الأسانيد»[1].

فواضح من هذا أنهم يستعملون كلمة «أجود» بمعنى «أصح»، وبالتالى كلمة «جيد» بمعنى : «صحيح».

وقد نقل ابن حجر ما يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بينهما، وأن البلقينى بعد أن نقل قول ابن الصلاح قال: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة[2].

وفى جامع الترمذى فى الطب روى حديث فليح بن سليمان، عن أيوب بن عبد الرحمن، عن يعقوب بن أبى يعقوب، عن أم المنذر الأنصارية.

وقال عقبه: هذا حديث جيد غريب[3].

واعتبر السيوطى أن قوله: جيد. هنا بمعنى صحيح. قال: وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم[4].

والمعنى الثانى: هى منزلة بين الصحيح والحسن. قال السيوطى: «إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد فى بلوغه الصحيح، **فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح**.

قال السيوطى : وكذا القوى[5].

ومما يطبق على هذا المعنى حديث رواه

الإمام أحمد وغيره من طريق سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبى عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فى غسل يوم الجمعة[٦].

فإن فيه عمرو بن أبى عمرو، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، وهو وإن كان من رجال الشيخين ينحط عن رتبة الصحيح، وعلى هذا فهو عند أصحاب الرأى الثانى، أو المعنى الثانى: «إسناده جيد».

وكذلك روى الإمام أحمد من هذا الطريق: سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبى عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فيمن يقع على بهيمة[٧].

وجدير بالذكر أن ابن حجر حَسَّن الحديث الأول فى الفتح (٣٦٢/٢).

ومن هذا ما رواه مسلم وغيره من طريق هارون بن معروف، عن ابن وهب عن أبى صخر حميد بن زياد، عن شريك بن عبد الله ابن أبى نمر، عن كريب مولى عبد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئًا إلا شفعهم الله فيه**» [٨].

فشريك بن عبد الله بن أبى نمر – وإن روى له الشيخان – فيه كلام ينزله عن رتبة الصحيح بمفرده.

وهذه الأحكام بالجودة إنما هى على الأسانيد، وإلا فإن هذه الأحاديث قد صححها بعض الأئمة ورووها فى صحاحهم.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (ص ٥٤).

(٢) تدريب الراوى للسيوطى، طبعة دار طيبة (١٩٤/١).

(٣) سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (١٨٨/٦)، وفى طبعة دار الغرب تحقيق د/ بشار عواد «حسن غريب» مخالفًا الطبعات الأخرى، ولكن نقل العلماء عن سنن الترمذى هنا يدل على أن الصواب هو «جيد غريب» (٥٦١/٣ طبعة بشار) .
والحديث أخرجه أبو داود (٢٨٥٦)، وابن ماجه (٣٤٤٢)، والحاكم (٤٠٧/٤).

(٤) تدريب الراوى (١٩٤/١).

(٥) تدريب الراوى (١٩٥/١).

(٦) الحديث أخرجه أحمد (٢٤١٩)، وابن خزيمة (١٧٥٥)، والحاكم (٢٨٠/١-٢٨١)، (١٨٩/٤) من طريق عبد الله بن وهب، وعبد بن حميد (٥٩٠) عن خالد بن مخلد، كلاهما عن سليمان بن بلال بهذا الإسناد، وصححه الحاكم على شرط البخارى ووافقه الذهبى.
وأخرجه أبو داود (٣٥٣)، والطحاوى (١١٦/١-١١٧) من طريق عمرو بن أبى عمرو به.

(٧) رواه أحمد (٢٤٢٠)، وأبو داود (٤٤٦٤)، والترمذى (١٤٥٥)، والنسائى فى الكبرى (٧٣٤٠) من طرق عن عمرو بن أبى عمرو.

(٨) مسلم (٩٤٨)، وأبو داود (٣١٧٠)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٢٧١)، وابن حبان (٣٠٨٢)، من طرق عن ابن وهب به.

الحاسب الآلى
واستخداماته فى علوم السنة

تعريف إجمالى بالحاسب ووجه التسمية بهذا الاسم:

الحاسب الآلى، ويسمى أيضًا الحاسوب، يعد ثمرة من ثمرات التقنية الحديثة، التى يمكن تسخيرها لخدمة الإنسان، ومساعدته على التقدم والنماء العلمى والعملى فى مختلف الأبحاث والتخصصات.

ويبدو أن تسميته بالحاسب أو الحاسوب مأخوذة من الحساب، وهو استعمال العدد، يقال: حسب المال ونحوه، حسابًا: عدَّه وأحصاه، وقدَّره[1].

فكأن استعماله الأصلى، هو فى إنجاز العمليات الحسابية المتعددة، وخاصة التى لو باشرها الإنسان يدويا استغرقت منه وقتًا وجهدًا كبيرًا جدا، بالمقارنة مع إنجاز الحاسب لها بغاية السرعة والدقة، ولذا سُمِّى «الحاسوب» إشارة إلى المبالغة فى السرعة والدقة المتناهيتين فى ذلك، كما يلاحظ هذا فى الآلة الحاسبة المتداولة حاليًا بين أيدينا.

تكوين جهاز الحاسب الآلى:

لكى نستطيع بيان استخدامات الحاسب فى علوم السنة، فإننا نحتاج إلى فكرة مبسطة عن أجزائه، ووظائفها العملية، وقد سألت عددًا من المشتغلين بهندسة الحاسب وتشغيله وصيانته فأفادونى بما خلاصته: أن جهاز الحاسب يتكون - بصفة عامة - من عدة أجزاء لكل منها وظيفة أو أكثر، وتتناسق مع بعضها البعض فى تأدية الأغراض المطلوبة، وذلك على النحو التالى:

١ - **الشاشة**: وهى عبارة عن صندوق مركب على قاعدة ثابتة، وله واجهة زجاجية مثل واجهة جهاز «التلفاز»، ويظهر عليها مايراد استرجاعه والاطلاع عليه من المعلومات أو الصور أو غيرها، وللشاشة مقاسات مختلفة.

٢ - **لوحة المفاتيح**: وهى مجموعة أزرار بعضها مكتوب عليه بعض الوظائف التى يطلبها الباحث من الجهاز بالضغط على هذا الزر، وباقى المجموعة مكتوب على كل منها أحد حروف الهجاء العربية والإنجليزية وبعض علامات الترقيم والتشكيل.

وتستعمل فى كتابة بعض ما يطلب إدخاله فى الحاسب أو استرجاعه منه، وهذه الأزرار مرصوصة أفقيًا فى لوحة مستطيلة، متصلة بالجهاز بواسطة أسلاك.

٣ - **الفأرة (mouse)**: وهى عبارة عن زر كبير منقسم إلى قسمين متحركين يضغط عليهما معا أو على أحدهما وبينهما عجلة صغيرة متحركة، وبتحريك العجلة يتم تحريك مؤشر على الشاشة لتحديد المطلوب من الحاسب عمله، ثم يضغط الباحث على أحد قسمى الزر أو كلاهما معًا لإعطاء الأمر للحاسب بتنفيذ ما وُضع عليه المؤشر على الشاشة من الأعمال المطلوبة.

٤ - **السماعتان** على جانبى الشاشة وكل منهما متصلة بالجهاز، ويُسمع منهما صوت ما هو مسجل فى الحاسب من صوتيات كالقرآن الكريم والأذان للصلاة وغير ذلك، كما يسمع منهما مايوجد على الأقراص المدمجة (CD) من صوتيات.

٥ - **وحدة المعالجة المركزية**: وهى الجزء الأكبر من الحاسب، وتتكون مما يلى:

(أ) **وحدة الأقراص المدمجة**: وهى عبارة عن الجزء الأعلى من وحدة المعالجة وفيها يُدخل القرص المدمج (CD) الذى يراد عرض محتوياته على شاشة الجهاز، أو إدخال تلك المحتويات للتخزين فى الحاسب.

(ب) **وحدة الأقراص المرنة أو اللينة** (disk): وتوجد أسفل وحدة الأقراص المدمجة السابقة وهى عبارة عن مكان يُدخل فيه القرص المرن الذى يراد عرض محتوياته أو تخزينها فى الحاسب.

(جـ) **وحدة التخزين الثابتة** (القرص الصلب) (Hard Disk): وهى وعاء تخزين وحفظ المعلومات المطلوب تخزينها، وبرامج تشغيل الحاسب، وتتسع لتخزين آلاف الكتب والمجلدات.

(د) **اللوحة الأم**: وهى تقوم بالتوزيع الكهربائى على أجزاء الجهاز، وتنظم عرض المعلومات المخزنة، بواسطة المعالج والذاكرة الأساسية.

(هـ) **المُعالِج** (processor) وهو منظم عرض المعلومات الحسابية والعقلية المخزنة أو المدخلة فى الحاسب.

(و) **وحدة تنظيم القراءة والكتابة** لما هو مخزون أو مدخل فى الحاسب (ram).

(ز) وحدة الذاكرة الأساسية (ROM) وهى المنظم العام لمكونات جهاز الحاسب.

(ح) وحدة إخراج الصوت.

(ط) وحدة إخراج الصورة.

٦ - يلحق بالجهاز طابعة تكمل الاستفادة

به، بحيث إذا احتاج الباحث إلى طبع شيء مما هو مخزون في الجهاز أو الموجود على القرص المدمج، فإنه يستطيع بواسطة بعض مفاتيح التشغيل إعطاء أمر للطبع فتقوم الطابعة بمهمة طباعة المطلوب في الحال.

٧ - وحدة «الفاكس» للتعامل مع «الإنترنت».

٨ - وحدة التحويل لاستقبال القنوات التلفازية والفضائية.

أهمية الحاسب الآلي وسبب الاعتماد عليه:

لم يقتصر استعمال الحاسب الآلي على المجالات الحسابية والإحصائية التي استمد اسمه منها، وإنما استعمل في ذلك وفي غيره مثل حفظ وتخزين وتصنيف المعلومات المتعددة المتعلقة بالأغراض العلمية والعملية، وسائر الأنشطة البشرية، ثم استرجاع المطلوب من هذه المخزونات بسرعة ودقة، وذلك مايحقق توفيرًا هائلاً للوقت والجهد والتكاليف، مع دقة النتائج طبقًا لما هو مخزون، أو مستمد من الأقراص المدمجة.

ومن هنا جاءت فكرة استخدام هذا الحاسب في خدمة الحديث وعلومه، وذلك على النحو التالي:

النشأة والتطور لاستخدامات الحاسب في الحديث الشريف وعلومه:

يرجع الاتجاه إلى استخدام الحاسب في مجال الحديث وعلومه إلى ماقبل أربعين سنة تقريبًا من الآن، وقد عاصرت بنفسي كلاً من النشأة والتطور، وذلك خلال عملي بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، حيث شاركت في عدة لجان علمية ولقاءات عملية مع المختصين في الحاسب الآلي والمشتغلين باستخداماته في مجال الحديث وعلومه، لكني للأسف لم أدون من الوقائع والتطورات إلا القليل، ثم وجدت فيما كتبه الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي[٢] مايفيد مع الإيجاز في تحديد نشأة استخدام الحاسب في مجال الحديث وعلومه، ودوافعه الأولى وتطور استعماله، وذلك لأنه مع اختصاصه بدراسة علوم الحديث، فإنه يجيد الإنجليزية تحدثًا ومحاضرةً وتأليفًا، وهذا مما ساعده في أسفاره الخارجية، ومكنه من التعرف على الحاسب الآلي وهو باللغة الإنجليزية قبل أن يصدر الجهاز المعرب، ثم كان فعلاً من السابقين إلى استخدام الحاسب المعرب في هذا المجال، بل هو الأول حسب علمي ومعاصرتي، وحسبما يقرر هو بنفسه حيث يقول: إن مئات الألوف من خيار هذه

الأمة أفنوا أعمارهم فى خدمة السنة النبوية، وقد خلقهم الله سبحانه وتعالى لهذا الشأن فوهبهم قوة الذاكرة الخارقة، ورزقهم الإخلاص، وسخر لهم العلم، وطوع لهم الزمن وبارك فى أعمارهم وأعمالهم، فكانت نتيجة ذلك مكتبة حديثية زاخرة، قلَّ نظيرها.

وقد تفنن هؤلاء فى هذا المجال على نحو مانراه مسطرًا فى مثل كتاب «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للشريف/ محمد بن جعفر الكتانى (ت ١٣٤٥) رحمه الله.

فما نجد هؤلاء الأسلاف تركوا وسيلة كانت فى متناول أيديهم إلا سخروها واستعملوها[٣] (فى نشر السنة وتيسير سبل العلم بها).

ثم يقول: ومرت الأيام وشغلت الأجيال المتأخرة فى أمور أخرى، وقلَّ اهتمامها بالعلم على وجه العموم، وبالسنة على وجه الخصوص، وفقدت الأمة من مقوماتها الشىء الكثير، حتى صارت فريسة للاستعمار، فجمعت الأمة الإسلامية البقية الباقية من مقوماتها، وهبت للدفاع عن دينها، ونفسها وكرامتها، وجاهدت لاسترجاع مافقدت، وحاولت التخلص من الاستعمار وأعوانه، فماكان من الاستعمار إلا أن جند جيشًا من المستشرقين، وممن انحرف عن جادة الحق من المسلمين للقضاء على فكرة مقاومة الاستعمار فكريًا وثقافيًا، إذ كان قد أثبت تفوقه عسكريًا، ولم يبق عليه إلا أن يقضى على مصادر منعة الأمة الإسلامية، ومقاومة بقائها، ومن هنا كان لابد من القضاء على السنة النبوية، وإبعاد الأمة عنها[٤].

ثم يقول الدكتور الأعظمى: وكان من نتيجة هذا التخطيط ظهور متنبئ فى القارة الهندية، وبروز بعض الكتاب مثل «الجكرألوى» و«غلام أحمد برويز» و«توفيق صدقى» وأمثال «أبى رية» فى مصر؛ الذى ألف كتاباً فى الطعن فى السنة النبوية وسمى كتابه «أضواء على السنة» أو«دفاع عن السنة المحمدية» وادعى من خلال ذلك أن الذين لايقبلون كلامه ونتائجه، هم فى الواقع بعيدون عن المنهج العلمى المتبع فى البحوث الموضوعية التى تعد فى نظره شيئًا جديدًا لم يألفه الناس فى المجتمع الإسلامى، لأن نبع (هذا المنهج) الأصيل وجذوره العميقة فى تربة الغرب.

يقول الدكتور الأعظمى: وفى هذا الجو، قررت أن أكتب بحثًا عن بعض جوانب السنة فى إحدى أعرق الجامعات الغربية - وهى جامعة «كمبردج» بإنجلترا.

ويقول: والله يعلم أن ذلك لم يكن بهدف الحصول على الشهادة، بل كان إظهارًا للوجه الحقيقى للسنة النبوية، وتفنيدًا لكتابات الجهلة عنها، ووضعها فى مكانها الذى تستحقه، بكشف مغالطات هؤلاء المغرضين وأباطيلهم(٥).

ثم يذكر الدكتور الأعظمى: أنه فى أيام وجوده فى لندن لتقديم بحثه هذا (سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) عرف لأول مرة استعمال الحاسب (الكمبيوتر) فى دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وأن الأمر كان فى بدايته، وأنه لما علم ذلك لم يفكر فى ذلك الوقت أن يتجه فى هذا الاتجاه، لكى يستخدم الحاسب بدوره فى خدمة السنة النبوية(٦).

لكن ظهر بعد ذلك دافع جديد جعل له رغبة قوية فى استعمال الحاسب فى خدمة السنة، وخلاصة هذا الدافع يذكره بقوله: إنه كان هناك احتفال بمرور اثنى عشر قرنًا على ولادة الإمام البخارى - رحمه الله - وذلك بمدينة «شيكاغو» فى الولايات المتحدة الأمريكية فى (سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م) أى بعد تسع سنوات من معرفته باستعمال الحاسب فى دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وذكر الدكتور الأعظمى أنه فى هذا الاحتفال تكلم أحد المدعوين من المستشرقين عن استعمال (الكمبيوتر) فى دراسة السنة النبوية، قال: وشممت من كلامه إذ ذاك، أن الهدف من ذلك هو اختلاق الشبهات والأخطاء أكثر من خدمة السنة النبوية نفسها، قال: ورددت عليه على الفور، وقلت: السنة النبوية مستعدة لمقابلة كافة التحديات بشرط واحد، وهو أن يكون البحث نزيهًا(٧).

ومن ذلك يظهر لنا أن علماء الدين غير الإسلامى هم الذين سبقوا إلى الاستفادة من الحاسب فى دراسة كتبهم المقدسة، وذلك قبل (٣٩) عامًا من الآن (سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) وكان الحاسب حينذاك بغير اللغة العربية.

ثم جاء بعدهم بسنوات، تسجيل المستشرقين على لسان أحدهم سبقهم لنا أيضًا إلى استعمال الحاسب فى دراسة السنة النبوية بمنهجهم الخاص، لتسقط مايريدون من أغراض ظاهرها البحث العلمى الدقيق، وباطنها البحث عن ثغرات وتشكيكات فى حقيقتها واهية.

ثم ذكر الدكتور الأعظمى أنه فى (سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م) ابتعث من المملكة السعودية للتدريس فى بعض المراكز الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية لفترة قصيرة، وهناك فى مدينة «أنديانوبولس» وُجِدَتْ

جمعية ثقافية اشترت جهاز «كمبيوتر» وكان من أهداف هذه الجمعية استعماله فى دراسة السنة النبوية، وتحمس القائمون عليها والشباب المتردد على الجمعية لذلك، وكانوا يتطلعون إلى تحقيق نتائج كبيرة فى ذلك. ويذكر الدكتور الأعظمى أن هذه كانت بداية صلته هو المباشرة باستعمال هذا (الكمبيوتر) ومن وقتها (سنة ١٣٩٧هـ) أصبحت عنده رغبة قوية فى الاستفادة من هذا الجهاز سريع الاستحضار[٨].

وعلى ذلك يمكن القول: إن بداية استعمال طلبة العلم المسلمين للحاسب فى دراسة السنة النبوية كانت بواسطة بعض شباب المسلمين المغتربين وغيرهم، وذلك بصورة نشاط ثقافى خاص، تحت رعاية بعض الجمعيات الثقافية فى بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية منذ (٢٧) سنة من الآن (سنة ١٤٢٤هـ)، وكان الحاسب حينذاك بغير اللغة العربية.

ثم يذكر الدكتور الأعظمى أنه بعد عودته فى هذه السنة (١٣٩٧هـ) إلى الرياض بدأ فعلاً بتجارب مبسطة فى مركز الحاسب الآلى بكلية الهندسة بجامعة الملك سعود بالرياض، لكن عدم وجود حاسب باللغة العربية فى ذلك الوقت جعله ينتظر فترة حتى حصل على جهاز حاسب باللغة العربية، وكان مايزال قليل الاستعمال[٩].

ولكن بحكم وجودى حينذاك فى الرياض عرفت أن انتظار الدكتور الأعظمى للحصول على حاسب باللغة العربية لم يكن طويلاً، حيث لايزيد على سنة واحدة تقريبًا أى سنة ١٣٩٨هـ[١٠] وبمجرد حصوله على الحاسب شرع فى العمل، بحيث يمكن القول: إن سنة ١٣٩٨هـ كانت بداية استخدام الحاسب الآلى المعرب فى دراسة السنة النبوية بواسطة أحد المختصين فى الحديث، هو الدكتور الأعظمى، فى كلية التربية بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

وفى ذلك يقول الدكتور الأعظمى: ومنذ ذلك الحين أخذت أحاول تطوير قدراتى، وأدخل التغيير تلو التغيير على خطة بحثى وبرامج عملى، حتى انتهينا بحمد الله من المرحلة الأولى من البرامج اللازمة لمشروع استعمال هذا الجهاز فى خدمة السنة النبوية، وكان من أولى ثمراتها - يعنى المرحلة الأولى - هذا الكتاب (سنن ابن ماجه) وفهارسه، فقد استُعمِل (الكمبيوتر) فى تخريج أغلب الأحاديث الموجودة فى الكتاب - يعنى من الكتب الأخرى المشتركة معه فى تخريجها - كما استعمل فى وضع كافة الفهارس لهذا الكتاب[١١].

وقد صدرت الطبعة الأولى لسنن ابن ماجه

هذا بتحقيق وفهرسة الدكتور الأعظمى بواسطة الحاسب سنة ١٤٠٣هـ. ثم صدرت الطبعة الثانية (سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

والمشروع الذى أشار الدكتور الأعظمى إليه كان يشمل كما سيأتى ثمانية كتب أخرى غير سنن ابن ماجه، تحقق وتخرج وتفهرس بواسطة الحاسب ثم تطبع، وهذه الكتب هى:

الصحيحان وسنن أبى داود والترمذى والنسائى والدارمى وموطأ الإمام مالك[١٢].

وقد ذكر الدكتور الأعظمى أنه بمناسبة اقتطاف الثمرة الأولى لهذا المشروع وهى طبعة سنن ابن ماجه هذه، فإنه بهذا الجهد يسجل سبق جامعة الملك سعود بالرياض ممثلة فى شخصه إلى استخدام الحاسب الآلى فى مجال دراسة السنة النبوية، وأن ذلك السبق ليس على جامعات المملكة العربية السعودية وحدها، بل هو سبق على جامعات العالم كلها، حسب علمه[١٣].

كما أشار الدكتور الأعظمى إلى الصعوبات التى واجهته، فذكر أنه قل من كان يعرف أن هناك حاسبًا آليا باللغة العربية، وبالتالى لم يكن متداولاً، ولامحل اهتمام بتصنيعه من الشركات العالمية التى تصمم وتنتج وتطور الأجهزة حسب حالة الطلب وكثرة الإقبال على ماينتج منها كما هو معلوم، وأنه لذلك كانت إمكانات الحاسب العملية فى هذا المجال محدودة، أو بنص عبارة الدكتور الأعظمى «بدائية» وبذلك كان تطويع الحاسب حينذاك من الناحية الفنية لتلبية احتياجات قواعد الهجاء والكتابة العربية والضبط بالشكل، وعلامات الترقيم، وأنه رغم ذلك استمر يعمل به فى التحقيق والتخريج والفهرسة، فى حدود إمكانات الجهاز المتاحة مع مشاورة من له خبرة فى هذا المجال الناشئ، وتنقل فى سبيل ذلك بين الرياض مقر المشروع، وبين بعض بلاد أوروبا وأمريكا[١٤] واستغرق فى مرحلته الأولى خمس سنوات، تم خلالها إدخال وتخزين كل من: مسند الإمام أحمد، وصحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن النسائى، وسنن أبى داود وسنن الترمذى وسنن ابن ماجه، وفهارسها الآتى تفصيلها، وبطباعة سنن ابن ماجه وفهارسها أنهى الدكتور الأعظمى المرحلة الأولى من مشروع جامعة الملك سعود المسمى «مشروع استعمال الحاسب الآلى فى خدمة السنة النبوية»[١٥].

ومن يطالع سنن ابن ماجة هذه التى تعد ثمرة أولى من ثمار المشروع، يجد أنها تقع فى (٤) أجزاء، كل جزء منها فى مجلد، يزيد على (٤٠٠) صحيفة، ويجد أن نص الكتاب محقق مخرج الأحاديث مع بعض التعليقات

يقع فى مجلدين فقط، الأول والثانى، فى حين تقع الفهارس فى مجلدين كاملين (الثالث والرابع) رغم ترك كثير من الألفاظ دون فهرسة[١٦].

وهذه الفهارس عبارة عن فهرس معجمى للألفاظ الأساسية فى كتاب السنن، مثل: أرض، وسماء، وأعتق، ونحوها. فيذكر اللفظ المفهرس فى بداية السطر حسب ترتيبه الهجائى، بصورته الواقعة فى الكتاب، وليس بحسب أصله اللغوى.

فيذكر «باع» مثلاً فى حرف الباء بعدها ألف، و«عاد» فى حرف العين بعدها ألف، وهكذا، ثم يذكر عقب اللفظة العبارة التى وردت اللفظة فيها، ثم يذكر عقبها رقم الحديث الذى ذكرت فيه. مثال ذلك قوله فى حرف الباء «بائع» ناس يغدو فبائع نفسه... حديث رقم (٢٧٧).

ومعنى هذا أن المفهرس جرد الكلمة من الحرف الزائد فى أولها فقط عند ترتيبها هجائيا، وأن اللفظة جاءت فى الحديث بوجودها «فبائع»، وأن الحديث الذى ذكرت فيه فى سنن ابن ماجه برقم (٢٧٧) حسب ترقيم هذه الطبعة فقط، وبالتالى لايستفيد من هذا الفهرس إلا من لديه هذه الطبعة.

ويعتبر هذا الفهرس هو أكبر فهارس الكتاب حيث يستغرق نحو مجلد من الفهارس البالغ مقدارها مجلدان كما أسلفت، ويميز عن فهرس أوائل الأحاديث مطلقًا؛ أو أوائل الأحاديث القولية من ناحية الزيادة الهائلة فى عدد الأحاديث التى يدلنا على وجودها فى سنن ابن ماجه بمجرد معرفة لفظة أساسية فيها، ولو لم تكن فى أول ألفاظ الحديث. فى حين بلغ فهرس أوائل الأحاديث القولية فى الفهرس نفسه (٤٥) صحيفة فقط (جـ٤/٢٦١-٣٠٦). وقبل صدور هذه الطبعة لم يكن متاحًا إلا فهرس واحد كهذا عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى فى آخر طبعته المتداولة لسنن ابن ماجه (جـ٢/١٤٥٤ - ١٥١٦) أى (٦٢) صحيفة سماه «مفتاح السنن».

وبذلك يعتبر الفهرس الأول الذى استغرق مجلدًا من ثمرات عمل الحاسب الآلى الذى استخدمه الدكتور الأعظمى فى ذلك، كما مر، كما عمل فهرسًا آخر للألفاظ الشائعة التى تكررت فى الكتاب وبيان عدد مرات تكرارها، وكذلك التى ذكرت مرة واحدة فقط، فابتدأ بها، ثم ذكر الباقى مرتبًا حسب عدد مرات التكرار من الأقل إلى الأكثر.

مثال ذلك: ذكر فى هذا الفهرس أن لفظ «صلاة» تكرر فى كتاب ابن ماجه (٤٦٤) مرة، ولفظ «يوم» تكرر (٤٦٢)، مرة ولفظ «رجُل»

تكرر (٥١٩) مرة، وهذا أكثر الألفاظ تكرارًا فى الكتاب. ثم عمل فهرسًا آخر لهذه الألفاظ المفردة والمكررة على الترتيب الهجائى لسهولة الوصول إليه، لكنه فى هذين الفهرسين لم يذكر مواضع تلك الألفاظ فى السنن، وبالتالى أصبح الوصول إلى مواضعها فى السنن متوقفًا على الرجوع إلى نسخة الفهرس المخزونة فى الحاسب نفسه، حيث لم يكن القرص المدمج (CD) مستعملاً فى هذا الوقت.

وقد كان يمكن طباعة تحديد مواضع تلك الكلمات فى السنن، غير أنها كانت ستزيد مجلدات الطبعة، وبالتالى سترتفع التكاليف، ويرتفع تبعًا لها ثمن بيع النسخة.

وعمل أيضًا فهرسًا للآيات القرآنية، وفهرسًا لأسماء الصحابة المخرج لهم فى السنن مرتبين هجائيًا، مع ذكر أرقام الأحاديث لكل صحابى، وهذا له أهمية بالغة فى التخريج ودراسة الأسانيد، وعمل فهرسًا للأعلام الذين ورد ذكرهم أثناء متن الحديث مرتبين هجائيا مع ذكر أرقام الأحاديث التى ورد فيها كل منهم، وكذلك فهرس الأماكن، وفهرس الآثار المروية عن الصحابة والتابعين وغيرهم، وفهرس الأبيات الشعرية أيضًا.

وكل هذه الفهارس التى بلغت عشرة أنواع، لم نكن نحن المشتغلين بعلوم السنة، وبخاصة التخريج ودراسة الأسانيد، لم يكن متاحًا لنا منها حينذاك إلا فهرس أوائل الأحاديث القولية الذى ألحقه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى بطبعته لسنن ابن ماجه كما قدمت، والإحالات على سنن ابن ماجه المتضمنة فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى لجماعة المستشرقين وهى قليلة جدًا بالمقارنة بفهرس الألفاظ السابق ذكره، والذى استغرق مجلدًا كاملاً من مجلدى الفهرس.

والمشتغلون بعلوم السنة والمستفيدون منها استدلالاً ولغة وبلاغة وغير ذلك؛ كل هؤلاء لاتخفى حاجتهم المستمرة إلى مثل تلك الفهارس التى أنجزها الدكتور الأعظمى بواسطة الحاسب، بل إنه رغم ضعف إمكانيات الحاسب حينذاك فى مجال اللغة العربية كما تقدم، فإنه ـ كما يقول الدكتور الأعظمى ـ كان يستطيع فهرسة كل حرف من الكتاب المخزون فيه[١٧] مع السرعة والإتقان، فى حين تحتاج مثل هذه الفهارس لو أريد عملها بغير الحاسب جهدًا ووقتًا وعددًا من العاملين وكلفة تفوق الوصف.

ورغم أن طبعة الدكتور الأعظمى هذه لسنن ابن ماجه عند صدورها (سنة١٤٠٣هـ) قد وجهت إليها بعض انتقادات من بعض طلاب العلم المشتغلين بالحديث، سواء من جهة منهج التحقيق أو من جهة الفهرسة،

إلا أن العمل فى تحقيق وتخريج وفهرسة هذا الكتاب بواسطة الحاسب الآلى يعد فعلاً فى وقته عملاً رائدًا ومتميزًا عما سبقه، ويمثل أنموذجًا عمليًا لثمرات استعمال الحاسب الآلى فى خدمة علوم السنة وتيسيرها.

ثم إن جهود الدكتور الأعظمى فى السبق إلى استعمال وتطوير الحاسب فى خدمة السنة وإن لم يظهر منها إلا كتاب ابن ماجه هذا، إلا أنه قرر أنه أنجز من المشروع السابق ذكره جهودًا أخرى فقال: المخزون من الأحاديث النبوية فى الحاسب الآلى عندى، حاليًا هو:

١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل بكامله.

٢ - وصحيح البخارى.

٣ - وصحيح مسلم.

٤ - وسنن النسائى.

٥ - وسنن أبى داود.

٦ - وسنن الترمذى.

٧ - وسنن ابن ماجه.

ثم ذكر أنه يرغب فى صنع معجم شامل لهذه الكتب مع إضافة:

٨ - الموطأ.

٩ - وسنن الدارمى. فى المجموعة[١٨].

ثم قال الدكتور الأعظمى: وبعد، فإننى أعرف أكثر من غيرى، وأعترف أيضًا بأن هناك بعض جوانب النقص فى البحث، وهناك مجال للتطوير والتحسين، ولكن هذا ما توصلت إليه حتى الآن (سنة ١٤٠٤هـ) وأنا جاد فى هذا السبيل، ماض على هذا الدرب، مضحيا بكل ما أملك.. ثم طلب من الله تعالى التوفيق والسداد، ومن القراء لكتاب سنن ابن ماجه بتحقيقه وفهرسته الدعاء والنصح والمشورة والنقد البناء الذى من شأنه أن يسهم فى خدمة الموضوع[١٩].

ثم بعد ذلك عمل الدكتور الأعظمى محاضرة عامة بكلية التربية جامعة الملك سعود - وقد سمعتها - حيث كنت إذ ذاك أعمل بكلية أصول الدين بالرياض، ولدىَّ تسجيل صوتى لهذه المحاضرة، التى بين فيها مسيرته فى استخدام الحاسب فى التحقيق والتخريج، وأعلن فراغه من إدخال وتخزين الكتب السبعة السابق ذكرها فى الحاسب، وعرض بواسطة جهاز عرض على شاشة نماذج لطرق استرجاع ما هو مخزون من تلك الكتب حسب طلب الباحث بمجرد الضغط على بعض مفاتيح تشغيل الحاسب.

وقد أعلن الدكتور الأعظمى أيضًا فى تلك المحاضرة أنه مستمر فى العمل والتطوير والتغلب على الصعوبات الفنية فى الحاسب،

سواء فى الإدخال أو الاسترجاع لما هو مخزون، أو الفهرسة، حتى ينتهى من تحقيق وفهرسة باقى كتب المشروع التسعة التى سبق ذكرها، ثم طباعتها كما صنع فى سنن ابن ماجه، وأنه لابد من التسليم بوقوع بعض الأخطاء لأن هذا شأن الجهد البشرى مهما كانت مساعدات الحاسب الآلى وإمكاناته.

ولكن لم يخرج الدكتور الأعظمى حتى الآن من هذا المشروع شيئًا غير الثمرة الأولى وهى سنن ابن ماجه التى صدرت طبعتها الثانية (سنة ١٤٠٤هـ).

وقد قابلته قريبًا وسألته عن سبب هذا التوقف الطويل فأشار إلى أن كثرة من دخلوا المجال غيره، مع وجود أشغال علمية خاصة لديه، جعلاه يترك المجال لغيره. فنسأل الله تعالى لنا وله التوفيق والسداد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بعد إعلان الدكتور الأعظمى هذا عما أنجزه من المشروع السابق، اتجهت إلى المشروع نفسه مؤسسة خاصة تجارية وهى شركة صخر العالمية، وكان مقرها حينذاك (الكويت) وبدأت بصحيح البخارى، وصحيح مسلم، وهكذا بقية الكتب التسعة، إلا أنها لم تخرج هذه المجموعة إخراجًا طباعيًا كما كان اتجاه الدكتور الأعظمى، الذى نفذ أنموذجه فى سنن ابن ماجه، وساعد هذه المؤسسة على تغيير طريقة الإخراج ماحدث بعد عمل الدكتور الأعظمى من تطور فى إمكانات الحاسب الآلى وانتشار أجهزته بالعربية، فى الأوساط التعليمية والعلمية، وانتشار النسخ من المخزون على الأقراص المرنة (Disk) فأصبح تداول هذه الكتب على هذه الأقراص أيسر من تداولها مطبوعة.

وقد جاء مندوبون عن الشركة المذكورة إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، وعرضوا علينا ما تم إنجازه من تلك الموسوعة فى هذا الوقت وهو الصحيحان، وذلك بتخزين كل واحد منهما فى الحاسب حسب برامج متعددة ثم نسخ ذلك على الأقراص المرنة (الدسكات) وبينوا الاستخدامات المتعددة للحاسب فى سرعة استرجاع وعرض كل ما فى الصحيحين متنًا وإسنادًا ورواة بأنواعهم من الصحابة فمن دونهم، بحيث يمكن الاستفادة من ذلك فى علمى التخريج ودراسة الأسانيد. فى أقصر وقت وبأدق طرق البحث، وأيسرها.

وبعد أن أتمت الشركة تخزين وبرمجة الكتب التسعة، وظهرت الأقراص المدمجة (CD) خزنت الموسوعة كلها على قرص واحد، وأصبح متداولاً حتى الآن، ومتميزًا عن غيره مما ظهر بعده.

ثم بعـد شـروع الدكتـور الأعظمى فى مشروعـه السـابق بنحـو سنتين وصلت إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض رسالة من المعهد الإسلامى فى «لندن» أعرب فيها القائمون عليه عن رغبتهم فى التعاون مع القسم بالمشورة والمساهمة فى نشاطهم فى استخدام الحاسب الآلى فى دراسات علوم السنة النبوية، وذكروا أنهم قد بدأوا منذ فترة سابقة فى هذا المجال وفرغوا فعلاً من إدخال وتخزين الكتب الستة فى الحاسب وبرمجتها فى الاسترجاع بحسب المسانيد، وبحسب ألفاظ المتن أول لفظة منه، مع عمل دراسات عن تلك الكتب باللغة الإنجليزية لتيسير الإفادة من مخزونها لغير الناطقين بالعربية.

ولم تكن إمكانات القسم العلمية فى ذلك الوقت تسمح بالتعاون والتواصل العلمى مع هذا المركز، وبالتالى لم يصلنا شىء بعد ذلك من جهوده أو حتى أخباره. لكنه كان يعد فى ذلك الوقت القريب من وقت شروع الدكتور الأعظمى فى مشروعه، يعد بدوره خطوة مبكرة فى استعمال الحاسب فى نشر المصادر الأصلية لعلوم السنة، وتيسير تداولها والاستفادة منها لا سيما فى الأوساط غير العربية بحكم وجود هذا المركز فى لندن عاصمة إنجلترا.

- ثم بعد ذلك بعدة سنوات ظهرت مساهمة علمية جامعية فى كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، حيث قام أحد طلاب الدراسات العليا وهو الدكتور عبد القادر أحمد المصرى الجنسية - رحمه الله - بإنجاز رسالته للدكتوراه فى موضوع «استخدام الحاسب الآلى لبناء موسوعة للسنة النبوية». وفى هذا الوقت كان الحاسب المعرب قد تحسنت إمكاناته أكثر من السابق، مما جعل الدكتور عبد القادر يركز فى رسالته على الجانب التطبيقى لاستعمال الحاسب فى تخزين وتصنيف النصوص الحديثية، فى حدود المادة العلمية التى اختارها لبحثه، وقد ساعده على ذلك ما عرفته منه - رحمه الله - من أنه كانت له خبرة سابقة فى استخدام الحاسب فى غير علوم السنة.

وبمجموع خبرته الحديثية والتقنية قام بجمع أحاديث «باب المياه» من (٣٧) كتاباً من كتب السنة الأصلية، ورتب الأحاديث فى الباب ترتيبًا زمنيًا بحسب تواريخ وفيات مؤلفى تلك الكتب، وطبق على ما جمعه الجانبين الأساسيين فى استخدام الحاسب، وهما:

١ - جانب إدخال المعلومات وتخزينها فى الحاسب، وترتيبها حسب البرامج المختلفة.

٢ - جانب استرجاعها من الحاسب للاستفادة المتنوعة بها.

وبذلك أثبت الدكتور من خلال رسالته هذه إثباتًا عمليًا أن الحاسب الآلى أصبحت له كفاءة كبيرة ليس فى تخزين النصوص الحديثية فقط، ولكن فى إصدار أنواع متعددة من تصنيف المادة المخزونة فيه، تارة بالتبويب على الموضوع، وأخرى على مسانيد الصحابة، وثالثة على الألفاظ المفردة فى أى موضع تقع من متن الحديث، ورابعة على الأعلام، وخامسة على الأماكن أو غير ذلك حسب حاجة الباحث.

ولم أعرف من سبق الدكتور عبد القادر - رحمه الله - إلى عمل رسالة علمية محكمة فى هذا المجال، فيعد بحثه هذا أيضًا خطوة رائدة فى تطبيق استخدامات الحاسب فى دراسة السنة النبوية وتيسير تصنيفها على الباحثين فى مختلف المجالات.

وقد سعى - رحمه الله - إلى تطبيق موضوع هذه الرسالة فى إخراج موسوعة حديثية مكونة من كل ما يمكن الحصول عليه من مصادر السنة الأصلية؛ مطبوعة ومخطوطة وذلك بتمويل ورعاية مؤسسة «اقرأ» السعودية، ولكن تعثر المشروع، ثم توفى - رحمه الله - دون إنجاز شىء من الموسوعة.

- وبعد هذه الخطوات الرائدة على طريق استخدامات الحاسب الآلى فى الدراسات الحديثية داخل البلاد العربية وخارجها، تعدد الداخلون فى هذا المجال، سواء الأفراد أو الأقسام المختصة فى الجامعات الإسلامية أو المراكز التابعة للجامعات مثل مركز السنة والسيرة التابع لجامعة قطر، وهو من أقدم المراكز إنشاءً، ومركز السنة والسيرة التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ووزارة الشئون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

وكذلك المراكز الخاصة الخيرية مثل المكنز الإسلامى بالقاهرة، وقد أصدر مجموعة مكونة من الكتب السبعة الأصول التى هى الكتب الستة وموطأ الإمام مالك مطبوعة فى عدة مجلدات مع فهارس، ومخزنة أيضًا على قرص مدمج (CD) يستعمل بواسطة الحاسب، ويمكن الباحث من تخريج ما يحتاجه من مشتملات تلك الكتب السبعة متنًا وإسناداً مع عدد من المميزات العلمية فى ترتيب وفهرسة محتوى هذه الكتب السبعة وربطها ببعض النسخ الخطية.

أما المراكز الخاصة التجارية فهى الآن صاحبة القدر الأكبر من الإصدارات، والموسوعية، وقد ساعدها على ذلك التطور السريع فى الحاسبات المعربة، وبرامج التخزين والتشغيل، فأصبحت هناك إمكانيات هائلة فى تلك الأجهزة لخدمة علوم السنة كما وكيفًا، بمختلف الطرق والوسائل المرئية،

والمسموعة، والمكتوبة. ومن أهم الاستخدامات والثمرات ما يلى:

(أ) حفظ التراث المخطوط من كتب السنة والمتفرق فى مكتبات العالم: حيث أصبح الآن يمكن أخذ صورة للكتاب المخطوط صفحة صفحة وبنفس الألوان الموجودة فى النسخة الأصلية للكتاب مع وضوح الصورة أكثر من رؤية العين المجردة للأصل، وذلك بواسطة «كاميرة تصوير رقمية» (ديجيتال) أو بواسطة جهاز منفصل عن الحاسب متصل به يسمى «اسكنر» أو بأى طريقة أخرى مثل «الميكروفيلم» ثم تدخل هذه الصورة إلى الحاسب وتخزن فيه إلى وقت الحاجة إليها، ويتسع الحاسب الواحد لتخزين آلاف المجلدات من هذه المخطوطات.

ويمكن استرجاع المطلوب منها لرؤيته على شاشة الحاسب أو لأخذ نسخة منه، إما بواسطة الطابعة التى تلحق بالحاسب الآلى، وإما بواسطة نقل صورة منه على القرص اللين (DISK) أو القرص المدمج المعروف بـ (CD)، أو بغير ذلك.

وقد نفذت هذه الطريقة فعلاً حاليًا على مخطوطات المكتبة الأزهرية العريقة التى يبلغ فهرسها فقط سبعة مجلدات.

وبهذه الطريقة يحفظ المخطوط فى مكانه فى الحاسب وما تفرع منه، ويستغنى به عن استعمال الأصل إلا للضرورة، فيصان بذلك من التلف أو الضياع، تتسع دائرة استخدام المخطوط بواسطة الحاسب وما تفرع منه. حتى لا يستلزم الأمر حضور الباحث إلى حيث يوجد المخطوط الأصلى، ولو كان فى دولة أخرى. فيحصل على ما يحتاجه بمجرد التنسيق مع المسئولين فى المكتبة عبر «الإنترنت» أو غيره من وسائل الاتصال العاجل.

(ب) المساهمة فى تحقيق النصوص الحديثية: حيث يمكن إدخال النص المطلوب تحقيقه، سواء من نسخة خطية كما هى أو من نسخة مطبوعة، وذلك إما بكتابة النص بواسطة لوحة مفاتيح التشغيل، أو بإدخاله صفحة صفحة، كما قدمت، وتخزينه فى الحاسب. وبعد ذلك تبدأ مراحل التحقيق فيسترجع النص على شاشة العرض شيئًا فشيئًا، ويقابل ما يظهر على الشاشة بما يكون لدى الباحث من نسخ أخرى للكتاب، أو مصادره، ويتم إثبات الفروق والتصويبات وتكملة النقص فى موضعه، كل ذلك بسهولة، وسرعة مناسبة وبواسطة مفاتيح التشغيل للحاسب، حيث يمكن محو وإثبات ما هو مطلوب.

كما يمكن استيفاء بقية مطالب التحقيق

من تخريج للأحاديث والنصوص، أو تعليق عليها حسب حاجة الباحث وفى الحواشى المخصصة لذلك.

وبعد إتمام خطوات التحقيق والتعليق والتخريج يمكن إخراج صورة ورقية مطبوعة من النص المحقق أو تخزينه فى ملفات خاصة بالحاسب، أو على قرص مدمج كما تقدم مع ملاحظة أن إنجاز تلك الخطوات بواسطة الحاسب يوفر كثيرًا من الوقت والجهد والتكاليف.

(جـ) الفهرسة الفنية المتنوعة: من أهم فوائد الحاسب التى لاينازعه فيها غيره، صنع الفهارس المتنوعة لما يُدخَلُ فيه من معلومات، وحسب البرنامج المعطى له، بكل دقة وإتقان وسرعة فائقة، مهما كان الكم المطلوب فهرسته ونوع الفهرسة.

فمتى تم إدخال ما يراد فهرسته إلى الحاسب بعناية كافية؛ ووضعت عند ذلك الرموز الدقيقة المميزة لكل نوع كالأعلام والرواة والبلدان والألفاظ والحروف وشجرات الأسانيد وغير ذلك مما يراد فهرسته من خلال برامج تنظيمية، متى روعى كل ذلك وأعطيت الأوامر للحاسب بالتنفيذ، فإن الحاسب يقوم تلقائيًا بترتيب ما يراد ترتيبه وفهرسته حسب المطلوب وذلك خلال ثوان معدودة، مهما كان عدد مجلدات الكتاب المراد فهرسته، ومهما كان نوع الفهرس المطلوب صعباً، مثل شجرات الأسانيد، وتمييز الرواة المشتركين فى الاسم أو فى غيره بواسطة الشيوخ والتلاميذ، ومواضع رواياتهم خلال الكتاب المفهرس كله، وغير ذلك مما لو أراد الباحث أن يعمله بنفسه أو بعدد من المساعدين لاستغرق منه أيامًا أو شهوراً حسب حجم الكتاب المطلوب فهرسته.

ولهذا يعتبر عمل الفهارس هذا وخاصة المعجمية، من أجل خدمات الحاسب الآلى فى توفير الوقت والجهد والدقة المتناهية بقدر ما يكون البرنامج المصمم للفهرسة معتنىً به من كافة الجوانب.

ولا يخفى مدى أهمية الفهرسة لمحتويات الكتب مهما كان حجمها فى خدمة الباحثين وتمكينهم من الوصول السريع إلى مواضع كل صغيرة وكبيرة فى الكتاب المفهرس مهما كان حجمه، وحصر مواضع المعلومة فيه مهما تعددت، وبالتالى استخلاص ما يحتاجه الباحثون من نتائج بسرعة وإتقان.

ثم إن الفهارس المتنوعة لكتب الحديث ودراساته لا تخدم البحوث التخصصية فى الحديث وعلومه فقط، وإنما تفيد كل من له اهتمام بالتراث والتشريع والحضارة الإسلامية.

ففهارس المواضع والبلدان والقبائل والأعلام والرواة والفرق والأديان والمذاهب، كما يستفيد منها المحدثون يستفيد منها الدارسون لعلوم التاريخ والحضارة، والعقائد والاتجاهات الفكرية، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وغيرها. وفهارس ألفاظ متون الأحاديث والمصطلحات يفيد منها المحدثون والفقهاء والأصوليون وعلماء اللغة واللهجات والأصوات.

ومما يؤيد هذا ما أشار إليه المستشرق «أ.ج. ونسِنك» فى مقدمة الجزء الأول للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، وهو نَوع من الفهرسة المختصرة لتسعة كتب حديثية كما هو معروف، فقد أشار فى مقدمته هذه أن من ضمن إفادتهم الكبيرة صناعة هذا المعجم بمعاونة الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى، هو جانب فقه اللغة العربية الذى يعنى - ضمن ما يعنى به - بالمفردات اللغوية ومدى تعبيرها عن المجتمعات والبلدان التى استعملتها[٢٠].

ويلاحظ أن ما تقدمه فهارس ألفاظ الأحاديث الآن بواسطة الحاسب، تعتبر أضعاف ما اشتمل عليه المعجم المفهرس الذى عمله المستشرقون لألفاظ تلك الكتب التسعة. وبالتالى تكون فائدة فهارس الحاسب أضعاف فائدة ما فى المعجم المفهرس المذكور. أما فهارس الرواة وتمييزهم فيمكننا من الوصول لمصادر تراجمهم وجمع المادة العلمية عن كل منهم، ويمكننا أيضًا من إحصاء مرويات كل منهم ومواضعها فى الكتب المعمول لها الفهارس، وبذلك نعرف المقل والمكثر بطريقة حاصرة، كما نعرف كيفية الرواية عن هذا الراوى فى المصادر الأصلية التى اشترطت الصحة وغيرها، هل هى رواية على جهة الاحتجاج بها بمفردها من طريق هذا الراوى أو على طريق المتابعة أو الاستشهاد؟.

وهذه القضايا - أعنى عدد مرويات الراوى، وكون روايته احتجاجًا أو متابعةً أو استشهادًا - ما تزال كتب الرجال، إما مختلفة فيها، وإما ساكتة عن التعرض لها، رغم ما يعرفه المشتغلون بعلوم التخريج ودراسة الأسانيد، وبيان صحيح الأحاديث وغيرها، والجرح أو التعديل للرواة بواسطة مروياتهم الصحيحة أو المعلولة.

فعندما تتيح لنا تلك الفهارس الدقيقة الوصول إلى مواضع روايات الراوى بطريقة حاصرة فى مصادرها بواسطة الحاسب فى أقصر وقت وبأقل جهد فإن ذلك يساعدنا على حسم الخلاف بين المصادر، أو بيان ما سكتت عنه مع الحاجة إليه.

(د) الحفظ والتخزين لأكبر قدر ممكن

من كتب السنة وعلومها المطبوعة فى مساحة أصغر وبطريقة أيسر جداً بالمقارنة بحفظ واستعمال تلك الكتب فى نسخها الورقية.

فيمكن الآن إدخال وتخزين عدة مكتبات بأكملها تكون شاغلة لعدة مبانى، ومشتملة آلاف المجلدات من مصنفات علوم السنة، وذلك فى جهاز الحاسب، أو الأقراص المدمجة (CD) والتنقل بها فى أى مكان، بما يغنى الباحث عن التردد الكثير على تلك المكتبات أو السفر إليها من بلد إلى آخر أو من دولة إلى أخرى. وفى ذلك توفير هائل للجهد والوقت والمال، سواء على الباحث أو على الجهات العلمية ومكتباتها.

ولعل مما يوضح ذلك أن نذكر هنا أنه يوجد الآن قرص مدمج (CD) مستدير نصف قطره (٦) سم تقريبًا، وسمكه ١مم فقط، ومخزن عليه عدد (١٣٠٠) مجلد مطبوع من كتب الحديث والرجال، وذلك على وجه واحد فقط منه، ويعرف هذا القرص باسم «المكتبة الألفية» ويمكن للباحث بواسطة جهاز الحاسب أن يسترجع ويطالع ما يحتاجه من آلاف المجلدات المخزونة فى الحاسب أو على القرص، فى لحظات قليلة، وذلك بواسطة مفاتيح تشغيل الحاسب و«الفارة» السابق التعريف بها، فيظهر المطلوب على الشاشة، كما يمكن أن يطلب الباحث بواسطة المفاتيح والفارة من الجهاز أن ينقل له بعض النصوص من موضع إلى آخر فى بحث مطلوب بدلاً من الكتابة باليد، كما يمكن استرجاع نصين من كتابين مختلفين، أو من موضعين فى كتاب واحد لعمل مقارنات بين النصوص أو توفيق بينها أو غير ذلك. وأيضًا يمكن استرجاع نسخة كاملة من أى كتاب أو أكثر مما يكون مخزونًا فى الحاسب، ووضعها على قرص مدمج بحيث يستفاد بها فى جهاز آخر.

(هـ) تخريج الأحاديث والآثار وتراجم الرواة وغيرها من مصادرها.

هذا الجانب البالغ الأهمية من فوائد الحاسب الآلى (الكمبيوتر) مترتب على ما قبله من وظائف الحاسب السابق ذكرها، وهى تخزين وحفظ المخطوطات، والفهارس للأحاديث والآثار وتراجم الرواة، وحفظ وتخزين المطبوعات الحديثية، حيث إن المراد بالتخريج هنا دلالة الباحث على مواضع ما يراد تخريجه من الأحاديث والآثار بألفاظها أو برواتها من الصحابة فمن دونهم، أو تخريج الرواة وبيان مصادر تراجمهم، أو تخريج المصطلحات الحديثية أو الأماكن أو البلدان أو المفردات اللغوية أو الأبيات الشعرية وغير ذلك من كل ما تضمنه المصادر الحديثية، مهما كثرت أعدادها وتنوعت مناهج تأليفها وأزمنتها.

فإن الحاسب الآن بما له من برامج تشغيل متنوعة يمكن الباحث من تخريج كل مطالبه السابقة وغيرها من مصادرها بأيسر طريقة وأسرعها وأتقنها.

فى حين كانت الفهارس التى تستعمل فى أغراض التخريج التى أشرت إليها آنفًا، لا تفى إلا بشىء قليل، بحيث تستعصى إن لم تستحل الإفادة المطلوبة من تلك الفهارس خاصة إذا كان الكتاب كبيرًا مثل تاريخ بغداد، أو حلية الأولياء، أو المحلى لابن حزم، أو تهذيب التهذيب، أو لسان الميزان، أو كتب الصحيح، أو المسانيد، أو السنن وغير ذلك، فمثلاً ليس لدينا حتى الآن فهرس للتراجم الأثنائية فى كتاب الكامل لابن عدى أو فى تاريخ بغداد أو فى ثقات ابن حبان، وهى كثيرة فى كل منها، وهى عبارة عن رواة يذكرون فى أثناء تراجم غيرهم ويبين حالهم جرحًا أو تعديلاً، أو تبين كنية أحدهم أو اسمه إذا ذكر بكنيته وهكذا.

وليس لدينا حتى الآن فهرس مطبوع لأى كتاب يشتمل على جميع أو أكثر ألفاظ الأحاديث والآثار الواردة فيه، مع حاجة الباحثين الماسة إلى ذلك[٢١].

وهذا كان يجعل التخريج لما نحتاجه من التراجم أو الأحاديث أو غيرها من مشتملات هذه المصادر الحديثية أمراً لا تخفى صعوبته، واحتياج الكثير منه إلى تقليب صفحات الكتاب مهما كان حجمه، وبذلك تضيع أوقات طويلة من عمر الباحث ويستفرغ الأكثر من جهده، ومما يصور ذلك قبل ظهور الحاسب ما ذكره الشيخ رشيد رضا ـ رحمه الله ـ فى تقديمه لكتاب «مفتاح كنوز السنة» الذى يعتبر فهرسًا هجائيًا وموضوعيًا لعدد من الموضوعات الموجودة فى (١٤) كتابًا من كتب الحديث كما هو معروف. فيذكر الشيخ رشيد رضا فى تقديمه: أنه عند هجرته من الشام إلى مصر سنة (١٣١٥هـ) وجد أن جمهور المشتغلين بعلوم الشرع معرضين عن علم الحديث، وأنه يصعب عليهم كثيرًا مراجعة الكتب الحديثية للعثور على تخريج ما ينقلونه من مصادر لم تخرج فيها الأحاديث بتحديد مواضعها فى مصادرها الأصلية بالجزء والصفحة ونحوها، وإن أول ما يحتاجون إليه فى ذلك، هو سهولة المراجعة فى تلك المصادر للوقوف على ما يحتج به وما لا يحتج به، ثم ذكر أن كتاب مفتاح كنوز السنة، مما يقرب الشقة عليهم فى ذلك، كما ذكر أن الحاجة شديدة إلى مفتاح لكتب السنة الأخرى الجامعة لكل من يريد الدخول عليها من أبوابها[٢٢].

فى حين أن كتاب المفتاح هذا كما قدمت

اشتمل على فهرسة موضوعات محصورة من مئات الموضوعات التى اشتمل عليها (١٤) كتابًا فقط من كتب السنة وعلومها التى تعد بمئات الآلاف.

أما الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وهو معاصر أيضًا للشيخ رشيد رضا، مع تأخر وفاته عنه، ويعتبر الشيخ أحمد شاكر رائد نهضة علم الحديث فى عصره، بعد ركود طويل[٢٣].

يقول الشيخ شاكر بعد النظر فى مفتاح كنوز السنة هذا: لو وجد بين يدى مثل هذا المفتاح لسائر كتب الحديث لوفَّر علىَّ أكثر من نصف عمرى الذى أنفقته فى المراجعة، ثم يقول مرة ثانية: فلو كان بيدى هو- يعنى المفتاح - أو مثله من أول عهدى بالاشتغال بكتب السنة لوفَّر علىَّ ثلاثة أرباع عمرى الذى صرفته فيها، ولمكننى من الاستجابة لمن اقترحوا علىَّ أن أضع كتابًا جامعاً للمعتمد منها، وكتابًا آخر للمشكل منها فى نظر علوم هذا العصر وفلسفته، والجواب المقنع عنه[٢٤]. فإذا كان هذا تقدير الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - لما ضاع من عمره لعدم توفر فهرس محدود مثل المفتاح لديه، فماذا كان سيقول لو أتيح له هذا الحاسب بإمكاناته الحالية فى التمكين من تخريج كل ما يحتاجه من آلاف المجلدات المخزونة أو التى يمكن تخزينها فيه؟ وذلك فى لحظات معدودة.

ثم إن خدمة التخريج الدقيق والشامل لكل ما قدمته من أحاديث وآثار وتراجم ومصطلحات وغيرها لا تقتصر خدمته على الباحثين المختصين فى الحديث وعلومه، بل تمتد خدماته لغيرهم من الباحثين فى العلوم الشرعية والتاريخية والاجتماعية والحضارية وغيرها كما قدمت بيانه فى صناعة الفهارس المنوعة بواسطة الحاسب.

خاتمة : تنبيهات وبعض المقترحات:

لابد لنا فى خاتمة هذا البحث من التأكيد على أمور ومقترحات لا تتحقق الثمار المرجوة من استخدام هذا الجهاز فى المجالات السابق ذكرها من الدراسات الحديثية ولوازمها وتوابعها، إلا بمراعاتها بأقصى ما يمكن:

١ - إن ما قدمته عن مجالات الاستفادة العديدة من استخدام الحاسب الآلى فى علوم السنة، متوقف توقفًا كبيرًا على العناية الشديدة بسلامة النصوص المدخلة والمخزنة فيه من أى تحريف أو سقط أو أخطاء لغوية أو إملائية، وذلك لأن الخطأ فى النصوص المُدخلَة ولو كان يسيراً فإنه باستعمالات الحاسب المتنوعة له يتحول إلى أخطاء مضاعفة[٢٥] حيث سيتكرر الخطأ فى كل استعمال لموضعه فى الفهرسة بأنواعها، وفى الإحصاءات وفى الاستدلال وغير ذلك.

كما أنه عندما تكون اللفظة أو العبارة معنا على الصواب، ونحاول البحث عنها فى مخزون الحاسب على الخطأ، لا تظهر، مع كونها موجودة فيه، ولكن بصورة خاطئة. ويزداد تأثير الخطأ فى حالة أسماء بعض رجال الأسانيد، فلا يمكن الحصول على ترجمة للراوى مثلاً باسمه المحرف مثل «حبان بن هلال» تحرف فى طبعة كتاب التعديل والتجريح للباجى ١٠٧٨/٣ ترجمة (١٢٦٨) إلى «حسان بن هلال»، وأدخل هكذا فى بعض الموسوعات المخزنة على القرص المدمج وفى الحاسب، فلم يمكنا الحصول على ترجمة لهذا الراوى باسمه المحرف «حسان بن هلال» إلا فى موضع التحريف فقط، وهو خلاف الصحيح. وكذلك تحريف «محمد بن إسحاق» إلى «محمد عن إسحاق» وهكذا.

وأيضًا سقط بعض ألفاظ الحديث له خطره مثل «**ترك الوضوء مما مست النار**» مع سقط كلمة «ترك» منه أو «**لا أصافح النساء**» إذا سقط لفظ «لا» منه، وهكذا.

٢ - بقدر ما يعتنى ببرمجة النصوص ووضع الرموز الدقيقة والتفصيلية لها فى حالة الإدخال والتخزين، بقدر ما تكون النتائج التى نحصل عليها من الحاسب دقيقةً وموثوقًا بها، ومحققةً لاحتياجات الباحثين المتنوعة، والعكس بالعكس.

فمثلاً النصوص التى أدخلت فى الحاسب وبرمجت بحسب اللفظة فقط، تكون الإفادة منها أقل من التى برمجت بحسب اللفظة وما يرادفها أو ما فى معناها، وغير ذلك.

٣ - ينبغى للباحث إذا لم يكن لديه الطبعة التى استعملت فى الإدخال والتخزين أن يراجع الإحالات فى طبعته للتأكد من المطابقة.

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش :

(١) ينظر المفردات للراغب الأصفهانى، والمعجم الوسيط / مادة «حسب».

(٢) كان أستاذا ورئيسا لقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية - بجامعة الملك سعود بالرياض - وأصله كما سمعت منه من بلاد الهند، ثم يسر الله تعالى له الحصول على الجنسية السعودية، وكذلك الحصول على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية، وقد درّس بكلية الشريعة بمكة المكرمة ثم بكلية التربية بالرياض، واستقر به المقام بها حتى الآن، ورسالته للدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٦م والتى طبعها معربة بعنوان «دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه» فى جزأين تعتبر من أحسن ماكتب فى هذا الموضوع.

(٣) ينظر مقدمة تحقيقه لسنن ابن ماجه أولى ثمرات استخدامه للحاسب (الكمبيوتر) فى التحقيق والفهرسة ٥/١.

(٤) ينظر المصدر السابق /٦.

(٥) يقصد رسالته السابق الإشارة إليها عند التعريف به.

(٦) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٦/١.

(٧) ينظر الموضع السابق.

(٨) ينظر المصدر السابق / ٦-٧.

(٩) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٧/١.

(١٠) لأنه فى مقدمة فهارس سنن ابن ماجه الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ يقول: بدأت العمل منذ ست سنوات، فهارس ابن ماجه ١١/٣.

(١١) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٧/١ وسيأتى بيان إجمالى عن هذه الفهارس.

(١٢) ينظر مقدمة فهارس ابن ماجه ٩/٣-١٠.

(١٣) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجة ٨/١، ومقدمة الفهارس ٥/٣.

(١٤) وكذلك الشام ومصر أيضا حسبما ذكر لى بعض من عمل مع الدكتور حينذاك من المساعدين المصريين.

(١٥) ينظر مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه ٧/١، ومقدمة الفهارس ٩/٣-١٢.

(١٦) ينظر مقدمة الفهرس ٩/٣-١٢.

(١٧) ينظر مقدمة فهرس ابن ماجه ٩/٣.

(١٨) ينظر مقدمة فهرس ابن ماجه ١٠/٣.

(١٩) مقدمة فهرس ابن ماجه ١٢/٣.

(٢٠) ترجمة خاصة لتلك المقدمة ص ٤ بواسطة الأستاذ/ ضَوْمسكين، التونسى وكان من طلابى بالدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومن الدارسين بجامعة «السربون» بعد ذلك.

(٢١) أما الفهارس المطبوعة لأوائل ألفاظ الأحاديث فى كتاب أو أكثر، وكذلك موسوعة أطراف الأحاديث النبوية وذيلها للأخ الشيخ محمد بسيونى زغلول، فإن جميع ذلك لايدلنا إلا على أوائل لفظ الحديث فقط، دون بقيته بما فيها من أحكام وألفاظ كثيرا ما تكون أكبر من طرف الحديث الذى ذُكر منه. كما أنه ما من فهرس من هذا النوع استعملته إلا وجدت أنه قد فاته عدد غير قليل من أوائل بعض أحاديث الكتاب المفهرس، أو بعض أحاديث كتب موسوعة الأطراف المذكورة وذيلها.

(٢٢) ينظر تقديم الشيخ رشيد رضا لمفتاح كنوز السنة/ ص ق، ر مع بعض تصرف منى غير مخل.

(٢٣) ينظر تقديم مفتاح كنوز السنة/ صـ ق لمعرفة الضعف والركود حينذاك من شاهد معاصر وهو الشيخ رشيد رضا ـ رحمه الله.

(٢٤) ينظر تقديم مفتاح كنوز السنة للشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ص س، ع.

(٢٥) ينظر مقدمة الدكتور الأعظمى لتحقيق سنن ابن ماجه ١٢/١.

الحديث اصطلاحاً

للعلماء فى تعريف الحديث اصطلاحاً اتجاهات، منهم من جعله شاملاً للمرفوع والموقوف والمقطوع، ومنهم من جعله خاصاً بالمرفوع دون الموقوف والمقطوع، ومنهم من جعله خاصاً بقوله ﷺ وفعله فقط.

(أ) **مذهب الجمهور :** هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلْقية أو خُلُقية، حقيقةً أو حكمًا حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام، وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل، فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

قال السيوطى : قال الطيبى : الحديث أعم من أن يكون قول النبى ﷺ والصحابى والتابعى، وفعلهم وتقريرهم.

(ب) **الرأى الثانى :** هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، فيطلق على المرفوع فقط.

(جـ) **الرأى الثالث:** هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل.

- قال ابن الأكفانى : علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على أقوال النبى ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

قال السيوطى: وقيل : لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد[1] فيقال: هذا حديث موقوف على عمر مثلا.

- وقد سمى النبى ﷺ ما يصدر عنه حديثًا؛ فيما أخرجه البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه أنه قال: قلت يا رسول الله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: **«لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه»**[2].

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) تدريب الراوى ١/ ٤٠، ٤٢، ٤٣.

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب العلم - باب الحرص على الحديث - فتح البارى ١/ ١٩٣.

الحديث القدسى
والفرق بينه وبين القرآن الكريم والحديث النبوى

تعريف الحديث القدسى اصطلاحاً:

هو ما أضافه الرسول ﷺ إلى الله تعالى من غير القرآن الكريم.

هل لفظ الحديث القدسى من عند الله - تعالى - أم من عند الرسول ﷺ؟ الناظر فى تعريف العلماء للحديث القدسى يجد أنهم متفقون على أن (معنى) الحديث القدسى من عند الله ولكنهم اختلفوا فى (لفظه) هل هو من عند الله، أم من عند الرسول ﷺ؟.

(أ) ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الحديث القدسى (لفظه) من كلام الرسول ﷺ، ومعناه من عند الله تعالى.

(ب) ذهب جماعة من العلماء إلى أن لفظ الحديث القدسى من كلام الله - عز وجل - وليس للنبى ﷺ دخل فيه إلا روايته عن الله - عز وجل - واستدلوا على ذلك بالآتى:

١ - الحديث القدسى يضاف إلى الله - تعالى - فيقال فيه: حديث قدسى وحديث إلهى، وحديث ربانى - ويقال فيه: قال الله تعالى و قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه.

٢ - الأحاديث القدسية اشتملت على ضمائر المتكلم الخاصة بالله - تعالى - فتكون من كلام الله - تعالى - وإن لم تكن ألفاظها للإعجاز ولا تعبدنا الله بتلاوتها كما هو واضح فى تعريف ابن حجر الهيتمى.

مثال ذلك:

١ - عن أبى ذر رضي الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله - تبارك وتعالى - أنه قال: «**يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا، يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته فاستهدونى أهدكم، يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعمونى أطعمكم، يا عبادى كلكم عارٍ إلا من كسوته فاستكسونى أكسكم، يا عبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا فاستغفرونى أغفر لكم، يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى، يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئًا، يا**

عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد، ما نقص ذلك من ملكى شيئًا، يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا فى صعيد واحد فسألونى فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادى إنما هى أعمالكم أُحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[1].

٣ ـ الأحاديث القدسية تروى عن الله ـ تعالى ـ متجاوزًا بها النبى ﷺ، فلو كان لفظها من النبى ﷺ لانتهى بالرواية إليه كما هو الحال فى الأحاديث النبوية. فيقال فى الحديث القدسى: «قال الله ـ تعالى ـ فيما رواه عنه رسوله ﷺ». أو «قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه».

والذى أراه أن لفظ الحديث القدسى من كلام النبى ﷺ وأن معناه من عند الله ـ عز وجل ـ ولا أدل على ذلك من الآتى:

١ ـ ليس للحديث القدسى من الحرمة والقداسة ما للقرآن الكريم، وسنذكر رأى العلماء إن شاء الله ـ تعالى ـ فى حكم مس القرآن وقراءته للجنب والحائض والنفساء وحكم مسه للمحدث حدثًا أصغر.

٢ ـ لو كان لفظ الحديث القدسى من عند الله ـ عز وجل ـ ما جاز أن يروى بالمعنى اتفاقًا؛ لأن من لوازم كون لفظه من عند الله أن يحافظ على اللفظ فلا يروى بالمعنى.

٣ ـ لم يأمر النبى ﷺ بكتابته كما أمر بكتابة القرآن الكريم وإلا فلماذا فرق النبى ﷺ بين القرآن الكريم، والحديث القدسى، فأمر بكتابة القرآن ولم يأمر بكتابة الحديث القدسى؟ فلو كان لفظ الحديث القدسى من عند الله ـ عز وجل ـ ما كان لهذه التفرقة معنى، فكيف يفرق بينهما ولفظهما من عند الله عز وجل؟.

٤ ـ إذا كان الله ـ عز وجل ـ قد أنزل القرآن الكريم لهداية البشرية فإن القرآن الكريم فى نفس الوقت هو معجزة الرسول محمد ﷺ الذى تحدى به الإنس والجن فعجزوا عن الإتيان بمثله أو مثل أقصر سورة منه. فكان من لوازم هذا التحدى أن يكون لفظه من عند الله ـ عز وجل ـ وهذا بخلاف الحديث القدسى، فليس المراد منه إلا العمل بما فيه، وليس المراد منه الإعجاز أو التحدى.

٥ ـ لو كان لفظ الحديث القدسى من عند الله ما كان هناك فرق بين القرآن والحديث القدسى فكيف والفرق شاسع؟.

٦ - إذا كان الحديث القدسى يضاف إلى الله - عز وجل - فيقال فيه: قال الله تعالى كما سبق فإن المراد نسبة مضمون الحديث لا نسبة ألفاظه.

ولقد ذكر الله قصص الأنبياء السابقين مع أممهم وما قالوا لهم وما ردوا به عليهم، وهذا لم يكن باللغة العربية، فحكى الله مضمون كلامهم، وما دار بينهم، ونسب ذلك إليهم. والله أعلم.

كيف تلقى الرسول ﷺ الأحاديث القدسية؟.

- قال ابن حجر الهيتمى: لا ينحصر تلقى الرسول ﷺ للأحاديث القدسية فى كيفية من كيفيات الوحى، بل يجوز أن تنزل بأى كيفية من كيفياته كرؤيا النوم - الإلقاء فى الروع - على لسان الملك.

كيف تروى الأحاديث القدسية؟.

- لرواية الأحاديث القدسية أكثر من صيغة:

١ - أن يقول الراوى: «قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه» وهذه هى عبارة السلف، ومن ثم آثرها النووى - رحمه الله تعالى.

٢ - أو يقول الراوى: قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ ومعنى الصيغتين واحد.

٣ - أو يقول الراوى: سمعت النبى ﷺ يقول: «**إن الله قال**» أو إن رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى.

٤ - أو يقول الصحابى عن النبى ﷺ يرفعه وهو فى حكم قوله عن الله عز وجل.

- أمثلة للأحاديث القدسية غير الذى سبق:

١ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «**إن الله قال: «إذا ابتليت عبدى بحبيبتيه فصبر عوضته عنهما الجنة**» يريد عينيه[٢].

٢ - عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يقول الله تعالى: ما لعبدى عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة**»[٣].

٣ - عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ قال الله: «**كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزى به، الصيام جُنة، وإذا كان يوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إنى امرؤ صائم، والذى نفسى محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، للصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح، وإذا لقى ربه فرح بصومه**»[٤].

٤ - قال الحافظ السخاوى: وقع فى بعض الأحاديث قول الصحابى عن النبى ﷺ

«يرفعه» وهو فى حكم قوله عن الله - عز وجل - وأمثلته كثيرة منها: حديث «حسن»، «**إن المؤمن عندى بمنزلة كل خير يحمدنى وأنا أنزع نفسه من بين جنبيه**» وهذا من الأحاديث الإلهية وقد جمع منها ابن الفضل الحافظ طائفة وأفردها غيره(٥).

صور الحديث القدسى:

- قد يأتى الحديث القدسى مستقلاً مثل الحديث الأول والثانى، وقد يأتى ضمن حديث نبوى «أى جزء من حديث نبوى» مثل الحديث الثالث.

وقد يأتى الحديث القدسى ضمن حديث نبوى، ولا ينص على أنه من عند الله، ولكن يفهم ذلك من سياق الكلام.

مثال ذلك حديث أبى هريرة رضي الله عنه:

عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنى صائم مرتين. والذى نفسى محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلى، الصيام لى، وأنا أجزى به، والحسنة بعشرة أمثالها**»(٦).

فمن قوله: «**يترك طعامه وشرابه**.. الخ الحديث» هو إخبار من الرسول ﷺ عن الله - عز وجل - وهو حديث قدسى جاء ضمن حديث نبوى وليس فى الحديث نص على أن هذه الفقرة من كلام الله - تعالى - بل فهم ذلك من سياق الكلام لأن قوله «**يترك طعامه وشرابه**.. إلخ الحديث» يستحيل أن يكون من كلام الرسول ﷺ، لأن المسلم لا يعمل ولا يترك إلا لله - عز وجل - وليس لأحد سواه، وإن كان قد جاء فى الرواية التى قبلها نص على أنه من كلام الله - تعالى - حيث بدأت بقوله: «قال الله».

الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسى:

إذا كان فريق من العلماء قد ذهبوا إلى أن لفظ الحديث القدسى من عند الله - تعالى - إلا أنهم لم يسووا بين القرآن الكريم والحديث القدسى بل فرقوا بينهما بوجوه كثيرة تميز بها القرآن الكريم عن الحديث القدسى، وبالتالى عن الحديث النبوى.

وقبل أن نذكر الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسى لابد أن نعرف القرآن الكريم.

تعريف القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام الله - عز وجل - المنزل على رسوله محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام الموجود بين دفتى المصحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس، المعجز

بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا تواترًا، المتحدى بأقصر سورة منه.

ولقد امتاز القرآن الكريم عن الحديث القدسى بما يأتى:

١ - القرآن الكريم هو المعجزة الباقية على مر الدهور والعصور المحفوظة من التبديل والتغيير، صانه الله وحفظه من أن تمتد إليه يد بتغيير أو تبديل أو تحريف مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[٧]

فالله هو الذى حفظه وصانه، لذلك لم يتأثر حفظ القرآن الكريم بضعف المسلمين أو قوتهم؛ لأن الذى حفظه وصانه إنما هو الله الغالب على أمره إذا أراد شيئًا كان كما أراد - عز وجل - لا معقب لحكمه، ولا رادَّ لقضائه. ﴿**والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون**﴾[٨].

فلم يكل الله حفظ القرآن الكريم إلى المسلمين كما حدث بالنسبة للكتب السابقة حيث وكل إلى أصحابها حفظها، فلم يقوموا بواجبهم بل حرفوها وبدلوها.

وما كانت أى قوة مهما عظمت تستطيع حفظ القرآن الكريم وصيانته كما حفظه الله وصانه.

قد يقول قائل: لماذا حفظ الله القرآن وصانه، ولم يحفظ الكتب الأخرى مثل التوراة والإنجيل بل طلب من أهلها حفظها فلم يقوموا بواجبهم فى حفظ كتبهم حتى بُدِّلت وحُرِّفت وغُيِّرت؟ أليست هذه الكتب من عنده - تعالى - أنزلها على رسله وأنبيائه لهداية أقوامهم ودعوتهم إلى عبادة الله وحده؟ أليس فى هذا تعصباً للمسلمين أو أن هذه دعوى لا أساس لها من الصحة؟ وأن الكتب الأخرى غير القرآن لم تبدل ولم تتغير.؟ نقول فى الجواب عن ذلك وبالله التوفيق:

إن الله - عز وجل - يرسل كل رسول ومعه معجزة وكتاب (منهج). فائدة المعجزة إثبات صدق الرسول ﷺ فى دعوى الرسالة.

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال النبى ﷺ: «**ما من الأنبياء نبى إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذى أوتيته وحياً أوحاه الله إلىّ فأرجو أن أكون أكثرهم تبعاً يوم القيامة**»[٩].

فائدة الكتاب أو المنهج أن يستقيم عليه الناس وأن يحكم حياتهم بعد الإيمان بالرسول.

والله - عز وجل - يتكفل بحفظ المعجزة بالنسبة لأى رسول؛ لأنه لو لم يحفظ المعجزة لكان مكذبًا لرسله الذين أرسلهم، والله لم يرسل رسله ليكذبهم؛ بل ليصدقهم لعل الناس يؤمنوا بهم؛ لهذا حفظ الله معجزة كل رسول وصانها.

أما الكتب أو المناهج فإن الله - عز وجل - يكل إلى كل أمة حفظ كتابها كما قال سبحانه وتعالى: **﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء..﴾**[١٠] فلقد طلب الله من اليهود أن يحفظوا التوراة من التحريف والتضييع، ولكنهم ما استجابوا لأمر الله، فحرفوها، وغيروها طلبًا للدنيا الفانية. كما ذكر الله ذلك فى كتابه الكريم، وكذلك النصارى لم يحفظوا الإنجيل بل حرفوه وبدلوه.

- وفى الرسالات السابقة انفصلت المناهج عن المعجزات، فمعجزة موسى عليه السلام (العصا)، ومنهج موسى التوراة قبل أن تحرف وتبدل، ومعجزة عيسى عليه السلام إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله، ومنهج عيسى الإنجيل.

فالمناهج قد انفصلت عن المعجزات فى الرسالات السابقة.

أما بالنسبة للنبى الخاتم محمد ﷺ فإن معجزته هى القرآن الكريم ومنهجه هو القرآن الكريم، وكما قلنا إن الله يتكفل بحفظ المعجزات لكل الرسل دون المناهج، ولما كانت معجزة النبى محمد ﷺ هى عين منهجه حفظ الله المنهج ضمنًا.

لذلك رأينا أن حفظ القرآن كمعجزة يسير فى اتجاه معاكس لحفظ القرآن كمنهج، فالمسلمون مع أنهم أعرضوا عن منهج الله ونحّوه من حياتهم الخاصة والعامة، واستبدلوا المنهج الذى ارتضاه الله لهم ليقود حياتهم، بمناهج أرضية وضعية من وضع البشر لم تجلب لهم إلا كل شر إلا أن وسائل حفظ القرآن كمعجزة تتكاثر وتتزايد من يوم لآخر، فإن دل ذلك فإنما يدل دلالةً واضحةً على أن الذى حفظ القرآن وصانه إنما هو الله الغالب على أمره.

ولقد أخبرنا الله فى القرآن الكريم أن اليهود والنصارى غيروا وبدلوا كتبهم وحرفوها، قال سبحانه: **﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون﴾** إلى أن قال سبحانه: **﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾**[١١].

٢ - القرآن الكريم نقل إلينا من أوله إلى آخره بحروفه وكلماته وترتيبه فى المصحف بطريق التواتر بل وبأعلى أنواع التواتر فهو متواتر تواتر الجيل عن الجيل، فالصحابة تلقوا القرآن عن النبى ﷺ، وتلقاه جيل

التابعين عن الصحابة، وتلقى أتباع التابعين من التابعين.. وهكذا إلى يومنا هذا، فهو متواتر تواتر الجيل عن الجيل، فالقرآن قطعى الثبوت، بل لا توجد قرية من قرى المسلمين إلا وفيها عدد من القراء يتحقق بهم التواتر فى كل عصر من العصور. فكيف ببلدان المسلمين مجتمعة - بل إن المسلمين غير العرب يحفظون القرآن مثل العرب - وهذا بخلاف الحديث القدسى فإنه نقل إلينا بطريق آحاد فى مجموعه.

٣ - القرآن لا يروى بالإسناد لأنه متواتر لا يسأل عن رواته - أما الحديث القدسى فيروى بالأسانيد كالحديث النبوى سواء بسواء حيث أن رواته آحاد خاضعون لقواعد القبول والرد.

٤ - القرآن لفظه ومعناه من عند الله - عز وجل - تلقاه النبى ﷺ من جبريل عليه السلام فى اليقظة، وشافهه به مباشرة بالوحى الجلى. قال الله تعالى: ﴿**وإنه لتنزيل رب العالمين • نزل به الروح الأمين • على قلبك لتكون من المنذرين • بلسان عربى مبين**﴾[١٢] فالقرآن الذى يقرأه المسلمون الآن فى قارات الدنيا صباحًا ومساءً هو القرآن الذى نزل به جبريل عليه السلام على النبى ﷺ وهو الذى قرأه النبى ﷺ على أصحابه بحروفه وكلماته.

وليس للنبى ﷺ دخل فى القرآن الكريم إلا التبليغ ثم التبيين قال تعالى: ﴿**والنجم إذا هوى • ماضل صاحبكم وما غوى • وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحى يوحى**﴾[١٣].

ولما طلب كفار مكة من النبى ﷺ أن يغير القرآن الكريم أو أن يبدله أمره ربه - سبحانه وتعالى - أن يقول لهم: إنه لا يملك هذا الأمر وليس له إلا أن يبلغ فقط.

قال سبحانه وتعالى: ﴿**وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلىّ إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم • قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون**﴾[١٤].

فليس للنبى ﷺ دخل فى هذا القرآن إلا التلقى والحفظ قال تعالى: ﴿**سنقرئك فلا تنسى**﴾[١٥]، ثم التبليغ إلى الناس قال تعالى: ﴿**يا أيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته**﴾[١٦].

ثم وكل الله إليه ﷺ تبيين القرآن الكريم قال سبحانه: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**﴾[١٧].

هذا بخلاف الحديث القدسى فإن العلماء اختلفوا فى لفظه: هل هو من عند الله أو من

الرسول ﷺ؟ والحديث القدسى يكون بالوحى الجلى كما يكون بالإلهام أو بالمنام فليس من شرطه أن يكون بالوحى الجلى.

٥ - يحرم أن يروى القرآن الكريم بالمعنى كما لا يجوز أن يبدل حرف منه بحرف آخر، أما الحديث القدسى فتجوز روايته بالمعنى عند من يجوز الرواية بالمعنى بشروطها.

٦ - القرآن الكريم متعبد بتلاوته ويثيب الله - عز وجل - قارئ القرآن الكريم الثواب العظيم، فتلاوة الحرف منه بعشر حسنات.

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»(١٨).

- بخلاف الحديث القدسى فلم يتعبدنا الله بتلاوته، وليس الثواب على قراءته كالثواب على قراءة القرآن الكريم، وكذا بقية العلوم الشرعية لا يثاب على دراستها كما يثاب على قراءة القرآن الكريم.

٧ - لا تصح الصلاة إلا بقراءة شىء من القرآن الكريم فيها هذا لغير العاجز، أما الحديث القدسى فلا تجوز الصلاة به بل وتكون باطلة إذا قرئ الحديث القدسى فى الصلاة على أنه بدل من القرآن الكريم.

٨ - اختص القرآن الكريم بتسميته قرآنًا وتسمية الجملة منه آية، ومقدار مخصوص من الآيات سورة هذا، بخلاف الحديث القدسى فلا يسمى قرآنًا ولا تسمى الجملة منه آية... بل يقال: حديث قدسى، أو حديث إلهى أو حديث ربانى.

٩ - القرآن الكريم لا يضاف إلا إلى الله - تعالى - بخلاف الحديث القدسى فإنه قد يضاف إلى الله - تعالى - لأنه المتكلم به أولاً، فيقال فيه، قال الله - تبارك وتعالى - فيما رواه عنه رسوله ﷺ، وقد يضاف إلى الرسول ﷺ لأنه المخبر به عن الله - سبحانه، فيقال: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه، وغير ذلك من الصيغ.

١٠ - جاحد القرآن الكريم كافر سواء جحد القرآن كله أو آية منه؛ لأنه قطعى الثبوت. أما جاحد الحديث القدسى فليس بكافر ما لم يكن متواترًا.

١١ - يحرم على الجنب والحائض والنفساء مس المصحف وحمله خلافًا لداود وابن حزم الظاهريين فإنهما جوزا للجنب مس المصحف وحمله. وهذا بخلاف الحديث القدسى فإن مسه وحمله جائز بالاتفاق للجنب والحائض والنفساء.

١٢ – يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شيء من القرآن عند الجمهور، وجوز البخاري والطبراني وداود وابن حزم القراءة للجنب والحائض والنفساء ومن قبلهم ابن عباس رضي الله عنه وإبراهيم النخعي.

وهذا بخلاف الحديث القدسي فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءته.

١٣ – يحرم على المحدث حدثًا أصغر مس المصحف. وذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي وداود وابن حزم وحماد بن أبي سليمان أنه يجوز للمحدث حدثًا أصغر مس المصحف وأما القراءة للمحدث حدثًا أصغر بدون مس فهي جائزة اتفاقًا. وهذا بخلاف الحديث القدسي فإنه يجوز للمحدث مسه اتفاقًا.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي

تعريف الحديث النبوي اصطلاحاً:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً خِلْقِية أو خُلُقية حقيقةً أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام.

أولاً: الفرق من حيث اللفظ:

سبق أن ذكرنا أن العلماء متفقون على أن معنى الحديث القدسي من عند الله - تعالى - وهو لا يكون إلا بوحي، وهذا الوحي أعم من أن يكون وحيًا جليًا أو غير جلي، فقد يكون بالإلهام أو بالمنام، وقد يكون بوحي جلي أيضًا بواسطة جبريل عليه السلام.

أما الحديث النبوي فقد يكون وحيًا أوحى الله - تعالى - إلى رسوله ﷺ بمعناه فعَبر النبي ﷺ عن هذا المعنى بألفاظ من عنده.

وقد يكون باجتهاد منه ﷺ غير أن الله - تعالى - لا يقر رسوله ﷺ على الخطأ أبداً، فسكوت الوحي على ما اجتهد فيه الرسول ﷺ إقرار من الله لرسوله ﷺ على هذا الاجتهاد.

ثانيًا: الفرق من حيث الموضوع:

- الأحاديث القدسية تتعلق بالحق - سبحانه وتعالى - بتبيين عظمته أو بإظهار رحمته أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه لخلقه وتجاوزه عنهم - فالأحاديث القدسية تقرب بين العبد وربه وتفتح له باب الرجاء، وللأحاديث القدسية دخل كبير في إصلاح النفس وتهذيب السلوك وتطهير القلب، وكل هذا يدفع إلى فعل الخيرات وترك المنكرات.

مثال الأحاديث التي تتحدث عن عظمة الله - تبارك وتعالى - وإظهار رحمته بخلقه:

عن أبى ذر رضي الله عنه عن النبى ﷺ فيما يرويه عن ربه - تبارك وتعالى - : «**يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى... الحديث**» وقد سبق قبل ذلك فى نفس الموضوع.

مثال الأحاديث المتحدثة عن سعة ملك الله - تعالى - وكثرة عطائه لخلقه:

- عن أبى هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر**»[19] قال أبو هريرة ﷺ اقرءوا إن شئتم ﴿**فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين**﴾[20].

بعض المؤلفات فى الحديث القدسى:-

إذا نظرنا إلى الأحاديث القدسية وجدناها قليلة العدد بالنسبة للأحاديث النبوية. وهذا يرجع إلى أن الأحاديث القدسية تتعلق بالحق - سبحانه - بتبيين عظمته وإظهار رحمته والتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه، والقرآن الكريم قد غطى هذا الجانب.

أما الأحاديث النبوية فموضوعها أعم وأشمل من موضوع الأحاديث القدسية فهى المبينة والشارحة للقرآن الكريم، فهى بإيجاز شديد تمثل المذكرة التفسيرية للقرآن الكريم. كما أنها تناولت كل ما يتعلق بالمسلم من أخلاق وآداب ومعاملات وغير ذلك على وجه التفصيل، لذلك فالموضوعات التى عالجتها الأحاديث النبوية أكثر من الموضوعات التى عالجتها الأحاديث القدسية، ومع أن الأحاديث القدسية دونت مع الأحاديث النبوية فى كتب السنة من المسانيد والصحاح والسنن والمصنفات والمعاجم وغير ذلك، إلا أن العلماء تتبعوا هذه الأحاديث القدسية فى كتب السنة، وأفردوها بالتصنيف والتأليف من هذه التى صنفت فى الأحاديث القدسية على حدة:

١ - مشكاة الأنوار فيما روى عن الله سبحانه من الأخبار للإمام أبى عبد الله محمد بن على بن العربى الطائى المتوفى سنة ٦٣٨ هـ جمع فيه مائة حديث وواحداً.

٢ - الأحاديث القدسية الأربعينية. ألفه الملا على القارى المتوفى سنة ١٠١٦هـ جمع فيه أربعين حديثًا قدسيًا وعزاها إلى من أخرجها من أصحاب كتب السنة.

٣ - الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية. للعلامة الشيخ محمد بن محمود بن صالح الشهير بالمدنى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى المتوفى سنة ١٢٠٠هـ.

عدد أحاديث هذا الكتاب أربعة وستون وثمانمائة ٨٦٤ حديث قال المحقق: إنه قصارى ما وجده، وإن التتبع والاستقراء يقضى أكثر منه، وإن غالبها مأخوذ من جمع الجوامع للسيوطى - رحمه الله تعالى - ومن غيره قليلاً كما يبدو فى العزو إلى مأخذه.

طريقة المصنف فى الكتاب: ـ

قسم المدنى الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما هو مبدوء من الحديث القدسى بلفظ قال، مثل: قال الله عز وجل: «**اذكرونى بطاعتى أذكركم بمغفرتى**». ومثل قال الله تعالى «**يا ابن آدم لا تعجز عن أربع ركعات**»، ومثل: «قال ربكم». ومثل قال لى جبريل». ومثل قال موسى، وفى كل منها كلام ينسب لله ـ سبحانه وتعالى ـ وعدد أحاديث هذا القسم ثمانية وستون ومائة حديث.

القسم الثانى: ما هو مبدوء بلفظ يقول مثل: «يقول الله عز وجل: **يا ابن آدم إن تقبل املأ قلبك غنى**». وعدد أحاديث هذا القسم واحد وتسعون حديثًا.

القسم الثالث: ما ليس مبدوءًا بواحد منهما وهو مرتب على حروف الهجاء مع مراعاة الحرف الثانى مثل: «**آخر من يدخل الجنة**»، «**آخر من يخرج من النار**».

والحديث القدسى يرد أثناء السياق متصلاً به اتصال السبب بالمسبب أو غير ذلك مما لا يغنى فصله، غير أنه لابد أن يرد فى خلال الخبر كلام ينسبه النبى ﷺ إلى الله ـ عز وجل ـ وهذا القسم استوعب بقية الأحاديث القدسية غير خمسة أحاديث أوردها فى الآخر، وفيه الهمزة مع الألف، والهمزة مع الباء، والهمزة مع التاء.

إذا لم يجد حديثًا مبدوءًا بأحد الحروف يبين ذلك بقوله: إنه فارغ.

حقق هذا الكتاب الشيخ محمود أمين النواوى ـ الطبعة الثالثة ـ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٤ – الأحاديث القدسية ـ تأليف لجنة القرآن الكريم والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ إشراف الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، والكتاب جزآن فى مجلد واحد، وعدد أحاديثه أربعمائة حديث باعتبار المكرر منها الذى اختلفت روايته أو تغير فيه الصحابى الذى رواه عن النبى ﷺ.

جمعت اللجنة الموقرة فى هذا الكتاب الأحاديث القدسية الموجودة فى كتب الحديث الآتية:

١ – الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك أبو عبد الله الأصبحى، ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائة.

٢ – صحيح الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخارى المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين من الهجرة.

٣ – صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين من الهجرة.

٤ – سنن الإمام أبى داود هو سليمان بن الأشعث أبو داود السجستانى ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين من الهجرة.

٥ – سنن الإمام الترمذى للإمام محمد بن عيسى الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٦ – سنن الإمام النسائى هو أحمد بن شعيب بن على النسائى، ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة.

٧ – سنن الإمام ابن ماجه هو محمد بن يزيد أبو عبد الله القزوينى المعروف بابن ماجه ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائتين من الهجرة.

- **طريقة الجمع والترتيب:**

إذا كان فى هذه الكتب حديث مكرر اكتفت اللجنة بذكره مرة واحدة إذا لم تختلف فيه الروايات، وكانت مروية عن صحابى واحد ،فإذا اختلفت الروايات ولو من كتاب واحد بالزيادة أو بالنقص أو بإبدال عبارة بأخرى أو كان الصحابى غير الأول فلابد من ذكر الرواية الأخرى كلها أو بالتنبيه على ما فيها من الزيادة أو النقص.

شرح هذه الأحاديث:

قامت اللجنة بشرح هذه الأحاديث واعتمدت فى ذلك على الكتب الآتية:

١ – شرح العلامة القسطلانى لصحيح البخارى.

٢ – شرح الإمام النووى لصحيح مسلم بن الحجاج.

٣ – كما رجعت اللجنة فى شرح بعض الأحاديث إلى كتب التفسير وكتب اللغة وغيرها.

حكم الحديث القدسى من حيث الصحة وغيرها:

الحديث القدسى منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، وذلك يرجع إلى مدى توفر شروط القبول أو عدم توفرها، فإذا توفرت فى الحديث القدسى أعلى شروط القبول فهو الصحيح، وإن توفرت فى الحديث أدنى شروط القبول فهو الحسن، وإن فقد الحديث شرطًا أو أكثر من شروط القبول فهو الضعيف.

- ويجب أن يعلم القارئ الكريم أن الحديث الضعيف أنواع كثيرة، وليس كله فى مرتبة واحدة فليس الضعيف بسبب سوء حفظ الراوى كالضعيف بسبب كذب الراوى، وسوف ترى ذلك بالتفصيل إن شاء الله - تعالى - فى مبحث الحديث الضعيف.

حكم العمل بالحديث القدسى:

إذا توفرت فى الحديث القدسى شروط القبول وجب العمل به.

أ. د./ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) أخرجه مسلم ـ كتاب البر والصلة ـ باب تحريم الظلم ـ صحيح مسلم بشرح النووى ١٣٢/١٦.
قال النووى المراد بقوله: «إنى حرمت الظلم على نفسى» تقدست عن الظلم وتعاليت
والظلم مستحيل فى حق الله ـ سبحانه وتعالى ـ كيف يجاوز ـ سبحانه ـ حداً وليس فوقه من يطيعه، وكيف يتصرف فى غير ملكه والعالم كله فى ملكه وسلطانه، وأصل التحريم فى اللغة: المنع فسمى تقدسه عن الظلم تحريماً لمشابهته للممنوع فى أصل عدم الشىء ـ صحيح مسلم بشرح النووى ١٣٢/١٦.
(٢) أخرجه البخارى ـ كتاب المرضى ـ باب فضل من ذهب بصره ـ فتح البارى ١١٦/١٠.
(٣) أخرجه البخارى كتاب الرقاق ـ باب العمل الذى يبتغى به وجه الله ـ فتح البارى ١١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٤) أخرجه البخارى ـ كتاب الصوم ـ باب هل يقول إنى صائم إذا شتم ـ فتح البارى ١١٨/٤.
(٥) فتح المغيث للسخاوى ١٤٥/١ ـ تدريب الراوى ١٩٢/١.
(٦) أخرجه البخارى ـ كتاب الصوم ـ باب فضل الصوم ـ فتح البارى ١٠٣/٤.
ـ قال الحافظ ابن حجر عقب هذه الرواية: وقد أخرج البخارى هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبى صالح عن أبى هريرة ﷺ وبين فى أولها أنه من قول الله عز وجل. فتح البارى ١٠٣/٤ ـ ١٠٤.
(٧) سورة الحجر آية رقم ٩.
(٨) سورة يوسف آية رقم ٢١.
(٩) أخرجه البخارى ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب كيف نزل الوحى وأول ما نزل ـ فتح البارى ٢٢٤/٦ واللفظ له ـ وأخرجه مسلم ـ كتاب الإيمان ـ باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته ـ صحيح مسلم بشرح النووى ١٨٦/٢.
(١٠) سورة المائدة آية رقم ٤٤.
(١١) سورة البقرة آية رقم ٧٥ وما بعدها.
(١٢) سورة الشعراء آية رقم ١٩٢ ـ ١٩٥.
(١٣) سورة النجم آية رقم ١-٤.
(١٤) سورة يونس آية رقم ١٥ ـ ١٦.
(١٥) سورة الأعلى آية رقم ٦.
(١٦) سورة المائدة آية رقم ٦٧
(١٧) سورة النحل آية رقم ٤٤.
(١٨) أخرجه الترمذى ـ كتاب فضائل القرآن الكريم ـ باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر ـ قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ١٧٥/٥.
(١٩) أخرجه البخارى ـ كتاب التفسير ـ باب فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين. فتح البارى ٥١٥/٦، وأخرجه مسلم ـ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ـ الباب الأول ـ صحيح مسلم بشرح النووى ١٦٦/١٨.
(٢٠) سورة السجدة آية رقم ١٧.

الحديث الموضوع

تعريفه لغة : هو اسم مفعول من - وضع - بمعنى الإلقاء قال تعالى: **﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾**.

أو بمعنى الحط عنه والتخفيف من حمله، ومنه قوله ﷺ : «**من أنظر معسراً أو وضع عنه كان في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله**»(١).

أو بمعنى الاختلاق والافتراء يقال : وضع عليه أي كذب وافترى عليه، ومنه الحديث الموضوع.

تعريف الموضوع اصطلاحًا : هو الكلام المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ، المنسوب إليه زورًا وبهتانًا.

وقد سمي حديثًا من باب المشاكلة اللغوية، ومن باب التجاوز حسب دعوى من اختلقه، فإنهم يضعون له إسنادًا وينسبونه كذبًا إلى رسول الله ﷺ.

نشأة الوضع :

لم يقع الكذب من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ ولا بعده أبدًا، مهما كانت الدواعى لأنهم تربوا على يد نبيهم ﷺ على الصدق والأمانة، كما أنهم علموا أن الكذب عليه من أفحش الكبائر بعد أن استفاض عندهم قول رسولهم الكريم ﷺ : «**إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»(٢)، ولما قامت الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ووجدت الخلافات السياسية والانقسامات الداخلية، نتيجة ظهور الفرق المتعددة كالشيعة والخوارج وغيرها، وكثر الجدل بينها، حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة فنشأ الوضع.

وأول معنى طرقه الوضاعون فى الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة فى فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال إن أول من فعل ذلك هم الشيعة.

أسباب الوضع :

أولاً : قام بعض من ظاهرهم الزهد والصلاح بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأخرى تخوفهم من فعل المنكرات بقصد التقرب إلى الله تعالى بزعمهم.

وهذا النوع هو شر أنواع الوضع وأفحش

صور الكذب، لأن الناس يغترون فيه بظاهر صلاح هؤلاء الوضاعين، يقول العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله : (وشر أصناف الوضاعين وأعظمهم ضررًا، قوم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف، لم يتحرجوا عن وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، احتسابًا للأجر عند الله، ورغبةً في حض الناس على عمل الخير واجتناب المعاصي فيما زعموا وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون ، وقد اغتر بهم كثير من العامة وأشباههم فصدقوهم ،لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح ، وليسوا موضعًا للصدق ولا أهلاً للثقة

ثانيًا : وضع أحاديث في الطعن على الإسلام : وهذا النوع قد وقع من الزنادقة الذين يكيدون ضد الإسلام وأهله فوضعوا الأحاديث بقصد الإفساد في الدين ، ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبى العوجاء الذي قتل وصلب في زمن المهدى قال ابن عدى : لما أخذ ليضرب عنقه قال : وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام: قال النووي : ووضعت الزنادقة جملاً فبين جهابذة الحديث أمرها ولله الحمد (٣) .

ثالثًا : الانتصار للمذاهب السياسية : كالخوارج والشيعة ، فوضعت كل فرقة ما يؤيد مذهبًا من الأحاديث كحديث (على خير البشر، من شك فيه كفر)(٤).

رابعًا : التقرب إلى الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق أهواءهم مثل : غياث بن إبراهيم حيث ذكر للمهدى حديث (**لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر**)(٥)، فزاد فيه (أو جناح) لأنه وجد المهدي يلعب بالحمام فعرف المهدى ذلك الأمر فقام بذبح الحمام وقال : أنا حملته على ذلك . ولما قام قال له : أشهد أن قفاك قفا كذاب. (٦)

خامسًا : الوضع من أجل التكسب وطلب الرزق : مثل القُصَّاص الذين يتكسبون من وراء ذلك فيوردون القصص المسلية حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم. وقد ألف السيوطي كتابًا ينبه فيه إلى هذا الخطر أسماه (تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص)، ويشبههم بعض علماء السوء، الذين آثروا الدنيا بالآخرة، وتقربوا إلى الملوك والخلفاء، بالفتاوى الكاذبة، والأقوال المخترعة التي ينسبونها إلى الشريعة البريئة، واجترؤوا على الكذب على رسول الله ﷺ، إرضاءً للأهواء الشخصية، ونصرًا للأغراض السياسية، فاستحبوا العمى على الهدى .

سادسًا : التعصب للمذاهب الفقهية والعقدية كما وقع من أهل البدع فقد قال عبد الله بن يزيد المقري : (إن رجلا من أهل

البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيًا جعلنا له حديثًا، وكما وقع من بعض أتباع المذاهب الفقهية، فقد كانوا يؤيدون مذهبهم بأحاديث مكذوبة مثل قولهم : (من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له).

سابعًا : قصد الشهرة : وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث فيقلبون سند الحديث ليُستغرب ، فيُرّغب في سماعه منهم كابن أبي دحية وحماد النصيبي .[٧]

وهناك أسباب أخرى للوضع في الحديث كالانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال منها : الهريسة تشد الظهر، وخير تجاركم البز، وخير أعمالكم الخرز.

علامات الوضع :

للوضع علامات كثيرة ويمكن إدراجها تحت نوعين رئيسين

(أ) علامات خاصة بالسند وهى أمور :

- أن يكون راويه معروفًا بالكذب مثل سعد بن طريف قال فيه ابن معين : لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث.
- أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة بن أبى نوح بوضعه أحاديث في فضائل السور [٨].
- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع مثل أن يحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام قال سنة خمسين و مائتين، فقال له : فإن هشامًا الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين و مائتين .
- ومن القرائن أن يكون الراوي رافضيًا والحديث في فضائل أهل البيت.

(ب) علامات خاصة بالمتن : وهى كثيرة منها :

- مخالفته لصريح القرآن مثل حديث (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء). فإنه خالف قوله تعالى: ﴿**ولا تزر وازرة وزر أخرى**﴾ (الأنعام : ١٦٤).
- مخالفته للسنة المتواترة مثل أحاديث فيها مدح من اسمه أحمد أو محمد وأن من تسمى بهذا الاسم لا يدخل النار، وهذا مناقض لما ثبت أن النار لا يجار منها

بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

- ركاكة اللفظ : وهذا يدركه الخبير بأسرار اللغة العربية وبلاغة الكلام وأن هذا الكلام لا يصدر عن رسول الله ﷺ، قال الربيع بن خيثم : إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره.
- فساد المعنى : وهو أن يكون الحديث مخالفًا للعقل ولا يمكن تأويله مثل حديث (إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلت خلف المقام ركعتين)(٨).

هذا وقد وضع العلماء قواعد لمعرفة الوضع في السند والمتن ، وهي جهود تدل على عنايتهم بحديث رسول الله ﷺ، وغيرتهم على الشريعة .

قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة فقال : تعيش لها الجهابذة ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون**﴾ (الحجر ٩)

حكم رواية الموضوع - حكم واضع الحديث.

لا تجوز روايته بحال أبدًا على أنه حديث، بل يروى لبيان حاله وتأكيد أنه مفترى كذبًا على رسول الله ﷺ وكل من روى حديثًا موضوعًا من غير بيان حاله يندرج تحت حديث رسول الله ﷺ : «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»(٩).

حكم واضع الحديث :

أجمع العلماء على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ، وأن ذلك من أكبر الكبائر والمكان معد لصاحبه في النار أخذًا من الحديث المتواتر «**من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»(١٠).

وقد ذهب بعض العلماء إلى تكفير من وضع الحديث في العقائد، وتحريم ذلك فقط من غير تكفير على من وضعه في غير العقائد.

وقد ذهب أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين إلى تكفير من يتعمد الكذب على النبي ﷺ في العقائد وغيره، لأنه يتضمن التشريع بغير ما أنزل الله والكذب على رسول الله ﷺ كالكذب على الله، سواء بسواء؛ لأن الله تعالى أعطى نبيه ﷺ حق التشريع لهذه الأمة، وأوجب طاعته ﷺ في كل ما أمر به أو نهى عنه.

مؤلفات في معرفة الموضوع خاصة من أشهرها :

- تذكرة الموضوعات لأبى محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧).

- الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (ت ٥٩٧).
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١).
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق (ت ٩٦٣) .
- الموضوعات الكبرى لملا على القارئ (ت ١٠١٤).
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ت ١٢٥٥).

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

مقدمة ابن الصلاح .
التقييد والإيضاح للعراقي .
النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر .
فتح المغيث للسخاوي .
تدريب الراوي للسيوطي .
فتح الباقي لزكريا الأنصاري .
توضيح الأفكار للصنعاني .
الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر .

الهوامش :

(١) مسلم في كتاب الزهد والرقائق. حديث (٣٠١٤).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز. حديث (١٢٩١).
(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٣ تدريب الراوي ١/٢٥٥
(٣) تيسير مصطلح الحديث ص ٩١ بتصرف.
(٤) تدريب الراوي ١/٢٥٦ تيسير مصطلح الحديث ص ٩٢ .
(٥) سنن الترمذى. كتاب الجهاد . حديث (١٧٠٠)، وسنن أبى داود . كتاب الجهاد . حديث (٢٨٧٨).
(٦) تدريب الراوي ١/٢٥٦ تيسير مصطلح الحديث ص ٩٢
(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٢ - ٦٣ أسباب رد الحديث ص ١٣٥
(٨) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٩٨ - ٩٩. وأسباب رد الحديث ص ١٣٦ - ١٣٨.
(٩) صحيح مسلم. المقدمة، وسنن الترمذى. كتاب العلم. حديث (٢٦٦٢)، وسنن ابن ماجة. المقدمة. حديث (٤١).
(١٠) صحيح البخارى. كتاب الجنائز. حديث (١٢٩١)، وصحيح مسلم. المقدمة. حديث (٤).

الحسن لذاته

الحديث الحسن نزل عن رتبة الحديث الصحيح بسبب راوٍ - أو أكثر - في إسناده: خَفَّ ضبطه شيئاً قليلاً.

فهو الحديث الذى اجتمع فى سنده ومتنه كل شروط القبول من غير احتياجٍ إلى خارجٍ عنه يقويه، وهو فوق الضعيف ودون الصحيح.

والحسن فى اللغة : الجميلُ، والمُتقَنُ، والجَيِّدُ من كل شىء، قال تعالى: **﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾** [غافر: ٦٤، والتغابن : ٣].

وقال سبحانه: **﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾** [الكهف] : ٣٠.

وقال ﷺ : «**مثلى ومثلُ الأنبياء من قبلى كمثلِ رَجُلٍ ابتنى بيوتًا فأحسنها وأجْملها وأكملها إلا موضعَ لبنة من زاوية من زواياها ...**». الحديث متفق عليه (١).

والحسن لذاته اصطلاحًا: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خفَّ ضبطه قليلاً من غير شذوذٍ ولا علةٍ قادحة.

إذاً: **فشروط الحديث الحسن لذاته** هى نفسها شروط الحديث الصحيح الخمسة:

١ - اتصال السند من أوله إلى منتهاه.

٢ - عدالة جميع الرواة.

٣ - الضبط التام لدى كل راوٍ.

٤ - انتفاء الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة القادحة.

ومن ثم كان الحديث الحسن عند بعض المتقدمين مندرجًا فى قسم الحديث الصحيح، فكلاهما مقبولٌ يجب العمل به.

ثم أخذ يظهر بعد ذلك فى أحكامهم على الحديث بالحُسْنِ عند بعض الأئمة: كشُعبَة والثورى ومالك، ثم فشا فى القرن الثالث الهجرى ذِكْرُ الحديث الحسن على ألسنة الأئمة: الشافعى وابن المدينى وأحمد والبخارى وأبى داود وغيرهم، حتى أكثر الترمذى من ذكر الحديث الحسن فى جامعه، فشَهَرَهُ بين الناس.

ومن هنا تفاوتت تعبيراتُهم فى تعريف الحديث الحسن، حتى استقروا على ذاك التعريف الاصطلاحى المتقدم.

قال الحافظ ابن حجر فى تقسيم الحديث المقبول إلى أربعة أنواع :

(الصحيح لذاته بنقلِ عدلٍ تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ ...

فإن خف الضبط، أى: قلَّ؛ يقال: خفَّ القوم خفوفًا : قلوا، والمراد: مع بقية الشروط المتقدمة فى حد الصحيح فهو الحسن لذاته، لا خارجٍ لشىء) (٢).

وقال الحافظ الذهبى: (الحسنُ ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسنُ ما سَلِم من ضعف الرواة، وقصُر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح، فهو حينئذٍ: داخل فى قسم الصحيح فى آخر مراتبه.

ثم لا تطمع بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كل الأحاديث الحِسانِ فيها، فأنَا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديثٍ تَردَّدَ فيه الحُفَّاظُ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه فى الحديث الواحد، فيومًا يَصِفُه بالصحة، ويومًا يَصفه بالحُسْن، ولربما استضعفه.

وهذا حقٌّ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما، إذ الحَسنُ لا ينفكُ عن ضعفٍ ما، ولو انفكَّ عن ذلك لصَحَّ باتفاق)[3].

قال الشيخ الألبانى: (فاحفظ هذا النص من هذا الإمام الفريد، فإنه نفيسٌ عزيز، لا تجده فى غيره)[4].

مثال للحديث الحسن لذاته :

ما أخرجه الطبرانى والحاكم وغيرهما [5] من طريق مالك بن سُعَيْرٍ ، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**يا أيها الناس، إنما أنا رحمة مهداة**».

قال الطبرانى فى الأوسط: (لم يروه عن الأعمش إلا مالك بن سعير) ، يعنى: إلى أبى هريرة رضي الله عنه متصلاً مرفوعًا.

ومالك بن سُعَيْرٍ : ضعفه أبو داود، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال أبو زُرعة وأبو حاتم والدارقطنى والذهبى: (صدوقٌ)[6].

فحديثه حسنٌ لذاته.

أما إذا توبع على حديثه بمثله أو أقوى منه: فهو صحيح كما عند البخارى ح ٤٦١٣ حيث تابعه: يحيى بن سعيد القطان فى ح ٦٦٦٣[7].

أ.د / سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

تدريب الراوى ١/١٥٣ : ١٦٦.

الهوامش:

(١) صحيح البخارى ح ٣٥٣٤ عن جابر و ح: ٣٥٣٥ عن أبى هريرة، وصحيح مسلم عن أبى هريرة ح ٢٢٨٦١، واللفظ له، وعن جابر ح ٢٢٨٧.
(٢) شرح نخبة الفكر ص ٨ ، ١١ ، ونزهة النظر ص ٥١ ، ٦٢ .
(٣) الموقظة فى علم مصطلح الحديث ص ٢٦ : ٢٩، ط الثالثة ١٤١٨ هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
(٤) النُكت على نزهة النظر ص ٨٢ ، ٩١ ، ٩٢، دار ابن الجوزى - السعودية ط الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م تحقيق على بن حسن بن عبد الحميد.
(٥) المعجم الأوسط للطبرانى ٤/٨ ح ٣٠٠٥ ، والمعجم الصغير له أيضا ١/٩٥ ، والروض الدانى ١/١٦٨ ح ٢٦٤ ، والمستدرك على الصحيحين ١/٣٥ ح ١٠٠ وصححه على شرط الشيخين - واللفظ له - وأقره الذهبى ، والبيهقى فى شعب الإيمان ٢/١٤٤ ح ١٤٠٥ ، ودلائل النبوة له أيضًا ١/١٥٧ ، ١٥٨ .
(٦) الثقات لابن حبان ٧/٤٦٢، والجرح والتعديل ٨/٢٠٩، ٢١٠ ، وميزان الاعتدال ٣/٤٢٦، ٤٢٧، وتهذيب التهذيب ١٠/١٧ .
(٧) وينظر أيضا : صحيح البخارى ح ٦٣٢٧ حيث تابع مالك بن سعير فيه: زائدة بن قدامة فى ح ٤٣٢٧ ، وأبو أسامة فى ح ٧٥٢٦ .

الخبر

لغة : اسم لما يتحدث به الناس، ويتناقلونه بينهم محتملاً للصدق والكذب فى ذاته، بغض النظر عن قائله، وجمعه: أخبار، كسبب وأسباب.

والخبر اصطلاحًا : ما أضيف إلى النبى ﷺ من: قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة: خِلْقية أو خُلُقية، وما أضيف إلى الصحابى أو التابعى من: قول، أو فعل.

وهذا التعريف : هو الذى اتفق عليه جماهير المحدثين، حيث إن الاصطلاحات الأربعة: الحديث والأثر والسنة والخبر مترادفة عندهم، يطلق عليها تعريفٌ واحد هو ما تقدم.

وقيل: الخبر ما جاء عن غير رسول الله ﷺ من صحابى أو تابعى، والحديث: ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة، وإذا أطلق على غيره: قُيِّدَ بكونه موقوفًا أو مقطوعًا.

وعليه : فالخبر عند جماهير المحدثين شاملٌ للمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمتصل السند وغير المتصل، وما فيه شذوذٌ، أو علة قادحة، أو خالٍ منهما. ومنه ما هو صحيحٌ أو حسنٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوع، وذلك حسب تحقق شروط الصحيح أو انتفائها.

وَيُقْبَلُ خبر المسلم، العاقل، البالغ، العدل، الموصوف بالمروءة، الضابط لما ينقله من سماعٍ أو شهادة حتى يؤديه كما تحمله.

ولا يشترط أن يكون حرًا، أو ذكرًا، أو أكثر من واحد ... ونحو ذلك، بل: يقبل خبر العبد، والمرأة، والواحد، ورواية الفرع عن أصله، والأصل عن فرعه، ومن به عاهة كالعمى ... وغيره.

قال الإمام النووى بعد أن ذكر نحو ما تقدم: (وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية، والحجج العقلية: على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء فى كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات فى خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم)[1].

ومثال الخبر المقبول : قوله ﷺ: «المسلم

من سلم المسلمون من لسانه ويده».
البخاري[٢] ح١٠ عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - ، ومسلم[٣] ح٤١ عن جابر رضي الله عنه.

وأما الخبر المردود : فهو الذى لم تتوافر فيه شروط القبول، كأن يكون شاذًا، أو منكرًا، أو مكذوبًا لا أصل له.. أو يكون راويه فاسقًا، مختل الضبط غير مميزٍ لما تحمله... ونحو ذلك من وجوه الضعف التى لا يمكن جبرُها.

ومثال الخبر المردود : قول الإمام الغزالى - رحمه الله تعالى - فى كتابه إحياء علوم الدين: (قال ﷺ: **«الناس نيام، فإذا ماتوا انتبهوا»**)[٤].

قال الحافظ العراقى فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار: (لم أجده مرفوعًا، وإنما يُعْزَى إلى على بن أبى طالب)[٥].

وقال الشيخ إسماعيل العجلونى: (هو من قول على بن أبى طالب، لكن عزاه الشعرانى فى الطبقات لسهل التسترى فى ترجمته)[٦].
والأخبار التى لا أصل لها كثيرة جمعها العلماء فى كتب الموضوعات مثل ما يُنسب كذبًا إلى رسول الله ﷺ أنه قال: ربيع أمتى العنب والبطيخ.

نص ابن الجوزى وغيره على أنه موضوع[٧]، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

(١) شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، ص ٣، ط مصطفى الحلبى ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤م.
(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص ٣٤ ، ٣٥، ط الأولى ابن تيمية - القاهرة - ١٤١٥هـ حققه عمرو عبد المنعم.
(٣) فتح المغيث للسخاوى ٢٦٢/١ : ٣٤٩، ط السلفية - المدينة المنورة.
(٤) تدريب الراوى ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٢٩٩ : ٣٥٠، ط الثانية دار الكتب الحديثة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م .
(٥) ظفر الأمانى شرح مختصر الجرجانى لمحمد بن عبد الحى اللكنوى، ص ٤ ، ٥، ط الهند ١٣٠٤هـ.

الهوامش:

(١) شرح النووى لصحيح مسلم ٦١/١ : ٦٣ .
(٢) صحيح البخارى. كتاب الإيمان. حديث (١٠).
(٣) صحيح مسلم. كتاب الإيمان. حديث (٤١).
(٤) إحياء علوم الدين ٢٣/٤؛ ط المكتبة التجارية الكبرى.
(٥) المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار ٩٩٣/٢ ح ٣٦١١، ط الأولى مكتبة طبرية - الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
(٦) كشف الخفا ومزيل الإلباس ٣١٢/٢ ح ٢٧٩٥، ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
(٧) السابق ٤٢٣/١ح ١٣٥٧ . والموضوعات لابن الجوزى ١٩١/٢، ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥م . وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢٣٥/٢، ط مكتبة عاطف - القاهرة.

الراوى للحديث

هو الناقل للحديث، المعتنى به، الذى تحمله عن شيوخه، بأحد طرق التحمل وتعلمه منهم، ثم أداه إلى تلامذته، وَعَلَّمَهُ لهم بإسناده الذى تحمله به.

والأصل فى الراوى أنه الذى ينقل الماء لمن يشربه فيُزيل عطشه.

وشُبِّه به راوى الحديث؛ لأنه يأتى الناس بريِّهم من الآثار والأخبار[1].

وراوى الحديث أيضًا : هو كل من يروى الحديث بإسناده سواء أكان عالمًا بما يرويه مثل البخارى ومسلم وأصحاب السنن، وغيرهم من الأئمة الذين جمعوا الأحاديث الشريفة بأسانيدها فى مصنفاتهم، أو لم يكن عالمًا بشىء من ذلك، وليس له إلا مجرد الرواية والنقل مثل الكثيرين من طلاب هذا العلم الشريف.

قال أستاذنا الدكتور مصطفى التازى: (وقد يسمى الراوى بالمُسْنِد ـ بكسر النون ـ وقد نظم كلَّ ذلك شيخُنا الشنقيطى فقال فى كتابه:

وناقلُ الحديثِ بالإسنادِ
يُدعَى بِمُسْنِدٍ بلا انتقادِ
كانَ له علمٌ بهِ أو ليسَ لهُ
إلا رِوايةُ الحديث مُكْمَلَهْ
وذا هُوَ الرَّاوِى لَدَيْهِمْ أيْضًا
كَطَالِبٍ لَمْ يَكُ حَازَ فَيْضًا [2]

وراوى الحديث حين تَحَمُّلِهِ له عن شيوخه وتعلمه منهم: يشترط فيه أن يكون مميزًا لما ينقله، ضابطًا له فى صدره أو فى كتابه.

وأما حين يؤديه إلى تلامذته ويعلمه لهم، فلابد أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، عدلاً، متصفًا بالمروءة، ضابطًا لما يرويه من سماعٍ أو مشاهدة، وذلك ليكون ما يرويه مقبولاً.

ولا يشترط فى راوى الحديث أن يكون حرًا، أو ذكرًا، أو أكثر من واحد ... ونحو ذلك.

لكن احتمال الكذب والخطأ يقل كلما كثر عدد الرواة، وكانوا مشهورين بالعدالة والأمانة، معروفين بالصدق والضبط.

وعلى العكس من ذلك : يزيد احتمال كذب الراوى أو خطؤه فيما يرويه على صدقه إذا كان متفردًا به، مع كونه ضعيفًا، أو مجهولاً، أو متهمًا ... ونحو ذلك.

ومن ثم قسم العلماء رواة الأحاديث إلى مراتب: تعديلاً وجرحًا، وقسموا مروياتهم إلى أقسام تندرج تحت كل منها أنواع: كالمتواتر والآحاد، والمقبول والمردود ... وغير ذلك.

وألفوا المصنفات المتنوعة فى الرواة وأحوالهم وطبقاتهم وتراجمهم، فمنهم من جمع الثقات: كأبى حاتم، وابن حبان، وأبى حفص عمر بن شاهين، وغيرهما. ومنهم من خص الحفاظ بمصنف خاص كالذهبى فى تذكرة الحفاظ. والسيوطى فى طبقات الحفاظ، ومنهم من قصر مصنفه على الضعفاء والمتروكين كالنسائى والدارقطنى. ومنهم من ضم إليهم غيرهم كابن عدى فى «الكامل». ومنهم من جمع كل من له رواية كالبخارى فى «التاريخ»، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل».

ومنهم من خصص مؤلفه لرواة كتب بعينها، أو طبقة بذاتها كالحافظ ابن حجر فى «تهذيب التهذيب»، حيث خصه كأصله برجال الكتب الستة، و «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، و «الإصابة فى تمييز الصحابة».

ومنهم من صنف فى طبقات الرواة بصفة عامة كمحمد بن سعد فى «الطبقات الكبرى»، وخليفة بن خياط.

ومنهم من صنف فى طبقات أناسٍ مخصوصين كالإمام تاج الدين السبكى فى «طبقات الشافعية الكبرى»، والحافظ شمس الدين الداوودى فى «طبقات المفسرين».

ومنهم من اعتنى بتمحيص الآراء فى الراوى، والموازنة بين ما قيل فيه كما فعل الذهبى فى «ميزان الاعتدال فى نقد الرجال»، وابن حجر فى «لسان الميزان» ... وأمثال ذلك وأضعافه كثيرٌ لا يحصى، بالإضافة إلى كتب التاريخ التى أراد بها مصنفوها التعريف برواة الحديث خدمة للسنة النبوية فى المقام الأول، كما فعل الحفاظ: الخطيب البغدادى فى «تاريخ بغداد»، وابن عساكر فى «تاريخ مدينة دمشق»، والذهبى فى «تاريخ الإسلام» .. والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

(١) المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للقاضى الرامهرمزى، ط الثالثة دار الفكر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
(٢) تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم لابن جماعة الكنانى، ط الثانية المؤتمن للتوزيع - السعودية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
(٣) اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
(٤) المقنع فى علوم الحديث للحافظ سراج الدين ابن الملقن ١/ ٢٤٤: ٢٨٧ ، ٢/ ٦٥٧ : ٦٧٩، ط الأولى دار فواز للنشر - السعودية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

الهوامش:

(١) ينظر معجم المقاييس فى اللغة لابن فارس، ص ٤٢٨، ط الثانية دار الفكر بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
(٢) محاضرات فى علوم الحديث ١/ ٤٨ ، ٤٩، ط الثالثة دار التأليف ١٩٧١ م .

الرحلة فى طلب الحديث وأهميتها

الرحلة فى اللغة : اسمٌ من الارتحال وهو المُضِيُّ فى السفر من أرضٍ إلى أخرى لغايةٍ يَنْشُدُها.

قال الحافظ ابن حجر: (الرحلة بكسر الراء بمعنى: الارتحال، وبفتح الراء أى: الواحدة - يعنى: أنها اسم مرةٍ - وأما بضمها؛ فالمراد به الجهة)(١).

والرحلة فى طلب الحديث مشروعة بالكتاب لقوله تعالى : **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾** [الكهف: ٦٠]، وقوله سبحانه:**﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾** [التوبة: ١٢٢].

ومما يستدل به أيضًا على مشروعية الرحلة فى تعلم الحديث الشريف من السنة المطهرة: ما أخرجه مسلمٌ فى صحيحه ح ٢٦٩٩ أن رسول الله ﷺ قال: «... **ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا: سَهَّلَ الله له به طريقًا إلى الجنة...**»(٢).

والرحلة إلى رسول الله ﷺ فى حياته كثيرةٌ من القاصى والدانى طلبًا لتعلم شرائع الإسلام، والتعرف على أُسسه ومبادئه مما يجىء به الوحى إلى رسول الله ﷺ؛ الذى جعل الله - عز وجل - فيه جميل الأسوة، وخاطبه بقوله: **﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾** [النساء:١١٣].

وبقوله جل فى علاه: **﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾** [النحل: ٤٤].

فهذا عمر بن الخطاب ﷺ يقول فى الحديث المتفق عليه(٣): «كنتُ أنا وجارٌ لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد - وهى من عوالى المدينة - وكنا نَتَناوَبُ النُّزول على رسولِ الله ﷺ، يَنزِلُ يومًا وأنزِلُ يومًا، فإذا نَزَلْتُ جئتُه بخبرِ ذلك اليوم من الوحىِ وغيره، وإذا نَزلَ فَعَلَ مثلَ ذلك...».

ويستفاد من هذا الحديث : التيسير على طالب العلم فى تخصيص بعض الوقت للسعى على المعاش، كى يتمكن من مواصلة التعلم، مع أخذ الحيطة بتدارك ما فاته من العلم يوم تغيبه.

ولكن سماع المرء بواسطة لا يستوى أبدًا بسماعه مباشرة.

ومن ثَمَّ: أطلق عُمَرُ رضي الله عنه على الاشتغال بالتجارة: لهوًا؛ لأنها منعته من طول ملازمته للنبى ﷺ؛ وجعلت غيره من الأنصار يسمعون من رسول الله ﷺ ما لم يسمعه هو؛ نظرًا لانشغاله بالتجارة وخروجه إلى الأسواق من أجل الكسب لعياله، والتعفف عن الناس، فقال عمر رضي الله عنه مخاطبًا لأبى موسى الأشعرى، وأبى سعيد الخدرى، وأُبى بن كعب - رضى الله عنهم - لَمَّا أخبروه بحديث الاستئذان: «أخَفِيَ علىَّ هذا من أمر رسول الله ﷺ؟! ألهانى الصفقُ بالأسواق». يعنى: الخروج إلى التجارة (٤).

وهذا نموذج آخر لرحلة قومٍ من بلاد بعيدةٍ يُنبئنا به عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - فى الحديث المتفق عليه حيث قال: «إن وفد عبد القيس لما أتوا النبى صلى الله عليه وسلم قال: «مَنِ القومُ - أو مَنِ الوفدُ -» قالوا: ربيعةُ، قال: «**مرحبًا بالقوم - أو بالوفد - غيرَ خزايا ولا ندامى**»، فقالوا: يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيكَ إلا فى الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحىُّ من كفار مُضر، فمرنا بأمرٍ فصلٍ نخبر به مَن وراءَنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة، فأمرهم بأربع، ونَهاهُم عن أربع...» (٥)، وبعد أن لحق النبى ﷺ بالرفيق الأعلى: وَاصَلَ الصحابة - رضى الله عنهم - الرحلات لسماع الحديث الشريف ممن تلقاه مباشرةً عن النبى ﷺ.

فهذا جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - يَبلغه حديث عن النبى ﷺ فى القصاص يوم القيامة، فلما عرف أن الذى سمعه من النبى ﷺ هو: عبد الله بن أنيس رضي الله عنه: رحل إليه من المدينة إلى الشام.

وهاك سردًا للقصة بتمامها كما حدَّث بها رضي الله عنه:

«بلغنى حديثٌ عن رجلٍ سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريتُ بعيرًا، ثم شددتُ عليه رحلى، فسِرتُ إليه شهرًا حتى قدمتُ عليه الشام، فإذا عبد الله بن أُنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابنُ عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه، فاعتنقنى، واعتنقتُه، فقلت: حديثًا بلغنى عنك أنك سَمعته من رسول الله ﷺ فى القصاص، فخشيتُ أن تموتَ أو أموتَ قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ - أو قال: العِبادُ - عُرَاةً...**» (٦).

ثم استمرت الرحلة سُنَّةً مُتَّبعةً فى التابعين وأتباعهم ومَن بعدهم، حتى بعد استقرار الأحاديث الشريفة فى المصنفات المعتمدة.

يرحل التلميذ للمدارس الحديثية المبثوثة فى كافة الأقطار، ويسمع من الشيوخ المنتشرين فى سائر الأمصار، ثم إذا صار إمامًا رحل إليه غيره للتحمل عنه، والتعلم منه... وهكذا على امتداد الأعصار، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

من فوائد الرحلة :

١ - تقليل طبقات الإسناد بإلغاء الوسائط، فيصير السند عاليًا، وهو مستحب عند أهل الحديث.

٢ - زيادة المعرفة بطرق الحديث الواحد، حيث يسمع الراوى من علماء المصر الذى رحل إليه زيادات لم يسمعها من علماء بلده، وكثيرًا ما يجد عندهم ما لم يجده عند شيوخه فى وطنه.

٣ - التثبت من قوة الحديث أو ضعفه؛ بما يقع بين علماء الأقطار من عرضٍ ومذاكراتٍ ومناظراتٍ.

٤ - معرفة سبب ورود الحديث الشريف، حين يلقى الراوى من سمع من رسول الله ﷺ، أو أفتاه، أو قضى له.

٥ - حث التلاميذ على المثابرة وتحمل المشاق فى جمع الحديث الشريف وتحصيله ومذاكرته... ليكونوا خير خلَفٍ لخير سلف.

٦ - تساعد الرحلةُ على حفظ الحديث ونشره وتمحيصه، والتثبت فيه.... وغير ذلك.

من المؤلفات فى الرحلة :

ما صنفه الخطيب البغدادى تحت عنوان: «الرحلة فى طلب الحديث»، حيث جمع فيه نماذج كثيرة من رحلات أهل الحديث فى كل الطبقات منذ العهد النبوى حتى منتصف القرن الخامس الهجرى، وقد طُبع الكتاب محققًا فى بيروت عام ١٩٧٥م عن دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - تحقيق د/ نور الدين عتر، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

(١) المحدث الفاصل للرامهرمزى، من ص ٢٢٩ : ٢٣٢، الفقرة رقم١٢٠ : ١٢٩.
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، من ص ٧ : ١٢.
(٣) صحيح مسلم ١/ ٥٦٩ : ٥٧١ ح ٨٣٢.
(٤) مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٥٢ ح ٧٤٢٧.
(٥) السنة قبل التدوين ص ١٧٦ : ١٨٣ للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط الثانية مكتبة وهبة ـ القاهرة، ومكتبة أم القرى للطباعة والنشر- القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الهوامش:

(١) صحيح البخارى: كتاب العلم، باب الرحلة فى المسألة النازلة، وتعليم أهله ١/ ١٨٤ فتح البارى- ط السلفية - القاهرة.
(٢) صحيح مسلم. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، حديث (٢٦٩٩)، وسنن الترمذى. كتاب العلم. حديث (٢٦٤٦).
(٣) صحيح البخارى: كتاب العلم، باب التناوب فى العلم - واللفظ له - ح ٨٩ . وصحيح مسلم ح١٤٧٩: الروايتان رقم ٣١، ٣٤ من كتاب الطلاق.
(٤) ينظر روايات الحديث فى صحيح البخارى فى كتب : البيوع، والاستئذان، والاعتصام بالكتاب والسنة تحت أرقام: ٢٠٦٢ ، ٦٢٤٥ ، ٧٣٥٣ ، وصحيح مسلم كتاب الآداب. ح ٢١٥٣ ، ٢١٥٤.
(٥) صحيح البخارى كتاب الإيمان ح٥٣ - واللفظ له - وصحيح مسلم كتاب الإيمان ح ١٧.
(٦) حديث صحيح، أخرجه مطولاً الإمام أحمد فى المسند ٣/ ٤٩٥ ح ١٦٠٤٢، وصححه الحاكم فى المستدرك٢/ ٤٣٧ ، ٤٣٨ ح ٣٦٢٨، وأقره الذهبى، وعلقه البخارى فى صحيحه ١/ ١٧٤، ١٣/ ٤٥٤، ووصله فى الأدب المفرد ح٩٧٠.

الرموزُ الاصطلاحيةُ فى كتبِ الحديثِ ومدلولاتُها

من المعلوم: أن الحديث الشريف ينقسم عند أهله إلى قسمين رئيسين، هما: السند والمتن، وأن المصنفات التى جمع أصحابها فيها الأحاديث الشريفة بأسانيدها ومتونها كثيرةٌ ومتنوعة، تُعرف بالصحاح، والجوامع، والسنن، والمسانيد، والمعاجم... وغير ذلك من المصنفات.

وهذا النوع من الكتب: لم يستخدم فيه مؤلفوه شيئًا من الرموز: اللهم إلا أن يُقتَصرَ فيه على حذف حرفٍ أو أحرف من الكلمة عند كتابتها اختصارًا ، أو يحذفوا كلمةً بتمامها خطا لا نُطقًا، أو أكثر من ذلك: لكنهم حينئذٍ يرمزون للمحذوف برمزٍ يدل عليه.

وفيما يلى ذِكْرُ مثالٍ أو أكثر لكل نموذج من هذا النوع فى تلك الكتب:

١ - مثال حذف بعض الأحرف من الكلمة:

جرت عادة أهل الحديث باختصار بعض ألفاظ الأداء عند كتابتهم لسند الحديث، فمن ذلك:

(أ) (حدثنا) يحذفون شطرها الأول: الحاء والدال، ويكتبون شطرها الثانى فقط هكذا: (ثنا) وهذا هو الأشهر. ومنهم من يكتفى بكتابة الضمير فقط من لفظ (حدثنا) هكذا: (نا) وهو أقل من سابقه استعمالاً.

وربما اقتصروا على حذف الحاء فقط من لفظ (حدثنا) ويُبقون بقية الكلمة هكذا (دثنا) وهذا قليل.

(ب) ولفظة: (أخبرنا) يحذفون منها أصول الكلمة: الخاء والباء والراء، ويكتبون منها: الهمزة والضمير هكذا: (أنا).

وربما لم يحذف بعضهم حرف الراء من كلمة: (أخبرنا) فيكتبها هكذا: (أرنا).

وقد يحذف بعضهم حرف الخاء والراء من: (أخبرنا) ويكتبها هكذا: (أبنا).

٢ - ومثال حذف كلمةٍ بتمامها :

ما جرت به عادة المحدِّثين فى الكثير الغالب من حذف كلمة: (قال) التى يذكرها الراوى عمن يروى عنه فى سند الحديث قبل صيغة الأداء فى الخطِّ فقط، وإثباتها عند النطق والقراءة، كقول البخارى فى كتاب الأيمان والنذور: باب النِّية فى الأيمان، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الوهاب... ح ٦٦٨٩، لكنه لما افتتح صحيحه بهذا الحديث

ذكر إسناده بدون حذف لكلمة : (قال) قبل صيغة الأداء هكذا: حدثنا الحميدى عبد الله ابن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال: أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات...**» ح١.

فالذى يقرأ حديث البخارى فى باب النية فى الأيمان عليه أن ينطق به هكذا: قال البخارى - رحمه الله تعالى : حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد الوهاب - يعنى: ابن عبد المجيد الثقفى - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول... الحديث.

وقد يُشير بعضهم إلى كلمة (قال) المحذوفة بحرف القاف قبل صيغة الأداء هكذا: (ق ثنا) أو متصلاً بها هكذا: (قثنا) وذلك لتنبيه القارئ بهذا الحرف (ق) المفصول عن صيغة الأداء، أو المتصل بها إلى كلمة (قال) المحذوفة، وهذا نادرٌ: لكنى ذكرتُه دفعاً لما قد يُفهم خطأً ممن يراه: أن فى الصيغة تصحيفًا، وأن صوابها واو العطف هكذا: (وثنا) وليس: (ق ثنا) والله أعلم.

٣ - ومثالٌ لحذف أكثر من كلمة :

ما يرمز إليه المُحدثون بحرف الحاء مفردًا بين الأسانيد هكذا : (ح).

فقد جرت عادة أهل الحديث والناسخين له: أن يكتبوا هذا الرمز (ح) عند انتقالهم من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر فى الحديث الواحد الذى له أكثر من طريق.

فرمز الحاء المهملة المفردة يوضع عند الراوى الذى التقت عنده أسانيد الحديث صحابيًا كان أو غير صحابى، بدل أن يكتبوا الحديث بتمامه سندًا ومتنًا فيقع التكرار، فاستغنوا بذكر (ح) عن المحذوف من سند الحديث أو متنه.

وهذا الرمز (ح) كثيرٌ فى صحيح مسلم، ينظر على سبيل المثال ح ٢٥١٥/ ١٨٤ من كتاب فضائل الصحابة.

والذى عليه عملُ أهل الحديث : أن ينطق القارئ بهذا الرمز مفردًا هكذا: (ح) لأنه رمزٌ للحديث، والتحويل من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر.

وذهب بعض العلماء إلى أن القارئ عليه أن يسكت إذا وصل إلى هذا الرمز (ح) لأنه كالحائل بين الشيئين، والحاجز بين الإسنادين، فلا يركب إسنادٌ على إسنادٍ آخر، والأول هو الأشهر، والله أعلم.

الرموز فى كتب التراجم ومدلولاتُها :

وأما الكتب التى صنفها أصحابها خدمة لأسانيد الأحاديث، حيث جمعوا فيها الرواة ونقلة الآثار، وتكلموا عن كل واحدٍ منهم تعديلاً أو جرحًا، فقد استعملوا فيها الرموز كثيراً.

وسأذكر الرمز الذى اتفقوا عليه، مع توضيح مدلوله، ثم أُتبِعُ ذلك بما انفرد به كلُّ كتاب على النحو الآتى:

(خ) للبخارى فى صحيحه.

(خت) للبخارى فى صحيحه تعليقاً.

(بخ) للبخارى فى الأدب المفرد .

(عخ) للبخارى فى خلق أفعال العباد.

(ر) للبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام.

(ى) للبخارى فى رفع اليدين فى الصلاة.

(م) لمسلم فى صحيحه.

(مق) لمسلم فى مقدمة صحيحه.

(د) لأبى داود السجستانى فى سننه.

(مد) لأبى داود فى المراسيل.

(صد) لأبى داود فى فضائل الأنصار.

(خد) لأبى داود فى الناسخ والمنسوخ.

(قد) لأبى داود فى القدَر.

(ف) لأبى داود فى التفرد.

(ل) لأبى داود فى المسائل.

(كد) لأبى داود فى مسند مالك.

(ت) للترمذى فى جامعه.

(تم) للترمذى فى الشمائل.

(س) للنسائى فى سننه.

(عس) للنسائى فى مسند علِى.

(كن) للنسائى فى مسند مالك.

(سى) للنسائى فى عمل اليوم والليلة.

(ص) للنسائى فى خصائص علِى رضي الله عنه.

(ق) لابن ماجه القزوينى فى سننه.

(فق) لابن ماجه فى التفسير.

(٤) لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم.

(تمييز) للراوى الذى لم يُخَرِّج له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة.

(عو) لأصحاب السنن الأربعة، وذلك عند الذهبى فى ميزان الاعتدال.

(عم) لأصحاب السنن الأربعة - أيضًا- وذلك عند الذهبى فى المغنى فى الضعفاء.

(ك) للإمام مالك فى الموطأ، وذلك فيما نقله الحافظ ابن حجر فى «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، عن أبى عبد الله محمد بن على بن حمزة الحسينى الدمشقى.

(فع) للشافعى فى المسند.

(فه) لأبى حنيفة فى المسند.

(أ) لأحمد بن حنبل فى مسنده.

(عب) لعبد الله بن أحمد بن حنبل فى زوائده على المسند.

تنبيه :

(ز) هذا الرمز خطأ على الرغم من وجوده فى أكثر الكتب المطبوعة فى تراجم رواة الكتب الستة، وهو يدل على جزء القراءة خلف

خلف الإمام للبخارى، وصواب الرمز له هو: (حرف الراء) وليس: (حرف الزاى) وقد حقق ذلك الأستاذ: محمد عوامة فى تَقْدِمَتِه وتحقيقه لكتاب تقريب التهذيب، ص٧٥.

الرموز المستعملة فى متون الأحاديث:

وأما الكتب التى جمع فيها مصنفوها متون الأحاديث ونصوصها فقط دون أسانيدها: فقد استعملوا فيها رموزًا تدل على الكتاب أو الكتب المُخرَّجِ الحديثُ فيها.

وهذا الرمز للمروى تارةً يكون رقمًا، وتارة أخرى يكون حرفًا، أو أكثر، أو كلمة بتمامها، وبيان ذلك كما يلى:

استعمل السيوطى فى كتابه الموسوعى «جمع الجوامع»، المعروف «بالجامع الكبير» رموزًا بيانها هكذا:

(خ) لصحيح البخارى.

(م) لصحيح مسلم.

(حب) لصحيح ابن حبان.

(ك) للمستدرك على الصحيحين للحاكم.

(ض) لكتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسى.

(د) لسنن أبى داود السجستانى.

(ت) لجامع الترمذى.

(ن) لسنن النسائى.

(هـ) لسنن ابن ماجه.

(ط) لمسند أبى داود الطيالسى.

(حم) لمسند الإمام أحمد.

(عم) لزوائد عبد الله ابن الإمام أحمد على المسند.

(عب) لمصنف عبد الرزاق.

(ص) لسنن سعيد بن منصور.

(ش) لمصنف أبى بكر ابن أبى شيبة.

(ع) لمسند أبى يعلى الموصلى.

(طب) للمعجم الكبير للطبرانى.

(طس) للمعجم الأوسط للطبرانى.

(طص) للمعجم الصغير للطبرانى.

(قط) لسنن الدارقطنى.

(هق) للسنن الكبرى للبيهقى.

(هب) لشعب الإيمان للبيهقى.

(عق) للضعفاء للعقيلى.

(عد) للكامل فى الضعفاء لابن عدى.

(خط) لتاريخ بغداد للخطيب البغدادى.

(كر) لتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر.

وزاد السيوطى فى كتابه الآخر: «الجامع الصغير» الرموز التالية:

(ق) للمتفق عليه عند البخارى ومسلم.

(٤) لأصحاب السنن الأربعة.

(٣) لأصحاب السنن سوى ابن ماجه.

(خد) للأدب المفرد للبخارى.

(تخ) للتاريخ الكبير للبخارى.

(فر) لمسند الفردوس للديلمى.

(حل) لحلية الأولياء لأبى نُعيم.

وفى كتاب : «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» لأبى البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله، المعروف بابن تيمية الحرانى، وشرحه: نيل الأوطار لمحمد بن على الشوكانى رموزًا بكلماتٍ تامة، بيانها هكذا:

(أخرجاه) لما اتفق عليه البخارى ومسلم.

(متفق عليه) لما أخرجه البخارى ومسلم وأحمد.

(رواه الخمسة) لما أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد.

(رواه الجماعة) لما أخرجه الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة.

الرموز المستعملة فى الكلمات المفردة للأحاديث:

رمز المستشرقون فى كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى إلى الكتب التسعة التى جمعوا منها ألفاظ الأحاديث النبوية بالرموز الآتية:

(خ) لصحيح البخارى.

(م) لصحيح مسلم.

(د) لسنن أبى داود السجستانى.

(ت) لجامع الترمذى.

(ن) لسنن النسائى (المجتبى).

(ق) لسنن ابن ماجه القزوينى.

(حم) لمسند الإمام أحمد بن حنبل.

(ط) لموطأ الإمام مالك بن أنس.

(دى) لسنن الدارمى.

وهذه رموز الكتب الأربعة عشر التى تناولها كتاب: «مفتاح كنوز السنة» :

(بخ) لصحيح البخاري.

(مس) لصحيح مسلم.

(بد) لسنن أبى داود السجستانى.

(تر) لجامع الترمذى.

(نس) لسنن النسائى (المجتبى).

(مج) لسنن ابن ماجه.

(مى) لسنن الدارمى.

(ما) لموطأ الإمام مالك.

(حم) لمسند الإمام أحمد

(ط) لمسند أبى داود الطيالسى.

(ز) لمسند زيد بن على.

(هش) للسيرة النبوية لابن هشام.

(قد) لكتاب المغازي للواقدى.

(عد) للطبقات الكبرى لابن سعد.

مع التوصية بمطالعة مقدمة كلِّ كتابٍ صُنِّفَ فى هذا العلم الشريف، والله الموفق.

والحمد لله رب العالمين.

أ.د/سعيد محمد صالح صوابي

مراجع للاستزادة:

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢٠٢ : ٢٠٤، تحقيق د/نور الدين عتر.
(٢) التبصرة والتذكرة للحافظ العراقى، ومعه: فتح الباقى للشيخ زكريا الأنصارى ١٥٣/٢ :١٥٧.
(٣) فتح المغيث للسخاوى ١٨٩/٢ : ١٩٣.
(٤) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمى، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣.
(٥) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبى ١٥٨/١، ط الثالثة - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
(٦) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ٢/١، ط الأولى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
(٧) المغنى فى الضعفاء للذهبى ٥/١، ط الأولى - دار المعارف - سوريا ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.
(٨) تهذيب التهذيب ٥/١ ، ٦ لابن حجر.
(٩) تقريب التهذيب ص ٧٥ ، ٧٦، ط الثالثة - دار القلم - سوريا ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
(١٠) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر ٨/١، ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.
(١١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجى ٣/١ ، ٤، تحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور / محمود عبد الوهاب فايد - مكتبة القاهرة.
(١٢) جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير للسيوطى ٢/١ ، ٣، ط الأولى - مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
(١٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة المناوى ٢٤/١: ٢٩، ط المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
(١٤) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشوكانى ٢٤/١، ٢٥، ط الأولى - دار الحديث - القاهرة ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م.
(١٥) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، إعداد لفيف من المستشرقين.
(١٦) مقدمة كتاب: مفتاح كنوز السنة، إعداد الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى، ص ٩، ط دار إحياء التراث العربى- بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

رواية الآباء عن أبنائهم

هذا نوع عــزيـز من أنواع علوم الحـديث يعرفه حُذاق المحدِّثين والمدققون منهم.

تعريفه : أن يوجد في سند الحديث أبٌ يروي عن ابنه.

فيتلقى ذاك الأب عن ابنه هذا الحديث وتحمله عنه: يصير الابنُ شيخًا لأبيه وأستاذًا له، مع تأخره عنه في الزمن والرتبة.

ومن فوائد هذا النوع : أن المعرفة به تعصم من الخطأ، فلا يظن أن في السند تصحيفًا، أو انقلابًا، أو وهمًا ... حين يجد الأب مقدمًا على ابنه، مخالفًا للأغلب والأعم الذي تَرِدُ عليه الرواية، إذ الأكثر فيها: أن يروي الابن عن أبيه.

كما أن في ثبوت رواية الآباء عن أبنائهم بين المحدثين يؤكد ما كانوا عليه من تواضع جم، حيث لم يستنكف الواحدُ منهم من التلمذة على ابنه و التلقي عنه.

مثال لرواية الآباء عن الأبناء :

رواية العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، عن ابنه الفضل رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة [1].

قال الإمام الطبراني: حدثنا العباس بن الفضل الإسفاطي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، حدثني أبو الزبير المكي: أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أنه سمع ابن عباس: أن عباسًا لما كان يوم عرفة، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، قال عباس: فلما كَبَّرَ الناس قلت: سيحدثني الفضل عما صنع رسول الله ﷺ، قال الفضل: لما دفع ﷺ عشية عرفة دفع الناس معه، فجعل رسول الله ﷺ يشد برأس بعيره يكف منه، وجعل ينادي: «**أيها الناس! عليكم السكينة**» [2].

والحديث مخرج في الصحيحين من غير هذا الوجه بنحوه [3].

وهناك مثالٌ آخر أورده المصنفون في علوم الحديث لا نُطيل بذكره؛ لكننا نحيل عليه، حيث خرَّجه بعض المحققين المعاصرين[4].

تنبيهات :

الأول: يُعد من هذا النوع رواية الأم عن بنتها، ورواية الأب عن ابنته.

مثال ذلك ما أخرجه البخارى فى صحيحه. كتاب الصوم. ح١٩٨٢ أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال متحدثًا بنعمة الله عليه بسبب دعاء النبى ﷺ له: (فإنى لمن أكثر الأنصار مالاً ، وحدثتنى ابنتى أُمَيْنَةُ: أنه دُفِنَ لِصُلبى مَقْدَمَ الحجاج البصرةَ بِضعٌ وعِشرون ومائة).

التنبيه الثانى: لم يصب الحافظ ابن الجوزى حين مثل لهذا النوع فى كتابه التلقيح[5] بالحديث رقم ٥٦٨٧ من صحيح البخارى فى كتاب الطب. أن خالد بن سعيد قال: خرجنا ومعنا غالبٌ بن أبجرَ، فمرِض فى الطريق، فقدمنا المدينة وهو مريضٌ، فعادَهُ ابن أبى عُتيقٍ، فقال لنا: عليكم بهذه الحُبيبةِ السوداء.. فإن عائشة - رضى الله عنها - حدثتنى أنها سمعت النبى ﷺ يقول: **«إنَّ هذه الحبةَ السوداء شِفاءٌ من كلِّ داء..»**. وذلك لأن أبا بكر بن أبى عتيق ليس هو الصِّدِّيق والد عائشة - رضى الله عنها؛ وإنما هو : عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، حفيد أخيها عبد الرحمن، من الطبقة الوسطى فى التابعين، وثقه العجلى وغيره، روى عن عائشة أم المؤمنين عمة أبيه، وغيرها من الصحابة[6].

قال الحافظ العراقى فى ألفية الحديث :

وصنفوا فيما عن ابنٍ أخذا

أبٌ كعباسٍ عن الفضل كذا

أما أبو بكر عن الحمراءِ

عائشةَ فى الحبة السوداء

فإنه لابن أبى عتيقِ

وغلط الواصفُ بالصِّدِّيقِ[7]

التنبيه الثالث: صنف الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادى فى هذا النوع مؤلفًا جمع فيه كل ما ورد صحيحًا كان أو غير صحيح[8]، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

١- علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

٢- شرح ألفية العراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة ، ومعه فتح الباقى للشيخ زكريا الأنصارى ٣/٨٣ : ٨٧ ، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

الهوامش:

(١) فتح المغيث للسخاوى ٣/١٧١ ، وتيسير مصطلح الحديث للطحان، ص ١٩١.

(٢) الحديث مطولاً فى المعجم الكبير للطبرانى ١٨ /٢٧٣ ، ٢٧٤ ح ٦٩٠.

(٣) البخارى كتاب الحج. ح ١٦٧٣ عن ابن عمر ، و ح ١٦٧٤ عن أبى أيوب الأنصارى. ومسلم فى الصلاة والحج : ح ٧٠٣ عن ابن عمر.

(٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ٢/٥٤٦ تحقيق : على بن حسن الحلبى. ط الأولى دار العاصمة - السعودية ١٤١٥ هـ. والمقنع فى علوم الحديث للإمام سراج الدين ابن الملقن ٢/٥٣٥ تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ط الأولى دار فواز للنشر - السعودية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

(٥) تلقيح فهوم أهل الأثر فى عيون التاريخ والسير لابن الجوزى، ص ٧٠٤، تحقيق ونشر مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٧٥م .

(٦) الثقات لابن حبان ٥/١٠ ، وتهذيب التهذيب ٦/١١ .

(٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقى، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩، الأبيات ٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ط مكتبة السنة - القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٨) فتح البارى ١٠/١٤٣ ، وتدريب الراوى ٢/٢٥٤ ، ٢٥٥ .

رواية الأبناء عن آبائهم

هذا النوع من الرواية كثيرٌ بين المحدِّثين لأنه جارٍ على الأصل الغالب.

تعريفه : أن يوجد فى سند الحديثِ ابنٌ يروى عن أبيه.

وقد يَزيدُ على ذلك فيروى هذا الابن الحديث عن أبيه عن جده فما فوق.

وعليه : فإن الراوى قد يروى عن أبيه فقط؛ وهذا هو الأكثر، وقد يروى عن أبيه عن جده؛ وهذا مع كثرته؛ لكنه أقل من الأول.

وفائدة المعرفة بهذا النوع من الرواية:

تبرز فى: تحديد اسم الأب للراوى، أو اسم الابن إذا كان مبهمًا، وتعيين المراد من جده: هل هو جَدُّه، أو جَدُّ أبيه ؟

لاسيما إذا لم يُذكَرِ اسمُ الأب أو الجد للراوى فى السند صراحةً.

وحينئذٍ يُحتاجُ إلى البحث فى مصادر تراجم الرواة، والاستدلال على ما توصل إليه من نتائج .

قال الحافظ ابن كثير: (وقد يقع فى بعض الأسانيد فلان عن أبيه عن أبيه عن أبيه، وأكثر من ذلك، ولكنه قليل، وقلَّ ما يصح منه)(1).

مثال لما يرويه الابن عن أبيه فقط :

ما أخرجه مسلم فى صحيحه ح ٩٧٧ فى الجنائز رقم ١٠٦ ، والأضاحى رقم ٣٧، والأشربة رقم ٦٣ : ٦٥ من طريق ابن بُرَيْدَةَ، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها** ....». الحديث مطولاً.

فراوى الحديث: بُرَيْدَةُ بن الحُصَيِّب الأسلمى الصحابى الجليل رضي الله عنه له ولدان: سليمان، وعبد الله، وكلاهما: ثقة، وحتى يُعرفَ مَنِ الراوى منهما للحديث عن أبيه بريدة: لابد من النظر فى بقية الطرق، وكلٌّ منهما سمع من أبيه هذا الحديث، وقد مثَّلتُ به؛ لأن بعض الأئمة النقاد تكلموا فى رواية كلٍ منهما عن أبيه، فأردتُ التنبيه على تصحيح روايتهما عنه (2)، والله أعلم.

وعلماء الاصطلاح يُمثلون لهذا النوع بروايةِ أبى العُشَراءِ الدَّارمى عن أبيه مرفوعًا:

«**لو طَعَنْتَ فى فَخِذِها لأجزأ عنكَ**». أخرجه أصحاب السنن [٣].

وهو حديث ضعيف لجهالة أبى العُشَراءِ وتفرده به.

قال البخارى عن أبى العُشَراءِ: فى اسمه وحديثه وسماعه من أبيه: نظر، وقال أحمد: حديث أبى العُشَراءِ فى الذكاة - أى: الذبائح - هو عندى غلط، ولا أذهب إليـــه إلا فى موضع ضرورة [٤].

ومثالٌ لمن يروى عن أبيه عن جده فما فوق : ما أخرجه الإمام أحمد ح ٧٠٣٥، وصححه ابن حبان من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ : أن رسول الله ﷺ قال فى مجلس: «**ألا أُحَدِّثكُم بأحَبِّكم إلىَّ وأقربكم منى مجلسًا يوم القيامة؟**» ثلاث مرات يقولها، قال: قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: فقال ﷺ: «**أحسَنُكم أخلاقًا**» [٥].

فعمرو بن شعيب روى هذا الحديث عن أبيه شعيب، عن جده محمد بن عبد الله، عن جد أبيه: عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما.

وأما إذا روى عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده فقط ولم يسمِّ جدَّه: فالمراد به: جد أبيه عبدالله بن عمرو بن العاص، وليس جده: محمد بن عبد الله بن عمرو.

وصحح الحاكم أحاديثه عن أبيه، عن جده وقال: (لا أعلمُ خلافًا فى عدالة عمرو بن شعيب ، إنما اختلفوا فى سماع أبيه من جده عبد الله بن عمرو، وكنت أطلب الحجة الظاهرة فى ذلك، فلم أصل إليها إلى هذا الوقت).

ثم أخرج الحاكم حديثاً عن الدارقطنى، وقال: هذا حديث رواته حفاظ، وهو كالآخذ باليد فى صحة سماع شعيب بن محمد من جده: عبد الله بن عمرو [٦].

وقال البخارى: (رأيت أحمد وابن المدينى وابن راهويه وأبا عبيدة والحميدى وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين، ومن النَّاسُ بعدهم ؟!!)[٧].

وأخرج له فى صحيحه حديثًا واحدًا مُعلقًا بصيغة الجزم فى أول كتاب اللباس، وهو متصلٌ فى المسانيد والسنن [٨].

من المصنفات فى هذا النوع :

١ - جزء مَن روى عن أبيه عن جده لابن أبى خَيْثَمة، قال السخاوى: وهو فيما أعلم أول مصنَّفٍ فيه.

٢ - كتاب : الوَشْىُ المعَلَّم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ للحافظ صلاح الدين العلائى.

قال الحافظ ابن حجر: وقد لخصته، وزدت عليه تراجم كثيرة جداً.

٣ - قال ابن كثير: و قد صنف فيه الحافظ أبو نصر الوايلى كتاباً حافلاً، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياءَ مهمةً نفيسةً (٩).

٤ - كتاب من روى عن أبيه عن جده لابن قُطْلُوبغا المصرى - حققه الدكتور باسم فيصل الجوابرة، وطُبع بالسعودية والكويت.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة:

(١) المستدرك ١٩٧/١ ح ٧٠٨ ، ٤٧/٢ ح ٢٢٩٩ ، ٤٢٠/٢ ح ٣٥٧٣ .
(٢) محاسن الاصطلاح للإمام سراج الدين البلقينى، ص ٤٨١ ، تحقيق د.عائشة عبد الرحمن - بنت الشاطئ - بحاشية مقدمة ابن الصلاح - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤م .
(٣) النكت على نزهة النظر ص ١٦٢ .
(٤) شرح ألفية السيوطى فى علم الحديث للشيخ أحمد محمد شاكر ص ٢١٢ : ٢١٤، الطبعة الثانية مكتبة ابن تيمية - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٨م.

الهوامش:

(١) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، ص ١٩٩.
(٢) ينظر فى ترجمة بريدة : الإصابة ٤١٨/١، ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥ م. وفى ترجمة سليمان وعبد الله ينظر : تهذيب التهذيب ١٧٤/٤ ، ١٧٥ ، و٥/ ١٥٧ ، ١٥٨.
(٣) أبو داود كتاب الضحايا ح ٢٨٢٥ ، والترمذى كتاب الصيد ح ١٤٨١ ، والنسائى كتاب الضحايا ح ٤٤٢٠ ، وابن ماجه كتاب الذبائح. ح ٣١٨٤ وغيرهم.
(٤) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣١٧ ، ٣٢٢ . وتهذيب التهذيب ١٦٧/١٢ ، ١٦٨ . وتقريب التهذيب، ص ٦٥٨، ط دار الرشيد - سوريا.
(٥) المسند ٢١٧/٢ ، ٢١٨ ، وصحيح ابن حبان ح ٤٨٥: الإحسان ، و ح ١٩١٦: موارد الظمآن، وعنده: (ألا أخبركم). وقال الهيثمى فى مجمع بن عمرو ... بنحوه.
(٦) المستدرك ٦٥/٢ ح ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٥ ، وسنن الدارقطنى ٥٠/٣ ، ٥١ ح ٢٠٩ كتاب البيوع .
(٧) التاريخ الكبير ٣٤٢/٦ ، ٣٤٣ ، والتهذيب ٤٩/٨.
(٨) فتح البارى ٢٥٢/١٠ ، والطيالسى ح ٢٢٦١ ، وأحمد ١٨١/٢ ، ١٨٢ ح ٦٦٩٥ ، ٦٧٠٨ ، والنسائى ٧٩/٥ ح 2558 ، وابن ماجه ح ٣٦٠٥.
(٩) اختصار علوم الحديث: مع شرحه الباعث الحثيث، ص ١٩٩ . ونزهة النظر، ص ١٢٥ . وفتح المغيث للسخاوى ١٨٢/٣ .

رواية الأقران بعضهم عن بعض

هذا النوع من الرواية تدخل فيه أنواع أخرى تمتزج معه وتشتبك به ، لكنَّ المدققين من المحدِّثين يُطلقون على كل نوع منها اصطلاحًا خاصًا يُحدده ويُميزه عن غيره فلا يختلط به.

ومن تلك الأنواع: المُدبَّجُ ، الذى سيأتى بيانه بمشيئة الله تعالى.

الأقران فى اللغة : الجماعة المتماثلون فى صفة أو أكثر، والواحد منهم قِرنٌ، لأنه يتحقق فيه ما يُمكن أن يقترن فيه بغيره.

قال الفيروزآبادى: (القِرْنُ بالكسر: كُفْؤُكَ فى الشجاعة.. والمصاحِب ـ النظير ـ ، وقَرَنَ بين الحجِّ والعُمْرَةِ قرانًا: جمع) [١].

وقال ابن فارس: (القِرْنُ : قِرنُك فى الشجاعة، والقَرْنُ: مثلُك فى السِّنِّ، وقياسُهما واحد؛ وإنَّما فُرِّق بينهما بالكسر والفتح لاختلاف الصفتين، وقرينة الرَّجُل: امرأتُه)[٢].

والأقران اصطلاحاً : هم القوم المشتركون فى صفة أو أكثر تتعلق بالرواية.

مثل : الاجتماعُ على التلقى من شيخ واحد، أو الاتفاق بأن يروى عنهم راوٍ واحد، أو التقارب بينهم فى السنِ والرتبة... ونحو ذلك.

ورواية الأقران فى اصطلاح المحدثين : هى أن يروى أحد القرينين عن الآخر، ولا يروى هذا الآخر عنه فيما نعلم.

بمعنى: أن يروى أحد الأقران عمن يماثله فى السِّنِ والطبقة فيصير الثانى منهما شيخًا للأول فى هذه الرواية بعينها، ولا توجد رواية للثانى عن الأول.

مثاله:

١ - قال السيوطى: (قد يجتمع جماعة من الأقران فى حديث، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبى خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن على بن المدينى، عن عبيد بن معاذ، قال: حدثنا أبى، حدثنا شعبة، عن أبى بكر بن حفص، عن أبى سلمة، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: «كان أزواج النبى ﷺ يأخذن من رؤوسِهنَّ حتى تكون كالوفْرة». فأحمد والأربعة فوقه: خمستهم أقران) [٣].

ومعنى الحديث: أن أزواج النبى ﷺ كن يأخذن من شعر رؤوسهن ، ويُقصِّرنَهُ حتى يكون كالوَفْرَةِ، وهى ما لا يجاوز الأذنين، قال القاضى عياض ـ رحمه الله تعالى: المعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن القرون والذوائب، ولعل أزواج النبى ﷺ فعلن هذا بعد وفاته ﷺ لتركهن التزين، واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً لمؤنة رؤوسهن.

وقال النووى: وهذا الذى ذكره القاضى عياض من كونهن فعلنه بعد وفاته ﷺ لا فى حياته، كذا قاله أيضاً غيره وهو متعين، ولا يظن بهن فعله فى حياته ﷺ، وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء، والله أعلم(٤).

وأقول: هذا صحيح ما لم يصل تخفيف الشعر إلى حد التشبه بالرجال، والله أعلم.

٢ - وفى صحيح البخارى كتاب الأحكام ح ٧١٦٣ أربعة من الصحابة روى بعضهم عن بعض (٥).

٣ - وحديث المغيرةَ بنِ شعبة رضي الله عنه المتفق عليه: «**أن النبى ﷺ مسح على الخفين**» فيه أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض. البخارى كتاب الوضوء ح ١٨٢ ، ومسلم كتاب الطهارة ح ٢٧٤.

ومن فوائد هذا النوع من الرواية :

الحرص على إسناد الرواية إلى قائلها، ودفع توهم الخطأ فى الإسناد زيادةً فيه أو نقصًا منه، إذ قد يظن من لم يدرس هذا النوع أن صيغة الأداء قد استبدلت بحرف العطف، لأن الأصل أن يروى التلميذ عن شيخه، لا عن قرينه.

ومن المصنفات فى هذا النوع :

كتابُ «ذِكْرِ روايةِ الأقران» لأبى الشيخ الأصبهانى: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان، المتوفَّى سنة ٣٦٩ هـ.

قال على بن حسن الحلبى: وصلتنا قطعة صالحة منه، وهو تحت التحقيق عندى مشاركةً مع بعض الأفاضل، يسر الله إتمامه(٦).

وصنف فيه أيضًا: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤هـ ، وجمع الحافظ ابن حجر ما فى كتابَى ابن الأخرم وأبى الشيخ، ولخصه فى كتاب سماه: «الأفنان فى رواية الأقران»، والله أعلم(٧).

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٢١٥ : ٢٢٠ ، ط طبرية.

(٢) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٣) المقنع لابن الملقن، ص ٥٢١ : ٥٢٣ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى ٣/١٦٠ : ١٦٢ .

(٥) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للصنعانى، ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

الهوامش:

(١) القاموس المحيط ص ١٥٧٩، ط الثانية مؤسسة الرسالة - ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

(٢) معجم مقاييس فى اللغة، ص ٨٨٣ .

(٣) تدريب الراوى ٢/٢٤٨ ، ٢٤٩ . وحديث عائشة متفق عليه: البخارى كتاب الغسل. ح ٢٥١، ومسلم كتاب الحيض. ح ٣٢٠ واللفظ له ، والنسائى فى الكبرى ح ٢٣٢.

(٤) شرح النووى لصحيح مسلم ٤/٥ .

(٥) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب، وأصله عند البخارى كتاب الزكاة ح ١٤٧٣ . ومسلم كتاب الزكاة ح ١٠٤٥ / ١١١ : الطريق الثانية .

(٦) النكت على نزهة النظر، ص ١٦٠، هامش ٢.

(٧) اليواقيت والدرر ٢/٥٤٠ .

رواية الأكابر عن الأصاغر

هذا النوع من الرواية نوع فى غاية الأهمية تدعو إليه الهمم العلية والأنفس الذكية، ولذا قيل: لا يكون الرجل محدثًا حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه. والأصل فيه ما جاء فى سورة الكهف من قول نبى الله ورسوله موسى عليه السلام للخضر كما حكى القرآن: **﴿قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً﴾**[1] ولا ريب أن موسى عليه السلام أكبر مقاما وأعلى قدرا من الخضر، فإن موسى عليه السلام من الخمسة أولى العزم من الرسل.

قال الله ـ تعالى ـ فى سورة الأحزاب: **﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم ميثاقًا غليظاً﴾**.[2] وأخرج البخارى فى كتاب العلم قصة الحُر بن قيس وتماريه مع عبد الله بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فى قصة موسى والخضر قال الإمام البخارى: «حدثنى محمد بن غُرير الزهرى قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنى أبى عن صالح عن ابن شهاب حَدَّث أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحر بن قيس بن حصن الفزارى فى صاحب موسى، قال ابن عباس: هو خضر، فمر بهما أُبىّ بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إنى تماريت أنا وصاحبى هذا فى صاحب موسى الذى سأل موسى السبيل إلى لقيه، هل سمعت النبى ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينما موسى فى ملأ من بنى إسرائيل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحداً أعلم منك؟ قال موسى: لا. فأوحى الله إلى موسى: بلى، عبدنا خضر..**». الحديث[3].

وقد علق الحافظ ابن حجر على ترجمة الباب بقوله: «هذا الباب معقود للترغيب فى احتمال المشقة فى طلب العلم، لأن ما يغتبط به تحتمل المشقة فيه، ولأن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله»[4].

والأصل فى هذا النوع من السنة أيضًا رواية النبى ﷺ حديث الجساسة الذى رواه عن تميم الدارى كما فى «صحيح مسلم» مما

أخبـر به عن رؤية الدجـال فى تلك الجـزيرة التى فى البحر[٥].

وروايته ﷺ عن مالك بن مزرد، وقيل: ابن مـرارة، وقيل: ابن مـرة الرهاوى فيما أخرجه ابن منده فى كتاب الصحابة بسنده عن زرعة ابن سيف بن ذى يزن «أن النبى ﷺ كتب إليه كتابًا، وأن مالك بن مزرد الرهاوى قد حدثنى أنك أسلمت وقـاتلت المشـركين، فـأبشـر بخير..» الحديث.

وكذا ما ثبت فى صحيح البخارى من رواية معـاوية بن أبى سـفيان ـ رضى الله عنهمـا ـ عن مالك بن يخامر عن معاذ رضي الله عنه وهو قوله: «وهم بـالشـام» فى حـديث: «**لا تزال طائفة من أمـتى ظاهرين على الحق لا يضـرهم من خـالفـهم حـتى يأتى أمـر الله**». رواه الشيخان[٦]. وقوله أيضًا: «**حدثنى عمر أنه ما سابق أبا بكر إلى خير قط إلا سبقه**». أخرجه الخطيب فى تاريخه[٧].

فائدة معرفة هذا النوع وضبطه:

قـال الإمام السخاوى[٨]: «وفائدة ضبطه الخـوف من ظن الانقـلاب فى السند مع مـا فـيـه من العـمل بقـوله ﷺ : «**أنزلوا الناس منازلهم**».

وإلى ذلك أشـار ابن الصـلاح بقوله: «ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل، نظرًا إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما».

وفى مـقدمـة صـحيح مسلم تعليـقًا قـال: «وذُكـر عن عـائشـة ـ رضى الله عنهـا ـ أنهـا قـالت: «أمـرنا رسـول الله ﷺ أن ننزل الناس منـازلهـم»[٩]. ورواه أبـو داود فـى «سـننـه»[١٠] وفى سنده انقطاع.

وينقسم هذا النوع من علوم الحديث إلى أقسام:

الأول: أن يكون الراوى أكبـر سنًا وأقـدم طبـقـة من المروى عنه كـالزهرى ويحـيـى بن سعيد الأنصارى فى روايتهما عن الإمام مالك ابن أنس، وكـالأزهرى أبى القاسم عبيـد الله ابن أحـمـد فـى روايتـه عن تلميـذه أبى بكر أحـمـد بن على بن ثابت الخطيب البـغـدادى وهو إذ ذاك شاب.

وقد روى عن مـالك من شيـوخـه خلق غيـر الزهـرى ويحـيـى حـتى أفـردهم بـالتـصنيف الرشـيـد العطـار فى مـصنف سـمـاه (الإعـلام بمن حـدث عن مـالك بن أنس الإمـام من مشايخه السادة الأعلام).

كما أفردهم بالتصنيف قبل الرشيد العطار الإمام محمد بن مخلد الدورى.

الثانى: أن يروى الحافظ العالم عمن هو أصغر منه قدرًا فقط دون السن، كرواية مالك

مالك وابن أبى ذئب عن شيخهما عبد الله بن دينار وأشباهه، وكرواية أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى، مع كون المروى عنه دون الراوى فى الحفظ والعمل لأجل رواياتهم، وذلك كثير جدًا. فكم من حافظ جليل أخذ عمن دونه فى اللقى خاصة دون السن أيضًا.

الثالث: أن يكون الراوى أكبر من المروى عنه من الوجهين معًا (قدرًا وسنًا) كرواية كثير من الحفاظ والعلماء عن أصحابهم وتلاميذيهم مثل عبد الغنى بن سعيد عن محمد بن على الصورى، والخطيب عن أبى نصر بن ماكولا فى نظائرهما، وحاصلهما يرجع إلى رواية الراوى عمن دونه فى اللقى أو فى السن أو فى المقدار.

ومن هذا القسم الثالث **رواية الصحابة عن بعض التابعين كرواية** العبادلة الأربعة وعمر وعلى وأنس ومعاوية وأبى هريرة - رضى الله عنهم - عن كعب الأحبار، فى أشباه لذلك أفردها الخطيب فى جزء (رواية الصحابة عن التابعين).

قال الصنعانى[11]: «ومما هو داخل فى رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الصحابة عن التابعين، وكثير من أهل الحديث يجعلونه نوعًا مستقلاً ويفردونه ببحث لأمرين:

الأول: أنه طريق قد يتوهم عدم وجوده.

الثانى : للرد على من زعم من العلماء أنه لا وجود له».

وذهب إلى تعليل ذلك بأن الصحابة إنما رووا عن التابعين الإسرائيليات ولا يعقل رجوعها إلى الصحابة، والأصل وتعليله خطأ، فإن ذلك موجود حتى فى الصحيحين، وقد جمع فيه الحافظ الخطيب وجمع الحافظ العراقى من هذا النوع نحو عشرين حديثًا، ومن هذه الأحاديث حديث السائب بن يزيد الصحابى رضي الله عنه عن عبد الرحمن بن عبد القارى التابعى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «**من نام عن حزبه أو عن شىء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل**». وهو من أحاديث مسلم[12].

مثال ما رواه الصحابى عن التابعى[13].

ومن أمثلته ما أخرجه الترمذى فى جامعه من حديث صالح بن كيسان، عن الزهرى، عن سهل بن سعد، عن مروان بن الحكم، عن زيد ابن ثابت: أن النبى ﷺ أملى عليه: ﴿**لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله**﴾.

قال: فجاءه ابن أم مكتوم... الحديث،

عقبه: «وهذا الحديث يرويه رجل من الصحابة ـ وهو سهل ـ عن رجل من التابعين وهو مروان»[١٤].

مثال آخر: ويلتحق بذلك ما فى صحيح البخارى من رواية معاوية بن أبى سفيان ـ رضى الله عنهما ـ ، عن مالك بن يخامر، عن معاذ رضي الله عنه لزيادة: «وهم بالشام» فى حديث: **«لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق»**[١٥]. فمالك بن يخامر المذكور كما قال أبو نعيم: لا يثبت كونه صحابيًا، ورواية الصحابة عن التابعين، وكذا الآباء عن الأبناء، والشيخ عن التلميذ.

ومن هذا القسم الثالث أيضًا رواية **التابعى[١٦] عن تابع التابعى:** كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى عن مالك، وكعمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ليس تابعيًا، وروى عنه منهم ـ أى التابعين ـ أكثر من عشرين نفسًا فيما جمعهم الحافظ عبد الغنى بن سعيد فى جزء له، بلغ بهم تسعة وثلاثين، وقيل: أكثر من سبعين؛ قاله الحافظ أبو الفضل الطبسى، وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقى فبلغ بهم نيفاً وخمسين، وذكرهم عنه صاحب (التدريب).

وما جزم به ابن الصلاح وتبعه النووى من كون عمرو بن شعيب ليس تابعيًا تبع فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد، وأبا بكر النقاش المفسر، رده الحافظ العراقى فى (التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح) وقبله المزى الحافظ الكبير وقال: «قد سمع من غير واحد من الصحابة منهم زينب بنت أبى سلمة، والربيع بنت معوذ بن عفراء، وهما صحابيتان».

ومن فوائد هذا النوع[١٧] وما أشبهه: التنويه من الكبير بذكر الصغير وإرشاد الناس إليه فى الأخذ عنه، وقد قال التاج السبكى بعد إفادته: «إن إمام الحرمين نقل فى الوصية عن تلميذه أبى نصر بن أبى القاسم القشيرى، وهذا أعظم ما عظم به أبو نصر، وهو فخار لا يعدله شىء»، وكذا نقل الجمال الأسنوى فى المهمات وغيرها عن العراقى صاحب الألفية فى المصطلح واصفًا له بحافظ العصر، مع كون العراقى من تلامذة جمال الدين الأسنوى.

وهذا وأمثاله مما يعد فى مفاخر كل من المروى والمروى عنه.

وممن[١٨] جرى على ذلك الإمام البخارى فقد ذكروا أن الذين كتب عنهم وحدث عنهم ينقسمون إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصارى، فإنه حدثه عن حميد ومثل مكى بن إبراهيم فإنه حدثه

عن يزيد بن أبى عبيد، ومثل أبى نعيم فإنه حدثه عن الأعمش.

الطبقة الثانية: من كان فى عصر هؤلاء لكنه لم يسمع من ثقات التابعين، كسعيد بن أبى مريم، وأيوب بن سليمان.

الطبقة الثالثة: وهى الوسطى من مشايخه: من لم يلق التابعين لكن أخذ عن كبار أتباع التابعين كسليمان بن حرب، وعلى ابن المدينى، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم فى الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه فى الطلب ومن سمع قبله قليلاً، كأبى حاتم الرازى وعبيد بن حميد وأحمد بن النضر، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم فى عداد طلبته فى السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملى، وعبد الله بن أبى العاص الخوارزمى، وحسين بن محمد القبانى، وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شيبة عن وكيع أنه قال: «لا يكون الرجل عالمًا حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

ومما روى عنه نفسه أنه قال: «لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

أ.د/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

(١) سورة الكهف الآية ٦٦.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٧.

(٣) صحيح البخارى كتاب العلم، حديث (٧٤).

(٤) فتح البارى ١٦٨/١.

(٥) صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، حديث (٢٩٤٢).

(٦) صحيح البخارى كتاب العلم، حديث (٧١)، وكتاب فرض الخمس، حديث (٣١١٦)، وكتاب المناقب، حديث (٣٦٤١) وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٦٠)، صحيح مسلم كتاب الإمارة، حديث (١٩٢٤).

(٧) تاريخ بغداد ٧٦/٥.

(٨) فتح المغيث ١٣٦/٣.

(٩) صحيح مسلم، المقدمة، ص ٦.

(١٠) سنن أبى داود، كتاب الأدب، حديث (٤٨٤٢).

(١١) توضيح الأفكار ٤٧٤/٢.

(١٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، حديث (٧٤٧).

(١٣) فتح المغيث ١٣٨/٣.

(١٤) سنن الترمذى، أبواب تفسير القرآن، حديث (٥٠٢٤).

(١٥) صحيح البخارى، كتاب العلم، حديث (٧١)، وانظر بقية تخريجه فى هامش (٦).

(١٦) الوسيط لأبى شهبة ص ٥٥٠.

(١٧) فتح المغيث ١٣٩/٣.

(١٨) توجيه النظر ١٧٦ الطبعة الأولى الخانجى.

الرواية باللفظ والرواية بالمعنى وأحكامهما

تعريف الرواية باللفظ : هى أن يؤدى الراوى الحديث باللفظ الذى تحمله به، دون تغيير، ولا تبديل.

تعريف الرواية بالمعنى : هى أن يؤدى الراوى الحديث بعبارة من عنده، موافقة فى المعنى للَّفظ الذى تحمله.

حكم الرواية باللفظ أو بالمعنى وآراء العلماء فى ذلك :

أولاً : لا خلاف بين العلماء على أن الأصل والعزيمة، رواية الحديث بلفظه كما تحمله راويه، خشية الوقوع فى الخطأ، ولو من غير قصد.

ولأجل هذا حرص كثير من الصحابة فمن بعدهم على تأدية ما تحملوه من الأحاديث كما سمعوها، دون تغيير ولا تبديل. فمن الصحابة أمثال عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبى أمامة الباهلى - رضى الله عنهم -[1] ومن التابعين : أمثال القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق، ومحمد بن سيرين، وعلقمة ابن قيس وغيرهم[2].

ثانيًا : من العلماء من رأى وجوب رواية الحديث بلفظه، دون تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا نقص، وإن كان المعنى فى الجميع واحدًا[3].

ومما استدل هؤلاء به حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : «**نضر الله امرأً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلَّغ أوعى من سامع**»[4].

ومن أدلتهم أيضا : أن الشارع أوجب على المسلمين مراعاة اللفظ والمعنى فى عدد من العبادات كالأذان والإقامة، والقنوت والتشهد، وغير ذلك، ولما يخشى عند نقل المعنى من الغلط فى المراد أو التقصير فيه[5].

وقد أجيب عن ذلك من أوجه منها : أن حديث ابن مسعود السابق نفسه قد روى بالمعنى، بعدة ألفاظ فجاء فى بعضها «رحم الله» مكان «نضر الله» وفى بعضها «رب مبلغ أفقه» بدل «رب مبلغ أوعى» وغير ذلك[6] وعليه يكون حمل الحديث على الأفضلية والاستحباب هو الأولى[7].

أما الاستدلال بما ذكر من الأذان وما معه، وما يخشى من الخطأ فسيأتى جوابه خلال القول الثانى بإذن الله.

ثالثًا : يرى جمهور المحدثين والأصوليين والفقهاء والأئمة أبو حنيفة ومالك فى رواية عنه، وأحمد والشافعى جواز رواية الحديث بالمعنى، لكن بشروط وضوابط؛ فى الراوى والمروى، تتحقق بها الغاية، وتندفع المحاذير إن شاء الله[٨] وخلاصة ذلك : المنع فى حالات والجواز فى غيرها.

وقال الزركشى : إن هذا هو الرأى الصحيح، من مذاهب عشرة ذكرت فى الموضوع.[٩]

ومما استُدلَّ به لهذا : أن الله تعالى قص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وأن الرواية بالمعنى جاءت عن جماعة من الصحابة - رضى الله عنهم - وكذلك نُقِلَت أحاديثه ﷺ لغير العرب بلغاتهم المختلفة من العجم وغيرهم[١٠] فجواز التعبير عن معناها بلغة العرب أولى. وذلك فى إطار الشروط والضوابط التالية.

شروط وضوابط جواز الرواية بالمعنى :

وأما الشروط والضوابط التى ذكرها العلماء، فهى تتعلق بالراوى وبالمروى. وأهمها ما يلى:

(أ) أن يكون الراوى عارفاً بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معانيها، ضابطاً لمعنى الحديث، عالماً بالمحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم[١١].

(ب) أن يكون ذلك فى خبر ظاهر، أما الخبر المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى، لأنه ربما نقله بلفظ لا يؤدى مراد الرسول ﷺ.

(ت) ألا تكون رواية الحديث قاصرة عن الأصل فى إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان، وأن تكون مساوية للأصل فى الجلاء والخفاء؛ لأن الخطاب يقع تارة بالمحكم وتارة بالمتشابه.

(ث) واشترط بعضهم أن لا يكون الحديث مما يتعبد بلفظه كالتكبير والتشهد والقنوت - حكى ذلك عن الزركشى -[١٢] والأذان والشهادة.

(ج) واشترط بعضهم أن لا يكون الحديث من قبيل المتشابه الذى استأثر الله - عز وجل - بعلمه، كأحاديث الصفات.

(ح) ورأى البعض ألا يكون الحديث من جوامع كلمه ﷺ التى افتخر بإنعام الله تعالى عليه به، كقوله ﷺ: «**أوتيت جوامع الكلم**»[١٣]، ذكر ذلك السيوطى فى تدريب الراوى[١٤].

(خ) ألا يكون الحديث مما يستدل بلفظه على حكم لغوى، إلا أن يكون الذى أبدل اللفظ بلفظ آخر عربيا يستدل بكلامه على أحكام العربية، ذكره جمهور النحاة.

طريقة الرواية بالمعنى :

(د) وينبغى لمن يروى بالمعنى أن يقول عقيب روايته الحديث (أو كما قال) ونحو ذلك من الألفاظ، وقد كان قوم من الصحابة يفعلون ذلك مع أنهم أعلم الناس بمعانى الألفاظ، وذلك مخافة الزلل، لأنهم يقدرون ما فى الرواية بالمعنى من الخطر، روى أحمد وابن ماجه والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال يومًا: «قال رسول الله ﷺ» ثم اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه ثم إنه قال: «أو مثله، أو شبيهه، أو نحوه»، وكذلك يحسن للقارئ الذى اشتبهت عليه لفظة أن يقول بعدها (أو كما قال)[15]، فقد كان أنس رضي الله عنه ـ كما عند الخطيب فى الكفاية[16] ـ ممن أجاز الرواية بالمعنى يقولها عقب الحديث، ونحوه من الألفاظ كقوله: (أو نحو هذا، أو شبهه، أو شكله)، فقد روى الخطيب أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ، ثم أرعد أو رعدت ثيابه، وقال: أو شبه ذا، أو نحو ذا[17].

وعن أبى الدرداء رضي الله عنه: أنه كان إذا فرغ من الحديث عن رسول الله ﷺ قال: هذا، أو نحو هذا، أو شكله.

من أمثلة الرواية بالمعنى : تقدم أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه : «**نضَّر اللهُ امرأً سمع منا شيئا ...**» (الحديث) قد روُى بعدة ألفاظ، مع اتفاقها فى المعنى غالبا.

ومن ذلك أيضا تبديل اللفظ بمُرادفه مثل: الجلوس والقعود، والأمر والنهى[18] مثل حديث: «**اقتلوا الأسودين فى الصلاة**» ورواية «**أمر بقتل الأسودين فى الصلاة**»[19].

ومثل حديث : «**لا تبيعوا الذهب بالذهب**» ورواية «**أنه ﷺ نهى عن بيع الذهب بالذهب**»[20].

حكم رواية الحديث بالمعنى بعد تدوينه فى الكتب والمؤلفات :

الخلاف السابق فى حكم الرواية بالمعنى كان بالنسبة للمرويات غير المكتوبة حيث يتلقاها الراوى سماعًا أو عرضا، ويحفظها فى ذاكرته حتى يؤديها، أما ما هو مكتوب ومدون فى المصنفات، فليس فيه هذا، بل يجب التزام لفظ ما فى الكتب عند الرواية لما فيها أو النقل منها، لأنه ليس لأحد أن يغير أو يبدل فى كتاب غيره، فإن أراد تغييرًا نبه عليه، حتى لا يظن أن هذا هو لفظ الكتاب الذى يعزو الرواية إليه[21].

شبهة حول الرواية بالمعنى:

هذا ما جرى عليه كثير من الرواة من الأخذ برخصة الرواية بالمعنى والعمل بموجبها لئلا يتعطل العمل بجملة كثيرة من

الأحاديث، نعلم صحة مضمونها، ويؤدى اشتراط نقلها باللفظ إلى عسر يصعب على الرواة التغلب عليه.

ثم جاء بعض المستغربين يضرب على وتر أساتذة المستشرقين بالمزاعم والأوهام يشيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنى زاعمين أنه «إذ جاز للراوى تبديل لفظ الرسول ﷺ بلفظ نفسه فذلك يقتضى سقوط الكلام الأول، لأن التعبير بالمعنى لا ينفك عن تفاوت، فإن توالت المتفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً، بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة».

وهذا الطعن يعتمد أصحابه على إثارة الوساوس فى النفوس، بطريق المغالطة والتغافل عن الشروط التى أحاطها العلماء حول صحة الحديث والرواية بالمعنى، وهى شروط تجعل الناظر فى تصرف المحدثين يطمئن إلى أن الناقل لم يفوت جوهر الحديث، وإنما وضع مفردات موضع مفردات أخرى فى نفس المعنى.

ونوجز بيان ذلك من وجهين:

١ - إن الرواية بالمعنى لم تجز إلا لعالم باللغة، لا يحيل المعانى عن وجهها، وهذا بالنسبة للصحابة متوفر، فهم أرباب الفصاحة والبلاغة مع ما أوتوا من قوة الحفظ، وما توفر من أسبابه، ثم من جاء بعدهم يعرض على الاختبار، ولم يقبل العلماء إلا من توفر فيه هذا الشرط.

٢ - هب أن الراوى بالمعنى قد أخطأ الفهم وروى الحديث على الخطأ، أفيخفى هذا الخطأ على العلماء؟! هذا ما لا يمكن! فإنهم يشترطون فى الحديث الصحيح والحسن: انتفاء الشذوذ والعلة منه، أى أن حديث الثقة لا يقبل حتى يعرض على روايات الثقات، ويتبين أنه موافق لها، سالم من القوادح الخفية. وبذلك يجتنب ما قد يطرأ على الحديث نتيجة تناقله بين رجال السند، ولا يبقى لتوهم إخلال الراوى بالحديث أى موضع.

أ.د/ مصطفى محمد محمود حسين

مراجع للاستزادة :

- البحر المحيط للزركشى ج ٤ ص ٣٥٥ وما بعدها.
- الكفاية للخطيب البغدادى من ص ١٧٠ إلى ص ١٨٦، ومن ٢٠٢ إلى ٢٠٤.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى الفصل السابع من ص ٢٩٨ إلى ٣١٢.

الهوامش :

(١) الكفاية للخطيب ص ١٦٨، ١٧٠ - ١٧٣.

(٢) الكفاية للخطيب ص ١٨٦، وتهذيب الكمال ٢٠/ ترجمة (٤٠١٧).

(٣) الكفاية للخطيب ص ١٧٠.
(٤) أخرجه الترمذي في جامعه - كتاب العلم - باب الحث على تبليغ السماع وقال : حديث حسن صحيح.
(٥) الكفاية للخطيب ص ١٩٨ - ١٩٩ و ٢٠١ - ٢٠٢.
(٦) الكفاية ص ٢٠٢.
(٧) الكفاية للخطيب ص ١٦٧.
(٨) البحر المحيط للزركشي ٤/ ٣٥٥ - ٣٥٦.
(٩) ينظر المصدر السابق.
(١٠) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب ١٤٥/١ - ١٥٢، والكفاية للخطيب ص ٢٠١ - ٢٠٢.
(١١) توجيه النظر ١/ ٢٩٨.
(١٢) ينظر البحر المحيط للزركشي ٣٥٧/٤ و ٣٥٩.
(١٣) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب/قول النبي ﷺ «نصرت بالرعب ...»، حديث (٢٩٧٧)، وكتاب التعبير، باب/رؤيا الليل، حديث (٦٩٩٨).
وكتاب الاعتصام، باب/قول النبي ﷺ «بعثت بجوامع الكلم»، حديث (٧٢٧٣).
- وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث (٥٢٣).
(١٤) انظر تدريب الراوي للسيوطي.
(١٥) توضيح الأفكار ٣٧٣/٢.
(١٦) الكفاية ص ٣١٠.
(١٧) فتح المغيث ٢١٦/٢.
(١٨) ينظر البحر المحيط للزركشي ٣٥٧/٤ و٣٥٩.
(١٩) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، حديث (٩٢١).
(٢٠) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الذهب بالذهب، حديث (٢١٧٥)، وباب / بيع الذهب بالورق يداً بيد، حديث (٢١٨٢).
- وصحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب / الربا، حديث (١٥٨٤).
(٢١) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح / ص ١٩١، بتحقيق د / نور الدين عتر.

رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة

أنكر بعض العلماء أن يكون الصحابى قد روى عن التابعى، وعلل ذلك بأنه لم يرد أنهم رووا عنهم إلا فى الإسرائيليات التى رووها عن كعب الأحبار، وليس الأمر كما ذهبوا.

وقد أورد الحافظ السيوطى أمثلة كثيرة من الأحاديث التى وقعت فيها الرواية للصحابة عن التابعين عن الصحابة، من ذلك:

١ - حديث سهل بن سعد الساعدى رضي الله عنه عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن النبى ﷺ أملى عليه : ﴿**لا يستوى القاعدون من المؤمنين**﴾ فجاء ابن أم مكتوم .... الحديث»[1]. رواه البخارى، والترمذى، والنسائى.

٢ - حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه عن عبد الرحمن بن عبد المقرئ، عن عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ قال: «**من نام عن حزبه أو عن شىء منه فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل**»[2] رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

٣ - حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - عن أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق عن عائشة - رضى الله عنها - : أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع ثم يكسل، هل عليهما من غسل، وعائشة جالسة، فقال: **إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل**»[3] رواه مسلم.

٤ - حديث عمرو بن الحارث بن المصطلق رضي الله عنه عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله ابن مسعود - رضى الله عنها - ، عن زينب امرأة بن مسعود قالت: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن، فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة**»[4] رواه الترمذى والنسائى.

والحديث متفق عليه[5] من رواية عمرو ابن زينب نفسها.

٥ - حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه عن عنبسة بن أبى سفيان عن أخته أم حبيبة - رضى الله عنها - عن النبى ﷺ «**من صلى اثنتى عشرة ركعة بالنهار أو بالليل بنى له بيت فى الجنة**»[6] رواه النسائى.

٦ - حديث جابر بن عبد الله - رضى الله

عنهما ـ عن أبى عمرة مولى عائشة، واسمه ذكوان، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ : «أن **النبى ﷺ كان يكون جنبًا فيريد الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد**»[7] رواه أحمد فى مسنده.

٧ – حديث أبى هريرة رضي الله عنه عن أم عبد الله بنت أبى ذئاب، عن أم سلمة ـ رضى الله عنها ـ مرفوعا «ما ابتلى الله عبدًا ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء كفارة له» رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب المرضى والكفارات.

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقى الأحاديث التى بهذه الشريطة فبلغت عشرين حديثًا.

أ.د/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

(١) صحيح البخارى. كتاب الجهاد والسير. حديث (٣٨٣٢)، وكتاب تفسير القرآن. حديث (٤٥٩٢)، وسنن الترمذى. كتاب تفسير القرآن. حديث (٣٠٢٣)، وسنن النسائى كتاب الجهاد. حديث (٣١٠٠).

(٢) صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. حديث (٧٤٧)، وسنن الترمذى. كتاب الجمعة. حديث (٥٨١)، وسنن النسائى. كتاب قيام الليل وتطوع النهار. حديث (١٧٩٠)، (١٧٩١)، وسنن أبى داود. كتاب الصلاة. حديث (١٢١٣)، وسنن ابن ماجة. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. حديث (١٣٤٣).

(٣) صحيح مسلم. كتاب الحيض. حديث (٣٥٠).

(٤) سنن الترمذى. كتاب الزكاة. حديث (٦٣٥)، وسنن النسائى. كتاب الزكاة. حديث (٢٥٨٣).

(٥) صحيح البخارى. كتاب الزكاة. حديث (١٤٦٦)، وصحيح مسلم. كتاب الزكاة. حديث (١٠٠٠).

(٦) سنن النسائى. كتاب قيام الليل وتطوع النهار. حديث (١٨٠٢).

(٧) مسند أحمد. ١٢٠/٦.

رواية الموضوع وحكمه

أجمع العلماء على أنه لا تحل رواية الموضوع فى أى باب من الأبواب إلا مقروناً ببيان وضعه، سواء فى ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام أو الفضائل أو الترغيب والترهيب والقصص والتواريخ ونحوها، ومن رواه من غير بيان فقد باء بالإثم المبين ودخل فى عداد الكذابين، والأصل فى ذلك ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - فى المسند والإمام مسلم - رحمه الله - فى مقدمة الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «**من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين**»(١).

قال الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - فى معرفة أنواع الحديث:(٢)

«اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد فى أى معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها فى الباطن، حيث جاز روايتها فى الترغيب والترهيب - أى بالشروط المذكورة فى كتب المصطلح فى شأن روايتها».

وقد أفتى العلماء بالحديث أن من روى الموضوع من غير تنبيه إلى وضعه وتحذير الناس منه؛ بالتعزير والتأديب له، قال أبو العباس السراج:

شهدت محمد بن إسماعيل البخارى، ودفع إليه كتاب ابن كرام يسأله عن أحاديث منها: حديث الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعاً «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» فكتب محمد بن إسماعيل على ظهر كتابه: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل، بل بالغ بعضهم فأحل دمه، قال يحيى بن معين لما ذكر له حديث سويد الأنبارى «من عشق وعف وكتم ثم مات - مات شهيداً» قال: هو حلال الدم وعلى أهل العلم أن ينكروا على من يرفع الحديث الموضوع إلى النبى ﷺ حتى ولو كان معناه صحيحاً، لأنه لو نسب قول مكذوب إلى كبير أو وزير لم يرض السكوت عليه فما القول بالكذب على رسول الله ﷺ؟ ولأنه عَدَّ الراوى للحديث المكذوب أحد الكاذبين كما مر فى الحديث.

وقد صرح العلماء من أمثال ابن تيمية والذهبى وابن حجر - رحمهم الله تعالى - أن

رواية الراوى للموضوعات دون التنبيه إليها من الذنوب، قال الذهبى عن أبى نعيم وابن منده: (لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها)[٣].

وقد سئل ابن حجر الهيثمى[٤] عن خطيب يرقى المنبر كل جمعة، ويروى أحاديث، ولم يبين مخرجها ودرجتها، فقال: ما ذكره من الأحاديث فى خطبه من غير أن يبين رواتها أو من ذكرها فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة بالحديث، أو ينقلها من مؤلف صاحبه كذلك، وأما الاعتماد فى رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها فى كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث أو فى خطب ليس مؤلفها كذلك فلا يحل، ومن فعل عزر عليه التعزير الشديد، وهذا حال أكثر الخطباء، فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها، وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً أم لا، فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك.

تصريحات بعض الوضاعين بوضع الحديث :

صرح بعض الكذابين من الزنادقة بأنهم لفقوا الأحاديث المكذوبة وأسندوها إلى رسول الله ﷺ زوراً وبهتاناً، من ذلك:

ما أورده أبو جعفر العقيلى فى «الضعفاء»[٥] عن حماد بن زيد أنه قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثنى عشر ألف حديث.

ومنها ما ذكره الخطيب فى «الكفاية»[٦] أن جعفر بن سليمان سمع المهدى يقول: أقر عندى رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهى تجول فى أيدى الناس.

ومنها ما ذكره ابن عساكر أنه جىء إلى الرشيد بزنديق فأمر بقتله. فقال: يا أمير المؤمنين، أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبى منها حرفاً؟.

فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك، وأبى إسحاق الفزارى ينخلانها نخلاً، فيخرجانها حرفاً حرفاً[٧].

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة[٨].

ومنها ما أخرجه ابن الجوزى فى «الموضوعات» عن سهل بن السرى قال:

وضع أحمد بن عبد الله الجويبادى ومحمد بن عكاشة الكرمانى ومحمد بن تميم الفارابى على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث[٩].

كمـا يدل على ذلك كثـرة هذه المصنفات الكبيرة التى حوت الأحاديث الموضوعة. فماذا كان موقف العلماء من مجموعة الأحاديث المنقولة على اختلاف أحوالها ودرجاتها وقد اختلطت الأحاديث الموضوعة بالأحاديث الصحيحة؟

لقد كان موقفهم منها الموقف الإسلامى السليم، فلم يقبلوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لحرفوا دين الله، ففيها المكذبون. ولم يتركوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لضيعوا دين الله، ولكنهم شمروا عن ساعد الجد، وصرفوا فى سبيل ذلك كل أوقاتهم، فلقد تتبعوا أحوال الرواة التى تساعد على عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث، ودونوا فى ذلك المدونات، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل راوٍ متى ولد؟ وبأى بلد؟ وكيف هو فى الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع فى الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وهل رحل؟ وإلى أين؟ وذكروا شيوخه الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم.

وفصلوا القول فى أحوال الشخص الواحد تفصيلاً يدل على التتبع الدقيق لكل حوادث حياته، فقد يقبلون رواية شخص فى أول حياته، ويردونها فى آخرها؛ لأنه اختلط، أو يقبلون رواية رجل عندما يروى عن أبناء بلده لأنه يعرفهم، ويردون روايته عندما يروى عن الآخرين لقلة معرفته بهم، قال ابن أبى حاتم:

(وجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبت فى الرواية مما يقتضيه حكم العدالة فى نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء فى أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث وإتقان وتثبت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه)[١٠].

ووضعوا قواعد لنقد المتن وأحكموها حتى يتبين لهم الحديث الصحيح من الضعيف.

وكان موقفهم تحقيقاً لقول عمرو بن قيس: ينبغى لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج وكذلك الحديث[١١].

قال الأستاذ المعلمى اليمانى: (فلا تكاد تجد حديثاً بَيِّن البطلان إلا وجدت فى سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحتهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوى بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذى تمتنع صحته أو تبعد: «منكر» أو «باطل»[١٢].

وهكذا فقد استطاع هؤلاء العلماء أن ينفوا عن أحاديث رسول الله ﷺ المكذوب الموضوع، وأن يأخذوا بالأحاديث الثابتة السليمة، وبذلك تحقق وعد الله من حفظ هذه الشريعة وحمايتها من كل ما أصاب غيرها من عوامل التحريف والبطلان، حتى نقل الأستاذ المعلمى اليمانى أن المستشرق مرجليوث قال: (ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم)[13].

قال الأستاذ الدكتور محمد لطفى الصباغ:

ومازالوا فى جهد واجتهاد حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قواعد نقدية راقية، بها يميزون الخبيث من الطيب من الحديث، وكانت هذه القواعد أرقى ما يمكن أن يصل إليه عقل بشرى فى تحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها، وقد شهد بذلك القريب والبعيد، والصديق والعدو، وذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو فضل عظيم.

وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف وطلبهم الغريب، وفى الغرائب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقاً، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما ويدلوا عليهما..)[14].

ومر الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ على نفر من أصحاب الحديث وهم يعرضون كتابًا لهم فقال: ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة**».

قال ابن حبان: (ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والطمار فى طلب السنن والآثار، يجولون البرارى والقفار، ولا يبالون بالبؤس والإقتار، متبعين لآثار السلف الماضين، وسالكين نهج محجة الصالحين، برد الكذب عن رسول رب العالمين وذب الزور عنه، حتى وضح للمسلمين المنار، وتبين لهم الصحيح من الموضوع والزور من الأخبار)[15].

وقال الشيخ أحمد المنينى فى «القول السديد»:

(وحسب الراوى للحديث شرفًا وفضلاً وجلالة ونبلاً، أن يكون أول سلسلة آخرها الرسول ﷺ، وإلى حضرته الشريفة الانتهاء والوصول، وطالما كان السلف الصالح يقاسون فى تحمله شدائد الأسفار، ليأخذوه عن أهله بالمشافهة، ولايقنعون بالنقل من الأسفار، فربما ارتكبوا غارب الاغتراب بالارتحال إلى

البلدان الشاسعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى النبوية فضبطوا الأسانيد، وقيدوا منها كل شديد، وسيروا الرواة بين تجريح وتعديل انتهى إلى من يخلق الكذب ويفتريه، وتأسى بهم من بعدهم من نقلة الأحاديث، وسلكوا فى تحديد المتن أقوم سبيل)[١٦].

أ. د/ مصطفى محمد محمود حسين

<u>الهوامش :</u>

(١) رواه مسلم فى صحيحه فى المقدمة، وأحمد فى مسنده، ٢٥٠/٤، ٢٥٢.
(٢) مقدمة ابن الصلاح فى النوع الحادى والعشرين ص ١٠٩.
(٣) منهاج السنة ١٥/٤، وميزان الاعتدال ١١/١، ولسان الميزان ١٠١/١.
(٤) فتح اللطيف، ص ١٠٠٥.
(٥) كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلى ١٤/١، وانظر «الكفاية» ٨ ، ٦٠٤.
(٦) الكفاية، ص ٨٠.
(٧) تذكرة الحفاظ، ٢٧٣/١.
(٨) الجرح والتعديل ٣/١، و«فتح المغيث» للسخاوى ٢٤١/١.
(٩) الموضوعات ٤٨/١، وتحذير الخواص ٢١٦ - ٢١٧.
(١٠) مقدمة الجرح والتعديل، ص ٥.
(١١) الكفاية، ص ٥٦٠.
(١٢) الأنوار الكاشفة ٦ - ٧.
(١٣) الحديث النبوى: مصطلحه، بلاغته، كتبه، ص ٢٧٣.
(١٤) تأويل مختلف الحديث ٧٣ - ٧٤.
(١٥) المجروحين، لابن حبان ٨٩/١.
(١٦) قواعد التحديث ١٥ - ١٦.

زيادة الثقات[1]

إذا ورد الحديث بإسنادين أو من طريقين رجالهما ثقات وفى أحد الطريقين زيادة فى الإسناد أو فى المتن؛ فإن هذه الزيادة الواقعة فى الإسناد أو فى المتن يطلق عليها العلماء (زيادة الثقة).

وألحق الحافظ ابن حجر بزيادة (الثقة) زيادة راوى الحديث (الحسن) وهو الراوى (الصدوق) وعلى ذلك يكون البحث عن حكم زيادة الراوى المقبول حديثه. وقبل أن نتحدث عن حكم زيادة الراوى الثقة أو الراوى الصدوق يجب أن نعلم أن الزيادة تنقسم إلى قسمين:

(أ) زيادة الصحابى.

(ب) زيادة غير الصحابى من الثقات.

أولاً: زيادة الصحابى:

اتفق العلماء على قبول الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابى آخر إذا صح إسناد الحديث[2].

ثانياً: زيادة غير الصحابى:

اختلف العلماء فى قبول زيادة غير الصحابى من التابعين فمن بعدهم من الثقات.

وهذه مذاهبهم:

١ - ذهب جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين إلى قبول زيادة الثقة مطلقاً سواء وقعت ممن رواه أولاً ناقصاً أم من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعى أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هى فيه أم لا، وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول.

٢ - وقيل: لا تقبل مطلقًا لا ممن رواه ناقصاً، ولا من غيره.

٣ - وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً، ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً.

٤ - وقال ابن الصباغ فيه: إن ذكر أنه سمع لكل واحد من الخبرين فى مجلسين قبلت الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما، وإن عزى ذلك إلى مجلس واحد، وقال: كنت أنسيت هذه الزيادة؛ قبل منه، وإلا وجب التوقف فيها.

٥ - وقيل: إن كانت الزيادة مغيرة للمعنى كان الخبران متعارضين، وإن لم تكن الزيادة مغيرة للمعنى قبلت.

٦ - وقال ابن الصباغ: إن زادها واحد وكان

٦ - وقال ابن الصباغ: إن زادها واحد وكان من رواه ناقصاً جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقطت. وعبارة غيره: لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة.

٧ - وقال الصيرفى والخطيب: يشترط فى قبولها كون من رواها حافظ[٣].

وقد انتقد الحافظ ابن حجر من قبل الزيادة مطلقًا بدون قيد ولا شرط، وهم أصحاب الرأى الأول، فقال - رحمه الله تعالى: واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الحديث الصحيح وكذا الحسن.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدى ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم والنسائى والدارقطنى - وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة.

أى الزيادة المنافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى.

ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة، وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعى يدل على غير ذلك، فإنه قال فى أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضبط ما نصه: ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان فى ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك حديثه.

ومقتضى كلام الشافعى أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقًا وإنما تقبل من الحفاظ.

فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضراً بحديثه فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضرة بصاحبها[٤].

وقد تنبه ابن الصلاح والنووى لما تنبه له الحافظ ابن حجر ولذلك **قسموا زيادة الثقة إلى ثلاثة أقسام:**

١ - زيادة غير مخالفة ولا منافية لما رواه

غيره، كأن ينفرد ثقة بجملة حديث لا تعرض فيه لما رواه غيره بمخالفة أصلاً.

فهذه الزيادة مقبولة باتفاق العلماء ـ كما قال الخطيب ـ لأن هذه الزيادة فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

مثال للحديث الذى وقعت فيه زيادة غير مخالفة لأصل الحديث :

– عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حلف منكم فقال فى حلفه باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أُقامرك، فليتصدق**»[٥].

قال أبو الحسين مسلم: هذا الحرف ـ يعنى قوله: «تعال أُقامرك فليتصدق» ـ لا يرويه أحد غير الزهرى.

قال: وللزهرى نحو من تسعين حديثًا يرويه عن النبى ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد[٦].

٢ ـ زيادة مخالفة منافية لما رواه سائر الثقات فترد هذه الزيادة التى خالف بها الثقة من هم أوثق منه بالحفظ أو العدد؛ لأنها داخلة فى حكم الحديث الشاذ المردود.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: وزيادة راويهما ـ أى الصحيح والحسن ـ مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل مطلقاً لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضيها فيقبل الراجح ويرد المرجوح[٧].

٣ ـ زيادة لفظة فى الحديث لم يذكرها سائر رواة ذلك الحديث الذى وقعت فيه الزيادة فتخصص هذه الزيادة العام أو تقيد المطلق، فهذه الزيادة بينها وبين النوعين السابقين وجه شبه، فهى تشبه الزيادة المقبولة من حيث أنه لا منافاة بينها وبين أصل الحديث الذى زيدت فيه.

وتشبه الزيادة المردودة من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص.

وفى ذلك مغايرة فى الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم.

قال الإمام النووى: والصحيح قبول هذه الزيادة[٨].

مـثـال مـا وقع فـيـه زيادة لفظة فى الحديث:

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: أى العمل أفضل؟ قال: **«الصلاة لوقتها»**[9].

زاد الحسن بن مكرم وبندار فى روايتهما **«فى أول وقتها»**[10] صححها الحاكم وابن حبان.

أ. د./ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) تعريف الثقة لغة: هو المؤتمن.
لسان العرب - مادة (وثق) ٤٧٦٤/٦ - المراد بالثقة عند المحدثين: هو العدل فى دينه التام الضبط لحفظه.

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٢٥٣/١.

(٣) تدريب الراوى ٢٤٥/١ - ٢٤٦.

(٤) نزهة النظر ص ٣٠ - ٣١.

(٥) أخرجه البخارى - كتاب التفسير - باب أفرأيتم اللات والعزى ١٧٦/٦ من طريق الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم - كتاب الأيمان - باب رقم ١ - صحيح مسلم بشرح النووى ١٠٧/١١ من طريق ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة رضي الله عنه، واللفظ له.

(٦) نفس المصدر السابق.

(٧) نزهة النظر ص ٣٠.

(٨) تدريب الراوى ٢٤٧/١.

(٩) أخرجه البخارى جزء حديث - كتاب التوحيد - باب وسمى النبى ﷺ الصلاة عملا ١٩١/٩. وأخرجه مسلم جزء حديث - كتاب الإيمان - باب بيان كون الإيمان بالله تعالى من أفضل الأعمال ٨٩/١ واللفظ لمسلم.

(١٠) أخرجه ابن خزيمة - كتاب الصلاة - باب اختيار الصلاة فى أول وقتها... إلخ ٢٦٩/١ عن ابن مسعود. وأخرجه ابن حبان - كتاب الصلاة - باب ذكر البيان بأن أداء المرء للصلوات لميقاتها من أفضل الأعمال. والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٧/٣ عن ابن مسعود رضي الله عنه. وأخرجه الحاكم فى المستدرك - كتاب الصلاة - باب فى مواقيت الصلاة. قال الحاكم: هو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ١٨٨/١ عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الزيادة من الراوى
فى نسب شيخه

ليس للراوى أن يزيد فى نسب مَنْ فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مُدْرَجاً عليه من غير فصل مُميِّز. فإن أتى بفصل جاز، مثل أن يقول: هو ابن فلان الفلانى، أو : يعنى ابن فلان ونحو ذلك، وذكر الحافظ الإمام أبو بكر البرقانى ـ رحمه الله ـ فى (كتاب اللُّقَط) له بإسناده عن على بن المدينى قال : إذا حدثك الرجل فقال : حدثنا فلان ولم ينسبه، فأحببْتَ أن تنسبه فقل : حدثنا فلان بن فلان حدثه.

وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفتَه فى أول الكتاب أو جزء عند أول حديثٍ منه، واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه ـ مثاله: أن أروى جزءاً عن (الفراوى) وأقول فى أوله : «أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفَراوى قال : أنبأنا فلان» وأقول فى باقى أحاديثه : «أنبأنا منصور» فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء منى أن يروى عنى الأحاديث التى بعد الحديث الأول متفرقة ويقول فى كل واحد منها : «أنبأنا فلان قال أنبأنا أبو بكر منصور بن عبدالمنعم بن عبد الله الفراوى قال: أنبأنا فلان» وإن لم أذكر له فى كل واحد منها اعتماداً على ذكره له أولا؟ فهذا قد حكى الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه.

وعن بعضهم أن الأولى أن يقول : يعنى ابن فلان. وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غيرَ منسوب قال : يعنى ابن فلان.

وروى عن «البرقانى» بإسناده عن على بن المدينى ما قدمنا ذكره عنه، ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن على الأصبهانى نزيل نيسابور يفعل، وكان أحدَ الحفاظ المجوِّدين ومن أهل الورع والدين، وأنه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها : «أخبرنا أبو عمرو ابن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى أخبرهم، وأخبرنا أبو بكر بن المقرئ أن إسحاق بن أحمد بن نافع حدّثهم، وأنبأنا أبو أحمد الحافظ أن أبا يوسف

يوسف محمد بن سفيان الصفّار أخبرهم» فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءةً عن شيوخه فى جملة نُسخ نسبوا الذين حدّثوهم بها فى أولها، واقتصروا فى بقيتها على ذكر أسمائهم.

قال : وكان غيره يقول فى مثل هذا : أنبأنا فلان، قال : أنبأنا فلان هو ابن فلان. ثم يسوق نسبه إلى منتهاه.

قال: وهذا الذى أَسْتَحِبُّه لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجيز لهم : أنبأنا فلان أن فلاناً حدثهم.

قلت : جميع هذه الوجوه جائز، وأوْلاها أن يقول : هو ابن فلان أو يعنى ابن فلان، ثم أن يقول : إن فلان ابن فلان، ثم أن يذكر المذكور فى أول الجزء بِعَيْنه من غير فصل[1] ا. هـ.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن.

السابق واللاحق من الرواة

هذا نوع من أنواع علوم الحديث أفرد له الخطيب البغدادى كتاباً، باسم «السابق واللاحق» وهو مطبوع متداول، وهذا إنما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر، ثم يَرْوى عن المرويِّ عنه متأخر.

وهذا كما روى الإمام الزهرى عن تلميذه مالك بن أنس، وقد تُوفى الزهرى سنة أربع وعشرين ومائة، وممن روى عن مالك زكريا ابن دُوَيْد الكندى، وكانت وفاته بعد وفاة الزهرى بمائة وسبع وثلاثين سنة أو أكثر.

وهكذا روى البخارى عن محمد بن إسحاق السرّاج، وروى عن السرّاج أبو الحسن أحمد ابن محمد الخفّاف النّيسابورى، وبين وفاتهما مائة وسبع وثلاثون سنة، فإن البخارى توفى سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفى الخَفّاف سنة أربع أو خمس وتسعين وثلاثمائة.

وقد أكثر من التعرض لذلك الحافظ الكبير أبو الحجاج المِزّى فى كتابه : «التهذيب» نقلا عن كتاب الخطيب السابق ذكره وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين وليس من المهمات فيه.

وقال ابن حجر فى «شرح النخبة» : «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك بين الراويين فيه فى الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك : أن الحافظ السّلفى سمع منه أبو على البردانى أحد مشايخه حديثاً ورواه عنه، ومات على رأس خمسمائة، ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكى وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة ٦٥٠ هـ.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

المراجع :

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير.

(٢) الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر.

سرقة الحديث، كيفيتها وحكمها

تعريف سرقة الحديث :

هى نسبة رواية الحديث إلى من ليس له رواية به.

- ولها صورتان:

(أ) أن ينفرد محدث برواية حديث عن شيخ فيأتى السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث.

(ب) أن يعرف الحديث براوٍ فيضيفه السارق لراوٍ غيره ممن شاركه فى طبقته.

- **حكم سرقة الحديث :** سرقة الحديث قادحة فى الراوى يُرَدُّ بها حديثه، وإن كانت أقل من وضع الحديث فى الإثم[1].

مثال سرقة الحديث :

قال ابن عدى حدثنا محمد بن سليمان حدثنا محمد بن الوليد حدثنا جعفر بن عون، حدثنا إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس عن أبى مسعود الأنصارى قال : أُتى النبىُّ ﷺ برجل ترعُد فرائصه، فقال : «**لا بأس عليك، إنما أنا ابن أمة تأكل القديد**».

ثم قال ابن عدى : وهذا الحديث سرقه ابن أبان - يعنى محمد بن الوليد المذكور فى الإسناد -؛ من إسماعيل بن أبى خالد - يعنى المذكور فى الإسناد أيضا - وسرقه منه أيضا عبيد بن الهيثم الحلبى، ثم قال : ورواه زهير وابن عيينة ويحيى القطان عن ابن أبى خالد، « رسلا»[2].

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) فتح المغيث للسخاوى ١٢١/٢.

(٢) ينظر الكامل لابن عدى ٢٢٨٨/٦.

السنة

السنة على وزن فُعْلَة بمعنى مفعولة، من سننت الإبل إذا أحسنت رعيتها والقيام عليها، وقيل من سن الماء إذا والى صبه، وقيل من سننت النصل إذا حددته وصقلته. وتطلق السنة في اللغة ويراد بها عدة معانٍ منها:

(أ) الطريقة والسيرة حسنةً كانت أو قبيحةً.

قال خالد بن زهير الهذلى:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها

فأول راض سنة من يسيرها(١)

ويشهد لهذا المعنى قول الرسول ﷺ :

«من سن فى الإسلام سنةً حسنةً فعُمِل بها بعده؛ كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شىء، ومن سن فى الإسلام سنةً سيئةً فعُمِل بها بعده؛ كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شىء»(٢).

- حيث أطلق الرسول ﷺ كلمة سنة على الطريقة الحسنة كما أطلقها على الطريقة المذمومة.

- عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا فى جحر ضب لاتبعتموهم**». قلنا: يارسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»(٣).

فكلمة سنة هنا أطلقت على الموافقة فى المعاصى والمخالفات لا فى الكفر.

والمراد بقوله: (من سن سنة) من عملها ليُقتدى به فيها، وكل من ابتدأ أمرًا عمل به قوم بعده قيل: هو الذى سنه.

وسن فلان طريقًا من الخير يسنه: إذا ابتدأ أمرًا من البر لم يعرفه قومه فاستنوا به وسلكوه. وإذا أطلقت كلمة سنة فى الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبى ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال فى أدلة الشرع: الكتاب والسنة أى القرآن والحديث(٤).

(ب) الطريقة المحمودة المستقيمة.

(جـ) العادة المستمرة والطريقة المتبعة، ومنه قوله تعالى: ﴿**سنة الله فى الذين خلوا**

من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾[٥] أى سن الله ذلك فى الذين نافقوا الأنبياء وأرجفوا بهم أن يقتلوا أينما ثقفوا.

وقوله تعالى: **﴿فهل ينظرون إلا سنت الأولين فلن تجد لسنت الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾**[٦].

غير أن أهل اللغة اتفقوا على أن كلمة سنة إذا أطلقت انصرفت إلى الطريقة أو السيرة الحميدة فقط ولا تستعمل فى غيرها إلا مقيدة[٧].

السنة فى الاصطلاح :

لقد اختلف العلماء فى تعريف السنة فى الاصطلاح، وذلك يرجع إلى اختلاف الأغراض التى اتجهوا إليها فى أبحاثهم، فعلماء أصول الفقه عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، وعلماء الحديث عنوا بنقل ما نسب إلى النبى ﷺ، وعلماء الفقه عنوا بالبحث عن الأحكام الشرعية من فرض وواجب ومندوب وحرام ومكروه، لذلك اختلف المراد من لفظ السنة عند العلماء، وقد يقع الاختلاف بين علماء الطائفة الواحدة منهم.

(أ) السنة فى اصطلاح الفقهاء :

ما ثبت عن النبى ﷺ من غير افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة أو السبعة عند الحنفية، وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا.

وجهة نظر الفقهاء :

لقد بحث الفقهاء عن رسول الله ﷺ الذى لا تخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعى. والفقهاء يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا أو حرمةً أو إباحةً أو غير ذلك[٨].

وقد تطلق السنة عند الفقهاء على ما دل عليه دليل شرعى سواء كان ذلك فى الكتاب العزيز أو عن النبى ﷺ أو اجتهد فيه الصحابة، كجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد وتدوين الدواوين، ويقابل ذلك البدعة[٩]. كما جاء ذلك فى حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه حيث أمر بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين وجعل مقابل السنة البدعة[١٠].

عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ يومًا بعد صلاة الغداة موعظةً بليغةً ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يارسول الله؟ قال: «**أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبد حبشى، فإنه من يعش منكم يرى اختلافًا كثيراً. وإياكم**

ومحدثات الأمور؛ فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ»[١١].

وفى رواية أبى داود: «**فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**».

(ب) السنة فى اصطلاح الأصوليين:

ما نقل عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

وجهة نظر الأصوليين:

إنما بحث الأصوليون عن رسول الله ﷺ المشرع الذى يضع القواعد للمجتهدين من بعده ويبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التى تثبت الأحكام وتقررها.

(جـ) السنة فى اصطلاح المحدثين:

اختلف المحدثون فى تعريف السنة على عدة مذاهب:

(أ) مذهب الجمهور: هى ما أضيفت إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية حقيقةً أو حكمًا حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام، وكذلك سيرته ﷺ قبل البعثة أو بعدها، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل. والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث على مذهب الجمهور، فتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع. ويشهد لهذا أن الإمام البيهقى سمى كتابه بالسنن الكبرى والكتاب يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

(ب) المذهب الثانى: هى ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية حقيقةً أو حكمًا حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام أو سيرته سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها.

والسنة بهذا المعنى تكون خاصة بالمرفوع فقط فلا تشمل الموقوف والمقطوع، وهى بهذا مرادفة للحديث على المذهب الثانى فى تعريفه.

وجهة نظر المحدثين:

لقد بحث المحدثون عن رسول الله ﷺ الإمام الهادى الذى أخبر الله - عز وجل - عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكمًا شرعيًا أم لا[١٢].

(جـ) المذهب الثالث: هى ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة

خلقية أو خلقية فقط، وهى بهذا المعنى مرادفة للحديث على المذهب الثالث فتشمل المرفوع فقط ولا يدخل فى هذا التعريف الحركات والسكنات... إلخ.

- وبعد أن بينا المراد بالسنة فنرى أنه إذا أطلقت كلمة حديث أو سنة انصرف ذلك إلى المرفوع إلى النبى ﷺ، أما إذا أطلق أحدهما على غير ما ورد عن الرسول ﷺ قيد حتى لا يقع لبس فيقال: حديث موقوف على عمر رضي الله عنه، أو سنة الخليفة الراشد أبى بكر الصديق رضي الله عنه، أما الخبر والأثر فكلاهما يطلق على ما روى عن الرسول ﷺ أو عن غيره.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) لسان العرب ٣/٢١٢٤.

(٢) أخرجه مسلم - كتاب العلم - باب من سن سنة حسنة أو سيئة (جزء حديث) - صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/٢٢٦ عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخارى - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب قول النبى ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم - فتح البارى ١٣/٣٠٠.
- وأخرجه مسلم - كتاب العلم - باب الألد الخصم - صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/٢١٩ - ٢٢٠ (واللفظ لمسلم).

(٤) لسان العرب ٣/٢١٢٤ - ٢١٢٥.

(٥) سورة الأحزاب آية رقم ٦٢.

(٦) سورة فاطر آية رقم ٤٣.

(٧) علوم الحديث للدكتور أبو العلا - لسان العرب ٣/٢١٢٤.

(٨) الحديث والمحدثون ص ٩.

(٩) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٤٨.

(١٠) السنة ص ٤٨ - الموافقات للشاطبى ٤/٢-٣.

(١١) أخرجه أبو داود - كتاب السنة - باب فى لزوم السنة ٤/٢٠١ - وأخرجه الترمذى كتاب العلم - باب ما جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البدع.
قال أبو عيسى: هذا حديث (حسن صحيح) ٥/٤٤ - ٤٥ واللفظ للترمذى.

(١٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٧-٤٩.

سِنُّ سماع الراوى وحضوره المعتبر فى الرواية

ذكر القاضى عياض وغيره أن أهل الحديث حدَّدوا أول زمن يصح فيه للصغير سماع الحديث هو خمس سنين، ونُسب هذا الرأى لجمهور المحدثين، واستقر العمل عندهم على ذلك بحيث إذا كان الصغير يبلغ خمس سنين كتبوا له فى طبقات إثبات السماع على المحدثين أنه سمع من الشيخ الفلانى حديث كذا أو كتاب كذا، وعندما يصل هذا الصغير إلى سن التمييز بعد الخامسة بسنوات أو سن البلوغ ويريد أداء ما سمعه فى سن الخامسة فإنه يؤديه بلفظ «سمعت»، ومن المعروف أن السماع هو أقوى وأعلا وجوه التحمل على الصحيح، فلذلك اهتَمَ المحدثون بتحديد السن الذى إذا بلغه طالب الحديث كان سماعه صحيحًا.

أما إذا كان الصغير ابن أربع سنين أو أقل وحضر مجلس سماع الحديث من أحد الشيوخ فلا يعتد بسماعه، ولذلك يكتبون فى إثبات روايته إنه حَضَرَ أو أُحضر مجلس الشيخ الفلانى الذى أسمع فيه أو قرئ عليه فيه حديث كذا أو كتاب كذا، وعندما يصل هذا الطالب إلى سن الأداء وهى فوق الخامسة حتى البلوغ، فإنه يعبر عند الأداء بلفظ الحضور أو الإحضار، فيقول مثلاً : أخبرنى الشيخ الفلانى حضورًا، بكذا أو : أخبرنا فيما قُرئ عليه وأنا حاضر، كذا. فإن وُجد له مع ذلك إجازة من الشيخ الذى حضَر أو أُحضر عنده، يذكر ذلك أيضا عند الأداء.

دليل تحديد سن السماع :

وقد احتج العلماء لتحديد سن السماع السابق، بما رواه البخارى وغيره من حديث محمود بن الربيع قال : «عقلتُ من النبى ﷺ مجَّةً مَجَّها فى وجهى مِن دَلْو، وأنا ابن خمس سنين»، وقد بَوَّب البخارى على هذا الحديث: باب متى يصح سماع الصغير؟[1].

ولكن العلماء لم يجعلوا السِّنَّ المذكور وَحْدَه هو شرط صحة السماع، وإنما ذكروا أنه لابد أن يكون الصغير مع بلوغه الخامسة مُميزًا بحيث يَفْهم ما يُخاطب به، ويردُّ الجواب لمن يخاطبه، لأن هذا الفهم والتمييز هو مناط ثبوت سماعه، وهو الذى جعل سماع محمود ابن الربيع من الرسول ﷺ يصح، حيث قال : «عقلْتُ من الرسول ﷺ مجَّةً ... الحديث».

ولهذا قرر العلماء أنه لو كان السامع ابن خمس أو أزيد ولم يعقل ما يسمعه ويميزه، فلا يصح سماعه.

من علامات ثبوت التمييز للصغير :

١ - مما يُستدَلُّ به على تمييز الصغير حتى يصح سماعه، ما تقدم من فهمه لما يُخاطَبُ به، وردِّهِ الجواب لمن يخاطبه.

٢ - ذكر بعضهم أيضا أن يُحسن العدَّ من واحدٍ إلى عشرين.

٣ - أن يقرأ من حفظه بعض السور التى فيها بعض آيات متشابهة ولا يخطئ فيها مثل: سورة «قل يا أيها الكافرون، أو التكوير أو المرسلات»، ومن باب أولى لو كان يحفظ أكثر، أو القرآن كله(٢).

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

الهوامش

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى.

(٢) ينظر تدريب الراوى للسيوطى ٤١٥/١ - ٤١٧، والكفاية للخطيب ص ٨٠ وما بعدها، وتاريخ بغداد ١٤٤/١٠.

سوء الحفظ

والمراد به من يرجح جانب إصابته على جانب خطئه. وقال الحافظ ابن حجر: «ومنهم مما لم يرجح، أما من يرجح جانب خطئه أو استويا فليس سيئ الحفظ». ا هـ.

فإذا كان خطأ الراوى فى روايته للأحاديث مُساويًا لإصابته ويقظته فى حفظ الأحاديث وجمعها؛ فهذا هو المعنى الحقيقى لسوء الحفظ، أما إذا وقع الخطأ منه قليلاً مرة أو مرتين مثلاً فلا يقال عنه: إنه سيئ الحفظ؛ لأن الإنسان ليس بمعصوم من الخطأ، وهذا النوع هو واحد من عشرة أنواع تعرف عند المحدثين بأوجه الطعن فى الرواى. خمسة منها تتعلق بعدالة الراوى، وخمسة أخرى منها تتعلق بحفظ الراوى وضبطه.

وسوء الحفظ على ضربين: إما أن يكون لازمًا للراوى فحينئذ حديثه يكون شاذا، وإما أن يكون طارئاً وذلك بسبب وقوع واحد من هذه العوارض وهى: كبر سن الراوى، أو إصابته بالعمى أو حدوث شىء من الغفلة، أو احتراق كتبه، أو قام بإعدامها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء - أى حفظه - والحكم حينئذ أننا نقبل روايته قبل وقوع اختلاطه وسوء حفظه.

ويعرف ذلك عن طريق التلاميذ الذين أخذوا عنه قبل اختلاطه أو بعده، فمن أخذ عنه قبل الاختلاط فروايته مقبولة، أو بعده فمردودة، أو أشكل الحال فيتوقف عن العمل بها إلى الظهور. [1]

وإذا توفرت صفة الأمانة والصدق فى الراوى الذى ساء حفظه، فإن حديثه يرتقى ويعلو إذا وافقه فى روايته راوٍ مثله أو أعلى منه فى الدرجة، وليس أقل منه، فحينئذ يرتقى حديثه عند العلماء من الضعيف إلى الحسن لغيره. فحينئذ يكون مقبولاً معمولاً به عند المحدثين.

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش:

(١) اليواقيت والدرر فى شرح نخبة ابن حجر للإمام عبد الرؤوف المناوى جـ٢ ص ١٦٥-١٦٦ طبع مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م بتحقيق الدكتور المرتضى الزين أحمد.

الشاذ من الأحاديث

تعريف الشاذ لغة : هو المنفرد عن الجمهور.

تعريف الحديث الشاذ اصطلاحاً : هو الحديث الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع المعتبرة.

وهذا التعريف للحديث الشاذ هو أجمع التعاريف وأولاها بالقبول.

شرح التعريف : يشترط فى الراوى المخالف أن يكون ثقة أو صدوقاً، فإذا روى الثقة حديثًا خالف به رواية من هو أوثق منه ولم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة؛ كان حديث الثقة شاذًا مردوداً، وحديث الأوثق هو المحفوظ المعمول به.

وكذا إذا روى (الصدوق) حديثًا خالف به رواية من هو أولى منه (كأن يكون ثقة) ولم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة: كان حديث الصدوق شاذًا مردوداً، وحديث الثقة هو المحفوظ المعمول به.

أما إذا روى الضعيف حديثاً خالف به رواية ثقة أو صدوق ولم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة؛[1] فإن حديث الضعيف يكون منكراً. وينظر مبحث الحديث المنكر.

وبعض العلماء لم يفرق بين الحديث الشاذ والحديث المنكر، ولكن الصواب التفرقة بينهما.

قال الحافظ ابن حجر: فإن خولف (أى الراوى) بأرجح منه لمزيد من ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالراجح يقال له: المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ، وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يقال له: المنكر. وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً فى اشتراط المخالفة، وافتراقًا فى أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما، والله أعلم[2].

مما سبق يتبين أن الحديث لا يكون شاذاً

مردوداً إلا إذا خالف راويه (الثقة أو الصدوق) من هو أولى منه سواء كان ذلك بالحفظ أو بالعدد ولم يمكن الجمع بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع، وليس مطلق التفرد يرد به الحديث وهذا هو الذى عليه عمل الأئمة فى مصنفاتهم.

قال الإمام مسلم: للزهرى نحو تسعين حديثاً يرويه عن النبى ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد[٣].

قال ابن الصلاح: الغريب[٤] ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة فى الصحيح، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب[٥].

قال الإمام النووى: إذا روى العدل الضابط المتقن حديثًا انفرد به؛ فمقبول بلا خلاف نقل الخطيب البغدادى اتفاق العلماء عليه[٦].

قال ابن الصلاح: إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه، فإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر فى هذا الراوى المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه[٧].

أقسام الشذوذ : ينقسم الشذوذ باعتبار موضعه إلى ثلاثة أقسام:

١ - الشذوذ فى الإسناد والحفظ فيه.

مثال للشاذ والمحفوظ الواقع فى إسناد الحديث :

قال الإمام الترمذى - رحمه الله تعالى: حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - **أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبى ﷺ ميراثه**[٨].

قال الحافظ ابن حجر: تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد ابن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس - رضى الله عنهما - .

قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة.

قال ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه[٩].

قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس - رضى الله عنهما - **أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه**.... الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفى يقولان عن عوسجة[١٠] عن ابن عباس - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ، فقلت له: اللذان يقولان ابن عباس محفوظ؟ فقال: نعم، قصر حماد ابن زيد. قلت لأبى: يصح هذا الحديث؟ قال: عوسجة ليس بالمشهور[١١].

قال الحافظ ابن حجر: قال أبو عبد الله محمد بن قتيبة: الفقهاء على خلاف فى حديث عوسجة هذا، إما لاتهامهم عوسجة فإنه ممن لا يثبت به فرض ولا سنة، وإما لتحريف فى التأويل، وإما لنسخ(١٢).

٢ - الشذوذ فى المتن والحفظ فيه :

مثال الشاذ والمحفوظ الواقع فى متن الحديث:

قال الإمام الترمذى: حدثنا بشر بن معاذ العقدى حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع على يمينه**»(١٣).

قال الحافظ السيوطى: قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ(١٤).

وعلى هذا تسمى رواية العدد الكثير هنا محفوظة، ورواية عبد الواحد بن زياد شاذة.

قال ابن القيم: وكان النبى ﷺ يضطجع بعد سُنة الفجر على شقه الأيمن، هذا الذى ثبت عنه فى الصحيحين من حديث عائشة - رضى الله عنها.

وذكر الترمذى من حديث أبى هريرة رضي الله عنه عنه أنه ﷺ قال: «**إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن**». قال الترمذى: (حديث حسن صحيح غريب).

قال ابن القيم: وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه(١٥).

- عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة(١٦).

٣ - الشذوذ الواقع فى إسناد الحديث ومتنه :

مثال للشذوذ الواقع فى الإسناد والمتن:

قال الحاكم: ومن هذا الجنس حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبى بمرو الثقة المأمون من أصل كتابه، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيار قال : ثنا محمد بن كثير العبدى قال : ثنا سفيان الثورى قال: حدثنى أبو الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصارى - رضى الله عنهما - قال: رأيت

رسول الله ﷺ فى صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبّر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

قال أبو عبد الله: وهذا الحديث شاذ الإسناد والمتن إذ لم نقف له على علة، وليس عند الثورى عن أبى الزبير هذا الحديث ولا ذكر أحد فى حديث رفع اليدين أنه فى صلاة الظهر أو غيرها، ولا نعلم أحداً رواه عن أبى الزبير غير إبراهيم بن طهمان وحده تفرّد به، إلا حديث يحدّث به سليمان بن أحمد الملطىّ من حديث زياد بن سوقة، وسليمان متروك يضع الحديث؛ وقد رأيت جماعة من أصحابنا يذكرون أن علته أن يكون عن محمد ابن كثير عن إبراهيم بن طهمان، وهذا خطأ فاحش، وليس عند محمد بن كثير عن إبراهيم بن طهمان (حرف) فيتوهمون قياساً أن محمد بن كثير يروى عن إبراهيم بن طهمان كما روى أبو حذيفة لأنهما جميعاً رويا عن الثورى وليس كذلك، فإن أبا حُذيفة قد روى عن جماعة لم يسمع منهم محمد بن كثير، منهم إبراهيم بن طهمان وشبل بن عبّاد وعكرمة بن عمّار وغيرهم من أكابر الشيوخ.

حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصرى الأصم ببغداد قال : ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصرى بمصر قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى قال: حدثنا أبى عن ثمامة عن أنس رضي الله عنه قال: كان قيس بن سعد من النبى ﷺ بمنزلة صاحب الشُّرط من الأمير (يعنى ينظر فى أموره). وحدثنا جماعة من مشايخنا عن أبى بكر محمد بن إسحاق قال: حدثنى أبو عمرو محمد بن خزيمة البصرى بمصر وكان ثقة فذكر الحديث بنحوه.

قال أبو عبد الله: وهذا الحديث شاذ بمرة فإن رواته ثقات، وليس له أصل عن أنس رضي الله عنه ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر[17].

كيف يعرف الشذوذ

من شروط الحديث المقبول المعمول به أن يكون سالمًا من الشذوذ. فبعد أن يفرغ العلماء من دراسة الإسناد ومعرفة أنه متصل وأن كل راوٍ فى الإسناد متصف بالعدالة فى دينه والضبط لحفظه؛ فإنهم لا يكتفون بذلك بل يتجهون إلى دراسة المتن ونقده لمعرفة هل به شذوذ أو علة قادحة أم لا. لأنه من المعروف أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن[18].

فيبحث العلماء هل لهذا المتن الذى فرغوا من دراسة إسناده معارض من القرآن الكريم أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ أم لا.

فإذا لم يجدوا له معارضاً قبلوه وعملوا به وأطلقوا على هذا النوع الذى لا معارض له : الحديث المحكم أو محكم الحديث.

أما إذا وجدوا للمتن معارضاً من القرآن الكريم أو السُنة الثابتة؛ فإنهم يبحثون عن وجه للجمع بين النصين المتعارضين، فإن

وجه للجمع بين النصين المتعارضين، فإن أمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة صار الحديث مقبولاً وعملوا به ويطلق على هذا النوع من الحديث : مختلف الحديث.

أما إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه الجمع؛ فإنهم يبحثون عن التاريخ الذى قيل فيه كل نص فإن أمكن الوقوف على التاريخ ومعرفة المتقدم من المتأخر صار المتأخر ناسخاً للمتقدم.

أما إذا لم يمكن الوقوف على التاريخ صاروا إلى الترجيح.

فإذا أمكن الترجيح بين النصين بوجه من وجوه الترجيح المعروفة؛ قُبل الراجح وتُرك المرجوح، ويقال للراجح: المحفوظ؛ وللمرجوح: الشاذ، وذلك لأن العمل بدليل أولى من إهمال الدليلين.

أما إذا لم يمكن الترجيح بين النصين توقفوا فى قبول النصين المتعارضين؛ فليس العمل بأحد النصين بأولى من الآخر؛ ولأنه يستحيل أن يصدر الكلام المتعارض عن رسول الله ﷺ.

معرفة الشذوذ إلهام من الله تعالى:

تبين مما سبق أن الحديث الشاذ إسناده متصل ورواته ثقات، ولكن لما وقع التعارض بينه وبين ما هو أرجح منه، ولم يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة، ولم يمكن معرفة المتقدم من المتأخر لنصير إلى الناسخ والمنسوخ، كان لابد من الترجيح بين النصين المتعارضين لمعرفة الراجح من المرجوح.

فلم يعرف الشذوذ إلا بظهور التعارض مع تعذر الجمع. وهذا أمر لا يعرفه إلا جهابذة الحديث المتضلعون من الحديث وعلومه الذين أورثهم الله ـ تعالى ـ الفهم والعلم، ثم كثرة المذاكرة والمدارسة والنظر فى المتون والأسانيد، وملكةً يستطيعون بها أن يعرفوا الشاذ المردود من الروايات، فليس لمعرفة الشذوذ قاعدة مضطردة أو ضابط يعرف به الشذوذ، حتى يستطيع كل من درس الحديث وعلومه أن يعرف الشاذ من الحديث، حتى ذكر العلماء أن الشاذ أخفى وأدق من المعلل؛ حيث إن المعلل يعرف سبب إعلاله أما الشاذ فلا يعرف سبب الحكم عليه بالشذوذ.

قال ابن الصلاح: وذكر الحاكم أن الشاذ غير المعلل، من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك[١٩].

قال أبو عبد الله الحاكم: معرفة الشاذ من الروايات وهو غير المعلول؛ فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث فى حديث أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم.

فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

قال أبو عبد الله الحاكم عقب حديث حكم عليه بالشذوذ: هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها[٢٠].

قال الحافظ السخاوى عقب قول الحاكم: ويؤخذ منه أنه (أى الشاذ) يغاير المعلل من حيث إن ذاك (أى المعلل) وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه من إدخال حديث فى حديث أو وصل مرسل أو نحو ذلك: والشاذ لم يوقف له على علة (أى معينة) وهذا يشعر باشتراك هذا (أى الحديث المعلل) مع ذاك (أى الحديث الشاذ) فى كونه ينقدح فى نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عباراته عن إقامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون. وهو كذلك بل الشاذ كما نسب لشيخنا (أى الحافظ ابن حجر) أدق من المعلل بكثير[٢١].

قال الحافظ السيوطى: قال الحاكم: ويغاير (أى الحديث الشاذ) الحديث المعلل بأن ذلك (أى المعلل) وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: وبقى من كلام الحاكم: وينقدح فى نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا، قال: وهذا القيد لابد منه، قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة، قال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان فى الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم فى الصناعة.

قال الحافظ السيوطى: ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف[٢٢].

ملحوظتان :

١ - الحكم على الحديث بالشذوذ إنما هو باعتبار نظر الناظر لا باعتبار الواقع.

لأن خفاء الجمع بين النصين المتعارضين إنما هو بالنسبة للإمام الذى حكم على الحديث بالشذوذ أى باعتبار الحالة الراهنة. وقد يأتى إمام فيفتح الله عليه فيرفع ذلك التعارض الواقع بين الحديثين بالجمع بينهما، وبذلك لا يكون الحديث شاذًا.

٢ - يشترط للحكم على الحديث بالشذوذ أن يكون الجمع بين النصين غير ممكن، وأن لا يحكم بذلك إلا إمام من أئمة الحديث.

أ. د./ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) لماذا يلجأ العلماء إلى الجمع بين الحديثين المتعارضين وإن كان أحدهما ضعيفًا ولم يبادروا إلى رد الحديث الضعيف؟
لأن العمل بدليلين أقوى من العمل بدليل واحد.
ليس معنى أن الحديث ضعيف أن النبى ﷺ لم يقله، بل نسبة هذا الحديث إلى الرسول ﷺ ضعيفة، وقد يكون قد قاله بالفعل فقد يصيب كثير الخطأ.

(٢) نزهة النظر ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ١٠٧/١.

(٤) الحديث الغريب: هو ما تفرد بروايته راوٍ واحد ولو فى طبقة واحدة من طبقات إسناده.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووى ٣٢/١.

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧.

(٨) سنن الترمذى ـ كتاب الفرائض ـ باب فى ميراث المولى الأسفل.
قال أبو عيسى: وهذا حديث (حسن) والعمل عند أهل العلم فى هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين ٤٢٣/٤ واللفظ له.
ـ وأخرجه أبو داود ـ كتاب الفرائض ـ باب فى ميراث ذوى الأرحام.
قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد، أخبرنا عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن رجلا مات... الحديث ١٢٤/٣.
وأخرجه النسائى فى سننه الكبرى ـ كتاب الفرائض ـ باب إذا مات المعتق وبقى المعتق.
قال أبو عبد الرحمن النسائى: عوسجة ليس بالمشهور لا نعلم أن أحداً يروى عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة ٨٨/٤ من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: سمعت عوسجة يحدث عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ.
وأخرجه ابن ماجه ـ كتاب الفرائض ـ باب من لا وارث له ٩١٥/٢.

(٩) نزهة النظر ص ٣١ ـ فتح المغيث للسخاوى ٢٣١/١.

(١٠) عوسجة المكى مولى ابن عباس ـ قال البخارى: لم يصح حديثه ـ قال أبو حاتم والنسائى: ليس بمشهور ـ خرج له أصحاب السنن هذا الحديث الواحد ـ قال أبو زرعة: مكى ثقة ذكره ابن حبان فى الثقات ـ قال الحافظ ابن حجر: ليس بمشهور. قال الذهبى: هو نكرة. تهذيب التهذيب ١٦٥/٨ ـ ١٦٦ ـ تقريب التهذيب ٨٩/٢.

(١١) علل الحديث لابن أبى حاتم ٥٢/٢.

(١٢) تهذيب التهذيب ١٦٦/٨.

(١٣) سنن الترمذى ـ كتاب الصلاة ـ باب ما جاء فى الاضطجاع بعد ركعتى الفجر ـ حديث رقم ٤٢٠.
قال أبو عيسى: حديث أبى هريرة ﷺ حديث (حسن صحيح غريب) من هذا الوجه وفى الباب عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ ٢٨١/٢.
وأخرجه أبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب الاضطجاع بعدها (أى بعد ركعتى الفجر) ٢١/٢ من طريق عبد الواحد.

(١٤) تدريب الراوى ٢٣٥/١.

(١٥) زاد المعاد لابن القيم ٨٢/١.

(١٦) أخرجه البخارى ـ كتاب الأذان ـ باب من انتظر الإقامة ١٦١/١ واللفظ له.
وأخرجه مسلم ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب صلاة الليل وعدد ركعات النبى ﷺ فى الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة. صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/٦.
وأخرجه أبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب الاضطجاع بعدها ٢١/٢.
وأخرجه الترمذى ـ كتاب الصلاة ـ باب ما جاء فى الاضطجاع بعد ركعتى الفجر (معلقًا بصيغة التمريض).
فقال الترمذى: وقد روى عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن النبى ﷺ كان إذا صلى ركعتى الفجر فى بيته اضطجع على يمينه.
قال الترمذى: وقد رأى بعض أهل العلم أن يُفعل هذا استحباباً ٢٨٢/٢.

(١٧) معرفة علوم الحديث ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٨) المراد بالتلازم: الترابط بمعنى أنه لا يلزم من صحة الإسناد أن يكون المتن صحيحاً، فقد يكون الإسناد متصلاً ورواته ثقات غير أن المتن به شذوذ أو علة قادحة وعند ذلك يدخل الحديث فى باب الحديث الضعيف المردود.
ففى هذه الحالة يكون صحيح الإسناد ولم يصح المتن.
وقد يكون الإسناد ضعيفاً ولكن يصح المتن لمجيئه من طريق آخر.

(١٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦.

(٢٠) معرفة علوم الحديث ـ النوع الثامن والعشرون من علوم الحديث ـ معرفة الشاذ ص ١١٩.

(٢١) فتح المغيث للسخاوى ٢٣١/١ ـ ٢٣٢.

(٢٢) تدريب الراوى ٢٣٣/١.

الشاهد من الروايات

والمراد بالشاهد عند المحدثين أن يروى الصحابى حديثا يوافقه فى روايته له صحابى آخر سواء وافقه فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط[1]، ويتعلق بهذا أمور :

١ - أن الشاهد خاص بالمتن.

٢ - أن الشاهد خاص بالرواية عن صحابى آخر.

٣ - الجامع بين الصحابيين الموافقة فى المعنى وقد تكون فى اللفظ والمعنى جميعاً قال الإمام النووى: أن يروى حديث آخر بمعناه[2] وبهذا فقد نفت الرواية الثانية التفرد عن الأولى وقد كان الظن تفردها فارتفع هذا الظن.

٤ - وتنوع الشواهد كما يظهر من التعريف إلى:

شواهد لفظية: وهى ما كانت مقوية موافقة فى لفظ الحديث.

شواهد معنوية: وهى ما كانت موافقة لمعنى الحديث.

مثال الشاهد: ما رواه الإمام الترمذى عن لقيط بن صبرة ﵁ قال النبى ﷺ : «**إذا توضأت فخلل الأصابع**». قال أبو عيسى: وفى الباب عن ابن عباس والمستورد وهو ابن شداد الفهرى وأبى أيوب الأنصارى - رضى الله عنهم - وهذا حديث حسن صحيح.[3]

وأخرج حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك**»[4]. وحديث المستورد بن شداد ﵁ قال: «**رأيت النبى ﷺ إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره**»[5]. فهذا ابن عباس والمستورد يوافقان حديث لقيط بن صبرة من حيث المعنى فصلح كل واحد أن يكون شاهداً له.

ومثال الشاهد اللفظى - وهى شواهد موافقة للفظ الحديث مع الاختلاف فى الصحابى - حديث: «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**»[6]. فإنه من رواية أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى - رضى الله عنهما - بهذا اللفظ.

ومن العلماء من يسمى الموافق فى اللفظ متابعًا، والشاهد فيما كان بالمعنى ويستوى فيها أن يكون عن ذلك الصحابى أم عن غيره. ومنهم من لا يقصر المتابع على الرواية باللفظ بل لو جاءت بالمعنى أجزأته ويفرقون بينهما بالرواية عن نفس الصحابى أو عن غيره.

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش :

(١) نزهة النظر لابن حجر ص ٨٥، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) تدريب الراوى للسيوطى ١/٢٤٢، طبعة دار الكتب الحديثة.

(٣) سنن الترمذى، أبواب الطهارة، باب/ما جاء فى تخليل الأصابع، حديث (٣٨).

(٤) الموضع السابق، حديث (٣٩).

(٥) الموضع السابق، حديث (٤٠). وسنن أبى داود، كتاب الطهارة باب/غسل الرجلين، حديث (١٤٨).

(٦) صحيح البخارى، كتاب الجمعة، باب/السواك يوم الجمعة، حديث (٨٨٧).

- وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب السواك، حديث (٢٥٢).
- وسنن أبى داود، كتاب الطهارة، باب/السواك، حديث (٤٧).
- وسنن الترمذى، أبواب الطهارة، باب/ما جاء فى السواك، حديث (٢٢).

شرط الشيخين فى صحيحيهما

المراد بهذا الموضوع هو بيان الشروط التى وضعها الإمام البخارى ومسلم فى صحيحيهما لقبول رواية الراوى عندهما، فنذكر بادئ ذى بدء أن الشيخين لم ينقل عنهما أو عن أحدهما أنه قال شرطى أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى وإنما من أراد أن يقف على شروطهما فإن ذلك يعرف بطريق مدارسة الكتابين مدارسة دقيقة ومتأنية فحينئذ يتبين له معرفة شرط كل كتاب منهما.

فأما صحيح البخارى فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً. هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه (الجامع الصحيح)[1].

يرى الإمام الحاكم وهو تقدير خاص به أن الإمام البخارى يشترط فى صحيحه أن يروى كل حديث عن كل صحابى تابعيان مشهوران وأن يروى عن كل تابعى راويان ثقتان عدلان ضابطان جامعان لشروط الصحة، وهكذا تستمر الرواية فى كل طبقة حتى يصل الحديث إلى الإمام البخارى. وهو تقدير طيب من الحاكم إلا أنه منتقد، ذلك أن البخارى لم ينص على ذلك ولم يذكر شرطاً خرج بموجبه فى كتابه وإن كان العلماء قد استنبطوا شرطه من سبرهم واستقرائهم لكتابه وأخذهم ذلك من عنوان واسم الكتاب، وعليه فقد ذكر العلماء هذه الشروط كشرط للإمام فى صحيحه، أن يكون جميع الرواة من الثقات العدول الضابطين وأن يكون السند متصلاً غير منقطع، إن كانت الرواية بالعنعنة وجب أن يثبت لقاء الراوى بشيخه، وأن يتفق على صحة الحديث المحدثون قبل الإمام أو المعاصرون له، والسلامة من الشذوذ ومن العلة، ومع هذا يجب أن يكون الرواة الذين يخرج لهم البخارى من الطبقة الأولى العليا ولا يكتفى أن يكونوا من الوسطى أو الدنيا.

لقد أخذ صحيح البخارى عند المحدثين حظوة لم ينلها غيره فكان أصح الكتب بعد القرآن الكريم وأصح الكتب المصنفة فى الحديث، اجتمعت الأمة على جلالته وتلقته بالقبول واجتمعت عليه، وعلى أن جميع ما فيه من المسند المرفوع صحيح ومع أن

البخارى بالغ فى التحرى عن الرجال والتوثق من صحة المرويات فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه.

قال البخارى ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وروى الإسماعيلى عنه قوله: (لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحًا وما تركت من الصحيح أكثر). وقال إبراهيم بن معقل سمعت البخارى يقول: (ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول). قال أبو جعفر العقيلى: لما ألف البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث. قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى فى صحيحه.

وأما شرط مسلم فى صحيحه فقد قال ابن الصلاح: شرط الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - فى صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة وقال: هذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا فى صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف فى اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستورًا أو كان الحديث مرسلاً، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب فى ذلك كما إذا كان الحديث فى رواية من اختلف فى كونه من شرط الصحيح فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكى مثلاً أو سهيل بن أبى صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخارى؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت ذلك عند البخارى فيهم.

وكذا حال البخارى فيما أخرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس - رضى الله عنهما - وإسحاق بن محمد الفروى وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخارى ولم يحتج بهم مسلم[٢].

وهذا كما هو مستفاد من عنوان الكتاب مستفاد أيضًا من قول الإمام مسلم إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه، ما وضعت شيئًا فى كتابى إلا بحجة.

وأما المنهج الذى سلكه الإمام مسلم فى تخريج الأحاديث واعتماد الرجال فقد ذكر الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما نقله الثقات المتقنون الذين بلغوا أقصى درجات القوة فى الحفظ والضبط كابن عون وأيوب السختيانى.

والقسم الثانى: تخريجه عن جماعة من الضعفاء قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح جوابًا عن الأول: وجوابه من وجهين: أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها فى بعض الأحاديث عند بعضهم إذ هى رؤيته وما أدى إليه نظره واجتهاده. والثانى: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه فى نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو فى توثيق بعض رواته معنى هذا أنه ربما وقع الاختلاف فى حديث هو عنده صحيح ولم يختلف فيه الثقات الذين ركن إليهم.

وقال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - جوابًا عن سبب تخريجه عن الضعفاء، الذين ليسوا من شرطه كأسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى وغيرهم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن[٢] شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات) فالإمام - رحمه الله - قد تجشم التخريج عن هؤلاء قصداً للعلو وقلة عدد الرواة، واختصار رجال الإسناد وطلب العلو من الدين فإنه يقربه من المصدر وفيه قرب من النبى ﷺ، والإمام لهذا الصنيع قد وزن كل شئ بميزان دقيق وزن الراوى بما له وما عليه بحسناته وسيئاته، فذكر لمن أصاب صوابه وللمجتهد بذله وسابقاته ومكرماته، كما أنه قد ميز الصواب ولو كان قليلاً نادراً فى حديث المتكلم فيه من ضعيف حديثهم وانتفع به.

وكذلك ربما كان للعدول الضابطين من الأخطاء القليل النادر فى صحيح حديثهم، وهو بخبرته ودرايته بما حمل قد التقط الجيد ورد الردىء وهو ناقد بصير حافظ قد جمع وقارن وميز واختار. وقد زاد هذا الأمر وضوحاً الإمام ابن الصلاح فقال ما حاصله: إن هذا فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده وهذا محمود على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب، وأن روايته عن الضعفاء إنما وقعت فى المتابعات والشواهد لها فى الأصول، أو أن ضعف الضعيف قد طرأ عليه بعد تخريج الإمام حديثه وما على الناس إلا أن يميزوا بين حالتين للراوى قبل الضعف وبعده أن يعلو بالضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى ولا

يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا لمعرفة أهل الشـــأن فى ذلك، إن هذا إنما يكشف عن معالم المنهجية الحديثية عند الإمام مسلم وكيفية تغليبه للصنعة وهذه لم تكن لأحد مثله.

القسم الثالث: ما رواه متهمون بالكذب أو الوضع أو الغفلة أو سوء الحفظ أو ما إلى ذلك من عيوب الرواة. وهذا القسم تركه الإمام مسلم ولم يعرج عليه ولم يدخل منه شيئاً فى صحيحه، قال الإمام مسلم عن القسم الثالث الذى تركه: (فأما ما كان عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبى جعفر المدائنى ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم).[٤]

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش :

(١) هدى السارى : مقدمة شرح صحيح البخارى لابن حجر ص٨.
(٢) مقدمة شرح النووى لصحيح مسلم.
(٣) مقدمة النووى على شرح مسلم ٤٧/١.
(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج١ ص٥٥.

شرط غير الشيخين فى مصنفاتهم

المراد بغير الشيخين الأئمة أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه.

أما شرط أبى داود: فقد رتب كتابه على الأبواب الفقهية والمسائل الشرعية التى استدل بها الفقهاء ودارت فيهم. قال العلامة الكوثرى: وهمّ أبى داود - أى قصده - جمع الأحاديث التى استدل بها فقهاء البلدان وبنوا عليها الأحكام، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الذى فيه ضعف والصالح للعمل، ويقول: وما ذكرت فى كتابى حديثًا أجمع الناس على تركه، وما كان منها ضعيفًا صرح بضعفه، وترجم على كل حديث مما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه، ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب كما فعل البخارى ومسلم بل جمع فيه الصحيح والحسن لذاته والحسن لغيره والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله فى رسالته (وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شىء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه فى الباب غيره وما كان من كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح وبعضها أصح من بعض[1].

والأحاديث فى سنن أبى داود تنقسم إلى ستة أقسام:

١- إن أغلب ما فى كتاب أبى داود من الثابت، ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب.

٢- ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر.

٣- ثم يليه ما رغب عنه الشيخان وكان إسناده جيدًا سالمًا من علة وشذوذ.

٤- ثم يليه ما كان إسناده صالحًا وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا.

٥- ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالبًا.

٦- ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة

راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبًا وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.

شرط الترمذى: لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته، وقد جمع الترمذى الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله، وقد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثًا قد عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال: (ما أخرجت فى كتابى إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء). قال الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسى[٢]: (وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه، وكان من طريقته ـ رحمة الله عليه ـ أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه أو أخرج من حديثه من الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن كان الحكم صحيحًا ثم يتبعه بأن يقول: وفى الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة).

وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفى: الجامع على أربعة أقسام:

١- قسم مقطوع بصحته.

٢- وقسم على شرط أبى داود والنسائى كما بينا.

٣- وقسم أخرجه وأبان عن علته.

٤- وقسم رابع أبان عنه فقال: (ما أخرجت فى كتابى هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء).

وقال الحافظ ابن رجب:[٣] (واعلم أن الترمذى فى كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب والغرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما فى كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثًا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مروياً من طرق أو مختلفًا فى إسناده وفى بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبى، نعم قد يخرج عن سيىء

الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبى فروة وغيره .

أما شرط النسائى: فقد روى عنه محمد ابن طاهر المقدسى أنه قال: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى فى الرواية عن شيوخ كان فى القلب منهم بعض الشىء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت فى جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم.

وسئل الإمام سعد بن على الزنجانى بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقيل له: إن أبا عبد الرحمن النسائى ضعفه؟ فقال: يا بنى إن لأبى عبد الرحمن فى الرجال شرطًا أشد من شرط البخارى ومسلم[٤].

وقد رد الحافظ ابن كثير على من أطلق لفظ (الصحيح) على سنن النسائى بقوله: (فيه نظر) كما رد على من قال: إن له شرطًا فى الرجال أشد من شرط مسلم بقوله: (غير مسلم فإن فيه رجالاً مجهولين إما عينًا أو حالاً، وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا عليه فى الأحكام الكبير)[٥].

نعم كان النسائى يمتاز بشدة تحريه فى الرجال وليس أدل على ذلك من قول الحافظ أحمد بن نصر شيخ الدارقطنى (من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمه ترجمة فما حدث عنه بشىء).

قال الحافظ ابن حجر: (وكان عنده عاليًا عن قتيبة عنه ولم يحدث به لا فى السنن ولا فى غيرها).[٦] ولكن شدة تحرى النسائى فى الرجال لا يعنى أن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم، فللشيخين شروط أقوى من شرط غيرهما لا محالة وبسبب ذلك قدما فى الرتبة.

قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: كتاب النسائى أبدع الكتب المصنفة فى السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابه جامعًا بين طريقى البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل.

وفى الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلاً مجروحًا ويقاربه كتاب أبى داود وكتاب الترمذى ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه.

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسى: كتاب أبى داود والنسائى ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- القسم الأول: الصحيح المخرج فى الصحيحين.

٢- القسم الثانى: صحيح على شرطهما، حكى أبو عبد الله ابن منده أن شروط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما بل طريقه طريق ما ترك البخارى ومسلم من الصحيح؛ لما بينا أنهما تركا كثيرًا من الصحيح الذى حفظاه.

٣- القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجدا له طريقًا غيره؛ لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال[٧].

وروى عن محمد بن سعد البارودى بمصر أنه قال: كان من مذهب أبى عبد الله النسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

وقد علق على ذلك الحافظ العراقى فقال: وهذا مذهب متسع.

وقال الحافظ ابن حجر: إن الذى يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائى فى الرجال متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذى تجنب النسائى إخراج حديثه بل تجنب النسائى إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين[٨].

شرط ابن ماجه: أما الإمام السادس فهو الإمام ابن ماجه فيرى أكثر العلماء أنه سادس الكتب الستة بعد هذا الترتيب:

١- صحيح البخارى.

٢- صحيح مسلم.

٣- سنن أبى داود.

٤- سنن الترمذى.

٥- سنن النسائى.

٦- سنن ابن ماجه.

وتتابع أكثر الحفاظ من المحدثين على ذلك فى كتبهم وأطرافهم[٩].

وقال الحافظ ابن حجر عن سنن ابن ماجه: «إنه كتاب جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًا حتى بلغنى أن السرى كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا. وليس الأمر فى ذلك على إطلاقه باستقرائى وفى الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن على الحسينى ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعنى بذلك ما انفرد

به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى. لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح؛ وذلك لوجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة»[١٠].

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش :

(١) معالم السنن للخطابى ١/١.

(٢) كتاب شروط الأئمة الستة للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ص١٢ ط دار زاهد القدسى.

(٣) فى شرح علل الترمذى ١/٣٩٥ وانظر شروط الأئمة الخمسة هامش ص٥٤.

(٤) شروط الأئمة الستة ص١٨.

(٥) اختصار علوم الحديث ص٢٤.

(٦) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمى أبو عبد الرحمن المصرى القاضى صدوق لكنه خلط بعد احتراق كتبه، أخرج له مسلم بعض شىء مقرون وأخرج له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه.

(٧) انظر شروط الأئمة الستة ص١٢

(٨) زهر الربى ١/٤.

(٩) انظر مقدمة شروط الأئمة الستة للمقدسى ص٧.

(١٠) انظر تهذيب التهذيب ٩/٥٣١.

شروط قبول الحديث

اشترط العلماء للحديث النبوى الشريف شروطاً كى يكون مقبولاً وهى:

١- أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ فى المرفوع، أو بالصحابى.

٢- أن يخلو من الشذوذ والعلة.

والحديث المقبول: إما أن يكون صحيحاً ـ وهو أعلى درجاته ـ أو حسناً وهو أقل منه فى الدرجة واشترطوا لصحة الحديث شروطاً خمسة اتفقوا عليها وأخرى مختلفاً فيها:

أولاً : اتصال الإسناد والمراد باتصال الإسناد أن يكون كل راوٍ أو كل رجل من رجال الإسناد قد روى عمن قبله. وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل إلى رسول الله ﷺ.

ثانيًا: عدالة الراوى: والمراد بعدالته أن يكون موثوقاً به فى دينه وذلك بأن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والعدالة: ملكة نفسية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات من نحو كفر أو فسق أو ما شاكل ذلك.

ثالثًا : ضبط الراوى والمراد بضبطه أن يكون موثوقاً به فى روايته وذلك بأن يكون الراوى حافظًا متيقظًا لما يرويه حافظًا لروايته، وأن يروى من حفظه وضابطًا لكتابه وأن يروى من الكتاب وأن يكون عالمًا بالمعنى وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى.

فإن قصر ضبط الراوى عن التمام قليلاً، مع توافر باقى شروط الصحة، كان الحديث من طريقه حسنًا لذاته، ويشارك الصحيح فى القبول والحجية وإن كان دونه فى المرتبة، وأما إن ضعف ضبطه؛ ولكنه اعتضد بمثله أو أقوى منه؛ كان الحديث بمجموع طريقيه حسنا لغيره، ويكون مقبولا أيضًا بدرجة أقل من الحسن لذاته.

رابعًا: من شروط صحة الحديث أن يكون

خاليًا من الشذوذ، **والشذوذ**: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة وخرج بهذا الشرط ما يرويه الثقة مخالفًا لرواية الناس أو مخالفًا لمن هو أوثق منه أو أرجح أو أكثر عدداً.

خامساً: ألا يكون الحديث معللاً بعلة قادحة.

والعلة: وصف خفى يقدح فى قبول الحديث ويكون ظاهره السلامة منه.

وخرج بهذا الشرط ما فيه أسباب خفية قادحة، سواء كانت ظاهرة كالإرسال الظاهر الواضح، بأن يروى عن راوٍ عرف لدى الناس بأنه لم يجتمع به ولم يسمع منه شيئًا، أو كانت العلة خفية غير ظاهرة كما هو الحال فى الإرسال الخفى بأن يروى عن إنسان عاصره بكلمة (عن) ولم يسمع منه شيئاً[1].

وإذا استوفى الحديث شروط الصحة السابق ذكرها، حكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، أما غير أهل الحديث فقد يشترطون فى الصحيح شروطاً زائدة على هذه الشروط السابقة، كاشتراط العدد فى الرواية كما فى الشهادة، فقد حكاه الحازمى فى شرط الأئمة عن بعض متأخرى المعتزلة.

وقد يقع بين علماء الحديث خلاف فى بعض الأحاديث من حيث الصحة أو عدمها؛ وذلك راجع إلى اختلافهم فى توافر هذه الشروط ووجود تلك الأوصاف أو فى اشتراط بعضها، وهناك شروط أخرى للحديث الصحيح مختلف فيها منها:

١- أن يكون راوى الحديث مشهوراً بالطلب ولايراد بالشهرة التى تخرج الراوى من الجهالة وإنما المراد بها قدر زائد على ذلك.

٢- ومنها أن الصحيح يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة، ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بشرط عدم وجود العلة، إذ أن الوقوف على الحديث معلولاً أو غير معلول لا يتأتى إلا بالفهم والمذاكرة ونحو ذلك.

٣- واشترط البعض العلم بمعانى الحديث حيث يروى بالمعنى ولكن هذا الشرط داخل فى شرط الضبط.

٤- واشترط الإمام أبو حنيفة فقه الراوى، قال شيخ الإسلام: والظاهر أن ذلك إما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى.

٥- واشترط البخارى ثبوت السماع لكل راوٍ عن شيخه ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة. ولكن قال العلماء: إن هذا الشرط لم يذهب أحد إلى أنه هو شرط الحديث

لم يذهب أحد إلى أنه هو شرط الحديث الصحيح بل هو شرط عند البخارى لأصح الصحيح.

٦- واشترط بعضهم العدد فى الرواية كالشهادة والله أعلم.

أ. د. محمد نصر سنوسى

الهوامش :

(١) ينظر تدريب الراوى للسيوطى ١/٦١ - ٧٦، و ١٣١ - ١٣٤، ١٥٤، و ١٦٦ - ١٧٤، و ١٩١ - ١٩٤.

شروط قبول الراوى

والمراد بها الشروط والضوابط التى وضعها المحدثون لقبول الأخبار التى رواها رواة السنة، وهى الشروط المبينة لصفات من يقبل ومن يرد من الرواة وهى تعود إلى أمرين:

١- كون الراوى عدلاً.

٢- كونه ضابطاً حافظاً.

هكذا على سبيل الإجمال فإذا اجتمع فى الراوى هذان الشرطان صار حجة، يلزم قبول مرويه ويطلق عليه ثقة، فمن انتفت فيه صفة من الصفات الراجعة إلى هذين الشرطين ثبت عكسها.

قال ابن عباس ـ رضى الله عنهما: «لا يكتب الحديث عن الشيخ المغفل».[1] لأن الغفلة تنافى الضبط. وسئل شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين فى الحديث: من الذى يترك حديثه؟ قال : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه غلط ترك حديثه، وما كان غير هذا فارو عنه.

العدالة: ويعرفها علماء الحديث بأنها هيئة فى النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وليس معها بدعة، وإنما تتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، وترك بعض الصغائر وبعض المباح.

وعرفها الحافظ السخاوى بقوله: وضابطها إجمالاً أنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالتقوى: اجتناب السيئ من الأقوال والأعمال من شرك أو فسق أو بدعة، بأن يكون مسلمًا صاحب عقل وعفة.

والعدالة معنى ينظم وجود الإنسان كله - الحسى والمعنوى، الظاهر والباطن، القول والفعل. والعدالة امتثال الأمر واجتناب النهى، ومن ثم جميع قواعد الشرع.

والقدر المعتبر فى اشتراط العدالة أنها باعتبار الغالب الأعم لأنه لا يكاد يسلم أحد، ولا معصوم سوى المعصوم، وقد قيل: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل.

والعدل من تكون أكثر أحواله طاعة لله، والذى يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية لله. والراوى العدل: هو من كانت له ملكة تحمله على ملازمته التقوى والمروءة، وهى هيئة راسخة فى النفس تمنع عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة، وتطفيف تمرة، والرذائل المباحة أى الجائزة كالبول فى الطريق الذى هو مكروه، والأكل فى السوق لغير سوقى، واتباع هوى النفس.

وقد نص القرآن ونصت السنة على اشتراط وجود العدالة قال تعالى: ﴿**وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله**﴾[٢] وقال تعالى: ﴿**ممن ترضون من الشهداء**﴾[٣] ﴿**يحكم به ذوا عدل**﴾[٤].

وتتحقق عدالة الراوى إذا استوفى شروطها وهى: الإسلام، البلوغ، العقل، التقوى، وما يعبر عنه بالسلامة منه وهو: الفسق والبدع وخوارم المروءة.

١- الإسلام: وهو المقصود الأعظم:

فلا تقبل رواية الكافر وإنما شرط العلماء الإسلام لأن الباب باب الدين؛ والكافر سعى فى هدمه فلا يقبل قوله فى أموره وهذا أمر مجمع عليه خاصة عند الأداء.

٢- البلوغ: وهو مناط التكليف وتحمل المسئولية ووجه اشتراطه أنه لارتفاع قلم التكليف عن الصبى قد يسوغ له الكذب، والشرع أسقط عنه ولايته على نفسه فى أمر دنياه فلم يجعله والياً على نفسه فى أمور الدنيا، ففى الدين أولى لما فى قبول خبره من تنفيذ أمر أو ولاية على المسلمين.

واستدل من قال برد رواية من لم يبلغ بأن الصحابة لم يراجعوهم وقد كانوا يخالطون رسول الله ﷺ ويلجون ستوره مع مسيس حاجتهم إلى من يخبرهم عن دقائق أحوالهم كما أن الحكام وأهل الفتوى لم يسندوا حكمهم فى قضية إلى رواية صبى ومن العلماء من فرق بين الصبى المميز وغير المميز وأنه لا خلاف فى رد رواية الثانى، وأن الخلاف قائم فى الأول فإن كان الصبى غير متكامل التمييز فلا شك فى ردهم روايته، وإن كان مميزاً فقد بلغه أنه غير مؤاخذ بالكذب ولا يزعه وازع عن الهجوم عليه.

٣- العقل: آلة الفهم وشرط التكليف وهو نور يبصر به القلب المطلوب بعد انتهاء درك الحواس بتأمله بتوفيق الله تعالى.

وشرط العقل يرادف القدرة على التمييز بين الأشياء، وعليه فمن فقد القدرة والتمييز بأن كان مجنوناً ردت روايته لتمكن الخلل منه، وهذا أمر مجمع عليه؛ لأن الجنون مانع من التحمل، وإن كان الجنون متقطعاً فروى فى حال الإفاقة نظر هل له تأثير أم لها؟

دليل البلوغ: من السنة: حديث على بن أبى طالب رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**رفع القلم عن ثلاث: عن المجنون المغلوب على عقله، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم**»[5]. والمجنون لا صلاحية له؛ إذ لا ولاية عليه من قبل نفسه ولأن الراوى إن كان طفلاً أو مجنوناً دون الفاسق من المسلمين؛ ذلك أن الفاسق يخاف وينزجر ويرجو الله ويجتنب ذنوباً.

٤- **التقوى:** السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة والمراد بالفسق:

والمراد بالفسق: الخروج عن الطاعة وهو أعم من الكفر ويقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، وغالباً ما يطلق على من التزم حكم الله، ثم أخل به فلا تقبل رواية الفاسق ولا رواية أصحاب البدع والأهواء.

وتثبت العدالة بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن ينص عالم على تعديل الراوى.

والأمر الثانى: تثبت بالشهرة والاستفاضة.

فمن عرف بالثقة والأمانة بين أهل العلم، وشاع ذلك بالثناء عليه بينهم استغنى فيه بذلك عن طلب البينة وهذا هو الصحيح من مذهب الإمام الشافعى، وعليه اعتماد علماء الأصول، وممن ذاعت شهرتهم الأئمة مالك، السفيانان، شعبة، ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر والاستشعار بالصدق والبصيرة والفهم، هؤلاء لا يسأل عنهم وإنما يستغنى عن طلب البينة والدليل فيهم. وتثبت لمن عرف بطلب العلم ومجالسة العلماء والأخذ عنهم فمن عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم أغنى ذلك من أمره أن يسأل عن حالته، وتثبت برواية من عرف من حاله أنه لا يروون إلا عن ثقة كمالك وابن أبى ذئب، فكثير من الأئمة على أن الإمام مالك إذا روى عن مجهول تزول عنه الجهالة ويعد ثقة وتثبت بتخريج من التزم شرط الصحة فى كتابه محتجا به خاصةً البخارى ومسلم - رضى الله عنهما - فقد عرف عنهما أنهما يخرجان الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات[6].

ومن العلماء - كابن عبد البر - من توسع فى إثبات العدالة لكل من له عناية بالعلم. وقالوا: إن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل حتى يتبين جرحه، دليل ذلك قوله ﷺ : «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»[7] وهذا المذهب قريب الاستمداد من مذهب الإمام أبى حنيفة رضي الله عنه فى زى ظاهر المسلمين العدالة وقبول شهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه.

● **ضبط الراوى:** وهو نوعان:

(أ) **ضبط صدور** ويراد به: أن يضبط الراوى سماعه ضبطاً لا يتردد فيه ويفهمه فهماً جيداً لا يلتبس عليه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه بحيث يكون متيقظًا غير مغفل يكثر صوابه ويقل خطؤه وغفلته وتساهله، حافظًا إن حدث من حفظه، عالماً بما يحيل المعانى إن حدث بالمعنى.

(ب) **ضبط الكتاب:** صيانة الكتاب الذى تحمل الحديث فيه من وقت تحمله إلى وقت أدائه، بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان، وإذا أعاره إلى أحد لا يعيره إلا لرجل مؤمن يعرف كيف ضبط الراوى.

ويعرف كون الراوى ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتًا، وإن وجدناه كثير المغالطة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه وعرفنا من كلامه أن الضبط يعرف بالاعتبار - القياس - والميزان ومقارنة مروياته بمرويات غيره ومقارنتها بها، وهو معنى قول ابن المبارك ـ رحمه الله تعالى: إذا أردت أن يصبح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[8].

وقال الإمام الشافعى ـ رحمه الله: «إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث ووافق حديثهم فإن كانت المخالفة نادرة فإنها لا تضر» ويعرف أيضاً بطول الملازمة وهذا أمر فى معرفة الرواة وطبقاتهم بحيث يعتبر حال الراوى فى مشايخه وفيمن روى عنهم، ويعرف الضبط أيضاً بالامتحان وروى فى ذلك قول أحدهم: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره، كما يعرف بصيانة الكتاب وتفقده أولاً بأول ومطابقته ومقارنته بالأصول الصحيحة المعتمدة وألا يعيره إلا لمن يثق به.

أ. د/ محمد نصر سنوسى

الهوامش :

(١) كتاب الكفاية للخطيب البغدادى ص ٢٣٣.

(٢) سورة الطلاق آية (٢).

(٣) سورة البقرة آية (٢٨٢).

(٤) سورة المائدة آية (٩٥).

(٥) صحيح ابن خزيمة ٢ / حديث (١٠٠٣).

(٦) شروط الأئمة الستة/ ١٧.

(٧) أورده جماعة من الأئمة فى مصنفاتهم كابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ١٧/٢ وابن عدى فى الكامل ١٥٢/١والعقيلى فى الضعفاء ٩/١ والبزار كما فى كشف الأستار ٨٦/١ وقال فيه: خالد بن عمر منكر الحديث قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص١١ وابن الصلاح فى المقدمة ص١٠٥ والعراقى فى شرحه لألفيته ٢٩٧/١ والسخاوى فى فتح المغيث ٢٧٥/١ والسيوطى فى تدريب الراوى ١/ ٣٠٢ والهيثمى فى مجمع الزوائد ١٤٠/١ والذهبى فى ميزان الاعتدال ٤٥/١.

(٨) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٦.

شروط الناقد للرجال وللأحاديث
ومـراتب النقـاد

أولاً : شروط المجرح والمعدل :

ينبغى أن نعلم أن علماء الحديث وضعوا شروطًا لمن يتصدى لنقد الرجال بجرح أو تعديل، أو للحديث بتضعيفٍ أو تحسينٍ أو تصحيح، ومن أهم هذه الشروط ما يلى :

١ - أن يكون مسلمًا عاقلاً بالغًا عدلاً.

٢ - أن يكون ملما بأحوال الرواة ومروياتهم.

٣ - أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل.

قال أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى:

(يشترط فى الجارح والمعدل: العلم، والتقوى، والورع، والصدق، والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية)(١).

٤ - أن يكون عالمًا بالأحكام الشرعية وما يترتب عليها، فرُبَّ جاهل ظن الحلال حراما فجرح به، ومن ذلك أن العلماء لم يقبلوا رفض جرير للكتابة عن سماك بن حرب لأنه بال قائماً (٢).

٥ - أن يكون منصفًا معتدلاً، فلا يكون متعنتًا ولا متشددًا ولا معجبًا، فيصدر حكمه عن عداوة أو تعجب لمذهب أو عقيدة، كما يحدث بين أهل الإثبات والتأويل، وبين المتصوفة وأهل الحديث، أو بين أهل الحديث وأصحاب الرأى.

قال الإمام السخاوى :

(يحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميزًا بين الحق والباطل؛ لئلا يكفر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافر... إنه مما ينبغى اعتماده فى الجارح والمعدل أن يكون عالمًا باختلاف المذاهب ... وأن المعتمد قبولهما (أى الجرح والتعديل) من العارف بأسبابهما) (٣).

٦ - أن لا يكون قرينًا منافسًا، فإن المعاصرة تورث المنافرة، إلا إذا أتى الجارح ببينة صحيحة يثبت بها جرحه.

قال الإمام الذهبى :

(كلام الأقران بعضهم فى بعض ينبغى أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعنًا ويعامل الرجل بالعدل والقسط) (٤).

وقال ابن حجر :

(كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين) (٥).

ثانياً : مراتب نقاد الحديث :

قسمهم الإمام الذهبى ثلاثة أقسام (٦):

أذكرك بهم، وأضم إلى كل قسم منهم بعض النقاد الذين لم يذكرهم الإمام :

الأول : قسم متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه مثل الأزدى، والجوزجانى، وأبى حاتم الرازى، وابنه، وشعبة، ويحيى القطان، وابن معين، وابن المدينى، وابن حزم، والنسائى.

فهذا القسم إذا وثق شخصًا فعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه،فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وافقه أحد فهذا الذى قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا، يعنى: لا يكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره وثقه، فمثل هذا يتوقف فى تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب.

الثانى : قسم متساهل :

أى متهاونون، ويرجع تساهله إلى مذهبه فى الجرح والتعديل، واعتبار بعض الأوصاف على خلاف غيره أو عدم اعتبارها كتعديل المستور ونحوه.

ومن هذه الطبقة : الترمذى، والحاكم، وابن حبان، والبزار، والطبرانى، والهيثمى، والمنذرى، والطحاوى، وابن خزيمة، وابن السكن، والبيهقى...

الثالث : قسم معتدل منصف :

كالبخارى، وأحمد بن حنبل، وأبى زرعة، وابن عدى، معتدلون منصفون، ويلحق بهذه الطبقة :

الدار قطنى، والذهبى، وابن حجر العسقلانى ـ رحمهم الله تعالى جميعًا.

فائدة :

قد يكون العالم بالجرح والتعديل متشددًا ومتهاونًا كابن حبان ـ مثلاً ـ فإنه مع تهاونه

قد يتعنت فى تجريح الرواة، كما فعل بأفلح ابن سعيد الأنصارى القبائى وهو صدوق، فقد رماه ابن حبان بالكذب، حتى قال فيه الذهبى: (ابن حبان: يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال! قلت: ابن حبان ربما قصّب الثقة (أى شتمه وعابه ووقع فيه)، حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه) (٧).

وكذلك النسائى فإنه مع تشدده قد وثق خشف بن مالك الطائى وهو مجهول.

قال الذهبى: (خشف بن مالك كوفى عن ابن مسعود، وعنه زيد بن جبير. وثقه النسائى، وقال الأزدى: ليس بذاك) (٨).

وقال نور الدين بن عبد الهادى أبو الحسن السندى: (خشف بن مالك مجهول) (٩).

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) الرفع والتكميل لأبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى (ت ١٣٠٤هـ) ١ / ٦٧ .

(٢)الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ١ /١١١ .

(٣) فتح المغيث للسخاوى ٣ / ٣٦١ .

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبى ـ ١ /٢٤، ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ١٥٨-١٥٩.

(٥) لسان الميزان لابن حجر ١ / ٢٠١ .

(٦) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ١٥٨-١٥٩.

(٧) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ١ /٤٤١ .

(٨) المرجع السابق ٢ /٤٤٠ .

(٩) حاشية السندى ٨ / ٤٤ .

الصالح من الأحاديث

تعريف الصالح: لغة : الصالح : اسم فاعل من (صَلَح) والصلاح ضد الفساد، والصالح هو: المستقيم النافع [1].

واصطلاحاً : يطلق على الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج بهما، ويطلق على الضّعيف ضعفًا يسيرًا، لأنه يصلح للاعتبار، والعمل به فى فضائل الأعمال.

ووصف الأحاديث بالصلاح من الأوصاف التى استعملها الإمام أبو داود السجستانى فى رسالته إلى أهل مكة، فى وصفه لما فعله فى سننه إذ يقول : (وما سَكَتُّ عنه فهو صالح) [2].

يقول: ما سكت عنه فهو صالح، وهى عبارة ليست نصاً فى شرطية الصحة فى المسكوت عنه، لهذا يمكن أن يكون المسكوت عنه صالحاً للاعتبار أو للحجة، وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك،وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبى داود ما لم يقله.

قال الحافظ ابن حجر : (على أن أبا داود لم يوف بهذا الشرط، فقد وقع فى سننه أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها كالمرسل، والمنقطع، وما فى رواته مجهول كشيخ ورجل ونحوه، فقد يقال: إنه مخالف لقوله: وما كان فيه وهن شديد بينته.

وجوابه : أنه لما كان ضعف هذا النوع ظاهرًا استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه)[3].

وإليك نماذج من الأحاديث التى سكت عنها أبو داود، وهى صالحة للحجة:

مثال الحسن الصالح للحجة :

ما رواه أبو داود بسنده عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ ،عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِى مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «**احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلاَّ مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ**». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِى بَعْضٍ؟ قَالَ: «**إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لاَ يَرَيَنَّهَا أَحَدٌ فَلاَ يَرَيَنَّهَا**». قَالَ : قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : «**اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ**»[4].

قال ابن حجر :

(ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده: (الله أحق أن يستحيا منه من الناس) [٥].

مثال الصحيح الصالح للحجة :

روى أبو داود بسنده قائلاً : حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» [٦].

قال ابن حجر عن هذا الحديث : (والحديث وإن لم يكن فى نهاية الصحة لكنه صالح للحجة) [٧].

مثال الضعيف الصالح للاعتبار: ما أخرجه الترمذى من طريق عيسى بن يونس عن مجالد عن أبى الوداك عن أبى سعيد رضي الله عنه قال : كان عندنا خمرٌ ليتيم، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ فقلت : إنه ليتيم فقال رسول الله ﷺ : «**أهْريقُوه**». قال الترمذى : هذا حديث حسن[٨]. قال الحافظ ابن حجر : ومجالد ضَعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وإنما وصفه ـ يعنى الترمذى ـ بالحُسْن لمجيئه من غير وجه عن النبى ﷺ من حديث أنس وغيره ـ رضى الله تعالى عنهم[٩].

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) لسان العرب لابن منظور، مادة (ص. ل. ح). المغرب فى ترتيب المعرب ٤٧٨/١ لأبى الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن على ابن المطرز (ت٦١٠هـ) تحقيق: محمود فاخوري و عبد الحميد مختار. ط مكتبة أسامة بن زيد ـ حلب.

(٢) رسالة أبى داود السجستانى إلى أهل مكة. تحقيق: عبد الفتاح أبى غدة. ط. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ص ٣٨ـ٣٩ . ط أولى.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ١ /٣٤٠، وتوضيح الأفكار ٢٠٤/١ .

(٤) سنن أبى داود: كتاب الحمّام، باب ما جاء فى التعرى٤٢٧/٢ .

(٥) مقدمة فتح البارى ١ / ١٨، وتدريب الراوى ١ / ١١٩ .

(٦) سنن أبى داود: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم ٣٤٥/٢ .

(٧) القول المسدد لابن حجر ١ / ١١ .

(٨) جامع الترمذى ـ كتاب البيوع، باب ما جاء فى نهى المسلم أن يدفع الخمر إلى الذمى يبيعها، حديث (١٢٦٣).

(٩) ينظر نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠ مع حاشية التحقيق ط المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الصحابة والمؤلفات فيهم

الصحابة : إما مصدر صحب كسمع، وإما جمع صاحب، ولم يجمع فاعل على فعالة سوى هذا اللفظ، ويجمع صاحب على صحب كراكب وركب، وصحاب كجائع وجياع، وصحبة بالضم... وصحبان كشاب وشبان، والأصحاب، جمع صحب كفرخ وأفراخ، والصحابة الأصحاب وجمع الأصحاب أصاحيب، والصحابى مشتق من الصحبة.

وهى - فى اللغة - الاجتماع مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً.

وعُرفاً : من طالت ملازمته لغيره.

قال القاضى أبو بكر بن الطيب الباقلانى: (لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابى مشتق من الصحبة جارٍ على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيرًا، يقال: صحبه شهرًا ويومًا وساعة، وهذا يوجب فى حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبى ﷺ ولو ساعة هذا هو الأصل، ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف فى أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته) (١).

واصطلاحاً : خلاف بين العلماء فى حد الصحابى، ومنشأ هذا الاختلاف هو : ما يجب مراعاته فى المعنى الاصطلاحى، هل يراعى فيه المعنى اللغوى أو المعنى العرفى ؟

وإليك خلاصة الأقوال فى تعريف الصحابى:

القول الأول : الصحابى : كل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة ومات على الإسلام. هذا هو الصحيح فى حده، وهو مذهب أحمد ابن حنبل، وأبى عبد الله البخارى فى صحيحه، والمحدثين كافة، قاله النووى (٢).

القول الثانى : الصحابى: كل من رأى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحلم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب رسول الله ﷺ ولو ساعة من نهار. حكاه الواقدى عن أهل العلم (٣).

القول الثالث : الصحابى : من طالت مجالسته للنبى ﷺ، على طريق التبع له، والأخذ عنه. قاله أصحاب الأصول أو بعضهم، وابن الصباغ، وأبو الحسين البصرى، والكياالهراسى الطبرى، وابن فورك، وحكاه عنهم أبو المظفر السمعانى (٤).

القول الرابع : الصحابى : من أدرك زمنه ﷺ مسلماً، وإن لم نقف له على رؤية. وعلى

هذا عمل ابن عبد البر فى الاستيعاب، وابن منده فى الصحابة (٥).

القول الخامس : الصحابى هو من لقى النبى ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة فى الأصح. قاله الحافظ ابن حجر العسقلانى.

وكل هذه التعاريف اعترض عليها العلامة السخاوى، ويمكن أن ينتزع من اعتراضات السخاوى تعريفاً للصحابى يقال فيه:

الصحابى : كل مميز لقى النبى ﷺ بعد بعثته، وقبل انتقاله من الدنيا يقظة فى عالم الشهادة، وآمن به، ومات على الإسلام، وإن تخللت ردة فى الأصح.

شرح التعريف :

فقولنا : (كل مميز) : قيد فى التعريف، يخرج به غير المميز، فإنه لا صحبة له.

وقولنا : (لقى النبى ﷺ):

يشمل من لقيه ورآه، ومن لقيه ولم يره لعارض كالعمى، ومن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، فهؤلاء جميعًا صحابة، ويخرج به من لم يلقه أصلاً فليس بصحابى.

وقولنا : (بعد بعثته) : يخرج به من لقيه واجتمع به قبل بعثته ﷺ، كزيد بن عمرو بن نفيل، وبحيرى الراهب، فإنهما ليسا من الصحابة. أما من لقيه ﷺ بعد بعثته وقبل الدعوة، كورقة بن نوفل، فالصحيح أنه صحابى.

وقولنا : (يقظة) : يخرج به من اجتمع بالنبى ﷺ بعد وفاته عن طريق الكشف، يقظة أو منامًا، فهؤلاء جميعًا غير معدودين فى الصحابة.

وقولنا : (فى عالم الشهادة) : يخرج به من لقيه ﷺ فى عالم الغيب، كالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ليلة المعراج، فليسوا بصحابة إلا عيسى ابن مريم - عليه السلام - فإنه ﷺ رآه رؤية عرفية حياً بجسده، بناء على المشهور من أنه رفع إلى السماء ولم يمت، فهو إذن صحابى.

وقولنا : (وآمن به) : يدخل فيه جميع من آمن به، سواء كان من الإنس، أو من الجن، أو من الملائكة، ويخرج به: من لقيه ﷺ ولم يؤمن كيهود المدينة ومشركى مكة، فهؤلاء ليسوا بصحابة.

وقولنا : (ومات على الإسلام) : يخرج به من آمن به فى حياته، ثم ارتد عن الإسلام ومات على الكفر، كعبيد الله بن جحش، وعبد الله بن خطل، وربيعة بن أمية بن خلف الجمحى، وغيرهم، فليسوا بصحابة.

وقولنا : (وإن تخللت ردة فى الأصح) :

يدخل فيه من لقيه ﷺ مسلماً ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام ثانية، ولم يلقه بعد إسلامه

الثانى، كالأشعث بن قيس بن معد يكرب الكوفى، وعطارد بن حاجب التميمى، وغيرهما، فإن الراجح أنهما من الصحابة، بدليل عد المحدثين لهم فى الصحابة، وبدليل إخراج أحاديثهم فى المسانيد وغيرها، والردة أحبطت ثواب العمل فقط [٦].

عدالة الصحابة :

خص الله - سبحانه وتعالى - الصحابة - رضى الله عنهم - بخصيصة ليست لطبقة من الناس غيرهم، وهى أنهم لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، فهم جميعًا عدول ثبتت عدالتهم بالكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: **﴿كُنتم خير أمة أخرجت للناس﴾** (آل عمران:١١٠). وقوله: **﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾** (البقرة: ١٤٣).

ومما ذكر فى فضلهم من القرآن الكريم:

قول الله تعالى : **﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾** (التوبة: ١٠٠).

وقوله تعالى : **﴿لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً • ومغانم كثيرة يأخذونها وكان الله عزيزًا حكيمًا﴾**. (سورة الفتح: ١٨، ١٩).

أما السنة : فما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِىُّ ﷺ:

«لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِى، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ»[٧].

وروى البخارى أيضاً بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ: **«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يجِىءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»**[٨].

وروى الطبرانى بسنده عن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : **«إن الله تبارك وتعالى اختارنى، واختار لى أصحاباً، فجعل لى منهم وزراء، وأنصاراً، وأصهاراً، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل»**[٩].

ضوابط معرفة الصحبة :

تثبت الصحبة بأمر من الأمور التالية :

أولاً : التواتر، بأن ينقل إثبات صحبته عن عدد كثير جداً من الصحابة، كالخلفاء الراشدين الأربعة.

ثانيًا : الشهرة والاستفاضة القاصرة عن رتبة التواتر. كضمام بن ثعلبة، وعُكَّاشة بن محْصن.

ثالثًا : أن يُروى عن واحد من الصحابة أن فلاناً له صحبة، إما صراحة، كأن يقول : إن فلاناً له صحبة، أو ضمناً، كأن يقول : كنت أنا وفلان عند النبى ﷺ أو دخلنا على النبى ﷺ، بشرط أن يعرف إسلام المذكور فى تلك الحال.

رابعًا : أن يُروى عن أحد من التابعين أن فلاناً له صحبة.

خامسًا : أن يقول هو عن نفسه إنه صحابى، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون ثابت العدالة، **الثانى** : أن يكون فى المدة الممكنة، وهى مائة سنة أو مائة سنة وعشر سنين بعد هجرته ﷺ.

ولهذا الضابط المذكور فى معنى المعاصرة لم يصدق الأئمة أحداً ادعى الصحبة بعد المدة المذكورة : فقد ادعاها قوم ـ بعد هذا التاريخ ـ فكذبوا، مثل رتن بن عبد الله الهندى الذى ظهر بعد الستمائة بالمشرق، وادعى الصحبة [١٠].

الصحابة المكثرون من الفتيا :

المكثرون من الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ فيما روى عنهم من الفتيا ثمانية[١١]. يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم وهم:

١ – عائشة أم المؤمنين – رضى الله عنها.

٢ – عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٤ – عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما.

٥ – على بن أبى طالب رضي الله عنه.

٦ – عبد الله بن العباس – رضى الله عنهما.

٧ – عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٨ – زيد بن ثابت رضي الله عنه.

طبقات الصحابة :

معرفة طبقات الرواة والعلماء خاصة الصحابة من المهمات التى افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم، ولهذا قال الحاكم: (ومن تبحر فى معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعى عن النبى ﷺ يتوهمونه صحابيًا، وربما رووا المسند عن صحابى فيتوهمونه تابعيًا) [١٢].

ومما تجدر الإشارة إليه **أن الطبقة فى اللغة**: عبارة عن القوم المتشابهين.

وفى اصطلاح المحدثين: عبارة عن جماعة متعاصرين اشتركوا فى السن أو تقاربوا فيه، أو اشتركوا فى الأخذ عن المشايخ، وقيل: التشابه فى الأسنان والإسناد، وربما اكتفوا بالتشابه فى الإسناد، فالطبقة تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم

طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصر إلى زمن المؤلف.

وعلى هذا فرُبَّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك الأنصارى ﷺ وغيره من أصاغر الصحابة، مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم فى أصل صفة الصحبة، وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلم جرا؛ وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة فى سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس ﷺ وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ، بل دونهم بطبقات (١٣).

فوائد العلم بطبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم :

من فوائد العلم بالطبقات ما يلى :

١ – الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين فى اسم أو كنية أو نحو ذلك.

٢ – معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعرف الراوى الذى يضيف الكلام إلى النبى ﷺ فى منتهى الإسناد أهو صحابى أم تابعى، لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أموصول أم مرسل؟

٣ – تحديد مقدار زمن الصحبة، الأمر الذى يمكن أن يساعد فى الترجيح عند التعارض وعدم إمكان الجمع.

عدد طبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم :

اختلف العلماء فى عدد طبقات الصحابة ما بين مقل و مكثر، واختلافهم فى ذلك مبنى على اختلاف أنظارهم فيما يتحقق به معنى الطبقة عندهم ؛ فمنهم من ذهب إلى أن الصحابة طبقة واحدة.

وممن جرى على هذا القول ابن حبان و من رأى رأيه، ووجهتهم فيما ذهبوا إليه : أن للصحابة من الشرف العظيم والفضل الكبير ما يفوق كل ملحظ، ويعلو فوق كل اعتبار، فهم نظروا إلى مطلق الصحبة، قاطعين النظر عن غيرها من سائر الاعتبارات الأخرى، ومن ثم جعلوا الصحابة كلهم طبقة واحدة، إذ جميعهم فيها متساوون لا فضل فى ذلك لأحدهم على الآخر.

ومنهم من جعل الصحابة خمس طبقات، وهى:

الأولى : البدريون، ومنهم أبو بكر الصديق وعلى بن أبى طالب، وبلال بن رباح ـ رضى

الله عنهم أجمعين - و غيرهم ممن حضر غزوة بدر.

الثانية : من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة، و شهدوا أحداً فما بعدها، منهم عثمان بن عفان، وزوجته رقية بنت الرسول ﷺ، والزبير بن العوام وغيرهم - رضى الله عنهم.

الثالثة : من شهد الخندق فما بعدها، منهم سلمان الفارسى، و سعد بن معاذ - رضى الله عنهما - و غيرهما.

الرابعة : مسلمة الفتح فما بعدها، منهم أبو سفيان بن حرب، وحكيم بن حزام - رضى الله عنهما - وغيرهم.

الخامسة : الصبيان والأطفال الذين رآهم النبى ﷺ ممن لم يغزُ، سواء حفظ عنه أو لم يحفظ.

و ممن جرى على هذا القول ابن سعد فى كتابه الطبقات الكبرى، ووجهته فيما ذهب إليه: أن الصحابة - رضى الله عنهم - وإن تساووا فى شرف الصحبة لرسول الله ﷺ إلا أنهم متفاوتون بالنظر إلى اعتبارات أخرى، كالسبق إلى الإسلام، والغزو، وما إلى ذلك، فيكون قد نظر إلى أمر زائد على أصل الصحبة.

ومنهم من جعلها اثنتى عشرة طبقة، كالحاكم النيسابورى، فقد ذكر الطبقات على النحو التالى :

الأولى : قوم أسلموا بمكة كالخلفاء الأربعة.

الثانية : أصحاب دار الندوة، وهم الذين اجتمعوا بدار الندوة لمبايعة الرسول ﷺ حين أسلم عمر رضي الله عنه.

الثالثة : مهاجرة الحبشة.

الرابعة : أصحاب العقبة الأولى.

الخامسة : أصحاب العقبة الثانية.

السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إليه ﷺ بقباء قبل أن يدخلوا المدينة.

السابعة : أهل بدر.

الثامنة : الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

التاسعة : أهل بيعة الرضوان.

العاشرة : من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.

الحادية عشرة : مسلمة الفتح.

الثانية عشرة : صبيان وأطفال رأوه ﷺ يوم الفتح فى حجة الوداع وغيرها[١٤].

ووجهة الحاكم فيما ذهب إليه : أنه نظر إلى أمر زائد على أصل الصحبة، و قد لاحظ اعتبارات أخرى زيادة على ما لاحظه ابن سعد فى طبقاته.

ومنهم من ذهب فى عد طبقات الصحابة إلى أكثر من ذلك، كالإمام أبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى، فقد جعلها سبعة عشر طبقة، ووجهة نظر الإمام أبى منصور البغدادى فيما ذهب إليه: أنه نظر إلى أمر زائد على أصل الصحبة، ولاحظ اعتبارات أخرى لم يلاحظها غيره.

والمشهور عند العلماء فى عد طبقات الصحابة، هو ما ذهب إليه الحاكم من أنها اثنتا عشرة طبقة [١٥].

و هذا التقسيم هو الذى جرى عليه أكثر الذين كتبوا فى طبقات الصحابة ـ رضى الله عنهم.

حجية أقوال الصحابة :

اختلف العلماء فى منزلة أقوال الصحابة، وفتاواهم، وأفعالهم من الاحتجاج وعدمه على ثلاثة أقوال :

الأول : أن أقوال الصحابة وفتاواهم وأفعالهم حجة ما لم يكن فى المسألة نص من كتاب أو سنة. وقد أطال الحافظ ابن القيم فى كتابه «إعلام الموقعين» فى الاحتجاج لهذا القول، ببراهين قاطعةٍ من الكتابِ والسنّةِ والعقل والواقع [١٦].

الثانى : أنها ليست حجةً.

ذلك أن الصحابىَ مجتهدٌ ككل المجتهدين، فيجوز عليه من الخطأ ما يجوز على غيره، وكذلك الأدلة الدالة على بطلان التقليد تشمله، وامتيازه بالتقوى والفضل والعلم لا يوجب على مجتهد آخر تقليده، والمأثور عنه لا يرقى إلى مرتبة الخبر المرفوع، وهو مؤخر عن القياس إذا كان راويه معروفاً بالرواية دون الفقه.

وأيضاً عرف عن الصحابة أنهم ما كانوا يفتون بإلزام الناس بآرائهم إذا وجدوا غيرها أقوم دليلاً وأهدى سبيلاً [١٧].

فقد أفتى عمر رضي الله عنه بالإفراد فى الحج، وأفتى ابنه عبد الله رضي الله عنه بالتمتع، فقيل له : تخالف أباك؟ فقال : ويلكم ألا تتقون الله ؟ إن كان عمر نهى عن ذلك، فإنما كان يبتغى الخير بإتمام العمرة، إنه لم يقل لكم : إن العمرة فى أشهر الحج حرام، بل قال : إن أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج، فلم تحرمون ما أحل الله، وعمل به رسوله ؟ أفسنة رسول الله أحق أن تتبعوا أم سنة عمر؟[١٨].

الثالث : التوسط :

وخلاصته : أن ما روى عن الصحابة يكون حجة بشروط :

١ – ألا يكون مصادمًا للكتاب والسنة، ورأى صحابى آخر أحفظ وأفقه.

٢ – أن يكون مما لا يدرك بالاجتهاد والرأى، كالثواب والعقاب ونحو ذلك.

٣ – وألا يكون هذا الصحابى معروفًا بالأخذ من الإسرائيليات.

وإنما كان المروى عن الصحابة حجة بهذه الشروط لوجودهم فى عصر النبى ﷺ ومشاهدتهم الوحى والتنزيل، هذا مع متانة الدين، وقوة اليقين، والتضحية بالغالى والنفيس فى سبيل نصرة وحماية هذا الدين.

أما إذا اختلت هذه الشروط كلاً أو بعضًا فالأمر مختلف فيه :

فقيل : إنه حجة، لأن احتمال السماع من الرسول ﷺ أرجح من عدمه، وحتى إذا لم يكن سماع من رسول الله ﷺ فإنه أقرب إلى الصواب، لما عرف عنهم من الاستقامة، ونفاذ البصيرة وجودة الفقه فى دين الله.

وقيل : إنه ليس بحجة؛ لأن احتمال السماع ليس راجحًا، على أنه يجوز أن يكون الصحابى اجتهد فأخطأ فى اجتهاده، إذ هو غير ممنوع من الاجتهاد، وأيضاً لو كان عنده نقل عن رسول الله ﷺ لصرح به، إلا أن يكون قد نسيه.

وأرى – والله أعلم – أن رأى الصحابى فى مثل هذه الحال مما يستأنس به على أقل تقدير. هذا ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور السيد نوح فى المسألة، وأنا مع الإمام الذهبى فى حجية قول الصحابى الذى لم يأخذ عن الكتب القديمة قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كأخبار بدء الخلق والأنبياء والملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكأخبار تضمنت الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، أو يقول: أُمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا، وكذلك احتج بفعل الصحابى إذا نقل فعلاً لم يضفه إلى النبى ﷺ، وهذا الفعل مما لا مجال للاجتهاد فيه، وإذا أخبر الصحابى أنهم كانوا يفعلون فى زمن النبى ﷺ كذا أو كنا نفعل كذا من غير أن يضيفه إلى عهده ﷺ أرى أن كل ذلك حجة ما لم يتعارض مع القرآن وصريح المرفوع إليه ﷺ(١٩).

عدد الصحابة :

يصعب ضبط عدد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بالتحديد لتفرقهم فى البوادى والقرى، وللعلماء أقوال مأثورة فى ذلك منها :

١ – الصحابة يزيدون على عشرة آلاف: روى البخارى فى الصحيح عن كعب بن مالك رضي الله عنه ـ فى معرض حديثه عن غزوة تبوك ـ قال: «وَالْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرٌ، وَلاَ يَجْمَعُهُمْ كِتَابٌ حَافِظٌ – يُرِيدُ الدِّيوَانَ»(٢٠).

وفى رواية مسلم يقول كعب رضي الله عنه : «وغزا رسول الله ﷺ بناس كثير يزيدون على عشرة آلاف، ولا يجمعهم ديوان حافظ»(٢١).

وحدد عبد الله بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عدد من خرج مع رسول الله ﷺ عام الفتح بقوله كما فى صحيح البخارى : «ثم إن النبى ﷺ خرج فى رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة»(٢٢).

وعند الحاكم فى (المستدرك): عن ابن سيرين قال : ثارت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف لم يخف فيها منهم إلا أربعون رجلاً، وقف مع علىّ مائتان وبضعة وأربعون رجلاً من أهل بدر فيهم أبو أيوب وسهل بن حنيف وعمار بن ياسر) (٢٣).

٢ – وقيل: إنهم تسعون ألف صحابى،وهم الذين حضروا حجة الوداع مع رسول الله ﷺ.

٣ – وقيل : مائة ألف وأربعة عشر ألفًا:

روى الرامهرمزى بسنده عن محمد بن أحمد بن جامع الرازى قال: سمعت أبا زرعة وقال له رجل: يا أبا زرعة أليس يقال حديث النبى ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال : ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه. هذا قول الزنادقة، ومن يحصى حديث رسول الله؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشرة ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه فقال له الرجل :يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما، والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كلٌ رآه وسمع منه)(٢٤).

قال العراقى : (وفى هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة فى البوادى والقرى ،والموجود عن أبى زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد فى ذلك وأنهم يزيدون على مائة ألف ...، ومع ذلك فجميع من صنف فى الصحابة لم يبلغ مجموع ما فى تصانيفهم عشرة آلاف مع أنهم يذكرون من توفى فى حياته ﷺ فى المغازى وغيرها، ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره، وجميع من ذكره ابن منده فى الصحابة قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة ممن رآه أو صحبه أو سمع منه أو ولد فى عصره أو أدرك زمانه أو من ذكر فيهم وإن لم يثبت ومن اختلف له فى ذلك، ولا شك أنه لا يمكن حصرهم بعد فشو الإسلام ...) (٢٥).

المصنفات فى الصحابة :

بدأت المصنفات فى الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ فى القرن الثالث الهجرى.

ومن هذه الكتب :

– **كتاب (من نزلوا من الصحابة سائر البلدان)** للإمام على بن المدينى المتوفى

سنة ٢٣٤ هـ.

- **كتاب (الصحابة)** للإمام البخاري،صاحب الصحيح، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

- **كتاب (أولاد الصحابة) وكتاب (تجريد أسماء الصحابة)** للإمام مسلم بن الحجاج المتوفى سنة ٢٦١هـ.

- **كتاب (أسماء الصحابة وعدد ما رووا)** للإمام بقى بن مخلد الأندلسى المتوفى سنة ٢٧٦ هـ.

- **كتاب (أسماء الصحابة)** للترمذى صاحب الجامع الصحيح المتوفى سنة ٢٧٩ هـ.

- **كتاب (الصحابة)** للعلامة محمد بن عبد اللّه الحضرمى المتوفى سنة ٢٩٧ هـ.

- **كتاب (معجم الصحابة)** لأبى يعلى المتوفى سنة ٣٠٧ هـ.

- **كتاب (الصحابة)** للعسكرى المتوفى سنة ٣٠٠هـ.

- **(الاستيعاب فى أسماء الأصحاب)** لأبى عمر بن عبد البر حافظ المغرب المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

ثم تتابعت المؤلفات فى هذا الباب، ومن أشملها:

- **كتاب (أسد الغابة فى معرفة الصحابة)** للحافظ المؤرخ عز الدين على بن الأثير الجَزرِى المتوفى سنة ٦٤٠ هـ، وقد جمع فيه (٧٥٥٤) صحابياً.

- **(التجريد)** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى، وزاد عليه حتى بلغ عددهم مع التهذيب (٨٨٦٦) صحابياً.

- **(الإصابة فى تمييز الصحابة)** للحافظ الكبير شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وقد جمع فيه حوالى (٩٤٧٧) ترجمة للأسماء، و (١٢٦٨) للكنى، و (١٥٥٢) للصحابيات.

وفى مناهج المحدثين تعريف بعدد من المؤلفات فى الصحابة، حسب الترتيب الزمنى لها، فتراجع.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) مختار الصحاح للرازى ٣٥٦، والمفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ٤٠٥ ، ٤٠٦، والمصباح المنير للفيومى ٥٠٩/١، وفتح المغيث للسخاوى ٨٦/٣.

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم ١ / ٣٦ .

(٣) أسد الغابة لابن الأثير ١٩/١، وفتح المغيث للسخاوى ٩٢/٣ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى ٨٧/٣، ٩٢.

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٩٣/٣ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٦) نخبة الفكر لابن حجر ١ / ٢٣٠، والإصابة ٧/١، ونزهة النظر ص ٢٩ ، وفتح المغيث للسخاوى ٩١/٣، ٩٢، والصحابة وجهودهم فى خدمة الحديث النبوى للدكتور السيد محمد نوح. مطابع الوفاء المنصورة. (هذا الكتاب من أبدع الكتب التى نقلت منها بتصرف).

(٧) والمد بالضم فى الأصل : ربع صاع، وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به فى العادة. وروى مد بالفتح وهو الغاية من قولهم : لا يبلغ

فلان مد فلان أى لا يلحق شأوه، وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعاما، والنصيف : النصف كالعشير والخميس.
راجع: الفائق فى غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٥٣، ولسان العرب ٣ / ٤٠٠، (غريب الحديث للخطابى ١ / ٢٤٨.
والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه : كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى ﷺ (لو كنت متخذاً خليلاً) ٣/١٣٤٣عن أبى سعيد الخدرى ﷺ، وكتاب الشهادات: باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ٩٣٨/٢ عن عبد الله ﷺ، وكتاب فضائل الصحابة: باب فضائل أصحاب النبى ﷺ ورضى الله عنهم ومن صحب النبى ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ٣/ ١٣٣٥ عنه.

(٨) أخرجه البخارى فى صحيحه: كتاب الرقاق : باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ج٥/٢٣٦٢عن عبد الله ﷺ.

(٩) المعجم الأوسط للطبرانى ١ / ١٤٤، و المعجم الكبير للطبرانى ١٧ / ١٤٠.

(١٠) الإصابة لابن حجر ٥٢٣/٢ - ٥٣٩، ولسان الميزان ٤٥٠/٢ - ٤٥٥ .

(١١) الإحكام لابن حزم ٥ / ٨٧.

(١٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ١ / ٢٢.

(١٣) قفو الأثر للذهبى ١ / ١١٥.

(١٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ٢٢-٢٤.

(١٥) الباعث الحثيث. تعليق أحمد شاكر ١٨٤.

(١٦) إعلام الموقعين لابن القيم ٣٧٧/٣ - ٤٠٦ .

(١٧) أصول التشريع الإسلامى للدكتور على حسب الله ص٧٦ بتصرف.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) راجع: قفو الأثر للذهبى ١ / ٩٢ ـ ٩٤.

(٢٠) صحيح البخارى: كتاب المغازى : باب حديث كعب بن مالك وقول الله ـ عز وجل: ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾ ٤١٥٦/٤.

(٢١) صحيح مسلم : كتاب التوبة: باب حديث توبة كعب وصاحبيه ٨٩/١٧.

(٢٢) صحيح البخارى: كتاب المغازى: باب غزوة الفتح فى رمضان ٤/ ١٥٥٨.

(٢٣) مستدرك الحاكم: كتاب الفتن و الملاحم ٤٨٦/٤.

(٢٤) الجامع لأخلاق الراوى٢ /٢٩٣.

(٢٥) التقييد والإيضاح ١ / ٣٠٥ .

الصحف الحديثية

عندما تبحث فى معاجم اللغة تجد أن : صحائف و صُحُف و صُحْف : جمع صحيفة، وفى التنزيل :

﴿إِنَّ هَذَا لَفِى الصُّحُفِ الأُولَى • صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾. (الأعلى ١٨ ، ١٩)، يعنى الكتب المنزلة عليهما ـ صلوات الله على نبينا وعليهما، وتطلق الصحيفة فى اللغة على: (المبسوط من كل شىء مما يُكتب فيه سواء كان ورقة أو كتاباً أو قطعة من الجلد أو غير ذلك، وتقول العرب: صحائف الكتب خير من صحاف الذهب) [١].

والصحف الحديثية :

أى المضافة للحديث النبوى الشريف، والحديث فى اصطلاح المحدثين هو: (ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام ..)[٢].

فالصحف الحديثية على هذا هى: الصحف التى كتب فيها ما يضاف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .. الخ. وتكون غالبا بإسناد واحد.

وقد حفظ الله عز وجل سنة نبيه ﷺ برجال حفظوها فى الصدور، وقيدوها فى الصحف والسطور، ومن الصحف الحديثية التى كتبت فى عهد النبوة ما يلى:

١ - صحيفة صلح الحديبية :

ذكر ابن الأثير فى «أسد الغابة»: (عن مَرْوَانَ بن الحكم والمسور بن مَخْرَمة فى صلح الحديبية قال: فإن الصحيفة ـ يعنى صحيفة الصلح ـ لَتُكْتَبُ، إذ طلع أبو جندل بن سهيل يرسف فى الحديد، وكان أبوه حبسه، فأفلت)[٣]، وقد ذكر البخارى فى «الصحيح» طرفًا منها بقوله: (قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِىُّ، فى حَدِيثِه فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ: هَاتِ، اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَدَعَا النبى ﷺ الْكَاتِبَ، فَقَالَ النبى ﷺ: «**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**». قَالَ سُهَيْلٌ : أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِى مَا هُوَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ. فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللَّهِ لاَ نَكْتُبُهَا إِلاَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. فَقَالَ النبى ﷺ: «**اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ**». ثُمَّ قَالَ : «**هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**».

فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ وَلاَ قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ

اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه. فَقَالَ النبى ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّى لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِى. اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه». قَالَ الزُّهْرِىُّ: وَذَلِكَ لِقَوْلِه: «لاَ يَسْأَلُونِى خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلاَّ أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا». فَقَالَ لَهُ النبى ﷺ:

«عَلَى أَنْ تُخَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ». فَقَالَ سُهَيْلٌ :وَاللَّهِ لاَ تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَّا أُخِذْنَا ضُغْطَةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَكَتَبَ. فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لاَ يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ، إِلاَّ رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا. قَالَ الْمُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِى قُيُودِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ، حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ) [٤].

٢ - صحيفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

روى الخطيب البغدادى بسنده عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه وجد فى قائم سيف عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة فيها: ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمسًا ففيها شاة، وفى عشر شاتان، وفى خمس عشرة ثلاث شياه، وفى عشرين أربع شياه، فإذا بلغت خمسًا وعشرين ففيها ابنة مخاض..)[٥].

٣ - صحيفة على بن أبى طالب رضي الله عنه:

لهذه الصحيفة نصوص فى كتب السنة منها ما أخرجه البخارى بسنده (عَنْ أَبِى جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِىٍّ : هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لاَ، إِلاَّ كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِى هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِى هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: **الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**)[٦]. وقد وردت نصوص هذه الصحيفة فى كتب السنة المطهرة بروايات متعددة بعضها فيه زيادات والبعض الآخر ليس فيه تلك الزيادات، مما جعل ابن حجر يوفق بينها بقوله: (والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر، فنقل كل راوٍ بعضها، وأتمها سياقًا طريق أبى حسان)، وطريق أبى حسان رواه الإمام أحمد فى مسنده ج ١ /١١٩: (عن أبى حسان أن عليًا رضي الله عنه كان يأمر بالأمر فيؤتى فيقال: قد فعلنا كذا وكذا، فيقول: صدق الله ورسوله. قال: فقال له الأشتر: إن هذا الذى تقول قد تفشى فى الناس، أفشىء عهده إليك رسول الله ﷺ ؟ قال على رضي الله عنه : ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئًا خاصة دون الناس إلا شىء سمعته منه، فهو فى صحيفة فى قراب سيفى. قال: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة: قال: فإذا فيها: «**من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل**

منه صرف ولا عدل» قال: وإذا فيها «إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم المدينة حرام ما بين حرتيها، وحماها كله، لا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها، ولا تقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره، ولا يحمل فيها السلاح لقتال» قال: وإذا فيها «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد فى عهده»(٧).

٤ - الصحيفة الصادقة :

لعبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما: بلغ عدد أحاديث هذه الصحيفة ألف حديث،وهذه الصحيفة قال رضي الله عنه عنها: (ما آسى على شىء إلا على الصادقة، والصادقة صحيفة استأذنت فيها النبى ﷺ أن أكتب فيها ما أسمع منه، فأذن لى) (٨).

ومن صور حفاظه عليها ما يحكيه لنا مجاهد إذ يقول: (أتيت عبد الله بن عَمْرو، فتناولت صحيفة تحت مَفْرِشه فمنعنى، قلت: ما كنت تمنعنى شيئاً قال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ليس بينى وبينه أحد، إذا سلمت لى هذه وكتابُ الله والوَهْطُ، فلا أبالى علام كان عليه الدنيا؟ والوَهْطُ أرض كانت له بزرعها) (٩).

وقد انتقلت هذه الصحيفة لحفيده عمرو ابن شعيب، وقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده قدرًا كبيرًا منها فى مسند عبد الله ابن عمرو بن شعيب.

٥ - صحيفة جابر بن زيد رضي الله عنه :

كانت له رضي الله عنه صحيفة سمعها منه الشعبى عن آخرها. يقول البخارى: (قال إبراهيم بن موسى أخبرنا بن أبى زائدة أخبرنا عاصم عرضنا على الشعبى صحيفة جابر أو صحيفة فيها حديث جابر فقال: ما من شىء فيه إلا سمعته من جابر..)(١٠). ويقول الذهبى: (وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئًا إلا حفظه قُرئت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها) (١١).

ومن عنايته بها أنه كان لها أحفظ من حفظه لسورة البقرة، يقول الإمام البخارى : (وعن معمر قال: رأيت قتادة قال لسعيد بن أبى عروبة: أمسك على المصحف فقرأ البقرة فلم يَخْطُ حرفًا، فقال: يا أبا النضر لأنا لصحيفة جابر أحفظ منى لسورة البقرة)(١٢).

٦ - صحيفة زهير بن أقيش رضي الله عنه:

قال ابن عبد البر: (أقيش بن عبد كعب بن عوف ... وفد على النبى ﷺ مسلمًا، ومدحه بشعر). وذكر صحيفته هذه ابن عبد البر بقوله:

(عن أبى العلاء بن الشخير قال: كنا بالربذة فجاء أعرابى بكتف، أو صحيفة فقال: اقرءوا ما فيها، فإذا فيها كتاب رسول الله لبنى زهير بن أقيش: «**إنكم إن أقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأديتم خمس ما غنمتم إلى النبى، فأنتم آمنون بأمان الله . عزّ وجلّ**»[١٣].

٧ – صحيفة همام بن منبه الصنعانى (ت١٣٢ هـ) :

هذه الصحيفة كتبها همام عن أبى هريرة رضي الله عنه ونقلها معمر عن همام، ونقلها عبد الرزاق الصنعانى عن معمر، وهى مائة ونيف وثلاثون حديثا أكثرها فى الصحيحين.

ذكر الذهبى أن أحمد بن حنبل قال فى صحيفة همام : أدركه معمر ... فقرأ عليه همام حتى إذا مل أخذ معمر فقرأ عليه الباقى، وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو، وهى نحو من مائة وأربعين حديثا[١٤]. وأشار ابن حجر إلى عدد أحاديثها كما هو عند الذهبى [١٥].

٨ – صحيفة يحيى بن أبى كثير (توفى سنة ١٣٢ هـ):

قال الرامهرمزى عنها: (عن الأوزاعى قال: دفع إلىَّ يحيى بن أبى كثير صحيفة فقال: أروها عنى) [١٦]. وفى المراسيل لابن أبى حاتم: (عن حسين المعلم قال: لما قدم علينا يحيى ابن أبى كثير وجه إلى مطر أن احمل الدواة والقرطاس وتعال، قال: فأتيته فأخرج إلينا صحيفة أبى سلام ..) [١٧].

٩ – صحيفة هشام بن عروة بن الزبير ابن العوام (ت١٤٦هـ):

روى ابن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن أبى الزناد قال: (شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة فقال يا أبا المنذر الصحيفة التى أعطيتها فلانًا هى حديثك؟ فقال: نعم)[١٨].

١٠– صحيفة عُبَيْدِ اللَّهِ بن إيَاد بن لَقِيط السّدُوسِى (ت١٦٩هـ):

قال أبو نعيم : (كان عبيد الله بن إياد بن لقيط ثقة، وكان عريف قومه، وكانوا قد صيروا إليه حفر الخندق بالكوفة، فكان يجىء فيحفرون قدامه، وكانت له صحيفة فيها أحاديثه، فإذا جاءه إنسان رمى إليه بتلك الصحيفة، فكتب منها ما أراد وقرأ عليه)[١٩].

وهناك صحف أخرى كثيرة، أضربت عن ذكرها خشية الإطالة.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

(١) لسان العرب. مادة (ص. ح. ف) . ٩ /١٨٦: ١٨٧، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوى ١ /٤٤٩ .

(٢) فتح المغيث ١ / ١٠ .

(٣) أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير. حرف الجيم.

(٤) صحيح البخارى: كتاب الشروط : باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ٢/٩٧٤.

(٥) الكفاية فى علم الرواية ١ / ٣٥٤.

(٦) صحيح البخارى : كتاب العلم : باب كتابة العلم ج ١/٥٣.

(٧) المسند لأحمد ١ / ١١٨، ١٢٢. وفتح البارى ٤ / ٨٥.

(٨) المحدث الفاصل ١ / ٣٦٦.

(٩) تهذيب الكمال للمزى ٧٢/٢٢.

(١٠) التاريخ الكبير للبخارى ٦ /٤٥٠.

(١١) تذكرة الحفاظ للذهبى ١ / ١٢٣.

(١٢) التاريخ الكبير للبخارى ٧ / ١٨٦.

(١٣) الاستيعاب ٤ /١٥٣٢.

(١٤) سير أعلام النبلاء للذهبى ٥ / ٣١٢ .

(١٥) تهذيب التهذيب ١١ /٥٩، وتقريب التهذيب ١ / ٥٧٤.

(١٦) المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ١ /٤٢٧ .

(١٧) المراسيل لابن أبى حاتم ١ / ٢٤٠.

(١٨) الطبقات الكبرى ٥ /٤٩٢.

(١٩) تهذيب التهذيب لابن حجر ٧ /٤ .

الصحيح على شرط الشيخين

هذا المصطلح استعمله الإمام الحاكم فى مستدركه كثيرًا، لدرجة أن الإمام الذهبى يرى أن فى المستدرك قدر النصف صحيحًا على شرط الشيخين، وقدر الربع على غير شرطهما، لهذا اختلف العلماء فى المراد بشرط الشيخين على أقوال :

الأول : المراد بشرط البخارى ومسلم أن يكون رجال إسناده فى كتابيهما. وممن قال بهذا الإمام النووى، والشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد، والذهبى.

الثانى : الصحيح على شرط الشيخين المراد به: أن يكون الرجال متصفين بالصفات التى يتصف بها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة. وأصحاب هذا الرأى استندوا على قول الحاكم فى خطبة مستدركه، إذ يقول: (وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات ،قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضى الله عنهما ـ أو أحدهما..)[1].

الثالث : الصحيح على شرط الشيخين هو:

ما رواه الثقة المشهود له بالصدق والعدالة، أو هو حديث من له رواية فى الصحيح.

قال ابن حجر: (واعلم أن ما اعتمده ـ أى الحاكم ـ فى تخريجه أن يرى رجلا قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه فى الصحيح فيجعل كل ما رواه هذا الراوى على شرط الصحيح)[2].

منشأ الخلاف فى المراد بالصحيح على شرط الشيخين:

الذى أوقع العلماء فى هذا الخلاف هو صنيع الحاكم فى المستدرك؛ لأنه قال فى مقدمة الكتاب: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان ـ رضى الله عنهما ـ أو أحدهما[3] فقوله: «قد احتج بمثلها الشيخان» تحتمل أن يكون المقصود من يُماثل حالهُ حالَ رجال الشيخين، وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون المقصود رجال الشيخين أنفسهم، على معنى: مثلُك يفعل كذا، يعنى: أنت تفعل كذا، وقد جرى الحاكم فى المستدرك على المعنيين، فقد وُجدَ فى المستدرك أحاديث حكم عليها الحاكم بأنها صحيحة على شرط الشيخين، وإذا برجالها رجال الشيخين مما جعل بعض العلماء كالذهبى وغيره يرون أن: الصحيح

على شـرط الشـيـخـين المراد به أنه رواه برجالهما.

كـمـا عـثـر العلمـاء فى المسـتـدرك على أحاديث خلت من رجال الصحيحين، ومع هذا حكم الحاكم عليها بأنها على شرط الشيخين مما جعل البعض يرجح أن المراد بالشرط مَنْ هم على شاكلة رجال الصحيحين فى الضبط والإتقان.. إلخ.

مثال للصحيح على شرطهما :

ما رواه الحاكم فى (مستدركه) بسنده قائلاً:

حدّثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزنى، ثنا إبراهيم بن أبى طالب و محمد بن إسحاق بن خزيمة قالا : ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى الحسانى: وثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم، ثنا الحسين بن محمد بن زياد وإبراهيم بن أبى طالب قالا : ثنا زياد بن يحيى الحسانى، أنبأ مالك بن سعير، ثنا الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أَيُّها النّاسُ إنَّما أَنا رَحْمَةٌ مُهْداةٌ**». هذا حديث صحيح على شرطهما، فقد احتجا جميعاً بمالك بن سعير، والتفرّد من الثقات مقبول[٤].

ويمكن القول: إن هذا اصطلاح للحاكم، ولا مشاحَّة فى الاصطلاح.

ولكن الذى اختاره العلماء، وتعقبوا الحاكم على أساسه هو: أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما هو الرجال أنفسهم الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما احتجاجًا، كما فى أسانيدهما أو أسانيد أحدهما، مع استيفاء باقى شروط الصحة[٥].

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

(١) المستدرك للحاكم ١/٢.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ١٩٩ .

(٣) ينظر المستدرك ١/٣.

(٤) مستدرك الحاكم : كتاب الإيمان : ١/٩١ .

(٥) ينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/٣١٤ - ٣١٥.

الصحيح الغريب

الغريب الصحيح، أو الفرد الصحيح، وهو ما توافرت فى سنده ومتنه شروط الصحة، مع تفرد راويه به، فى أى طبقة من طبقات السند. قال ابن الصلاح :

(الغريب هو الذى ينفرد به بعض الرواة، وسواء انفرد بالحديث كله أو بشىء منه أو فى سنده)[1]. وللعلماء تعاريف متنوعة للغريب تطلب فى مظانها.

وقد ورد مصطلح (صحيح غريب) فى سنن الترمذى كثيراً، ومعناه أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة أى تفرد الراوى به، أو بشئ منه سندا أو متنا. والحديث الغريب قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً بحسب حال الراوى المنفرد به.

يقول الإمام السيوطى: (وينقسم إلى صحيح وغيره وهو الغالب، وإلى غريب متناً وإسناداً كما لو انفرد بمتنه واحد، وغريب إسناداً كحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر، وفيه يقول الترمذى: غريب من هذا الوجه)[2].

مثال من أمثلة الغريب الصحيح :

ما رواه البخارى فى «صحيحه»:

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلٍ عَنْ أَبِى صَالِحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النبى ﷺ. وَحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِى إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلاَلٍ الْعَدَوِىُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِىَّ فِى يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّى إِلَى شَىْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِى أَبِى مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِى صَدْرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلاَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الأُولَى، فَنَالَ مِنْ أَبِى سَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِىَ مِنْ أَبِى سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ مَا لَكَ وَلاِبْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِىَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَىْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ**

يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»[٣]. قال الذهبى عن هذا الحديث: (صحيح غريب تفرد به حميد بن هلال أخرجه الشيخان من طريق يونس بن عبيد وسليمان بن المغيرة عن حميد به)[٤].

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

(١) توضيح الأفكار للصنعانى ٢ / ٤٠٦ : ٤٠٨ .

(٢) تدريب الراوى ٢ / ١٨٢.

(٣) صحيح البخارى : أبواب سترة المصلى : باب يرد المصلى من مر بين يديه ورد ابن عمر فى التشهد وفى الكعبة وقال: إن أبى إلا أن تقاتله فقاتله ١٩١/١. وصحيح مسلم : كتاب الصلاة : باب منع المار بين يدى المصلى ٤٤٦/٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩٩/١٤: ٢٠٠.

الصحيح لذاته

الصحيح لغة :

يطلق الصحيح فى اللغة على عدة معان منها:

- السلامة من القطع أو النقص.
- البراءة من كل عيب وريب.

فالصحيح ما كان ضد المكسور والسقيم، وهو فعيل بمعنى فاعل من الصحة، وهى حقيقة فى الأجسام واستعمالها هنا مجاز واستعارة تبعية[(١)].

والصحيح فى اصطلاح المحدثين له عدة تعاريف منها ما يلى:

- تعريف ابن الصلاح إذ يقول: (أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند، الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً)[(٢)].

- وحد الخطابى الصحيح بأنه: (ما اتصل سنده، وعدلت نقلته)[(٣)].

- وعرفه ابن جماعة بقوله: (الحديث الصحيح هو: ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم من شذوذ وعلة)[(٤)].

- وقال الذهبى عن الخبر: (فإن نقله عدل بأن لم يكن فاسقًا ولا مجهولاً، تام الضبط بأن لم يكن مغفلاً أو أخف منه متصل السند غير معلل ولا شاذ فصحيح لذاته)[(٥)].

- وقال ابن حجر: (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته)[(٦)].

- وعرف السخاوى الصحيح بقسميه بقوله:

(فالصحيح لذاته وكذا لغيره ما سلم من الطعن فى إسناده ومتنه، إذ هو المتصل السند بالعدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة)[(٧)].

وقال السيوطى: (الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة)[(٨)].

من خلال التعاريف السابقة أرى أن أجمع

من عرف الصحيح بقسميه هو العلامة السخاوى، كما أرى أن تعريف ابن حجر العسقلانى جدير بأن نأخذ منه تعريفاً للصحيح لذاته نقول فيه:

(هو ما اتصل سنده بنقل عدل تَمَّ ضبطه عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة).

شرح التعريف :

(ما اتصل سنده): الاتصال : هو سماع كل راوٍ من الرواة من شيخه، حتى يصل إلى رسول الله ﷺ أو من بعده إن كان مرفوعاً على صحابى أو تابعى. والحديث المتصل : ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه، وعلى هذا يمكن أن نقول: لابد لاتصال السند من أمرين: الأول: أن يسمع كل راوٍ للحديث من شيخه. الثانى : ألا يَسقط من رواته أحد.

- **(بنقل عدلٍ)**: العدالة : ملكة فى الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والتقوى اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة، وفى اجتناب الراوى للصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه كبيرة. والمروءة : بضم الميم والراء بعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل وتدغم، والمراد بالمروءة : التنزه عن بعض الخسائس والنقائص خلاف مقتضى الهمة؛ مثل بعض المباحات الدنيئة كالأكل والشرب فى السوق، والبول فى الطريق وصحبة الأرذال، واللعب بالحمام وأمثال ذلك، ومجملها الاحتراز عما يذم به عرفًا.

(تم ضبطه): الضابط عند المحدثين: من يكون حافظاً متيقظًا غير مغفل ولاساه ولا شاك فى حالتى التحمل والأداء، أى حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى.

وهذا الضبط التام هو المراد هنا، والضبط قسمان: ضبط صدر: وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ ثم يحفظه فى صدره، ويستحضره متى شاء.. وضبط كتاب: بأن يصونه من التحريف والتبديل منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

وتمام الضبط المشروط هنا هو: قلة الخطأ بالنسبة إلى الصواب،مع قلة الخطأ فى نفسه قلة بينة، مثل أن يصيب الراوى فى٨٥ ٪، ويخطئ فى ١٥ ٪ ..

هذا ولا يشترط فى راوى الصحيح اجتماع الضبطين ضبط الصدر وضبط الكتاب؛ إلا إذا كان يؤدى من حفظه ومن كتابه.

(عن مثله) :

أى لابد من اتصاف جميع رجال السند بالعدالة، وتمام الضبط.

(من أول السند إلى منتهاه): من بداية السند إلى منتهاه، وهو النبى ﷺ أو الصحابى أو التابعى، فدخل فى الصحيح المرفوع والموقوف والمقطوع.

(من غير شذوذ) :

بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة.

(ولا علة) :

العلة عبارة عن : سبب غامض قادح فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها. كالعلم بأن الراوى غلط فيه أو لم يسمع من الذى حدث به عنه، وبعضهم أطلق المعلل على إرسال حديث وصله الثقة الضابط. واحترز بقيد السلامة من الشذوذ والعلة عما لم يسلم من ذلك وهو الشاذ والمعلل، وهناك تفاصيل أخرى تتعلق بالشاذ والمعلل تلتمس فى مظانها.

مثال الحديث الصحيح لذاته :

ما أخرجه البخارى فى «صحيحه» قائلاً: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: **سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِى الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ**)[9]. هذا الحديث توافرت فيه جميع الشروط السابقة.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش:

(١) القاموس المحيط ١ / ٢٩١، والعين ٣ /١٤.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ١٠٣.

(٣) تدريب الراوى ١ / ٦٤.

(٤) المنهل الروى لابن جماعة ١ / ٣٣.

(٥) قفو الأثر ٢ /١٨٩ .

(٦) نخبة الفكر ١ /١، ٢٢٩ .

(٧) التوضيح الأبهر ١ / ٣٠ .

(٨) تدريب الراوى ١ /٦٣ .

(٩) هذا الحديث أخرجه البخارى فى أربعة مواطن من طريق مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ فى : كتاب أبواب صفة الصلاة : باب الجهر فى المغرب ١ / ٢٦٥. وكتاب الجهاد والسير : باب فداء المشركين ٣ / ١١١٠. وكتاب المغازى : باب شهود الملائكة بدراً ٤/١٤٧٥. وكتاب التفسير : باب تفسير سورة والطور ٤/١٨٣٩.

الصحيح لغيره

تعريفه :

أشار ابن الصلاح إلى الصحيح لغيره بقوله: (إذا كان راوى الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان ،غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يُرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح)(١).

خلاصة تعريف السخاوى له : (هو: ما سلم من الطعن فى إسناده ومتنه، إذ هو المتصل السند بالعدل القاصر الضبط إذا اعتضد، من غير شذوذ ولا علة)(٢).

وعرفه فضيلة الأستاذ الدكتور محمد على أحمدين بقوله : (الصحيح لغيره هو حسن لذاته، ولكنه توبع بمثله أو بأقوى منه مطلقاً، أو بأقل مع التعدد)(٣).

وقيل فى تعريفه : (الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدلٍ ضابطٍ ضبطاً غير تام عن عدل ضابط إلى منتهى السند، من غير شذوذ ولا علة قادحة، وتوبع بطريق آخر مساوٍ أو أرجح، أو بأكثر من طريق إن كان أدنى)(٤).

وهذا التعريف هو ما تطمئن النفس إليه، والمراد ب (بطريق آخر مساوٍ): أى بحديث حسن لذاته، أو (أرجح) : أى بحديث صحيح.

وعلى هذا يحمل قول السيوطى : (يشترط فى الصحيح لغيره مجيئه من غير وجه، ولو وجهًا واحداً)(٥).

هذا ويشترط خفة الضبط ولو فى راوٍ واحد فقط، وخفة الضبط تعنى : قلة الخطأ بالنسبة إلى الصواب، مع قلة الخطأ فى نفسه لا قلةً بيِّنة، مثل أن يصيب فى ٧٥٪ ويخطىء فى ٢٥٪(٦).

وجه التسمية بالصحيح لغيره :

هذا الحديث لما لم يبلغ درجة الصحة بنفسه، واحتاج إلى ما يقويه ليرقى من الحسن لذاته إلى الصحيح سماه العلماء بالصحيح لغيره.

مثال الصحيح لغيره :

ما رواه البخارى فى «صحيحه» قائلاً: (وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ رُبَّمَا ذَكَرْتُ

قَـوْلَ الشَّـاعِـرِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْـهِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ.

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ

ثِمَالَ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلأَرَامِلِ

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ)[٧].

وعند ابن ماجه : (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الأَزْهَرِ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ ..)[٨]. ثم ذكر الحديث: قال ابن حجر : (قوله: وقال عمر ابن حمزة أى ابن عبد وعمر مختلف فى الاحتجاج به، وكذلك عبدالرحمن بن عبدالله ابن دينار المذكور فى الطريق الموصولة، فاعتضدت إحدى الطريقين بالأخرى، وهو من أمثلة أحد قسمى الصحيح، كما تقرر فى علوم الحديث، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه ...)[٩].

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

الهوامش :

(١) مقدمة ابن الصلاح ١ / ٣٤.

(٢) التوضيح الأبهر للسخاوى ص ١ / ٣٠.

(٣) ضوء القمر. للأستاذ الدكتور محمد على أحمدين. ص ٣١.

(٤) المنهل الروى فى الحديث النبوى. للأساتذة : مروان محمد، مصطفى السيد أبو عمارة، ورجب إبراهيم عبدالعزيز صقر. ص ٧٤.

(٥) تدريب الراوى ـ ١٧٥/١.

(٦) ضوء القمر على نخبة الفكر لمحمد على أحمدين ص ٣١.

(٧) صحيح البخارى : كتاب الاستسقاء : باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ١ / ٣٤٢.

(٨) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ما جاء فى الدعاء فى الاستسقاء. ٤٨٢/١. ومسند أحمد ٢٢٢/٢.

(٩) فتح البارى ٤٩٧/٢.

الصحيحــان

المراد بالصحيحين : صحيحا البخارى ومسلم، وفيما يلى تعريف بهما:

أولاً : صحيح البخارى[1]:

وهو لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى مولاهم الحافظ العَلَم صاحب الصحيح، وإمام هذا الشأن والمعول على صحيحه فى أقطار البلدان. ولد الإمام سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى.

كان الأئمة قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف، تاركين التمييز إلى معرفة القارئين والطالبين بنقد الأحاديث، والتمييز بين المقبول والمردود، إلى أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف، فألف كتابه الصحيح، وسماه. «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

جمع بين دفتيه الأحكام والفضائل والآداب وغيرها، ولهذا سماه بالجامع، إذ الجامع عند المحدثين هو: الكتاب الذى يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها، من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك، وتلحظ أن كل ما فيه مسنداً إلى النبى ﷺ، وقد انتقاه واختصره الإمام من أحاديث كثيرة، وقال عن ذلك : (خرَّجته من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته فى ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله - سبحانه وتعالى، وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحًا، وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته).

وكان البخارى مدققاً فى كتابته للحديث يقول عن ذلك: (لم تكن كتابتى للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن لم يكن سألته أن يُخرِج إلىَّ أصله ونسخته. فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون)، لكل هذا كان صحيحه أول الكتب الستة فى الحديث وأفضلها على المذهب المختار.

قال الإمام النووى فى شرح مسلم: (اتفق

العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخارى أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث، وهذا الذى ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذى قاله الجماهير وأهل الإتقان).

الحامل للإمام البخارى على تأليف الصحيح:

كلمة سمعها، ورؤيا رآها، وما رآه من الخلط الذى وقع فيه من تصدى لجمع الأحاديث فى عصره. فأما الكلمة التى سمعها، فقد سمعها من أستاذه إسحاق بن راهويه، يقول البخارى - رحمه الله تعالى: (كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال: فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح).

وأما الرؤيا فقال عنها: (رأيت النبى ﷺ وكأننى واقف بين يديه، وبيدى مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذب عنه الكذب. فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح).

وأما الخلط الذى وقع فيه من تصدى لجمع الأحاديث فى عصره أو قبله، فقد أشار إليه بقوله : (فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون).

عدد أحاديث الصحيح :

قال الشيخ تقى الدين ابن الصلاح : (عدد أحاديث صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة، قال: وقيل: إنما بإسقاط المكرر أربعة آلاف).

وأدق من حرر عدد أحاديثه الحافظ ابن حجر العسقلانى إذ يقول: (فجملة ما فى الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة وواحد وأربعون حديثًا، وأكثرها مكرر مخرج فى الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التى لم تخرج فى الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا قد أفردتها فى كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون حديثًا، فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا، وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين).

وفى الجدول التالى بعض الفوائد فى هذه المسألة:

العــدد	النوع المعدود فى صحيح البخارى
٢٦٠٢	الأحاديث الموصولة بلا تكرار.
١٣٤١	المعلقـــات.
٣٤٤	المتابعـــات.
٩٠٨٢	جملة ما فيه بالمكرر سوى الموقوفات والمقطوعات.
٩٨	عدد كتب البخارى فيما وقفت عليه، وقال ابن حجر: مائة وشىء.
٣٤٥٠	عدد أبوابه مع اختلاف قليل فى نسخ الأصول.
١٥٩	المتون المعلقة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الصحيح.

ثانياً : صحيح مسلم [٢]:

صحيح أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى؛ نسبة إلى بنى قشير قبيلة معروفة من قبائل العرب، النيسابورى، نسبة إلى نيسابور مدينة مشهورة بخراسان. المولود سنة أربع ومائتين، والمتوفى سنة إحدى وستين ومائتين.

وصحيحه هذا أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ـ عز وجل، واللذان تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول، وقد بالغ الإمام مسلم فى البحث والتحرى عن الرجال والتمحيص للمرويات، والموازنة بينها، والتدقيق فى تحرير الألفاظ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة التى ينشدها أهل البحث والمعرفة.

يقول الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة).

ويقول : (عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجته).

فوائد تتعلق بصحيح مسلم :

الفائدة الأولى: قدم الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ لصحيحه بمقدمة قيمة، فى علم أصول الحديث تعتبر من اللبنات الهامة فى بابها.

الفائدة الثانية: ليس فى الكتاب بعد الخطبة إلا الحديث الصحيح مسروداً غير

ممزوج بغير الصحيح، فإن الإمام جرد الصحيح وسرده على التوالى بأصوله وشواهده على خلاف كتاب البخارى، فإنه أودع تراجم أبواب كتابه كثيرًا من موقوفات الصحابة، ومقطوعات التابعين، وغير ذلك مما ليس من جنس الصحيح.

الفائدة الثالثة: عناوين الكتب والأبواب فى صحيح مسلم ليست من صنع الإمام مسلم، وإنما هى من صنع الشراح، وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى ـ رحمه الله ـ فى شرحه.

الفائدة الرابعة: قال الحافظ ابن حجر : (حصل لمسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ، كما هى من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إمامًا ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطى الوهاب).

الفائدة الخامسة: شرط مسلم فى صحيحه، أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ، ومن العلة.

الفائدة السادسة: قسم الإمام أحاديث صحيحه ثلاثة أقسام:

الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون. الثانى : ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والإتقان. الثالث : ما رواه الضعفاء والمتروكون. ثم ذكر فى مقدمة صحيحه أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى، وأما الثالث فلا يعرج عليه.

الفائدة الثامنة: يكتفى مسلم بمجرد إمكان المعاصرة، ويرى أن الإسناد المعنعن له حكم الموصول بـ «سمعت» بوجود المعاصرة.

الفائدة التاسعة: صنف الإمام كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز فى الألفاظ، ويتحرى فى السياق، بخلاف البخارى فربما كتب الحديث من حفظه.

عدد أحاديث صحيح مسلم: عدته بغير المكرر نحو أربعة آلاف، قاله الإمام النووى وغيره. وقال أحمد بن سلمة هو: اثنا عشر ألف حديث. وقال أبو حفص الميانجى: اشتمل كتاب مسلم على ثمانية آلاف حديث. وقد عدها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى بغير المكرر فبلغت ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثاً.

أ. د/ صالح عبد الوهاب الفقى

١ـ مراجع الكلام على صحيح البخارى :

- طبقات الحفاظ للسيوطى ١ /٢٥٢ : ٢٥٣ .
- النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ١٨٩ .
- مقدمة فتح البارى ١ /٧، ٤٦٥، ٤٦٩ .
- شرح النووى على صحيح مسلم ١ / ١٤ .
- تاريخ بغداد ٢ / ١٤ .
- سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٦ .
- الرسالة المستطرفة ١ / ٤٢ .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ / ٢٣٢ .

٢ ـ مراجع الكلام على صحيح مسلم :

- تدريب الراوى ١ /٩٤: ٩٥ ج٢/ ٣٦٢ .
- النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ /١٦٦: ١٦٨، ١٧١، ١٩٠، ١٩١.
- توضيح الأفكار ١ /٥٨ .
- صحيح مسلم ١ /٥ : ٣٠ .
- شرح النووى على صحيح مسلم ١ /٢٣ .
- سير أعلام النبلاء ١٢ /٥٨٠ .
- الإرشاد ٣ /٨٢٥ .
- الرسالة المستطرفة ١ / ١١ .
- الشذا الفياح ١ / ٨٢، ٧٣٥ .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر ١ / ٢١٤ .
- صيانة صحيح مسلم ١ /٦٧: ٧٢ .
- مقدمة فتح البارى ١ / ٩: ١٠.

الضعفاء والمتروكون من الرواة والمؤلفات فيهم

أولاً : التعريف بهم.

الضعفاء والمتروكون: هم الذين طعن في عدالتهم وضبطهم أو في أحدهما بما يقتضى رد روايتهم وعدم قبولها.

والطعن فى العدالة والضبط يكون بواحد من عشرة أمور، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة منها تتعلق بالضبط.

فالطعون المتعلقة بالعدالة هى: الكذب، والتهمة به، والفسق، والبدعة، والجهالة.

والطعون المتعلقة بالضبط هى: فحش الغلط، والغفلة، والوهم، ومخالة الثقات، وسوء الحفظ[1].

علمًا بأن بعض هذه الأمور أشد فى الجرح من بعض، ويتضح ذلك من خلال الوقوف على مراتب التجريح التى صنف العلماء فيها الضعفاء والمتروكين، حيث جعلوا لهم ستة مراتب، لكل مرتبة منها حكمها، وإليك هذه المراتب مع بيان حكمها:

المرتبة الأولى: وهى الوصف بما يدل على المبالغة فى الكذب كقولهم: أكذب الناس، أو إليه المنتهى فى الوضع، أو هو ركن الكذب ونحو ذلك.

وهذه المرتبة هى أسوأ مراتب الجرح.

المرتبة الثانية: هى الوصف بقولهم: كذاب، أو وضاع، أو دجال، أو يضع الحديث، أو يكذب، أو وضع حديثًا.

المرتبة الثالثة: وهى أقل سوءاً من سابقتها، ومن ألفاظها: يسرق الحديث، ومتهم بالكذب أو الوضع، وساقط، وهالك، وذاهب الحديث، ومتروك، وفيه نظر، وهو على يَدَىْ عَدْل.

المرتبة الرابعة: وهى الوصف بقولهم: رُدَّ حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة، أو تالف، أو طرحوا حديثه، أو فلان ارم به، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشىء، أو لا يساوى شيئًا.

المرتبة الخامسة: وهى الوصف بقولهم: ضعيف، أو منكر الحديث، أو مضطرب الحديث، أو واهٍ، أو ضعفوه، أو لا يحتج به ونحوها.

المرتبة السادسة: وهى الوصف بقولهم: فيه مقال، أو ضعف، أو فيه ضعف، أو فلان تعرف وتنكر، أو ليس بذلك القوى، أو ليس

بحجة، أو ليس بالمرضى، أو فلان إلى الضعف ما هو، أو طعنوا فيه، أو سيىء الحفظ، أو لين الحديث، أو تكلموا فيه[٢].

قال السخاوى مبينًا أحكام هذه المراتب: «والحكم فى المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به»[٣]، وذلك لشدة القدح الذى لا ينجبر بموافقة غيرهم، فلا يقبل حديثهم، ولا ينظر فيه ليستشهد به، ولا يعتبر وإن وافقهم غيرهم من المقبولين.

وأما أهل المرتبتين الأخيرتين فإن حديثهم يكتب للاعتبار وذلك لأن الألفاظ الواردة فى حقهم لا تنافى ذلك، يقول السخاوى: «وكل من ذكر بعد لفظ: لا يساوى شيئًا، وهو ما عدا الأربع بحديثه اعتبر، أى يخرج حديثه للاعتبار لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها»[٤].

المصنفات فى الضعفاء.

لقد تعددت مصنفات العلماء فى الضعفاء وتنوعت بحسب مقصد كل مؤلف من تصنيفه، فمنهم من قصد فى كتابه جمع نوع من الضعفاء، ومنهم من قصد جمع الضعفاء كافة، ومنهم من تجاوز ذلك فقصد جمع كل من جرح واتهم وإن لم يكن مستحقًا للجرح، فهذه أسس ثلاثة تنوعت المصنفات الموضوعة فى الضعفاء بناء عليها، وها أنا أذكر أهم الكتب المصنفة فى كل نوع:

١ - الكتب المصنفة فى بعض أنواع الضعفاء:

وهذه التصانيف تقوم على أساس ذكر الرواة الذين تجمعهم صفة من صفات الضعف، كالتدليس مثلاً، أو الاختلاط، أو نحو ذلك، وأهم كتب هذا النوع:

(أ) التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمى الحلبى (ت٨٤١هـ).

(ب) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلانى، وهو كتاب جيد فى بابه جمع فيه أسماء المعروفين بالتدليس وبلغوا (١٥٢) رجلاً.

(جـ) الاغتباط عن من رمى بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبى.

(د) الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال (ت ٩٢٩هـ).

٢- الكتب المصنفة فى الضعفاء عامة:

وهذا النوع أجمع وأشمل من سابقه وأكثر فائدة منه، ولكل فائدة، وأهم ما صنف فى هذا النوع:

(أ) كتاب الضعفاء الصغير، للإمام محمد ابن إسماعيل البخارى. وهو مطبوع.

(ب) كتاب الضعفاء لأبى جعفر محمد بن عمرو العقيلى المتوفى سنة (٣٢٢هـ).

وهو كتاب نفيس مرتب على الحروف الهجائية جمع فيه مصنفه تراجم الضعفاء، وذكر طرفًا من مروياتهم الضعيفة، كما أورد جملة من طامات الكذابين من الأحاديث الموضوعة، وذلك فى سياق تراجمهم، إلا أنه - رحمه الله - أدخل فى كتابه بعض من لا يستحق أن يجرح. وقد تعددت طبعاته ولكنها عموما غير متقنة، ولا مفهرسة فهرسة دقيقة.

(د) «كتاب المجروحين من الرواة» للإمام أبى حاتم محمد بن حبان البستى المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم، وقدم له مؤلفه بمقدمة ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، ومشروعية الجرح، وأصناف المجروحين.

(هـ) كتاب «الضعفاء والمتروكين» لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، وهو جزء لطيف جمع فيه البرقانى - تلميذ الدارقطنى - أسماء الضعفاء، ورتبه على حروف المعجم، وذلك بعد محاورة بينه وبين شيخه الدارقطنى.

(و) كتاب «المغنى فى الضعفاء» للإمام الذهبى المتوفى سنة (٧٤٨هـ).

٣ - الكتب المصنفة فيمن اتهم بالضعف.

وهذه الكتب تعنى بالرواة الذين جرحوا بغض النظر عن كونهم يستحقون الجرح أو لا يستحقونه، وغالبًا ما يبين أصحاب هذه المصنفات من كان جرحه تعنتًا لا برهان عليه، وأهم هذه المصنفات ما يلى:

(أ) «الكامل فى الضعفاء» للحافظ أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، وهو كتاب حافل رتبه على حروف المعجم ذكر فيه تراجم الرواة، وضم إليها غرائب رواياتهم، وما اتهم به الوضاعون منهم، إلا أنه ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو بغير حق، وغالبًا ما يبين ذلك.

(ب) «ميزان الاعتدال فى نقد الرجال» للإمام الذهبى، وهو كتاب كبير جمع فيه مؤلفه تراجم من ضعف من الرواة ورتبه على حروف المعجم، وسلك فيه مسلك ابن عدى فى كتابه الكامل، إذ ذكر فيه من طعن ولو بغير حق[٥].

يقول - رحمه الله - معرفًا لكتابه: «وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدى أو غيره من مؤلفى كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأى أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما فى كتب الأئمة المذكورين خوفًا من أن يتعقب على، لا أنى ذكرته لضعف فيه عندى، إلا ما كان فى كتاب البخارى وابن عدى وغيرهما من الصحابة،

فإنى أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم فى هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر فى كتابى من الأئمة المتبوعين فى الفروع أحداً لجلالتهم فى الإسلام وعظمتهم فى النفوس مثل أبى حنيفة والشافعى والبخارى، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما قاله من عدم ذكر الأئمة المتبوعين فى كتابه مهم للغاية، لأنه يوضح أنه ليس كل من ورد ذكـــره فى كتابه هذا ضعيف، بل قد يورد فيه الثقات لأنه تكلم فيهم، وذلك مخافة أن يتعقب عليه أحد».

وأخيراً لابد من التأكيد على أن مجرد وجـــود اسم راوٍ فى هذه الكتب لا يعنى أنه مجروح حقيقة، إذ كثيراً ما يجد الباحث فيها من الثقات من جرح تعسفًا، فيذكره الأئمة فى مثل هذه المصنفات للإنصاف، فينبغى على طالب العلم ألا يحكم على الراوى بالضعف لمجرد ورود اسمه فى هذا النوع من الكتب.

يقول اللكنوى ـ رحمه الله : «قد أكثر علمـــاء عصـــرنا من نقل جـــروح الرواة من «ميزان الاعتدال»، مع عدم اطلاعهم على أنه ملخص من «كامل ابن عدى»، وعدم وقوفهم على شرطهما فيه فى ذكر أحوال الرجال، فوقعوا فى الزلل وأوقعوا الناس فى الجدل، فإن كثيراً ممن ذكر فيه ألفاظ الجرح معدود فى الثقات سالم من الجرح، فلينتصر العاقل، ولينتبه الغافل، وليتجنب عن المبادرة إلى جرح الرواة بمجرد وجود ألفاظ الجرح فى حقه فى «الميزان» فإنه خسران أىُّ خسران»[٦].

أ. د/ ياسر محمد شحاته

الهوامش :

(١) انظر : النكت على نزهة الفكر ص ١١٤- ١١٧.
(٢) فتح المغيث (٢/١٢٠-١٢٧) بتصرف.
(٣) المرجع السابق (٢/١٢٥).
(٤) نفس المصدز السابق.
(٥) ميزان الاعتدال (١/٢).
(٦) الرفع والتكميل ص١٤٢.

الضعيف من الحديث وحكم روايته والعمل به

تعريف الضعيف :

الحديث الضعيف : هو ما فقد شرطا أو أكثر من شروط الحديث الحسن لذاته، ويتفاوت ضعفه بحسب ما يفتقد فيه من تلك الشروط.

وينقسم إلى أقسام كثيرة، ومرجعها إلى وجود سقط فى السند، أو طعن فى الراوى.

وقد اختلفت أنظار العلماء فى حكم روايته والعمل به، كما يلى :

المذهب الأول :

قال ابن الصلاح: يجوز رواية ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد(1).

ومقتضى ذلك العمل به فيما ذكر، قال: وممن روينا عنه التنصيص على التساهل فى تجويز ذلك: عبد الرحمن بن مهدى، وأحمد ابن حنبل - رضى الله عنهما -. أما لفظ عبدالرحمن بن مهدى، فهو فيما أخرجه البيهقى فى المدخل: «إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام، شددنا فى الأسانيد وانتقدنا فى الرجال، وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب، سهلنا الأسانيد وتسامحنا فى الرجال» وأما لفظ أحمد فى رواية الميمونى عنه: «الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجىء فيه حكم».

وقال فى رواية عباس الدورى عنه: «ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعنى المغازى ونحوها، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربع».

وقال فى رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانى: قد يحتاج الرجل أن يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق وعمرو بن حكام ومحمد بن معاوية ولا يعجبنى أن يحدث عن بعضهم.

وقال فى روايته أيضاً وقد سأله: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟

قال: المنكر أبداً منكر. قيل له فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم فى وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً.

وقال فى رواية ابن القاسم: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأنى أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال فى رواية المروزى: كنت لا أكتب حديث جابر الجعفى ثم كتبته أعتبر به.

وكذا قال فى حديث عبيد الله الوصافى: إنما أكتبه للمعرفة.

قال الحافظ ابن رجب تعليقاً على هذه النقول[٢]:

والذى يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطأهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم فى الضعف مثل من فى حفظه شىء، ويختلف فى تضعيفه وتوثيقه.

وكذلك كان أبو زرعة يفعل.

وقال الحاكم : سمعت أبا زكريا العنبرى يقول : الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان فى ترغيب أو ترهيب، أُغمِضَ عنه، وتسوهل فى رواته.

وأما الذين كتبوا حديث الكذابين من أهل المعرفة والحفظ فإنما كتبوه لمعرفته، وهذا كما ذكروا أحاديثهم فى كتب الجرح والتعديل.

ويقول بعضهم فى كثير من أحاديثهم: لايجوز ذكره إلا ليبين أمره أو معنى ذلك.

وعن أبى حاتم أنه يجوز رواية حديث من كثرت غفلته فى غير الأحكام، وأما رواية أهل التهمة بالكذب فلا يجوز إلا مع بيان ذلك، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

المذهب الثانى:

لا يعمل به مطلقاً، لا فى الأحكام ولا فى الفضائل. حكاه ابن سيد الناس فى «**عيون الأثر**» عن يحيى بن معين، ونسبه فى «فتح المغيث» لأبى بكر بن العربى.

والظاهر أن مذهب البخارى ومسلم ذلك أيضا، يدل عليه شرط البخارى فى صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف، وعدم إخراجهما فى صحيحيهما شيئاً منه، وهذا مذهب ابن حزم - رحمه الله - أيضا، حيث قال فى «الملل والنحل»: «وما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة - أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشىء منه[٣].

وقال الشوكانى : «وقد سوغ بعض أهل العلم العمل بالضعيف فى ذلك مطلقاً، وبعضهم منع من العمل بما لم تقم به الحجة مطلقاً، وهو الحق؛ لأن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها فلا يحل إثبات شىء منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف»، وأيَّده من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر فقال : «لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها فى عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن»(٤).

وقد استدل هذا الفريق بأدلة كثيرة من أهمها :

١ - أن الحديث الصحيح يفيد الظن الراجح على الأقل فيجب العمل به بينما لا يفيد الحديث الضعيف إلا الظن المرجوح ولا حجة فيه.

٢ - أن فى الصحيح كفاية وغنية عن اللجوء للضعيف فى شىء من الشرع، قال الإمام مسلم : الأخبار الصحيحة من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

وقال ابن حبان : لسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل فى شىء من كتبنا، ولأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله، ما يغنى عن الاحتجاج فى الدين بما لا يصح فيها(٥).

٣ - أنه لا يوجد دليل معتبر مع من فرق بين العقائد والأحكام، وبين فضائل الأعمال. مع أن الكل شرع الله، وهذه أسماء محدثة فيلزم فى الجميع ثبوت الدليل.

٤ - أن فضائل الأعمال إنما تتلقى من الشرع، وإثباتها بالحديث الضعيف اختراع عبادة وتشريع فى الدين على خلاف شرع الله ـ عز وجل ـ؛ لأن الأصل براءة الذمة من التكليفات الشرعية، وأنه لا تكليف إلا بدليل مقبول.

٥ - أن القول بجواز العمل بالحديث الضعيف تترتب عليه كثير من المفاسد من أخطرها :

(أ) مظنة وقوع الكذب على رسول الله ﷺ بنقل الأقوال التى ينسبها الضعفاء إليه واعتبارها ديناً.

(ب) الابتداع فى الدين بالعمل بما لا يشرعه الله بعدم ثبوته بالدليل الصحيح.

المذهب الثالث:

ذهب بعض الأئمة إلى العمل بالحديث الضعيف فى الأحكام الشرعية: الحلال والحرام، وحتى إنهم قدَّموه على القياس الذى

هو أحد المصادر التشريعية التى اتفق على الاعتماد عليها جماهير علماء الإسلام، بل كلهم إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافه فى هذه المواطن.

والعمل بالضعيف فى هذا المجال هو مذهب الأئمة الثلاثة من المجتهدين: أبى حنيفة ومالك وأحمد، وهو مذهب جماعة من أئمة المحدثين أيضاً، كأبى داود والنسائى وابن أبى حاتم[٦].

وهذا مذهب ابن حزم أيضاً، فعنه قال فى «المحلى»[٧] : «وهذا الأثر فى دعاء القنوت - وإن لم يكن مما يحتج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره، وقد قال أحمد بن حنبل - رحمه الله -: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأى. قال على - وهو ابن حزم -: وبهذا نقول، وقد قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: سألت أبى عن الرجل يكون ببلدٍ تنزل فيه النازلة لا يجد من يسأل؟ فقال أبى «يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى، ضعيف الحديث أقوى من الرأى»[٨].

بل إن الإمام الشافعى نفسه يعمل بالمرسل إذا لم يوجد فى المسألة غيره، فى حين أنه يرى أن الحديث المرسل ضعيف، نقل ذلك عن الشافعى: السخاوى فى «فتح المغيث»[٩] بواسطة الماوردى من أئمة الشافعية.

وللعمل بالحديث الضعيف مجال آخر، هو: إذا عرض حديث يحتمل لفظه معنيين دون ترجيح بينهما، وورد حديث ضعيف يرجح أحدهما، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذى يرجحه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً.

كما نص على ذلك الإمام ابن القيم - رحمه الله - فى «تحفة المودود»[١٠].

قال الإمام النووى فى «المجموع»[١١]: «والترجيح بالمرسل جائز».

مع أنه يرى ضعف الحديث المرسل، كما هو معروف.

ومما احتجوا به فى ذلك : أن الحديث الضعيف أحب إليهم من رأى الرجال. ومن القياس، لاحتمال أن يكون صحيحا فى نفس الأمر، وإنما حكمنا بالضعف عملاً بظاهر الإسناد، وقد يضبط الضعيف، ويحفظ.

وبهذا يتبين أن للحديث الضعيف قيمة واعتبارًا فى نظر أئمتنا السالفين، وعلى خلاف ما يشيعه بعض الناس اليوم، إذ أهدروه مطلقاً وألحقوه بالحديث الموضوع.

وقد عاب كثير من العلماء على هذا المذهب، كما حاول بعض العلماء تأويل كلامهم، فقالوا: إن المقصود بالضعيف عندهم هو الذى يطلق عليه المتأخرون «**الحسن**».

قال ابن تيمية : قولنا إن الحديث الضعيف

خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن ... وكان الحديث فى اصطلاح مَنْ قبل الترمذى إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان : ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى، فسمع قول بعض الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلىّ من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى، وأخذ يرجح طريق من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح(١٢).

وقال ابن القيم : ليس المراد بالحديث الضعيف فى اصطلاح السلف هو الضعيف فى اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً(١٣).

وهذا التأويل وإن كان وجيهاً فإنه غير مسلم للقائلين ولا يزيل الإشكال(١٤).

المذهب الرابع :

جواز العمل بالضعيف :

أجاز بعض الأئمة رواية الضعيف من غير بيان ضعفه والعمل به، ولكن بشروط:

١ - أن يكون الحديث فى القصص، أو المواعظ، أو فضائل الأعمال، أو فى السير، أو نحو ذلك مما لا يتعلق بصفات الله، وما يجوز له وما يستحيل عليه ـ سبحانه ـ، ولا تفسير القرآن، ولا بالأحكام كالحلال والحرام وغيرهما، وفضائل الأعمال(١٥):

الأعمال الثابتة والمندوبات التى يثاب فاعلها، ولا يذم تاركها، فإنه يجوز فيها الأخذ بالضعيف والعمل به، لأنه إن كان صحيحاً فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير.

وأما السير والمغازى فإننا نرى أرباب السير يدرجون الأحاديث الضعيفة فى تصانيفهم، من غير تصريح بضعفها.

قال العلامة نور الدين الحلبى الشافعى فى ديباجة سيرته(١٦) : «لا يخفى أن السير تجمع الصحيح والسقيم والضعيف، والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر، دون الموضوع».

ومن ثم قال الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى:

وليعلم الطالب أن السيرا

تجمع ما صح وما قد أنكرا

٢ - أن يكون الضعف فيه غير شديد، فيخرج حديث من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، والذى فحش غلطهم فى الرواية، والحديث الذى كثرت طرقه ولم تخل طريق منها من شدة الضعف.

٣ - أن يكون ما ثبت به مندرجاً تحت

أصل من أصول الشريعة، لئلا يُثْبِت ما لم يَثْبُت بالشرع، وحينئذ يكون الضعيف مؤكداً لما يثبت بذاك الأصل الكلى.

وقد شرح هذا الشرط ابن تيمية فقال:

(وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك. فإذا روى حديث فى فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيها حديث لا نعلم أنه موضوع، جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح كثيراً، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره)[١٧].

وقال ابن تيمية أيضاً:

(كذلك ما عليه العلماء بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لايحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعى فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم).

٤ - أن لايعتقد العامل به ثبوته بل يقصد الاحتياط والخروج من العهدة.

قال العلامة جلال الدين محمد بن سعد الدوانى الشافعى (المتوفى سنة ٩٠٨هـ):

(وفى العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال إشكال، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته - أى ثبوت هذا الاستحباب - بالحديث الضعيف، وهذا ينافى ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة)[١٨].

ومن أمثلة ذلك:

ما حكاه الإمام محمد بن عبد الحى اللكنوى فى كتابه «ظفر الأمانى» قال:

فمن ذلك ما ذكره أصحابنا أنه يستحب للمؤذن أن يرسل فى الأذان، ويحدر - أى يسرع - فى الإقامة.

واستدلوا له بحديث رواه الترمذى عن عبد المنعم بن نعيم، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «**يا بلال، إذا أذنت فترسل فى أذانك، وإذا أقمت فاحدر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر مايفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى ترونى**»[١٩].

قال الترمذى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول.ا هـ.

وعبد المنعم هذا ليس له فى جامع الترمذى إلا حديث واحد هو هذا، وقد ضعَّفه الدارقطنى وجماعة أخرى.

وأخرجه الحاكم فى «مستدركه»[٢٠] عن عمرو بن فائد الأسوارى، عن يحيى بن مسلم، بسنده السابق، وليس فى إسناده مطعون غير عمرو بن فائد، لكن لما كان الحديث الضعيف كافياً فى فضائل الأعمال، حكموا باستحباب ذلك، مع كونه مؤيداً بعمل الصحابة ومن بعدهم[٢١].

٥ - أن لا يعارضه دليل آخر أقوى منه.

والحق أنه لا تجوز رواية الضعيف إلا مقترناً ببيان ضعفه، وبخاصة فى هذه العصور التى قلت معرفة الناس فيها بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث.

وقد أضاف بعض العلماء شرطين آخرين :

الأول : أن لا يشهر الحديث الضعيف؛ لئلا يعتقد الجهال صحته.

الثانى : أن لا يشتمل الحديث الضعيف على تفصيلات أو تقديرات أو تحديدات زيادة على ما ثبت فى الصحيح. وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم وقد حكى الإمام النووى الاتفاق عليه بين العلماء[٢٢].

وحكى ذلك أيضًا الشيخ على القارى وابن حجر الهيثمى وغيرهم، ومن القائلين بهذا الرأى : السفيانان والبيهقى والعراقى والسيوطى والسخاوى والنووى وابن حجر وغيرهم.

ومن أبرز أدلة هذا الفريق : أنه إن كان الحديث صحيحًا فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير، ولقد رد عليهم أصحاب القول بالمنع بأن العمل بالضعيف فى فضائل الأعمال فيه إثبات الاستحباب أو الكراهة، وهما من الأحكام التوقيفية التى لا تؤخذ إلا من الشارع، وأرجعوا أقوال أصحاب المذهب الأول إلى أنهم يجيزون رواية الضعيف، وليس العمل به، وقد أجابوا على ذلك بأن الضعيف لا يعمل به إلا فيما له أصل ثابت بالصحيح، فلا يلزم من قبول الضعيف ثبوت حكم من الأحكام الشرعية به، ومن العلماء من ذهب إلى ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف[٢٣].

الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء:

قال الإمام النووى فى شرح مسلم ـ رحمهما الله تعالى ـ «قد يقال لم حَدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟. ويجاب عنه بأجوبة(٢٤):

أحدها :

أنهم رووها ليعرفوا وليبينوا ضعفها، لئلا يلتبس فى وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا فى صحتها.

الثانى :

أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر، أو يستشهد به، ولا يحتج به على انفراده.

الثالث :

رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح عن غيره، والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان ـ رحمه الله ـ، حيث نهى عن الرواية عن الكلبى، فقيل له: «أنت تروى عنه» فقال: «أنا أعلم صدقه من كذبه».

الرابع :

أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك، مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقدرة فى الشرع معروفة عند أهله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط فى حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً حتى يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً فكيف إذا كانوا علماء عدولاً لكن كثر فى حديثهم الغلط؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع فى حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة.

قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة. وأما من عرف عنه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً.

وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو فى مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد. ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: أنه يميز بين مايكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثورى أنه كان يأخذ عن الكلبى وينهى عن الأخذ به، ويذكر أنه يعرف.

ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، وقرائن تدل على أنه كذب»(٢٥) .

المذهب الراجح :

القائلون بالقبول مطلقاً تساهلوا ففرطوا، والقائلون بالقبول بشروط أميل إلى الاعتدال واحترام النصوص، والقول بعدم جواز العمل بالضعيف مطلقاً أقْرب إلى الحيطة وأبعد عن الإثم. خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الجهود الضخمة التى بذلها العلماء فى نقل السنة وصيانتها وجمعها، ولعل الأحوط هو الأفضل لأنه احتياط لدين الله تعالى، ولأن فى الأحاديث الصحيحة كفاية كما سبق، وقد زعم بعض العلماء أن القائلين بالقبول مطلقاً إنما يقصدون بالضعيف الحسن، والقائلين برده مطلقاً يقصدون به الضعيف الاصطلاحى، فمورد الإثبات والنفى مختلف فلا يكون ثمة اختلاف على وجه الحقيقة(٢٦).

كيف يُذكر الحديث الضعيف؟

عند ذكْر الحديث الضعيف :

إما أن يكون مسنداً وإما أن يكون غير مسند، فإن ذكر مع سنده فقد خرج قائليه عن عهدته، وإن كان الأولى أن يذكر ضعفه؛ لأنهم قالوا : «من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك». وإن ذكره من غير إسناد، فينبغى له أن لا يرويه بصيغة الجزم، وإنما يرويه بصيغة من صيغ التمريض، وهى صيغ لا تفيد الجزم بصحة نسبته إلى الرسول ﷺ كأن يقول : روى عن رسول الله ﷺ كذا، أو يروى عنه كذا، ونحو ذلك مما لا يتوهم معه القارئ للحديث أو السامع له أنه حديث مقبول(٢٧).

أ. د/ مصطفى محمد محمود حسين

الهوامش:

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقى ص ١١٣.

(٢) شرح علل الترمذى، ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) قواعد التحديث ، ص ١١٣ - ١١٤.

(٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - تحقيق أحمد شاكر ص ٧٦.

(٥) راجع : المجروحين لابن حبان ١/٢٥.

(٦) فتح المغيث للسخاوى ١/٨٠، ٢٦٧، حاشية السندى ١/٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٨٦.

(٧) المحلى ٤/١٤٨.

(٨) المحلى ١/٦٨، فتح المغيث ١/٨٠.

(٩) فتح المغيث ١/٨٠، ١٤٢، ٢٦٨.

(١٠) تحفة المودود ص ٢٩.

(١١) المجموع ١/١٠٠.

(١٢) منهاج السنة ٢/١٩١.

(١٣) إعلام الموقعين ١/٧٧.

(١٤) راجع : قواعد فى علوم الحديث للتهانوى ص ١٠٠.

(١٥) ظفر الأمانى للإمام محمد بن عبد الحى اللكنوى الهندى ص ١١١.

(١٦) إنسان العيون فى سير الأمين المأمون، المقدمة، للإمام على الحلبى.

(١٧) مجموع الفتاوى ١٨/٦٥ - ٦٦.

(١٨) قواعد التحديث، ص ٩٩.

(١٩) سنن الترمذى ، أبواب الصلاة، حديث (١٩٥).

(٢٠) أخرجه الحاكم. فى المستدرك ١/٥١.

(٢١) ظفر الأمانى ص ١١١ - ١١٢.

(٢٢) الأذكار ص ٧، ٨.

(٢٣) ظفر الأمانى ص ١٨١، الأجوبة الفاضلة ص ٤٢.

(٢٤) شرح صحيح مسلم (المقدمة) ص ٦.

(٢٥) قواعد التحديث ١١٤ - ١١٦.

(٢٦) راجع : الكفاية فى علم الرواية ص ١١٣، فتح المغيث للعراقى ٢/٢٩١، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار ٢/١١٢، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/٦٥٢.

(٢٧) راجع : تدريب الراوى ١/٢٩٧، الباعث الحثيث ص ٧٦.

طبقات الحفاظ

هى ذكر الشيوخ الحفاظ وأحوالهم ورواياتهم وبيان هؤلاء الحفاظ طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف الذى يكتب فى طبقات الحفاظ فى كل عصر.

وكتب طبقات الحفاظ هى الكتب التى دُوِّن فيها الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد أخرى وعصراً بعد آخر ومثال ذلك : كتاب «الطبقات»، لمسلم بن الحجاج، و «الطبقات» لأبى عبد الرحمن النسائى. و «الطبقات الكبرى» لأبى عبد الله محمد بن سعد جمع فيها الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وقته.

ومن ذلك : «طبقات الحفاظ» للإمام الذهبى، و «طبقات الشافعية» للسبكى.

ومن ذلك «طبقات الرواة» لأبى عمرو خليفة ابن خياط بن خليفة الشيبانى العُصفرى أحد شيوخ البخارى المتوفى سنة ست وثلاثين ومائتين.

و «طبقات الصوفية» لأبى عبد الرحمن السُّلَمى، و «طبقات الأولياء» لأبى نعيم الأصبهانى فى عشر مجلدات ضخام.

و «طبقات الأصفهانيين» لأبى الشيخ بن حيان.

و «طبقات الرجال» فى ألف جزء لأبى الفضل على بن الحسين الفلكى.

وقد حصر الإمام الكتانى فى كتابه : «الرسالة المستطرفة» كل طبقة حسب القرون الهجرية، فذكر أسماء الحفاظ المحدثين فى القرن الثانى، ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهكذا ... حتى القرن الرابع عشر الهجرى وذكر اسم كل واحد من المحدثين الحفاظ وسنة وفاته. ومن أهم فوائده :

١ - معرفة الإسناد العالى والنازل.

٢ - معرفة اتصال الإسناد وانقطاعه.

٣ - معرفة مكانة العلماء بعضهم مع بعض والترجيح بينهم عند الاختلاف.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

المراجع :

(١) الرسالة المستطرفة للكتانى.

طبقات الرواة[1]

- **الطبقة فى اللغة :** القوم المتشابهون فى سنهم ودرجاتهم[2].

- **الطبقة فى اصطلاح المحدثين :** هم القوم المتقاربون فى الأسنان وفى لقاء المشايخ.

أهمية معرفة طبقات الرواة:

ومعرفة طبقات الرواة له أهمية كبيرة عند المحدثين، ترجع إلى فوائد وثمار معرفة ذلك، وفى مقدمتها معرفة اتصال السند أو انقطاعه، أو إرساله، عندما نجد أن الذى رفع الحديث تابعيا مثلا، أو نجد الراوى متأخر الطبقة عمن يروى عنه بحيث لا يدرك عصره مثلا، ومن فوائد معرفة طبقات الرواة أيضا معرفة العالى والنازل من الأسانيد، ومعرفة منازل الرواة ومكانتهم الحديثية وغير ذلك.

وبناء على ما تقدم فى تعريف الطبقة قسَّم الحافظ ابن حجر طبقات الرواة إلى ما يلى :

- **الطبقة الأولى :** الصحابة - رضى الله عنهم - على اختلاف مراتبهم.

- **الطبقة الثانية :** طبقة كبار التابعين، وهم الذين جل روايتهم عن الصحابة مثل سعيد ابن المسيب - رحمه الله تعالى.

- **الطبقة الثالثة :** الوسطى من التابعين كالحسن البصرى وابن سيرين - رحمهما الله تعالى.

- **الطبقة الرابعة :** طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهرى وقتادة - رحمهما الله تعالى.

- **الطبقة الخامسة :** الطبقة الصغرى منهم «أى من التابعين» الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كسليمان بن مهران الأعمش - رحمه الله.

- **الطبقة السادسة :** طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء واحدٍ من الصحابة كابن جريج - رحمه الله.

قال المناوى - وهو يعقب على ابن حجر - رحمه الله تعالى - فى جعله الطبقة السادسة طبقة مستقلة : وفى جعله الطبقة السادسة طبقة مستقلة نظر، وتوضيحه:

أنه جعل أهل الطبقة السادسة جماعة عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة، ومتى لم يلاقوا الصحابة فلا يكونوا من التابعين.

والأليق بهم أن يكونوا من طبقة كبار أتباع التابعين. لكنه جعل طبقة كبار أتباع التابعين طبقة بعدهم مع أنهم من طبقتهم.

- ويمكن الجواب عن ذلك: بأن ابن حجر جعلهم طبقات بالنسبة للشيوخ مع صرف النظر عن وصف التابعية أو تبع التابعية.

فمثاله: ابن جريج وإن كان من طبقة الثورى ومالك لاشتراكه معهما فى بعض الشيوخ؛ لكن ينفرد عنهما بالرواية عن بعض الشيوخ ويشترك مع غيرهما فى هذا البعض من الشيوخ، فيعد من طبقة هؤلاء الذين اشترك معهم فى الشيوخ وهى التى جعلها ابن حجر سادسة.

ويعد من الطبقة السابعة التى منها الثورى ومالك على أن بعض العلماء يكتفى بالمعاصرة من غير رؤية فى إثبات الطبقة.

- **الطبقة السابعة :** طبقة كبار أتباع التابعين كالإمام مالك والثورى - رحمهما الله تعالى.
- **الطبقة الثامنة :** الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علية - رحمهما الله تعالى.
- **الطبقة التاسعة :** الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والإمام الشافعى وأبى داود الطيالسى وعبد الرزاق - رحمهم الله تعالى.
- **الطبقة العاشرة :** كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كالإمام أحمد ابن حنبل - رحمها الله تعالى.
- **الطبقة الحادية عشرة :** الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلى والبخارى - رحمهما الله تعالى.
- **الطبقة الثانية عشرة :** صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالإمام الترمذى - رحمه الله تعالى[٣].

ومن هذا التقسيم تلاحظ أنه خاص بطبقات الرواة فى القرون الثلاثة الأولى فقط، باعتبار أن هذه القرون هى عصور الرواية الذهبية، والتى شملت رواة معظم أحاديث المصنفات الحديثية من مسانيد وسنن وصحاح وسيرة نبوية ومغازى، وغير ذلك.

أما من جاء بعد هذه القرون، وقام بالرواية أيضا بالإسناد لما تلقاه عن شيوخه من مرويات متفرقة، أو مصنفات لمن سبقه، فقد جُعل لهؤلاء أيضا طبقات بحسب تدرجهم الزمنى، وشيوخهم فى الرواية وتلاميذهم، جيلاً بعد جيل مثلما فعل الإمام الذهبى فى كتابه المعروف بتذكرة الحفاظ، حيث سماه بنفسه «طبقات الحفاظ»[٤] وبدأه بالصحابة الكرام وجعلهم طبقة أولى، ثم قسم من بعدهم من التابعين فأتباعهم، وهكذا إلى طبقات، حتى طبقة شيوخه فى القرن الثامن الهجرى، فبلغ عدد الطبقات عنده إحدى وعشرين طبقة.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

مراجع الاستزادة:

- مقدمة ابن الصلاح ١٥١.
- فتح المغيث للسخاوى ٣/١٣٩.
- فتح المغيث للعراقى ٤/٥٢.
- تدريب الراوى ٢/٢٣٤.
- تقريب التهذيب ١/٥.

الهوامش:

(١) الراوى هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان على علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية.
(٢) المعجم الوسيط مادة «طبق».
(٣) ينظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ص ٧٥.
(٤) ينظر المعجم المختص للذهبى ص ٢٥٩.

العالى من الأسانيد

(أ) تعريفــه :

العلو لغة : الارتفاع، يقال : علا الشىء علواً : ارتفع، فهو عالٍ، وعلَّى الشىء : رفعه وجعله عالياً[١].

واصطلاحا : هو قلة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سندٍ آخر، يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أكثر من الأول[٢].

(ب) أهميتــه :

علو الإسناد له أهمية كبيرة عند المحدثين، ورغبتهم فى تحقيقه كانت عظيمة، سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين.

قال الحافظ أبو الفضل المقدسى : «أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم»[٣].

ومن ثم كان السلف يتزاحمون على سلوكه، فقد كان أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويسمعون منه، وقال الطوسى : «قُرْبِ الإسناد قربة إلى الله ـ عز وجل». قال ابن الصلاح تعقيبًا : «وهو كما قال، لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله ﷺ والقرب إليه قرب إلى الله ـ عز وجل»[٤].

ولأجل ذلك اتفق أئمة الحديث على طلب الرحلة فى سبيل علو الإسناد، وعلى أنه أفضل من النزول فيه، إلا أن بعض أهل النظر قد ذهب إلى تفضيل النزول فى الإسناد مستدلاً بأن الإسناد كلما نزل زاد عدد رجاله وكلما زاد عدد رجاله زاد الاجتهاد فيه، فتزيد المشقة، فيعظم الأجر، ولكنهم لم يفطنوا إلى مقصود المحدثين من علو الإسناد، فإن المحدثين إنما رغبوا فى العلو طلبًا لتحقيق المعنى المقصود من الرواية، وهو صحة المروى.

قال ابن الصلاح : «العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففى قلتهم قلة جهات الخلل، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلى واضح»[٥].

(جـ) أقسام العلو :

قسم ابن الصلاح وتبعه النووى وغيره العلو إلى خمسة أقسام، وإليك هذه الأقسام :

القسم الأول : العلو إلى الرسول الأكرم ﷺ بمعنى قلة عدد الرواة التى بين المحدث وبينه صلوات الله وسلامه عليه.

وهذا القسم يسمى : «العلو المطلق» وهو أجل الأقسام وأفضلها، بشرط أن يكون الإسناد صحيحًا نظيفًا خاليًا ممن يُتهم، فأما إن كان مع الضعف فلا فضل فيه، لا سيما إن اشتمل على بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى السماع من الصحابة، كابن هدبة ودينار ونعيم بن سالم ويعلى بن الأشدق.

قال الإمام الذهبى : «متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامى»(٦).

وقال الحاكم : «ليس العالى من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس، يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عدداً إلى رسول الله ﷺ يتوهمون أنه أعلى، كنسخة الخضر بن أبان الهاشمى عن أبى هدبة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ونسخة خراش بن عبد الله، وسمى آخرين، وهذه لا يحتج بشىء منها، ولا يوجد فى مسانيد العلماء منها حديث واحد»(٧).

وقد اعتنى العلماء بهذا النوع، وجمعوا فيه تآليف أشهرها ما جمعت فيه الأحاديث الثلاثية، مثل كتاب (ثلاثيات المسند) للحافظ محب الدين إسماعيل بن عمر بن أبى بكر المقدسى (المتوفى سنة ٦١٣ هـ)، وكتاب (ثلاثيات الأئمة) البخارى، والترمذى، والدارمى، وابن ماجه، وعبد بن حميد، والطبرانى تحقيق على رضا عبد الله، وأحمد البزة.

والأحاديث الثلاثية : ما كان بين المخرج للحديث وبين النبى ﷺ ثلاثة رواة، صحابى وتابعى وتابع تابعى، وحينئذٍ تجتمع فى الإسناد أفراد الثلاثة قرون المفضلة فى الأخبار الواردة عن النبى ﷺ(٨).

مثل ما رواه البخارى فى صحيحه قال : حدثنا مكى بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد ابن أبى عبيد عن سلمة رضي الله عنه قال: سمعت النبى ﷺ يقول : «**من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»(٩).

ومثل ما رواه الترمذى فى سننه قال : حَدَّثَنَا إسماعيلُ بنُ موسى الفزاريُّ ابن ابنةِ السُّدِّيِّ الكوفيِّ أخبرنا عمرُ بنُ شاكرٍ عن أنسِ بنِ مالك رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «**يَأتى على النَّاسِ زمانٌ الصَّابرُ فيهم على دينِهِ كالقَابضِ على الجمرِ**»(١٠).

القسم الثانى : العلو إلى إمام من أئمة الحديث المشهورين بالحفظ والفقه والضبط كابن جريج، والزهرى، والأوزاعى، ومالك، وشعبة ومن أشبههم، ولو كثر العدد بعد ذلك إلى النبى ﷺ.

وهذا القسم يلى القسم السابق فى الأجلية والفضل بشرط الصحة والنظافة من الخلل أيضًا، ويسميه العلماء هو وما بعده من الأقسام «بالعلو النسبى».

مثاله : ما رواه الحاكم قال : قال أبو العباس محمد بن يعقوب: حدثنا الحسن بن على بن عفان العامرى ثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن

عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؛ إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**».

قال الحاكم : هذا إسناد صحيح مخرج فى كتاب مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه، وقد بلغ عدد رواته سبعة وهو أعلى من الأربع الذى قدمنا ذكره، فإن الغرض فيه القرب من سليمان بن مهران الأعمش فإن الحديث له، وهو إمام من أئمة الحديث وكذلك كل إسناد يقرب من الإمام المذكور فيه فإذا صحت الرواية إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير فإنه عالٍ[11].

القسم الثالث : العلو إلى كتاب من كتب الحديث المعتمدة، كالصحيحين والسنن ومسند أحمد ونحوها، وسمى ابن دقيق هذا القسم «علو التنزيل» وهو على أربعة أنواع : الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أولاً: الموافقة: وصورتها أن يروى المحدث حديثاً موجوداً فى أحد الكتب بإسناد لنفسه فيصل فى إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند. قال الحافظ ابن حجر: مثاله: روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريق كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة سبعة. فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه»[12].

ثانياً: البدل وصورته : أن يروى المحدث حديثاً موجوداً فى أحد الكتب بإسناد لنفسه، فيصل فى إسناده إلى شيخ شيخ المصنف.

قال الحافظ ابن حجر : «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه ـ يقصد إسنادًا آخر لأبى العباس السراج ـ من طريق أخرى إلى القعنبى عن مالك، فيكون القعنبى بدلاً فيه من قتيبة[13]. والقعنبى ليس شيخاً للبخارى، فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك[14].

ثالثًا: المساواة: وهى استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنفين.

قال الحافظ ابن حجر: كأن يروى النسائى مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبى ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبى ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبى ﷺ أحد عشر نفساً، فتساوى النسائى من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص[15].

قال السيوطى: وكان هذا يوجد قديما، وأما الآن فلا يوجد فى حديث بعينه، بل يوجد مطلق العدد كما قال العراقى[16].

رابعاً: المصافحة: وهى أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون ذلك مصافحة، لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا، وأنت فى المثال السابق كأنك لقيت النسائى وصافحته، لأنك لقيت شيخك المساوى له، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، وهكذا[17].

قال الشيخ أحمد شاكر: وهذان النوعان ـ المساواة والمصافحة ـ لا يمكنان فى زماننا هذا، ولا فيما قاربه من العصور الماضية لبعد الإسناد بالنسبة إلينا وهو واضح[18].

القسم الرابع : العلو بتقدم وفاة الراوى وإن تساويا فى عدد الإسناد.

مثاله : ما ذكره ابن طاهر من رواية الحسن عن أنس لحديث : «أنه ﷺ كان يخطب يوم الجمع إلى جنب خشبة»[19]. فإنها أعلى من رواية حميد عنه، لأن وفاة الحسن كانت فى رجب (سنة عشر ومائة) ووفاة حميد فى (سنة ثلاث وأربعين ومائة) قال: فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد، وإن استويا فى الرتبة، بل الطريق إلى الحسن أعلى وأجل[20].

وممن صرح بهذا القسم فى العلو أبو يعلى الخليلى فى الإرشاد فقال: قد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه، وإن كانا متساويين فى العدد[21].

وربما اعتبر العلو بتقدم وفاة الراوى مطلقا من غير مقارنته بآخر، وقد اختلف العلماء فى حد ذلك : فحكى عن بعضهم أن مداه خمسون سنة، قال ابن الصلاح : روينا عن أبى على الحافظ النيسابورى قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقى ـ وكان من أركان الحديث ـ يقول : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو. وحكى عن آخرين أن حد التقادم ثلاثون سنة، قال ابن الصلاح: وفيما نروى عن أبى عبد الله بن منده الحافظ قال: إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عالٍ. وهذا أوسع من الأول، والله أعلم[22].

القسم الخامس : العلو بتقدم السماع فمن سمع من الشيوخ قديماً كان أعلى ممن سمع منهم أخيرا، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلا، والآخر منذ أربعين، فالأول أعلى من الثانى. قال النووى: وكثير من هذا يدخل فى الذى قبله»[23]. وجعل ابن طاهر هذا القسم والذى قبله قسما واحداً[24].

حكم الإسناد العالى والنازل :

لا نحكم على السند عالياً أو نازلاً إلاَّ بعد النظر فى رجاله، وقد يكون العالى رجاله ضعفاء، ويكون الإسناد النازل رجاله أقوياء، وقد يكون الإسناد العالى أضعف من النازل، رغم أن هذا عالٍ ولكن فى رجاله ضعف وهذا نازل ورجاله ثقات، فلا تساوى بينهما.

ونحن مع من يختار النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات.

يقول عبيد الله بن عمرو: (حديث بعيد الإسناد صحيح؛ خير من حديث قريب الإسناد سقيم ـ أو قال ضعيف)[٢٥].

الرد على من زعم أن النزول أفضل من العلو:

عن بعض أهل النظر: أن التنزل فى الإسناد أفضل لأنه يجب على الراوى أن يجتهد فى متن الحديث وتأويله وفى الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابًا!

سبحان الله!

هؤلاء القوم الذين يزعمون أن النزول أفضل من العلو كمن يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقًا بعيدة لتكثير الخطا فتفوته صلاة الجماعة التى هى المقصود؛ لأن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته، وبُعْد الوهم، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه الخطأ وكلما قصر سلم، اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل أوثق وأحفظ أو أفقه فإنه يكون أولى.

قال ابن دقيق العيد: (لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية ـ وهو الصحة ـ أولى)[٢٦].

أ. د. ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) المعجم الوسيط (مادة على) ص ٦٢٥ .
(٢) نزهة النظر لابن حجر ٥٨، شرح النخبة للقارى ٦١٤، وقواعد التحديث للقاسمى ص ١٢٧ .
(٣) مسألة العلو والنزول ص٥١، ٥٤، وفتح المغيث للسخاوى ٣٣٨/٢ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص١٣ .
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٠، وفتح المغيث للسخاوى ٣٣٢/٣ – ٣٣٨ .
(٦) فتح المغيث للسخاوى ٣٣٩/٣ – ٣٤١، وميزان الاعتدال ٣٥٧/٢ .
(٧) فتح المغيث للسخاوى ٣٤١/٣ – ومعرفة علوم الحديث للحاكم ٩، ١٠ .
(٨) شرح ثلاثيات المسند للسفارينى ٢٧/١ .
(٩) صحيح البخارى، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ رقم (١٠٩) .
(١٠) سنن الترمذى، كتاب الفتن، باب الصابر على دينه فى الفتن كالقابض على الجمر رقم ٢٢٦٠، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه .
(١١) معرفة علوم الحديث ص ١١ .
(١٢) نزهة النظر لابن حجر ص ٥٩، ط : مكتبة دار الهداية.
(١٣) نزهة النظر مع شرحها للقارى ص ٦٢٥ .
(١٤) شرح شرح النخبة للقارى ص ٦٢٥ .
(١٥) نزهة النظر ص ٥٩.
(١٦) تدريب الراوى ٦١٣/٢ . مكتبة الكوثر.
(١٧) نزهة النظر ص ٥٩ وفتح المغيث ٣٥٠/٣، والوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ص ١٢٢ .
(١٨) الباعث الحثيث ص ١٥٨ .
(١٩) الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ٢٢٦/٣ .
(٢٠) مسألة العلو والنزول ٧٦ – ٨١، وفتح المغيث ٣٥٦/٣ .
(٢١) فتح المغيث ٣٥٥/٣ .
(٢٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٣ .
(٢٣) إرشاد طلاب الحقائق، للنووى ص ١٧٧ .
(٢٤) مسألة العلو والنزول ص ٧٦ .
(٢٥) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب ١ /١٢٤ .
(٢٦) الشذا الفياح للأبناسى ٤٢٣/٢ بتصرف.

العبادلة من الصحابة

العبادلة أربعة من الصحابة، يسمى كل منهم عبد الله، سئل الإمام أحمد بن حنبل، فقيل له : من العبادلة ؟ قال : «عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص»، فقيل له: أين ابن مسعود ؟ فقال: «ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة». يعنى من حيث الاصطلاح.

وعلل لذلك الإمام البيهقى فقال : «لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شىء، قيل : هذا قول العبادلة أو فعلهم»[1].

وهذا هو الصحيح المشهور بين علماء الحديث والفقه، وقيل هم ثلاثة : عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وليس ابن الزبير منهم، وعليه اقتصر الجوهرى فى الصحاح.

قال العراقى والسيوطى: «وأما ما حكاه النووى فى «التهذيب» عنه أنه ذكر ابن مسعود وأسقط ابن العاص فوهم. نعم، قد وقع للرافعى فى «الديات» وللزمخشرى فى «المفصل» أن العبادلة : ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وغلطا فى ذلك من حيث الاصطلاح»[2].

ومن الصحابة نحو مائتين وعشرين نفساً يسمون بعبد الله، ولا يطلق على أحد منهم أنه من العبادلة، كذا قال ابن الصلاح أخذاً من (الاستيعاب)، وزاد عليه ابن فتحون جماعة يبلغ بهم نحواً من ثلاثمائة رجل، وقال ابن الملقن : بل هم نحو الخمس مئة، كما عددهم ابن الأثير فى كتابه (أسد الغابة)[3].

وهذا تعريف موجز بالعبادلة الأربعة :

١ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى ﷺ، حبر الأمة، وفقيه العصر، وإمام التفسير رضي الله عنه.

روى عن : النبى ﷺ وعن عمر، وعلى، ومعاذ، ووالده، وأبى ذر، وأبى بن كعب وخلق - رضى الله عنهم -.

وروى عنه : أبو الشعثاء، وأبو العالية،

وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وعكرمة وخلق.

كان عمر رضي الله عنه إذا ذكره قال: «ذلك فتى الكهول، له لسان سؤول، وقلب عقول».

وقال سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه: «ما رأيت أحضر فهماً، ولا ألب لبًا، ولا أكثر علمًا، ولا أوسع حلماً من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات».

روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا (١٦٦٠)، اتفق البخارى ومسلم على خمسة وسبعين (٧٥)، وانفرد البخارى بثمانية وعشرين (٢٨)، ومسلم بتسعة وأربعين (٤٩)، توفى بالطائف سنة ثمان وستين (٦٨) فرضى الله عنه وأرضاه[٤].

٢ - عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى - رضى الله عنهما -، أبو عبد الرحمن المكى، هاجر مع أبيه وشهد الخندق وبيعة الرضوان.

روى علماً كثيراً نافعاً عن النبى ﷺ، وعن أبيه وأبى بكر وعثمان وعلى وبلال وصهيب وابن مسعود وعائشة وغيرهم - رضى الله عنهم -.

روى عنه: بنوه سالم وحمزة وعبيد الله، وابن المسيب، ومولاه نافع وغيرهم.

قال الإمام الذهبى: «كان إمامًا متيناً واسع العلم، كثير الاتباع، وافر النسك، كبير القدر، متين الديانة، عظيم الحرمة، ذكر للخلافة يوم التحكيم وخوطب فى ذلك فقال: على أن لا يجرى فيها دم».

له ألف وستمائة وثلاثون حديثاً (١٦٣٠)، اتفقا على مائة وسبعين (١٧٠)، وانفرد البخارى بواحد وثمانين (٨١)، ومسلم بواحد وثلاثين (٣١).

توفى سنة أربع وسبعين من الهجرة (٧٤ هـ) رضى الله عنه وأرضاه[٥].

٣ - عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدى - رضى الله عنهما -، أبو خبيب المكى ثم المدنى.

كان أول مولود للمهاجرين بالمدينة، كان فارس قريش فى زمانه، وله مواقف مشهودة، شهد اليرموك، وبويع بعد موت يزيد، وغلب على اليمن والحجاز والعراق وخراسان، وكان فصيحاً شريفاً شجاعاً لسناً.

روى عن النبى ﷺ وعن أبيه وجده أبى بكر الصديق وخالته عائشة وأمه أسماء، كما روى عن عمر وعثمان وغيرهم - رضى الله عنهم -.

روى عنه: بنوه عباد وعامر، وأخوه عروة، كما روى عنه عطاء وغيرهم.

له ثلاثة وثلاثون حديثاً، اتفقا على حديث،

وانفرد البخارى بستة ومسلم بحديثين، قتل بمكة سنة ثلاث وسبعين (٧٣هـ)[٦].

٤ – عبد الله بن عمرو بن العاص السهمى ـ رضى الله عنهما ـ، أبو محمد الإمام الحبر العابد، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه.

روى عن النبى ﷺ وعن أبى بكر وعمر ومعاذ وأبيه عمرو وغيرهم ـ رضى الله عنهم ـ.

وروى عنه: ابن المسيب، وعروة، وطاووس وغيرهم. له سبعمائة حديث، اتفقا على سبعة عشر، وانفرد البخارى بثمانية، ومسلم بعشرين. توفى سنة (٦٥ هـ) وقيل (٦٨ هـ) رضى الله عنه وأرضاه[٧].

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٤٧، ١٤٨ .شرح التبصرة ١٦/٣ ، المقنع لابن الملقن ٤٩٥/٢ .

(٢) شرح التبصرة ١٦/٣ ، تدريب الراوى ٦٧٩/٢ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٤٨ ، شرح التبصرة للعراقى ١٧/٣ ، المقنع ٤٩٥/٢ .

(٤) الإصابة ٣٣٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢٠٢ .

(٥) الإصابة ٣٤٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢٠٧ .

(٦) الإصابة ٣٠٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٣/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ١٩٧ .

(٧) الإصابة ٣٥١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٧٩/٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢٠٨ .

عرض الحديث على الشيخ

عرض الحديث على الشيخ طريق من طرق التحمل والأداء الثمانية، وبعض المحدثين يسميه «القراءة على الشيخ»، وأكثر المحدثين يسميه «العرض على الشيخ»، ومعناه: أن التلميذ يعرض على شيخه ما يقرؤه كما يعرض قارئ القرآن على المقرئ.

صور العرض :

لعرض التلميذ على الشيخ عند أهل الحديث صور متعددة نبيِّنها على الوجه التالى :

١ - أن يقرأ الطالب من حفظه على شيخه، وشيخه حافظ لما يقرأ.

٢ - أن يقرأ الطالب من حفظه على شيخه، وشيخه لا يحفظ، ولكنه يمسك بيده أصلاً صحيحًا يراجع عليه ما يقرؤه التلميذ.

٣ - أن يقرأ الطالب من حفظه، وشيخه لا يحفظ، وليس بيده أصل صحيح يراجع عليه، ولكن هناك ثقة ضابطًا من السامعين يمسك الأصل الصحيح يتابع القارئ عليه.

٤ - أن يقرأ الطالب من حفظه، وشيخه غير حافظ، ولكن هناك من السامعين ثقة يحفظ والشيخ سامع غير حافظ.

هذه صور أربع فى قراءة الطالب من حفظه، ومثلها صور أربع يقرأ فيها من كتبه على الوجه التالى :

١ - أن يقرأ الطالب من كتابه، وشيخه حافظ لما يقرأ.

٢ - أن يقرأ الطالب من كتابه، وشيخه لا يحفظ، ولكنه معه أصل صحيح يقابل عليه.

٣ - أن يقرأ الطالب من كتابه وشيخه لا يحفظ، وليس الأصل بيده، وإنما مع ثقة ضابط من السامعين يتابع القارئ من خلال هذا الأصل.

٤ - أن يقرأ الطالب من كتابه، وشيخه غير حافظ، ولكن الذى يحفظ ثقة ضابط من السامعين، والشيخ سامع غير مغفل[1].

حكمه : أجمع المحدثون على صحة الرواية بالعرض، قال ابن كثير : «والرواية بها سائغة عند العلماء إلا عند شذاذ لا يعتد بخلافهم»[2]. وقال ابن حجر : «وقد انقرض الخلاف فى كون القراءة على الشيخ لا تجزئ وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»[3].

واستدل الحميدى ثم البخارى على صحة ذلك: بما رواه ضمام بن ثعلبة، لما أتى النبى ﷺ «فقال: إنى سائلك فمشدد عليك، ثم قال: أسألك بربك ورب من قبلك: الله أرسلك؟.... الحديث فى سؤاله عن شرائع الدين فلما فرغ قال: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائى، فلما رجع إلى قومه اجتمعوا إليه، فأبلغهم فأجازوه».(٤). أى قبلوا منه وأسلموا.

ويشترط لصحتها شرطان:

١ - أن يكون القارئ ممن يعرف ويفهم.

٢ - أن يكون الشيخ بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو تصحيف لرده(٥).

رتبته: اختلف أهل العلم فى رتبة العرض على الشيخ بالنسبة للسماع على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو مذهب الإمام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء أهل المدينة، ومذهب معظم علماء أهل الحجاز والكوفة، ومذهب البخارى، وخلاصته أن العرض يساوى السماع فى المرتبة.

وقد عقب السيوطى على هذا الرأى بقوله: «وعندى أن هؤلاء إنما ذكروا المساواة فى صحة الأخذ بها ردًا على من أنكرها، لا فى اتحاد المرتبة»(٦).

الثانى: وهو مذهب أبى حنيفة وابن أبى ذئب والليث بن سعد وشعبة وابن لهيعة وكثير من العلماء، وهو رواية عن مالك حكاها عنه الدارقطنى، وخلاصته: أن القراءة على الشيخ أرقى من السماع منه.

وقد عللوا هذا المذهب بأن الشيخ لو غلط فى حال سماع الطالب منه لم يتهيأ للطالب أن يرد عليه، أما فى حال قراءة الطالب على الشيخ فإنه إذا أخطأ لم يسكت الشيخ على خطئه(٧).

الثالث: وهو الذى رجحه الإمام النووى والعراقى، وذكرا أنه مذهب جمهور أهل المشرق.

وخلاصته: أن القراءة على الشيخ أرقى من السماع منه(٨).

وقال الحافظ ابن حجر: «إن كان الطالب مفضولاً فقراءته أولى؛ لأنها أضبط له»(٩).

ألفاظ الأداء لمن تحمل بالعرض: أجود العبارات أن يقول عند الأداء: قرأت على فلان، إن كان هو القارئ، أو قرئ على فلان وأنا أسمع،إن كان القارئ غيره، ثم يلى ذلك لفظ «أخبرنا» فإنه شاع عند المحدثين إطلاق هذا اللفظ لمن تحمل بهذا الطريق، ثم يلى ذلك بقية ألفاظ السماع وغيره مقيدة بما يدل على هذا الطريق، فيقول: حدثنى قراءة عليه، أو أنبأنى فلان بقراءتى عليه(١٠).

أ. د. ياسر شحاتة محمد

الهوامش :

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤، التبصرة والتذكرة للعراقى ٢/ ٣٠، المقنع لابن الملقن ١/ ٢٩٧، فتح المغيث للسخاوى ٢/ ١٦٧، ١٦٨، تدريب الراوى ١/ ٤٢٢، ٤٢٤، المنهل الروى ص ٢٢٣ .

(٢) الباعث الحثيث ص ١١٠ .

(٣) فتح البارى ١/ ٢٣٩ ط : مكتبة الكليات الأزهرية.

(٤) صحيح البخارى كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث، حديث (٦٣).

(٥) تدريب الراوى (١/ ٤٢٤، ٤٢٥).

(٦) تدريب الراوى (١/ ٤٢٧).

(٧) فتح المغيث للسخاوى (٢/ ١٧٢)، تدريب الراوى (١/ ٤٢٨).

(٨) تدريب الراوى (١/ ٤٢٧) والتبصرة ٢/ ٣٢ .

(٩) تدريب الراوى ١/ ٤٢٩ .

(١٠) التبصرة ٢/ ٣٣، تدريب الراوى ١/ ٤٢٩، فتح المغيث ٢/ ١٧٤، ١٧٥، المقنع لابن الملقن ١/ ٢٩٩ .

العزيز من الأحاديث

(أ) تعريفــه :

العزيز لغة : صفة مشبهة على وزن فعيل - من عـز الشىء يعـز (بكسـر العـين) عـزا وعـزازة - إذا قل بحيث لا يكاد يوجد، أو من عز يعز (بفتح العين) إذا اشتد وقوى[1].

وسـمى العـزيز بذلك إمـا لقلة وجـوده وندرته، وإما لكونه عز أى قوى بمجيئه بعينه من طريق آخر.

واصطلاحًـا : اخـتلف أهل الحـديث فى تعريف العزيز إلى فريقين :

١ - فذهب أكثرهم إلى أنه : ما رواه اثنان ولو فى طبقة واحدة، ولم يروه أكثر من اثنين فى جمـيع الطبـقات[2]. وهذا التعـريف هو المشهور، وهو الذى اختاره الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ومعنى «ما رواه اثنان ولو فى طبقة واحدة» أن لا يقل رواة العزيز عن اثنين فى كل طبقة أو فى بعضها ولو فى طبقة واحدة، فالاثنينية شـرط لابد منه فى بعض طبـقـاته، وخـرج بذلك مـا رواه أكـثـر من اثنين فى جـمـيع الطبـقـات فـإنه لا يسـمى عـزيزًا، وإنما قـد يسمى مشهورًا، وقد يسمى متواترًا حسب كثرة الرواة.

ومعنى «ولم يروه أقل من اثنين فى جميع الطبقات» أن لا يقل الرواة فى كل طبقـة عن اثنين وذلك صـادق بأن يكون رواته اثنين فى جميع الطبقات، أو بأن يكون رواته اثنين فى بعض طبـقـاته وأكـثـر من اثنين فى بعـضـها الآخـر، وخـرج بذلك مـا رواه واحـد فى كل طبقاته أو فى بعضها ولو فى طبقة واحدة، فإنه لا يسمى عزيزًا، وإنما يسمى غريبًا.

ومن هذا التـعـريف يمكن أن نسـتـخـرج للعزيز أربع صور :

الصـورة الأولى : هى أن يروى عن النبى ﷺ صحابيان ويروى عن أحدهما تابعيان، ويروى عن كل من التـابعـين اثنان من أتبـاع التابعين.

الصورة الثـانيـة : هى أن يروى عن النبى ﷺ صحابيان، ويروى عن كل منهما تابعيان ويروى عن كل منهما اثنان من أتباع التابعين.

الصورة الثـالثـة : هى أن يروى عن النبى ﷺ أكثر من صحابيين، ويروى عن كل منهم

تابعيان، ويروى عن كل منهما اثنان من أتباع التابعين.

الصورة الرابعة : هى أن يروى عن النبى ﷺ أكثر من صحابيين ويروى عن أحدهما تابعيان، ويروى عن أحد التابعيين اثنان من أتباع التابعين.

فهذه الصور الأربع يتحقق فيها العزيز وهو الاثنينية ولو فى طبقة واحدة من طبقات رواته، ولا عبرة بما زاد عن اثنين فى بعض طبقاته لأن الحكم فى هذا العلم يبنى على اعتبار الأقل دون اعتبار الأكثر.

وبهذا التعريف يكون العزيز مباينًا لكل من الغريب والمشهور والمتواتر، ويصبح التعريف خاصا بالعزيز[٣].

٢ - وذهب ابن منده وتبعه ابن الصلاح والنووى إلى تعريف آخر للعزيز فقالوا: «هو الحديث الذى يرويه اثنان أو ثلاثة»[٤].

وبهذا التعريف جعلوا ما يرويه ثلاثة ولو فى كل الطبقات من العزيز، وعليه فلا يكون هناك تباين بين العزيز والمشهور بل يجتمعان فى حديث رواه ثلاثة فى كل الطبقات.

(ب) مثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواه البخارى من حديث أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»[٥].

فهذا الحديث رواه عن النبى ﷺ صحابيان هما أنس بن مالك، وأبو هريرة، ورواه عن أحدهما وهو أنس تابعيان هما : قتادة بن دعامة السدوسى، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن كل من التابعين اثنان من أتباع التابعين، فرواه عن قتادة شعبة بن الحجاج وسعيد بن أبى عروبة، ورواه عن عبد العزيز ابن صهيب إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد، ثم رواه عن كل خلق كثير.

وهذا المثال ينطبق على الصورة الأولى من صور الحديث العزيز.

حكمه : الحديث العزيز قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا حسب الشروط المتوفرة فيه سندًا ومتنًا.

أ. د/ ياسر شحاته محمد دياب

الهوامش :

(١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس ٣٨/٤، المعجم الوسيط ٦٢٠/٢ .

(٢) شرح نخبة الفكر ص ١٥، شرح : شرح النخبة للقارى ص ١٩٧، ظفر الأمانى ص ٦٨، لقط الدرر ص ٣٠.

(٣) مقاصد الحديث للشيخ التازى ٤٢/٢، ٤٣ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦، إرشاد طلاب الحقائق للنووى ص ١٨٠، تدريب الراوى ٨١/٢، ظفر الأمانى ص ٦٨ .

(٥) صحيح البخارى كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، حديث (١٤، ١٥)، صحيح مسلم كتاب الإيمان باب وجوب محبة رسول الله ﷺ حديث (٧٠).

علامات ضبط الحروف
عند المحدثين فى كتابة الحديث

اهتم المحدثون فى كتابة الحديث اهتماماً كبيراً بضبط حروف الحديث من حيث الشكل و الإعجام، وذلك حتى لا يقع اللبس، ويطرأ التحريف والتصحيف على قارئه.

والمقصود بالشكل : الحركات الإعرابية، وأما الإعجام : فهو النقط على الحروف.

قال الرامهرمزى : «الإعجام أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره، وهو النقط : أن تبين التاء من الياء، والحاء من الخاء، والشكل تقييد الإعراب»[1].

وقد اختلف العلماء فيما ينبغى أن يشكل :

فذهب فريق إلى أنه : يُشكل ما يُشكِل، ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال، وقال آخرون: «الأولى أن يُشكَل الجميع»[2]. وقد اختار القاضى عياض شكل الجميع فقال: «قال آخرون : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل. وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر فى العلم، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها، فإذا جاء عند الاختلاف وسئل كيف ضَبْطُه فى هذا الحرف، وقد أهمله بقى متحيراً»[3].

وينبغى أن يكون اعتناء الكاتب بضبط غيره من الأمور الملتبسة، فإن الأسماء لا تدرك بالمعنى.

قال أبو إسحاق النجيرمى : «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شىء يدل عليه، ولا بعده شىء يدل عليه»[4].

طرائق المحدثين فى ضبط الحروف :

استحب المحدثون فى الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها، قال ابن الصلاح : «يستحب فى الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها، بأن يضبطها فى متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغ فى إبانتها، وأبعد من التباسها، وما ضبطه فى أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله، فما فوقه وتحته، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر»[5].

وقال ابن دقيق العيد : «من عادة المتقنين أن يبالغوا فى إيضاح المشكل، فيفرقوا حروف الكلمة فى الحاشية، ويضبطونها حرفًا حرفًا»[6].

وذلك لأن الحرف يتميز شكله بكتابته مفردًا عما يشاركه فى الهيئة عند وصل الحروف بعضها ببعض.

فالنون والياء والباء متشابهة فى الوصل مختلفة فى الشكل المنفرد[٧]، بل ربما كتبوا ما يدل على الضبط بألفاظ كاملة دالة عليه[٨].

وكما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغى أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها، وقد اختلفت اصطلاحات العلماء فى ذلك مما يوجب التيقظ والحذر من الوقوع فى الخطأ.

فمنهم من يقلب النقط، أى يجعل النقط التى فوق المعجمات تحت ما يشابهها من المهملات، فينقط نقطة تحت الراء، والصاد، والضاد، والعين ونحوها من المهملات هكذا:

[ر ص ع]

ومن أهل هذا المذهب من ذكر أن النقط التى تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًا هكذا (ببب) والتى تكون فوق الشين المعجمة تكون كالأثافى، أى هكذا (شـ).

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها.

ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل رسما مصغرًا لنفس الحرف مفردًا، كالحاء، والدال، والطاء، والصاد، وسائر الحروف الملتبسة[٩].

قال ابن الصلاح : «وهناك من العلامات ما هو موجود فى كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون؛ كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة»[١٠].

وبالإضافة إلى هذا فقد كان بعض المحدثين يضبط المشكل أو المشتبه عن طريق الإحالة على أشياء معلومة، لا يقع الاحتمال - مع الإحالة عليها، فمن ذلك :

ما روى عن عبد الله بن إدريس الكوفى قال : «لما حدثنى شعبة بحديث أبى الحوراء السعدى عن الحسن بن على، كتبت أسفله (حور عين) لئلا أغلط، يعنى فيقرأه أبا الجوزاء لشبهه به فى الخط»[١١].

وأبو الحوراء - بالحاء والراء - هو ربيعة بن شيبان.

وأما أبو الجوزاء - بالجيم والزاى - فهو أوس بن عبد الله الربعى عن ابن عباس.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) المحدث الفاصل ٦٠٩ .
(٢) المصدر السابق ٦٠٨ .
(٣) الإلماع للقاضى عياض ١٠٥ .
(٤) المصدر السابق ١٥٤ .
(٥) مقدمة ابن الصلاح ٨٩ .
(٦) الاقتراح لابن دقيق العيد ٢٨٦ .
(٧) توضيح الأفكار ١/١٩٩ .
(٨) الاقتراح لابن دقيق العيد ٢٨٧ .
(٩) مقدمة ابن الصلاح ٩٠، منهج النقد فى علوم الحديث ٢٣٥ .
(١٠) المقدمة ٩٠ .
(١١) الجامع للخطيب البغدادى ١/١٩٩ .

علامات الوضع فى الأحاديث

لقد وضع علماء الحديث علامات دقيقة محكمة، وعلامات دالة مميزة بها يعرف الحديث الموضوع، وهى على نوعين : منها ما يتصل بسند الحديث، ومنها ما يتعلق بمتنه.

أولاً : علامات الوضع فى السند :

إن جماع هذه العلامات ينحصر فى اتهام راوٍ من رواة الحديث بالكذب، فإن كان أحد رجال السند كذاباً حكمنا على الحديث بأنه موضوع، وتتأتى معرفة كونه كذاباً من واحد مما يأتى :

١ - إقـــرار الراوى بالوضع، وذلك أن يعترف الراوى بأنه وضع حديثاً أو أحاديث على رسول الله ﷺ وقد اعتبر أئمة الحديث إقرار الراوى بالوضع من أقوى القرائن فى إثبات الوضع.

ومن أمثلة ذلك ما رواه الحاكم بسنده إلى ابن عمار المرزوى أنه قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة[١].

وروى ابن حبان بسنده إلى ابن مهدى قال: قيل لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها[٢].

وذكر الذهبى فى ميزانه : أن أبا داود الطيالسى وعبد الرحمن بن مهدى سألا زياد ابن ميمون عن الأحاديث التى يرويها عن أنس فقال: أرأيتما من تاب أليس يتوب الله عليه ؟ قلنا: نعم. قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً فأنتما لا تعلمان أنى لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس[٣].

٢ - أن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقياه له، أو ولد بعد وفاته، أو كان فى مكان عُلِم عدم وصول أحدهما إليه.

ومن أمثلة ذلك ما جاء فى لسان الميزان، فى ترجمة أحمد بن أبى سليمان القواريرى نقلاً عن الخطيب قال: كذبه ظاهر... وذلك أن محمد ابن إسحاق توفى سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين ومائة وقيل: قبل

ذلك، فكيف يكتب هذا عنه ومولده ـ على ما ذكره ـ سنة إحدى وخمسين؟ وأعجب من هذا ادعاؤه سماعه منه بالكوفة ثم بالمدينة وابن إسحاق إنما قدم الكوفة فى حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة(٤).

وما جاء فى المجروحين لابن حبان فى ترجمة (أحمد بن محمد بن الأزهر السجستانى أبو العباس الأزهرى)، قال ابن حبان: كنت عنده يوماً فذكر حديث عمرو بن الحارث عن دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد «**لا حليم إلا ذو عثرة**» فقلت يا أبا العباس هذا حديث مصرى ما رواه مصرى ثقة عن ابن وهب وإنما حدث عنه الغرباء. قال: حدثنا يزيد بن موهب عن ابن وهب، فقلت: له: أين رأيت يزيد بن موهب؟ قال: بمكة سنة ست وأربعين، فقلت له: سمعت ابن قتيبة يقول: دفنا يزيد بن موهب بالرملة سنة اثنتين وثلاثين فبقى ينظر إلى(٥).

وهذا الصنف لا يمكن معرفته إلا بمعرفة مولد الشيوخ ووفياتهم، والبلدان التى رحلوا إليها، والأماكن التى أقاموا فيها، وقد وفق علماء الأمة فى هذا، فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شىء عنهم، ولم يخف عنهم من أحوالهم شىء، فى هذا قال حفص بن غياث: إذا اتهم الشيخ فحاسبوه بالتاريخ.

وقال حسان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ كم سنه ؟ وفى أى تاريخ ولد ؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه(٦).

٣ - أن يجرحه العلماء المختصون بأنه كذاب، فيحكم على روايته بالوضع، والكذابون معروفون معرفة دقيقة عند أهل العلم بالحديث، فقد ذكر ابن أبى حاتم أن نعيم بن حماد قال لعبد الرحمن بن مهدى : كيف تعرف الكذاب ؟ قال : كما يعرف الطبيب المجنون(٧).

ومن أمثلة ذلك ما رواه الذهبى نقلاً عن الخطيب من أن على بن عبد الله الردانى متهم بالوضع وأن من أباطيله الحديث: «**الأمناء عند الله ثلاثة : أنا وجبريل ومعاوية**»(٨).

وقد ألف علماء الحديث كتباً تكشف عن أسماء الكذابين وتبين أحوالهم منها: (الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث) لبرهان الدين الحلبى وهو مطبوع، (وتنزيه الشريعة المرفوعة) لابن عراق الكنانى فقد ذكر فى مقدمته فصلاً عن هؤلاء الكذابين.

ثانياً : علامات الوضع فى المتن :

لقد أرسى المحدثون أصولاً عامة، وقواعد كلية ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر

إلى سنده، وذلك بسبب ممارستهم لحديث رسول الله ﷺ، وإدراكهم لبلاغته، ووقوفهم على سمو بيانه.

قال ابن دقيق العيد : «وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك - أى بالوضع - باعتبار أمور ترجع إلى المروى وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة مزاولة ألفاظ الرسول ﷺ هبة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبى ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه»[٩].

وقال ابن تيمية : وبالجملة فالأحاديث التى ينقلها كثير من الجهال لا ضابط لها، لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل، ومنها ما يعرف كذبه بالعادة، ومنها ما يعرف كذبه بأنه خلاف النقل الصحيح، ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى[١٠].

ومن أشهر العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ووفوه حقه الإمام ابن القيم فى (المنار المنيف) حيث عدد العلامات والقرائن التى يستدل بها على الوضع، ومن هذه العلامات :

١ - مناقضة الحديث للقرآن الكريم : فإذا كان متن الحديث مخالفًا للقرآن الكريم بوجه يتعذر معه الجمع أو النسخ حكم عليه بالوضع، ومن أمثلة ذلك :

(أ) حديث «**سب أصحابى ذنب لا يغفر**» فهذا مناقض للقرآن الكريم، لأن الله تعالى علق ما دون الشرك على المغفرة، قال ابن تيمية: هذا كذب على النبى ﷺ وقد قال الله تعالى: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾[١١].

(ب) حديث «**لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا والده، ولا ولده**» ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات. وقال: أى ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظم ما فيه قوله تعالى: ﴿**ولا تزر وازرة وزر أخرى**﴾[١٢].

٢ - مناقضة الحديث لصحيح السنة : إذا خالف الحديث السنة المتواترة أو الصحيحة مخالفة صريحة، بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه ولا يثبت النسخ، فلا شك فى رده والحكم بوضعه، وقد حكم أئمة الحديث على مرويات بالوضع لمناقضتها صريح سنة رسول الله ﷺ الصحيحة ومن أمثلة ذلك :

أ - حديث «**إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث**». حكم الأئمة عليه بالوضع[١٣]؛ لمخالفته للحديث المتواتر : «**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[١٤].

ب - حديث «**من رفع يديه فى التكبير فلا صلاة له**» وفى رواية أخرى «**من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له**» قال ابن الجوزى : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ... وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة[15].

ففى الصحيحين من حديث ابن عمر: «**أن النبى ﷺ كان إذا فتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذى منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعدما يرفع رأسه من الركوع**»[16].

٣ - ركاكة ألفاظ الحديث وبُعد معناه: إذا اشتمل الحديث على ركة فى لفظه ومعناه، أو تفاهة فى معناه أو لفظه كان موضوعاً، وذلك لأن رسول الله ﷺ بعث بجوامع الكلم وخص ببدائع الحكم، فبديهى ألا تصدر الركة عنه، ومن أمثلة ذلك حديث: «من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له : اللهم أنت حى لا تموت... وندى لاتنفذ ... وقريب لا تبعد.. إلخ»، قال ابن الجوزى : «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ وفى طرقه كلمات ركيكة يتنزه رسول الله ﷺ عن مثلها، وأسماء الله يتعالى الحق عنها»[17].

٤ - اشتمال الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول : إذا اشتمل الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول فهو موضوع، ومن أمثلة ذلك : حديث أبى هريرة قال : «قيل يا رسول الله مم ربنا ؟ قال: **لا من الأرض ولا من السماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق**».

قال ابن الجوزى: هذا حديث لا يشك فى وضعه، وما وضع مسلم مثل هذا، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه... فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره[18].

٥ - مناقضة الحديث للأصول : إذا خالف الحديث الأصول الشرعية بمعنى مصادر التلقى من الشارع وهى الكتاب والسنة الثابتة، أو خالف الأصول العقلية والمنطقية المعتبرة عند الشارع، أو خالف مقاصد الشريعة وأهدافها التى أكدها الشارع، إذا جاء الحديث مخالفاً لتلك الأصول مجتمعة أو لأحدها كان دليلاً على وضعه واختلاقه، مثل حديث : «**خيركم بعد المائتين من لا زوجة له ولا ولد**»[19]. فهذا الحديث موضوع؛ لأن حفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة.

٦ - مخالفة الحديث لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبى ﷺ، مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر.

قال ابن القيم: وهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها : أن فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد قد توفى قبل ذلك فى غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه: وكتب معاوية بن أبى سفيان هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء.

ثالثها : أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ ولا يعرفها الصحابة، ولا العرب، وإنما نزلت بعد عام تبوك(٢٠).

٧ - اشتمال الحديث على مجازفات فى الوعد والوعيد : إذا تضمن الحديث إفراطاً الوعد العظيم على الأمر الصغير، أو بالوعيد الشديد على الأمر الحقير، كان ذلك دليلاً على وضعه واختلاقه؛ ومن أمثلة ذلك حديث: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيًا». قال ابن القيم : وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبى لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبى واحد».

٨ - سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث : «**لو كان الأرز رجلاً لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه**». قال ابن القيم: «فهذا من السمج البارد، الذى يصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء»(٢١).

٩ - تضمن الحديث لمنفعة تعود على الوضاع؛ كالحديث الذى وضعه محمد بن حجاج النخمى ويقول فيه : «**الهريسة تشد الظهر**»(٢٢). فقد كان هذا الرجل يصنع الهريسة وغيرها من الحلوى ويبيعها.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) الموضوعات لابن الجوزى ٤١/١ - وتدريب الراوى ٣٢٣/١ .

(٢) المجروحين لابن حبان ٥٤/١ - وميزان الاعتدال ٢٣٠/٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ٩٤/٢ .

(٤) لسان الميزان ١٨٣/١ .

(٥) المجروحين ١٥٣/١ - والميزان ١٣١/١ .

(٦) تهذيب تاريخ دمشق ٢٦/١ .

(٧) الجرح والتعديل ١٥١/١ .

(٨) ميزان الاعتدال ١٤٢/٣ .

(٩) الاقتراح ص ٢٣١.

(١٠) منهاج السنة النبوية ١٠٥/٨ ز .

(١١) الأسرار المرفوعة ص ٢١٣، ٢١٤ص، والآية من سورة النساء ٤٨ .

(١٢) الموضوعات ١١١/٣، والآية من سورة الأنعام ١٦٤.

(١٣) كشف الخفا ٨٦/١ - والفوائد المجموعة ص ٢٧٩، والرسالة للشافعى ص ٢٢٤.

(١٤) قطف الأزهار المتناثرة للسيوطى ص ٢٣.

(١٥) الموضوعات ٩٦/٢ .

(١٦) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، كتاب الصلاة ٧٩/١ .

(١٧) الموضوعات ١٧٧/٢ .

(١٨) المقاصد الحسنة ص ٢٠٣، والأسرار المرفوعة ص ٤٨٢ .

(١٩) المنار المنيف ص ١٠٢ .

(٢٠) السابق ٥٠ .

(٢١) السابق ٥٤ .

(٢٢) اللآلئ المصنوعة للسيوطى ٢٢٨/٢ .

العلة فى الحديث

(أ) تعريفها :

العلة لغة : العلة بالكسر : المرض يقال : علَّ فلان علاًّ : مرض، فهو عليل[1].

واصطلاحًا : عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أى قدحت فى صحته[2].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد اشترط فى العلة أن تكون خفية وأن تكون قادحة. وهذا ما ذهب إليه كثير من المحدثين، لكننا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك حيث يدخل فيها العلة الظاهرة، والعلة غير الظاهرة.

قال الحافظ ابن حجر : «والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة»[3].

وذكر الصنعانى ما يدل على أن تقييد العلة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبى حيث قال: «وكأن هذا التعريف أغلبى للعلة، وإلا فإنه سيأتى أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة»[4].

(ب) أقسام العلة باعتبار محلها وقدحها :

العلة تكون أحيانًا فى الإسناد، وأحيانًا تكون فى المتن، فإذا وقعت العلة فى الإسناد، فإما أن تقدح فى السند فقط، أو فيه وفى المتن، أو لا تقدح مطلقًا، وهكذا إذا وقعت العلة فى المتن، فعلى هذا سيكون للعلة خمسة أقسام[5] نشير إليها فيما يأتى :

١ - تقع العلة فى الإسناد ولا تقدح مطلقًا:

مثاله: ما رواه المدلس بالعنعنة، فهذا يوجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق آخر قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة[6].

٢ - تقع العلة فى الإسناد وتقدح فيه دون المتن:

مثاله: ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسى عن الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ : «**البيعان بالخيار**»[7]. فغلط يعلى فى قوله : «عمرو بن دينار»، وإنما هو عبد الله بن دينار كما رواه الأئمة المتقنون من

أصحاب سفيان الثورى مثل: الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابى، ومخلد بن يزيد وغيرهم[٨].

٣ - تقع العلة فى الإسناد وتقدح فيه وفى المتن معًا :

وذلك كأن يوجد فى الحديث إرسال أو وقف، أو إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة.

مثال ذلك: ما وقع لأبى أسامة ـ حماد بن أسامة الكوفى وهو ثقة[٩] ـ فى روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ـ وهو من ثقات الشاميين[١٠] ـ قدم عبد الرحمن الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد ابن تميم ـ وهو من ضعفاء الشاميين[١١] ـ فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، فوقعت المناكير فى رواية أبى أسامة عن جابر، ولم يفطن إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخارى، وأبى حاتم وغير واحد[١٢].

٤ - تقع العلة فى المتن ولا تقدح فيه، ولا فى الإسناد:

مثاله: كل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن الجمع رد إلى معنى واحد فإن القدح ينتفى عنها[١٣].

٥ - تقع العلة فى المتن وتقدح فيه دون الإسناد:

مثاله: ما انفرد مسلم[١٤] بإخراجه فى حديث أنس ﷺ من اللفظ المصرح بنفى قراءة: «بسم الله الرحمن الرحيم» فأعلّ قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذى اتفق البخارى[١٥] ومسلم[١٦] على إخراجه، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» أنهم كانوا لا يبسملون فرواه على فهمه وأخطأ فيه، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة، وليس فيها تعرض لذكر البسملة»[١٧].

(جـ) دلائل العلة:

تعرف العلة بالتفرد من الراوى أو مخالفته لغيره مع قرائن أخرى، قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال فى الموصول، أو وقف فى المرفوع، أو دخول

حديث فى حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه»[18].

(د) الطريق إلى معرفة العلة :

من أبرز الطرق وأهمها فى اكتشاف العلة: جمع روايات الحديث ومقارنتها، لأن جمع الروايات من حيث اتفاقها وافتراقها هو مفتاح بيان الوهم واكتشافه، قال ابن حجر: «مدار التعليل فى الحقيقة على بيان أصحاب الاختلاف»[19] ولكن مع معرفة تامة بالرواة ومراتبهم، ومستوى حفظهم.

قال الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط»[20].

وقال ابن المدينى : «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[21].

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) القاموس المحيط ٢١/٤، المعجم الوسيط ٦٢٣ .
(٢) التبصرة والتذكرة ٢٢٦/١، مقدمة ابن الصلاح ٤٢، تدريب الراوى ٢٩٥/١ .
(٣) النكت لابن حجر ٧٧١/٢ .
(٤) توضيح الأفكار ٢٧/٢ .
(٥) النكت ٧٤٧/٢، توضيح الأفكار ٣١/٢، ٣٢، مقدمة علل الدارقطنى ٣٩/١ .
(٦) النكت ٧٤٧/٢، مقدمة علل الدارقطنى ٤٠/١ .
(٧) رواية يعلى أخرجها الطبرانى فى الكبير ١٣٦٢٩، وانظر تفاصيل الطرق فى التلخيص الحبير ٢٠/٣ .
(٨) علوم الحديث للحاكم ٨٢، ٨٣، تدريب الراوى ٢٩٧/١، مقدمة علل الدارقطنى ٤٠/١ .
(٩) تقريب التهذيب ١٩٥/١ .
(١٠) تقريب التهذيب ٥٠٢/١ .
(١١) التقريب ٥٠٢/١ .
(١٢) النكت ٧٤٨/٢، توضيح الأفكار ٣٢/٢ ، مقدمة علل الدارقطنى ٤١/١، مقدمة البحر الزخار ١٩/١ .
(١٣) المصادر السابقة.
(١٤) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٣٩٩ .
(١٥) صحيح البخارى كتاب الصلاة، باب ما يقول بعد التكبير رقم ٧٤٣ .
(١٦) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٣٩٩ .
(١٧) علوم الحديث للحاكم ٨٣، النكت ٧٤٨/٢، الباعث الحثيث ٦٧ .
(١٨) المقدمة ٤٢ .
(١٩) النكت لابن حجر ٧١١/٢ .
(٢٠) الجامع للخطيب ٢٩٥/٢ .
(٢١) الجامع للخطيب ٢١٢/٢، تدريب الراوى ٢٩٦/١ .

علم الحديث دراية

(أ) تعريفـه :

لقد تعددت أقوال العلماء فى تعريف علم الحديث دراية، ويمكن إرجاع هذه الأقوال إلى رأيين :

الأول: يرى أصحابه أن علم الدراية عبارة عن قوانين وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن.

قال العراقى: «هو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد وما يتعلق بذلك من معرفة اصطلاح أهله»[1].

وقال ابن جماعة : «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن»[2].

وقال ابن حجر : «هو معرفة القواعد التى يتوصل بها إلى معرفة حال الراوى والمروى»[3].

وقال الدكتور محمد أبو شهبة : «هو علم بأصول وقواعد يتوصل بها إلى معرفة الصحيح والحسن والضعيف وأقسام كلّ، وما يتصل بذلك من معرفة معنى الرواية وشروطها وأقسامها، وحال الرواة وشروطهم، والجرح والتعديل، وتاريخ الرواة ومواليدهم ووفياتهم، والناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وغريبه، إلى غير ذلك من المباحث والأنواع التى تذكر فى كتب هذا الفن»[4].

والمتأمل فى هذه التعريفات لهذا العلم يجدها متقاربة، وقد استقر عليها اصطلاحهم، وشاعت فى كتب المصطلح، وأطلق عليها : «مصطلح الحديث» و «علوم الحديث» و «أصول الحديث».

والحق أن الدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بأحوال الراوى والمروى من حيث القبول والرد، فمعظم المحدثين المتقدمين والمتأخرين يطلقونها على ذلك وعلى فهم المروى، واستخراج معانيه وأحكامه.

قال ابن الأكفانى : «علم دراية الحديث : علم يُتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعانى، والبديع، والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة»[5].

وقال الإمام النووى : «إن المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون، وتحقيق علم الإسناد والعلل والبحث عن خفى معانى المتون»[6].

الثانى: ويرى أصحابه أن علم الدراية قاصر على المعنى المفهوم والمراد من ألفاظ الحديث.

قال طاش كبرى زاده : «العلم بدراية الحديث : علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها، مبنيًا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبى ﷺ»[7].

وقد تابعه على هذا التعريف حاجى خليفة[8]، وصديق حسن خان[9]، وعبد الله الغمارى[10]. وهذا التعريف كما هو واضح لم يتناول من علوم الحديث غير عملية فقه النص، ويمكن أن يستأنس له بالمدلول اللغوى للدراية إذ هى فى اللغة : المعرفة المدركة بضرب من الحيلة. ولكن يصعب التسليم بقصر العلم هنا على المعرفة بمعانى ألفاظ الحديث، فإنه تخصيص يحتاج إلى دليل، والأصوب بقاء مدلول اللفظ على عمومه وأنه يشمل أيضًا كل معرفة فى هذا الباب، مثل معرفة أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة وأحوالهم وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ونحو ذلك، وهو الموافق لما عليه الجمهور.

(ب) موضوعه :

السند والمتن، أو الراوى والمروى، من حيث القبول والرد، وفقه الحديث.

(جـ) غايته :

التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، والوقوف على ما بينته السنة المطهرة من مسائل العقيدة والأحكام الفقهية، للعمل بالمقبول والاحتجاج به، وترك ما لم يثبت نسبته إلى الرسول ﷺ.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) اليواقيت والدرر للمناوى ١/٢٣٠ .
(٢) تدريب الراوى ١/٢٦ .
(٣) النكت على ابن الصلاح ١/٢٢٥ .
(٤) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ٢٥، ٢٦ .
(٥) توجيه النظر ١/٨٧ .
(٦) شرح النووى على مسلم ١/٤٧ .
(٧) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢/١ .
(٨) كشف الظنون ١/٦٣٥ .
(٩) الحطة ٧٩ .
(١٠) توجيه العناية ١٣ .

علم الحديث رواية

(أ) تعريفه :

ذهب العلماء إلى تعريف علم الحديث رواية إلى مذهبين :

المذهب الأول : وإليه ذهب ابن الأكفانى وزكريا الأنصارى وعبد الرؤوف المناوى وعلى القارى وجل المعاصرين، قالوا : «علم الحديث رواية هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية المنقول وضبطه، وتحرير ألفاظه»[١].

والتعريف بهذا المعنى يجعل علم الرواية خاصا بعملية نقل السنة، وما يتعلق بذلك من ضبط وتحرير وحفظ وتصنيف، وهو بهذا المعنى موافق لمعنى الرواية لغة، إذ إنها تدور فى اللغة حول التحمل والنقل يقال : روى الحديث يرويه رواية وترواه بمعنى حمله ونقله رجل راوٍ[٢].

وهذا القول فى تعريف علم الحديث رواية، هو الذى شاع بين المتأخرين من علماء هذا الفن، واستقر عليه اصطلاحهم، وتداولوه فى مصنفاتهم.

المذهب الثانى : وإليه ذهب طاش كبرى زاده، وحاجى خليفة، وصديق حسن خان حيث قالوا :

«علم الحديث رواية : هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث برسول الله ﷺ من حيث الصحة والضعف، ومن حيث أحوال رواتها ضبطًا وعدالة، وأحوال رجالها جرحًا وتعديلاً، ومن حيث كيفية السند انقطاعًا واتصالاً، وغير ذلك»[٣].

وقد انتصر لهذا التعريف من المعاصرين الشيخ عبد الله الغمارى حيث قال : «علم الحديث رواية : هو علم يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وكيفية الاتصال والانقطاع وحال الرواة وما يتصل بذلك..

ويسمى علم مصطلح الحديث، وأصول الحديث، ويسمى علم الرواية لأسباب :

أحدها : أنه خاص بالبحث فى رواية الحديث من جميع جهاتها.

الثانى : أن قولهم : علم الحديث رواية : تمييز محول عن المضاف إليه، والأصل : علم رواية الحديث.

ثالثها : أن الحافظ الخطيب ألف كتابًا فى المصطلح سماه «الكفاية فى علم الرواية» كما ألف الحافظ ابن الجزرى كتابًا فى المصطلح سماه «الهداية فى علم الرواية» وللحافظ السخاوى شرح عليه اسمه «الغاية» وللحافظ عبد الحق الإشبيلى كتاب «مختصر الكفاية فى علم الرواية».

وقال الحافظ - يعنى ابن حجر - فى شرح النخبة فى ذكر من ألف فى المصطلح: «ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية» وفى آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وهو يؤيد ما قررناه والحمد لله»[٤].

وإلى قريب من هذا صار الدكتور/ نور الدين عتر حيث يرى أن مشمولات علم الرواية: «النظر فى أسانيد الأحاديث المعينة، والحكم عليها، وأنه يبحث فى هذه المسائل بحثًا جزئيًا تطبيقيًا، فى حين يهتم علم الدراية بوضع القواعد العامة».

ومع هذا فإن الدكتور عتر لا يوافق على تسمية علم الرواية بعلم أصول الحديث[٥].

(ب) موضوعه :

موضوع هذا العلم هو ما أضيف إلى النبى ﷺ أو الصحابى أو التابعى، فإنه يبحث فى هذا العلم عن روايتها وضبطها ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث أنه صحيح أو حسن أو ضعيف، كما أنهم يبحثون فى هذا العلم عن معنى الحديث وما يستنبط منه من الفوائد.

(جـ) غايته :

غاية علم الرواية : الفوز بسعادة الدنيا والآخرة إذ بمعرفته يصان الإنسان عن الخلل فى نقل الحديث، كما يمكنه الاقتداء الصحيح بالنبى ﷺ فى كل مجالات الحياة ونشاطات الدنيا.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) تدريب الراوى ١/٢٥، ٢٦، فتح الباقى ١/٧ ، اليواقيت والدرر ١/٢٣٠، شرح شرح نخبة الفكر ١٥٦، الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور أبو شهبة ص ٢٤، منهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٣١، أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٧، لمحات فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح ص ٧٢.

(٢) تاج العروس مادة : روى ١٠/١٥٨.

(٣) مفتاح السعادة ٢/٦٠، كشف الظنون ١/٦٣٥، الحطة فى ذكر الصحاح الستة ص ٧٨ .

(٤) توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية ص ١٠- ١٣.

(٥) منهج النقد فى علوم الحديث ص ٣٤.

علم دراسة الأسانيد وخطوات دراسة الإسناد عمليا وأمثلتها تطبيقيا

أولاً : التعريف بدراسة الأسانيد:

مصطلح دراسة الأسانيد مركب من كلمتين هما «دراسة» و«أسانيد» وقبل التعريف بهما جملة لابد من التعريف بمفرديهما كل على حدة.

أما «الدراسة» فمأخوذة من الفعل «درس» قال ابن فارس: «الدال والراء والسين، أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء... ومن الباب: درست القرآن وغيره، وذلك أن الدارس يتتبع ما كان قرأ كالسالك للطريق يتتبعه»[1].

وجاء في المعجم الوسيط: «درس الكتاب ونحوه درساً ودراسة: قرأه ليحفظه ويفهمه»[2].

والخلاصة: أن الدراسة تعني تتبع الشيء والنظر فيه لفهمه وإظهار ما يخفى من أمره.

وأما «الأسانيد» فجمع إسناد وسند، والسند لغة: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، وكل ما يستند إليه ويعتمد عليه من حائط وغيره[3].

والسند عند المحدثين : هو الطريق الموصلة إلى المتن، أي رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، فإن الرواة للحديث هم الذين يعتمد عليهم المحدثون في معرفة المقبول من المردود، والصحيح من غيره[4].

وعليه فالمقصود من «دراسة الأسانيد» هو: تتبع السند والنظر في أحوال رجاله جرحًا وتعديلاً، وبيان ما في السند من اتصال أو انقطاع أو تدليس أو شذوذ أو علة أو غير ذلك بغية الحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

خطوات دراسة الإسناد:

الحديث المحتج به هو الحديث الذي توفرت فيه الشروط الخمسة التالية:

١ - اتصال الإسناد.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - ضبط الرواة.

٤ - السلامة من الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة القادحة.

ودراسة إسناد الحديث تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة أو نفى بعضها، حتى يحكم على الحديث بما يستحق، ويتم ذلك باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تمييز الراوى من غيره.

الخطوة الثانية: التحقق من عدالة الراوى وضبطه.

الخطوة الثالثة: التحقق من اتصال السند.

الخطوة الرابعة: التحقق من عدم الشذوذ وعدم وجود علة قادحة.

الخطوة الخامسة: جمع طرق الحديث وشواهده التى يحتاج إليها فى رفع درجة الحديث.

الخطوة السادسة: بيان درجة الإسناد على وجه التحديد من حيث مرتبته من الصحة والضعف.

وإليك تفصيل هذه الخطوات:

الخطوة الأولى : تمييز الراوى من غيره:

قد يذكر الراوى فى السند مهملاً، أو بكنية، أو لقب، أو ينسب إلى بلد أو صنعة لا تميزه عن غيره، وقد يذكر الراوى مبهمًا كأن يقال «حدثنى رجل» فهنا لابد من تمييز الراوى عن غيره حتى يمكن دراسته ومعرفة حاله، ويمكن تمييز الراوى بأحدى الطرق التالية:

١ - جمع طرق الحديث:

قال السخاوى: «ويزول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر فى الروايات، فكثيراً ما يأتى مميزاً فى بعضها»[٥].

مثال ذلك: ما أخرجه أبو داود فى سننه (ح ١٣٦-١٥٨/١ كما فى عون المعبود) قال: حدثنا زيد - يعنى ابن الحباب - قال حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان قال حدثنا عبد الله بن الفضل الهاشمى عن الأعرج عن أبى هريرة أن النبى ﷺ توضأ مرتين مرتين. ففى هذا الإسناد «الأعرج» وهو لقب يحتاج إلى معرفة صاحبه من يكون، وبتخريج الحديث والوقوف على طرقه الأخرى أمكن تمييز هذا الراوى والوقوف على اسمه، فقد أخرج الترمذى فى سننه (ح٤٣-١٢٩/١كما فى تحفة الأحوذى) من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان قال حدثنى عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن بن الهرمز هو الأعرج عن أبى هريرة أن النبى ﷺ توضأ مرتين مرتين».

٢ - النظر فى الطبقات :

قال العراقى: «ومن المهمات معرفة طبقات الرواة، فإنه قد يتفق اسمان فى اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر فيتميز ذلك بمعرفة طبقتهما ...»[٦].

قال الذهبى فى التمييز بين رواة السفيانين.. سفيان الثورى وسفيان بن عيينة: «أصحاب سفيان الثورى كبار قدماء وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثورى، فمتى رأيت القديم قد روى، فقال حدثنا سفيان، وأبهم فهو الثورى، وهم كوكيع وابن مهدى والفريابى وأبى نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بيَّنه، فأما الذى لم يلحق الثورى، وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الالتباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس»[٧].

وكتب الطبقات متعددة منها: الطبقات الكبرى لابن سعد، والطبقات لمسلم، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبى الشيخ، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان.

٣ – النظر فى شيوخ الراوى وتلاميذه:

وتلك أيسر الطرق للباحث حيث ينظر إلى شيخ هذا الراوى المذكور فى السند ثم يرجع إلى ترجمته باحثًا عن تلاميذه فسيجد من التلاميذ اسم الراوى المراد تمييزه منسوبًا، أو ينظر فى ترجمة تلميذ الراوى الذى يريد تمييزه فسيجد فى شيوخ هذا التلميذ الراوى المراد تمييزه وهذا فى الغالب.

ومن أوسع الكتب التى عنيت ببيان جل شيوخ الرواة وتلاميذهم كتاب «تهذيب الكمال فى أسماء الرجال» للمزى.

مثال ذلك: سليمان بن مهران عن شقيق عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

فلتعيين الراوى عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، يمكننا الرجوع إلى ترجمة حذيفة رضي الله عنه ومراجعة أسماء من روى عنه ممن يُسمون شقيقًا، وبالرجوع إلى «تهذيب الكمال» (٤٩٧/٥) نجد أن المزى لم يذكر أحداً روى عن حذيفة رضي الله عنه بهذا الاسم إلا شقيق بن سلمة الأسدى.

وللتأكد من صحة هذا التعيين، يمكن الرجوع إلى ترجمة سليمان بن مهران، والبحث فى أسماء شيوخه الذين روى عنهم ممن يسمون بهذا الاسم، وبالرجوع إلى ترجمته من «تهذيب الكمال» (٧٨/١٢) نجد أنه قد روى عن شقيق بن سلمة الأسدى فهذا يؤكد البحث الأول ويؤيده.

٤ – الرجوع إلى كتب الأطراف والتخاريج والشروح:

إن الرجوع إلى كتب الأطراف والتخاريج والشروح قد يفيد فى الوقوف على اسم الراوى وتمييزه عن غيره، ومن أهم هذه المصادر:

(أ) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزى.

(ب) «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر.

(جـ) «نصب الراية» للزيلعي.

(د) «فتح الباري» لابن حجر، وغيرها من الكتب الكثيرة.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا (٢/٢٩٢): وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، لا أعلمه إلا عن أنس رضي الله عنه قال: ... وذكر حديثًا في تصدق أبي طلحة رضي الله عنه بحديقته.

وقد ذكر المزي هذا الحديث ضمن مسند أنس من «تحفة الأشراف» (١/٨٤) وبين أن إسماعيل هو ابن أبي أويس، قال: حديث: لما نزلت «لن تنالوا البر.. الآية» والحديث خ في الوصايا (١٧ تعليقًا) وقال إسماعيل: هو ابن أبي أويس، أخبرني عبد العزيز ابن أبي سلمة... إلخ.

٥ - الرجوع إلى الفصول الملحقة بكتب التراجم والمميزة لشخص الراوي:

في كتب التراجم بعد حرف الياء فصول ملحقة تعرف بأصحاب الكنى والألقاب والأنساب ونحوها، ومن أهم هذه الكتب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٦ - الرجوع إلى الكتب التي صنفت في بيان شخص الراوي:

وضابط ذلك أنه إذا كان الراوي المراد تمييزه قد ذكر بلقبه فالمصادر المعنية في ذلك هي كتب الألقاب، ككتاب «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب» لابن الجوزي، وكتاب «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر.

وإن كان الراوي ذكر بكنيته فالمصادر المعنية في ذلك هي كتب الكنى، ككتاب «الكنى والأسماء» للإمام مسلم، و«الكنى والأسماء» للدولابي.

وإن كان الراوي ذكر مبهمًا فالمصادر المعنية في ذلك هي كتب المبهمات، ككتاب «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي.

ومثال ذلك: الأعمش عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فبالرجوع إلى كتاب «كشف النقاب» لابن الجوزي (ص٢٨) نجد ما يلي: «الأعمش»: اسمه سليمان بن مهران، ويكنى أبا محمد، رأى أنس بن مالك».

الخطوة الثانية: التحقق من عدالة الرواة وضبطهم:

وقبل أن يتجه الباحث إلى كتب الجرح والتعديل للوقوف على حال الرواة عدالة وضبطًا لابد أن يكون ملمًا بأمرين:

الأول: مراتب الجرح والتعديل وأحكامهما. كما فى المبحث الخاص بذلك.

والثانى: منازع العلماء فى الجرح والتعديل. لمعرفة آثار هذه المنازع والاتجاهات فى قبول قول الناقد مثل كلام أهل الفرق المبتدعة بعضهم فى بعض وفى أهل السنة والجماعة.

كيفية البحث عن أحوال الرواة فى كتب الجرح والتعديل:

الرواة من حيث الجرح والتعديل ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من اتفق قول الأئمة على توثيقه، مثل: سعيد بن المسيب، ومالك، وأحمد، وغيرهم.

وهؤلاء لا ينبغى التوسع فى ترجمتهم، بل يكفى فيهم ذكر ما قاله الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» أو «سير أعلام النبلاء» وكذلك ما قاله ابن حجر فى «تقريب التهذيب».

القسم الثانى: من اتفق الأئمة الحفاظ على تضعيفه كمحمد بن سعيد المصلوب وأبان بن أبى عياش وغيرهما، فهؤلاء يكفى الباحث أن يعتمد فى بيان حالهما على المراجع المختصرة كما سبق، ككتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر وكتاب «المغنى فى الضعفاء» للذهبى.

القسم الثالث: من اختلف فى شأنه الأئمة فبعضهم وثقه، وبعضهم جرحه، وهذا النوع من الرواة لابد من بيان حاله مفصلاً للوصول إلى القول الراجح فى حاله وذلك وفق العناصر التالية:

١ - يذكر اسمه واسم أبيه وجده ومنتهى نسبه.

٢ - يذكر طائفة من كبار شيوخه والرواة عنه وفيهم من هو فى الإسناد المراد بالدراسة.

٣ - إن كان فى الرواة عنه بعض الحفاظ الذين لا يروون إلا عن الثقات من شيوخهم فإنه يلزم بيان ذلك.

٤ - إن كان موصوفاً بالجهالة فإنه يتعين ذكر جميع الرواة عنه؛ لأنه عنصر مهم فى معرفة حاله.

٥ - ذكر من وثقه دون تكرار لعباراتهم فنقول مثلاً: وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم.

٦ – ذكر قول من جرحه، فإن كان الجرح بسبب الاختلاط فلابد من تحديد زمنه ومعرفة من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعده.

٧ – النظر فى هذه الأقوال والموازنة بينها لمعرفة القول الراجح منها بالدليل ويمكن الاستعانة بهذه القواعد فى الترجيح:

(أ) الجرح المفسر مقدم على التعديل.

(ب) التعديل المعتبر مقدم على الجرح المبهم.

(جـ) إعمال الجرح المبهم فى حالة عدم ورود التعديل المعتبر.

(د) رد التزكية بالظاهر – كما هو مذهب ابن خزيمة وابن حبان وابن عبد البر.

(هـ) عدم إجزاء التعديل على الإبهام.

(و) عدم قبول كلام الأقران بعضهم فى بعض.

فالراوى الذى اختلفت فيه عبارات النقاد والمعدلين إما أن يلحق بحيز التوثيق، أو يلحق بحيز التجريح، ولربما يدور الحكم بالتوثيق أو التجريح عليه بحسب روايته.

مثال ذلك: حماد بن نجيح، وثقه الجمهور، فقال أبو حاتم: «لا بأس به ثقة» وقال وكيع وأحمد وابن معين: «ثقة» زاد أحمد: «مقارب الحديث» وخالفهم عثمان بن أبى شيبة، فقال: «حماد بن نجيح ضعيف، ليس يروى عنه أحد».

والترجيح يقتضى رد جرح عثمان بن أبى شيبة؛ لأنه ورد مبهمًا غير مفسر السبب، ومن ثم فلا عبرة به، وأيضًا لمخالفته الجمهور الذين وثقوا حماد بن نجيح.

الخطوة الثالثة: التحقق من اتصال السند:

إذا نظر الباحث فى عموم أسانيد الأحاديث يجد أن صيغ رواية الحديث لاسيما فى عصر تدوين السنة تنقسم فى الجملة إلى قسمين:

القسم الأول: صيغ صريحة فى الاتصال مثل: حدثنا، سمعت، أخبرنا ونحوها، ويبدأ الباحث بهذا القسم لسهولته فيحكم للرواية التى فيها التصريح بالاتصال، ويفرغ منها، وهذا الحكم يكون بصورة مبدئية وهو الأصل والمعتمد حتى يثبت ما ينقضه، ذلك أن هذه الألفاظ مع كونها صريحة فى الاتصال ربما يكتشف الباحث عكس ذلك، ولهذا صور نذكر منها:

١ – أن يكون الراوى كذابًا فيقول: حدثنا فلان وهو لم يسمع منه، وقد يكون لم يره

أصلاً، وهذا يفعله كثير من الوضاعين لاسيما القصاص.

٢ - قد يقول بعض الرواة أخبرنا أو قال لنا فلان أو نحو ذلك ويقصد عموم أهل بلده وهو لم يسمع منهم، مثل قول الحسن البصرى: خطبنا زياد، وهو يقصد أنه خطب أهل البصرة - وهذا ليس بالكثير.

٣ - بعض الرواة يدلس القطع، وهو أن يقول: حدثنا ثم يسكت قليلا ثم يقول: فلان، وهو لم يسمعه منه - وهذا ليس بالكثير أيضًا.

٤ - بعض الرواة لكونه ليس بحافظ يخطىء على شيخه أو من فوقه فيستبدل صيغة «عن» بصيغة «حدثنا» يقع منه ذلك على سبيل الخطأ، بل قد يقع هذا من مثل بعض الثقات.

٥ - فى المخطوطات وكذا فى المطبوعات أخطاء فى الأسانيد فيقع استبدال صيغ الأداء وخاصة أن هذه الصيغ تختصر.

فكل هذه الأمور وأمثالها توجب على الباحث أن يدقق فى الإسناد وأن لا يكتفى بظاهره.

القسم الثانى: صيغ محتملة للاتصال والانقطاع مثل «عن فلان» و«أن فلانًا» و«قال فلان» ونحو ذلك.

وهذا القسم الأصل فيه أن يحمل على الاتصال كذلك لكن كثر من الرواة أمور ثلاثة جعلت هذه الصيغ تحتاج إلى بحث وتتبع وهذه الأمور هى:

١ - الإرسال الجلى: وهو رواية الراوى عمن لم يدرك زمانهم.

٢ - الإرسال الخفى: وهو رواية الراوى عمن أدرك زمانه لكنه لم يلقه.

٣ - التدليس: وهو رواية الراوى عن أحد شيوخه الذين سمع منهم حديثًا لم يسمعه منهم بصيغة توهم السماع منهم.

ولكل حال، فللحكم على الإسناد بالاتصال أو الانقطاع خطوتان:

الخطوة الأولى: التحقق من سماع الراوى ممن روى عنه وسبيل تحقق الباحث من سماع الراوى ممن روى عنه هو الرجوع إلى:

١ - كتب الجرح والتعديل حيث ينص العلماء على أسماء شيوخه أو بعضهم، فإذا كان الراوى من رجال الكتب الستة فالأمر فى ذلك سهل حيث إن المزى فى تهذيب الكمال جمع ما وقف عليه من أسماء تلامذة وشيوخ كل راوٍ، ومن المهم معرفته هنا أن المزى ربما اكتفى لبيان أن هذا الراوى قد روى عن ذاك فى إحدى الترجمتين.

مثال ذلك: رواية الأسود بن يزيد النخعى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. هذه الترجمة من تراجم الكتب الستة، فينظر الباحث ترجمة الأسود بن يزيد النخعى فى «تهذيب الكمال» للمزى، فسوف يجد فيها: «روى عن بلال بن رباح (س)، وحذيفة بن اليمان (خ س) وسلمان الفارسى، وعبد الله بن مسعود (ع)....».

فدل هذا على أن رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود فى الكتب الستة - البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجة، فالرمز (ع) يشير إلى الكتب الستة، وهذا معناه أن الشيخين قد احتجا برواية الأسود عن ابن مسعود، فهو دليل على الاتصال.

فإذا لم يكن الراوى ولا من روى عنه من رواة الكتب الستة فإن الباحث يستعين بكتب الجرح والتعديل الأخرى التى تذكر الشيوخ والتلاميذ مثل: كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم والمجروحين والثقات لابن حبان وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى وميزان الاعتدال للذهبى.

٢ - الكتب التى عنيت بقضية الاتصال والانقطاع كالمراسيل لابن أبى حاتم وجامع التحصيل للعلائى.

مثال ذلك: إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، قال ابن أبى حاتم فى كتابه المراسيل: سألت أبى عن إسحاق بن عبد الله ابن أبى طلحة، عن جدته أم سليم، هل سمع منها؟ قال: هو مرسل، وعكرمة بن عمار يدخل بين إسحاق وأم سليم أنسًا.

الخطوة الثانية: النظر فى التدليس، ويراعى فيه الأمور التالية:

١ - إن كان فى الإسناد راوٍ وصف بالتدليس وقد عنعن فلا يرد حديثه بمجرد العنعنة لأن العنعنة غالبًا ما تكون من تصرف الرواة.

٢ - التأكد من وصف ذلك الراوى بالتدليس هل هو ثابت عنه أم لا؟

٣ - ينظر هل هو مكثر من التدليس أم لا؟ فإن كان مقلاً فالأصل قبول عنعنته حتى يثبت خلافه.

٤ - ينظر هل هو موصوف بالتدليس على الإطلاق أم هو يدلس عن شيوخ بأعيانهم أم أنه لا يدلس إلا عن الثقات ونحو ذلك. فإن كان لا يدلس إلا عن شيوخ بأعيانهم فلا يصح تعميم الحكم فى غيرهم.

٥ - النظر إلى القرائن الأخرى من استقامة المتن والإسناد، فإذا وجد فى الخبر نكارة أو مخالفة فهذه قرينة على تدليس الراوى.

مــثــال ذلك: رواية ابن جــريج عن عطاء، والأعـمش عن أبى صـالح، فـعنعنة ابن جـريج والأعمش عن شيخيهما محمولة على السماع؛ لأن كل واحد منهمـا يروى عن شيخ أكثر من صـحـبـتـه ولازم السـمـاع منه، بل كـان من المقدمين فى هذا الشيخ.

ومن الكتب التى عنيت بالمدلسين وطبقاتهم كـتـاب الحـافظ ابن حـجـر «تعـريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

الخطوة الرابعة: التحقق من عدم الشذوذ وعدم وجود علة قادحة.

وهذه الخطوة هى أصعب بكثير من البحث فى عـدالة الرواة وضـبـطهم واتصـال السند، ومع ذلك فـإن البـاحث مطالب بذلك بقـدر الإمكان، ومما يعين البـاحث فى التـأكـد من سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة:

١ - جـمع طرق الحـديث ومـا جـاء فى البـاب، قـال على بن المدينى فى ذلك: «البـاب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[١٢]، وقال يحيى بن مـعـين: «لو لم نكتب الحـديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[١٣].

٢ - مـراجـعـة الكتب المؤلفـة فى علل الأحـاديث كـعلل ابن أبى حـاتم وعلل الدارقطنى.

٣ - أن يحكم على صحة الحديث أحد من الأئمـة ممن له رسـوخ فى هذا الفن، والكتب التى تساعد فى ذلك كتب «التخريج» كنصب الراية للزيلعى، وكتب الشـروح كفتح البـارى لابن حجر.

مثال عملى: أخرج أبو إسحاق الفزارى فى السيـر (٦٣٥) عن موسى بن أبى عـائشة عن أنس بن مـالك قـال: «رأيت النبى ﷺ توضـأ وخلل لحيته وقال: «**بهذا أمرنى ربى**».

ومن طريق أبى إسحـاق أخرجه الحـاكم (١٤٩/١)، وبتتبع طرق هذا الحديث نجد: أن ابن عدى قـد أخرجه فى «الكامل» (٥٦١/٢) من طريق: أبى الأشـهب عن مـوسى بن أبى عـائشـة عن زيد الجـزرى عن يزيد الرقـاشى عن أنس به.

قال ابن عدى: «أبو الأشهب هو جعفر بن الحـــارث، وزيد الجـــزرى هو زيد بن أبى أنيسة».

وأخرجه ابن أبى شيبـة (٢٠/١) عن وكيع عن الهيثم عن حماد عن يزيد عن أنس به.

فمن جمع هذه الطرق نجد أنه قد اختلف فى هذا الحـديث على مـوسى بن أبى عـائشة وأن المتـابعـات تدل على أن الحـديث إنما هو حـديث مـوسى بن أبى عـائشـة عن زيد بن أبـى أنيـسـة عن يزيد بن أبان الرقـاشى، لا سيما وقد توبع عليه موسى كما عند ابن أبى شيبة.

وبمراجعة كتب «العلل» نجد أن ابن أبى حاتم قد ذكر هذا الحديث فى كتابه «العلل» (١٦) وقال: «سألت أبى عن حديث رواه مروان الطاطرى عن أبى إسحاق الفزارى عن موسى بن أبى عائشة أنه سمع أنسًا، قال: رأيت النبى ﷺ توضأ فخلل لحيته، قال أبى: الخطأ من مروان، موسى بن أبى عائشة يحدِّث عن رجل عن يزيد الرقاشى عن أنس عن النبى ﷺ».

فدل هذا على أن المحفوظ الرواية الزائدة، لا الرواية الناقصة، فالرواية الزائدة معلة للرواية الناقصة.

الخطوة الخامسة: جمع طرق الحديث وشواهده التى يحتاج إليها فى رفع درجة الحديث.

مما تحتاج إليه دراسة الأسانيد النظر فى المتابعات والشواهد لتقوية الحديث ورفع درجته.

والمتابع هو: الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابى.

والمتابعة نوعان: تامة وقاصرة حسب موضع المشاركة للراوى، فإن حصلت المشاركة للراوى نفسه فهى المتابعة التامة وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهى القاصرة.

والشاهد هو: ما يروى من حديث صحابى آخر يوافق الحديث فى لفظه ومعناه أو فى معناه فقط.

وعلى الباحث أن يبحث أولاً فى المتابعات ثم الشواهد وبعد ذكرها ينظر هل هى قوية أم لا، فإن كانت قوية ارتقى الحديث من الضعف إلى الحسن أو من الحسن إلى الصحة.

مثال ذلك: أخرج الترمذى (٢١٦٥) من طريق النضر بن إسماعيل، حدثنا محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابية، فقال: يا أيها الناس إنى قد قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا فقال: «**أوصيكم بأصحابى، ثم الذين يلونهم**... الحديث».

وبدراسة هذا السند نجد أن النضر بن إسماعيل ضعيف متكلم فيه يروى أحاديث مناكير، قال عنه ابن حجر فى التقريب (ص٥٦١): «ليس بالقوى»، وعليه فالحديث ضعيف.

وبتتبع روايات هذا الحديث نجد أن الإمام أحمد قد أخرجه فى «المسند» (١٨/١) من طريق: عبد الله بن المبارك، أنبأنا محمد بن سوقة.

فهذه متابعة تامة للنضر بن إسماعيل،

وابن المبارك من كبار الحفاظ، ومن أئمة المسلمين وأعلامهم.

وأخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (٨٧) والآجرى فى (الشريعة) (٤) من طريق: عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عن عمر بن الخطاب مختصراً.

فهذه متابعة قاصرة للنضر بن إسماعيل ولعبد الله بن المبارك.

ومما سبق يتبين أن رواية النضر بن إسماعيل قد تقوت برواية عبد الله بن المبارك وبرواية عاصم بن أبى النجود، وعليه يصير حديثه حسنًا لغيره بمتابعتهما له.

الخطوة السادسة: بيان درجة الإسناد وعلى وجه التحديد من حيث مرتبته من الصحة والضعف.

كأن يقال: «إسناد صحيح» أو «صحيح لغيره» أو «حسن» أو «حسن لغيره» أو «ضعيف» أو «موضوع» وهذه الخطوة إنما هى ثمرة التحقق من الشروط السابقة كلها.

أ. د/ياسر محمد شحاتة

الهوامش :

(١) معجم مقاييس اللغة ص ٣٣٢، ٣٣٣.
(٢) المعجم الوسيط ص ٢٧٩.
(٣) المعجم الوسيط ص ٤٥٣.
(٤) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ص ١٨.
(٥) فتح المغيث (٣/٢٥).
(٦) التبصرة والتذكرة (٣/٢٧٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (٧/٤٦٦).
(٨) راجع: نظرية نقد الرجال ص ٢٨٠ - ٣٠٩، الباعث الحثيث ص ١٠٦، أصول التخريج ص ١٤٤ - ١٤٥، علم أصول الجرح والتعديل ص ٢٢٥ - ٢٣٦.
(٩) علم أصول الجرح والتعديل ص ٢٢٥ - ٢٣٦، أصول التخريج ص ١٤٦.
(١٠) الموقظة ص ٨٣.
(١١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧١، ١٧٢ ضمن أربع رسائل فى علوم الحديث، جمع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
(١٢) الجامع للخطيب (٢/٢١٢).
(١٣) تاريخ الدورى (٤٢٣٠).

علم رجال الحديث

١ - تعريفه :

هو علم يعرف به أحوال الرواة من حيث : تاريخ ولادة الراوى ووفاته وشيوخه وتاريخ سماعه منهم ومن روى عنه، وبلادهم ومواطنهم ورحلاته وأقوال العلماء عنه، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث فى ضوء قواعد علم الجرح والتعديل[١].

٢ - نشأته :

نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية فى الإسلام؛ لاحتياج العلماء إليه فى معرفة رجال الإسناد وقبول روايتهم أو ردها، خاصة بعد ظهور الفتن ونشأة الفرق وابتداء الوضع، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم وموطن ولادتهم ورحلاتهم وتاريخ وأماكن سماعهم من الشيوخ، كما كانوا يسألون عنهم أهل بلدتهم، وربما رافقوهم، وتتبعوا أحوالهم، ورصدوا أخلاقهم، واختبروا حفظهم للوقوف على صدق الراوى من كذبه، فكان علم الرجال سلاح العلماء الذى يشهرونه فى وجوه الكاذبين.

قال سفيان الثورى : «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ». وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»، أى سلوه عن عمره وسنة سماعه من شيخه.

وقال حسان بن يزيد : «لم يُستعن على الكذابين بمثل التاريخ يقال متى ولدت؟ فإذا أقر بمولده عُرف صدقه من كذبه». وقد استعمل العلماء قواعد هذا العلم، وطبقوها فى بداية عصر الرواية، ثم أخذت هذه القواعد تتضح وتنمو، حتى برزت أهميتها، فدونها العلماء فى كتب مستقلة متنوعة المناهج للوقوف على رجال الإسناد، وفحص أحوالهم والحكم عليهم؛ حتى يمكن اعتماد روايتهم أو ردها وأخذ الدين عنهم أم لا.

قال محمد بن سيرين : «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٢].

٣ - موضوعه :

موضوع هذا العلم هو كل ما يتعلق برجال الحديث من الناحية التى تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة كاملة فيذكر تاريخ ولادة الراوى، وتاريخ وفاته، وموطنه، ورحلاته، وتاريخ قدومه إلى

البلدان المختلفة، وشيوخه وتاريخ سماعه منهم وبلادهم وموطنهم وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده، وتلاميذه، وأخلاقه، وآراء العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، فتراهم يقولون مثلاً : فلان ولد عام كذا، وسمع الحديث وعمره كذا، ويذكرون أسماء البلدان التى دخلها، والشيوخ الذين تلقى عنهم العلم، وسنة اختلاطه إن اختلط، وتسمية من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، إلى غير ذلك مما يكشف شخصية الراوى ويكون له الأثر البالغ فى قبول روايته أو ردها.

٤ - أسماؤه :

أطلق العلماء على هذا الاسم عدة أسماء منها :

(أ) علم رجال الحديث لتعلقه بالرجال الذين لهم رواية للحديث.

(ب) علم تاريخ الرواة لاختصاصه بتدوين تاريخ رواة الحديث وكل ما يتعلق بهم.

(جـ) علم التواريخ والوفيات، وقد شاع إطلاق هذا الاسم عليه بعد القرن الخامس الهجرى.

٥ - أول من تكلم فى رجال الحديث :

تكلم فى رجال الإسناد جماعة من الصحابة منهم: عبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأم المؤمنين عائشة، وكان جل كلامهم موجهاً إلى خطأ الراوى فى النقل أو الاستدلال، فلما ظهرت الفرق السياسية، وظهر من يتعمد الكذب، ويروج للبدع كثر الكلام فى رجال الحديث، واضطر العلماء إلى التفتيش عن أحوالهم، فتكلم فى الرجال: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان، وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وبدأوا يدونون أحوال الرواة ويكتبونها ثم تكلم فى الرجال: البخارى، ومسلم،وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذى والنسائى، وغيرهم.

ودونوا أحوال الرواة فى مصنفاتهم وكتبوا كل ما يتعلق بالصحابة والتابعين ومن بعدهم من حملة العلم ورواة الحديث.

٦ - أهمية هذا العلم وفوائده :

برزت أهمية هذا العلم واحتياج علم المصطلح إليه عندما ظهر الكذب وفشا الخطأ وقلّ التحرى، ومن أهم فوائده :

(أ) معرفة الثقات الذين جمعوا بين العدالة والضبط، والذين تقبل روايتهم وفق قواعد علم مصطلح الحديث.

(ب) التأكد من تلقى الرواة عن بعضهم

حتى نطمئن إلى اتصال السند بأخذ كل تلميذ عن شيخه.

(جـ) معرفة ما يقبل من أحاديث الثقات الذين اختلطوا وما لا يقبل منها؛ لأنه يوضح زمن الاختلاط والآخذين عن الثقة قبل الاختلاط والآخذين عنه بعده، فتردّ روايتهم.

(د) معرفة المتقدم والمتأخر من الأحاديث للوقوف على الناسخ والمنسوخ عند تعارض الخبرين مع تعذر الجمع بينهما، وهذا من أجل الفوائد؛ لأنه يرفع مظنة التناقض عن الحديث النبوى.

(هـ) معرفة العيوب التى تطرأ على اتصال السند مثل الانقطاع والتدليس والإرسال، فقد يكذب الراوى، ويدعى السماع، أو يرسل، أو يدلس، ولا يقف العالم على حقيقة الأمر إلا بمعرفة التاريخ وأحوال الرواة.

وهناك فوائد أخرى كثيرة لهذا العلم يُرجع إليها فى مصادرها.

وكثيراً ما حكم العلماء على رواة بالكذب عندما حاكموهم بالتاريخ، وحاسبوهم بالسنين، وهذه أمثلة تبين ذلك :

قال العالم : قدم علينا محمد بن حاتم الكشّى وحَدَّث عن عبد بن حميد، فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا : سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة.

وادعى أبو خالد السقاء سنة تسع ومائتين أنه سمع أنس بن مالك ورأى عبدالله بن عمر فسأل أبو نعيم عن عمره فقال : خمس وعشرون ومائة سنة، فقال أبو نعيم لأصحابه: على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين[٣].

سأل إسماعيل بن عياش رجلاً يحدث عن خالد بن معدان، فقال له أى سنة كتبت عنه؟ قال: سنة ثلاثة عشرة ومائة، فقال له : أنت تزعم أنك سمعت خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين.

فهذه أمثلة ناصعة تصور لنا أهمية هذا العلم ومبالغ احتياج العلماء إليه لضبط أسانيد الأحاديث[٤].

٧ - مناهج التأليف فيه وأشهر المؤلفات :

قام علماء الحديث بوضع أنواع كثيرة من المصنفات فى تراجم الرواة وتواريخهم وأحوالهم،وكانت غايتهم الأولى هى خدمة السنة المطهرة، وذبّ الكذب والافتراء عنها، وتنوعت مناهجهم وطرقهم فى التأليف، وأخذت أشكالاً عديدة، وإليك أهمها:

(أ) مصنفات فى الصحابة خاصة لتتبع تاريخهم وأحوالهم ومن أهمها:

١ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب، لابن عبد البر توفى ٤٦٣ هـ وقد حوى خمسمائة وثلاثة آلاف ترجمة.

٢ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لابن الأثير توفى ٦٣٠ هـ وقد حوى سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة آلاف ترجمة.

٣ - الإصابة فى تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلانى وقد حوى تسعة آلاف وأربعمائة وسبعة وسبعين ترجمة فى الأسماء، وألفًا ومائتين وخمسة وسبعين فى الكنى، وألفًا وخمسمائة وخمسة وأربعين فى تراجم النساء، وهو أجمع وأفضل ما كتب فى هذا الباب، وقد رتبه على حروف المعجم.

(ب) مصنفات على الطبقات، وهم يقصدون بالطبقة جماعة من الرواة عاشوا فى عصر واحد تقريباً ومن أشهر كتب الطبقات :

١ - الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد توفى ٢٣٠ هـ، جمع فيه تراجم الصحابة والتابعين فمن بعده إلى وقته حسب طبقاتهم فأجاد وأحسن.

٢ - طبقات الرواة لخليفة بن خياط توفى ٢٤٠ هـ.

(جـ) مصنفات فى الرجال عامة ومن أفضل ما كتب بهذه الطريقة :

١ - التاريخ الكبير للبخارى توفى ٢٥٦ هـ، حاول فيه استيعاب الرواة جميعًا فبدأ بالصحابة فمن بعدهم حتى طبقة شيوخه، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً ما بين ثقة وضعيف، ورجل وامرأة، ورتبه على حروف المعجم، قال فيه التاج السبكى : إنه لم يسبق إليه، ومن ألف بعده فى التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه.

٢ - الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى توفى ٢٣٧ هـ.

٣ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبى توفى ٧٤٨ هـ جمع فيه بين الحوادث والوفيات، ورتبه على السنين، فبدأ بالهجرة حتى سنة سبعمائة، وقسمه إلى سبعين طبقة، وجعل كل طبقة عشر سنين، ورتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم، وقد اختصره فى كتاب سير أعلام النبلاء.

(د) مصنفات فى الثقات فقط كالثقات لابن حبان توفى ٣٥٤ هـ.

(هـ) مصنفات فى الضعفاء فقط كالكامل فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث لابن عدى توفى ٣٦٥ هـ، والضعفاء الكبير للعقيلى توفى ٣٢٢ هـ.

(و) مصنفات فى رجال بلاد مخصوصة ومن أشهر كتب هذه الطريقة :

١ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادى توفى ٤٩٣ هـ وهو من أجل الكتب وأكثرها فائدة.

٢ - تاريخ دمشق لابن عساكر توفى ٥٧١ هـ وهو كتاب عظيم النفع.

٣ - بغية الطلب فى تاريخ حلب لابن عديم الحلبى، توفى ٦٦٠ هـ.

(ز) مصنفات فى رجال كتب مخصوصة ومن أفضل كتب هذه الطريقة :

١ - الكامل فى أسماء الرجال لعبد الغنى المقدسى توفى ٦٠٠ هـ، وهو خاص برجال الكتب الستة، وقد هذبه الحافظ المزى فى كتابه تهذيب الكمال، ورتبه على حروف المعجم، وقد وضعت عليه كثير من الكتب من أهمها كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر، وقد زاد عليه فوائد كثيرة حسنة ثم لخصه ابن حجر فى كتابه تقريب التهذيب.

٢ - الكاشف فى معرفة أسماء الرجال للذهبى وهو خاص برجال الكتب الستة فقط.

(ح) مصنفات خاصة بمن تُكلم فيهم بحق أو بغير حق لبيان وجه الصواب فى ذلك الكلام مثل : (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبى توفى ٧٤٨ هـ.

(ط) مصنفات خاصة بأنساب أهل الحديث ومن أهمها كتاب (الأنساب) للسمعانى توفى ٥٦٢ هـ وهو كتاب جيد لم يصنف فى بابه مثله.

(ك) مصنفات فى وفيات الرواة خاصة ومن أشهرها كتاب (التكملة لوفيات النقلة) للحافظ المنذرى توفى ٦٥٦ هـ.

(ل) مصنفات فى معرفة الأسماء والكنى والألقاب ومن أشهرها (نزهة الألباب، فى الألقاب) لابن حجر العسقلانى توفى ٨٥٢هـ لخص فيه ما عند غيره وزاد عليهم.

(م) مصنفات فى معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، ومن أشهرها (معجم البلدان) لياقوت الحموى توفى ٦٢٦ هـ.

(ن) مصنفات فى الترجمة لأهل قرون معينة مثل :

١ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانى توفى ٨٥٢ هـ.

٢ - الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع، لشمس الدين السخاوى توفى ٩٠٢ هـ.

(ش) مصنفات فى الترجمة لرجال مذاهب معينة، ومن أشهر هذه الكتب:

١ – الجواهر المضية فى طبقات الحنفية، لابن أبى الوفاء الحنفى توفى ٧٧٥ هـ.

٢ – طبقات الشافعية، لتاج الدين السبكى توفى ٧٧١ هـ.

٣ – طبقات الحنابلة، لابن أبى يعلى الحنبلى.

٤ – ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضى عياض ابن موسى اليحصبى توفى ٥٤٤ هـ.

(ع) مصنفات خاصة بما يتصف بصفة من صفات الضعف كالتدليس والإرسال والاختلاط مثل:

١ – تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلانى توفى ٨٥٢ هـ.

٢ – جامع التحصيل فى أحكام المراسيل، للعلائى توفى ٧٦١ هـ.

٣ – الاغتباط بمعرفة من رمى بالاختلاط، لسبط ابن العجمى الحلبى توفى ٨٤١ هـ.

والمصنفات فى تاريخ الرواة كثيرة جداً ومناهجها متنوعة، وقد ذكرت أشهرها، وهى بمجموعها تؤكد أن علماء المسلمين خدموا السنة المطهرة خصوصاً خدمات عظيمة، والتراث الإنسانى خدمات جليلة، وقدموا ألواناً عديدة من التثبت والبحث العلمى فى العلوم النقلية.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

هوامش :

(١) راجع : فتح المغيث للسخاوى ٣/٢٣٥، علم رجال الحديث للدكتور / تقى الدين الندوى ص ٢٧.

(٢) راجع الكفاية فى علم الرواية ص ١١٩، فتح المغيث ٣/٢٣٨، صحيح مسلم ١/١٤.

(٣) راجع تاريخ بغداد ١٤/٤٠٢.

(٤) فتح المغيث ٣/٢٣٨.

(٥) راجع : الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو ص ٤٦٤، ومنهج النقد فى علوم الحديث لنور الدين عتر ص ١٤٢، ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة ١/١٤٧.

علم مصطلح الحديث

١ – **تعريفه :**

هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن أو الراوى والمروى من حيث القبول والرد[١].

٢ – **نشأته :**

المتأمل فى القرآن والسنة يجد أن الله تعالى قد وضع أساس هذا العلم، وأشار النبى ﷺ إلى أهميته، ثم شيد العلماء بعده بنيانه.

فقال تعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾[٢]، وقال رسول الله ﷺ : «**نضَّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مُبَلَّغ أوعى من سامع**»[٣]، وفى رواية أخرى «**فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**»[٤].

فأشارت الآية والحديث إلى مبدأ التثبت فى تلقى الأخبار، وكيفية ضبطها ووعيها ونقلها إلى الآخرين.

فقام الصحابة بحفظ الحديث فى صدورهم ودونه البعض فى كتب خاصة به، وبعد وفاة الرسول ﷺ اهتم المسلمون بجمع الحديث النبوى وتدوينه، خوفاً عليه من الضياع، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً فى حفظه وضبطه ونقله وتدوينه، مع الدقة والتحرى، فكانوا يتثبتون فى نقل الأخبار وقبولها، لاسيما إذا شكوا فى صدق الناقل، فظهر بناءً على هذا موضوع الإسناد وقيمته فى قبول الأخبار، قال ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.[٥] وكان من الطبيعى أن سبق تدوين الحديث تدوين علم أصول الحديث كما سبق تدوين الفقه علم أصول الفقه، وذلك لأن الحديث هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة، وأصول الحديث هى القواعد والقوانين المتبعة فى قبول الحديث أو رده.

وكان الصحابة والتابعون يعرفون قواعد هذا العلم، ويطبقونها عند التلقى، أو النقل دون أن يقوموا بكتابتها، أو ينصوا عليها، ثم جاء أهل العلم من بعدهم، فاستنبطوا قواعد هذا العلم من طرقهم فى قبول الأخبار، ومنهجهم فى معرفة الرواة، كما استنبطوا

تبعاً لذلك شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل .. إلخ، ثم قام العلماء بتدوين بعض مباحث هذا العلم فى أثناء الكتب المؤلفة فى متون الأحاديث كما هو ظاهر فى: مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، وفى رسالة أبى داود لأهل مكة، وفى كتاب السنن للترمذى، كما دونوا بعضها فى كتب الفقه وأصوله كما هو ظاهر فى كتابى «الرسالة» و «الأم» للإمام الشافعى، ثم ما لبث قواعد هذا العلم أن تكاملت ومباحثه أن نضجت، حتى أصبحت علماً مستقلاً بذاته له مكانته وأهميته فى منظومة العلوم الإسلامية.

٣ - واضعه :

أول من ألف فى هذا العلم على جهة الاستقلال هو القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامَهُرْمُزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، كتابه «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» ولم يستوعب جميع مباحثه ولكنه أول من أفرده بالتأليف.

٤ - موضوعه :

هو السند والمتن أو الراوى والمروى من حيث القبول فيعمل به أو الرد فلا يعمل به.

٥ - أسماؤه :

أطلق العلماء على هذا العلم عدة أسماء وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى فأسموه :

(أ) علم مصطلح الحديث لكون قواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية.

(ب) علوم الحديث بالجمع لكون هذا العلم أصلاً لعلم الحديث دراية وهو منه بمنزلة أصول الفقه من الفقه.

(جـ) علم الحديث دراية لمقابلته لعلم الحديث رواية.

(د) علم أصول الحديث لكونه الأصل الذى تقام عليه رواية الحديث.

(هـ) علم مصطلح أهل الأثر، لأنه القواعد التى وضعها العلماء للوقوف على أحوال علم الحديث رواية.

فهذه الأسماء لمسمى واحد وهو مجموعة القواعد والقوانين التى يعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد(٦).

٦ - أهميته :

يعتبر هذا العلم من أشرف العلوم قدراً وأرفعها ذكراً فبواسطته يعرف المقبول من المردود من الحديث، كما يعرف المرفوع من الموقوف، وبه تستنبط الأحكام من السنة ويتم حسن الاقتداء بالرسول ﷺ، وعلوم الشرع محتاجة إليه ومبنية عليه، وهو علم انفرد به المسلمون دون غيرهم من الأمم، فكان من

أبرز ما قدموه للحضارة الإنسانية لما تميز به من دقة مسائله وأصالة قواعده، فهو بحق ميزان العلوم.

٧ - ثمرته وغايته :

معرفة المقبول من المردود، وتمييز الصحيح من السقيم، وصيانة الحديث من الكذب والاختلاق، وصيانة الشريعة من التحريم والتحليل بغير دليل.

٨ - حكم تعلمه ودراسته :

يعتبر هذا العلم من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط الإثم عن الكل، فإن فرط فيه جميع المسلمين أثموا جميعاً.

وهو واجب عينى على من تعين له واختص به ولم يسد غيره مسده.

٩ - أهم أنواعه :

تناول العلماء بالشرح والدراسة تحت اسم مصطلح الحديث أنواعاً كثيرة كأقسام الحديث من حيث القبول والرد، وطرق التحمل والأداء، حتى قال الإمام السيوطى: «إنها كثيرة لا تعد»، وقال الحازمى: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته». وعلوم الحديث عامة تستهدف فى مجموعها كيفية قبول الحديث أو رده، ومن أشهر هذه الأنواع :

(أ) علم الجرح والتعديل لمعرفة من تقبل روايته ومن ترد.

(ب) أقسام الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف.

(جـ) طرق تحمل الحديث وألفاظ الأداء ومراتبها.

(د) علم معرفة علل الحديث لمعرفة الأسباب الغامضة والخفية التى تقدح فى صحة الحديث مع ظهور سلامته.

(هـ) علم معرفة الصحابة والتابعين للتفريق بينهما وتحديد المرفوع من الموقوف.

(و) علم الطبقات لمعرفة مواليد ووفيات الرواة لتمييز الراوى من غيره، وللتأكد من سماع الراوى من شيخه.

(ز) علم المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمشتبه من الأسماء والكنى والألقاب لتحديد شخصية الراوى والأمن من التداخل، وحتى لا يشتبه راوٍ بغيره.

(ح) علم التخريج لمعرفة المنهج الأمثل للوصول إلى الأحاديث فى مصادرها الأصلية والحكم عليها ودراسة أسانيدها[(٧)].

١٠ - الاصطلاحات الخاصة بالمحدثين:

اشتهرت عند المحدثين ألفاظ يكثر دورانها على ألسنتهم منها :

(أ) **الحديث** : ويقصدون به أقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلْقية والخُلُقية وسيرته.

(ب) **السنة** : وهى مرادفة للحديث عند جمهورهم وخصها بعضهم بأقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته فقط.

(جـ) **الخبر** : المشهور عندهم أنه مرادف للحديث، وخص بعضهم الحديث بما جاء عن النبى والخبر بما جاء عن غيره.

(د) **الأثر** : المشهور عندهم أنه مرادف الحديث وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبى، والأثر بما جاء عن النبى وغيره.

(هـ) **السند** : ويقصدون به رواة الحديث الذين نقلوا ألفاظه.

(و) **المتن** : ويقصدون به الألفاظ التى ينتهى إليها السند أى : نص الحديث النبوى.

(ز) **الإسناد** : ويجعلونه مرادفاً للسند ويعنون به أحياناً رفع الحديث إلى قائله مسنداً.

(ح) **المسنَد** ـ بفتح النون ـ ويعنون به الإسناد، وقد يطلقون على الحديث المرفوع المتصل مسنداً، وشاع إطلاقه على كل كتاب جمعت فيه مرويات كل صحابى على حدة.

١١ - ألقاب المشتغلين بالحديث :

١ - **الراوى أو المسند** ـ بكسر النون ـ وهو الذى يروى الحديث بسنده سواءً كان عنده علم به أم لا.

٢ - **طالب الحديث** وهو المشتغل بدراسة الحديث رواية ودراية وشرحاً وفقهاً.

٣ - **المحدث** هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.

٤ - **الحافظ** وهو من يعرف فى كل طبقة أكثر مما يجهله، وقيل هو من أحاط علماً بمائة ألف حديث.

٥ - **الحجة** هو من زاد علمه عن الحافظ، وقيل هو من حفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها.

٦ - **الحاكم** هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث المروية إسناداً ومتناً، حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

٧ - **أمير المؤمنين فى الحديث** وهو من زاد علمه عن الحاكم، وبلغ درجة لم يبلغها غيره.

١٢ - أهم المؤلفات فى الحديث :

ظهر التدوين فى هذا العلم بشكل مستقل فى القرن الرابع الهجرى وأشهر المؤلفات فيه:

١ - معرفة علوم الحديث لأبى عبد الله الحاكم توفى عام ٤٠٥ هـ لكنه لم يهذب ولم يرتب.

٢ – الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى توفى عام ٤٦٣ هـ وهو كتاب حافل بكثير من مسائل هذا العلم وبيان قواعده، وهو من أجل المصادر فى هذا العلم.

٣ – علوم الحديث لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح، وكتابه مشهور باسم مقدمة ابن الصلاح، وهو من أجود كتب المصطلح، جمع فيه ما تفرق فى غيره، وقد خدمه كثير من العلماء نظماً ونثراً وشرحاً واختصاراً واستدراكاً ومعارضة؛ مما أثرى المكتبة الحديثية.

٤ – فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث للسخاوى توفى ٩٠٢ هـ، وهو شرح على ألفية العراقى، وهو من أفضل شروح الألفية وأوفاها.

٥ – تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لجلال الدين السيوطى توفى ٩١١ هـ، وهو كتاب جيد جمع فيه مؤلفه فوائد كثيرة وعلوماً غزيرة.

٦ – نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلانى توفى عام ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير من أنفع المختصرات وأوفاها، وقد اتسم بدقة ترتيبه وجودة تقسيمه، وقد شرحه مؤلفه وغيره من العلماء، ثم صنف كثير من العلماء المعاصرين كتباً شتى ما بين مطول ومختصر.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

الهوامش :

(١) راجع : فتح المغيث للسخاوى، تدريب الراوى للسيوطى ١/٤٠.

(٢) الحجرات : آية ٦.

(٣) سنن الترمذى كتاب العلم باب ما جاء فى الحث على تبليغ السماع ٤/٢٩٩ رقم ٢٦٦٦ وقال حديث حسن صحيح.

(٤) التخريج السابق ٤/٢٩٨ رقم ٢٦٦٥ وقال حديث حسن.

(٥) مقدمه صحيح مسلم ١/٥ باب بيان أن الإسناد من الدين.

(٦) راجع : الكفاية فى علم الرواية للخطيب ص ٣، ٧، الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ص ٢، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للصنعانى ١/٦.

(٧) راجع : تدريب الراوى ١/٥٣.

العنعنة فى الرواية

(أ) تعريف العنعنة :

العنعنة لغة : مصدر جعلى ـ أى من جعل أهل الفن واصطلاحهم ـ مأخوذ من لفظ «عن فلان» كأخذهم حولق وحوقل من قال : «لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم» وسبحن من قال: «سبحان الله»[1].

واصطلاحًا : رواية الحديث بصيغة «فلان عن فلان عن فلان» من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع[2]، ويقال للحديث المروى بذلك معنعنًا.

(ب) أمثلة للإسناد المعنعن :

١ - قال الإمام البخارى فى صحيحه كتاب الإيمان باب تطوع قيام رمضان من الإيمان رقم (٣٧) : «حدثنا إسماعيل قال : حدثنى مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : «**من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه**».

٢ - قال الإمام مسلم فى صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الوسوسة فى الإيمان وما يقوله من وجدها رقم (١٣٣) : «حدثنا يوسف ابن يعقوب الصفار، حدثنى على بن عثّام عن سعير بن الخميس عن مغيرة بن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : سئل النبى ﷺ عن الوسوسة، قال : «**تلك محض الإيمان**».

(جـ) حكم العنعنة :

العنعنة من الصيغ التى ليست صريحة فى اتصال الإسناد، بل تحتمله كما تحتمل الانقطاع، ومن هنا اختلف العلماء فى الحكم عليها قبولاً وردًا، وأشهر مذاهب المحدثين فى هذه المسألة اثنان :

المذهب الأول : يرى أصحابه أن العنعنة تقتضى الاتصال وتدل عليه، إذا ثبت اللقاء بين المعنعن عنه ولو مرة واحدة، وكان الراوى بريئًا من تهمة التدليس، وهذا المذهب قد نسبه كثير من العلماء إلى الإمام البخارى وشيخه ابن المدينى، وأكثر الأئمة، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه فقال فى (التمهيد): «اعلم وفقك الله أنى تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت فى كتب من اشترط الصحيح فى النقل ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم فى ذلك إذا جمع شروطًا ثلاثة وهى :

١ - عدالة المحدثين فى أحوالهم.

٢ - ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة ومشافهة.

٣ - وأن يكون براء من التدليس.

وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث والمشترطين فى تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك، وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله، إلا أن يكون الرجل معروفًا بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول حدثنا أو سمعت فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا»[٣].

المذهب الثانى : يرى أصحابه أن العنعنة محمولة على الاتصال إذا توفر شرطان؛ هما :

١ - أن يكون الراوى بريئًا من تهمة التدليس.

٢ - أن يكون لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكنًا من حيث السن والبلد.

فإذا توافر هذان الشرطان كان الحديث متصلاً، علم السماع أو لم يعلم، إلا أن يأتى ما يدل على عدم المعاصرة أو عدم السماع.

وهذا هو مذهب الإمام مسلم والحاكم أبى عبد الله والباقلانى وأبى بكر الصيرفى وجمع من المتأخرين[٤].

وباستعراض المذهبين نرى أنهما قد اتفقا على شرط واختلفا فى آخر، أما الذى اتفقا عليه فهو براءة المعنعن من التدليس، وأما الذى اختلفا فيه فهو شرط ثبوت اللقاء بين المعنعن وشيخه فى الإسناد.

فأصحاب المذهب الأول يشترطون ثبوت اللقاء، وهذا لا يخالف مسلم ومن معه فى قبوله، لكن مسلمًا توسع فى شرط ثبوت اللقاء مع الأمن من التدليس.

إذاً الخلاف ليس فى ثبوت اللقاء، فثبوت اللقاء محل اتفاقهم، إنما الخلاف فى كيفية ثبوت اللقاء وذلك أن الراوى :

(أ) إما أن يثبت لقاؤه لمن حدث عنه، فهذا تقبل روايته عنه «بعن» إذا كان بريئًا من التدليس اتفاقًا.

(ب) وإما أن يثبت عدم لقائه له بدلالة أو قرينة، فهذا منقطع اتفاقًا أيضًا.

(ج) أو لا يثبت هذا ولا ذاك بعد البحث والتقصى، ويكون لقاؤه مع ذلك ممكنًا ومحتملاً.

فألحق مسلم هذه الصورة الأخيرة التى تتألف من إمكان اللقاء والسلامة من التدليس بالصورة المتفق عليها، للأدلة التى ذكرها فى مقدمة صحيحه.

ولا يخفى أن المذهب الأول أحوط، حتى كان ذلك مما رجح به صحيح البخارى على مسلم.

لكن مذهب مسلم صحيح؛ لأننا قبلنا الصورة الأولى المتفق عليها لما أنها تدل على تحقق الاتصال، وهذا أيضًا يوجد فى الصورة الثانية، وذلك : لأن المسألة فى الثقة غير المدلس، ومثله إذا قال : «عن فلان» وهو محتمل اللقى له ينبغى أن يكون سمعه منه، وإلا كان مدلسًا، والمسألة فى غير المدلس[٥].

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) توضيح الأفكار ١/٣٣٠ .

(٢) التبصرة للعراقى ١/١٦٢، ١٦٣، فتح المغيث للسخاوى ١/١٨٩، الاقتراح لابن دقيق العيد ص ٢٠٦ .

(٣) التمهيد ١/١٢، ١٣ ، الكفاية ص ٢٩١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩، فتح المغيث ١/١٩٠ .

(٤) شرح علل الترمذى لابن رجب ١/٣٦٠ - ٣٦٤، جامع التحصيل للعلائى ص ١١٧، توضيح الأفكار ١/٤٤ .

(٥) فتح الملهم شرح صحيح مسلم للديوبندى ١/٤٠-٤١، ١٤٨، ١٥٠، شرح العلل لابن رجب ١/٣٥٩، ٣٦٥ .

غريب ألفاظ الحديث

تعريفه:

الغريب فى اللغة: هو البعيد عن أقاربه، والمراد به هنا: الألفاظ التى خفى معناها.

وفى الاصطلاح: هو ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

وقد اهتم العلماء المسلمين بعلم غريب الحديث اهتمامًا كبيرًا لما يترتب عليه من ضبط ألفاظ الحديث وفهم معناه، إذ من العسير على المرء أن يروى ما لا يفهم، وينقل ما لا يحسن أداءه، ومعرفة مفردات الحديث ومعناها هى الخطوة الأولى إلى فهم معنى الحديث واستنباط الحكم منه، وتتأكد العناية بمعرفة غريب الحديث لمن يروى الحديث بالمعنى.

ومما تجدر ملاحظته أن حديث رسول ﷺ لم يكن غريبًا على الأمة العربية فى صدر الإسلام فقد كان النبى ﷺ أفصح العرب لسانًا، وأعذبهم نطقًا، وأسدهم لفظًا، وأبينهم حجة، وأقومهم عبارة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، ولا غرو فى هذا فقد بعثه الله - عز وجل - فى أمة تعتز بلغتها وتعجب لسحر كلمها، فكان يخاطب العرب على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم بما يفهمون، وإذا غرب عن بعض أصحابه شىء مما يقوله سألوه عنه فبينه لهم. وما لبث أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ودخل فى دين الإسلام كثير من أبناء الأمم الأخرى الذين تعلموا من العربية ما لا غنى لهم عنه فى المحاورة والخطاب، فكان من الطبيعى أن يجدوا فى ألفاظ الحديث النبوى غريبًا أكثر مما يجده أبناء العربية، ونشأت أجيال جديدة من أبناء هذه الأمم احتاجت إلى معرفة كثير من هذه الألفاظ، فانبرى العلماء لبيانها وشرحها بل اهتموا بشرح الأحاديث كلها، حتى إن الإمام عبدالرحمن بن مهدى قال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره». ورأى غيره أن تفسير الحديث خير من روايته.

وهكذا ساهم علماء الحديث واللغة فى بيان وتفسير غريب ألفاظ الحديث؛ لتسهل على الناس معرفة الدين وييسر لهم العمل بأحكامه.

أجود ما يفسر به غريب ألفاظ الحديث ما جاء مفسرًا به في بعض طرق الحديث كحديث عمران بن حصين رضي الله عنه في صلاة المريض: «**صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب**»[1].

وقد فسر قوله: «على جنب» حديث على رضي الله عنه ولفظه: «**على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه**»[2].

وكقول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح المتفق على صحته لابن صائد: «**قد خبأت لك خبيئًا فما هو؟ قال: الدخ**»[3]. فالدخ هنا هو: الدخان، وهو لغة فيه حكاه أهل اللغة وحكى بعضهم فيه فتح الدال، وقد روى أبو داود والترمذى من رواية الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى هذا الحديث أن النبى ﷺ قال له: «إنى خبأت لك خبيئة» وقال الترمذى: «خبيئًا» وخبأ له ﴿**يوم تأتى السماء بدخان مبين**﴾[4].

قال الترمذى: هذا حديث صحيح. والحديث متفق عليه دون ذكر الآية.

وذكر أبو موسى المدينى أن السر فى كونه خبأ له الدخان أن عيسى عليه السلام يقتله بجبل الدخان، فهذا هو الصواب فى تفسير الدخ هنا، وقد فسره غير واحد على غير ذلك فأخطأ. قال الحاكم فى علوم الحديث: «سألت الأدباء عن تفسير «الدخ» فقال: يدخها ويزخها بمعنى واحد الدخ والزخ. قال: والمعنى الذى أشار إليه ابن صياد - خذله الله - فيه مفهوم، ثم أنشد لعلى بن أبى طالب رضي الله عنه «طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينام الفخة». فالمزخة: هى المرأة، ومعنى يزخها: يجامعها والفخة أن ينام فينفخ فى نومه.

وهذا الذى فسر الحاكم به الحديث من كونه الجماع تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن كما قال ابن الصلاح. قال العراقى رحمه الله: لم أر فى كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع، وإنما ذكروه بالزاى فقط.

وممن فسره على غير الصواب أيضًا أبو سليمان الخطابى، فرجح أن الدخ: نبت موجود بين النخيل، وقال: لا معنى للدخان ها هنا إذ ليس مما يخبأ إلا أن يريد بخبأت: أضمرت. وما قاله الخطابى أيضًا غير مرضٍ.

وبناء على ما تقدم، فحرى بمن يتعرض لتفسير غريب كلام النبى ﷺ أن يتحرى الدقة ولا يقدم على تفسير كلام النبى ﷺ بمجرد الظنون. وقد كان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت. سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن حرف منه فقال: «سلوا أصحاب

الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن». وسئل الأصمعي عن حديث: «**الجار أحق بسقبه**»[٥] فقال: «أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن «السقب» اللزيق». ولا ينبغي أن يقلد من الكتب المصنفة في الغريب إلا ما كان مصنفوها أئمة جلة في هذا الشأن، فمن لم يكن من أهله تصرف فيه فأخطأ.

قال العراقي رحمه الله: «قد كان بعض العجم يقرأ عليّ من مدة سنين في «المصابيح» للبغوي فقرأ حديث: «**إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حقها**»، «**وإذا سافرتم في الجدب فبادروا بها نقيها**»[٦]. فقرأها: نقبها - بفتح النون وبالباء الموحدة بعد القاف - فقلت له: إنما هي نقيها بالكسر والياء آخر الحروف، فقال: هكذا ضبطه بعض الشراح في طرة الكتاب، فأخذت منه الكتاب وإذا على الحاشية كما ذكر. «وقال «النقب» الطريق الضيق بين جبلين. فقلت: هذا خطأ وتصحيف فاحش، وإنما هو «النقي» أي المخ الذي في العظم ومنه قوله في حديث أم زرع: «**لا سمين فينتقى**» وفي حديث الأضحية «**العجفاء التي لا تنقى**»[٧]

فليحذر طالب العلم ضبط ذلك من الحواشي إلا إذا كانت بخط من يعرف خطه من الأئمة».

أشهر المصنفات في معرفة غريب الحديث:

لقد اهتم العلماء بمعرفة غريب حديث النبي ﷺ اهتمامًا كبيرًا منذ أواخر القرن الثاني الهجري، فقد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين منهم: مالك بن أنس الإمام، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ثم تتابع الناس بعدهم في الكلام على هذا الفن؛ مبينين للناس معاني كلماته المستغلقة، وألفوا في ذلك الكتب القيمة التي كانت فيما بعد عدة الأجيال المتلاحقة وذخيرة القرون المتأخرة، ولولا همة هؤلاء الأئمة الأعلام لما انتفعنا اليوم بأحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام - وإليك طائفة من أهم المؤلفات:

(١) كتاب أبو عبيدة معمر التميمي البصري المتوفى«سنة ٢١٠»، وهو كتاب صغير لم يجمع فيه الكثير من غريب الحديث ولم تكن قلته لجهله بغيره، بل لأن كل مبتدئ في شيء يكون مقلاً فيه عادة؛ ولأن الناس كانت لا تزال فيهم بقية من معرفة وأثارة من علم، فلعله قصد إلى ما يخفى على بعض الناس وترك ما يعرفه كل الناس.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى «سنة ٢٢٤» وهو كتاب جليل اتخذه الناس العمدة في هذا الفن، ويقال: إنه أفنى فيه عمره إذ جمعه في أربعين سنة.

(٣) كتاب عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى «سنة ٢٧٦» وهو كتاب مشهور نهج فيه منهج أبى عبيد القاسم شيئًا إلا ما تدعو إليه الحاجة، كزيادة شرح أو بيان لفظ. وقال فى مقدمته: «أرجو ألا يكون بقى بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال».

(٤) كتاب الغريبين - أى غريب القرآن وغريب الحديث - لأبى عبيد أحمد بن محمد الهروى المتوفى « سنة ٤٠١»، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم على وضع لم يسبق إليه، جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتب من تقدمه وزاد عليه فجاء كتابًا جامعًا حسن الوضع، فصار هذا الكتاب عمدة الناس فى معرفة الغريب.

(٥) الفائق فى غريب الحديث، لأبى القاسم الزمخشرى المتوفى «سنة ٥٣٨» وهو كتاب جاء شاملاً لما سبقه من التصانيف فكان اسمًا على مسمى.

(٦) كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضى عياض اليحصبى المتوفى «سنة ٥٤٤» جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، وخصه بالموطأ والصحيحين، وهو كتاب لو وزن بالجوهر أو كتب بالذهب كان قليلاً فيه.

(٧) النهاية فى غريب الحديث والأثر، لأبى السعادات مبارك بن محمد الشيبانى المعروف بابن الأثير المتوفى «سنة ٦٠٦» جمع فيه ما فى كتاب الهروى وأبى موسى المدينى من غريب الحديث والأثر، وأضاف إليه ما عثر عليه فى كتب السنة من صحيح وسنن وجوامع ومصنفات ومسانيد، وقد رمز لما فى كتاب الهروى بالهاء، ولما فى كتاب أبى موسى بالسين. وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن وأكثرها تداولاً.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) معرفة علوم الحديث للحافظ أبى عبد الله الحاكم ت ٤٠٥ - ص ٩١ - ط دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح. - ص ٢٧٥ - ط المكتبه السلفية بالمدينة المنورة.

(٣) ألفية الحديث بشرحها فتح المغيث للعراقى ت ٨٠٦ - ص ٣٢٥ - ط دار الجيل بيروت.

(٤) تدريب الراوى للحافظ جلال الدين السيوطى ت ٩١١ - ٢/١٨٤ - ط دار الفكر.

(٥) الرسالة المستطرفة للحافظ محمد بن جعفر الكتانى ت ١٣٤٥هـ. - ص ١٥٤-. ط دار البشائر الإسلامية.

(٦) أصول الحديث د/ محمد عجاج الخطيب ص - ط دار الفكر.

هوامش:

(١) البخارى - أبواب التقصير - باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب.

(٢) الدارقطنى - كتاب الصلاة - باب صلاة المريض لا يستطيع القيام والفريضة على الراحلة ١/٣٨٠.

(٣) صحيح البخارى، كتاب الجهاد، باب/كيف يعرض الإسلام على الصبى، حديث (٣٠٥٥). وصحيح مسلم، كتاب / الفتن وأشراط الساعة، باب/ذكر ابن صياد، حديث (٢٩٢٤). وسنن أبى داود، كتاب اللباس، باب/ما جاء فى الأقبية، حديث (٤٠٢٨).

(٤) سورة الدخان آية ١٠. (٥) البخارى - كتاب الحيل - باب احتيال العامل ليهدى له حديث (٦٩٨١)، وأحمد ٦ / ٣٩٠.

(٦) مسلم - كتاب الإمارة - باب مراعاة مصلحة الدواب فى السير حديث (١٩٢٦)، وأحمد ٢/٣٧٨.

(٧) النسائى - كتاب الضحايا - . باب العجفاء. ٧/٢١٦.

الغريب من روايات الحديث

تعريفه:

الغريب لغة: هو البعيد، تقول غَرُبَ الشخص يعنى بَعُدَ عن وطنه - وكلام غريب أى بعيد عن الفهم.

وفى الاصطلاح:

هو ما رواه مُنْفَرِدًا بروايَته، فلم يروه غيره أو انفرد بزيادة فى متنه، أو إسناده سواء انفرد به مطلقًا أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته وإتقانه وضبطه مثل الزهرى وقتادة.

وقد سمى الغريب بذلك لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذى شأنه الانفراد عن وطنه.

ويطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر وهو «الفرد» - على أنهما مترادفان - وغاير بعض العلماء بينهما فجعل كلا منهما قسمًا مستقلا. لكن شيخ الإسلام ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحًا إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على «الفرد المطلق»، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبى، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق يفرقون فيقولون فى المطلق والنسبى: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.

أقسامه: ينقسم الغريب إلى قسمين: غريب مطلق، وغريب نسبى.

الغريب المطلق: هو ما كان التفرد فيه واقعًا فى أصل السند، أى فى الموضع الذى يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طريقه الذى فيه الصحابى، كحديث «**إنما الأعمال بالنيات**»[1] فهذا الحديث لم يروه عن النبى ﷺ من الصحابة بسند صحيح سوى عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر سوى علقمة بن وقاص من التابعين، ولم يروه عن عقلمة سوى محمد بن إبراهيم التيمى وهو من التابعين أيضًا، ولم يروه عن التيمى سوى يحيى بن سعيد وهو تابعى أيضًا، ثم رواه عن يحيى خلق.

فالتفرد فى هذا الحديث غريب فى أوله مشهور فى آخره. وقد أورد السيوطى فى هذا الحديث إشكالاً وأجاب عليه.

فقال فى «التدريب»: «حديث النية لم ينفرد به عمر - بل رواه عن النبى ﷺ أبو سعيد الخدرى كما ذكره الدارقطنى وغيره، بل ذكر أبو القاسم ابن منده أنه رواه سبعة عشر من الصحابة، وذكرهم بل زاد خمسة عشر صحابيا وصحابية، وذكر ابن منده أنه رواه عن عمر غير علقمة وعن علقمة غير محمد وعن محمد غير يحيى. وأجيب بأن حديث الأعمال لم يصح له طريق غير حديث عمر - ولم يرد بلفظ حديث عمر إلا من حديث أبى سعيد وعلى وأنس وأبى هريرة.

وأما حديث أبى سعيد: فقد صرحوا بتغليط ابن أبى داود فيه، وحديث على: فيه من لا يعرف. وحديث أنس: قال ابن عساكر: غريب جدا، والمحفوظ حديث عمر. وحديث أبى هريرة: بسند ضعيف، وسائر أحاديث الصحابة المذكورين: إنما هى فى مطلق النية كحديث: «**يبعثون على نياتهم**»[٢] وحديث: «**ليس له من غزاته إلا ما نوى**»[٣] ونحو ذلك. وهكذا يفعل الترمذى فى «الجامع» حيث يقول: وفى الباب عن فلان وفلان. فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين - بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب فى الباب.

قال البزار فى مسنده: «لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ولا عن علقمة إلا من حديث محمد - يعنى ابن عمرو - ولا عن محمد إلا من حديث يحيى».

ومن أمثلة الغريب المطلق أيضًا حديث «**نهى النبى ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته**»[٤] فقد تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

أما الغريب النسبى: فهو ما حصل التفرد فيه فى أثناء السند بأن لم يروه عن التابعى أو من دونه إلا راو واحد، وسمى نسبيا؛ لأن التفرد فيه حصل بالنسبة إلى راوٍ معين وإن كان الحديث فى أصله مشهورًا.

مثاله:

حديث شعب الإيمان: «**الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان**»[٥]. حديث تفرد به أبو صالح عن أبى هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبى صالح، فإنه فرد نسبى، أى أن التفرد فيه إنما هو بالنسبة لراوٍ معين وهو ابن دينار عن أبى صالح.

مثال آخر:

حديث ابن عمر: (أن النبى ﷺ بعث سرية إلى نجد فبلغت سهمانهم اثنى عشر بعيرًا، فنفلنا النبى ﷺ بعيرًا بعيرًا)[٦]. قال الحاكم: «تفرد به سفيان بن عيينة عن الزهرى وعنه أحمد بن شيبان الرملى».

وهناك أنواع من الغرابة يمكن إدخالها فى الغريب النسبى؛ لأن الغرابة لم تكن فيها مطلقة بل حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شىء معين. وهذه الأنواع هى:

١ - تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقولهم: تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة.

ومثاله : ما رواه ابن ماجه عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «**كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رآه غضب**»[٧]. وقال: «**عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق**»[٨]. قال الحاكم: تفرد به أبو ذكير عن هشام بن عروة وهو من أفراد البصريين عن المدنيين، فإن يحيى بن محمد بن قيس بصرى مخرج حديثه فى كتاب مسلم، وهشام بن عروة بن الزبير مدنى.

هذا وذكر أبو عبد الله الحاكم فى كتابه «معرفة علوم الحديث» أحاديث تفرد بها البصريون عن الكوفيين والخراسانيون عن الكوفيين، والخراسانيون عن المكيين، والمصريون عن المكيين، والرازيون عن الكوفيين. واكتفينا بذلك عن إيراد الأمثلة لأجل الاختصار.

٢ - تفرد أهل بلد أو أهل جهة برواية الحديث.

مثاله: ما رواه أبو داود عن أبى الوليد الطيالسى عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال: «**أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر**»[٩].

قال الحاكم: «تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم فى هذا اللفظ سواهم». وأورد أبو عبد الله الحاكم أحاديث تفرد بها الكوفيون والمدنيون والمصريون والشاميون والمكيون والخراسانيون.

٣ - تفرد ثقة برواية الحديث :

مثاله: ما رواه مسلم وغيره: «**أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة**»[١٠]. تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى، ولم يروه عن عبيد الله أحد من الثقات غير ضمرة، ورواه من غيرهم ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور، وعن خالد ابن يزيد عن الزهرى عن عروة عن عائشة.

تقسيم آخر للغريب:

قسم العلماء الحديث الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

١ - غريب متنًا وإسنادًا، كما لو انفرد بمتنه راو واحد.

٢ - غريب إسنادًا لا متنًا، كحديث معروف أنه روى متنه جماعة من الصحابة ولكن انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر وفيه يقول الترمذى: «غريب من هذا الوجه».

حكمه:

الحديث الغريب قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا وهو الغالب، ونماذج الغريب الصحيح موفورة فى الأفراد المخرجة فى «الصحيحين» عند البخارى ومسلم.

مثال :

أما الغريب الحسن فيوجد منه كثير فى «جامع الترمذى»، ولما كان الضعيف هو السمة الغالبة فى الغريب جعل أئمة الحديث يحذرون وينبهون فقال الإمام أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها وعامتها عن الضعفاء».

وقال الإمام مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذى رواه الناس».

وقال عبد الرزاق: «كنا نرى غريب الحديث خيرًا فإذا هو شر».

أشهر المصنفات فيه:

١ - صنف الدارقطنى فى هذا النوع كتابًا حافلاً؛ وهو المعروف بالأفراد.

٢ - غرائب مالك للدارقطنى.

٣ - السنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلده لأبى داود السجستانى.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٠.
(٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٢٧٠.
(٣) فتح المغيث للعراقى ص ٣١٩.
(٤) نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢ - ط السعادة البهية.
(٥) تدريب الراوى ٢/ ١٨١.
(٦) توضيح الأفكار للإمام الأمير الصنعانى ت ١١٨٢هـ ٢/ ٤٠٢ - ط المكتبة السلفية.

هوامش:

(١) صحيح البخارى، كتاب بدء الوحى عن عمر بن الخطاب ﷺ الحديث الأول.
(٢) صحيح البخارى ـ كتاب البيوع، حديث رقم ٢١١٨.
(٣) مسند أحمد حديث رقم ٢٢٣٦٠، عن عبادة بن الصامت ﷺ.
(٤) الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر ـ رضى الله عنهما. كتاب العتق وفضله - باب بيع الولاء وهبته.
(٥) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان من حديث أبى هريرة ﷺ.
(٦) صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير، حديث رقم ٤٦٥٦.
(٧) سنن ابن ماجه ـ كتاب الأطعمة، حديث رقم ٣٣٣٠.
(٨) سنن ابن ماجه ـ كتاب الأطعمة، حديث رقم ٣٣٣٠.
(٩) مسند أحمد ٣/ ٣ عن أبى سعيد الخدرى ﷺ.
(١٠) سنن أبى داود ـ كتاب الصلاة، حديث رقم ١١٥٤.

الغلط والغفلة والوهم فى الرواية

أجمع الأئمة من المحدثين والفقهاء على أنه يشترط فى من يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطًا لما يرويه، وفسر العدل: بأن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وفسر الضبط: بأن يكون متيقظًا غير مغفل حافظًا إن حدث من حفظه ضابطًا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، فإن فقد شرط من هذه الشروط كأن يكون الراوى غير ضابط مثلاً بحيث يكثر الغلط والغفلة والوهم فى روايته فإنه يترك حديثه ولا يحتج به، على ما سيأتى بيانه من أقوال أئمة هذا الشأن:

قال الإمام الشافعى: «ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط فى الشهادة لم تقبل شهادته».

وسئل شعبة عن من يترك الرواية عنه؟ فقال: «إذا أكثر من الرواية عن المعروف بما لا يعرف، أو كثر غلطه فبين له فأقام على غلطه ولم يرجع».

وقال ابن المبارك: «يكتب الحديث إلا عن أربعة وذكر من بينهم **رجل غلاط لا يرجع**».

وسئل أحمد بن حنبل عمن يُكتب العلم؟ فقال: «عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة وذكر منهم **رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل**».

ومن خلال أقوال هؤلاء الأئمة الاعلام تبين لنا أن من غلط فى رواية حديث وبين له غلطه فرجع عنه قُبِلَ منه ذلك وصحت روايته وقد فعله كثير من المحدثين.

روى الخطيب بسنده عن يحيى بن صاعد وأبى عروبة كلاهما عن أبى العالية إسماعيل ابن الهيثم اليشكرى قال:ثنا أبو عاصم عن عزرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبى زيد رضي الله عنه قال: أتانى رسول الله ﷺ فقال: «**يا أبا زيد، هل عندك من شىء؟**» قال: قلت: ما عندى إلا خل. قال: «**هاته فنعم الإدام الخل**». قال علباء: فمازلت أحبه منذ سمعت أبا زيد يذكره عن رسول الله ﷺ. وقال ابن صاعد: هذا حديث غريب الإسناد ما سمعناه إلا منه. وقال أبو عروبة: قال لنا أبو العالية حين حدثنا بهذا الحديث: قد

رجعت عنه. وقال العلاء بن الحسين قال: ثنا سفيان بن عينية حديثًا فى القرآن فقال له عبد الله بن يزيد: ليس هو كما حدثت يا أبا محمد. قال: وما علمك يا قصير؟ قال: فسكت عنه هنية ثم قام إلى سفيان فقال: يا أبا محمد أنت معلمنا وسيدنا فإن كنت أوهمت فلا تؤاخذنى. قال: فسكت سفيان هنيهة ثم قال: يا أبا عبد الرحمن، قال: لبيك وسعديك. قال: الحديث كما حدثت أنت وأنا أُوهَمْت.

وقال يحيى بن معين: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه، قال : فقرأ منه ساعة ثم قال ثنا ابن المبارك عن ابن عون فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك. فغضب وقال: ترد علىّ؟ قال: قلت: إى والله أريد زينك فأبى أن يرجع. وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهى بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين فى الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلط وكانت صحائف فخُلِطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك فرجع عنها.

وأما من أصر على غلطه بعد البيان فتسقط روايته ولا يكتب عنه؛ لأن إصراره على الغلط يبطل الثقة بقوله.

سئل الدارقطنى عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: «إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإن لم يرجع سقط».

وقال ابن مهدى لشعبة: «من الذى تترك الرواية عنه؟ فقال :إذا تمادى على غلط مجمع عليه ولا يتهم نفسه عند اجتماع الحفاظ على خلاف ما رواه أو رجل يتهم بالكذب».

وأما الغفلة التى يرد بها حديث الراوى: فهى أن يكون فى كتابه غلط فيقال له فى ذلك فيترك ما فى كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره فى كتابه بقولهم دون مراجعة أو تحقيق فيصحف ذلك تصحيفًا فاحشًا يقلب المعنى.

ولذا فقد نهى السلف الصالح عن كتابة الحديث عن أهل الغفلة.

روى الخطيب بسنده عن عطاء عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: «لا يكتب عن الشيخ المغفل».

وقال أبو على صالح بن محمد: «محمد بن خالد الطحان صدوق غير أنه مغفل كان أبوه خالد كتب أحاديث لم يسمعها فجعل ابنه هذا يحدث بتلك الأحاديث حتى قيل له: إن هذه أحاديث لم يسمعها أبوك».

وقال أبو بكر الباقلانى: «من عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة الضبط رد حديثه».

ومن الأمور التى يرد بهـا رواية الراوى كذلك كثرة الوهم فى حديثه.

قال ابن مهدى رحمه الله: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فلا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه». والله أعلم.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

- الكفاية ص ١٤٣، التقييد والإيضاح للعراقى ص ١٥٥.
- فتح المغيث للعراقى ص ٢٦٥.
- فتح المغيث للسخاوى ص ٢٨٧.
- تدريب الراوى للسيوطى ٣٣٩/١.
- توضيح الأفكار للأمير الصنعانى ٢٥٨/٢.

فقه الحديث

المقصود بفقه الحديث :

هو حُسن فهم النص النبوى وفق دلالات اللغة، وفى ضوء سياق الحديث وسبب وروده، وفى ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، وفى إطار المبادئ العامة والمقاصد الكلية للإسلام مع ضرورة التمييز بين ما كان من السنة على سبيل التشريع وما ليس بتشريع، وما كان من التشريع له صفة العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت؛ مع التأكد من سلامة النص من معارضة أقوى منه من القرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عدداً أو أصح ثبوتاً أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة التى اكتسبت صفة القطعية؛ لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام أفادت بانضمام بعضها إلى بعض يقيناً وجزماً بثبوتها.

أهمية فقه الحديث :

غلب على المشتغلين بعلم الحديث الاهتمام بدراسة الأسانيد وتخريج الألفاظ وجمع المتون والحكم عليها، ولكن أساطين هذا العلم جمعوا مع ذلك الاعتناء بفقهه واستخراج كنوزه ودرره، ولم يكونوا زوامل للأخبار يحفظون ما لا يفهمون، ويروون ما لا يعقلون، ويتحملون ما لا يعلمون كما اتهم البعض المحدثين بأنهم لا فقه عندهم.

والغالب على الفقهاء أيضاً أنهم لا يتعمقون فى دراسة علم الحديث ولا يراعون قواعده فى مؤلفاتهم، والحقيقة أن المحدث أحوج ما يكون للفقه فى الحديث، والفقيه أحوج ما يكون لدراسة علم الحديث، فالفقه ثمرة علم الحديث وقوام الشريعة ولا ثمرة بدون أصل، كما أن الفقيه يستنبط الأحكام من الحديث والثمرة إذا لم تبن على أصل صحيح كانت فاسدة، فكل فريق فى حاجة ماسة إلى علم الآخر؛ ليكمل به ما عنده فلابد للفقيه من الحديث فإن جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة، ولابد للمحدث من الفقه حتى يعى ما يحمله، ولا يكون مجرد ناقل، أو يفهمه على غير وجهه، وهذا يحتاج إلى فقه عميق ونظر دقيق ودراسة مستوعبة للنصوص وإدراك بصير لمقاصد الشريعة

وحقيقة الدين، وإلا كان ضرره أكبر من نفعه، ولذلك كان لابد للمجتهد من دراسة علم الحديث ليحسن استنباط الأحكام، وقد أدرك المحدثون أهمية الفقه بالنسبة لهم، ونبهوا طلاب الحديث إلى ذلك. قال سفيان بن عيينة : لو كان الأمر بيدنا لضربنا بالجريد كل محدث لا يشتغل بالفقه، وكل فقيه لا يشتغل بالحديث. وقال أيضًا : يا أهل الحديث تعلموا معانى الحديث فإنى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة.

وقال سليمان بن حيان : كنا نصحب سفيان الثورى قد سمعنا ممن سمع منه إنما نريد منه تفسير الحديث[1].

وقال الفضل بن دكين : كنت أمر على زفر فيقول لى : تعالَ حتى أغربل لك ما سمعت، فكنت أعرض عليه الحديث، فيقول : هذا ناسخ .. هذا منسوخ .. هذا يؤخذ به .. هذا يرفض ..[2].

وقال وكيع لتلاميذه : أى الإسنادين أحب إليكم؟ الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقالوا : الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله فقال : يا سبحان الله الأعمش شيخ - أى محدث قليل الدراية بالفقه - وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ[3].

ولذلك قال الإمام ابن أبى حاتم الرازى : كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة[4].

ولذلك قال الإمام أحمد : إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إلىَّ من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه، ولذلك عندما لامه إنسان فى حضوره مجلس الشافعى، وتركه مجلس سفيان بن عيينة قال له أحمد : اسكت فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول ولا يضرك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده[5].

وقال على بن المدينى : أشرف العلم الفقه فى متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة[6].

ولكنه ظهرت ناشئة فى العصور الأخيرة جعلوا همهم مجرد الرواية والنقل، واعتنوا بالجمع دون الفهم، فأساءوا إلى السنة من حيث أرادوا نفعها.

أشهر فقهاء المحدثين :

اشتهر كثير من المحدثين ببراعتهم فى فقه الحديث واستخراج فوائده، أخص منهم الإمام الزهرى، والأوزاعى، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى، وأحمد بن حنبل. وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وإسحاق ابن راهويه، والبخارى الذى ظهر فقهه وفهمه

للأحاديث فى صحيحه فى تراجم الأبواب وإشارته فى التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد فى مواضع عدة بحسب مناسباته الفقهية، وكثيرًا ما يدلى برأيه فى مسائل تكون موضع خلاف، وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يترجح عنده شيء حتى قيل: فقه البخارى فى تراجمه، وكذلك الإمام مسلم وأبو داود والترمذى الذى عرض فى سننه من الآراء الفقهية المختلف فيها وغيرهم من علماء الحديث.

أشهر المؤلفات فى فقه الحديث :

لم يصنف العلماء كتباً مستقلة فى فقه الحديث وإنما اعتبره العلماء أحد علوم الحديث ونبهوا على أهميته فى كتب المصطلح ثم أوردوا فوائد الحديث وفقهه فى ثنايا شروحهم للحديث، وقلما تجد شرحاً للحديث إلا ومعه بيان فقه الحديث، وتجد ذلك واضحاً فى كتاب المفهم للقرطبى، والمنهاج للنووى، ومعالم السنن للخطابى، وفتح البارى لابن حجر، والتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، وغيرها كثير، ونستطيع أن نعتبر كل كتب شروح الحديث كتباً فى فقه الحديث؛ لأنها شرحت الأحاديث شرحاً وافياً، واستخرجت كل فوائده، واستنبطت منه كل أحكام الشريعة فى العقائد والعبادات والأخلاق والتشريعات.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

الهوامش :

(١) حلية الأولياء لأبى نعيم ٦/٣٣٦.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبى ٦/١٧٨.

(٣) راجع : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١.

(٤) الجرح والتعديل ١/٢٥.

(٥) تدريب الراوى للسيوطى ١/٨.

(٦) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٤/١١٥.

فهارس ألفاظ الحديث، ومناهجها، ونماذج لكل منهج (تطبيق طرق تخريج الحديث فى الفهارس)

وضع العلماء فهارس متنوعة للحديث باعتبارات مختلفة تيسيرًا على الباحثين ومن أهم هذه الاعتبارات الفهارس التى وضعوها:

وهى ثلاث طرق :

الطريقة الأولى : بذكر اللفظة الأولى من متن الحديث، وترتيبها هجائيًا بحسب الحرف الأول من اللفظة، فما بعده، مع الإحالة على موضع الحديث المبدوء بهذه اللفظة فى كتاب أو أكثر من كتب الحديث، بحسب طبعة معينة. ومن أمثلة ذلك ما عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى لصحيح مسلم، وسنن ابن ماجة وموطأ مالك حسب طبعته التى قام بتصحيحها، وترقيمها. وأوسع هذه الفهارس موسوعة أطراف الحديث الشريف إعداد / محمد السعيد بسيونى المعروف بأبى هاجر، وهى مطبوعة فى ١٦ مجلدًا.

مزايا هذه الفهارس :

وأهم مزية لهذه الفهارس، سهولة تحديد موضع الحديث المطلوب فى المصادر المحال عليها فى كتاب أو أكثر. كما أن هذه الطريقة لا تحتاج إلى عملية لغوية، بتجريد الكلمة من زوائدها، أو إعادة الحروف إلى أصلها، وذلك لأنها تفهرس الكلمة كما هى واردة فى الحديث.

أهم عيوب هذه الطريقة :

أهم عيوب هذه الطريقة هو أن الباحث قد يكون الحديث الذى يبحث عنه، تبدأ اللفظة الأولى منه، بحرف غير الحرف الذى يبدأ به أول كلمة فى الحديث فى الفهرس، مثل : «**أشد الناس بلاءً الأنبياء**» و «**إن أشد الناس بلاءً الأنبياء**» ففى حالة البحث عن الحديث باللفظ الأول فقط، لا نحصل عليه باللفظ الثانى، والعكس بالعكس. ومن أهم عيوبها أيضا أن متن الحديث إذا كان طويلاً، مثل حديث الشفاعة أو حديث الإسراء والمعراج، فيصعب الحصول على بعض ألفاظه المشتمل عليها بعد بدايته؛ لأنه لا يفهرس إلا باللفظة الأولى. وكذلك محاولة تقطيع المتن الطويل إلى مقاطع وفقرات كل فقرة تبدأ بلفظ معين،

يختلف الأمر فى ذلك باختلاف نظر المفهرس.

الطريقة الثانية : وهذه الطريقة لفهرسة الأحاديث تعتمد على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث بشرط أن تكون هذه اللفظة اسماً أو فعلاً مع استبعاد الحروف الزائدة منها وبعد تجريدها توضع فى ترتيبها بحسب حروف المعجم.

أول من ابتكر هذه الطريقة :

أول من ابتكر هذه الطريقة العلماء الذين ألفوا فى غريب الحديث مثل ابن الجوزى وابن الأثير، وعلى منوالهم سارت مجموعة من المستشرقين على رأسهم الدكتور/ أرندجان فنسنك «أستاذ اللغات السامية بجامعة ليدن» وكان مع هؤلاء المستشرقين الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى، وقد أثمرت جهودهم كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف» ثم تبعهم بعض العلماء وحذوا حذوهم.

خصائص هذه الفهارس :

هذه الفهارس عظيمة النفع، كثيرة الفوائد حيث توفر الكثير من الجهد والوقت؛ إلا أنه يجب على من أراد الاستفادة بالكتب التى وضعت وفق هذه الطريقة أن يعرف الآتى :

١ - أن يكون عالماً بحروف اللغة العربية مستوعباً لترتيبها وفق طريقة المشارقة استيعاباً تاماً.

٢ - أن يكون على دراية باللغة العربية، وعلى علم بتصريف الأفعال، وأن يكون قادراً على التفريق بين الأسماء والأفعال، والحروف المنفصلة والحروف الأصلية والحروف الزائدة، وأن يكون على علم بالأسماء الجامدة والمبنية، والأفعال الجامدة.

مزايا هذه الفهارس :

لهذه الفهارس عدة مزايا من أهمها :

١ - أن الباحث إذا أراد أن يبحث عن حديث بواسطتها فإنه يصل إليه بسرعة وبأقل مجهود؛ خاصة إذا كان عالماً بخصائصها.

٢ - لا يشترط للبحث عن الحديث بواسطة هذه الفهارس أن تعرف بدايته أو موضوعه أو راويه الأعلى؛ بل يكفى فقط معرفة كلمة منه أو أكثر خاصة إذا كانت غريبة وقليلة الاستعمال.

٣ - أن القائمين بوضع هذه الفهارس حددوا موضع وجود الحديث فى الكتب المذكور فيها بدقة، فيذكرون الكتاب ورقم الباب، ويذكرون الجزء والصفحة، فى الكتب غير المبوبة وفى هذا فائدة كبيرة للباحث.

أهم عيوب هذه الفهارس :

لا يوجد كتاب يخلو من العيوب والأخطاء حاشا كتاب الله ـ عز وجل ـ وقد حرص واضعو هذه الفهارس على إخراج فهارسهم خالية من العيوب والأخطاء إلا أنه يؤخذ عليها بإجمال:

١ – يشترط للبحث فى هذه الفهارس أن يكون الباحث على دراية باللغة العربية وتجريد الكلمات وترتيب الحروف وإلا فلن يحصل على مطلوبه.

٢ – أنها لا تذكر الحديث فى جميع الكلمات المذكورة فيه وإنما تكتفى بالكلمة الغريبة أو الهامة فقط فقد يذكر الحديث تحت كلمة واحدة فقط فإذا خلت رواية الباحث منها فلن يجد حديثه.

٣ – هذه الطريقة لا يذكر فيها من روى الحديث من الصحابة وإنما تذكر الجملة ومن أخرجها من أصحاب الكتب مما يجعل الباحث مضطراً للرجوع إلى الكتب ليعرف ما كان عن الصحابى الذى يخرج حديثه أم لا.

٤ – أن أصحابها لم يقصدوا حصر واستيعاب الأحاديث التى وردت فيها الكلمة، فيذكرون بعض الأحاديث، ويغفلون بعضها، فلا يكفى الاعتماد عليها عند إرادة الاستقصاء والحصر.

٥ – فهرسة الأحاديث باعتبار الألفاظ قد يؤدى إلى الخلط بين بعض الأحاديث التى ذكرت فيها نفس الكلمة مع اختلاف الموضوع مما يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت والجهد فى تحديد الحديث المراد. مثل نوى بمعنى قَصَد، ونوى جمع نواة.

كيفية الوصول إلى الحديث وفق هذه الفهارس :

إذا أراد الباحث أن يقف على حديثه بواسطة هذه الفهارس فإن عليه أن يتبع هذه الخطوات :

١ – تحديد ألفاظ الحديث المراد الوقوف عليه، ثم تجريدها من الحروف الزائدة حسب الميزان الصرفى والاكتفاء بالحروف الأصلية.

٢ – استبعاد الألفاظ السهلة التى يكثر ورودها فى الحديث، والبحث عن الحديث تحت الألفاظ الغريبة فى أماكن وجودها حسب ترتيب الحروف الأبجدية، فإذا وقفت على حديثك فانظر من أخرجه، ثم ارجع إليه، واذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة، وحدد الراوى الأعلى، وبين درجة الحديث، واسم المطبعة.

وأهم الكتب التى سارت وفق هذا المنهج :

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف.

(أ) **مؤلفه :** جماعة من المستشرقين

بمشاركة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى، وهو فهرس لألفاظ الأحاديث الواردة فى صحيح البخارى وصحيح مسلم والسنن لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى والموطأ لمالك والمسند لأحمد.

(ب) **منهج هذا الكتاب** : جردوا الألفاظ من الحروف الزائدة، ثم رتبوها على حروف المعجم، ورتبوا الأفعال المجردة على نحو الترتيب المعروف فى النحو والصرف، فيذكرون الماضى ثم المضارع ثم الأمر ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ويقدمون المبنى للمعلوم على المبنى للمجهول والمجرد على المزيد ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع والمرفوع ثم المجرور ثم المنصوب، ويذكرون تحت كل كلمة الأحاديث التى جاءت فيها هذه الكلمة مقتصرين على الجملة التى وردت فيها الكلمة، ثم يذكرون بجوارها من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة، وقد وضعوا لكل كتاب رمزاً بينوه فى الكتاب ويحددون مكان الحديث، فيذكرون الكتاب والباب أو الكتاب ورقم الحديث أو الجزء والصفحة.

مميزات هذا الكتاب :

١ - أنه مفيد جداً فى جمع الأحاديث التى تكلمت فى موضوع واحد فإذا أردت أن تكتب فى موضوع السحر فابحث فى كلمة سحر تجد أحاديث كثيرة.

٢ - أنه ذكر أحاديث تسعة كتب من أهم كتب السنة، وهى الكتب الستة المشهورة بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد وسنن الدارمى.

٣ - أنه يسر الوقوف على أحاديث مسند أحمد بذكر الجزء ورقم الصفحة.

٤ - أنه يمكن الباحث من الوقوف على الحديث دون معرفة أوله أو موضوعه أو راويه الأعلى.

٥ - أنه يحدد مكان وجود الحديث فى الكتب التى أخرجته بدقة.

أهم عيوب هذا الكتاب :

تظهر فيه عيوب هذه الطريقة التى ذكرتها سابقاً بالإضافة إلى أنه يخرج الحديث من تسعة كتب فقط، وهى رغم أهميتها لا تحوى إلا بعض الأحاديث، وهناك كتب كثيرة غيرها حوت كثيراً من الأحاديث مثل : مستدرك الحاكم، وسنن البيهقى، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة وغيرها، كما أن فيه بعض الأخطاء فى الترتيب اللغوى للكلمات، كما أنه قد يغفل بعض الأحاديث فلا يوردها أصلاً.

٢ - **النوع الثانى :** وضع فهارس خاصة بألفاظ أحاديث كتاب معين، ومن أشهر هذه الفهارس : فهرس ألفاظ المستدرك للحاكم - أعدته دار الكتب العلمية بعنوان المعجم اللفظى وطبعته مع عدة فهارس للمستدرك سنة ١٤٠٧ هـ.

الطريقة الثالثة : وضع فهرس خاص بموضوع الحديث باعتبار ألفاظه، وأشهر كتب هذا المنهج :

مفتاح كنوز السنة :

مؤلفه : ألفه بالإنجليزية الدكتور فنسنك «أستاذ اللغات السامية فى جامعة ليدن» وقد استغرق فى كتابته عشر سنوات، ثم ترجمه إلى العربية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى مع التصحيح والمراجعة.

وهذا الكتاب فهرس لأربعة عشر كتاباً هى الكتب التسعة التى فهرس أحاديثها المعجم المفهرس إضافة إلى : مسند زيد بن على بن الحسين والطبقات الكبرى لابن سعد والمغازى للواقدى وسيرة ابن هشام ومسند أبى داود الطيالسى.

وطريقته فى هذا الكتاب : أن يذكر الموضوعات العامة، ويرتبها حسب الحروف الأبجدية سواءً كانت موضوعات كالصلاة والحج أو أفراد كأبى بكر وعمر أو أماكن كبدر وأحد، ثم يورد تحت الكلمة الأحاديث التى تناولتها، فإذا كثرت الأحاديث وضع لها عناوين فرعية تدل عليها، ثم يذكر تحتها جملة من الحديث، ثم يذكر أماكن وجوده فى الكتب الأربعة عشر، وقد وضع رموزاً لهذه الكتب بينها فى مقدمة الكتاب كما وضع رموزاً للكلمات التى يكثر ورودها فى الكتاب على سبيل الاختصار.

والبحث عن الموضوعات أو الأحاديث فى هذا الكتاب سهل ويسير؛ إذ يكفى أن تعرف موضوع الحديث الذى تبحث عنه، ثم تبحث عنه فى ترتيبه، فإذا وجدته وجدت بجواره من أخرجه وأماكن وجوده فى الكتب.

وهذا الكتاب مفيد جداً خاصة عند البحث فى موضوع معين سواءً كان موضوعاً أو شخصاً أو مكاناً حيث يحدد أماكن وجوده فى الكتب الأربعة عشر بدقة.

إلا أنه يؤخذ عليه عدم دقته فى الترتيب، ووقوع بعض الأخطاء اللغوية فيه.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

القوقلة فى رواية الحديث

يراد بها كلمة «قال» التى تتكرر بين رجال الإسناد وقد جرت عادة أهل الحديث بحذفها فى أثناء الإسناد فى الخط أو الإشارة إليها بالرمز.

قال العراقى رحمه الله: «رأيت فى بعض الكتب المعتمدة الإشارة إليها بقاف، فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب: قثنا. يريد قال حدثنا، وقد توهم بعض من رأى هذا هكذا أنها الواو التى تأتى بعد حاء التحويل، وليس كذلك، وبعضهم يفردها فيكتب ق ثنا. وهذا اصطلاح متروك» انتهى.

وقال ابن الصلاح: «جرت العادة بحذفها خطًا ولابد من ذكرها حال القراءة لفظًا».

قال: «إذا تكررت كلمة «قال» كما فى قوله فى كتاب البخارى: ثنا صالح بن حبان قال: قال عامر الشعبى. حذفوا إحداهما فى الخط وعلى القارئ أن يلفظ بهما جميعًا».

وقد سئل ابن الصلاح فى «فتاويه» عن ترك القارئ قال فقال: «هذا خطأ من فاعله، قال: والأظهر أنه لا يبطل السماع به؛ لأن حذف القول جائز اختصارًا، وقد جاء به القرآن العظيم». وكذا قال النووى: تركها خطأ والظاهر صحة السماع.

وإذا كان فى الإسناد: قرئ على فلان أخبرك فلان، أو قرئ على فلان حدثنا فلان. فليقل القارئ فى الأول قيل له: أخبرك فلان. وفى الثانى: قال: حدثنا فلان.

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله: «وقد جاء هذا مصرحًا به خطا».

وقال العراقى رحمه الله: «وقد كان بعض من لقيته من أئمة العربية ينكر اشتراط المحدثين للتلفظ بقال فى أثناء السند؛ وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل، وما أدرى ما وجه إنكاره لذلك؛ لأن الأصل الفصل بين كلامى المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمر، والإضمار خلاف الأصل».

قال السيوطى رحمه الله بعد أن ذكر كلام العراقى السابق: «قلت: وجه ذلك فى غاية الظهور؛ لأن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا، إذ حدَّث بمعنى قال ونا بمعنى لنا فقوله: حدثنا فلان، حدثنا فلان معناه: قال لنا فلان، قال

لنا فلان. وهذا واضح لا إشكال فيه، وقد ظهر لى هذا الجواب وأنا فى أوائل الطلب فعرضته لبعض المدرسين فلم يهتد لفهمه لجهله بالعربية، ثم رأيته بعد نحو عشر سنين منقولا عن شيخ الإسلام[1] وأنه كان ينصر هذا القول ويرجحه، ثم وقفت عليه بخطه. فلله الحمد».

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) التقريب والتيسير للإمام النووى ت ٦٧٦ هـ مع شرحه تدريب الراوى ٢/١١٤.

(٢) التقييد والإيضاح ص ٢٣٥.

(٣) فتح المغيث للعراقى ص ٢٥١.

(٤) قواعد التحديث للحافظ جمال الدين القاسمى. ص ٢٠٩. ط دار إحياء الكتب العربية.

الهوامش:

(١) يعنى ابن حجر العسقلانى.

قول التابعى غير الصريح فى رفع الحديث

إذا قال التابعى الكبير الذى لقى جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن الخيار وسعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا. فهذا صريح فى رفع الحديث إلى النبى ﷺ ولكنه مرفوع مرسل.

وأما قول التابعى: من السنة كذا. كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة التابعى: «السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات». رواه البيهقى فى سننه. فقد اختلف فيه: هل هو من قبيل المرسل المرفوع أو الموقوف المتصل؟ حكى الإمام النووى الوجهين لأصحاب الشافعى، ثم قال: «والصحيح أنه موقوف».

وحكى الداودى أن الشافعى رضي الله عنه كان يرى فى القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابى أو التابعى، ثم رجع عنه لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد.

قال الإمام العراقى رحمه الله: «وما حكاه الداودى من رجوع الشافعى عن ذلك فيما إذا قاله الصحابى لم يوافق عليه، فقد احتج به فى مواضع من الجديد، فيمكن أن يحمل قوله ثم رجع عنه، أى عما إذا قاله التابعى».

قلت: ومما يرجح ذلك أن قول التابعى: من السنة يتطرق إليه احتمال إرادة سنة الخلفاء الراشدين، فكثيرًا ما يعبرون بها فيما يضاف إليهم، وقد يريدون سنة البلد، وهذا الاحتمال وإن قيل به فى الصحابى فهو فى التابعى أقوى. نعم ألحق الشافعى - رحمه الله - بالصحابة سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: يفرق بينهما»[1].

قال أبو الزناد: فقلت: سنة. فقال سعيد سنة. قال الشافعى: «والذى يشبه قول سعيد سنة أن يكون أراد سنة النبى ﷺ».

وكذا قال ابن المدينى: «إذا قال سعيد مضت السنة. فحسبك به». وحينئذ فهو مستثنى من التابعين.

وإذا قال التابعى: «أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا. فهو مرسل». قاله أبو نصر ابن الصباغ.

وقال الإمام الغزالى رحمه الله: «إذا قال

التابعى: أمرنا بكذا. احتمل أمر الرسول ﷺ وأمر الأمة. بأجمعها، والحجة حاصلة به، ويحتمل أمر الصحابة، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من يجب طاعته، ولكن الاحتمال فى قول التابعى أظهر منه فى قول الصحابى».

ويؤخذ من كلام الغزالى أنه يرجح الرفع، ألا تراه يقول بعد قوله: لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من يجب طاعته.

وأما قول التابعى: كنا نفعل كذا فليس بمرفوع قطعًا ولا بموقوف إن لم يضفه لزمن الصحابة بل مقطوع، فإن أضافه احتمل الوقف ويحتمل عدمه، لأن تقرير الصحابى لا ينسب إليه بخلاف تقريره ﷺ.

وإن قال التابعى: كانوا يفعلون كذا، فقال الإمام النووى: «إنه لا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع فيكون نقلاً للإجماع وفى ثبوته بخبر الواحد خلاف».

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) المستصفى للإمام الغزالى ١/١٣١ - ط المطبعة الأميرية ببولاق.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ١/٣١ - ط دار الريان للتراث.
(٣) المجموع شرح المهذب للإمام النووى ١/١٣١. ط دار الطباعة المنيرية.
(٤) التقييد والإيضاح للعراقى ص ٦٧.
(٥) فتح المغيث للحافظ شمس الدين السخاوى ت ٩٠٢ - ١/١٤٣ - دار الكتب العلمية.
(٦) تدريب الراوى ١/١٨٧.

هوامش:

(١) الدارقطنى - كتاب النكاح - ٣/١٨٠ حديث رقم ٣٧٤١.

قول الصحابى غير الصريح فى رفع الحديث

تعددت وتنوعت ألفاظ الصحابة رضي الله عنهم فى نقل الأخبار عن رسول الله ﷺ.

وأقوى هذه الألفاظ أن يقول الصحابى: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو أخبرنى، أو حدثنى، أو شافهنى. فهذه الألفاظ المذكورة هى الأصل فى الرواية والتبليغ قال ﷺ: (**نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها**......) الحديث[1].

أما قول الصحابى: كنا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو نرى كذا، أو يقولون، أو يفعلون كذا. إن لم يضفه إلى زمن النبى ﷺ فهو موقوف.

كذا قاله الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول وأطلق الحاكم والرازى والآمدى أنه مرفوع، ورجحه ابن الصباغ ومثل له بقول عائشة ـ رضى الله عنها : «كانت اليد لا تقطع فى الشىء التافه».

ومن أمثلته أيضًا ما رواه البخارى وغيره عن جابر بن عبد الله قال: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا»[2].

وإن أضافه الصحابى إلى زمن النبى ﷺ كأن يقول: كنا نفعل فى حياة النبى ﷺ أو فى زمنه أو وهو فينا أو بين أظهرنا أو نحو ذلك. فالصحيح الذى قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول أنه مرفوع قال ابن الصلاح رحمه الله: «لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة».

مثاله:

ما رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «**كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ**»[3].

ومن أمثلته أيضًا: ما رواه النسائى وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: «**كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبى ﷺ**»[4].

ومن أمثلته كذلك: ما رواه مسلم وغيره عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: «**كنا نخرج فى عهد رسول الله ﷺ صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير أو صاعًا من أقط لا نخرج غيره**»[5].

قال النووى ـ رحمه الله: «وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى فى العادة كان

كـمـا لو رآه النبى ﷺ ولم ينكره، فـيكون مـرفـوعًـا، وإن جاز خـفـاؤه عليـه ﷺ لم يكن مـرفـوعًـا كـقـول بعض الأنصـار: «كنا نجـامع فنكسل ولا نغتسل». فهـذا لا يدل على عـدم وجوب الغـسل من الإكسـال لأنه يفـعل سـرًا فيخفى».

وأمـا قـول الصـحـابى: من السنة كـذا، أو أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، وما أشبهه فكله مرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله ﷺ ، واحتمال أن يكون الأمر غيره وأن يريد سنة غيره بعيد.

ومما يؤيد أن ذلك فى حكم الرفع مـا رواه البـخارى فى صحيحـه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما فى قصتـه مع الحجاج حين قال له: «إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة». قال ابن شهاب: «فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته ﷺ ».فنقل سالم – وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين – عن الصحابة أنهم إذا أطلقـوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبى ﷺ . ومما يؤيد الرفع فى «كنا نؤمـر» ما رواه الشيخان عن أبى موسى فى قصة استئذانه على عمر، ولفظ البخارى:

«عن أبى موسى قال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لى وكأنه كان مشغولاً فرجعت ففزع عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله ابن قيس؟ ايذنوا له قيل: قد رجع، فدعانى فقلت: كنا نؤمر بذلك........) الحديث[٦].

قال العلماء: «إن قول الصحابى (كنا نؤمر بكذا) له حكم الرفع».

وعلى كل حال فتنوع ألفاظ الصحابة فى أداء الحديث هو من قبيل التفنن فى تبليغ الهدى النبوى لاسيما وقد يكون الحكم الذى قيل فيه: أمرنا أو من السنة من سنن الأفعال لا الأقوال، وقد يقولون ذلك إيجازًا أو لضيق المقام. والله أعلم.

بقى لنا أن نقول: هل تفسير الصحابى لآية من آيات القرآن الكريم يعد من قبيل المرفوع أو الموقوف؟

نقول وبالله التوفيق: إذا كان لتفسير الصحابى تعلق بسبب نزول آية أو نحو ذلك فهو مرفوع، فإن الصحابى الذى شهد الوحى والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت فى كذا أو كذا فإنه حديث مسند.

مثال ذلك: ما رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله: «كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول. فنزلت ﴿**نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم**﴾[٧] .

وأمـا غيـر ذلك من تفاسيـر الصحـابة التى لا تشـتمل على إضـافـة شىء إلى رسـول الله ﷺ فمعدودة فى الموقوفات.

من ذلك مـــا رواه الحـــاكم بسنده عن أبى هـريرة رضي الله عنه فـى قـوله تعـالى: ﴿لواحـة للبـشر﴾ قـال: «تلقـاهم جهنم يوم القـيامـة، فتلفحهم لفحة فلا تترك لحمًا على عظم». قال الحاكم رحمه الله: هذا وأشباهه يعد فى تفسير الصحابة من الموقوفات.

«فائـــدة» :

مظان الأحاديث الموقوفة:

توجـد الأحـاديث الموقـوفـة فى كتب السنة جميعها غير أنها يكثر وجودها فى:

مـصنف ابن أبى شـيبـة – مـصنف عـبـد الرزاق – تفسيـر ابن جريـر الطبرى – تفسيـر ابن أبى حاتم الرازى – تفسير ابن المنذر.

أ.د/موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم.
(٢) الكفاية للخطيب البغدادى ت ٤٦٣ – ص ٤٢٢ – ط المكتبة العلمية.
(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ١/ ٣٠.
(٤) المجموع شرح المهذب ١/ ٥٩.
(٥) المستصفى للإمام الغزالى ١/ ١٢٩.
(٦) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح.
(٧) تدريب الراوى ١/ ١٨٨.

هوامش:

(١) أحمد فى المسند ٤/ ٨٠.
(٢) البخارى كتاب الجهاد، باب التسبيح إذا هبط واديا – وأحمد فى المسند ٣/ ٣٣٣.
(٣) البخارى كتاب النكاح باب العزل – مسلم كتاب الطلاق باب حكم العزل.
(٤) النسائى كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحوم الخيل – الترمذى أبواب الأطعمة باب ما جاء فى أكل لحوم الخيل.
(٥) مسلم كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر – أحمد فى المسند ٣/ ٣٣.
(٦) البخارى كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثًا – ومسلم كتاب الأدب باب الاستئذان.
(٧) البخارى كتاب التفسير – تفسير سورة البقرة – باب (نساؤكم حرث لكم)، مسلم كتاب الطلاق – باب جواز جماع الرجل امرأته فى قبلها من ورائها.

كتابة الحديث وضبطها

كان العرب فى جملتهم قوماً أميين، لا يعرف القراءة والكتابة منهم إلا القليل وقد وصفهم الله تبارك وتعالى بالأميين فى القرآن فقال تعالى : ﴿**هو الذى بعث فى الأميين رسولاً منهم** ... الآية﴾[1]. وقد ساعدهم ذلك فى تنمية ملكة الحفظ عندهم والملكة متى استعملت عظمت ونمت فكانوا يحفظون أشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم، فكان العرب من أحفظ الأمم التى عرفها التاريخ، فلما أرسل الله نبيه ﷺ كان أول ما أنزل عليه : ﴿**اقرأ باسم ربك الذى خلق** ...﴾[2]. فرفع الإسلام قدر العلم وجعل طلبه فريضة وأعلى شأن العلماء، وكانت عناية النبى بتعليم أمته شديدة فحثهم على طلبه ورغبهم فيه حتى إنه جعل فداء الأسرى الذين يجيدون القراءة والكتابة ولا يملكون مالاً فى غزوة بدر أن يقوم الواحد منهم بتعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، واتخذ النبى كتّاباً يكتبون له المعاهدات والمواثيق والرسائل التى يوجهها إلى الملوك والحكام، كما يكتبون بين يديه ما ينزل عليه من قرآن، ومن ثمّ انتشرت الكتابة فى عهد النبى ﷺ، وكثر الكاتبون، ولم تكن الأحاديث النبوية جميعها مدونة فى ذلك العصر بل كانوا يسمعون كلام النبى ويحفظونه ويعملون به وكان لذلك سببين :

الأول : أنهم كانوا يعتمدون على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم مع قلة الكتاب بينهم وصعوبة توفر أدوات الكتابة.

الثانى : الأحاديث الواردة فى النهى عن كتابة الحديث ومن أصحها :

(أ) حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه**»[3]. وهذا أصح ما ورد فى هذا الباب.

(ب) وعنه قال : «**جهدنا بالنبى أن يأذن لنا فى الكتاب فأبى**»[4]. وفى رواية قال : «**استأذنا النبى فى الكتابة فلم يأذن لنا**»[5].

(جـ) عن أبى هريرة رضي الله عنه أنه قال : «خرج رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال : **ما هذا الذى تكتبون؟** قلنا : أحاديث نسمعها منك، قال : **أكتاب غير كتاب الله؟ أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا**

من الكتب مع كتاب الله تعالى»[٦]. وهناك أحاديث أخرى ولكن أسانيدها لا تخلو من مقال، وبالمقابل وردت أحاديث تبيح الكتابة ومن أهمها :

(أ) حديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتنى قريش وقالوا : تكتب كل شىء سمعته عن رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلم فى الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال : «**اكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج منه إلا الحق**»[٧].

(ب) عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما فتح مكة قال : «**اكتبوا لأبى شاه**»[٨].

(جـ) قال ابن عباس - رضى الله عنهما : لما اشتهر بالنبى ﷺ وجعه قال: «**ايتونى بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا من بعده**»[٩]. وقد حاول العلماء أن يجمعوا بين هذه الأحاديث فذكروا خمسة أوجه للجمع :

الوجه الأول : الطعن فى أحاديث النهى عن الكتابة والقول بأن حديث أبى سعيد موقوف عليه فلا يصلح للاحتجاج به ويروى هذا عن البخارى وغيره وهذا خطأ؛ لأن حديث أبى سعيد صحيح ثابت عند الإمام مسلم.

الوجه الثانى : أن النهى كان عن كتابة غير القرآن مع القرآن فى صحيفة واحدة والإذن كان بكتابة ذلك متفرقاً حتى يؤمن الالتباس.

الوجه الثالث : أن النهى فى حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتاب، وأن الإذن فى حق من لا يوثق فى حفظه كأبى شاه.

الوجه الرابع : أن يكون النهى عاماً والإذن خاصاً بمن كان قارئاً كاتباً لا يخطئ ولا يخشى عليه الغلط.

الوجه الخامس : أن النهى كان فى أول الإسلام خشية أن يختلط الحديث بالقرآن، فلما عرف المسلمون القرآن وحفظوه وميزوه عن الحديث زال هذا الخوف، فنسخ النهى، وصار الأمر إلى الجواز.

قال ابن قتيبة : هذا من منسوخ السنة بالسنة كأنه نهى فى أول الأمر أن يكتب قوله ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ أن تكتب وتقيد[١٠] وقال الخطابى : يشبه أن يكون النهى متقدماً وآخر الأمرين الإباحة، وقد قيل أنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا[١١]، وقد ذهب إلى هذا القول

جمهور العلماء قال الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر الأحاديث التى تبيح الكتابة : هذا ما يدل على أن حديث أبى سعيد منسوخ وأنه كان فى أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن وحديث أبى شاه فى أواخر حياة النبى وكذلك إخبار أبى هريرة وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبى هريرة ولو كان حديث أبى سعيد فى النهى متأخراً عن هذه الأحاديث فى الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً(١٢). فهذه أقوى الطرق فى الجمع بين الأحاديث أصحها هو الوجه الأخير فيمكن أن يقال : إن النبى نهاهم فى بداية الأمر عن كتابة القرآن والحديث معاً فى صحيفة واحدة خشية الغلط والاختلاط وخشية انشغالهم عن كتابة القرآن خاصة مع قلة الكتاب منهم وقلة أدوات الكتابة، ولكن أذن فى ذلك لمن وثق به، فلما حفظ المسلمون القرآن، وميزوه عن الحديث، وكثر الكتاب زالت علة النهى، فأباح الكتابة. وإعمال النصوص جميعاً أولى من إهمالها، والجمع مقدم على الترجيح كما هو معروف عند الأصوليين وتبعاً لاختلاف هذه النصوص وتنوع الآراء فى فهمها والجمع بينها فقد

اختلف السلف فى حكم الكتابة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : القائلون بكراهة كتابة العلم مطلقاً ومن أشهر القائلين بذلك : أبو سعيد الخدرى، وأبو موسى الأشعرى، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت ـ رضى الله عنهم، والشعبى، ويونس بن عبيد، وغيرهم.

المذهب الثانى : القائلون بإباحة الكتابة وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين، ومن أشهر القائلين بذلك : عمر، وعلى، وعبد الله ابن عمرو، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وسمرة بن جندب ـ رضى الله عنهم ـ وسعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصرى، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم.

المذهب الثالث : جواز الكتابة لضرورة الحفظ مع وجوب محوها بعد الحفظ حكاه الرامهرمزى ولم يذكر القائلين به، ومما تجدر الإشارة إليه : أن هذا الخلاف قد انتهى وزال واجتمعت الأمة على جواز الكتابة.

قال ابن الصلاح : ثم إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الأخيرة.

وقال النووى بعد حكاية الخلاف : ثم أجمعوا على جوازها.

وقال ابن كثير : وقد حكى إجماع العلماء فى الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث وهذا أمر مستفيض ذائع من غير نكير.

ضبط الحديث :

حرص المسلمون على حفظ الحديث ونقله وضبطه منذ الصدر الأول، ولم يكن ذلك اتفاقاً وإنما كان وفق قواعد علمية واضحة استنبطوها بعقولهم، ثم دونوها فى صحائفهم وتعاملوا مع النصوص من خلالها، فلم يترك العلماء شيئاً يتعلق بالحديث إلا بينوه ودونوه حتى قال بعض العلماء : لقد نضجت علوم الحديث حتى احترقت لكثرة ما قدمها العلماء واعتنوا بها، وقد استن المحدثون للكتابة آداباً تحقق الضبط الكامل لما يكتب فى الصحف وتكفل سلامة النصوص، ووضعوا لذلك قواعد وأصولاً ساروا عليها وألزموا الكتاب باتباعها، وإن كانت الطباعة الحديثة قد أغنت عن كثير منها إلا أنه يلزم معرفتها لتحقق الوثوق بسلامة النصوص وللوقوف على طريق القراءة من المخطوطات القديمة وللاستفادة من مناهجهم فى ضبط النصوص وتحقيقها.

وسأورد بعض قواعدهم ومصطلحاتهم فى ضبط الحديث.

(أ) الاهتمام بضبط الحديث وتحقيقه شكلاً ونقطاً يؤمن معها اللبس عند الأداء؛ ليؤديه كما سمعه ولا يعتمد على حفظه ويقظته فذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان.

(ب) العناية بضبط الأسماء خاصة الملتبس منها؛ لأن الأسماء لا تدرك بالمعنى ولا يدخلها القياس، ولا يستدل عليها من سياق الكلام.

(جـ) صرف العناية إلى ضبط الحروف المهملة بعلامة تدل على عدم نقطها، وقد وضعوا لذلك اصطلاحات خاصة بذلك تعرف فى كتبهم وتؤكد تحرزهم واحتياطهم عند نقل النصوص.

(د) ضبط الألفاظ المشكلة فى متن الكتاب مع كتابتها فى الحاشية وضبطها؛ فإن ذلك أبلغ وأحوط لسلامة النص.

(هـ) الاعتناء بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه على رواية معينة، ثم ما كان فى غيرها من زيادات ألحقها فى الحاشية أو نقص أعلم عليه، أو خلاف كَتَبَه، معيِّناً فى كل ذلك من رواه بتمام اسمه لا رامزاً إلا أن يبين رموزه أول الكتاب أو آخره.

(و) تحقيق الخط وتوضيحه وترك السرعة فى الكتابة وعدم تدقيق الحروف وتصغيرها، وقد قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل بن إسحاق، وقد رآه يدقق الخط : لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك.

(ز) مقابلة كتابه بالأصل الذى أسمعهم الشيخ منه حتى يتحقق من سلامة النص ويُصلح ما وقع عنده من خطأ، وقد بالغوا فى أهمية ذلك حتى قال عروة بن الزبير لابن هشام: أكتبت؟ قال : نعم. قال : عرضت كتابك؟ قال : لا. قال : لم تكتب. وقال الأخفش : إذا نسخ الكتاب، ولم يعارض، ثم نسخ، ولم يعارض خرج أعجمياً.

(ح) وضع دائرة فارغة تفصل بين كل حديثين أو بين كل فقرتين حتى لا يختلط الكلام بعضه ببعض.

(ط) المحافظة على ذكر الثناء على الله سبحانه وتعالى كلما ذكر فيقول عز وجل ونحوه، وإن لم يكن فى الأصل، والمحافظة على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ عند ذكره كل مرة ولا يرمز إليه ولا يقتصر على ذكر الصلاة دون التسليم عليه والترضى والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار.

(ك) وضع الرموز للألفاظ المتكررة فى الإسناد فيرمزون إلى حدثنا فيقولون «ثنا» وإلى أخبرنا فيقولون «أنا» ويكتبون للتحول من إسناد إلى آخر حرف الحاء المهملة «ح» ولهم غير ذلك من القواعد التى وضعوها للحفاظ على سلامة النص حتى إنهم أفردوا ذلك بمؤلفات خاصة، أهمها: الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى، والإلماع فى أصول الرواية، وتقييد السماع للقاضى عياض وغيرها.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

مراجع للاستزادة :

راجع : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٨٨ وما بعدها، تدريب الراوى ٢٦٤/١، ٦٨/٢، توضيح الأفكار ٣٥٢/٢، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦٧، توجيه النظر ٧٧٢/٢، توضيح الأفكار ٣٥٢/٢.

الهوامش :

(١) سورة الجمعة، الآية (٢).
(٢) سورة العلق، الآية (١).
(٣) مسلم فى صحيحه كتاب الزهد والرقائق باب التثبيت فى الحديث وحكم كتابة العلم ٢٢٩٨/٤ رقم ٣٠٠٤.
(٤) الإلماع للقاضى عياض ص ٢٨، تقييد العلم للخطيب البغدادى ص ٣٢، ٣٣.
(٥) نفس المرجع السابق.
(٦) تقييد العلم ص ٤٣.
(٧) أبو داود كتاب العلم باب فى كتاب العلم ٣١٧/٣ رقم ٣٦٤٦.
(٨) البخارى كتاب اللقطة باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ١٠٤/٥ رقم ٢٤٣٤ من فتح البارى طبعة السلفية، مسلم كتاب الحج باب «تحريم مكة» ٩٨٨/٢ رقم ١٣٥٥.
(٩) البخارى «كتاب العلم» باب العلم ٢٥١/١ رقم ١١٤، مسلم «كتاب الوصية» باب ترك الوصية لمن ليس له شىء يوصى فيه ١٢٥٧/٣ رقم ١٦٣٧.
(١٠) تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦.
(١١) معالم السنن ٢٤٦/٥.
(١٢) الباعث الحثيث ص ٦١٢.

الكتب الستة ومنزلتها بين كتب الحديث

تعددت أنواع كتب الحديث كما تعددت طبقاتها، فكان منها كتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء.

والكتب الستة أو الأصول الستة هى أهم هذه الكتب وأجمعها وأنفعها والكتب الستة هى:

١ - صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

٢ - صحيح الإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة ٢٦١هـ.

٣ - السنن للإمام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى سنة ٢٧٥هـ.

٤ - السنن للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٥ - السنن للإمام أبى عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائى المتوفى سنة ٣٠٢هـ.

٦ - السنن للإمام أبى عبد الله محمد بن يزيد الربعى القزوينى المعروف بابن ماجه المتوفى سنة٢٧٣هـ.

وسميت هذه الكتب بكتب الصحاح وذلك على سبيل التغليب، وإلا فإن كتب السنن الأربعة للترمذى وأبى داود والنسائى وابن ماجه هى دون الصحيحين منزلة وأقل منها دقة وضبطًا.

والناظر فى هذه الكتب المتتبع لأحاديثها يجد أن لكل منها ميزة تميزه عن غيره، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخارى، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم، ومن رغب فى زيادة مقوماته فى فن التحديث فعليه بجامع الترمذى، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبى داود فى سننه، ومن كان يعنيه حسن التبويب فى الفقه فإن ابن ماجه يلبى رغبته، أما النسائى فقد توافرت له أكثر هذه المزايا.

وعلى كل حال فالأصول الستة أو الكتب الستة هى من أحسن كتب الحديث تصنيفًا وأجودها تأليفًا وأكثرها صوابًا وأقلها غلطًا وأعمها نفعًا وأعودها فائدة، ولم يحظ غيرها من دواوين كتب السنة بما حظيت به هذه الأصول الستة من عناية واحتفال وخدمة لم تنقطع إلى يومنا هذا حيث صنفت فيها

تصانيف، وعلقت عليها تعاليق تناولت تاريخًا لرجال أسانيدها وما صدر فيهم من جرح أو تعديل، وكشفًا لعلل متونها وأسانيدها وإزالة لمشكلها وتحقيقًا لصحيحها من سقيمها وبيانًا لمعانيها ومقاصدها واستنباطًا لفقهها وفوائدها إلى غير ذلك.

وهناك من جعل موطأ مالك بدل «سنن ابن ماجه»، كما فعل ابن الأثير الجزرى فى كتابه «جامع الأصول» وقال : «هى أهم كتب الحديث وأشهرها فى أيدى الناس وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام وشادوا مبانى الإسلام ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظًا وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب وإليهم المنتهى وعندهم الموقف».

وإذا كانت دواوين السنة من غيرها ـ أى من غير الكتب الستة ـ قد اشتملت على كثير من الأحاديث التى ليست فيها، إلا أنه مما لا شك فيه أن أصول كثير من هذه الزوائد التى فيها ـ وعلى وجه الخصوص مقبولها ـ قد خرج فى الكتب الستة أو بعضها.

أ.د/موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) التقييد والإيضاح للحافظ العراقى ص ٥٦. ط المكتبة السلفية.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ـ د/ صبحى الصالح ص ١١٩ ط ـ دار العلم للملايين.

(٣) علم زوائد الحديث ـ د/ خلدون الأحدب ص ٢٢.

الكشط والمحو والضَّرْبُ فى كتب الحديث

إذا وقع فى الكتاب زيادة ليست منه أو كتب فيه كلام على غير وجهه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك. والضرب خير من الحك والكشط، قال القاضى الرامهرمزى: «قال أصحابنا: الحك تهمة».

وروى القاضى عياض عن شيخه سفيان الأسدى أنه كان يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول: «كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شىء؛ لأن ما يبشر منه قد يصح من رواية أخرى وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحك من رواية هذا صحيحًا فى رواية الآخر فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشره، وهو إذا خط عليه وأوقفه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه لصحبته».

وأما المحو فيقارب الكشط فى حكمه الذى تقدم ذكره، وتتنوع طرقه ومن أغربها مع أنه أسلمها ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخى الإمام المالكى أنه كان ربما كتب الشىء ثم لعقه.

وجاء عن إبراهيم النخعى قوله: «إن من المروءة أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مدادًا».

ثم إن الضابطين قد اختلفت اختياراتهم فى كيفية الضرب فقال الرامهرمزى: «أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه بل يخط من فوقه خطًا بينًا يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه». ويسمى هذا (الضرب) عند أهل المشرق (الشق) عند أهل المغرب وهو بفتح المعجمة وتشديد القاف من الشق وهو الصدع أو شق العصا وهو التفريق، كأنه فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب، وقيل لا يخلط الضرب بالمضروب عليه بل يكون فوقه منفصلاً عنه معطوف طرفا الخط على أوله وآخره.

وقيل: لا يعمل خطًا أصلاً ويكتفى بكتابة دائرة صغيرة فى أول الزيادة وكذلك فى آخرها حكاه القاضى عياض عن بعض الأشياخ المحسنين لكتبهم قال: ويسميها صفرًا كما يسميها أهل الحساب، ومعناها خلو موضعها من عدد؛ كذلك هنا تشعر بخلو ما بينهما عن صحة.

وقيل: بل يضع الزائد بين نصفى دائرة وهما ما نسميهما الآن قوسين هكذا ( ) وإذا كان الزائد عدة أسطر فمنهم من يضع القوسين مع كل سطر منهما، ومنهم من يجعل القوس الأول فى مفتتح الكلام والثانى فى مختتمه ولو بعد عدة أسطر، ومن العلماء من يكتب على الزائد كلمة (لا) النافية، ومنهم من يكتب على أوله (من) الجارة وعلى آخره (إلى)، ومنهم من يكتب فوق أوله كلمة (زائد) وفى آخره كلمة (إلى).

وما مر من الكلام إنما هو فى شأن الذى يزيد فى الكتاب من غير تكرير لألفاظه، أما إن كان الزائد عبارة عن تكرير كلام الكتاب وكتابته مرتين فإن ذلك لا يخلو من أن يكون التكرار قد وقع فى مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف أو نحو ذلك من كل شيئين بينهما تلازم واتصال أو يكون التكرار قد وقع فى غير هذا النوع من الكلام، فمثال الأول: أن يريد الكاتب كتابة عبد الله مثلا فيكتب (عبد عبدالله) أو يكتب (عبد الله الله) وحكم هذه الزيادة أن يلاحظ بقاء المضاف متصلاً بالمضاف إليه فى الكتابة فيضرب على كلمة (عبد) الأولى فى الصورة الأولى ويضرب على كلمة (الله) الثانية فى الصورة الثانية، وليس عليه أن يلاحظ ما وقع فى أول السطور من هذا الكلام أو ما وقع فى آخره، وأما إن كان التكرار فى غير هذا النوع فلا يخلو الحال بين أن يكون الكلامان فى أوائل السطور أو يكونا فى أواخرها أو يكون أحدهما فى الأول والثانى فى الآخر، فإن كانا جميعًا فى أوائل السطور لزمه أن يضرب على الثانى منهما، وإن كان فى آواخر السطور لزمه أن يضرب على الأول منهما وإن كانا مختلفين ضرب على الذى فى آواخر السطور سواء أكان هو الأول أم كان الثانى، وإن وقع المكرر أثناء السطور لا فى أوائلها ولا فى آواخرها ففيه قولان:

الأول: أن يضرب على الثانى منهما؛ لأن الأول قد وقع فى مركزه صحيحًا.

وثانيهما: أنه يضرب على أقلهما حسنًا وجودة خطا سواء أكان الأول أم كان الثانى.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراج للاستزادة:

(١) المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للقاضى الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزى ت ٣٦٠. ص ٦٠٦ .ط دار الفكر.
(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض اليحصبى. ت ٥٤٤ ص ١٧١. ط مكتبة دار التراث.
(٣) التقييد والإيضاح ص ٢١٥.
(٤) فتح المغيث للعراقى ص ٢٤٦.
(٥) تدريب الراوى ٨٤/٢.
(٦) توضيح الأفكار ٣٦٠/٢.

كنى الرواة والمحدثين والمؤلفات فيها

تعريف الكنية:

الكنية: ما جعل علمًا على الشخص غير الاسم واللقب نحو (أبو الحسن وأم الخير).

وتكون مصدرة بلفظ أب أو أم أو ابن أو بنت، وهى تستعمل مع الاسم واللقب أو بدونهما تفخيمًا لشأن صاحبها أن يذكر اسمه مجردًا وتكون لأشراف الناس.

وربما كنى الوليد تفاؤلاً، وقد كنى بعض أجناس من الحيوان فللأسد أبو الحارث وللضبع أم عامر(١).

وقد يُسمى الشخص بلفظ الكنية أو يُلقب أيضا، كما سيأتى.

اهتمام المحدثين بالكنى :

لقد اعتنى المحدثون بهذا النوع من علوم الحديث عناية فائقة فبذلوا جهدًا يشكرون عليه فى تحرير كنى الرواة لما لها من أهمية علمية حيث تمس إليها الحاجة خاصة عند المحدثين وطلاب العلم، ولذلك بذلوا ما فى وسعهم لتمحيصها وتعيين أصحابها ودققوا النظر فيها كثيرًا فأحاطوا بجميع جزئياتها.

وهذا الاهتمام الشديد من العلماء بمعرفة الكنى يدل على أهمية هذا العلم وما يترتب عليه. ومن المعلوم أن السند الصحيح المتصل فى هذه الأمة يعتبر من خصائصها لا تشاركها فيه أمة أخرى، فقد حفظت شريعتها وأحكام دينها وتناقلتها الأجيال الأولى بالسند المتصل إلى المشرع دون انقطاع ذلك، فقد اهتم علماء الحديث بدراسة السند والعناية بكل ما يتعلق به.

وعناية المحدثين بالكنى ترجع إلى الأخطاء الجسيمة التى تترتب على الجهل بها؛ حيث إن الراوى يذكر مرة باسمه ومرة بكنيته فيظنهما من لا معرفة له رجلين وربما ذكر بهما معًا فيتوهم أنهما رجلين

ومثال ذلك: الحديث الذى رواه الحاكم فى «المعرفة» من رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله ابن شداد عن أبى الوليد عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «**من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة**»(٢) . وقال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد بينه ابن المدينى. قال

الحاكم ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم.

قال العراقى: وربما وقع عكس ذلك كما فى قول النسائى عن أبى أسامة حماد بن السائب فوهم فى ذلك، وإنما هو عن حماد بن السائب، وأبو أسامة إنما اسمه حماد بن أسامة، وحماد بن السائب هو محمد ابن السائب الكلبى، وكنيته أبو أسامة.

ولقد بلغنى عن بعض من درس فى الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبى الزناد فلم يهتد إلى موضعها من كتب الأسماء لعدم معرفته باسمه مع كون اسمه معروفًا عند المبتدئين من طلبة الحديث وهو عبد الله ابن ذكوان، وأبو الزناد لقب له وكنيته أبو عبد الرحمن.

أقسام الكنى:

لقد قسم العلماء كابن الصلاح وغيره الكنى إلى عشرة أقسام، وهى على النحو التالى:

١ - من سمى بالكنية لا اسم له غيرها. وهم ضربان:

(أ) من له كنية كأبى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، ومثله أبو بكر بن عمرو بن حزم كنيته أبو محمد قال الخطيب: لا نظير لهما.

(ب) من لا كنية له كأبى بلال عن شريك، وكأبى حصين - بفتح الحاء - عن أبى حاتم الرازى.

٢ - من عرف بكنيته ولم يعرف أ له اسم أم لا؟ كأبى أناس - بالنون - صحابى، وأبى مُوَيْهِبة مولى رسول الله ﷺ، وأبى شيبة الخدرى، وأبى الأبيض عن أنس، وأبى بكر بن نافع مولى ابن عمر، وأبى النجيب - بالنون المفتوحة وقيل بالتاء المضمومة وأبى حريز - بالحاء والزاى - الموقفى والموقف محلة بمصر.

٣ - من لقب بكنية وله غيرها اسم وكنية (كأبى تراب على بن أبى طالب) اسمًا (أبى الحسن) كنية. لقبه بذلك النبى ﷺ حيث قال له: «قم أبا تراب». وكان نائمًا عليه.

- وأبى الزناد: عبد الله بن ذكوان أبى عبد الرحمن.
- وأبى الرجال: محمد بن عبد الرحمن أبى عبد الرحمن لقب بذلك لأنه كان له عشرة أولاد رجال.
- وأبى نميلة: بضم الفوقية مصغر يحيى بن واضح أبى محمد، وأبى الآذان جمع أذن لقب به لأنه كان كبير الأذنين.

٤ - من له كنيتان أو أكثر كابن جريج أبى الوليد وأبى خالد، ومنصور الغراوى شيخ ابن

الصلاح أبى بكر وأبى الفتح وأبى القاسم وكان يقال له: ذو الكنى.

٥ - من اختلف فى كنيته دون اسمه كأسامة بن زيد بن حارثة الحب بن الحب مولى رسول الله ﷺ لا خلاف فى اسمه وفى كنيته قيل: أبو خارجة أو أبو زيد أو أبو عبد الله أو أبو محمد.

٦ - من عرفت كنيته واختلف فى اسمه كأبى بصرة الغفارى - حميل بضم الحاء المهملة على الأصح وقيل بجيم مفتوحة - وأبى جحيفة وهب وقيل: وهب الله. وأبى هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً وهو أول مكنى به، وأبى بردة بن أبى موسى قال الجمهور: عامر، وقال ابن معين: الحارث.

٧ - من اختلف فى اسمه وكنيته معًا «كسفينه مولى رسول الله ﷺ» فقد اختلف فى اسمه على اثنين وعشرين قولاً، ذكرها ابن حجر فى الإصابة منها عمير وقيل صالح وقيل مهران وقيل قيس وقيل مروان وقيل كيسان، أما كنيته فقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو البحترى.

٨ - من عرف باسمه وكنيته ولم يختلف فى واحد منهما كأباء عبد الله أصحاب المذاهب الأربعة: سفيان الثورى، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعى، وأحمد بن حنبل، وكأبى حنيفة النعمان بن ثابت وغيرهم ممن لا يحصى، ومن الصحابة الخلفاء الأربعة: أبو بكر عبد الله، وأبو حفص عمر، وأبو عمرو عثمان، وأبو الحسن على.

٩ - من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه كأبى إدريس الخولانى عائذ الله بن عبد الله، وكأبى إسحاق السبيعى عمرو، وأبى الضحى مسلم. قال ابن الصلاح رحمه الله: «ولابن عبدالبر فيه تأليف مليح فيمن بعد الصحابة منهم».

١٠ - من عرف باسمه دون كنيته وإن كانت له كنية معينة كطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن على بن أبى طالب كنية كل منهم أبو محمد، وكالزبير ابن العوام، والحسين بن على، وحذيفة وسلمان، وجابر كنوا بأبى عبد الله.

قال السخاوى رحمه الله ومما يلتحق بالكنى نوعان أجملهما ابن الصلاح وأتباعه: من وافقت كنيته اسم أبيه كأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدنى أحد أتباع التابعين. قال شيخنا: وفائدة معرفته نفى الغلط عمن نسبه إلى أبيه فقال أخبرنا ابن إسحاق لظنه أنه تصحيف وأن الصواب أبو إسحاق.

أو كنيته كنية زوجته كأبى أيوب الأنصارى

وأم أيوب صحابيان مشهوران. وفائدته دفع توهم تصحيف أداة الكنية.

أشهر المصنفات فى معرفة الكنى:

لقد ظهر هذا النوع من علوم الحديث منذ التصنيف فى علم الرجال، مما يدل على بروز مشكلة تحديد الأسماء وتمييزها ومعرفة الكنى من أول هذه الفترة المبكرة.

ومنذ ذلك الوقت ظهرت المصنفات فى معرفة الكنى والأسماء وقد سار فيها مؤلفوها على منهجين:

المنهج الأول: إيراد كنى الرواة وأسمائهم وأنسابهم وشيوخهم وتلامذتهم وما يتعلق بهم من جرح وتعديل كما فعل الإمام مسلم والنسائى.

المنهج الثانى: أضافوا إلى ما تقدم ذكره فى المنهج الأول نماذج من الأحاديث التى رواها أصحاب الكنى، وعلقوا على تلك الأحاديث، بما بان لهم من تصحيح وتضعيف، كما فعل الإمام أبو أحمد الحاكم والدولابى وغيرهما، ويمكن اعتبار أصحاب هذا المنهج ممن خدموا الرواة والمتون وسهلوا على الباحثين عناء البحث عن أحوال مروياتهم.

والمؤلفات فى معرفة الكنى كثيرة وسنكتفى هنا بذكر طائفة من أهم هذه المصنفات:

(أ) كتاب الكنى لعلى بن المدينى ت ٢٣٤هـ.

(ب) كتاب الكنى للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، وقد طبع بتحقيق عبد الله الجديع.

(جـ) كتاب الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة ٢٦١هـ. ومعظمه فيمن عرفت كنيته واسمه، ولم يرتبه مصنفه حسب حروف المعجم فى كل حرف فهو يقول مثلاً: حرف الألف ثم يذكر من كنيته أبو إسحاق ثم أبو إبراهيم وهكذا حتى نهاية الكتاب. وإذا كان للراوى كنيتان أحدهما أشهر من الأخرى قدم الأشهر واستفاض فى المعلومات وعند ورود كنيته الأخرى يشير إلى كنيته الأولى للدلالة على أنه قد تقدم ذكره. والكتاب مطبوع فى مجلدين كبيرين بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقرى.

(د) كتاب الكنى للإمام النسائى المتوفى سنة ٣٠٣هـ، نهج فى ترتيبه منهجًا مخالفًا لمن سبقه من العلماء الذين ألفوا فى هذا الموضوع حيث أنه لم يتبع منهج المشارقة أو المغاربة.

قال الإمام العراقى ـ رحمه الله: «والذين صنفوا فى ذلك ـ يعنى الكنى ـ بوبوا الأبواب على الكنى وبينوا أسماء أصحابها، إلا أن النسائى رتب حروف كتابه على ترتيب غريب

ليس على ترتيب حروف المعجم المشهورة عند المشارقة ولا على اصطلاح المغاربة ولا على ترتيب حروف أبجد، وهذا ترتيبها (ا ل ب ت ث ى ن س ش ر ز و ذ ك ط ظ ص ض ف ق و هـ م ع غ ج ح خ).

(هـ) كتاب الكنى والأسماء لأبى بشر الدولابى المتوفى سنة ٣١٠هـ، وقد رتبه على حروف المعجم، وبدأ أولاً بكنية النبى ﷺ ثم شرع بذكر الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ وفصلهم عن غيرهم، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم، ثم بعد ذلك يأتى ببعض الأسانيد والأحاديث لبعض من ذكرهم فى هذا الحرف ويكرر العمل نفسه فى الحرف التالى وهكذا. والكتاب مطبوع فى جزأين فى مجلد واحد سنة ١٣٢٢هـ.

(و) كتاب الكنى لأبى أحمد الحاكم المتوفى سنة ٣٧٨هـ. قال الكتانى: «وكتابه هذا فى أربعة عشر سفرًا ويجىء بالخط الرفيع فى خمسة أسفار أو نحوها، حرر فيه وأجاد وزاد على غيره وأفاد، ولم يرتبه على حروف المعجم فرتبه الذهبى واختصره وزاد عليه وسماه «المقتنى فى سرد الكنى».

قلت: وكتاب الذهبى المذكور مطبوع فى جزأين كبيرين بتحقيق محمد صالح عبدالعزيز المراد.

(ز) كتاب الاستغناء فى معرفة الكنى لابن عبد البر القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣هـ وهو مطبوع فى ثلاثة أجزاء محققا.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٣٦٨.
(٢) المقنع لسراج الدين المعروف بابن الملقن ت ٨٠٤ هـ. ص ٢/٥٧١ - ط دار فواز للنشر.
(٣) فتح المغيث للعراقى ص ٣٩٢.
(٤) الإصابة لابن حجر العسقلانى ٢/٥٨ - ط دار الفكر العربى.
(٥) فتح المغيث للسخاوى ٣/١٧١.
(٦) تدريب الراوى ٢/٢٧١.
(٧) توضيح الأفكار ٢/٤٨٢.
(٨) الرسالة المستطرفة ص ١٢١.

هوامش:

(١) المعجم الوسيط ٢/٨٠٢.
(٢) سنن ابن ماجه . كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. باب إذا قرأ الإمام فانصتوا.

اللحق فى كتابة الحديث

هذا المبحث يدل دلالة قاطعة على مدى عناية المحدثين واهتمامهم بكتابة الحديث وضبطه وتحريره وإزالة ما يوهم اللبس فى كتب الحديث.

تعريف اللحق:

اللحق - بفتح اللام والحاء - ما سقط من أصل الكتاب فألحق بالحاشية أو بين السطور، وأما اشتقاقه فيحتمل أنه من الإلحاق.

جاء فى المعجم الوسيط: «(اللحق) ما يجىء بعد شىء يسبقه، وما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه فتلحق به ما سقط عنه».

كيفية كتابة الساقط:

وأما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغى أن يكتب بين السطور لأنه يضيقها ويغلس ما يقرأ خصوصًا إن كانت السطور ضيقة متلاصقة، والأولى أن يكتب فى الحاشية، ثم الساقط لا يخلو إما أن يكون سقط من وسط السطر أو من آخره، فإن كان من وسط السطر فيخرج له إلى جهة اليمين لاحتمال أن يطرأ فى بقية السطر سقط آخر فيخرج له إلى جهة اليسار، فلو خرج بالأول إلى اليسار ثم ظهر فى السطر سقط آخر فإن خرج له إلى اليسار أيضًا اشتبه موضع هذا السقط بموضع هذا السقط، وإن خرج للثانى إلى اليمين تقابل طرفا التخريجين وربما التقيا لقرب السقطين فيظن أن ذلك ضرب على ما بينهما، وإن كان الذى سقط محله بعد تمام السطر فقال القاضى عياض: «لا وجه إلا أن يخرجه إلى جهة الشمال لقرب التخريج من اللحق وسرعة لحاق الناظر به ولأنه أأمن من نقص يحدث بعده فلا وجه لتخريجه إلى اليمين، لكن إن ضاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق أو لضيقه بالتجليد بأن يكون السقط فى الصفحة اليمنى فلا بأس حينئذ بالتخريج إلى جهة اليمين».

قال العراقى: «وقد رأيت ذلك فى خط غير واحد من أهل العلم».

جهة الكتابة مع بيان العلة:

الأولى أن يكتب الساقط صاعدًا لفوق إلى

أعلى الورقة، من أى جهة كان تخريج الساقط اليمين أو الشمال؛ لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب إلى أسفل، فلو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للسقط الثانى موضعًا يقابله بالحاشية خاليًا.

وإذا كان اللحق سطرين أو سطور فلا يبتدئ بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتدئ بها من أعلى إلى أسفل بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخريج فى جهة اليمين، وإذا كان فى جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

(١) الإلماع ص ١٦٢ .
(٢) التقييد والايضاح ص ٢١١.
(٣) فتح المغيث للعراقى ص ٢٤٢.
(٤) تدريب الراوى ٢/٨١.
(٥) توضيح الأفكار ٢/٣٥٢ .
(٦) المعجم الوسيط ٢/٨١٨.

اللحن فى قراءة الحديث وفى ضبط كتبه

تعريف اللحن: اللحن: هو الخطأ فى قراءة الحديث (يقال: فى كلامه لحنًا، أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب فى النحو).

ماذا على طالب الحديث ليسلم من اللحن والتصحيف؟

على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما، قال شعبة رحمه الله: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس».

وعن حماد بن سلمة قال: «مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها».

فسبب السلامة من اللحن يكون بتعلم النحو، وليس معنى ذلك التوغل فيه بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده بحيث يفهمها ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها؛ لئلا يلتبس فاعل بمفعول أو خبر بأمر ونحو ذلك.

قال العراقى رحمه الله: «أقل ما يكفى من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن لا يلحن ويستأنس له بما رويناه أنهم كانوا يؤمرون أو قال القائل: كنا نؤمر أن نتعلم القرآن ثم السنة ثم الفرائض ثم العربية الحروف الثلاثة وفسرها بالجر والرفع والنصب، وذلك لأن التوغل فيه قد يعطل عليه إدراك هذا الفن الذى صرح أئمته بأنه لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره إليه.

وأما السلامة من التصحيف فتتحقق بالأخذ من أفواه أهل العلم والتحقيق، ولا يليق بطالب الحديث أن يعمد إلى الكتب والصحف فيأخذ منها ويروى عنها ويجعلها شيوخه، فإنه تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديمًا: «لا تأخذ القرآن من مُصْحَفى ولا الحديث من صحفى».

وقد استدل بعضهم لذلك بقول عمر - لما حدث بحديث عن النبى ﷺ، وقال له بشير ابن كعب: إن فى الحكمة كذا - «أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثنى عن الصحف». وفى مسند الدارمى عن الأوزاعى أنه قال: «مازال هذا العلم فى الرجال حتى وقع فى الصحف فوقع عند غير أهله».

كيف يروى الحديث الذى وقع فيه لحن وتحريف:

اختلفت أقوال العلماء فى هذه المسألة:

(أ) ذهب جماعة من أهل العلم منهم محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سخبرة إلى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هذا غلو فى مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى».

(ب) واختار العز بن عبد السلام أنه يترك الخطأ والصواب جميعًا.

فأما الصواب فإنه يتركه لأنه لم يسمعه وهو إنما يروى ما سمعه. وأما الخطأ فإنه يتركه لأنه يعلم أن النبى ﷺ لم يقله فالتخلص منه أولى مخافة أن يقع تحت قوله عليه الصلاة والسلام: «**من كذب علىّ...**» الحديث.

(جـ) وذهب الكثيرون منهم ابن المبارك وابن عيينة وابن المدينى والنضر بن شميل وابن راهويه إلى أنه يصلح فيغير ويقرأ الصواب من أول وهلة. قال الخطيب: «وهذا مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، واحتج أصحاب هذا المذهب بحديث النبى ﷺ، «**نضَّر الله**»، وفيه «**فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**».

ووجه استدلالهم بذلك هو عدم تقليد الراوى فى كل ما يجىء به، وكذا احتجوا بقوله فى الحديث المشار إليه: « فبلغها كما سمع ». يكون المراد به كما سمع من صحة المعنى واستقامته من غير زيادة ولا نقص.

قال الخطيب رحمه الله: «إن الذى نذهب إليه رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه وإن كان قد سمع ملحوناً؛ لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالاً والحلال حرامًا».

هل يجوز إصلاح وتغير الخطأ الواقع فى أصله؟

الصواب فى هذه المسألة ترك وتقدير ما وقع فى الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجًا فى الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة. كذا قال ابن الصلاح - رحمه الله - ثم قال: «وكثيرًا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه صوابًا ذا وجه صحيح وإن خفى واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العربية وتشعبها».

أفضل ما يعتمد عليه فى إصلاح اللحن:

وأفضل ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن ترد تلك اللفظة مروية صوابًا فى أحاديث

أخرى، فإن ذاكرها على الصواب فى الحديث أمن أن يقول عن النبى ﷺ ما لم يقل.

بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب. وهذه طريقة أبى على ابن السكن البغدادى فى انتقائه روايته لصحيح البخارى، فإن أكثر متون أحاديثه ومحتمل روايته هى عنده متقنة صحيحة من سائر الأحاديث الأخر الواقعة فى الكتاب وغيره.

أ.د/ موسى فرحات الزين

مراجع للاستزادة:

المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ص ٥٢٤ .

الكفاية للخطيب البغدادى ص ١٨٥ ، ٢٥٥ .

الإلماع للقاضى عياض ص ١٨٧ .

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقى ص ٢٢٨

فتح المغيث للسخاوى ٢/٢٣٠.

تدريب الراوى ٢/١٠٥ .

المعجم الوسيط ص ٨١٩..

لطائف الإسناد

لطائف الإسناد: مركب إضافى من جزأين. لا بد من تعريف جزأيه قبل تعريفه على النحو التالى:

اللطائف: جمع لطيفة، واللطيف من الكلام: ما غمض معناه وخف ودق، ومن معانى اسمه تعالى (اللطيف): العالم بدقائق الأمور وخفاياها، ولطُف لُطفاً ولطافة: رفق، ودق وصغر، فهو لطيف.

والإسناد: هو الطريق الموصلة إلى متن الحديث، أو هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

وعلى هذا فلطائف الإسناد تعنى: الأمور الدقيقة الخفية فى الإسناد والتى تحتاج إلى حسن تدبر وعمق فكر، لغموضها وخفائها، ولا يمكن الوصول إليها إلا لحاذق فهِمٍ بصير بالعلم.

ويندرج تحت هذه اللطائف أنواع من علوم الحديث منها:

١ - الإسناد العالى والنازل: فالعالى: هو الذى قلَّ عددُ رواته بالنسبة إلى إسناد آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكبر، وهو عكس النازل. ويحصل العلو بتقدم وفاة الشيخ وتأخر وفاة التلميذ، أو بتقدم سماع التلميذ من الشيخ، والعلو أفضل من النزول إذا تساوى الإسنادان فى الصحة، وإلا فأفضلهما أصحهما.

٢ - المسلسل: ومعناه تتابع رجال الإسناد على صفة أو حالة معينة للرواة أو للرواية، كأن يكون رجال السند كلهم أئمة مثل أن يروى أحمد عن الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أو يكون رجال الإسناد كلهم مصريين أو شاميين، أو يقول كل واحد منهم فى الرواية: سمعت أو أخبرنا، أو يرويه كل راوٍ منهم على المنبر، أو يفعل كل راوٍ منهم ما رأى شيخه يفعل عند الرواية، كالقبض على اللحية أو تشبيك الأصابع عند الرواية، ونحو ذلك.

٣ - رواية الأكابر عن الأصاغر: بمعنى رواية الشيخ عمن هو دونه، بأن يكون المروى عنه أصغر سنًا، أو أدنى طبقة، أو أقل فضلاً وعلمًا وحفظًا، وذلك كرواية الصحابة عن التابعين، أو رواية التابعين عن أتباع التابعين، أو رواية أحد الأئمة عن بعض تلاميذه، ونحو ذلك.

٤ ـ رواية الآباء عن الأبناء: كـروايـة العبـاس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ـ رضى الله عنهما، وهو نوع من رواية الأكابر عن الأصاغر.

٥ ـ رواية الأبناء عن الآباء: كـأن يروى الراوى الحديث عن أبيه، أو يرويه عن أبيه عن جده، وسواء كان المراد بجده والد أبيه أو جد أبيه، مثل رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده عبد الله.

٦ ـ المدبَّج ورواية الأقـران: أى رواية المتقاربين فى السن والإسناد بعضهم عن بعض، كرواية عائشة عن أبى هريرة والعكس، ورواية الأوزاعى عن مالك والعكس. وسُمى مُدَبجاً لتساوى الراويين، والتدبيج مشتق من ديباجتى الوجه أى الخدين، إذ هما متساويان.

٧ ـ السـابق واللاحق: أى الراويان اللذان يشتركان فى الرواية عن شيخ واحد ولكن تباعدت وفاة أحدهما عن الآخر، كرواية الإمام محمد بن شهاب الزهرى عن مالك، ورواية أحمد بن إسماعيل السهمى عن مالك، فبين وفاة الزهرى والسهمى مائة وخمس وثلاثون سنة، وكلاهما له رواية عن مالك، لكن الزهرى شيخ مالك، وروايته عنه من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر.

٨ ـ رواية الإخوة: أى رواية الإخوة بعضهم عن بعض، كرواية محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه أنس بن سيرين، عن مولاه أنس بن مالك. وقيل: إنه روى محمد عن أخيه يحيى عن أخيه سعد عن أخيه أنس عن مولاه أنس بن مالك، فيكون أربعة إخوة قد اجتمعوا فى إسناد واحد.

ويدخل فى لطائف الإسناد كذلك: صيغ الأداء التى يستعملها المحدثون، لما لها من أثر فى الحكم بالوصل أو بالانقطاع.

وكـذلك يدخل فى اللطائف: أن يكون الإسناد كله من أهل بلد معين، أو يرويه جماعة من أهل بلد معين عن جماعة من أهل بلد آخر، كأن يكون رواته كلهم مدنيين، أو كوفيين، أو يكون بعضهم كوفيًا، وبعضهم مدنيًا، ونحو ذلك.

ويدخل فى ذلك أيضًا كشف ما قد يكون حصل من قلب أو خلط أو إدراج فى أسماء بعض الرواة من قِبَل راوٍ فى السند.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- الأنواع ٢٩، ٣٣، ٤١ ـ ٤٦ من كتاب ابن الصلاح وشروحه ومختصراته.
- نخبة الفكر، وشرحها نزهة النظر لابن حجر، الفقرات: ٥٠، ٥٩، ٧٩.

اللقاء والمعاصرة بين الراوى والمروى عنه

لا خلاف بين علماء الحديث على أن الراوى الثقة إذا قال (**سمعت**) أو (**حدثنا**) ونحو ذلك من ألفاظ السماع فإن سماعه صحيح، ويكون السند متصلاً.

لكن حصل النزاع بين العلماء فى الحديث الذى يرويه الراوى عمن روى عنه بلفظ (**عن وأن، وقال**)؛ إن هذه الألفاظ لا تدل صراحة على السماع فيكون السند متصلاً، كما لا تدل على عدم السماع فيكون الحديث منقطعًا، بل هى ألفاظ محتملة للسماع وعدم السماع، ومن المعلوم أن الاتصال شرط لصحة السند، ولذلك اختلفوا هل يشترط اللقاء بين الراوى ومن روى عنه أم يكتفى بالمعاصرة مع إمكان اللقاء على قولين:

القول الأول: قول جمهور المحدثين، وهو أن كل راوٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً بواحد من تلك الألفاظ، وكان معاصراً له ويمكن لقاؤه له وسماعه منه؛ فحديثه متصل، ولو لم يثبت فى خبر قط أنهما التقيا أو تشافها بالكلام إلا فى حالتين:

الأولى: أن تكون هناك دلالة بينة على أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئًا، وذلك كأن ينفى الراوى عن نفسه السماع من هذا المعاصر، أو يثبت أنهما لم يجتمعا قط، أو تتباعد بلدانهما ولا يرحل أحدهما إلى الآخر بحيث يغلب على الظن عدم السماع، ونحو ذلك.

الحالة الثانية: أن يكون هذا الراوى معروفا بالتدليس مشتهرًا به، فعندئذ يجب البحث عن سماعه فى روايته حتى تنزاح شبهة التدليس.

وهذا القول قد انتصر له الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه، وعدَّه القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثاً، ورفض الإمام العلائى ادعاء مسلم أنه القول المتفق عليه.

القول الثانى: أن الحديث المروى بالصفة المذكورة لا يعد متصلاً، وتعددت الأقوال فيما يثبت به الاتصال لرواية الثقة عن غيره بواحد من تلك الألفاظ:

١ ـ **فقيل**: لا يحكم باتصاله إلا إذا ثبت اللقاء بينهما ولو مرة واحدة وثبت أنهما تشافها بالكلام، أو ورد خبر فيه بيان

اجتماعهما وتلاقيهما مرة فأكثر. **فاشترطوا اللقاء والسماع**. وهذا القول نسبه بعض العلماء للبخارى، ونسبه بعضهم لأحمد وأبى حاتم وأبى زرعة الرازيين.

٢ـ **وقيل**: يحكم باتصاله إذا تحقق اللقاء فقط دون اشتراط ثبوت السماع، إذ الغالب أنه لا يلقاه من غير سماع. وهذا القول وصفه العلائى بأنه الذى عليه رأى الحذاق كالبخارى وابن المدينى وأكثر الأئمة.

٣ـ **وقيل**: يحكم باتصاله إذا وُجدت قرائن تقوى احتمال وقوع اللقاء، ولو لم يرد خبر ثابت بحصول اللقاء. وهذا القول ذكر بعض الباحثين أنه الظاهر من صنيع الإمام البخارى، وهو قريب من قول الجمهور.

ويرى بعض العلماء أن البخارى إنما اشترط اللقاء والسماع فى كتابه الصحيح، ولم يجعلهما شرطًا فى أصل الصحة.

والراجح فى المسألة قول الجمهور، وخلاصته أن رواية الثقة عن غيره بلفظ **(عن وأن وقال)** يحكم باتصالها بثلاثة شروط:

١ ـ المعاصرة بين الراويين.

٢ ـ براءة الراوى من التدليس.

٣ ـ عدم وجود دليل على عدم السماع.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

ـ مقدمة صحيح مسلم: باب: صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

ـ مسألة الحديث المعنعن فى كتب المصطلح.

ـ جامع التحصيل فى أحكام المراسيل للعلائى من ص ١١٦ إلى ص ١٢٤. طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة بيروت ط ٢ (١٤٠٧هـ) بتحقيق حمدى السلفى.

ـ السنن الأبين والمورد الأمعن فى المحاكمة بين الإمامين فى السند المعنعن لابن رشيد الفهرى. طبعة مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ط ١ (١٤١٧هـ) بتحقيق صلاح سالم المصراتى.

ـ موقف الإمامين البخارى ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع فى السند المعنعن بين المتعاصرين (رسالة دكتوراة) لخالد منصور عبد الله الدريس طبعة مكتبة الرشد بالرياض ط ١ (١٤١٧هـ).

ـ إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع فى الحديث المعنعن بين المتعاصرين للشريف حاتم بن عارف العونى. طبعة دار عالم الفوائد بمكة المكرمة ط ١ (١٤١٢هـ).

المؤتلف والمختلف
من الأسماء والألقاب والأنساب والكنى للرواة

المؤتلف فى اللغة: اسم فاعل من الائتلاف وهو الاجتماع والاتفاق، والمؤتلف عكس المختلف.

والمؤتلف المختلف فى اصطلاح المحدثين: هو ما اتفق فى الخط واختلف فى اللفظ.

بمعنى أنه يطلق على الأسماء والكنى والأنساب والألقاب التى يشبه بعضها بعضًا فى الكتابة، لكن يختلف النطق بها، إما بسبب الاختلاف فى ضبط الحروف بالشكل، وإما بسبب الاختلاف فى نقط الحروف.

فمن أمثلة الاختلاف فى ضبط الحروف بالشكل: (سلام) بتخفيف اللام، و (سلاَّم) بتشديدها، وكذلك (عَبِيدة) بفتح العين وكسر الباء الموحدة، و (عُبَيدة) بضم العين وفتح الباء مصغراً.

ومن أمثلة الاختلاف فى نقط الحروف: (بَشِير) بفتح الباء وكسر الشين المعجمة، و (بُشَير) بضم الباء وفتح المعجمة مصغرًا. و (نُسَير) بضم النون وفتح السين المهملة، و (يُسَير) بضم المثناة التحتية وفتح المهملة.

ومنه (الثَّوْرى) بالثاء المثلثة والراء، و (التُّوزى) بالتاء المثناة والزاى.

وتكمن أهمية العلم بهذا النوع فى أن الجهل به يوقع فى التصحيف، ويُعرِّض الواقع فيه للخطأ والخلط فى الرواة، فإن التصحيف أشد ما يقع فى الأسماء، لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يمكن الاستدلال على الاسم بشىء قبله أو بشىء بعده، ولا يفهم من سياق الكلام.

وأكثر هذا النوع لا ضابط محدداً لمعرفته بحيث يُرجع إليه، ولا طريق للوقوف عليه إلا بالتلقى والأخذ من أفواه المشايخ والنقل عن أهل المعرفة والحفظ، لأن كل اسم يحتاج لضبط خاص.

وما ضبطه العلماء من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب فهو نوعان:

١ - الضبط على العموم: بمعنى ضبط الاسم أو الكنية أو النسبة أو اللقب بالنسبة لكافة المشتركين معه فى الخط من غير اختصاص برواة كتاب معين. فمن ذلك قولهم: (سلاَّم) كله بتشديد اللام، إلا خمسة هم: والد عبد الله بن سلام الصحابى، ووالد

محمد بن سلام شيخ البخارى، وسلام بن محمد بن ناهض المقدسى شيخ الطبرانى، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائى المعتزلى، وسلام بن أبى الحقيق.

ومن ذلك ضبطهم (**كَريز**) بفتح الكاف و (**كُرَيز**) بضمها وفتح الراء مصغراً، الأول فى خزاعة، والثانى فى عبد شمس بن عبد مناف.

ومن الأنساب فى ذلك قولهم: (**العبشيون**) بالباء والشين المعجمة : بصريون، و (**العبسيون**) بالسين المهملة: كوفيون، و (**العنسيون**) بالنون والسين المهملة: غالباً شاميون.

٢ - الضبط بالنسبة لكتاب أو كتب مخصوصة: ومنه أن جميع ما فى الصحيحين والموطأ على صورة (**بشر**) فهو بكسر الباء وبالشين المعجمة، إلا أربعة فإنهم بضم الباء وبالسين المهملة، وهم: عبد الله بن بسر المازنى الصحابى، وبسر بن سعيد، وبسر ابن عبيد الله الحضرمى، وبسر بن محجن الديلى.

وقد ألّف فى هذا النوع عدد من الأئمة، أقدمهم أبو أحمد العسكرى ضمن كتابه «**تصحيفات المحدثين**»، ثم تلاه الدارقطنى فألف «**المؤتلف والمختلف**» وهو مطبوع، وألف تلميذه عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى «**مشتبه الأسماء**» و «**مشتبه النسبة**»، وتتابع التأليف فيه حتى ألف فيه الأمير أبو نصر بن ماكولا كتابه الحافل «**الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب**» وعده ابن الصلاح أكمل وأحسن ما صنف فى هذا الباب على إعواز فيه، وجمع الإمام الذهبى فى ذلك مختصراً سماه «**المشتبه**» فقام الحافظ ابن حجر بتوضيحه فى كتاب سماه «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**» قال عنه السيوطى: «هو أجل كتب هذا النوع وأكملها». وقد عدَّ العلامة المعلمى اليمانى تسعة وخمسين مؤلفًا فى هذا النوع فى تقدمته لكتاب الإكمال لابن ماكولا.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- النوع الثالث والخمسون من مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
- تقدمة المعلمى اليمانى لكتاب الإكمال لابن ماكولا.
- تقدمة الدكتور موفق عبد الهادى لكتاب المؤتلف والمختلف للدارقطنى.

المؤنن من روايات الحديث

لحديث المؤنن والمؤنأن: هو الذى يقول فيه الراوى: أن فلانا قال كذا أو فعل كذا. وهو نوعان:

الأول: أن يقول الصحابى فى روايته: أن النبى ﷺ قال كذا، أو فعل كذا، أو يقول: أن فلانًا سأل النبى ﷺ عن كذا، ونحو ذلك. وهذا النوع لا خلاف فى حمله على الاتصال؛ لأن الصحابى إذا روى حديثًا فى قصة، أو واقعة بين النبى ﷺ وبعض أصحابه، إن كان هذا الصحابى الراوى قد حضر تلك الواقعة فهو متصل، وإن كان لم يحضر ولم يُعلَم أنه شاهدها فقد سمعها من صحابى آخر، فيكون الحديث من مراسيل الصحابة، وهى متصلة على الصحيح؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

الثانى: أن يقول التابعى أو من بعده: أن فلانًا قال كذا أو فعل كذا، أو أن النبى ﷺ قال لفلان كذا، ونحو ذلك. وذلك كقول مالك رحمه الله: حدثنى الزهرى أن ابن المسيب قال كذا أو فعل كذا، أو قول مالك: حدثنى نافع أن ابن عمر - رضى الله عنهما - أتى النبى ﷺ أو سأل النبى ﷺ ونحو ذلك. وهذا النوع اختلفت فيه كلمة العلماء على قولين:

أحدهما قول الجمهور: أنه مثل **(عن)** فيحمل على السماع إن ثبتت المعاصرة وأمكن اللقاء، وبرئ من التدليس، ولا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما العبرة باللقاء والسماع والمجالسة. قال ابن عبد البر: «ولا معنى لاشتراط تبيين السماع، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابى سواء أتى فيه بـ **(عن)** أو بـ **(أن)** أو بـ **(قال)** أو بـ **(سمعت)** فكله متصل».

ونقل الخطيب البغدادى عن أحمد بن حنبل قال: «كان مالك - زعموا - يرى **(عن فلان)** و **(أن فلانًا)** سواء. ثم ذكر الخطيب أن أحمد حمل ذلك على ما كان عن الصحابة فقط.

ومن الحجة لقول الجمهور: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلسًا، والظاهر سلامته من وصمة التدليس، والكلام إنما هو فيمن لم يعرف بالتدليس.

القول الثانى: قول أحمد وجماعة: أن (أن) لا تلحق بـ (عن)، بل يكون السند منقطعا حتى يتبين السماع فى ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى. ونقل الخطيب عن أحمد أنه قيل له: إن رجلاً قال: عن عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواء، قال أحمد: كيف هذا سواء؟ ليس بسواء.

والأولى أن يقال: إن روى التابعى عن الصحابى قصة أدرك وقوعها فمتصل، وإن لم يدرك وقوعها لكن أسندها إلى هذا الصحابى فمتصل أيضًا، لكن إن لم يدرك وقوعها ولم يسندها فروايته بـ (أن) منقطعة.

وقد سبق أن بينت فى مسألة **(اللقاء والمعاصرة بين الراوى والمروى عنه)** أن الراجح فى المسألة قول الجمهور بالتسوية بين **(أن، وعن، وقال)** فى الحكم باتصال السند بثلاثة شروط:

١ ـ المعاصرة بين الراويين.

٢ ـ براءة الراوى من التدليس.

٣ ـ عدم وجود دليل على عدم السماع.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- الفرع الثانى من فروع النوع العاشر (المعضل) فى مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى، باب: ذكر الفرق بين قول الراوى (عن فلان) و (أن فلانا) فيما يوجب الاتصال والإرسال.
- قواعد التحديث للقاسمى، ص ١٢٣.
- منهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، ص ٣٥٠ : ٣٥٢.

المبهمات فى سند[1] الحديث ومتنه[2] والمؤلفات فى ذلك

تعريف الإبهام لغة :

خفاء الأمر وعدم ظهوره.

تعريف المبهم اصطلاحاً :

هو ما ذكر فى إسناد الحديث أو متنه بلفظ رجل أو شيخ أو امرأة ونحو ذلك ولم يسم.

١ - مثال ما وقع الإبهام فى متنه بلفظ رجل:

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا**». فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله ﷺ : «**لو قلت: نعم لوجبت. ولما استطعتم**، ثم قال : **ذرونى ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشىء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شىء فدعوه**»[3].

قال الإمام النووى: هذا الرجل السائل هو الأقرع بن حابس رضي الله عنه، كذا جاء مبيناً فى غير هذه الرواية[4].

قال السيوطى: هو الأقرع بن حابس بن عقال رضي الله عنه، قاله الخطيب واقتصر عليه النووى[5].

٢ - مثال ما وقع الإبهام فى إسناده بلفظ رجل:

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم**»[6].

فالرجل الذى أبهم فى إسناد أبى داود الأول والإمام أحمد هو يحيى بن أبى كثير كما هو واضح فى تخريج الحديث - حيث أخرجه أبو داود والترمذى من طريق عبدالرزاق، عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضي الله عنه .

٣ - مثال ما وقع الإبهام فى متنه بلفظ امرأة:

عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن امرأةً سألت النبى ﷺ عن غسلها من المحيض فأمرها كيف تغتسل قال : «**خذى فرصة من مسك فتطهرى بها**». قالت: كيف أتطهر؟ قال: «**تطهرى بها؟**» قالت: كيف؟ قال: «**سبحان الله تطهرى؟**». فاجتبذتها إلىّ فقلت : تتبعى بها أثر الدم[7].

المراد بالمرأة: قال الحافظ ابن حجر : (إن امرأة) زاد فى رواية وهيب (من الأنصار) وسماها مسلم فى رواية أبى الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر (أسماء بنت شكل) ولم يسم أباها فى رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم[8].

وروى الخطيب فى المبهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال: أسماء بنت يزيد بن السكن التى يقال لها: خطيبة النساء. وتبعه ابن الجوزى والدمياطى وزاد أن الذى وقع فى مسلم تصحيف؛ لأنه ليس فى الأنصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل، وقد يحتمل أن تكون شكل لقباً لا اسمًا، والمشهور فى المسانيد والجوامع فى هذا الحديث أسماء بنت شكل كما فى صحيح مسلم[9] أو أسماء بغير نسب كما فى سنن أبى داود[10].

وكذا فى مستخرج أبى نعيم من الطريق التى أخرجه منها الخطيب. وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح[11].

قال السيوطى: قال الإمام النووى: المرأة هى أسماء بنت يزيد بن السكن. وفى رواية لمسلم .. أسماء بنت شكل. وشكل بفتح الشين والكاف، قال النووى فى مبهماته فيحتمل أن تكون القصة جرت للمرأتين فى مجلس أو مجلسين[12].

٤ - مثال ما وقع الإبهام فى متنه بلفظ الابن:

عن أبى حميد الساعدى رضي الله عنه قال: «استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد يقال له : ابن اللتبية فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدى لى. قال: فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : «**ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم وهذا أهدى لى، أفلا قعد فى بيت أبيه أو فى بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا ؟ والذى نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تعير، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتى إبطيه. ثم قال : اللهم هل بلغت مرتين**»[13].

قال الإمام النووى: اسم ابن اللتبية عبد الله - وأما اللتبية فبضم اللام وإسكان التاء ومنهم من فتحها قالوا وهو خطأ، ومنهم من يقول بفتحها - والصواب اللتبية بإسكان التاء نسبة إلى بنى لتب قبيلة معروفة[14].

٥ - مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ البنت:

عن أم عطية - رضى الله عنها - قالت: «دخل علينا النبى ﷺ ونحن نغسل ابنته

فقال: «**اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر، واجعلن فى الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فآذننى**». فلما فرغنا آذناه. فألقى إلينا حقوه فقال: «**أشعرنها إياه**»[١٥].

المراد (ببنته ﷺ) قال الحافظ : لم تقع فى شىء من روايات البخارى مسماة، والمشهور أنها زينب زوج أبى العاص بن الربيع، وهى أكبر بنات النبى ﷺ، وكانت وفاتها ـ فيما حكاه الطبرى ـ فى أول سنة ثمان، وقد وردت مسماة فى هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية[١٦] ولفظه :

عن أم عطية ـ رضى الله عنها ـ قالت: لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال لنا رسول الله : «**اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً، واجعلن فى الخامسة كافوراً، أو شيئاً من كافور فإذا غسلتنها فأعلمننى**». قالت: فأعلمناه فأعطانا حقوه وقال : «**أشعرنها إياه**».[١٧].

وحكى ابن التين عن الداودى أنه جزم بأن البنت المذكورة هى أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده، وتعقبه المنذرى بأن أم كلثوم توفيت والنبى ﷺ ببدر فلم يشهدها، وهو غلط منه؛ فإن التى توفيت حينئذ رقية[١٨].

٦ - مثال ما وقع الإبهام فى إسناده بلفظ العم:

عن زياد بن علاقة عن عمه قال: كان النبى ﷺ يقول: «**اللهم إنى أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء**»[١٩].

قال السيوطى: عم زياد بن علاقة هو قطبة بن مالك الثعلبى[٢٠].

متى بدأ البحث عن المبهمات؟

لقد اهتم العلماء بمعرفة الإبهام الواقع فى نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة منذ فترة مبكرة، فبدأ البحث عن ذلك منذ زمن الصحابة ـ رضى الله عنهم.

عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ فلبثت سنة ما أجد له موضعاً، حتى صحبته إلى مكة، فلما كان بمر الظهران ذهب يقضى حاجته، فقال : أدركنى بإداوة من ماء. فأتيته بها. فلما قضى حاجته ورجع، ذهبت أصب عليه. وذكرت فقلت له: يا أمير المؤمنين من المرأتان؟ فما قضيت كلامى حتى قال: عائشة وحفصة[٢١].

ملحوظة :

المبهم إما أن يصرح بذكره كما فى الأمثلة

السابقة أو لا يصرح بذكره بل يفهم من سياق الكلام.

مثال ذلك: قال الإمام البخاري: وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة[٢٢].

قال الحافظ ابن حجر: قوله (وقال معاذ) هو ابن جبل وصرح بذلك الأصيلي، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال: قال لي معاذ بن جبل رضي الله عنه: (اجلس بنا نؤمن ساعة).

وفي رواية لهما: كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا فيذكران الله تعالى ويحمدانه[٢٣].

وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه، ويحتمل أن يكون معاذ رضي الله عنه قال ذلك له ولغيره[٢٤].

قال الحافظ السيوطي: من المبهم ما لم يصرح بذكره بل يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري: وقال معاذ: (اجلس بنا نؤمن ساعة) فالمقول له ذلك مطوى وهو الأسود بن هلال[٢٥].

فائدة معرفة المبهم:

الإبهام إما أن يقع في إسناد الحديث أو متنه.

(أ) إن كان الإبهام في إسناد الحديث كأن يقال في أثناء الإسناد: حدثني رجل أو شيخ، فيستفاد من معرفة المبهم الوقوف على درجة الحديث صحةً أو حسناً أو ضعفاً، وهذه فائدة عظمى، فإن تبين أن الراوي المبهم في الإسناد ثقة كان الحديث صحيحاً مع توفر باقي شروط الصحة، وإن كان الراوي المبهم في الإسناد صدوقاً كان الحديث حسناً، وإن كان الراوي المبهم في الإسناد ضعيفاً كان الحديث ضعيفاً.

(ب) إن كان الإبهام في متن الحديث فيستفاد من معرفته أمور كثيرة منها:

١ - معرفة حقيقة الشيء على ما هو عليه.

٢ - معرفة الفضل لأهله، فإذا كان في الحديث منقبة لشخص عرف صاحب هذه المنقبة، ويستفاد من ذلك في تراجم الرواة.

٣ - دفع التهمة عن البريء، فإذا كان في الحديث ذم لشخص فيحصل بتعيين ذلك الشخص البراءة لغيره وخاصة إذا كان ذلك الشخص من المنافقين.

٤ - معرفة الناسخ والمنسوخ: فإذا سأل سائل الرسول ﷺ عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد من معرفة ذلك الصحابي السائل ومعرفة تاريخ إسلامه معرفة أي النصين المتقدم وأيهما المتأخر، فيكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم.

كيف يعرف المبهم؟ :

يعرف المبهم الواقع فى إسناد الحديث أو متنه بالآتى:

١ - ورود المبهم مسمى فى بعض الروايات ويلزم لذلك تخريج الحديث وجمع طرقه حتى نقف على اسم هذا المبهم.

٢ - أن ينص أهل السير على ذلك المبهم - وقد نص أهل السير على كثير من المبهمات.

قال الحافظ السخاوى: ويعرف تعيين المبهم برواية أخرى مصرحة به أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام، وربما استدل له بورود تلك القصة صاحبها لمعين مع احتمال التعدد[٢٦].

أسباب الإبهام :

للإبهام الواقع فى المتن والإسناد أسباب:

أولا : أسباب الإبهام الواقع فى الإسناد:

للإبهام الواقع فى إسناد الحديث أسباب نذكر بعضها:

١ - قد يكون الراوى المبهم ثقةً عند من أبهمه، ضعيفاً عند غيره من علماء الجرح والتعديل، فيذكره من أبهمه على الإبهام حتى لا يرد الحديث بسبب هذا المبهم.

ولكن مهما كانت وجهة نظر الراوى فى شيخه أو فى غير شيخه فعليه أن يسميه بما يعرف به حتى يرى كل عالم فيه رأيه، وهذا ما توجبه الأمانة العلمية.

٢ - قد يكون الراوى متفقاً على ضعفه، فيذكره من يروى عنه على الإبهام حتى لا يرد الحديث، وهذا أشد من السابق عليه.

٣ - عدم معرفة الراوى لاسم من أبهمه أو نسيانه ذلك.

ثانياً : أسباب الإبهام الواقع فى متن الحديث:

للإبهام الواقع فى متن الحديث أسباب نذكر بعضها:

١ - قد يسوق الراوى الحديث للاستدلال به على ما يقول، فلا يهتم بذكر اسم الرجل المذكور فى متن الحديث أو صاحب القصة، فيبهم اسمه لأنه لا يتعلق بذكره فائدة تخصه فى هذا الموطن.

٢ - عدم معرفة الراوى لاسم هذا المبهم بينما يعرفه غيره من الرواة، فيرد مبهمًا فى رواية مسمى فى رواية أخرى.

٣ - شك الراوى فى اسم من أبهمه فيذكره مبهمًا بدون ذكر اسمه تورعاً وخوفاً من وقوعه فى الخطأ خاصة أنه لن يتوقف على معرفته كبير فائدة.

٤ - الستر على المسلم: إذا فعل المسلم فعلاً يذم لأجله فلا يذكر اسمه صراحةً ستراً عليه.

٥ – ستر العمل الصالح: قد يعمل المسلم عملاً صالحاً ويكون هو صاحب القصة فيبهم اسمه ستراً لعمله الصالح وإمعاناً فى الإخلاص ورغبة فى تحصيل الأجر الأكبر والثواب العظيم.

٦ – قد يكون بين الراوى وبين من أبهمه أمر نفسى فلا يذكر اسمه غضباً منه أو تهويناً لشأنه وتحقيراً له أو غير ذلك.

حكم الحديث الذى فيه راوٍ مبهم:

الإبهام إما أن يكون فى إسناد الحديث أو متنه:

١ – إن كان الإبهام فى متن الحديث فإن ذلك لا يؤثر فى الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً من قريب أو بعيد.

٢ – إن كان الإبهام فى إسناد الحديث فينظر هل هذا المبهم من الصحابة أم من غير الصحابة؟ :

(أ) إن كان المبهم من الصحابة كأن يقول أحد التابعين الثقات : حدثنى رجل من أصحاب النبى ﷺ، فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث من قريب أو بعيد، وذلك لأن الذى أبهم فى الإسناد صحابى، والصحابة جميعاً عدول بتعديل الله ـ تعالى ـ ورسوله ﷺ لهم – وإنما يبحث عن الراوى لمعرفة حاله هل هو عدل أم لا، فلا يضر الإبهام أو الجهالة العينية بالصحابى لأن حاله رضي الله عنه معروف.

قال العراقى: قال الأثرم: قلت لأبى عبد الله ـ يعنى أحمد بن حنبل ـ إذا قال رجل من التابعين : حدثنى رجل من أصحاب النبى ﷺ ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم.

قال العراقى: وقد ذكر المصنف (أى ابن الصلاح) أن الجهالة بالصحابى غير قادحة لأنهم كلهم عدول. وحكاه الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبى فى كتاب «القدح المعلى» عن أكثر العلماء[٢٧].

(ب) إن كان المبهم من غير الصحابة وجب التوقف فى قبول الحديث، وذلك لأنه يشترط فى الراوى الذى تقبل روايته ويحتج بها أن يكون عدلاً فى دينه ضابطاً لحفظه، والمبهم لا تعرف عينه فكيف نعرف عدالته وضبطه، فكما يحتمل أن يكون عدلاً فى دينه ضابطًا لحفظه يحتمل أن يكون فاسقاً سىء الحفظ، بل يحتمل أن يكون كذاباً، ولهذا المعنى رد جمهور العلماء الحديث المرسل.

المصنفات فى المبهمات

صنف العلماء فى المبهمات مصنفات خاصة بها يمكن تقسيمها إلى قسمين:

(أ) مصنفات مرتبطة بكتاب معين أو بعدة كتب.

(ب) مصنفات غير مرتبطة بكتاب معين.

أولاً : المصنفات المرتبطة بكتاب معين أو بعدة كتب:

١ - عقد الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانى المعروف بابن الأثير المولود سنة أربع وأربعين وخمسمائة والمتوفى سنة ست وستمائة فى آخر كتابه «جامع الأصول فى أحاديث الرسول ﷺ» فصلاً خاصًا بالمبهمات الواقعة فى الكتب التى جمعها فى كتابه[٢٨].

٢ - عقد شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى فى مقدمة شرحه لصحيح البخارى المسماة بـ «هدى السارى» فصلاً خاصاً للمبهمات الواقعة فى صحيح البخارى سواء وقع ذلك الإبهام فى الأسانيد أو المتون. وقد استوعب فى هذا الفصل ما وقع فى الصحيح من الإبهام.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذه المبهمات مرتبةً حسب ورودها فى الصحيح - فأورد فى كل كتاب ما ورد فيه من المبهمات حسب ترتيب الأحاديث داخل كل كتاب[٢٩].

قال الحافظ السخاوى فى سياق حديثه عن المصنفات فى المبهمات: واعتنى شيخنا (أى الحافظ ابن حجر) بذلك، لكن بالنسبة لصحيح البخارى فأربى فيه على من سبقه بحيث كان معول القاضى جلال الدين البلقينى فى تصنيفه المفرد فى ذلك عليه[٣٠].

٣ - **الإفهام بما وقع فى البخارى من الإبهام** للحافظ جلال الدين أبى الفضل عبد الرحمن ابن سراج الدين البلقينى المتوفى سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وقد اعتمد فى هذا الكتاب على ما ذكره الحافظ ابن حجر فى هدى السارى كما قال الحافظ السخاوى.

ثانياً : مصنفات غير مرتبطة بكتاب معين مثال ذلك:

١ - كتاب «**الغوامض**» للإمام الحافظ أبى محمد عبد الغنى بن سعيد بن على الأزدى المصرى، ولد فى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وتوفى فى سنة تسع وأربعمائة، وقيل سنة أربع وأربعمائة.

ورد فى «سير أعلام النبلاء» وفى «هدية العارفين» أن اسم كتاب الإمام عبد الغنى بن سعيد «**الغوامض**» فقط، وورد فى الرسالة المستطرفة أن اسم الكتاب «**الغوامض والمبهمات**» - وذكر محقق كتاب «**غوامض الأسماء المبهمة**» لابن بشكوال أن اسم الكتاب «**الغوامض والمهملات**» وذكر أنه توجد منه نسخة خطية فى دار الكتب الظاهرية بدمشق[٣١].

قال السخاوى: وقد صنف فيه عبد الغنى ابن سعيد ثم الخطيب مرتبًا على الحروف فى المبهم[٣٢].

٢ - الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة للإمام الحافظ الخطيب البغدادى أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

- ذكر الخطيب فى كتابه مائةً وواحداً وسبعين حديثاً.
- رتب الخطيب كتابه على الحروف فى الشخص المبهم.
- قال السيوطى : وفى تحصيل الفائدة منه عسر، فإن العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به (أى باسم المبهم) لا يدرى مظنته أى مكان وجوده[٣٣].

٣ - غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة - للإمام الحافظ أبى القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود المعروف بابن بشكوال المتوفى سنة ثمان وسبعين وخمسمائة وله أربع وثمانون سنة.

قال الحافظ الذهبى: هذا الكتاب ينبئ عن إمامته[٣٤].

قال السيوطى: وهو أكبر كتاب فى هذا النوع وأنفسه، جمع فيه ثلاثمائة وواحدًا وعشرين حديثاً لكنه غير مرتب[٣٥].

٤ - الإرشاد إلى بيان الأسماء المبهمات للإمام النووى أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة.

اختصر الإمام النووى كتاب الإمام الخطيب البغدادى (**الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة**) وهذبه ورتبه ترتيبًا حسناً على الحروف فى راوى الحديث وهو أسهل للكشف منه بالنسبة لأصله. وضم إليه نفائس أخر زيادة عليه.

قال الإمام السيوطى: ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم اختصار اسم صحابى ذلك الحديث وفاته أيضاً الجم الغفير[٣٦].

٥ - المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولى الدين العراقى أبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة.

جمع الحافظ ولى الدين العراقى بين كتاب الخطيب وابن بشكوال والنووى مع زيادات أخر ورتبه على الأبواب.

قال السيوطى: وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع[٣٧]. قلت : وهو مطبوع متداول.

أ. د/الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش :

(١) الإسناد : هو الطريق الموصل إلى متن الحديث. (٢) المتن: هو نص الحديث أو ألفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى.
(٣) أخرجه مسلم ـ كتاب الحج ـ باب فرض الحج مرة فى العمر ٢/٩٧٥، وأحمد ٢/٥٠٨.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ٩/١٠١. (٥) تدريب الراوى ٢/٣٤١.
(٦) أخرجه أبو داود - كتاب الأدب - باب فى حسن العشرة من طريق سفيان عن الحجاج بن الفرافصة عن (رجل) عن أبى سلمة عن أبى هريرة ﵁.
- وأخرجه أبو داود من طريق عبد الرزاق أخبرنا بشر بن رافع عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة ﵁ ٤/٢٥١.

- وأخرجه الترمذى - كتاب البر والصلة - باب ما جاء فى البخيل - من طريق عبد الرزاق عن بشر بن كثير بن رافع عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضي الله عنه - قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ٣٤٤/٤.
وأخرجه أحمد - ٣٩٤/٢ من طريق سفيان عن الحجاج بن فرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضي الله عنه. (غر) قال ابن الأثير : وفيه (المؤمن غر كريم) أى ليس بذى نكر فهو ينخدع لانقياده ولينه، وهو ضد الخب يقال : (فتى غر وفتاة غر، يريد أن المؤمن المحمود من طبعه الغرارة وقلة الفطنة للشر وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلاً، ولكنه كرم وحسن خلق. النهاية فى غريب الحديث والأثر ٣٥٤/٣-٣٥٥.
- (الخب) الخب : بالفتح الخداع وهو الجربز الذى يسعى بين الناس بالفساد (رجل خب وامرأة خبة) وقد تكسر خاؤه، فأما المصدر فبالكسر لاغير ومنه الحديث (الفاجر خب لئيم) - النهاية فى غريب الحديث ٤/٢.

(٧) أخرجه البخارى - كتاب الحيض - باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض ٨٥/١ - ٨٦ واللفظ له، وأخرجه مسلم - كتاب الحيض - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك فى موضع الدم ٢٦٠/١.

(٨) صحيح مسلم نفس الكتاب والباب السابق.

(٩) صحيح مسلم - نفس الكتاب والباب السابق من طريق أبى الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : دخلت أسماء بنت شكل على رسول الله ﷺ... الحديث.

(١٠) سنن أبى داود - كتاب الطهارة - باب الاغتسال من الحيض ٨٥/١ - قلت : بل ورد فى صحيح مسلم (أسماء) بدون نسب أيضاً. نفس الكتاب والباب السابق من طريق شعبة عن إبراهيم بن مهاجر قال : سمعت صفية تحدث عن عائشة أن أسماء ـ رضى الله عنهن ـ سألت النبى ﷺ... الحديث.

(١١) فتح البارى ٤٩٤/١ - ٤٩٥.

(١٢) تدريب الراوى ٣٤٣/٢ - ٣٤٥.

(١٣) أخرجه البخارى - كتاب الهبة - باب من لم يقبل الهدية لعلة - ٢٠٩/٣ وأخرجه مسلم - كتاب الإمارة - باب تحريم هدايا العمال ١٤٦٣/٣ واللفظ له.

(١٤) صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٩/١٢.
ابن اللتبية: هو عبد الله بن اللتبية بن ثعلبة الأزدى مذكور فى حديث أبى حميد الساعدى رضي الله عنه فى الصحيحين أن النبى ﷺ بعث رجلاً على الصدقات يدعى ابن اللتبية ... الحديث بطوله، وإنما يأتى فى أكثر الروايات غير مسمى، وسماه ابن سعد والبغوى وابن أبى حاتم والطبرانى وابن حبان وغير واحد عبد الله. الإصابة فى تمييز الصحابة ١٢٣/٤.

(١٥) أخرجه البخارى - كتاب الجنائز - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ٩٣/٢ واللفظ له، وأخرجه مسلم ـ كتاب الجنائز ـ باب فى غسل الميت ٦٤٦/٢ - ٦٤٧.
- قوله «حقوه» بفتح الحاء ويجوز كسرها لغة هذيل والمراد به هنا الإزار - والحقوة فى الأصل معقد الإزار وأطلق على الإزار، حقواً مجازاً لأنه يشد فيه.
- قوله «أشعرنها إياه» أى اجعلنه شعارها أى الثوب الذى يلى جسدها - وسمى شعاراً لأنه يلى شعر الجسد، والحكمة فى إشعارها بإزاره ﷺ تبركها به - فتح البارى ١٥٥/٣ بتصرف يسير جداً.

(١٦) فتح البارى ١٥٣/٣.

(١٧) أخرجه مسلم - كتاب الجنائز - باب فى غسل الميت ٦٤٦/٢ - ٦٤٧.

(١٨) فتح البارى ١٥٣/٣.

(١٩) أخرجه الترمذى - كتاب الدعوات - باب دعاء أم سلمة. قال الترمذى: هذا حديث غريب، وعم زياد بن علاقة هو قطبة بن مالك رضي الله عنه صاحب النبى ﷺ ٥٧٥/٥.

(٢٠) تدريب الراوى ٢٤٦/٢.

(٢١) أخرجه البخارى - كتاب التفسير - باب ﴿تبتغى مرضات أزواجك﴾، ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ - ١٩٦/٦، وأخرجه مسلم - كتاب الطلاق - باب فى الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، وقوله تعالى: ﴿وإن تظاهرا عليه﴾ ١١١٠/٢ - ١١١١ واللفظ له.

(٢٢) صحيح البخارى - كتاب الإيمان - باب قول النبى ﷺ بنى الإسلام على خمس ٩١/١.

(٢٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه بسنده عن الأسود بن هلال قال : كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول للرجل من إخوانه... الحديث - كتاب الإيمان والرؤيا ٢٦/١١.

(٢٤) فتح البارى ٩٣/١.

(٢٥) تدريب الراوى ٣٨/٢.

(٢٦) فتح المغيث للسخاوى ٣٠٢/٤.

(٢٧) التقييد والإيضاح ص ٧٤.

(٢٨) الكتب التى جمعها الإمام ابن الأثير فى كتابه جامع الأصول فى أحاديث الرسول ﷺ هى: موطأ الإمام مالك بن أنس، وصحيح الإمام البخارى، وصحيح مسلم، وسنن الإمام أبى داود، وسنن الإمام الترمذى، وسنن الإمام النسائى.

(٢٩) هدى السارى - الفصل الرابع فيمن يذكر بلقب ونحوه ص ٢٦٢.

(٣٠) فتح المغيث للسخاوى ٣٠٢/٤.

(٣١) هدية العارفين ٥٨٩/١ - سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧ - ٢٧٢ - الرسالة المستطرفة ص ٩١ - غوامض الأسماء المبهمة المقدمة ١٦/١.

(٣٢) فتح المغيث للسخاوى ٣٠١/٤.

(٣٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨ - ٢٧٣ - تدريب الراوى ٣٤٢/٢.

(٣٤) سير أعلام النبلاء ١٣٩/٢١.

(٣٥) تدريب الراوى ٣٤٢/٢.

(٣٦) تدريب الراوى ٣٤٢/٢ - فتح المغيث للسخاوى ٣٠١/٤.

(٣٧) تدريب الراوى ٣٤٢/٢ - فتح المغيث للسخاوى ٣٠٢/٤.

المتابعـــات للــروايات

المتـابعــات: جـمع مـتـابعـة، والمتـابعـة: الموافـقـة، وهى مـصـدر تابع، والمتـابع بكسـر البـاء: الموافق لغيره، وبفتح البـاء: الذى وافقه غيره.

والمتـابعــة فى الاصطلاح: أن يُوَافَق راوى الحـديث على مـا رواه، من قِبَل راوٍ آخـر، فيرويه عن شيخ ذلك الراوى أو من فوقه.

وعلى هذا فالمتابعة تحصل بالموافقة سواء كـانت هـذه الموافـقـة فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط.

لكن جماعة من المحدثين خصوا المتابعة بما إذا كانت الموافقة فى اللفظ فـقط، فـأما إذا حـصلت الموافـقــة فى المعنى فـذلك هو الشاهد، وسواء فى ذلك أن يكون الحديث عن نفس الصـحـابى أو عن صـحـابى آخـر، لكن آخرين خصوا المتابعة بالموافقة التى تحصل فى اللفظ أو المعنى عن نفس الصحابى، فإذا اختلف الصحابى فهو الشاهد، وهذا ما مال إليه ابن حجر وهو الذى عليه عمل الأكثرين، وإن كان من العلماء من يطلق الشاهد والمتابع كل منهـمـا على الآخــر، مـثل الحـاكم فى المسـتـدرك، وذلك بالنظر إلى أن كـلاً منهـمـا معناه الموافقة. ولذا قيل: إن إطلاق كل منهما على الآخر أمره سهل.

أنواع المتـابعــة: المتـابعـة نوعـان: **الأول متابعة تامة:** وهى التى تحصل للراوى نفسه، بأن يروى حـديثه راوٍ آخـر عن نفس شـيـخـه، **والثـانى مـتـابعـة قـاصرة:** وهى التى تحـصل لشيخ الراوى فمن فوقه.

مـثـال للمـتـابعـات: روى الشـافعى فى الأم عن مـالك، عـن عـبـد الله بن دينار، عن ابن عـمـر، أن رسـول الله ﷺ قـال: «**الشهـر تسع وعـشـرون، فلا تصـومـوا حـتى تروا الهـلال، ولا تفطـروا حــتى تروه، فــإن غُم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**»[1].

قـال ابن حـجـر: فهذا الحديث ظن قوم أن الشـافـعى تفـرد به عن مـالك، فـعـدوه فى غـرائبـه؛ لأن أصـحـاب مـالك رووه عنه بهـذا الإسناد، وبلفظ «**فـإن غم عليكم فـاقــدروا له**»[2]. لكن وجـدنا للشـافـعى مـتـابعًـا، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبى، كـذلك أخـرجه البخارى عن مالك، **فهذه متابعة تامة.**

ووجدنا له أيضًا **متابعة قاصرة**، فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: «**فكملوا ثلاثين**»[٣]، وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «**فاقدروا ثلاثين**»[٤]. ثم ذكر ابن حجر له شاهدًا بلفظه من حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أخرجه النسائى، وشاهدًا بمعناه من حديث أبى هريرة رضي الله عنه أخرجه البخارى.

والمقصود من المتابعة تقوية الحديث، ولهذا ربما تساهل العلماء فيها، فقبلوا رواية من قرب من درجة الثقة، ورفعوا بها الحديث إلى الصحيح لغيره، وكذلك يقبلون رواية الضعيف الذى لا يكون ضعفه ناشئًا عن فقد شرط العدالة أو سوء الحفظ وفحش الغلط، فيرفعون به الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

ـ النوع الخامس عشر من مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، الفقرة ١٤.
ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦٨٢ : ٦٨٥.

الهوامش:

(١) الأم للشافعى ٢/٩٤، صحيح البخارى ـ كتاب الصوم، حديث رقم ١٩٠٧.
(٢) صحيح البخارى ـ كتاب الصوم، حديث رقم ١٩٠٦، صحيح مسلم ـ كتاب الصيام، حديث رقم ٢٥٥٠.
(٣) صحيح ابن خزيمة ٣/٢٠٢.
(٤) صحيح مسلم ـ كتاب الصيام، حديث رقم ٢٥٥٢.

المتـــــروك من الرواة والأحاديث

المتروك في اللغة: اسم مفعول من الترك، وترك الشيء: نبذه ورفضه وطرحه والتخلي عنه.

والمتروك من الحديث: ما انفرد بروايته راوٍ متهم بالكذب، أو راوٍ كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة.

وأسباب اتهام الراوى بالكذب ترجع إلى أحد أمرين: **الأول:** ألا يُروى هذا الحديث إلا من جهة هذا الراوى ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة. **والثانى:** أن يُعرَف هذا الراوى بالكذب فى كلامه مع الناس، وإن لم يظهر منه الكذب فى حديث النبى ﷺ، فإن من تكرر منه الكذب فى الحديث العادى وتساهل فى ذلك لا يؤمن عليه أن يتساهل ويتجرأ ويكذب فى الحديث النبوى. ولذلك قال الإمام مالك: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ مما سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا من رجل يكذب فى حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدث».

وهذا النوع من الحديث أول من عده الحافظ ابن حجر، واعتبره تاليًا للموضوع، وتبعه السيوطى وغيره.

والحديث المتروك ضعيف جدا، ولا يرتقى بتعدد الطرق من الضعيف إلى الحسن، بل لا تزيده كثرة الطرق إذا كانت من جنسه إلا ضعفًا.

وقد مثل له السيوطى بما يرويه صدقة بن موسى الدقيقى (ضعيف، وقال الدارقطنى: متروك) عن فرقد بن يعقوب السَّبَخى (ضعيف) عن مُرة بن شراحيل الهمدانى (ثقة عابد) عن أبى بكر الصديق رضي الله عنه.

وبما يرويه عمرو بن شَمِر الجعفى الكوفى (متروك، واتهمه الجوزجانى بالكذب) عن جابر بن عبد الله الجعفى (ضعيف رافضى) عن الحارث بن عبد الله الأعور (ضعيف رافضى، كذَّبه الشعبى فى رأيه) عن على بن أبى طالب رضي الله عنه.

ويقرب من ذلك الأحاديث التى رويت بأسانيد قال العلماء: إنها أوهى الأسانيد.

وإنما سُمى هذا النوع متروكًا ولم يسمَّ

موضوعا لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوِّغ القول بالوضع.

أما المتروك من الرواة: فقد نقل الرامهرمزى عن عبد الرحمن بن مهدى أنه الذى يوهم والغالب على حديثه الوهم. كما روى عن عبد الرحمن أنه قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فَارْوِ عنه».

وقال الإمام مسلم فى مقدمة الصحيح: «وعلامة المنكر فى حديث المحدث: إذا ما عُرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله» وعلق ابن حجر على هذا بقوله: «فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار، والله أعلم».

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦٧٥.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، الفقرة ٢٧.
- تدريب الراوى للسيوطى ١/٢٤٠ ـ ٢٤١.
- المحدث الفاصل للرامهرمزى، ص ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٠.

المتشـــــابه
من أسماء الرواة وألقابهم وأنسابهم وكناهم

المتشابه في اللغة: المتماثل، اسم فاعل من (التشابه) بمعنى التماثل، ويقال تشابه الأمران واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، والأمور المشتبهة: الملتبسة المشكلة، وفي القرآن المحكم والمتشابه.

وفي الاصطلاح: هو نوع مركب من نوعي (المؤتلف والمختلف) و (المتفق والمفترق)، وهو أنواع على النحو التالي:

١ ـ أن تتفق الأسماء مع ائتلاف أسماء الآباء خطًا واختلافها نطقًا: مثاله: محمد بن عقيل ـ بفتح العين وكسر القاف ـ ومحمد بن عُقَيل ـ بضم العين وفتح القاف، الأول نيسابوري، والثاني فريابي، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة.

وقد يكون الاختلاف في الآباء بالتغيير مع التساوي في عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، فمن الأول: محمد بن حنين ـ بضم الحاء المهملة وبالنون ـ ومحمد بن جُبَيْر ـ بضم الجيم وبالباء الموحدة ـ وهما تابعيان. ومن الثاني: عبد الله بن زيد، وعبد الله بن يزيد.

٢ ـ عكس السابق، وهو ائتلاف الأسماء خطًا واختلافها نطقًا مع اتفاق أسماء الآباء: مثاله: شُرَيح بن النعمان، وسُرَيج بن النعمان، الأول بالشين المعجمة وبالحاء المهملة، تابعي، والثاني بالسين المهملة وبالجيم، من شيوخ البخاري.

وقد يكون الاختلاف في الأسماء بالتغيير مع التساوي في عدد الحروف، أو مع تفاوت عدد الحروف، فمن الأول: معَرِّف بن واصل، ومُطَرِّف بن واصل، الأول بالعين المهملة كوفي مشهور، والثاني بالطاء المهملة شيخ يروي عنه أبو حذيفة النهدي. ومن الثاني: حفص بن ميسرة ، وجعفر بن ميسرة، الأول بالحاء المهملة بعدها فاء فصاد مهملة، شيخ مشهور من طبقة مالك، والثاني بالجيم بعدها عين مهملة ففاء فراء، شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي.

٣ ـ **اتفاق الأسماء وأسماء الآباء مع ائتلاف النسبة خطًا لا نطقًا**: مثاله: محمد ابن عبد الله المُخَرِّمي، ومحمد بن عبد الله المَخْرَمي الأول بضم الميم وتشديد الراء المكسورة، نسبة إلى مُخَرِّم بغداد، وهو محلة بها، والثاني بفتح الميم وتخفيف الراء، نسبة إلى مَخْرَمة بن نوفل.

٤ - عكس السابق، وهو ائتلاف الأسماء خطًا لا نطقًا مع اتفاق النسبة: مثاله: حنَان الأسدى، وحيَّان الأسدى، الأول بفتح الحاء المهملة وتخفيف النون، وهو تابعى بصرى، والثانى بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو ابن حصين، تابعى كوفى. ولهم ثالث هو أبو النضر حيان الأسدى، شامى تابعى.

٥ - ائتلاف الكنية خطاً لا نطقًا مع اتفاق النسبة: مثاله: أبو الرَّحَّال الأنصارى، وأبو الرِّجال الأنصارى، الأول بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو محمد بن خالد البصرى وهو ضعيف، والثانى بكسر الراء وبالجيم المخففة، وهو محمد بن عبد الرحمن، وأمه عمرة بنت رواحة وهو ثقة.

٦ - عكس السابق، وهو اتفاق الكنية مع ائتلاف النسبة خطًا لا نطقًا: مثاله: أبو عمرو الشيبانى، وأبو عمرو السيبانى، الأول بالشين المعجمة وهو كنية لجماعة، والثانى بالسين المهملة.

وهذه الأنواع ألف فيها الخطيب البغدادى كتاب: (**تلخيص المتشابه فى الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**)، ثم ألف ذيلاً له سماه (**تالى التلخيص**).

٧ - المشتبه المقلوب: وهو نوع من الاشتباه يقع فى الذهن لا فى الخط، والمراد به: **الرواة المتشابهون فى الاسم والنسب مع تمايزهم بالتقديم والتأخير**، بأن يكون اسم أحدهما كاسم والد الآخر، ويكون اسم الآخر كاسم والد الأول: مثاله: الأسود بن يزيد، ويزيد ابن الأسود.

وقد يقع التقديم والتأخير فى بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشتبه به، مثل: أيوب ابن سيَّار، وأيوب بن يسَار، الأول بتقديم السين المهملة وهو مدنى مشهور ليس بالقوى، والآخر بتقديم المثناة التحتية وهو مجهول.

وهذا النوع عده ابن الصلاح ومن تبعه نوعًا مستقلاً، وألف الخطيب فيه كتاب (**رفع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب**).

وفائدة معرفة هذا النوع: ضبط أسماء الرواة، وعدم حصول اللبس والاختلاط والإشكال فى النطق بها، وتجنب الوقوع فى الوهم والتصحيف، والأمن من وقوع القلب الذى قد يوجب الرد.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- النوع الخامس والخمسون والسادس والخمسون من مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، الفقرة ٦٥ - ٦٦.
- التأصيل الشرعى لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان، ص ٥١١ - ٥١٣.

المتشابه من الحديث

تعريفـه :

المتشابه لغة : «اسم فاعل من اشتبه، والاشتباه : الالتباس، يقال : اشتبهت الأمور وتشابهت بمعنى التبست فلم تتميز ولم تظهر»[1].

المتشابه اصطلاحًا : «هو اللفظ الذى خفيت دلالته على المعنى المراد منه، وتعذرت معرفته وإدراكه، لأن الشارع استأثر بعلمه، ولم توجد قرينة تدل على المعنى»[2].

مثاله : للمتشابه أمثلة كثيرة فى الحديث النبوى الشريف، فكل النصوص التى توهم مشابهة الله لخلقه، وكذلك النصوص المتعلقة بغيبيات يوم القيامة من المتشابه، ومن أمثلة ذلك :

١ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : **«إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن. كقلب واحد. يصرفه حيث يشاء»**[3].

٢ - عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : **«إن الله عز وجل يبسط يده بالليل، ليتوب مسىء النهار. ويبسط يده بالنهار، ليتوب مسىء الليل. حتى تطلع الشمس من مغربها»**[4].

٣ - عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. حين يبقى ثلث الليل الآخر. فيقول: من يدعونى فأستجيب له! ومن يسألنى فأعطيه! ومن يستغفرنى فأغفر له»**[5].

٤ - عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ: **(إذا صار أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار، جىء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار، ثم يذبح، ثم ينادى منادٍ: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت، فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم»**[6].

آراء العلماء فى هذه الأحاديث :

هذه الأحاديث وغيرها من أحاديث الصفات، وأمور الآخرة للعلماء فيها مذهبان مشهوران :

أحدهما : وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين، أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف فى حقنا غير مراد، ولا يتكلم فى تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثانى : مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، أنها تتأول على حسب ما يليق بها مواطنها.

الراجح فى المسألة : هو المذهب الأول وهو مذهب السلف ومنهم الأئمة الأربعة، حيث قالوا بإجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، مع نفى الكيفية والتشبيه عنها.

محتجين : بأن الكلام فى الصفات فرع عن الكلام فى الذات، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هى إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

قال الإمام البغوى : «والأصبع المذكورة فى الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب والسنة من هذا القبيل من صفات الله تعالى : كالنفس، والوجه والعين، واليد، والرجل، والإتيان والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك، والفرح، فهذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع ويجب الإيمان بها، وإقرارها على ظاهرها، معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أن البارى سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى : **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**»[٧].

وقال الشيخ شاكر معقباً على استشكال ابن العربى فى حديث «ذبح الموت» ومحاولة تأويله : «وكل هذا تكلف وتهجم على الغيب الذى استأثر الله بعلمه، و ليس لنا إلا أن نؤمن بما ورد كما ورد، لا ننكر ولا نتأول الحديث الصحيح... وعلم الغيب الذى وراءه المادة لا تدركه العقول المقيدة بالأجسام فى هذه الأرض، بل إن العقول عجزت عن إدراك حقائق المادة التى فى متناول إدراكها، فما بالها تسموا إلى الحكم على ما خرج من طاق قدرتها ومن سلطانها ؟وها نحن أولاء فى عصرنا ندرك تحويل المادة إلى قوة، وقد ندرك تحويل القوة إلى مادة بالصناعة والعمل من غير معرفة بحقيقة هذه ولا تلك، وما ندرى ماذا يكون من بعد، إلا أن العقل الإنسانى عاجز وقاصر. وما المادة والقوة

والعرض والجوهر إلا اصطلاحات لتقريب الحقائق، فخير للإنسان أن يؤمن وأن يعمل صالحاً، ثم يدع ما في الغيب لعالم الغيب، لعله ينجو يوم القيامة **﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً﴾**[8].

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(1) المصباح المنير مادة شبه، وكذا لسان العرب.
(2) جهود المحدثين في نقد متن الحديث ص ٢٣٠، أصول الفقه الإسلامي للأستاذ محمد مصطفى شلبي ص ٤٦٩ .
(3) صحيح مسلم كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء.، حديث رقم ٢٦٥٤.
(4) صحيح مسلم كتاب التوبة باب غيرة الله، حديث رقم ٢٧٥٩.
(5) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، حديث رقم ٧٥٨.
(6) صحيح البخاري كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار، حديث رقم ٢٨٥٠.
(7) شرح السنة ١٦٨/١ - ص ١٧٠ والآية من سورة الشورى ١١ .
(8) المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ٢٤٠/٨، ص ٢٤١، والآية من سورة الكهف، رقم ١٠٩.

المتصل من الحديث

المتصل في اللغة: اسم فاعل من الاتصال، وهو ضد المنقطع، ويقال له الموصول.

وفى الاصطلاح: هو الحديث الذى اتصل سنده، مرفوعًا كان أو موقوفًا. ويسمى أيضا الموصول.

ويتحقق الاتصال فى السند بأن يكون كل راوٍ قد تحمل الحديث عمن فوقه، بصورة من صور التحمل المعتبرة المفيدة للاتصال كالسماع والقراءة والمكاتبة والمناولة والإجازة، وذلك من أول السند إلى منتهاه.

فمثال المتصل المرفوع: ما رواه مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**مثل المجاهد فى سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم الذى لا يفتر من صلاة ولا صيام، حتى يرجع**»[1].

ومثال المتصل الموقوف: ما رواه مالك، عن مسلم بن أبى مريم، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة رضي الله عنه أنه قال: «**تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين: يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل مؤمن، إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: اتركوا هذين حتى يفيئا، اتركوا هذين حتى يفيئا**»[2].

ويرى بعض العلماء أنه يدخل المقطوع إذا اتصل سنده فى هذا النوع، ومثال ذلك: ما أخرجه مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى. قال: «**إصلاح ذات البين، إياكم والبغْضة فإنها الحالقة**»[3].

لكن بعضاً آخر من العلماء قال إن المقطوع لا يدخل تحت هذا النوع إلا مقيدًا، بأن نقول فى المثال السابق: هذا حديث متصل السند إلى سعيد بن المسيب، ووجه ذلك عندهم أنه يسمى مقطوعًا، فوصفه بالمتصل يكون وصفًا للشىء الواحد بمتضادين فى اللغة.

ويلحق بالمتصل: ما كان فى سنده راوٍ مبهم على الصواب من أقوال أهل العلم، خلافًا لمن عده منقطعًا.

واتصال السند شرط فى صحة الحديث

لكن لا يلزم منه الصحة، فقد يكون المتصل صحيحًا، وقد لا يكون صحيحًا، مثل المتصل الذى فى سنده راوٍ مبهم، أو ضعيف. ومدار ذلك على توفر باقى شروط الصحة فى السند المتصل.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

ـ النوع الخامس من مقدمة ابن الصلاح وشرحها ومختصراتها.

الهوامش:

(١) صحيح البخارى ـ كتاب الجهاد، حديث رقم ٢٧٨٧، صحيح مسلم ـ كتاب الإمارة، حديث رقم ٤٩٧٧.

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب البر والصلة، حديث رقم ٦٧١٢.

(٣) موطأ مالك ـ كتاب حسن الخلق، حديث رقم ١٦٣٩.

المتفق عليه من الحديث

قول العلماء «متفق عليه» أو «متفق على صحته»: مرادهم به اتفاق الشيخين البخارى ومسلم على إخراجه، وليس اتفاق الأمة.

لكن قال ابن الصلاح: لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة عليه لتلقيهم له بالقبول. وهذا الاتفاق من الشيخين قرينة تجعل للحديث مزية؛ لما للشيخين من مكانة وجلالة، ولتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما، ولما حصل من تلقى الأمة للكتابين بالقبول. وذلك يقدم عند التعارض.

وهذا الاتفاق إنما هو فيما أخرجه الشيخان عن نفس الصحابى بلا خلاف، فأما إذا كان المتن واحدًا ـ لفظًا أو معنى ـ لكن ما أخرجه البخارى عن صحابى غير الصحابى الذى أخرج عنه مسلم فليس من المتفق عليه على الصحيح من قول المحدثين. لكن ما اتفقا على متنه واختلفا فى راويه من الصحابة لا شك أنه يكون أقوى من غيره لتعدد طرقه، بل قد يكون أقوى مما اتفقا على تخريجه عن صحابى واحد إذا كان فردًا غريبًا.

وقد اعتبر العلماء أن أعلى أقسام الصحيح فى الجملة: ما اتفق البخارى ومسلم على روايته.

ومال كثير من العلماء إلى موافقة ابن الصلاح على أن ما اتفق عليه الشيخان أو رواه أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعى حاصل فيه، ورجحه ابن حجر فى النخبة وغيرها، وقال: وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة على التواتر، إلا أن هذا خاص بما لم ينقده أحد الحفاظ مما فى الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع فى الكتاب حيث لا ترجيح.

وخالف فى ذلك بعض العلماء فقالوا: إنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، واعتبر النووى هذا القول قول المحققين.

وتعقب السيوطى هذا القول: بأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعًا

بها، ومن ثم قال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه. قال السيوطى: وهو الذى اختاره ولا أعتقد سواه.

وقد جمع العلامة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله - الأحاديث التى اتفق عليها الشيخان فى صحيحيهما فى كتابه: (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان).

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

- المسألة الخامسة من نوع الحديث الصحيح فى مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، الفقرة الرابعة (الغريب)
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/٢٨١ وما بعدها.

المتفق والمفترق
من الأسماء والأنساب والكنى للرواة

المتفق فى اللغة: اسم فاعل من (**الاتفاق**)، وهو عكس **المفترق**، الذى هو اسم فاعل من (**الافتراق**).

ومعناه فى الاصطلاح: أن تتفق أسماء راويين أو أكثر وأسماء آبائهم فصاعداً، خطاً ولفظاً، أو تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك وتختلف أشخاصهم.

أهمية هذا النوع: معرفة المتفق والمفترق من الأمور المهمة جداً للمحدثين؛ إذ بذلك يتجنب الخلط بين المشتركين فى الأسماء والكنى والألقاب، ويأمن من الظن بأن هؤلاء المشتركين فى الأسماء شخص واحد، ويمكنه التمييز بين من هو منهم ضعيف ومن هو منهم ثقة، فلا يضعِّف الثقة ولا يوثِّق الضعيف. وقد زلق بسبب الجهل به كثير من أهل العلم.

وتشتد الحاجة إلى هذا النوع إذا كان الراويان أو الرواة المشتركون متعاصرين ومتفقين فى شيوخهم وفى الرواة عنهم، فإن الاشتراك فى شىء من الأسماء أو الكنى من مظان الغلط والخطأ.

أما إذا كان الرواة المشتركون متباعدين فى عصورهم فالأمر أيسر من ذلك ويمكن معرفته من خلال التاريخ.

أقسامه وأمثلة كل قسم: ذكر العلماء لهذا النوع أقساماً متعددة بلغت ثمانية أقسام على النحو التالى:

١ - من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: مثاله: أنس بن مالك، عشرة منهم اثنان من الصحابة، أحدهما: أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى أبو حمزة خادم النبى ﷺ، والثانى: أنس بن مالك الكعبى القشيرى أبو أمية، وكلاهما سكن البصرة.

٢ - من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم: مثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة كلهم فى عصر واحد، وكلهم يروون عمن اسمه عبد الله، واثنان منهم يكنيان أبا بكر، ويرويان عمن اسمه عبد الله ابن أحمد، وهم: أبو بكر القطيعى راوى المسند عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأبو بكر السقطى الراوى عن عبد الله ابن أحمد الدورقى، والثالث أحمد بن جعفر ابن حمدان الدينورى روى عن عبد الله بن محمد بن سنان، والأخير الطرسوسى روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسى.

٣ ـ من اتفقت كناهم ونسبتهم: مثاله: أبو عمران الجَوْني، اثنان: أحدهما: عبد الملك بن حبيب وهو تابعي، والثاني: موسى بن سهل بن عبد الحميد البصري.

٤ ـ من اتفقت كناهم وأسماء آبائهم: مثاله: أبو بكر بن عياش، ثلاثة: أحدهم: المقرئ، والثاني: الحمصي، والثالث: السلمي الباجدائي صاحب «غريب الحديث»، واسمه حسين.

٥ ـ من اتفقت أسماؤهم وكنى آبائهم: مثاله: صالح بن أبي صالح، أربعة تابعيون، أحدهم: مولى التوأمة، واسم أبيه نبهان، والثاني: السمان، واسم أبيه ذكوان، والثالث: السدوسي، والرابع: مولى عمرو بن حريث، واسم أبيه مهران. وأضاف بعض العلماء إليهم خامسا من الطبقة التي تليهم، وهو صالح بن أبي صالح الأسدي.

٦ ـ من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم: مثاله: محمد بن عبد الله الأنصاري، أربعة، أحدهم: جده المثنى وهو شيخ البخاري، وثانيهم: جده زياد، وثالثهم: جده خضر بن هشام، والرابع: جده زيد بن عبد ربه.

٧ ـ من اتفقت أسماؤهم في الاسم فقط أو الكنية فقط: فمثاله في الاسم: حماد، اثنان متعاصران، هما: حماد بن زيد بن درهم، وحماد بن سلمة بن دينار، وقد اشتركا في شيوخ متعددين، واشترك في الرواية عنهما كثير من المحدثين.

ومثاله في الكنية: أبو حمزة، قيل: إن شعبة ابن الحجاج روى عن سبعة عن ابن عباس، كلهم يكنى أبا حمزة.

٨ ـ من اتفقت نسبتهم لفظاً لكن افترقوا في المنسوب إليه: مثاله: الحنفي: نسبة إلى قبيلة بني حنيفة، ونسبة إلى مذهب أبي حنيفة.

الطريق إلى معرفة هذا النوع: يعرف هذا النوع بالنظر في الكتب المصنفة فيه، كالمتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وموضح أوهام الجمع والتفريق، ففيه كثير من هذا، أو بالرجوع لكتب الرجال المختلفة، أو لكتب الأنساب، أو لكتب الكنى.

أما ما لم يعرف بيانه في كتب الشأن فإنه يعرف بالراوي عنه، أو بالمروي، ومرد ذلك غالباً إلى غالب الظن، وإلى القرائن التي تظهر للمجتهدين، وقد يتوقف الباحث أو العالم ولا يجزم.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

مراجع الاستزادة:

ـ النوع الرابع والخمسون من مقدمة ابن الصلاح وشروحها ومختصراتها.
ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، الفقرة ٦٤.
ـ التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص ٥٠٥ ـ ٥٠٨.

متن الحـــديث

المتن فى اللغة: له معان متعددة، منها: ما صلُب من الأرض، وارتفع، والجمع: متون، ومتُن كصلُب وزنًا ومعنى، والمتين: الشديد القوى، ومتن القوس: شدها بالعصب فقويت، ومنه اسم الله (المتين)، وقد يكون من المماتنة، وهى المباعدة فى الغاية، أو من قولهم: متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته فاستخرجتها.

أما فى الاصطلاح: فهو ألفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى. وقال بدر الدين بن جماعة: «هو ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام». وهذا التعريف أعم وأشمل وأدل على المطلوب.

والعلاقة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى واضحة، فعلى المعنى الأول سمى بذلك لأن المسند يقوى الحديث بالسند، ويرفعه إلى قائله، وعلى المعنى الثانى فهو غاية السند، وعلى المعنى الثالث فإن المسند يستخرج المتن بسنده.

والمتن أربعة أقسام باعتبار من أضيف إليه:

الأول: القدسى: وهو ما يرويه النبى ﷺ عن الله تبارك وتعالى، سواء تلقاه بواسطة جبريل عليه السلام أو بطريق آخر من طرق الوحى، وهو من لفظ النبى ﷺ، لكن معناه من الله تعالى، ويعبر عنه النبى ﷺ بقوله: قال الله تعالى، أو قال ربكم عز وجل ونحو ذلك من الألفاظ، أو يقول الصحابى: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن رب العزة، ونحو ذلك.

الثانى: المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلُقية. والقول قد يكون لفظه ومعناه من عند النبى ﷺ وقد يكون المعنى من عند الله واللفظ من عند النبى ﷺ، لكن لا ينسبه النبى ﷺ إلى الله تعالى.

الثالث: الموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابى من قول أو فعل، وهو مختلف فى حجيته بين العلماء.

الرابع: المقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعى فمن دونه من قول أو فعل.

ولا تلازم بين صحة المتن وصحة السند، فلا تكفى صحة السند للحكم بصحة المتن، بل إذا صح السند فلابد أن يخلو المتن من الشذوذ أو العلة حتى يحكم بصحته، كما لا

يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال روايته من طريق آخر أصح إسنادا، أو لوجود شواهد له تقويه وترفعه من الضعف إلى الحسن أو الصحة.

والمتن هو مادة عمل الفقهاء ومحل بحثهم؛ إذ منه تستنبط الأحكام الشرعية.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

المجوَّد من الأحـــاديث

المُجَوَّد: اسم مفعول من التجويد، وهو التحسين، والجيد عكس الرديء، وأجاد الشيء وجوَّده: أحسن فيما فعل.

والمُجوَّد من الأحاديث: ما أتى به راويه على الوجه الأكمل أو على الوجه الصحيح، ولم يقصر فيه كما قصر غيره.

وشرح ذلك: أن الرواة قد يروون الحديث فيسقط من روايتهم راوٍ لا يذكرونه، فيأتى أحدهم بالإسناد على وجهه الصحيح بذكر ذلك الراوى.

مثال ذلك: ما أخرجه البيهقى فى السنن ٣٥٦/٧ بسنده إلى بشر بن بكر، نا الأوزاعى، عن عطاء عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**». قال البيهقى: جوّد إسناده بشر بن بكر وهو من الثقات، ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعى، فلم يذكر فى إسناده عبيد بن عمير. ثم ساقه البيهقى بسنده إلى الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن عطاء عن ابن عباس - رضى الله عنهما.

وربما كان الاسم الساقط صحابيًا، والحديث من راوية صحابى عن صحابى، فيقصر بعضهم فيرويه عن الصحابى الأول فقط، ويجوده بعضهم فيرويه على وجهه، كالحديث الذى أخرجه البزار (٣٤١/١) بسنده إلى سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: تراءينا الهلال، وكنت رجلاً حديد البصر، فقلت: يا أمير المؤمنين ألا تراه؟ قال: أرجو أن أراهُ وأنا على فراشى، ثم أنشأ يحدثنا. فقال: جعل رسول الله ﷺ يرينا مصارع القوم ليلة بدر: «هذا مصرع فلان غدًا إن شاء الله، وهذا مصرع فلان غدًا إن شاء الله» فما أماط أحد منهم عن المصرع الذى قال رسول الله ﷺ.

قال البزار: وهذا الحديث جوَّد إسناده سليمان بن المغيرة، وغير سليمان يجعله عن أنس عن النبى ﷺ، ولا نحفظ أحدًا رواه عن النبى ﷺ إلا عمر رضي الله عنه.

وربما كان الساقط أكثر من واحد، كالحديث الذى سئل عنه الدارقطنى فى العلل (١١٩٦) عن أبى صرمة عن النبى ﷺ قال:

«**ما على أحدكم إذا كانت له سعة أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبى مهنته**»، فقال الدارقطنى: يرويه الدراوردى (عبد العزيز بن محمد) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن لؤلؤة عن أبى صرمة. ورواه ابن عيينة وابن المبارك وأبو معاوية عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله ﷺ، والدراوردى جوَّد إسناده.

ولا يلزم من تجـــويد الإسناد أن يكون صحيحًا؛ لأن الراوى الذى أسقط قد يكون ثقة، وقد لا يكون كذلك، بل قد يكون مجهولاً، كما فى الحديث الذى أورده ابن كثير فى التفسير (٥٦٨/٣) عن ابن أبى حاتم قال: حدثنا أبى، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا ضمضم بن زُرْعَة، عن شريح بن عبيد، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول عظم من الإنسان يتكلم يوم يختم على الأفواه فخذه من الرجل اليسرى**».

قال ابن كثير: وروى ابن جرير عن محمد ابن عوف عن عبد الله بن المبارك عن إسماعيل بن عياش مثله.

وقد جوَّد إسناده الإمام أحمد رحمه ـ الله ـ (١٥١/٤) فقال: حدثنا الحكم بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد الحضرمى، عمن حدثه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع النبى ﷺ يقول: «**إن أول عظم...**» الحديث.

فهذا الذى ذكر ابن كثير أن الإمام أحمد جود إسناده فيه راوٍ مبهم، والرواية بذكر المبهم أصح من الرواية بإسقاطه كما نقل ابن أبى حاتم فى العلل (٨٧/٢) عن أبى زرعة حين سئل عن هذا الحديث.

وعلى كل حال فالتجويد إنما يكون من الراوى الذى ضبط ما لم يضبط غيره، ووصل ما قصر فيه غيره بإرسال أو انقطاع، والذين يجودون غالبًا هم الثقات المتقنون.

ولم أر من تكلم فى التجويد والحديث المجود فى شىء من كتب المصطلح، وما قدمته إنما هو من النظر والمراجعة فى صنيع العلماء، والله تعالى أعلى وأعلم.

أ. د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

المجهول من الرواة وحكمه

تعريف المجهول لغة : ما ليس معروفًا.

المجهول اصطلاحاً على ثلاثة أنواع :

١ - مجهول العين : وهو من عُرف اسمه، ولكن لم يّرو عنه إلا راوٍ واحد، ولم يُذكر بجرحٍ ولا تعديل.

٢ - مجهول الحال ظاهرًا وباطنًا: وهو من عُرف اسمه وروى عنه أكثر من واحد، ولكن لم يُذكر بجرحٍ ولا تعديل.

٣ - مجهول الحال باطنًا وهو ما يسمى بالمستور.

يقول ابن الصلاح - رحمه الله - عن مجهول العدالة الباطنة وهو عدل فى الظاهر: وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا: المستور: من يكون عدلاً فى الظاهر ولا تعرف عدالته باطنًا.

يقول الحافظ العراقى: وهذا الذى نقل كلامه آخرًا ولم يُسمِّه هو: البغوى فهذا لفظه بحروفه فى «التهذيب» وتبعه عليه الرافعى.

والمراد بكونه عدلاً فى الظاهر، أنه مستقيم السيرة، غير مذكور بجرح.

● حكم الاحتجاج به:

المجهول عينا وحالاً ضعيف بمفرده ويرتقى للحسن لغيره بمتابع أو شاهد، وأما المستور فإنه يحتج به بعض من رد الاحتجاج بمجهول العين، ومجهول الحال ظاهرًا وباطنًا.

وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازى.

قال: لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى.

ولأن رواية الأخبار تكون عند من تتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر.

وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك.

فاعتبر فيها العدالة فى الظاهر والباطن.

يقول ابن الصلاح - رحمه الله -: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وقد تعذرت الخبرة الباطنة بهم.

لكنه لما جاء إلى تعريف الحسن لغيره،

جعل المستور ضعيفًا بمفرده، ويرتقى إلى الحسن لغيره بما يعضده من متابع أو شاهد[1]. وقال الحافظ ابن حجر : وجمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور، وهو قسم من المجهول، فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم[2].

والله أعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

الكفاية ص ١١١، علوم الحديث ص١٠٠، اختصار علوم الحديث ٢٩٢/١، نزهة النظر ص ١٣٥، فتح المغيث للسخاوى ٤٣/٢، تدريب الراوى ٣١٦/١، توضيح الأفكار ١٩١/٢.

الهوامش :

(١) ينظر تدريب الراوى ١٧١/١.

(٢) ينظر النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ٤٠٨/١.

المُحَرّف من سند الحديث أو متنه

تعد معرفة «المُصَحَّف والمُحَرَّف» من المتون والأسانيد، من أهم علوم الحديث وأجلها؛ ولذلك لا يتصدى لها إلا الحفاظ الأفذاذ المتقنون.

فأما المُصَحَّف :

فالتصحيف لغة: التبديل والتغيير، أو الخطأ فى الصحيفة[1].

والمُصَحَّف اصطلاحاً: ما حدث فيه تغيير حرف أو أكثر من حروفه، بتغيير النقط، مع بقاء صورة الخط كما هى، كتغيير حرف الجيم بحرف الحاء مثلاً.

وأما المُحَرَّف :

فالتحريف فى اللغة هو: تغيير الكلام عن مواضعه، ويقال: انحرف أى: مال وانعدل[2].

والمُحَرَّف اصطلاحاً: ما يكون التغيير فيه فى حركات الضبط وعلامات الشكل، كتغيير الضم إلى فتح أو نحو ذلك؛ مما يترتب عليه اختلاف فى المعنى[3].

وعامة المتقدمين من علماء الحديث لا يفرقون بين المُصَحَّف والمُحَرَّف، وإنما يدرجون النوعين تحت مسمى «**التصحيف**»، وفى هذا نوع من المجاز[4].

وأول من عرف بالتفريق بينهما من المتأخرين، هو الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)[5].

● ويقع التصحيف والتحريف فى السند والمتن :

● فأما ما يقع فى السند، فمثاله:

١ - حديث شعبة، عن العوام **بن مراجم**، عن أبى عثمان النهدى، عن عثمان ابن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: (**لتؤدن الحقوق إلى أهلها... الحديث**)[6].

صَحَّف فيه يحيى بن معين فقال: (**ابن مزاحم**) بالزاى والحاء، فَرُدَّ عليه، وإنما هو (**ابن مراجم**) بالراء المهملة والجيم.

٢ - قال الحافظ أبو يعلى الخليلى فى «**الإرشاد**»:

«سمعت أبا القاسم ابن ثابت الحافظَ يقول: أملى علينا أبو الحسن بن حرارةَ الحافظُ بأَرْدَبِيلَ حديثًا، عن أبيه، عن عبيد ابن عبد الواحد بن شريك البزار، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سعيد بن يحيى، عن يحيى بن سعيد، عن علقمة بن مرثد، عن أبى عبد الرحمن السلمى، عن عثمان، قال: قالَ رسول الله ﷺ: **(خيركم من تعلم القرآن وعلمه)**[٧].

وقال: هذا حديث غريب من حديث **يحيى بن سعيد** الأنصارى، عن علقمة.

فلما خرجت إلى الدِّيَنَور وعرضتُهُ على عمرَ بن سهيل، فقال: ويحكَ! غَلطَ شيخُك، مع حفظه، وشيخُ شيخِكَ؛ حدثناه عبيد بن عبد الواحد، وإنما هذا **(يحيى بن شعيب)** أبو اليسع، وصحَّف من قال **(يحيى بن سعيد)**، فكتبت ذلك إلى ابن حرارة، فقال: جزاك الله يا أبا حفص خيراً، ورجع إلى قوله»[٨].

● وأما ما يقع فى المتن، فمثاله:

١ - ما رواه الخطيب البغدادى[٩]، بسنده إلى يحيى بن بكير، قال: «جاء رجل إلى الليث ابن سعد، فقال: كيف حدثك نافع عن النبى ﷺ **فى الذى نشرت فى أبيه القصة؟**

فقال: ويحك! إنما هو: **(فى الذى يشرب فى آنية الفضة يجرجر فى بطنه نار جهنم)**[١٠].

٢ - ما رواه أبو أحمد العسكرى، بسنده إلى زكريا بن مهران، قال: «صحَّف بعضهم: **(لا يُورَّث حَمِيلٌ إلا بِبَيِّنَةٍ)** فقال: **(لا يرث جميلٌ إلا بثينة)**. **والحميل**: ما يحمل من بلاد الروم وغيرها، من السبى، وهم صغار، فيدعى بعضهم أنساب بعض، فلا يقبل ذلك منهم إلا ببينة»[١١].

● ثم إن التصحيف بعد ذلك ينقسم إلى:

١ - **تصحيف بصر**، وهو الأكثر، ومثاله ما سبق.

٢ - **تصحيف سمع**، ومثاله:

● ما جاء فى حديث عن **عاصم الأحول**، رواه بعضهم، فقال: عن **واصل الأحدب**، فذكر الدارقطنى أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر. قال ابن الصلاح: «كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه، من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه»[١٢].

● وينقسم أيضاً إلى:

١ - **تصحيف لفظ**، وهو الأكثر، وما سبق فهو مثاله.

٢ - **تصحيف معنى**، ومثاله:

● ما حكاه الخطابى عن بعض شيوخه، أنه لما روى حديث النهى عن التحليق يوم الجمعة

قبل الصلاة[١٣]، قال: منذ أربعين سنة ما حلقت رأسى قبل الصلاة. ففهم منه حلق الرؤوس، وليس هذا بمراد، وإنما المراد هو تحليق الناس حلقاً، يعنى جلوسهم على هيئة حلقات[١٤].

• **قال ابن الصلاح:**

«وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجِلَّة، لهم فيه أعذار ينقلها ناقلوه»[١٥].

وأقول: ولا يطعن فى الرجل إذا صحف مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك، ما دام بعيداً عن الإكثار منه، وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصم الله، والسعيد من عدت غلطاته، وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه : «ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف»[١٦]، والله سبحانه العاصم.

ولأهمية هذا الفن، نجد أن سلفنا الصالح قد اهتموا اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث، وكذلك اهتموا بالأسماء المتشابهة، ونجدهم أيضاً اهتموا بأخذ العلم عن المشايخ مشافهة، حتى لا يقعوا فى التصحيف أو التحريف، فلذلك عقدوا مجالس الإملاء وجالسوا ولازموا الشيوخ، بل رحلوا إلى كثير من الأماكن ليأخذوا العلم مشافهة، حتى لا يقعوا فى هذه الأخطاء، ولكى يحافظوا على ألفاظ حديث رسول الله ﷺ[١٧].

المصنفات فى هذا الفن :

صنف فيه أبو أحمد العسكرى، وأبو الحسن الدارقطنى، وأبو سليمان الخطابى، وأبو الفرج ابن الجوزى، وغيرهم - رحمهم الله جميعاً -.

والمتداول من هذه التصانيف، ما صنفه أبو أحمد العسكرى (ت ٣٨٢ هـ) - رحمه الله تعالى - وقد صنف فى هذا الفن ثلاثة مصنفات:

١ - «**تصحيفات المحدثين**»، وقد نشره الدكتور محمود أحمد ميرة بمصر سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢ - «**شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**» ونشره الأستاذ عبد العزيز أحمد، وطبعته مطبعة مصطفى الحلبى بمصر، سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٣ - «**أخبار المُصَحِّفين**» نشره الأستاذ مسعد عبد الحميد السعدنى، بمكتبة القرآن، بمصر، بدون تاريخ.

أ. د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد محمود هاشم ص ١٤٢.

(٢) مختار الصحاح ص ٥٥.

(٣) تيسير مصطلح الحديث ص ١٤٤.

(٤) راجع: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤.

(٥) انظر: شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٩٢، وفتح المغيث للسخاوى ٦٤/٤، وتدريب الراوى للسيوطى ١٩٥/٢.

(٦) العلل. للدارقطنى ٦٢/٣. حديث (٢٨٧).

(٧) صحيح البخارى. كتاب فضائل القرآن. حديث (٥٠٢٧)، وسنن الترمذى. كتاب فضائل القرآن. حديث (٢٩٠٧).

(٨) الإرشاد للخليلى ٦٢٩/٢.

(٩) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٢٩٤/١.

(١٠) صحيح مسلم. كتاب اللباس والزينة. حديث (٢٠٦٥)، وموطأ مالك. كتاب الجامع. حديث (١٧١٧).

(١١) تصحيفات المحدثين ٦٢/١ - ٦٤، وأخبار المصحفين ص ٣١. كلاهما لأبى أحمد العسكرى.

(١٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩، والتصحيف والتحريف ص ٣٠٥ للدكتور محمود الطناحى.

(١٣) سنن الترمذى. كتاب الصلاة. حديث (٣٢٢)، وسنن ابن ماجه. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. حديث (١١٣٣).

(١٤) غريب الحديث ٢٢٦/٢، ومعالم السنن ٢٤٧/١، كلاهما للخطابى، وفتح المغيث للسخاوى ٦٣/٤.

(١٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤.

(١٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٩.

(١٧) كتابنا: تيسير مصطلح الحديث ص ١٤٤ - ١٤٥، بتصرف.

المحفوظ من الحديث

تعريف الحديث المحفوظ اصطلاحاً:

هو الحديث المقبول المعمول به الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو دونه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة.

ويقابل الحديث المحفوظ الحديث الشاذ.

بيان ذلك: إذا وقع تعارض بين حديثين ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع؛ فإن العلماء يبحثون عن تاريخ كل منهما، فإن عُرف المتقدم من المتأخر صار الحديث المتأخر ناسخاً للحديث المتقدم.

- أما إذا لم يمكن الوقوف على تواريخ النصوص ولم يعرف المتقدم من المتأخر - صار العلماء إلى الترجيح بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الترجيح المعروفة.

فإذا أمكن الترجيح بين النصين المتعارضين بوجه من وجوه الترجيح قُبل الراجح وعُمل به، وتُرك المرجوح ولم يُعمل به ويقال للراجح: المحفوظ، وللمرجوح: الشاذ[1].

وقيل لهذا النوع : المحفوظ؛ لأن الغالب أنه محفوظ عن الخطأ.[2]

وينظر مثال المحفوظ، فى مبحث: الشاذ من الأحاديث.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) الحديث الشاذ: هو الحديث الذى خالف راويه الثقة أو الصدوق رواية من هو أولى منه، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد ولم يمكن الجمع بين الروايتين المتعارضتين بوجه من وجوه الجمع. وراجع مبحث الشاذ.

(٢) شرح شرح نخبة الفكر ص ٣٣.

المحكم من الحديث

هو الحديث المقبول الذى سلم من معارضة غيره من الأحاديث له.

قال الحاكم ـ رحمه الله تعالى:

«هذا النوع من هذا العلم معرفة الأخبار التى لا معارض لها بوجه من الوجوه»[1].

وهو أكثر السنة، والغالب على الأحاديث النبوية، والقليل هو الذى وقع فيه التعارض عند بعض الناس، وقد وفق الجهابذة الحفاظ بين ما كان ظاهره التعارض فى ما أسموه بمختلف الحديث أو مشكل الحديث، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وأمثلته كثيرة[2]، وقد ضرب الحاكم - رحمه الله تعالى - أمثلة لهذا النوع من علوم الحديث، فمنها:

١ - حديث الزهرى، قال: أخبرنى القاسم ابن محمد أن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أخبرته: أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وهى مستترة بقرام فيها صورة تماثيل، فتلون وجهه، ثم أهوى إلى القرام فهتكه بيده، ثم قال: (**إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله عز وجل**)[3].

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

٢ - حديث الزهرى، عن أنس رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**إذا وضع العَشَاء وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعَشَاء**»[4].

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

٣ - حديث الزهرى، عن عروة، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: جاءت امرأة رفاعة إلى النبى ﷺ، فقالت: إن رفاعة قد طلقنى فأبتَّ طلاقى، فتزوجت عبد الرحمن بن الزَّبير، وإنما معه مثل هدبة الثوب، فقال: (**أتريدين أن ترجعى إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقى عُسيلته، ويذوق عُسيلتك**)، وأبو بكر عند النبى ﷺ، وخالد بن سعيد ينتظر أن يؤذن له، فقال: يا أبا بكر، ألا تسمع ما تجهر به عند رسول الله ﷺ[5]؟

ثم قال: هذه سنة صحيحة لا معارض لها.

المصنفات فى هذا النوع:

وقد صنف عثمان بن سعيد الدارمى فيه كتاباً كبيراً[6]. ولكنه - للأسف - لم يصلنا بعد.

ولم يفرده غالب من تكلم فى علوم الحديث بالذكر، واكتفوا بمقابلة «مختلف الحديث».

والذى ذكره مستقلاً الحاكم فى «معرفة علوم الحديث»، وابن حجر فى «النخبة» و«شرحها» له[٧].

أ. د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٢٩.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٥٨.

(٣) صحيح مسلم. كتاب اللباس والزينة. حديث (٢١٠٧)، وسنن النسائى. كتاب الزينة. حديث (٥٣٥٧).

(٤) صحيح البخارى. كتاب الأطعمة. حديث (٥٤٦٤)، وكتاب الأذان. حديث (٦٧١) من حديث عائشة رضى الله عنها، وسنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. حديث (٩٣٣).

(٥) صحيح البخارى. كتاب الشهادات. حديث (٢٦٣٩)، وكتاب الطلاق. حديث (٥٣١٧)، وكتاب الأدب. حديث (٦٠٨٤)، وصحيح مسلم. كتاب النكاح. حديث (١٤٣٣).

(٦) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠.

(٧) تدريب الراوى ٢٠٣/١.

مخالفة الثقة لغيره

مخالفة الثقة لغيره، إما أن يكون هذا الغير ثقة آخر أوثق من الثقة الأول، أو أكثر عدداً منه. وإما أن يكون ذلك الغير ضعيفاً.

فإن كان ذلك الغير ثقة، أوثق من الأول أو كانوا ثقات أكثر عدداً؛ وخالفهم الثقة الأول؛ فذلك هو الشاذ.

وإن كان هذا الغير ضعيفاً، فذلك هو **المنكر**.

وهاك البيان:

أولاً: الشاذ:

فهو فى اللغة: التفرد قال الجوهرى: شذ يشذ - بضم الشين وكسرها - أى تفرد عن الجمهور[1].

وأما عند أهل الاصطلاح: فهو ما رواه مخالفًا به من هو أوثق منه لإتقانه أو كثرة عدده أو غير ذلك.

قال الشافعى - رحمه الله تعالى -: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره. إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس»[2].

وهذا الذى ذهب إليه الشافعى فى «الشاذ» هو الذى ارتضته الجماهير من أهل الحديث.

وذهب الحافظ أبو يعلى الخليلى إلى أن **الشاذ هو**: «ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به»[3].

وذهب الحاكم إلى أن الشاذ هو: «حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[4].

مثال الشذوذ فى السند :

١ - ما رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس - رضى الله عنهما -: (أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه... الحديث)[5].

فإن حماد بن زيد رواه، عن عمرو، مرسلاً بدون ابن عباس.

ولكن قد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره.

ولذا حكم الحفاظ على رواية حماد بن زيد بالشذوذ، وجعلوا رواية سفيان بن عيينة ومن معه هى المحفوظة.

فقال أبو حاتم الرازى: «المحفوظ: حديث ابن عيينة هذا»، مع كون حماد من أهل العدالة والضبط، ولكنه رجح رواية من هم أكثر عدداً منه[6].

٢ - وسئل الدارقطنى عن حديث على بن الحسين، عن عمر رضي الله عنه، عن النبى ﷺ: «**كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة؛ إلا سببى ونسبى**»[7].

فقال: هو حديث رواه محمد بن إسحاق، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن عمر.

وخالفه: الثورى، وابن عيينة، ووهيب، وغيرهم؛ فرووه عن جعفر، عن أبيه، عن عمر، **ولم يذكروا بينهما جده على بن الحسين، وقولهم هو المحفوظ**[8].

ومثاله فى المتن:

١ - زيادة (**يوم عرفة**) فى حديث: «**أيام التشريق أيام أكل وشرب**»[9].

فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن عُلى بن رباح، عن أبيه عن عقبة بن عامر كما أشار إليه ابن عبد البر[10].

٢ - ما رواه أبو داود والترمذى، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعاً: «**إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر، فليضطجع عن يمينه**»[11].

قال البيهقى: «خالف عبد الواحد العدد الكثيرَ فى هذا؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ[12]، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ»[13].

فتكون رواية عبد الواحد شاذة، ورواية من خالفه، وهم الأكثر هى المحفوظة.

- أما عن «المنكر» فسيأتى الكلام عنه فى موضعه.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) مختار الصحاح ص ٣٥٥.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٦.
(٣) الإرشاد للخليلى ١/١٧٦.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١١٩.
(٥) سنن الترمذى، كتاب الفرائض، حديث (٢١٠٦)، وسنن أبى داود، كتاب الفرائض، حديث (٢٩٠٥)، وسنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، حديث (٢٧٤١).
(٦) العلل لابن أبى حاتم ٢/٥٢، فتح المغيث، للسخاوى ١/٢٣٠-٢٣١.
(٧) العلل للدارقطنى ٢/١٨٩، ومسند أحمد ٤/٣٢٣ من حديث المسور بن مخرمة بلفظ: «وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبى وسببى وصهرى...».
(٨) العلل للدارقطنى ٢/١٨٩.
(٩) صحيح مسلم، كتاب الصيام، حديث (١١٤١)، ومسند أحمد ٣/٤٦٠.
(١٠) فتح المغيث، للسخاوى ١/٢٣٠-٢٣١.
(١١) سنن أبى داود، كتاب الصلاة، حديث (١٢٦١)، وسنن الترمذى فى كتاب الصلاة، حديث (٤٢٠)، وصحيح ابن خزيمة ٢/١٦٧، حديث (١١٢٠).
(١٢) صحيح البخارى، كتاب الجمعة، حديث (١١٦٠)، وسنن الترمذى، كتاب الصلاة، حديث (٤٢٠).
(١٣) تدريب الراوى للسيوطى ١/٢٣٥.

المختلطون من رواة الحديث وحكم روايتهم

الاختلاط لغة: خَلَطَ الشيء بغيره - من باب ضرب - فاخْتَلَطَ وخَالَطَهُ مُخَالَطَةً وخِلاَطاً بالكسر، واخْتَلَطَ فلان أى: فسد عقله، والتَّخْلِيطُ فى الأمر: الإفساد فيه[1].

وأما فى الاصطلاح:

«فحقيقته: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض كذهاب بصر، أو عَرَضٍ من موتِ ابنٍ وسرقةِ مالٍ كما جرى للمسعودى، أو ذهاب كتبٍ كما حدث لابن لهيعة، أو احتراقها كما وقع لابن الملقن»[2].

وقد ذكر العلائى أقسام الرواة المختلطين فقال:

«أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط فى آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق ابن إبراهيم بن راهوية، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثانى: من كان مُتَكَلَّمًا فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة فى ضعفه كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمى ونحوهما.

والثالث: من كان محتجا به ثم اختلط، أو عمر فى آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد»[3].

حكم روايتهم:

أن ما رواه الراوى المختلط قبل هذا الاختلاط فإنه مقبول منه، وما يرويه بعد الاختلاط فمردود عليه، وما لم يعرف أرواه قبل أم بعد فإنه يتوقف فيه، ولا يعمل به حتى يظهر أحدَّث به قبل أم بعد.

إلا فى حالة واحدة نقلها ابن معين عن وكيع، وهى إذا حدث بحديث بعد الاختلاط وكان قد حدث به قبل الاختلاط، ولم يغير فيه شيئاً؛ فإنه يقبل.

والسؤال الآن: كيف نعرف أن هذا الحديث رواه قبل اختلاطه أم بعده؟

والجواب عن هذا السؤال: أن هذا الأمر يمكن معرفته بواسطة الرواة الذين رووا هذا الحديث عن الراوى المختلط، فإذا كان هؤلاء الرواة التلاميذ رووا عن هذا الشيخ المختلط قبل أن يختلط فكل أحاديثهم عنه تكون مقبولة من هذه الجهة، وإذا كانوا قد رووا عنه بعد الاختلاط فحديثهم كله عنه يكون ضعيفاً مردوداً، وإذا لم يعرف أحَدَّثوا عنه قبل أم بعد؟ توقف حتى يظهر الأمر(٤).

ولذلك ترى الكتب المؤلفة فى هذا الفن من فنون الحديث الشريف، تعتنى بذكر الراوى المختلط، وتعيين من روى عنه قبل اختلاطه، ومن روى عنه بعد اختلاطه، وتسرد هؤلاء وهؤلاء سرداً دقيقاً مستوعباً ما أمكن الاستيعاب.

أمثلة للرواة المختلطين:

١ - عطاء بن السائب الثقفى الكوفى، أحد التابعين.

فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه منهم: ابن معين، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد، لكن قال ابن حبان: «إنه اختلط بآخرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول».

وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط: أيوب السختيانى، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، والثورى، وشعبة، وغيرهم، فهؤلاء يحتج بحديثهم عنه.وممن سمع منه بعده فقط: إسماعيل بن علية، وجرير بن عبد الحميد، وخالد بن عبد الله الواسطى، وابن جريج، وعلى بن عاصم، ومحمد بن فضيل ابن غزوان، وهشيم، وهؤلاء لا يحتج بحديثهم عنه.

وهناك من سمع منه فى الوقتين معاً: كأبى عوانة، وحماد بن سلمة، وهؤلاء يتوقف فى حديثهم عنه.

تنبيه: من وجد من هؤلاء الرواة المختلطين فى الصحيحين أو أحدهما محتجًا بهم فى الأصول، فنحن نحسن الظن، ونعتقد أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما من حديث المختلطين فإنما كان قبل أن يختلطوا، وإن لم نقف نحن على تمييز ذلك، فيصير ذلك كالنص من الشيخين على أن ذلك كان قبل الاختلاط. والله أعلم.

الكتب المصنفة فى هذا الفن:

١ - أول من نعرفه فى هذا النوع مفرداً إياه بتصنيف مستقل هو: أبو بكر الحازمى (ت ٥٨٤هـ) قال السيوطى فى التدريب (٣٧٢/٢): قد ألف فيه الحازمى تأليفاً

رأيتـه. وكـذا ذكـره السـخـاوى فـى فـتح المغـيث (٣٧٢/٤). ولم يقـف عليـه ابن الصـلاح[٥]. وكـذا لـم يصلنا منه شـىء، والله المستعان.

٢ – ثم تلاه: صـلاح الدين العـلائى (ت ٧٦١هـ) فـصنف كـتـاب «المخـتلطين»، وهو مطبـوع بتحـقيق الدكتـور رفعت فـوزى عبـد المطلب وعلى عبـد البـاسط، بمكتبـة الخـانجى، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣ – وبعــده: برهـان الـديـن الحـلبـى (ت ٨٤١هـ) وكـتـابه «الاغـتبـاط بمعـرفـة من رمى بالاختلاط»، وقـد طبعه العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ فى مطبعته العلمية بحلب سنة ١٣٥٠هـ، ١٩٣٢م، وأعـاد طبـعـه عـلاء الـدين على رضـا مع دراسـة عليـه أسـمـاهـا «نهـاية الاغـتـبـاط» بدار المعـرفـة سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤ – وبعـده: أبو البـركـات ابن الكيـال (ت٩٣٩هـ) وكـتـابه «الكواكب النيـرات فى مـعـرفـة من اخـتلط من الرواة الثـقـات»، وقـد طبع بتحقيق الشيخ حمدى السلفى البغدادى، وأحسن طبعـاته نشـرة الدكـتور عبـد القيـوم عـبـد رب النبى، بدار المأمـون للتـراث سـنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) مختار الصحاح ص ٧٧.
(٢) فتح المغيث للسخاوى ٣٧١/٤ بتصرف.
(٣) كتاب المختلطين للعلائى ص ٣.
(٤) فتح المغيث للسخاوى ٣٧١/٤.
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩١.

مختلف الحديث

هذا فن من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو: أن يأتى حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر[١].

ولذا لا يقوم بأعبائه إلا الأئمة الجامعون بين صناعتى الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى الدقيقة[٢].

وهو ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يمكن الجمع فيه بين الحديثين، ولا يعسر إبداء وجه يزيل تعارضهما، وعندئذ يجب الجمع بينهما والعمل بهما معاً.

ومثال هذا القسم:

حديث «**لا عدوى ولا طيرة**»[٣]. فظاهره أن معناه نفى العدوى والتشاؤم.

مع حديث «**لا يُورد ممرض على مصح**»[٤]، وحديث «**فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد**»[٥]، وظاهرهما إثبات العدوى، ولذلك أمر الصحيح أن يفر من المجذوم.

فهما من حيث الظاهر متعارضان، ولكن فى حقيقة الأمر، لا تعارض بينهما.

ووجه الجمع بينهما ما ذهب إليه أبو عبيد وجماعة كابن خزيمة والطحاوى، واختاره ابن حجر فقال فى توضيح النخبة:

والأولى فى الجمع بينهما أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه، وقد صح قوله ﷺ «**لا يعدى شىء شيئًا**»[٦] وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون فى الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد عليه بقوله: «**فمن أعدى الأول**»[٧]؛ يعنى أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك فى الثانى كما ابتدأ فى الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذى يخالط هذا المريض، شىء من ذلك المرض - بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية - فيظن أن ذلك بسبب مخالطته لهذا المريض، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة[٨].

القسم الثانى:

أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحد هذين الحديثين المتضادين ناسخاً والآخر منسوخاً، وعندئذ يعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

مثاله :

ما رواه عبد الرزاق فى المصنف (٩٥٧)، وابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ (١٦)، من حديث أبى بن كعب رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «**إذا جامع أحدكم فأكسل أن يمنى، فليغسل ما مس المرأة منه، وليتوضأ**».

فهذا الحديث فيمن جامع زوجه ولم ينزل، وأنه يكفيه أن يغسل فرجه ويتوضأ، ولا يجب عليه الغسل.

وهو معارض ظاهراً لحديث أبى موسى وسؤاله لعائشة ـ رضى الله عنهما: إنى أريد أن أسألكِ، وأستحى، فقالت: لا تستحى، فإنما أنا أمك، قال: الرجل يجامع ولا يُنزل؟ قالت عائشة: على الخبير سقطت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا جلس بين الشعب الأربع، ثم ألزق الختان بالختان، فقد وجب الغسل**»[٩]، وهذا الحديث صريح فى أن من جامع زوجه فعليه الغسل سواء أنزل أم لم ينزل. فإذا علمنا أن الحديث الثانى الذى يوجب الغسل ناسخ للأول الذى لا يوجبه، انتهى الإشكال وزال هذا التعارض[١٠].

والثانى: أن لا تقوم دلالة على تعيين الناسخ من المنسوخ منهما، وحينئذ يفزع إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أو بالإتقان، أو بالفقه فى مرجحات كثيرة تتجاوز المائة مرجح، على ما فصل العراقى فى نكته على ابن الصلاح[١١].

المصنفات فى هذا الفن:

١ - أول من صنف فيه الإمام الجليل أبو عبد الله بن إدريس الشافعى (٢٠٤هـ). وكتابه «اختلاف الحديث» مطبوع مع كتاب «الأم» بمطبعة بولاق، ونشره قريباً الدكتور رفعت فوزى نشرة موثقة بدار الوفاء.

٢ ـ كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدِّيْنَوَرِىِّ (ت ٢٧٦هـ)، وهو مطبوع متداول، بدار الكتب الإسلامية، بتحقيق عبد القادر عطا سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

قال ابن الصلاح فيه: إن يكن قد أحسن فيه من وجه، فقد أساء فى أشياء منه قصُر باعه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى[١٢].

٣ ـ كتاب «مشكل الآثار» لأبى جعفر الطحاوى (ت ٣٢١هـ)، وهو أوسع كتب هذا الفن، وهو مطبوع متداول، طبعة دائرة

المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند سنة ١٣٣٣هـ طبعة ناقصة جدا، ثم طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت مؤخراً طبعة كاملة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط فى (١٦) مجلداً.

٤ - كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لأبى بكر بن فورك (ت ٤٠٦هـ)، طبعة موسى محمد على، بدار الكتب الحديثة بالقاهرة.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) تدريب الراوى ١٩٦/٢.
(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٨٥.
(٣) صحيح البخارى، كتاب الطب، حديث (٥٧٠٧، ٥٧٥٧، ٥٧٧٢، ٥٧٧٦). وصحيح مسلم، كتاب السلام، حديث (٢٢٢٠ ، ٢٢٢٢).
(٤) صحيح البخارى، كتاب الطب، حديث (٥٧٧١، ٥٧٧٤).
(٥) صحيح البخارى، كتاب الطب، حديث (٥٧٠٧).
(٦) سنن الترمذى، كتاب القدر، حديث (٢٢٣٠). ومسند أحمد ٤٤٠/١، ٣٢٧/٢.
(٧) صحيح البخارى، كتاب الطب، حديث (٥٧٧٠، ٥٧٧٥). ومسند أحمد ٤٤٠/١، ٣٢٧/٢.
(٨) فتح المغيث (٦٧) بتصرف.
(٩) سنن أبى داود، كتاب الطهارة، حديث (٢١٦). ومسند أحمد ٤٧/٦، ١١٢.
(١٠) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين: ص ٤٧.
(١١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٨٥، والتقييد والإيضاح: ص ٢٨٦.
(١٢) المقدمة: ص ٢٨٥.

المخضرمون

المخضرم عند المحدِّثين: هو الذى أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ، وأسلم ولم يره، ولا صحبة له[1].

والمخضرم على هذا يعد من التابعين.

أما المخضرم فى اصطلاح أهل اللغة: فهو الذى عاش نصف عمره فى الجاهلية، ونصفه فى الإسلام سواء أدرك الصحبة أم لا.

فبين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه، فحكيم بن حزام رضي الله عنه مخضرم باصطلاح أهل اللغة لا أهل الحديث، وبشر بن عمرو مخضرم باصطلاح أهل الحديث لا اللغة [2].

وقد نقل الحاكم عن مسلم بن الحجاج: من هؤلاء المخضرمين:

أبو عمرو الشيبانى، وسعد بن إياس، وسويد بن غفلة الكندى، وأبو أمية، وشريح ابن هانئ الحارثى، ويُسَيْر بن عمرو ويقال: أُسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: ابن جابر، وعمرو بن ميمون الأَوْدى أبو عبد الله، والأسود بن يزيد النخعى أبو عمرو، والأسود ابن هلال المحاربى من ساكنى الكوفة، والمعرور ابن سويد، وعبد خير بن يزيد الخيوانى أبو عمارة، وشبيل بن عوف الأحمسى، ومسعود ابن حراش، ومالك بن عمير، وأبو عثمان النهدى عبد الرحمن بن ملّ، وأبو رجاء العطاردى عمران بن تميم، وغنيم بن قيس أبو العنبر، وأبو رافع الصائغ، وأبو الخلال العتكى ربيعة بن زرارة، وخالد بن عمير العدوى، وثمامة بن حزن القشيرى، وجبير بن نفير الحضرمى[3].

وزاد ابن الصلاح: أبا مسلم الخولانى عبد الله بن ثُوَب، والأحنف بن قيس[4].

وذِكْرُ مسلم لبعض هؤلاء يدلُّ على أنه لا يشترط إسلام المخضرم فى حياة رسول الله ﷺ، فقد عَدَّ فى المخضرمين - كما رأينا - جُبَيْر بن نُفَيْر، وإنما أسلم فى خلافة أبى بكر رضي الله عنه.

وذِكْرُ مسلم يُسَيْر بن عمرو، وإنما ولد بعد زمن الهجرة، وكان له عند موت النبى ﷺ دون العشر سنين، يدل على أنه لا يشترط أن يكون المخضرم قد عاش قبل بعثة رسول الله ﷺ.

وكما يقول العراقى: «الظاهر أن المراد

بإدراك المخضرم الجاهلية إدراك قومه، أو غيره على الكفر قبل فتح مكة، فإن العرب بادروا إلى الإسلام بعد فتح مكة، وزال أمر الجاهلية، وخطب رسول الله ﷺ فى الفتح بإبطال أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة».(٥)

وكأن العراقى يتعقب بذلك النووى الذى فهم من كلامه أن إدراك الجاهلية معناه الجاهلية التى قبل بعثة النبى ﷺ(٦).

هذا وقد زاد العراقى على ما ذكره مسلم وابن الصلاح :

أسلم مولى عمر، وأويس بن عامر القرنى، وأوسط البجلى، وجبير بن الحويرث، وحابس اليمانى، وحجر بن عنبس، وشريح بن الحارث القاضى، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وعبد الله بن عُكَيْم، وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحى، وعبد الرحمن بن غنم، وعبد الرحمن بن يربوع، وعبيدة بن عمرو السلمانى، وعلقمة بن قيس، وقيس بن أبى حازم، وكعب الأحبار، ومرة بن شراحيل الطيب، ومسروق بن الأجدع، وأبو عنبة الخولانى، وأبو فالج الأنمارى، ولا يعرف اسم واحد منهما(٧).

قال العراقى: «قال أبو أحمد الحاكم: وقيل اسم أبى عنبة عبد الله، وقيل: اسمه عمارة، وأبو عنبة وأبو فالج كلاهما أكل الدم فى الجاهلية، وكلاهما مختلف فى صحبته، وكذلك اختلف فى صحبة بعض من تقدمهما، والصحيح أنه لا صحبة لمن ذكرناه، وفى سنن ابن ماجه التصريح بسماع أبى عنبة من النبى ﷺ، وأنه ممن صلى معه القبلتين، لكن بإسناد فيه جهالة»(٨).

قال العراقى: «هؤلاء عشرون نفرًا من المخضرمين لم يذكرهم مسلم ولا ابن الصلاح».

وقد ذُكِرَ أن مغلطاى أوصلهم إلى أزيد من مائة (٩).

وممن ألف فى المخضرمين برهان الدين الحلبى سبط ابن العجمى (٧٥٣-٨٤١هـ) ألف كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال : إنه مخضرم» وهو مطبوع.

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٥١٢).

(٢) تدريب الراوى للسيوطى (١/٧٠٥-٧٠٦).

وراجع كلامًا كثيرًا فى المعنى اللغوى فى الشذا الفياح للأبناسى (٢/٥٢٦-٥٢٧) .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥١٤).

(٥) التقييد والإيضاح: (ص: ٣٢٤).

(٦) صحيح مسلم وشرحه (١/١٣٨) نشرة إداراة البحوث العلمية بالسعودية.

(٧) التقييد والإيضاح: (ص٣٢٤-٣٢٥).

(٨) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

(٩) فتح الباقى شرح ألفية العراقى للأنصارى (٣/٥٩) طبعة فاس.

المدبج من الرواة

المدبج - بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة ـ فى **اللغة:** المزين.

واصطلاحاً : رواية القرينين كل منهما عن الآخر، والقرينان هما المتقاربان فى السن والإسناد أى الشيوخ.

فشرطه إذن حتى يصير مدبجاً:

١ - أن يكونا قرينين.

٢ - أن يروى كل منهما عن الآخر.

فإذا لم يكونا قرينين، فلا يكون مدبجًا، وكذا إذا كانا قرينين وانفرد أحدهما بالرواية عن الآخر.

واكتفى الحاكم بالتقارب فى الإسناد وإن لم يتقاربا فى السن. ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وأول من سماه بذلك الدارقطنى فيما نعلم. ولكنه لم يقيده بكونهما قرينين، بل كل اثنين روى كل منهما عن الآخر يسمى بذلك، وإن كان أحدهما أكبر.

وجه التسمية بذلك:

قال العراقى : الظاهر أنه سمى به لحُسْنِه، لأنه لغةً: المزين، والرواية كذلك إنما تقع لنكتة لطيفة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل للإسناد بذلك تزيين.

قال: ويحتمل أن يكون سمى بذلك لنزول الإسناد فيكون ذماً، من قولهم: رجل مدبج أى قبيح الوجه والهامة، حكاه صاحب المحكم، وقد قال ابن المدينى والمستملى: النزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل حدرة (قبح) فى الوجه.

قال: وفيه بُعْد، والظاهر الأول - يعنى أنه من التزيين.

قال: ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين فى (المدبج) فى طبقة واحدة بمنزلة واحدة، شبها بالخدين، إذ يقال لهما: الديباجتان، كما قاله الجوهرى، وغيره[1].

مثاله :

فى الصحابة: أبو هريرة وعائشة ـ رضى الله عنهما ـ فقد روى كل منهما عن الآخر.

وفى التابعين: الزهرى وأبو الزبير. وفى أتباعهم: مالك والأوزاعى.

وفى أتباع الأتباع: أحمد وابن المدينى، مع نزاع فى كونهما قرينين.

وفى المتأخرين: المزى والبرزالى، وكذا ابن حجر والتقى الفاسى، وغيرهم[٢].

فائدة هذا النوع :

ودراسة هذا النوع من علوم الحديث لها أهميتها، وذلك لأنه عندما يروى قرين عن قرينه أو مجموعة من الأقران عن بعضهم، فقد يظن من لا دراية له بهذا العلم الشريف أن فى الإسناد زيادة وقعت من الناسخ مثلاً، أو أخطأ الناسخ فأبدل (عن) بـ (الواو)، لأن الإسناد يجىء مثلاً: الزهرى عن عطاء، وهما قرينان فيظن القارئ أن الصواب الزهرى وعطاء، وأن الأصل فى الإسناد الواو وقد كتبها الناسخ خطأ (عن)، فإذا أحاط علمًا بهذا النوع زال هذا اللبس، واتضح الحق[٣].

المصنفات فيه:

١ - أول من صنف فيه وسماه بهذا الاسم، هو الحافظ أبو الحسن الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ)، وكتابه حافل فى مجلد على حد قول السخاوى.

٢ - الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، وكتابه تلخيص لكتاب الدارقطنى وقد سماه «التعريج على التدبيج»، ويسمى أيضاً «المخرج على المدجج».

وللأسف فكلا الكاتبين حسب معرفتى لم يطبعا بعد، إن كانا موجودين أصلاً.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) تدريب الراوى ٢/٢٤٧. بتصرف.

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٤/١٦٩. بتصرف.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد محمود هاشم ص ١٨٧. بتصرف.

المـــدرج

لغة : اسم مفعول من أدرجه بمهملتين وجـيم، والإدْراجُ: لف الشيء فى الشيء، وأدْرَجْتُ الكتابَ: طويته، أدْرَجَ الكتابَ فى الكتاب: أدخله، وجعله فى دَرْجِه أى فى طيِّه.(١)

وهو عند علماء هذا الفن: ما كانت فيه زيادة ليست منه.(٢)

والإدراج أقسام أربعة:

قسم فى المتن، وثلاثة فى الإسناد، هكذا قسمه ابن الصلاح، وتبعه الزين العراقى.

وقال الحافظ ابن حجر: قد قسمه الخطيب الذى صنف فيه إلى **سبعة أقسام**.

القسم الأول : مدرج المتن :

وقـد يقع الإدراج فى أول المتن، أو فى آخره، أو فى وسطه.

الأول: المدرج فى أول الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: وهو نادر جدًا.

مثاله: أن يتكلم الصحابى برأى يذهب إليه، ثم يحتج عليه بلفظ حديث، ثم يقول: هكذا قال رسول الله ﷺ وهو يعنى الحديث لا الرأى الذى يذهب إليه، فيتوهم السامع أن الجميع - أعنى الرأى الذى يذهب إليه الصحابى، والحديث الذى استدل به - مرفوع.

وقد يقع ذلك الإدراج فى الأول مع فصل الصحابى لكلامه على جهة الوهم من السامع، مثل حديث أبى هريرة: «**أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار**».

رواه الخطيب من رواية أبى قَطَن وشبابة، فَرَّقَهُما، عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار**».

فقوله: (**أسبغوا الوضوء**) من قول أبى هريرة وصلَه بالحديث فى أوله؛ فإن البخارى رواه عنه - أى عن أبى هريرة - فى صحيحه عن آدم بن أبى إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: «**أسبغوا الوضوء**»،

فإن أبا القاسم ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**».[٣]

قال الخطيب: وَهِمَ أبو القطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار فى روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه، وذلك أن قوله (**أسبغوا الوضوء**) كلام أبى هريرة، وقوله (**ويل للأعقاب من النار**) كلام النبى ﷺ، وذكر جماعة من الحفاظ رووه عن شعبة وجعلوا الكلام الأول كلام أبى هريرة والكلام الثانى مرفوعًا.

قال الحافظ: وفتشت ما جمعه الخطيب فى (المدرج) ومقدار ما زدت عليه، فلم أجد له مثالاً آخر؛ إلا ما جاء فى بعض طرق حديث بسرة الآتى من رواية محمد بن دينار عن هشام بن حسان.

الثانى: ما أدرج فى آخر الحديث من قول بعض رواته إما الصحابى أو مَنْ بعده، موصولاً بالحديث من غير فصل، تأكيدًا لما قبله، فيلتبس على من لا يميز الكلام النبوى من غيره، فيحسب الجميع موصولاً من كلام النبى ﷺ.

مثاله: وذلك كحديث ابن مسعود، وقوله بعد التشهد: «فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

أخرجه أبو داود [٤] ومن قوله (فإذا فعلت) إلى آخره موقوف على الصحيح، وهو من كلام ابن مسعود، وقد أدرجه بعضهم فى الحديث، وهو زهير بن معاوية أبو خيثمة، فإنه وصله بالمرفوع فى رواية أبى داود هذه.

قال الحاكم: قوله (إذا فعلت هذا) مدرج فى الحديث من كلام عبد الله بن مسعود، وكذا قال البيهقى فى «المعرفة»، وكذا قال الخطيب فى كتابه الذى جمعه فى المدرج: إنها مدرجة، وقال النووى فى «الخلاصة»: اتفق الحفاظ على أنها مدرجة.

والدليل على إدراجها رواية شبابة بن سوار عنه، فقد بَيَّن أنه من قول ابن مسعود فقال: قال عبد الله : «**فإذا فعلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد**» رواه الدارقطنى[٥] وقال: شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث، جعله من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج آخره. ورواه غير شبابة وفصله وبَيَّن أنه من قول ابن مسعود؛ فاحتجت به الحنفية على أن السلام لا يجب بناء منهم على عدم إدراج هذه الزيادة، وهو خلاف ما قاله الأئمة الحفاظ كما عرفت. وهذا المثال للإدراج فى آخر الحديث.

الثالث: الإدراج في وسط الكلام، مثل أن يُروى حديث ومَذْهَب، فيسمعهما سامع فيحسبهما حديثين فيرويهما على هذه الصورة.

مثاله: ما رواه الدارقطني في سننه[٦] من رواية عبد الحميد بن جعفر - أي ابن عبد الله ابن الحكم الأنصاري المدني - عن هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه عروة عن بسرة - بضم الموحدة وسكون السين المهملة - بنت صفوان مرفوعًا : «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ**».

قال الدار قطني: كذا رواه عبدالحميد عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ فجعلهما من المرفوع، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة، وكذلك رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب السختياني وحماد بن زيد وغيرهما، ثم رواه - أي الدارقطني - من طريق أيوب السختياني بلفظ: «من مس ذكره فليتوضأ» - قال أيوب: وكان عروة يقول: «إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ» فبين أن ذلك من قول عروة، لا أنه من المرفوع، وقد ثبت أن أيوب أثبت من عبد الحميد، وقد وافقه غيره فكانت روايتهم دليلاً على إدراج عبد الحميد لتلك الزيادة.

ومنها: حديث عروة عن عائشة في حديث بدء الوحي في قولها: «**وكان يخلو بغار حراء يتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد**» فقوله: (وهو التعبد) مدرج من كلام الزهري في وسط الحديث كما بينه في فتح الباري[٨].

واعلم أن الطريق إلى معرفة المدرج من وجوه:

الأول: أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ وذلك مثل حديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وَبِرُّ أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**» رواه البخاري.[٩] فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتنع أن يتمنى أن يصير مملوكًا، وأيضًا فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة أدرجه في المتن، وقد بينه حبان بن موسى عن ابن المبارك فساق الحديث إلى قوله: «أجران» ثم قال: والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره، وكذا هو في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم[١٠].

الثاني من الوجوه: أن يصرح الصحابي

بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبى ﷺ كحديث ابن مسعود عنه ﷺ: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**» هكذا، رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردى عن أبى بكر ابن عياش بإسناده. ورواه غيره عن أبى بكر ابن عياش بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة: «**من جعل لله ندا دخل النار**»، وأخرى أقولها ولم أسمع به ﷺ «من مات لا يجعل لله ندًا دخل الجنة»، والحديث فى صحيح مسلم[11] عن ابن مسعود بلفظ: قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى فذكره، فهذا يجزم بكونه مدرجًا، لكن لا يجزم بتعيين الجملة المدرجة هل هى دخول الجنة لمن لم يجعل لله ندا أو دخول النار فيمن جعل لله ندا، لاختلاف الرواية.

الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع بإضافته إلى قائله، ومثاله حديث ابن مسعود (فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك) تقدم، وله أمثلة كثيرة، قال الحافظ ابن حجر: والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك، بخلاف القسمين الأولين، وأكثر هذا القسم الثالث يقع تفسيرًا لبعض الألفاظ الواقعة فى الحديث كما فى أحاديث الشغار والمحاقلة والمزابنة ونحوها، والأمر فى ذلك سهل؛ لأنه إن أثبت رفعه فذاك، وإلا فالراوى أعرف بتفسير ما روى من غيره. وفى الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك فسواء كان فى الأول أو الوسط أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير، أو التفصيل فيجىء من بعده فيرويه مدمجًا من غير تفصيل فيقع ذلك. ثم ذكر بسنده إلى أبى حاتم بن حِبَّان أنه قال: قال أحمد بن حنبل: كان وكيع يقول فى الحديث: يعنى كذا، وكذلك كان الزهرى يفسر الأحاديث كثيرًا، وربما أسقط أداة التفسير، وكان بعض أقرانه يقول له: افصل كلامك من كلام النبى ﷺ، ذكره الحافظ ابن حجر، ثم قال: وقد ذكرت كثيرًا من هذه الحكايات وكثيرًا من أمثلة ذلك فى كتاب اسمه «تقريب المنهج لترتيب المدرج».

القسم الثانى من أقسام المدرج:

أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيجمع الراوى عنه طرفى الحديث بإسناد الطرف الأول تاركًا إسناده للطرف الآخر.

مثاله :

حديث رواه أبو داود[12] من رواية زائدة وشريك فرقهما،ورواه النسائى[13] من حديث

سفيان بن عيينة كلهم - أى زائدة وشريك وسفيان - رووه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله ﷺ وقال فيه : «ثم جئتهم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب» وفى لفظ لأبى داود[١٤] عن شريك عن عاصم :«ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم فى افتتاح الصلاة، وعليهم أكسية وبرانس تحرك أيديهم تحت الثياب»، أى لأجل رفعها عند التكبيرة الأولى.

قال موسى بن هارون الحمال: وذلك عندنا وهم، فقوله (ثم جئت) ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل، وهكذا رواه مُبينًا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، فهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع، وقال ابن الصلاح: إنه الصواب.

القسم الثالث من أقسام المدرج:

أن يدرج بعض حديث فى حديث آخر مخالف له فى السند.

مثاله:

حديث سعيد بن أبى مريم، عن مالك عن الزهرى عن أنس مرفوعًا: «**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا**».

فقوله (ولا تنافسوا) مدرجة فى هذا الحديث، أدرجها ابن أبى مريم فيه من حديث آخر، لمالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعًا: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا**»، وكلا الحديثين مخرج فى الصحيحين[١٥] متفق عليه من طريق مالك وليس فيه (ولا تنافسوا) وهى فى الثانى، هكذا الحديثان عند رواته فى الموطأ[١٦].

القسم الرابع من أقسام المدرج:

أن يروى بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم فى إسناده أو متنه اختلاف، فيجمع الكل على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدرج رواية من خالفهم معهم على الاتفاق.

ومثاله :

حديث الترمذى[١٧] عن بندار عن ابن مهدى عن سفيان الثورى عن واصل ومنصور والأعمش عن أبى وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: قلت يا رسول الله:أى الذنب أعظم؟ ... الحديث.

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية

منصور والأعمش، لأن واصلاً لا يذكر فيه عمرًا؛ بل يجعله عن أبى وائل، عن عبد الله. هكذا رواه شعبة ومهدى بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل، كما ذكره الخطيب، وقد بيَّن الإسنادين معًا يحيى بن سعيد القطان فى روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر، رواه البخارى فى صحيحه[18] عن عمرو بن على عن يحيى عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبى وائل عن عمرو عن عبد الله. وعن سفيان عن واصل عن أبى وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو.

حكم الإدراج: وإدراج ما هو من تفاسير الألفاظ لا يحرم، وإدراج ما هو من غيرها مما فيه حكم شرعى وإيهام أنه مرفوع هو الذى لا يجوز.

المصنفات فى هذا الفن:

١ - قد صنف فيه أبو بكر الخطيب البغدادى كتابه (الفصل للوصل المدرج فى النقل)، وهو مطبوع طبعتين، إحداهما بتحقيق عبد السميع محمد الأنيس بدار ابن الجوزى، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. والأخرى فى نفس العام عن دار الهجرة بتحقيق محمد مطر الزهرانى.

٢ - قال الحافظ ابن حجر: وقد لخصته - أى كتاب الخطيب - ورتبته على الأبواب والمسانيد وزدت على ما ذكر الخطيب أكثر من القدر الذى ذكره، وسماه الحافظ (تقريب المنهج بترتيب المدرج)، وذكر أنه سأل الله تعالى الإعانة على تمامه.

أ.د/ محمد محمود أحمد هاشم

الهوامش:

(١) لسان العرب (٢٦٩/٢) مادة (درج).
(٢) هامش ص ٥١ من تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد على توضيح الأفكار (٥١/٢).
(٣) صحيح البخارى، كتاب الوضوء، حديث (١٦٥). وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، حديث (٢٤٢).
(٤) سنن أبى داود، كتاب الصلاة، حديث (٩٧٠).
(٥) سنن الدارقطنى، كتاب الصلاة ٣٥٣/١.
(٦) سنن الدارقطنى كتاب الطهارة ١٤٨/١.
(٧) تثنية رفغ- بضم الراء وتفتح وسكون الفاء فغين معجمة - وهو واحد الأرفاغ، وهو أصول المغابن كالإبط والحوالب وغيرهما من مطاوى الأعضاء، وما يجتمع فيه الوسخ والعرق قاله فى «النهاية».
(٨) فتح البارى لابن حجر العسقلانى ٢٣/١.
(٩) صحيح البخارى، كتاب العتق، حديث (٢٥٤٨).
(١٠) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، حديث (١٢٨٤).
(١١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، حديث (١٥٠).
(١٢) سنن أبى داود، كتاب الصلاة، حديث (٧٢٦, ٧٢٧).
(١٣) سنن النسائى، كتاب الافتتاح ١٢٦/٢.
(١٤) سنن أبى داود، كتاب الصلاة ، حديث (٧٢٨).
(١٥) صحيح البخارى، كتاب النكاح، حديث (٥٧٤٣) - وكتاب الأدب، حديث (٦٠٦٤, ٦٠٦٥، ٦٠٦٦، ٦٠٧٦) - وكتاب الفرائض ، حديث (٦٧٢٤). وصحيح مسلم ، كتاب البر، حديث (٢٥٥٩، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤).
(١٦) موطأ مالك، كتاب حسن الخلق، حديث (١٤, ١٥).
(١٧) سنن الترمذى كتاب التفسير، حديث (٣٢٣٢).
(١٨) صحيح البخارى ، كتاب التفسير، حديث (٤٤٧٧، ٤٧٦١) - وكتاب الأدب، حديث (٦٠٠١) - وكتاب الحدود، حديث (٦٨١١) - وكتاب الديات، حديث (٦٨٦١) - وكتاب التوحيد، حديث (٧٥٢٠، ٧٥٣٢).

مراتب الحديث الحسن وحجيته

مراتب الحديث الحسن:

الحديث الحسن ليس كله فى مرتبة واحدة بل تتفاوت مراتبه كما تتفاوت مراتب الحديث الصحيح، وذلك إنما يرجع إلى مدى تمكن الحديث الحسن من شروطه، فلا نستطيع التسوية بين حديث تحققت فيه كل شروط القبول، غير أن فى إسناده راوٍ واحد موصوف بخفة الضبط، وحديث آخر كل رواته وصفوا بخفة الضبط.

فالحديث الأول «حسن» والحديث الثانى «حسن» أيضاً إلا أن بينهما تفاوتًا كبيرًا.

- فأعلى مراتب الحديث الحسن ما اختلف العلماء فى الحكم عليه هل هو «صحيح» أم «حسن».
- مثال ذلك: حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
- فالعلماء مختلفون فى الحكم على هذين الإسنادين، فجمع من العلماء ذهبوا إلى تصحيح ما روى بهذين الإسنادين.
- وبعض العلماء يحسن ما روى بهذين الإسنادين.
- ثم ما اتفق العلماء على تحسينه ولم يختلفوا فى تصحيحه أو تحسينه.
- أدنى مراتب الحديث الحسن: ما اختلف العلماء فى تحسينه وتضعيفه.
- مثال ذلك: حديث الحارث بن عبد الله وحديث عاصم بن ضمرة وحديث حجاج ابن أرطاة ونحوهم.

فهؤلاء اختلف العلماء فى تحسين أحاديثهم وتضعيفها، فبعض العلماء يحسنون أحاديث هؤلاء، وبعض العلماء يضعفون حديثهم.

- **حجية الحديث الحسن:** يجب العمل بالحديث الحسن كما يجب العمل بالحديث الصحيح.

سبق أن ذكرنا أن الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح فى جميع شروطه إلا فى شرط الضبط فراوى الحديث الصحيح يشترط فيه أن يكون تام الضبط، وراوى الحديث الحسن خفيف الضبط.

- كما أن الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح فى وجوب العمل به وإن كان دونه فى المرتبة.

لذلك أدرجه بعض العلماء فى قسم الصحيح باعتبار صلاحيته للعمل به، من هؤلاء العلماء:

١ - الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى سنة ٣١١هـ) صاحب الصحيح.

٢ - الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستى (المتوفى فى سنة ٣٥٤هـ) صاحب الصحيح.

٣ - الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى صاحب المستدرك على الصحيحين (المتوفى فى سنة ٤٠٥هـ).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر قولاً لابن القطان الفاسى، بأن الحسن لغيره يعمل به فى فضائل الأعمال، ويتوقف الاحتجاج به فى بقية الأحكام، حتى يوجد له عاضد آخر مثل كثرة الطرق، أو تتابع أهل العلم على العمل به أو وجود شاهد صحيح له، أو موافقة ظاهر القرآن له، ثم قال الحافظ : والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل.[١]

ولكن من يراجع كتب أحاديث الأحكام وشروحها، مثل «منتقى الأخبار» لابن تيمية (الجَد) وشرحه «نيل الأوطار» للشوكانى، يجد أن المعمول به هو الاحتجاج عموما بالحديث الحسن لغيره، سواء فى الفضائل أو غيرها من الأحكام.

أ. د/الخشوعى الخشوعى محمد

<u>الهوامش :</u>

(١) نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ٤٠٢/١ - ٤٠٣.

مراتب الحديث الضعيف

تعريف الحديث الضعيف :

● **الحديث الضعيف** : ما نقص أو ما قصر عن درجة الحسن، أو : كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول.

وشروط القبول ستة، وهى شروط الصحيح، والحسن، وهذه الشروط هى:

١ ـ اتصال السند.

٢ ـ عدالة الرواة.

٣ ـ السلامة من كثرة الخطأ والغفلة، أو اشتراط الضبط.

٤ ـ مجىء الحديث من وجه آخر حيث كان فى الإسناد «مستور» لم تعرف أهليته، وليس متهمًا كثير الغلط، وكذا إذا كان فيه ضعيف بسبب سوء الحفظ، أو كان فى الإسناد انقطاع خفيف أو خفى، أو كان مرسلاً.

٥ ـ السلامة من الشذوذ.

٦ ـ السلامة من العلة القادحة.

وعلى ضوء ماسبق:

فيتفاوت ضعف الحديث بسبب شدة ضعف رواته وخفته، كصحة الصحيح، فمنه أوهى، كما أن من الصحيح أصح، وقد سبق ذكر «أوهى الأسانيد» فى موضعها. وقال الحافظ ابن حجر: إن من الضعيف ما يفقد شرطا واحدًا ويكون أضعف مما فقد باقى الشروط مثل فقد شرط الصدق.[1]

وأيضا ما كان ضعفه لجهالة الراوى أو إرسال السند، أخف مما ضعفه لأجل فسق الراوى، فضعفه أشد فلا يتقوى بمثله لدرجة الحجية[2].

● **وفائدة معرفة ذلك:**

ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز مايصلح للاعتبار مما لايصلح.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

الاقتراح فى بيان الاصطلاح ص ٢٠١، فتح المغيث للعراقى ص ٤٩، والنكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٩٢، ٤٩٣، وتدريب الراوى ١/١٨٠، وقواعد التحديث ص١٠٩.

الهوامش :

(١) التدريب ١/١٩٦.

(٢) ينظر التدريب ١/١٩٤-١٩٥.

المردود من الروايات

ذكر العلماء أن سبب ضعف الحديث يعود إلى واحد من أمرين:

الأول: السقط فى الإسناد.

الثانى: الطعن فى الراوى.

• والسقط فى الإسناد ينقسم إلى قسمين:

(أ) سقط واضح أو جلى. بمعنى أنه يدرك بسهولة ويسر.

ككون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه.

(ب) سقط خفى: لايدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

وينتج عن النوع الأول:

١ - المعلق.

٢ - المرسل.

٣ - المنقطع.

٤ - المعضل.

أما النوع الثانى فينتج عنه نوعان:

١ - المدلس أو التدليس.

٢ - المرسل الخفى.

• أما الطعن فى الراوى:

فيكون بعشرة أشياء بعضها أشد فى القدح من بعض.

هذا وقد حصر العلماء من هذه الطعون مايتعلق منها بالعدالة، ومايتعلق منها بالضبط.

فما يتعلق بالطعن فى العدالة:

١ - الكذب.

٢ - التهمة بالكذب.

٣ - الفسق.

٤ - البدعة.

٥ - الجهالة.

وما يتعلق بالطعن فى الضبط:

١ - فحش الغلط.

٢ - سوء الحفظ.

٣ - الغفلة.

٤ - كثرة الأوهام.

٥ - مخالفة الثقات.

وبعض هذه الطعون قد يتداخل مع البعض الآخر ، وبعضها ليس له اسم خاص من الضعيف يعرف به.

ونتيجة لما سبق:

فالطعن إما أن يكون:

لكذب الراوى، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أومخالفته ، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه.

فالأول: الموضوع.

والثانى: المتروك.

والثالث: المنكر ـ على رأى.

وكذا: **الرابع، والخامس**.

ثم الوهم:

إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعل.

ثم المخالفة:

إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد.

أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن.

أو بتقديم وتأخير فالمقلوب.

أو بزيادة راوٍ فالمزيد فى متصل الأسانيد.

أو بإبداله – ولا مرجح – فالمضطرب.

أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف والمحرف.

ولكل نوع من هذه الأنواع أحكام تتعلق به.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع الاستزادة :

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١٠٨ وما بعدها.

المرسـل الخـفى

• تعـريفـه :

أن يروى الراوى عـمن سـمع منه مـا لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

• أهمية معرفته :

هذا العلم عظيم الفائدة، وقد يخفى على كثير من أهل الحديث لكون الراويين قد جمعهما عصر واحد.

وكان الحافظ أبو الحجاج المزى إمامًا فى معرفة هذا النوع.

• كيف يعرف الإرسال الخفى ؟

يعرف الإرسال الخفى بأمور منها:

(أ) أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح.

(ب) أن يعرف عدم سماع الراوى لذلك الحديث فقط، وإن سمع من الراوى غيره، إما بنص إمام، أو إخباره عن نفسه بذلك فى بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك.

(جـ) أن يرد فى بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بينهما وهذا محل نظر لايدركه إلا الحفاظ النقاد، ويشتبه على كثيرين من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص، والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد فى متصل الأسانيد.

• مثال المرسل الخفى:

مثل لهذا النوع ابن الصلاح بما روى العوام بن حوشب، عن عبدالله بن أبى أوفى رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض وكبر»[1].

فقد روى الإمام أحمد أن العوام لم يلق ابن أبى أوفى.

• الفرق بين المدلس والمرسل الخفى:

والفرق بينهما هو أن:

التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه.

فأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفى.

• حكم المرسل الخفى:

المرسل الخفى حديث ضعيف، وذلك للسقط الواقع فى السند حيث إن الراوى روى عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

فإن تبين الساقط من طريق آخر، حكم على الإسناد بما يستحقه من قبول أو رد.

• أشهر المصنفات فى المرسل الخفى:

١ - التفصيل لمبهم المراسيل - للحافظ أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى ت ٤٦٣ هـ.

والله تعالى أعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة:

علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٦٠، والتقييد والإيضاح ص ٢٩١، وفتح المغيث للعراقى ص ٣٣٩، واختصار علوم الحديث ٤٨٧/٢، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١١٤، وفتح المغيث للسخاوى ٦٩/٤، وتدريب الراوى ٢٠٥/٢.

الهوامش:

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى : كتاب الصلاة - باب من زعم أنه يكبر قبل فراغ المؤذن من الإقامة ٢٢/٢، وابن عدى فى الكامل ٦٥٠/٢، وذكره الهيثمى فى المجمع ٨/٢ وقال: رواه الطبرانى فى الكبير من طريق حجاج بن فروخ وهو ضعيف جدا.

مرسـل الصحـابى

• **تعـريفه :**

هو الحديث الذى يرويه صحابى عن النبى ﷺ ولم يسمعه منه إما: لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو انشغاله.

فأحداث الصحابة:

مثل : عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير - رضى الله عنهم - وغيرهما.

ومن تأخر إسلامه:

كأبى هريرة، وجرير بن عبدالله البجلى - رضى الله عنهما - وغيرهما.

فليس كل الصحابة قد سمع الحديث من رسول الله ﷺ، وإنما كانت لهم ضيعة وأشغال ولم يكن الناس يكذبون يومئذٍ، وكان الشاهد يحدث الغائب.

• **مثال مرسل الصحابى :**

ما روته عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت: «أول مابدئ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة فى النوم... الحديث»[1].

فهذا الحديث من مراسيل الصحابة - رضى الله عنهم، فإن عائشة - رضى الله عنها - لم تدرك هذه القضية فتكون قد سمعتها من النبى ﷺ، أى بعد فترة، أو من الصحابة.

• **حكم مرسل الصحابى:**

ما عليه جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم أن مراسيل الصحابة كلهم مقبولة لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وأن الظاهر فيما أرسله الصحابى ولم يبين السماع فيه، أنه سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابى سمعه من النبى ﷺ.

وأما من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين فى روايته ممن سمعه، وهو أيضًا قليل نادر فلا اعتبار به.

• **الحكمة فى عدم جعل «مرسل الصحابى» من نوع المرسل:**

والجواب عن ذلك:

يقول ابن الصلاح: ثم إنا لم نعد فى أنواع المرسل ونحوه مايسمى فى أصول الفقه «مرسل الصحابى»، مثل مايرويه ابن عباس -

رضى الله عنهما - وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه، لأن ذلك فى حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابة غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

ويقول الإمام النووى: والصواب المشهور أنه يحتج به مطلقًا لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة، وإذا رووها بينوها.

أ. د/ ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

علوم الحديث ص ٥١، والكفاية ص ٤٢٤، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٧٣، والتقييد والإيضاح ص ٧٥، وتدريب الراوى ١/٢٠٧

الهوامش :

(١) متفق عليه: أخرجه البخارى فى الصحيح: كتاب بدء الوحى باب (٣) ١/٣٠ رقم ٣ كما أخرجه فى غير موضع من صحيحه، ومسلم فى الصحيح: كتاب الإيمان - باب بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ ١/١٣٩ رقم ٢٥٣.

المرسـل من الحـديث

• تعـريفـه :

المرسل فى اللغة: اسم مفعول، مشتق من الإرسال.

والجمع: مراسيل، ومراسل بإثبات الياء وحذفها.

وأصل اشتقاقه من عدة معان لغوية.

فقيل: مأخوذ من الإطلاق وعدم المنع، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف.

وقيل مأخوذ من قولهم: «جاء القوم أرسالاً» أى متفرقين، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته.

وقيل: مأخوذ من قولهم «ناقة مرسال» أى سريعة السير، كأن المرسل أسرع فيه فحذف بعض إسناده.

وقيل: من الاسترسال وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدِّث.

• المرسل فى الاصطلاح :

للعلماء فى تعريفه أقوال أربعة:

الأول: هو ما أضافه التابعى الكبير إلى النبى ﷺ.

الثانى: هو ما أضافه التابعى إلى النبى ﷺ من غير تقييد بالكبير - أى كبيرًا كان أم صغيرًا.

الثالث: ما سقط منه راوٍ.

وعلى هذا فالمرسل والمنقطع سواء.

الرابع: المرسل قول غير الصحابى: قال رسول الله ﷺ.

والراجح هو التعريف الثانى.

• مثال للحديث المرسل:

ما رواه الإمام مالك بسنده عن سعيد بن المسيب «**أن النبى ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان**»(1).

فهذا الحديث مرسل، أرسله سعيد بن المسيب وهو تابعى، لم يدرك رسول الله ﷺ.

• أكثر من تروى عنهم المراسيل:

وأكثر ما تروى المراسيل :

- من أهل المدينة: عن سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ).

- ومن أهل مكة : عن عطاء بن أبى رباح (ت ١١٤ هـ).
- ومن أهل مصر: عن سعيد بن أبى هلال (مات بعد الثلاثين ومائة وقيل قبلها، وقيل غير ذلك).
- ومن أهل الشام: عن مكحول الدمشقى (ت ١١٣ هـ).
- ومن أهل البصرة: عن الحسن بن أبى الحسن البصرى (ت ١١٠ هـ).
- ومن أهل الكوفة: عن إبراهيم بن يزيد النخعى (ت ٩٦ هـ).

• فائدتان :

- الأولى : من سمع من النبى ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته فهو تابعى اتفاقًا، وحديثه ليس بمرسل بل هو موصول، لا خلاف فى الاحتجاج به كالتنوخى رسول هرقل - وفى رواية قيصر - فقد أخرج حديثه الإمام أحمد، وأبو يعلى فى مسنديهما، وساقاه مساق الأحاديث المسندة.
- الثانية: من رأى النبى ﷺ غير مميز كمحمد بن أبى بكر الصديق، فإنه صحابى، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولايجىء فيه ما قيل فى مراسيل الصحابة.

• أسباب الإرسال :

من الرواة من كان لا يرسل إلا عن ثقة.

ومنهم من كان يرسل عن كل أحد.

ولكل واحد منهما أسباب:

أولاً : أسباب من كان لا يرسل إلا عن ثقة:

(أ) أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده فيرسله اعتمادًا على صحته عن شيوخه.

(ب) ومنها أن يكون نسى من حدثه به وعرف المتن فذكره مرسلاً، لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

(جـ) ومنها أن لا يقصد التحديث، بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى فيذكر المتن.

ثانيًا : أسباب من كان يرسل عن كل أحد:

وأما من كان يرسل عن كل أحد فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف حديثه.

لكن هذا يقتضى القدح فى فاعله لما يترتب عليه من الخيانة.

• حكم الاحتجاج بالحديث المرسل :

اختلف الأئمة فى حكم الاحتجاج بالمرسل إلى أقوال كثيرة أوصلها الحافظ السيوطى إلى عشرة أقوال.

وقد تلخصت هذه الأقوال فى ثلاثة مذاهب:

• المذهب الأول : لا يحتج بالمرسل:

وهو قول جماهير المحدثين وغيرهم.

ووجهة نظرهم:

الجهل بحال المحذوف فهو - أى المحذوف - قد يكون غير صحابى ، وإذا كان كذلك فقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفًا، وقد يروى التابعى عن تابعى مثله وهكذا.

• المذهب الثانى : يحتج بالمرسل :

وهو مذهب الأئمة : مالك، وأبى حنيفة، ورواية عن أحمد، وغيرهم ـ رحمهم الله ـ.

وجهة نظرهم:

أن احتمال الضعف فى الواسطة إذا كان المرسل تابعيًا ـ لاسيما الكذب ـ بعيد جدًا.

فإن النبى ﷺ أثنى على عصر التابعين، وشهد له بعد الصحابة بالخيرية بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم فى الفضل.

بل بالغ بعض من قبل المرسل فقواه على المسند، وقال: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك.

• المذهب الثالث: التفصيل :

والقائلون بالتفصيل فى القبول والرد لهم أقوال:

أحدها : الفرق بين من عُرف من عادته أنه لايرسل إلا عن ثقة فيقبل مرسله، وبين من عرف أنه يرسل عن كل أحد سواء كان ثقة أم ضعيفًا فلا يقبل مرسله.

ثانيها : إن كان المرسل من الأئمة المرجوع إلى قولهم فى الجرح والتعديل قُبل ما أرسله إذا جزم به، وإن لم يكن كذلك فلا .

ثالثها : مذهب الإمام الشافعى فى المرسل، حيث يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهى:

١ - أن يرد المرسل من وجه آخر مسندًا.

٢ - أن يجىء - المرسل - من وجه آخر مرسلاً عن غير رجال الإسناد الأول.

٣ - أن يكون المرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة.

٤ - إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٥ - أن يوافق المرسل قول صحابى.

٦ - أو يفتى به أكثر العلماء.

يقول الإمام الشافعى : وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحدًا قَبِلها.

• أشهر المصنفات فى المراسيل :

١ - كتاب المراسيل : لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٥ هـ).

٢ - كتاب المراسيل : لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم (ت ٣٢٧ هـ).

٣ - جامع التحصيل فى أحكام المراسيل : للحافظ صلاح الدين أبى سعيد بن خليل بن كيكلدى العلائى ت (٧٦١ هـ).

٤ - تحفة التحصيل فى ذكر رواة المراسيل: لأبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى ت (٨٢٦ هـ).

والله تعالى أعلى وأعلم.

أ. د/ ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

معرفة علوم الحديث ص ٢٥، والكفاية فى علم الرواية ص ٤٢٣، وعلوم الحديث ص ٤٧، وجامع التحصيل ص ٢٣، وفتح المغيث للعراقى ص ٦٣، والتقييد والإيضاح ص ٧٠، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٥٤٠، وفتح المغيث للسخاوى ١/١٥٥، وتدريب الراوى ١/١٩٥، وتوضيح الأفكار ١/٢٨٣، والرسالة للإمام الشافعى ص ٤٦١ ومابعدها.

الهوامش:

(١) أخرجه مالك فى الموطأ : كتاب البيوع - باب بيع اللحم بالحيوان ٢/٦٥٥ رقم ٦٤، ٦٦.

المرفوع من الأحاديث

● تعـريفه :

المرفوع فى اللغة : اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع»، والمراد به: الرفعة وعلو المنزل.

وسمى بذلك : لارتفاع منزلته، وإضافته إلى النبى ﷺ.

وفى الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة، قولاً كان أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة.

فيدخل فى التعريف :

المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق.

ويخرج من التعريف: الموقوف، والمقطوع.

● رأى الخطيب البغدادى :

عرف الخطيب البغدادى المرفوع بأنه: ما أخبر فيه الصحابى عن قول الرسول ﷺ أو فعله.

فعلى رأيه: يخرج من التعريف «المرسل» لسقوط الصحابى منه.

والظاهر أن الخطيب البغدادى لم يشترط ذلك، وأن كلامه خرج مخرج الغالب كما ذكر الحافظ ابن حجر العسقلانى.

● مثال للحديث المرفوع :

ما رواه الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ قال: **«أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خصم فجر»**[1].

فهذا الحديث قد رفعه عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - إلى النبى ﷺ فهو حديث مرفوع.

● أنواع الحديث المرفوع :

قلنا: إن المرفوع هو : ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

وعلى ضوء التعريف:

يتضح أن للمرفوع أنواعًا متعددة هى:

(أ) المرفوع القولى تصريحًا.

(ب) المرفوع القولى حكمًا لاتصريحًا.

(جـ) المرفوع الفعلى تصريحًا.

(د) المرفوع الفعلى حكمًا.

(هـ) المرفوع التقريرى تصريحًا.

(و) المرفوع التقريرى حكمًا.

(ز) المرفوع الصحابى.

● حكم الحديث المرفوع من حيث القبول والرد:

المرفوع لايعطى للحديث سمة القبول من عدمه.

وعلى ضوء ذلك:

إن كان الحديث المرفوع قد رواه الشيخان أو أحدهما فالعزو إليهما مؤذن بالصحة.

وكذا إن نص على صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه إمام معتمد، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فيبحث عن حال إسناده لمعرفة درجته من حيث القبول أو الرد.

فيدخل فيه : الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والموضوع.

والله تعالى أعلى وأعلم.

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

الكفاية فى علم الرواية ص ٣٧، والتقييد والإيضاح ص ٩٤، وفتح المغيث للعراقى ٥٧/١، والمنهل الروى فى علوم الحديث النبوى ١٥١/١، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٥٣، ٥٤، وتدريب الراوى ١٨٤/١.

الهوامش

(١) متفق عليه أخرجه البخارى فى الصحيح : كتاب الإيمان - باب علامة المنافق ٨٩/١ رقم ٣٤، وكتاب المظالم - باب إذا خاصم فجر ١٠٧/٥ رقم ٢٤٥٩، وكتاب الجزية والموادعة - باب إثم من عاهد ثم غدر... إلخ ٢٧٩/٦ رقم ٣١٧٨. وأخرجه مسلم فى الصحيح : كتاب الإيمان - باب بيان خصال المنافق ٧٨/١ رقم ٥٨.

المزيد فى متصل الأسانيد

● **تعريفه :**

أن يزيد الراوى فى إسناد الحديث راويًا أو أكثر مع أن ظاهره الاتصال.

أو أن يزيد الراوى الثقة رجلاً فى الإسناد لم يوجد عند غيره من الثقات الآخرين الذين رووا الحديث ويكون ظاهره الاتصال.

● **شرط وقوعه :**

يشترط لوقوع المزيد فى متصل الأسانيد شرطان:

الأول: أن يكون الراوى الزائد ثقة، فلو لم يكن كذلك فروايته الزائدة منكرة.

الثانى: أن يكون ظاهر الرواية التى لا زيادة فيها الاتصال.

بمعنى أنه قد أمكن سماع الراوى من شيخه، أما إن تعذر السماع فتكون الرواية منقطعة والرواية الأخرى متصلة، ولا يكون ذلك من باب المزيد فى متصل الأسانيد.

● **مثاله :**

ما رواه عبد الله بن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد، حدثنى بُسْر بن عبد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولانى قال: سمعت واثلة (ابن الأسقع) يقول: سمعت أبا مرثد الغنوى يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لاتجلسوا على القبور ولاتصلوا عليها**».

فالزيادة فى هذا المثال فى موضعين:

الأول : فى الراوى (سفيان).

والثانى: فى الراوى (أبى إدريس).

وسبب الزيادة فى الموضعين هو الوهم.

لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار[1].

وأما زيادة «أبى إدريس» فالوهم فيها من عبدالله بن المبارك، لأن عددًا من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد ولم يذكروا فيه (أبا إدريس) ومنهم من صرح بسماع بُسْر ابن عبد الله من واثلة.

● **حكم المزيد فى متصل الأسانيد:**

للأئمة أقوال ثلاثة:

الأول : قبول الزيادة على إطلاقها دون قيد أو شرط.

الثاني : رد الزيادة مطلقًا.

الثالث : التفصيل، ويعنى قبول الرواية المزيدة بشروط وهى:

(أ) أن يكون من زادها أكثر عددًا ممن لم يزدها.

(ب) أن تكون رواية من زادها أتقن ممن لم يزدها.

(جـ) التصريح بالسماع فى الزائدة والناقصة على حد سواء.

لاحتمال أن يكون الراوى سمعه مرة بالزيادة، ثم سمعه من الشيخ الأعلى، فطلب منه علو الإسناد فروى عنه مباشرة.

أما إذا كانت الرواية الناقصة بلفظ لايحتمل السماع المباشر «كعن» قبلت الزيادة وردت الناقصة؛ لأن الناقصة تعل حينئذٍ بالمتصلة.

● من المؤلفات فى هذا النوع :

تمييز المزيد فى متصل الأسانيد- للخطيب البغدادى أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ).

أ. د/ماهر منصور عبد الرازق

مراجع للاستزادة :

علوم الحديث ص ٢٥٩، ٢٦٠، واختصار علوم الحديث ص ١٤٩، والعلل لابن أبى حاتم ٢٤٩/١، وفتح المغيث للسخاوى ٧٩/٣، تدريب الراوى ٢٠٣/٢.

الهوامش:

(١) انظر الحديث فى صحيح الإمام مسلم : كتاب الجنائز، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ٦٦٨/٢ رقم ٩٧، ٩٨.

المسانيد والمنهج العام فى تأليفها

تعريف المسانيد :

المسانيد لغة : «جمع مسند، وفعله سند وهو يأتى بمعنى انضمام الشىء إلى الشىء، يقال أسندت إلى الشىء سندًا وسنودًا، وتأتى بمعنى فلان سند أى معتمد، وبمعنى الرقى والارتفاع، يقال أسند الحديث، أى رفعه إلى قائله»[1].

وهذه المعانى منظورة فى تسمية المسند الاصطلاحية، فهو انضمام رجل إلى رجل؛ ليكون سلسلة توصل إلى المتن، وهو معتمد المتن الذى لا يقوم إلا به، وهو الذى يرفع من خلاله الحديث إلى رسول الله ﷺ.

واصطلاحًا : هو «الكتاب الذى جمعت فيه أحاديث كل صحابى على حدة من غير نظر إلى موضوعات الأحاديث أو درجتها»[2].

وقد يطلق المسند على كتاب مرتب على الأبواب لكون أحاديثه مسندة كصحيح البخارى، فإنه يسمى بالمسند الصحيح، وكذا سنن الدارمى «وإن فى بعضها التعليق والإرسال، وكمسند بقى بن مخلد الأندلسى، قال ابن حزم: روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابى ونيف، ورتبه على أبواب الفقه فهو مسند ومصنف»[3].

ومسند أبى العباس السراج «فإنه مرتب على الأبواب[4].

طريقة ترتيب كتب المسانيد :

للعلماء فى ترتيب المسانيد ثلاث طرق :

الأولى : ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء فيبدأ مثلاً بأبى بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك ـ رضى الله عنهم ـ وهكذا إلى آخر الحروف.

الثانية : الترتيب على القبائل، فيبدأ ببنى هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله ﷺ فى النسب ثم من يليهم.

الثالثة : الترتيب على قدر سوابق الصحابة فى الإسلام ومحلهم من الدين فيبدأ بالعشرة - رضوان الله عليهم - ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر، ويتلوهم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية

والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم الأصاغر الأسنان الذين رأوا رسول ﷺ وهم أطفال - رضى الله عن الجميع -.

قال الخطيب : وهذه الطريقة - الأخيرة - أحب إلينا فى تخريج المسند»[٥].

منزلة المسانيد بين كتب الحديث :

المسانيد تأتى منزلتها بين كتب الحديث بعد الصحيحين والسنن الأربعة، وهذا ما قرره جميع العلماء.

قال الإمام الدهلوى : «كتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة، فهى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات :

فالطبقة الأولى : منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب «الموطأ» و «صحيح البخارى» و «صحيح مسلم».

والطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر فى فنون الحديث، ولم يرضوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس وتعلق بها القوم : شرحًا لغريبها، وفحصًا عن رجالها، واستنباطًا لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كـ «سنن أبى داود»، و «جامع الترمذى»، و «مجتبى النسائى...»، و «مسند أحمد»، يكون من جملة هذه الطبقة فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم قال : ما ليس فيه فلا تقبلوه.

والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات - صنفت قبل البخارى ومسلم فى زمانهما وبعدهما - جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار كـ «مسند أبى يعلى»، و «مصنف عبد الرزاق»، و «مصنف ابن أبى شيبة»، و «مسند عبد بن حميد»، و «الطيالسى»، وكتب البيهقى، والطحاوى، والطبرانى، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل»[٦].

من خلال هذا النص نلحظ أن الإمام الدهلوى جعل كتب الحديث على طبقات، والمسانيد تأتى فى الطبقة الثالثة بعد الصحيحين والسنن، وهذا ما قرره من قبل الخطيب البغدادى وابن الصلاح.

قال الخطيب : «ومما يتلو الصحيحين سنن أبى داود السجستانى وأبى عبد الرحمن

النسوى وأبى عيسى الترمذى وكتاب محمد ابن إسحاق بن خزيمة النيسابورى، الذى شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبى ﷺ ثم كتب المسانيد الكبار مثل مسند أبى عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل.......»(٧).

وقال ابن الصلاح : «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التى هى: الصحيحان، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، وما جرى مجراها فى الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً، كمسند أبى داود الطيالسى، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمى، ومسند أبى يعلى الموصلى، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبى بكر وأشباهها، فهذه عادتهم فيها: أن يخرجوا فى مسند كل صحابى ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجا به»(٨).

قال ابن حجر معقبًا على كلام ابن الصلاح : «قلت : هذا هو الأصل فى وضع هذين الصنفين فإن ظاهر حال من يصنف على الأبواب أنه ادعى على أن الحكم فى المسألة التى بوَّب عليها ما بوب به فيحتاج إلى مستدل لصحة دعواه، والاستدلال إنما ينبغى أن يكون بما يصلح أن يحتج به.

وأما من يصنف على المسانيد فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابى على حدة سواء كان يصلح للاحتجاج به أم لا. وهذا ظاهر من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصنفين فى كل من المصنفين خالف أصل موضوعه، فانحط أو ارتفع فإن بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها، وإما لقلة معرفة بالنقد.

وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابى، فأخرج أصح ما وجد من حديثه، كما روينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقى فى مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابى إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه، ونحا بقى ابن مخلد فى «مسنده» نحو ذلك، وكذا صنيع أبو بكر بن البزار قريبًا من ذلك، وقد صرح ببعض ذلك فى عدة مواضع من مسنده فيخرج الإسناد الذى فيه مقال، ويذكر علته، ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه.

وأما الإمام أحمد فقد صنف أبو موسى المدينى جزءًا كبيرًا ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضى أن أحمد انتقى مسنده، وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو فى المتابعات، وإن كان

أبو موسى ينازع فى بعض ذلك، لكنه لا يشط مصنف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه... وظاهر كلام المصنف - ابن الصلاح - أن الأحاديث التى فى الكتب الخمسة وغيرها يحتج بها جميعها، وليس كذلك فإن فيها شيئًا كثيرًا لا يصلح للاحتجاج به، بل و فيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة فى مسند أحمد على ما فى الصحيحين بأكثر ضعفًا من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبى داود وجامع الترمذى»[٩].

أهم المؤلفات فى المسانيد :

الكتب المؤلفة فى المسانيد كثيرة جداً فقد أورد الكتانى فى رسالته أكثر من ثمانين مسنداً، ثم قال : «والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه»[١٠].

وأهم هذه المسانيد :

١ - مسند الطيالسى لأبى داود سليمان ابن داود بن الجارود الطيالسى (ت ٢٠٤ هـ) ومسنده ليس من جمعه، وإنما من جمع تلميذه يونس بن حبيب العجلى (ت ٢٦٧ هـ). وقد بلغ عدد مسانيد الصحابة فيه أكثر من ثلاثمائة من الصحابة والصحابيات، وبلغت أحاديثه (٢٨٩٠) حديثًا، وقد رتب الأحاديث على مسانيد الصحابة، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد بقية الصحابة، وإذا كان الصحابى مكثراً من الرواية قسم أحاديثه على حسب الرواة عنه من الصحابة أو من التابعين مثل مسند أبى هريرة ﷺ.

والكتاب مطبوع فى أربعة مجلدات بتحقيق الدكتور محمد عبد المحسن التركى. وله طبعات أخرى.

٢ - مسند الحميدى لأبى بكر عبد الله بن الزبير الحميدى (شيخ البخارى) (ت ٢١٩ هـ) ويشتمل الكتاب على (١٣٠٠) حديث، وهو مرتب على مسانيد الصحابة، وقد بلغ عدد الصحابة فيه (١٨١) صحابيًا، ولم يرتب مسانيد الصحابة على حروف الهجاء، وإنما بدأ بالخلفاء الأربعة الراشدين ثم بقية العشرة المبشرين إلا طلحة بن عبيد الله - رضى الله عنهم -؛ لأنه لم يرو له أى حديث، ثم ذكر مسانيد جمع من الصحابة، ثم مسانيد أمهات المؤمنين، ثم مسانيد الصحابيات، ثم قال: أحاديث رجال من الأنصار، ثم باقى الصحابة. والكتاب مطبوع فى مجلدين بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، وطبع طبعة ثانية بتحقيق حسين سليم أسد.

٣ – مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى (ت ٢٤١ هـ) وقد اشتمل على (٩٠٤) مسند من مسانيد الصحابة،وبلغ مجموع أحاديثه (٢٧٦٤٧) حديثًا، ولم يرتب الإمام أحمد مسانيد الصحابة على حروف المعجم، وإنما راعى فى ذلك أمورًا متعددة مثل أفضلية الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، أو موقع بلدانهم التى نزلوها أو على قبائلهم. وقد بدأ الكتاب بذكر مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، مبتدئًا بأبى بكر، ثم، عمر، ثم على، ثم بقية العشرة، ثم مسانيد بقية الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ، ووضع مسانيد النساء فى آخر الكتاب، حيث بدأ بعائشة، ثم فاطمة، ثم ذكر بعد مسانيد النساء مسانيد أربعة من الرجال.

وقد طبع الكتاب فى المطبعة الميمنية فى ست مجلدات، وطبع أخيرًا بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين فى خمسين مجلدًا.

٤ – مسند أبى يعلى الموصلى، لأبى يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى (ت ٣٠٧هـ)، وقد اشتمل على مسانيد (٢١٠) صحابيًا، وبلغ عدد أحاديثه (٧٥٥٥) حديثًا.

بدأ مسنده بمرويات العشرة المبشرين بالجنة إلا عثمان ﷺ فمسنده مفقود، ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلين، ثم المكثرين من الصحابة، ثم بمجموعة من قرابة النبى ﷺ ثم بمجموعة من الصحابة المقلين، ثم مسانيد النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين، وقد رتبت مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، ووضع مسند عائشة ـ رضى الله عنها ـ فى مسند المكثرين، وقد طبع الكتاب فى ست مجلدات بتحقيق إرشاد الحق أثرى، وطبع طبعة ثانية فى ثلاثة عشر مجلدًا بتحقيق حسين سليم أسد.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) مقاييس اللغة ص٤٧١ . لسان العرب مادة «سند».
(٢) الجامع لأخلاق الراوى ٢/ ٤٣٠ – الرسالة المستطرفة ص٦٠ .
(٣) الرسالة المستطرفة ص٧٤، ٧٥ .
(٤) المصدر السابق.
(٥) الجامع للخطيب ٢/٤٤٥ – ٤٤٧ .
(٦) حجة الله البالغة ١/٤١١ – ٤١٦ بتصرف.
(٧) الجامع ٢/٢٤٤ .
(٨) المقدمة ص ١٨، ١٩ .
(٩) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/٤٤٦ – ٤٤٩ بتصرف.
(١٠) الرسالة المستطرفة ص٦٠ – ٧٦ .

المستخرجات والمؤلفات فيها

المُسْتَخْرَجُ عند المحدثين: هو أن يأتى مُصَنِّفُه إلى كتاب - كصحيح البخارى، أو صحيح مسلم - فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه فى شيخه، أو فيمن فوقه ولو فى الصحابى، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده[1].

وشرطه: ألا يصل مصنفه إلى شيخ أبعد حتى لايفقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو فى الإسناد، أو زيادة هامة.

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب [2].

وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أى جمعه من كتب مخصوصة كمستخرج ابن منده الذى جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة.

ومرادنا النوع الأول الذى عنى المحدثون به وما يعطيه من فوائد.

وطبعى أنه وقد اختلف الإسناد إلى حدٍّ ما، أن يختلف لفظ المستخرج عن الكتاب الأصل، ولهذا قال ابن الصلاح: «لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما فى ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ولا نقصان؛ لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم» [3] أى فى الكتب المخرجة على البخارى ومسلم.

وعلى هذا فلا ينبغى أن نقول على الحديث فى المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما: أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما؛ لاحتمال التفاوت فى بعض المعنى، وبين ابن الصلاح أنه وجد بعض ذلك التفاوت [4].

ثم قال ابن الصلاح: «وإذا كان الأمر فى ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثًا منها وتقول: هو على هذا الوجه فى كتاب البخارى أو كتاب مسلم، إلا أن تقابل لفظه، أو يكون الذى خرجه قال: «أخرجه البخارى بهذا اللفظ» [5].

ولكن هل أحاديث المستخرجات على الصحيحين فى حكم أحاديث الصحيحين؟

والجواب : أن الحكم على أحاديث المستخرجات يتوقف على رجال أسانيدها

وعلى ثبوت الصفات المشترطة فى الصحيح للرواة الذين هم بين صاحب المستخرج، وبين من اجتمع مع صاحب الأصل الذى استخرج عليه. وكلما كثر الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة التنقير، وكذا كلما بَعُدَ عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل طال الإسناد وكثر رجاله، وكلما كثر رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن أحوالهم.

فإذا روى البخارى مثلاً عن على بن المدينى، عن سفيان بن عيينة، عن الزهرى حديثًا، ورواه الإسماعيلى فى مستخرجه على صحيح البخارى، عن بعض مشايخه، عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن الزهرى، واشتمل حديث الأوزاعى على زيادة على حديث ابن عيينة توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعى، وسماع الأوزاعى من الزهرى؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه، وعلى شيوخ شيوخه.

وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الإسماعيلى.

وكذا الحكم فى باقى المستخرجات.

قال ابن حجر - رحمه الله تعالى -: «فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه، ولو لم تجتمع الشروط فى رواته»[٦].

ومن خلال تجربة ابن حجر يتبين أنه رأى فى مستخرج أبى نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء.

وبين العلة فى ذلك أن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم، ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات، وإنما وقعت اتفاقًا[٧].

فوائد المستخرجات :

وللمستخرجات فوائد ذكرها العلماء، ومنها :

١ - الفائدة الأولى : علو الإسناد[٨] :

ولعلو الإسناد فائدة الاقتراب من رسول الله ﷺ فى رواية حديثه ﷺ، ويكون فى هذا أيضًا سهولة تتبع رواة الحديث، والحكم على الإسناد، وبالتالى على المتن فى غالب الأمر.

ويتحقق علو الإسناد فى المُسْتَخْرَج؛ أن المُسْتَخْرِج لو روى حديثًا من طريق البخارى لوقع أنزل من طريقه.

ومثاله: حديث فى مسند أبى داود الطيالسى، فلو رواه أبو نعيم فى مستخرجه من طريق البخارى كان بينه وبين الطيالسى أربعة: شيخان بينه وبين البخارى، والبخارى وشيخه، وإذا رواه من غير طريق البخارى كان بين أبى نعيم وبين الطيالسى رجلان فقط؛

فإن أبا نعيم سمع مسند الطيالسى على ابن فارس بسماعه من يونس بن حبيب بسماعه من الطيالسى، هذا مع أن البخارى لم يرو عن أصحاب أبى داود عنه[٩].

وكذلك الحال فى حديث أبى داود الطيالسى عند مسلم[١٠].

وضرب السيوطى مثلاً آخر، وهو أن أبا نعيم لو روى حديثًا عن عبد الرزاق من طريق البخارى، أو مسلم، لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا رواه عن الطبرانى، عن الدَّبَرى - راوى المُصَنَّف - وصل إليه باثنين[١١].

٢ - الفائدة الثانية : الزيادة فى قدر الصحيح:

وذلك لما يقع فى المستخرجات من ألفاظ زائدة، وتتمَّات فى بعض الأحاديث تَثْبُتُ صحتها بهذه التخاريج؛ لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت[١٢].

وهذا - كما قال ابن حجر - مُسَلَّم فى الرجل الذى التقى فيه : إسناد المُسْتَخْرِج وإسناد مصنف الأصل وفيمن بعده، وأما مَنْ بين المُسْتَخْرِج، وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد؛ لأن المُسْتَخْرِج لم يلتزم الصحة فى ذلك، وإنما جل قصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحًا أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقًا[١٣].

٣ - الفائدة الثالثة : القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة :

قال السيوطى - رحمه الله تعالى - : ذكره ابن الصلاح فى مقدمة شرح مسلم [١٤].

وذلك بأن يضم المُسْتَخْرِج شخصًا آخر فأكثر مع الذى حَدَّث مصنف الأصل عنه، وربما ساق له طرقًا أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجه، كما يصنع أبو عوانة[١٥].

٤ - الفائدة الرابعة : التصريح بسماع المدلس:

وذلك أن يروى فى الأصل عن مدلس بالعنعنة فيرويه المُسْتَخْرِج بالتصريح بالسماع[١٦].

قيل للحافظ المزى : هل وجد لكل ما رواه الشيخان بالعنعنة طرق صرح فيها بالتحديث؟ فقال: إن كثيرًا من ذلك لم يوجد، وما يسعنا إلا تحسين الظن[١٧].

٥ - الفائدة الخامسة : بيان الرواية عن المختلطين:

وذلك أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المُسْتَخْرِج؛ إما تصريحًا أو بأن يرويه عنه من طريق من سمع قبل الاختلاط[١٨].

٦ - **الفائدة السادسة: بيان المبهمين:**

وذلك بأن يروى فى الكتـــاب الأصل عن مبهم كحدثنا فلان، أو رجل، أو غير واحد، فيعينه المُسْتَخْرج، ومثل ذلك ما إذا وقع فى الإسناد: «حدثنا محمد» مثلاً من غير ذكر ما يميزه عن غيره، فيميزه المُسْتَخْرج[١٩].

٧ - **الفائدة السابعة: مخالفة اللغة فى الأصل:**

وذلك أن يكون فى الحديث مخالفة لقاعدة من قواعد اللغة فيُتَكَلَّف لتوجيهه ويُتَحَمَّل لتخريجه، فيجىء فى رواية المُسْتَخْرِج موافقًا للقاعدة فيعرف بأنه هو الصحيح، وأن الذى فى الأصل قد وقع فيه الوهم من الرواة [٢٠].

٨ - **الفـــائدة الثـــامنة : مـــا يتـع فى المُسْتَخْرجات من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه:**[٢١]

وذلك فى كتاب مسلم كثير جدا، فإنه كثيرًا ما يحيل الحديث على ما قبله فى إسناده ومتنه، ولا يذكر المتن، ويكتفى بقوله: «مثله» فيحمل على أنه نظيره، وتارة يقول: نحوه أو معناه، فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، فيأتى صاحب المُسْتَخْرج ويذكر لفظ الحديث المحال الذى لم يذكره الأصل، وفى هذا استبانة للفروق بين الحديث المحال، والمحال عليه، سواء كان ذلك فى الإسناد أم فى المتن[٢٢].

٩ - **الفـــائدة التـــاســعـــة: مـــا يقع فى المُسْتَخْرجات من الفصل للكلام المدرج فى الحديث مما ليس من الحديث، ويكون فى الأصل غير مُفْصَل**[٢٣].

١٠- **الفـــائدة العـــاشــرة : مـــا يقع فى المستخرجات من الأحاديث المصرح برفعها وتكون فى أصل الصحيح موقوفة، أو كصورة الموقوفة**[٢٤].

١١- **الفائدة الحادية عشرة : عدالة من أخرج له فى المُسْتَخْرج على الصحيح، لأن المُخَرِّج على شرط الصحيح يلزمه ألا يخرج إلا عن ثقة عنده.**

فمن هؤلاء الذين خرج لهم مَنْ لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم عن درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التى يروونها بهذا الإسناد، ولو لم تكن فى ذلك المُسْتَخْرج[٢٥].

الكتب التى ألفت فى هذا المجال :

أكثر الكتب التى ألفت فى هذا المجال إنما هى استخراج على الصحيحين، ومنها :

١ - مستخرج أبى بكر الإسماعيلى (ت٣٧١هـ) على صحيح البخارى.

٢ - مستخرج أبى نعيم الأصبهانى (ت٤٣٠هـ) على صحيح البخارى.

٣ - وله مستخرج أيضًا على مسلم[٢٦].

٤ - مستخرج أبى بكر البَرْقَانى (ت٤٢٥هـ) على صحيح البخارى.

٥ - مستخرج أبى عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائينى (ت٣١٦هـ) وهو على مسلم[٢٧].

وقد ذكر صاحب الرسالة المستطرفة فيها خمسة وعشرين مستخرجًا عليهما أو على أحدهما[٢٨].

ولا تقتصر المُسْتَخْرجات على الصحيحين، وإنما هناك مستخرجات على كتب أخرى كمستخرج أبى على الحسن بن على الطوسى (ت٣١٢هـ) على الترمذى[٢٩].

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) الرسالة المستطرفة: (ص٣١) لمحمد بن جعفر الكتانى - دار البشائر الإسلامية (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). والنكت على ابن الصلاح للزركشى (٢٢٩/١) طبعة أضواء السلف (١٤١٩هـ).

(٢) المصدر السابق: (ص٢٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٦٥) تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، دار المعارف - الطبعة الثانية.

(٤) المصدر السابق (ص: ١٦٦).

(٥) المصدر السابق - الموضع نفسه.

(٦) النكت على ابن الصلاح: (٢٩٢/١-٢٩٣).

(٧) المصدر السابق: (٢٩٣/١).

(٨) مقدمة ابن الصلاح : (ص١٦٦).

(٩) الشذا الفياح للأبناسى (٩٣/١)، مكتبة الرشد (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

(١٠) توجيه النظر لطاهر الجزائرى (٢٤٧/١)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(١١) تدريب الراوى (١٢١/١) للسيوطى، تحقيق: نظر محمد الفاريابى، دار طيبة (١٤٢٢هـ)، فتح المغيث للسخاوى (٤٦/١)، مكتبة السنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) تحقيق على حسين على.

(١٢) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٦٦-١٦٧).

(١٣) تدريب الراوى (١٢١/١)، وقد نقل كلام ابن حجر بمعناه من النكت له (٢٩٢/١-٢٩٣).

(١٤) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والسقط لأبى عمرو بن الصلاح.

(١٥) تدريب الراوى (١٢٢/١).

(١٦) المصدر السابق (١٢٢/١).

(١٧) توجيه النظر (٣٤٨/١).

(١٨) تدريب الراوى (٣٤٧/١-٣٤٨).

(١٩) تدريب الراوى (١٢٣/١).

(٢٠)، (٢١) توجيه النظر (٣٤٨/١).

(٢٢) توضيح الأفكار للأمير الصنعانى (٧٣/١)، مكتبة الخانجى بمصر (١٣٦٦هـ).

(٢٣) المصدر السابق (٧٣/١).

(٢٤) المصدر السابق (٧٣/١).

(٢٥) المصدر السابق (٧٢/١).

(٢٦) طبع قسم منه فى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م) فى أربعة أجزاء.

(٢٧) طبع فى خمسة أجزاء فى دار المعرفة، بيروت، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). وانظر ما ألف فى الاستخراج فى تدريب الراوى (١١٧/١).

(٢٨) الرسالة المستطرفة (ص: ٢٦-٣٠).

(٢٩) طبع قسم منه فى أربعة أجزاء فى مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة (١٤١٥هـ). وانظر فى الكتب التى ألفت فى الاستخراج على غير الصحيحين تدريب الراوى (١٢٣/١)، والرسالة المستطرفة (ص: ٣٠-٣١).

المستدركات

معنى الاستدراك عند المحدِّثين : هو أن يتتبع إمام من الأئمة إمامًا آخر فى أحاديث فاتته، ولم يذكرها فى كتابه، وهى على شرطه، وقد أخرج عن رواته فى كتابه أو عن مثلهم، فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها فى كتابه. وهذا الكتاب هو المستدرك، سواء سمى بذلك أم لا.

ومن هذه المستدركات:

١ - المستدرك [١] :

لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابورى المعروف بابن البَيِّع (٣٢١-٤٠٥هـ).

وهو أشهر المستدركات، وأهمها، وتناوله العلماء بالدرس والنقد، ولهذا سنتناوله كنموذج جيد للمستدركات، وما يقال عنها وفيها.

٢ - كتاب الإلزامات: [٢]

لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى (ت٣٣٥هـ).

وهو كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور فى كتابيهما، وألزمهما ذكره.

وهو يستدرك عليهما أو على أحدهما أسانيد أخرجا لها متونًا وتركا أو أحدهما بعضًا من أحاديثها.

يقول فى بدايته: «ذكر ما حضرنى ذكره مما أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهًا به ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما» [٣].

٣ - المستدرك على الصحيحين :

لأبى ذر عَبْد بن أحمد الهروى (ت٤٣٤).

قال الكتانى : وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطنى، أى الإلزامات [٤].

٤ - الأحاديث الجياد المختارة [٥] مما ليس فى الصحيحين أو أحدهما:

لضياء الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى (٥٦٧-٦٤٣هـ)، وهو مرتب

على المسانيد على حروف المعجم، التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيرة جدًا تعقبت عليه.

وذكر ابن تيمية والزركشى - رحمهما الله تعالى - وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذى وابن حبان - رحمهما الله -.

وذكر ابن عبد الهادى - رحمه الله - فى «الصارم المنكى» نحوه، وزاد: فإن الغلط فيه قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم [٦].

٥ - خاتمة كتاب «الاقتراح فى بيان الاصطلاح» [٧] :

لتقى الدين ابن دقيق العيد (ت٧٠٢).

وهذا الكتاب ليس من الاستدراك، ولكنه خصص أقسامًا لأحاديث رواها من أخرج له الشيخان فى صحيحيهما، ولم يخرجا تلك الأحاديث.

وأحاديث رواها قوم خرج عنهم البخارى فى الصحيح، ولم يخرج عنهم مسلم - رحمهما الله. وأحاديث أخرج مسلم عن رجالها فى الصحيح ولم يحتج بهم البخارى[٨].

وفى هذه الأقسام الثلاثة مائة وعشرون.

ومراده من هذه الأقسام الأحاديث التى لم يخرجاها وهى على شرطهما بدليل أنه أورد قسمًا آخر لأحاديث يصححها بعض الأئمة، وليست من شرط الشيخين [٩].

المستدرك للحاكم :

ولنفرغ لمستدرك الحاكم الذى هو مثال جيد للمستدركات، وتنصرف الكلمة إليه عند الإطلاق.

يقول الحاكم فى مقدمة الكتاب: «وقد سألنى جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها ...

وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان - رضى الله عنهما - أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة فى الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة»[١٠].

ما المراد بالمثلية هنا فى الموضعين؟

قال بعض العلماء : المراد «بمثلها» الرواة أنفسهم، أى أن يكون رواة هذه الأحاديث ممن احتج بهم الشيخان، وإن لم يخرجا هذه الأحاديث.

وهذا تفسير أغلب الذين تكلموا على المستدرك، وعليه سار الذهبى فى تلخيصه

للمستدرك، وابن دقيق العيد، كما رأينا فى أقسامه فى الاقتراح، وممن ذهب إلى هذا التفسير ابن الصلاح[١١]، والحافظ ابن حجر - رحمهما الله تعالى -[١٢].

ويؤيد ذلك أن الحاكم فى باب التوبة لما أورد حديث أبى عثمان مولى المغيرة بن شعبة، عن أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**لا تنزع الرحمة إلا من شقى**».

قال الحاكم - رحمه الله -: «هذا حديث صحيح الإسناد، و"أبو عثمان" هذا ليس هو النهدى، ولو كان هو النهدى لحكمت بالحديث على شرط الشيخين»[١٣].

«فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره» [١٤]،.

وخالف بعض العلماء هذا، وقالوا: إن المراد مثل الرواة فى صفاتهم بأن يكون من لم يخرج عنه الشيخان فى الصحيحين مثل من خرجا عنه فيهما أو أعلى منه.

وممن ذهب إلى ذلك الحافظ العراقى - رحمه الله - حيث قال: «فقول الحاكم بمثلهما - أى بمثل رواتهما لا بهم أنفسهم»[١٥].

ولكن ابن حجر - رحمه الله - تعقب شيخه وقال: «لكن تصرف الحاكم يقوى غير هذا، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب»[١٦].

والحق أن ما ذهب إليه العراقى يقويه أن الحاكم يصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته.

ولكن رد الحافظ على ذلك بقوله: «فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه به حينئذٍ عليه الاعتراض»[١٧].

وهذا ما فعله الذهبى فى المختصر.

وممن ذهب إلى ما ذهب إليه العراقى الزركشى (ت٧٩٤هـ) حيث قال: «لم يشترط - أى الحاكم - نفس الرجال المخرج لهم فى الصحيح، بل اشترط رواة احتج بمثلهم الشيخان أو أحدهما، وإنما ينبغى منازعته فى تحقيق المماثلة بين رجاله ورجال الصحيحين»[١٨].

ومهما يكن من أمر فقد خالف الحاكم التفسيرين فى أثناء كتابه، ومما أوقعه فى المخالفة أنه قد يرى رجلاً قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو حديثه فى الصحيح، فيجعل كل ما رواه هذا الراوى على شرط الصحيح، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة، وتوبع

عليه، فأما وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحًا، ولا على شرط الصحيح[١٩].

ومن هنا أخذ النقاد عليه أحاديث ليست على شرط الشيخين أو أحدهما.

هذا، وقد اعتذر ابن حجر للحاكم - رحمهما الله - أنه سود الكتاب لينقحه فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه[٢٠].

ومهما يكن من أمر، فقد قسمت أحاديث الحاكم إلى أقسام:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذى يخرجه محتجًا برواته فى الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع، سالمًا من العلل.

وهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

القسم الثانى: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج؛ بل فى الشواهد والمتابعات والتعاليق، أو مقرونًا بغيره.

فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

ولا شك فى نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

قال ابن حجر - رحمه الله -: وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث : أن يكون الإسناد لم يخرجا له، لا فى الاحتجاج ولا فى المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم - رحمه الله -، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا فى الكتابين ويصححها، لكن لا يدعى أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها.

قال ابن حجر - رحمه الله -: «ومن هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقَلَّ أن تجد حديثًا فى هذا القسم يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم»[٢١].

وهناك قسم رابع، وهو تلك الأحاديث التى يقول فيها الحاكم - رحمه الله -: «على شرط الشيخين أو أحدهما، ويكون الحديث بذلك اللفظ فيهما أو فى أحدهما، وقد وقع له ذلك فى أحاديث، وعدد منها الزركشى عشرة أحاديث»[٢٢].

كما أن هناك بعض الأحاديث التى ذكر الحاكم أنها على شرط البخارى - رحمهما الله - مع أن الأخير بَيَّن ما يتعارض مع تصحيحه لها [٢٣].

وعلى هذا، فينبغى أن توضع أحاديث الحاكم - رحمه الله - فى ميزان النقد، كما فعله الذهبى - رحمه الله - فى التلخيص.

وكل هذا النقد الذى وجه إلى الحاكم فى المستدرك لا يحجب ذلك الجهد الكبير الذى بذله الحاكم فى كتابه، قال الذهبى: «ففيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، ولعل ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صحَّ سنده، وفيه بعض الشىء، وما بقى وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح»[٢٤].

والقدر الصحيح على هذا كثير يُضاف إلى الأحاديث الصحيحة فى الصحيحين، فهما لم يستوعبا الصحيح كما هو معلوم عند العلماء.

أ. د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) طبع كتاب المستدرك أكثر من طبعة، ومنها طبعة حيدر آباد بالهند.
(٢) طبع كتاب الإلزامات بتحقيق مقبل بن هادى بن مقبل بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
(٣) الإلزامات والتتبع، ص ٧٣-٧٤.
(٤) الرسالة المستطرفة للكتانى - طبعة دار البشائر ببيروت، ص : (٢٣).
(٥) طبع أجزاء منه باسم: «المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما» بتحقيق د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
(٦) الرسالة المستطرفة. ص ٢٤.
(٧) طبع الاقتراح بتحقيق قحطان عبد الرحمن الدورى - بغداد - وزارة الأوقاف ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
(٨) الاقتراح. ص ٤٢٨-٥٣٠.
(٩) المصدر السابق. ص ٥٢١-٥٧٤.
(١٠) المستدرك: (٤٢/١).
(١١) مقدمة ابن الصلاح - تحقيق عائشة عبد الرحمن (ص: ١٦٤).
(١٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر- طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (٣١٩/١-٣٢٠).
(١٣) المستدرك: (٢٤٩/٤).
(١٤) النكت لابن حجر: (٣٢٠/١).
(١٥) التقييد والإيضاح: لزين الدين العراقى - طبعة المدينة المنورة - المكتبة السلفية (ص: ٣٠).
(١٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٢٠/١).
(١٧) المصدر السابق (٣٣١/١).
(١٨) النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشى (٧٩٤هـ) طبعة أضواء السلف - تحقيق د/ زين العابدين بن بلافريج (١٩٨/١).
(١٩) المصدر السابق (١٩٩/١-٢٠٠).
(٢٠) تدريب الرواى للسيوطى - طبعة دار طيبة تحقيق أبى قتيبة نظر محمد الفاريابى (٢٤٠/١).
(٢١) النكت لابن حجر (٣١٤/١-٣١٨) وانظر مزيداً من التفصيل فيه مما لم تتسع له هذه العجالة.
(٢٢) النكت للزركشى (٢٠٠/١-٢١٠).
(٢٣) المصدر السابق (٢١٠-٢١١).
(٢٤) تدريب الراوى(٢٤٠/١).

المسلسل من الأحاديث

المسلسل لغة : اسم مفعول من سلسلت الشيء أي جعلته مسلسلاً، وهو في اللغة : اتصال الشيء بعضه ببعض على نسق واحد متناسب، ومن سلسلة الحديد فإن حلقاتها متناسبة متصل بعضها ببعض[1].

واصطلاحًا : ما تتابع فيه الرواة كلهم واحداً فواحدًا، على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى[2].

أنواع المسلسل :

من خلال تعريف المسلسل السابق يتضح أن أنواعه ثلاثة هى : المسلسل بأحوال الرواة، والمسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية، وإليك فيما يلى بيان هذه الأنواع :

١ - المسلسل بأحوال الرواة :

وأحوال الرواة إما أقوال أو أفعال أو أقوال وأفعال معًا :

(أ) المسلسل بأحوال الرواة القولية :
مثل ما رواه محمد الأيوبى من طريق حيوة بن شريح قال: أخبرنى عقبة بن مسلم عن أبى عبد الرحمن الحبلى عن الصنابحى عن معاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله قال: «**يا معاذ والله إنى أحبك فقل : اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**». قال الصنابحى : قال لى معاذ : وأنا أحبك فقل.... إلخ، وقال عقبة بن مسلم : قال لى أبو عبد الرحمن يعنى الصنابحى : وأنا أحبك فقل.... إلخ، وقال حيوة بن شريح : قال لى عقبة بن مسلم وأنا أحبك فقل.... إلخ[3].

فهذا تسلسل بقول كل من رواته «وأنا أحبك فقل».

(ب) المسلسل بأحوال الرواة الفعلية :
مثل ما رواه الحاكم أبى عبد الله قال : شبك بيدى أحمد بن الحسين المقرئ وقال شبك بيدى أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن الحسن ابن بكر بن الشرود الصنعانى، وقال: شبك بيدى أبى، وقال: شبك بيدى أبى، وقال: شبك بيدى إبراهيم بن يحيى، وقال إبراهيم: شبك بيدى صفوان بن سليم، وقال صفوان: شبك بيدى أيوب بن خالد الأنصارى، وقال أيوب: شبك بيدى عبد الله بن رافع، وقال عبد الله: شبك بيدى أبو هريرة وقال أبو هريرة ﷺ:

شبك بيدى أبو القاسم ﷺ وقال : «**خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة**»[4]. فهذا الحديث قد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه.

(جـ) **المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معًا** : مثل ما رواه الحاكم أبو عبد الله قال : «حدثنى الزبير بن عبد الواجد حدثنى أبو الحسن يوسف بن عبد الأحد القمنى الشافعى بمصر قال: حدثنى سليم بن شعيب الكسائى حدثنى سعيد الآدم حدثنى شهاب بن خراش الحوشبى، قال: سمعت يزيد الرقاشى يحدث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره**» قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: «**آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره**» قال: وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال: وأخذ يزيد بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال: وأخذ شهاب بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال: وأخذ سعيد بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال: وأخذ سليمان بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال: وأخذ يوسف بلحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، قال: وأخذ شيخنا الزبير بلحيته، فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره قال لنا الشيخ أبو بكر الشيرازى: قال لنا الحاكم أبو عبد الله: وأنا أقول عن نية صادقة وعقيدة صحيحة، آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، وأخذ بلحيته، وأخذ الشيخ أبو بكر بلحيته، فقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره»[5].

فهذا الحديث تسلسل بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته، وقوله «آمنت بالقدر خيره وشره...».

٢ - المسلسل بصفات الرواة :

وصفات الرواة إما قولية أو فعلية.

(أ) **المسلسل بصفات الرواة القولية** : ما أخرجه الترمذى فى سننه قال : «حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بن عَبْدِ الرحْمَنِ أخْبَرنا مُحمَّدُ بنُ كثيرٍ عَنْ الأوْزَاعِيّ عَنْ يَحْيَى بن أبى كثيرٍ عَنْ أبى سَلَمَةَ عَنْ عَبْد اللَّه بن سَلَامٍ قَالَ:

«قعدنَا نفراً منْ أصحابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ فتَذَاكرنَا فَقُلْنَا : لو نعلمُ أيَّ الأعمالِ أحبَّ إلى اللَّه لعملنَاهُ، فأنْزَلَ اللَّه: ﴿**سبَّحَ لله ما فى السَّمَاوات وما فى الأرْضِ وهوَ العَزِيْزُ**

الحَكِيمُ. يا أيُّهــا الَّذينَ آمنوا لِمَ تَقُــولُونَ مَـا لا تَفْـعَلُونَ﴾[٦] قَـالَ عَـبْـدُ اللَّه بنُ سـلامٍ: فقرأها علينَا رَسُولُ اللَّه ﷺ. قَالَ أَبُو سَلَمَـةَ: فقرأها علينا ابنُ سَلامٍ. قَالَ يَحْيَى: فقـرأها علينا أَبُو سَلَمَةَ. قَالَ ابنُ كَثيرٍ: فقـرأها علينَا الأَوْزَاعيُّ. قَـالَ عَـبْـدُ اللَّه: فـقـرأهَا علينَا ابنُ كَثِيرٍ»[٧]. فهذا الحديث تسلسل بقول كل راوٍ : «فقرأها علينا فلان».

قـال العـراقى : «وصـفـات الرواة القـوليـة وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة»[٨].

(ب) **المسلسل بصفـات الرواة الفـعليـة،** كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل «بالمحمدين»، أو اتفـاق أوصـافهم كـالمسلسل بالفـقـهـاء أو الحـفـاظ، أو اتفـاق نسـبـتـهم كـالمسلسل بالمصريين أو الدمشقيين.

ومن أمثلة ذلك : ما رواه الأيوبى من طريق الفـضل بن زياد القطان صـاحب أحـمـد بن حنبل. قـال: نا أحمد بن حنبل. قال: نا زهير ابن حرب. قـال: نا يحيى بن معين. قـال: نا على بن المدينى. قال: نا عبيد الله بن معاذ. قال: نا أبى: نا شعبة عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : «كان أزواج رسول الله ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة»[٩].

فـهـذا الحـديث تسلسل برواية الأئمـة الحفـاظ، قال ابن الطيب : «الحديث صحيح كمـا فى الجيـاد وغـيـره، وقـال السخـاوى فى الجـواهـر : هذا حـديث صـحـيح عـجـيب التسلسل بالأئمـة الحفـاظ، ورواية الأقـران بعـضـهم عن بعض، فـأحـمـد والأربعـة بعـده خمستهم أقران»[١٠].

٣ - المسلسل بصفات الرواية :

صفـات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها.

(أ) **المسلسل بصيغ الأداء** : مثل مـا رواه الحاكم أبو عبد الله قال : سمعت أبا الحسين ابن على الحافظ يقول: سمعت على بن سالم الأصبهانى يقول: سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: سمعـت سفيان الثورى يقول: سمعت أبا عون الثقفى يقول: سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول : الوضوء مما مست النار. قال: فذكرت ذلك لمروان أو ذكـر له فـأرسل أو أرسلنى إلى أم سلمـة، فحدثتنى «أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة فانتشل عظمًا أو أكل كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ». فهذا الحديث تسلسل بقول كل واحد من رواته «سمعت»[١١].

(ب) **المسلسل بزمـان الرواية** : مـثل مـا رواه الأيوبى من طريق بشـر بن عـبـد الله

الأموى قال : حدثنا وكيع بن الجراح فى يوم عيد حدثنا الثورى فى يوم عيد حدثنا ابن جريج فى يوم عيد حدثنا عطاء بن أبى رباح فى يوم عيد ثنا ابن عباس فى يوم عيد قال : شهدت مع رسول الله ﷺ يوم عيد فطر أو أضحى فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال : «**أيها الناس قد أصبتم خيراً فمن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم**»[١٢]. فهذا الحديث قد تسلسل بذكر كل راوٍ من رواته زمن الرواية وهو يوم العيد.

(جـ) **المسلسل بمكان الرواية** : مثل ما رواه الأيوبى من طريق أبى بكر محمد بن إدريس بن عمر المكى وهو وراق الحميدى قال: سمعت عبد الله بن الزبير الحميدى، سمعت سفيان بن عيينة يقول : سمعت عمرو ابن دينار يقول : سمعت عبد الله بن عباس يقول : سمعت النبى ﷺ يقول : «**الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء وما دعا الله فيه عبد دعوة إلا استجاب**».

قال ابن عباس : فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لى، وقال عمرو بن دينار : «وأنا والله ما أهمنى أمر فدعوت الله فيه منذ سمعت هذا الحديث إلا أجابنى، وقال سفيان كذلك، وقال الحميدى كذلك، وهكذا كل واحد من الرواة إلى أن وصل إلينا. قلت : وأنا ما دعوت الله فيه بمهم منذ سمعته إلا استجاب لى»[١٣].

هذه أنواع المسلسل التى عددناها ومثلنا لها، لكن مما ينبغى أخذه فى الاعتبار أن التسلسل قد يقع فى معظم الإسناد وينقطع فى بعضه كالحديث المسلسل بقول كل راوٍ من رواته : «وهو أول حديث سمعته منه» وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما -: «**الراحمون يرحمهم الله**».

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : فإن السلسلة تنتهى فيه إلى سفيان بن عيينة فقط، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم»[١٤].

أفضل أنواع الحديث المسلسل :

المسلسل الدال على الوصف المنبئ عن الاتصال فى السماع وعدم التدليس، وذلك كما سمعت فى الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، ألا ترى أن فيه «وقرأها علينا». قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : «إنه من أصح مسلسل يروى فى الدنيا»، وأفضل أنواعه أيضًا الحديث المسلسل بالحفاظ مع الفقهاء، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا النوع مما يفيد العلم القطعى[١٥].

ما الذى يوصف بالتسلسل ؟

اللقب الحديثى قد يكون وصفًا للمتن فقط وذلك كالمرفوع، وقد يكون وصفًا للإسناد والمتن جميعًا وذلك كالصحيح والحسن، والمسلسل وصف للإسناد وحده فإن المتن لا يوصف به.

فوائد التسلسل :

للحديث المسلسل فوائد منها :

١ - الدلالة على زيادة ضبط الرواة.

٢ - الاقتداء بالنبى ﷺ فى فعله وقوله كالقبض على اللحية والتشبيك باليد.

٣ - بعده عن التدليس والانقطاع.

حكم الحديث المسلسل :

الحديث المسلسل قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا تبعًا لحال رواته، وقد بين العلماء كل ذلك، فالتسلسل وصف لبعض الأسانيد، ولا يدل هذا الوصف على الصحة أو الضعف.

أشهر المصنفات فى المسلسل :

١ - المسلسلات الكبرى للسيوطى، وقد اشتملت على (٨٥) حديثًا.

٢ - المناهل المسلسلة فى الأحاديث المسلسلة لمحمد عبد الباقى الأيوبى، وقد اشتملت على (٢١٢) حديثًا.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) المعجم الوسيط ص٤٤٢، ٤٤٣، فتح المغيث للسخاوى ٤/٣٧ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٣٨ - إرشاد طلاب الحقائق للنووى ص١٨٣ - تدريب الراوى ٢/٦٤٠ .
(٣) المناهل المسلسلة للأيوبى ص٢٥ . والحديث أخرجه أبو داود فى كتاب الوتر، حديث رقم ١٥٢٢.
(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٣، ٣٤ . والحديث أخرجه مسلم فى كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث رقم ٧٢٣١.
(٥) السابق ص ٣١، ٣٢ .
(٦) سورة الصف آية ١، ٢.
(٧) سنن الترمذى كتاب التفسير باب ومن سورة الصف رقم (٣٣٠٩) قال ابن الطيب : هذا حديث صحيح متصل الإسناد والتسلسل ورجال أسانيده ثقات، بل قال بعض الحفاظ : هو أصح حديث وقع لنا مسلسلا، وأصح مسلسل يروى فى الدنيا . المناهل المسلسلة ص ١٦٢ .
(٨) التبصرة للعراقى ٢/٢٨٧ .
(٩) المناهل المسلسلة ص٢٤٧ . والحديث أخرجه مسلم فى كتاب الحيض، حديث رقم ٧٥٤.
(١٠) المصدر السابق .
(١١) معرفة علوم الحديث ص٢٩، ٣٠ . والحديث أخرجه مسلم فى كتاب الحيض، حديث رقم ٨٢١.
(١٢) المناهل المسلسلة ص١٢ - ١٤ وقال السيوطى غريب بهذا السياق وأخرجه الديلمى فى مسند الفردوس مسلسلا .
(١٣) المناهل المسلسلة ص١٩ - ٢١ .
(١٤) نزهة النظر ص٦٢، فتح المغيث ٤/٤١، توضيح الأفكار ٢/٤١٥ . هامش .
(١٥) توضيح الأفكار ٢/٤١٥ .

المُسْنَدُ من الحديث

(أ) تعريفه :

المسند ـ بالفتح ـ لغة : اسم مفعول من الإسناد، يقال : أسنده إذا جعله يستند إلى شيء من جدار أو غيره، وأسند الكلام : رفعه إلى قائله(1).

واصطلاحًا : اختلف العلماء في تعريفه على أقوال ثلاثة :

القول الأول : هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ، فلا يطلق إلا على المرفوع المتصل.

وهو ما ذهب إليه الحاكم النيسابوري، وجزم به الحافظ ابن حجر، وأبو عمرو الداني، وابن دقيق العيد، ونسبه ابن عبد البر إلى قوم من أهل الحديث ـ رحمهم الله ـ(2).

وإنما يكون ذلك ـ كما قرر الحاكم ـ بأن يروى المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ.

وعلى هذا يكون المسند أخص من المرفوع، لأن كل مسند مرفوع، وليس كل مرفوع مسنداً، فقد يكون المرفوع منقطعًا أو معضلاً ..... إلخ.

وهكذا فلابد للمسند من توفر شرطي الرفع والاتصال، فإذا لم يكن المرفوع متصل الإسناد لا يسمى مسندًا؛ ولذلك ذكر الحاكم أن من شرائط المسند : أن لا يكون موقوفًا ولا مرسلاً ولا معضلاً، ولا في روايته مدلس(3).

القول الثاني : أن المسند : هو الحديث الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. وهذا ما ذكره الخطيب البغدادي، وتبعه ابن الصباغ في كتاب «العدة»(4).

والمسند بهذا التعريف يشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع إذا توفر له اتصال السند، إذ قد ينتهي الحديث إلى النبي ﷺ، أو يوقف به عند الصحابي، أو يضاف إلى التابعي أو من دونه، لذا قال العراقي ـ رحمه الله ـ : وكلام أهل الحديث يأباه(5).

ولكن مع هذا الشمول الذي يعطيه التعريف ذكر الخطيب ـ رحمه الله ـ أن أكثر استعمال المحدثين لعبارة «المسند» فيما أسند عن النبي ﷺ(6).

القول الثالث : ما ذهب إليه ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في كتابه «التمهيد» من أن المسند : هو الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، سواء كان متصلاً، كمالك عن نافع عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ، أم كان منقطعًا كمالك عن الزهري عن

ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ. قال ـ رحمه الله ـ : فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ وهو منقطع؛ لأن الزهرى لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه(٧).

وعلى هذا : فإن المسند حسب هذا الاتجاه يرادف المرفوع. «ولقد أبعد ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ فى ذلك ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لأن المسند كما رآه هو، ينطبق على كل من المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعًا ولا قائل بذلك(٨).

القول الراجح : الذى تطمئن إليه النفس ترجيح القول الأول الذى يعتبر رفع الحديث إلى النبى ﷺ بالإسناد المتصل، وذلك كما يبدو هو استعمال جمهرة المحدثين، وذلك ما أقره الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ نفسه حين قرر أن المسند أكثر ما يستعمل فيما أسند إلى النبى ﷺ. ناهيك عن أن التحديد على هذه الشاكلة يجعل المسند نوعًا من الحديث يمكن تمييزه عن غيره من الأنواع دون تداخل أو التباس، ولذلك صرح السيوطى ـ رحمه الله ـ باعتبار أصح الأقوال(٩).

(ب) أمثلة للحديث المسند :

أخرج البخارى فى صحيحه فى كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازيًا أو خلفه بخير رقم (٢٨٤٣) قال : حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين قال : حدثنى يحيى قال: حدثنى أبو سلمة قال : حدثنى بسر بن سعيد قال : حدثنى زيد بن خالد رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال: «**من جهز غازيًا فى سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيًا فى سبيل الله بخير فقد غزا**».

وأخرج البخارى أيضًا فى صحيحه فى كتاب التوحيد، باب ﴿**وكان عرشه على الماء**﴾ رقم (٧٤٢١). قال: حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا عيسى بن طهمان قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : «نزلت آية الحجاب فى زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحماً، وكانت تفخر على نساء النبى ﷺ، وكانت تقول : إن الله أنكحنى فى السماء».

حكمه : المسند قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، حسب استيفائه لشروط القبول.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

<u>الهوامش :</u>

(١) المعجم الوسيط (مادة سند) ٤٥٣ .
(٢) معرفة علوم الحديث ص١٧، ونزهة النظر ص٥٧، وتدريب الراوى ١/ ٢٠٠ .
(٣) معرفة علوم الحديث ص١٨ .
(٤) الكفاية ص٥٨، تدريب الراوى ١/ ١٩٩ .
(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٠ .
(٦) الكفاية ص٥٨ .
(٧) التمهيد لابن عبد البر ١/ ٢١، ٢٣ .
(٨) نزهة النظر ٥٨، ولمحات فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح ص ٢٧٧.
(٩) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٥٠٥ - ٥٠٩، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٥٨، ٢٥٩، وتدريب الراوى ١/ ٢٠٠، ولمحات فى أصول الحديث ص٢٧٧ .

المُسْنِدُ من المحدثين

المسند ـ بالكسر ـ لقب من ألقاب المشتغلين بالحديث، وقد عرفه علماء الحديث فقالوا : هو كل من يروى الحديث بإسناده، سواء أكان عالما بما يرويه مثل البخارى ومسلم وهكذا ...، أو ليس له إلا مجرد الرواية والنقل ولا علم له بما يرويه مثل إسناد كثير من الطلاب وهم كثير[1].

قال الكتانى : وقد صار اليوم يطلق على من توسع فى الرواية، وحصل الكثير من المسانيد والفهارس، واتصل بها عن أئمة المشرق والمغرب من أهل هذا الشأن[2].

وقد يسمى المسند بالراوى، وقد نظمه الشيخ الشنقيطى فى كتابه «هدية المغيث» فقال :

وناقل الحديث بالإسناد
يدعى بمسند بلا انتقاد
كان له علم به أو ليس له
إلا رواية الحديث مكمله
وذا هو الراوى لديهم أيضا
كطالب لم يك حاز فيضا[3]

أمثلة لمن لقب بالمسند :

١ - الحافظ المسند مسلم بن إبراهيم أبو عمرو الأزدى الفراهيدى مولاهم البصرى.

روى عن : وهيب، وشعبة، ومالك بن مغول وغيرهم.

وروى عنه : البخارى، وأبو داود، والدارمى وغيرهم.

قال ابن معين : ثقة مأمون. وقال أبو داود: ما رحل مسلم إلى أحد، وكان يحفظ حديث قرة بن خالد، وحديث هشام الدستوائى، وحديث أبان بن يزيد يهزه هزّا.

مات فى صفر سنة اثنين وعشرين ومائتين رحمه الله[4].

٢ - الإمام الثقة المسند، محدث البصرة شيبان بن فروخ أبو محمد بن أبى شيبة الحبطى مولاهم الأبلى البصرى. روى عن: جرير بن حازم، وحماد بن سلمة، وأبان بن يزيد وغيرهم.

روى عنه : مسلم، وأبو داود، والبغوى، وأبو يعلى الموصلى وغيرهم.

قال عبدان : كان عنده خمسون ألف حديث، وهو عندهم أثبت من هدبة. مات سنة ست وثلاثين ومائتين، وله ست وتسعون سنة ـ رحمه الله[٥].

٣ – الحافظ المسند أبو عبد الله محمد ابن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلى الرازى مصنف كتاب «فضائل القرآن». روى عن : القعنبى، ومسلم بن إبراهيم، وأبى داود الطيالسى وغيرهم.

روى عنه : أحمد بن إسحاق بن نيجاب، وإسماعيل بن نجيد، وعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازى وغيرهم. وثقه ابن أبى حاتم، والخليلى وقال : هو محدث ابن محدث.

مات بالرى فى يوم عاشوراء سنة أربع وتسعين ومائتين ـ رحمه الله تعالى[٦].

٤ – الحافظ المسند أبو محمد عبد الله ابن محمد بن ناجية بن نجبة البربرى ثم البغدادى.

روى عن : سويد بن سعيد، وأبى معمر الهندى، وأبى بكر بن أبى شيبة وغيرهم.

روى عنه : أبو بكر الشافعى، وابن الجعابى، وأبو بكر الآجرى وغيرهم.

قال الخطيب : كان ثقة، ثبتًا، عارفًا بهذا الشأن، له «مسند» كبير. مات فى رمضان سنة إحدى وثلاثمائة ـ رحمه الله تعالى»[٧].

٥ – الإمام الحافظ المسند محدث العراق أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجنابذى ثم البغدادى المعروف بابن الأخضر. روى عن : الأرموى، وابن ناصر، وأبى الوقت، وابن البطى وغيرهم.

روى عنه : ابن الدبيثى، وابن نقطة، وابن النجار، وابن خليل وغيرهم.

قال ابن نقطة : كان ثقة ثبتًا مأمونًا، كثير السماع، واسع الرواية، صحيح الأصول، منه تعلمنا واستفدنا، ما رأينا مثله. مات فى شوال سنة إحدى عشرة وستمائة ـ رحمه الله[٨].

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) تدريب الراوى ١/٢٩، ٣٠ . والوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ص ١٩ .
(٢) فهرس الفهارس لعبد الحى الكتانى ١/٧١ .
(٣) محاضرات فى علوم الحديث ص ٤٠، ٤١ .
(٤) طبقات علماء الحديث ٢/٢٣، ٢٤، وقوله «يهزه هزا» يعنى يسرده سردا.
(٥) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادى ٢/٩٨ .
(٦) المصدر السابق ٢/٣٥٠ .
(٧) المصدر السابق ٢/٤١٧ .
(٨) المصدر السابق ٤/ ١٦٣ – ١٦٥ .

المشبه من الحديث

تعريف المشْبِه لغة : مِنْ أشْبَهَ الشيءُ الشيءَ إذا ماثله.

تعريفه اصطلاحا :

يطلق المشبه اصطلاحًا على الحديث الحسن وما يقاربه. فهو بالنسبة للحديث الحسن كنسبة الحديث الجيد إلى الحديث الصحيح.

قال الحافظ السيوطى: قال أبو حاتم : أخرج عمرو بن حصين الكلابى أول شىء أحاديث مشبهةً حساناً، ثم أخرج أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا[1].

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) تدريب الراوى ١٧٧/١ - ١٧٨، والبحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر للسيوطى ١٢٦٦/٣، والمعجم الوسيط مادة «شبه».

المشتبه المقلوب من أسماء الرواة

تعريفه : المشتبه المقلوب : هو علم من علوم الرواة يقع فيه الاشتباه فى الذهن لا فى الخط.

والمراد به : الرواة المتشابهون فى الاسم والنسب، المتمايزون بالتقديم والتأخير فى الابن والأب[1].

وقال الدكتور نور الدين عتر : «هو أن يكون اسم أحد الراويين مثل أب الآخر خطًا ولفظًا، واسم الآخر مثل أبى الأول»[2].

وسمى بالمقلوب، لأنه لما كان اسم أحد الراويين كاسم أبى الآخر خطًا ولفظًا، واسم الآخر كاسم أبى الأول، فإنه يشتبه على المحدثين، فينقلب على بعضهم.

قال الإمام السخاوى : «وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب، خصوصًا وقد انقلب على بعض المحدثين، بل نسب شىء من ذلك لإمام الصنعة البخارى»[3].

أمثلته : أمثلة المشتبه المقلوب كثيرة فمنها:

١ - قال ابن الصلاح : «مثاله : يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد :

فالأول : يزيد بن الأسود الصحابى الخزاعى، ويزيد بن الأسود الجرشى، أدرك الجاهلية، وأسلم، وسكن الشام، وذكر بالصلاح، حتى استسقى به معاوية فى أهل دمشق، فقال : اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا. فسقوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم. والثانى : الأسود بن يزيد النخعى، التابعى الفاضل»[4].

٢ - ومن ذلك الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد. فمن الأول : الوليد بن مسلم البصرى التابعى، الراوى عن جندب بن عبد الله البَجلى. والوليد بن مسلم الدمشقى المشهور، صاحب الأوزاعى، روى عنه أحمد بن حنبل والناس. والثانى : مسلم بن الوليد بن رباح المدنى، حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردى وغيره، وذكره البخارى فى تاريخه فقلب اسمه ونسبه، فقال : الوليد بن مسلم، وأُخذ عليه ذلك[5].

قال السخاوى : «نبه ابن أبى حاتم فى كتاب أفرده لخطأ البخارى فى تاريخه حكاية عن أبيه على أن البخارى جعل أولهما الثانى، ولكن هذه الترجمة لا توجد فى بعض نسخ التاريخ»[6].

٣ - عـــبـــد الله بن يزيد - ويزيد بن عـبـد الله. فـمن الأول : عـبـد الله بن يـزيد الأنصـارى الخطمى، صـحـابى صـغـيـر، ولى الكوفـة لابن الزبيـر. وعـبـد الله بن يـزيد المعـافـرى، من الطبـقـة الوسطى من التـابعين، مـات سنة مائة بإفريقية. وعبد الله بن يزيد المخـزومـى المدنى المقـرئ، مـولى الأسـود بن سفيان، من شيوخ مالك(٧).

والثـانى : يـزيد بن عـبـد الله بن الشـخـيـر العامرى، من كبار التابعين. ويزيد بن عبد الله الشيبانى، من كبار أتباع التابعين(٨).

قال السخاوى : وقد يقع التقديم والتـأخير مع ذلك فى بعض حـروف الاسـم المشـتـبـه كأيوب بن يسار، ويسار بن أيوب(٩).

المؤلفات فيه : صنف الخطيب البغدادى فى هذا النوع كتاباً سماه «رافع الارتياب فى المقلوب من الأسـمـاء والأنسـاب». ولم أقف عليه مطبوعًا.

وقال ابن كثير : «واعتنى شيخنا الحافظ المزى فى تهذيبه - يقصد تهذيب الكمال - ببيان ذلك، وميز المتقدم والمتأخر من هؤلاء بيانًا حسنًا، وقد زدت عليه أشياء حسنة فى كتابى «التكميل» ولله الحمد»(١٠).

ومما ينتفع به فى هذا الباب كتب الرجال خاصـة «الجـرح والتـعـديل» لابن أبى حـاتم، و «تهـذيب التـهـذيب» لابن حـجـر، و «تقـريب التـهـذيب» لابن حـجـر. وكلهـا مطبـوعـة بحمد الله.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢٩٠/٤، تدريب الراوى ٨٤٣/٢ ط مكتبة الكوثر.
(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ص١٨٦ .
(٣) فتح المغيث ٢٩٠/٤ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص١٨٥، فتح المغيث ٢٩١/٤
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص١٨٥ .
(٦) فتح المغيث ٢٩٠/٤، ٢٩١، التاريخ الكبير ١٥٣/٨، الجرح والتعديل ١٩٧/٨ .
(٧) تقريب التهذيب ص٣٢٩، ٣٣٠ .
(٨) السابق ص ٦٠٢، ٦٠٣ .
(٩) فتح المغيث ٢٩١/٤ .
(١٠) الباعث الحثيث ص٢٣١ .

مشكل الحديث

تعريفـه :

المشكل لغـة : المشكل لغـة اسم فـاعل من أشكل، ويأتى فى اللغـة بمعنى المختلط، والملتبس، وكل ما لا يبين، يقال : أشكل على الأمـر إذا اختلط، وأشكل الأمـر : التبس، والمشكل : الملتبس، وشـاكله : شابهه ومـاثله، والإشكال : الأمر يوجب التباسًا فى الفهم [1].

واصطلاحًا : هو حديث صحيح أخرج فى الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمـر مقـرر فى الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل[2].

وعرفـه الدكـتور أسـامـة خـياط بقـوله: «أحاديث مـروية عن رسـول الله ﷺ بأسـانيد مـقبـولة يوهم ظاهرها معانى مستحيلة أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة»[3].

والمتأمل فى التعـريفين السـابقـين يخـرج بهذه الملاحظات :

أولاً : أن الإشكال مـرتبط بوجـود شيئـين متمـاثلين، وهذا يعنى أن حصـول الالتبـاس لابد فيه من وجود قضيتين، إما نص وآخـر، وإما نص وقضية نشأت عن مقتضى الشرع، أو عن العقل، أو الحس، أو قاعدة مبتناة.

ثانيًا : نتيجـة لهـذا التمـاثل والتـداخل يحصل الالتباس.

ثالثًا : أن المخرج من الإشكال هو التأويل، ولأجل هذا كان مجال النظر فى هذا أكثر من غيره كما قال الحافظ ابن حجر[4].

الموازنة بين مشكل الحديث ومختلف الحديث :

كثيرًا مـا يقتـرن مشكل الحديث بمختلف الحـديث، بل إنه يختلط به فى كثيـر من المصنفات وعلى ألسنة العامة وبعض الخاصة، من أجل ذلك لزم تبيان العلاقة بينهما، وقبل تبيان هذه العلاقة لابد من التعريف بمختلف الحديث كما عرفنا بمشكل الحديث لتتشكل ملامح هذه العلاقة.

تعريف مختلف الحديث : هو علم يبحث فيـه عن التوفيق بين الأحـاديث المتناقضـة ظاهرًا[5].

ومما سبق يتضح أن بين مختلف الحديث ومشكل الحديث فروقًا ظاهرة يتميز بها كل واحـد منهـمـا عن الآخـر ويزول بهـا اللبس والتداخل، وفيما يلى ذكر هذه الفروق :

١ - أن مدار مختلف الحديث قائم على وجود معنى التعارض والاختلاف بين الحديثين، أى أنه إذا لم يوجد تعارض بينهما فلا يتحقق معنى مختلف الحديث.

أما مشكل الحديث فلا يقتصر إشكاله على وجود تعارض بين حديثين أو أكثر فحسب، وإنما ينشأ الإشكال فيه عن أسباب أخرى كثيرة مع ذلك.

أى أن التعارض بين الحديثين هو سبب من الأسباب التى ينشأ عنها مشكل الحديث غير أن للإشكال أسبابًا أخرى كذلك.

٢ - أن مختلف الحديث مقصور على ما قد يقع من تعارض بين الأحاديث دون غيرها من أدلة الشرع.

أما مشكل الحديث فلا يقتصر على هذا النوع من أنواع التعارض فقط بل يتجاوز ذلك إلى أنواع أخرى.

فمن مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة.

ومن مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب، تعارض آية وحديث.

ومن مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب تعارض الحديث مع الإجماع.

ومن مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب تعارض الحديث مع القياس.

ومن مشكل الحديث ما يكون إشكاله بسبب مناقضة الحديث للعقل.

٣ - أن دفع التعارض الواقع بين الحديثين لا يأتى إلا بإعمال قواعد محددة، جعلها العلماء سبيلاً يسلك لدرء التعارض[6].

أى أن الاعتماد إلى العقل وحده لا يؤدى إلى إزالة التعارض ورفعه. بخلاف الحال فى المشكل فإن المراد به لا يدرك ـ غالبًا ـ إلا بالعقل أى أنه يحتاج فى إدراكه إلى تأمل.

٤ - أن صنيع بعض من صنف فى مختلف الحديث ومشكل الحديث وجعلهما فى مؤلف واحد كابن قتيبة فى كتابه «تأويل مختلف الحديث» يشعر بوجود معنى المفارقة والمفاصلة بين هذين النوعيين؛ حيث إنه حين يورد قضية من قضايا «مختلف الحديث»، ويذكر وجه المعارضة فيها يعقب ذلك بقوله: «وهنا تناقض واختلاف»، أو «قالوا : هذا تناقض واختلاف»، أو «هذا مختلف لا يشبه بعضه بعضًا»، ونحو ذلك من العبارات، أما حين يورد قضية من قضايا «مشكل الحديث»، فإنه لا يذكر هذه العبارات وأمثالها، فذلك من الدليل على تميز كلا النوعين واختلافه عن الآخر ـ ويمكن ـ بعد كل ما تقدم بيانه من فوارق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث القول : إن مشكل الحديث هو فى الواقع أعم من مختلف

الحديث، حيث إن المشكل يشمل المختلف كما يشمل غيره، والمختلف نوع من أنواع مشكل الحديث.

فالعلاقة بينهما ـ إذن ـ علاقة عموم وخصوص، لأن كل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف[7].

أمثلة لمشكل الحديث :

١ – قال ابن قتيبة فى كتابه «تأويل مختلف الحديث» : «قالوا: حديث ينقضه القرآن : رويتم عن النبى ﷺ أنه قال : «**صلة الرحم تزيد فى العمر**»، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿**فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون**﴾[8]، قالوا: فكيف تزيد صلة الرحم فى أجل لا يتأخر عنه ولا يتقدم.
قال أبو محمد : ونحن نقول إن الزيادة فى العمر تكون بمعنيين :

أحدهما : السعة والزيادة فى الرزق وعافية البدن، وقد قيل: الفقر هو الموت الأكبر، وجاء فى بعض الحديث : إن الله تعالى أعلم موسى ﷺ أنه يميت عدوه، ثم رآه بعد يسفُّ الخوص فقال: يا رب وعدتنى أن تميته قال قد فعلت قد أفقرته، وقال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء

يعنى: الفقير فلما جاز أن يسمى الفقر موتًا ويجعل نقصًا من الحياة جاز أن يسمى فلهذا حياة ويجعل زيادة فى العمر.

والمعنى الآخر : أن الله تعالى يكتب أجل عبده عنده مائة سنة ويجعل بنيته وتركيبه وهيئته لتعمير ثمانين سنة، فإذا وصل رحمه زاد الله تعالى فى ذلك التركيب وفى تلك البنية، ووصل ذلك النقص، فعاش عشرين أخرى حتى يبلغ المائة؛ وهى الأجل الذى لا مستأخر عنه ولا متقدم[9].

٢ – روى الطحاوى فى كتابه «شرح مشكل الآثار» بسنده عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى**»[10].

ثم قال : فكان فيما روينا أمر رسول الله ﷺ أن يماط عن المولود الأذى وذلك مما أشكل على من قبلنا : منهم محمد بن سيرين، حتى لقد روى عنه فى ذلك ما قد حدثنا محمد بن خزيمة، ثنا حجاج بن منهال، ثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين عن سليمان بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «**فى الغلام عقيقة فأهرقوا عنه دمًا وأميطوا عنه الأذى**» قال محمد: فحرصت أن أعلم معنى «أميطوا عنه» فلم يخبرنى أحد قال أبو

جعفر : ثم تأملنا نحن ذلك الأذى، فوجدنا فى حديث قد روى عن عائشة فى هذا المعنى - ثم روى بسنده عنها - قالت : «عق رسول الله عن حسن وحسين يوم السابع، وسماهما، وأمر أن يماط عن رأسه الأذى يعنى عن رأسيهما.

قال أبو جعفر : فقلنا بذلك الإماطة التى أرادها رسول الله ﷺ هى الإماطة عن رأس الصبى المذبوح عنه، ما قد زاد فى الدلالة على الإماطة المراد فى ذلك ما هى. ثم روى الطحاوى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «كنا فى الجاهلية إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة ولطخنا رأسه بدمها، ثم كنا فى الإسلام إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة، ولطخنا رأسه بالزعفران»، فعقلنا بذلك أن الأذى الذى أمر بإماطته عن رأس المولود هو الدم الذى كان يلطخ به رأسه فى الجاهلية. والله أعلم.

ثم روى بسنده عن الرسول ﷺ أنه «أمر أن يعق عن الغلام، ولا يمس رأسه بدم» فكان هذا الحديث أكثر كشفًا عما يماط.

قال أبو جعفر : وقد يحتمل أن يراد بإماطة الأذى : حلق الشعر الذى عليه كقوله تعالى : **﴿فمن كان منكم مريضًا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾**[11].

يريد بذلك المحصورين عن البيت فى العمرة التى توجهوا لها مع رسول الله ﷺ عام الحديبية والله أعلم بمراد رسول الله ﷺ فيما ذكرنا وإياه نسأل التوفيق[12].

٣ - روى الطحاوى بسنده قول رسول الله ﷺ فى المؤذنين : «**إنهم أطول الناس أعناقًا**»[13]. وهذا معارض للمشاهد من أن أعناق المؤذنين كأعناق سائر الناس. ورد أبو جعفر الإشكال عن الحديث بعبارة أنيقة مؤداها : «أن المؤذنين يؤدون طاعة عظيمة برفع عقيرتهم بالدعاء إلى الله، فتتطاول أعناقهم إلى الثواب فتكون فى العلو بذلك أضدادًا لأعناق آخرين وصفهم الله بقوله : **﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾**[14].

ثم يقول : «ولم نجد فى تأويل هذا الحديث مما قال الناس فيه أحسن من هذا التأويل الذى ذكرناه فيه، والله أعلم بما أراده رسوله فى ذلك، وإياه نسأله التوفيق»[15].

المؤلفات فى مشكل الحديث :

من أهم المؤلفات فى مشكل الحديث :

١ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينورى (ت ٢٧٦ هـ) مطبوع.

٢ - شرح مشكل الآثار لأبى جعفر أحمد ابن محمد بن سلامة الطحاوى (ت ٣٢١ هـ)

وقد طبع طبعة محققة فى خمسة عشر مجلدًا بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٣ - مشكل الحديث وبيانه للإمام أبى بكر ابن فورك (٤٠٦ هـ) وهو مطبوع.

٤ - مشكلات الأحاديث النبوية لعبد الله ابن على النجدى. مطبوع.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) لسان العرب مادة شكل، وكذا القاموس المحيط .
(٢) المنهج الحديث فى علوم الحديث للشيخ السماحى، قسم الرواية ص١٥٢ .
(٣) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء ص٣٢ .
(٤) النكت ص٧٧٨ .
(٥) تدريب الراوى ٢/١٩٦ - توضيح الأفكار ٢/٤٢٣ - علوم الحديث ومصطلحه ص١٠٩ .
(٦) المقصود بالقواعد التى يعمل بها فى دفع التعارض : قاعدة الجمع، قاعدة النسخ، قاعدة الترجيح.
(٧) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء للدكتور أسامة الخياط ص٣٢، ٣٨ بتصرف.
(٨) سورة الأعراف آية ٣٤ . والحديث أخرجه الطبرانى فى المعجم الأوسط ١/٢٨٩.
(٩) تأويل مختلف الحديث ص١٣٦، ١٣٧ .
(١٠) وأخرجه أيضا البيهقى فى سننه ٩/٢٩٩.
(١١) سورة البقرة آية ١٩٦ .
(١٢) شرح مشكل الآثار ١/٤٥٩ - ٤٦١ باختصار.
(١٣) وأخرجه أيضا مسلم فى كتاب الصلاة، حديث رقم ٨٧٨.
(١٤) سورة الشعراء آية ٤ .
(١٥) شرح مشكل الآثار ١/٨١ - ٨٢ .

المشهور من الأحاديث

تعريفــه :

المشهور لغة : اسم مفعول من الشهرة، وهى ظهور الشىء وذيوعه وانتشاره ووضوحه، يقال : شهر الأمر شهرًا : أعلنه وأذاعه، واشتهر الأمر : انتشر[1].

واصطلاحًا : يطلق بإطلاقين، يطلق تارة ويراد به اصطلاح أهل الحديث، وهو المراد عند الإطلاق، ويطلق تارة ويراد به معناه اللغوى، وهو لا يراد عند الإطلاق، بل لابد من ذكره مقيدًا بما يدل على أن المراد به معناه اللغوى، بأن يقال: حديث مشهور على ألسنة العامة أو عند أهل الفقه أو نحو ذلك، وإليك بيان كل من الإطلاقين.

المشهور فى اصطلاح المحدثين :

قال الحافظ ابن حجر : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين[2].

وقوله : «ماله طرق محصورة» خرج به المتواتر إذ لا يحصر فى طرق، بل ما كان من رواية جمع عن جمع تمنع العادة تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم اتفاقًا، وأفاد العلم ضرورة.

وقوله «بأكثر من اثنين» خرج به الغريب، وهو ما انفرد بروايته واحد فى أى طبقة من طبقات السند، وخرج به العزيز، وهو ما لم يقل رواته عن اثنين فى أى طبقة من طبقات السند.

وقال السيوطى وغيره : المشهور : هو ما رواه ثلاثة فصاعدًا، ولم يصل إلى حد التواتر[3].

علاقة المشهور بالمستفيض :

المشهور عند المحدثين وبعض أئمة الفقه والأصول هو نفسه المستفيض، فهما لفظان مترادفان على معنى واحد، سمى مرة مشهورًا لوضوحه، وسمى مرة أخرى مستفيضًا لانتشاره.

ويرى بعض آخر من أهل الفقه والأصول أن المستفيض غير المشهور، ويعرفون المستفيض بأنه : ما رواه ثلاثة أو أكثر فى كل طبقة من طبقات رواته بحيث لا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقًا، واتحد عدد رواته فى كل طبقاته من ابتداء السند إلى انتهائه.

وعلى هذا القول بالمغايرة تكون النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فالمشهور

أعم والمستفيض أخص، فكلما وجد الأخص وهو المستفيض وجد الأعم؛ وهو المشهور لانطباق مفهوم المشهور عليه، وليس كلما وجد الأعم؛ وهو المشهور وجد الأخص؛ وهو المستفيض لاشتراط اتحاد عدد الرواة فى جميع طبقات المستفيض دون المشهور.

وهناك من عرف المستفيض بتعريف آخر، فقال : هو الحديث الذى تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار لعدد رواته، وهذا التعريف ليس بشىء؛ إذ ليس فيه ما يضبط أفراده، فهو لا يمنع من دخول كثير غيره فيه، ولذلك علق على هذا التعريف أبو بكر الصيرفى فقال : إنه هو والتواتر بمعنى واحد(٤).

أمثلة للمشهور باصطلاح المحدثين :

١ - ما رواه الشيخان والترمذى عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا**»(٥).

فهذا الحديث رواه عن النبى ﷺ ثلاثة من الصحابة هم : عبد الله بن عمرو، وعائشة، وزياد بن لبيد ـ رضى الله عنهم، قال الترمذى بعد أن روى حديث عبد الله بن عمرو السابق: وفى الباب عن عائشة، وزياد بن لبيد».

٢ - ما رواه أحمد وغيره عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**المؤمن يألف ويؤلف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف**»(٦).

فهذا الحديث روى عن أبى هريرة، وجابر ابن عبد الله، وسهل بن سعد الساعدى، ورواه عن أبى هريرة : أبو صالح ذكوان السمان، والحسن البصرى، وابن سيرين، ثم انتشر فى بقية الطبقات.

المشهور بمعناه اللغوى : ويعرف بأنه : الحديث الذى اشتهر على ألسنة الناس دون قيد أو شرط، سواء كان له سند واحد أو أكثر، أو لا إسناد له ولا أصل، وقد يكون من المتواتر، أو الحسن، أو الضعيف، بل قد يكون من الموضوع والمتروك.

وهذا النوع من المشهور ينقسم إلى عدة أقسام بحسب الوسط الذى انتشر فيه، منها ما يلى :

١ - المشهور بين المحدثين : كحديث أنس رضي الله عنه «**أن النبى ﷺ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان**»(٧).

فهذا الحديث من رواية سليمان التيمى، عن أبى مجلز عن أنس رضي الله عنه، ووجه اختصاص المحدثين باشتهاره دون غيرهم أن سليمان التيمى من تلاميذ أنس بن مالك، ومعروف بالأخذ عنه مباشرة، فإذا وقف الناظر على هذه الرواية استغرب كون سليمان يرويها عن أنس بواسطة أبى مجلز، ولكن هذا معروف بين المحدثين مشهور متداول.

٢ – المشهور بين الفقهاء : كحديث «**أبغض الحلال عند الله الطلاق**»[٨].

٣ – المشهور عند الأصوليين : كحديث «**رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**»[٩].

٤ – المشهور بين الأدباء : كحديث «**أدبنى ربى فأحسن تأديبى**».

قال ابن تيمية : لا يعرف له إسناد ثابت، وقال فى اللآلئ : معناه صحيح، لكن لم يأت من طريق صحيح[١٠].

٥ – المشهور على ألسنة النحاة : كحديث: «**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش**».

قال فى اللآلئ : معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد[١١].

وكحديث: «**نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**».

قال السيوطى : «لا أصل له. وقال الشيخ بهاء الدين السبكى : لم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن عمر ولا عن غيره من شدة التفحص عنه»[١٢].

٦ – المشهور بين العوام : كحديث «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**»[١٣].

وكحديث : «**السفر قطعة من العذاب**»[١٤].

وكحديث : «**الحرب خدعة**»[١٥].

وكحديث : «**ما وسعنى أرضى ولا سمائى ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن**».

قال بعض الحفاظ : هذا مذكور فى الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبى ﷺ.

وقال العراقى : لم أر له أصلاً[١٦].

وكحديث : «**كنت كنزًا لا أعرف، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقًا فعرفته بى**».

قال بعض الحفاظ : ليس هذا من كلام النبى ﷺ، ولا يعرف له إسناد صحيح، ولا ضعيف[١٧].

وكحديث : «**علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل**».

قال الزركشى وابن حجر والسيوطى وغيرهم : «لا أصل له، ولا يعرف فى كتاب معتبر»[١٨].

وكحديث : «**من عرف نفسه فقد عرف ربه**». قال ابن تيمية: موضوع، وقال النووى: ليس بثابت[١٩].

وكحديث : «**من جمع مالاً من نهاوش أذهبه الله فى نهابر**». معنى نهاوش : حرام أو غصب وسرقة، ونهابر : جهنم أو مهالك.

قال الإمام السبكى : لا أصل له، وهو فى كتب الغريب[٢٠].

حكم الحديث المشهور :

من تعريف المشهور وتعدد أنواعه يتبين أن المشهور قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا،

وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون موضوعًا، وقد يكون لا إسناد له، أو له أكثر من إسناد، وكل ذلك لا ينافى الشهرة؛ إذ ليس كل مشهور يعمل به، إنما يعمل بالمشهور إذا استوفى شروط القبول.

أهم المؤلفات فى المشهور :

اعتنى المحدثون بالتصنيف فى هذا النوع وبيان الأحاديث المشهورة على الألسنة مع الحكم عليها بما يليق بحالها، ومن هذه المصنفات :

١ - التذكرة فى الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشى المتوفى سنة (٧٩٤ هـ)، وهو مطبوع طبعته دار الكتب العلمية سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م) بتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.

٢ - المقاصد الحسنة فى الأحاديث المشتهرة، لشمس الدين السخاوى (ت ٩٠٢هـ) وهو مطبوع بمكتبة الخانجى بمصر.

٣ - الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة، للإمام السيوطى، المتوفى سنة (٩١١ هـ) وهو مطبوع، طبعته مكتبة دار العروبة بالكويت، بتحقيق: محمود الأرناؤوط، ومحمد بدر الدين قهوجى.

٤ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديبع الشيبانى (ت ٩٤٤ هـ)، وهو مطبوع طبعته مكتبة ابن سينا بتحقيق محمد عثمان الخشت.

٥ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلونى (١١٦٢ هـ) وهو من أوسع هذه الكتب وأهمها، وهو مطبوع، طبعته دار إحياء التراث العربى ببيروت.

أ. د/ ياسر شحاتة محمد دياب

الهوامش :

(١) المعجم الوسيط ص٤٩٨ .
(٢) شرح شرح النخبة للقارى ص١٩١ .
(٣) الفية السيوطى ص٤٣ - وتدريب الراوى ٢/٦٢١ - الوسيط للدكتور أبو شهبة ص١٩٨، وأصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٣٦٥.
(٤) شرح شرح النخبة ص١٩٢ - ١٩٤، ومحاضرات فى علوم الحديث للتازى ص٣٩، ٤٠ .
(٥) صحيح البخارى، كتاب العلم باب كيف يقبض العلم (١٠٠). ومسلم كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه رقم (٦٧٩٦)، وسنن الترمذى كتاب العلم، باب ما جاء فى ذهاب العلم رقم (٢٦٥٢) وقال : حسن صحيح .
(٦) مسند أحمد ٥/٢٣٥، والسنن الكبرى للبيهقى ١٠/٢٣٦، ٢٣٧، كشف الأستار عن زوائد البزار رقم (٣٥٩١) .
(٧) أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده رقم (٩٥٨). ومسلم فى صحيحه، كتاب المساجد باب استحباب القنوت فى جميع الصلاة رقم (٢٩٩).
(٨) أخرجه أبو داود فى سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية الطلاق.
(٩) أخرجه ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسى.
(١٠) كشف الخفا للعجلونى ١/٧٠ .
(١١) السابق ١/٢٠٠ .
(١٢) الدرر المنتثرة للسيوطى ص٤٠٠، وكشف الخفا ٢/٢٢٣ .
(١٣) أخرجه مسلم فى صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازى فى سبيل الله بمركوب وغيره (٤٨٩٩).
(١٤) أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب العمرة، باب السفر قطعة من العذاب (١٧١٠)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب (٤٩٦١).
(١٥) أخرجه البخارى، كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة رقم (٢٨٦٦). ومسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز الخدع فى الحرب.
(١٦) التذكرة فى الأحاديث المشتهرة للزركشى ص١٢٥، وإحياء علوم الدين ٣/١٤ .
(١٧) التذكرة ص١٦٧، كشف الخفا ٢/٦٤ .
(١٨) كشف الخفا ٢/٢٦٢ .
(١٩) كشف الخفا ٢/٢٤٤ - والتذكرة ص٢٢٤ .
(٢٠) كشف الخفا ٢/٢٩٥، ٣١٩.

مشيخات المحدثين

معناها فى اللغة :

المشيخات مفردها شيخ، ويجمع أيضًا على أشياخ وشيوخ وشيخة، ومشيخة ومِشيخة وغير ذلك.

والشيخ : الذى استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وشيخته: دعوته شيخًا للتبجيل[١]، وهذا المعنى الثانى هو المقصود عند المحدثين وعند إطلاقه على المعلمين حيث يدعون شيوخًا لتبجيلهم وإن لم يكونوا مسنين .

اصطلاحاً :

كتب المشيخات هى التى تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم[٢]. وفى الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان ولكن ذلك نادر[٣].

أشهر المصنفات فى ذلك :

١ - مشيخة أبى يوسف يعقوب بن سفيان ابن جوان ـ بفتح الجيم والواو المثقلة آخره نون ـ الفارسى، الفسوى، نسبة إلى فسا مدينة بفارس، الحافظ المصنف المكثر الثقة صاحب التاريخ الكبير المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين[٤]، وهى مرتبة على البلاد.

٢ - مشيخة القاضى عياض اليحصبى المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة[٥]، ذكر فيها مائة ترجمة من تراجم شيوخه وبعض مروياته عنهم.

٣ - ومشيخة شهاب الدين أبى حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد البكرى السهروردى، نسبة إلى سهرورد بضم الراء الأولى وفتحها، الشافعى الصوفى، صاحب كتاب عوارف المعارف، المتوفى ببغداد سنة اثنتين وثلاثين وستمائة[٦].

أ. د / ياسر شحاته محمد دياب

الهوامش :

(١) لسان العرب ٤/٢٣٧٣ ـ ٢٣٧٤ مادة شيخ.

(٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتانى، صـ ١٤٠ .

(٣) بحوث فى تاريخ السنة، صـ ١٥٦ .

(٤) ترجمته فى تهذيب التهذيب ١١/٣٨٥ .

(٥) ترجمته فى سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٢ .

(٦) ترجمته فى سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٧٣، وانظر الرسالة المستطرفة ١٤٠ ـ ١٤٢ .

المصافحات فى الرواية

معناها فى اللغة :

المصافحة : الأخذ باليد، والتصافح مثله، والرجل يصافح الرجل إذا وضع صفح كفه فى صفح كفه، فالمصفاحة : مفاعلة من إلصاق صفح الكف بالكف، وإقبال الوجه على الوجه[1].

واصطلاحاً :

هى أحد أنواع العلو فى الإسناد والذى يقصد به المحدثون : قلة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يأتى به ذلك الحديث ولكن بعدد أكثر من الأول، فالسند الذى قل عدده يسمى عاليًا والثانى يسمى نازلاً.

وقد قسم ابن الصلاح والنووى العلو إلى خمسة أقسام :

الأول : القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح خال من الضعف، وذلك من أجل أنواع العلو.

الثانى : العلو بالقرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش وابن جريج ومالك وأمثالهم.

الثالث : العلو بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة وغيرها.

وصورته: أن تأتى لحديث رواه البخارى مثلا فترويه بإسنادك إلى شيخ البخارى، أو شيخ شيخه، وهكذا، ويكون رجال إسنادك فى الحديث أقل عددًا مما لو رويته من طريق البخارى ... وهذا القسم جعلوه أنواعًا أربعة:

١ - **الموافقة**: وهى أن يروى الراوى حديثًا فى أحد الكتب الستة مثلاً بإسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب بحيث يجتمع معه فى شيخه مع علو هذا الطريق على ما لو رواه من طريق أحد أصحاب هذه الكتب.

٢ - **البدل**: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين. كذلك يعنى بعلو درجة أو أكثر عما إذا رواه من طريقه.

٣ - **المساواة**: وهى استواء عدد رجال الإسناد من الراوى إلى آخر الإسناد مع رجال إسناد أحد أصحاب هذه الكتب.

٤ - **المصافحة** : أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون ذلك مصافحة؛ لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا، فكأنك لقيت المصنف صاحب الكتاب، فكأنك لقيت مسلماً مثلا فى ذلك الحديث، لكونك قد لقيت شيخك المساوى لمسلم، فإن كانت المساواة

لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: كأن شيخى سمع مسلماً وصافحه.

وهذان النوعان ـ **المساواة والمصافحة** ـ لا يمكنان فى زماننا هذا لبعد الإسناد بالنسبة إلينا.

ثم ذكر المحدثون نوعًا **رابعًا** من أنواع العلو وهو: العلو بتقدم وفاة الشيخ الذى تروى عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساويا فى عدد الإسناد.

وذكروا نوعًا **خامسًا** وهو العلو بتقدم السماع، فمن سمع من الشيخ قديمًا كان أعلى ممن سمع منه أخيرًا، كأن يسمع شخصًا من شيخ واحد أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً والآخر منذ أربعين فالأول أعلى من الثانى.

وقد بان مما سبق أن المصافحة حالة من حالات القسم الثالث من أقسام علو الإسناد، وهو العلو بالنسبة إلى كتاب من كتب الأئمة[٢]. وينظر مبحث «العالى من الأسانيد».

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) لسان العرب ٤/٢٤٥٦ .

(٢) راجع : مقدمة ابن الصلاح، صـ ١٣٠ ـ ١٣٤، الباعث الحثيث ، صـ ١٣٤ ـ ١٤٠ ، الوسيط د/ محمد أبو شهبة، صـ ١١٩ ـ ١٢٣ .

المُضَعَّف

لغة :

اسم مفعول من ضعَّف.

اصطلاحًا :

هو الذى لم يجمع العلماء على ضعفه، بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين منهم، وقد يكون هذا فى السند أو المتن.

وأول من أفرد هذا النوع ابن الجوزى، وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه.

ومما لا شك فيه أنه خاص بما لم يترجح فيه أحد الأمرين، فإذا ما ترجح رأى المقوين للحديث فليس مضعفًا، وإذا ما ترجح رأى المضعفين فكذلك، وقد رأى صاحب «توجيه النظر» أنه إذا ترجح رأى المضعفين يكون مضعفًا أيضًا[1].

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) انظر توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى صـ ٢٣٩ ، منهج النقد فى علوم الحديث د/ نور الدين عتر صـ ٢٩٨، أصول الحديث د/ محمد عجاج الخطيب صـ ٢٢٦ .

المطروح من الأحاديث

معناه فى اللغة :

اسم مفعول من طرح، وأصل الطرح الإبعاد والرمى والإلقاء[1].

اصطلاحاً :

لم يفرد هذا النوع عند المتقدمين، وإنما غاية ما نجده فى كلامهم : فلان مطروح الحديث، أما الذى أفرده فهو الحافظ الذهبى وعرفه بأنه : «**ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع**»، فكأنه هذا الذى نطلق عليه الآن : ضعيف جدا، فليس ضعفه خفيفًا ينجبر، وفى الوقت نفسه لم يتبين لنا أنه مكذوب أو موضوع يقينًا.

ومثَّل له الذهبى بحديث جويبر بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس.

وهى سلسلة يروى بها بعض الأحاديث، وجويبر بن سعيد هذا قال فيه ابن معين: ليس بشىء، وقال الجورجانى : لا يشتغل به، وقال النسائى والدارقطنى وغيرهما : متروك[2].

وأشار الشيخ طاهر الجزائرى إلى أن بعض العلماء لم ير فرقاً بين المطروح والمتروك فقال : «وقد أدى نظر بعضهم إلى أنه هو الحديث المتروك، فيكون هذا القسم مما له اسمان»[3].

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) انظر : القاموس المحيط ١/٢٣٥ مادة طرح.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٤٢٧ .

(٣) توجيه النظر، صـ ٢٥٣، وراجع فى هذا النوع : منهج النقد فى علوم الحديث ، د/ نور الدين عتر، صـ ٣٠٠، أصول الحديث، د/ محمد عجاج الخطيب، صـ ٢٣٠ .

معاجم الشيوخ[1]

معناها اصطلاحاً :

كتب المعاجم هى التى تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء[2]، ثم تساق أحاديث كل واحد منهم بعد ذكر اسمه.

تدريس الحديث حسب معاجم الشيوخ :

من أقدم طرق تدريس الحديث والتى عرفت عند المحدثين الأوائل : تدريس الحديث حسب الشيوخ، ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر من قول الفلاس : «قال لى يحيى بن سعيد : «من أين جئت ؟ قلت: من عند معاذ، فقال : فى حديث من هو؟ قلت فى حديث ابن عون ......»[3].

قال الدكتور / محمد مصطفى الأعظمى : «ويمكن أن يستنتج من هذه المحادثة أن المحدثين كانوا يدرسون حسب الشيوخ، وهذا فى الواقع شىء طبيعى من جهة، وميسور من جهة أخرى، لأن الأغلب أن المحدثين الأوائل عندما كتبوا الأحاديث عن الصحابة والتابعين احتفظوا بحديث كل واحد منهم على حدة»[4].

ثم ساق بعض الأسئلة لتوضيح اعتماد المحدثين الأوائل على هذا الترتيب منها :

١ - قول مجاهد : قلت لحماد بن عمرو : «أخرج إلى كتاب خصيف. فأخرج إلى كتاب حصين، فإذا هو ليس يفصل بين خصيف وحصين فتركته»[5].

٢ - قول الحسين بن حفص : قال سفيان الثورى : «أخرج إليكم كتاب خير رجل بالكوفة، فقلنا : يخرج إلينا كتاب منصور، فأخرج إلينا كتاب محمد بن سوقة»[6].

أشهر المصنفات فى ذلك :

١ - **المعجم الكبير** لأبى القاسم سليمان ابن أحمد الطبرانى المتوفى سنة ستين وثلاثمائة، قال صاحب الرسالة المستطرفة : «معجم الطبرانى الكبير المؤلف فى أسماء الصحابة على حروف المعجم، عدا مسند أبى هريرة، فإنه أفرده فى مصنف، يقال إنه أورد فيه ستين ألف حديث فى اثنى عشر مجلداً، وفيه قال ابن دحية : هو أكبر معاجم

الدنيـا، وإذا أطلق فـى كـلامـهم المـعـجم فـهـو المراد، وإذا أريد غيره قيد»[٧].

٢ - **المعجم الأوسط** للطبرانى أيضًا، ألفه فى أسماء شيوخه، وهو قريب من ألفى رجل، حتى إنه روى عمن عاش بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه، وأكثر من غرائب حديثهم.

٣ - **المعجم الصغير** للطبرانى أيضًا، خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه غالبًا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

وينظر مبحث «ثبت المحدث».

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) انظر تعريفه لغة فى بحث معاجم ألفاظ الحديث.
(٢) الرسالة المستطرفة صـ ١٣٥.
(٣) تهذيب التهذيب /٣٥٨١.
(٤) دراسات فى الحديث النبوى /٢٢٦٢.
(٥) تاريخ بغداد ١٥٤/٨.
(٦) الجرح والتعديل ٢٨١/٧.
(٧) الرسالة المستطرفة صـ ١٣٥، وانظر : بحوث فى تاريخ السنة المشرفة صـ ١٥٦ ـ ١٦٠ .

معاجم الصحابة

اعتنى المحدثون بمعرفة الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ لما يترتب على ذلك من معرفة الحديث المسند من المرسل، فراوى المرسل تابعى، وراوى المسند صحابى، وعد المحدثون معرفة الصحابة من آكد علوم أهل الخبر، التى لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله.

وبدأ التصنيف فى معرفة الصحابة مبكرًا، وتتابع عليه المحدثون فى كل العصور ومن أشهر المؤلفات فيها :

١ - **معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان**، لعلى بن المدينى ت ٢٣٣هـ.

٢ - **تاريخ الصحابة**، لمحمد بن إسماعيل البخارى ت ٢٥٦هـ.

٣ - **المعرفة والتأريخ**، ليعقوب بن سفيان الفسوى ت ٢٧٧هـ، فقد خصص الفسوى القسم الأول من تأريخه لسرد الأحداث السياسية مرتبًا ذلك على الحوليات، ومعظم هذا القسم مفقود، أما القسم الآخر فهو فى معرفة الرجال، وقد وصل إلينا كاملاً، ويبدأ بالصحابة حيث خصص لهم ٨٤ صفحة، وهو يقتصر على ذكر اسم الصحابى ونسبته، وأحيانًا يذكر نسبه ويسرد لكل منهم حديثاً، وقد راعى فى ترتيبه لهم اشتراكهم فى الاسم الأول، فجمع بين العبادلة ـ أى من اسمهم عبد الله ـ ومن يسمون بـ عبد الرحمن ـ وهكذا.

٤ - **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**، لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ت ٢٧٩ هـ.

٥ - **معجم الصحابة**، لأبى الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق الأموى البغدادى ت ٣٥١ هـ، وقد رتبهم على حروف المعجم، وهو يذكر أسماءهم ونسبهم ثم يخرج لهم حديثًا أو حديثين بإسناده إليهم ولا يذكر وفياتهم ولا أخبارهم. وقد طبع الكتاب أكثر من مرة.

٦ - **معرفة الصحابة**، للحافظ أبى عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهانى ت٣٩٥ هـ، الذى يزيد على أربعين جزءًا فلم يصل إلينا منه إلا الجزءان السابع والثلاثون والثانى والأربعون.

٧ - جزء فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين، لأبى زكريا يحيى بن عبد الوهاب ت٥١١ هـ.

٨ - **معرفة الصحابة**، لأبى نعيم الأصبهانى ت ٤٣٠ هـ، وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها ولا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله.

٩ - **الاستيعاب فى معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر القرطبى ت ٤٦٣ هـ وقد أفاد من كتب السابقين، وذكر فى مقدمة كتابه مصادره التى اعتمد عليها واستقى منها مادة كتابه، ورتب الأصحاب على حروف المعجم.

١٠ - **أسد الغابة فى معرفة الصحابة**، لابن الأثير الجزرى ت ٦٣٠ هـ جمع فيه مؤلفه بين كتب معرفة الصحابة لابن منده وأبى نعيم الأصبهانى وأبى موسى محمد بن أبى بكر الأصبهانى وابن عبد البر، وذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وما تدعو الحاجة إليه، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة، بل أضاف إليها مواداً من كتب أخرى عدد بعضها فى مقدمة كتابه كما استدرك عليهم بعض الأغلاط.

١١ - **الإصابة فى تمييز الصحابة**، للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ت ٨٥٢ هـ، استخلص الحافظ مادته من كتب معرفة الصحابة التى ألفت قبله وعددها كبير جدًا، كما أفاد من كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرجال والمدن وكتب ضبط الأسماء وكتب الحديث والتفسير والرقائق والأنساب واللغة والأدب، وعدد تراجم الكتاب ١٢٢٦٧ ترجمة[١].

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) راجع بحوث فى تاريخ السنة المشرفة د/ أكرم ضياء العمرى، صـ ٦٤ ـ ٧٤ .

معاجم ألفاظ الحديث

المعاجم : جمع معجم، والعَجْم : النقط، كالتاء نقطتان، وقيل : حروف المعجم أى من شأنها أن تعجم، قال ابن الأثير : حروف المعجم حروف أ ب ت ث، سميت بذلك من التعجيم، وهو إزالة العجمة بالنقط[1]، فكأن الكتاب سمى بذلك؛ لأنه رتب على حروف المعجم.

لقد عرف علماء الأمة المتقدمون ترتيب مفردات اللغة العربية على حروف المعجم، وسبقوا إلى ذلك سائر الأمم، وشاعت معاجم اللغة العربية، واعتمدت عليها الأجيال المتلاحقة.

وقد صنع المحدثون مثل ذلك فى ألفاظ متون الأحاديث، للمساعدة على الوصول إلى الحديث فى مصدر أو أكثر من مصادره.

ومن أقدم المؤلفات فى ذلك : كتاب **«شهاب الأخبار فى الحِكمَ والأمثال والآداب»** تأليف: محمد بن سلامة القضاعى المتوفى سنة ٤٥٤هـ. وقد رتب فيه عدة أبواب على الحرف الأول والثانى من أول لفظة فى متن الحديث مثل باب: «من»، و باب «ما»، وباب «خير» وهكذا، وهو مطبوع متداول مع شرحه للشيخ أبى الوفاء المراغى - رحمه الله - باسم **«اللباب فى شرح الشهاب»**.

ثم صنع الحافظ جلال الدين السيوطى نوعًا آخر من الفهارس لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم، وعمل فى ذلك كتابيه المشهورين (**الجامع الكبير أو جمع الجوامع**)، و (**الجامع الصغير**).

وفى العصر الحديث صنع محمد الشريف ابن مصطفى التوقادى من علماء الأستانة كتابين هما : مفتاح صحيح البخارى، ومفتاح صحيح مسلم، رتب فى كل منهما الأحاديث على أوائل اللفظ النبوى الكريم.

ثم ظهرت جهود المستشرقين فى صنع فهارس الأحاديث فكان منها كتاب :

(**مفتاح كنوز السنة**) د/ أ. ى فنسنك، والذى ترجمه إلى اللغة العربية المحقق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله.

وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرسًا لثلاثة عشر كتابًا من أمهات كتب الحديث وهى : مسند الإمام أحمد بن حنبل، صحيح

البخارى، صحيح مسلم، سنن الدارمى، سنن أبى داود السجستانى، سنن الترمذى، سنن النسائى، سنن ابن ماجه، موطأ مالك، مسند أبى داود الطيالسى، سيرة ابن هشام، المغازى للواقدى، طبقات ابن سعد، مسند زيد ابن على.

وقد رتب الأستاذ فنسنك كتابه على المعانى والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد فى جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة فى هذه الكتب[٢].

ومما ظهر أيضا من معاجم لألفاظ الحديث كتاب (**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى**) للأستاذ فنسنك صاحب الكتاب السابق، مع جماعة من المستشرقين، والكتاب فهرس لكلمات الكتب الآتية :

البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمى.

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) لسان العرب ٤/٢٨٢٦ .

(٢) راجع ما كتبه الشيخ / أحمد محمد شاكر فى تقديم مفتاح كنوز السنة، صـ ١٥ ـ ٢٧ .

المعروف من الأحاديث

معناه فى اللغة :

هو اسم مفعول من عرف، والمعروف ضد المنكر، والعرف ضد النكر، يقال : أولاه عرفًا أى معروفًا، والمعروف والعارفة : خلاف النكر[1].

اصطلاحاً :

جعله الحافظ ابن حجر مقابلاً للمنكر فيعرف بأنه : ما رواه الراجح مخالفًا للضعيف.

قال الحافظ ابن حجر : مثاله: ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ قال: «**من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة**».

قال أبو حاتم : هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا وهو المعروف[2].

فالمعروف وقفه على ابن عباس، أما رفعه فمنكر، والمعروف من الأنواع التى أهملها العلامة ابن الصلاح واستدركها الحافظ ابن حجر[3].

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) لسان العرب ٤/٢٨٩٩ .

(٢) شرح نخبة الفكر، صـ ٥٢ ـ ٥٣ . والحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/٤٥ وقال : رواه الطبرانى فى تاكبير وفى إسناده حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب الزيات، وهو ضعيف.

(٣) راجع : الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور / محمد أبى شهبة، صـ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، منهج النقد فى علوم الحديث، صـ ٤٣٠ .

المعضل من الأحاديث

تعريفه لغة :

المعضل بفتح الضاد : اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه، وهو متعدٍ، فكأن المحدث الذى حدَّث به على ذلك الوجه أعضله حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح وشدد عليه الحال، ويكون ذلك الحديث معضلاً لإعضال الراوى له[1].

واصطلاحًا :

الناظر فى تعريفات المحدثين قديمها وحديثها لهذا النوع يرى أنها تجمع على أن المعضل ما فقد فيه أكثر من حلقة فى الإسناد على التوالى.

ومن أقدم ما نقف عليه فى ذلك قول على ابن المدينى: إن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل[2].

وقال الخطيب البغدادى : «وأما ما رواه تابع التابعى عن النبى ﷺ فيسمونه المعضل».[3]

ففى هذين التعريفين الاتفاق على أن الساقط أكثر من واحد، وهو مصرح به فى قول ابن المدينى، ويفهم من كلام الخطيب إذ جعل المعضل من رواية تابع التابعى فيكون الساقط اثنان : الصحابى والتابعى.

ويفهم من التعريفين أيضًا شرط التوالى كما هو واضح فى قول ابن المدينى وكلام الخطيب. وعرَّفه ابن الصلاح بقوله : هو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا[4].

ويلاحظ على تعريف ابن الصلاح أنه لم يشترط توالى السقوط، ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين، إلا أن هذا الشرط يفهم من الأمثلة التى ساقها بعد ذلك، فقد قال : «ومثاله: ما يرويه تابع التابعى قائلاً فيه : قال رسول الله ﷺ، وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعى عن رسول الله ﷺ، أو عن أبى بكر وعمر وغيرهما، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم، وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم : قال رسول الله ﷺ، كذا وكذا، ونحو ذلك كله من قبيل المعضل»[5]. فالقدر المتفق عليه فى التعريفات السابقة أن المعضل هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا على التوالى، وبهذا

يفترق عن المنقطع الذى سقط منه راو واحد أو أكثر لا على التوالى.

ومن العلماء من يسمى المعضل مرسلاً، فكل حديث لم يتصل سنده عندهم فهو مرسل، ويسمى منقطعًا بهذا الاعتبار أيضًا، لكن الأشهر والذى استقر عليه الاصطلاح ما ذكرنا.

مثاله :

ما ذكره الإمام مالك ـ رحمه الله ـ فى «الموطأ»[6] أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**». فقد سقط فى هذا الحديث ـ فى «الموطأ» ـ راويان على التوالى بين الإمام مالك وأبى هريرة رضي الله عنه ـ هما محمد بن عجلان ووالده.

وكما هو واضح من التعريف والمثال أن المعضل أدنى حالاً من المنقطع، وهذا ما صرح به الجوزجانى فى قوله : «المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة»[7]. إلا أن الحافظ ابن حجر قيد هذا الإطلاق فى المقارنة بين المعضل والمنقطع فقال : «إنما يكون المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع فى موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان فى موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل فى سوء الحال»[8].

فائدتان :

الأولى : قال السيوطى : «قال شيخنا الإمام الشمسى : خص التبريزى المنقطع والمعضل بما ليس فى أول الإسناد، فأما ما كان فى أوله فمعلق وكلام ابن الصلاح أعم».

الثانية : من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبى الدنيا[9].

أ. د/ عمر نجار على عبد الحافظ

الهوامش :

(١) راجع : القاموس المحيط ١٦١٤، فتح المغيث للسخاوى ١/١٥٩ .
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، صـ ٣٦ .
(٣) الكفاية فى علم الرواية، صـ ٢١ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح، صـ ٢٨ .
(٥) مقدمة ابن الصلاح، صـ ٢٨، بتصرف.
(٦) فى كتاب الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك ٢/٩٨٠، أما الحديث فقد جاء موصولا من طريق مالك فى غير الموطأ وقد وصله مسلم فى الصحيح من غير طريق مالك.
(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، صـ ٢٢٣ .
(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، صـ ٢٢٣ .
(٩) انظر : تدريب الراوى للسيوطى ١/٢١٤ .

المعلق من الأحاديث

التعليق في اللغة: «أن يناط الشَّىء بالشىء العالى: تقول: عَلّقْتُ الشىءَ أعلّقه تعليقًا، وقد علق به إذا لزمه ، والقياس واحد»[1].

والتعليق فى الحديث مأخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق بجامع قطع الاتصال. على أن البعض كالبلقينى ذهب إلى أن أخذه من تعليق الجدار ظاهر بخلاف تعليق الطلاق؛ لأن الطلاق ليس فيه قطع بل هو تعليق أمر على أمر. فى حين ذهب البعض الآخر إلى أن أخذه من تعليق الطلاق أقرب؛ للسببية لأنهما معنويان . وهو ما ذهب إليه الإمام ابن حجر فى «تغليق التعليق» وتبعه عليه السخاوى فى «فتح المغيث»[2] وعلى القارى فى شرح : شرح النخبة[3].

المعلق فى اصطلاح المحدثين:

«ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر على التوالى من غير تدليس وقد يحذف الإسناد كله ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف بصيغتى الجزم أو التمريض».

أمثلة للحديث المعلق :

١ - **قال البخارى فى صحيحه** كتاب البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . وقال الليث ، عن أبى الزناد: كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبى حثمة الأنصارى ، من بنى حارثة: أنه حدثه عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه قال:كان الناس فى عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيهم، قال المبتاع :إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض ، أصابه قشام ، عاهات يحتجون بها ، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة فى ذلك: «**فإما لا، فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر**». ومعلوم أن البخارى لم يدرك الليث ولا سمع منه. لأن الليث مات سنة (١٧٥ هـ) وولد البخارى (١٩٤هـ).

٢ - **وقال مسلم فى صحيحه** كتاب العلم باب إتباع سنن اليهود والنصارى من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعًا بذراع** ...... الحديث».. قال مسلم : وحدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبى مريم أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد نحوه.

التعليق فى الصحيحين :

أولا: الأحاديث المعلقة فى صحيح مسلم:

الأحاديث المعلقة فى صحيح مسلم قليلة بلغ بها العراقى أربعة عشر موضعًا ذكر منها موضعًا فى التيمم حيث قال مسلم : روى الليث بن سعد فذكر حديث أبى الجهم بن الحرث بن الصمة أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل ... الحديث . ثم ذكر حديثين أحدهما فى البيوع والثانى فى الحدود رواهما متصلين ثم رواهما معلقين.

قال العراقى: «فعلى هذا ليس فى كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يصله إلا حديث أبى الجهم المذكور وفيه بقية أربعة عشر موضعًا رواه متصلاً ثم عقَّبه بقوله: ورواه فلان وقد جمعها الرشيد العطار فى غرر الفوائد وقد تبينت ذلك كله فى كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع، والله أعلم»[٤].

وقد وضح ابن حجر كلام العراقى فى إحصائه وحكمه فقال بعد أن ذكرها جميعًا : «فهى اثنا عشر حديثًا فقط ستة منها بصيغة التعليق وستة منها بصيغة الاتصال - أى حدثنى وحدثت - لكن أبهم فى كل واحد منهما اسم من حدثه ، فإن الشيخ يرى أنها منقطعة كما يقول الجيانى ومن تبعه»[٥].

ثانيا: الأحاديث المعلقة فى البخارى وبيان حكمها:

بلغ عدد الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى (١٣٤١) حديث. وقد عقد العلامة الخبير بصحيح البخارى الحافظ ابن حجر فصلاً فى «هدى السارى» مقدمة فتح البارى وهو الرابع منها جعله فى: «بيان السبب فى إيراد البخارى للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة وشرح أحكام ذلك» حيث بين أن الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى جاءت على صورتين:

الصورة الأولى: ما أورده البخارى بصيغة الجزم كقال، وروَى، وأمَر، وفعل، وذكَر فلان.

وهذه الصيغ محكوم بصحة الحديث المستعملة فيه عن المضاف إليه لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنده عنه. لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقًا بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله. وتلك الصورة أنواع:

النوع الأول : ما يلتحق بشرطه : والسبب فى عدم إيصاله :

١ - إما الاستغناء بغيره عنه مع إفادة الإشارة إليه وعدم إهماله بإيراده معلقًا اختصارًا.

٢ - وإما كونه لم يسمعه من شيخه أو

سمعه مذاكرة أو شك فى سماعه فما رأى أنه يسوقه مساق الأصول.

ومن أمثلة ذلك قوله فى الوكالة قال عثمان ابن الهيثم: حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال: وكلنى رسول الله ﷺ بزكاة رمضان الحديث وأورده فى فضائل القرآن وذكر إبليس ولم يقل فى موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر عدم سماعه له منه .

قال ابن حجر : وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه فى عدة أحاديث فيوردها منهم بصيغة قال فلان ثم يوردها فى موضع آخر بواسطة بينه وبينهم كما قال فى التاريخ قال إبراهيم بن موسى حدثنا هشام ابن يوسف فذكر حديثًا ، ثم قال حدثونى بهذا عن إبراهيم، ولا يلزم فى ذلك أن يكون مدلسًا، لأن لفظ " قال " لا يحمل على السماع إلا ممن عرف عن عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع .

النوع الثانى : ما لا يلتحق بشرطه . وهذا النوع يدور بين أحوال ثلاثة :

(١) إما أن يكون صحيحًا على شرط غيره : كقوله فى الطهارة: وقالت عائشة ـ رضى الله عنها ـ «**كان النبى ﷺ يذكر الله على كل أحيانه**». أخرجه مسلم فى صحيحه.

(٢) وإما أن يكون حسنًا صالحًا للحجة : كقوله فيه وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : «**الله أحق أن يستحيى منه**» وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السن.

(٣) وإما أن يكون ضعيفًا لا من جهة قدح فى رجاله بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده .

ومثاله : قوله فى الزكاة : «وقال طاوس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتونى بعرض ثياب الحديث» فإسناده إلى طاوس صحيح إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ.

الصورة الثانية: وهى صيغة التمريض مثل ويُذْكَرُ عن فلان، ويروى .... وهكذا.

وهذه الصيغة لا يستفاد منها الصحة إلا من علق عنه لكن ما ورد فى البخارى منها على أوجه: منها:

١ ـ ما هو صحيح على شرط البخارى وهو نادر جدًا ولا يستعمل ذلك إلاَّ حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى كقوله فى الطب: «ويذكر عن ابن عباس عن النبى ﷺ فى الرقى بفاتحة الكتاب فإنه أسنده فى موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن نفرًا من أصحاب النبى ﷺ مروا بحى فيهم لديغ فذكر الحديث فى رقيتهم للرجل

بفاتحة الكتاب وفيه قول النبى ﷺ لما أخبروه بذلك: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله**». فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به إذ ليس فى الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره.

٢ ـ ومنها ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ولكن على شرط غيره.

ومثاله : ما قاله البخارى فى الصلاة : «ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبى ﷺ المؤمنون فى صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع» وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه فى صحيحه إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته.

٣ – ومنه ما هو حسن.

ومثاله : قوله فى البيوع ويذكر عن عثمان ابن عفان ـ رضى الله عنه ـ أن النبى ﷺ قال له: «إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل» وهذا الحديث قد رواه الدارقطنى من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند إلا أن فى إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

٤ – ومنها ما هو ضعيف لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل.

ومثاله : قوله فى كتاب الوصايا باب تأويل قول الله تعالى: ﴿**من بعد وصية يوصى بها أو دين**﴾ ويذكر عن النبى ﷺ: «أنه قضى بالدين قبل الوصية» وقد رواه الترمذى موصولاً من حديث أبى إسحاق السبيعى عن الحارث الأعور عن على والحارث ضعيف. وقد عده الترمذى غريبًا، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به.

٥ – ومنها ما هو ضعيف لا عاضد له وهو فى الكتاب قليل جدًا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله .

ومن أمثلته : «قوله فى كتاب الصلاة»: ويذكر عن أبى هريرة رفعه «**لا يتطوع الإمام فى مكانه**» ولم يصح وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبى سليم عن الحجاج ابن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبى هريرة، وليث بن أبى سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه[6].

حكم المعلق من الأحاديث :

الحديث المعلق من أنواع الضعيف، وذلك للجهل بحال الراوى أو الرواة الساقطين من إسناده، ويستثنى من ذلك ما جاء منه فى

الكتب التى التزم أصحابها الصحيح كالصحيحين فما كان منه بصيغة الجزم فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، على أن ابن الصلاح اشترط فى مثل هذا النوع اتصال الإسناد وما كان بصيغة التمريض فليس فى شيء منه حُكْم بصحة ذلك عمَّن ذكره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضا. إلا أن ابن الصلاح صرح بأن إيراده له - أى «صاحب الصحيح» - فى أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه[7].

ويُفْهَم هذا الكلام على أن العلماء لا يلحقون المعلق فى الصحيحين برتبة الأحاديث الموصولة. والله أعلم.

أهم المؤلفات فى الأحاديث المعلقة :

١ - **غرر الفوائد المجموعة فى الأحاديث المقطوعة** للرشيد العطار طبع فى جزء، طبعة دار العلوم والحكم بتحقيق محمد خرشافى.

٢- **تغليق التعليق لابن حجر** طبع، فى أربع مجلدات طبعته دار المكتب الإسلامى بتحقيق.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش :

(١) مقاييس اللغة ١٢٥/٤ .
(٢) فتح المغيث ٦٤/١ .
(٣) شرح: شرح نخبة الفكر ورقة ٢٠٨ .
(٤) التقييد والإيضاح ٣٢ .
(٥) النكت لابن حجر ٣٤٤/١ وما بعدها .
(٦) هدى السارى مقدمة فتح البارى صـ ١٧ - ١٩ .
(٧) مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٥ .

المعلل من الأحاديث

المعل: اسم مفعول من «أعل» ويقع كثيرًا فى كلام المتقدمين بلفظ «المعلول» والعلة فى اللغة جاءت بمعان متعددة. الموافق منها لاستعمال المحدثين ما كان بمعنى: المرض يقال: عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أى مَرِض، فهو عَلِيلٌ، وأعَلَّه اللهُ، ولا أَعَلَّك اللهُ أى لا أصابك بِعِلَّة[1].

العلة فى الاصطلاح: عبارة عن سبب خفى غامض يطرأ على الحديث فيقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منه.

الحديث المعل: هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة منها[2].

أهمية معرفة الحديث المعل:

هذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وذلك لما له من وظيفة غاية فى الدقة والأهمية وهى الكشف عما يعترى الثقات من أوهام لذا فلا يقوم به إلا من تهيأ له وتوفرت فيه أسباب معرفته.

قال ابن حجر: المعل من أغمض علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلى بن المدينى، وأحمد بن حنبل، والبخارى، ويعقوب بن أبى شيبة، وأبى حاتم، وأبى زرعة، والدار قطنى وقد تقصر عبارة المعِل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفى فى نقد الدينار والدرهم»[3].

أنواع العلة:

أنواع العلة التى يعل بها المحدثون الأحاديث كثيرة: مثل الانقطاع فى الموصول ، والوقف فى المرفوع ، والإرسال ، أو إدراج حديث فى حديث ، أو غير ذلك مما يغلب على ظن الناقد، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

قال الحاكم النيسابورى: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر فى أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث

له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[٤].

كما قد يطلق اسم العلة على غير الأسباب التى تقدح فى صحة الحديث. قال ابن الصلاح: «ثم اعلم: أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القادحة فى الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل. ولذلك تجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث. ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ. والله أعلم»[٥].

أقسام الحديث المعل:

ينقسم الحديث المعل بحسب موقع العلة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: المعل فى السند:

وهو الأكثر كما قال ابن الصلاح وهذا القسم قد تكون العلة قادحة فى صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما فى التعليل بالإرسال والوقف. وقد يقدح فى صحة الإسناد خاصة من غير قدح فى صحة المتن.

فمن أمثلة المعل فى السند، وتكون العلة قادحة فى المتن كذلك: ما أخرجه الترمذى فى كتاب الدعوات باب ما يقول إذا قام من مجلسه: «من طريق ابنُ جُريجٍ أخبرنى مُوسَى ابنُ عُقبةَ عَن سُهَيلِ بنِ أبى صالحٍ عَن أبيهِ عَن أبى هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ جَلَسَ فى مجلسٍ فكَثُرَ فيهِ لَغَطُهُ فَقَالَ قبلَ أنْ يقومَ مِن مجلسِهِ ذَلِكَ: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحمدكَ أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ أنتَ، أستغفرُكَ وأتوبُ إليكَ إلاّ غُفِرَ لهُ ما كَانَ فى مجلسِهِ ذلكَ**» فهذا الحديث بهذا السند رواه الإمام الترمذى فى سننه وقال حسن صحيح، وابن حبان والحاكم فى مستدركه وصححه. وقد تم منهم ذلك بناء على ظاهر سلامة السند، وعدالة رجاله، إلا أن فى سند الحديث علة دقيقة قادحة.

قال السخاوى: «إن موسى بن إسماعيل أبا سلمة المنقرى رواه عن وهيب بن خالد الباهلى عن سهيل المذكور فقال عن عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود التابعى وجعله من قوله، وبذلك أعله البخارى وقضى لوهيب مع تصريحه بأنه لا يعرف فى الدنيا بسند ابن جريج بهذا إلا هذا الحديث وقال:

لا نذكر لموسى سماعًا من سهيل، وكذا أعله أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة، والوهم فيه من سهيل فإنه كان قد أصابته علة نسى من أجلها بعض حديثه، ووهيب أعرف بحديثه من ابن عقبة على أن هذه العلة قد خفيت على مسلم حتى بينها له إمامه وكذا اغتر غير واحد من الحفاظ بظاهر هذا الإسناد وصححوا حديث ابن جريج(٦).

- ومن أمثلة ما وقعت العلة فى إسناده من غير قدح فى المتن: ما رواه الثقة يَعلى بن عبيد، عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**» الحديث. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل، والمتن على كل حال صحيح، والعلة فى قوله عن عمرو بن دينار، إنما هو عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يَعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله، إلى عمر بن دينار وهى علة لا تؤثر فى صحة المتن لأن كليهما ثقة(٧).

القسم الثانى : العلة فى المتن:

ما انفرد مسلم بإخراجه فى حديث أنس رضي الله عنه، من اللفظ المصرح بنفى قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له. ففهم من قوله : كانوا يستفتحون بالحمد لله، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية. وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس رضي الله عنه: أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ(٨).

القسم الثالث : المعل فى السند والمتن معا:

قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه بقية عن يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «**من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك**».

قال أبى: «هذا خطأ المتن والإسناد إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «**من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها**»، وأما قوله «من صلاة الجمعة» فليس هذا فى الحديث فوهم فى كليهما»(٩).

كيف تعرف العلة :

قال الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر فى اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم فى الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط»(١٠).

وقال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تتضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن»(١١).

كما يستعان على معرفة العلة بأن ينص إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص فى هذا الشأن.

المصنفات فى العلل :

١ ـ **علل الحديث ومعرفة الرجال** لابن المدينى وهو مطبوع فى جزء طبعه المكتب الإسلامى بتحقيق محمد مصطفى الأعظمى.

٢ ـ **علل الحديث** لابن أبى حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه طبع فى جزءين طبعته دار المعرفة بتحقيق محب الدين الخطيب.

٣ ـ **العلل الواردة فى الأحاديث النبوية** للإمام الدارقطنى وهو أجمع ما صنف فى هذا الفن طبع فى تسعة أجزاء طبعته دار طيبة بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفى.

٤ ـ **العلل الكبير للترمذى** طبع فى جزء طبعته عالم الفكر بتحقيق صبحى السامرائى وآخرون .

٥ ـ **العلل الصغير للترمذى** طبع فى جزء طبعته دار إحياء التراث العربى بتحقيق أحمد محمد شاكر.

٦ ـ **العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ابن حنبل** طبع فى أربعة أجزاء طبعه المكتب الإسلامى بتحقيق وصى الله بن محمد عباس.

٧ ـ **العلل المتناهية لابن الجوزى** طبع فى جزءين طبعته دار الكتب العلمية بتحقيق خليل المس.

٨ ـ **الزهر المطول فى الخبر المعلول لابن حجر** مخطوط.

بجانب ما بينه أصحاب كتب التخريج أثناء تخريجهم للأحاديث مثل الزيلعى فى نصب الراية، والشوكانى فى نيل الأوطار، وابن القيم فى تهذيب سنن أبى داود، وابن حجر فى الهداية وفتح البارى وغير ذلك.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

(١) انظر لمادة «علل»: تاج العروس ٣٢/٨ - الصحاح ١٧٧٤/٥- لسان العرب ٤٦٧/١١ - القاموس المحيط ٢٠/٤ - مختار الصحاح ١٨٩ - النهاية فى غريب الحديث ٢٩١/٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨١ - تدريب الراوى ٢٥١/١ .

(٣) نزهة النظر ٤٦.

(٤) معرفة علوم الحديث ١٤٠ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٨٤ .

(٦) فتح المغيث ٢٢٧/١ .

(٧) مقدمة ابن الصلاح ٨٤ .

(٨) صحيح مسلم كتاب الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٣٩٩ .

(٩) علل الحديث ١٧٢/١ .

(١٠) مقدمة ابن الصلاح ٨٣ .

(١١) المصدر السابق .

المفردات من الأسماء والألقاب والنسب والكنى

المراد بالمفردات :

أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة أو العلماء، وغالبًا ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

فائدة معرفته :

عدم الوقوع فى التصحيف والتحريف فى تلك الأسماء المفردة الغريبة، والتمييز بين الرواة.

أمثلته :

(أ) الأسماء :

١ - من الصحابة : صُدَىُّ بن عجلان أبوعُجَيَّان أمامة، أَجْمدَ - بالجيم - ابن عُجَيَّان، على وزن سُفْيَان أو عُلَيَّان، وجُبَيْب - بالجيم - بن الحارث، شَكَلُ - بفتحهما وضم اللام - ابن حميد العبسى، من رهط حذيفة، وَابِصَةُ - بكسر الموحدة ومهملة - ابن معبد - رضى الله عنهم أجمعين.

٢ - ومن التابعين : «أوْسط» بن عمرو، و«جِيلان بن أبى فَرْوة» بكسر الجيم ، وأبو الجَلْد الإخبارى تَدُومُ - بفتح المثناة من فوق، وقيل : من تحت وبضم الدال - ابن صبح الكلاعى، سُعَيْرُ - مصغر بمهملتين - ابن الخِمْسِ - بكسر المعجمة.

(ب) الكنى :

١ - من الصحابة : أبو الحمراء مولى رسول الله ﷺ (واسمه هلال بن الحارث رضي الله عنه).

٢ - ومن التابعين : أبو العبيدين واسمه معاوية بن سبرة، أبو العُشَرَاء واسمه أسامة ابن مالك، أبو مُرَايَةَ - بالمثناة من تحت وضم الميم وتخفيف الراء - واسمه عبد الله ابن عمرو.

(جـ) الألقاب :

١ - من الصحابة «سفينة رضي الله عنه» مولى النبى ﷺ واسمه مِهْرَان.

٢ - من غير الصحابة : مُطَيّن واسمه محمد بن عبد الله الحضرمى الحافظ، ولقب

بمطين، وسُحْنُون بفتح السين وضمها عبد الله بن عبد السلام بن سعيد، ولقب بسحنون وهو اسم طائر لحدته فى المسائل العلمية، والمدونة من أهم الكتب فى فقه المالكية.

أشهر المصنفات فى هذا الفن :

ما ألفه الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجى حيث صنف كتابًا سماه «الأسماء المفردة».

كما يوجد منه كثير فى أواخر كتب التراجم كتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب[1] فإنهم يفردون فى تلك الكتب أقسامًا للكنى والألقاب وما شابه ذلك.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

(١) راجع فى ذلك : مقدمة ابن الصلاح ٢٢٥ ، تدريب الراوى ٢/٢٧١ - فتح الباقى ٥٧٣ .

المقبول من الأحاديث

هناك تقسيمات متعددة للحديث عند المحدثين باعتبار قبوله أو رده، فمنهم من قسمه إلى صحيح وضعيف وجعل الحسن المحتج به من جملة الصحيح، ومنهم من جعل الحسن قسمًا مستقلا فتكون القسمة ثلاثية (**صحيح، حسن، وضعيف**) وهذا ما استقر عليه العمل عند المحدثين مع جعل «الموضوع» شر أنواع الضعيف ومنهم من جعله نوعا مستقلا عن الضعيف لكونه فى الواقع ليس حديثا إلا فى زعم واضعه.

ومنهم من يقسم الحديث إلى (**مقبول ومردود**) ويقصد بالمقبول الذى يحتج به، جعله ابن حجر من أقسام الآحاد، ثم وضع له تعريفًا اصطلاحيا فى شرح النخبة فقال: المقبول : هو ما يجب العمل به عند الجمهور[1] وفصل ذلك فى موضع آخر فقال: المقبول ما اتصل سنده، وعُدِّلت رجاله، أو اعتضَد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها، لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة[2]؛ وعلى هذا التعريف فإن المقبول يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، وقد قسمه ابن حجر فعلاً إلى هذه التقسيمات الأربعة فى كتابه «**شرح نخبة الفكر**».

على أنهم استعملوا ألفاظًا كثيرة أخرى وكلها تدل على أن الحديث فى دائرة القبول منها: الجيد، والقوى، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت، نص على ذلك السيوطى فى التدريب وأيضًا القاسمى فى قواعد التحديث وغيرهما.

على أن هذه الألفاظ ليست متطابقة فى معانيها تمامًا؛ إذ لها دلالات متعددة تدل فى نهاية الأمر على أن الحديث فى دائرة المقبول.

يقول القاسمى: بيان ألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن وهى «الجيد والقوى، والصالح، والمعروف والمحفوظ، والمجود، والثابت، والمقبول» هذه الألفاظ مستعملة عند أهل الحديث فى الخبر المقبول، والفرق بينهما أن الجودة قد يعبر بها عن الصحة،فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق منهم لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقى الحديث عنده عن

الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح فالوصف به حينئذ أنزل رتبةً من الوصف بصحيح وكذا القوى، وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا فى ضعيف يصلح للاعتبار[٣].

أ.د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش :

(١) شرح نخبة الفكر ١٩.

(٢) ينظر قوة الحجاج فى عموم المغفرة للحجاج لابن حجر ص ٨٦.

(٣) قواعد التحديث ١٠٨ وراجع تدريب الراوى للسيوطى، وفتح المغيث للسخاوى - وتوجيه النظر.

المقطوع من الأحاديث

تعريفـه :

المقطوع لغة : اسم مفعول من قطع ضد وصل، ويجوز في جمعه : المقاطيع والمقاطع، بإثبات الياء وحذفها.

اصطلاحًا: ما جاء عن التابعين موقوفًا عليهم من أقوالهم وأفعالهم، وألحق ابن حجر بالمقطوع ما جاء عن دون التابعين كأتباع التابعين فمن بعدهم فيسمى كل ذلك مقطوعًا وإن شئت قلت موقوفًا على فلان[1].

الفرق بين المقطوع والمنقطع :

أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني والحميدي وغيرهم اسم المقطوع على المنقطع..

وفرق أبو زكريا الأنصاري بينهما بأن المقطوع من مباحث المتن ، والمنقطع من مباحث الإسناد[2] ، أما عن استعمال الشافعي له فقد أجاب عنه السيوطي بقوله : «أن ذلك منه قبل استقرار الاصطلاح»[3]. أما الطبراني وغيره فمن باب التجوز عن الاصطلاح.

أمثلة للحديث المقطوع :

١ - أخرج البخاري في صحيحه كتاب الجماعة والإمامة باب إمامة المفتون والمبتدع قول الحسن : «صل وعليه بدعته».

٢ - أخرج مسلم في صحيحه من المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين بسنده إلى عبدان بن عثمان، قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول : «الإسناد من الدين. ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

حكم الحديث المقطوع :

اختلف العلماء في حكم الحديث المقطوع هل هو حجة يعمل به أو لا ؟

والصحيح من أقوالهم أن المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية أي ولو صحت نسبته إلى قائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين ، إلا إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه فيكون عندئذ حكمه حكم المرفوع المرسل[4].

مظان المقطوع : مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة ، وتفسير ابن جرير الطبرى، وابن أبى حاتم وغيرها.

الهوامش :

(١) نخبة الفكر ١١٩ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى ١/٤٢٠ .

(٢) فتح الباقى ١٢٨ .

(٣) تدريب الراوى ١/١٩٤ .

(٤) منهج النقد فى علوم الحديث ٣٣١ .

المقلوب من سند الحديث ومتنه

تعريفه :

المقلوب لغة: اسم مفعول من القلب بمعنى تحويل الشيء عن وجهه أو إبداله[1].

اصطلاحاً : الحديث الذى أبْدل فيه راويه شيئًا بآخر فى السند أو المتن سهوًا أو عمدًا[2] .

- أقسام الحديث المقلوب :

ينقسم الحديث المقلوب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقلوب السند : وهو ما وقع الإبدال فى سنده وله صورتان :

الأولى: أن يقدم الراوى ويؤخر فى اسم أحد الرواة واسم أبيه على سبيل الخطأ لا التعمد كحديث مروى عن «مسلم بن الوليد» يجعله «عن الوليد بن مسلم» وكأن يقول كعب بن مرة بدل مرة بن كعب»[3].

الثانية: أن يبدل الراوى شخصًا بآخر عمدًا بقصد الإغراب كحديث مشهور عن سالم فيجعله الراوى عن نافع، وعن مالك يجعله عن عبيد الله بن عمر وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبى، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبى حية، وبهلول ابن عبيد الكندى : قال ابن دقيق العيد وهذا هو الذى يطلق على راويه أنه يسرق الحديث. ومثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحرانى عن حماد النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا : «**إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدؤوهم بالسلام الحديث**» فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش، بينما هو معروف بسهيل بن أبى صالح عن أبيه، هكذا أخرجه مسلم فى كتاب السلام باب النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام[4] .

القسم الثانى : مقلوب المتن وهو ما وقع الإبدال فى متنه بتقديم كلمة أو جملة وتأخيرها عن موضعها

ومن أمثلته : ما قدم فيه الراوى كلمة عن موضعها وأخر أخرى : حديث مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم القيامة فقد جاء فيه: «**ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، وهذا مقلوب على أحد الرواة، وإنما

صحيح البخارى من طرق أخرى «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»(٥).

ومن أمثلة ما قدمت فيه جملة عن موضعها وأخرت أخرى : ما رواه الطبرانى من حديث أبى هريرة: «**إذا أمرتكم بشىء فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ما استطعتم**». فقد انقلب هذا الحديث على بعض الرواة، وإنما أصله المعروف كما فى الصحيحين: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم**»(٦).

القسم الثالث: قلب الإسناد والمتن معًا وقد يفعل ذلك إما بقصد الإغراب، وهذا يكون كالوضع ، وإما بقصد الاختبار والامتحان لأحد الحفاظ .

ومن أمثلة ذلك : ما حكاه أبو حاتم البستى: أنه دخل مسجدًا فقام بعد الصلاة شاب، فقال : حدثنا أبو خليفة، حدثنا الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ: «من قضى لمسلم حاجته فعل الله به كذا ...... وذكر كلامًا طويلاً» قال أبو حاتم : فلما فرغ دعوته ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا، قلت : كيف تروى عنه ولم تره؟ قال : إن المناقشة معك من قلة المروءة ! أنا أحفظ هذا الإسناد، فكلما سمعت حديثًا ضممته إلى هذا الإسناد»(٧).

- الأسباب الحاملة على القلب :

١ - قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه.

٢ - الوقوع فى الخطأ والغلط من غير قصد.

٣ - قصد الإرغاب ليرغب الناس فى رواية حديثه والأخذ عنه.

حكم القلب :

إن كان القلب بقصد الإرغاب فلا شك فى أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييرًا للحديث وهذا من عمل الوضاعين، وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت بشرط أن يبين الصحيح قبل انقضاء المجلس .

مع ملاحظة أن الحديث المقلوب نوع من أنواع الضعيف المردود(٨).

أشهر المصنفات فى الحديث المقلوب :

١ - **كتاب رافع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادى**، وهو خاص بما وقع فى الإسناد فقط.

٢ - **جلاء القلوب فى معرفة المقلوب** للحافظ ابن حجر.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش :

(١) لسان العرب مادة قلب ٥/٣٧١٣ ، القاموس المحيط ١/١٢٣ .

(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ٤٣٥ .

(٣) نزهة النظر ٤٧ .

(٤) تدريب الراوى ١/٢٩١ .

(٥) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة باب: فضل من ترك الفواحش، ومسلم فى كتاب الزكاة باب إخفاء الصدقة

(٦) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومسلم فى كتاب الإمارة باب فضل الرمى والحث عليه .

(٧) المجروحين لابن حبان ١/٨٥ .

(٨) فتح المغيث ١/٢٥٦، تيسير علوم الحديث ٨١.

المكاتبة بين الراوى والمروى عنه

والمراد بها أن يكتب الشيخ لتلميذه بعض حديثه والتلميذ حاضر عنده، أو يكتبه لمن غاب عنه ويرسله إليه أو يكلف غيره بالكتابة للتلميذ.

أنواع المكاتبة : للمكاتبة نوعان :

الأول : الكتابة المقرونة بالإجازة وصورتها «أن يكتب الشيخ فى أول الكتاب أو فى آخره أجزت لك رواية ما فى هذا الكتاب عنى» أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

وهذه فى الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة ، ولم يختلفوا فى صحة وجواز الرواية بها ، وإنما اختلفوا فى مقارنتها بالسماع. فمنهم من جعله أعلى من السماع، ومنهم من سوى بينهما ، ومنهم من جعله دون السماع ، وهو الأصح .

الثانى : الكتابة المجردة من الإجازة : وهذا النوع قد اختلف العلماء فى جوازه : فذهب الماوردى والآمدى وابن القطان إلى عدم جوازها . بينما أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين ، منهم أيوب السختيانى، ومنصور، والليث بن سعد ، وقاله غير واحد من الشافعيين ، وجعلها أبو المظفر السمعانى منهم أقوى من الإجازة ، وإليه صار غير واحد من الأصوليين .

وقد صحح ابن الصلاح - رحمه الله - القول بالجواز، وقال عنه أنه : «هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث. وكثيراً ما يوجد فى مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم (كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان) والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم، معدود فى المسند الموصول. وفيها إشعار قوى بمعنى الإجازة ، فهى وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد تضمنت الإجازة معنىً».

صيغ الأداء لهذا القسم :

أعلى هذه الصيغ أن يقول : كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان أو أخبرنى فلان مكاتبة أو كتابة أو نحو ذلك من الألفاظ، وأجاز بعضهم أن يعبر بألفاظ السماع مقيدة بما يدل على الكتابة المقرونة بالإجازة مثل حدثنى فلان فيما كتب به إلى أو أخبرنا وهكذا.

وأضعف هذه الصيغ أن يعبر بألفاظ السماع غير مقيدة بما تفيد الكتابة كأن يقول: حدثنا فلان. وهذه الصيغة ممنوعة عند كثير من المحدثين ولعل ذلك هو الصواب. والله أعلم.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

من اتفق اسم شيخه واسم الراوى عنه

وفائدة معرفة هذا النوع : هو رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكراراً أو انقلاباً.

ومن أمثلته : أن البخارى روى عن مسلم وروى عنه مسلم.

فالشيخ الذى روى عنه البخارى هو : مسلم بن إبراهيم الأزدى الفراهيدى البصرى. والراوى عن البخارى هو : مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الصحيح. وقد روى مسلم بن الحجاج فى صحيحه حديثاً بهذه الترجمة بعينها.

وكذا أيضاً وقع ذلك لعبد بن حميد، فقد روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم ابن الحجاج فى صحيحه.

ومنها : يحيى بن أبى كثير الطائى، فقد روى عن هشام، وروى عنه هشام.

فشيخه هو : هشام بن عروة، وهو من أقرانه.

والراوى عنه هو : هشام بن أبى عبد الله الدستوائى.

ومنها : ابن جريج، فقد روى عن هشام، وروى عنه هشام.

فشيخه هو : هشام بن عروة، والراوى عنه هو : هشام بن يوسف الصنعانى.

ومنها : الحكم بن عتيبة الكوفى، فقد روى عن ابن أبى ليلى، وروى عنه ابن أبى ليلى.

فشيخه هو : عبد الرحمن بن أبى ليلى، والراوى عنه هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى.

مراجع الاستزادة :

(١) نزهة النظر فى شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى، بتحقيق عبدالكريم الفضيلى. نشر الدار الثقافية بالقاهرة سنة ١٩٩٨ ص ١٢٥.

(٢) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٨٨، ٢/٣٩٣.

من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

وهو : كالحسن بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ـ رضى الله عنهم.

وقد يقع أكثر من ذلك، وهو من فروع المسلسل.

وقد صنف أبو الفتح الأزدى كتاباً فيمن وافق اسمه اسم أبيه :

كالحجاج بن الحجاج الأسلمى. له صحبة.

وعدى بن عدى الكندى، وهند بن هند بن أبى هالة، وحجر بن حجر الكلاعى، وهاشم ابن هاشم بن عتبة، وعباد بن عباد المهلبى، وصالح بن صالح بن حى الهمدانى، وسعيد ابن سعيد بن العاص، وغيرهم.

وقد يتفق الاسم مع اسم الجد، واسم الأب مع اسم أبى الجد؛ وهكذا فصاعدًا : كأبى اليمن الكندى، هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

وقريب من هذا النوع أيضاً : **من اتفق اسمه وكنيته.**

وفائدته : نفى الغلط عمن ذكره من الرواة بأحدهما دون الآخر.

ومن أمثلته : ابن الطليسان الحافظ محدث الأندلس.

اسمه : القاسم. وكنيته : أبو القاسم.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

(١) شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى، طبعة مصطفى الحلبى سنة ١٩٣٤ ص ٤٢.

(٢) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، للحافظ جلال الدين السيوطى، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٨٨ ٢/٣٩١ و ٣٩٢.

من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه

ومثاله : عمران، عن عمران، عن عمران.

فالأول هو : عمران بن مسلم المنقرى القصير.

والثانى هو : عمران بن ملحان العطاردى أبو رجاء البصرى.

والثالث هو : عمران بن حصين الصحابى الجليل.

وكسليمان، عن سليمان، عن سليمان.

فالأول هو : أبو أحمد بن أيوب الطبرانى.

والثانى هو : أبو أحمد الواسطى.

والثالث هو : ابن عبد الرحمن الدمشقى المعروف بابن بنت شرحبيل.

وأيضاً : خلف، عن خلف، عن خلف، عن خلف، عن خلف.

فالأول هو : الأمير خلف بن أحمد السجزى.

والثانى هو : أبو صالح خلف بن محمد البخارى.

والثالث هو : خلف بن سليمان السلفى صاحب المسند.

والرابع هو : خلف بن محمد الواسطى كردوس.

والخامس هو : خلف بن موسى بن خلف.

ومن هذا النوع أيضاً الحديث المسلسل بالأسماء كالمحمدين، والأحمدين.

والمسلسل بإبراهيم وأسامة وعبد الرحمن وهشام وغيرهم.

ومنه المسلسل بفاطمة من النساء، والمسلسل بالكنى كأبى إسحاق وأبى جعفر وأبى بكر.

فمثال المسلسل بالمحمدين : ما رواه السيوطى قال: «أخبرنى محمد بن إبراهيم المالكى الأديب إجازة عن محمد بن أحمد المهدوى، أن محمد بن زين مشرف أخبره، عن الزكى محمد بن يوسف البرزانى الحافظ، ثنا محمد بن أبى الحسين الصوفى، ثنا محمد ابن عبد الله بن محمود الطائى، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن على الركانى، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى، ثنا أبو منصور محمد بن سعد

الباوردى، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمى، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى، ثنا محمد بن بشر، ثنا محمد بن جحش عن رسول الله ﷺ أنه مر بالسوق على رجل وفخذاه مكشوفتان فقال له : «**غط فخذيك، فإن الفخذين عورة**»[1].

قال شيخ الإسلام ابن حجر : «هذا حديث عجيب التسلسل وليس فى إسناده من ينظر فى حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جده سهل، ضعفه يحيى القطان، ووثقه ابن حبان، وله متابع رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبى كثير أتم منه، وذكره البخارى فى صحيحه معلقًا».

ومثال المسلسل بالفواطم من النساء :

ما روته فاطمة بنت على بن موسى الرضى، حدثتنى فاطمة وزينب وأم كلثوم بنات موسى بن جعفر قلن : حدثتنا فاطمة بنت جعفر بن محمد الصادق، قالت : حدثتنى فاطمة بنت محمد بن على، حدثتنى فاطمة بنت على بن الحسين، حدثتنى فاطمة وسكينة ابنتا الحسين بن على، عن أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : أنسيتم قول رسول الله ﷺ يوم غدير خُم : «**من كنت مولاه فَعَلِىٌّ مولاه**»[2]، وقوله ﷺ لِعَلِىٍّ رضي الله عنه : «**أنت منى بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام**»[3].

وهذا الحديث مسلسل من وجه آخر، فهو أن كل واحدة من الفواطم تروى عن عمة لها، فهو رواية خمس بنات أخ، كل واحدة منهن عن عمتها.

ومثال المسلسل بالكنى :

ما رواه أبو بكر محمد بن عبد الله بن شاران الأديب، أنبأنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب المقرئ، أنبأنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل القاضى، حدثنا أبو بكر هو : عبد الله ابن محمد بن أبى شيبة، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، عن تميم بن طرفة، عن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليدع يمينه وليأت الذى هو خير وليكفِّر**»[4].

وقد يقع الاتفاق أيضًا فى اسم الراوى وشيخه معًا، كأبى العلاء الهمذانى العطار، المشهور بالرواية عن أبى على الأصبهانى الحداد، وكل منهما اسمه : الحسن بن أحمد ابن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، فاتفقا فى هذا، وافترقا فى الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

(١) نزهة الحفاظ. لأبى موسى محمد بن عمر الأصبهانى المدينى. تحقيق عبد الراضى محمد عبدالمحسن. طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

(٢) نزهة النظر فى شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر. للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى. تحقيق عبد الكريم الفضيلى. نشر الدار الثقافية بالقاهرة.

(٣) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

الهوامش :

(١) سنن أبى داود. كتاب الحمام. حديث (٤٠١٤)، وسنن الترمذى. كتاب الاستئذان والآداب: حديث (٢٩٤٧ - ٢٩٥٠)، وسنن الدارمى. كتاب الاستئذان. حديث (٢٦٥٠).

(٢) سنن الترمذى. أبواب المناقب. حديث.(٣٧٩٧)، ومسند أحمد ١/٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢.

(٣) صحيح مسلم. كتاب فضائل الصحابة. حديث (٢٤٠٤)، وسنن الترمذى. كتاب أبواب المناقب. حديث (٣٨١٣، ٣٨١٤).

(٤) صحيح مسلم. كتاب الإيمان. حديث (١٥، ١٦، ١٨)، ومسند أحمد ٤/٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩.

من اتفق اسمه وكنيته

عنى أئمة الحديث النبوى بتوضيح من اتفق اسمه وكنيته، فذكر هذا النوع من علوم الحديث شيخ الإسلام ابن حجر فى أول نكته على ابن الصلاح، ولم يذكره فى النخبة، وصَنَّف فى هذا النوع أيضاً الإمام الخطيب البغدادى، وفائدة معرفة من اتفق اسمه وكنيته التمييز ونفى الخطأ عمن ذكره بأحدهما.

ومن أمثلة ذلك : ابن الطّيلسان الحافظ محدث الأندلس، اسمه : القاسم، وكنيته : أبو القاسم.

ولا شك أن الوقوف على معرفة أنه اتفق اسمه مع كنيته يكون فيه تمييز للراوى، وحتى لا يظن أحد أنهما شخصان مُتغايران، وحتى لا يكون هناك لبس فى تحديد الراوى، وهذا من دقة أئمة الحديث النبوى فى تعيين الرواة والوقوف على أسمائهم وكُنَاهم.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

من أسند الحديث من الصحابة وتوفى فى حياته ﷺ

تعريفه : معنى إسناد الحديث بالنسبة للصحابى أن ينسبه إلى الرسول ﷺ.

وفائدة معرفته : الحكم بإرساله إذا كان الراوى عنه تابعياً.

ومن ذلك : أبو سلمة زوج أم سلمة ـ رضى الله عنهما ـ، توفى مرجع رسول الله ﷺ من بدر.

روت أم سلمة عنه عن رسول الله ﷺ : «**ما من مسلم يصاب بمصيبة فيفزع إلى ما أمر الله به من قول : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ اللهم عندك أحتسب مصيبتى فأجرنى عليها ؛ إلا أعقبه الله خيراً منها**»[(١)].

رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق عمر بن أبى سلمة أن أبا سلمة أخبرها أنه سمع النبى ﷺ يقول : .... فذكره.

ومن ذلك أيضاً : جعفر بن أبى طالب رضي الله عنه. روى له أحمد بن حنبل فى مسنده حديث الهجرة[(٢)].

ومن ذلك : حمزة عم رسول الله ﷺ. روى له الطبرانى حديثاً فى الحوض[(٣)].

ومنه أيضاً : خديجة زوج النبى ﷺ.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. طبعة دار الفكر بيروت ٢/٣٩٨.

الهوامش :

(١) سنن الترمذى. كتاب الدعوات. حديث (٣٥١١)، والسنن الكبرى. للنسائى. كتاب عمل اليوم والليلة. حديث (١٠٩٠٩، ١٠٩١١). وسنن ابن ماجه. كتاب الجنائز. حديث (١٥٩٨).

(٢) مسند أحمد ١/٢٠١.

(٣) المعجم الكبير للطبرانى ٣/١٥١. حديث (٢٩٦٠).

من تعددت أسماؤهم أو ألقابهم أو أنسابهم أو كناهم

هذا النوع لبيان من ذكر من الرواة بأنواع من التعريفات، من الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب، إما من جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راو واحد عنه فيعرفه مرة بهذا ومرة بذلك، فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده على كثير من أهل المعرفة والحفظ، ويظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين.

وهو فن عويص، والحاجة إليه مُلِحَّة، لإظهار تلبيس الملبسين ومعرفة تدليس المدلسين، فإن أكثر ما وقع من ذلك إنما نشأ من تدليسهم. وهو أحد أنواع التدليس ويسمى بتدليس الشيوخ.

ومثال هذا النوع : ما فعله الرواة عن «محمد بن السائب الكلبى» العلامة فى الأنساب أحد الضعفاء، فقد روى عنه أبو أسامة حماد بن أسامة فسماه : «حماد بن السائب».

وروى عنه محمد بن إسحاق بن يسار فسماه مرة وكناه مرة بـ «أبى النضر» ولم يسمه.

وروى عنه عطية العوفى فكناه بـ «أبى سعيد» ولم يسمه. وإنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه يروى عن أبى سعيد الخدرى الصحابى الجليل.

ومما دُلِّس به الكلبى أيضاً تكنيته بأبى هشام، وكان له ابن يقال له: هشام، فكناه به القاسم بن الوليد فى روايته عنه.

ومثال هذا النوع أيضاً : «سالم» الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وعائشة - رضى الله عنهم - فهو : «سالم أبو عبد الله المدينى»، وهو : «سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النَّصْرى»، وهو : «سالم مولى شداد ابن الهاد النصرى»، وهو فى بعض الروايات مسمى بـ «سالم مولى النصريين»، وفى بعضها: «سالم مولى المهرى»، وفى بعضها: «سالم سَبَلان»، وفى بعضها : «أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد»، وفى بعضها : «سالم أبو عبد الله الدوسى»، وفى بعضها : «سالم مولى دوس»، وهو أيضاً : «أبو عبد الله» الذى روى عنه بكير الأشج.

وقد استعمل الخطيب البغدادى كثيراً من هذا فى شيوخه، فروى فى كتبه عن :

«أبى القاسم الأزهرى»، وعن «عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى»، وعن «عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى» والكل شخص واحد من مشايخه.

وكذلك أيضاً يروى عن : «الحسن بن محمد الخلال»، وعن «الحسن بن أبى طالب»، وعن «أبى محمد الخلال»، والجميع عبارة عن شخص واحد.

ويروى الخطيب أيضاً عن : «أبى القاسم التنوخى»، وعن «على بن المحسن التنوخى»، وعن «القاضى أبى القاسم على بن المحسن التنوخى»، وعن «على بن أبى على المعدل» والجميع شخص واحد. وله من ذلك الكثير.

وقد تبع الخطيب فى هذا بعض المحدثين - خصوصاً المتأخرين - وآخرهم شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل أحمد بن على بن حجر، وأما الحافظ العراقى فلم يصنع شيئاً من ذلك فى أماليه.

ومثال هذا النوع أيضاً : «محمد بن قيس الشامى» المصلوب فى الزندقة. كان يضع الحديث. وقد قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة.

فقيل فيه: «محمد بن سعيد»، وقيل : «محمد مولى بنى هاشم»، وقيل: «محمد بن قيس»، وقيل: «محمد بن الطبرى»، وقيل: «محمد بن حسان»، وقيل: «أبو عبد الرحمن الشامى»، وقيل: «محمد الأردنى»، وقيل: «محمد بن سعيد بن حسان بن قيس»، وقيل: «محمد بن سعيد الأسدى»، وقيل: «أبو عبد الله الأسدى»، وقيل: «محمد بن أبى حسان»، وقيل: «محمد بن أبى سهل»، وقيل: «محمد الشامى»، وقيل: «محمد بن زينب»، وقيل: «محمد بن أبى زكريا»، وقيل: «محمد بن أبى الحسن»، وقيل: «محمد بن أبى سعيد»، وقيل: «أبو قيس الدمشقى»، وقيل : «عبد الرحمن»، وقيل: «عبد الكريم» على معنى التعبد لله تعالى. وقيل غير ذلك.

وممن صنف فى هذا العلم : الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى، صنف كتاباً نافعاً وسماه : (**إيضاح الإشكال**).

وصنف فيه الخطيب البغدادى كتاباً كبيراً سماه : (**الموضح لأوهام الجمع والتفريق**).

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق. للحافظ أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى. تحقيق د/ عبدالمعطى قلعجى، نشر دار المعرفة بيروت.
(٢) علوم الحديث. لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. نشر المكتبة العلمية بيروت.
(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. للحافظ أبى الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق أحمد محمد شاكر. نشر عالم الكتب بيروت.
(٤) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. نشر دار الفكر بيروت.

من حدث ونسى ما حدث به

إذا روى ثقة عن ثقة حديثًا فكذبه الشيخ المروى عنه صريحاً كقوله : (كذب علىَّ) أو بأى نفى جازم فقد تعارض قولهما، فَيُرَدُّ ما جحده الشيخ؛ لأنه هو الأصل والراوى عنه فرعه.

ولكن لا يثبت كذب الراوى الفرع بتكذيب الشيخ له فى غير هذا الحديث الذى نفاه، بحيث يكون ذلك جرحاً للراوى الفرع، لأنه أيضاً مكذب لشيخه فى نفيه للحديث الذى يرويه عنه. وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر.

أما إذا لم يكذبه الشيخ صريحاً، ولكن قال: (لا أذكره أو لا أعرفه) ونحو ذلك مما يقتضى جواز أن يكون نسيه، فجمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين ذهبوا إلى قبول هذه الرواية، وأما نسيان الشيخ المروى عنه للرواية لا يسقط العمل بما نسيه.

وذهب بعض أصحاب أبى حنيفة إلى إسقاط العمل بخبر الناسى، وبنوا عليه ردّ حديث رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن، عن سهيل ابن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة ﷺ : «**أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد**»(1). زاد أبو داود فى رواية : أن عبد العزيز الدراوردى قال : فذكرت ذلك لسهيل فقال : أخبرنى ربيعة ـ وهو عندى ثقة ـ أنّى حدثته إياه ولا أحفظه. قال عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه. فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه. ورواه أبو داود أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال: سليمان : فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث؟ فقال : ما أعرفه. فقلت له: إن ربيعة أخبرنى به عنك. قال : فإن كان ربيعة أخبرك عنى فحدِّث به عن ربيعة عنى.

فإن قيل : إن كان الشيخ معرضًا للسهو والنسيان، فالفرع الراوى عنه أيضاً كذلك. فينبغى أن يسقطا. أجيب : بأن الشيخ ليس بنافٍ لوقوعه، بل هو غير ذاكر له، والراوى عن الشيخ جازم مثبت، فقدم عليه فى قبول روايته.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها، وكان أحدهم يقول : حدثنى فلان، عنى، عن فلان بكذا.

وقد روى عن الأعمش أنه قال : سمعت من أبى صالح ألف حديث ثم مرضت فنسيت بعضها.

وروى أن رياح بن خالد قال لسفيان بن عيينة فى المسجد الحرام : يا أبا محمد، أبو معاوية يحدث عنك بشىء ليس تحفظه، ووكيع يحدث عنك بشىء ليس تحفظه. فقال: صدقهم، فإنى كنت قبل اليوم أحفظ منى اليوم.

وقد صنف الخطيب البغدادى كتاباً فى هذا النوع وسماه : (**أخبار من حدث ونسى**). وكذلك الدارقطنى. ومن ذلك :

- ما رواه الخطيب من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أنس قال : حدثنى ابناى عنى عن النبى ﷺ: «**أنه كان يكره أن يجعل فص الخاتم مما سواه**»(٢).
- وما رواه الخطيب من طريق بشر بن الوليد، قال : حدثنا محمد بن طلحة، حدثنى روح أنّى حدثته بحديث عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله أنه قال: «إن هذا الدينار والدرهم أهلكا من كان قبلكم، وهما مهلكاكم»(٣).
- وروى الترمذى عز محمد بن حميد قال : حدثنا جرير قال : حدثنيه على بن مجاهد، عنى (وهو عندى ثقة)، عن ثعلبة، عن الزهرى قال: «إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن»(٤).

ولأجل أن النسيان غير مأمون على الإنسان فيبادر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوى له، كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء. فقد روى عن الشعبى أنه قال لابن عون : لا تحدثنى عن الأحياء. وعن معمر أنه قال لعبد الرزاق : إن قدرت ألا تحدث عن رجل حى فافعل. وعن الشافعى أنه قال لابن عبد الحكم : إياك والرواية عن الأحياء. وفى رواية البيهقى فى المدخل : لا تحدث عن حى، فإن الحى لا يؤمن عليه النسيان. قاله له حين روى عن الشافعى حكاية فأنكرها ثم ذكرها.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

(١) الكفاية فى علم الرواية، للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى. تحقيق د/ أحمد عمر هاشم. نشر دار الكتاب العربى بيروت. طبعة سنة ١٩٨٥.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق الشيخ/ أحمد محمد شاكر. نشر عالم الكتب بيروت. الطبعة الثانية لسنة ١٩٨٨م.

(٤) اختصار علوم الحديث. للحافظ ابن كثير الدمشقى. بتعليق صلاح محمد محمد عويضة. نشر دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م.

(٥) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. نشر دار الفكر بيروت. طبعة سنة ١٩٨٨م.

الهوامش :

(١) سنن أبى داود. كتاب الأقضية. حديث (٣٦١٠)، وسنن الترمذى. كتاب الأحكام. حديث (١٣٤٣)، وسنن ابن ماجه. كتاب الأحكام. حديث (٢٣٦٨).

(٢) تاريخ بغداد. للخطيب البغدادى. ترجمة محمد بن جعفر ١٣٤/٢/ ترجمة (٥٣١).

(٣) المصنف. لأبى بكر عبد الله بن أبى شيبة. كتاب الزهد ١٥٤/٧. حديث (٣٤٨٠٢).

(٤) سنن الترمذى. كتاب الطهارة. حديث (٥٤).

من روى عن أبيه عن جده

من المهم فى هذا النوع ما إذا أبهم اسم الأب أو الجد فلم يسم؛ بل اقتصر على كونه أباً للراوى أو جداً له، فيحتاج حينئذ إلى معرفة اسمه؛ لئلا يستغلق الأمر على أحد.

وينقسم ذلك إلى قسمين :

أحدهما : أن تكون الرواية عن أبيه فقط دون جده، وهو كثير : كرواية أبى العشراء الدارمى، عن أبيه، عن النبى ﷺ. وهى عند أصحاب السنن الأربعة، فإن أباه لم يسم فى طريق الحديث. واختلف فى اسم أبى العشراء واسم أبيه على أقوال، والأشهر أن اسمه : أسامة بن مالك بن قِهطم - بالهاء - أو بالحاء المهملة موضع الهاء، وقيل اسمه : عطارد بن برز، أو بلز - باللام مكان الراء المهملة.

والقسم الثانى : أن تكون الرواية عن أبيه عن جده. ثم تارة يراد بالجد أبو الأب، وتارة يراد به الجد الأعلى، فمنه ما يعود الضمير فى قوله «عن جده» على الراوى نفسه، ومنه ما يعود الضمير فيه على أبيه.

فمثال ما يعود الضمير فيه على الراوى: رواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ. فحكيم هو ابن معاوية بن حيدة القشيرى، فالصحابى هو معاوية وهو جد بهز وأبو حكيم. وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة.

ومثال ما يعود الضمير فيه على أبيه : رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ. فشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فالصحابى هو عبد الله بن عمرو وهو جد شعيب، فالمراد بالجد هنا : الجد الأعلى أى جد الأب. وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد، واحتج بها أكثر أهل الحديث؛ حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابى عبد الله بن عمرو بن العاص دون ابنه محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك.

ومن الطرائف فى هذا : رواية أبى الفرج عبد الوهاب التميمى الفقيه الحنبلى، وكانت له ببغداد فى جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى عن أبيه فى تسعة من آبائه نسقاً.

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن على : «حدثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن

عبد الله التميمى من لفظه قال: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت أبى يقول: سمعت على بن أبى طالب وقد سئل عن «الحنان المنان» فقال: «الحنان»: الذى يقبل على من أعرض عنه. و «المنان»: الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال»[1]. وآخر الرواة هو أُكَيْنَة ـ بالنون ـ وهو الذى سمع عليّا رضي الله عنه.

قال العراقى : «وأكثر ما وقع لنا بتسلسل رواية الأبناء عن الآباء أربعة عشر رجلاً من رواية أبى محمد الحسن بن على بن أبى طالب : وهو الحسن بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن على بن الحسن بن الحسين ابن جعفر بن عبد الله بن حسن الأصغر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب رضي الله عنه. رواها الحسن عن آبائه نوعاً مرفوعاً بأربعين حديثاً منها «**المجالس بالأمانة**»[2]. وفى آبائه من لا يعرف حاله.

قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوى : الإسناد بعضه عوال وبعضه معال. فقول الرجل «حدثنى أبى عن جدى» من المعالى.

من المؤلفات فى ذلك :

١ - من روى عن أبيه عن جده لابن أبى خيثمة وهو جزء صغير[3].

٢ - من روى عن أبيه عن جده للحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة ٨٧٩هـ، وهو مطبوع متداول فى مجلد.

ومما يلتحق بهذا النوع أيضاً : رواية المرأة عن أمها عن جدتها. وهو نوع عزيز جداً.

فمن ذلك : ما رواه أبو داود فى سننه عن بندار قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الواحد قال: حدثتنى أم جنوب بنت نميلة، عن أمها سويدة بنت جابر، عن عقيلة بنت أسمر ابن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس قال: أتيت النبى ﷺ فبايعته فقال : «**من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له**»[4].

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة :

(١) علوم الحديث. لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. نشر المكتبة العلمية بيروت.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. نشر عالم الكتب بيروت.

الهوامش :

(١) تاريخ بغداد. للخطيب البغدادى. ترجمة عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث ٣٢/١١/ترجمة (٥٧٠٤).

(٢) سنن أبى داود. كتاب الأدب. حديث (٤٨٦٩)، ومسند الفردوس. للديلمى، ٤٩١/٤. حديث (٢٩٢٦).

(٣) الرسالة المستطرفة للكتانى / ١٦٣.

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الخراج والإمارة والفىء، حديث ٣٠٧١.

من لم يرو إلا حديثًا واحدًا

هذا النوع مما زاده السيوطى على ابن الصلاح فى علوم الحديث، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد، **وبينه وبين الوحدان فرق** :

- فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد، وليس له إلا حديث واحد.

- وقد يكون روى عنه غير حديث، وليس له إلا راو واحد.

فمن أمثلة من لم يرو من الصحابة إلا حديثاً واحداً :

- ابن أبى عمارة المدنى رضي الله عنه، له حديث واحد فى المسح على الخفين.[1] رواه أبو داود وابن ماجه.

- آبى اللحم الغفارى رضي الله عنه، له حديث واحد فى الاستسقاء.[2] رواه الترمذى والنسائى.

- أحمر بن جزء البصرى رضي الله عنه، له حديث واحد أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه[3]. رواه أبو داود وابن ماجه. تفرد به عنه الحسن البصرى.

- أدرع السلمى رضي الله عنه، له حديث : جئت ليلة؛ أحرس النبى ﷺ فإذا رجل قراءته عالية. رواه ابن ماجه[4].

- بسر بن جحاش القرشى رضي الله عنه - ويقال : بشر - له حديث واحد أن رسول الله ﷺ بزق يومًا فى كفه فوضع عليها إصبعه ثم قال : «**يقول الله : ابن آدم أنى تعجزنى**»[5]. رواه أحمد وابن ماجه.

- حدرد بن أبى حدرد السلمى رضي الله عنه، روى عن رسول الله ﷺ : «**من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه**». رواه أبو داود[6].

- ربيعة بن عامر بن الهاد الأزدى رضي الله عنه، له حديث واحد عن النبى ﷺ : «**ألظوا بياذا الجلال والإكرام**». رواه النسائى[7].

- أبو حاتم (صحابى) رضي الله عنه، روى عنه محمد وسعيد ابنا عتبة حديث : «**إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد عريض**»[8].

ومن أمثلة من لم يرو من غير الصحابة إلا حديثاً واحداً :

- إسحاق بن يزيد الهذلى المدنى، روى عن عون بن عبد الله، عن ابن مسعود رضي الله عنه

حديث : «**إذا ركع أو سجد فليسبح ثلاثاً، وذلك أدناه**»[٩]. رواه الترمذى وأبو داود.

- إسماعيل بن بشير المدنى، روى عن جابر ابن عبد الله، وأبى طلحة زيد بن سهل الأنصاريين ـ رضى الله عنهما ـ قالا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : «**ما من امرئ يخذل امرءاً مسلماً فى موضع تنتهك فيه حرمته** ... الحديث». رواه أبو داود[١٠].

- الحسن بن قيس، روى عن كرز التميمى : دخلت على الحسين بن على أعوده فى مرضه فبينما أنا عنده إذ دخل علينا علىٌّ ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ... الحديث فى فضل عيادة المريض. رواه النسائى فى مسند على. وقال المزى : ليس له ولا لشيخه إلا هذا الحديث.

أ. د/ محمود رشاد خليفة

مراجع الاستزادة:

(١) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، للحافظ جلال الدين السيوطى، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٨٨م.

الهوامش :

(١) سنن أبى داود. كتاب الطهارة. حديث (١٥٨)، وسنن ابن ماجه. كتاب الطهارة وسننها. حديث (٥٥٧).
(٢) سنن الترمذى. كتاب الجمعة. حديث (٥٥٧)، وسنن النسائى. كتاب الاستسقاء. حديث (١٥١٤).
(٣) سنن أبى داود. كتاب الصلاة. حديث (٩٠٠)، وسنن ابن ماجه. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. حديث (٨٨٦).
(٤) سنن ابن ماجه. كتاب ما جاء فى الجنائز. حديث (١٥٥٩).
(٥) مسند أحمد ٤/٢١٠، وسنن ابن ماجه كتاب الوصايا. حديث (٢٧٠٧).
(٦) سنن أبى داود. كتاب الأدب. حديث (٤٩١٥).
(٧) السنن الكبرى للنسائى. كتاب التفسير. حديث (١١٥٦٣)، وكتاب النعوت. حديث (٧٧١٦).
(٨) سنن الترمذى. كتاب النكاح. حديث (١٠٨٥).
(٩) سنن الترمذى. كتاب الصلاة. حديث (٢٦١)، وسنن أبى داود. كتاب الصلاة. حديث (٨٨٦).
(١٠) سنن أبى داود. كتاب الأدب. حديث (٤٨٨٤).

مَنْ وافق اسم شيخه اسم أبيه

ذكر هذا النوع من أنواع علوم الحديث الإمام شيخ الإسلام ابن حجر فى كتاب «النخبة» ومَثَّل لهذا النوع بمثال الربيع بن أنس عن أنس رضي الله عنه.

هكذا يأتى الاسم فى الروايات ويذكر اسمه واسم أبيه واسم شيخه، فيظن البعض أن الربيع يروى عن أبيه، وهذا اللبس يأتى من اتفاق اسم والد الراوى مع اسم شيخه فكلاهما اسمه «أنس». فحين يُعْلَم أن اسم أبيه متفق مع اسم شيخه يتميز الأمر ويعرف.

وهذا عكس ما وقع فى الصحيح وهو : عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل هو أنس بن مالك رضي الله عنه الصحابى المشهور وأبوه بكرى.

وهكذا نرى عناية أئمة الحديث النبوى ودقتهم فى معرفة الرواة وآبائهم وشيوخهم وتمييزهم، حتى لا يكون هناك خطأ أو خلط بينهم.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه

ذكر شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى «نخبة الفكر»، مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه، ومَنْ وافق اسم أبيه كنيته.

وَصنَّف الخطيب البغدادى فى النوع الأول وهو «مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه» كتاباً قال فيه :

«جُلْتُ فى أسماء رواة الحديث فوجدت جماعة منهم واطأت كُنَاهم أسماء آبائهم» أى وافقتها.

«ولبعضهم نظر لخلاف ذلك، فربما جاءت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مُضاهياً لآخر فى اسمه وكنيته، وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها».

وقال شيخ الإسلام : «فائدة معرفة ذلك نفى الغلط عمن نسبه إلى أبيه».

وصَنَّف أبو الفتح الأزدى فى النوع الثانى كتاباً.

ومن أمثلة الأول فى الصحابة وفى غيرهم: أبو مسلم الأغر بن مسلم المدنى، روى عن أبى هريرة رضي الله عنه وغيره، وأبو خالد البصرى، روى عن أبى هريرة رضي الله عنه وسمرة، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدينى من أتباع التابعين، وأبو إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفى روى عن الأعمش وطلحة بن مصرف، وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصى روى عن عبادة بن الوليد بن عبادة، وأبو الجواب الأحوص بن جواب الكوفى الضبى روى عن أسباط بن نصر وغيره.

ومن أمثلة الثانى فى الصحابة : أوس بن أوس، وسنان بن أبى سنان الأسدى، ومعقل ابن أبى معقل - رضى الله عنهم - .

وفى غيرهم : الحسن بن أبى الحسن البصرى، وإسحاق بن أبى إسحاق السبيعى، وعامر بن أبى عامر الأشعرى.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

مَنْ وافقت كنيته كنية زوجته

ألَّف فى هذا النوع شيخ الإسلام ابن حجر فى كتابه «النخبة»، وصنَّف فيه أبو الحسن بن حيويه جزءاً خاصاً بالصحابة، ثم الحافظ أبو القاسم ابن عساكر، مثاله :

أبو أسيد الساعدى مالك بن ربيعة الأنصارى وزوجه أم أسيد الأنصارية، وأبو أيوب الأنصارى خالد بن زيد وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارية، وأبو بكر الصديق وزوجه أم بكر فى الجاهلية لم يصح إسلامها، وأبو الدحداح وزوجه أم الدحداح. وأبو الدرداء وزوجه أم الدرداء الكبرى خيرة بنت أبى حدرد صحابية، وأم الدرداء الصغرى هجيمة تابعية، وأبو ذر وزوجه أم ذر، وأبو رافع أسلم مولى النبى ﷺ وزوجه أم رافع سلمى مولاته أيضاً ـ رضى الله عنهم ـ .

وأبو سلمة عبد الله بن عبد الأسود وزوجه أم سلمة هند بنت أبى أمية، تزوجها بعده النبى ﷺ، وأبو الفضل العباس بن عبد المطلب وزوجه أم الفضل لبابة بنت الحارث، وأبو معقل الأسدى هيثم بن أبى معقل وزوجه أم معقل الأسدية ـ رضى الله عنهم ـ، هذا ما ذكره ابن حيويه. وقد روى عن كل من المذكورين حديثاً.

ومن ذلك أيضاً :

أبو معبد وأم معبد، وأبو رعلة وأم رعلة ـ رضى الله عنهم ـ[١] ا هـ.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

الهوامش :

(١) تدريب الراوى ٢/٢٩ تحقيق د. أحمد عمر هاشم.

المنسوبون إلى غير آبائهم من الرواة والمحدثين

ويقصد بذلك :

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه من قريب كالأم أو الجد، أو غريب كالمربى ونحوه ثم معرفة اسم أبيه.

فائدته :

تمييز معرفة الرواة حتى نعرف كل راو على وجه التحديد، وحتى لا نتوهم تعدد الرواة حين ينسب مرة إلى أبيه، ومرة إلى غير أبيه.

أقسام هذا النوع :

من نسب إلى غير أبيه من الرواة والمحدثين يأتى على أنواع.

الأول : من نسب إلى أمه : كمعاذ ومُعَوِّذ وعَوْذ ويقال عوف - بالفاء - ابنى عفراء بنت عبيد بن ثعلبة من بنى النجار وأبوهم الحارث ابن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضا وشهد بنو عفراء بدرا فقتل بها مُعَوِّذ وعوف وبقى معاذ إلى زمن عثمان، وقيل إلى زمن على فتوفى بصفين . وشُرَحْبِيل بن حَسَنَة، أبوه عبد الله بن المطاع ، وحسنة التى ينسب إليها؛ جزم كثير من العلماء كابن الصلاح بأنها أمه، وقال الزبير بن بكار ليست أمه وإنما تبنته.

الثانى : من نسب إلى جدته كيَعْلَى بن مُنْيَة، فمنية هذه قالوا أنها جدته، وذهب العراقى إلى أنها أمه، وكبشير ابن الخصاصية أبوه معبد والخصاصية أم جده الثالث.

الثالث : من نسب إلى جده كما فعل النبى ﷺ (يوم حنين حيث قال : "أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب" وكأبى عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله بن الجراح رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة. ومن غير الصحابة ابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والإمام أحمد بن حنبل لأنه أحمد بن محمد بن حنبل فنسب إلى جده.

الرابع: من نسب إلى أجنبى عنه كالمقداد ابن الأسود - رضى الله عنه - من الصحابة فإنه المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندى البهرانى، والأسود هو ابن عبد يغوث الزهرى وكان زوج أم المقداد، والمقداد تربى فى بيته فقام على تربيته فنسب إليه[1].

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

(١) راجع فى ذلك : علوم الحديث لابن الصلاح ٣٧٠ - تدريب الراوى ٣٣٦/٢ وما بعدها - فتح المغيث للسخاوى ٢٩٢/٣ - فتح الباقى ٦٣٤ .

المنقطع من الأحاديث

تعريفه :

المنقطع لغة : اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال .

اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء فى هذا المصطلح الحديثى من حيث التعريف . فكانوا فى ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ما ذهب إليه الفقهاء والخطيب البغدادى وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع : ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه سواء كان الساقط منه الصحابى أو غيره ، وسواء كان السقط فى أول السند أو وسط أو آخره . وزعم النووى أن هذا التعريف هو الصحيح . مع ملاحظة أنه من حيث الاستعمال يكون فى رواية من دون التابعى عن الصحابى كمالك عن نافع عن ابن عمر .

المذهب الثانى : وهو ما ذهب إليه الحاكم وعبر به ابن الصلاح فى مقدمته وجزم به العراقى وشيخ الإسلام ابن حجر والسخاوى – وهو الراجح – أنه الحديث : " الذى سقط من إسناده راوٍ قبل الصحابى أو ذكر فيه رجل مبهم . ويشترط أن يكون الساقط واحداً فقط ، أو اثنين لا على التوالى ويكون فى الحالة الثانية منقطعًا فى موضعين . وهذا التعريف جعل المنقطع مباينًا لسائر أنواع الانقطاع حيث خرج المعضل والمرسل والمعلق . وهو الذى استقر عليه اصطلاح المحدثين .

المذهب الثالث : ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث : أن المنقطع ما روى عن التابعى أو من دونه موقوفاً عليه ، من قوله أو فعله . قال ابن الصلاح : " وهذا غريب بعيد " .

وهذا المذهب فى تعريف المنقطع هو الذى اصطلحوا عليه بعد ذلك فى تعريف المقطوع[1] .

أمثلة الحديث المنقطع :

١ – ما أخرجه أبو داود فى سننه كتاب القنوت باب القنوت فى الوتر قال : " حدثنا شجاع بن مخلد ثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن ثم أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبى بن كعب فكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم لا فى النصف

الباقى فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى فى بيته فكانوا يقولون أبق أبى»[٢] .

فهذا إسناد منقطع الحسن البصرى ولد سنة (٢١ هـ) ومات عمر فى أواخر سنة (٢٣هـ) أو فى أول المحرم سنة (٢٤ هـ) فأنى يمكن للحسن أن يسمع عمر .

٢ – ما أخرجه الترمذى فى العلل الكبير : فيما جاء فى المرأة إذا استكرهت على الزنا قال : حدثنا على بن حجر حدثنا معمر بن سليمان الرقى عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : «استكرهت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها الحد وأقامه على الذى أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهرًا»[٣] هذا الحديث منقطع من موضعين قال الترمذى : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال الحجاج بن أرطاة لم يسمع من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه حيث ولد بعد موت أبيه.

بما يعرف الانقطاع :

١ – عدم ملاقاة الراوى لمن روى عنه، ويعرف عدم الملاقاة بإخبار الراوى عن نفسه أو بجزم إمام مُطَّلع .

٢ – مجىء الحديث من طريق آخر وفيه زيادة رجل أو أكثر سواء كان هذا الطريق فى نفس المصدر، أو فى مصدر آخر من كتب السنة .

٣ – أن ينص على الانقطاع إمام معتمد من أهل المعرفة والخبرة بهذا الشأن .

حكم الحديث المنقطع :

الحديث المنقطع ضعيف لفقده شرطًا من شروط القبول وهو اتصال السند، ولجهالة حال الراوى الذى سقط منه.

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

(١) مقدمة ابن الصلاح

(٢) سنن أبى داود ـ كتاب القنوت باب الوتر فى القنوت ٢/٦٥.

(٣) علل الترمذى ٢٢٥، وأخرجه فى سننه، كتاب الحدود باب فى المرأة إذا استكرهت على الزنا ٤/٥٥.

المنكر من الأحاديث

تعريفه: المنكر لغة : اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده أو لم يعرفه[1] .

اصطلاحًا: تعددت أقوال علماء الحديث فى تعريفه إلى الأقوال الآتية:

الأول: أنه الحديث الذى تفرد به الراوى الضعيف ولم يكن ثمة ثقة خالفه، وهذا ما ذهب إليه الترمذى فى تعريفه[2] .

مثاله : ما أخرجه الترمذى فى سننه قال: «حدثنا الفضل بن الصباح، أخبرنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد ابن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ: «**السلام قبل الكلام**». وبهذا الإسناد عن النبى ﷺ قال: «**لا تدعوا أحداً إلى الطعام حتى يسلم**». قال أبو عيسى : هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه. سمعت محمداً يقول: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف فى الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث[3].

الثانى : المنكر هو الذى يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث وهو متن الحديث إلا عن طريق الذى رواه فيكون منكرًا. وهذا ما ذهب إليه فى تعريفه الإمام أبو بكر البرديجى[4] . قال الحافظ ابن رجب معلقًا على كلام البرديجى : «وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به الثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»، كما قال الإمام أحمد فى حديث مالك عن الزهرى عن عائشة : «إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى». قال : لم يقل هذا أحد إلا مالك، وقال: وما أظن مالكًا إلا غلط فيه لم يجىء به أحد غيره، وقال غيره: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة، ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث فى القادم يطوف طوافًا واحدًا»[5].

الثالث : أنه مثل الشاذ فى التفرد، غير أن المتفرد المخالف فى الشاذ ثقة وفى المنكر ضعيف، وقد ألمح إلى ذلك ابن الصلاح فى مقدمته حيث قسمه إلى قسمين :

أحدهما : الفرد المخالف لما رواه الثقات. ومعلوم أنه لم يشترط كون المخالف ثقة بل هو على الأرجح ضعيف حتى يتميز عن الشاذ. ويؤكد ذلك ما قاله فى القسم الثانى.

ثانيهما : الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

وهذا القسم يختلف حكمه من حال إلى حال، كما فصله أثناء كلامه على الحديث الشاذ. وقد تبعه على هذا التعريف من العلماء النووى[٦]، وابن كثير[٧] ، والعراقى[٨].

الرابع : ما رواه الراوى الضعيف مخالفًا للثقات وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر ، وعليه كثير من المحدثين ، واستقر عليه العمل عند المتأخرين[٩].

وقد مثَّل الحافظ ابن حجر للمنكر هذا فى شرح النخبة بما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبيب بن حبيب عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس ﵄ عن النبى ﷺ قال : «**من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة**».

- وقد تفرد حبيب بن حبيب برفعه، وقد ضعف «حبيبًا» غير واحد[١٠] .

وعليه قال أبو حاتم عن الحديث : «هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا وهو المعروف»[١١] .

حكم الحديث المنكر :

الحديث المنكر بالتعريف الذى استقر عليه المتأخرون، وما عرفه به ابن حجر ضعيف جدًا؛ لأن راويه ضعيف، وزاد بالمخالفة ضعفًا.

الفرق بين قول الجمهور : فلان منكر الحديث وقول الإمام أحمد ذلك:

قال المحدث التهانوى : «وكذا فرق بين قول الجمهور : فلان منكر الحديث وبين قول أحمد ذلك، فإن الجمهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات فى روايته، وأحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث»[١٢].

أ. د/ علاء عنتر محمد مصطفى

الهوامش:

(١) المعجم الوسيط مادة «نكر» ٢/٩٨٩ .
(٢) أسباب اختلاف المحدثين ١/٣٧٧ ، ٣٧٨ .
(٣) سنن الترمذى، كتاب الاستئذان، باب ما جاء فى السلام قبل الكلام ٥/٥٩ .
(٤) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢٢ .
(٥) المصدر السابق صـ ٢٥٣ .
(٦) التقريب بشرح تدريب الراوى ١/٢٣٩ .
(٧) الباعث الحثيث ٦٣ .
(٨) فتح المغيث للعراقى صـ ٨٨ .
(٩) شرح النخبة ٣٥ ، ٣٦ .
(١٠) ينظر ميزان الاعتدال ٢/ ترجمة (٢٣٢٢).
(١١) شرح النخبة ٣٥ .
(١٢) قواعد فى علوم الحديث ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

المهمل من الرواة

- **تعريف المهمل**: هو من ذكر فى إسناد الحديث أو متنه[1] باسم لا يميزه عن غيره ممن يشاركه فى هذا الاسم، كأن يقال: عن محمد أو عن أحمد ونحو ذلك.

- **كيف يعرف المهمل؟**: يعرف المهمل الواقع فى إسناد الحديث أو متنه بالآتى:

١ - ورود المهمل مسمى فى بعض الروايات، ويلزم لذلك تخريج الحديث وجمع طرقه حتى نستطيع الوقوف على اسم هذا المهمل.

٢ - الترجمة لشيوخ هذا المهمل وتلاميذه، فقد نستطيع أن نتعرف على هذا المهمل ونقف على اسمه كاملاً من خلال هذه التراجم.

٣ - معرفة اصطلاح الأئمة فى ذلك، فالإمام البخارى - رحمه الله تعالى - مثلاً إذا قال: حدثنا محمد بدون ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين فالمراد به محمد بن يحيى الذهلى، غير أنه لا يذكره بما يميزه لما وقع بينهما بسبب مسألة اللفظ بالقرآن الكريم.

٤ - الرجوع إلى كتب شروح السنة، فلعل الشراح وقفوا على اسمه وميزوه عن غيره فى أثناء شرحهم للحديث الذى وقع فيه المهمل.

٥ - الرجوع إلى المستخرجات على كتب السنة؛ لأن المستخرج ربما عين المبهم وميز المهمل وهذا واقع بكثرة.

- **حكم الحديث الذى فى إسناده أو متنه راوٍ مهمل**:

أولاً: حكم الحديث الذى فى إسناده راوٍ مهمل: إذا لم نستطع أن نميز المهمل الذى فى إسناد الحديث من غيره ممن يشاركه فى هذا الاسم فإننا نتوقف فى قبول حديثه؛ لأنه كما يحتمل أن يكون هذا المهمل ثقة يحتمل أن يكون ضعيفاً، بل يحتمل أن يكون كذاباً، هذا إذا كان المهمل من غير الصحابة.

أما إذا كان المهمل من الصحابة كأن يقول أحد التابعين الثقات: حدثنى «محمد» من أصحاب النبى ﷺ ولم نستطع تمييزه عن غيره، فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث من قريب أو بعيد، وذلك لأن المهمل صحابى والصحابة جميعاً عدول بتعديل الله - عز وجل - ورسوله ﷺ لهم، فلا يضر الإهمال أو

الجهالة العينية بالصحابى؛ لأن حالهم جميعاً - رضى الله عنهم - معروف، وإنما يبحث عن الراوى لمعرفة حاله.

ثانياً: حكم الحديث الذى فى متنه راوٍ مهمل :

إذا لم نستطع أن نميز المهمل الذى فى متن الحديث فإن ذلك لا يؤثر فى الحكم على الحديث صحةً أو ضعفًا، وذلك لأنه لا دخل له برواية الحديث.

أ.د/ الخشوعى الخشوعى محمد

الهوامش:

(١) الإسناد : هو الطريق الموصل إلى متن الحديث. والمتن : هو نص الحديث.

الموصول من الأحاديث

١ - **كلمة موصول فى معنى متصل،** وقد جرت تلك الكلمة على لسان المحدثين، ويعنون بها أن هذا حديث متصل السند، فالاتصال من أوصاف السند.

وأصل الاتصال: اتحاد الأشياء بعضها بالبعض، كاتحاد طرفى الدائرة، والاتصال نقيض الانفصال.

ويستعمل الوصل فى الأعيان المحسوسة، وفى المعانى المعقولة، يقال: وصلت فلانًا.

ومن هذا قول الله تعالى: ﴿**ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل**﴾[١].

وإذا قيل: فلان متصل بفلان، فمعناه: بينهما نسب أو مصاهرة.

وفى قول الله سبحانه: ﴿**ولقد وصلنا لهم القول**﴾[٢]، أى أكثرنا لهم النصيحة والقول موصولاً بعضه ببعض.

٢ - **تعريف المتصل اصطلاحًا:** قال ابن الصلاح: هو الذى اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهى إلى منتهاه[٣].

قال : ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف.

وبالتأمل فى تعريف ابن الصلاح نلحظ أمورًا:

أ - أنه جعل الاتصال من أوصاف السند، فإذا قيل: هذا حديث متصل، أى سند متصل، وبناء على هذا القيد يخرج المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، فهذه الأنواع لا تسمى متصلة.

ب - قيّد رواية كل راوٍ عمن فوقه بالسماع فقط، وعليه فلا تدخل العنعنة فى الاتصال.

ج - خصَّ المتصل - عند الإطلاق - بالمرفوع والموقوف فقط، وعلى هذا فلا يطلق على أقوال التابعين التى تسمى (مقطوعة) أنها متصلة حتى لو كانت موصولة الإسناد.

قال ابن الصلاح: ومثال المتصل المرفوع: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ومثال الموقوف المتصل: مالك عن نافع عن ابن عمر قوله.

فأنت ترى أن ابن الصلاح ذكر العنعنة فى المثالين، مما يفيد عدم اشتراط السماع فى الاتصال كما يتوهم من التعريف السابق، وفى هذا رد على النبهانى فى «شرح المنظومة البيقونية» حيث قيد الاتصال بالسماع فقط.

ولكنا نرى أن عنعنة المدلس قبل بيان سماعه لا توصف بالاتصال، وحيث إن المثالين اللذين ذكرهما ابن الصلاح لم يوصف أحد من الرواة بالتدليس، فلا مانع من الوصف بالاتصال حينئذ.

٣ - **أقوال التابعين:** ظاهر كلام ابن الصلاح عدم دخولها فى الموصول، حتى لو اتصلت الأسانيد إلى أصحابها لا يسمونها متصلة، بل يسمونها مقطوعة.

وهناك كما نعلم تنافر بين الوصل والقطع، لكن إذا قيدت فهذا جائز وواقع من كلام أهل هذا الشأن فيقولون: هذا متصل إلى سعيد ابن المسيب، أو موصول الإسناد إلى الزهرى، أو إلى مالك ونحو ذلك[٤].

وتعليلهم بعدم إطلاق لفظة متصل على المقطوع؛ لأن المقطوع ضد الموصول، فكرهوا أن يطلقوا الاسم الواحد على الشىء وضده.

أقول: هذا تعليل غير مسلم؛ لأن اللغة العربية تجيز إطلاق الاسم على الشىء ونقيضه، ولذا كان تعريف النووى يشمل المقطوع حيث قال: إن المتصل هو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان[٥].

فقوله: (على من كان) يوحى بدخول المقطوع وهى أقوال التابعين فمن بعدهم، وهذا رأى النووى وابن جماعة الذى زاد: أو إجازته إلى منتهاه[٦].

٤ - **العلاقة بين المتصل والمسند:** ظاهر تعريف المتصل أنه يتداخل مع المسند، لكن لكى تتضح العلاقة بينهما - لابد من الرجوع إلى مصطلح المسند - فسترى أن المسند أعم من المتصل، لما سبق أن المتصل لا يدخله المرسل، بخلاف المسند فهو المرفوع خاصة سواء كان متصلاً أم منقطعًا.

- وقيل: هما سواء وأن المسند: هو المتصل إسناده سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا؛ لكن يفترقان من جهة أن استعمال المتصل فى المرفوع والموقوف على حد سواء، والمسند استعماله فى المرفوع أكثر من الموقوف والمقطوع.
- وقيل المسند: هو المرفوع المتصل إلى النبى ﷺ خاصة.

ورجح بعضهم هذا الرأى حتى يتميز به عن المرفوع فقط، أو المتصل فقط، حيث إن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أو لا. والمتصل ينظر فيه إلى حال السند مع قطع النظر عن المتن مرفوعًا أو موقوفًا، بخلاف المسند ينظر فيه إلى الحالين معًا فيجمع بين شرطى الرفع والاتصال، فيكون بينه وبين الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق.

والله أعلم

أ. د/ مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش:

(١) سورة البقرة، آية ٢٧.

(٢) سورة القصص، آية ٥١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، النوع الخامس، ص ٤٤.

(٤) التبصرة والتذكرة للعراقي ١/١٢١.

(٥) التدريب شرح التقريب للسيوطي ١/٢٠١.

(٦) المنهل الروى لابن جماعة، ص ٤٧.

الموقوف من الحديث

تعريفه لغة : اسم مفعول من - الوقف - كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى، ولم يرفعه إلى رسول الله ﷺ.

وعند علماء الحديث : هو ما أضيف إلى الصحابى أو الصحابة من قول أو فعل ونحوه ولا يتجاوز ذلك إلى رسول الله ﷺ [١].

ثم هو إذا كان متصل الإسناد إلى الصحابى فيكون من الموقوف المتصل ، ومنه ما لا يكون متصل الإسناد فيكون من الموقوف غير الموصول، وشأنه فى ذلك شأن الحديث المرفوع إلى رسول الله ﷺ متصلاً كان أو غير متصل. ثم إذا أطلق الموقوف فالمراد به ما ذكرنا من تخصيصه بالصحابة، أما إذا استعمل فى غير الصحابى فينبغى استعماله مقيدًا، فيقال بحديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاووس أو نحو هذا من غير الصحابى.

أهمية هذا النوع :

وتظهر أهميته : فى معرفة من أسند إليه الحديث، هل هو من المرفوع إلى رسول الله ﷺ، أو من الموقوف على الصحابى، أو من المقطوع الذى أضيف إلى التابعى. وفى ذلك فائدة عظيمة فى التمييز بينهم، والوقوف على ما يحتج به من عدمه.

أمثلة للحديث الموقوف :

منها : قول ابن مسعود رضي الله عنه: «**إن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين**»[٢].

ومنها قول أبى بكر وابن عباس - رضى الله عنهم : «الجد أب»[٣] .

ومنها قول ابن عباس - رضى الله عنهما : «**شرعة ومنهاجًا**»: «سبيلاً وسنة»[٤] .

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «لولا آيتان فى كتاب الله تعالى ما حدثت حديثًا»[٥] .

حكم الحديث الموقوف :

الموقوف : يدور بين الصحة والحسن والضعف، فهو من الأنواع التى تشترك بين الأقسام الثلاثة وذلك بحسب حال الإسناد إلى الصحابى الجليل الذى وقف عليه هذا القول ، ودرجته تتضح بعد دراسة إسناده.

الحالات التى يأخذ فيها الموقوف حكم المرفوع إلى النبى ﷺ :

يأخذ الموقوف حكم المرفوع فى حالات :

- منها : (أ) : قول الصحابى أُمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، مثل قول أم عطية - رضى الله عنها : «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا»(٦).

وقول أنس رضي الله عنه : «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»(٧) .

(ب) إذا تكلم عن حكم شرعى لا يحتمله إلا أن يكون مأخوذاً من الوحى. مثل قول عائشة - رضى الله عنها : «فرض رسول الله الصلاة حين فرض ركعتين ركعتين فى الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد فى صلاة الحضر»(٨).

(جـ) إذا نسب الأمر إلى زمن النبى ﷺ كقول جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما : «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل»(٩).

وقول ابن عمر - رضى الله عنهما : «كنا نُخَيّر بين الناس فى زمن النبى ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان - رضى الله عنهم"(١٠).

(د) إذا ورد فى الرواية ما يفيد أن الصحابى يبلغ به إلى النبى ﷺ كقولهم «يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به النبى ﷺ»، مثل حديث : «**الناس تبع لقريش فى هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم**»(١١) ففى بعض روايات الحديث عن أبى هريرة رضي الله عنه قولهم : «يبلّغ به النبى ﷺ» أى أبو هريرة وفى كثير منها التصريح بإضافته إلى النبى ﷺ.

(هـ) قول الصحابى من السنة كذا .... إلخ مثل قول علىّ رضي الله عنه من السُّنة : «وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة»(١٢).

(و) تفسير الصحابى لآية لها تعلق بسبب النزول كقول جابر رضي الله عنه : كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول(١٣) فأنزل الله تعالى : ﴿**نساؤكم حرث لكم**﴾(١٤).

أ. د/ مروان محمد مصطفى شاهين

مراجع للاستزادة :

مقدمة ابن الصلاح .
التقييد والإيضاح للعراقى.
النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر.
فتح المغيث للسخاوى.
تدريب الراوي للسيوطى.
فتح الباقى لزكريا الأنصارى.

الهوامش :

(١) تدريب الراوى ١٥٧/١ تيسير مصطلح الحديث د/ الطحان، ص ١٣٠.

(٢) البخارى كتاب الاعتصام باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ حديث رقم ٧٢٧٧.

(٣) البخارى كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة.

(٤) البخارى كتاب الإيمان باب بنى الإسلام على خمس.

(٥) رواه البخارى فى كتاب العلم باب حفظ العلم حديث رقم ١١٨.

(٦) البخارى كتاب الجنائز باب اتباع النساء الجنائز حديث رقم ١٢٧٨.

(٧) البخارى كتاب الأذان باب الأذان مثنى مثنى حديث رقم ٦٠٣.

(٨) البخارى كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة حديث رقم ٣٥٠، ومسلم فى أول كتاب صلاة المسافرين وقصرها حديث رقم ١٦٠٢.

(٩) البخارى كتاب النكاح باب العزل حديث رقم ٥٢٠٧.

(١٠) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب فضل أبى بكر بعد النبى ﷺ حديث رقم ٣٦٥٥.

(١١) مسلم كتاب الإمارة باب الخلافة فى قريش حديث رقم ٤٨٠٤.

(١٢) رواه أبو داود فى رواية ابن داسة وابن الأعرابى لسنن أبى داود كتاب الصلاة، حديث رقم ٧٥٦.

(١٣) أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب النكاح باب جواز جماع امرأته فى قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر ٤٩٥/٢ رقم الحديث ١٤٣٥، والآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(١٤) تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٢.

النازل من الأسانيد

النزول : ضد العلوّ، فهو كثرة الوسائط فى السند، أو تأخر سماع الراوى، أو تأخر وفاته. وإذا كان العلو المطلوب فى الحديث الشريف على خمسة أقسام، كما وضحها الأئمة، فإن النزول على خمسة أقسام أيضًا، كل قسم من أقسام العلوّ ضده قسم من أقسام النزول. فتكون على هذا النحو:

١ - البعد من رسول الله ﷺ من حيث العدد.

٢ - البعد من إمام من أئمة الحديث أيضًا من حيث العدد، وإن قلّ العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

٣ - النزول إلى رواية البخارى ومسلم، أو أحدهما فى صحيحه، أو غيرهما من أصحاب الكتب المُعْتَمَدة، مثل سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ونحوها.

٤ - النزول بتأخر وفاة الراوى، ومثاله ما يُروى مثلاً عن ثلاثة عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم أبى عبد الله، أنزل مما يُروى عن ثلاثة عن أبى بكر البيهقى عن الحاكم أبى عبد الله. لتقدم وفاة البيهقى على وفاة ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة .

٥ - النزول بتأخر السماع من الشيخ، فمن سمع منه متأخرًا كان أنزل ممن سمع منه قبله. وهذا القسم يفيد فى بيان مدى صحة رواية المختلط بأخرة، فتترك رواية من سمع منه متأخرًا، وتقبل رواية من كان سماعه منه متقدمًا قبل أن يختلط.

قال ابن الصلاح: «ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه، والفضيلة للعلو»[١]، وحكى ابن خلاّد عن بعض أهل النظر أنه قال: «التنزيل فى الإسناد أفضل، واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر فى تعديل كل راوٍ وتجريحه، فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر»[٢]. قال ابن الصلاح معقبًا: «وهذا مذهب ضعيف الحجة»[٣].

وقد حرص الأئمة على الإسناد العالى، وذموا النزول فقال علىّ بن المدينى، وأبو عمرو المستملى النيسابورى: النزول شؤم[٤]، وقال ابن معين: الإسناد النازل قرحة فى الوجه[٥].

قال ابن دقيق العيد: «لأن كثرة المشقة

ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية – وهو الصحة – أولى».

فإن تميز الإسناد النازل بفائدة ـ كزيادة الثقة فى رجاله ـ على العالى، أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع، وفى العالى حضور أو إجازة أو مناولة أو تساهل بعض رواته فى الحمل ونحو ذلك، فهو المختار، ويكون العدول حينئذٍ إلى النزول ليس بمذموم ولا مفضول.

قال وكيع لأصحابه: «الأعمش أحب إليكم عن أبى وائل عن عبد الله، أم سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟

فقالوا: الأعمش عن أبى وائل أقرب. فقال: الأعمش شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه».

وقال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال».

وقال السِّلفى: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة، على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذٍ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق».

وقال الوزير نظام الملك: «عندى أن الحديث العالى ما صحَّ عن رسول الله ﷺ وإن بلغت رواته مائة»[6]. قال ابن الصلاح معلِّقًا: «فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب، والله أعلم»[7].

أ. د/ على عبد الباسط مزيد

مراجع للاستزادة :

(١) هذا البحث مستفاد من: مقدمة ابن الصلاح (ص١٣٠-١٣٤) في النوع التاسع والعشرين: معرفة الإسناد العالي والنازل، وتدريب الراوي (٢/٢٣٩-٢٤٩)، وفتح المغيث للعراقي (ص٣٠٨-٣١٦) مكتبة السُّنَّة بالقاهرة، وللسخاوي (٣/٣٣١-٣٦٤) مكتبة السنة، والتبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٢٥٤-٢٦٣)، المطبعة الجديدة (١٣٥٤هـ).

الهوامش :

(١) المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٤) دار الكتب العلمية ببيروت (ص١٣٤).

(٢) نقلاً عن المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٤).

(٣) المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٤).

(٤) المقدمة (ص ١٣٤)، وفتح المغيث للعراقي (ص ٣١٦).

(٥) فتح المغيث للعراقي (ص ٣١٦).

(٦) ما سبق في: فتح المغيث للعراقي (ص ٣١٦)، المقدمة (ص١٣٣).

(٧) المقدمة لابن الصلاح (ص ١٣٣).

ناسخ الحديث ومنسوخه

من الأسس التى بنى التشريع الإسلامى عليها : التدرج فى تشريع الأحكام حتى تتهيأ النفوس لتقبلها ولا تفاجأ بها فيشق عليها، وهذا التدرج يقتضى تشريع بعض الأحكام لتكون علاجاً لحالات اقتضتها الظروف والملابسات، ثم تنتهى هذه الأحكام بعد ذلك بالنسخ لزوال مقتضياتها، حتى إذا تم شرع الله تعالى نزولاً؛ بقيت محكمة إلى يوم الدين. وشريعتنا الإسلامية قد تمت بنزول قوله تعالى : **﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾**(١) فبعد نزول هذه الآية الكريمة الدالة على تمام الشريعة وكمالها؛ لا يكون هناك تبديل ولا تغيير.

والنسخ قد يقع بين الشرائع السماوية وبعضها، أو يقع فى الشريعة الواحدة. إذ قد يُشرع الحكم لتحقيق مصلحة وقتية تقتضيها أسباب خاصة، فإذا زالت هذه الأسباب زالت تلك المصلحة التى شرع الحكم من أجلها، فيصبح الحكم لا فائدة من بقائه.

ومن أمثلة هذا : نهى النبى ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحى حين وفدت طائفة من فقراء المسلمين على المدينة أيام عيد الأضحى. وعلة هذا النهى هو التوسعة على هذه الطائفة، فلما زالت العلة التى من أجلها شُرع الحكم، جاء النسخ بقول رسول الله ﷺ :

«**إنما نهيتكم من أجل الدافَّة**(٢) **التى دَفَّت عليكم، فكلوا وتصدقوا وادخروا**(٣)».

والنسخ فى اللغة يطلق على معان :

١ - **بمعنى الرفع والإزالة:** والإزالة نوعان: إزالة إلى بدل، وإزالة إلى غير بدل.

(أ) **فالإزالة إلى بدل :** وهى عبارة عن إبطال شىء وإقامة آخر مكانه؛ كنسخت الشمس الظل، بأن أذهبته وحلت محله. وكنسخ الشيب الشباب.

(ب) **والإزالة إلى غير بدل :** وهى عبارة عن رفع الحكم وإبطاله من غير تعويض عن المنسوخ، كنسخت الريح أثر القوم، بأن أبطلتها وعفت عليها(٤). ومن هذا النوع قوله تعالى : **﴿فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته ...﴾** الآية(٥).

٢ - **أو بمعنى النقل والتحويل :** وهو إما نقل مع بقاء الأول. كنسخت الكتاب إذا نقلت

ما فيه وبقى الأصل. ومنه قوله تعالى : ﴿**إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون**﴾[٦]. وإما تحويل مع بقاء الشىء فى نفسه. ومنه تحويل المناسخات فى المواريث، فإنها تنقل من قوم إلى قوم مع بقائها فى نفسها.

والنسخ فى الاصطلاح له عدة تعريفات؛ منها :

- أنه بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه.
- أو أنه رفع حكم شرعى بدليل شرعى متراخ عنه.

والفرق بين التعريفين يرجع لكلمتى «**بيان**» و «**رفع**» مع اتفاق باقى القيود، وهذا يرجع إلى أن النسخ فيه جهتان :

- **أحدهما** : بالنسبة إلى الله تعالى، فمن راعى هذه الجهة عبَّر بالبيان، لأن النسخ فى حقه تعالى بيانٌ محضِ انتهاء مدة الحكم الأول، وليس فيه معنى الرفع؛ لأنه كان معلوماً عند الله تعالى أنه ينتهى فى وقت كذا بالنسخ.
- **ثانيهما** : بالنسبة إلى البشر، فمن راعى هذه الجهة عبر بالرفع؛ لأنه زال عنهم ما كان ظاهر الثبوت وخلفه شىء آخر[٧].

فهو تبديل أو رفع للحكم بالنظر إلى علم البشر، وبيان لمدته بالنظر إلى علم الله تعالى.

وتعلُّم علم الناسخ والمنسوخ فرض كفاية لتوقف بعض الأحكام عليه، وقد تكلم فيه النبى ﷺ. وعن السلمى عن علىّ رضي الله عنه أنه مر بأبى عبد الرحمن صاحب أبى موسى وهو يقص على الناس. فقال: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟» قال: لا. قال: «هلكت وأهلكت». وقال الزهرى : «من لم يعلم الناسخ والمنسوخ خلط فى الدين»[٨].

وللنسخ شروط منها :

١ - أن يكون المنسوخ حكمًا شرعيا، فلا يدخل النسخ الأحكام العقلية والاعتقادية، كوحدانية الله تعالى ووجوب الإيمان به.

ولا يدخل النسخ الأحكام الحسية، كإحراق النار.

ولا يدخل النسخ أيضاً الأحكام المؤبدة بالنص أو بدلالته، كقوله تعالى فى بيان حكم قاذف المحصنات : ﴿**ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً**﴾[٩]. وكقوله ﷺ : «**الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة**»[١٠].

ومثال المؤبد بالدلالة : كالشريعة التى توفى رسول الله ﷺ عنها، فإنها مؤبدة إلى يوم القيامة بدلالة أنه ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين.

ولا يدخل النسخ أيضاً فى الإخبار عن الأمور الماضية أو المستقبلة أو الحاضرة،

كقوله تعالى : ﴿**فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية • وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية**﴾[11].

أما الأخبار التى تتضمن حكمًا شرعيا فهى محل للنسخ باعتبار ما تضمنته من حكم شرعى.

٢ - ومن شروط النسخ أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه. فإن المقترن بالحكم كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً.

٣ - وأن يكون النسخ بشرع، فلا يكون ارتفاع الحكم بالموت نسخاً بل سقوط تكليف.

٤ - ألا يكون المنسوخ مقيداً بوقت، وإلا فلا يكون انقضاء ذلك الوقت نسخاً له، كقوله تعالى : ﴿**وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر**﴾[12].

٥ - وأن يكون الناسخ مثل المنسوخ فى القوة أو أقوى منه.

٦ - وأن يكون المقتضى للمنسوخ غير المقتضى للناسخ حتى لا يلزم البداء[13].

وللنسخ علامات يعرف بها، فمن طرق معرفته :

١ - أن يكون لفظ النبى ﷺ صريحاً بالنسخ. نحو قوله ﷺ :

«**نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم. ونهيتكم عن النبيذ إلا فى سقاء، فاشربوا فى الأسقية كلها. ولا تشربوا مسكراً**»[14].

٢ - أو يكون لفظ الصحابى ناطقاً به. نحو حديث على بن أبى طالب رضي الله عنه :

«**كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام فى الجنازة، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس**»[15]. وعنه أيضاً أنه قال فى شأن الجنازة: «**إن رسول الله ﷺ قام ثم قعد**»[16].

٣ - أو يكون التاريخ معلوماً. كحديث شداد ابن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال : «**أفطر الحاجم والمحجوم**»[17]. وروى فى حديث ابن عباس - رضى الله عنهما : «**أن النبى ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم**»[18].

بَيَّن الشافعى أن الحديث الثانى ناسخ للأول، من حيث إنه روى فى حديث شداد أنه كان مع النبى ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلاً يحتجم فى شهر رمضان فقال : «**أفطر الحاجم والمحجوم**». وروى فى حديث ابن عباس أن النبى ﷺ «**احتجم وهو محرم صائم**» فظهر بهذا أن الأول كان زمن الفتح سنة ثمان، وأن الثانى كان فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

٤ – أو يعرف بالإجماع. كحديث قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة، فإنه منسوخ. وعرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به. والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره. فقد جاء عن رسول الله ﷺ من حديث معاوية : «**من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه**»[١٩]. وحكى الترمذى فى آخر جامعه الإجماع على ترك العمل به[٢٠]. ونحوه أيضاً قال الماوردى: «انعقد الإجماع من الصحابة على أنه لا يقتل. ولا يخدش الإجماع ما جاء من روايات تؤكد على القتل فى الرابعة، لأن تلك الروايات فيها مقال، ولو ثبتت لكان العذر عنهم أنه لم يبلغهم النسخ». وعُدَّ ذلك من ندرة الخلاف. وممن حكى الإجماع أيضاً النووى حيث قال: «والقول بالقتل قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم. والحديث الوارد فيه منسوخ، إما بحديث : «**لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ...**»[٢١] ولم يذكر فى الثلاث شارب الخمر. وإما بأن الإجماع دَلَّ على نسخه»[٢٢].

اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن بالقرآن، وجواز نسخ السنة بالسنة. واختلفوا هل تنسخ السنة بالقرآن والقرآن بالسنة؟

فأجازت طائفة كل ذلك. وقال ابن حزم : «كل ذلك ينسخ بعضه بعضاً. وبرهان ذلك ما جاء من وجوب الطاعة لما جاء عن النبى ﷺ كوجوب الطاعة لما جاء فى القرآن، ولا فرق، وأن كل ذلك من عند الله تعالى، قال سبحانه: ﴿**وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحى يوحى**﴾[٢٣] فإذا كان كلامه وحياً من عند الله عز وجل، والقرآن وحى، فنسخ الوحى بالوحى جائز».

واحتج من منع ذلك بقوله تعالى : ﴿**قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى**﴾[٢٤] قال ابن حزم: «وهذا لا حجة لهم فيه، لأننا لم نقل أن رسول الله ﷺ بدله من تلقاء نفسه، وإنما نقول إنه ﷺ بدله بوحى من عند الله تعالى، امتثالاً لأمره سبحانه وتعالى بعد بقوله : ﴿**إن أتبع إلا ما يوحى إلىَّ**﴾»[٢٥].

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿**ما ننسخ من آيةٍ أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها**﴾[٢٦] فقالوا : إن السنة ليست مثل القرآن ولا خيراً منه. قال ابن حزم : «وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه؛ لأن القرآن أيضاً ليس بعضه خيراً من بعض، وإنما المعنى : نأت بخير منها لكم، أو مثلها لكم، أى فى الأجر والثواب. فمعنى «خير منها» أى أنفع منها، لأن الناسخ لا يخلو من أحد النعمتين : إما أن يكون أثقل فى الحكم فيكون أوفر فى الأجر، وإما أن يكون أخف فى الحكم فيكون أيسر فى العمل»[٢٧].

وأيضا فإن السنة مثل القرآن فى وجهين:

أحدهما : أن كلاهما وحى من عند الله تعالى.

والثانى : استواؤهما فى وجوب الطاعة لقوله سبحانه : ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾[28]. ولا شك أن العمل بالحديث الناسخ أفضل وخير من العمل بالآية المنسوخة وأعظم أجراً.

ومثال هذا قوله تعالى : ﴿... **فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً**﴾[29]. فقد قال رسول الله ﷺ : «**خذوا عنى، خذوا عنى، قد جعل الله لهن سبيلاً. البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم**»[30]. فهذا الحديث قيل بنسخه، وأن المعمول به هو الجلد للبكر، والرجم للزانى.

واحتجوا أيضاً بعدم نسخ السنة للقرآن بقوله تعالى : ﴿**يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب**﴾[31]. قال ابن حزم «وهذا لا حجة لهم فيه، لأن كل ما جاء عن النبى ﷺ فالله - عز وجل - هو المثبت له، وهو - سبحانه وتعالى الماحى به لما شاء أن يمحو من أوامره، وكلٌّ من عند الله سبحانه وتعالى».

أ. د/ محمود رشاد خليفة

الهوامش :

(1) سورة المائدة. من الآية (3).
(2) دف الناس : أى جاءوا، والمراد هنا : من ورد من الطائفة الفقراء.
(3) صحيح مسلم. كتاب الأضاحى. حديث (1971)، سنن أبى داود. كتاب الأضاحى. حديث (2812).
(4) لسان العرب 634/3، والمصباح المنير ص 602. ومختار الصحاح ص 606.
(5) سورة الحج. من الآية (52).
(6) سورة الجاثية. من الآية (29).
(7) انظر : التعريفات. للجرجانى ص 240.
(8) الناسخ والمنسوخ. لأبى حفص عمر بن أحمد بن شاهين ص 8.
(9) سورة النور. من الآية (4).
(10) انظر : نصب الراية لأحاديث الهداية. لأبى محمد عبد الله بن يوسف الزيلعى، 377/3.
(11) سورة الحاقة الآيتان (5، 6).
(12) سورة البقرة. من الآية (187).
(13) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار. لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى ص 4، والإحكام فى أصول الأحكام. لأبى محمد على بن أحمد ابن سعيد بن حزم الظاهرى 481/4 - 531.
(14) صحيح مسلم. كتاب الجنائز. حديث (977)، وكتاب الأضاحى. حديث (1977).
(15) مسند أحمد 82/1.
(16) صحيح مسلم. كتاب الجنائز. حديث (962).
(17) أخرجه البخارى معلقاً فى صحيحه، فى كتاب الصوم، باب الحجامة والقىء للصائم، وسنن الترمذى. كتاب الصوم. حديث (774)، وسنن أبى داود. كتاب الصوم. حديث (2367، 2369، 2370، 2371)، وسنن ابن ماجه. كتاب الصيام. حديث (1679، 1680، 1681).
(18) صحيح البخارى. كتاب الصوم. حديث (1938، 1939)، وسنن الترمذى. كتاب الصوم. حديث (775).

(١٩) سنن أبى داود . كتاب الحدود . حديث (٤٤٨٤)، سنن الترمذى. كتاب الحدود . حديث (١٤٤٤).
(٢٠) كتاب العلل من سنن الترمذى ٥/٣٩٢.
(٢١) صحيح البخارى. كتاب الديات. حديث (٦٨٧٨).
(٢٢) انظر : الناسخ والمنسوخ. لابن شاهين ص ٢٥، والاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٢٦، وفتح المغيث للسخاوى ٣/٦٣، ٦٤، والتقييد والإيضاح. للعراقى ص ٢٨٠.
(٢٣) سورة النجم. الآيتان (٣، ٤).
(٢٤) سورة يونس. من الآية (١٥).
(٢٥) سورة الأنعام. الآية (٥٠).
(٢٦) سورة البقرة. من الآية (١٠٦).
(٢٧) الناسخ والمنسوخ. لأبى القاسم هبة الله بن سلامة. بهامش أسباب النزول ص ٢٨.
(٢٨) سورة النساء. من الآية (٨٠).
(٢٩) سورة النساء. من الآية (١٥).
(٣٠) صحيح مسلم. كتاب الحدود. حديث (١٦٩٠).
(٣١) سورة الرعد. الآية (٣٩).

نسب الرواة التى على خلاف ظاهرها

المراد بهذا النوع:

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة ولم تكن النسب مرادة، فتجد أنهم نسبوا إليها لأمر عارض فصارت لها الغلبة على نسبهم، كنزول فى بلدة أو مجالستهم لأهل صنعة أو نحو ذلك....

فائدته :

١ - معرفة أن هذه النسبة ليست حقيقية وإنما نُسب إليها صاحبُها لأمرٍ عارض، وبالتالى يعرف ذلك العارض أو السبب الذى من أجله نسب الراوى إلى تلك النسبة.

٢ - دفع توهم التعدد إذا نسب مرة إلى نسبة حقيقية وأخرى إلى غير ظاهر تلك النسبة فيظن أنهما اثنان وهما فى الحقيقة واحد.

٣ - كشف المدلسين، وينظر الأمثلة من الثالث عشر وحتى الخامس عشر.

أمثلته :

١ - **أبو مسعود البدرى** ﷺ : اسمه عقبة بن عمرو الأنصارى لم يشهد بدرًا على رأى الأكثرين إنما نزل فيها فنسب إليها.

٢ - **سليمان بن طرخان** : هو أبو المعتمر نزل فى بنى تميم فقيل له: التيمى وليس منهم.

٣ - **أبو خالد الدالانى** : دالان بطن من همدان وليس منهم إنما هو أسدى مولاهم.

٤ - **إبراهيم بن يزيد الخوزى** : وليس من الخوز إنما نزل شعبهم بمكة فنسب إليهم.

٥ - **عبد الملك بن سليمان العرزمى** : وعرزم قبيلة من فزارة بالكوفة وهذا ليس منهم وإنما نزل جبانة عرزم فنسب إليها.

٦ - **محمد بن سنان العوقى** : نسبة إلى العوقة بطن من عبد القيس ومحمد هذا ليس منهم وإنما هو باهلى نزل بهم فنسب إليهم.

٧ - **أحمد بن يوسف السلمى** : من شيوخ مسلم أُمهُ هى السلمية وأما هو فأزدى، فنسب إلى قبيلة أمه.

٨ - **أبو عمرو بن نجيد السلمى** : كذلك فإنه حفيد سابقه أى ولد ولده.

٩ - **أبو عبد الرحمن السلمى الصوفى** : كذلك فإن جده ابن عم أحمد بن يوسف السلمى السابق وأمه بنت أبى عمرو بن نجيد المذكور.

١٠ - **مقسم مولى ابن عباس** : والحق ليس مولى ابن عباس إنما هو مولى لعبد الله ابن الحارث واشتهر بأنه مولى لابن عباس لملازمته إياه.

١١ - **يزيد الفقير** : المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى الفقر ضد الغنى، وليس كذلك؛ وإنما أصيب فى فقار ظهره فكان يشكو منه فقيل له ذلك.

١٢ - **خالد الحذاء** : المتبادر إلى الذهن أنه نسبة إلى صناعة الأحذية وليس كذلك وإنما اختلف فيه على قولين:

(أ) قيل : كان يكثر الجلوس معهم.

(ب) وقيل : ليس الأمر من تلك الصنعة أو الحرفة وإنما كان من قوله: احْذُ على هذا النحو فلقب بذلك[١].

١٣ - ومن هذا الباب من ينسب إلى بلدة من أعمال قرية بمصر تسمى الحسينية فيقال له: الحسينى لسكناه بها فيظن أنه من ذرية الحسين سبط رسول الله ﷺ.

١٤ ـ وكذلك الزبيرية وكانت تقع بالوجه البحرى بمصر واندثرت الآن بسبب جريان النيل وامتداده فكان من ينسب إليها يقال له: زبيرى فيظن أنه من ذرية الزبير بن العوام حوارى رسول الله ﷺ.

١٥ - كذلك الجعفرية وهى محلة مشهورة فى الجانب الشرقى من بغداد وهناك قريتان فى مصر بهذا الاسم فمن نسب إلى واحدة منها قيل له: الجعفرى فيظن أنه من ذرية جعفر بن أبى طالب رضي الله عنه.

قال السخاوى: وفى أشباه ذلك عَمَّ الغرر.

أشهر المصنفات فيه [٢]:

١ - الأنساب للسمعانى، ويبين خلاله ما هو على غير ظاهره.

٢ - اللبـاب فى تهـذيب الأنسـاب لابن الأثير، وهو تلخيص للأول مع بعض الزيادات.

٣ - لب اللباب للسيوطى، وهو تلخيص التلخيص مع بعض الزيادات.

أ. د / محمد محمود بكار

الهوامش :

(١) تدريب الراوى ٢/٢٤٠، الغاية شرح الهداية للسخاوى ٢/٥٣٦، مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقى ص ٤٢٦، المقنع لابن الملقن ٢/٦٣٠، الوسيط لمحمد محمد أبو شهبة ص ٦٤٢، ظفر الأمانى للإمام أبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى ص١١٤، توضيح الأفكار للصنعانى ٢/٤٩٦، ٤٩٧، فتح المغيث للسخاوى ٤/٢٩٦-٣٠٠.

(٢) يمكن مراجعة مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٣٤ فقد ذكر جملة من ذلك.

النُّسَخ والصحف الحديثية

يطلق علماء الحديث لفظ النسخة أو الصحيفة على مجموعة من الأحاديث لصحابى أو تابعى ينتهى إسنادها إليه، ويشتهر بروايتها عنه شخص يكون مدارها عليه. فتعرف لدى علماء الحديث بصحيفة فلان أو نسخة فلان نسبة إلى راويها.

وهذه هى الصورة الأولى لتدوين السنة وكتابتها، وهى تدل فى مجموعها على أن كثيرًا من الأحاديث قد كُتِبَ فى وقت مبكر جدًا، وبالتحديد: فى عهد رسول الله ﷺ وصحابته.

ولهذا أطلقت غالبًا على ما كتب فى عهد الصحابة والتابعين، وبعد إيداع الحديث فى المصنفات والمسانيد أُدخل فيها كثير من النسخ والصحف بعد أن كانت مفردة، مثل صحيفة همام بن منبه فقد روى الإمام أحمد نسخة منها فى مسنده، ونسخة على بن حُجر، فقد روى الإمام الترمذى أحاديث منها فى جامعه.

وهذه النسخ أو الصحف قد توصف بالصحة كصحيفة معمر عن أنس، وصحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة رضي الله عنه، ونسخة عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه، وصحيفة على بن أبى طالب رضي الله عنه، وصحيفة أبى بكر فى الصدقات، ونسخة عبد العزيز ابن المختار، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة رضي الله عنه.

وقد توصف بالصحة لتناول العلماء لها بالقبول وشهرتها كصحيفة عمرو بن حزم التى كتبت فى عهد رسول الله ﷺ.

وقد توصف هذه النسخ بالوضع كصحيفة وصية على رضي الله عنه التى اختلقها واضعها، وزعم أن النبى ﷺ وصى بها عليّا رضي الله عنه.[1]

وهذه الصحف فى موضوعات شتى وغير مرتبة، والتى بأيدينا الآن منها تدل على ذلك، فمثلاً **صحيفة على** رضي الله عنه[2] تشتمل على موضوعات شتى.

فقد روى الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه قال: قال على رضي الله عنه: «ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة». قال: فأخرجها، فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل.

وفى الصحيفة حرم المدينة وبعض الكبائر، وأمان المسلمين، وكل هذا بعضه بجوار بعض.

ومثل هذه الظاهرة فى **صحيفة همام**[٣]، وصحيفة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كما رواها الإمام أحمد فى مسنده[٤]، وكل الصحف التى كتبت فى عهد رسول الله ﷺ، وعهد الصحابة ـ رضى الله عنهم[٥].

وقد اهتم العلماء بهذه النسخ باعتبارها المادة الأولى للتصنيف فى السنة.

قال ابن تغرى بردى فى «النجوم الزاهرة»: «وقبل هذا العصر - أى عصر تدوين السنة والتصنيف فيها - كان سائر العلماء يتكلمون عن حفظهم، ويروون العلم عن صحف صحيحة غير مرتبة، فسهل، ولله الحمد، تناول العلم»[٦].

ومن مظاهر اهتمام العلماء بهذه الصحف أنهم بينوا كيف تروى أحاديث هذه الصحف إذا كانت الصحيفة بإسناد واحد، وهو الذى فعله البخارى، ومسلم[٧].

الكتب التى ألفت فى هذا المجال :

من هذه الكتب :

١ - معرفة النسخ والصحف الحديثية: للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد[٨].

٢ - صحائف الصحابة : لأحمد عبد الرحمن الصويّان[٩].

٣ - وفى كتاب د/ محمد مصطفى الأعظمى: دراسات فى الحديث النبوى كثير من النسخ الحديثية.

أ. د. رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) الوضع فى الحديث، لعمر بن حسن فلانة، مكتبة الغزالى، دمشق (٨٧/١).
(٢) صحيفة على رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ : د/ رفعت فوزى- دار السلام بالقاهرة (ص: ١١-١٧) وهى تحتوى على ١٣٩ حديثًا.
(٣) طبعت أكثر من طبعة ومنها الطبعة التى حققها د/ رفعت فوزى، ونشرت فى مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
(٤) انظر: مسند أحمد من (٢٤٠/١١-٣٦٠) الأرقام من (٦٦٥٩-٦٧٤٨).
(٥) ومنها نسخة سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة رضي الله عنه، وهى تحتوى على تسعة وأربعين حديثًا. ونشرها د/ محمد مصطفى الأعظمى فى آخر كتابه «دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه» ونشر بجامعة الرياض (٤٨٩-٥٠٠).
(٦) النجوم الزاهرة (٣٥١/١).
(٧) تدريب الراوى (٥٥٣/١-٥٥٥).
(٨) نشر بدار الراية بالمملكة العربية السعودية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
(٩) الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ولم يبين دارًا للنشر.

نقــد المتــن

متن الحـديث هو: ألفـاظه التى تشـتـمل على معانيه[1].

والمراد بنقد المتن: تمييـز المقبـول منه من المردود على ضـوء القـواعد النـقدية المعـتبـرة عند أئمـة الحـديث ونقـاده، والتـى تأسـوا فى أصـولهـا بما ثبت عن الصـحـابة ـ رضـى الله عنهم ـ، وعـمـن بعـدهم مـن سلف الأمـة الصالح.

ومن أهم تلك القواعد:

١ – عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض لبيان ما فيه من إدراج فى المتن، أو قلب، أو اضطراب، أو تصحيف، أو تحريف، أو زيادة قام الدليل على وهم الثقة فيها. وقد خـصص المحـدثون لكل نوع من هـذا مـبـحـثاً خاصاً فى علم مصطلح الحديث[2].

٢ – عـرض الأحاديث على مـا يعـارضهـا أو يشكل عليـهـا فـى الظاهر من أحـاديث أخـرى ثابتـة، وبيـان إمكان الجـمـع أو التـرجـيح أو النسخ .وقـد خـصص المحـدثون لذلك أيضًـا مبـاحث فى علم مـصطلح الحـديث كمـا ألفـوا فـى ذلك مؤلفات[3].

٣ – عـرض متن الحديث على مـا يتعلق به من الوقـائع والحقـائق التـاريخيـة المتـفق على ثبوتها[4].

٤ – مخـالفـة الحديث للأصـول والقـواعـد الشرعية المقررة[5].

٥ – ركاكة أسلوب الحديث ومعانيه، بحيث يتفق أهل الاختصاص والأهلية على منافرتها لفظاً ومـعـنى لخـصـائص الأسلوب النبـوى الرصين ومعانيه السامية الحكيمة[6].

ورغم هذا فقـد وُجِدَ من المعاصـرين غيـر المخـتـصين بعلوم الشـريعـة فـضـلاً عن علوم الحـديث، من عـاب على المحـدثين عنايتـهم بنقد السند أكثر من عنايتهم بنقـد المتن، يقول الأسـتـاذ أحـمـد أمين: ولكنهم ـ أى علمـاء الحـديث ـ عنوا بنقـد الإسناد أكثـر مما عنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن مـا نـسب إلى النبـى ﷺ لا يتـفق والظروف التى قـيلت فيـه، أو أن الحـوادث التـاريخـيـة الثابتـة تنقضـه، أو أن عبـارة الحـديث نوع من التـعـبيـر الفلسـفـى يخـالف المألوف فى تعـبيـر النبـى ﷺ، أو أن الحـديث أشـبـه فـى شـروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا.

ثم قال: نرى البخارى نفسه على جليل قدره يثبت أحاديث دلَّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث: (**من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل**)[٧].

ومن قبله بقرون طعن بعض الناس فى المحدثين بما يدل على بعدهم عن فهم المتن وما يشتمل عليه، ومنهم من امتد طعنه إلى روايات الصحابى وادعى أنها متعارضة أو متناقضة، وقد ألف فى الرد على ذلك تفصيلاً أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة كتابه تأويل مختلف الحديث[٨].

وفى مجال الحديث وعلومه ننبه إلى أن: المقصد الأصلى للمحدثين تحرير ما روى عن رسول الله ﷺ لفظاً لفظاً بقدر الطاقة الإنسانية باستعمال أدق المناهج العلمية لهذا التحرير، والفصل بينه وبين ما وضع عليه أو أضيف إليه من غير ما ثبت عنه ﷺ والمحدثون لا يمانعون فى أن يذكر أهل التخصص فى كل مجال تحدثت عنه السنة ما عندهم مما يوافق الحديث أو يعارضه - لكنهم يرفضون رفضاً قاطعاً رد الحديث الصحيح بمعارضة ما يراه المتخصصون فى غير المجالات الدينية؛ لأن الحديث يشمل بحقائقه كل زمان إلى أن تقوم الساعة، كما يشمل كل مكان على الأرض - أما ما ينتهى إليه المتخصصون فى دراساتهم مما يتعلق بالأمور المتغيرة فمقيد بحدود الزمان والمكان، وقابل للتغير إذا اتسع مجال البحث، أو توافرت وسائل التعرف على الكائنات.

من هنا كان نقد المتن على أساس القواعد الحديثية التى اعتمدها المحدثون هو أساس البحث فى هذا الجانب - للوصول إلى المتن السالم من العلل وموانع القبول، ولا يكون ذلك إلا بعد دراسة السند واعتماد قبوله، وكذلك دراسة المتن على حسب ما قدمته من قواعدهم وغيرها. وقد أوهم كلام بعض المؤلفين فى الحديث، أن فيما ثبت سنده ما يرد على غير أساس القواعد الحديثية لنقد المتن؛ وهى عدم مخالفته صراحة كما ثبت بما هو أقوى منه، مع عدم وجود دليل على النسخ، ومع العجز عن الجمع أو التوفيق بينه وبين غيره من النصوص.

فمن ذلك قول ابن الجوزى: ما أحسن قول القائل: كل حديث تخالفه العقول، وتناقضه الأصول، وتباينه النقول، فاعلم أنه موضوع.

ومن ذلك قول ابن القيم: حديث (إذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق؟ هذا وإن صحح بعض الناس إسناده فالحس يشهد بوضعه[٩].

فهذا الكلام لا ينطبق على حديث يعتمد المحدثون صحته أو بعض أئمتهم، وإنما ينطبق على كلام ليس له سند يقبل.

وظن بعض الناس أن كل حديث صحح سنده قابل للنقد بما يراه الناقد، فأساءوا إلى أنفسهم برد الحديث، وكشف البحث العلمى وسيكشف زيف هذا الاتجاه.

ولكى نضع القارئ أمام الموضوع مباشرة نعرض لجهود المحدثين فى هذا المجال، ونكشف خطأ الناقدين للمتن على أسس تختلف عن المناهج التى سارت عليها هذه الجهود.

من جهود المحدثين فى هذا المجال:

١ - أورد يحيى بن معين فى كتابه التاريخ نقداً فى متون بعض الأحاديث اعتماداً على نقد السند، أو اعتماداً على دراسة المتن، فمن ذلك: رواية وكيع فيمن أخرج زكاة غنمه قال: فأعمد إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة محضاً وشحماً فأخرجتها إليهما. قال يحيى: محضاً إنما هو مخاضاً.. فصحح هذه اللفظة التى أخطأ فيها الراوى[١٠].

وفى حديث: (لوددت أنى غودرت مع أصحاب حص الجبل) - قال يحيى:

أوهم وهب، إنما هو نحص الجبل[١١]

والنحص - بالضم -: أصل الجبل وسفحه، كما فى لسان العرب.

وذكر حديث: (**أرضعتنى وإياها ثويبة**)، فقال له تلميذه: الصواب وأباها.. وأصر يحيى على رأيه[١٢].

وعارضه تلميذه فى روايته بسنده عن عائشة قالت: تزوجنى النبى ﷺ على بيت قيمته خمسون درهماً، فقال: ما هو إلا على بيت يعنى متاع بيت[١٣].

وقال فى رواية يحيى بن سعيد عن ابن عمر: البدنة عن واحد، والشاة عن واحد، والبقرة عن واحد، لا أعلم شَكًّا، أخطأ يحيى، إنما هو شركاً فى الضحايا[١٤].

وقال عن حديث: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة؟ **فأمرنى أن أطرف بصرى** - إنما هو أن أصرف بصرى[١٥].

وسئل عن حديث: أعوذ بك من الحور بعد الكور - إنما هو الحور بعد الكون[١٦]، قال فى لسان العرب: قال ابن الأثير: أى أعوذ بك من النقص بعد الجود والثبات.

وقال عن قول الصحابى: الفلق جب فى النار إذا فتح هَرَّ منه أهل النار، قال الراوى: هكذا قال يحيى: «هَرَّ منه أهل النار» لم يقل: «فَرَّ منه»، فاستفهمته، فقال: «هَرَّ منه»[١٧].

وفى التاريخ الصغير للبخارى: وقال حشرج عن سعيد عن سفينة أن النبى ﷺ قال لأبى بكر وعمر وعثمان: هؤلاء الخلفاء بعدى، هذا لم يتابع عليه لأن عمر وعليًا قالا: لم يستخلف النبى ﷺ .. وهذا من رد المتن بما يخالفه مما هو أقوى منه وأثبت[١٨].

ورد حديث أن النبى ﷺ أتى بنبيذ فصب عليه ماء، بقوله: لم يصح عن النبى ﷺ هذا، وبَيَّن من أخطأ فى روايتــه ومن رواه على الصواب بسند فيه كذاب[١٩].

ورد حديث: (لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر) بما هو أصح منه وهو أن النبى ﷺ صلى على قبر[٢٠].

واتهم راوياً بالكذب، واستدل بأنه قال عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ كانت أدماء – أى تميل إلى السواد – لأن غيره من الثقات قال: كانت شقراء بيضاء[٢١].

ومن روائع نقد المتن قول الجصاص فى أحكامه: وقد روى عن النبى ﷺ حديث فى بعض ألفاظه: (لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر)[٢٢] فتأوله أهل العلم على أن أهل الجاهلية كانوا ينسبون الحوادث المجحفة والبلايا النازلة والمصائب المتلفة إلى الدهر، فيقولون: فعل الدهر بنا وصنع بنا ويسبون الدهر، كما قد جرت عادة كثير من الناس بأن يقولوا: أساء بنا الدهر ونحو ذلك، فقال النبى ﷺ: لا تسبوا فاعل هذه الأمور فإن الله هو فاعلها ومحدثها.

قال: وأصل هذا الحديث عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «**يقول الله تعالى: يؤذينى ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدى الأمر، أقلب الليل والنهار**»[٢٣].

قال: فقوله، وأنا الدهر، منصوب بأنه ظرف للفعل، كقوله: أنا أبداً بيدى الأمر أقلب الليل والنهار، وكقول القائل: أنا اليوم بيدى الأمر أفعل كذا وكذا .. ولو كان مرفوعاً كان الدهر اسمًا لله تعالى، وليس كذلك؛ لأن أحداً من المسلمين لا يسمى الله بهذا الاسم[٢٤].

وقد جرى بعض شراح الحديث على أنه بالرفع واشتغلوا بتأويله وجعله ابن العربى اسما لله تعالى – والمعتمد ما قاله الجصاص.

هذا عن نقـــد المتن بالأسلوب العلمى المعتبر.

٢ – أما عن نقد المتن بغير هذا الأسلوب، فنذكر منه ما يلى:

١ – قال ابن القيم: حديث أبى هريرة يرفعه: (إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه)[٢٥] قد وقع فيه وهم من بعض الرواة، فإن أوله يخالف آخره، فإنه – أى المصلى – إذا وضع يديه قبل

ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير، فإن البعير إنما يضع يديه أولاً.. ولمّا علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا: ركبتا البعير فى يديه لا فى رجليه، فهو إذا برك وضع ركبتيه أولاً، فهذا هو المنهى عنه. ثم ضعفه بقوله: إن البعير إذا برك فإنه يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يداه على الأرض، وهذا هو الذى نهى عنه ﷺ وفعل خلافه وكان يضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم جبهته.. وهذا عكس فعل البعير.

وتوهيم الراوى لأن روايته تخالف الواقع يستلزم فهم الواقع فهماً دقيقًا .. لكن الفهم هنا ليس موافقًا للواقع.. فالقائم بعد الركوع إذا نزل إلى السجود فاعتمد على كفيه أشبه البعير الواقف لأن الكفين للإنسان كالخفين للبعير فإذا نزل على ركبتيه بعد ذلك خالف نزول البعير عند بروكه لأن البعير ينزل على مرفقيه أو ركبتيه فى رجليه الأماميتين وهو ما يوازى مرفقى الإنسان.. لكن النقد قارن بين الإنسان الواقف والبعير، والإنسان لا يشبه البعير، إلا إذا نزل على كفيه ثم العلاقة بين سجوده وبروك البعير.

٢ - واعتراض أحمد أمين على حديث البخارى فى دفع التمرات السم والسحر بأن الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية تثبت عدم صحته - كلام من غير متخصص فى الطب أو عارف بالسحر.. وقد توصلت جماعة إلى ظهور إعجاز فى هذا الحديث؛ لأن النبى ﷺ وافق البحث العلمى المعاصر حيث ثبت أن السكريات فى التمر تساعد المعدة على مقاومة السموم، وأن الطاقة المتولدة عن تناوله لونها أزرق تنفر منه الجن وتمتنع عن التأثير السحرى فيمن يأكله ذلك اليوم[٢٦].

٣ - أخرج البخارى وغيره عن أبى ذر قال: كنت مع النبى ﷺ فى المسجد عند غروب الشمس، فقال: يا أبا ذر، أتدرى أين تغرب الشمس؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله: ﴿**والشمس تجرى لمستقر لها**﴾[٢٧] - قال: مستقرها تحت العرش[٢٨].

وأخرج البخارى وغيره سؤال أبى ذر عن قوله تعالى: ﴿**لمستقر لها**﴾ وجواب الرسول ﷺ عليه[٢٩].

وأخرج أحمد والترمذى وغيرهما حديث أبى ذر أن النبى ﷺ قال له حين غياب الشمس: أتدرى أين تذهب هذه؟ إنها تذهب حتى تسجد بين يدى ربها، فتستأذن فى الرجوع فيأذن لها، وكأنها قيل لها: اطلعى من حيث جئت فتطلع من مغربها[٣٠].

قال رشيد رضا فى تفسير المنار معلقاً:

حـديث أبى ذر يعـد مـتنه من أعظم المتـون إشكالاً، ثم علله سنداً ليبطله متناً بتـدليس إبراهيم التـيمى عن أبيـه، حـيث يحـتـمل أن يكون حـدثه عنه غـيـر ثقـة - ورأى أن هذه العلة وراء احـتـمـال دخـول الإسـرائيليـات ـ وخطأ النقل بالمعنى(٣١).

ولم يبين الشـيخ رشـيـد الإشكالات فى الحديث، ولم ينتبـه إلى الرابطة بينه وبين ما ورد فى القـرآن الكريم من جـرى الشـمس لمستقر لها ـ وإذا اتفق الحديث مع القرآن فى مدلوله فكل ما يقال عن علة فيه لا يساوى شيئاً.. والبخارى إمام المعللين فلا يجرى على ما رواه مثل هذا الكلام.. ولذلك نترك الرد على كلامه فى السند لأنه تخبط أو تخبيط.

وقد استشكل قبله الألوسى فى تفسيره ما تضمنه هذا الحديث، فنقل قول الواحدى: على هذا إذا غربت الشمس كل يوم استقرت تحت العرش إلى أن تطلع.

ونقل عن ابن حجر الهيثمى فى فتاويه الحديثية أن سجودها تحت العرش إنما هو عند غروبها، قال الألوسى بعد أن ذكر روايات عجيبة فى ذلك: وليس على صحة هذه الأخبار تعويل، وحديث أبى ذر مما لا كلام فى صحته.

قال: والأمر فى ذلك مشكل، سواء قيل: إنها تطلع من سماء إلى سماء حتى تصل إلى العرش فتسجد، أو قيل: إنها تستقر وتسجد تحته من غير طلوع، ثم ذكر كلام إمام الحرمين وغيره بأنه لا خلاف فى أنها تغرب عند قوم وتطلع عند آخرين.

قال : وأيضاً هى قائمة على أنها لا تفارق فلكها فكيف تطلع من سماء إلى سماء حتى تصل إلى العرش.. ولا يحتاج إلى بيان كونها تحت العرش دائماً بمعنى احتوائه عليها وكونها فى جوفه كسائر الأفلاك التى فوق فلكها والتى تحته.

قال: وقد سألت كثيراً من أجلة المعاصرين عن التوفيق بين ما سمعت من الأخبار الصحيحة، وبين ما يقتضى خلافها من العيان والبرهان فلم أوفق. ثم لجأ إلى التأويل بما يخالف ظواهر النصوص(٣٢).

ولابن كثير كلام فى تفسير الآية والحديث مبنى على أن العرش قبة والأرض مسطحة ساكنة وحركة الشمس بين الغُروب والشروق(٣٣).

وقال ابن حجر فى شرحه: وظاهره مغاير لقول أهل الهيئة: إن الشمس مرصعة فى الفلك فإنه يقتضى أن الذى يسير هو الفلك، وظاهر الحديث أنها هى التى تسير وتجرى(٣٤).

ويوضح ذلك قول طنطاوى جوهرى فى تفسير ﴿يسبحون﴾ من الآية الكريمة: الفلك القديم جعل الكواكب مركوزة فى الفلك أو فى تدوير الفلك فليس للكوكب أن يسبح من تلقاء نفسه بل لابد له من حامل يحمله ويدور به.. والذى يهمنا أن جميع الكواكب تسير على الحديث فى مدارات كأنها سمك فى بحر(٢٥).

ولتوضيح الأمر وإزالة إشكاله نقول: إن الحديث لا يتحدث كما فهم الشُّراح عن سير الشمس فى الغروب؛ لأن ذلك سير الأرض ودورانها حول نفسها، ولكنه تحدث عن سير الشمس فى مدارها بمجموعتها الشمسية، سواء أكانت تدور حول شمس أعظم أو لا - هذا المدار فى نقطة منه يظهر العرش بغير عوائق للشمس كما يظهر لغيرها من الشموس فلا تتجاوز هذه النقطة إلا بالسجود والاستئذان فى استمرار المسير فإذا أذن لها استمر سيرها.. وإذا قيل لها ارجعى من حيث جئت تغير سيرها إلى عكسه، فتغيرت المدارات لما يتبعها من السيارات ومنها الأرض، وتطلع الشمس على أهل الأرض من المغرب وتسير إلى المشرق.

والعلم قديماً كان يتخبط فى تعليل ظهور النهار والليل، وكان يُرجع ذلك إلى سير الشمس بسير الفلك حول الأرض الثابتة أو سير الشمس فيه.. فلما تكشفت العلاقة بين مسار الأرض حول الشمس ودورانها حول نفسها ظهر مقصود الحديث.

فالإشكال ليس فى الحديث، ولكن فى قصور العلم والعجز عن إدراك مقصود الحديث.. ولو سلَّم المتشككون أو المشككون حتى يكشف الله المراد لكان أولى بهم من الطعن على الحديث.

٤ - عقد صاحب تفسير المنار فصلاً كبيراً عنون له بقوله: (الإشكال والاشتباه فى روايات الدجال)، وركز على جانبين:

الأول: كون ابن صياد هو الدجال، ونقل قول النووى فى ابن صياد: قصته مشكلة، وأمره مشتبه.. وظاهر الأحاديث أن النبى ﷺ لم يوح إليه أنه هو المسيح الدجال ولا غيره، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال، وكان فى ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبى ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره.. ولهذا قال لعمر: إن يكن هو فلن تستطيع قتله.

وَعدَّ من الإشكال: أن بعض الأحاديث يصرح بأنه ﷺ كان يرى من المحتمل ظهور الدجال فى زمنه، وأنه يكفى المسلمين حينئذ شره.. وبعضها يصرح بأنه يخرج فى آخر الزمان قبل نزول عيسى عليه السلام.

كما عدَّ من الإشكال: أنه ﷺ وصف الدجال بصفات لا تنطبق على ابن صياد، كما قال ابن صياد لأبى سعيد الخدرى رضي الله عنه.

ونجيب على هذه الاعتراضات التى رأى أنها توجب تساقط الأحاديث لضيق المقام فنقول:

(أ) الدجال اقتنص لقب المسيح وتخفى فيه فميَّزه الرسول ﷺ بالدجال، وفى الأحاديث الصحيحة أنه يذوب إذا نزل عيسى عليه السلام ذوبان الملح فى الماء.. لأن الحق يدمغ الباطل ويزهقه.

(ب) روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال: (ما من نبى إلا قد أنذر أمته الدجال الأعور الكذاب، ألا وإنه أعور وإن ربكم - تعالى - ليس بأعور، وإنه بين عينيه مكتوب كافر)[٣٦].

(جـ) رآه الرسول ﷺ فى المنام يطوف بالبيت خلف عيسى عليه السلام وكلاهما واضع يده على منكبى رجلين.. فعرف صورة من صوره تحدد هيئته حال ادعائه الألوهية وخروجه فى آخر الزمان.

(د) أن له حال خروجه آخر الزمان - وادعاء الألوهية ظاهراً للناس - مخاريق، تفتن غير المؤمن، وتمنعه من رؤية عَوَرِهِ وما هو مكتوب على جبينه من لفظة كفر أو كافر - وضعاً خاصاً عرفه الأنبياء وتكلموا حوله فى ليلة المعراج والإسراء - كما ثبت فى بعض الروايات عند الحاكم وغيره[٣٧].

أما قبل ذلك فيظهر فى صور مختلفة يفتن الناس عن الدين، وهذا ما حذر الأنبياء منه أممهم، ومنهم النبى ﷺ حيث تحدث عن أحواله بالتفصيل.

(هـ) أن الأحاديث ربطت ربطاً دقيقاً بين ابن صياد والدجال، ففى المدينة يقول الرسول ﷺ لابن صياد وهو صبى قارب الحلم: تشهد أنى رسول الله، فيقول ابن صياد: أشهد أنك رسول الأميين - يقصر رسالته عليهم دون غيرهم من الناس.

وفى حديث تميم الدارى الذى استنكره - بقسوة رشيد رضا - يقول الدجال وهو موثق فى جزيرة بالبحر لتميم ومن معه: أخبرونى عن نبى الأميين ما فعل؟

وكأنه يؤكد أنه ابن صياد من حيث الاعتقاد الخاص الذى أراد به التأثير على من كان مع الرسول ﷺ فلم يكن منهم إلا الإنكار، واستئذان عمر رضي الله عنه فى قتله، وقول الرسول ﷺ: إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك فى قتله.

(و) حلف جابر بن عبد الله أن ابن صياد هو الدجال مستنداً إلى أن عمر حلف بذلك عند رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه هذا القسم، وكذلك حلف ابن عمر وأبو ذر بأنه كذلك.

(ز) رأى عبد الله بن عمر ابن صياد وقد برزت عينه فضربه بعصاه حتى تكسرت، ولم يشعر بأنه ضربه، ولم ير من كان معه ما رآه ابن عمر .. ورآه مرة ثانية وأغضبه بكلام فانتفخ ابن صياد حتى ملأ الطريق.

(ح) قال لأبى سعيد الخدرى بعد أن لَبَّس عليه بأن الدجال بعد خروجه آخر الزمان لا يولد له ولا يدخل مكة والمدينة: إنى لأعلم مولد الدجال ومكانه وأين هو.. وقال: لو عرض على أن أكون هو ـ أى الخارج فى آخر الزمان ـ ما كرهت.

والقول بأن الدجال شيطان يظهر فى صور مختلفة لشباب ورجال يفتن الناس عن الدين الصحيح هو الجامع لكل ما ورد من الأحاديث.

من هنا كان قول الرسول ﷺ فيما رواه مسلم وأبو داود والترمذى (إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه والله خليفتى على كل مسلم) وأمرُهُ من أدرك زمان خروجه قبل يوم القيامة بقراءة أول سورة الكهف، فإنها جواركم من فتنته(٣٨).

(ط) أن فرح الرسول ﷺ بحديث تميم الدارى وربطه بين ما جاء فيه وما أخبر عنه، يدل على أن كلام تميم كان مؤكِّداً، وليس أصلاً فى الحديث عن الدجال.. فالتشكيك فيما حكاه تميم تشكيك فيما قاله الرسول ﷺ عن الدجال وما ذكَّر به أصحابه، وهذا لا يجوز.

(ك) أما إخفاء الرسول ﷺ مكان وجوده وإشارته إلى عدة اتجاهات؛ فلأنه يتقلب فى الصور ويغيِّر أماكن وجوده إذا أطلق.. وإذا قُيِّد يكون فى المكان الذى يقيده الله ـ تعالى ـ فيه.

وأسوأ ما فى كلام رشيد رضا أنه يقول عن حديث تميم: إنه مصنوع، وعلى تقدير صحته ليس له كله حكم المرفوع، وكذلك قال فى سائر أحاديث الدجال المشكلة.

وكأن ما أشكل عليه لا يمكن أن يكون له مخارج صحيحة عند غيره، وهذا من ضيق التَّصَور، وقصور البحث، والاجتراء على نقد المتون الصحيحة بمجرد الظن والتوهم، وهو ما لا يصلح فى التعامل مع النصوص الصحيحة المتواترة فيما تشترك فيه من المعانى والنقول، والثابتة بالأسانيد الصحيحة المعتمدة(٣٩).

٥ – حديث السحر، وهو ما رواه البخارى ومسلم بسنديهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة واللفظ للبخارى قالت: سَحَرَ رسول ﷺ رجلٌ من بنى زريق، يقال له: لبيد

ابن الأعصم حتى كان رسول الله ﷺ يُخَيَّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة وهو عندى.. لكنه دعا ودعا ثم قال: يا عائشة، أشعرت أن الله أفتانى فيما استفتيته، أتانى رجلان فقعد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلى، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب.. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم.. قال: فى أى شىء؟ قال فى مشط ومشاطة وجف طلع نخلة ذكر.. قال: وأين هو؟ قال: فى بئر ذروان، فأتاها رسول الله ﷺ فى ناس من أصحابه، فجاء فقال: يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحناء، أو كأن رءوس نخلها رءوس الشياطين.. قلت: يا رسول الله، أفلا أستخرجه؟ قال: قَدْ عَافَانى الله فكرهت أن أثوّر على الناس فيه شراً، فأمر بها فدفنت[٤٠].

قال الرازى: واعلم أن المعتزلة أنكروا ذلك بأسرهم، وقال قائلهم: هذه الرواية باطلة، وكيف يمكن القول بصحتها، والله تعالى يقول: **﴿والله يعصمك من الناس﴾**[٤١] وقال: **﴿ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾**[٤٢]؟.. ولأن تجويزه يفضى إلى القدح فى النبوة، ولأنه لو صح ذلك لكان من الواجب أن يصلوا إلى الضرر لجميع الأنبياء والصالحين، ولَقدَروا على تحصيل الملك العظيم لأنفسهم، وكل ذلك باطل.. ولأن الكفار كانوا يعيِّرونه بأنه مسحور، فلو وقعت هذه الواقعة؛ لكان الكفار صادقين فى تلك الدعوى، ومعلوم أن ذلك غير جائز.

وقد حاول الرازى الجواب عن ذلك، وقال: كان الكفار يريدون بكونه مسحوراً أنه مجنون أزيل عقله بواسطة السحر، فأما أن يكون مسحوراً بألَمٍ يجده فى بدنه فذلك مما لا ينكره أحد[٤٣].

وقد تلقف هذه الشبهات أو الأقاويل بعض المفسرين المتأخرين، فقال الشيخ رشيد رضا: زعموا أن النبى ﷺ سُحِرَ، وأن السحر عمل فيه حتى أتاه جبريل فأخبره فاستخرج السحر وزال عن النبى ﷺ ذلك العارض.. وقد قال الله تعالى مكذبًا للكفار فيما ادعوه من ذلك للرسول ﷺ: **﴿وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً﴾**[٤٤].

قال: ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين تلعباً واستجراراً إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء والقدح فيها.

قال: والعجب ممن يجمع بين تصديق الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وإثبات معجزاتهم، وبين التصديق بمثل هذا من فعل السحرة، مع قوله تعالى: **﴿ولا يُفْلِحُ الساحر حيث أتى﴾**.. فصدق هؤلاء من كذبه الله وأخبر ببطلان دعواه وانتحاله[٤٥].

وتلقف ذلك وغيره صاحب «أضواء على السنة المحمدية» ونقل عن الشيخ محمد عبده وهو يتكلم عن سحر النبى ﷺ ما يلى: قال كثير من المقلدين الذين لا يعقلون ما هى النبوة ولا ما يجب لها: إن الخبر بتأثير السحر فى النفس الشريفة قد صح؛ فيلزم الاعتقاد به وعدم التصديق من بدع المبتدعين؛ لأنه ضرب من إنكار السحر، وقد جاء القرآن بصحة السحر.

قال: فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح والحق الصريح فى نظر المقلدين بدعة؟ نعوذ بالله - يحتج بالقرآن على ثبوت السحر، ويعرض عن القرآن فى نفيه السحر عنه ﷺ وعده من افتراء المشركين عليه، ويؤول فى هذه ولا يؤول فى تلك، مع أن الذى قصده المشركون ظاهر؛ لأنهم كانوا يقولون إن الشيطان يلابسه عليه السلام، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذى نسب إلى لبيد فإنه قد خالط عقله وإدراكه فى زعمهم.. والذى يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به يجب الاعتقاد بما يثبته وعدم الاعتقاد بما ينفيه.. وأما الحديث فعلى فرض صحته هو حديث آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها فى باب العقائد، وعصمة النبى من تأثير السحر فى عقله عقيدة من العقائد، لا يؤخذ فى نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون.. على أن الحديث الذى يصل إلينا من طريق الآحاد إنما يحصل الظن عند من صح عنده.. أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح فلا تقوم به عليه حجة[٤٦].

وقد رد علماء الحديث هذا الهجوم على الحديث واختاروا ما ذكره الرازى فى تفسيره من أن أثر السحر كان جسمانياً من نوع الأمراض ولا أثر له فى علمه ﷺ ولا فكره[٤٧].

والذى يظهر من الحديث أن السحر لم يؤثر فى الرسول ﷺ تأثيراً جسمانياً أو عقلياً.. وإنما أظهر أمامه أشياء تقتضى التأمل، فرغب فى معرفة سببها.

وأصل ذلك فى القرآن الكريم فى قصة موسى - عليه السلام، قال تعالى: ﴿**فإذا حِبَالُهُمْ وعصيُّهُم يُخَيَّل إليه من سحرهم أنها تسعى • فأوجس فى نفسه خيفةً موسى**﴾[٤٨].

وفى الحديث: (**يخيل إليه أنه كان يفعل الشىء وما فعله**).

والتخييل: رؤية ما يشبه الحقيقة وليس حقيقة.. وذلك بفعل الشياطين، فإذا وجِّهت بما يدفعها إلى الفرار فرت، وزال ما كانت تظهره من الأشياء.

ففى قصة موسى أظهر الجن الحبال تتحرك فى صورة الحيات، فلما ألقى موسى عصاه فرت الجن وبقيت الحبال والعصى كما هى، وفى القرآن الكريم: ﴿**تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا**﴾[٤٩]. ﴿**وتلقف ما يأفكون**﴾[٥٠]. ولو تلقفت الحبال والعصى لظن الناس أنه سحر أكبر وليس معجزة.

وأخطأ من قال: إن ذلك كان حيلة صناعية باستخدام الزئبق؛ لأن الأعمال الصناعية تعارض بصناعات مثلها.. وإطلاق السحر على ما خفى من أمور الكيمياء وضروب الخداع العملى إطلاق مجازى كإطلاقه على البيان الحسن[٥١].

قال الشيخ محيى الدين فى الفتوحات: خيلت السحرة للعامة أن الحبال والعصى حيات ولم تكن كذلك، فأخفى تعالى العصا فى روحانية الحية البرزخية، فتلقفت جميع حيات السحرة المتخيلة فى عيون الحاضرين، فأبصرت السحرة والناس حبال السحرة وعصيهم التى ألقوها حبالاً وعصياً، فهذا كان تلقفها لا أنها انعدمت الحبال والعصى، إذ لو انعدمت لدخل عليهم التلبيس فى عصا موسى، وكانت الشبهة تدخل عليهم، فلما رأى الناس الحبال حبالاً علموا أنها مكيدة[٥٢].

فالتخييل بالسحر يتحقق إذا ظهرت الجن بصورة أحد الناس أو الخلق فى حال غيابه للتلبيس، أو أظهرت الشىء بصورة غيره بإخفائه وظهورها بصورة ذلك الشىء، فإذا استعمل الدواء الإيمانى الطارد للجن، بطل السحر وظهرت حقائق الأشياء.

وكان الرسول ﷺ يضع الشىء فى موضع، ثم ينظر بعد فترة فيجده فى غير موضعه، فيتردد خاطره هل فعل ذلك أو لا؟ وإذا لم يكن فعله فمن فعله؟ وكذلك يدخل حجرته فيرى إحدى نسائه، ثم يخرج فيراها قادمة من حجرة أخرى فيتردد فى خاطره هل خرجت ثم عادت أو لم تخرج؟

وهذه الخواطر لم تؤثر إلا تفكيراً فى مصدر حدوثها.. لكنه لم يتجه إلى الله تعالى فى دفعها إلا بعد أن استمرت فترة، فكشف الله له سبب ذلك وأنه بسبب ما فعله ذلك الرجل من السحر.. وفى مسند أحمد: استمر ذلك ستة أشهر[٥٣].

وقد واجه الرسول ﷺ ما هو أعظم من ذلك فى صلاته حينما هجم عليه عفريت من الجن بشعلة ضخمة من النيران.. وهى نار خيالية لا حقيقة لها فى التأثير.. روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «**إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليجعله فى وجهى، فقلت: أعوذ بالله منك، ثلاث مرات، ثم قلت: ألعنك بلعنة الله التامة، فلم يستأخر ثلاث مرات، ثم أردت أن آخذه، والله لولا**

دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به صبيان أهل المدينة»[٥٤] وما كان خوف موسى أو اشتغال الرسول ﷺ بما رآه اعتقاداً بأحقية ما يراه، ولكنه كان خوفاً من السبب الذى أظهر الله به أفعال الشياطين أمامه، وهل ينكشف التخيل عن الحقيقة فتزول الغمة، أو يحدث بسببه من الفتنة ما يحدث؟ فالخوف أو الاهتمام لم يكن بسبب السحر بل بسبب ظهوره للأنبياء.. أما القول بوجود آثار للسحر فى جسمه أو عقله فبعيد عن جو الحديث، إنه ﷺ يقول: يا عائشة، أشعرت أن الله أفتانى فيما استفتيته فيه؟ لقد كان فى ذهنه أسئلة عما يظهر من أفعال الشياطين، ما سببه؟ وإلام ينتهى؟ فكشف الله له ذلك على أوضح ما يكون..

وفى الحديث عن عائشة: قلت: أفلا استخرجته؟ قال: قد عافانى الله.

لقد كشف السبب فزال تأثيره عند من لم يكن يعرفه، كما ألقى موسى العصا فبطل السحر والساحر.

أما التوجس من أضراره على النفس، فلا يقبل أن يخطر ببال الرسول ﷺ، قال تعالى: **﴿وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله﴾**[٥٥].. وقال لنبيه: **﴿والله يعصمك من الناس﴾**[٥٦].

وقد أدى التخبط فى فهم الحديث إلى استمرار التشكيك فيما ورد فيه، وهو ما لا يعذر فيه الباحثون عن مقاصد الحديث.. أما حملهم رواية: «**حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتيهن**» على الجماع فغريب جدًا لأن الإتيان أصله القدوم، وحمله على الجماع يحتاج إلى قرينة، وقد قال الحاكم عن الحديث بهذه الرواية: وهو شاذ بمرة مخرج فى الصحيح[٥٧] فالاشتغال بتأويل هذه الرواية فيما انفردت به من ذكر إتيان النساء غير مطلوب؛ لأن ما انفردت به غير معتبر فى القبول.

وَيُنتَهى من هذا البحث إلى أن نقد المحدثين يتجه إلى رواية من روايات الحديث أخطأ الراوى فى عبارة رواها بالمعنى وخالف الثقات، أو عبارة انفرد بها تردها الأصول.

أما الطعن فى حديث ورد كاملاً فى الصحيح، أو فى باب يشتمل على عدة أحاديث؛ فهذا لا يُعرف عند المحدثين فى نقد ما ثبت من الأحاديث.

وإن نقد السنة بالعلم القاصر، أو الوهم الكاذب، أو البحث الناقص، لا يهز السنة ولكنه يهز الناقد ويضعه فى الموضع الذى ينبغى أن يجاوزه ويخرج منه ليحسب له من العلم نصيب. والله أعلم.

أ.د/ عزت عطية

الهوامش

(١) الخلاصة فى أصول الحديث للطيبى/ ٣٠.

(٢) ينظر: تقريب النووى مع التدريب للسيوطى ٢١٤/١ (المدرج) و٣٤٢/١ (المقلوب) و٣٠٨ (المضطرب) و٦٤٨/٢/٩١٥ (المصحَّف والمحرف)، ونزهة النظر مع شرحها للقارئ/ ٤٨٨-٤٩٠ وزيادات الثقات/ التقريب مع التدريب ٢٨٥/١.

(٣) ينظر التقريب مع التدريب ٦٥١/١ (مختلف الحديث) و٦٤٣ (ناسخ الحديث ومنسوخه)، وشرح مشكل الآثار للطحاوى وغيره من المؤلفات فى مشكل الحديث.

(٤) ينظر: سنن الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى، كتاب الأدب، باب ما جاء فى إنشاد الشعر - حديث أنس أن النبى ﷺ دخل مكة فى عمرة القضاء، وعبد الله بن رواحة بين يديه (الحديث) برواياته مع تعليق الشارح عليه ١٣٨/٨ - ١٤٠، وينظر: مقاييس نقد متون السنة للأستاذ الدكتور مسطر الدمينى/ ١٨٨-١٩١.

(٥) ينظر: الموضوعات لابن الجوزى ٣٢٧/٣ - ٣٣٠، كتاب ذم المعاصى - وفيه ما أخرجه من حديث أبى هريرة مرفوعاً: لا يدخل الجنة ولد زناً ولا ولده ولا ولد ولده، وأخرجه بنحوه من طريقين آخرين عن أبى هريرة. وبعد نقدها من جهة الإسناد، قال: ثم أى ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة؟ فهذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظمها قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾.

(٦) فمن ذلك ما أخرجه ابن الجوزى من حديث أبى بن كعب ﷺ فى ذكر فضائل القرآن سورة سورة، وقد نقده من جهة السند، ثم قال: فنفس الحديث يدل على أنه مصنوع، فإنه قد استقرأ السور، وذكر فى كل واحدة ما يناسبها من الثواب بكلام ركيك فى نهاية البرودة، لا يناسب كلام الرسول ﷺ. الموضوعات الكبرى لابن الجوزى، كتاب العلم - أبواب تتعلق بالقرآن - باب فى فضائل السور ٣٩٠/١ طبعة أضواء السلف - بالرياض.

ومن ذلك حديث صخر بن قدامة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يولد بعد المائة سنة مولود لله فيه حاجة» أخرجه ابن قتيمة بسنده إلى صخر ص ١٠٠ وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات ٤٦٣/٢ - ٤٦٤، كتاب الملاحم والفتن، وذكر قول الإمام أحمد فيه: ليس بصحيح، ثم قال: فإن قيل: فإسناده صحيح، فالجواب أن: العنعنة تحتمل أن يكون أحدهم سمعه من ضعيف أو كذاب فأسقط اسمه، وذكر من رواه عنه بلفظ «عن» ثم قال: وكيف يكون صحيحاً وكثير من الأئمة والسادة، وُلد بعد المائة؟ وقد وافقه على هذا من جاء بعده، ينظر المنار المنيف لابن القيم/ ١٠٩، واللآلئ المصنوعة للسيوطى ٣٨٩/٢، وتنزيه الشريعة ٣٤٥/٢.

(٧) فجر الإسلام ص٢١٧، ٢١٨ بتصرف ط ١١ سنة ١٩٧٥ مكتبة النهضة.

- والحديث فى صحيح البخارى، كتاب الأطعمة، حديث (٥٤٤٥). وفى كتاب الطب، حديث (٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٩).
- وفى صحيح مسلم، كتاب الأشربة، حديث (٢٠٤٧).

(٨) راجع مقدمته المستفيضة فى ذلك.

(٩) دفاع عن السنة للشيخ محمد أبى شهبة، ص ٤٢.

(١٠) التاريخ جـ١ ط أولى تحقيق د/ أحمد نور سيف ط: مكة المكرمة.

(١١) المصدر السابق ص ٢٥٠.

(١٢) المصدر السابق ص ٢٥٦.

(١٣) المصدر السابق ص ٢٦٠.

(١٤) المصدر السابق ص ٢٧٦.

(١٥) المصدر السابق ص ٢٨٧.

(١٦) المصدر السابق ص ٢٩٧.

(١٧) المصدر السابق ص ٣٠٩.

(١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) التاريخ الصغير، ص ٩٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١ ط باكستان.

(٢٢) صحيح مسلم، كتاب الألفاظ، حديث (٢٢٤٦).

(٢٣) صحيح البخارى، كتاب التفسير، حديث (٤٨٢٦).. وكتاب الأدب، حديث (٦١٨١).. وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٩١).

(٢٤) أحكام القرآن لابن العربى (سورة الجاثية).. ومال إليه ابن حجر فى شرح الحديث.

(٢٥) سنن أبى داود، كتاب الصلاة، حديث (٨٤٠).. ومشكل الآثار للطحاوى، حديث (١٢٤) .. وسنن الدارقطنى ٣٤٥/١.. وسنن البيهقى ٩٩/٢.
وراجع: زاد المعاد ٥٦/١، ٥٧ (ط المصرية).

(٢٦) حوار تلفزيونى نقلا عن جمعية إعجاز السنة بلندن فى عام ٢٠٠١م بقناة النيل الثقافية.

(٢٧) سورة يس، آية ٣٨.

(٢٨) صحيح البخارى، كتاب بدء الخلق، حديث (٣١٩٩). وكتاب التفسير، حديث (٤٨٠٢). وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٢٤).

(٢٩) صحيح البخارى، كتاب التفسير، حديث (٤٨٠٣).

(٣٠) سنن الترمذى، كتاب الفتن، حديث (٢٢٨١) وكتاب التفسير، حديث (٣٢٨٠).. ومسند أحمد ٦٥/٥.

(٣١) تفسير المنار، جـ٨، ص ١٨٦.

(٣٢) روح المعانى، حـ٢٣، ص ١٣. ط/دار إحياء التراث العربى - لبنان. عند تفسير قوله تعالى: ﴿والشمس تجرى لمستقر لها﴾.

(٣٣) تفسير ابن كثير، عند تفسير قوله تعالى ﴿والشمس تجرى لمستقر لها﴾.

(٣٤) فتح البارى، شرح حديث رقم ٣١٩٩.

(٣٥) تفسير الجواهر، جـ١٧، ص ١٤٤، ١٤٥.

(٣٦) صحيح البخارى، كتاب الفتن، حديث (٧١٣١)، وكتاب التوحيد، حديث (٧٤٠٨)، وصحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، حديث (٢٩٣٣).

(٣٧) مستدرك الحاكم، كتاب الفتن والملاحم ٤/٤٨٨.

(٣٨) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، حديث (٢١٣٧). وسنن أبى داود، كتاب الملاحم، حديث (٤٣٢١). وسنن الترمذى، كتاب الفتن، حديث (٢٢٤١).

(٣٩) راجع تفسير المنار، جـ٩، ص٤٠٨ - ٤١٦، والنهاية لابن كثير، وفتح البارى، وشرح النووى وغيرها - مع مراجعة الأحاديث الصحيحة والربط بينها فى ضوء ما ذكرناه.

(٤٠) صحيح البخارى، كتاب بدء الخلق، حديث (٣٢٦٨)، وكتاب الطب، حديث (٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦). وصحيح مسلم، كتاب السلام، حديث (٢١٨٩).

(٤١) سورة المائدة، آية ٦٧.

(٤٢) سورة طه، آية ٦٩.

(٤٣) التفسير الكبير للرازى، تفسير المعوذتين.

(٤٤) سورة الفرقان، آية ٨.

(٤٥) تفسير المنار، جـ٩، ص٥١، ٥٢ نقلاً عن أحكام القرآن للجصاص، جـ١، ص ٦٠.

(٤٦) الأضواء لأبى ريه، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٤٧) راجع: دفاع عن السنة للشيخ أبى شهبة. ص ٣٦١-٣٦٤.

(٤٨) سورة طه، الآيتان ٦٦, ٦٧.

(٤٩) سورة طه، آية ٦٩.

(٥٠) سورة الأعراف، آية ١١٧.

(٥١) راجع تفسير المنار عند قوله تعالى ﴿سحروا أعين الناس واسترهبوهم﴾ (سورة الأعراف، آية ١١٦).

(٥٢) الفتوحات المكية، جـ١، ص ١٥٨.

(٥٣) مسند أحمد ٦/٦٣ عن عائشة.

(٥٤) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث (٥٤٢).

(٥٥) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٥٦) سورة المائدة، آية ٦٧.

(٥٧) المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٩.

نقل الحديث من المصادر .. حكمه وضوابطه

انتهى عصر الرواية واستقرت الأحاديث بأسانيدها فى بطون الكتب والواجب على من أراد أن ينقل حديثاً من المصادر المعتمدة للاحتجاج به أن يحرص على :

(أ) صحة نسبتها إلى مؤلفيها بالتواتر أو الشهرة التى تغنى عن الإسناد كالكتب الستة وغيرها من الكتب المؤلفة.

(ب) أن يأخذ من نسخة معتمدة موثوق بصحتها.

فمتى تحقق هذان الشرطان جاز له أن يروى الحديث ويحتج به وينسبه إلى قائله.

والصحيح أنه لا يشترط أن تكون له رواية للحديث ولا إسناد متصل إلى صاحب الحديث أو إلى مؤلف الكتب المدونة.

وحكى عن بعض العلماء أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث من المصادر الأصلية إلا لمن له رواية ولو على أقل وجوه الروايات.

والصحيح خلاف ذلك، وأن العمل بالحديث ونقله من المصادر لا يتوقف على سماعه بل إذا صحت عنده النسخة وتأكد من نسبتها لمؤلفها جاز له الرواية منها والعمل بها، وإن لم يسمع الحديث؛ لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة فى النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبُعّد التدليس، ومن زعم أن الناس اتفقوا على الخطأ فى ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء فى صور وليست كتبهم مأخوذة فى الأصل إلا عن قوم كفار ولكن لما بعُد التدليس فيها اعتُمد عليها كما اعتُمد فى اللغة على أشعار العرب وهم كفار لبُعد التدليس، وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها واعتمادها فى الرواية على المسلمين الثقات، فمن قال إن شرط التخريج من كتاب يتوقف على اتصال السند إليه فقد خرق الإجماع.

قال ابن برهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه بل إذا صحت عنده النسخة من السنن جاز العمل بها وإن لم يسمع.

وقد حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني

الإجماع على جواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة دون اشتراط اتصال السند إلى مصنفيها.

وقال الطبرى : من وجد حديثاً فى كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به، وقال قوم من أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه؛ لأنه لم يسمعه، وهذا غلط.

وقد عللوا ذلك بفوات الاهتمام بالشروط المقررة فى الإسناد لاسيما فى الأعصار المتأخرة، فإن شدد فيها بطلب الإسناد فى كل أمر فات المراد وتعطلت الأحكام.

وغاية المُخَرِّج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته، وينسبه إلى من رواه، ثم يتكلم على علته وغريبه وفقهه، والذى ينبغى على من ينقل حديثاً من مصدره الأصلى المعتمد أن ينسبه إلى مصدره فيقول : أخرجه البخارى مثلاً فى كتاب كذا فى باب كذا، ثم يذكر رقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة ورقم الحديث إن وجد، ثم يذكر طبعة الكتاب الذى أخرج منه وهكذا مع بقية المصادر.

أ. د/ أيمن محمود مهدى

مراجع للاستزادة :

- فتح المغيث للسخاوى ١/٢٧٣.
- تدريب الراوى ١/١٥٢.
- توجيه النظر ٢/٧٦٣.

الوحدان

المراد بالوحدان: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم[1].

وهو غير من لم يرو عنه إلا حديث واحد، فهذا قد يروى عنه أكثر من واحد هذا الحديث.

وفى هذا الأخير صنف الإمام البخارى: محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) كتاب الوحدان، ذكر فيه أسماء الصحابة الذين لهم حديث واحد، لا الذين لهم راوٍ واحد. وهذا خارج عن موضوعنا.

من فوائد معرفة الوحدان :

وتفيد معرفة الوحدان من غير الصحابة فى معرفة المجهولين، فالمجهول عند المحدثين من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد.

من أمثلة الوحدان :

وضرب ابن الصلاح أمثلة، ولكنه نوزع فى كون بعضها من الوحدان[2]، ولذلك سنقتصر على ما لم ينازع فيه، فمن الصحابة:

محمد بن صفوان الأنصارى، ومحمد بن صيفى الأنصارى ـ رضى الله عنهما ـ لم يرو عنهما غير الشعبى.

وانفرد قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه، وعن دكين بن سعيد المزنى، ومرداس بن مالك الأسلمى.

وقدامة بن عبد الله الكلابى منهم لم يرو عنه غير أيمن بن نابل.

وفى الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم منهم شَكَل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شتير، ومنهم المسيب بن حزن القرشى لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب، وقرة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية[3].

هذا، وقد ذكر الحاكم فى المدخل إلى كتاب الإكليل بأن أحدًا من هذا القبيل لم يخرج عنه البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

فحديث عروة بن مُضَرِّس الطائى المشهور فى الحج: «**من صلى معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة فقد تم حجه وقضى تفثه**»[4].

قال الحاكم فيه: «هذا حديث من أصول الشريعة مقبول متداول بين فقهاء الفريقين، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرجه البخارى

ولا مسلم فى الصحيحين إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مُضَرِّس غير الشعبى، وشواهد هذا كثيرة فى الصحابة»[٥].

هذا، وينقل عن الحاكم خلاف هذا، قال فى «المستدرك»: «إن الصحابى المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعى واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه؛ إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا، فإن البخارى قد احتج بحديث قيس بن أبى حازم، عن مرداس الأسلمى عن النبى ﷺ : «**يذهب الصالحون**»[٦]، واحتج بحديث قيس عن عدى بن عميرة، عن النبى ﷺ : «**من استعملناه على عمل**»[٧] وليس لهما راوٍ غير قيس بن أبى حازم. وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبى مالك الأشجعى عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمى، عن أبيه، فلزمهما جميعًا على شرطهما الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه، فإن المقدام وأباه شريحًا من أكابر التابعين»[٨].

وكان هذا عقب حديث هانئ بن يزيد ولم يرو عنه غير ابنه يزيد، وكما يقول السخاوى: «لعله رجع إلى ما قاله فى المستدرك»[٩].

ومهما يكن من أمر فقد أُنْكِرَ على الحاكم قوله، فقد أخرجا حديث المسيب بن حزن فى وفاة أبى طالب.

وأخرج البخارى حديث الحسن البصرى عن عمرو بن تغلب، ولم يرو عنه غير الحسن.

وأخرج مسلم حديث أبى رفاعة العدوى، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى[١٠].

ومثال الوحدان من التابعين: ما ذكر عن تفرد الزهرى عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره، وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين، وكذلك يحيى بن سعيد الأنصارى، وأبو إسحاق السبيعى، وهشام بن عروة وغيرهم[١١].

وفى أتباع التابعين تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة[١٢].

وكما نفى الحاكم فى (المدخل إلى الإكليل) أن يكون البخارى أو مسلمًا أخرجا لصحابى ليس له إلا راوٍ واحد، كذلك نفى أن يكون التابعون الذين روى لهم راوٍ واحد قد أخرج لهم الشيخان أو أحدهما[١٣].

قال ابن حجر: «والشرط الذى ذكره الحاكم، وإن كان منتقضًا فى حق الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر فى حق من بعدهم، فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط»[١٤].

المصنفون فى هذا النوع :

١ - صنف الإمام مسلم: «**المنفردات والوحدان**»[١٥].

وقال فى مقدمته: «تسمية من روى عنه

رجل أو امرأة حَفِظَ أو حَفِظَت عن رسول الله ﷺ شيئًا من قول أو فعل، ولا يروى عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ».

وهو في الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولكنه ابتدأ بالصحابة، ومن روى عنهم.

٢ - **وللنسائي** جزء ذكر فيه بعض الرواة الذين لم يرو لهم إلا راوٍ واحد [١٦].

٣ - **كتاب المخزون** : لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت٣٧٤هـ).

وقد اكتفى فيه بذكر أسماء الصحابة فقط ممن روى عنهم واحد فقط، وقد ذكر فيه (٣٥٠) راويًا [١٧].

وهناك كتب أخرى ألفت في الوحدان لا تتسع لها هذه العجالة.

أ. د/ رفعت فوزي عبد المطلب

الهوامش :

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني: (ص: ٨٦).
(٢) التقييد والإيضاح: (ص: ٣٥١-٣٥٧).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٥٣ - ٥٥٤).
(٤) أخرجه أبو داود - كتاب المناسك، حديث رقم ١٩٥٠، والترمذي - كتاب الحج، حديث رقم ٩٠٠، والنسائي - كتاب مناسك الحج، حديث رقم ٣٠٤١.
(٥) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم (ت ٤٠٥) تحقيق معتز عبد اللطيف الخطيب - دار الفيحاء دمشق (ص : ٥٦-٥٧).
(٦) أخرجه البخاري - كتاب الرقاق، حديث رقم ٦٤٣٤.
(٧) أخرجه أبو داود - كتاب الخراج، حديث رقم ٢٩٤٣، وأحمد في المسند، حديث رقم ١٨١٨٩.
(٨) المستدرك للحاكم - الطبعة الهندية (٢٣/١).
(٩) فتح المغيث للسخاوي (٤٧/١) طبعة دار الكتب العلمية.
(١٠) مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٥٥٤-٥٥٥).
وانظر: شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ص: ١٤-١٥). وشروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص: ٣١-٣٦). ونشر الكتابين في مكتبة القدسي بالقاهرة.
(١١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٥٤-٥٥٥).
(١٢) المصدر السابق: (ص: ٥٥٨).
(١٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٦٠).
(١٤) هدى الساري: (ص: ٩) طبعة المكتبة السلفية بالقاهرة.
(١٥) طبع هذا الكتب في دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م.
(١٦) طبع مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري في دار الوعي بحلب ١٣٩٦هـ.
(١٧) وطبع بتحقيق محمد إقبال السلفي بالدار العلمية بالهند ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

الوصيةُ بكتبِ الحديثِ وروايةُ المُوصَى له بها

وهى إحدى الطرق التى يأخذ بها الراوى الحديث عن شيخه، ويتعلمه منه، ويتحمله عنه. وهذه هى الطريقة الثامنة من طرق الأداء والتحمل وصورتها: أن يُوصِى الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التى يرويها[1]، وقد يقرنها بالإذن للمُوصى له بالرواية عن الموصى.

حكم الرواية بالوصية :

أجازها من المتقدمين: القاضى عياض فى كتابه الإلماع [2]، لأن فى دفع الوصية إلى المُوصَى له نوعًا من الإذن، وشبهًا بالعرض والمناولة، وهو قريب من الإعلام.

كما أجاز الرواية بالوصية فى العصر الحاضر: الشيخ أحمد محمد شاكر فى كتابه: الباعث الحثيث ص ١٢٢، حيث قال: (وهذا النوع من الرواية نادر الوقوع، ولكنا نرى: أنه إن وقع صحت الرواية به، لأنه نوعٌ من الإجازة، إن لم يكن أقوى من الإجازة المجردة، لأنه إجازة من المُوصِى للمُوصَى له برواية شىء معين مع إعطائه إياه، ولا نرى وجهًا للتفرقة بينه وبين الإجازة، وهو فى معناها، أو داخل تحت تعريفها، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل).

وحجتهم فى ذلك ما رواه ابن سعد بسندٍ صحيحٍ قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد قال: أوصى أبو قِلاَبَةَ قال: ادفعوا كتبى إلى أيوب إن كان حيًا، وإلاَّ فاحرقوها [2].

وهذه الرواية قد تناقلها المُحدِّثون بأسانيدهم، ومنهم الخطيب البغدادى فى كتابه: الكفاية من طرقٍ إلى أيوب، أطول من هذا، وفى بعضها أن أيوبًا سأل محمد بن سيرين: جاءنى كتب أبى قِلاَبَةَ! فأُحدِّثُ منها؟ قال: نعم، ثم قال: لا آمرك، ولا أنهاك.

ثم عقب الخطيب البغدادى على ذلك بقوله: (يقال إن أيوبًا كان قد سمع تلك الكتب، غيرَ أنه لم يحفظها، فلذلك استفتى محمد بن سيرين عن التحديث منها، ولا فرق بين أن يوصِى العالم لرجل بكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته: فى أنه لا

يجوز له الرواية منها إلا على سبيل الوِجادة، وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم)[٤].

كيف يروى المُوصَى له بالوصية :

على الراوى أن يذكر صيغة الأداء التى تدل دلالةً واضحةً على الطريقة التى تحمّل بها المرويَّ عن شيخه، كى يظهر من خلالها قبول المرويِّ أو رده، وقوته من ضعفه، فيقول مثلاً: أَوْصَى إلىَّ فلانٌ بكتابٍ فيه كذا وكذا، أو: أوصى إلىَّ فلانٌ بكتابٍ فيه كذا وكذا، وأذن لى بروايته عنه ... وهكذا.

فحينئذٍ: لا بأس من الترخص فى الرواية بالوصية عند من أجازها.

وأما جمهور الأئمة فلم يُجوزوا الرواية بالوصية.

قال السخاوى: والحق المتعين: أن الوصية ليست بتحديث لا إجمالاً ولا تفصيلاً، ولا يتضمن الإعلام لا صريحًا ولا كناية، على أن ابن سيرين المفتى بالجواز كما تقدم: توقف بعدُ وقال للسائل نفسِهِ: ولا آمرك، ولا أنهاك[٥].

بل ذهب ابن الصلاح إلى أبعد من ذلك، حيث عد القول بجواز الرواية بالوصية: زلة عالم، أو متأوّل [٦].

وتعقيب الخطيب على وصية أبى قِلابة لأيوب السِّخْتِيانىِّ يؤكد ذلك حيث قال: «اللهم إلا أن يكون تقدمت من العالم إجازة لهذا الذى صارت الكتب له، بأن يروى عنه ما يصح عنده من سماعاته، فيجوز أن يقول فيما يرويه من الكتب أخبرنا أو حدثنا، على مذهب من أجاز أن يقال ذلك فى أحاديث الإجازة، مع أنه قد كره الرواية عن الصحف التى ليست مسموعة: غيرُ واحدٍ من السلف».

ثم ذكر بسنده آثارًا تدل على أن السلف يكرهون أن تقع كتبهم فى يد من ليس له علم بها[٧].

وقد رجح بعض المحققين جواز الرواية بالوصية، كما قال السيوطى وغيره: الوصية أرفع رتبة من الوِجادة بلا خلاف، وهى معمول بها عند الشافعى وغيره، فهذه أولى[٨].

ومع هذا يبقى الضعف فى الرواية بالوصية لما فيها من الجهل بالوسائط بين الموصِى، وبين الموصَى له، والله أعلم.

أ.د/ سعيد محمد صالح صوابى

مراجع للاستزادة :

(١) المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٢) التذكرة والتبصرة للعراقي ٢/١٠٩ ، ١١٠.

(٣) أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤، ط دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

الهوامش :

(١) المقنع في علوم الحديث، ص ٣٢٣، ٣٣٤.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض اليحصبي - تحقيق الدكتور: السيد أحمد صقر، ط الثانية، دار التراث ١٩٧٨، الضرب السابع: الوصية بالكتب، من أنواع الأخذ وأصول الرواية، من ص٦٧ ، ٦٨ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٣٨/٧، ط الأولى دار الكتب العلمية - ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٣٥٢، ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، مصورة عن ط الهند.

(٥) فتح المغيث ٣ / ١٣٤.

(٦) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص ١٧٧.

(٧) الكفاية في علم الرواية، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٨) تدريب الراوي ٢/٦٠.



مناهج المحدثين



مناهج المحدثين
«تعريفها، وطريقة معرفتها، وأهمية دراستها»

تعريف مناهج المحدثين لغة واصطلاحاً

المقدمة:

المناهج لغة: جمع منهج وهو الطريق الواضح كالمنهاج قال تعالى: ﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا**﴾[1]، والشرعة هى النصوص المقدسة، والمنهاج هو تطبيق هذه النصوص والأسلوب الذى يسير عليه هذا التطبيق[2].

والمنهج خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر ويتتبعها للوصول إلى نتيجة.. أو الطريق الواضح فى التعبير أو العمل أو التعليم طبقاً لمبادئ معينة بنظام معين بغية الوصول إلى غاية معينة.

ويراد بمناهج المحدثين اصطلاحًا: الطرق التى استعملوها فى جمع الحديث وتدوينه وتداوله، والشروط التى وضعوها لذلك، والأساليب المستخدمة فى التصنيف والتأليف، والعلوم التى جعلوها خادمة لذلك، وطريقتهم فى عرض ذلك بعد استنباطه واستخراجه، وما نتج عن ذلك من تقسيم الأحاديث باعتبارات مختلفة كعدد الرواة فى طبقات السند، ودرجة الحديث من حيث القبول والرد.. كما قسَّموا الحديث إلى سند ومتن وتعددت الدراسات والتآليف المتصلة بكل منهما.

وفى ضوء مناهج البحث الحديثة يمكن تقسيم مناهج المحدثين إلى المنهج التجريبى أو الاستقرائى أو التاريخى، مع المقارنة بين استعمالهم هذه المناهج فى مؤلفاتهم الخاصة.

الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين:

والطريق إلى معرفة مناهج المحدثين، تتبع طرقهم فى جمع الحديث وروايته والحكم عليه، والاستفادة منه، وعنايتهم بسنده ومتنه قرنًا بعد قرن، مع تسجيل مزايا المناهج فى كل قرن، وما يحتاج إليه المنهج فى قرن مما تم استدراكه فى قرون تالية أو مما لايزال فى حاجة إلى استدراك.. كما ينبغى تسجيل ما دخل فى هذه المناهج مما لا حاجة إليه أو مما يعوق السير فى المنهج على أساس مستقيم.

ويتيسر ذلك بدراسة منهج راوٍ أو مصنف فى كتاب معين، ثم فى سائر مؤلفاته، ثم المقارنة بينه وبين غيره من أهل عصره لتحديد السمات المشتركة ومواطن التفرد أو الانحراف.. للوصول إلى تحديد منهج المحدثين فى القرن المعين.. وباستكمال مناهج المحدثين فى القرون المتتابعة، يمكن الوصول إلى مناهجهم فى كل مجموعة من القرون المشتركة فى سمات غالبة..

أهم الفوائد العلمية لدراسة المناهج:

أما الفوائد العلمية لدراسة مناهج المحدثين فهى تأصيل قواعد علوم الحديث، والحكم على الرواة، ثم الحكم على الحديث على وجه العموم، والفصل بين المنهج الميسر الذى يتساهل فى قبول الحديث، والمنهج المتشدد الذى لا يعتمد من الحديث إلا ما لا شبهة فى قبوله. واستخدام كلا المنهجين فيما يناسب كل منهما.

ويمثل منهج الإمام البخارى فى صحيحه أشد المناهج احترازًا فى قبول الحديث. ويمثل منهج الإمام مسلم فى صحيحه عدم التشدد والاحتراز فى الحكم بصحة الحديث.. ويليه كتب الصحاح الأخرى كابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم وما صححه الترمذى وغيرهم من العلماء.. وتساهل المتأخرون فى اعتماد الأحاديث بمجموع الطرق الواردة وإن لم تصل بمجموعها إلى التصحيح بل والتحسين..

الـدور الأول

منهج المحدثين فى عصر الرسول ﷺ وصحابته الكرام حتى نهاية القرن الأول الهجرى

١ - منهج تلقى الحديث من رسول الله ﷺ:

تلقى الصحابة الحديث عن رسول الله ﷺ سماعًا للقول، ومشاهدة للفعل، وتعرفًا على الإقرار، وتثبتًا من الصفات..

وكان النبى ﷺ لا يخلو فى ساعات خروجه من بيته من جليس يجالسه أو رفيق يرافقه فى مشيه وسيره، أو متعلم يلتمس علمًا، أو مستفت يستفتيه فى مسألة.. كما كانت تعرض القضايا العامة أو الخاصة فيبدى فيها رأيه، ويصدر فيها حكمه.. وكان يوصى من يوفده أو يؤمره على سرية أو يستنيبه فى إمارة أو قضاء، فجمع الصحابة - كل بحسب ما تيسر له حفظه - كل ما صدر عنه ﷺ فى خارج بيته..

أما ما كان منه فى داخل بيته فتكفلت به أمهات المؤمنين، ومن كان يخدم بالبيت، ومن كان يزوره فى بيته بتسجيل ذلك كله وروايته..

روى البخارى بسنده عن ميمونة - رضى الله عنها - أن الناس شكوا فى صيام النبى ﷺ يوم عرفة فأرسلت إليه بحلاب وهو واقف فى الموقف فشرب منه والناس ينظرون[٣].

وروى مسلم بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بت ليلة عند خالتى ميمونة، فقام النبى ﷺ فأتى حاجته، ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام ثم قام فأتى القربة فأطلق شنافها، ثم توضأ وضوءًا بين الوضوءين ولم يكثر وقد أبلغ، ثم قام فصلى... فتتامت صلاة رسول الله ﷺ من الليل ثلاث عشرة ركعة، ثم اضطجع فنام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، فأتاه بلال فآذنه بالصلاة، فقام فصلى ولم يتوضأ، وكان فى دعائه: «**اللهم اجعل فى قلبى نوراً، وفى بصرى نوراً، وفى سمعى نوراً، وعن يمينى نوراً، وعن يسارى نوراً، وفوقى نوراً، وأمامى نوراً، وخلفى نوراً، وعظم لى نوراً**»[٤].

وكان ابن عباس صبيًا لم يبلغ الحلم، وهو ما يدل على اشتراك الصبيان مع النساء - فضلاً عن الرجال - فى تحمل الحديث وروايته.

وتعددت الوسائل التى يسرت لهم تلقى الحديث، ومنها:

١ - مجالس العلم النبوى وكانت بحسب مقتضيات الحاجة، واستعداد الحاضرين للتلقى والسماع، قال ابن مسعود ﷺ فيما رواه البخارى: كان النبى ﷺ يتخولنا بالموعظة فى الأيام كراهة السآمة علينا(٥).

وكانت خطبة الجمعة وسيلة للتعليم على نظام ثابت لا يتخلف.

وكان ﷺ يخص النساء ببعض مجالس العلم، مع أنهن كن يستمعن لخطبة الجمعة وكثير من مجالس العلم عقب الصلوات، روى البخارى بسنده عن أبى سعيد الخدرى ﷺ قال: قالت النساء للنبى ﷺ: غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يومًا من نفسك، فوعدهن يومًا لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قاله لهن: «**مامنكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار**».. فقالت امرأة: واثنتين، فقال: «**واثنتين**»(٦).

٢ - أسئلة ترد عليه فيجيب عليها، روى الشيخان بسنديهما عن أبى موسى الأشعرى ﷺ قال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يارسول الله، ما القتال فى سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غضبًا ويقاتل حمية، فرفع إليه رأسه فقال: «**من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله عز وجل**»(٧).

٣ - تصحيح أخطاء وقعت منهم بإرشادهم إلى الصواب، روى الشيخان عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال: تخلف عنا النبى ﷺ فى سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضأ.. فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: «**ويل للأعقاب من النار**» مرتين أو ثلاثًا(٨).

وروى البخارى بسنده عن أبى هريرة ﷺ قال: قام أعرابى فبال فى المسجد فتناوله الناس، فقال لهم النبى ﷺ: «**دعوه وهريقوا على بوله سجْلاً من ماء** (أى دلوًا)، **فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين**»(٩).

وتعاون الصحابة فى تلقى الحديث وتبليغه، فما فات واحدًا أخذه عن طريق من طرق تلقى الحديث، فقد ثبت عن أبى بكر وعمر وغيرهما طلب سنة رسول الله ﷺ ممن هى عنده وتثبتهم فى ذلك، وكان لعمر صاحب، وكانا يتناوبان السماع من رسول الله ﷺ يحضر هذا يومًا وذاك يومًا، ومن حضر يخبر صاحبه عما فاته من حديث رسول الله ﷺ(١٠).

وروى الحاكم بسند صححه على شرط الشيخين وتابعه الذهبى عن البراء ﷺ قال: ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لايكذبون يومئذٍ فيحدث الشاهد عن الغائب(١١).

وكـيف يكذب راوٍ عن رسـول الله ﷺ فى عهده، والوحى ينزل يكشف كل كـذب، ويذكر كل نفـاق.. والسـامع يسـتطيع أن يتـثبت من مصدر الحديث وهو الرسول ﷺ.

من هنا كـانت السنة تنتـشـر عن طريق الرسـول ﷺ، وعـمن يبلغ عنه، حتى إن بعض من أسلم من الصـحـابة وغـيـرهم روى مـا تحمله من الحديث حال كفره مما تثبت من حفظه وقت روايته، وذلك كثير فى السنة.

وساعدهم على حفظ الحديث عدة عوامل منها:

١ - أسلوب الرسـول ﷺ فى التـعليم والإلقاء.. فقد كان يعيد الحديث ثلاثًا.. وكان كلامه فصلاً يفقهه كل أحد، لم يكن يسرده سردًا.. وقد علم أصحابه التشهد كما كان يعلمـهم السـورة من القـرآن.. وكـان يجـذب الانتبـاه بالسـؤال، ويتيح للسـامع أن يسـأل، ويسـتـخـدم وسـائل التـوضـيح كـالعـد على الأصابع أو عقد الأصابع بما يدل على العدد، أو الرسم بعصا على الأرض رسـمًا يبين مـا يتحدث عنه بصورة محسوسة، كما استعمل أسلوب التوضيح بالتشبيه والقصص وبيان العلة وتحديد السبب والفصل بين المتضادين والمقارنة بين الناس فى أحوالهم المختلفة.

٢ - حبهم للرسول ﷺ وحرصهم على ما يصدر منه، روى البخارى بسنده أن عروة ابن مسعود الثقفى قال عنه وعن أصحابه لقريش وقد كان وافدهم: إذا أمـرهم بأمر ابتـدروا أمـره، وإذا توضـأ كـادوا يقـتـتلون على فـضل وضـوئه، وإذا تكلم خـفـضـوا أصـواتهم عنده، ومـا يحـدون إليـه النظر تعظيـمًا له - وهى شهادة من كافر ليس فيها مبالغة(١٢).

وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه: وما كان أحد أحب إلىّ من رسـول الله ﷺ ولا أجلّ فى عينى منه، وما كنت أطيق أن أملأ عينىّ منه إجلالاً له، ولو سئلت أن أصفه ما أطقت لأنى لم أكن أملأ عينى منه(١٣).

٣ - بساطة الحياة وضعف الشواغل عن الحفظ .. قال ابن عبدالبر: كان العرب قد طبعوا على الحفظ، وكان كثير من الصحابة يكتفى بالسماع مرة واحدة(١٤).

٤ - منزلة السنة من الدين؛ فـهى المبـينة للقرآن الكريم، بينت كيفية الصلاة، ومقادير الزكاة، وأعـمـال الحج، وكيـفـيـة المعـامـلات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية.. قال تعـالى: ﴿**ومـا آتاكم الرسـول فـخـذوه ومـا نهـاكم عنه فـانتهـوا**﴾(١٥)، ﴿**وإن تطيعـوه تهتدوا**﴾(١٦).

فالدين قرآن وسنة، وضياع شىء من السنة ضيـاع من الدين.. قـال تعـالى: ﴿**إن علينا**

جمعه وقرآنه • فإذا قرأناه فاتبع قرآنه • ثم إن علينا بيانه﴾[١٧].

وأجمع العلماء على أن السنة دين كالقرآن سواء بسواء مع اختلافهما فى بعض الخصائص والمراتب.

٥ - اتصال السنة بحياتهم وسريانها فى كل شئونهم: فهى تنظم علاقة المؤمن مع ربه وعلاقته مع غيره من الخلق.. وهى مع القرآن تمثل الرسالة التامة العامة التى تشمل العقيدة والشريعة، والقول والعمل، والظاهر والباطن يستشعر الناس حاجتهم إليها وعدم استغنائهم عنها، ويرون ارتباطها بحياتهم فى جميع المجالات.

ومن ذلك أن «كعب بن مالك وصاحبيه تخلفوا عن غزوة تبوك واعترفوا بعدم العذر الدافع لهم إلى ذلك، فنهى النبى ﷺ الناس عن مكالمتهم ومعاملتهم، فاجتنبهم الناس خمسين ليلة حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم.. ثم نزل القرآن بالتوبة عليهم»[١٨].

واستشفع كبار من قريش فى دفع الحد عن سارقة فقال ﷺ: «**والذى نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة فقطعت يدها**»[١٩].

٦ - وجوب تعلم السنة وتعليمها ونشرها وتبليغها: فلم يكن أمر حفظ السنة ونشرها موكولاً إلى اختيارهم بل كان تكليفًا دينيًا لازماً لهم.. قال تعالى: ﴿**كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون**﴾[٢٠].

والتعليم إلزام للمتعلم وتحميل لمسئولية التبليغ.

من هنا لزم من عنده فراغ من الصحابة أن يجالس الرسول ﷺ ليسمع العلم ويتحمله.. قال تعالى: ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**﴾[٢١].

قال ابن عباس - رضى الله عنهما - كما فى الدر المنثور[٢٢]: ماكان المؤمنون لينفروا جميعًا ويتركوا النبى ﷺ وحده، ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة**﴾ يعنى عصبة، فإذا رجعت وقد نزل قرآن (أو صدر عن النبى ﷺ حديث) تعلمه القاعدون من النبى ﷺ، يتعلمون ما أنزل على نبيه (وما صدر منه) ويعلمونه السرايا إذا رجعت إليهم..

وقد يتفرغ أناس لطلب العلم ثم يعودون إلى قومهم بما تعلموه، كما حدث من الوفود التى كانت تفد إلى رسول الله ﷺ.

إن العلم الدينى ليس لحامله بل لكل من يمكن أن يصل إليه، وكتمانه شر وظلم، قال تعالى: **﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد مابيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون • إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا﴾**[٢٣].. وقال: **﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولاتكتمونه﴾**[٢٤].

وفى حديث صحيح: «**من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار**»[٢٥].

وقال ﷺ - فيما رواه البخارى: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»[٢٦].

وقال أيضاً - فيما رواه البخارى : «**بلغوا عنى ولو آية**»[٢٧].

وقال لوفد الشباب - فيما رواه البخارى : «**ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم**»[٢٨].

وقال - فيما رواه أبو داود، والترمذى وقال: حسن صحيح، وابن ماجه : «**نضر الله امرءاً سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع**»[٢٩].

وانتشرت السنة إلى الآفاق فى عهد رسول الله ﷺ عن طريق ولاته ورسله وقادة جيوشه ومن وفد عليه، ثم اتسع ذلك بعده على يد الصحابة فى جميع الأقطار، قال الحاكم النيسابورى: فمن مشاهير الصحابة بمكة عبد الله بن السائب، وعثمان بن طلحة، وابن عباس.. وكان بالكوفة على، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسى والنعمان ابن بشير.. وكان بمصر عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهنى.. وكان بالبصرة أنس بن مالك، وعمران بن حصين، وأبو برزة الأسلمى.. وكان بالشام معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وشرحبيل بن حسنة - رضى الله عنهم أجمعين [٣٠].

هذا وكانت المدينة مجمع الصحابة فى عهد عمر بن الخطاب وما تلاه واشتهر بها عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدرى - رضى الله عنهم - .

وكان الاتصال بين هذه المدارس ميسورًا، وكان أهل العلم إذا نزلوا ببلد رجعوا إلى الصحابة للتثبت والاستزادة مما عندهم من العلم.

ومن نماذج ذلك ماذكره الحاكم فى «معرفة علوم الحديث»، عن أبى أيوب الأنصارى أنه رحل من المدينة إلى عقبة بن عامر بمصر.. فقال له عقبة: ما جاء بك يا أبا أيوب؟. فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غيرى وغيرك فى «ستر المؤمن».. قال عقبة:

نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر مؤمناً فى الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة**».

قال الحاكم: فهذا أبو أيوب، على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله ﷺ، رحل إلى صحابى من أقرانه فى حديث واحد، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه[٣١].

ونتساءل: أكانت رحلة أبى أيوب ليستوثق من حفظه الحديث، أم ليتأكد من حفظ رفيقه ليكون كل منهما سنداً لأخيه عند التثبت؟..

وقال مسروق: جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ (الغدير)، فالإخاذ يروى الرجل، والإخاذ يروى الرجلين، والإخاذ يروى العشرة، والإخاذ يروى المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم. وكان مسروق رحالة فى طلب العلم.

وقال أحمد: كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر فلا يقنعهما حتى يخرجا إليه فيسمعانه منه..

وكان للرحلة أثر كبير فى التثبت من الروايات وبخاصة عند التشكك فى لفظة أو جملة.

وفى مواجهة البدع والانحرافات، روى مسلم بسنده عن يزيد الفقير قال: كنت قد شغفنى رأى من رأى الخوارج، فخرجنا فى عصابة ذوى عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، فمررنا بالمدينة فإذا جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - يحدث عن رسول الله ﷺ فإذا هو قد ذكر الجهنميين (الذين يخرجون من جهنم بالشفاعة من المسلمين) فقلت له: يا صاحب رسول الله ﷺ: ما هذا الذى تحدثون؟ والله يقول: ﴿**إنك من تدخل النار فقد أخزيته**﴾[٣٢] ويقول: ﴿**كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها**﴾[٣٣]. فما هذا الذى تقولون؟.

فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم.. قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ (المقام المحمود)..؟ قلت: نعم..

قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذى يخرج الله به من يخرج، وذكر حديث الشفاعة..

قال: فرجعنا فقلنا: ويحكم، أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد[٣٤].

ووقع من ابن عمر ما يشبه ذلك عن القدرية، حيث قال: إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أنى برىء منهم، وأنهم برآء منى، والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد

ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه، حتى يؤمن بالقدر، وروى حديث الإيمان.. وكانوا يقولون: لا قدر، وأن الأمر أُنُفٌ[٣٥].

وأثمرت مدارس الحديث أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم إلى الآن.

كتابة الحديث وتدوينه: لم يقتصر تحمل الصحابة على السماع والمشاهدة بل كتبوا الحديث ليحفظوه بالسطور كما حفظوه فى الصدور. يقول الأستاذ أحمد أمين فى «فجر الإسلام»: يروى البلاذرى فى «فتوح البلدان» أن الإسلام دخل وفى قريش سبعة عشر رجلاً كلهم يكتب: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب وعثمان بن عفان، وأبو عبيدة بن الجراح، وطلحة، ويزيد بن أبى سفيان، وأبو حذيفة عتبة بن ربيعة، وحاطب ابن عمر وأبو سلمة بن عبد الأسد المخزومى، وأبان بن سعيد بن العاص، وأخوه خالد، وعبد الله بن سعد بن أبى السرح، وحويطب بن عبد العزى، وأبو سفيان بن حرب، وابنه معاوية، وجهم بن الصلت، ومن حلفاء قريش العلاء بن الحضرمى.

وقليل من نسائهم كن يكتبن كحفصة، وأم كلثوم والشفاء بنت عبد الله العدوية.. وكانت عائشة تقرأ ولاتكتب وكذلك أم سلمة[٣٦].

لكن صبحى الصالح يقول: إنا لنستبعد ألا يكون فى ذلك الحين بمكة إلا بضعة عشر يقرءون ويكتبون.. إذ ليس فى هذا الخبر إلا دلالة ظنية غامضة[٣٧].

ونضيف إلى ما قاله.. استبعاد توقف التعلم على هذه الطبقة، بل نرجح أن من يليهم من الصحابة تعلم منهم ومن غيرهم الكتابة لظهور الحاجة إليها فى تدوين القرآن والسنة وشئون الأمة، وتناسب الإقبال على التعليم مع وضع المسلمين وقت انتشار الإسلام وظهوره..

قال أحمد أمين: أما الكتابة بالعربية فى الأوس والخزرج فكانت قليلة، وكان بعض اليهود قد علم كتابة العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة فى الزمن الأول، فجاء الإسلام وفى الأوس والخزرج عدة يكتبون، بل ورد فى السير أنه كان من وسائل فداء الأسرى من مشركى بدر تعليم أطفال المسلمين الكتابة.. وكان الصبيان يتعلمون فى كتاتيب فى الجاهلية الكتابة والشعر وأيام العرب، ويشرف عليهم معلمون ذوو مكانة أمثال أبى سفيان بن أمية بن عبد شمس، وعمرو بن زرارة، وبشر بن عبدالملك السكونى وغيرهم[٣٨].

من هنا توافر كُتَّاب الوحى القرانى، وكا

هناك كُتَّاب لشئون الدولة من الصدقات والمداينات والمعاملات والعهود والرسائل.. ولمن لا يعرف الكتابة إذا طلب ذلك.. قال زيد ابن ثابت: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع»، أى نجمعه فى مكان واحد. رواه الحاكم، وقال: حسن صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبى، واستدل به الحاكم على جمع القرآن فى عصر الرسول ﷺ[٣٩].

ومن كُتَّاب الرسول ﷺ فيما جمع ابن كثير: الخلفاء الأربعة، وأبان بن سعيد بن العاص، وأبى بن كعب، والأرقم بن أبى الأرقم، وثابت بن قيس بن شماس، وزيد بن ثابت، والزبير بن العوام، وخالد بن الوليد، ومعاوية..

وذكر ابن حجر من هؤلاء: حنظلة بن الربيع، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة. قال المسعودى: وإنما ذكرنا من أسماء كُتَّابه ﷺ من ثبت على كتابته، واتصلت أيامه فيها، وطالت مدته، وصحت الرواية على ذلك، دون من كتب الكتاب والكتابين والثلاثة، إذ لا يستحق بذلك أن يسمى كاتبًا ويضاف إلى جملة كُتَّابه[٤٠].

وننتهى من ذلك كله إلى انتشار الكتابة فى عصر الرسول ﷺ واشتهار بعض الصحابة بها لتفرغهم لها وحاجة أعمالهم إليها كالأمراء والرسل وكُتَّاب القرآن..

كما استعمل من يعرف الكتابة خبرته فى حفظ الحديث فى السطور، وهو ما أضاف ركناً مهما فى حفظ حديث رسول الله ﷺ ظهرت قيمته عند تدوين الحديث.

وقد أثيرت شُبه حول ذلك اعتمدت على بعض الروايات، ومنها ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه**»[٤١].

والنهى هنا موجه لكتاب الوحى لئلا يختلط القرآن بغيره، وهو المناسب لقوله ﷺ «**ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه**».

وليس هناك كما قال بعض الباحثين ما يمنع من افتراض كون الصحابة ومن بعدهم قد قاموا بكتابة السنة بقدر وسعهم خوفًا عليها من الضياع، فى مجتمع كانت الأقوال المأثورة للبشر العاديين تحفظ بالتدوين[٤٢] (كالمعلقات من الشعر)..

وقد أذن الرسول ﷺ فى كتابة الحديث وشجع عليها وأمر بها لمن يحتاج إلى الكتابة ولا يستطيعها قال ابن حجر: قدم البخارى حديث على رضي الله عنه لأنه كتب عن النبى ﷺ وثنّى بحديث أبى هريرة رضي الله عنه: «**اكتبوا لأبى شاة**»[٤٣].. وثلّث بحديث عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ : «أنه كتب آلافًا من

الأحاديث»، وختم بحديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ: «أنه ﷺ هَمَّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف»(٤٤).

وقد قال عبد الله بن عمرو لرسول الله ﷺ: يقولون: تكتب كل شىء تسمعه، ورسول الله ﷺ يتكلم فى الرضا والغضب. فقال له الرسول ﷺ: «**اكتب فوالذى نفسى بيده مايخرج منه إلا الحق**» وأشار إلى فيه(٤٥).

ومن كتبه ﷺ : كتاب الصدقة، وفيه تحديد مقادير الزكاة من الإبل والبقر والغنم وتفصيل ذلك، وكتب به أبو بكر إلى أنس رضي الله عنه لما وجهه إلى البحرين(٤٦).

وكتب إلى ملوك الأرض(٤٧).

وقد اشتهرت صحف دوّنها الصحابة ورواها عنهم تابعون منها:

الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما، ويظهر لى أنها أحاديث انتقاها مما كتبه.. وفى مسند أحمد عنه أحاديث تظهر عنايته بها لأنها فى مواضيع خاصة اشتدت الحاجة إليها، وكانت فاصلة فى قضايا مهمة.. قال ابن الأثير: كانت ألف حديث..

وصحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه قال عنها ابن سيرين: فيها علم كثير.. وما رواه الحسن البصرى عنه قيل إنه من صحيفته، وأثبت بعض العلماء سماعه لبعض ما رواه..

ومنها صحيفة جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - وكان قتادة يحفظها كما يحفظ سورة البقرة.. وحديث الحج الطويل فى صحيح مسلم يمثل صحيفة خاصة دَّونها جابر، وفصل فيها حجة الوداع من بدايتها إلى نهايتها منذ الخروج من المدينة إلى العودة إليها.

قال أبو حاتم الرازى : جالس سليمان اليشكرى جابرًا فسمع منه وكتب عنه صحيفة فتوفى وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبوسفيان والشعبى عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة(٤٨).

ومنها صحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة، وفى مسند أحمد سرد لها، وفى تحقيق الشيخ أحمد شاكر للمسند. مقدمة مستفيضة عنها(٤٩).

أما ما ورد من تحرج بعض الصحابة من كتابة الحديث فذلك لئلا تشغل عن القرآن، فى وقت كانت العناية مركزة فى تحفيظ القرآن ونشره فى الآفاق.

ولئلا يشتغل المسلمون بالتوفيق بين الأحاديث والترجيح قبل ثبات الإسلام فى القلوب، وانتشاره بين الجماهير..

ولئلا يدعى العلم من ليس من أهله فيضلل الجماهير..

وكان ذلك لبعضهم منهجًا خاصًا لقدرته على الحفظ، واعتماده على حفظ غيره للحديث، وبمجموع الأمرين كتابة السنة وعدم الإلزام بهذه الكتابة، والتوقف عن التشجيع على الاعتماد عليها زادت العناية بالحديث حفظًا وتلقينًا ومراجعة وتصحيحًا ونقدًا وتحليلاً، كما أن من كتب استمر فى الكتابة، وكانت كتابته فيصلاً فى الترجيح بين روايات الرواة..

أما التدوين العام فَهَمَّ به أبو بكر وتركه، ثم عمر وتركه، ثم حاوله غيرهم(٥٠). وفى طبقات ابن سعد عن الليث بن سعد قال: حدثنى يزيد بن أبى حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمى - وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريًا من أصحاب رسول الله ﷺ - أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبى هريرة فإنه عندنا.. وكثير ذكره البخارى فيمن مات من السبعين إلى الثمانين من الهجرة(٥١).

وألف أبو رافع مولى رسول الله ﷺ كتابًا أسماه «السنن والأحكام والقضايا»، وكانت وفاته سنة ٣٥ من الهجرة، نقل ذلك السيد حسن الصدر..

واعتنى الأستاذ سيد صقر فى مقدمة «هدى السارى» لابن حجر بسرد الصحف المدونة فى عصر الصحابة - رضى الله عنهم..

الإقلال من الرواية :

ومن المناهج فى هذا العصر منهج الإقلال من رواية الحديث، وقد استغل بعض المتكلمين ذلك فى الطعن فيمن أكثر من رواية الحديث.. مع أن هذا المنهج كان يمثل اتجاه الدولة لتركيز اهتمام الجمهور على العناية بالقرآن الكريم.. روى الحاكم فى المستدرك عن قرظة بن كعب قال: خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى صرار، فتوضأ، ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا.. قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوىّ النحل فلا تبدءوهم بالأحاديث فيشغلونكم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامضوا، وأنا شريككم.. فلما قدم قرظةُ قالوا حدثنا.. قال: نهانا ابن الخطاب(٥٢).

قال الحاكم: وإنكار عمر أمير المؤمنين على الصحابة كثرة الرواية عن رسول الله ﷺ فيه سنة، ولم يخرجاه - أى فى الصحيحين..

وروى الحاكم عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر رضي الله عنه قال لابن مسعود ولأبى

الدرداء ولأبى ذر - رضى الله عنهم : ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟ وأحسبه حبسهم بالمدينة حتى أصيب[٥٣].

وأوضح الرامهرمزى فى روايته المراد بالحبس، فنقل عن شيخه أبى عبد الله بن البرى: أن حبسهم بالمدينة يعنى منعهم الحديث[٥٤] وكان ذلك فى أخريات حياته، وقد انتشر الحديث عنهم وكان الناس يفدون إلى المدينة فيسمعون منهم، ولم ينقل أنه منعهم من رواية الحديث بالمدينة على الإطلاق، بل المراد أحاديث معينة كانت تثير بين الناس اختلافًا، أو يعجزون عن معرفة ما يراد بها بين مجموع الأحاديث..

واستنكار ابن حزم لهذه الرواية محمول على المنع بإطلاق، وهو ما لايتصور من عمر رضي الله عنه، ولكنه منع فى وقت خاص لظروف خاصة يتصل بأحاديث معينة يحملها بعض الناس على غير وجهها، أو يثير بها مشاكل بين الناس[٥٥].

وأَقَلَّ بعضهم رواية الحديث لأن غيره من الصحابة رواه.

وكان بعضهم يخشى من الرواية بالمعنى للفظ من الألفاظ فيقول عن رسول الله ﷺ ما لم يقل: روى أحمد، وأبو يعلى عن عثمان رضي الله عنه قال: ما يمنعنى أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنده، ولكن أشهد لقد سمعته يقول: «**من قال علىَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»[٥٦].

وقد ذكر صفة الوضوء تحرجًا من أن يكتم علمًا عنده عن رسول الله ﷺ[٥٧].

وروى البخارى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: لولا آيتان من كتاب الله ماحدثت شيئًا أبدًا[٥٨] ﴿**إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون • إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم**﴾[٥٩].

وروى أحمد، وابن عدى عن أسلم قال: كنا إذا قلنا لعمر: حدثنا عن رسول الله ﷺ قال: أخاف أن أزيد حرفًا أو أنقص حرفًا .. إن رسول الله ﷺ قال: «**من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[٦٠].

فكان من أَقَلَّ رواية الحديث وحَثَّ عليه يخاف من الزيادة أو النقصان فى لفظ أو أكثر، ويتثبت من رواية الحديث كأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - حيث طلبا شاهدًا للحديث.. وكان عمر رضي الله عنه يستحلف الرواى فإذا حلف صدقه (أى مع مراعاة جوانب الاحتياط الأخرى لقبول الحديث) وكان عمر يأمر بالتقليل من الرواية.

ومَنْ أكثر من الروايات كأبى هريرة رضي الله عنه كان متمكنًا مما رواه مستحضرًا جوانب الاحتياط التى عند مَنْ أقلَّ رواية الحديث - روى البخارى فى كتاب اللباس بسنده عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: أتى عمر رضي الله عنه بامرأة تشِمُ فقال: أنشدكم الله من سمع من النبى ﷺ فى الوشم .. فقال أبو هريرة: رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تشمن ولاتستوشمن**»[٦١].

قال ابن حجر: فائدة ذكر أبى هريرة قصة عمر إظهار ضبطه، وأن عمر يستثبته فى الأحاديث مع تشدد عمر، ولو أنكر عليه عمر ذلك لنقل[٦٢].

والمقصود أن الخلفاء كانوا يدعون الرواة إلى التثبت والإقلال من الرواية، وكانوا يطلبون إلى جانب الرواية ما يؤكد الحفظ أحيانًا.. وفى بعض الأحيان كانوا يقبلون رواية الواحد، بل ويروى الواحد منهم الحديث.

كما كانوا بسؤالهم عن السنة ومذاكرتهم لها يشجعون على جمع الحديث والإكثار من هذا الجمع، ونَقْل ذلك بين العلماء، لأن العامة قد لا يتسع إدراكهم لما جاء فى بعض الأحاديث ،قال على رضي الله عنه فيما رواه البخارى: (**حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله**)[٦٣].

فمنهج الإقلال من الرواية والتحذير من كثرة الحديث، محمول على المجالس العامة، ومخصوص بمن لا يبالى بالجو الذى يروى فيه الحديث.

ومنهج الإكثار من الرواية محمول على من يتخصص لرواية الحديث وجمعه فى مدارس الحديث، وبين المتفرغين لدراسته وروايته..

هذا عن الإقلال والإكثار.

أما عن مجموع ما روى عن الراوى فله عوامل أخرى، منها تقدم وفاة الراوى فكان ما رواه موجودًا عند من سمعه من الصحابة عن رسول الله ﷺ فلم يروه عنه لئلا ينزل فى الرواية فَقَلَّ ما خلص من حديثه بين الرواة، كما حدث لأبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضى الله عنهم - وغيرهم من كبار الصحابة ممن مات فى عهده ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين.

أما من عاش بعد ذلك فكثرت روايته عن النبى ﷺ وعن أصحابه الكبار، كأبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وجابر وابن عمر وابن عباس وعائشة - رضى الله عنهم - والمكثرين من الصحابة.

ومن أسباب كثرة الرواية تفرد الصحابى فى قطر من الأقطار بالإمامة، كابن مسعود وأبى موسى الأشعرى وحذيفة بن اليمان -

رضى الله عنهم - ومشاهير الصحابة بالأمصار.

وبالجملة: فكل صحابى روى بقدر الحاجة إلى روايته، وما هيأ الله له من تلاميذ، وما واجهه من أجواء اقتضت الرواية.. وكان عند أكثرهم علم كثير، وكان عند بعضهم علم قليل كما بيَّن مسروق - رحمه الله.

التثبت فى الرواية :

ومن المناهج فى هذا العصر التثبت فى الرواية، والبحث عن مصادرها من حيث التحمل، والكشف عن حال الراوى وقت الأداء.. ونذكر من ذلك ما يلى:

روى الترمذى وأحمد، أن أبا بكر رضي الله عنه كان يتوقف فى ميراث الجدة لعدم علمه فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ ثم يسأل الناس بعد صلاة الظهر.. فيقول المغيرة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس.. فيقول أبو بكر رضي الله عنه: سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة رضي الله عنه فشهد بأنه سمع ذلك، فأنفذ أبو بكر رضي الله عنه ما اتفقا على روايته[٦٤].

وقصة عمر مع أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنهما -حينما استأذن ثلاثًا فلم يؤذن له فرجع، وقال لعمر: قال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع**»[٦٥] فقال له عمر: أقم عليه البينة.. فشهد أبو سعيد الخدرى معه بالسماع.. فقال عمر: أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ.

لقد كان التثبت للتأكد من الضبط التام، وعدم الخطأ فى فهم المراد، ولجمع الخبر من أكثر من واحد زيادة فى التأكد، فى وقت كان الصحابة متوافرون، والعهد برسول الله ﷺ قريب.. فلما بَعُد العهد كان ثبوت الحديث عن صحابى كافيًا عن البحث عن غيره، ما لم يرد ما يحوج إلى التثبت فى رواية الحديث..

مشروعية الجرح والتعديل ، ونماذجه إجمالاً:

ثبتت مشروعية الجرح والتعديل للرواة وجوازه، بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿**ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾[٦٦].

وأما السنة فمنها نهيه ﷺ عن الكذب عليه ووعيده الشديد على ذلك، كما فى حديث على رضي الله عنه عند البخارى أن النبى ﷺ قال: «**لا تكذبوا علىَّ فإنه من كذب علىَّ فليلج النار**»[٦٧].

وفى حديث أنس رضي الله عنه قال: إنه ليمنعنى أن

أحدثكم حديثًا كثيرًا أن النبى ﷺ قال: «**من تعمد علىّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار**»[٦٨].

وعندما وقعت حادثة الإفك سأل رسول الله ﷺ بريدة عن مولاتها عائشة - رضى الله عنها - فزكتها، وكذلك زكَّاها أسامة بن زيد رضي الله عنه، وأيد ﷺ تزكيتها فقال: «**والله ما علمت من أهلى إلا خيرًا**»[٦٩].

ولما وقعت الفتنة الكبرى ومقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفة الراشد، ظهرت بوادر الفرق، وانتصار كل منها لما هى عليه بالأحاديث النبوية فباشر الصحابة والتابعون النقد للرواة عمليًا، فقد أخرج مسلم فى مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[٧٠].

وعليه فقد أجمع الصحابة فمن بعدهم على مشروعية الجرح والتعديل للرواة وجوازه، وعدم اعتباره من الغيبة المنهى عنها، بل إن الخطيب البغدادى بوَّب بقوله: باب وجوب البحث والسؤال للكشف عن الأمور والأحوال[٧١]، وبوَّب بعده أيضًا بقوله: باب وجوب تعريف المزكى ما عنده من حال المسئول عنه[٧٢]، وفصَّل الأدلة والأمثلة على ذلك بأزيد مما قدمته.

والله أعلم.

أ. د/ عزت عطية

الهوامش:

(١) سورة المائدة - آية (٤٨).
(٢) لسان العرب - مادة (نهج) ٢/٣٨٣.
(٣) صحيح البخارى - كتاب الصوم - حديث (١٩٨٩).
(٤) صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - حديث (٣٦٢).
(٥) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (٦٨).
(٦) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (١٠٢).
(٧) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (١٢٣)، وصحيح مسلم - كتاب الإمارة - حديث (١٩٠٤).
(٨) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (٦٠)، وصحيح مسلم - كتاب الطهارة - حديث (٢٤١).
(٩) صحيح البخارى - كتاب الوضوء - حديث (٢٢٠).
(١٠) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (٨٩).
(١١) مستدرك الحاكم - كتاب العلم - ١/١٢٧.
(١٢) صحيح البخارى - كتاب الشروط - حديث (٢٧٣٤).
(١٣) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - حديث (١٢١).
(١٤) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١/٦٩.
(١٥) سورة الحشر - آية (٧).
(١٦) سورة النور - آية (٥٤).

(١٧) سورة القيامة -الآيات (١٧-١٩).
(١٨) صحيح البخاري - كتاب المغازي - حديث (٤٤١٨).
(١٩) صحيح البخاري - كتاب المغازي - حديث (٤٣٠٤)، وصحيح مسلم - كتاب الحدود- حديث (١٦٨٨).
(٢٠) سورة البقرة . آية (١٥١).
(٢١) سورة التوبة - آية (١٢٢).
(٢٢) الدر المنثور، للسيوطي ٣/٥٢١.
(٢٣) سورة البقرة -الآيتان (١٥٩-١٦٠).
(٢٤) سورة آل عمران - آية (١٨٧).
(٢٥) سنن الترمذي - كتاب العلم - حديث (٢٦٤٩)، وسنن ابن ماجه - المقدمة - حديث (٢٦٠)، ومستدرك الحاكم - كتاب العلم ١/١٠١، والمعجم الكبير للطبراني ١١/١٤٥ - حديث (١١٣١٠).
(٢٦) صحيح البخاري - كتاب العلم - حديث (١٠٥).
(٢٧) صحيح البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - حديث (٣٤٦١).
(٢٨) صحيح البخاري - كتاب الأدب - حديث (٦٠٠٨).
(٢٩) سنن أبي داود - كتاب العلم - حديث (٣٦٦٠)، وسنن الترمذي - كتاب العلم - حديث (٢٦٥٧)، وسنن ابن ماجه - المقدمة - حديث (٢٤٦)، وراجع المستدرك ١/٨٧، ٨٨.
(٣٠) معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري ص ١٩٠-١٩٤، واقتصرنا على من ذكر.
(٣١) المرجع السابق ص ٩، وراجع: جامع بيان العلم وفضله - لابن عبد البر ١/٩٤.
(٣٢) سورة آل عمران - آية (١٩٢).
(٣٣) سورة السجدة - آية (٢٠).
(٣٤) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - حديث (١٩١).
(٣٥) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - حديث (٨).
(٣٦) فتوح البلدان ، للبلاذري ص ٥٨٠.
(٣٧) علوم الحديث ، لصبحي الصالح ص ١٤. ١٥.
(٣٨) فجر الإسلام، لأحمد أمين ص ١٤١.
(٣٩) مستدرك الحاكم - كتاب التفسير ٢/٢٢٩، وظن أنه جمع بعض القرآن، والذي نراه أنه جمع كله في عهده ﷺ.
(٤٠) السنة قبل التدوين ، لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٩٨.
(٤١) صحيح مسلم - كتاب الزهد والرقائق - حديث (٣٠٠٤).
(٤٢) تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين.
(٤٣) صحيح البخاري - كتاب الديات - حديث (٦٨٨٠).
(٤٤) صحيح البخاري بشرح ابن حجر العسقلاني ١/٢١٠.
(٤٥) مسند أحمد ٢/١٦٢، وسنن الدارمي - المقدمة - حديث (٤٨٤)، ومستدرك الحاكم - كتاب العلم ١/١٠٥، وصححه الذهبي
(٤٦) صحيح البخاري - كتاب الزكاة - حديث (١٤٥٤).
(٤٧) صحيح البخاري. كتاب العلم، حديث : ٦٥.
(٤٨) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ،ترجمة سليمان بن قيس اليشكري ٤/١٣٦/ ترجمة (٥٩٦).
(٤٩) مسند أحمد بتحقيق الأستاذ العلامة/ أحمد شاكر جـ ١٦، وراجع السنة قبل التدوين ص ٣٤٨ - ٣٥٧.
(٥٠) راجع: تقييد العلم ، للخطيب البغدادي ص ٤٩، وتذكرة الحفاظ ، للذهبي ١/ ٥.
(٥١) السنة قبل التدوين ص ٣٧٣.
(٥٢) مستدرك الحاكم - كتاب العلم ١/١٠٢، وقال الحاكم وتابعه الذهبي : صحيح له طرق.
(٥٣) مستدرك الحاكم - كتاب العلم ١/١١٠، وقال الحاكم : على شرط مسلم.
(٥٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للرامهرمزي. ص ٥٥٣.
(٥٥) راجع: السنة قبل التدوين ص ١٠٦ - ١١٠.
(٥٦) مسند أحمد ١/٦٥، ومسند أبي يعلى ١/١٥٢.
(٥٧) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - حديث (٢٢٦).
(٥٨) صحيح البخاري - كتاب المزارعة - حديث (٢٣٥٠)، وسنن ابن ماجه - المقدمة - حديث (٢٥٨)، ومستدرك الحاكم - كتاب التفسير ٢/٢٧١.
(٥٩) سورة البقرة -الأيتان (١٥٩ ، ١٦٠).

(٦٠) مسند أحمد ٤٦/١، والكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ٥٨٤/٣ - ترجمة (٦٤١).

(٦١) صحيح البخارى - كتاب اللباس - حديث (٥٩٤٦).

(٦٢) فتح البارى، لابن حجر ٢٧٥/١٥.

(٦٣) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (١٢٧).

(٦٤) سنن الترمذى - كتاب الفرائض - حديث (٢١٠٠)، ومسند أحمد ٢٢٥/٤.

(٦٥) صحيح البخارى - كتاب الاستئذان - حديث (٦٢٤٥)، وسنن أبى داود - كتاب الأدب - حديث (٥١٨١).

(٦٦) سورة الحجرات - آية (٦).

(٦٧) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (١٠٦).

(٦٨) صحيح البخارى - كتاب العلم - حديث (١٠٨).

(٦٩) صحيح البخارى - كتاب الشهادات - حديث (٢٦٣٧).

(٧٠) صحيح مسلم بشرح النووى ١٢٦/١.

(٧١) الكفاية فى علم الرواية، للخطيب البغدادى ص ٣٤.

(٧٢) المرجع السابق ص ٣٧.

الـدور الثانـى
مناهج المحدثين فى عصر التابعين وأتباعهم

مما لا شك فيه أن الصحبة درجة شريفة، ومنزلة منيفة، منَّ بها البر الكريم سبحانه وتعالى على أفضل خلقه بعد رسوله ﷺ.

ولا يمارى عاقل فى فضل الصحابى ومنزلته، والتابعى يلى الصحابى فى الدرجة والفضل، وقد أشارت إلى ذلك نصوص كثيرة منها قوله سبحانه : ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم**﴾[1].

وقوله سبحانه بعد بيان نصيب الفقراء من المهاجرين والأنصار من الفىء والثناء عليهم وتعديد مناقبهم : ﴿**والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم**﴾[2].

ولا يقال: ليس فى الآية مدح أو ثناء؛ وإنما هى حكاية لما صدر عنهم من التضرع والدعاء ـ لا يقال ذلك ـ لأن الآية مصدرة بواو العطف المقتضية التشريك فى الحكم، فهم داخلون فى عموم المدح والثناء، وتضرعهم بهذا الدعاء برهان تمكنهم فى الفضل.

وقد جاء فى السنة أيضًا ما يشعر بعلو مكانتهم وارتفاع منزلتهم ، منها ما أخرجه البخارى فى صحيحه[3] من حديث عمران بن حصين ـ رضى الله عنهما ـ قال : قال رسول ﷺ: «**خير أمتى قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

فأشعر هذا بامتداد الفضل وتتابعه، ومما يشعر بذلك أيضًا قوله ﷺ فيما رواه أبو داود[4] وغيره من حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ﷺ : «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن سمع منكم**».

وليس هناك حد زمنى يفصل الصحابة عن التابعين، وبعبارة أخرى ليست هناك حقبة زمنية يمكن اختصاص هؤلاء أو أولئك بها، فقد يدرك التابعى زمن النبى ﷺ، لكن لا

يلقاه أو لا يؤمن به إلا بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فلا يعد صحابيًا، وإنما يقال له تابعى، ويوصف بأنه مخضرم.

وعليه فالتابعون يلتقون مع الصحابة فى بكرة الأمر، وأيضًا يعايش الصحابة التابعين إلى نهاية القرن الهجرى الأول، بل وربما فاتحة القرن الثانى كما حدث مع أبى الطفيل عامر بن واثلة الليثى رضي الله عنه، مات سنة مائة من الهجرة، وقيل : إنه تأخر بعد المائة، وقيل : سنة اثنتين، وقيل: سنة سبع، وقيل : سنة عشر ومائة.

هكذا يمتد وجود الصحابة إلى أول القرن الثانى، وربما شاركهم التابعون بعض حياته ﷺ، فلا سبيل إلى تمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وإن كان التمايز محققًا من حيث تحديد المراد بالصحابى والتابعى، ويبقى اعتبار الكثرة لمن اعتبر.

فإذا كان النبى ﷺ قد انتقل إلى الرفيق الأعلى، ومن رآه ﷺ يزيد على مائة ألف وأربعة عشر ألفًا كما قال أبو زرعة، فإننا باعتبار الكثرة ومراعاة الأغلبية نستطيع أن نطلق على فترة الخلافة الراشدة (زمن الصحابة)، وننسب إليهم التحكم فى أكثر الأحداث والإمساك بأزمة الأمور. لكن بعد أن يرى كلَّ واحد من الصحابة آخرون عديدون من التابعين؛ فالمنطق نفسه يحتم علينا أن نحمى الزمان (زمن التابعين) وأن نضيف الأحداث إليهم، وإذا كان الأمر قد استقر عند المحدثين على أن الصحابى هو من لقى النبى ﷺ مؤمنا به، ومات على إسلامه، فمن هو التابعى؟

التابعون : جمع تابعى أو جمع تابع، اسم فاعل من تبع والنسبة إليه تابعى، وتبعه بمعنى: قفا أثره ونهج نهجه وجاء بعده، ولعل مأخذه من قوله تعالى : ﴿**والذين اتبعوهم بإحسان**﴾[٥].

والتابعى فى اصطلاح المحدثين هو : (من لقى الصحابى وإن لم تطل صحبته)، وهو رأى الحاكم وابن حجر ـ رحمهما الله ـ وغيرهما، وقيل : هو من صحب الصحابى ولا يكتفى فيه بمجرد اللقاء بل لابد من طول الصحبة والرواية عنه، وهو رأى الخطيب البغدادى ـ رحمه الله تعالى ـ[٦].

ولكن الراجح والذى يدل عليه عمل أئمة الحديث هو الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة كما قال الحافظ العراقى ـ رحمه الله تعالى ـ[٧].

والتابعون ليسوا جميعًا عدولاً كالصحابة، وليسوا أيضا فى طبقة واحدة[٨].

جهود التابعين فى المحافظة على الحديث ومقاومة الضالين :

على طريق الصحابة ومع بعضهم، سار التابعون لهم بإحسان يمثلون الكثرة وينهضون بهذه المهمة، المحافظة على الحديث وتبليغه سالمًا من الدس والتدليس نقيًا من الهوى بعيدًا عن التعصب.

مضى جمهور التابعين غير منخدع بترويج أهل البدع والأهواء لآرائهم الفاسدة، وإنما تمسك بالسنة لا يهتز، واحتياط فى الرواية وتثبت من الأخبار، فهم يوقنون أن الحديث دين، فلينظروا عمن يأخذون دينهم، وهم يدركون اختلاط الغث بالسمين، فلابد من المبالغة فى التأمل والتبصر بما ينقلون.

وما كان التابعى ليقبل أن يكون حاطب ليل ربما يحتطب أو يجمع إلى الحطب الأفاعى والثعابين وهو لا يدرى، بل لابد وأن يحاط خبرًا بما يرويه.

كان ولابد أن يسألوا وأن يتحروا، والعلة فى ذلك يوضحها لنا أحدهم : محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ[٩]، إذ يقول : «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[١٠]، وقال أيضًا : «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١١].

هكذا نستطيع أن نقول : إن شطط أهل البدع والأهواء واجتراءهم على الحديث بالوضع والدس فيه أو محاولة النيل منه بانتقاص راويه، هذا الشطط والاجتراء كما أثمر جانبًا سلبيًا من خلال المجابهة والمضادة بين أصحاب الأهواء، أثمر أيضًا جانبًا إيجابيًا تمثل فى حفز همم أنصار الحق وشحذ عزائمهم؛ ليشتد تمسكهم بالحق ويقوى بحثهم عن اليقين، ويزدادوا تثبتًا إلى تثبتهم، واحتياطًا إلى احتياطهم.

وقد كان التابعون يسترشدون ويستهدون برأى من بقى معهم من الهادين المهديين أصحاب النبى ﷺ، فقد روى مسلم ـ رحمه الله ـ[١٢] بسنده عن مجاهد[١٣] قال : جاء بشير العدوى[١٤] إلى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال : يا ابن عباس ! ما لى لا أراك تسمع حديثى ؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ـ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول[١٥] لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

رأى التابعون وأتباعهم رأى العين أن الناس ركبوا الصعب والذلول فلم يقبلوا من كل أحد،

استأمنوا على الذهب والفضة واؤتمنوا عليهما، ولم يأتمنوا على الحديث أن يأخذوه إلا ممن يثقون فيه، ها هو ذا أبو الزناد[١٦] يقول : «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال : ليس من أهله»[١٧].

وكان الإمام مالك ـ رحمه الله ـ يقول : «ربما جلس إلينا الشيخ، فيحدث جل نهاره، ما نأخذ عنه حديثًا واحدًا، وما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث»[١٨].

على هذا النحو كان احتياط التابعين وتثبتهم فيما يروون، واستيثاقهم ممن عنه ينقلون، على أنهم قد حاكوا الصحابة وقلدوهم فى التقلل من الحديث والتخفف منه، فلا يروى الواحد منهم إلا قدر ما تلح عليه الضرورة ويحتاج إليه البيان.

جالس الشعبى[١٩] ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ سنة فلم يسمعه يحدث عن رسول الله ﷺ شيئًا[٢٠]، وقال السائب[٢١] : صحبت سعد بن مالك[٢٢] من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبى ﷺ بحديث واحد[٢٣].

ومن هنا نستطيع أن نقول : إن التابعين يعدون بحق امتدادًا للصحابة فى كل شىء وهم بنص المعصوم ﷺ خير القرون، ولا يجانب الصواب من يقول : إن دور التابعين كان أدق، وموقفهم كان أصعب وأشق، إذ كان عليهم أن يواجهوا الخطر المحدق، وأن يتصدوا للمحاولات التى بذلت عبثًا للنيل من الحديث والمحدثين.

التدوين العام للسنة بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ :

كان ولابد أن تثمر تلك الجهود الضخمة التى بذلت إبان القرن الأول أينع الثمار، وأن تؤتى أكلها ضعفين بإذن ربها ثم بإخلاص باذليها، فما إن بدت أضواء القرن الثانى تلوح حتى كان الحديث والمحدثون فى طور جديد، وشهدت فاتحة القرن الهجرى الثانى نهضة كبيرة على طريق تدوين الحديث وشيوع التصنيف فيه، فبأمر عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ دَوَّن أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وابن شهاب الزهرى ـ رحمهما الله ـ وغيرهما ـ الحديث، ونسخت النسخ مما دُوِّن، ووُزعت على الأمصار لتكون للناس موئلاً ومرجعًا.

وفى التأريخ لهذا العمل العمرى المبارك والتعليل له يروى البخارى ـ رحمه الله ـ فى كتاب العلم باب كيف يقبض العلم : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم[٢٤] : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ

فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبى ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًا(٢٥).

وكأننا بالورع الزاهد العالم العابد الخليفة الراشد وهو يضع معالم مناهج المحدثين، فهو ينبه على ضرورة استقلال الحديث وتخليص الألفاظ النبوية من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثم على المحدثين أن يواصلوا مجالس التحديث فلا يتكلوا على الكتابة أو التدوين، فلابد من المشافهة، ويتحتم تضافر كل الجهود حتى لا يندرس العلم ويفشو الجهل.

والحق الثابت الذى لا تردد فيه هو أن تدوين الحديث وكتابته يرجع إلى عصر مبكر ربما إلى عصر النبوة، فقد كان لبعض الصحابة صحف كصحيفة على بن أبى طالب رضي الله عنه، وكالصادقة لعبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - ، وغيرها، أو إلى العصر الذى بعده مباشرة، وأما ما كان فى فاتحة القرن الهجرى الثانى على أيدى النبهاء كابن حزم وابن شهاب - رحمهما الله - من اشتهار التدوين وانتشاره فإنه يرجع إلى ما يأتى :

١ - اتخاذ التدوين طابعًا رسميًا فقد كان بأمر الخليفة وتنفيذًا لرغبته.

٢ - ظهور الوضع والوضاعين، ذلك أن أعداء الدين أحكموا كيدهم المتين، وأرادوا طعن الإسلام من الخلف بعد أن عجزوا عن النيل منه وضعفوا عن مواجهته كفاحًا، فلبسوا مسوحه، وتزيوا بمظهره، وانطوت قلوبهم على حقد دفين، فراحوا يؤججون نار الفتنة ويسعرون أوارها، ويلهبون الخلافات ويغذونها ببذور الشقاق والفرقة، وظنوا أن فى السنة مرتعًا خصبًا يتخذون منه هدفًا لسهامهم المسمومة، فراحوا يدسون ويكذبون، كل ذى رأى يدعى أنه على الحق ويلتمس دليلاً لمدعاه، وهيهات أن يجد فى كتاب الله ما يوافق هواه، لكن ماذا عساه أن يفعل أكثر من أن يقول فى القرآن بغير علم ويؤوله على وفق متمناه، ويعجز عن أن ينقص أو يزيد فيه، أما السنة فبحارها تتلاطم أمواجًا، والناس يدخلون فيها أفواجًا، ويسلكون إليها سبلا فجاجًا، مما يزين لأصحاب العقول الضعيفة أنه بوسعهم أن يختلقوا وأن يأفكوا من غير أن يتنبه أحد لإفكهم واختلاقهم، لكن الله عز وجل هيأ للسنة رجالاً أكفاء يذودون عنها كل خطر، ويدفعون كل شر، ويذبون كذب الكاذبين.

٣ - تفرق الصحابة والتابعين من بعدهم، على الأمصار، كل يحدث بما سمع ويبلغ ما وعى، مما دعت الحاجة معه إلى جمع ما تفرق، وتأليف ما توزع.

٤ - اتساع رقعة الدولة بعد الفتوحات الإسلامية وانشغال الناس بالدنيا، وانغماس الكثيرين فى طلب تحصيلها، أدى ذلك إلى ضعف ملكة الحفظ شيئًا ما، مما جعل الحاجة ماسة إلى تدوين الحديث مخافة أن يضيع.

كل ذلك وأكثر منه كان وراء نشاط حركة الجمع والتصنيف، تلك الحركة التى لم تنشأ من فراغ، وإنما اعتمدت على زاد ضخم وحصاد عظيم كان ثمرة جهد وكد السابقين، الذين ذهب بعضهم قبل بدء القرن الثانى، وبقى تراثهم يواصل إحياء ذكرهم.

وهناك كثيرون ممن كانت لهم اليد الطولى فى حفظ السنة فى القرن الأول، واصلوا جهدهم فى القرن الثانى، ولم يسلموا الراية إلا عند إسلام أرواحهم إلى بارئها، ولم يسلموها إلا لمن يجيد حملها والذود عنها.

والناظر إلى القرن الهجرى الثانى يبهره صنيع المحدثين فيه، ويهوله ذلك الجهد المضنى الذى بذل بسخاء لخدمة السنة النبوية المطهرة.

وتلمع نجوم حديثية فى هذا القرن وتسطع أضواؤها، فنرى من عمالقة الحديث فى هذا القرن الأئمة الأربعة - رحمهم الله تعالى -، وإن كان رابعهم عاش أكثر من نصف عمره فى القرن الثالث، ونلمح سفيان بن عيينة - رحمه الله - المولود سنة سبع ومائة، والمتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة، وكذلك نلمح ابن اسحاق، وموسى بن عقبة، وشعبة، والثورى، كلهم جدير بلقب (أمير المؤمنين فى الحديث)، والذى يطالع كتب الصحاح يدرك ما لهؤلاء من أثر.

طرق التابعين وأتباعهم فى التصنيف:

تنوعت طرق هؤلاء الأعلام، فمنهم من اكتفى بتصدر مجالس التحديث يروى للناس السنن، ومنهم من يتكلم فى الرواية وما يتصل بها من أحكام الدراية، ومنهم من جمع إلى التحديث التأليف والتصنيف.

وتعددت مناحيهم فى التصنيف فمنهم من اعتنى بالمباحث الفقهية وركز كل اهتمامه على الأحكام، وجمع من الرواية اجتهاد بعض الأئمة، ومع ذلك كله اعتبر صنيعه توطئة للحديث وتمهيدًا للدخول فيه فسمى (موطأ)، ومنهم من نظر إلى السنة خلال أخذها عن رسول الله ﷺ مباشرة، فعنى بجمع مرويات الصحابى وسماها مسنداً، وأضافها إلى الصحابى، ولم يراع فى ترتيبها إلا أنها من مرويات ذلك الصحابى الذى يعنى بجمع منقوله عن رسول الله ﷺ.

ثم يرتب الصحابة إما على السبق للإسلام

وإما على مراتبهم ودرجات تفضيلهم ككون الواحد منهم من العشرة المبشرين بالجنة، أو ممن شهد بدراً أو بيعة الرضوان، وإما أن يراعى فى الترتيب حروف المعجم، وعرفت هذه الطريقة بالمسانيد.

وكما اشتهر فى الكتب المرتبة على الأبواب (موطأ مالك) و (موطأ ابن أبى ذئب) اشتهر أيضًا فى الكتب المرتبة على المسانيد (مسند أبى داود الطيالسى)، و (مسند ابن أبى شيبة)، وكان أجمع المسانيد وأنفعها (مسند الإمام أحمد بن حنبل).

وهناك من رتب تصنيفه على الأطراف بأن ذكر طرف الحديث فقط اعتمادًا على الذاكرة ومن هؤلاء (عبد بن حميد العبدى ـ رحمه الله ـ) كتب أطراف الحديث عن الحسن البصرى ـ رحمه الله ـ عن النبى ﷺ.

وتعددت الأسماء اللامعة فى التصنيف، ولا يكاد يخلو بلد من علم من أعلام الحديث والمحدثين، وقد اتسمت مصنفات هذا القرن بالسمات الآتية :

١ - الذين صنفوا على الأبواب جمعوا حديث كل باب على حدة، ثم أدرجوا الأبواب تحت الكتب فنرى أحاديث الصلاة موزعة على أبوابها مجموعة تحت كتاب الصلاة، وكذا الزكاة.

٢ - يلاحظ أن مصنفى هذا القرن لم يقتصروا فى مصنفاتهم على الصحيح فحسب، بل وجد فى كتبهم الصحيح والضعيف لكنهم تجنبوا الموضوع.

٣ - عنى هؤلاء بجمع طرق الحديث الواحد وسوقه من عدة روايات، ولهذا أهميته القصوى عند جهابذة الحديث والعارفين بمواطن النقد والتمحيص.

٤ - مزج مصنفوا هذا العصر الأحاديث النبوية بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وفى العقدين الأخيرين من هذا القرن رأى بعض أهل الحديث أن يفصلوا أحاديث رسول الله ﷺ فى مؤلفات خاصة.

وفيما يلى سنعرض لبعض النماذج من مصنفاتهم ونقف على مناهجهم فيها.

نسخة همام بن منبه :

همام بن منبه بن كامل الصنعانى، روى عن أبى هريرة ومعاوية وابن عباس وابن عمر وابن الزبير ـ رضى الله عنهم ـ. وعنه : أخوه وهب، ومعمر بن راشد، وآخرون.

وثقة ابن معين وغيره، توفى سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ومائة[٢٦].

وقد عرف عن همام مجالسته لأبى هريرة رضي الله عنه بالمدينة والكتابة عنه، فكتب عنه الصحيفة التى عرفت باسمه (صحيفة همام

ابن منبه) والتى أطلق عليها الصحيفة الصحيحة، والتى تعد من أقدم التدوين للحديث النبوى، فقد كتبت فى منتصف القرن الهجرى الأول، لأن ممليها الصحابى الجليل أبا هريرة ﷺ توفى سنة تسع وخمسين، فالصحيفة بلا شك كتبت قبل ذلك.

وقد تحدث عن هذه الصحيحة وعدد أحاديثها من ترجموا لهمام، يقول الذهبى - رحمه الله - وهو يعرف به : «صاحب تلك الصحيفة التى كتبها عن أبى هريرة وهى نحو من مائة وأربعين حديثًا»[٢٧]، وكذلك ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله -[٢٨].

وقد وصلت إلينا هذه الصحيفة كاملة، رواها عن همام معمر وعنه عبد الرزاق بن همام ، وقد رواها الإمام أحمد عن عبد الرزاق فى مسنده، وقد روى البخارى ومسلم كثيرًا من أحاديثها، وقد روى أكثر أحاديث الصحيفة الحافظ أبو مسعود البغوى فى كتابه شرح السنة.

وقد طبعت هذه الصحيفة بتحقيق الدكتور محمد حميد الله عن مخطوطتين فى دمشق وبرلين، وأعيدت طباعتها بتحقيق الدكتور / رفعت فوزى، وقد ذكر أسباب إعادة إخراجها مرة أخرى، وهى :

١ - وجود مخطوطة ثالثة لها فى دار الكتب المصرية، وأن المقارنة بين هذه المخطوطة وبين ما نشره الدكتور حميد الله يفيد إلى حد كبير، من هذه الإفادة وجود حديث فى مخطوطة دار الكتب ليس فى نشرة الدكتور حميد الله، والحديث موجود فى مسند أحمد وفى غيره عن عبد الرزاق عن معمر عن همام، وبذلك تأكد كونه من الصحيفة.

٢ - أن أحاديث الصحيفة فى حاجة إلى تخريج، ففيه زيادة تحقيق وتوثيق لأحاديثها.

٣ - أن الدكتور / محمد حميد الله وقع فى وهم ربما قلل من شأن رواية الصحيفة، وذلك أن بعض الناس قد أرسل إليه بعد ما نشر الجزء الأول من الصحيفة، ما يفيد أن هناك انقطاعًا فى سند الصحيفة فى المخطوطتين بين محمد بن إسحاق بن منده الذى ولد فى سنة ٣١٠ هـ؛ ومحمد بن الحسين القطان الذى توفى سنة ٣٠٢ هـ؛ كما ذكر فى أنساب السمعانى فمحال على هذا لقاؤهما؛ وقد سلم د/ حميد الله بهذا دون بحث أو تمحيص ، بل ذهب إلى أبعد من هذا حين تخيل أن بين الاثنين إبراهيم بن القطان الذى سمع الصحيفة على والده محمد بن الحسين القطان، وأن السند هو محمد بن إسحاق عن إبراهيم القطان عن والده محمد ابن الحسين القطان، وأن إبراهيم سقط سهوًا.

ثم ذكر بناء على ذلك أن هذا لا ينقص من قدر الصحيفة وروايتها، لأنه قد رواها من قبل الإمام أحمد بن حنبل قبل ابن منده، الذى حدث عنده الانقطاع - بقرون.

ولكن د/ رفعت فوزى رأى أن الأمر لم يكن بحاجة إلى كل هذا لأن السند متصل، وابن منده التقى بمحمد بن الحسين وسمع منه الصحيفة، إذ كل المصادر تقريبًا تذكر أن محمد بن الحسين القطان توفى عام ٣٣٢هـ لا عام ٣٠٢هـ، كما ذكرت نسخة غير محققة للأنساب، وفى النسخة المحققة ما يتفق ما سائر المصادر، فبين ولادة ابن منده ٣١٠هـ، ووفاة القطان ٣٣٢هـ، اثنتان وعشرون سنة وهى مدة كافية للقاء والسماع.

وقد ذكر د/ رفعت إسناد الصحيفة؛ لأنها مروية بإسناد واحد فى مقدمة التحقيق وقام بترجمة رجاله وبيان توثيقهم، ثم شرع فى تحقيق الأحاديث وتخريجها وشرحها، وقد بلغت أحاديث الصحيفة حسب تحقيقه تسعة وثلاثين ومائة حديث أخرجها فى مجلد ضخم زاد على السبعمائة وخمسين صحيفة.

ومن النسخ التى دونت فيها الأحاديث فى هذه الحقبة نسخة وكيع عن الأعمش؛ وكذلك نسخة إسحاق بن أبى فروة.

ثم المسانيد :

طريقة التصنيف على المسانيد طريقة مشهورة عند المحدثين يعنى فيها سالكها بالتصنيف على المسانيد، ويهتم بترتيب كتابه عليها، والمسانيد : جمع (مسند) بفتح النون، جمعًا سماعيًا، إذ قياس جمع هذه الكلمة : مساند، كمصحف ومصاحف، ومتحف ومتاحف، ومسجد ومساجد، ولم يسمع لهذه الكلمات جمع على مفاعيل كما سمع فى مسانيد ومراسيل.

وتطلق كلمة مسند فى اصطلاح المحدثين على أربعة معانٍ :

أولها : إرادة المعنى المصدرى منها فيقال : (المسند) ويقصد إسناد الحديث وروايته بسنده، والكلمة على هذا مستعملة على أنها مصدر ميمى.

الاستعمال الثانى : تستعمل على أنها اسم مفعول من أسند الرجل الحديث إذا رواه بإسناده، فالراوى للحديث بالإسناد يقال له : (مسند) بكسر النون، والحديث المروى هكذا يقال له (مسند) بفتحها، وهو الحديث الذى روى مسنداً غير مرسل.

الاستعمال الثالث : جعل المسند فى مقابلة الانقطاع، فالمسند ما اتصل إسناده إلى النبى ﷺ فلا يكون إلا مرفوعاً، أو ما

اتصل إسناده إلى منتهاه فيكون مرفوعًا ومقطوعًا، وربما قصره بعضهم على ما جاء عن النبى ﷺ دون غيره، وهو على هذا الاستعمال نوع من أنواع علوم الحديث الخمسة والستين التى عدها ابن الصلاح، وتبعه النووى وابن كثير والعراقى - رحمهم الله - وغيرهم.

الاستعمال الرابع : هو الكتاب الذى ألف على طريقة خاصة، والمصنف على هذه الطريقة لا تهمه المعانى التى يشير إليها الحديث، ولا تشغله الأحكام المستنبطة منه، وإنما يعنى بجمع مرويات الصحابى الواحد فى الموضع الواحد دون ترتيب لها على أبواب الفقه أو على أبجديتها، وإنما المهم فى الترتيب أنها من مرويات هذا الصحابى، فالذى يجمع مثلاً مرويات عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - يعنون لذلك بهذا العنوان (مسند عبد الله بن عمر) وتقرأ تحت هذا العنوان حديثاً فى فضل الصيام بجواره آخر فى الأحكام، وثالث فى الدماء، ورابع فى الفضائل ... إلخ.

وهم يتفاوتون فى ترتيب أصحاب المسانيد الذى يجمعون مروياتهم وتختلف اعتباراتهم فى هذا الترتيب، فهناك من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ، وهناك من يرتب على السبق فى الإسلام فيقدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم من بعدهم كما فعل الإمام أحمد، وهناك من رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

أشهر المصنفات على هذه الطريقة فى القرن الثانى الهجرى :

المسند لأبى داود الطيالسى :

إنه الحافظ الكبير أبو داود وتلك كنيته التى اشتهر بها مع لقبه الطيالسى[٢٩]، واسمه سليمان بن داود بن الجارود البصرى، ولد سنة أربع وعشرين ومائة، وذكروا أنه توفى سنة أربع ومائتين، فهو من أعلام القرن الثانى الذى استغرق أكثر عمره - رحمه الله -.

لقى نجوم الرواية فى عصره وأخذ عنهم فأخذ عن : حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان الثورى، وشعبة بن الحجاج - رحمهم الله -، وآخرين.

وروى عنه من الأعلام : الإمام أحمد، وعلى بن المدينى - رحمهما الله -، وعدة.

قال عن نفسه : «أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر»، وقال عنه على بن المدينى : «ما رأيت أحفظ منه»، وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : «ثقة حافظ، غلط فى أحاديث»[٣٠].

منهج أبى داود فى مسنده :

يعد هذا المسند من أقدم المسانيد باعتبار الحقبة الزمنية التى عاش فيها من نسب إليه، وليس هو ولا مسند الشافعى ولا مسانيد أبى حنيفة من جمع هؤلاء الأئمة، وإنما هى من جمع أناس جاءوا بعدهم، ولذا نقل السيوطى عن العراقى قوله : يقال : إن أول مسند صنف مسند الطيالسى، قيل : والذى حمل قائل هذا القول عليه تقدم عصر أبى داود على أعصار من صنف المسانيد وظن أنه هو صنفه وليس كذلك، فإنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه، وشذ عنه كثير منه، ويشبه هذا مسند الشافعى، فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من الأم وسمعه عليه، فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الشافعى[٢١].

والواقف على الكتاب يجده صغير الحجم لا يمثل ما قيل عن حفظ صاحبه، وهو مطبوع فى أحد عشر جزءًا صغيرًا جدًا ـ وهى فى مجلد واحد ـ طبعته دائرة المعارف النظامية بمدينة حيدر آباد الدكن بالهند سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وعدد أحاديثه حسب الترقيم الوارد فى هذه النسخة، ألفان وسبعمائة وسبعة وستون حديثًا.

وقد رتب الكتاب على أساس السبق إلى الإسلام، فقدم مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم أعقب العشرة بمسند ابن مسعود رضي الله عنه الذى انتهى الجزء الأول فى الصفحة الأربعين قبل أن يتم، ثم أكمل فى الجزء الثانى، وجاء بعده مسند حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، فمسند أبى ذر رضي الله عنه، فمسند أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه، فمسند أبى بن كعب رضي الله عنه، فمسند معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهكذا إلى أن يصل إلى الجزء السادس ويذكر فيه جماعة من غير المشاهير كعبد الله بن حوالة، وعرفجة بن أسعد، وهلال المازنى ـ رضى الله عنهم ـ وغيرهم.

ثم بدأ الجزء السابع بمسند عائشة فحفصة فزينب فأم حبيبة فأم سلمة فأم هانئ ـ رضى الله عنهن. وهكذا يسترسل مع مسانيد هؤلاء الفضليات؛ إلى أن يصل إلى أم عمارة ـ رضى الله عنها ـ التى أنهى بحديثها مسانيد النساء، فمسند جابر رضي الله عنه الذى أكمله فى الجزء الثامن، فمسند عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما ـ، فمسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ثم مسند أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه، فمسند عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنهما ـ، فمسند أبى هريرة رضي الله عنه، ثم مسند ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ الذى ختم به الكتاب.

ولك على هذا الترتيب الملاحظات الآتية :

١ - روعى فيه السبق إلى الإسلام أولاً، ثم بعد ذلك تعى عن التماس أى مبرر للترتيب.

٢ - ذكر المغمورين قبل المشهورين.

٣ - قد يذكر المسند ولا يذكر تحته إلا الحديث الواحد والحديثين.

٤ - قد يتكرر عنده اسم الصحابى الواحد، كما حدث فى الشريد بن سويد رضي الله عنه وغيره.

٥ - أفرد النساء بالذكر من غير مراعاة ترتيب بينهن فى الفضل أو كثرة الرواية، والأعجب إقحام جماعة منهن بين أمهات المؤمنين.

٦ - لا ندرى على أى أساس تأخر ذكر المكثرين، وتركت الرواية عن بعض اللامعين كسعد بن معاذ، وسعد بن عبادة، ومعاوية بن أبى سفيان، وعمرو بن العاص، وزينب بنت أبى سلمة، وأم عطية الأنصارية ـ رضى الله عنهم ـ، فإن قيل : أهملت الرواية عن هؤلاء لقلة حديثهم قلنا : ربما ذكر من يروى له حديثًا واحدًا، ومهما يكن من أمر فمسند أبى داود الطيالسى أحد الكتب المؤلفة على المسانيد، ومؤلفه المنسوب إليه حافظ كبير له فيه الرواية والنقل، ولمن جاء بعده من الخراسانيين الجمع والترتيب وقد حصل الكتاب من الشهرة على أكبر نصيب.

ومن المسانيد أيضًا مسند أسد بن موسى بن ابراهيم القرشى الأمورى المعروف بأسد السنة المتوفى سنة اثنتى عشرة ومائتين[٣٢].

ثالثًا : الموطآت :

الإمام مالك وكتابه الموطأ :

إمام دار الهجرة وعالمها ومحدثها وفقيهها أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى، من ذرية ملوك حمير، وهو عربى أصيل، ولم يختلفوا فى أنه من ولد قحطان، ولد رضي الله عنه بالمدينة سنة ثلاث وتسعين على الأصح، وقيل : سنة أربع أو خمس وتسعين.

وبعد حياة مباركة طيبة فياضة بالخير والبركة قضى الإمام نحبه ولقى ربه فى الحادى عشر أو الرابع عشر من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فرضى الله عن الإمام مالك وأرضاه وطيب ثراه، وجعل الجنة مثواه[٣٣].

الموطـأ :

فى سبب تسميته بهذا الاسم ذكر السيوطى[٣٤] عن مالك قال : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته، (الموطأ). ولفظة الموطأ بمعنى الممهد المنقح.

والموطأ من أشهر المصنفات الحديثية، ورتبته تجيء بعد رتبة الصحيحين عند أكثر المحدثين، ومنهم من يرى أنه بالتقديم عليهما قمين.

وقد نقل السيوطى عن الشافعى ـ رحمهما الله ـ قوله : ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، ونقل أيضًا عن ابن العربى المالكى ـ رحمه الله ـ صاحب عارضة الأحوذى والمتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، نقل عنه السيوطى ـ رحمه الله ـ قوله : الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى.

ثم قال السيوطى ـ رحمه الله ـ : وقال الحافظ مغلطاى: أول من صنف الصحيح مالك. وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده، على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما . قلت ـ القائل هو السيوطى ـ : ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهى أيضًا عندنا حجة، لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شىء.

وقد صنف ابن عبد البر كتابًا فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: وجميع ما فيه من قوله : بلغنى، ومن قوله : عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثًا كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

أحدها : «**إنى لا أنسى، ولكنى أنسى لأسن**».

الثانى : «أن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمر مثل الذى بلغ غيرهم فى طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر».

الثالث : قول معاذ رضي الله عنه: آخر ما أوصانى به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلى فى الغرز أن قال : «**حسن خلقك للناس**».

الرابع : «**إذا انشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة**»[٣٥].

وقد دافع العلماء عن هذه الأحاديث الأربعة بأن معانى هذه الأحاديث صحيحة واستشهدوا لها بما فى كتب السنة، ولكن الشيخ الشنقيطى ـ رحمه الله ـ فى كتابه (إضاءة الحالك) نقل عن ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ أنه وصل هذه الأحاديث الأربعة[٣٦].

منهج الإمام مالك فى الموطأ :

ألف الإمام مالك - رحمه الله - كتابه على الأبواب، ولم يتقيد فيه بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، بل جمع فيه أيضًا أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وطريقته فيه : أن يذكر فى مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله ﷺ، ثم ما ورد من أقوال الصحابة، ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة.

وأحيانًا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له.

ولم يتقيد الإمام فى الموطأ بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، وهى التى يقول فيها الإمام مالك بلغنى أو نحوه من غير أن يبين من روى عنه، كقوله : بلغنى عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : «**للمملوك طعامه وكسوته**».

ولقد اعتنى الإمام مالك بالحديث رواية ودراية، ولذلك كانت أحاديثه فى الموطأ منتقاة، ووصف ابن عبد البر مالكًا فى روايته وصفًا موجزًا محكمًا فقال : «إن مالكًا كان من أشد الناس تركًا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادًا للرجال، وأقلهم تكلفًا، وأتقنهم حفظًا، ولذلك صار إمامًا»[٣٧]. هذا شأن الموطأ فى أحاديثه.

أما فقهه : فقد كان بعضه تخريجًا للأحاديث، وبعضه بيانًا للأمر الذى كان مجمعًا عليه بالمدينة، وبعضه بيانًا لما كان عليه التابعون الذين التقى بهم، وبعضه رأيًا اختاره الإمام مالك من مجموع آرائهم، وبعضه رأيًا رآه قد قاسه على ما علم فهو شبيه بما علم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اجتمع عليه أهل المدينة، وما نقله عن أهل العلم من الصحابة والتابعين.

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه، وتقييمه:

قام الأستاذ الكبير محمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله - بتحقيق كتاب الموطأ فأتقن وأجاد وأحسن وأفاد، وبلغ عدد كتبه واحدًا وستين كتاباً تشتمل على سبعمائة وثلاثة أبواب، وقد رقم الكتب مجتمعة ثم أفرد كل كتاب بترقيم يخصه فى الأبواب والأحاديث.

وقد تفاوتت عبارات العلماء فى عدد أحاديث الموطأ، قلة وكثرة تبعًا لتفاوت رواياته زيادة ونقصًا.

قال أبو بكر الأبهرى : جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرين حديثًا، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان

واثنان وعشرون حديثًا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون.

وقال ابن حزم فى كتاب مراتب الديانة : أحصيت ما فى موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفًا، وفيه ثلاث مائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهَّاها جمهور العلماء.

ومن هنا يتبين لنا تجاوز الذين قدموا الموطأ على الصحيحين واعتبروه اللباب، واعتبروا صحيح البخارى الأصل الثانى فى هذا الباب كابن العربى وغيره.

وأما اعتبار الشافعى الموطأ أصح شىء بعد كتاب الله فمرد ذلك وتأويله إلى أنه قاله قبل أن تشرق شمسا الصحيحين، ولو قدر له أن يعيش إلى زمنهما وأن يقف عليهما لما قدم عليهما شيئًا.

وقد عد ابن الأثير - رحمه الله - (المتوفى سنة ست وستمائة) فى كتابه «جامع الأصول من أحاديث الرسول» الموطأ سادس الكتب الستة، ورأى أنه أحق من سنن ابن ماجه بذلك، ولم يوافقه أكثر المحدثين على ما ذهب إليه، وقد مال ابن الصلاح - رحمه الله - وغيره إلى جعل الموطأ فى الدرجة التى تلى الصحيحين.

والحق أن ما فيه من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها وهى فى الصحة كأحاديث الصحيحين، وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر فى أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى، وإنما لم يعده أكثر العلماء فى الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره.

هذا وقد ذكر ابن عبد البر - رحمه الله - أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثًا، وقد راجعت أنا النسخة المحققة فوجدت عدد الأحاديث الموصولة والمرسلة ألفًا وثمانمائة وأربعة عشر عدا الموقوف والآراء الفقهية.

وقد ذكر فضيلة الأستاذ الدكتور أبو شهبة، أنه راجع عدّ ابن عبد البر فوجده دقيقًا جدا[٣٨].

روايات الموطأ وأشهر رواته :

قد روى الموطأ بروايات مختلفة تتفاوت فى ترتيب الأبواب وعدد الأحاديث، وقد ذكر القاضى عياض أن الذى اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون.

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعى : الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى، وموطأ ابن بكير، وموطأ أبى مصعب، وموطأ ابن وهب، ثم ضعف الاستعمال فى الأخيرين.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوى - رحمه الله - (المتوفى سنة ١١٣٩هـ) فى كتابه : «بستان العارفين» المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التى توجد فى بلاد العرب فى هذه الأيام متعددة، عد منها ست عشرة نسخة، كل نسخة عن راوٍ خاص(٣٩).

ومن الروايات المشهورة المشروحة التى تدور فى أيدى الناس الآن، رواية يحيى بن يحيى الأندلسى، ورواية محمد بن الحسن الشيبانى، ولا يعترض على الموطأ بما بين رواياته من تفاوت بالزيادة أو النقصان، أو بالتقديم والتأخير فى الأبواب، لأن مالكًا رضي الله عنه ظل يرتب فيه ويحذف منه إلى قرب وفاته.

وقد كان الموطأ يشتمل على عشرة آلاف حديث، فما زالت معالجته إلى أن آل حاله إلى ما هو عليه، وليس بلازم أن يتحد الناس فى زمان سماعه، فتتحد الروايات عددًا وتنظيمًا، وإنما الذى حدث تتابع السماع على الإمام، فروى كل ما سمع فى زمانه، فتتفاوت النسخ لذلك، ولا يضير الموطأ هذا التفاوت، فالمعول عليه صحة السماع وانضباط النقل، على أن الأئمة الشراح تعرضوا لبيان تلك الزيادات فى بعض النسخ عن بعض، كما فعل ابن عبد البر - رحمه الله - فى آخر كتابه «التقصى»، حيث أشار إلى زيادات (يحيى) ورتبها على حروف المعجم.

أشهر شروح الموطأ :

١ - التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد، لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبى - رحمه الله - (المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة).

٢ - الاستذكار فى شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك فى موطئه من الرأى والآثار، وهو لابن عبد البر أيضًا ومادته هى التى فى التمهيد ولكن الاختلاف فى الترتيب والتنسيق.

٣ - تنوير الحوالك، شرح على موطأ مالك لجلال الدين أبى عبد الرحمن السيوطى - رحمه الله - (المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة).

ومن الموطآت موطأ عبد الله بن وهب بن مسلم الفهرى، (المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة).

رابعاً : الجوامع :

من المصنفات التى ظهرت فى القرن الثانى الهجرى ما عرف باسم الجوامع، والجامع فى اصطلاح المحدثين كتاب الحديث المرتب على الأبواب، والذى يوجد فيه أحاديث فى جميع موضوعات الدين وأبوابه ،وعددها ثمانية أبواب رئيسة، وهى : العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب[٤٠].

الجامع لعمر بن راشد من أشهر هذه الجوامع :

مؤلفه معمر بن راشد أبو عروة بن عمرو الأزدى الإمام الحافظ، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، شهد جنازة الحسن البصرى وطلب العلم وهو حدث.

حدّث عن : قتادة، والزهرى، وهمام بن منبه، وطبقتهم. وعنه : السفيانان، وابن المبارك، وعبد الرزاق بن همام، وخلق.

قال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ : «لست تضم معمراً إلى أحد إلا وجدته فوقه»[٤١]، وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «ثقة ثبت فاضل»[٤٢]، وقال صاحب شذرات الذهب : «وله الجامع المشهور فى السير أقدم من الموطأ»[٤٣]، توفى سنة اثنتين وخمسين ومائة.

وقد روى عنه الجامع تلميذه الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى المولود سنة ست وعشرين ومائة، والمتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين.

ولقد لزم عبد الرزاق شيخه معمر بن راشد وأكثر فى الأخذ عنه، يقول عبد الرزاق: «كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث»[٤٤].

وكتاب الجامع لمعمر بن راشد مطبوع بآخر مصنف عبد الرزاق يبدأ بالحديث رقم ١٩٤١٩ وينتهى بالحديث رقم ٢١٠٣٣ ويبدأ بباب وجوب الاستئذان، ثم يتبعه بأبواب فى الاستئذان والسلام، ثم بابين فى الخاتم والتختم، ثم آخرين فى ركوب الدابة، ثم باب كم الشهر، ثم باب الطيرة، ثم بابين فى المجذوم، ثم عود إلى الطيرة، ثم أبواب فى الأكل والأطعمة، ثم باب قتل الكلاب والحية والعقرب، ثم باب حب المال، ثم باب الدعاء، ثم باب فى أسماء الله تعالى، وأسماء النبى ﷺ، ثم باب فى هدية المشرك وهكذا يستمر الجامع إلى أن ينتهى بباب بر الوالدين.

وقد ترى التناسق بين أبوابه فى بعض الأحيان مما يصلح أن تكون تحت كتاب واحد، وفى أحيان أخرى تعجز أن تؤلف بينها.

والملاحظ على موضوعات الجامع أنها ليست قاصرة على السير كما قال صاحب الشذرات.

والملاحظ أيضًا أن عبد الرزاق راوى الجامع أدخل فيه بعض الروايات من غير طريق معمر، وإن كانت هذه الروايات قليلة وذلك مثل الحديث رقم ١٩٤٤٠ قال فيه عبد الرزاق : عن ابن طاووس عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ: «**والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أخبركم بما تحابون عليه : أفشوا السلام بينكم**»[٤٥].

وابن طاووس هذا الذى روى عنه عبد الرزاق عنعنة هو شيخ معمر، وهو عبد الله ابن طاووس بن كيسان اليمانى وروايته عن النبى ﷺ مرسلة.

ومثل حديث رقم ١٩٤٨٢ قال فيه عبد الرزاق : عن أيوب عن عكرمة قال : ركب النبى ﷺ دابة وحمل قثم بين يديه، وأردف الفضل بن عباس خلفه[٤٦].

ومثل حديث رقم ١٩٦٤٣ يقول فيه عبد الرزاق: عن الزهرى عن رجل عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**يستجاب لأحدكم ما لم يعجل فيقول : إنى دعوت فلم يستجب لى**»[٤٧].

وكذلك أيوب الذى روى عنه عبد الرزاق عنعنة هو السختيانى شيخ معمر، والزهرى فى المثال الثالث شيخ معمر أيضًا، وهذه الأمثلة الثلاثة تجاوز فيها عبد الرزاق شيخه معمرًا وروى عن شيوخه عنعنة، والقاسم المشترك بينها أنها بعد معمر غير متصلة فالمثالان الأولان مرسلان والثالث فيه مبهم، وهو الراوى عن أبى هريرة رضي الله عنه، فلعل عبد الرزاق اختصر الإسناد وأسقط شيخه إشارة إلى انقطاع الإسناد فوقه.

الجامع لعبد الله بن وهب :

عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهرى[٤٨] المصرى الحافظ، ولد سنة خمس وعشرين ومائة. روى عن : ابن جريج، وحيوة ابن شريح، ومالك، والليث، وابن لهيعة، وخلق، وروى عنه : شيخه الليث، وابن مهدى، وحرملة بن يحيى، وعدة.

قال عنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «ثقة حافظ عابد من التاسعة»[٤٩] مات سنة سبع وتسعين ومائة ـ رحمه الله ـ.

اعتنى عبد الله بن وهب بتدوين الحديث وكتابته فى مؤلفات عَدَّ منها الحافظ الذهبى[٥٠] : الموطأ، والجامع، والبيعة، والمناسك، والمغازى، والردة، وكتاب تفسير غريب الموطأ.

وكما نرى فى هذه النماذج التى ذكرها الذهبى أن مصنفات ابن وهب تتعدد وتتنوع، ويوجد بينها التأليف الموضوعى فى الحديث.

وقد طبع كتاب الجامع بتحقيق الدكتور /

مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، حققه فى رسالته : العالمية (الدكتوراه)، وقد وجدت مخطوطته فى مدينة أدفو بأسوان، ويرجع تاريخ كتابتها إلى القرن الثالث الهجرى، وهى مسجلة بدار الكتب المصرية.

وقد اشتمل الجامع على أحاديث بلغت سبعة عشر وسبعمائة، وهى مروية بالأسانيد كل حديث بإسناد على حدة، وبعضها متصل مسند، وبعضها مرسل أو معضل، وفيها ما هو بلاغ بلا إسناد يقول فيه ابن وهب : بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال ... كما فى الحديث رقم ١٦٩ .

واحتوى الجامع على الكتب الآتية : الأنساب ... الصمت ... الخاتم ... الطيرة والعدوى والهام والصفر والغول.

ومن الجوامع أيضًا الجامع الكبير والصغير لسفيان الثورى - رحمه الله -.

خامسًا : التصنيف فى السيرة النبوية والمغازى :

السيرة النبوية والمغازى لمحمد بن إسحاق :

من الأسماء التى لمعت فى عالم الرواية العلامة الحافظ الأخبارى محمد بن إسحاق ابن يسار القرشى المطلبى مولاهم المدنى، صاحب السيرة النبوية - على ما وصفه الذهبى -[٥١] كنيته أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله.

ولد سنة ثمانين، ورأى أنس بن مالك رضي الله عنه بالمدينة، وسعيد بن المسيب، وروى عن جمع من التابعين منهم أبوه وعمه موسى بن يسار وأبان بن عثمان وغيرهم.

روى عنه من الأئمة الكبار : يزيد بن أبى حبيب وهو من شيوخه، وشعبة والثورى والحمادان، وخلق كثير.

وقد استفاض ثناء الأئمة عليه ومدحهم له من ذلك قول الزهرى - رحمه الله - : «لا يزال بالمدينة علم ما بقى هذا (يعنى ابن إسحاق)»، وقال الإمام الشافعى - رحمه الله - : «من أراد أن يتبحر فى المغازى فهو عيال على محمد بن إسحاق».

فابن إسحاق عَلَم المغازى والسير، وأمير المؤمنين فيها، ومحدث يجيد كل فن، يروى له أصحاب السنن، وهو صدوق عند أكثر أئمة الجرح والتعديل، تقبل روايته إلا إذا دلس، ومع ذلك فأكثر عنعنته صرح فيها بالسماع من طرق أخرى.

مات - رحمه الله - سنة خمسين ومائة، وقيل : بعدها[٥٢].

التعريف بكتابه :

كتاب ابن إسحاق فى السيرة والذى جاء

على ثلاثة أجزاء، جزء كان فى الابتداء، فعن سرد قصص الأنبياء، وحكاية ما جرى منذ أن كانت الخليقة على وجه البسيطة إلى عهد النبوة الخاتمة، ثم كان الجزء الثانى سردًا تفصيليًا لوقائع السيرة، وكان الجزء الثالث فى سيرة الخلفاء الراشدين، ثم فى تاريخ الأمويين.

كتاب ابن إسحاق على هذا الترتيب لم يصلنا ولم نقف عليه، وإنما وصلنا بدقة وتهذيب وحسن وترتيب ما يخص السيرة النبوية بواسطة راوية ابن إسحاق النجيب : ابن هشام.

فابن هشام هو الذى أشهر سيرة ابن إسحاق وهذبها، ولم يتتلمذ ابن هشام على ابن إسحاق، ولم يأخذ عنه السيرة مشافهة، وإنما رواها عنه بوسائط وأكثر من دارت عليه رواية ابن هشام : أبو محمد زياد بن عبد الله البكائى ـ بفتح أوله وتشديد ثانيه ـ نسبة إلى البكاء صيغة مبالغة من البكاء على ما ضبطه السمعانى[٥٣]، وهم جماعة من بنى عامر بن صعصعة.

وقد نزل زياد الكوفة وأقام بها ونسب إليها وأكثر الأخذ عن ابن إسحاق وأطال ملازمته حتى إنه قيل : إنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق، وقد أخرج البخارى ومسلم للبكائى، وقد وثق لا سيما فى ابن إسحاق، كما قال ابن معين وغيره، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة[٥٤].

أما ابن هشام راوى السيرة ومهذبها فهو : عبد الملك بن هشام بن أيوب، العلامة النحوى الأخبارى أبو محجد الذهلى وقيل: العميرى، المتوفى سنة ثمان عشرة ومائتين[٥٥].

ما الذى أخذ ابن هشام وما الذى ترك؟

أسفر ابن هشام عن منهجه، وأبان الذى أخذ من كتاب ابن إسحاق وأشار إلى الذى ترك؛ حيث قال : وأنا ـ إن شاء الله ـ مبتدئ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومن ولد رسول الله ـ ﷺ ـ من ولده، وأولادهم لأصلابهم : الأول فالأول، من إسماعيل إلى رسول الله ﷺ وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل على هذه الجهة للاختصار، إلى حديث سيرة رسول الله ﷺ وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق فى هذا الكتاب، مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شىء، وليس سببًا لشىء من هذا الكتاب، ولا تفسيرًا له، ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعارًا ذكرها لم أر أحدًا من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم

يقر لنا البكائى بروايته، ومستقص - إن شاء الله تعالى - ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له، والعلم به[٥٦].

هكذا أعرب بيانه ما خط بنانه، وهاك تلخيص هذا المنهج الدقيق العميق :

أولاً : بدأ الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم - عليهما أفضل الصلاة وأتم التسليم، فإبراهيم أبو الأنبياء ﷺ وإسماعيل أبو العرب الذين بعث فيهم نبينا ﷺ، ثم يستطرد ابن هشام فيتابع الكلام عن ولد إسماعيل عليه السلام الذين جاءوا فى النسب الشريف، أى الآباء المباشرون، الذين تسلسل منهم، وجاء من أصلابهم سيد ولد آدم ﷺ مرتبًا لهم الأول فالأول إلى أن يصل إلى عبد الله بن عبد المطلب.

ثانيًا : ترك ابن هشام الكلام عن غير آباء النبى ﷺ المباشرين من ولد إسماعيل طلبًا للاختصار، وقاصدًا مباشرة إلى سرد أحداث السيرة العطرة.

ثالثًا : ترك ابن هشام من كلام ابن إسحاق ما ليس لرسول الله ﷺ ذكر فيه.

رابعًا : ترك الذى لم ينزل فيه شىء من القرآن.

خامسًا : ترك كل ما ليس له اتصال بهذا الكتاب، وكل ما لم يعش على بيانه أو يقرب منه.

سادسًا : ترك كثيراً من الأشعار التى ذكرها ابن إسحاق غير منسوبة فظلت مبهمة حتى على ذوى الرواية والدراية للشعر وبه، وكأنه يؤسس لما ذكر بعد ابن النديم فى المقالة الثالثة من أن هناك أسفاراً انتحلت لابن إسحاق وذكرها.

سابعًا : ترك الكلام على أشياء رأى أن ذكرها يشنع، وسردها يستبشع.

ثامنًا : ترك ابن هشام ما رأى أن ذكره يسوء بعض الناس، وقد سمح بذلك لبعض الأيدى أن تشير إليه بأصابع الاتهام تزعم أنه جامل بعض الخلفاء بترك هذه الأشياء وتجنب إغضابهم.

تاسعًا : ترك ابن هشام من كلام ابن إسحاق ما لم يقر له البكائى بروايته، ولعله رأى أن البكائى أوثق من نقل كتاب ابن إسحاق، والعجب قائم منه لسرده أخبارًا من غير طريق زياد البكائى على ما يبين لك فى الكتاب.

عاشرًا : أفاد ابن هشام تحريه استقصاء كلام ابن إسحاق فى ما عدا هذه الأمور التى تركها ، وانظر إلى دقته، إنه مستقص فى ذكر الخبر بمبلغ الرواية له، والعلم به.

ومعنى هذا أنه يدقق فيما ينقل، ويستيقن مما يثبت.

المغازى لأبان بن عثمان :

يرى المصنفون فى السيرة أن من أوائل المتكلمين فيها التابعى الجليل : أبان بن عثمان بن عفان، وكان أبان امتدادًا لأبيه (الخليفة الثالث رضي الله عنه) فى صلاحه وورعه.

ترى هل أفرد أبان هذا الكلام عن السيرة، من حيث الاصطلاح الشائع، أم أنه كبقية جيله من التابعين بإحسان اشتغل بالرواية، فعده الكثير من المشتغلين بالسيرة ومن أوائل المتكلمين فيها.

قال الأستاذ الدكتور / أبو شهبة ـ رحمه الله ـ : «وأول من عرف بالمغازى والسيرة جماعة، منهم أبان بن عثمان بن عفان ابن الخليفة الثالث ـ رضي الله عنه ـ وكان أبان والياً على المدينة لعبد الملك بن مروان سبع سنين، وعرف بالحديث والفقه، والظاهر أن سيرته التى جمعت لم تكن إلا صحفاً فيها أحاديث عن وفاة رسول الله ﷺ وأيامه ومغازيه، وقد فقدت فيما فقد من كتب المسلمين»(٥٧).

وعلى هذا أيضًا الأستاذ الدكتور / عبدالموجود محمد عبد اللطيف(٥٨).

وقد حقق أ. د/ بشار عواد فى سنة وفاة أبان، وفى كونه من أوائل المتكلمين فى السيرة، تحقيقًا طيبًا دقيقًا فقال :

«هكذا قال المزى : إن خليفة ـ يعنى ابن خياط ـ ذكر وفاته سنة ١٠٥هـ، وهو وهم تابعه عليه الناس مثل الذهبى فى بعض كتبه وغيره، فى حين أن الذى قاله خليفة هو ما قاله ابن سعد أيضًا، وهو أنه توفى فى خلافة يزيد بن عبد الملك (تاريخه : صـ ٣٣٦ من الطبعة العمرية الثانية)، وكان ذكر قبل هذا أن يزيد بن عبد الملك مات سنة ١٠٥هـ (صـ٣٣١)، ونقل العلامة مغلطاى عن كتاب «التعريف بصحيح التاريخ» لأبى جعفر بن أبى خالد أنه توفى سنة ١٠٢ بالمدينة (إكمال ٤٣/١) قال بشار : وكانت ولاية يزيد بن عبد الملك بعد وفاة عمر بن عبد العزيز فى أواخر رجب ١٠١هـ، فتكون وفاته بعد هذا التاريخ، ولا عبرة بعد ذلك بقول من قال بوفاته قبل هذا التاريخ (انظر مثلاً : الوافى للصفدى ٣٠١/٥) وتوهم جملة من الباحثين فنسبوا تأليفاً وعناية بالمغازى لأبان بن عثمان بن عفان هذا (انظر مثلاً بحث فى نشأة علم التاريخ لأستاذنا الدورى : ٢٠ ـ ٢١)، ولم تكن له عناية بها، إنما ذاك شخص آخر هو أبان ابن عثمان بن زكريا اللؤلؤى البجلى مولاهم، أبو عبد الله المعروف بالأحمر، اتهمه العقيلى، وقال الإمام الذهبى فى ديوان الضعفاء والمتروكين: تكلم فيه، وقال فى الميزان: ولم يترك بالكلية. وقد ذكره الطوسى فى فهرسته وغيره. وقال الصفدى : وما عرف من

مصنفاته إلا كتاب جمع فيه المبتدأ والمبعث والمغازى والوفاة والسقيفة والردة، فليصحح هذا الوهم»[٥٩].

فالصفدى يجزم بأن للؤلؤى كتاباً فى السيرة، ويكون لسميه أبان عثمان بن عفان كلام فى السيرة بمعنى السنة واشتغال بالرواية، ثم إن المترجمين له لم يشيروا من قريب أو من بعيد إلى اختصاصه أو شهرته بالكلام فى السيرة، وانظر ترجمته عند ابن سعد[٦٠]، وخليفة بن خياط[٦١]، وابن قتيبة[٦٢]، ووكيع[٦٣]، وابن أبى حاتم[٦٤]، والنووى[٦٥]، والمزى[٦٦]، وابن كثير[٦٧]، وابن حجر[٦٨]، وابن تغرى بردى[٦٩]، وابن العماد[٧٠]، وابن عساكر[٧١].

سابعًا : التأليف فى أحد الأبواب بخصوصه :

كتاب الجهاد والزهد لعبد الله بن المبارك :

أحد أعيان القرن الثانى الهجرى، علم من أعلام الرواية فيه، أبو عبد الرحمن عبد الله ابن المبارك بن واضح، فخر المجاهدين وقدوة الزاهدين، ولد سنة ثمانى عشرة ومائة. سمع: سليمان التيمى، وعاصم الأحول، وحميد الطويل، وأمماً سواهم. وحدث عنه : عبد الرحمن بن مهدى، ويحيى بن معين، وخلق كثير.

وقد منح الله ابن المبارك التقوى والعبادة والإخلاص والجهاد، وسعة العلم والإتقان والمواساة وما لا يحصى من الصفات الحميدة، قال ابن مهدى : الأئمة أربعة : مالك، والثورى، وحماد بن زيد، وابن المبارك. وقال ابن معين : كان ثقة متثبتًا، وكانت كتبه التى حدث بها نحوًا من عشرين ألف حديث. توفى ـ رحمه الله ـ سنة إحدى وثمانين ومائة[٧٢].

وقد وصف الذهبى عبد الله بن المبارك بأنه (صاحب التصانيف النافعة)[٧٣] عد منها محقق كتاب الجهاد تسعة مصنفات، سنقف على كتابين منها مؤلفين فى باب خاص وهما :

١ - كتاب الجهاد :

وقد طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق الدكتور / نزيه حماد ... الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة سابقًا (أم القرى حاليًا) وقد ذكر محقق الكتاب مقدمة ترجم فيها لعبد الله بن المبارك، ثم ذكر كلمة عن الجهاد (موضوع الكتاب) تحدث فيها عن المؤلفات فى هذا الموضوع، ثم تحدث عن توثيق نسبة الكتاب لعبد الله بن المبارك من خلال جريان ذكره فى كتابات الأئمة المتقدمين، ثم تحدث عن نسخة الكتاب التى اعتمد عليها، وعن رواة

الكتاب عن عبد الله بن المبارك، ثم عن منهجه في تحقيق الكتاب.

والكتاب احتوى على مائتين واثنتين وستين رواية بعضها مرفوع وبعضها موقوف على الصحابة أو التابعين، وهي كلها تدور حول موضوع الجهاد، فالعنوان مطابق للمعنون، وليس لعبد الله بن المبارك في هذا الكتاب إلا الرواية، فلم نقف له فيه على شيء من أعمال الدراية أو التعليق على الحديث.

٢ - كتاب الزهد :

نشر هذا الكتاب في الهند باسم كتاب الزهد والرقائق بتحقيق الأستاذ / حبيب الرحمن الأعظمي سنة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

وقد قدم له محققه بمقدمة ذكر فيها كلمة عن الزهد (موضوع الكتاب)، وأجاب عن تساؤل: ما هي الدنيا المذمومة والمأمور بالزهد فيها؟ ثم تحدث عن درجات الزهد وأقسامه، ثم عن المؤلفات في الزهد، ثم تحدث عن نسخ الكتاب التي اعتمد عليها، ثم ترجم لأصحاب سماعات هذه النسخ، ثم ترجم للمصنف عبد الله بن المبارك.

أما الكتاب فمشتمل على حشد من الروايات وتكثر فيه الروايات المرسلة ويستمر ترقيم الروايات حتى نصل إلى رقم ألف وستمائة وسبع وعشرين، ثم يبدأ ترقيم جديد كتب أعلاه : ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائداً على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد، ويستمر هذا الترقيم الجديد لهذه الزيادات حتى يصل إلى رقم أربعمائة وست وثلاثين، وعنده تنتهي روايات الكتاب.

ومن المؤلفات في باب خاص كتاب الفرائض لسفيان الثوري، وكتاب المناسك للضحاك بن مزاحم.

الهوامش :

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٠).
(٢) سورة الحشر، الآية (١٠).
(٣) في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٥/٧ مع شرحه فتح الباري.
(٤) في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٢/٣٢٠ برقم ٣٦٥٩. وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم ٩٥/١. وقال : صحيح على شرط الشيخين وليس له علة. وأخرجه ابن حبان في الصحيح، وهو في الإحسان كتاب العلم ـ ذكر الإخبار عن سماع المسلمين السنن ٢٦٣/١ وصحح المحقق إسناده.
(٥) سورة التوبة، من الآية (١٠٠).
(٦) انظر : شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، صـ ١١٨. وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي ٢٣٤/٢ .
(٧) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي، صـ ٣١٧ .
(٨) راجع : معرفة علوم الحديث للحاكم، صـ ٤١ ـ ٤٦ .
(٩) كنيته أبو بكر، ونسب إلى الأنصار لكونه مولى أنس، لقي ثلاثين صحابيا، وأجمعوا على ثقته وورعه وإمامته، توفي سنة عشر ومائة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ .

(١٠) مقدمة صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ١٤/١ .
(١١) السابق : ١٥/١ .
(١٢) فى مقدمة صحيحه باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ١٣/١ .
(١٣) هو مجاهد بن جبر المكى، اشتهر بالتفسير، وعرض القرآن على ابن عباس - رضى الله عنهما - ثلاثين مرة، توفى سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث ومائة. انظر : تذكرة الحفاظ ٩٢/١ .
(١٤) بشير - بالتصغير - بن كعب العدوى، روى عن : أبى ذر وأبى هريرة وآخرين، وهو ثقة عند سائرهم. انظر ترجمته فى: تهذيب التهذيب ٤٧١/١ .
(١٥) الصعب والذلول : أصلهما فى الإبل، فالصعب العسر المرغوب عنه ، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى : سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم.
(١٦) أبو الزناد : هو عبد الله بن ذكوان، كان يلقب بأمير المؤمنين فى الحديث، وهو من أعلم التابعين ومن أرواهم، توفى سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ومائة عن ست وستين سنة. انظر : تذكرة الحفاظ ١٣٤/١ .
(١٧) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ .
(١٨) سير أعلام النبلاء للذهبى ٧٢/٨ .
(١٩) هو عامر بن شراحبيل، ولد لست مضت من خلافة عمر ، وأدرك خمسمائة صحابى، قال عن نفسه : ما حدثنى رجل بحديث إلا حفظته، توفى سنة ثلاث ومائة، وقيل بعدها، انظر : تهذيب التهذيب ٦٥/٥ .
(٢٠) سنن ابن ماجه المقدمة، باب التوقى فى الحديث ١١/١ .
(٢١) السائب هو ابن يزيد بن سعيد، له ولأبيه صحبة، وهو من صغار الصحابة ، توفى سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ﷺ، انظر : الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ١٢/٢ .
(٢٢) هو سعد بن أبى وقاص، أحد السابقين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من رمى بسهم فى سبيل الله، كان مستجاب الدعوة، توفى سنة خمسة وخمسين على الراجح ﷺ. انظر : الاستيعاب لابن عبد البر ١٨/٢، والإصابة ٣٤/٢ .
(٢٣) سنن ابن ماجه المقدمة، باب التوقى فى الحديث ١٢/١ .
(٢٤) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى، لجده عمرو صحبة، ولأبيه محمد رؤية، وأبو بكر تابعى فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها، ولهذا كتب إليه، ولا يعرف له اسم سوى أبى بكر. انظر : تقريب التهذيب ٣٩٩/٢، وفتح البارى ٢٣٤/١ .
(٢٥) صحيح البخارى كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم ٢٣٤/١ مع شرحه فتح البارى .
(٢٦) انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٣١١/٥، وتهذيب التهذيب ٦٧/١١ .
(٢٧) سير الأعلام ٣١١/٥ .
(٢٨) تهذيب التهذيب ٦٧/١١ .
(٢٩) الطيالسى : بفتح الطاء والياء وسكون الألف وكسر اللام . هذه النسبة إلى الطيالسة التى تجعل على العمائم. اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢٩٣/٢ .
(٣٠) انظر : تاريخ بغداد ٢٤/٩، وتذكرة الحفاظ ٣٥١/١، وتهذيب التهذيب ١٨٢/٤ .
(٣١) تدريب الراوى، ص ١٧٤- ١٧٥ .
(٣٢) انظر ترجمته فى : الجرح والتعديل ٢٣٨/٢، وسير أعلام النبلاء ١٦٢/١٠ .
(٣٣) انظر ترجمته فى : الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٥/٥ ، ومقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١١/١ - ٣٢ ، وصفة الصفوة لابن الجوزى ١٧٧/٢ - ١٨٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٣٥/٤ - ١٣٩ ، وتذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ - ٢١٣، والبداية والنهاية ١٧٤/١٠ - ١٧٥، وتهذيب التهذيب ٥/١٠ - ٩، وفى مجلد كامل يقارب الأربعمائة صفحة بعنوان (مالك حياته وعصره . آراؤه وفقهه) لأبى زهرة، والحديث والمحدثون لأبى زهو، صـ ٢٨٧ - ٢٩٠ .
(٣٤) تنوير الحوالك ٧/١ .
(٣٥) السابق ٦/١ - ٩ بتصرف.
(٣٦) السنة ومكانتها فى التشريع د/ السباعى، صـ ٤٣٣ .
(٣٧) مناقب مالك للزواوى صـ ٣٣، مطبوع قبل المدونة.
(٣٨) أعلام المحدثين د/ محمد أبو شهبة، صـ ٥٨ .
(٣٩) السابق، صـ ٥٦ - ٥٧ .
(٤٠) منهج النقد فى علوم الحديث د/ نور الدين عتر، صـ ١٩٨ - ١٩٩ .
(٤١) سير أعلام النبلاء ١٠/٧ .
(٤٢) تقريب التهذيب ٢٦٦/٢ .
(٤٣) ٢٣٥/١ .
(٤٤) سير أعلام النبلاء ١١/٧ .
(٤٥) المصنف ٢٨٦/١٠ .

(٤٦) السابق ٣٩٧/١٠ .
(٤٧) السابق ٤٤١/١٠ . ٤٤٢ .
(٤٨) الفهرى : بكسر الفاء وسكون الهاء وفى آخرها راء، نسبة إلى فهر بن مالك. اللباب فى تهذيب الأنساب ٤٤٨/٢ .
(٤٩) تقريب التهذيب ٤٦٠/١ . وانظر ترجمته فى : سير الأعلام ٢٢٣/٩، وتهذيب التهذيب ٧١/٦ .
(٥٠) سير الأعلام ٢٢٥/٩ .
(٥١) فى سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ .
(٥٢) انظر : الجرح والتعديل ١٩١/٧، وتاريخ بغداد ٢١٤/١، ووفيات الأعيان ٢٧٦/٤، وتذكرة الحفاظ ١٧٢/١، وتهذيب التهذيب ٣٨/٩ .
(٥٣) الأنساب ٣٨٢/١ .
(٥٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٥/٩، وطبقات ابن سعد ٣٩٦/٦، ووفيات الأعيان ٨٦/١، وتهذيب الكمال ٤٨٥/٩، وتهذيب التهذيب ٣٧٥/٣ .
(٥٥) انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٤٢٨/١٠، ووفيات الأعيان ١٧٧/٣، وحسن المحاضرة ٥٢١/١ .
(٥٦) سيرة ابن هشام ٤/١ .
(٥٧) السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة ٢٨/١ .
(٥٨) الفصول الزكية فى سيرة خير البرية ﷺ صـ ١٢ .
(٥٩) اقرأ تعليقات د/ بشار عواد على تهذيب المزى ١٩/٢ .
(٦٠) الطبقات ١١٢/٥ .
(٦١) السابق صـ ٢٤٠ .
(٦٢) المعارف، صـ ٢٠١ .
(٦٣) أخبار القضاة ١٢٩/١ .
(٦٤) مقدمة الجرح والتعديل ٢٩٥/١/١ .
(٦٥) تهذيب الأسماء واللغات ٩٧/١ .
(٦٦) تهذيب الكمال ١٦/٢ .
(٦٧) البداية والنهاية ٢٦٢/٩ .
(٦٨) تهذيب التهذيب ٩٧/١ .
(٦٩) النجوم الزاهرة ٢٥٣/١ .
(٧٠) شذرات الذهب ٣٥/٢ .
(٧١) تهذيب تاريخ دمشق ٢٤١/٣ .
(٧٢) انظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ١٥٢/١٠، ووفيات الأعيان ٢٣٧/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٧٤/١، وتهذيب التهذيب ٣٨٢/٥ .
(٧٣) تذكرة الحفاظ ٢٧٥/١ .

الـدور الثالــث

السنة فى القرن الثالث الهجرى والنصف الأول من القرن الرابع الهجرى

قد اتضح من خلال الدورين السابقين أن السنة ـ بفضل الله ـ قد سارت فى رحلة من الصيانة والحفظ من لدن قالها وفعلها رسول الله ﷺ حتى حطت رحالها فى بطون كتب السنة الموجودة بين أيدينا الآن.

لقد بدأت العناية بالسنة المطهرة من عصر النبى ﷺ وبأمر منه، فتعاهدها الصحابة بجهودهم المتتابعة، وأسلموها إلى الجيل الذى بعدهم نقيةً واضحةً لا شبهة فيها، وتتابعت الأجيال على ذلك، حفظوها فى الصدور، ودونوها فى السطور، ووضعوا القواعد الضابطة لدراسة أسانيدها ومتونها، وأسسوا المدارس العلمية للحفاظ عليها، وقاموا بالرحلات العلمية لصيانتها، وبذلوا من الجهود ما هو فوق قدرة البشر، ولعل هذا من باب حفظ الله ـ تبارك وتعالى ـ للسنة المطهرة، أن هيأ لها تلك الجهود المخلصة من هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين قاموا بصيانتها ورعايتها، حتى أطل علينا القرن الثالث الهجرى، الذى نعتبره كما اعتبره كل العلماء أنه العصر الذهبى للسنة المباركة، فيه استقرت السنة فى بطون الكتب المعروفة لدينا الآن، وفيه تم وضع المناهج بشكل متكامل لدراسة الإسناد والمتن، وفيه تعددت وجوه خدمة السنة، من جمع للأحاديث على سبل متعددة من مسانيد ومصنفات رتبت على الكتب والأبواب الفقهية، ومعاجم، ومستخرجات، وأجزاء حديثية، وغير ذلك .

وفيه وجدت الشروح الحديثية التى تعنى بشرح الأحاديث، واستنباط ما فيها من أحكام وفوائد، وفيه أُلفت المستخرجات على كتب السنة، وفيه ظهرت كتب غريب الحديث، وفيه ظهرت كتب الرجال التى ألفت على طرق متعددة ما بين كتب تعنى بالصحابة، وكتب تختص بالثقات، وأخرى تختص بالضعفاء، وثالثة تتكلم عن الرواة جميعًا.

وهكذا تكاملت جهود العلماء فى صيانة السنة الشريفة على الوجه الذى سنحاول إيضاحه فى الصفحات القادمة. فنقول وبالله التوفيق:

إن التأليف فى هذا الفن قد أخذ صورًا متعددة :

أولاً : المسانيد :

كلمة المسند لها دلالات معينة عند المحدثين. ومن بين ما تعنيه فيما يتعلق بالتصنيف فى السنة :

أنه الكتاب الذى جمع أحاديث كل صحابى على حدة بصرف النظر عن موضوع الحديث، فالوحدة التى تجمع بين الأحاديث أنها من رواية ذلك الصحابى .

فيعمد صاحب المسند إلى جمع أحاديث أبى بكر ﵁ مثلاً، فإذا فرغ منها انتقل إلى أحاديث عمر ﵁ وهكذا حتى يفرغ من جميع الصحابة الذين يخرج لهم فى مسنده.

وفى المسند تجد حديثًا فى الصلاة بجوار حديث فى الحج يليه فى الجهاد أو الإيمان أو الحدود، والرابط بينها كما ذكرنا أنها من رواية صحابى واحد، بعكس الترتيب على الكتب الفقيهة مثل الكتب الستة، فإنها تضع أحاديث الصلاة مع بعضها البعض، وكذلك الإيمان والجهاد والحدود، لأن الرابط بينها هو الترتيب الفقهى . ومع نهاية القرن الثانى الهجرى وطوال القرن الثالث أُلف كثير من المسانيد، جَمَع فيها أصحابُها أحاديثَ كل صحابى على حدة فى مكان واحد .

وقد ألف على هذه الطريقة مجموعة من العلماء منهم :

- أبو داود الطيالسى (ت ٢٠٤ هـ).
- أسد السنة أسد بن موسى بن إبراهيم (ت ٢١٢ هـ).
- عبيد الله بن موسى (ت ٢١٣ هـ).
- مسدد (ت ٢٢٨ هـ).
- يحيى الحِمّانى (ت ٢٢٨ هـ).

وأعظم هذه المصنفات المؤلفة على المسانيد «مسند الإمام أحمد» ـ رحمه الله ـ.

الإمام أحمد بن حنبل ومسنده

ترجمة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى:

شيخ الإسلام، وإمام أهل السنة، وأحد أصحاب المذاهب الفقهية المتبوعة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلى الشيبانى المروزى ثم البغدادى.

توفى ـ رحمه الله تعالى ـ ضحى يوم ١٢ ربيع الأول سنة (٢٤١هـ)[١].

فجزاه الله عن الإسلام وسنة رسول الله ﷺ خير الجزاء.

منهج الإمام أحمد فى المسند :

١ - جمع الإمام أحمد مسنده على الصحابة، فهو من كتب المسانيد كما ذكرنا .

٢ - رتب الصحابة فى مسنده على اعتبارات عديدة منها : أفضلية الصحابة، ومنها السبق إلى الإسلام، وشرف النسب، وكثرة الرواية.

فبدأ مسنده بالخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد أهل البيت، ثم مسانيد المكثرين من الصحابة، ثم مسند المكيين، ثم المدنيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم مسند الأنصار ثم مسند النساء.

وقد وضع الحافظ ابن عساكر فهرسا هجائيا رتب فيه الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد فى المسند على حروف الهجاء، فبلغ عددهم (١٠٥٦) صحابيا من الرجال والنساء، وهو مطبوع متداول، ويعد أدق فهرس لمسانيد الصحابة فى هذا المسند.

٣ - بلغ عدد شيوخه فى المسند كما ذكرنا قبل، ثلاثة وثمانين ومائتى شيخ.

٤ - كان هدفه جمع الأحاديث المتصلة بسندها إلى رسول الله ﷺ (أى أن غايته هى الاستيعاب - بقدر الطاقة - حفاظًا على سنة رسول الله ﷺ).

٥ - لم يكن هدفه فى مرحلة الجمع تمحيص الأحاديث ودراستها وبيان الصحيح من الضعيف منها، فإن تلك مرحلة تلى مرحلة الجمع، ولذلك وجد فى المسند بعض الأحاديث الضعيفة لهذا السبب .

٦ - وجود بعض الأحاديث الضعيفة فى هذا السفر العظيم الذى يعتبر أكبر دواوين الإسلام التى عنيت بجمع سنة رسول الله ﷺ وحفظها، لا يغض أبدًا من قيمة هذا العمل العظيم، فإن الإمام أحمد بنفسه قد ضرب على بعض أحاديثه، كما أن جهود العلماء ما زالت متواصلة فى هذا الميدان.

وقد قام بعض من اعتنوا بدراسة المسند بتقديم دراسة إحصائية تُبين نسبة الصحيح إلى الضعيف، وأنها قليلة بالنسبة للصحيح. قال العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - بعد أن حقق تسعة أجزاء من دراسته لأحاديث المسند وبيان درجتها : «وهذه الأجزاء التسعة، وكان مجموع ما فيها من الأحاديث بالإحصاء الدقيق ٦٥١١، الصحيح منها : (٥٧٣٣) حديثًا، والضعيف (٧٧٨) حديثًا، أى نسبة الضعيف إلى مجموع الأحاديث أقل من (١٢٪) وهى نسبة ضئيلة محتملة، خصوصًا إذا لاحظنا أن أكثر الضعيف منها ضعف محتمل، غير بالغ الدرجة القصوى، إلا فى القليل النادر الذى لا يكاد يذكر"[٢] .اهـ.

٧ - يقترب مسند الإمام أحمد من ثلاثين ألف حديث، منها ما هو فى أعلى درجات الصحة، ومنها الصحيح لغيره، ومنها الحسن بقسميه لذاته ولغيره، ومنها الضعيف كما أشرنا.

٨ - كان الإمام أحمد شديد الحرص على ذكر ألفاظ التحمل كما سمعها من شيوخه، مثل: سمعت، وحدثنا، وحدثنى، وأخبرنا ونحوها، وخصوصًا إذا كان قد سمع الحديث من أكثر من شيخ، فيؤدى عن كل شيخ باللفظ الذى سمع منه، وهذا فى غاية الدقة.

٩ - الذى روى المسند عن الإمام أحمد ابنه عبد الله، ومع أنه قد سمع المسند من الإمام أحمد كثيرون إلا أن ابنه عبد الله قد انفرد بروايته عنه سماعا لمعظمه، وقد أدى للمسلمين المسند كما سمعه من أبيه، وزاد عليه أحاديث من عوالى شيوخه، وبلغ عددهم ثلاثة وسبعين ومائة شيخ، والمطبوع من المسند بين أيدى الناس يتميز فيه زيادة عبد الله عن أبيه. وهى التى يرويها عبد الله عن غير أبيه.

وعبد الله بن الإمام أحمد هذا ولد سنة (٢١٣ هـ) وتوفى سنة (٢٩٠ هـ)، وكان ثقة.

وقد روى المسند عن عبد الله: أبو بكر القطيعى المولود سنة (٢٧٤ هـ) والمتوفى سنة (٣٦٨ هـ) ورواه عن القطيعى أبو على الحسن ابن على بن المذهب (ت ٤٤٤ هـ)، ورواه عن ابن المُذهِب أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيبانى البغدادى (ت٥٢٥ هـ) وتلك النسخة بهذا الإسناد هى التى انتشرت بين الناس.

وقد قام العلماء بجهود كثيرة فى خدمة المسند ما بين مختصر له، وما بين شارح له، وهناك من اعتنى بدراسة رجاله، ومن اهتم بترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية، ويوجد تتبع لبعض هذه الجهود فى الدراسة التى أعدها محققو مسند الإمام أحمد، فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون، ٨٦/١ وما بعدها، ط مؤسسة الرسالة . رحم الله الإمام أحمد، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين وسنة رسول الله ﷺ خير الجزاء .

ومن هذه المسانيد أيضًا :

مسند الإمام أبى يعلى الموصلى.

ترجمة الإمام أبى يعلى :

الإمام الكبير أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى بن يحيى التميمى الموصلى، محدث الموصل. ولد سنة (٢١٠ هـ) فى أسرة تحب العلم وتعنى به، ولذلك نشأ محبًا للعلم، شغوفًا به، مجتهدًا فى طلبه.

وقد مات - رحمه الله - سنة (٣٠٧ هـ) وعاش ٩٧ سنة[٢].

رحمه الله وغفر له، وجزاه عن الإسلام وسنة رسول الله ﷺ خير الجزاء.

وقد طبع مسنده أكثر من طبعة.

منهج الإمام أبى يعلى فى مسنده :

صنف الإمام أبو يعلى مسنده على طريقة المسانيد المعروفة عند المحدثين، والتى أشرنا إليها، وهى جمع أحاديث كل صحابى على حده.

وكان منهجه فيه على الوجه التالى :

١ - يروى الحديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ.

٢ - بدأ بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، عدا سيدنا عثمان رضي الله عنه فلم يذكر له فيه مسندا.

٣ - بعد ذلك ذكر بقية الصحابة بغير ترتيب مقصود.

٤ - له أسانيد عالية كثيرة نظرًا لأنه سمع من الكبار، من أمثال أحمد بن حاتم الطويل (ت ٢٢٥ هـ)، ولذلك كان بينه وبين رسول الله ﷺ فى بعض روايات الأحاديث ثلاثة أنفس، كما ذكر ذلك تلميذه ابن حبان - رحمه الله تعالى - فى " الثقات " من ترجمته[٤].

ولذلك قال عنه الذهبى - رحمه الله - : "وانتهى إليه علو الإسناد، وازدحم عليه أصحاب الحديث، وعاش سبعًا وتسعين سنة"[٥].

ومن ثلاثياته ما رواه بسنده - رحمه الله - حيث قال : "حدثنا عبد الله بن بكار حدثنا عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يوم الأضحى يخطب على بعير". وهذا الحديث رواه الذهبى فى السير بإسناده هو، وذكره ابن حبان، ورواه أبو يعلى فى مسنده.

٥ - يحافظ على ألفاظ الأداء بدقة فمثلاً يقول : حدثنا شيبان حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن جابر بن سمرة السّوائى فقال : «خطبنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بالجابية فقال...» الحديث[٦].

فنلاحظ أنه حافظ على لفظ الأداء الذى استعمله كل راوٍ من الرواة وهكذا فى مسنده كله.

٦ - روى عن نحو أحد عشر ومائتى صحابى تقريبًا.

٧ - بلغ عدد أحاديث المسند وفق ترقيم المحقق (٧٥٥٥) حديثًا.

٨ - أجرى المحقق - جزاه الله خيرا - دراسة للألف حديث الأولى من مسنده، فوجد فيها ثلاثة وخمسين ومائة حديث ضعيفة لا تصلح للاحتجاج، وهى نسبة تساوى ١٥٪ تقريبا، والباقى يدور بين الصحيح والحسن بقسميهما، وكلها - من

وجهة نظر المحقق - صالحة للاحتجاج، مما يقطع بسلامة هذا المسند العظيم فى الأعم الأغلب. جزى الله الإمام أبا يعلى عن الإسلام وسنة رسول الله ﷺ خيرًا.

ثانيًا : جمع الأحاديث على الكتب الفقهية:

وهى طريقة يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، فيضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد، فمثلاً يجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة تحت كتاب الصلاة، ثم يقسمها إلى أبواب، مثل باب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وهكذا.

وخير مثال لهذه الطريقة ما عرف عند المحدثين بالكتب الستة وهى : صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه. وهناك كتب كثيرة غيرها مرتبة على هذه الطريقة مثل موطأ الإمام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وسنن البيهقى وغيرها.

ومن أصحاب هذه الكتب من التزم بألا يضع فى كتابه حديثًا إلا إذا كان صحيحًا، مثل : البخارى ومسلم - رحمهما الله تعالى -.

وقد أجمعت الأمة على تلقى هذين الكتابين بالقبول، وأن كل ما فيهما صحيح مما هو من أصول الكتاب. وهناك من لم يلتزم بهذا الأمر، بل كان كل همه أن يجمع حديث رسول الله ﷺ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة التمحيص والتمييز، والسنن الأربعة قد جمعها أصحابها على ذلك الوجه.

وهناك من التزم أيضًا بألا يضع حديثًا إلا إذا كان صحيحًا، لكن لم يسلم له العلماء بذلك، ويعتبر صحيحًا من وجهة نظر مؤلفه، وفقًا للشروط التى وضعها فى كتابه، ومثال ذلك صحيح ابن خزيمة، وابن حبان .

وسنحاول أن نقدم دراسة موجزة عن بعض هذه الكتب أنموذجا لذلك.

الإمام البخارى وكتابه الصحيح

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبة أبو عبد الله الجعفى البخارى، من بخارى، ولد سنة (١٩٤هـ). رحل فى طلب العلم إلى سائر الأمصار ومنها خراسان، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر وكثير غيرها.

مات - رحمه الله سنة (٢٥٦ هـ).

صحيح البخارى ومنهجه فيه :

سبب تأليف البخارى لصحيحه :

قال السيوطى : «السبب فى ذلك ما رواه

عنه إبراهيم بن معقل النسفى قال : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى ﷺ، قال: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح».

وعنه أيضاً قال : «رأيت رسول الله ﷺ، وكأننى واقف بين يديه، وبيدى مروحة أَذُب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح، قال: وألفته فى بضع عشرة سنة»[7] .

اسم الكتاب :

سمى الإمام البخارى كتابه بـ "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

وقد اشتهر عند أهل العلم والناس جميعًا باسم "صحيح البخارى".

كيف جمع البخارى صحيحه؟

اتبع البخارى - رحمه الله تعالى - فى صحيحه المنهج العلمى الدقيق، فقد طبق مقاييس الصحة على أحاديث كتابه، ولم يضع فيه إلا ما صح عنده، وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يطبق منهجاً إيمانياً رائعاً، يتجلى فيه إيمان البخارى القوى، وقوة صلته بالله - عز وجل - وكان يستلهم منه الهداية والتوفيق والعون.

فقد صحت الروايات عنه أنه كان لا يضع حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويصلى.

قال الفربرى : «سمعت البخارى يقول : ما وضعت فى كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين».

وكان يقول: «صنفت كتابى الجامع فى المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته».

وفى بعض الروايات أن البخارى كتب تراجم كتابه بين قبر النبى ﷺ ومنبره، ولا تعارض بين هذه الروايات جميعها، فالمقصود أنه بدأ تصنيفه فى المسجد الحرام، ووضع تراجم أبوابه بين قبر النبى ﷺ ومنبره، ثم مكث بعد ذلك ستة عشر عامًا يجمع فيه الأحاديث أثناء طوافه بين بلدان العالم المختلفة وسماعه من شيوخها.

طريقة تأليف الكتاب :

١ - رتب البخارى كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، فكانت عدة كتبه سبعة وتسعين كتاباً تقريباً، بدأها بكتاب كيف كان بدء الوحى، ثم كتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، وهكذا، وختمه بكتاب التوحيد.

واشتمل صحيحه على كتب فى الصلاة، والصيام، والزكاة، وسائر المعاملات، والجهاد

والمغازى، والسير، والطب، والأطعمة، والأشربة، والأدب، والرقاق، وغيرها.

٢ - قسم كل كتاب إلى عدة أبواب، فكان مجموع أبوابه اثنين وثمانين وثمانمائة وثلاثة آلاف (٣٨٨٢) بابًا[٨].

٣ - جعل لكل باب - غالبًا - ترجمة تتلاقى - فى الغالب - مع مضمون ما فى الباب من أحاديث.

وهذه التراجم تدل على فقه البخارى، ودقة فهمه، وحسن استنباطه، ولذلك قال العلماء: «فقه البخارى فى تراجمه» والمقصود بالتراجم عناوين الأبواب.

٤ - تقرر أنه التزم الصحة فيه، وأنه لا يورد فيه حديثاً إلا إذا كان صحيحاً، هذا أصل موضوعه.

٥ - لم يستوعب كل الأحاديث الصحيحة ولم يلتزم بذلك.

٦ - لابد عند البخارى من ثبوت اللقاء بين الراوى والمروى عنه.

٧ - رأى ألا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكات البديعة، فاستخرج بفهمه من المتون معلومات كثيرة، فرقها فى أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة[٩].

ولقد كانت لهذه التراجم دلالتها على حسن الاستنباط من أحاديث رسول الله ﷺ، وهذا أمر لم يسبق إليه أحد قبل البخارى - رحمه الله تعالى -، قال القسطلانى : "وبالجملة فتراجمه حيرت الأفكار والعقول والأبصار، ولقد أجاد القائل: «أعز فحول العلماء حل رموزها، ما أبداه فى الأبواب من أسرار".

ولدقة هذه التراجم واحتوائها على المعانى الدقيقة الرائعة، عنى العلماء بها قديماً وحديثاً، وأفردوا لها التأليف خاصة مستقلة عن شرح أحاديث الكتاب، واجتهدوا فى بيان مناسباتها للأحاديث واستنباط ما فيها من فوائد، ومن هذه المؤلفات على تراجم الأبواب:

«المتوارى على تراجم البخارى» للإمام ناصر الدين على بن محمد، المعروف بابن المُنَيِّر الإسكندرانى (ت ٦٨٣ هـ).

٨ - يكرر الحديث فى الصحيح عدة مرات أحيانًا لمناسبات تقتضى ذلك.

٩ - يورد الحديث أحيانًا مختصرًا، وأحيانًا يقتصر على جزء منه وذلك لفوائد.

١٠ - المعلقات فيه كثيرة، وكثير منها جاء موصولاً فى كتابه، وما بقى فيه بعد ذلك مما لم يصله فى كتابه وصله العلامة ابن حجر فى كتاب له سماه "تغليق التعليق" وهو مطبوع

فى خمسة أجزاء . هذه أهم ملامح منهج البخارى فى صحيحه.

عدد أحاديث صحيح البخارى :

الذى ذكره ابن حجر فى مقدمة فتح البارى أن عدة ما فى البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار اثنان وستمائة وألفان (٢٦٠٢).

وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثًا (١٣٤١)، وأكثرها مخرج فى الكتاب فى أصول متونه.

ومن المتون المعلقة غير الموصولة فى كتابه تسع وخمسون ومائة (١٥٩)، وقد وصلها ابن حجر فى كتاب مستقل كما سبق ذكره.

وأن عدد أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات اثنان وثمانون وتسعة آلاف (٩٠٨٢).

وعدد أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات تسعة وتسعون وثلاثمائة وسبعة الاف (٧٣٩٧).

ولا شك أن إحصاء ابن حجر يتميز بالدقة، لأنه عايش الكتاب معايشة تامة، وشرحه شرحاً نفيسًا، فجاء شرحه للبخارى سيد شروحه جميعاً. وسيأتى ذكر الشروح فى مواضعها.

أهم شروح البخارى :

قد حظى صحيح البخارى بعناية فائقة من العلماء الأجلاء، فشرعوا يدرسونه، ويشرحونه، ويلخصونه، ويتكلمون عن رجاله، وتراجمه وفقهه وغير ذلك مما يتعلق به .

ولم يحظ كتاب فى الدنيا بمثل ما حظى به ذلك الصحيح وهو جدير بكل هذا، بل وبأكثر، وسيأتى ذكر عدد منها بحسب موقعه التاريخى.

نماذج من صحيح البخارى :

قال الإمام البخارى - رحمه الله - فى كتاب الإيمان باب "قول النبى ﷺ: الدين النصيحة" : حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثنى قيس بن أبى حازم عن جرير عن عبد الله رضي الله عنه قال : "بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم".

وقال فى كتاب المناقب باب "كان النبى ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه" ..... إلخ.

حدثنا عبد الله بن مَسلمة عن مالك عن سعيد المقبُرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة - رضى الله عنها - كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ فى رمضان ؟ قالت : «ما كان يزيد فى رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى أربع ركعات،

فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلى ثلاثًا، فقلت: يا رسول الله، تنام قبل أن توتر ؟ قال: «**تنام عينى، ولا ينام قلبى**».

آخر حديث عند البخارى فى صحيحه فى كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿**ونضع الموازين القسط ليوم القيامة**﴾ بسنده إلى أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال النبى ﷺ : «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان فى الميزان سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

الإمام مسلم وكتابه الصحيح

ترجمة الإمام مسلم :

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى أبوالحسين النيسابورى، ولد سنة (٢٠٤ هـ).

رحل فى طلب العلم إلى كثير من البلاد منها العراق، ومكة، والمدينة، وخراسان وغيرها.

صحيح مسلم ومنهجه فيه :

قال النووى فى مقدمة شرح مسلم : (صحيح مسلم - رحمه الله - فى نهاية الشهرة، وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعى حاصل بأنه تصنيف أبى الحسين مسلم بن الحجاج).

قال الإمام مسلم فيما رواه الخطيب البغدادى بإسناده إليه : «صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة».

وقال الإمام النووى : بلغنا عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلم بن الحجاج رضي الله عنه يقول: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتى سنة فمدارهم على هذا المسند يعنى الصحيح».

قال : وسمعت مسلماً يقول : «عرضت كتابى هذا على أبى زرعة، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس به علة خرَّجتُه»[١٠].

منهجه فى صحيحه :

١ - رتب مسلم كتابه على الكتب الفقهية ثم قسمها إلى أبواب، ولكنه لم يضع تراجم كما فعل البخارى وإنما الذى فعل ذلك هم شراحه فى الغالب، يقول النووى أثناء شرحه له : «ثم إن مسلماً ـ رحمه الله ـ رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب فى الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم للأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو غير ذلك، وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور فى عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا ـ إن شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها

بعبارات تليق بها فى مواطنها، والله أعلم»[11].

٢ - وضع لصحيحه مقدمة - ولم يفعل ذلك البخارى - تحدث فيها مسلم عن مجموعة من المعارف منها تقسيمه للرجال، وكيفية روايته عنهم، وحكم رواية الحديث بالمعنى، وحال بعض الرواة، وحجية خبر الواحد ووجوب العمل به، وبيان تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، والنهى عن الرواية عن الضعفاء، وغير ذلك من المباحث القيمة.

٣ - يضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فلا يقطعها، ولا يكررها فى أماكن متعددة من صحيحه، كما أنه يكاد يخلو من الأحاديث المعلقة، وقد أشار العراقى إلى تلك المعلقات فى صحيح مسلم فى كتابه المسمى : «بالتقييد والإيضاح» وذكر مواطنها[12].

٤ - صنف صحيحه فى بلده، ومعه أصوله، وفى حياة كثير من مشايخه الذين تلقى عنهم.

٥ - يمتاز بالتحرى فى الألفاظ، ويفرق بين حدثنا وأخبرنا، فالتحديث ما أخذ من لفظ الشيخ، والإخبار مختص بالقراءة على الشيخ.

٦ - كما يمتاز صحيحه بسهولة تناوله؛ لأنه كما قلنا قد وضع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد ذاكراً اختلاف ألفاظها، وتعدد أسانيدها.

٧ -عدد كتبه أربعة وخمسون كتاباً بعد المقدمة - بدأها بكتاب الإيمان، وأنهاها بكتاب التفسير، وعدد أبواب كتابه تسعة وعشرون وثلاثمائة وألف (١٣٢٩) بحسب ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ـ رحمه الله ـ.

٨ - اشترط مسلم المعاصرة بين الرواة، مع إمكانية اللقاء.

٩ - يضع الأحاديث الصحيحة فى أصل الباب، ثم يأتى بعد ذلك بالمتابعات والشواهد.

عدد أحاديث صحيح مسلم :

قال العراقى فى «التقييد والإيضاح»، عن عدد أحاديث صحيح مسلم: «وقد ذكر النووى من زياداته فى التقريب والتيسير، فقال : إن عدد أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر، ولم يذكر عدته بالمكرر، وهو يزيد على عدة كتاب البخارى لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبى الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث»[13].

وقد أحصى العلامة محمد فؤاد عبد الباقى ـ رحمه الله ـ عدد أحاديث صحيح مسلم، فبلغ بها ثلاثة وثلاثين

وثلاثة آلاف بغير المكرر (٣٠٣٣)[١٤]. ولكنه لم يجر فيها على اصطلاح المحدثين.

أهم شروح صحيح مسلم :

١ - المعلم بفوائد كتاب مسلم، لأبى عبدالله محمد بن على المازرى (ت ٥٣٦ هـ)، طبع فى ثلاثة أجزاء.

٢ - إكمال المعلم بفوائد مسلم، للإمام القاضى عياض بن موسى بن عياض اليحصبى (ت ٥٤٤ هـ)، طبع فى تسعة أجزاء بتحقيق الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل.

٣ - المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى (ت ٦٥٦ هـ)، وقد لخص صحيح مسلم أولاً، ثم شرح ذلك التلخيص، وقد طبع فى ثمانية مجلدات.

٤ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام الورع الصالح شيخ الإسلام محيى الدين بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وهو شرح مشهور، وقد طبع فى ثمانية عشر جزءًا.

٥ - إكمال المعلم، لأبى عبد الله محمد بن خليفة الوسنانى المالكى الشهير بالأبى (ت٨٣٧ هـ).

٦ - فتح المنعم شرح صحيح مسلم، لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، وقد صدر الكتاب كاملاً فى عشرة أجزاء، طبعته دار الشروق .

نماذج للأحاديث من صحيح مسلم :

- قال فى كتاب الإيمان باب «بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان»:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى بن أبى عمر، ومحمد بن بشار جميعاً عن الثقفى . قال ابن أبى عمر : حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان. من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود فى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف فى النار**».

- وقال فى كتاب الصلاة باب «الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة»:

حدثنا خلف بن هشام حدثنا حماد بن زيد ح وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا إسماعيل ابن علية جميعاً عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : "**أُمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة**". زاد يحيى فى حديثه عن ابن عليه : فحدثت به أيوب، فقال: إلا الإقامة.

والمقصود بقول أيوب «إلا الإقامة»، أى إلا قوله: "قد قامت الصلاة"، فإنه يثنيها، أى يذكرها مرتين.

- وقال فى كتاب الحج باب «ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة» :

حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن عبد الله بن أبى بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن يزيد المازنى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة**».

أصحاب السنن :

الإمام أبو داود وكتابه السنن

ترجمة الإمام أبى داود :

سليمان بن الأشعث بن شداد الأزدى السجستانى، وكنيته أبو داود واشتهر بها، ولد سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢ هـ).

مات سنة (٢٧٥ هـ) بالبصرة[١٥].

منهج الإمام أبى داود فى سننه :

وضح الإمام أبو داود منهجه فى سننه من خلال رسالته لأهل مكة، ومن خلال ما نقله العلماء عنه فى كتبهم، ومن ملامح هذا المنهج:

١ - أنه انتخب هذه السنن من حوالى خمسمائة ألف حديث : يقول فى ذلك: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضَمَّنْتُه هذا الكتاب، يعنى «كتاب السنن» جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه.

٢ - اقتصر على أحاديث الأحكام : قال أبو داود فى رسالته لأهل مكة : «وإنما لم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد، وفضائل الأعمال، وغيرها»[١٦]. فقد اقتصر على الأحكام فقط، وهو من أجمع الكتب فى ذلك .

٣ - أنه قد رتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

٤ - أبو داود ـ رحمه الله تعالى ـ يروى الأحاديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ وقد حدث فى كتابه هذا عن شيوخ كثيرين .

٥ - لم يلتزم أبو داود - رحمه الله - بإيراد الصحيح فقط، بل ذكر فيه الصحيح وما يشبهه، وما يقاربه كما ذكر سابقًا.

٦ - ما كان فيه ضعف شديد بينه، ولذلك نجد له أحيانًا كلامًا على بعض الرجال، وبعض الأحاديث.

٧ - للعلماء تعقيبات على هذا المنهج لأبى داود فى سننه، ومن أجمع ما ذكر فى ذلك قول الذهبى ـ رحمه الله : «فقد وفى ـ رحمه الله ـ بذلك بحسب اجتهاده، وتبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر (أى غض)

عما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنًا عنده... إلى أن قال : "فكتاب أبى داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدًا..»[١٧].

نماذج من سنن أبى داود :

قال فى كتاب الصلاة، باب «السعى إلى الصلاة»: حدثنا أحمد بن صالح، ثنا عنبسة، أخبرنى يونس، عن ابن شهاب، أخبرنى سعيد ابن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا** .. إلخ».

وقال فى كتاب الزكاة، باب «ما تجب فيه الزكاة» : حدثنا أيوب بن محمد الرقى، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا إدريس بن يزيد الأودى، عن عمرو بن مرة، عن أبى البخترى الطائى، عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه يرفعه إلى النبى ﷺ: «**ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة**». قال أبو داود : أبو البخترى لم يسمع من أبى سعيد رضي الله عنه، فهو هنا قد بين علة الحديث، وأن فيه انقطاعًا.

أهم شروح سنن أبى داود :

- عون المعبود شرح سنن أبى داود للعلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، طبعته دار الفكر ومعه شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- بذل المجهود فى حل أبى داود، للعلامة الشيخ خليل أحمد السهارنفورى (ت ١٣٤٦هـ)، طبعته دار الكتب العلمية.

الإمام الترمذى وكتابه السنن

ترجمة الإمام الترمذى :

محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن موسى بن الضحاك بن السكن السلمى الترمذى الضرير الحافظ، ينسب إلى مدينة ترمذ - بفتح التاء والميم وكسرهما وضمهما - وهى مدينة مشهورة فى ناحية ما وراء النهر. ولد سنة (٢٠٩ هـ). وارتحل فسمع بخراسان، والعراق، والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام.

توفى رحمه الله سنة (٢٧٩ هـ)[١٨].

منهج الترمذى فى جامعه :

قال الشيخ أحمد شاكر: كتاب الترمذى يمتاز بأمور ثلاثة:

أولاً : أنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء كانت بمعنى الحديث الذى رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

ثانيًا : أنه فى أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء، وأقوالهم فى المسائل الفقهية، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم مع ذكر الأحاديث المتعارضة فى المسألة .

ثالثاً : أنه عنى كل العناية فى كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجة الكثير من الأحاديث من الصحة أو الحسن أو الضعف، ويفصل القول فى التعليل والرجال تفصيلاً جيداً.

رابعًا : رتب كتابه على الكتب والأبواب الفقهية، فيذكر تحت كل كتاب ما يتعلق به من أبواب، فمثلاً تحت كتاب : أبواب الطهارة يذكر ما يتعلق به من أبواب الوضوء، والغسل، والتيمم، ونحو ذلك، وتحت كتاب الصلاة يذكر ما يتعلق به من أبواب مثل مواقيت الصلاة، والأذان، والإقامة وغيرها.

خامسًا : لم يلتزم بذكر الصحيح فقط، بل اعتنى بالأحاديث الحسنة لذاتها ولغيرها حتى اعتبره العلماء مظنة أساسية للحسن واعتبروه أول من شهر نوع الحديث الحسن بنوعيه وعرف الحسن لغيره وتابعه على ذلك عامة من جاء بعده، ولذلك نجد فى سننه الصحيح وغيره .

نماذج من سنن الترمذى :

- قال فى كتاب الطهارة، باب «فى الوضوء بالمد»:

حدثنا أحمد بن منيع وعلى بن حجر قالا حدثنا إسماعيل بن علية عن أبى ريحانة عن سفينة «**أن النبى ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع**». قال : وفى الباب عن عائشة، وجابر وأنس بن مالك ـ رضى الله عنهم.

قال أبو عيسى : حديث سفينة حديث حسن صحيح، وأبو ريحانة اسمه «عبد الله ابن مطر»، وهكذا رأى بعض أهل العلم الوضوء بالمد، والغسل بالصاع، وقال الشافعى وأحمد وإسحاق : ليس معنى هذا الحديث على التوقيت؛ أنه لا يجوز أكثر منه ولا أقل منه وهو قدر ما يكفى.

- وقال فى كتاب الصلاة، باب "ما جاء فى الرجل يصلى ومعه رجل" :

حدثنا قتيبة حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال: «بت مع النبى ﷺ ذات ليلة، فقمت عن يساره، فأخذ رسول الله ﷺ برأسى من

ورائى فجعلنى عن يمينه». قال أبو عيسى : وفى الباب عن أنس. قال أبو عيسى : وحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم قالوا : إذا كان الرجل مع الأيام يقوم عن يمين الإمام.

- وقال فى كتاب الجنائز، باب "ما جاء فيمن مات يوم الجمعة" :

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدى وأبو عامر العقدى قال : حدثنا هشام بن سعد، عن سعيد بن أبى هلال عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ: **"ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر"**. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

قال : وهذا حديث ليس إسناده بمتصل، ربيعة بن سيف، إنما يروى عن أبى الرحمن الحبلى، عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما -، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما -.

أهم شروح سنن الترمذى :

- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى للعلامة الحافظ أبى بكر بن العربى المالكى (ت ٥٤٣ هـ) طبعته دار الوحى المحمدى.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى للعلامة أبى المعالى محمد بن عبد الرحمن المباركفورى (ت ١٣٥٣ هـ)، طبعته دار الفكر، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

الإمام النسائى وكتابه السنن

ترجمة الإمام النسائى :

الإمام الحافظ الثبت أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر الخراسانى النسائى. ولد بنسا سنة (٢١٥ هـ) وطلب العلم فى صغره، وارتحل إلى قتيبة بن سعيد سنة (٢٣٠هـ). وجال فى طلب العلم بخراسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر.

توفى - رحمه الله - سنة (٣٠٣ هـ) بالرملة من فلسطين[١٩].

منهج الإمام النسائى فى كتابه السنن الكبرى :

يعتبر كتاب السنن الكبرى للإمام النسائى منهجًا شاملاً للأحاديث التى جمعها، لكونها تحتوى على أسانيد متعددة للحديث الواحد، وهو بحق كتاب من كتب الجوامع التى اشتملت على ثمانية أنواع للحديث النبوى.

وقد كان منهج الإمام النسائى فى كتابه على النحو التالى :

١ – رتب الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية وغيرها.

٢ – حرص النسائى ـ رحمه الله تعالى ـ على إيراد الأحاديث كلها فى المسألة، وأطراف أسانيدها، مع التنبيه على فقه الحديث، وبيان مواضع الاختلاف، وعللها.

٣ – أنه يذكر المتابعات تفصيلاً كطرق مستقلة بأسانيدها، ومتونها، فلا يذكرها إجمالاً كما يفعل الإمام البخارى مثلاً، وهذه المتابعات التى يذكرها تفصيلا، تدل على كثرة الطرق للحديث الواحد.

٤ – ضمن كتابه بعض المسائل الفقهية، والأصولية، مثل التنبيه على النسخ، ولذلك نجده يورد أحيانًا بابًا فقهيًا معينًا، ثم يتبعه بباب يقول فيه : "نسخ ذلك".

٥ – يزيد فى أصل تراجم الأبواب فى الكبرى عن الصغرى.

٦ – تعليقاته على الأحاديث فى الكبرى أكثر من الصغرى.

نماذج من سنن النسائى الكبرى :

– روى فى كتاب آداب الشرب، باب «متى يشرب ساقى القوم»، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حماد عن ثابت عن عبد الله ابن رباح عن أبى قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**ساقى القوم آخرهم**».

– فى كتاب البيعة، باب « وزير الإمام» : أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية قال حدثنا ابن المبارك عن ابن أبى حسين عن القاسم بن محمد قال سمعت عمتى تقول : قال رسول الله ﷺ : «**من ولى منكم عملاً، فأراد الله به خيراً، جعل له وزيراً صالحًا، إن نسى ذكره، وإن ذكر أعانه**».

– فى كتاب العلم، باب «ذكر قول النبى ﷺ: «**رب مبلغ أوعى من سامع**» قال : أنبأنا عبيد الله بن سعيد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال حدثنا عبد الرحمن بن أبى بكرة ورجل فى نفسى أفضل من ابن عبد الرحمن، كلاهما عن أبى بكرة قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر : «**إن دماءكم وأموالكم بينكم حرام حرمة يومكم هذا، فى شهركم هذا، فى بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت!**» قالوا: نعم، قال : «**اللهم اشهد، يبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع**».

الإمام ابن ماجه

ترجمة الإمام ابن ماجه :

الحافظ الكبير المفسر أبو عبد الله محمد ابن يزيد القزوينى ابن ماجه الربعى، صاحب

السنن، والتفسير، والتاريخ. ولد سنة (٢٠٧هـ) وقيل سنة (٢٠٩ هـ).

مات ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٣هـ) على الراجح[٢٠].

منهج ابن ماجه فى كتابه السنن :

١ - رتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

٢ - لم يحكم أو يعلق على أحاديث الكتاب إلا فى القليل النادر.

٣ - لا يذكر الآراء من الأقوال الفقهية عقب الأحاديث.

٤ - لم يكرر الحديث فى كتابه إلا نادرًا جدا لحاجة.

٥ - اشتمل الكتاب على اثنين وثلاثين كتابًا وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث.

درجة أحاديث الكتاب :

قال الذهبى فى السير : «قلت : قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما فى الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات».

وقال الحافظ ابن حجر فى ترجمة ابن ماجه من تهذيب التهذيب: «كتابه فى السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغنى أن السرى كان يقول : مهما انفرد بخبر فهو فيه ضعيف غالبًا وليس الأمر فى ذلك على إطلاق باستقرائى فى الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة».

وقد أجرى العلامة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ـ رحمه الله ـ دراسة حول السنن، وبين أن عددها واحد وأربعون وثلاثمائة وأربعة آلاف (٤٣٤١)، وأن بها اثنين وثلاثة آلاف حديث (٣٠٠٢) أخرجها أصحاب الكتب الخمسة أو بعضهم ؛ وانفرد ابن ماجه بتسعة وثلاثين وثلاثمائة وألف (١٣٣٩) هى زوائد على الكتب الخمسة.

وتفصيل هذه الزوائد حسب دراسة الإسناد لمحمد فؤاد عبد الباقى كما يلى :

(٤٣٨) ثمانية وثلاثون وأربعمائة حديثًا رجالها ثقات؛ وصحيحة الإسناد.

(١٩٩) تسعة وتسعون ومائة حديثًا حسنة الإسناد.

(٦١٣) ثلاثة عشر وستمائة حديثًا ضعيفة الإسناد.

(٩٩) تسعه وتسعون حديثًا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة .

وهكذا نرى أن ابن ماجه قد التقى فى معظم أحاديث سننه مع الأصول الخمسة

وغيرها؛ والذى انفرد به معظمه صحيح الإسناد أو حسن الإسناد ، والضعيف والواهى عنده يزيد على سبعمائة حديث إلا قليلاً، والله أعلم.

ثالثًا : كتب اشترط أصحابها الصحة:

هناك كتب اشترط أصحابها الصحة - أى أنهم لم يضعوا فيها حديثًا إلا إذا كان صحيحًا - كما التزم البخارى ومسلم، إلا أن العلماء لم يسلموا لهم بذلك كما سلموا للبخارى ومسلم، ومن الممكن أن يقال : إن ما فيه صحيح على شرط أصحابها، لكن لم يلق الإجماع على ذلك كما وقع لصحيح البخارى ومسلم، ومن هذه الكتب، صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان ـ رحمهما الله تعالى.

وسنكتفى بتقديم دراسة موجزة عن ابن خزيمة وصحيحه.

صحيح ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ :

ترجمة ابن خزيمة :

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أبو بكر السلمى النيسابورى الشافعى، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين (٢٢٣ هـ) . طاف البلاد ورحل إلى الآفاق فى الحديث فرحل إلى الرى، وبغداد، والبصرة.

مات سنة (٣١١ هـ)[٢١].

رحمه الله تعالى وجزاه الله خيرًا عن الإسلام وسنة النبى ﷺ خير الجزاء.

صحيح ابن خزيمة

اسم الكتاب :

أسماه ابن خزيمة (مختصر المختصر من المسند الصحيح)، وقد أشار ابن خزيمة فى كثير من كتبه إلى أن له كتاب المسند الكبير، وله كتاب المختصر، فيقول فى كتاب التوحيد ص٢٠ مثلاً : «وسأبين هذه المسألة بتمامها فى كتاب الصلاة من المسند الكبير لا المختصر».

فابن خزيمة له المسند الكبير وله المختصر الذى نتحدث عنه. وقد تحدث عن هذا المختصر فى كتاب الصحيح المطبوع بين أيدى الناس. فمثلاً يقول فى بداية كل كتاب من صحيحه : «المختصر من المختصر المسند»، مثال ذلك قال فى أول كتاب الوضوء: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول الله ﷺ»، وعلى هذه التسمية «مختصر المختصر» جرى صنيع كثير من العلماء منهم الخليلى فى الإرشاد، والبيهقى فى سننه الكبرى١/٣٣٤، والذهبى فى السير ١١/٢٣٩.

و فى العصور المتأخرة أطلق عليه اسم

الصحيح حتى غلب عليه، و ممن استعمل ذلك المنذرى المتوفى سنه(٦٥٦ هـ)، حيث قال: رواه ابن خزيمة فى صحيحه نحو هذا ٤٣/١ . وأطلق عليه اسم الصحيح الزيلعى، وابن حجر، والسيوطى فى تآليفهم، و على ذلك فاسم الكتاب «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبى ﷺ»، واشتهر أخيرًا - واستقر على هذه الشهرة - باسم «صحيح ابن خزيمة». و الله أعلم بالصواب.

منهج ابن خزيمة فى الكتاب :

١ - يروى الأحاديث بأسانيدها إلى الرسول ﷺ.

٢ - رتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الوضوء، ووضع تحته أبوابًا، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الإمامة، ليبين فضل صلاة الجماعة، ثم كتاب الجمعة، ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم المناسك.

٣ - اشترط الاقتصار على الصحيح، وعلى ذلك فكل ما أورده صحيح عنده، وفقًا لهذا الشرط، ولا يشترط أن ينص على صحة كل حديث مادام قد التزم بذلك، وكل كتب المصطلح اعتبرت أن من مصادر الصحيح بعد الصحيحين، صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، وفقًا لشرطهما[٢٢].

٤ - من منهج ابن خزيمة - رحمه الله - فى صحيحه أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وقد ذكر ذلك ابن حجر - رحمه الله - حيث قال بعد أن ذكر مذهب ابن حبان فى تلك المسألة : «وكان عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة و لكن جهالة حاله باقية عند غيره»[٢٣].

٥ - اشترط ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ ألا يروى إلا عن الثقات العدول عن مثلهم، من غير جرح فى ناقلى الأخبار من أول السند إلى منتهاه وبدون انقطاع فى الإسناد، فيقول - رحمه الله - فى ص ٣ من ج١ : «كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبى ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع فى أثناء الإسناد، و لا جرح فى ناقلى الأخبار التى نذكرها بمشيئة الله تعالى».

٦ - يعلق كثيرًا على المتون بتوضيح، وكذلك على الأسانيد.

نماذج من صحيح ابن خزيمة :

قال فى صحيحه: جماع أبواب التيمم باب ذكر ما كان من إباحة الصلاة بلا تيمم، ثم عدم الماء قبل نزول آية التيمم، أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن العلاء بن كريب نا أبو أسامة عن هشام يعنى ابن عروة

عن أبيه عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أنها : «استعارت قلادة من أسماء، فهلكت، فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه فى طلبها، فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبى ﷺ شكوا ذلك إليه، فنزلت آية التيمم. قال أسيد بن حضير: جزاك الله خيرًا، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين فيه بركة».

- وقال فى صحيحه جماع أبواب الأذان والإقامة باب فى بدء الأذان والإقامة : أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا الحسن بن محمد وأحمد بن منصور الرمادى قالا حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج ح وحدثنا عبد الله بن إسحاق الجوهرى نا أبو عاصم عن ابن جريج ح وحدثنا محمد بن الحسن بن تسنيم نا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرنى نافع عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ قال: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة، وليس ينادى بها أحد، فتكلموا يومًا فى ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوسًا مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: بل قرنًا مثل قرن اليهود، فقال عمر: أفلا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: **«قم يا بلال فناد بالصلاة»**.

وقال فى صحيحه: جماع أبواب صلاة التطوع فى السفر على الدواب، باب إباحة الوتر على الراحلة فى السفر، حيث توجهت بالمصلى الراحلة ضد قول من زعم أن حكم الوتر حكم الفريضة، وأن الوتر جائز كصلاة الفريضة : حدثنا يونس بن عبد الأعلى نا ابن وهب أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : «كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أى وجه توجه، ويوتر وأنه لا يصلى عليها المكتوبة».

رابعًا : المصنفات :

المصنف : كتاب يجمع فيه صاحبه بأسانيده أحاديث رسول الله ﷺ مع أقوال الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ والتابعين ومن بعدهم، ويكون مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية.

فالكتاب المصنف يهتم بالإضافة إلى الأحاديث الشريفة، بالآثار والأقوال الواردة عن الصحابة ومن بعدهم، ولذلك فإن هذه المصنفات هى أهم المصادر التى نستمد منها تلك الأقوال.

وقد بدأ التأليف على هذا النحو منذ مرحلة مبكرة جدا، ويوجد بين أيدينا الآن مصنفان على درجة كبيرة من الأهمية جمعا

طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار وهما : مصنف عبد الرزاق الصنعانى (ت ٢١١ هـ)، ومصنف أبى بكر بن أبى شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، قال صاحب كشف الظنون عن مصنف ابن أبى شيبة، مبينًا طبيعة المصنف : «المصنف كتاب كبير جمع فيه أبو بكر بن أبى شيبة أحاديث الرسول وآثار الصحابة وأقوالهم، وفتاوى التابعين، وأتباع التابعين الأئمة الأجلة المشهودين لهم بالخير، على طريقة المحدثين بالأسانيد، مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية». ونتحدث الآن عن أحدهما.

الإمام عبد الرزاق وكتابه المصنف :

ترجمة الإمام عبد الرزاق :

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى، مولاهم، أبو بكر الصنعانى، صاحب المصنف، ولد سنة (١٢٦ هـ) رحل إلى الحجاز، والشام، والعراق.

مات سنة (٢١١ هـ)[٢٤].

منهج الإمام عبد الرزاق فى مصنفه :

١ - رتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة، ثم الحيض، ثم الصلاة، وهكذا.

٢ - يروى الأحاديث والآثار بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ أو إلى قائليها من الصحابة فمن بعدهم.

٣ - فيه الصحيح وغيره، بمعنى أننا بحاجة إلى دراسة كل رواية فيه، والحكم عليها بعد تلك الدراسة.

٤ - إسناد عبد الرزاق - رحمه الله - من الأسانيد العالية، لأنه من المتقدمين فيكون بينه وبين الصحابى اثنان - أحيانًا - كما فى هذه الرواية، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن محمد بن زياد قال : رأيت أبا هريرة رضي الله عنه مر بقوم يتوضئون من المطهرة فقال : أحسنوا الوضوء يرحمكم الله، ألم تسمعوا ما قال رسول الله ﷺ : «**ويل للأعقاب من النار**».

٥ - أحصى محقق المصنف عدد الروايات الواردة فيه من أحاديث وآثار فبلغ عددها (٢١٠٣٣) حديث.

٦ - طبع المصنف بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، فى أحد عشر مجلدًا ما عدا الفهارس سنة ١٣٩٢ هـ. مع نقص فى أوله.

خامسًا : المستخرجات وأهم المصنفات فيها :

المستخرج : هو أن يأتى المُصَنِّف (صاحب المستخرج) إلى كتاب - من كتب الحديث - فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير

طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه فى شيخه، أو فى من فوقه – ولو فى الصحابى – مع رعاية ترتيبه، ومتونه، وطرق أسانيده.

فإذا اجتمع مع شيخ المصنف للكتاب سمى هذا النوع موافقة، لأنه وافق المستخرج عليه فى شيخه.

وإذا اجتمع مع شيخ شيخه فما فوق سمى هذا النوع موافقة عالية بدرجة أو أكثر حسب العلو.

ولا تقتصر المستخرجات – على الأرجح بين العلماء – على الصحيحين فقط أو أحدهما، بل يمكن الاستخراج على أى كتاب آخر من كتب الأحاديث، وقد صنع أبو على الطوسى مستخرجًا على سنن الترمذى.

شرطــه :

١ – ألا يصل إلى شيخ أبعد مع وجود سند يوصله إلى الأقرب إلا لغرض : من علو، أو زيادة حكم أو نحـوه، وإلا فـلا يسـمى مستخرجاً، قاله الحافظ ابن حجر.

٢ – كما يشترط فى المستخرج ألا يروى حديث البخارى ومسلم – إذا كان مستخرجاً عليهما – عنهما بل يروى حديثهما عن غيرهما سواء عن شيوخهما، أو شيوخ شيوخهما أو أرفع من ذلك. قاله ابن الصلاح فى علوم الحديث صـ ١٩ .

٣ – كما يشترط أيضاً فى المستخرج أن يروى تلك الأحاديث المستخرجة عليهما – أى الصحيحين – بالأسانيد الصحيحة، لأن ذلك شرط البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

٤ – طالب الحافظ ابن حجر بدراسة أحوال الرواة بين صاحب المستخرج، وبين الرجل الذى التقى به فى سند الشيخين حتى نتأكد من صحة السند كله[٢٥].

فوائد المستخرجات :

للمستخرجات فوائد جليلة، وعظيمة ذكرها مجموعة من العلماء منهم ابن الصلاح فى المقدمة والنووى فى شرح مسلم وهى :

١ – علو الإسناد.

٢ – زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه.

٣ – زيادة ألفاظ صحيحه زيادة مفيدة يستنبط منها فوائد فقهية وغيرها[٢٦].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر فوائد أخرى نقلها عنه السيوطى فى التدريب، والصنعانى فى توضيح الأفكار منها :

١ – عدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح، يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

٢ – ما يقع فيها من حديث المدلسين، بتصريح السماع، وهو فى الصحيح بالعنعنة.

٣ - ما يقع فيها من حديث المختلطين، وهو فى الصحيح لم يبين هل كان ذلك السماع قبل ذلك الاختلاط أو بعده، فيأتى صاحب المستخرج فيبين ذلك.

٤ - ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة، والمهملة فى الصحيح، فى الإسناد أو فى المتن.

٥ - ما يقع فيها من التميز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك فى كتاب مسلم كثير جداً فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل باقى ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذى يورده فتارة يقول "مثله" فيحمل على أنه نظيره، وتارة يقول "نحوه" أو معناه "فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفى ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

٦ - ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج فى الحديث مما ليس من الحديث، ويكون فى الصحيح غير مفصول.

٧ - ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون فى أصل الصحيح موقوفة، أو كصورة الموقوفة.

أهم المستخرجات :

ألف عدد من الحفاظ مستخرجات على الصحيحين، فمنهم من استخرج على البخارى وحده، ومنهم من استخرج على مسلم وحده، ومنهم من استخرج عليهما، كما استخرج بعض العلماء على غيرهما ذكر ذلك السيوطى فى تدريب الراوى حيث قال: «فائدة : لا يختص المستخرج بالصحيحين وقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبى داود، وأبو على الطوسى على الترمذى، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة»[٢٧].

أولاً : المستخرجات على صحيح البخارى :

ومنها مستخرج أبى حفص عمرو بن محمد البجيرى المتوفى سنة ٣١١ هـ.

ثانياً : المستخرجات على صحيح مسلم فقط :

ومنها :

١ - مستخرج الحافظ أبى عوانة: يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني.

٢ - مستخرج الحافظ أبى جعفر : أحمد ابن حمدان بن على بن عبد الله بن سنان الحيرى.

ثالثاً : المستخرجات على الصحيحين فى كتابين منفصلين لإمام واحد :

١ - مستخرجا الحافظ أبى نعيم أحمد

ابن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصفهانى الشافعى.

٢ - مستخرجا الحافظ أبى عبد الله : محمد بن يعقوب بن يوسف الشيبانى المعروف بابن الأخرم.

٣ - مستخرجا الحافظ أبى ذر: عبد الله ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عفير الأنصارى الهروى.

٤ - مستخرجا الحافظ أبى محمد: الحسن بن أبى طالب محمد بن الحسن بن على البغدادى المعروف بالخلال. ويوجد غير ذلك كثير.

رابعاً : المستخرجات على الصحيحين معًا فى كتاب واحد لإمام واحد :

١ - مستخرج الحافظ أبى بكر : أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازى.[٢٨]

مثال للمستخرجات ومنهجها :

أبو عوانة الإسفراييني وكتابه المستخرج:

ترجمة أبى عوانة :

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبوعوانة الإسفراييني النيسابورى، صاحب المسند، ولد بعد سنة (٢٣٠هـ). رحل فى طلب العلم إلى الحرمين والشام ومصر واليمن، والعراق والجزيرة وخراسان، وفارس، وأصبهان وأكثر الترحال.

مات سنة ٣١٦ هـ.

مستخرج أبى عوانة :

اسم الكتاب :

"مختصر المسند الصحيح"، هكذا سماه النووى فى مقدمته لشرح صحيح مسلم[٢٩].

نسبة الكتاب على مؤلفه :

صحت نسبة الكتاب إلى صاحبه الإمام أبى عوانة، فقد أثبته له الإمام الذهبى فى تذكرة الحفاظ[٣٠]، وسير أعلام النبلاء[٣١]، وياقوت الحموى فى معجم البلدان[٣٢]، وحاجى خليفة فى كشف الظنون[٣٣].

موضوع الكتاب :

هو مستخرج على صحيح الإمام مسلم، أى أنه خرج أحاديث صحيح مسلم بأسانيد لنفسه.

ترتيب الكتاب :

رتب الإمام أبو عوانة كتابه المستخرج على الكتب والأبواب الفقهية.

منهج المؤلف فى كتابه :

١ - مهد للكتاب بمقدمة ذكر فيها أحاديث عن الإيمان والجنة والنار، والكبائر، وصفة النبى ﷺ من المبعث حتى الوفاة.

٢ – رتب الكتاب على الكتب الفقهية حيث بدأها بكتاب الطهارة ثم الصلاة وهكذا ويذكر تحت الكتاب أبوابًا متعلقة بالكتاب وتحت الأبواب فصولاً.

٣ – زاد فى كتابه على صحيح مسلم عدة زيادات فى متون الأحاديث.

ومن أمثلته فى صـ ٢٣٥ فى (باب الدليل على إيجاب الوضوء لكل صلاة).

قال : حدثنا السلمى قال ثنا عبد الرزاق قال أنبا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن محمد رسول الله ﷺ : «**لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ**». قال أبو عوانة: (من هنا لم يخرجه أصحابنا).

وقال صـ ٢٣٦ بعد سبعة أحاديث : حدثنا محمد بن الهيثم بسامراء قال ثنا عبد الله بن عمرو الواقعى قال ثنا زهير بن معاوية عن جابر عن الشعبى عن مسروق عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : سمعت أبا بكر الصديق رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : «**لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور، وابدأ بمن تعول**»، قال أبو عوانة: (إلى هنا زدت من عندى) يقصد «وابدأ بمن تعول».

٤ – بوب كتابه على أبواب متنوعة وسلك فيها مسلك الإمام البخارى ـ رحمه الله.

ومن أمثلة ذلك صـ ٣٠، (باب بيان إباحة تأخير قيام الإمام فى مقامه بعدما تقام الصلاة وتأخير المؤذن الإقامة بعد ما يؤذن لانتظار الإمام).

٥ – بعد أن يسوق سند الحديث المستخرج يسوق أسانيد أخرى غير سند مسلم مما يعطى للحديث قوة بكثرة تلك الطرق.

ومن أمثلته : ١٩١/١ باب بيان الترغيب فى السواك من كتاب الطهارات . قال : حدثنا الربيع بن سليمان قال أنبا الشافعى قال أنبا سفيان (ح وحدثنا) محمد ابن شاذان الجوهرى قال ثنا المعلى بن منصور قال سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى محمد ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأمرتهم بتأخير العشاء**».

حدثنا إبراهيم السراج أخو أبى العباسى قال ثنا يحيى بن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبى الزناد – بمثله – وقال (**على الناس لأمرتهم بالسواك**).

مميزات الكتاب :

يمتاز مستخرج أبى عوانة بعدة مميزات منها :

١ – أن المصنف – رحمه الله – قد أتى

فيه بأسانيد متعددة، وروايات كثيرة، منها تحويلات لشواهده الدالة، كما أنه قارن بين المتون أيضًا.

٢ - أتى فى ذيل الأبواب بمسائل مهمة.

ومن أمثلة ذلك، صـ١٠٥: (باب بيان الائتمام بالإمام فى الصلاة، وحظر مبادرته، وحظر صلاة المأموم قائماً إذا صلى الإمام قاعداً، وإباحة الإيماء والإشارة فى الصلاة، وتكبير المأموم بالجهر ليسمع الناس تكبير الإمام).

٣ - استشهد بالمتون على المسائل الجليلة والدقيقة.

ومن أمثلة ذلك ٢/١٦٠: سألت جابر بن سمرة رضي الله عنه عن صلاة النبى ﷺ فقال: «كان يخفف ولا يصلى صلاة هؤلاء». رحم الله الإمام أبا عوانة وجزاه خيرًا.

سادساً : المعاجم :

المعاجم فى اصطلاح المحدثين : ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان، سواء باعتبار تقدم وفاتهم، أو حسب الترتيب الأبجدى، أو الفضيلة، أو التقدم فى العلم والتقوى، والغالب عند العلماء هو الترتيب على حروف الهجاء.

يقول الكتانى ـ رحمه الله : «والمعجم ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء .....».

ومن هذه المعاجم معاجم الطبرانى الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير.

المعجم الكبير للطبرانى

ترجمة الإمام الطبرانى :

الإمام الحافظ الثقة محدث الإسلام: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى، الشامى الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة. ولد بمدينة عكا سنة (٢٦٠ هـ). ومات سنة ٣٦٠ هـ[٣٤].

منهج الطبرانى فى المعجم الكبير

١ - بدأ الطبرانى معجمه الكبير بالعشرة المبشرين بالجنة، وبدأ بهم لمنزلتهم، ولأنه لا يُقَدم عليهم غيرهم.

٢ - يبدأ بذكر ترجمة للصحابى حيث يذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، وقبيلته، وصفاته، ووفاته من خلال الروايات الواردة فى كل ذلك، ثم يسوق ما رواه لذلك الصحابى عن رسول الله ﷺ، وأحيانًا يذكر اسمه فقط كما فعل مع عمرو بن سهيل الأنصارى رضي الله عنه.

٣ - بعد أن ذكر العشرة المبشرين بالجنة ذكر بقية الصحابة، مرتبين على حروف المعجم كما هى طريقة المعاجم.

٤ - إذا كان من المكثرين أخرج بعض حديثه، وإن كان من المقلين أخرج كل حديثه.

٥ - يذكر بعض الصحابة الذين لم يذكر لهم رواية، لتقدم وفاته، أو لاستشهاده فى زمن رسول الله ﷺ مثل عمرو بن غزية الأنصارى رضي الله عنه.

٦ - أحيانًا إذا اجتمعت عدة أحاديث فى موضع واحد يجعل لها عنوانًا، أو بابًا مناسبًا، ومن ذلك ما جاء فى مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه حيث قال : باب ما جاء فى المرأة السوء، وأنها فتنة ومضرة على زوجها. لكن معجمه ليس على الترتيب الفقهى، وإنما على معاجم الصحابة كما ذكرنا، وما يصنعه من ذلك فهو نادر.

٧ - إذا اشترك مجموعة من الصحابة فى اسم واحد، أفرد لهم الطبرانى بابًا خاصا، يجمع فيه أفراد هذا الاسم، فيقول: باب من اسمه عدى، أو عمير ونحو ذلك .

٨ - إذا روى عن الصحابى مجموعة من التابعين، أتى الطبرانى بأحاديث كل واحد منهم عن هذا الصحابى على حدة كما فعل مع عدى بن حاتم.

٩ - لم يلتزم الطبرانى بإخراج الصحيح فقط من الحديث، بل يوجد فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، لأن همه كان متوجهًا إلى جمع سنة رسول الله ﷺ فى المقام الأول، ثم يأتى التمحيص بعد ذلك على يده، أو على يد غيره.

١٠ - لم يحكم الطبرانى على الأحاديث، ولا على الرجال، ولم يقارن بين المتون، وأحيانًا - على قلة - يعرف بالراوى إذا لم يكن من المشهورين، كما فعل فى حديث من أحاديث الضحاك بن مزاحم عن عدى بن حاتم رضي الله عنه، فقد جاء فى إسناده خالد بن قسيط، قال عنه الطبرانى : خالد بن قسيط هو خالد بن أبى نوف.

١١ - لم يذكر فيه أحاديث أنس، وجابر، وأبو سعيد الخدرى، وعائشة - رضى الله عنهم أجمعين، وهم من السبعة المكثرين بالإضافة إلى أبى هريرة رضي الله عنه كما سبق، ومن ثم فإنه لم يخرج من أحاديث السبعة المكثرين، إلا أحاديث ابن عباس، وابن عمر ـ رضى الله عن الجميع.

هذا وقد طبع قدر كبير من المعجم الكبير، بتحقيق الشيخ حمدى السلفى، فأخرج نحو عشرين مجلدًا فجزاه الله عن الإسلام وسنة رسول الله ﷺ خيرًا.

نماذج من المعجم الكبير للطبراني :

من أحاديث عمرو بن الحارث الخزاعي رضي الله عنه، روى الطبراني - رحمه الله - فقال :

حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني ثنا أبي ثنا رهيم ثنا أبو إسحاق عن عمرو بن الحارث ـ ختن رسول الله ﷺ أخو امرأته جويرية بنت الحارث ـ قال : «والله ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهمًا، ولا دينارًا، ولا عبدًا، ولا أمةً، ولا شيئًا، إلا بغلته البيضاء وسلاحه، وأرضا تركها صدقة".

- أحاديث عمير بن سلمة الضّمَرى رضي الله عنه، عرَّف به الطبراني فقال :

وهو عمير بن سلمة بن منتاب بن طلحة بن جدى بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان، حدثنا بهذه النسبة أحمد بن عبد الرحيم البرقى ثنا عبد الملك بن هشام عن زياد البكائى عن محمد بن إسحاق بن يسار.

- من حديث عباد بن عبد الله بن الزبير عن معاوية رضي الله عنه.

قال الطبراني رحمه الله : حدثنا معاذ بن المثنى ثنا على بن المدينى ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنى أبى عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد بن عبد الله قال : «حججنا مع معاوية عام حَجّ، فصلى الظهر ركعتين ثم دخل عليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا : ما هذه الصلاة؟ فقال: هذه سنة صليتها مع رسول الله ﷺ، ومع أبى بكر، وعمر ـ رضى الله عنهما، فقالا: كان ابن عمك أتمها أربعًا. فقال: ما ذكرت إلا هذا".

ثانياً : المعجم الأوسط :

يقوم منهج الطبراني فى الأوسط على جملة من الأسس نجملها فيما يلى :

١ - رتب الكتاب على أسماء الشيوخ ترتيباً معجمياً.

٢ - يروى عن طريق كل شيخ عدداً من الأحاديث يزيد أو ينقص، حسب كثرة روايته عن هذا الشيخ أو قلتها، ولأجل بيان التفرد الذى يقع من بعض الرواة عن بعض.

٣ - يعقب على كل حديث بقوله : «لم يروه عن فلان إلا فلان»، أو قوله : «تفرد به فلان».

٤ - اقتصر فى جمع أحاديثه على «الغرائب» أى : التى تفرد بها بعض الرواة عن بعض.

وقال الحافظ الذهبى فى وصف الكتاب ومنهج الطبراني فيه : «والمعجم الأوسط فى

ست مجلدات كبار على معجم شيوخه، يأتى فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطنى، بين فيه فضيلته، وسعة روايته، وكان يقول : «هذا الكتاب روحى»، فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر»[٣٥]. ويبلغ عدد الأحاديث التى اشتمل عليها هذا المعجم (١٢٠٠٠) حديث تقريباً.

ثالثاً : المعجم الصغير ومنهج الطبرانى فيه:

١ - خرج فيه عن كل شيخ من شيوخه حديثًا أو حديثين.

٢ - رتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم.

٣ - يعقب على بعض الأحاديث كقوله فى الحديث الأول : «لم يروه عن مبارك بن فضالة إلا جنادة».

٤ - يتكلم فى الرواة جرحاً وتعديلاً، كان يقول فى الحديث الثانى : «تفرد به ابن ذى حماية، وكان من ثقات المسلمين». ويقول فى إسماعيل بن عياش : «ثقة فيما يروى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط فى حفظه عنهم»، و يحكم على بعض الأحاديث من حيث السند مع بيان السبب، كحكمه على حديث : «**صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**» بأنه غريب، ثم قوله : لم يرو هذه اللفظة، «والنهار» عن العمرى إلا الحنينى[٣٦]، ويصحح الإسناد كما فى حديث ابن عمر رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة**». قال الطبرانى : لم يروه عن محمد بن عمرو عن نافع إلا عباد بن عباد تفرد به الفضل بن زياد، وقد رواه جماعة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة رضي الله عنه، وهما صحيحان[٣٧].

٥ - يزيل اللبس فى معرفة بعض الرواة مثل قوله : تفرد به المعافى بن عمران وليس بالموصلى[٣٨]، وقد يزيد بعض الرواة تعريفًا وتحديداً، بذكر عمله، أو وظيفته كقوله : حدثنا يحيى بن إبراهيم بن إسماعيل الحمصى إمام مسجد حمص[٣٩].

٦ - يشرح غريب الحديث أحياناً، كقوله فى حديث عبد الله بن أبى أوفى رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «**قال لى جبريل : بشر خديجة ببيت فى الجنة من قصب، لا صخب فيه، ولا نصب**» يعنى قصب اللؤلؤ[٤٠].

وكقوله فى حديث : «**صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال**»، ففسر جملة : «إذ رمضت الفصال» يعنى : تأخير صلاة الضحى إلى أن يتعالى النهار وتحمى الأرض على فصلان

الإبل وهى صغارها[٤١] وفصلان - بضم الفاء - جمع فصيل.

٧ - يبين نسبة بعض الرواة كأن يقول فى "القردوسى": والقراديس : فخذ من الأزد[٤٢]، ويذكر اسم من ذكر بكنيته فى الحديث كأن يقول : واسم أبى المليح عامر [٤٣]، ويذكر تاريخ وفاة بعض الرواة حيث يقول مثلاً : «وبشر الذى روى هذا الحديث هو بشر بن آدم الأكبر، مات قبل العشرين ومائتين»[٤٤].

٨ - قد يذكر الزمان الذى وقعت فيه قصة الحديث ففى حديث معقل بن يسار رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى مسير، فأتينا على مكان فيه ثوم، فأصاب ناس من المسلمين منه، وجاءوا إلى المصلى فقال: «**من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مصلاَّنا**»، قال : وكانت هذه القصة يوم خيبر[٤٥].

٩ - يذكر أحياناً الزمان والمكان الذى تحمَّل فيه الحديث كما فى حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ : «أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية الكريمة ﴿**اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون**﴾[٤٦] ... الحديث» حيث قال الطبرانى : حدثنا محمد بن أسد ابن يزيد الأصبهانى بمدينة أصبهان سنة (٢٩٥هـ)[٤٧].

١٠ - يذكر بعض الآراء الفقهية لبعض الأئمة كان يقول : قال أحمد بن حنبل : لا يجوز صيد الكلب الأسود، وقاله أشعث عن الحسن[٤٨].

١١ - يشير إلى وهم بعض الرواة فى بعض الكنى مثل قوله: «ووهم أبو إسحاق السبيعى فى كنية الأغر»[٤٩].

١٢ - ينص على صحبة بعض الرواة مثل قوله : لا يروى عن يزيد بن الأخنس، وهو أبو معن بن يزيد ـ رضى الله عنهما ـ وهو وابنه قد صحبا رسول الله ﷺ - إلا بهذا الإسناد[٥٠].

١٣ - يذكر الاختلاف فى بعض الرواة، ثم يرجح ما يراه صوابًا، مثل قوله فى عبد الرحمن بن إسحاق المدنى : وأهل المدينة يسمونه عباد بن إسحاق، وقوم يسمونه عبد الرحمن، والصواب من سماه عبد الرحمن[٥١].

١٤ - ينسب بعض الرواة مثل قوله: «تفرد به موسى بن أيمن الجزرى الحرانى»[٥٢].

المقارنـــة :

وبعد أن استعرضنا منهج الطبرانى فى معاجمه الثلاثة نستطيع أن نعقد المقارنة بينها على النحو الآتى:

١ - تشترك المعاجم الثلاثة فى كونها مرتبةً على حروف المعجم.

٢ - كل منها يقوم على جمع الأحاديث بترتيب أسماء الرجال صحابةً، أو شيوخاً.

٣ - يشتمل كل منها على الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والواهى.

٤ - المعجم الكبير يندرج ضمن دائرة «معاجم الصحابة»، أما المعجم الأوسط، والصغير، فهما يندرجان ضمن «معاجم الشيوخ».

٥ - المعجم الكبير للطبرانى يجمع بين من له رواية من الصحابة، ومن ليس له رواية، أما فى المعجمين الأوسط والصغير، فإنه يقتصر على من له رواية من الشيوخ.

٦ - يلاحظ كثرة الأبواب، وتنوعها فى المعجم الكبير، رغم أن الترتيب فيه ليس على الكتب الفقهية، عنها فى المعجمين الآخرين، بل تكاد تكون معدومةً فيهما.

سابعاً : الأجزاء الحديثية :

من فنون التأليف فى الحديث، التأليف على الأجزاء الحديثية، والمقصود بها : الكتب التى جُمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، أو من بعدهم إلى زمن المؤلف. مثل جمع أحاديث أبى هريرة ﷺ فى كتاب واحد، أو من بعده، وهذا النوع له أمثلة كثيرة منها جزء سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ)، برواية أبى يحيى زكريا بن يحيى بن أسد المروزى، جمع فيه خمسين حديثاً من روايته عن سفيان بن عيينة، وكجزء حديث محمد ابن عاصم الثقفى الأصبهانى (ت ٢٦٢ هـ)، الذى رواه عنه محمد بن عبد الله بن جعفر ابن فارس. والأمثلة على ذلك كثيرة.

أو جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى جزء واحد، مثل كتاب الزهد لابن المبارك، وابن حنبل، وكتاب الجهاد لكل منهما، والقراءة خلف الإمام للإمام البخارى، وكلها موجودة، مطبوعة طبعات متعددة[٥٣].

طريقة التأليف فى الأجزاء الحديثية:

١ - يروى صاحب الجزء الأحاديث الواردة فى كتابه بإسناده إلى رسول الله ﷺ.

٢ - فى الأعم الأغلب يكون هدفها الجمع، وليس تمييز الصحيح من غيره، ولذلك نجد فى معظم الأجزاء الحديثية، الصحيح، والحسن، والضعيف.

٣ - قد لا يتكلمون عن إسناد الأحاديث إلا فى القليل النادر، كما يفعل الإمام البخارى رحمه الله أحيانًا إذ تحدث عن بعض الرواة فى جزء القراءة خلف الإمام، مثل حديثه عن محمد بن إسحاق.

٤ – لا يتكلمون عن الفوائد المستنبطة من الأحاديث.

– من فوائد الأجزاء الحديثية :

١ – أننا قد لا نجد بعض الأحاديث إلا فيها.

٢ – قد نجد الأحاديث فيها بطرق أخرى، غير الموجودة فى الكتب الأصول، فيكون ذلك تقوية للحديث بتكثير طرقه.

٣ – قد نجد فيها ألفاظًا فى المتون غير موجودة فى الكتب الأخرى، تفيد أحكامًا فقهية وغير ذلك.

ثامنًا : الشروح الحديثية :

الشروح الحديثة : كتب تُعنى بشرح أحاديث رسول الله ﷺ، فيتكلمون عن جملة من الفوائد، والمعانى المتعلقة بها، كالمعانى اللغوية، والوجوه البلاغية، والأحكام الفقهية، والعقائد وغيرها مما يؤخذ من كلام رسول الله ﷺ، كما يتعرضون لذكر الفوائد الحديثية، ودراسة الإسناد وبيان درجة الحديث . وبالجملة فهم يدرسون كل ما يتعلق بالحديث سنداً ومتناً.

وقد بدأ التأليف فى هذا الفن منذ مرحلة مبكرة، وكان لأصحاب الكتب الستة المشهورة فى السنة تعليقات على أحاديثهم كصنيع الإمام البخارى فى صحيحه، وخصوصًا فى تراجمه، والترمذى الذى أكثر من ذكر الفوائد الإسنادية والمتنية، وكذلك فعل أبو داود، والنسائى فى سننهما.

وكانت تلك الجهود هى البواكير الأولى لشرح الحديث، واستنباط الأحكام منها.

ثم استقل التصنيف فى هذا الفن، بمؤلفات خاصة، ومن أولها شرح مشكل الآثار، ومعانى الآثار للإمام الطحاوى.

كتاب شرح مشكل الآثار :

ترجمة الإمام الطحاوى :

الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدى، المصرى، الطحاوى، محدث الديار المصرية وفقيهها، من طحا قرية من قرى مصر، ولد سنة (٢٣٨ هـ) وقيل (٢٣٩ هـ). وذكر ابن كثير عن أبى سعيد السمعانى، أنه ولد (٢٢٩هـ). ومات سنة (٣٢١ هـ). رحمه الله تعالى[٥٤].

منهج الطحاوى فى شرح مشكل الآثار :

الداعى لتأليف الطحاوى كتابه :

دعاه إلى تأليف هذا الكتاب : «أنه نظر فى الآثار المروية عنه ﷺ، بالأسانيد المقبولة

التى نقلها ذوو التثبيت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجد فيها أشياء مما يصعب معرفتها، والعلم بها عند أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها، وتبيان ما قدر عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التى فيها، ومن نفى الإحالات عنها»(٥٥).

١ - رتبه على أبواب فقط، ولم يقسمه إلى كتب، ولو قسمه إلى كتب، وأبواب لكان أيسر فى التناول، كما فعل فى كتابه شرح معانى الآثار.

٢ - ذكر تحت كل باب حديثًا أو حديثين من الأحاديث المشكلة التى ظاهرها التعارض.

٣ - لم يضم الأبواب المتفرقة تحت عنوان واحد، بل أودعه الأحاديث التى رآها خفية المعنى، سواء كانت متعلقة بالعقائد، أو التفسير، أو الفقه، أو الفضائل وغيرها، من غير ترتيب، ولذلك نجد مثلاً أحاديث عن الوضوء متفرقة فى مواضع متعددة من كتابه، وهذا يجعله صعب التناول.

٤ - يورد الحديث أو الأحاديث فى الباب بكل طرقها وأسانيدها، وألفاظها، ومتونها، وذلك جهد عظيم جدًا، حتى تكون كل الأحاديث أمامه، فربما كان بعضها مطلقًا، والآخر مقيدًا وهكذا.

٥ - اشترط فى التوفيق بين الحديثين المتعارضين أن يكون كل منهما فى درجة واحدة من الصحة، فإذا كان أحدهما ضعيفًا، تركه وأخذ بالأقوى، لأن الحديث الصحيح، أو الحسن، لا تؤثر فيه معارضة الضعيف له، وذلك منهج علمى رصين.

٦ - بعد ذلك يبسط القول، ويطيل النفس فى شرح الأحاديث، وبيان معانيها، والتوفيق بينها، حتى يزول التعارض، وينتفى الخلاف، سواء بالقول بالنسخ، أو بأى شىء.

٧ - لم ينتصر فيه لمذهب فقهى معين، وهذا شأن الجهابذة من العلماء، يكون انتصارهم لما ترجح لديهم من أدلة.

أمثلة من الكتاب :

قال الطحاوى: باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله ﷺ، فى المراد بقول الله تعالى: ﴿**ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون**﴾. الآية رقم (٣١) سورة الزمر.

حدثنا يونس أخبرنى أنس بن عياض الليثى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عبد الله بن الزبير - رضى الله عنهما - عن الزبير رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿**إنك ميت وإنهم ميتون**﴾ إلى قوله ﴿**تختصمون**﴾ قال الزبير: يا رسول الله أيكرر علينا ما كان فى الدنيا مع خواص الذنوب؟ قال : «**نعم حتى يؤدى إلى كل ذى حق حقه**».

حدثنا أبو أمية، حدثنا منصور بن سلمة الخزاعى، حدثنا يعقوب القُمّى، عن جعفر ابن أبى المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ قال: نزلت هذه الآية، وما نعلم فى أى شىء نزلت **﴿ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون﴾**، قال قائل : من نخاصم؟! وليس بيننا وبين أهل الكتاب خصومة فمن نخاصم؟! حتى وقعت الفتنة، فقال ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ : هذا ما وعدنا ربنا نختصم فيه.

قال أبو جعفر : فتوهم متوهم أن ما فى هذين الحديثين قد أوجب تضادا، لما روى عن رسول الله ﷺ فى السبب الذى كان فيه نزول هذه الآية، فتأملنا ذلك، فوجدناه، بحمد الله ونعمته خاليًا من ذلك، لأن حديث ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ منهما، إنما فيه ما كان من قولهم عند نزول الآية، وما تبين به عند حدوث الفتنة أنه المراد فيها، وكان ذلك تأويلاً منه لا حكايةً منه إياه سماعاً من رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكان ما فى حديث الزبير رضي الله عنه، جوابًا من رسول الله ﷺ، إياه لمّا سأله عما ذكر من سؤاله رسول الله ﷺ عما يسأله إياه عنه فى حديثه، وجواب رسول الله ﷺ عنه مما أجابه به، ولم يضاده غيره مما فى حديث ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ، ولا مما سواه فيما علمناه . والله نسأله التوفيق(٥٦).

تاسعًا : فن غريب الحديث :

الغريب فى اللغة :

يقال فى اللغة : غَرُبَت الكلمة غرابة، إذا غمضت، وخفى معناها، وعلى ذلك فإن الغريب من الكلام : هو الغامض البعيد عن الفهم.

و رسول الله ﷺ وهو سيد البلغاء، وأستاذ الفصحاء، وهو الذى فضله الله تعالى –من بين ما فضله به حتى على الأنبياء – أنه أوتى جوامع الكلم، وجوامع الكلم : هو الكلام القليل الذى يجمع فى طياته معانى كثيرة .

كما أن أسلوبه، ومعانيه بالإضافة إلى ألفاظه، كل ذلك كان واضحًا جليا، يخاطب به الصحابة – رضى الله عنهم – فيفهمون عنه، ويستوعبون مراميه.

غير أنه قد جدَّت أحوال احتاج الناس – من أجلها – إلى توضيح بعض الكلمات التى وردت فى أحاديث رسول الله ﷺ، وذلك لما بعد العهد برسول الله ﷺ، و دخل كثير من الأعاجم فى الإسلام، و فى ذلك يقول الإمام أبو سليمان الخطابى المتوفى سنه (٣٨٨ هـ): «ثم إن الحديث لما ذهب أعلامه، بانقراض

القرون الثلاثة، واستأخر به الزمان، فتناقلته أيدى العجم، وكثرت الرواة، وقل منهم الرُّعاة، وفشا اللحن، ومرّنت عليه الألسن اللُّكنُ، رأى أولو البصائر، والعقول، والذَّابُّون عن حريم الرسول ﷺ، أن من الوثيقة فى أمر الدين، والنصيحة لجماعة المسلمين أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه، وكشف المغدف - أى المستور - من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه، وتقويم الأوَد من زيغ ناقليه، وأن يدونوه فى كتب تبقى على الأبد، و تخلد على وجه المسند، لتكون لمن بعدهم قدوةً وإماماً ومن الضلال عصمةً وأماناً»(٥٧).

فبدأ العلماء فى التأليف فى هذا الفن منذ مرحلة مبكرة جدا، ومنهم :

- النضر بن شميل المتوفى سنة (٢٠٣ هـ).
- قطرب واسمه محمد بن المستنير المتوفى سنة (٢٠٦ هـ).
- أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (٢٢٩ هـ).

ثم جاء كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤ هـ)، وابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم المتوفى سنة (٢٧٦هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم الحربى المتوفى سنة (٢٨٥هـ)، والكتب الأربعة الأخيرة كلها مطبوعة. وتتابع التأليف فى هذا الفن.

أبو عبيد القاسم وكتابه «غريب الحديث»

ترجمة أبى عبيد ـ رحمه الله :

الإمام الحافظ أبو عبد الله القاسم بن سلام بن عبد الله. ولد سنة (١٥٧ هـ) بهراة.

مات رحمه الله سنه (٢٢٤ هـ) بمكة فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيرًا(٥٨).

كتاب غريب الحديث لأبى عبيد

منهج المؤلف فى الكتاب :

لم أجد ترتيبًا معينًا للكتاب، وإنما يأتى مؤلفه بالحديث بدون إسناد، أو بدون أن يتكلم عن صحة الحديث، أو ضعفه فيتكلم عما فيه من غريب و يوضحه.

مثال ذلك:

كلمة «زوى» فى قوله ﷺ: **«زويت لى الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمتى ما زوى لى منها»**.

قال أبو عبيد : سمعت أبا عبيدة، ومعمر ابن المثنى التيمى من تيم قريش مولى لهم يقول : زُويت: جمعت، ويقال: انزوى القوم بعضهم إلى بعض : إذا تدانوا وتضامُّوا، وانزوت الجلدة من النار : أى اجتمعت وانقبضت ..... إلخ.

مثال آخر:

كلمة «عسف» قال أبو عبيد: العسفاء: الأجراء، والواحد منها عسيف.

ومنه الحديث الآخر: «أن رجلين اختصما إليه ﷺ فقال أحدهما: إن ابنى كان عسيفًا على هذا، أى كان أجيرًا»(٥٩).

مثال ثالث:

كلمة: «دجج» قال أبو عبيد: الداج الذين يكونون مع الحجاج، مثل الأجراء، والحمالين، والخدم، وأشباههم ..... إلخ»(٦٠).

وقد طبع كتاب غريب الحديث لأبى عبيد طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالدكن بالهند سنه ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م، فى أربعة مجلدات تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان.

عاشراً: علم الرجال:

انتقل لنا حديث رسول الله ﷺ بواسطة حملته من الرجال الذين هم إسناد الحديث، من أول رسول الله ﷺ، وإلى أن يبلغ هذا الحديث مستقر، فى صدور الرجال، أو فى بطون الكتب التى جمعت الأحاديث، كصحيح البخارى ومسلم وغيرهما.

ومن المهم جدا أن نبحث عن أحوال هؤلاء الرجال، الذين ينقلون لنا حديث رسول الله ﷺ لأن هذا النقل يتعلق بأمر الدين، ومن هنا نشأ علم الرجال، الذى يدرسون فيه أحوال رواة حديث رسول الله ﷺ، فإذا توافرت فيهم العدالة والثقة قبلوا روايتهم، وإذا اختل ذلك عندهم ردوا هذه الرواية.

والصحابة كلهم عدول ثقات، وذلك بتعديل الله لهم ورسوله ﷺ، لم يعرفوا غير الصدق، والأمانة، فلم يتطرق إلى أحاديثهم الكذب فى حديث رسول الله ﷺ، وحاشاهم أن يفعلوا ذلك وهم الذين امتدحهم الله تعالى ورسوله ﷺ، وظل الأمر على ذلك حتى جاءت الفتنة التى وقعت بعد استشهاد ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه وحاول بعض من اندس بين المسلمين أن يكيد ضد الإسلام وأهله - بالإضافة إلى بعض الفرق - وأن يضعوا الأحاديث. حينئذ نهض علماء السنة - جزاهم الله خيرًا، فوضعوا القواعد التى يحتكمون إليها فى قبول الرواة، ومروياتهم، ومن هنا نشأ علم الرجال.

ونستطيع أن نقرر أن الكلام فى الرجال بدأ من عصر الصحابة - رضى الله عنهم - وتكلم فى ذلك جماعة منهم عبد الله بن عباس، وأنس، وعبادة بن الصامت وغيرهم - رضى الله عنهم -. ثم تتابعت حلقاته من بعدهم فتكلم من التابعين بعدهم شعبة، وابن سيرين، وابن المسيب، وابن المبارك، إلى أن

دخل عصر التصنيف، وكان من أوائل من جُمع كلامه فى ذلك كما يقول الذهبى - رحمه الله - فى مقدمة ميزان الاعتدال : «وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة فى الجرح والتعديل، ما بين اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه فى ذلك الإمام الذى قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت بعينى مثل يحيى ابن سعيد القطان، وتكلم فى ذلك بعده تلامذته، يحيى بن معين، وعلى بن المدينى، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن على الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كأبى زرعة، وأبى حاتم، والبخارى، ومسلم، وأبى إسحاق الجوزجانى السعدى، وخلق من بعدهم، مثل النسائى، وابن خزيمة، والترمذى، والدولابى، والعقيلى ... إلخ»[٦١] اهـ .

واتخذ التصنيف فى علم الرجال أشكالاً متعددة :

فمنهم من عنى بالصحابة خاصة مثل كتاب : «معرفة الصحابة» لأبى بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البرقى، و «معجم الصحابة» لابن قانع.

ومنهم من كتب فى الطبقات فشملت طبقات الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، مثل ابن سعد، والإمام مسلم.

ومنهم من كتب فى الرجال عمومًا بدأ من عصر الصحابة ومن بعدهم إلى زمن المؤلف مثل «التاريخ الكبير» للبخارى، و «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم.

ومنهم من كتب فى الثقات من الرواة خاصة مثل كتاب «الثقات» للعجلى، وكتاب «الثقات» لابن حبان.

ومنهم من كتب فى الضعفاء فقط مثل الكامل لابن عدى، والضعفاء للعقيلى، والمجروحين لابن حبان والضعفاء للبخارى، ومسلم والنسائى.

ومنهم من كتب فى رواة المراسيل خاصة، مثل المراسيل لأبى داود، والمراسيل لابن أبى حاتم الرازى.

ومنهم من ألف فى علل الحديث مثل الإمام أحمد، والإمام الترمذى، وابن أبى حاتم الرازى.

وفيما يلى دراسة موجزة عن كل نوع مما ألف فى علم الرجال :

أولاً : التصنيف فى الصحابة :

معجم الصحابة لابن قانع

ترجمة ابن قانع :

الإمام القاضى أبو الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموى، مولاهم، البغدادى . ولد سنة (٢٦٥ هـ).

وتوفى فى شوال سنة (٣٥١ هـ). رحمه الله تعالى[٦٢].

منهجه فى الكتاب :

موضوع الكتاب :

ألف ابن قانع كتابه ليكون فى تراجم الصحابة - رضى الله عنهم - ورتبه على حروف المعجم.

١ - الترجمة عنده مختصرة فى الغالب، فأحيانًا يورد اسم الصحابى، واسم أبيه، وأحيانًا يورد اسمه ونسبته، وأحيانًا يذكر اسمه ونسبه مطولاً، المهم أن الترجمة عنده لا تزيد عن سطر، أو سطرين على الأكثر.

٢ - يورد لصاحب الترجمة بعض الروايات مسندة من طريقه إلى رسول الله ﷺ.

٣ - ينص أحيانًا على الصحبة لصاحب الترجمة فيقول فى أثنائها : «وكانت له صحبة».

٤ - يستعمل عبارة «مثله» أو «نحوه» فى الروايات إذا كان للحديث أكثر من رواية.

٥ - له كلام على الروايات كتصحيح خطأ فى حديث، أو تصويب شىء فى إسناد.

٦ - هذا الكتاب يحتوى على ست وعشرين ومئتين وألف ترجمة من تراجم صحابة رسول الله ﷺ.

نماذج من كتاب معجم الصحابة لابن قانع:

١ - أبى بن كعب بن قيس بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن تيم الله بن ثعلبة ابن الخزرج بن حارثة. أخبرنا عبد الباقى حدثنا على بن محمد بن عبد الملك أنا أبو الوليد الطيالسى، نا قيس بن الربيع عن أبى إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضى الله عنهما - عن أبى بن كعب رضي الله عنه : أن النبى ﷺ إذا ذكر أحدًا من الأنبياء قال : «**رحمة الله علينا، وعلى هود، وعلى صالح، وعلى موسى**» وذكر غيرهم.

٢ - أبى بن عمارة الأنصارى رضي الله عنه.

حدثنا بشر بن موسى، نا يحيى بن إسحاق السالحينى، نا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبى زياد، عن أيوب بن أبى قطن سنان، عن أبى ابن عمارة الأنصارى رضي الله عنه، وكان قد صلى القبلتين، فقلت : يا رسول الله أمسح على الخفين يومًا ؟ قال: «**نعم، ويومين، وما شئت**».

٣ - يحيى بن عبد الرحمن.

حدثنا على بن محمد، نا مسدد، نا يحيى ابن سعيد، نا شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن زرارة رضي الله عنه، عن عمه يحيى بن عبد الرحمن : أن النبى ﷺ كوى أبا أمامة يعنى أسعد بن زرارة، فمات فقالت اليهود : ألا دفع عن صاحبه ؟ فقال : «**ما أملك له ولنفسى من الله شيئًا**».

طبعة الكتاب :

وقد طبع الكتاب، طبعته مكتبة الغرباء الأثرية، بتحقيق صلاح بن سالم المصراتى، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

ثانياً : التصنيف فى الطبقات :

الطبقة فى اللغة : القوم المتشابهون فى صفة من الصفات كالسن، أو الإسناد، وغير ذلك.

وفى اصطلاح المحدثين : القوم المتعاصرون، إذا تشابهوا فى السن، وفى الإسناد، أو فى الإسناد فقط، بأن يكونوا قد اشتركوا فى الأخذ عن الشيوخ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر ؛ أو يقاربوا شيخه[٦٣].

ومثال لذلك : طبقات ابن سعد.

ابن سعد وكتابه الطبقات

المؤلف :

الإمام الحافظ محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصرى الزهرى، ولد بعد الستين ومائة.

وقيل مولده فى سنة ستين ومائة، رحل إلى المدينة، والكوفة، وبغداد، وغيرها من المدن.

مات رحمه الله سنة (ت ٢٣٠ هـ)[٦٤].

منهج ابن سعد فى طبقاته :

١ - جمع ابن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ فى كتابه الطبقات تراجم الصحابة ؛ والتابعين؛ فمن بعدهم إلى زمنه.

٢ - جعل أكثر الجزءين الأولين فى سيرة رسول الله ﷺ، بدأها بذكر من انتمى إليه رسول الله ﷺ، وختمها فى الجزء الثانى بذكر غزواته، ثم وفاته.

٣ - بعد أن انتهى من سيرة رسول الله ﷺ، أخذ يترجم للصحابة، والتابعين فمن بعدهم، فشغل بذلك جميع الأجزاء الباقية من كتابه.

٤ - خصص الجزء الأخير من كتابه للنساء.

٥ - راعى ابن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ فى تراجم الكتاب عنصرين : عنصر الزمان وعنصر المكان.

أما عنصر الزمان فقد تدخل فى بناء الطبقات من أولها إلى آخرها ؛ وكانت السابقة إلى الإسلام هى المحور الأكبر فيه: بدأ بالهجرة إلى الحبشة، ثم بغزوة بدر، ومن ثم بدأ بالمهاجرين البدريين، ثم بالأنصار البدريين، ثم بمن أسلم قديماً ولم يشهد بدراً، وإنما هاجر إلى الحبشة، أو شهد أحداً، ثم

من أسلم قبل فتح مكة وهكذا.

بعد هذا تدخل العنصر المكانى فأخذ يترجم للصحابة، ومن بعدهم على حسب الأمصار التى نزلوها، فسمى من كان بالمدينة، ومكة، والطائف، واليمن، واليمامة، ثم من نزل الكوفة؛ ثم من نزل البصرة وهكذا.

وقد أظهر هذا التقسيم عيبًا واحدًا فى كتاب ابن سعد، إذ قد يكون أحد الأشخاص داخلاً فى غير موضع واحد، فقد يكون بدريا، وهو مع ذلك ممن كانوا يفتون فى عهد رسول الله ﷺ؛ ثم هاجر إلى مصر من الأمصار، فيلزم على ذلك ترجمته فى ثلاثة مواضع من الكتاب، إلا أن ابن سعد تفادى ذلك وتنبه له حيث أنه يطيل ترجمته فى موطن واحد، ويوجزها فى المواطن الأخرى.

٦ - أغلب الروايات التى يوردها فى طبقاته يذكرها بأسانيدها إلى النبى ﷺ؛ كما أن له كلامًا كثيرًا فى الرجال من حيث الجرح والتعديل، وقد اعتبر العلماء ذلك الكلام مقبولاً؛ وعدوا كتابه - الطبقات - مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث.

جزى الله ابن سعد ـ رحمه اللّه تعالى ـ عن الإسلام وسنة رسول الله ﷺ خير الجزاء.

ثالثًا : التصنيف فى الرجال عموما :

كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى ـ رحمه الله ـ :

اسم الكتاب :

التاريخ الكبير .

منهج الإمام البخارى فى تاريخه الكبير

لعل كتاب الإمام البخارى هو أول مصنف جامع لأسماء الرواة، فيكاد يكون أعجوبة من أعاجيب التآليف، فهو من أكبر الخزائن لتراجم حملة الحديث: ثقاتهم، وضعفائهم، ومستورهم .

وكان منهجه فيه على النحو التالى :

١ - أورد فيه كثيرًا من رجال الحديث، ودرس أحوالهم وصفاتهم حتى عصره ـ رحمه الله.

٢ - رتب فيه الرجال على حسب حروف المعجم من الصحابة و التابعين و من بعدهم ـ رضى الله عنهم ـ إلا أنه بدأ بمن اسمه محمد وذلك لشرف الاسم. ولم يهتم فى الترتيب الأبجدى إلا بالاسم الأول، والثانى للمترجم.

٣ - أورد فى كتابه قسمًا خاصا بالكنى للمترجم لهم ألحقه المحقق بالجزء الثامن من الكتاب.

٤ - انفرد بذكر بعض الرجال الذين لم يذكرهم أحد غيره.

٥ – مـيـز بين من تشـابهت أسـمـاؤهم وأسماء أبنائهم فى كثير من الأحيان، فأفرد ترجمة لكل واحد منهم تميزه عن الآخر.

٦ – عباراته فى الجرح والتعديل فى غاية الدقة والورع، مثل «سكتوا عنه، تركوه، تكلم فيه، فيه نظر».

٧ – أثناء ترجـمـتـه لبـعض الرواة يورد أحـاديث بأسـانيـده، وكـثـيـر من مـتـون هذه الأحاديث لا نجدها فى غير هذا الكتاب.

رابعـًا : التـصنيف فى رجـال كـتب معينة :

ومن أمثلة ذلك :

ابن عدى وكـتابه «أسامى من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخارى من مشايخه الذين ذكرهم فى جامعه الصحيح».

ترجمة ابن عدى :

الإمـام الحـافظ الكبيـر، والناقـد الخبيـر أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد الجرجانى ولد سنة (٢٧٧هـ). رحل إلى الشام ومصر رحلتين وغيرهما.

ومات سنة (٣٦٥هـ)[٦٥].

موضوع الكتاب :

ألف ابن عدى كتابه ليكون جامعًا لأسماء الشيوخ الذين روى عنهم البخارى فى كتابه الصحيح.

ترتيب الكتاب :

رتب ابن عدى أسماء شيوخ البخارى ترتيبًا أبجديا على حروف المعجم، مـفـتـتحًا بمن اسـمـه "أحـمـد" ليكون باسم النبى ﷺ (تيـمنا به) ولم يراع المؤلف فى ترتيبه إلا الاسم الأول من صاحب الترجمة، دون النظر إلى اسم أبيه أو جده.

منهج ابن عدى فى كتابه :

١ – بدأ ابن عدى كتابه بترجمة البخارى فذكر فيها اسمه، ونسبه، ومولده، وصفته، ومناقبه، وحفظه، وما امتحن به، ووفاته.

٢ – ثم بدأ بسـرد شـيوخ البـخارى على حـروف المعجم يذكـر اسم شـيخ البـخـارى، وكنيته، ونسبته إلى قبيلته، أو بلده، وقد يذكر ما اشتهر به الشيخ من لقب، أو نسب، أو غير ذلك، وقـد يذكـر سبب تلقيب الشـيخ بهـذا اللقب.

٣ – يذكر أحيانًا مكان ولادة الشيخ، وسنة وفاته.

٤ – قـد يشـيـر أحـيـانًا إلى بعض شـيـوخ المترجم لهم، وكذلك بعض التلاميذ.

٥ – يتكلم أحيانًا على بعض الشيوخ جرحًا وتعديلاً من عنده.

٦ – ينقل أحـيـانًا ألفاظ الجـرح والتعـديل

عن بعض علماء النقد، كعبد الرحمن بن مهدى، وأحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، وإسحاق ابن راهويه، ويحيى بن معين وغيرهم.

٧ - يتعرض لذكر طريقة البخارى فى روايته عن الشيخ فيقول مثلاً : ذكره البخارى للاستشهاد، أو البخارى استشهد به.

٨ - قد يشير فى بعض الأحيان إلى حال الشيخ مثل : الإشارة إلى زهده، أو أنه كان من أهل السنة، أو أنه كان يعلم القرآن، أو أنه كان قاضيًا، أو كان مؤذنًا.

٩ - قد يذكر أحيانًا مؤلفات بعض الشيوخ مثل قوله فى ترجمة الحلوانى : «وله كتاب صنفه فى السنة».

١٠ - يذكر الحديث الذى رواه البخارى عن ذلك الشيخ، وربما اكتفى بذكر الإسناد دون ذكر المتن.

١١ - قد يذكر مهنة الشيخ وصنعته.

خامسًا : التصنيف فى الثقات خاصة: ابن حبان وكتابه الثقات

ترجمة ابن حبان :

الإمام العلامة محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان بن معاذ بن معبد، ولد سنة (٢٧١هـ).

توفى - رحمه الله - بسجستان فى شوال سنة (٣٥٤ هـ). فرحمه الله وجزاه عن الإسلام وأهله خيرًا[٦٦].

منهج ابن حبان فى الكتاب :

ترتيب الكتاب :

بدأ ابن حبان كتابه بسيرة النبى ﷺ وخلفائه الراشدين، ثم رتب كتابه على الطبقات، ورتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم قال ابن حبان : " فأول ما أبدأ فى كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺ ومولده ومبعثه وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل علىّ ـ رحمة الله عليه، ثم نذكر صحب رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم إذ هم خير الناس قرنًا بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ فى الأقاليم كلها على المعجم، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنًا، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين، فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذين هم أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهى إلى زماننا هذا»[٦٧].

١ - لم يذكر فى كتابه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم.

٢ – حدد صفات الذين يذكرهم فى كتابه فقال : " فكل من أذكره فى هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره فى كتابى هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال :

إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.

أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته.

أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة.

أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون فى الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه فى الخبر من الذى سمعه منه، فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر.

فكل من ذكرته فى كتابى هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التى ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره".

٣ – أحيانًا يذكر التراجم مختصرة جدا، فلا يذكر معلومات تشفى الغلة عنهم مثل عمرو بن عثمان بن يعلى يقول : «يروى عن أبيه عن جده، روى عنه خلف بن مهران العدوى».

٤ – وأحيانًا يطيل النفس كما حدث فى رواية مسعر بن كدام، ومقاتل بن حيان.

٥ – أحيانًا يذكر بعض الأحاديث التى هى من رواية الرواة المترجم لهم، كما فعل فى رواية مكائيل بن أبى الدهماء، ومكرك بن كرزمة الحنفى، ومتوكل بن الليث المحاربى وغيرهم.

سادسًا : التصنيف فى الضعفاء خاصة :

كتاب «الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى»

منهج ابن عدى فى كتابه :

١ – قدم ابن عدى لكتابه بمقدمات زاخرة بالعلم، والقواعد الحديثية، منها كلامه عن عظم وهول وسوء عاقبة الكذب على رسول الله ﷺ، ومنها تحرى الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم فى حمل الحديث، وروايته، وأدائه، وردهم على من أخطأ، أو كذب فى الحديث، وجعل ذلك فى ثلاثين بابًا.

٢ – ترجم بعد ذلك لكبار أعلام الأئمة الذين استجازوا الكلام فى الرجال، ذبأ عن سنة رسول الله ﷺ وجعلهم على طبقات بدأها بطبقة من تكلم من الصحابة فى الرجال، فذكر عمر، وعلى، وابن عباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة ـ رضى الله عنهم ـ، ثم طبقة التابعين وذكر فيها سعيد المسيب،

وابن جبير، وعطاء بن أبى رباح، والحسن البصرى، وابن سيرين - رحمهم الله تعالى -، وهكذا ثم طبقة أتباع التابعين فذكر شعبة بن الحجاج، ثم سفيان الثورى وهكذا تتبع الطبقات حتى طبقة البخارى - رحمهم الله تعالى -.

٣ - كتابه فيمن تكلم فيه من الرجال، حيث وضح طريقته تلك فقال : وذاكر فى كتابى هذا كل من ذُكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم . وقال أيضًا : ولولا أنى شرطت فى كتابى هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أُجل أحمد بن صالح أن أذكره.

قال الذهبى فى السير: ذكر فى الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شىء ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن[٦٨].

٤ - يورد التراجم فى كتابه مرتبةً على حروف المعجم، حيث التزم الحرف الأول فقط، فبدأ بأحمد ثم إبراهيم ثم إسماعيل ثم أسامة وهكذا.

٥ - يستوفى كثيرًا من عناصر الترجمة المطلوبة فيبدأ باسم صاحب الترجمة، وكنيته ولقبه، ونسبه، ويذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل، وأحياناً يقدم حكمه على المترجم قبل ذكر الأقوال فيه.

٦ - لا يعتمد ترتيبًا معينًا فى ذكره للعلماء الذين يورد أقوالهم فى الحكم على الرجال، فمرة يقدم ابن حنبل، ومرة ابن معين، ومرة البخارى وهكذا.

٧ - يتميز بالإنصاف فى الحكم على الرواة، وقد شهد له الذهبى بذلك حيث قال فى ترجمته : «وهو منصف فى كل الرجال بحسب اجتهاده».

٨ - يسبر أحاديث الراوى، ويحكم عليها فى الجملة، وأحيانًا يورد بعض الأحاديث التى استنكرت عليه.

جزى الله الإمام ابن عدى عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

سابعًا : التصنيف فى العلل :

علم العلل :

وضع العلماء شروطًا خمسة للحديث الصحيح وهى : اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وخلو الحديث من الشذوذ، وخلوه من العلة القادحة.

والعلة عند المحدثين هى : سبب خفى غامض يقدح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

والعلة قد تكون فى الإسناد، أو فى المتن، أو فيهما معًا.

ومنها ما يكون قادحًا فى صحة الحديث، ومنها ما لا يكون قادحًا.

وهو علم عظيم لا يقدر عليه إلا جهابذة العلماء، الذين يحفظون متون الأحاديث وأسانيدها من كل الطرق التى وردت منها، وهو يدل على عناية الأمة بصحة الحديث، وسلامته، وتمييز صحيحه من سقيمه.

وقد ألف فيه مجموعة من العلماء منهم : على بن المدينى المتوفى سنة (٢٣٤ هـ).

والإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ).

والإمام ابن أبى حاتم المتوفى سنة (٣٢٧هـ)[٦٩]. وكتابه فى العلل من أجمع الكتب فى فهم العلل، وأيسرها تناولاً.

أما عن منهجه فى كتاب العلل :

١ – فقد رتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بعلل الحديث الواردة فى الطهارة، ثم فى الصلاة، ثم فى الوتر، وهكذا.

٢ – عدد الكتب التى جمع أحاديثها فى كتابه أربعة وخمسون بابًا، بدأت بالطهارة وانتهت بالنذر.

٣ – يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها، وأحيانًا يأتى بها من أسانيد الذين يتكلم عنهم.

٤ – يعتمد فيه فى الغالب على أقوال أبيه وأبى زرعة الرازى، فكثيرًا ما يبدأ بقوله «سألت أبى عن حديث كذا، أو سئل أبو زرعة عن حديث كذا».

٥ – يبين علة الحديث مثل قوله : «قال أبى: لم يسمع عمر يعلى بن مرة، وإنما يحدث عن أبيه عن جده وعمر ضعيف الحديث»[٧٠].

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة فى مجلدين، طبعته دار السلام بحلب، وصدر له فهرس من إعداد الدكتور يوسف المرعشلى، صدر عن دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ.

ومن نماذجه :

ما جاء فى علل أحاديث فى الصلاة، قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عن حديث رواه محمد بن المصفى عن ابن حمزة عن محمد ابن عمرو عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أمية عن النبى ﷺ قال: «**إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون فى الصفوف الأول**».

قال أبى : هذا خطأ بهذا الإسناد، الصحيح: ما رواه الدراوردى عن ابن عجلان عن إبراهيم بن عبد الله بن حسيب عن أمية عن النبى ﷺ.

ما جاء فى علل أخبار المناسك : قال ابن أبى حاتم : سألت أبا زرعة عن حديث رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثورى عن منصور عن مقسم عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ قال : «ساق النبى ﷺ مائة بدنة، فيها جمل

لأبى جهل " فقال أبو زرعة : هذا خطأ إنما هو الثورى عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس - رضى الله عنهما - والخطأ من يعلى[٧١].

ثامنًا : التصنيف فى المراسيل :

المراسيل : جمع مرسل، والمرسل عند المحدثين : هو الحديث الذى سقط من إسناده الصحابى، بأن يرفع فيه التابعى الحديث إلى رسول الله ﷺ، مباشرةً بدون ذكر الصحابى.

وأحيانًا يتوسعون فى معنى المراسيل، فيقصدون بها كل انقطاع فى الإسناد على أى وجه كان، ولا يقصرون ذلك على الإسناد الذى سقط منه الصحابى فقط.

وهذا هو الذى استقر عليه التأليف فى المراسيل، كما فعل ابن أبى حاتم، وغيره، فهم يجمعون فيها الروايات التى انقطع إسنادها، فرواها الرواة عمن لم يأخذوا عنهم مباشرة، وهذه الروايات معللة عند المحدثين، وهى من النوع الضعيف عندهم.

كتاب ابن أبى حاتم - رحمه الله -

هو كتاب ترجم فيه صاحبه للرواة المرسلين من مختلف الطبقات، وهو بهذا المعنى لم يقتصر على الذى سقط منه الصحابى فقط، وقد بلغ عدد التراجم فيه اثنين و تسعين وأربعمائة، ميز فيها بين ما سمعه الرواة من شيوخهم، وبين ما لم يسمعوه منهم.

وقد رتب الرواة فيه على حروف المعجم.

و قد طبع عدة مرات ومنها طبعة فى مجلد واحد، صادرة عن مؤسسة الرسالة بعناية شكر الله بن نعمة الله سنة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.

أنموذج من هذا الكتاب :

قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى – رحمه الله – يقول : الحسن - رحمه الله تعالى - لم يسمع من ابن عباس، وقوله : خطبنا ابن عباس - رضى الله عنهما - يعنى خطب أهل البصرة»[٧٢].

مصطلح الحديث

علم مصطلح الحديث : هو علم يعرف به أحوال سند الحديث ومتنه، من حيث القبول والرد، أو هو علم يعرف به أحوال الراوى والمروى عنه من حيث القبول والرد، بمعنى أننا ندرس أحوال الرواة الذين ينقلون كلام رسول الله ﷺ، وندرس المتن أيضًا فى ضوء القواعد التى وضعها العلماء لدراسة الإسناد والمتن، لنصل إلى قبول الحديث أو ردِّه.

ولقد بدأت البواكير الأولى لهذا العلم منذ عصر النبى ﷺ، وبأمر من القرآن الكريم الذى طلب منا التثبت من نقل الرواة، وذلك فى قوله تعالى **﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾** (الحجرات : آية « ٦ »).

وتوالى التثبت فى عصر الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ والتابعين من بعدهم.

وجاءت مرحلة أخرى دخل فيها هذا العلم طورًا جديدًا، وذلك بتدوين بعض مباحثه فى ثنايا الكتب كما فعل الشافعى - رحمه الله - فى الرسالة، وكما فعل البخارى - رحمه الله - فى صحيحه، ومسلم - رحمه الله - فى مقدمة صحيحه حيث كانت لهم أقوال متعلقة بعلم المصطلح.

ثم دخل هذا العلم مرحلةً هامةً فى تاريخه، وهو تدوين مباحثه فى المصنفات المستقلة الخاصة به، و أول من صنف فى ذلك هو القاضى أبو محمد الرامهرمزى ـ رحمه الله تعالى.

الرامهرمزى وكتابه المحدث الفاصل :

ترجمته :

الحسن بن عبد الرحمن أبو محمد الرامهرمزى القاضى، مصنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوى والواعى فى علوم الحديث.

مات سنة (٣٦٠ هـ) - رحمه الله تعالى -[٧٣].

كتابه المحدث الفاصل ومنهجه فيه

اسم الكتاب :

المحدث الفاصل بين الراوى والواعى فى علوم الحديث.

أقوال العلماء فيه : قال الذهبى فى السير : ما أحسنه من كتاب.

منهجه فى الكتاب :

١ - **مادة الكتاب :** استوفى الرامهرمزى فى كتابه البحث فى آداب الراوى، والمحدث، وطرق التحمل والأداء، واجتهاد المحدثين فى حمل العلم، كما تحدث عن الإملاء، والتلقين، والانتخاب وغيره من مسائل حمل الحديث وأدائه، كما تحدث عن صفة كتابة الحديث فتكلم عن النقط والشكل وهكذا.

٢ - جعل الكتاب على هيئة أبواب : بدأه بباب النية فيه - أى فى طلب الحديث - وباب القول فى أوصاف الطالب، باب الكتاب، باب القراءة على المحدث وهكذا.

٣ - تحت كل باب يذكر من الكلام المنقول ما يوضح مسألة الباب ذاكرًا أقوال العلماء فيها.

٤ - يذكر أقوال العلماء بأسانيدها لنفسه.

٥ - لم يستوف كل موضوعات علوم الحديث، ولا غرابة فى ذلك، فهو من المؤلفات الأولى فى هذا الفن، وقد مهد الطريق لمن بعده.

نماذج من الكتاب :

فى باب القراءة على المحدث : ذكر من قال من العلماء بجواز القراءة على المحدث، وبعد أن انتهى من أقوال المجوزين، أخذ فى عرض أقوال المانعين. ومن كلامه فى ذلك : حدثنا مهذب بن محمد بن يسار الموصلى وأصله من رامهرمز، حدثنا إسحاق بن سيار النصيبى، قال سمعت أبا عاصم قال سمعت سفيان، وأبا حنيفة، ومالكًا، وابن جريج، كل هؤلاء سمعتهم يقولون : لا بأس بها يعنى القراءة، وأنا لا أراه، وما حدثت بحديث عن أحد من الفقهاء قراءة.

حدثنا الحسن بن عثمان ثنا بندار ثنا عبد الرحمن قال سمعت مالكًا يقول : القراءة والسماع سواء، حدثنا مهذب بن محمد ثنا إسحاق بن سيار قال سمعت أبا عاصم يقول زعم سفيان أن القراءة جائزة.

وبعد أن فرغ من أقوال هؤلاء المجوزين قال : من قال بخلاف ذلك : أخبرنا الساجى أن الربيع حدثهم قال : قال الشافعى - رحمه الله - إذا قرأ عليك فقل : حدثنا، وإذا قرأت: فقل أخبرنا.

حدثنا عبد الله بن أحمد الفراء ثنا يوسف ابن مسلم ثنا محمد بن كثير قال : سألت الأوزاعى عن الرجل يقرأ على المحدث أو العالم حديثه كيف يقول فيها؟ أيقول فيها حدثنى ؟ فقال: يقول كما كان.

حدثنا عبد الله ثنا يوسف ثنا شعيب بن سليمان بن النضير الشيرازى قال: سمعت أبا قتادة يقول: كنت مع الوليد عند الأوزاعى قال: فاستقبلته يومًا وبيده درج فقال لى: يا أبا قتادة لو سبقت قليلاً كنت قد أدركت هذا، رفعت هذا إلى الأوزاعى فنظر فيه البارحة فأجازه لى اليوم فقلت: لو حضرت ذا ما قبلته.

أ. د. مروان محمد مصطفى شاهين

الهوامش :

(١) طبقات ابن سعد ٧/٣٥٤ ، التاريخ الكبير ٢/٣٧٥، الجرح والتعديل ١/٢٩٢، حلية الأولياء ٩/١٦١، تاريخ بغداد ٤/٤١٢، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧ .

(٢) الباعث الحثيث ٢٤ .

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٧، سير أعلام النبلاء ١٤/١٧٤، البداية والنهاية ١١/١٣٠، الوافى بالوفيات ٧/٢٤١ .

(٤) ٨/٥٥ .

(٥) السير ١٤/١٧٠ .

(٦) المسند ١/١٣٢ .

(٧) تدريب الراوى ٨٨/١ ، وهدى السارى ص٧ .
(٨) غنية القارى.
(٩) هدى السارى ص٨ بتصرف يسير .
(١٠) شرح مسلم للنووى ١٥/١.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) التقييد والإيضاح ص ٣٢ ، ٣٣ .
(١٣) المصدر السابق ص ٣٧ .
(١٤) انظر صحيح مسلم بترتيب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى.
(١٥) الجرح والتعديل ١٠١/٤، تاريخ بغداد ٥٥/٩، تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢، تهذيب التهذيب ١٦٩/٤، شذرات الذهب ١٦٧/٢، تهذيب الكمال ٣٦٤/١١.
(١٦) رساله أبى داود لأهل مكة صـ٣٣ ، ٣٤ .
(١٧) سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٣ .
(١٨) وفيات الأعيان ٢٧٨/٤، تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢، ميزان الاعتدال ٦٧٨/٣، العبر ٦٢/٢، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩، طبقات الحفاظ ٢٧٨ .
(١٩) المنتظم ١٣١/٦، وفيات الأعيان ٧٧/١، تهذيب الكمال ٢٣/١، سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤، طبقات الشافعية للسبكى ١٤/٣، تهذيب التهذيب ٣٦/١، خلاصة تذهيب التهذيب ٧، شذرات الذهب ٢٣٩/٢ .
(٢٠) وفيات الأعيان ٢٧٩/٤، تذكرة الحفاظ ٦٣٦/١، العبر ٥١/٢، الوافى بالوفيات ٢٢٠/٥، البداية والنهاية ٥٢/١١، تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩ .
(٢١) الجرح والتعديل ١٩٦/٧، طبقات الشيرازى ١٠٥، تهذيب الأسماء واللغات ٧٨/١، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤، طبقات السبكى ١٠٩/٣، البداية والنهاية ١٤٩/١١ .
(٢٢) انظر تدريب الراوي ١٠٤/١، ١٠٥ - توضيح الأفكار للصنعانى ٦٤/١ ، ٦٥ .
(٢٣) لسان الميزان٢٥/١ . ط دار الفكر.
(٢٤) تاريخ ابن معين ٣٦٢، طبقات ابن سعد ٥٤٨/٥، التاريخ الكبير ١٣٠/٦، الجرح والتعديل ٣٨/٦، الكامل لابن عدى ٦٤٠/٤، سير أعلام النبلاء ٥٦٣، ميزان الاعتدال ٦٠٩/٢، تذكرة الحفاظ ٣٦٤/١، تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ .
(٢٥) تدريب الراوى ١١٥/١ .
(٢٦) علوم الحديث ١٩-٢٠ .
(٢٧) تدريب الراوى ١١٥/١ .
(٢٨) الرسالة المستطرفة ٢٤-٢٧ - تدريب الراوى ١١١/١ .
(٢٩) صـ ٢٦ .
(٣٠) ٧٧٩/٣ م .
(٣١) ٤١٧/١٤ .
(٣٢) ٢٢٨/١ .
(٣٣) ٤٣١/٢ .
(٣٤) ذكر أخبار أصبهان ٣٣٥/١، طبقات الحنابلة ٤٩/٢، تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣، ميزان الاعتدال ١٩٥/٢، البداية والنهاية ٢٧٠/١١، لسان الميزان ٧٣/٣ .
(٣٥) تذكرة الحفاظ ٩١٢/٣ .
(٣٦) المرجع السابق ٢٥/١ . فمن أنواع الغريب : الحديث الذى ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما فى متنه وإما فى إسناده ، مقدمة ابن الصلاح صـ ١٣٦ .
(٣٧) المرجع السابق ١٣/١ .
(٣٨) المعجم الصغير ١١/١ ، ١٢ .
(٣٩) المرجع السابق ١٤١/٢ من حديث أبى هريرة ﷺ.
(٤٠) المرجع السابق ١٥/١ .
(٤١) المعجم الصغير ٥٨/١ .
(٤٢) المرجع السابق ٥٨/١ .
(٤٣) المرجع السابق ٣٩/١ .
(٤٤) المرجع السابق ٧٥/١ : ٧٨ .
(٤٥) المعجم الصغير ٣٥/٢ .
(٤٦) آل عمران آية رقم (١٠٢) .
(٤٧) المعجم الصغير ٥١/٢ .
(٤٨) المرجع السابق ١٨٢/١ .
(٤٩) المرجع السابق ٧٩/١ .
(٥٠) المرجع السابق ٤٩/١ .

(٥١) المرجع السابق ١١٧/١ .
(٥٢) المرجع السابق ١٧/١ .
(٥٣) مفتاح السنة ٣٤، الرسالة المستطرفة ١٤ ، ٥٤ .
(٥٤) تاريخ ابن عساكر ٣٦٨/٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥، البداية والنهاية ١٨٦/١١، الوافى بالوفيات ٩/٨، المنتظم ٢٥٠/٦، لسان الميزان ٢٧٦/١، طبقات الحفاظ ٣٣٧ .
(٥٥) كلام المحقق الشيخ شعيب الأرنؤوط جزاه الله خيراً فى مقدمة تحقيق الكتاب ٦/١ .
(٥٦) شرح مشكل الآثار ١٢٣/١ .
(٥٧) غريب الحديث للخطابى ٤٧/١ جامعة أم القرى .
(٥٨) السير ١٠ /٤٩ و ما بعده .
(٥٩) غريب الحديث ٣/١ .
(٦٠) غريب الحديث ٢٠٤/٤ .
(٦١) مقدمة ميزان الاعتدال .
(٦٢) السير ٥٢٦/١٥، ميزان الاعتدال ٥٣٢/٢، تذكرة الحفاظ ٨٨٣/٣، البداية والنهاية ٢٤٢/١١ .
(٦٣) تدريب الراوى ٣٨٠/٢ .
(٦٤) طبقات ابن سعد ٣٦٤/٧، الجرح والتعديل ٢٦٢/٧، تاريخ بغداد ٣٢١/٥، وفيات الأعيان ٣٥١/٤، الكاشف ٤٦/٣، تذكرة الحفاظ ٤٢٥/٢، سير أعلام النبلاء ٦٦٤/١٠، ميزان الاعتدال ٥٦٠/٣، تهذيب التهذيب ١٨٢/٩ .
(٦٥) تاريخ جرجان ٢٢٥، الأنساب ٢٢١/٣، تذكرة الحفاظ ٩٤٠/٣، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦، طبقات السبكى ٣١٥/٣، شذرات الذهب ٥١/٣ .
(٦٦) سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣، البداية والنهاية ٢٥٩/١١، طبقات الشافعية للسبكى ٣/ ١٣١ وما بعدها .
(٦٧) الثقات ١٠/١ .
(٦٨) سير أعلام النبلاء ١٥٥/١٦ .
(٦٩) طبقات الحنابلة ٥٥/٢، تذكرة الحفاظ ٨٢٩/٢، سير أعلام النبلاء ٢٦٣/١٣، ميزان الاعتدال ٥٨٧/٢، طبقات السبكى ٣٢٤/٣، البداية والنهاية ١٩١/١١، لسان الميزان ٤٣٢/٣ .
(٧٠) علل ابن أبى حاتم ٣٣٢/١ .
(٧١) المرجع السابق ٢٩٥/٢ .
(٧٢) مراسيل ابن أبى حاتم ص٣٦ .
(٧٣) الأنساب ٥٢/٦، معجم الأدباء ٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٧٣/١٦، تذكرة الحفاظ ٩٠٥/٣، طبقات الحفاظ ٣٦٩، شذرات الذهب ٣٠/٣ .

الدور الرابع
مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع
إلى منتصف القرن السابع
من ٣٥٠ - ٦٥٠ هـ

لقد مرت السنة النبوية بأطوار متعددة منذ عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا.. وتوالت جهود المسلمين فى خدمة هذا الصرح المشيد على قواعد وأسس يندر وجودها فى أى علم آخر.

وفى القرن الرابع الهجرى وما بعده وجد علماء الحديث أنفسهم أمام ثروة حديثية آتت أكلها.. واستوى عودها.. وتعددت ينابيعها الثرية، فانكبوا على قراءتها واستخراج معادنها.. وتتميم ما فات أصحابها.. وظهرت على أيدى هؤلاء القوم مصنفات متعددة الاتجاهات يأتيك الحديث عنها قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

أولاً : التأليف فى الاستدراك على الصحيحين :

١ - مستدرك الدارقطنى المسمى (الإلزامات):

أما الدارقطنى فهو: أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن المهدى الدارقطنى، ولد سنة ٣٠٥هـ/٩١٨م فى مدينة بغداد، فى حى يقال له: دار القطن، وقام برحلات واسعة، وكان اهتمامه الأكبر فى البحث العلمى منصرفاً إلى نقد الحديث، حتى إن أحكامه كانت قولاً فصّلاً أمام المتأخرين من العلماء.. توفى يوم الخميس لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٣٨٥هـ/٩٩٥م.

أما كتابه فقد استدرك فيه على الصحيحين، وجمع الأحاديث التى فاتت الشيخين، وألزمهما ذكر تلك الأحاديث باعتبار أنها على شرطهما.

ولكن قد وهم الدارقطنى فى بعض تلك الأحاديث التى رأى أنها على شرط مسلم خاصة فردّ عليه معاصره : أبو مسعود الدمشقى فى كتاب «الأجوبة».

نموذج من الإلزامات: قال الدارقطنى: أخرج البخارى من حديث قيس بن أبى حازم

عن مرداس الأسلمى رضي الله عنه (**يذهب الصالحون..**) عن يحيى بن عباد، عن أبى عوانة، عن بيان، عن قيس، عن مرداس رضي الله عنه، عن النبى ﷺ.

وأخرجه عن إبراهيم بن أبى موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن مرداس رضي الله عنه موقوفًا..

وقد رفعه حفص بن غياث عن إسماعيل.

وأخرج مسلم حديث قيس، عن عدى بن عميرة رضي الله عنه (**من استعملناه على عمل**) من حديث وكيع، وابن نمير، وابن بشر، وأبى أسامة، وفضل بن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدى بن عميرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ.

وقال مسلم بن الحجاج فى كتاب الوُحدان: وعدى بن عميرة، والصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد المزنى، ومرداس بن مالك الأسلمى، وأبو شهم، وأبو حازم، لم يرو عنهم غير قيس بن أبى حازم.

فيلزم على مذهبهما إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبى حازم والد قيس، إذا كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، رواها جماعة من الثقات، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس، وعن الصنابح، عن دكين، وعن أبيه كل واحد منهم... إلخ. (1)

هذا والكتاب مطبوع فى مجلد واحد، مع كتاب «التتبع» للدارقطنى أيضا. بتحقيق الشيخ/ مقبل الوادعى.

٢ - مستدرك الحاكم :

أما صاحب الكتاب، فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حَمْدَويه الضَّبىّ الحاكم النيسابورى ولد سنة ٣٢١هـ/ ٩٣٣م. وتوفى الحاكم سنة ٤٠٤هـ/ ١٠١٤م.

أما مستدركه : فيسمى المستدرك على الصحيحين فى الحديث، وهو عبارة عن أربعة أجزاء من الحجم الكبير، وقد اعتنى بضبط الزائد على الصحيحين مما هو على شرطهما أو شرط واحد منهما، معبرًا عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ويعبر عن الثانى بقوله : على شرط البخارى أو على شرط مسلم، ولم يخرجاه.. ويذكر فيه قسما ثالثا وهو ما يراه هو فى قوة شرطهما أو شرط أحدهما ويعبر عن ذلك بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وربما ذكر فيه ما هو موجود فى الصحيحين، على سبيل السهو والغفلة التى لا يسلم منها عامة البشر. وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهًا على ذلك، إلا أنه متساهل فى التصحيح، ومن تساهله أنه يورد بعض الأحاديث الموضوعة غفلةً منه..

بل يقال: إن السبب فى ذلك أنه صنفه فى أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير.. أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه، بدليل أن تساهله فى قدر الخمس الأول منه قليل جدًا بالنسبة لباقى الكتاب.

ويؤيد هذا القول أن للحاكم كتابًا يسمى: «الضعفاء» ذكر فيه جماعة منع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم فى المستدرك وحكم عليها بالصحة، ومن ذلك حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حيث قد ذكره فى الضعفاء.[٢]

٣ - الأحاديث المختارة للضياء المقدسى:

أما الضياء المقدسى فهو محمد بن عبد الواحد بن أحمد.. الملقب بضياء الدين، والمكنى بأبى عبد الله المقدسى الجمّاعيلى ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى.

ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ٥٦٩هـ، وبدأ السماع فى سنة ٥٧٦هـ، وبرع فى علم الحديث، وأصبح يعوّل عليه فى الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، وكان عظيم الشأن فى الحفظ وعلم الرجال.. توفى يوم الاثنين ٢٨ من جمادى الآخرة سنة ٦٤٣هـ، له مصنفات مشهورة نافعة مهذبة منها:

الأحاديث الجياد المختارة مما ليس فى الصحيحين أو أحدهما:

اشترط فى هذا الكتاب الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وكان مصيبًا فى تصحيحه إلا النزر اليسير الذى تعقب عليه. وقد ذكر الكتانى أن الكتاب لم يكمل. واعتبر العلماء تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذى وابن حبان، إلا أنه لم يكمله.

وقد طبع معظم ما وُجد من هذا الكتاب تحت عنوان: المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما، وحققه د. عبد الملك بن دهيش فى ثلاثة عشر مجلدًا.

ومنهج الكتاب يقوم على ذكر الأحاديث التى ليست مذكورة فى البخارى ومسلم.. اللهم إلا إذا كان الحديث معلقًا فى البخارى فإنه يورده أحيانًا.. وربما ذكر حديثًا له علة، إلا أنه يشير إلى تلك العلة.. وفى ذكره للحديث يسوقه بسنده إلى المصنف.

وقد رتب الضياء كتابه على حسب مسانيد الصحابة مع ترتيبهم على حروف المعجم، وليس على حسب موضوعات الفقه، لأنه استقى معظم مادته الحديثية من كتب المسانيد السابقة عليه، وكتب معاجم الصحابة وعلل الدارقطنى. لذا رتب كتابه على حسب الصحابة، وذكرهم على حسب الأفضلية.

أمـا الرواة عنهم فـذكـرهم على حـسب حروف المعجم - خلا الرواة عن أبى بكر رضي الله عنه فإنه بدأ بالصحابة ثم بالتابعين.

اعتـمد فى أخذ المادة العلمية على الكتب التى لم يهتم أصحابها بذكر الصحيح فقط، ولم يذكروا الحكم على الحديث، لذا كان جُلّ اعتـماده على المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية. ولم يعتمد على الصحيحين أو كتب السنن نظرًا لشهرتها وتداولها بين أهل العلم.

وفى نهاية ذكره للحديث، تارةً يذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة الأخرى - أعنى غير التى وردت فى سياق السند.. وأحيانًا يتكلم على رجال السند.

ثم هو يذكر أحيانًا علة الحديث معتمدًا فى ذلك كلام الدارقطنى فى العلل، مؤيداً له، أو معارضاً.

نموذج من كتابه: قال فى مسند عمر رضي الله عنه: نعيم بن دجاجة الأسدى الكوفى عن عمر رضي الله عنه.. أخبرنا أبو مسلم المؤيد بن عبد الرحيم - بأصبهان - أن الحسين بن عبد الملك أخبرهم قراءة عليه - ثنا عبد الله ثنا عبد الرحمن بن مهدى، ثنا شعبة، عن يحيى ابن هانىء، عن نعيم بن دجاجة، قال : سمعته يقول: لا هجرة بعد وفاة رسول الله ﷺ.

رواه النسائى عن عمر بن على، عن ابن مهدى.(٣)

ثانياً : التصنيف فى المستخرجات:

معنى المستخرج: هو مشتق من الاستخراج، وهو بحث عن شىء يراد إخراجه.(٤)

هذا ومن الأساليب التى اتبعها المحدثون فى الطور الرابع للتدوين أسلوب الاستخراج وهو: أن يأتى عالم من علماء الحديث إلى أى كتاب من المصنفات الحديثية السابقة عليه، أو المعاصرة له، فيسوق أحاديث هذا الكتاب حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيلتقى معه فى شيخه، أو من فوقه، وهكذا ولو فى الصحابى.. غير ملتزم ثقة الرواة، قال السخاوى: وإن شذ بعضهم فجعله شرطًا.(٥)

لكن لا يسوغ للمستخرج العدول عن الطريق التى يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم..

وإذا مشينا على القول بجواز الاكتفاء بالالتقاء عند الصحابى فلو أنهما اتفقا فى الشيخ مثلاً، ولم يتحد المسند عندهما ثم اجتمعا فى الصحابى اعتبر ذلك فى المستخرجات.

تارةً يعجز الحافظ عن إيجاد أسانيد لبعض الأحاديث فيتركها أصلاً، أو يعلقها عن

بعض الرواة، أو يسوقها عن طريق مصنف الأصل.

ولم يلتزم مصنفو المستخرجات الموافقة أو المطابقة التامة فى ألفاظ الأحاديث دون زيادة أو نقصان، ولذا من الممكن أن ترى فى تلك المستخرجات زيادةً فى بعض الكلمات.. أو نقصًا أحيانا، لأنهم يوردون الأحاديث من غير طريق صاحب الأصل، ولأن هدفهم هو أصل الحديث لا الألفاظ ولا الحروف..

فوائد المستخرجات: والتدوين بهذا النمط المذكور آنفًا ليس من قبيل الترف الزائد، والذى لا فائدة منه. بل هناك فوائد عدة للكتب المخرجة تصل إلى عشرين فائدة تقريبًا من أهمها:

١ - القوة بكثرة الطرق، حيث نحتاج إلى تلك الكثرة فى الترجيح عند المعارضة.

٢ - توضيح إبهام أو إهمال فى طريق مصنف الأصل، فيقوم المستخرج ببيان الإبهام أو الإهمال.

٣ - علو الإسناد أحيانًا..

٤ - زيادة ألفاظ صحيحة فى المستخرج، فإن تلك الزيادات صحيحة إذا كان بإسناد الأصل.

٥ - أن يكون مصنف الأصل قد روى عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المستخرج.

٦ - التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المدلسين.

٧ - وصل معلقات حيث أفاد الحافظ ابن حجر من الاستخراج وصل حوالى ثلاثمائة تعليق من معلقات البخارى..

٨ - وجود أحكام فقهية واستنباطات خاصة فى نهاية إيراد الحديث.

بعض الكتب المؤلفة فى هذا الشأن:

بداية نحب أن نذكر أن المستخرجات قد تكون على الصحيحين أو على أحدهما.. وهناك مستخرجات على سنن أبى داود والترمذى وغيرهما.

هذا والكتب المخرجة على الصحيحين فى القرن الرابع وما بعده كثيرة، من ذلك:

- مستخرج الإسماعيلى الحافظ أحمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٧١هـ. وهو مخرج على صحيح البخارى.

التعريف بمستخرج أبى نعيم الأصبهانى ت ٤٣٠هـ:

يسوق أبو نعيم أحاديث الإمام مسلم بنفس الترتيب الذى عند مسلم، فبدأ بالمقدمة والتى تتضمن التحذير من الكذب على رسول الله

ﷺ، والترغيب فى تبليغ السنة، ثم أورد الكتب كتابًا كتابًا.. ويسرد الأبواب بابًا بعد باب.

لم يلتزم أبو نعيم الشروط التى وضعها مسلم فى تصنيف كتابه، لذا روى عن مستورين وضعفاء بحجة أن غرضه العلو فى الإسناد.

مثاله: قال أبو نعيم : حدثنا أبو محمد بن حيّان، ثنا محمد بن عباس، عن أيوب، ثنا الحسن بن أحمد بن أبى شعيب، ثنا مسكين ابن بكير، ثنا شعبة عن هشام بن زيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبى ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد.

قال أبو نعيم: رواه مسلم عن الحسن بن أحمد بن أبى شعيب عن مسكين.

أقول: ذكر أبو نعيم هذا الحديث تحت باب ما ذكر أن النبى ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد. بينما هو فى صحيح مسلم فى كتاب الحيض باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع. ورقم الحديث ٣٠٩.

وأنت ترى أن سند أبى نعيم التقى مع سند مسلم فى الحسن بن أحمد.

وقال فى كتاب الإيمان: باب الحياء ، وأنه شعبة من الإيمان. قال: وحدثنا محمد بن على، ثنا أبو يعلى، ثنا أبو خيثمة، ثنا جرير، عن سهيل، عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان.**» رواه مسلم عن أبى خيثمة عن جرير.[٦]

ثالثاً : التأليف فى السنن :

ومن مناهج المحدثين فى تلك الحقبة التأليف فى السنن، وذلك بجمعهم الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه من إيمان وطهارة وزكاة...إلخ.

من هذه الكتب:

١ - **سنن الدارقطنى** : ت سنة ٣٨٥هـ:

والدارقطنى هو أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى، سبق التعريف به.

أما كتابه فيسمى سنن الدارقطنى، وهو يشتمل على أحاديث الأحكام ومرتب على حسب الأبواب الفقهية بدءًا من كتاب الطهارة.. وانتهى بالأحاديث المتعلقة بالصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك؛ وفى آخره أحاديث متعلقة بالسبق بين الخيل.. وقد علق

الدارقطنى نفسه على الأحاديث التى يسوقها، وتكلم على أسانيدها ومتونها صحةً، وضعفًا، وحسنًا، وحفظًا، وفيه بعض الأحاديث الموضوعة لكنها نادرة جدا.

مثال ذلك : نا على بن إبراهيم بن حماد، نا أحمد بن على الحلوانى، نا على بن الجعد، نا أبو كرز القرشى، عن نافع، عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «**دية ذمى دية مسلم**».

لم يرفعه عن نافع غير أبى كرز وهو متروك، واسمه: عبد الله بن عبد الملك الفهرى(٧). وهو كتاب يدل على مدى معرفته الواسعة بمذاهب الفقهاء.. وعلى سبره اختلاف الأحكام.

٢ - **السنن الكبرى للبيهقى**: المتوفى سنة ٣٥٨هـ:

يعتبر هذا الكتاب موسوعة حديثية شاملة فى الأحكام والمسائل الشرعية خلال واحد وسبعين كتابًا منثورة فى كتابه مشتملة على مئات الأبواب.

وقد بلغت أحاديثه ستة وعشرين ألف حديث وأربعمائة وتسعين، (٢٦٤٩٠) وجمع البيهقى بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، ووجه الجمع بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض.

وأكد الذهبى أيضًا هذا المعنى فى سير أعلام النبلاء(٨)

أما عناصر منهجه فى كتابه.. فتظهر من خلال المصادر التى كوّن منها كتابه، حيث اعتمد فى كتابه على مصادر تتعلق بالحديث.. وعلوم القرآن، وكتب الفقه والأصول.. والمغازى والسير.. واللغة.. وغير ذلك، واعتمد فى كتبه على مصنفات الإمام الشافعى خاصة.

هذا وقد ألف البيهقى كتابًا سماه (المدخل إلى كتاب السنن الكبرى) تكلم فيه على القواعد التى اتبعها فى تصنيفه للسنن الكبرى، وقد طبع الجزء الموجود من الكتاب محققًا للدكتور ضياء الرحمن الأعظمى.

وهو يذكر النصوص بأسانيدها إلى أصحابها سواء كانوا من علماء التفسير أو الحديث أو الفقه أو اللغة.. إلخ. ولذا يمكن اعتبار كتابه السنن مستخرجًا على الكتب الستة وغيرها . لكن ذكر الذهبى أنه لم يكن عنده سنن النسائى ولا سنن ابن ماجه، ولاجامع أبى عيسى.اهـ.

مثال ذلك : قال البيهقى : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (يقصد الإمام الحاكم النيسابورى) وأبو زكريا بن أبى إسحاق، قالا:

ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع ابن سليمان قال : أنبأ الشافعى، ثنا ابن عيينة، عن الزهوى، عن سالم، عن أبيه، عن النبى ﷺ فى المحرم: «**لا يلبس خفين إلا لمن لا يجد النعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين**». مخرج فى الصحيحين؛ أخبرنا أبو عبد الله قال: قال أبو الوليد الفقيه فيه : دلالة على أن الخف إذا لم يغط جميع القدم فليس بخف يجوز المسح عليه.(٩)
فأنت ترى أنه ساق سنده إلى الشافعى، ثم خرج الحديث وعزاه إلى الصحيحين، ثم ذكر كلام أبى الوليد الفقيه.

السنن الصغرى للبيهقى أيضًا: والكتاب مطبوع بتحقيق د. عبد المعطى قلعجى فى أربعة أجزاء.

وذكر الكتانى أن السنن الكبرى والصغرى على ترتيب مختصر المزنى لم يصنف فى الإسلام مثلهما.

رابعاً : التأليف فى موضوعات معينة:

وفى هذا الطور أقدم بعض المحدثين على نوع من التأليف يتمثل فى إفراد أحاديث لموضوع معين؛ مثل الزهد للإمام البيهقى، والبعث والنشور، والآداب له أيضًا، والترغيب والترهيب للأصبهانى، والناسخ والمنسوخ للحازمى وغير ذلك.

١ - التعريف بكتاب الزهد للبيهقى ت٤٥٨هـ: وهو كتاب جمع فيه الإمام البيهقى الأحاديث والآثار التى تتعلق بموضوع الزهد، حيث قسم كتابه إلى أجزاء تشبه الكتب والأبواب وهى عبارة عن ستة فصول:

الفصل الأول : حقيقة الزهد وأنواعه، ومن الجدير باسم الزهد؟

الفصل الثانى : العزلة والخمول.

الفصل الثالث : فى ترك الدنيا ومخالفة النفس والهوى.

الفصل الرابع : قصر الأمل والمبادرة بالعمل قبل بلوغ الأجل.

الفصل الخامس : الاجتهاد فى الطاعة وملازمة العبودية.

الفصل السادس: الورع والتقوى.

والمؤلف يسوق فى أول كل فصل الأحاديث النبوية، ثم يتبعها بأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من العلماء، ثم يختم كل فصل بما يحضره من الشعر.

ولم يلتزم المؤلف فى سياقه للأحاديث أن تكون صحيحةً؛ بل فيه أحاديث حسنة وضعيفة.

ويوجد فى الكتاب خطب ورسائل لكثير من البلغاء والعلماء والأتقياء، وحكايات ترقق

القلوب وتذرف العيون، لأن الهدف هو ألا تتعلق النفس بالدنيا الفانية.. أو تشغل بها عن الآخرة.

نموذج منه: قال البيهقى: أخبرنا على بن أحمد بن عبدان، أنبأنا أحمد بن عبيد، حدثنا سعيد بن عثمان، ثنا سعيد بن أبى الربيع، ثنا عنبسة بن سعيد، أخبرنى أشعث الحدانى، عن أبى يزيد المدنى، عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله إذا أراد بقوم خيرا مَدَّ لهم فى العمر، وألهمهم الشكر**»(١٠). والحديث ضعيف لضعف عنبسة ابن سعيد.

هذا والكتاب مطبوع محقق على يد د. تقى الدين الندوى.

٢ - التعريف بكتاب الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمى ت ٥٨٤هـ:

والحازمى: هو أبو بكر محمد بن موسى ابن عثمان الهمذانى الحازمى - ينسب إلى جده حازم ولد سنة ٥٤٨هـ. كان من الأئمة الحفاظ العارفين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله.. وكان كثير الحفظ، يغلب عليه حفظ أحاديث الأحكام..

وافته المنية وهو شاب لم يتجاوز السادسة والثلاثين من عمره، حيث توفى فى جمادى الأولى سنة ٥٨٤هـ.

أما كتابه الناسخ والمنسوخ: ويسمى الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار، فهو كتاب فريد فى بابه استعرض فيه مؤلفه أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ، ثم ذكر مقدمة تكلم فيها عن حقيقة النسخ وشرائطه وأماراته.. ووجوه الترجيح.. والتمييز بين التخصيص والنسخ.. وأن النسخ فى السنة على نحو وقوعه فى الكتاب.. ونسخ الكتاب بالسنة.. ونسخ السنة بالكتاب..

بعد ذلك ذكر الأحاديث المنسوخة، ثم يردفها بالناسخة، ورتبها على حسب أبواب الفقه.. بدأ بكتاب الطهارة.. ثم ختمه بباب النهى عن أن يقال: ما شاء الله وشئت.. وذكر أحاديث تدل على أن النهى كان بعد الإباحة..

ومن منهجه فى سياق النص أنه يسوق السند كاملاً للحديث المنسوخ.. ويخرج طرقه ويذكر متابعته.. ثم يذكر بعد ذلك اختلاف أهل العلم فى العمل بهذا النص.. ثم يرجح القول بالنسخ ويسوق ما يؤيده..

نموذج من كتابه: قال: باب النهى عن استقبال القبلة والاختلاف فيه..

قال الحازمى: قرأت على أبى العباس أحمد بن محمد... ثم ساق السند إلى أبى أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو**

بول، ولكن شرقوا أو غربوا». هذا حديث صحيح أخرجه البخارى فى كتابه عن على بن المدينى، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى وغيره، كلهم عن سفيان بن عيينة.

ثم ساق بسنده أيضًا إلى أبى هريرة ﷺ حديثا مرفوعًا: «**إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها**». ثم علق على أحد رواة هذا الحديث قائلاً: عمر بن عبد الوهاب بن رياح بن عبيدة الرياحى بصرى صالح الحديث، تفرد مسلم بإخراج حديثه، وأظن أنه ليس له فى كتابه سوى هذا الحديث، وكذا أحمد بن الحسن أبو جعفر البغدادى تفرد مسلم بإخراج حديثه... إلخ.

ثم ذكر اختلاف أهل العلم فى هذا الباب وأنه على ثلاثة أنحاء: صنف كرهوه مطلقًا وحملوا هذه الأحاديث على ظواهرها.. ثم ذكر من قال بهذا الرأى.

وصنف فرقوا بين الصحراء والبيوت.. وصنف رخصوا فيه ولم يروا بذلك بأسًا. ومنهم من قال: الأحاديث الأول التى مر ذكرها منسوخة، ثم ذكر بيان النسخ[11]..

من خلال هذا النموذج يتبين لنا أن منهج الحازمى يتمثل فى:

١ – التبويب للأحاديث والآثار التى يذكرها.

٢ – أنه يسوق الحديث مسنداً من عنده إلى الصحابى.

٣ – يذكر من أخرج الحديث من أئمة السنة..

٤ – يعلق على الحديث إن كان فى السند راوٍ متكلم فيه.

٥ – يذكر موقف العلماء من العمل بالحديث المنسوخ.

٣ – التعريف بكتاب البعث والنشور للبيهقى ت ٤٥٨هـ:

وهذا الكتاب تقوم مادته العلمية على ذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تتعلق باليوم الآخر وما فيه من جنة ونار.. وحشر ونشر.. وما يكون لأهل الجنة من النعيم المقيم.. ولأهل النار من العذاب والجحيم.

ومنهجه يقوم على ذكر الأبواب المتعلقة بهذا الموضوع، ثم يذكر بعضًا من الآيات تتناسب مع الباب، ثم يسوق بعضًا من الأحاديث بسنده المتصل إلى مصنفى كتب السنة، وأحيانًا ينص على من خرج الحديث.

نموذج من الكتاب: قال: باب ما ورد فى أبواب الجنة، وما يقال لأهلها عند دخولهم وما يقولون :

قال الله عز وجل : ﴿**وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً**﴾ ذكرها إلى قوله: ﴿**فنعم أجر العاملين**﴾[١٢] وقال : ﴿**ونزعنا ما فى صدورهم من غل تجرى من تحتهم الأنهار وقالوا الحمد لله الذى هدانا لهذا**﴾[١٣].

قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عثمان سعيد بن محمد بن عبد الله النيسابورى، وأبو زكريا بن أبى إسحاق المزكى، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصنعانى، ثنا ابن أبى مريم، ثنا أبو غسان، حدثنى أبو حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: (**فى الجنة ثمانية أبواب. فيها باب يسمى الريان، لا يدخله إلا الصائمون**).

رواه البخارى فى الصحيح عن سعيد بن أبى مريم[١٤].

هذا الكتاب مطبوع فى مجلد واحد بتحقيق أبو هاجر: محمد السعيد زغلول.

٤ - كتاب الآداب للبيهقى ت ٤٥٨هـ:

وهو كتاب يقوم على حسن الأدب فى اجتماع القوم، سواء كانوا أفرادًا أم جماعات وسواء كانوا أسراً أو مجتمعات، ويسوق الأحاديث فى ذلك.

ومنهجه يقوم على التبويب للموضوع، ثم يسوق الحديث بسنده. وهو لم يلتزم شرط الصحة.

نموذج من الكتاب: قال: باب الاجتماع على الطعام:

أخبرنا أبو على الروذبارى، أنبأ أبو بكر بن داسة، أنبأ أبو داود، ثنا إبراهيم بن موسى الرازى، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا وحشى بن حرب عن أبيه، عن جده أن أصحاب النبى ﷺ قالوا: يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع، قال: «**لعلكم تفترقون**». قالوا: نعم. قال: «**فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه**»[١٥].

وهذا الكتاب مطبوع فى مجلد بتعليق : السعيد المندوه.

خامساً : التأليف فى اختصار بعض الكتب المسندة للمتقدمين:

لما دونت السنة فى القرون الثلاثة الأولى.. وتعددت أنواعها.. وكثرت طرقها وتعددت رواياتها.. قام بعض العلماء فى القرون المتأخرة خاصةً فى القرن الخامس باختصار تلك الطرق.. أو الاكتفاء بالراوى وحذف بقية السند بغرض تسهيل وتقريب السنة لطلاب العلم.. من ذلك:

١ - مختصر صحيح مسلم للقرطبى المتوفى سنة ٦٥٦هـ:

وهو أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس القرطبى المالكى الفقيه المحدث المدرس بالإسكندرية.. ولد بقرطبة سنة ٥٧٨هـ، وسمع الكثير هناك، واختصر الصحيحين وشرح صحيح مسلم المسمى المفهم، وفيه أشياء حسنة مفيدة محررة.

ويعرف ببلاده: بابن الزين، وله مصنف يسمى : كشف القناع عن الوجد والسماع(١٦).

ومنهج الكتاب قائم أصلاً على اختصار السند، بل حذفه كاملاً والاكتفاء بالراوى الأعلى وحذف المكرر من الروايات.. ووضع أبواب دقيقة تناسب ما يندرج تحتها من أحاديث.

نموذج من الكتاب: قال: كتاب الإيمان. باب شفاعة النبى ﷺ لعمه فى التخفيف عنه، عن العباس رضي الله عنه قال قلت : يا رسول الله: إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل نفعه ذلك؟ قال: «**نعم، وجدته فى غمرات من النار فأخرجته إلى ضحضاح**».

وفى رواية: «**لولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار**»(١٧).

وهذا الكتاب بشرحه مطبوع فى سبعة مجلدات محققًا لمجموعة من العلماء.

سادساً : التأليف فى تخريج الأحاديث الواردة فى كتب الفقه وغيرها:

مما لاشك فيه أن أئمة الفقه وعلى رأسهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد والذين ساروا على مذاهبهم قد دونوا كتبهم فى الفقه واستدلوا بأحاديث وآثار، وبعض تلك الأحاديث والآثار تحتاج إلى تخريج وعزو لأصولها الحديثية.

لذا وجه علماء الحديث جهدهم نحو تخريج الأحاديث الواردة فى بعض كتب الفقه وقد يقوم المحدث بنقض الأدلة التى استدل بها المخالف، ويورد الصحيح.. من ذلك:

١ - كتاب معرفة السنن والآثار للبيهقى:
وهذا الكتاب يخدم مذهب الإمام الشافعى وذلك بتخريج الأدلة التى كان يستدل بها الشافعى.. ويقول السبكى فى طبقات الشافعية (..سمعت الشيخ الإمام - رحمه الله - يقول: مراده معرفة الشافعى بالسنة والآثار.. وقال: لا يستغنى عنه فقيه شافعى..).

ومن هنا خرّج فى هذا الكتاب ما احتج به الشافعى من الأحاديث فى الأصول والفروع يسردها بأسانيدها، ثم يُقوّى ما احتاج إلى تقوية، فهو يخدم نصوص الشافعى.

نموذج لذلك: قال الشافعى: وأحب لمن غسل الميت أن يغتسل - وليس بالواجب عندى. والله أعلم. وقد جاءت أحاديث فى ترك الغسل، منها: «**لا تنجسوا موتاكم**».

قال البيهقى فى معرفة السنن والآثار: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو مسلم المسيّب بن زهير البغدادى، قال: حدثنا أبو بكر، وعثمان ابنا أبى شيبة قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تنجسوا موتاكم، فإن المسلم ليس بنجس حيا ولا ميتاً**».[١٨] هكذا رواه مرفوعًا.

٢ - التحقيق فى أحاديث الخلاف لابن الجوزى ت سنة ٥٩٧هـ:

وهو العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على... ينتهى نسبه إلى أبى بكر الصديق، - رضى الله عنه - ولد فى بغداد، ودرس الفقه الحنبلى وبرز فيه.. وله مصنفات عدة فى الفقه والحديث والوعظ والأدب والتفسير.. وقد أفاض فيه الذهبى فى السير[١٩] .

وكتابه هذا ساق فيه الأحاديث التى هى مثار خلاف بين الأئمة، ورتبه على حسب أبواب الفقه.. لكنه كان يميل إلى مذهبه الحنبلى، فتراه يسوق دليل الإمام أحمد أوّلاً فى المسألة، ثم يسوق أدلة المذاهب الأخرى .

وقد ذكر ابن الجوزى ذلك فى قوله: (فهذا كتاب نذكر فيه مذهبنا فى مسائل الخلاف ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف، لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نجازف..).

وقد ذكر المؤلف سبب تأليفه لهذا الكتاب.. وهو أن جماعة من إخوانه ومشايخه فى الفقه طلبوا منه زمان الصبا جمع أحاديث فى الفقه وبيان ما صح منها وما طعن فيه... إلخ.

ورتب ابن الجوزى كتابه على حسب أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة.

نموذج من الكتاب: قال فى كتاب الطهارة/ مسائل الاستنجاء:

مسألة: لا يجوز الاستنجاء بالروث ولا بالعظم. وقال أبو حنيفة ومالك: يجزئ. ويكره.

لنا أربعة أحاديث: الأول: حديث سلمان رضي الله عنه. والثانى: حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقد تقدما. الحديث الثالث: أخبرنا الكروخى قال: أنبأنا أبو عامر الأزدى، وأبو بكر الغورجى،

قالا: حدثنا حفص بن غياث، عن داود بن أبى هند، عن الشعبى، عن علقمة، عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تستنجوا بالروث ولا بالعظم، فإنه زاد إخوانكم من الجن**». انفرد بإخراجه مسلم.

ثم ذكر الحديث الرابع بسنده إلى أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى ﷺ نهى أن يستنجى بروث أو بعظم، وقال: «**إنهما لا يطيران**».

قال الدارقطنى: إسناده صحيح، وقد روى نحوه عن ابن عمر وجابر - رضى الله عنهم -[٢٠].

هذا والكتاب مطبوع فى مجلدين بتحقيق مسعد السعدنى، ومحمد فارس.

٣ - مسند الشهاب للقضاعى ت ٤٥٤هـ:

والقضاعى هو: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر... القُضاعى، المصرى الشافعى قاضى مصر، كان من الثقات الأثبات. وله كتابان أحدهما: الشهاب.. والآخر مسند الشهاب.

أما كتابه الشهاب فيسمى (شهاب الأخبار فى الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية) جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول ﷺ ومجموعها ألف حديث ومائتان، فى الحكم والوصايا، محذوفة الأسانيد، مرتبةً على الكلمات من غير تقيد بحرف. ثم ختم الكتاب بأدعية مروية عن الرسول ﷺ.

أما كتابه مسند الشهاب، فقد جمع فيه أسانيد ما تضمنه كتاب الشهاب، السابق.

نموذج من كتاب الشهاب ومسنده: قال فى الشهاب: «**المؤمن أخو المؤمن**».

ثم قال فى المسند: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر الصفار، أنا أحمد بن محمد بن زياد، ثنا عباس بن محمد الدورى، ثنا أبوسلمة منصور بن سلمة الخزاعى، ثنا سليمان هو ابن بلال - عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبى هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**المؤمن أخو المؤمن**»[٢١].

وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق حمدى السلفى فى مجلدين.

سابعًا: التأليف فى جمع أحاديث الأحكام:

لقد نالت الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية اهتمامًا خاصًا من العلماء فى القرون المتأخرة.

ومن هؤلاء العلماء الذين خدموا الفقه الإسلامى بجمع الأحاديث المتعلقة بفقه معين:

الحافظ عبد الغنى المقدسى المتوفى سنة ٦٠٠هـ: وهو الحافظ عبد الغنى بن

عبد الواحد بن على بن سرور... الجماعيلى المقدسى، ويلقب: تقى الدين..

١ - عمدة الأحكام:

وهو كتاب رتبه الحافظ المقدسى على أبواب الفقه، ويسمى (عمدة الأحكام عن سيد الأنام).

وجمع فيه خمسمائة حديث مما اتفق عليه البخارى ومسلم فقط.

يذكر الأحاديث بلا إسناد، ويكتفى بالراوى الأعلى.

شرحه ابن دقيق العيد ت ٧٠٢ هـ فى كتابه (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام).

نموذج من ذلك: قال فى كتاب الطهارة باب الجنابة: عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب الغسل**». وفى لفظ: «**وإن لم ينزل**».

٢ - الأحكام الشرعية الكبرى لعبد الحق الإشبيلى المتوفى سنة ٥٨١هـ:

أما الإشبيلى فهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن... الإشبيلى المعروف بابن الخراط الأندلسى المتوفى سنة ٥٨١هـ [٢٢]

ولهذا العالم ثلاث مصنفات فى الأحكام وهى:

الأحكام الشرعية الكبرى، ويسمى الأحكام الكبرى فى الحديث.

وهو يسوق فى هذا الكتاب الأحاديث بأسانيدها المروية بها فى المصادر التى جمع كتابه منها. مع بسط الكلام على رواة الحديث من ناحية التعديل والتجريح، ولم يكتف بذلك، بل كان يرجح عند الاختلاف بين الرواة.

ويشتمل هذا الكتاب على خمسة وخمسين كتابًا، محتويةً على أكثر من ثلاثة آلاف باب.. تشتمل على أكثر من اثنى عشر ألف حديث وخمسمائة حديث.

ومنهج الإشبيلى أنه يسوق الأحاديث من كتب السنة المشتهرة وغيرها.

وهو يمثل موسوعة حديثية جمعت الأحاديث المتفرقة على الأبواب؛ ليتيسر الرجوع إليها... وكان الكتاب مرجعًا لكبار الفقهاء من المالكية وغيرهم، استعانوا به فى تأصيل الأحكام، والترجيح بين الأقوال عند اختلافها.

هذا والكتاب لم يتمحص للأحكام الشرعية فقط، بل ضم بين دفتيه أحاديث فى الآداب والمواعظ والرقائق.. والأذكار والأدعية.. وأحاديث فى تفسير القرآن.. وأخرى فى الفتن وأشراط الساعة..

وهكذا ترى أن كتاب الأحكام لم يقتصر

على أدلة الأحكام، بل تعداها إلى غيرها.

وقد طبع الكتاب وهو متداول.

٣ - الأحكام الشرعية الوسطى لعبد الحق الإشبيلى أيضًا:

وتسمى الأحكام الوسطى فى الحديث.

وهذا الكتاب اختصار من الكتاب السابق، من عدة نواحى: من ناحية اختصار الأسانيد، وربما اقتصر على راوى الحديث الأعلى فقط.

وأيضًا حذف بعض الأبواب والأحاديث.

اعتمد فى الغالب على أحاديث الكتب الستة، وضمنها الموطأ، وبعض المصادر الأخرى، وعند إيراده الحديث يذكر مصدره والصحابى الذى اشتهر عنه ذلك الحديث.

ويرى تقى الدين السبكى المتوفى سنة ٧٥٦هـ أن سكوت عبد الحق عن الحديث دليل على صحته فيما يعلم.[٢٣]

٤ - الأحكام الصغرى فى الحديث : لعبد الحق الإشبيلى أيضًا:

وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب الأحكام الشرعية الوسطى الذى سبقت الإشارة إليه.

وهو فى هذا الكتاب يتخير الأحاديث صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد، ونقلها الأثبات، وتداولها الثقات، وأضاف إليها عددًا قليلاً من الأحاديث المتكلم فيها رأى أن عللها غير قادحة.

كما أنه كان يشرح بعض الألفاظ اللغوية الواردة فى الحديث..

قال الكتانى: والأحكام الصغرى فى لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه فى ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب... إلخ.[٢٤]

ثامناً : التأليف على الترتيب المعجمى لألفاظ الحديث :

مما لاشك فيه أن الفهرسة علم وفن، له قواعد وأصول، والهدف منها هو تيسير الوصول إلى المراد من حديث رسول الله ﷺ، وقد اتخذت الفهرسة فى الحديث صورًا وأشكالاً متعددةً، من ذلك ترتيب الأحاديث على الحروف المعجمية، ومن هؤلاء العلماء الذين قاموا بهذا العمل: الديلمى فى كتابه الفردوس:

الفردوس بمأثور الخطاب للديلمى ت سنة ٥٠٩هـ:

أما الديلمى فهو المحدث المؤرخ سيد الحفاظ فى زمانه: شيرويه ابن شهردار بن شيرويه بن فناخسّرو.. أبو شجاع الديلمى الهمذانى.

وكتابه : الفردوس ذكر فيه ١٠,٠٠٠ حديث (عشرة آلاف حديث) من الأحاديث القصار مرتبة على نحو من عشرين حرفًا من حروف المعجم.. من غير ذكر إسناد إلا الصحابى فقط.

ولهذا الكتاب ارتباط وثيق بكتاب الشهاب للقضاعى، حيث خرج الديلمى كتاب الفردوس عليه.. وقد سبق القول فى مسند الشهاب.

وهو من المصادر التى تشتمل على الأحاديث الضعيفة، فالنسبة إلى الفردوس يغنى عن الحكم على الحديث بالضعف.

وقد قام ولد الديلمى المكنى أبو منصور شهردار بإسناد أحاديث الفردوس وخرج سند كل حديث تحته، وسماه: إبانة الشبه فى معرفة كيفية الوقوف على ما فى كتاب الفردوس من علامة الحروف.

واختصره الحافظ ابن حجر فى كتابه (تسديد القوس فى مختصر مسند الفردوس).[٢٥]

تاسعًا: التأليف فى المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد:

لما كثرت المصنفات الحديثية.. واستوت ونضجت خلال القرون الثالث والرابع والخامس.. وانتشر التدوين فى جميع الأمصار، قام جمع من العلماء بالجمع بين بعض الكتب الحديثية بغرض إنشاء موسوعة حديثية مجردة عن الأسانيد التى كثرت طبقاتها.. وبَعُد العهد بأصحابها، وربما الانشغال بها يصرف عن حقيقة الغرض الذى من أجله تكون خدمة السنة.. خاصة وأن أصول تلك الأسانيد قد آتت أكلها وعرفنا مخارجها وتبين لنا من خلالها الغث والسمين من الروايات. من هنا قام بعض العلماء فجمع بين الصحيحين كالصاغانى.. أو الجمع بين الأصول الستة.

من ذلك : **جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ** لابن الأثير المتوفى ٦٠٦هـ وهو المسمى بأبى السعادات مجد الدين: المبارك ابن أبى الكرم محمد بن عبد الكريم.. الشيبانى..

وكتابه هذا جمع فيه بين البخارى ومسلم والموطأ وسنن أبى داود وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وشرح غريب الكلمات التى وردت فى الحديث، وذكر معانيها وأحكامها، ونبَّه على جميع ما يحتاج إليه منها.

وقد ذكر أن كتابه يبنى على ثلاثة أركان: المبادئ.. والمقاصد.. والخواتيم.

وذكر مقدمة للكتاب ثرية بما تحويه من

علوم ومعارف فى مصطلح الحديث، ومنهجه فى الكتاب، حيث قسم علوم الشريعة إلى فرض، ونفل، والفرض إلى: فرض عين، وفرض كفاية... إلخ.

وهذا الكتاب (جامع الأصول) له صلة وثيقة بكتاب رزين العبدرى المتوفى سنة ٥٣٥هـ وهو المسمى (بالتجريد للصحاح والسنن).

وقد اعترف ابن الأثير بأنه اعتنى بكتاب رزين، واشتغل به، فرأى فيه قصورًا فى بعض النواحى، حيث وجد أحاديث فى الأصول الستة لم يذكرها رزين نظرًا لاختلاف النسخ أو الطرق.

أما منهج ابن الأثير: فحذف الأسانيد، ولم يثبت إلا اسم الصحابى الذى روى الحديث، أو اسم من يرويه عن الصحابى إن كان أثرًا.

وأما متون الأحاديث فلم يذكر إلا الحديث أو الأثر، وما كان من أقوال التابعين أو الأئمة فلم يذكره ابن الأثير إلا نادرًا.

قسَّم الكتاب إلى كتب مرتبة على حروف المعجم، ثم قسَّم الكتاب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول.

وفى نهاية كل حرف يذكر الأبواب التى أولها هذا الحرف ولم ترد فيه؛ ولكن وردت فى غيره من الحروف.

ثم بعد ذلك يسوق غريب الحرف.

نموذج من كتابه: (س- الهرماس بن زياد) قال: مددت يدى إلى رسول الله ﷺ ليبايعنى، فلم يبايعنى. أخرجه النسائى[٢٦].

عاشراً: التأليف فى جمع أطراف أحاديث كتابين فأكثر:

وهى عبارة عن كتب ليس هدفها سياق النص كاملاً، بل تقتصر على ذكر طرف من الحديث يدل على بقيته، مع الجمع لأسانيده؛ إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة.. (راجع مصطلح الأطراف من الأحاديث..).

حادى عشر: التأليف فى بيان الأحاديث الموضوعة:

مما لا شك فيه أن جمع الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ فى مكان واحد يسهل تناولها والتعرف عليها ومن ثم البعد عنها وعن روايتها.. فقام فريق من العلماء بجمع الأحاديث الموضوعة خاصة فى القرن السادس، من ذلك:

كتاب الأباطيل والمناكير للجوزقانى[٢٧]:

أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم المتوفى سنة ٥٤٣هـ : وهذا الكتاب يسمى أحيانًا: بالموضوعات من الأحاديث المرفوعات..

ولكن اسمه الحقيقى بناء على تحقيق الكتاب: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير.

ويعيب هذا الكتاب أنه يحكم على بعض الأحاديث بالوضع بمجرد مخالفتها لأحاديث صحيحة. ولم يفطن المؤلف إلى محاولة الجمع والتوفيق. وقد طبع الكتاب محققًا فى مجلدين.

نماذج من الكتاب: باب فى خلافة معاوية رضي الله عنه: أخبرنا يوسف بن أحمد، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد..... حدثنا قريش بن أنس، حدثنا عمرو بن عبيد، عن الحسن رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا رأيتم معاوية على المنبر فاقتلوه**».

هذا حديث موضوع باطل، لا أصل له فى الأحاديث، وليس هذا إلا من فعل المبتدعة الوضاعين، خذلهم الله فى الدارين، من اعتقد هذا وأمثاله أو خطر بباله أن هذا مما جرى على لسان رسول الله ﷺ فهو زنديق، خارج من الدين، وعمرو بن عبيد الذى روى هذا الحديث قد رمى بالكذب.

ثم ساق بسنده إلى حماد بن زيد قال: قيل لأيوب: إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله قال كذا.. قال: كذب عمرو[٢٨].

كتاب الموضوعات الكبرى لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٠هـ، وهو أبو الفرج عبد الرحمن بن على.

تناول فيه ما ورد من الأحاديث فى كتاب الكامل لابن عدى، والضعفاء لابن حبان، والعقيلى، والأزدى، وتفسير ابن مردُويه، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، وأفراد الدارقطنى، وتصانيف الخطيب، ومصنفات أبى نعيم، وابن شاهين، وتاريخ نيسابور، وتاريخ أصبهان والأباطيل للجوزقانى.

ولكن ابن الجوزى متساهل فى الحكم على الحديث بالوضع، حيث أورد فيه الضعيف، بل الحسن، بل الصحيح مما هو فى كتب السنن..

بل فيه أحاديث صحيحة حكم عليها بالوضع مع وجودها فى صحيح مسلم.

وفيه حديث فى البخارى من رواية حماد ابن شاكر حكم عليه بالوضع.

ولذا انتقده العلماء وعابوا عليه ذلك كالذهبى، وابن حجر والسيوطى.

نموذج من كتاب الموضوعات:

أخرج ابن الجوزى فى الموضوعات كتاب الإيمان باب علاقة كمال الإيمان ١/١٣٦ بسنده إلى عبد الله بن المعتز قال : حدثنا

عفان بن مسلم قال حدثنا حماد بن سلمة عن رجل عن نافع، عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ «**لا يكمل عبد الإيمان حتى يكون فيه خمس خصال التوكل على الله، والتفويض إلى الله، والتسليم لأمر الله، والرضا بقضاء الله**»..... الحديث.

وقال ابن الجوزى : قال الخطيب : هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وابن المعتز لم يكن قد ولد فى وقت عفان فضلا عن أن يكون سمع منه وأراه من صنعة زيد بن رفاعة.

ثانى عشر: التأليف فى معرفة الصحابة:

مما لا شك فيه أن الصحابة - رضى الله عنهم - هم همزة الوصل بيننا وبين رسول الله ﷺ ولذلك فالعناية بهم هامة، لذا قام رجال من المحدثين فى القرون المتأخرة بالتأليف فى معرفة الصحابة.. وكتبوا مصنفات. من ذلك:

١ - الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ:

جمع ابن عبد البر فى كتابه هذا ما تفرق فى كتب السابقين عليه، وجمع المتناثر منهم.

أشار ابن عبد البر فى مقدمة الكتاب أنه نقل معلوماته عن موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والواقدى، وخليفة بن خياط، والزبير ابن بكار، والمدائنى... إلخ.

رتب ابن عبد البر كتابه على حروف المعجم.

ذكر ابن عبد البر فى مقدمة كتابه فضل الصحابة.. وأن الرسول ﷺ فضل بعضهم على بعض، وخص كل واحد منهم بفضله.. وبدأ كتبه بسيرة موجزة عن رسول الله ﷺ، ثم ابنه إبراهيم عليه السلام.

ترتيب التراجم :

رتب المؤلف كتابه على حروف الهجاء بحسب ترتيب المغاربة وهو مختلف عن ترتيب المشارقة لكن من طبعوا الكتاب غيروا ترتيب المؤلف المغربى وجعلوه على حسب ترتيب المشارقة.

وعدد التراجم فى الاستيعاب ٣٥٠٠ ترجمة (ثلاثة آلاف وخمسمائة) بما فيه من اسم أو كنية أو حصل له فيها وهم.

ومن منهجه: أنه يورد الترجمة، ثم يشير إلى ما يشبهها ، ثم يضبطها، ويذكر نسب المترجم له وقبيلته التى ينتمى إليها.. وأهم ما يميزه عن غيره، ويسوق له بعضًا من أحاديثه.. وقد يحكم على الإسناد.

نموذج من كتابه: قال (جُرَىّ) ويقال: جزى بالزاى. حديثه عن النبى ﷺ فى الضب،

والسبع، والثعلب، وخشاش الأرض، إسناده ليس بالقائم، لأنه يدور على عبد الكريم بن أمية.

ثم يقول : (جزى) السلمى، ويقال: الأسلمى والرحبان بن جزى. أسلم وكساه النبى ﷺ بردين فى حديث فيه طول، ليس إسناده أيضًا بالقائم.

٢ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة: لابن الأثير: عز الدين أبو الحسن على بن محمد المتوفى سنة ٦٤٠هـ.

أشار ابن الأثير إلى أنه جمع فى كتابه هذا بين أصول أربعة فى هذا الفن:

وهى كتاب ابن عبد البر.. واستدراك أبو على الغسانى عليه، وابن منده، وأبو نعيم الأصفهانى، وأبو موسى.

منهجه :

استخدم رموزا عند النقل من هذه الكتب، فرمز (د) يشير لابن منده، (ع) لأبى نعيم، (ب) لابن عبد البر،(س) لأبى موسى.

واشتمل على تراجم لسبعة آلاف وسبعمائة وثلاثة (٧٧٠٣) رجالاً ونساءً.

ومن المنهج الذى سار عليه ابن الأثير أنه يشرح الألفاظ التى ترد فى حديث من حديث المترجم له فى آخر ترجمته، كقوله (عُبَيّة الجاهلية) يعنى كبرها، وتضم عينه وتكسر.

ويذكر أهم الحوادث المشهورة لهذا الصحابى.

- أنه يضبط الأسماء المشبّهة ضبطًا علميًا بالحروف، فيقول مثلاً: (أسيد من ظهير) أسيد بضم الهمزة، وظهير بضم الظاء وفتح الهاء.

- أنه يناقش الرواية التى يسوقها إلى الصحابى المترجم له، والتى ينقلها من مراجع سابقة له، فمثلاً ساق حديثًا بسنده إلى أيمن بن يعلى عن النبى ﷺ: «**من سرق شبراً من أرض أو غَلّه، جاء يوم القيامة على عنقه إلى أسفل الأرضين**».

قال ابن الأثير: هذا الحديث فيه نظر، لأن أيمن هذا ليس بصحابى وإنما هو تابعى كوفى.[٢٩]

ثالث عشر: التأليف فى معرفة الثقات:

حاول علماء القرون المتأخرة أن يفردوا لرواة الحديث كتبًا مستقلة، يذكرون فيها كل ما يتعلق بالراوى، بدءًا من مولده وانتهاء بوفاته.. يذكرون اسمه ونسبه وشيوخه وتلامذته وطبقته.. إلخ.

وبعض المؤلفين اقتصر على ذكر الثقات فقط، من هؤلاء: عمر بن أحمد بن شاهين فى كتاب:

١ - **الثقات**: ويسمى تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم.

ومؤلفه أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ المتوفى سنة ٣٨٥هـ. [٣٠]

رتبه على حروف المعجم، وقد اقتصر على ذكر الراوى من حيث اسمه واسم أبيه، ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فى توثيق أصحاب التراجم، وأحيانًا يسند رواياته عنهم وأحيانًا أخرى لا يسندها؛ وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

نموذج من الكتاب: قال ابن شاهين: من اسمه أسلم :

حدثنا عبد الله بن سليمان، حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سألت يحيى بن معين عن أسلم المنقرى ابن من؟ قال: لا أدرى وهو ثقة عندنا [٣١].

هذا والكتاب مطبوع فى مجلد واحد بتحقيق د/عبد المعطى قلعجى.

٢ - **الثقات لابن حبان البستى** المتوفى سنة ٣٥٤هـ:

رتبه على الطبقات: طبقة الصحابة.. طبقة التابعين.. طبقة أتباع التابعين.. وهو يذكر فى ترجمة الراوى : اسمه واسم أبيه وكنيته.

إلا أنه يعيبه أنه ذكر عددًا كثيرًا من المجهولين الذين لا تعرف أحوالهم، وأيضًا ذكر فى الثقات قومًا أعاد ذكرهم فى الضعفاء والمجروحين..

ومنهجه: أنه يذكر من لم يعرف منه جرح حتى وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، حيث قال: (العدل من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد العدالة، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل)... وجمهور المحدثين يخالفونه فى ذلك.

رابع عشر: التأليف فى معرفة الضعفاء:

ولم يغفل العلماء جمع الرواة الذين وصفوا بالضعف بسبب أو أكثر، ومن هؤلاء الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه:

١ - **الضعفاء والمتروكون**: وهو كتاب ذكر فيه الدارقطنى الرواة المتكلم فيهم..

ومنهج الكتاب يقوم على: الاختصار فى الحكم على الراوى، أثناء ترجمته، وقد لا يذكر حال الراوى، وإنما يشير إليه فى ترجمة سابقة أو لاحقة. وهو يبين حال الراوى بلفظ واحد، أو أكثر.. وقد يذكر سبب الجرح أو يغفله..

نموذج من كتابه: قال : إبراهيم بن على الرافعى (مدنى ضعيف) مقل، يروى عن كثير

ابن عبد الله، عن أبيه، عن جده أن النبى ﷺ **(صلى على النجاشى فكبر عليه خمسًا)** روى عنه أيوب بن حسن بن على بن أبى رافع عن أبيه.

فأنت ترى أنه يذكر من يروى عنه.. ثم يذكر له حديثًا..

وقد تضمن الكتاب إحدى وثلاثين وستمائة ترجمة (٦٣١) وحققه موفق عبد القادر.

ونحب أن ننبه إلى أن التصنيف فى الضعفاء أكثر من التصنيف فى الثقات، فقد صنف فى الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجرى، ولم يصنف خلال تلك الفترة فى الثقات سوى أربع مصنفات.[٣٢]

٢ - المدخل إلى معرفة الصحيح: وهو للحاكم النيسابورى ت ٤٠٥ هـ.

وقد بدأ فى هذا الكتاب ذكر أسماء الضعفاء المطعون فيهم طعنًا شديدًا، ورتبهم على حروف المعجم..

وقد ذكر ذلك فى مقدمة كتابه حيث قال: (وأنا مبين بعون الله وتوفيقه أسامى قوم من المجروحين ممن ظهر لى جرحهم اجتهادًا ومعرفةً بجرحهم لا تقليدًا فيه لأحد من الأئمة، وأتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم... إلخ).

وقد ذكر فى كتابه هذا عدد اثنين وثلاثين ومائتين (٢٣٢) راويًا..

ثم ذكر رواة الصحيحين البخارى ومسلم، ورتبهم على حروف المعجم.

نموذج من الكتاب: قال: إبراهيم بن عبد الله بن همام.. ابن أخى عبد الرازق حدث عنه عمه بأحاديث موضوعة.

وقد روى عنه محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلانى أحاديث منها[٣٣]. وقد طبع الكتاب فى ٤ أجزاء.

خامس عشر: التأليف فى رجال كتب معينة :

وغرض هذا النوع من التأليف إفراد رجال كتب مخصوصة، للكلام عنها وبيان شأنها.. وقد يجمع المؤلف رجال أكثر من كتاب..

ومن هذا القبيل كتاب أبى الوليد سليمان ابن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤هـ وكتابه:

١ - التعديل والتجريح لمن روى عنه البخارى فى الصحيح: وقد رتب كتابه على حروف المعجم، وقدم بين يدى التراجم أبوابًا ومقدمات فى منهج معرفة الجرح والتعديل... ثم يذكر اسم صاحب الترجمة ونسبه، والكتب التى أخرج فيها البخارى حديثه فى صحيحه؛ وبعض شيوخه وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وسنة وفاته.[٣٤]

٢ - الجمع بين رجال الصحيحين:

مؤلفه : هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسرانى الشيبانى المتوفى سنة ٥٠٧هـ [٣٥].

ذكر فى كتابه أنه أطلع على تصانيف المتقدمين والمتأخرين فى تدوين علم الرجال المختصرة.. والمشروحة فلم ير أحدًا شفى فى تصنيفه إلا رجلين سلكا مسلك الاعتدال وهما: الكلاباذى الذى صنف ما اشتمل عليه كتاب البخارى.. ثم أبو بكر الأصبهانى الذى جمع أسماء ما اشتمل عليه كتاب الإمام مسلم.

ثم قال: جمعت بين الكتابين... ثم أورد ما أورداه، وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يستغنى عنه من التطويل..

وأشير عند ذكر الراوى الذى له حديث واحد عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث إما بإسناده إن علوا فيه، وإما بمتنه وإن وقع نازلاً.

ويبين ما تكلم فيه الحفاظ من علل أحاديث أدخلاها عند ذكر الراوى المشهور.

ويذكر من أوردا حديثه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مردفًا به[٣٦].

الكتاب مرتب على حسب الحروف الأبجدية، ويبدأ بمن اتفقا عليه.. ثم أفراد البخارى من تلك الترجمة، ثم يذكر أفراد مسلم من تلك الترجمة.

نموذج من الكتاب: قال: من اسمه (جامع عندهما) :

جامع بن شداد أبو صخرة المحاربى الأسدى الكوفى ، سمع أبا بردة عاقراً، وحمران، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر عند مسلم؛ وعامر بن عبد الله بن الزبير وصفوان ابن محرز عند البخارى. روى عنه شعبة عندهما، والثورى والأعمش عند البخارى، وعتبة أبو العميس، ومسعر عند مسلم.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمان عشرة ومائة[٣٧].

من اسمه جويرية عندهما:

جويرية بن أسماء بن عبيد بن مخراق الضبعى المصرى يكنى أبا مخراق، سمع نافعًا مولى ابن عمر ومالك بن أنس عندهما، روى عنه عبد الله بن محمد بن أسماء عندهما؛ وحبان بن هلال وموسى بن إسماعيل... عند البخارى؛ وسعيد بن عامر عند مسلم...

ثم قال : (أفراد البخارى وحده) وذكر جويرية بن قدامة...

ثم قال: (من تفاريق الأسماء عندهما) وذكر: جرهم بن ناشم... وجنادة بن أبى أمية.. وجبلة بن سحيم التميمى...

ثم قال: (أفراد البخارى من تفاريق الأسامى) وذكر: جمعة بن عبد الله بن زياد.

ثم قال: (أفراد مسلم من تفاريق الأسامى) وذكر: جبر بن نوف البكالى، وجلاح أبو كثير مولى ابن عبد العزيز، وجراح بن مليح بن عدى.

٣ - الكمال فى معرفة الرجال: لعبد الغنى المقدسى المتوفى سنة ٦٠٠هـ وقد سبق التعريف به. وهذا الكتاب فى رجال أصحاب الكتب الستة (الصحيحان، وسنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه) ويعتبر هذا الكتاب أول ما صنف فى رجال الكتب الستة. وقد ظل كتاب الكمال أصلاً لعدد كبير من المصنفات التى هذبته أو أضافت إليه طيلة القرون الثلاثة التالية.

ويسوق المقدسى الكلام فى كتابه بإسناده.

سادس عشر: التأليف فى المشيخات ومعاجم الشيوخ:

واتجه بعض العلماء إلى جمع شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم مثل: مشيخة القاضى عياض ذكر فيها مائة ترجمة من تراجم شيوخه وبعض مروياته عنهم.

وقد يقوم بالتأليف فى المشيخات أو معاجم الشيوخ غير الشخص نفسه.

وفى الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان. وقال السخاوى: إن التأريخ إن كان لشيوخ لشخص مخصوص يسمى معجمًا، وهو ما يكون على الحروف.. أو مشيخة وهو أعم من ذلك[٣٨].

سابع عشر : التأليف فى تاريخ علماء الحديث وحفاظه :

لم يكن علماء هذا الفن ليغفلوا روادهم الذين مهدوا لهم الطريق، وكشفوا لهم عن جواهر هذا العلم، وميزوا لهم الصحيح من الضعيف، والغث من السمين..

ولذا رأوا أنه من الحق عليهم تجاه هؤلاء أن يؤرخوا لهم، وأن يكتبوا عنهم ما يعرفونه من سيرتهم العامة والخاصة، فأفردوا لعلماء الحديث وحفاظه كتبًا مستقلة، تضم بين دفتيها تاريخ القوم ودورهم فى خدمة الحديث..

وقد اتخذ هذا التأليف أشكالاً وصورًا متعددةً.. منها ما كان على سبيل العموم -

أعنى جمع علماء الحديث فى البلاد الإسلامية كلها - وليس منحصرًا فى بلد معين، ومن هذا القبيل:

١ - **كتاب الإرشاد فى معرفة علماء الحديث:** لأبى يعلى الخليل بن عبد الله... القزوينى الخليلى المتوفى سنة ٤٤٦هـ.

ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه.

وقد أشار إلى ذلك فى مقدمة الكتاب قائلاً : إنه أملى فيه أسامى المشهورين بالرواية من رواة الحديث وبيان حالهم توثيقًا وتجريحًا إضافةً إلى أسامى الأئمة العلماء والمحدثين الذين وجدوا فى عصرهم.. ومن حدث بعدهم إلى زماننا هذا على ترتيب البلاد.

ومنهجه يقوم على أنه يذكر الراوى ويحكم عليه توثيقًا، ويذكر ما له من روايات عن إمامه.

نموذج من كتاب الإرشاد: سلمة بن العيّار المصرى: قال: قديم، ثقة، يروى عنه القدماء، عزيز الحديث، ويروى عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث.

ثم ساق بسنده إلى سلمة بن العيّار، حدثنا مالك، عن الأوزاعى، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يحب الرفق فى الأمر كله**»(٣٩).

هذا والكتاب مطبوع بتحقيق د.محمد إدريس فى ثلاث مجلدات.

٢ - **تاريخ بغداد:** لأبى بكر الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ويسمى: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطانها من العلماء من غير أهلها وورديها على حسب حروف المعجم.

ويعتبر هذا الكتاب أوسع كتاب فى تراجم المشهورين ممن سكن مدينة السلام أو دخلوها خلال القرون الثلاثة التى تمتد، من بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيفه الكتاب سنة ٤٤٤هـ.

ولقد ضم الخطيب فوائد إلى التراجم.. وذكر فيه الثقات والضعفاء والمتروكين وغيرهم ويضم الكتاب عدد ٨٧٣١ ترجمة منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين والقراء والمفسرين والخلفاء وأرباب الحكم والقضاء.

ومنهج الخطيب فى تراجمه: أنه يعرف بصاحب الترجمة بذكر الاسم والنسب والكنية وشيوخه وتلاميذه.. ثم يذكر أقوال المعدلين أو المجروحين.. وتاريخ الوفاة وأحيانًا مكانها ويسوق أحاديث لصاحب الترجمة بإسناده،

وهو فى سياقه لتلك الأحاديث لم يلتزم الصحة، لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة، ولذا كان يتعقب بعضها بالنقد والرد.

وتقوم كلية أصول الدين بالقاهرة - قسم الحديث - بتحقيق وتخريج الأحاديث الواردة فى تاريخ بغداد ضمن رسائل علمية.

نموذج من تاريخ بغداد: قال فى ترجمة محمد بن أبى الحسن البزار:

محمد بن عثمان بن على بن إبراهيم بن صالح أبو الحسن البزار، حدث عن الحسين ابن إسماعيل المحاملى، حدثنى عنه أبو الحسن محمد بن محمد بن على الشروطى وذكر لى أنه سمع منه فى صف البدرى فى سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

هذا والكتاب مطبوع فى أربعة عشر مجلدا.

تاريخ دمشق: لابن عساكر أبو القاسم على بن الحسن المتوفى سنة ٥٧٢هـ.

وهذا الكتاب موسوعة ضخمة جدا.. على نسق تاريخ بغداد لكنه أوسع وأشمل ذكر فيه تراجم الأعيان والرواة ومروياتهم.

وقد كرس له ابن عساكر ثلاثين سنة من عمره حتى أنجزه، ثم أتمه نسخًا بمساعدة ولده القاسم، وبدأ من ربيع من سنة ٥٥٩هـ حتى أتمه سنة ٥٦٥هـ.

واسم هذا الكتاب (مدينة دمشق حماها الله، وذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأمائل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها) ويقع فى ثمانين مجلدًا؛ وذكر الذهبى أنه يقع فى ستة عشر ألف ورقة.

ترجم فيه للأعيان والعلماء والمشاهير ممن سكن دمشق، أو اجتاز بها منذ زمن الصحابة حتى عصره، بل إنه ترجم لبعض الأقدمين كسليمان وشعيب ـ عليهما السلام.

رتب أسماء المترجمين على حسب حروف المعجم مقدمًا تراجم من اسمه أحمد - تشريفًا وتكريمًا، مع مراعاة أسماء آبائهم.

نموذج من الكتاب: قال فى ترجمة الزهرى: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب... القرشى، الزهرى.

أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، روى عن: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك ـ رضى الله عنهم ـ وسمع منه بدمشق، وسهل بن سعد.

ثم ذكر أسماء خمسين شيخًا من شيوخ الزهرى.

ثم عرّج على أسماء من روى عنه فذكر أربعة وخمسين تلميذًا.

ثم ساق بسنده إلى الزهرى حديثًا عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سقط رسول الله

ﷺ من فرس فجحش شقه الأيمن... الحديث.

ثم ساق بسنده إلى ابن أبى ذئب.. أن ابن شهاب قد ضاقت حاله ورهقه دين.. ثم ساق قصة مع عبد الملك بن مروان حين خرج ابن شهاب إلى الشام وجالس قبيصة بن ذؤيب.

ثامن عشر: التأليف فى ضبط أسماء ونسب وكنى الرواة والمحدثين:

معلوم أن الأسماء والنسب والكنى لا يدخلها القياس، ولا تضبطها قاعدة معينة لذا اتجهت همم العلماء إلى تأليف كتب غايتها المنشودة هى ذكر الأسماء والأنساب والكنى المشكلة، فيضبطونها ضبطًا علميا، وهنا نشأ المؤتلف والمختلف.

ومن هذه الكتب:

١ - **المؤتلف والمختلف للدارقطنى** المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

نموذج من كتاب المؤتلف والمختلف:

الدارقطنى فى المؤتلف والمختلف ٨١٢/٢ باب حَرسَ وجَرِسَ وجُرشَ أما حرس فهو فيما ذكر ابن حبيب فى طيء حرس بن جندب بن خارجة. وأما جرس فهو فيما ذكره ابن حبيب فى مزينة جرس بن لاطم. وأما جرش فهو جرش بن عبدة.

٢ - **الإكمال فى رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب** للأمير ابن ماكولا: على بن هبة الله... ابن ماكولا المتوفى سنة ٤٧٥هـ.

نموذج من كتاب ابن ماكولا:

وقال ابن ماكولا ١٥٣/١: باب الأسَدى والأسْدى : أما الأسدى بفتح السين فجماعة ينسبون إلى أسد بن عبد العزى، وأما الأسْدى فهم من الأزد ومنهم من يقول : الأسد بسكون السين ويبدلها من الزاى.

وقد جمع فى هذا الكتاب بين (المؤتلف والمختلف) للدارقطنى، (وتكملته) للخطيب البغدادى، ومشتبه النسبة لعبد الغنى الأزدى.

تاسع عشر: التأليف فى بيان التحريف والتصحيف فى رجال سند الحديث أو متنه:

لا شك أن الإنسان معرض للخطأ فى حياته باعتبار بشريته وأنه غير معصوم، مهما أوتى من العلم.. ومهما كان ذكاؤه فلابد وأن يخطئ الهدف تارةً ويصيبه أخرى.

والناس فى العلم درجات.. وفى الفهم مراتب؛ فما يفوت على شخص.. لا يخفى

على آخر، ومن هنا شرع الإسلام النصيحة، وبيان الخطأ فى رفق وأناة لأن كل بنى آدم خطاء، وعلماء الحديث ليسوا ملائكة معصومين من الخطأ، بل يعترى أحدهم الوهم، ويقع فى التحريف عن غير عمد.. لكن الطائفة الأخرى التى أتقنت العلم وعرفت خطأ الآخرين، لم تسكت عن بيان الحق مهما كان المخطئ فى العلم.. ومن هؤلاء الذين بينوا التصحيف والتحريف الذى وقع لدى البعض: الإمام أبو أحمد العسكرى المتوفى سنة ٣٨٢هـ فى كتابه:

تصحيفات المحدثين: لمؤلفه السابق ذكره.

والكتاب يقع فى ثلاثة أجزاء بتحقيق د. محمود ميرة.

وقد ذكر المصنف فى مقدمة الكتاب أنه شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التى تتشابه فى صورة الخط، فيقع فيه التصحيف.

قال: اقتصرت فى هذا الكتاب على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث... من شرح ما يصحف فيه من ألفاظ الرسول ﷺ، وتبيين مايصحف فيه، فذكرت منها ما يشكل ويصحفها من لاعلم له، وشرحت بعدها أسماء الصحابة والتابعين ومن يتلوهم من الرواة والناقلين جُلّ ما يقع فيه التصحيف مثل: حُباب وحُتات،... وَحَيان وحِبّان...إلخ.

نموذج من الكتاب: قال : ومما يُصحّف قوله ﷺ: «**تعس عبد الدينار والدرهم، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش**» بالقاف والشين منقوطة. هذه الرواية الصحيحة، وقال عبد الله مسلم بن قتيبة: سمعت من يرويه (فلا انتعش) بالعين غير المعجمة، وقد سمعت أنا غير واحد يرويه (فلا انتعش) بالعين غير المعجمة.

قال: والصحيح القاف فى قوله: فلا انتقش، يقال: نقشت الشوكة إذا استخرجتها ومنه سمى المنقاش، وفى مثل (لا تُنقش الشوكة بشوكة مثلها فإن ضلعها معها). فأراد ﷺ بقوله: «تعس عبد الدينار»، أى عثر، وقوله: «شيك»: أى دخلت شوكة فى رجله فلا خرجت بالمنقاش، وأما (انتعش) بالعين فهو ارتفع، ولا معنى له مع ذكر الشوكة؛ ولو كان (فلا انتعش) كان قريبًا[٤٠].

عشرون: التأليف فى علل الأحاديث:

فى الأحاديث نوع من الوهن غامض خفى لا يطلع عليه إلا الحذاق المهرة من خلال سبرهم الروايات، والوقوف على الطرق للحديث الواحد، فيعرفون المرفوع من الموقوف والمتصل من المرسل وغير ذلك.

ومن العلماء الذين كان لهم باع طويل فى علل الحديث الإمام الدارقطنى ت٣٨٥هـ. وكتابه يسمى:

العلل فى الأحاديث النبوية: وهو أجمع كتاب فى الأحاديث المعلة مرتب على المسانيد وليس من جمعه، بل من جمع تلميذه الحافظ أبو بكر الباقلانى[41]

ولذا يقول ابن كثير عن كتاب العلل للدارقطنى: أجل ما رأيناه وصنع فى هذا الفن، لم يسبقه إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتى بعده، ولكن يعوزه شىء لابد منه وهو أن يرتب على الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب.

أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف ليسهل الأخذ منه، فإنه مبدد جدًا، لا يكاد يهتدى الإنسان إلى مطلوبه بسهولة[42]. اهـ.

نموذج من كتاب العلل للدارقطنى: وسئل عن حديث آخر من حديث أبى هريرة ﷺ عن أبى بكر وعمر ـ رضى الله عنهما ـ أن أحدهما كان يوتر أول الليل، وكان الآخر يوتر آخره، فقال رسول الله ﷺ: **(حذر هذا وقوى هذا)**. فقال : يرويه ابن عيينة عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، واختلف عنه. فرواه محمد بن يعقوب الزبيرى عن ابن عيينة وقال فيه: عن أبى هريرة، وغيره يرويه عن ابن عيينة ولا يذكر أبا هريرة، يرسله عن سعيد. وهو الصواب، وكذلك رواه الزبيرى عن الزهرى عن سعيد مرسلاً.

والكتاب مطبوع معظمه فى ١١ مجلدًا. محقق للدكتور/ محفوظ الرحمن زين الله السّلفى.

واحد وعشرون: التأليف فى شرح غريب الحديث:

معلوم أن رسول الله ﷺ أوتى جوامع الكلم، وفصاحة اللسان، ووضوح العبارة، واستقامة الكلام، فلا يغرب فى حديثه، ولا يأتى بالغوامض والأغلوطات؛ بل كان كلامه سهلاً يفهمه العربى الذى ولد وعاش فى أحضان لغته الرءوم. ولكن لبعد العهد.. وفساد اللسان.. وهجر اللغة الفصيحة إلى اللغة العامية.. وتسلل بعض الكلمات الأعجمية إلى لغتنا.. لكل هذه الأسباب وغيرها أصبحت بعض الكلمات النبوية غريبة لدى بعض الناس، حتى صعب على البعض فهم عبارات النبوة؛ لذا فزع بعض العلماء إلى جمع بعض الألفاظ الواردة التى قد يتوهم غرابتها فجمعها فى كتاب.. ومن هؤلاء الإمام الخطابى فى كتابه:

١ - **غريب الحديث:** للإمام أبى سليمان الخطابى، واسمه حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البُسْتى المتوفى سنة ٣٨٨هـ.

ذكر فى مقدمة كتابه فضل القرون الثلاثة

على السنة ومدى حفاظهم عليها.

ثم ذكر السبب الذى من أجله كثر غريب حديث رسول الله ﷺ.

ثم ذكر معنى الغريب واشتقاقه.

منهجه فى كتابه: كتاب غريب الحديث للخطابى يقع فى ثلاثة مجلدات كبار حققه د. عبد الكريم العزباوى.

ومنهجه يقوم على عدة عناصر: أنه يسوق النص أولاً مجردا عن الإسناد، وبعد ذلك يسوق سنده إلى الصحابى الذى روى الحديث.

ثم يشرع فى بيان كلمات الحديث، وربما يذكر معنى كلمة ليست غريبة.

قد يتعرض لتفسير آية استشهد بها على معنى معين.

وقد يذكر شيئًا من الشعر.

نموذج من كتابه: قال أبو سليمان (الخطابى) فى حديث رسول الله ﷺ أنه قال: (**إن أميرى من الملائكة جبريل**).

حدثنيه محمد بن سعدويه، نا ابن الجنيد، نا محمد بن النضر بن مساور، نا جعفر بن سليمان الضبعى، عن أبى عمران، عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.

قوله: (أميرى) أى وليىّ وصاحبى، وكل من فزعت إلى مؤامرته ومشاورته فهو أميرك، والعقل: أمير النفس، لأنها إذا أرادت أمراً راجعته.

قال الشماخ يذكر رجلاً أعطى بقوس له ثمنًا، فهو يؤامر النفس فى إمضاء البيع أو رده:

فظل يناجى نفسه وأميرها

أيأتى الذى يُعطى بها أم يجاوز

يعنى عقله.

وقال زهير:

وقال أميرى : هل ترى رأى ما نرى

أنَخْتِلُه عن نفسه أم نُصَاوله

يريد صاحبه.

ومما جاء على وزنه: وزير ونديم، يقال: هو وزير الملك، إذا كان يؤازره، ونديمه إذا كان ينادمه، وشريبه إذا كان يشاربه، قال الشاعر:

إنا إذا نازعنا شريب

لنا ذَنُوب وله ذَنوب

ونرى - والله أعلم - أنه أراد بهذا القول: مخالفة اليهود، لأنهم كانوا يقولون: إن صاحبنا ميكائيل، لأنه يأتى بالرحمة والخير؛ وإن عدونا جبريل لأنه يأتى بالبلاء والعذاب، فأنزل الله ﴿**قل من كان عدوا لجبريل**﴾[٤٢] الآية.

هذا والكتاب غير مرتب على الأبواب ولا على الكلمات إنما ساق فى الجزء الأول الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ.

وفى الجزء الثانى: الأحاديث الموقوفة على الصحابة، وبدأ بأبى بكر.. وختمه بحديث عائشة.

وفى الجزء الثالث: ذكر أحاديث التابعين المقطوعة، وبدأ بحديث لكعب الأحبار، وختمه بحديث لأبى بكر بن عياش.

ثم ذكر فى نهاية الجزء الثالث: مقطعات من الحديث بلا طرق، وفيه أنه يسوق بعض عبارات الحديث دون سياق السند.. ثم يقوم بتفسيرها.

ثم ما يقارب فيه الروايات ولا تختلف لها المعانى.

٢ - النهاية فى غريب الحديث والأثر: لابن الأثير مجد الدين أبى السعادات المبارك ابن محمد الجزرى ت سنة ٦٠٦هـ.

وكتابه يقع فى خمسة مجلدات محققًا.

ولقد ذكر المصنف فى مقدمة كتابه أهمية علم الحديث والآثار، وأن قطب الإسلام يدور عليه... ثم قسم الحديث إلى قسمين: معرفة ألفاظه.. ومعرفة معانيه.

ثم قسم الألفاظ إلى مفردة ومركبة، والمفردة إلى عام وخاص.. ومراده بالعام ما يشترك فى معرفته جميع الناس... وأما الخاص فهو اللفظ اللغوى الغريب الذى لا يعرفه إلا من عنى به.

وأن معرفة اللفظ الخاص إما أن تكون مقصورة على **ذات الكلمة** من حيث وزنها وبنائها وتأليف حروفها... وهذا أمر يتولى شأنه علماء اللغة والاشتقاق.. وإما أن تكون مقصورة على **صفات الكلمة** من معرفة الحركات والإعراب؛ لئلا يختل فهم الحديث ولا يتداخل فاعل بمفعول... ومعرفة صفات الكلمة اهتم بها علماء النحو والتصريف.

ثم استعرض ابن الأثير تطور التأليف فى معانى الغريب بدءًا من معمر بن المثنى، مرورًا بالنضر بن شميل.. ثم الأصمعى.. ثم القاسم ابن سلام.. ثم الخطابى.. ثم الهروى.. ثم أبى موسى الأصفهانى الذى جمع كتابًا ذكر فيه ما فات الهروى.

- ثم ذكر أن ابن الجوزى - وكان معاصرًا له أخذ كتاب الهروى فاختصره.

وقد أعجب ابن الأثير بكتابى: الهروى والأصفهانى، فقام بجمع ما فيهما من غريب الحديث مجردًا من غريب القرآن.. وأضاف كل كلمة إلى أختها: تسهيلاً للطالب وجمع بين الكتابين، وأضاف إليهما ما وجده فى الكتب

الحديثية المدونة فى أول الزمان وأوسطه وآخره، سواء كان ذلك من المسانيد أو المجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها وكتب اللغة على اختلافها.

منهجه: وقد رتب ابن الأثير كتابه على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثانى من كل كلمة، ثم يتبعها بالحرف الثالث على سياق الحروف.

أما الكلمات التى فى أوائلها حروف زائدة، وقد بنيت الكلمات عليها حتى صارت كأنها من نفسها فأثبتها فى أول الحرف الذى هو فى أولها وإن لم يكن أصليا.

وإذا أخذ المادة العلمية من كتاب الهروى رمز إليه بحرف (هـ) وإن كان كتاب أبى موسى رمز إليه بـ (س).

وما يسوقه ابن الأثير من أحاديث؛ فإما أن يكون مجردًا عن إضافة إلى قائله وهذا النوع فى الغالب أحاديث رسول الله ﷺ، اللهم إلا النزر اليسير الذى لا تعرف حقيقته هل هو من حديثه أو حديث غيره.

وأما إذا كان الحديث مضافًا إلى مسمّى فلا يخلو أن يكون المسمى هو صاحب الحديث واللفظ له، أو يكون راويًا للحديث عن الرسول ﷺ أو غيره؛ أو يكون سببًا فى ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذكرٌ عرف الحديث به واشتهر بالنسبة إليه.

نموذج من الكتاب: قال: (بده) (س) فى صفته ﷺ (من رآه بديهة هابه) أى مفاجأةً وبغتةً، يعنى من لقيه قبل الاختلاط به هابه لوقاره وسكونه، وإذا جالسه وخالطه بان له حسن خلقه[٤٤].

هذا ولابن الأثير كتاب آخر فى غريب الحديث يسمى: منال الطالب فى شرح طوال الغرائب صنفه بعد كتابه النهاية.. وقد اقتصر فى هذا الكتاب على الأحاديث والآثار الطوال والأوساط بتمامها وأخذ فى شرحها، ولذا يعتبر كتاب حديث ولغة.

وقد حققه د. محمود الطناحى - رحمه الله - وذكر فى مقدمة التحقيق الفروق بين المنال والنهاية.

اثنان وعشرون: التأليف فى شروح أمهات كتب الحديث وغيرها :

حين وضع أصحاب الأصول الستة كتبهم، قام العلماء بعدهم بشروح يتفاوت منهجهم فيها بين الإيجاز والبسط.. وبين شرح عام لكل ما ورد فى الكتاب، وبين شرح لبعض الكلمات.

وفى القرون المتأخرة ظهرت شروح موسعة يغلب عليها الطابع الشمولى.

ومن هذه الشروح:

١ - شرح صحيح البخارى لابن بطال:

وهو العلامة أبو الحسن علىّ بن خلف بن بطال البكرى القرطبى البلنسى توفى سنة ٤٤٩هـ، اعتنى بالحديث عنايةً تامةً، وشرح صحيح البخارى فى عدة أسفار، رواه عنه الناس.

وهذا الكتاب أكثره فى الفقه المالكى، وقد أكثر ابن حجر من النقل عنه فى فتح البارى..

نموذج من شرح ابن بطال:

شرح صحيح البخارى لابن بطال كتاب الإيمان فضل من استبرأ لدينه حديث «**الحلال بين والحرام بين....**» الحديث قال المهلب ـ رحمه الله : الوسائط التى بين الحلال والحرام يحتذيها أصلان من كل الطرفين.....الخ.

وهذا الحديث أصل فى القول بحماية الذرائع وفيه دليل أن من لم يتق الشبهات المختلف فيها وانتهك حرمتها...[٤٥]

٢ - المعلم بفوائد مسلم: للإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى المالكى المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

والكتاب قد قام الإمام المازرى بإملائه أثناء قراءة صحيح الإمام مسلم عليه، وقد اتبع المازرى فى تعليقه على صحيح مسلم أسلوب الإيجاز، واستعان بكتب غريب الحديث التى ألفت قبله.. ولذا فهو مجرد تعليقات وليس بالشرح المستفيض، وهو أول كتاب تناول صحيح الإمام مسلم بالشرح.

ومن منهجه : أنه يسوق قطعة من الحديث الذى فى صحيح مسلم ثم يعلق عليه.. ولذا فهو لم يستوعب جميع الأحاديث.. ولا جميع ألفاظ الحديث الواحد.

وتارة يسوق الحديث بإسناد الإمام مسلم كاملاً.. ويقارن بين الأسانيد أحيانًا.

وتارة يتكلم فى شرحه على الحديث فى مسائل عقدية.. وغير ذلك.

نماذج من شرحه: قال فى (باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن) قوله: «عامدين إلى سوق عكاظ» الحديث.

قال الشيخ : ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، ولابد لمن آمن عند سماعه أن يعرف حقيقة الإعجاز وشرائط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول ﷺ، فإما أن يكون الجن علموا ذلك من رسول الله ﷺ، أو علموا من كتب الرسل المتقدمة ما دلهم على أنه هو النبى الصادق المبشر به.

نموذج آخر: (أمر الأئمة بتخفيف الصلاة فى تمام):

قال الشيخ: خرج مسلم فى هذا الباب حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو الربيع الزهرانى، قال أبو الربيع: حدثنا حماد، حدثنا أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه قال: كان معاذ يصلى مع النبى ﷺ العشاء، ثم يأتى مسجد قومه... الحديث.

قال بعضهم: قال أبو مسعود الدمشقى : قتيبة يقول فى حديثه : عن حماد عن عمرو، ولا يذكر أيوب، ولم يبينه مسلم[٤٦].

هذا والكتاب قد أخرجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية محققًا فى جزأين.

٣ - إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضى عياض.. وهو الإمام الحافظ أبى الفضل عياض بن موسى... اليحصبى المتوفى سنة ٥٤٤هـ وهو مالكى المذهب أيضًا.

وكتاب الإكمال قصد به صاحبه تتميم ما فات المازرى فى كتابه المعلم.. وأضاف إليه من النكات الحديثية والفوائد ما لم يسبق إليه.. وقد اعتنى بالجوانب الفقهية من الحديث.. ولذا يقول: قال الإمام ويقصد المازرى.

ومنهجه يقوم على نقل كلام المازرى غالبًا، ثم يضيف إليه ما يفتح الله به عليه..

وأحيانًا يترك كلام المازرى على ما هو عليه دون إضافة.

وأحيانًا يتعقبه ويستدرك عليه ويصحح له أوهامًا وقعت له.

إذا ساق الإمام مسلم حديثًا ولم يسنده، فإن القاضى يذكر مخرجه وسنده.

يسترسل فى معانى الكلمة من حيث اللغة ضبطًا واشتقاقًا.

نموذج من الكتاب: قال فى حديث معاذ ابن جبل: كنت ردف النبى ﷺ، وليس بينى وبينه إلا مؤخرة الرحل.

قال فى (ردف): رويناه بإسكان الدال وكسر الراء، وبفتح الراء وكسر الدال عند الطبرى.

وفى الحديث الآخر: رديف بزيادة الياء، والردف والرديف هو الراكب خلف الراكب، يقال منه: ردِفته أردفه وبكسر الدال فى الماضى وفتحها فى المستقبل إذا ركبت خلفه.

وتقول: أردفته أنا، رباعى. وأصله من ركوبه على الردف: العجز.

ولا وجه لرواية الطبرى إلا أن يكون فَعَل هاهنا اسم فاعل مثل: عجل وزمِن وفرِق، إن صحت روايته[٤٧].

نموذج آخر: قال القاضى: حديث **(أنزلوا**

الناس منازلهم) الذى ذكره مسلم عن عائشة - رضى الله عنها - عن النبى ﷺ ولم يسنده، أسنده أبو بكر البزار فى مسنده عن ميمون بن أبى شبيب عن عائشة - رضى الله عنها - عن النبى ﷺ، وذكره أبو داود فى مصنفه... إلخ. (٤٨)

هذا وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميا فى تسعة مجلدات تحقيق د. يحيى إسماعيل.

٤ - **شرح السنة للبغوى:** وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيى السنة الحسين ابن مسعود الفراء البغوى توفى سنة ٥١٦هـ، لقب بمحيى السنة، وركن الدين، وكان إمامًا فى الفقه والسنة. وكنيته أبو محمد.

وكتابه يسمى : شرح السنة، وهو يتضمن كثيرًا من علوم الأحاديث... وفوائد الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ من حلّ مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها.

تحرى البغوى الصحيح أو الحسن من الأحاديث، وأعرض عن الضعيف من المقلوب والموضوع والمجهول وما اتفقوا على تركه، ولكنه قد يذكر الضعيف من قبيل الاستشهاد.

والأحاديث التى ساقها على قسمين.. قسم مسند منه إلى أصحاب الكتب.. وقسم لم يذكر أسانيده باعتبار أنها مسموعة ومتداولة فى كتب القوم، وحتى لا تحصل الإطالة بذكر الأسانيد.

وذكر البغوى فى المقدمة أنه فى جمعه للمادة العلمية متبع لما قبله.. إلا إذا كان المقام يحتاج إلى توضيح.. أو ترجيح لقول على قول.. أو تأويل ما يحتاج إلى تأويل.

ومن منهجه أيضًا أنه رتب الكتاب على حسب الموضوعات، ويسوق تحت كل كتاب ما يناسبه من الآيات القرآنية.. وقد يقوم بتفسير بعض تلك الآيات تفسيرًا إجماليا.

ثم يسوق الأحاديث المتعلقة بالباب الذى ترجم له، وهو يحرص على أن يذكر الأحاديث الصحاح إلا إذا لم يكن فى الباب سوى الضعيف فإنه يذكره لا محالة.

ثم يذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه.. ويذكر اجتهادات الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين فى أمهات المسائل المتفق عليها، والمختلف فيها.

وأحيانًا يسترسل فى إيضاح غريب الحديث وينحو به منحى اللغويين وأهل الاشتقاق.

وتارة يعلق على أحد رواة الحديث بالتعريف بهم.

نموذج من الكتاب: قال فى كتاب الإيمان باب العفو عن حديث النفس.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله**﴾.[٤٩] قال ابن عمر - رضى الله عنهما -: نسختها الآية التى بعدها يعنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿**لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها**﴾[٥٠] ومثله عن ابن عباس وأبى هريرة - رضى الله عنهما -.

وقال جل ذكره : ﴿**وما جعل عليكم فى الدين من حرج**﴾[٥١] أى لم يضيق عليكم فى أحكامه فيكلفكم ما تعجزون عنه.

قال الإمام الحسين بن مسعود، أخبرنا أبو على الحسين بن محمد القاضى، نا أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن ياموية الأصبهانى، نا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنا يعقوب بن يوسف القزوينى، نا القاسم بن الحكم العرفى، نا مسعر بن كدام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبى هريرة ﷺ عن النبى ﷺ قال: «**إن الله سبحانه وتعالى تجاوز عن أمتى ما وسوست به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به...**» هذا حديث متفق على صحته، أخرجه محمد عن مسلم، عن هشام، وعن مسعر. وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن وكيع، عن مسعر، وهشام عن قتادة.

وزرارة بن أوفى الظفرى الحرشى قاضى البصرة[٥٢].

ثلاث وعشرون: التأليف فى مصطلح الحديث وقواعده :

بعد أن تم تدوين وتصنيف كتب السنة بمختلف أنواعها، بناء على قواعد واصطلاحات ارتسموها وساروا على منوالها.. قام بعض العلماء بجمع تلك القواعد فى كتب خاصة وكثرت التصانيف فى ذلك، حتى قيل : إن أول من ألف فى ذلك أبو محمد الرامهرمزى ت ٣٦٠هـ، إلا أنه لم يستوعب قضايا هذا الفن.. ثم كان الحاكم أبو عبد الله النيسابورى فى كتابه.

١ - معرفة علوم الحديث: للحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

وقد جمع فى هذا الكتاب اثنين وخمسين نوعًا من أنواع علوم الحديث.. ولكنه لم يستوعب.. ولم يهذب إلا أن فيه فوائد ومهمات بنى عليها من جاء بعده.

ابتدأ الحاكم كتابه ببيان فضل أصحاب الحديث، وأن من يتطاول عليهم زنديق ملحد.

ثم تكلم عن أنواع علم الحديث وبدأ بالإسناد العالى وما يتعلق به، وكذا الإسناد النازل.. ثم تكلم عن المسند من الحديث.. والموقوف.. طبقات الصحابة.. المراسيل.. والمنقطع، والمسلسل.. والعنعنة.. والمعضل.. وغير ذلك.

ومنهجه فى الكتاب. أنه يذكر أهمية النوع الذى يسوقه، وإن كان للمتقدمين دور فيه أشار إلى ذلك.

إذا ذكر حديثًا فإنه يسوقه بإسناده.. وتارةً يرجح بين الآراء إن كانت متضاربة.

نموذج من الكتاب: ذكر النوع السابع عشر من علوم الحديث:

قال: هذا النوع من هذا العلم هو معرفة أولاد الصحابة، فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات، وأول ما يلزم الحديثى معرفته من ذلك أولاد سيد البشر محمد المصطفى ﷺ ومن صحت الرواية عنه منهم، وقد روى الحديث عن زهاء مائتى رجل وامرأة من أهل البيت، ثم بعد هذا معرفة أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين علم كبير ونوع بذاته من أنواع علم الحديث.. اهـ باختصار.

٢ - الكفاية فى علم الرواية: للخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣هـ وهو محدث الشام أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الذى كثرت تصانيفه وتداولها الناس.

وقد استطاع الخطيب أن يثرى المكتبة الحديثية بعشرات الكتب فى مصطلح الحديث منها: شرف أصحاب الحديث.. الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع.. والسابق واللاحق... إلخ.

ومن أعظم كتبه كتاب الكفاية التى ذكر فيه قوانين الرواية.

وقد بيّن فى مقدمة الكتاب أهمية السنن والآثار، ودور الصحابة فى تبليغها للناس، ثم ذكر فضل المحدثين واجتهادهم فى حفظ الدين... إلخ.

ومنهجه قائم على أن الأحاديث والآثار التى يذكرها فى كتابه يسوقها بالسند المتصل، بل إذا ذكر رأيًا لأحد من المتقدمين ساقه بالسند إليه.

نموذج من الكتاب: قال فى باب (ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبًا على روايته) : أخبرنا محمد بن الحسين القطان، قال: أنا دعلج بن أحمد، قال: أنا أحمد بن على الأبار قال: ثنا أحمد بن سنان، قال: كان عبد الرحمن بن مهدى لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهمًا بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط.

ثم ساق بالسند إلى عبد الرحمن بن مهدى فى قوله: الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن، فهذا لا نختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه.

ثم ساق بسنده إلى عبد الله بن المبارك وأنه قال هذا المعنى.

وأيضًا ساق بسنده إلى سفيان الثورى وأنه قال بهذا المعنى.

وساق بسنده إلى الشافعى... وإلى أحمد ابن حنبل ما يؤيد هذا الاتجاه(٥٣).

٣ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع: للخطيب البغدادى أيضاً.

موضوع الكتاب يدور حول ما ينبغى على المحدث أن يلتزمه.. وماذا على طالب الحديث من الآداب والأخلاقيات العلمية.

وقد بدأ كتابه بالنية فى طلب الحديث... وفيه أدب السؤال.. باب القول فى الأسانيد العالية تحسين الخط وتجويده.. وغير ذلك من الأبواب.

نموذج من الكتاب: ذكر تحت باب تعظيم المحدث وتبجيله:

ساق بسنده المتصل إلى أنس بن مالك رضي الله عنه فى سياقه للنصوص الصحيحة، وأحيانًا يذكر الحديث الموضوع.. أو الضعيف.

هذا والكتاب مطبوع بتحقيق د. محمود الطحان.

٤ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضى عياض اليحصبى المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

فهو كتاب فريد فى بابه، حيث ألفه القاضى عياض فى علوم الحديث.

والكتاب يقوم أساسًا على ذكر أمور تتعلق بالضبط والسماع والرواية.. وذكر فى مقدمة الكتاب عبارات مختصرة فى فضل علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، وما يراعى فى كل ذلك.

إلا أن عياضًا حين يذكر الأحاديث قد لا يلتزم صحتها، بل يسوقها دون تمحيص أو تدقيق، ربما لأن الكتاب ليس يرجع إليه فى معرفة الحديث، ومن دلائل ذلك أنه قد صدر كتابه بحديث موضوع وهو (**اللهم ارحم خلفائى..**) وغير ذلك.

إلا أن أفضل شيء فى كتاب الإلماع ذاك الباب الذى فصل فيه القول فى ضروب التحمل وصيغ الأداء، خاصة ما يتعلق بالإجازة حتى أصبح الناس عيالاً عليه فى هذا التحمل مما جعله يقول: تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه.

وهو عندما يذكر أقوال العلماء يراجع بينها، ويذكر أوجه الاتفاق والاختلاف فيها، وحين يذكر الأقوال إنما يسوقها بالأسانيد..

نموذج من الكتاب: قال: باب فى الضرب والحكّ والشّقّ والمحْوِ:

أخبرنا أحمد بن محمد الأصبهانى من كتابه، أخبرنا الصيرفى، أخبرنا أبو الحسن الغالى، أخبرنا النهاوندى، أخبرنا القاضى أبو

محمد خلاد قال: قال أصحابنا: الحك تهمة، وأجود الضرب ألا يطمس الحرف المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطًا جيدًا بينا يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه.

سمعت شيخنا أبا بحر: سفيان بن العاصى الأسدى يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع... وهكذا يسترسل القاضى فى بيان التعامل مع الخطأ فى الكتابة(٥٤).

هذا وقد طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميا بديعًا لأستاذنا الأستاذ السيد أحمد صقر - رحمه الله.

أربع وعشرون : التأليف فى مناهج المحدثين وبيان شرائطهم :

حين وضع مصنفوا كتب السنة دواوينهم.. منهم من رسم لنفسه منهجًا سار عليه ونص على ذلك فى المقدمة.. وهذا الصنف بعض أهله التزم مارسمه لنفسه.. وبعضهم حاد عن الطريق. ومن المصنفين من لم يذكر لنفسه منهجًا، وحاول من جاء بعده سبر كتابه أو كتبه لمعرفة المنهج الذى سار عليه، ثم استخلص الشروط التى يمكن أن يكون بنى عليها المؤلف كتابه.

ولما كانت الكتب الستة تشتمل على غالب السنة، ويتداولها الناس، انبرى بعض العلماء فى القرن الرابع الهجرى محاولين استنباط شروط الأئمة الستة التى بنوا عليها كتبهم منها.

١ - **شروط الأئمة** لابن منده توفى سنة ٣٩٥هـ).

وابن منده هو محمد بن إسحاق بن محمد ابن يحيى بن منده، يكنى بأبى عبد الله. من مواليد أصبهان، وهو ضمن بيت عرف عن أهله العلم والرواية، بقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم سنة ٢٢٨هـ إلى بعد الثلاثين والستمائة، وتوفى ابن منده سنة ٣٩٥هـ.

اسم الكتاب.. رسالة فى بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن وتصحيح الروايات.

والكتاب صغير الحجم، وهو يحتوى على مقدمة ذكر فيها أهمية علم الحديث ومدى ارتباط السنة بالقرآن، ويظهر فى تلك المقدمة تأثره بأسلوب الإمام الشافعى البارع فى كتابه الرسالة وهو يسوق فى تلك المقدمة آيات من القرآن فى بعضها خطاب لرسول ﷺ ثم يقوم بشرحها إجمالاً، مبينًا أن السنة تفسر المحكم، وتبين المشتبه، وأن الرسول ﷺ قام

بالبيان على أكمل وجه؛ ثم قام الصحابة من بعده بمواصلة البلاغ.

وجاء التابعون فبلغوا عن الصحابة ما جاءوا به عن الله ورسوله ﷺ من الكتاب والسنة.. وتفاوتت طبقاتهم فى العلم.. وظهرت منهم طائفة تهتم بالقرآن وعلومه ومعرفة اختلاف القراءات- وتفسير آياته .. ومحكمه ومتشابهه.. وما يدل على ذلك من السنة والآثار. وطائفة وجهت وجهها تجاه خدمة السنة سواء عن طريق حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ والصحابة، واشتغلت بتصحيح نقل الأخبار، ومعرفة المسند من المتصل والعدل من المجرح...إلخ.

ومنهم طائفة اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء فى الحلال والحرام، والاقتصار على ما ذكرته أئمة الأمصار من المتون عن الرسول ﷺ وعن الصحابة فى كتبهم.

ثم ذكر ابن منده بعد ذلك طبقات المحدثين، وذكر الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد من عصر الزهرى إلى عصر على ابن المدينى، رأن علم الأسانيد فى تلك الفترة يدور على ستة نفر وذكرهم... ثم قال: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى اثنى عشر رجلاً وهم أصحاب الأصناف ممن صنف العلم وذكرهم.....إلخ.

ثم ذكر طبقات أهل العلم بعد التابعين إلى عصر الإمام أحمد سواء كانوا من أهل المدينة وأهل مكة، واليمن، والكوفة، والبصرة، ومن أهل الشام والجزيرة....إلخ.

ثم ذكر طبقات الرواة من حيث القبول والرد.. وذكر أعلى الطبقات وهم أهل المعرفة والصحيح وذكر منهم : البخارى، والذهلى، والسمرقندى، ومسلم، وأبو داود، والنسائى.. وطبقة ثانية قبلهم جماعة من أهل المعرفة، وردهم آخرون، وذكر قومًا منهم : أبو الزبير وسهيل.. إلخ.

وفى تلك الطبقة ذكر شرط أبى داود والنسائى وجميع من أخذ طريقتهم فى الحديث وساق بسنده إلى محمد بن سعد الباوردى بمصر قال: كان من مذهب النسائى أن يخرج من كل من لم يجمع على تركه.. وكان أبو داود كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأى الرجال.

ثم ذكر الطبقة الثالثة وهى المتروكة باتفاق العلماء إما لكثرة الوهم فى حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم فاضطربوا فى الروايات، أو لجهالة فيهم، أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب، ثم ذكر قومًا منهم: عاصم بن أبى النجود، وعمرو بن شعيب،....إلخ.

ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون وذكر منهم: أبو داود النخعى، وغياث بن إبراهيم.

ثم ذكر ترتيب الصحابة فى العلم والقضاء والقراءة.. وبعدهم التابعين، وأتباع التابعين..

هذا والرسالة مطبوعة فى حدود مائة ورقة، محققة ومخرجة للدكتور/ عبدالرحمن الفريوائى.

٢ - **شروط الأئمة الستة**: لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المشهور بابن القيسرانى المتوفى سنة ٥٠٧هـ. وقد عرف عن هذا الحافظ بأنه ذو رحلة واسعة، وتطواف مستمر لسماع العلم وتعليقه، إلا أنه كان ظاهرى المذهب.. وكان شاعرًا مجوّدًا.. وكان صوفيا، وعيب عليه إباحته سماع الغناء. وكتابه هذا صغير الحجم، وذكر فى مقدمة الكتاب أنه أثناء وجوده ببغداد سأله بعض المحدثين عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة فأجابه فى حدود ست ورقات.

ثم ذكر أن معرفة شرط الإمام إنما يأتى من سبر كتابه.

أما شرط البخارى ومسلم: فإنهما يخرجان حديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.. فإن كان للصحابى راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه.. إلا أن مسلمًا ترك أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت فى نفسه... إلخ.

وقد انتقد بعض العلماء ابن طاهر فى هذا الكلام، منهم العراقى حيث بيّن أن النسائى جرح جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.

ذكر ابن طاهر خمسة رجال ترك البخارى حديثهم معتمدًا عليهم فقط بقصد التحرى والاحتياط، واعتبر هؤلاء الخمسة مثالاً لغيرهم وهم: سهيل بن أبى صالح، وحماد بن سلمة، وداود بن أبى هند، وأبو الزبير، والعلاء ابن عبد الرحمن.

وأما مسلم فأخرج حديث هؤلاء لأن الكلام فيهم لم يخرجهم عن العدالة والثقة، وهو لم يخرج جميع أحاديثهم، بل انتقى منها ما يوافق الثقات.

ينقل ابن طاهر من ابن منده.. ومن المدخل للحاكم، أمورًا ومسائل تتعلق بشرط الشيخين أو غيرهما.. وقد انتقد ابن طاهر الحاكم فى ذكره أن شرط الشيخين أن يخرجا الحديث الذى يرويه الصحابى، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون

شيخ البخارى ومسلم حافظًا متقناً مشهورًا بالعدالة.

فانتقد ابن طاهر هذا الكلام، قائلاً إن البخارى ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير.. على ما ظن.

ثم أيد ابن طاهر كلامه بكلام ابن منده.

٣ - شروط الأئمة الخمسة للحازمى: أبو بكر محمد بن موسى الحازمى المتوفى سنة ٥٨٤هـ وهو صاحب كتاب الناسخ والمنسوخ الذى سبق الكلام عنه.

وكتاب الحازمى هذا أوسع وأشمل من كتاب ابن طاهر السابق.

وذكر الحازمى أن سائلاً سأله عن شروط الأئمة فى كتبهم.

واكتفى الحازمى ببيان شروط الأئمة الخمسة وهم: البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى،.. ولم يدخل الموطأ باعتبار دخوله فى الأصول الخمسة إلا الشىء القليل.

ولم يعتبر سنن ابن ماجه لتأخر منزلتها بين الكتب الستة، حيث إن الأحاديث الزوائد التى انفرد بها ابن ماجه محكوم على أكثرها بالضعف ـ ونعنى بانفراده انفراده عن الكتب الستة.

ثم ساق كلام الحاكم فى المدخل بحروفه، والذى يشتمل على شروط الصحيحين، وذكر منها خمسة أقسام؛ ولكنه عاب على الحاكم كلامه فى تلك الشروط وقال: لو طولب بالدليل على ما قال لأعياه الأمر.. وأن بعض العلماء قلد الحاكم ومشى خلفه، ولكن آفة العلم التقليد.

على أن الحازمى أبدى موافقته على القسم الثانى من أقسام الصحيح المتفق عليه، والذى يتضمن أن الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابى، وليس لهذا الصحابى إلا راوٍ واحد... إلخ.

وقال: إن هذاالقسم الثانى لحسن، غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن، لأنه يفضى إلى سد باب الاجتهاد والبحث عن مخارج الحديث وأحوال الرجال... إلى آخره.

ثم عقد بابًا فى إبطال قول من زعم أن شروط البخارى إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرّا إلى أن يتصل الخبر بالنبى ﷺ وهو يقصد الحاكم ومن قلده فى قوله هذا بأن اختيار البخارى ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى النبى ﷺ فهذا غير صحيح طردًا وعكسًا، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له.

ثم استدل بكلام ابن حبان بأن الأخبار كلها أخبار آحاد.. ثم ذكر أمثلة من صحيح البخارى لجماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد، وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة، وأن كلام الحاكم ينقض آخره أوله، واستدل بذلك بمرداس بن مالك الأسلمى حيث عده الحاكم فيمن لم يخرج عنه فى الصحاح شىء. ولكن لمرداس حديث فى البخارى وهو «**يذهب الصالحون الأول فالأول**».. فهذا حديث تفرد بإخراجه البخارى.

ثم ذكر بابًا فى الشروط المعتبرة فى قبول الخبر واعتباره فى الصحيح، ومهّد لذلك بأن الناس ليسوا ملائكة.. وأن المعصية منهم لا يكاد يسلم منها أحد.. ثم عرف الخبر.. وقسمه إلى متواتر وآحاد.

ثم ذكر شرائط القبول العامة وهى: الإسلام، العقل، الصدق، أن لا يكون مدلسًا، العدالة، أن يكون علمه مأخوذًا عن العلماء لا عن الصحف.. واستفاض فى التعليق على تلك الشروط وغيرها تعليقا لطيفًا موجزًا متقنًا.

وبيّن الحازمى أن مذهب من يخرج الحديث الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخة، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا فى الشواهد والمتابعات.

ثم ذكر أن الرواة على طبقات خمس، ولكل طبقة مزية على التى تليها وتفاوت، فمن الطبقة الأولى من هو الغاية فى الصحة وهو غاية (مقصد البخارى).

وقال: إن قصد البخارى وضع مختصر فى الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا فى الرجال ولا فى الحديث، وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده، لأنه قال: لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحًا، ولم يتعرض لأمر آخر ـ وذكر أن مسلمًا صرح بشرطه فى خطبة كتابه.

ثم أشار إلى رسالة أبى داود إلى أهل مكة وبيّن فيها شرطه فى الكتاب، وأن الأئمة الآخرون متقاربون فى شروطهم.

ثم دافع عن الاعتراض الذى يقول: ما بال الشيخين خرجا حديث جماعة تكلم فيهم نحو فليح بن سليمان.. وإسماعيل بن أبى أويس عند البخارى؛ ومحمد بن إسحاق وزورية عند مسلم فأجاب الحازمى بأن الضعف عند هؤلاء النفر ليس شديدا ترد به روايتهم. وأيضا جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون فى أسبابه، وأن الفقهاء

مدارك الضعف عندهم محصورة ومعظمها منوط بمظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهى عند الفقهاء غير معتبرة.

بل إن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم فى اصطلاحاتهم يختلفون فى أكثرها، فرب راوٍ هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدى، مجروح عند يحيى ابن سعيد.. وبالعكس وهما إمامان عليهما مدار النقد فى النقل.

هذا والكتاب مطبوع وعليه تعليق لطيف للشيخ محمد زاهد الكوثرى.

أ.د/مصطفى محمد أبو عمارة

الهوامش :

(١) الإلزامات ص ٦٥.
(٢) النكت لابن حجر ١٠٨/١، الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٨.
(٣) انظر : الأحاديث المختارة ٤٠٥/١.
(٤) التبصرة والتذكرة للعراقى ٥٦/١.
(٥) فتح المغيث للسخاوى جـ١ ص٤٥.
(٦) انظر المسند جـ١ ص١٢٧ رقم١٤٧.
(٧) سنن الدارقطنى جـ٣ ص١٤٥ كتاب الديات.
(٨) سير أعلام النبلاء جـ ١٨ ص١٦٨.
(٩) السنن الكبرى للبيهقى جـ١ ص٢٨٣ كتاب الطهارة باب الخف الذى مسح عليه رسول الله ﷺ.
(١٠) الزهد للبيهقى ص٢٦٢، رقم الحديث٦٢٣.
(١١) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ص٣٧-٣٩.
(١٢) سورة الزمر الآية ٧٣ -٧٤.
(١٣) سورة الأعراف آية ٤٣.
(١٤) انظر البعث والنشور ص١٤٥ حديث رقم ٢٥١.
(١٥) انظر : كتاب الآداب ص ١٩٠.
(١٦) البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٢٦، والدليل الشافى على المنهل الصافى لابن تغرى بردى جـ١ ص٦٦.
(١٧) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم حديث رقم ١٥٥).
(١٨) انظر الأم للشافعى كتاب الجنائز باب ما جاء فى غسل الميت جـ ١ ص ٢٣٥، ومعرفة السنن والآثار للبيهقى كتاب الجنائز باب من لم يغسل من غسل الميت جـ٣ ص٣٩٨. والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الجنائز باب النهى عن سب الأموات جـ١ ص٣٨٥).
(١٩) سير أعلام النبلاء جـ٢١ ص٣٦٥- ٣٨٤.
(٢٠) انظر التحقيق فى أحاديث الخلاف جـ١ ص١٢٤.
(٢١) انظر مسند الشهاب جـ١ ص١٠٦، حديث رقم ٨٧ سند ١٢٦.
(٢٢) انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء جـ٢١ ص١٩٨.
(٢٣) شفاء السقام فى زيارة خير الأنام لتقى الدين السبكى ص١١.
(٢٤) الرسالة المستطرفة ص١٣٤ وراجع : الحديث بإفريقية من القرن السادس إلى القرن الثامن مخطوط رسالة دكتوراة.
(٢٥) الرسالة المستطرفة ص٥٦، ٥٧، سير أعلام النبلاء جـ١٩ ص٢٩٤.
(٢٦) انظر جامع الأصول جـ١ ص١٦٩.
(٢٧) هناك خلاف حول ضبط الجوزقانى هل بالراء أو الزاى، وهل بالجيم أو القاف. انظر الأنساب جـ٣ ص٣٥٦.
(٢٨) (انظر الأباطيل جـ١ ص٢٠٠).
(٢٩) أسد الغابة جـ١ ص١٩٠.
(٣٠) راجع ترجمته فى سير أعلام النبلاء جـ١٦ ص٤٢١.
(٣١) انظر الثقات ص٧٠.

(٣٢) بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص٩٠ د/أكرم ضياء العمرى.
(٣٣) انظر : المدخل إلى الصحيح ترجمة رقم ٧.
(٣٤) انظر بحوث فى تاريخ السنة ص١٢٩.
(٣٥) راجع ترجمته فى سير أعلام النبلاء جـ١٩ ص٢٦١.
(٣٦) راجع منهجه فى كتابه ص٤٥ من المقدمة.
(٣٧) انظر كتاب الجمع بين رجال الصحيحين جـ١ ص٧٨.
(٣٨) راجع الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص١١٨ والرسالة المستطرفة ص١٠٥، ١٠٦.
(٣٩) انظر الإرشاد جـ١ ص٢٦١ ترجمة ٩٨.
(٤٠) انظر : تصحيفات المحدثين ص ٢٩٩.
(٤١) انظر : الرسالة المستطرفة ص١١١.
(٤٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٦٤، ٦٥.
(٤٣) سورة البقرة آية ٩٧. وانظر : غريب الحديث للخطابى ١/١٢٢.
(٤٤) راجع النهاية فى غريب الحديث والأثر جـ١ ص١٠٩ مادة (بده).
(٤٥) انظر : شرح صحيح البخارى لابن بطال ١/١١٦ ، ١١٧.
(٤٦) انظر المعلم بفوائد مسلم جـ١ ص١٦٦.
(٤٧) إكمال المعلم جـ١ ص٢٦٠.
(٤٨) إكمال المعلم ١/٩٩.
(٤٩) سورة البقرة آية ٢٨٤.
(٥٠) سورة البقرة آية ٢٨٦.
(٥١) سورة الحج آية ٧٨.
(٥٢) انظر : شرح السنة للبغوى ١/١٠٧.
(٥٣) انظر : الكفاية فى علم الرواية ص ٢٢٧ ، ٢٢٨.
(٥٤) راجع : الإلماع ص ١٧٠، ١٧١.

الدور الخامس
مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجرى

حفل هذا الدور بالعلماء الكبار الذين كان لهم باع كبير فى علم الحديث، ولهم عطاء واسع من أمثال: عبد العظيم المنذرى (٦٥٥)، والنووى (٦٧٦)، وابن تيمية (٧٢٨)، والدمياطى (٧٠٥)، والمزى (٧٤٢)، والزيلعى (٧٤٣)، وابن عبد الهادى (٧٤٤)، والذهبى (٧٤٨)، والعلائى (٧٦١)، وابن كثير (٧٧٤)، وابن رجب (٧٩٥)، والعراقى (٨٠٦)، ونور الدين الهيثمى (٨٠٧)، وأبى زرعة العراقى (٨٢٦)، والبوصيرى (٨٤٠)، وابن حجر العسقلانى (٨٥٢)، والعينى (٨٥٥)، والسخاوى (٩٠٢)، والسيوطى (٩١١).

وغيرهم كثيرون، وستأتى الإشارات إلى تراجم هؤلاء عند ذكر كتبهم.

وسنتناول مناهج المحدثين فى هذا الدور فى مجال خدمة السنة على النحو التالى :

منهجهم فى تلقى الحديث وروايته :

جاء هذا الدور بعد أن تم تصنيف الأصول فى علوم الحديث رواية ودراية، ولهذا نجد علماء هذا الدور فى غالبيتهم يتلقون الكتب والأحاديث ويروونها على جهة الإجمال، كمصنفات، وأثبات ، ومعاجم للشيوخ. هذا مع وجود السماع التفصيلى للأحاديث المسندة الذى نشأ فى مرحلة مبكرة، واستمر هذا فى أدوار تالية كالدور الذى نكتب عنه.

ويستثنى من هذا - التلقى الإجمالى ذلك - المحدثون الكبار أمثال ابن حجر العسقلانى الذى سمع تفصيليا أكثر ما تلقاه، ويشهد لذلك معجماه؛ المؤسس، والمفهرس.

ونعطى بعض الأمثلة على ذلك من المشيخات والبرامج:

ففى برنامج[1] المُجَارِى[2] المتوفى سنة (٨٦٢هـ).

يقول عن بعض شيوخه: «وسمعت بلفظ غيرى **بعضًا من كل كتاب يذكر**؛ فمن ذلك الجامع الكبير للحافظ أبى عيسى الترمذى، وسنن الإمام أبى عبد الرحمن النسائى،

وسنن أبى داود سليمان بن الأشعث، وسنن أبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى، وكتاب الإمام المحدِّث رزين، وكتاب الشفا للقاضى عياض، وكتاب المدارك له.

وتفقهت عليه فى مسائل من بعض الكتب المذكورة، وسمعت عليه تفقهًا بعضًا من كل كتاب يذكر بعد؛ فمن ذلك تفسير الإمام أبى عبد الله بن رزين، وكتاب العمدة فى الحديث، والأحكام الصغرى للإمام عبد الحق، والأنوار السنية فى الألفاظ السنية للمحدِّث أبى القاسم بن جزى، وعلم الحديث لابن الصلاح.

وأجاز لى جميع ذلك، وحدثنى بأسانيده المعلومة فيها».[٣]

ويقول عن بعض شيوخه أيضًا: «قرأت عليه بلفظى من آخر كتاب الحج من ابن الحاجب الفرعى إلى آخر الكتاب قراءة تفقه وبحث، وقرأت عليه أيضًا بلفظى أكثر كتاب التهذيب للبراذعى، وأجازنى بابن الحاجب، وعمم الإجازة وكتبها بخطه - رحمه الله»[٤].

وهكذا فى جميع البرنامج، ولكن لا يخلو هذا الكتاب من أنه سمع على شيوخه كتبًا كاملة.

ومن الأمثلة من كتاب المعجم المفهرس[٥] لابن حجر (٨٥٢هـ).

يصف ابن حجر تلقيه لكتاب الجهاد لابن أبى عاصم[٦] فيقول:

«أنبأنا أبو العباس أحمد بن أبى بكر الفقيه وأبو العباس أحمد بن على بن تميم **مشافهة منه ومكاتبة** من الأول قالاً: أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى **إجازة** إن لم يكن سماعًا»[٧].

أما كتاب الطهارة لأبى بكر بن أبى داود فيقول: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن موسى إجازة مشافهة[٨] ... إلخ».

ولكنْ كما قلنا: كثير من الكتب التى تلقاها عن شيوخه سمعها منهم، فهى تجل عن الحصر، ولا يخلو منها صفحة من صفحات كتابه المعجم المفهرس.

ومن هذه النصوص، ومن غيرها يتبين لنا أنه يقْتَصر فى كثير من الأحيان على سماع بعض الكتب كما يقتصر على الإجازات والمكاتبات التى كان يعتمد عليها قليلاً فى العصور المتقدمة.

وفى ظنى أن ذلك راجع إلى العدد الكثير من الكتب والمصنفات والمشيخات والأثبات التى ورثها أهل هذا الدور عمن سبقوهم، فابن حجر يذكر فى كتابه المعجم المفهرس (١٩٦٠) مصنفًا، وأغلب هذه المصنفات أخذ

كل واحـد منهـا عن أكـثـر من شـيخ، مما يتضاعف معه عدد الشيوخ.

- **منهج المحـدثين فى تصنيف الحـديث وعلومه فى هذا الدور :**

فى هذا الدور اكتملت المصنفات فى علوم الحديث رواية ودراية كأصول، ومن هنا كان التأليف فى هذا الدور مبنيا على هذا الأمر، فتنوعت المصنفات ما بين مجاميع موسوعية مبوبة لأحاديث مؤلفات المتقدمين، وكتب فى الزوائد على كتب السابقين، وخاصة على كتب أصول الحديث، وهى الكتب الستة، وكتب فى أطراف الكتب السابقة، وكتب فى اختصار بعض مؤلفات المتقدمين، وغير ذلك من أنواع التأليف التى تدور فى فلك كتب المتقدمين.

ونتناولها إن شاء الله - عز وجل وتعالى - بالتفصيل التالى:

أولاً : تأليف مجاميع موسوعية :

جمع أصحاب هذه الكتب كتبًا للمتقدمين ورتبوها على نحو معين كالترتيب الموضوعى أو الفقهى، ومن هذه الكتب:

١ - تيسير الوصول إلى جامع الأصول:

لعبد الرحمن بن على المعروف بابن الديبع الشيبانى[٩] (٨٦٦-٩٤٤هـ = ١٤٦١-١٥٣٧م)، وقد جمع فيه مؤلفه الأصول الستة: البخارى، ومسلم، والموطأ، والسنن الثلاث؛ لأبى داود، والترمذى، والنسائى .

وكان قد سبقه إلى ذلك ابن الأثير الجزرى فى كتابه **جامع الأصول**[١٠]، وقبله أبو الحسن رَزِين بن معاوية، وبعدهما تجريد الأصول فى أحاديث الأصول لشرف الدين هبة الله بن البارزى قاضى حماة.

فجاء بعد هؤلاء ابن الديبع وصنع كتابه هذا، وهو يقول فى مقدمة الكتاب: «فنظرت فى كل من الجامع وتجريده... فعزمت بعد استخارة الله تعالى على تيسيره للمنتفعين وتحبيره للمستمعين».[١١]

وتلافى فيه ما فى الكتب السابقة من أمور فيها مشقة على القارئ والباحث، وأهمها التكرار فى الأحاديث.

ورتب أبوابه كسابقيه على حروف المعجم مثل كتاب الإيمان يضعه فى حرف الهمزة وكتاب «البيوع» فى حرف الباء، وهكذا.

وقد طبع الكتاب فى مكتبة مصطفى البابى الحلبى بمصر فى أربعة أجزاء.

٢ - جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم السنن :

للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى[١٢] (٧٠١- ٧٤٤هـ).

وهو أوسع دائرة من الكتب السابقة التى جمعت الكتب الستة فهو قد ضم إلى الكتب الستة ـ الصحيحين والسنن الأربع ـ مسند الإمام أحمد، ومسند أبى بكر البزار، ومسند الحافظ أبى يعلى الموصلى، والمعجم الكبير للطبرانى، فهذه عشرة كاملة.

قال: «وأذكر فى كتابى هذا مجموع ما فى هذه العشرة، وربما زدت عليها من غيرها، وقلَّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه فى الدين»[١٣].

وقال: «وشرطى فيه أنى أترجم كل صحابى له رواية عن رسول الله ﷺ مرتبًا على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له فى الكتب - يعنى العشرة - وما تيسر لى من غيرها».

ورتبه - كما هو معلوم مما سبق - على أسماء الصحابة - رضوان الله عليهم - على طريقة المسانيد بمعنى أن يذكر الصحابى ويُعرِّف به بإيجاز ثم يذكر أحاديثه، ويرتب الصحابة فى الذكر على حروف المعجم.

وقد ساق الأحاديث بأسانيدها فى الكتب التى نقل منها [١٤].

٣ - مشكاة المصابيح :

لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزى[١٥] (ت٧٤١هـ-١٣٤٠م) وأصله كتاب مصابيح السنة للبغوى الفراء[١٦] (٤٣٣-٥١٦هـ).

ويقول فى مقدمته: «وكان كتاب المصابيح الذى صنفه الإمام محيى السنة، قامع البدعة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى- رفع الله درجته - أجمع كتاب صنف فى بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها».

«ولما سلك - رضى الله عنه - طريق الاختصار وحذف الأسانيد تكلم فيه بعض النقاد، وإن كان نَقلُه - وإنه من الثقات - كالإسناد، لكن ليس ما فيه أعلام كالأغْفال[١٧] - فاستخرت الله تعالى، واستوقفت منه - فأعلمت ما أغفله، فأودعت كل حديث منه فى مقره كما رواه الأئمة المتقنون والثقات الراسخون مثل أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، وأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى، وأبى عبد الله مالك بن أنس الأصبحى، وأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى، وأبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى...» وذكر الترمذى، وأبى داود، والنسائى، وابن ماجه، والدارمى، والدارقطنى، والبيهقى، ورزين العبدرى.

ثم قال: «وإنى إذا نسبت الحديث إليهم كأنى أسندت إلى النبى ﷺ؛ لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه».

ثم بين أنه اتبع البغوى فى المصابيح فى سرد الكتب والأبواب.

وكان البغوى قد رتب كتابه ترتيبًا موضوعيا على الكتب والأبواب أيضًا.

كما قسم البغوى أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان.

ويعنى بالصحاح: ما أخرجه الشيخان، وبالحسان: ما أورده غيرهما فى كتبهم.

أما التبريزى فقد قسم كل باب غالبًا إلى فصول ثلاثة:

أولها : ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفى بهما وإن اشترك فى الحديث غيرهما لعلو درجتهما فى الرواية.

ثانيها : ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين.

وثالثها : ما اشتمل على معنى الباب من ملحقات مناسبة مع محافظة على شرط الكتاب أى من إضافة الحديث إلى راويه من الصحابة والتابعين ونسبته إلى مخرجه من الأئمة المذكورين[١٨].

كما نقل التبريزى ما أشار إليه البغوى من غريب أو ضعيف أو غيرهما.

هذا وقد زاد التبريزى على أحاديث المصابيح نحوًا من (١٥١١) حديثًا، وهذب الكتاب، واستدرك على البغوى بعض ما وقع له من السهو.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات منها طبعة المكتب الإسلامى ببيروت (١٣٩٩-١٩٧٩)، الطبعة الثانية، بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى مع العناية بالكلام على درجات كثير من الأحاديث.

٤ - كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال :

للعلامة علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى (ت ٩٧٥هـ)[١٩].

وهذا أجمع كتاب فى سنة رسول الله ﷺ؛ إذ جمع فيه ما يقارب ثمانية وأربعين ألف حديث.

وقد جمع فيه مؤلفه بين جمع الجوامع للسيوطى بما فيه من سنن الأقوال والأفعال، والجامع الصغير وزياداته، وهما للحافظ السيوطى أيضًا.

وقد رتبه على الأبواب ترتيبًا موضوعيًا، ورتب الموضوعات على حروف المعجم، حسب عناوينها، فأحاديث الطهارة فى حرف الطاء، وأحاديث الصلاة فى حرف الصاد،... وهكذا، وهذا يختلف عن أصول الكتاب؛ جمع الجوامع والجامع الصغير وزياداته، فقد رتب السيوطى أحاديثها على حروف المعجم، ما عدا قسم الأفعال الذى رتبه على مسانيد الصحابة - رضى الله عنهم.

وكان مؤلف هذا الكتاب قد جمع كتابى الجامع الصغير وزياداته فى كتاب سماه «منهج العمال فى سنن الأقوال» ولما كان الجامع الصغير وزياداته قد أخذهما السيوطى من قسم الأقوال من جامعه الكبير، فقد بقى من هذا القسم ما لم يذكره السيوطى فى الكتابين السابقين، فأخذ المؤلف هذا الباقى ورتبه على الأبواب أيضاً، ثم استدرك ما فات كتاب سماه «الإكمال لمنهج العمال» ،ثم جمع منهج العمال والإكمال فى كتاب سماه «غاية العمال فى سنن الأقوال»، ثم جاء إلى قسم الأفعال من الجامع الكبير، وقد رتب السيوطى هذا القسم على المسانيد، فرتبه المؤلف على الأبواب وسماه «مستدرك الأقوال بسنن الأفعال» ثم ضم كل ذلك فى هذا الكتاب الذى سماه «كنز العمال».

وظهر هذا فى منهج الكتاب، فهو يذكر أولاً فى الباب أحاديث منهج العمال، ثم يذكر أحاديث الإكمال، ثم أحاديث قسم الأفعال.

فصار بهذا أجمع كتاب فى حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة رضوان الله عليهم[٢٠].

وهناك كتب تعد موسوعات ألفت فى هذا الدور كمجمع الزوائد للهيثمى، ولكننا سنتناولها فى النوع التالى من التأليف، وهو التأليف فى الزوائد - إن شاء الله تعالى.

ثانيًا : التأليف فى زوائد كتب بعض المتقدمين :

فى هذا الدور، رأى بعض العلماء تسهيلاً على الباحثين، وتسديداً لتخريجهم للأحاديث، استخلاص الأحاديث الزائدة على الأصول، وخاصة الكتب الستة، وإيداع هذه الزوائد فى كتب مستقلة تكتمل بها فائدة كتب الأصول وهذه الكتب نوعان: نوع ضم زوائد أكثر من كتاب، ونوع ضم زوائد كتاب واحد، ومن هذين النوعين:

١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :

للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (٧٣٥-٨٠٧)[٢١].

جمع الحافظ أبو بكر الهيثمى فى هذا الكتاب ما زاد على الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربع؛ سنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه. جمع فيه زوائد أحمد عليها فى مسنده، وزوائد الطبرانى فى معاجمه الثلاثة، وأبى يعلى فى مسنده، والبزار فى مسنده البحر الزخار.

وكان الحافظ الهيثمى قد جمع زوائد الإمام أحمد وأبى يعلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة - رضى الله عنهم - كل واحد منها فى تصنيف مستقل ما خلا المعجم الأوسط والصغير، فإنهما فى تصنيف

واحد، فأشار عليه زين الدين العراقى أن يجمع هذه التصانيف فى مصنف واحد وأن يحذف أسانيدها؛ كى يجتمع أحاديث كل باب منها فى باب واحد ويذكر بدل الأسانيد بيان درجاتها من الصحة والحسن وغيرهما.

فجاء هذا الكتاب الذى جمع هذه الكتب على صعيد واحد كتاباً حافلاً، معنوناً باسمه السابق ذكره[٢٢].

وتبدو أهمية مجمع الزوائد فى أمور، منها:

١ - أنه يسر للباحثين العثور على الحديث، حين يدلهم على أنه من الزوائد على الكتب الستة، وحين يعزو الحديث إلى من أخرجه من هذه الكتب الكبيرة الحجم الكثيرة الأحاديث.

٢ - أن هذه الكتب الذى جمع زوائدها معظمها على المسانيد، وقليل منها على الشيوخ كالمعجمين الأوسط والصغير، وكثير منها يصعب العثور على الحديث فيه بتقليب الصفحات، وأصعب من ذلك العثور على أحاديث موضوع معين، ولكن الحافظ الهيثمى يسر هذه الكتب للباحثين حين رتبها على الأبواب وعلى الموضوعات.

٣ - وإذا كان بعض هذه الكتب قد فقدت أجزاء منها، كالمعجم الكبير للطبرانى وبعضها لم يطبع إلا قريبًا، وبعضها لم يكتمل طبعه - فقد حفظ مجمع الزوائد أحاديث هذه الكتب؛ أى زوائدها، ويسرها للباحثين.

٤ - إذا كان الحافظ الهيثمى قد جرد الأحاديث من أسانيدها، والأسانيد هى طريق الحكم على الإسناد غالبًا - فإنه أعاض عن ذلك بأن حكم على رجال الأسانيد.

ولكن ينبغى أن يُتَنَبَّه إلى أن هذا لا يكفى فى الحكم على الحديث فيما يبين أن رجاله ثقات أو رجال الصحيح فقد تكون فيه علة تمنع صحته على الرغم من أن رجاله ثقات، وهذا ما لاحظناه أثناء قراءتنا لعلل ابن أبى حاتم، فقد يبين أبو حاتم أو أبو زرعة علة فى حديث، ويحكم عليه الهيثمى بأن رجاله ثقات[٢٣] كما أنه يقول فى مقدمته : «ومن كان من مشايخ الطبرانى فى الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن فى الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده» أ هـ. وهذا تساهل ظاهر فى التوثيق لا يخفى.

وكما ذكرنا من قبلُ فقد **أفرد الحافظ** لهذه الكتب التى جمع **زوائدها لكل منها كتاباً على حدة**، وذكر الأحاديث فيه بأسانيدها، وتعقيب صاحب الكتاب على هذه الأحاديث، وقد طبع منها **مجمع البحرين** فى زوائد المعجمين الأوسط والصغير،

وكشف الأستار في زوائد البزار، والمقصد العلى في زوائد أبي يعلى[٢٤]، وغاية المقصد في زوائد مسند الإمام أحمد[٢٥].

وبعونه - عز وجل وتعالى - يخرج الباقي إلى النور مطبوعًا ميسرًا للمستفيدين من سنة رسول الله ﷺ.

٢ - **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**: للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)[٢٦].

ويمتاز عن كشف الأستار بأمرين :

الأمر الأول : أنه ضم إلى الزوائد على الكتب الستة الزوائد على مسند أحمد، والحق أن هذا الضم لا يُتيح زيادة في الأحاديث، بل نقصًا فيها؛ لأن معناه أنه استبعد كل ما هو زائد على الكتب الستة، ولكنه في مسند أحمد.

ولهذا جاء تعداد أحاديث كشف الأستار (٣٦٩٨) بينما عدد أحاديث هذا الكتاب (٢٣٤١).

وأصل هذا الكتاب هو كشف الأستار كما يبين ابن حجر في المقدمة.

فهو يقول : «وقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار - رحمه الله - جمع أبي الحسن المذكور - يعني الهيثمي - على الكتب الستة، فرأيت أن أفرد ههنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد؛ لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته».

الأمر الثاني : هو تعقيب ابن حجر على الأحاديث وعلى أحكام الهيثمي في الحكم على الأسانيد.

وعلى سبيل المثال في الحديث رقم (٢).

وهو حديث رواه البزار عن أبي كامل، عن أبي عوانة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**من قال: لا إله إلا الله نفعته يومًا من دهره...**».

قال البزار: وهذا لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، ورواه عيسى بن يونس عن الثوري عن منصور أيضًا، وقد روى عن أبي هريرة موقوفًا، ورفعه أصح.

قال الشيخ - أي الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

قلت (أي ابن حجر): له علته؛ رواه حصين عن هلال فأدخل بينه وبين أبي هريرة رجلاً.

وهذا يؤكد ما قلناه أثناء كلامنا على مجمع الزوائد من أن الحافظ الهيثمي يحكم على ظاهر الإسناد فقط بصرف النظر عن كونه فيه علة أو لا.

وقد نشر الكتاب فى مؤسسة الكتب الثقافية عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣ - موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان :

للحافظ أبى بكر الهيثمى أيضًا (ت٨٠٧هـ).

وقد أفرد فيه زوائد ابن حبان فى صحيحه المسمى : التقاسيم والأنواع على الصحيحين. يقول فى مقدمة الكتاب: «فقد رأيت أن أفرد زوائد صحيح ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على صحيح البخارى ومسلم - رضى الله عنهما - مرتبًا ذلك على كتب الفقه أذكرها لكى يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة فى عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه فى شىء منهما».

وساق الأحاديث فيه بأسانيدها عند ابن حبان بناء على نصيحة أبى زرعة ابن شيخه عبد الرحيم العراقى؛ وذلك لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، وقد طبع هذا الكتاب فى المكتبة السلفية بالقاهرة وبغيرها.

٤ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

يشتمل هذا الكتاب على زيادات مسانيد: أبى داود الطيالسى، والحميدى، وابن أبى عُمر العدنى، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبى بكر بن أبى شيبة، وعبد بن حميد، والحارث ابن أبى أسامة.

ويشتمل أيضًا على زيادات مسند إسحاق ابن راهويه، وقد وقف منه على مقدار النصف تقريبًا، وتتبع ما فات شيخه الهيثمى من مسند أبى يعلى الكبير لكونه اقتصر فى كتابه على الرواية المختصرة.

فكمل له من ذلك - كما يقول: عشرة دواوين.

وهذه الزوائد على الكتب السبعة: الصحيحين، وأبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، ومسند أحمد.

ورتب الكتاب على أبواب الأحكام الفقهية.

وشرطه فيه: «ذكر كل حديث ورد عن صحابى لم يخرجه الأصول السبعة - السابقة - من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحيانًا».

وقد ساق ابن حجر الأحاديث بأسانيدها ابتداء من المصنفين أصحاب الكتب الثمانية أو العشرة.

وكثيرًا ما يحكم على الإسناد، من مثل

قوله فى الحديث الأول فى الكتاب، قال بعد أن روى الحديث عن أبى يعلى: قلت: إسناده حسن، فإن الحمانى، وهو يحيى لم ينفرد به.

وفى الحديث الثانى قال بعد أن روى الحديث عن مسدد بسنده إلى ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ من قوله: هذا موقوف رجاله ثقات.

هذا وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة كما تركه ابن حجر مسندًا(٢٧).

وقد طبع الكتاب قبلُ مجردة أحاديثه من الأسانيد، وأرجح ـ كما رجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى ـ أن التجريد ليس من ابن حجر، وإنما من أحد من أتوا بعده.

٥ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة:

للحافظ أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل البوصيرى (٧٦٢-٨٤٠هـ = ١٣٦٠-١٤٣٦م)(٢٨).

وهو شبيه بالمطالب العالية - الكتاب السابق - فهو فى مجاله، وإن كان يختلف عنه باختلاف المؤلِّفَيْن لهما، وعمل كل منهما فى تقديم الزوائد.

وهو فى زوائد أبى داود الطيالسى، ومسدد، والحميدى، وابن أبى عمر، وإسحاق ابن راهويه، وأبى بكر بن أبى شيبة، وأحمد ابن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبى أسامة، وأبى يعلى الموصلى الكبير على الكتب الستة: الصحيحين، وسنن أبى داود، والترمذى، والنسائى الصغرى، وابن ماجه ـ رضى الله عنهم أجمعين.

وهو يبين شرطه فيقول: «فإن كان الحديث فى الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابى واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم فأخرجه بتمامه، ثم أقول فى آخره: رووه أو بعضهم باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندى أحمد والبزار وصحيح ابن حبان وغيرهم - كما سَيُرَى - إن شاء الله تعالى.

وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته وإن كان المتن واحدًا، وأنبه عقب الحديث، وأنبه أنه فى الكتب الستة من طريق فلان مثلاً إن كان؛ لئلا يظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث فى الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابى آخر ورأيته فى غير الكتب الستة نبهت عليه للفائدة؛ وليعلم أن الحديث ليس بفرد، وإن كان الحديث فى مسندين فأكثر من طريق صحابى واحد أوردته بطرقه فى موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض

أصحاب المسانيد معنعنًا، وبعضهم صرح بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد فى إسناد واحد ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه، وإن كان الحديث فى مسند بطريقين فأكثر ذكرت اسم صاحب المسند فى أول الإسناد، ولم أذكره فى الثانى ولا ما بعده... وهذا فى **الإسناد**.

وأما **المتن** فإن اتفقت المسانيد على متن بلفظ واحد سقت متن المسند الأول حَسْبُ، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرت متن كل مسند. وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه، ثم أقول فى آخره: فذكره».[٢٩]

هذا وقد ضم إلى الكتب العشرة - كما ذكر فى المقدمة: «ما رواه البخارى تعليقًا، وأبو داود فى المراسيل، والترمذى فى الشمائل، والنسائى فى الكبرى، وفى عمل اليوم والليلة، وغير ذلك مما ليس فى شىء من الكتب الستة».

قال: ورتبته على مائة كتاب، وذكرها فى المقدمة.

كما قدم قبل الشروع فى الكتاب مقدمة فى تراجم أصحاب المسانيد العشرة.

وقد ساق البوصيرى الأحاديث بأسانيد أصحاب المصنفات التى أخذ منها.

وحكم على بعض الأسانيد.

فمثلاً فى الحديث الأول، حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «أى الأعمال أفضل؟ قال رسول الله ﷺ: «**إيمان بالله وتصديق به، وجهاد فى سبيله...**».

رواه عن ابن أبى شيبة وأبى يعلى.

ثم بين أنه رواه أحمد فى مسنده والطبرانى فى معجمه بإسنادين أحدهما حسن.

وفى الحديث الثانى قال: إسناده صحيح. وهكذا.

ومنهج البوصيرى فى هذا الكتاب موسع، وكما قال: «فجاء بحمد الله وعونه كتابًا حافلاً، وإمامًا كاملاً». [٣٠]

ولكن سأله بعض إخوانه أن يجرد المتن، ليعم النفع بها العباد، فاستخار الله عز وجل، وأجابهم إلى ما طلب؛ لما وقر عنده من صدق نيته.

فجاء الكتاب الذى سنتكلم فيه فى التالى :

٦ - مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة :

للبوصيرى نفسه.

وهو اختصار إتحاف الخيرة المهرة، قال مبينًا اختصاره: «فأوردتهما - أى أحاديث الإتحاف - محذوفة الإسناد، فإن اتضح

الكلام على إسناد حديث من صحة وحُسْنٍ وضعف قدمته، وما لم يتضح تركت الكلام عليه، ما لم يكن الحديث عند من التزم الصحة كابن حبان والحاكم».

ثم فصل باقى منهجه فى الكتاب، وهو نفسه منهج إتحاف الخيرة الذى نقلناه هناك(٣١).

ونعطى أمثلة توضح منهجه:

ففى أول حديث، وهو حديث عبادة الذى سبق فى الكلام على الكتاب السابق قال: رواه أبو يعلى الموصلى، واللفظ له، وأبو بكر بن أبى شيبة، وأحمد بن حنبل، والطبرانى بإسناد حسن.

وفى الذى بعده: رواه أبو يعلى الموصلى بسند صحيح واللفظ له، وأبو بكر بن أبى شيبة، وأحمد بن حنبل.

وفى الحديث الثالث: عن الشفاء بنت عبد الرحمن، وكانت من المهاجرات الأول - قالت: سمعت رسول الله ﷺ : سئل عن أفضل الأعمال قال: «**إيمان بالله، وجهاد فى سبيل الله، وحج مبرور**».

قال البوصيرى: رواه أبو بكر بن أبى شيبة واللفظ له، وأحمد بن حنبل، والحارث بن أبى أسامة، وأبو يعلى الموصلى، وعبد الرحمن بن حميد، إلا أنه قال: الشفاء بنت عبيد الله - وكانت من المهاجرات.

ومدار أسانيد هذا الحديث على عبد الرحمن المسعودى، وقد اختلط بأخرة، ولم يعلم حال من روى عنه: هل هو قبل الاختلاط أو بعده أو فى الحالين(٣٢).

وهذا تلخيص ذَكِىٌّ لما فى الأصل وهو إتحاف الخيرة المهرة.

وهكذا، فللبوصيرى جهد كبير فى هذا الكتاب وفى أصله يتعدى ذكر الزوائد إلى الكلام على الأحاديث، والحكم على أسانيدها، وغير ذلك من الفوائد.

٧ - هذا وقد أُفرِدَتْ كتبٌ لزوائد بعض هذه الكتب التى ضمها كتابا المطالب العالية، وإتحاف المهرة، ومنها:

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبى أسامة (١٨٦-٢٨٢):

للحافظ نور الدين على بن سليمان بن أبى بكر الهيثمى (٧٣٥-٨٠٧).

وهو على غرار زوائد المؤلف السابقة، كشف الأستار، والمقصد العلى، ولم يحكم على أسانيد الكتاب، ويسد هذه الفجوة إتحاف الخيرة ومختصره للبوصيرى، كما تقدم والمطالب لابن حجر العسقلانى، فى بعض الأحيان.

وطبع الكتاب محققًا فى مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة(٣٣) مع التعليق عليه من جهة الإسناد والمتن.

ثالثًا : التأليف فى كتب الأطراف :

حظيت الأصول، وخاصة الكتب الستة بنوع آخر من الخدمة، وهى فهرستها على نحو ييسر الحصول على الحديث فيها بطريقة حاصرة لطرقه وذلك بذكر أطراف أحاديثها وبيان مواضعها عامة فيها، من هذه الكتب :

١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف ابن عبد الرحمن المزى (٦٥٤- ٧٤٢هـ)[٣٤].

والمراد بالأطراف أطراف الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربع.

قال فى خطبة الكتاب: «فإنى عزمت على أن أجمع فى هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ أطراف الكتب الستة التى هى عمدة أهل الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام».

وضم إلى الكتب الستة - كما يقول: ما يجرى مجراها من مقدمة كتاب مسلم، وكتاب المراسيل لأبى داود، وكتاب العلل للترمذى، وهو الذى فى آخر كتاب الجامع له، وكتاب الشمائل له، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائى.

وقد اعتمد فى هذا الكتاب على كتب سبقته فى هذا المجال، وهى كتاب أبى مسعود الدمشقى، وكتاب خلف الواسطى فى أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبى القاسم ابن عساكر فى كتب السنن الأربع وما تقدم ذكره معها، واعتمد فى سنن النسائى، السنن الكبرى وهى تزيد على الصغرى المعروفة بـ «المجتبى» نحو عشرين كتابًا.

وأضاف إليها من الزيادات التى أغفلوها.

وكثيرًا ما يبين أوهامًا وقعوا فيها[٣٥].

ورتبه على مسانيد الصحابة مع ترتيبهم فى الذكر على حروف المعجم، وذكر أنه رتبه على ذلك مثل ترتيب كتاب أبى القاسم ابن عساكر.

ويرتب مسند كل صحابى على حسب من روى عنه، وعلى حروف المعجم أيضًا، وإذا كان المسند كثير الأحاديث كمسند أبى هريرة رضي الله عنه، أو مسند عائشة ـ رضى الله عنها ـ عرض من رووا عن الصحابى على ترتيب حروف المعجم، ومن رووا عن هذا الراوى على حروف المعجم أيضًا، وهكذا.

فيقدم محمد بن شهاب الزهرى عن أنس فى حرف الميم، ثم يرتب من رووا عن الزهرى على حروف المعجم، فما رواه مالك عنه فى حرف الميم مثلاً.

وهو يذكر طرف متن الحديث، ثم يبين من أخرجه وأسانيده عند كل منهم، ويذكر الكتاب الذى ذكر فيه الحديث فى داخل هذه

الكتب ككتاب الصلاة، والحج، والنكاح، وهكذا.

وقد هيأ الله - عز وجل - للكتاب رجلاً فاضلاً هو السيد عبد الصمد شرف الدين أحد فضلاء الهند اجتهد فى تحقيقه ونشره، وأضاف إلى الكتاب إلى جانب تحقيقه خدمة هامة، وهى ذكر أرقام أبواب الكتب؛ فالمزى يقول مثلاً فى الصلاة فيضع الشيخ عبد الصمد بين قوسين رقم الباب فى الصلاة، وهكذا.

إلى جانب خدمات أخرى للكتاب ذكرها فى مقدمة تحقيقه لا تتسع عُجَالَتنا هذه لها.

وذكر فى هامش الكتاب «النكت الظراف على أطراف المزى» لابن حجر، وله فيها استدراكات وتعقبات وإضافات فى غاية الفائدة.

وهذا كله يذكر له ولا ينكر، ويشكر عليه، فقد سد فراغًا فى المكتبة الحديثية، وأفاد طلبة العلم من ظهور هذا الكتاب فائدة كبيرة.

وقد حقق الكتاب أخيرًا الدكتور بشار عواد على مخطوطات للكتاب وأضاف خدمات للكتاب إلى جانب تحقيقه، وأبرزهَا ذكر أرقام الأحاديث بدلاً من ذكر أرقام الأبواب فى الكتب، وقد وفر هذا على الباحثين وقتًا طويلاً؛ لأن أرقام الأبواب مختلفة فى الطبعات - أما الأرقام للأحاديث فمتماثلة - تقريبًا. وكذلك أضاف فى هوامش الكتاب بعض الكتب التى خرجت الحديث كمسند أحمد وغيره مع ذكر أرقامها، فجزاه الله تعالى خيرًا.

٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة:

للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وقد جمع فيه ابن حجر - رحمه الله تعالى - أطراف عشرة كتب، منها كتب شرط مؤلفوها الصحة، وهى: صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وضم إليها كتباً أخرى وهى: الموطأ، والمسند للشافعى، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى، وسنن الدارمى، والمنتقى لابن الجارود، ومستخرج أبى عوانة على صحيح مسلم.

ولما كان ابن خزيمة ليس كاملاً عنده فقد أردف هذه بسنن الدارقطنى.

يقول فى مقدمة الكتاب: «ثم إنى نظرت فيما عندى من المرويات فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة؛ فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى

الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبى الحجاج المزى وترتيبه إلا أنى أسوق ألفاظ الصيغ فى الإسناد غالبًا لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

ثم إن كان حديث التابعى كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبًا، وكذا الصحابى المتوسط». ثم ذكر هذه الكتب ورقومها: **مى** للدارمى، **خز** لابن خزيمة، ولابن الجارود **جا**، ولأبى عوانة **عه**، ولابن حبان **حب**، وللحاكم أبى عبد الله فى المستدرك **كم**.

قال: «ثم أضفت إلى هذا الكتب الستة أربعة كتب أخرى، وهى الموطأ لمالك، والمسند للشافعى، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار للطحاوى؛ لأنى لم أجد عن أبى حنيفة مسندًا يعتمد عليه.

فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بالسنن للدارقطنى، جبرًا لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة. وجعلت للطحاوى **طح**، وللدارقطنى **قط**. فإن أخرجه الثلاثة الأُوَل أفصحت بذكرهم، أعنى: مالكًا والشافعى وأحمد. وهذه المصنفات قلّ أن يشذ عنها شىء من الأحاديث الصحيحة لاسيما فى الأحكام، إذا ضم إليها أطراف المزى».

ومن خلال استعمالنا للكتاب وجدنا ابن حجر ترك بعض الأحاديث فى هذه الكتب، ربما لأنها لم توجد فى نسخه الخطية من تلك الكتب.

وقد اكتفى ببعض الطرق دون بعض فى الكتاب الواحد، وهذا استنبطناه أيضًا من خلال مصاحبتنا له فى تخريج بعض الأحاديث.

ورتب ابن حجر هذا الكتاب على مسانيد الصحابة وعلى حروف المعجم فى الصحابة وعلى حروف المعجم فيمن رووا عنهم - كما أشار ابن حجر فى المقدمة.

ونعطى مثالاً من هذا الكتاب يتضح منه منهج ابن حجر فيه:

فى مسند أنس قال ابن حجر: الأزهر بن راشد عنه. يعنى عن أنس رضي الله عنه.

حديث: «**لا تستضيئوا بنار أهل الشرك، ولا تنقشوا عربيًا**».

طح - أى الطحاوى - فى الكراهية: ثنا ابن أبى عمران، ثنا محمد بن الصباح، ثنا هشيم، عن العوام بن حوشب عنه بهذا. أى عن الأزهر.

قال: فسألت الحسن فقال: قوله: «لا تنقشوا عربيًا»، أى: لا تنقشوا فى خواتيمكم محمد رسول الله. وقوله: «لا تستضيئوا»: أى لا تشاوروهم فى أموركم. رواه أحمد : ثنا هشيم.

هذا، وقد عنى بتحقيق الكتاب مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة. على يد جماعة من العلماء؛ اختص كل واحد بجزء منه تقريبًا.

وقد قدموا خدمة للكتاب، فإشارة ابن حجر إلى موضع الحديث عامة، ولكن المحققين دلوا على موضع الحديث تحديدًا فى كل كتاب[٣٦].

فمثلاً الحديث السابق بينوا فى الهامش أنه فى شرح معانى الآثار فى (٤/٢٦٣)، وفى أحمد فى (٣/٩٩).

وترجموا لكل صحابى فى بداية مسنده، ولكل تابعى روى عن الصحابى كما لهم عنايات أخرى بالحديث يدركها كل من قرأ الكتاب والتعليقات عليه.

التأليف فى اختصار بعض مؤلفات المتقدمين :

وذلك بحذف الأسانيد وحذف بعض المتون خاصة المكرر منها، وذلك مثل:

١ - مختصر كتاب قيام الليل، وقيام رمضان، وكتاب الوتر : لمحمد بن نصر المروزى (ت٢٩٤هـ)[٣٧].

وهذا المختصر لأحمد بن على المقريزى (ت٨٤٥هـ)[٣٨].

وهو يبين عمله فى هذا الكتاب فيقول: «على أنى أحذف المكرر من الأحاديث المسندة والآثار، وأورد جميع ما فيه من الأحاديث المسندة بأسانيدها، وجميع الآثار مع حذف أسانيدها».

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة[٣٩].

٢ - مختصر كتاب الخلافيات للبيهقى (٣٨٤-٤٥٨هـ):

والمختصر لأحمد بن فَرْح اللخمى الإشبيلى الشافعى (٦٢٥-٦٩٩هـ= ١٢٢٧-١٣٠٠م)[٤٠].

وكتاب الخلافيات هو فى بيان المسائل التى اختلف فيها الشافعى وأبو حنيفة مما ورد فيه حديث أو أثر.

والبيهقى والإشبيلى شافعيان، ولهذا كان اتجاههما واحدًا، وهو الإشارة إلى مذهب الشافعى وأدلته، بما فيه من انتصار لمذهب الشافعية.

والإشبيلى قد اختصر أسانيد أحاديث الخلافيات وبعض الأدلة غير الأحاديث والآثار.

وقد أورد محقق الكتاب نصا للخلافيات وما يقابله من المختصر، ويتجلى فيه ما ذكرناه[٤١]. وقد طبع الكتاب[٤٢].

• **التأليف فى أحاديث الأحكام :**

سعد هذا الدور بكتب هامة فى أحاديث الأحكام؛ أى الأحاديث التى يستنبط منها أحكام فقهية.

ومن هذه الكتب:

١ - الإلمام بأحاديث الأحكام :

لتقى الدين أبى الفتح محمد بن على بن وهب المصرى القشيرى المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ)[٤٣].

وهو كتاب جمع فيه مصنفه أحاديث **الأحكام الصحيحة**، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، وبين شرطه فى الكتاب فى مقدمته فقال:

«وشرطى فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكى رواة الأخبار، وكان صحيحًا على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقًا أعرض عنه وتركه، وفى كلٍ خير».

وواضح من هذا أنه جمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة **عند المحدثين** أو **عند الفقهاء** ولو كان للمحدثين فى صحتها نظر.

وقد جرده من الأسانيد ما عدا الصحابى، وعزى كل حديث إلى من أخرجه من أصحاب الأصول الصحاح، كما حكم على كثير من الأحاديث أو عزى تصحيحها إلى أحد الأئمة.

ونأخذ مثالاً على هذا:

الحديث الأول فى الكتاب هو: عن أبى هريرة ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : «**هو الطهور ماؤه، الحل ميتته**».

ذكره هكذا، ثم عقب عليه بقوله: أخرجه الأربعة: أبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه. وصححه الترمذى، وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه، ورجح ابن منده أيضًا صحته.

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة، وآخر ما وقفت عليه طبعة محققة على عدة نسخ خطية وفى مجلدين[٤٤].

٢ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وهو - كما يتبين من اسمه - فى أحاديث الأحكام، وقد أودع فيه ابن حجر غالبًا الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، وقل أن تجد

فيه حديثًا ضعيفًا، ويستشف هذا من قوله فى المقدمة: «فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حَرَّرْتُه تحريرًا بالغًا، ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطالب المبتدى، ولا يستغنى عنه الراغب المنتهى».

ثم بين منهجه فى الكتاب فقال: «وقد بينت عقيب كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة».

ويفهم من هذا أنه يشير إلى درجة الحديث.

ومثال على ذلك فى الحديث الأول عنده، وهو الحديث السابق الأول عند ابن دقيق العيد ساقه مختصرًا ومقتصرًا على قول رسول الله ﷺ دون السؤال. ثم قال: أخرجه الأربعة وابن أبى شيبة، واللفظ له. وصححه ابن خزيمة والترمذى.

و قد جرده المؤلف من الأسانيد، ورتبه على أبواب الفقه.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات[٤٥].

٣ - المنتقى فى الأحكام الشرعية :

لمجد الدين أبى البركات عبد السلام بن تيمية (٥٩٠-٦٥٢هـ)[٤٦].

وهو أوسع من السابقين ويضم الصحيح والحسن والضعيف، ويقول فى مقدمته: «هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التى ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الإمام أحمد، وجامع أبى عيسى الترمذى، وكتاب السنن لأبى عبد الرحمن النسائى، وكتاب السنن لأبى داود السجستانى، وكتاب السنن لابن ماجه القزوينى، واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد.

وذكرت فى ضمن ذلك شيئًا يسيرًا من آثار الصحابة، ورتبت الأحاديث فى هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا؛ لتسهل على مبتغيها، وترجمت لها أبوابًا ببعض ما دلَّت عليه من الفوائد».

وقد بيَّن أنه إذا كان السبعة الذين ذكرهم آنفًا قد رووه قال: رواه الجماعة، ولأحمد مع البخارى ومسلم متفق عليه، ولما رواه البخارى ومسلم أخرجاه، ولبقيتهم: رواه الخمسة : أى الأربعة وأحمد. ومما أُخذ على هذا الكتاب مع أهميته سكوت المؤلف - رحمه الله - عن بيان ضعف ما يكون ضعيفاً من الأحاديث التى يوردها، بل منها ما يكون ضعفه مذكورًا فى المصدر الذى عزاه إليه، فلا ينقله منه[٤٧].

والحديث الأول هو حديث أبى هريرة فى ماء البحر، ساقه، ثم قال: رواه الخمسة، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة وآخرها طبعة دار ابن الجوزى عام ١٤٢٣هـ.

٤ - المحرر فى الحديث :

لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى (٧٠٥-٧٤٤هـ)[٤٨].

يقول ابن عبد الهادى فى مقدمة الكتاب مبينًا شرطه ومنهجه فى الكتاب: «فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية فى الأحكام الشرعية، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين، والحفاظ المعتمدين، كمسند الإمام أحمد، وصحيحى البخارى ومسلم، وسنن أبى داود، وابن ماجه، والنسائى، وجامع أبى عيسى الترمذى، وصحيح أبى بكر بن خزيمة، وكتاب الأنواع والتقاسيم لأبى حاتم بن حبان، وكتاب المستدرك للحاكم أبى عبد الله النيسابورى، والسنن الكبير للبيهقى، وغيرهم من الكتب المشهورة.

وذكرت بعض من صحح الحديث أو ضعفه، والكلام على بعض رواته من جرح أو تعديل، واجتهدت فى اختصاره وتحرير ألفاظه، ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا ليسهل الكشف منه، وما كان متفقًا عليه فهو ما اجتمع البخارى ومسلم على روايته، وربما أذكر فيه شيئًا من آثار الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين».

وقد طبع الكتاب[٤٩] وبين أيدى الدارسين.

التأليف المعجمى للأحاديث :

فى هذا الدور ألفت بعض المعاجم للأحاديث، وقد جمعت الكثير من كتب السنة ورتبت الأحاديث فيها ترتيبًا معجميا. ومن هذه الكتب:

١ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير :

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت٩١١هـ)[٥٠].

قال السيوطى فى مقدمته مبينًا شرطه ومنهجه فيه: «قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية، وقسمته قسمين: **الأول:** أسوق فيه لفظ المصطفى بنصه... وأتبع متن الحديث بذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصحابة - رضى الله عنهم - من واحد إلى عشرة أو أكثر من عشرة، سالكًا طريقه بطرق، منها صحة الحديث وحسنه وضعفه، مرتبًا ترتيب اللغة على حروف المعجم، مراعيًا أول الكلمة فما بعده». **ثم ذكر إشارات له تبين ما إذا كان الحديث صحيحًا أو غير صحيح.**

«**والثانى:** الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول أو فعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك مرتبًا على مسانيد الصحابة».

وهذا الكتاب **هو أصل كنز العمال** الذى

رتب فيه التقى الهندى الأحاديث على الكتب والأبواب[٥١].

٢ - الجامع الصغير وزيادته :

وهما للحافظ السيوطى أيضًا.

أما الجامع الصغير فإنه يقول فى مقدمته - إنه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، وكما يقول فيه أيضًا: صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب. وجمع فيه أزيد من عشرة آلاف حديث.

ورتبه على حروف المعجم مراعيًا أول حرف من أول لفظة فى أول الحديث فما بعده.

كما بين أنه مقتضب من جمع الجوامع، الكتاب السابق.

وقد عقب كل حديث بصحابيه، ومن أخرجه تارة بالرمز، الدال على الكتاب، وتارة بالتصريح باسمه، ورمز له بما يبين صحيحه من حسنه من ضعيفه، وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة[٥٢].

أما الزيادة فهى عبارة عن ذيل عمله بعد الفراغ من الجامع الصغير، وجعل ترتيبه كترتيب الأصل، ويبلغ عدد أحاديثه نحو ألف حديث. ولم يطبع هذا الذيل مستقلاً حتى الآن حسب علمى، مع وجود عدة نسخ خطية له، ولكن جمعه مع الجامع الصغير الشيخ يوسف النبهانى، قال: «فجمعتهما فى هذا الكتاب ومزجتهما مزج مؤلف واحد». وسماه «**الفتح الكبير**» وميز أحاديث الزيادة بوضع حرف «ز» فى أوائلها. وترتيب الكتاب أتقن من ترتيب الأصل. وطبع الكتاب فى مكتبة عيسى الحلبى - مصر.

ثم قام الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى - رحمه الله - بتقسيمه إلى قسمين: **أحدهما** سماه «صحيح الجامع الصغير وزيادته»، وذكر فيه الصحيح والحسن من وجهة نظره. **والثانى** سماه «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» وذكر فيه الضعيف والموضوع من وجهة نظره، وبذلك خالف السيوطى فى كثير من أحكامه على أحاديث الكتابين، معتمداً على النظر فى أسانيد ما وقف عليه من المصادر التى عزا السيوطى إليها الحديث فى الغالب.

التأليف فى الشروح الحديثية :

فى هذا الدور ظهرت شروح مُمَيَّزة، ولها أصالة جعلتها عمدة فى بابها فيما تلاها من العصور، ومن هذه الكتب :

١ - الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى :

لمحمد بن يوسف الكرمانى (٧١٨-٧٨٦هـ)[٥٣].

بين فى مقدمته احتياج صحيح البخارى إلى كتاب جامع لشرح الألفاظ اللغوية الغريبة ووجه الأعاريب النحوية البعيدة، وبيان الخواص التركيبية، واصطلاحات المحدثين، ومباحث الأصوليين والفوائد الحديثية، والمسائل الفقهية، وضبط الروايات الصحيحة، وتصحيح أسماء الرجال، وألقاب الرواة وأنسابهم وصفاتهم ومواليدهم ووفياتهم، وبلادهم ومروياتهم، والتلفيق بين الأحاديث المتنافية الظواهر... إلى آخر ما ذكر.

وقد ألف هذا الكتاب تلبية لهذه الحاجات(٥٤). وحقق فيه جوانب منهجه السابق ذكرها فى الجملة.

٢ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

جعل للكتاب مقدمة وهى هدى السارى، فى مسائل تتعلق بالكتاب عامة، ثم بين خطته فى الكتاب وشرطه فيه فقال: «فأسوق - إن شاء الله - الباب وحديثه(٥٥) أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما - إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات... » إلى آخر ما ذكر فى مقدمته ومنها عنايته بوصل تعاليق البخارى، وبالجواب عما تكلم فيه من أحاديث الصحيح، وعمن تكلم فيه من رجاله. وقد طبع الكتاب عدة طبعات(٥٦).

هذا ويعتبر الكتاب من أفضل شروح البخارى حتى قيل فى شأنه «لا هجرة بعد الفتح».

٣ - عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى :

لبدر الدين محمود بن أحمد العينى (٧٦٢-٨٥٥هـ)(٥٧).

يقول فى مقدمته مبينًا هدفه من شرحه للبخارى: «لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأبين ما فيه من المعضلات، وأوضح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران». وخلاصة منهجه فيه أنه يقسم شرح الحديث إلى مباحث فى مقدمتها بيان علاقته بعنوان الباب الذى ذكر تحته.

ويعرف برجال إسناد الحديث عند البخارى باختصار، ويبين ما فى تلك الأسانيد من لطائف إسنادية، ويخرج الحديث ببيان مواضعه الأخرى عند البخارى فى صحيحه ثم يعزوه لمن خرجه غيره وخاصة بقية الكتب الستة وهى صحيح مسلم والسنن الأربعة. ثم

يذكر الجوانب اللغوية والإعرابية والبلاغية فى الحديث، ويعنى بهذه الجوانب أكثر من غيره لما هو معروف أنه كان من علماء اللغة والنحو فى عصره، ثم يذكر الأحكام المستفادة من الحديث وأقوال العلماء فيها، وقد يخصص مبحثاً للأسئلة والأجوبة عما يتعلق بالحديث من أحكام وغيرها. ومع استفادته الظاهرة من شرح الحافظ ابن حجر، وغيره، إلا أن له إفادات وإضافات عديدة لا تخفى.

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة[٥٨].

٤ - المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج :

للإمام يحيى بن شرف النووى (٦٣١-٦٧٦هـ)[٥٩].

يقول فى مقدمته: «فقد استخرت الله تعالى الكريم الرءوف الرحيم فى جمع كتاب فى شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات... فأذكر إن شاء الله جملاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معانى الألفاظ اللغوية...» إلى آخر ما ذكر فى مقدمته مما يبين جوانب شرحه لمسلم.

وقد ترجم النووى للأبواب تراجم مفيدة، ومعلوم أن مسلمًا لم يترجم لأبوابه.

وقد استفاد النووى ممن سبقه فى شرح مسلم وغيره وخاصة إكمال القاضى عياض فى كتابه إكمال المعلم[٦٠]، فهو ينقل منه كثيرًا، وكذلك المازرى فى كتابه المعلم بفوائد مسلم[٦١].

٥ - النفح الشذى فى شرح جامع الترمذى :

لأبى الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى[٦٢] (٧٣٤هـ). قال فى مقدمته: «فاتفق من مدة أنه قرئ رواية، فلم يخل مجلس الرواية والسماع من فائدة تستفاد ونكتة ربما تستجاد، ومما نقلته من كتاب أعزوه إليه، أو سمعته من عالم أرويه عنه.. أو مما جاء به الذهن الركود وجادت به القريحة وقلَّ أن تجود، أو مما أنتجته المذاكرة واستحضرته المحاضرة، فكنت أرى من ذلك تقييد ما أستحسنه...».

فكان هذا التقييد هو الشرح المبارك[٦٣].

ومن الكتب التى ألفت فى هذا الدور فى هذا الفن، ولكن لا يتسع المجال للكلام عليها:

٦ - مرقاة الصعود إلى شرح سنن أبى داود[٦٤]:

للحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ).

٧ - **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**(٦٥):

لسراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن(٦٦) (٧٢٣-٨٠٤هـ / ١٣٢٣- ١٤٠١م).

وعمدة الأحكام هو لعبد الغنى المقدسى (٦٠٠هـ) ويضم أحاديث الأحكام المتفق عليها من الصحيحين ويعتبر أوسع شروح الكتاب فى عصره.

التأليف فى موضوعات خاصة :

وهى وإن كانت ليست على غرار الموسوعات السابقة إلا أنها أيضًا استفادت من كتب السابقين فى موضوع خاص.

● **ومن هذه الكتب :**

١ - **حلية الأبرار وشعار الأخيار فى الدعوات والأذكار :**

لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى (٦٣١-٦٧٦هـ) .

٢ - **التذكرة بأمور الآخرة :**

لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن فرح الأنصارى(٦٧) القرطبى (ت٦٧١هـ) صاحب التفسير . وطبع أكثر من طبعة(٦٨).

٣ - **البدور السافرة فى أمور الآخرة**(٦٩): للسيوطى (٩١١هـ).

٤ - **الخصائص الكبرى**، وسمى: «كفاية الطالب اللبيب فى خصائص الحبيب»(٧٠) لأبى الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٩١١هـ).

٥ - **الكلم الطيب** : لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) وهو فى أذكار اليوم والليلة(٧١).

٦ - **الوابل الصيب من الكلم الطيب:** لابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) وهو مثل سابقه مع مقدمات فى الذكر وفوائده(٧٢).

٧ - **الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة:** للسيوطى (٩١١هـ). وهو مطبوع.

٨ - **المتجر الرابح:** لعبد المؤمن بن خلف الدمياطى(٧٣) (٦١٣-٧٠٥هـ).

التأليف فى تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية: كالفقه وأصوله، والتفسير، والعقيدة وغيرها.

وقد حفل هذا الدور بكتب تعدُّ عمدة فى بابها، **ومن هذه الكتب:**

١ - **نصب الراية لأحاديث الهداية :**

للحافظ جمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف الحنفى الزيلعى (٧٦٢هـ)(٧٤). وهو تخريج لأحاديث كتاب الهداية فى الفقه الحنفى للمرغينانى(٧٥) وقد زاد فيه على

تخريج أحاديث كتاب الهداية أمرين هامين **أحدهما:** أحاديث يستدل بها فى الباب ولم يذكرها صاحب الهداية ويعنون لها بـ «أحاديث الباب». **الثانى** : أحاديث يستدل بها المخالفون للأحناف ويعنون لها بـ «أحاديث الخصوم» ولكنه مع ذلك لا يظهر تعصباً لأدلة المذهب الحنفى بل يضعف بعضها.

وفى موضوعه أيضًا :

٢ – الدراية فى تخريج أحاديث الهداية :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ).

وهو تلخيص للكتاب السابق نصب الراية، وإن كان فيه من الفوائد ما ليس فى الكتاب الأصل؛ نصب الراية[٧٦].

٣ – البدر المنير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير[٧٧]:

للإمام أبى حفص عمر بن على الأنصارى الشافعى المعروف بابن الملقن (٧٢٣–٨٠٤هـ).

والشرح الكبير فى الفقه الشافعى للرافعى شرح به الوجيز للغزالى ويعدُّ هذا الكتاب أوسع كتاب فى تخريج أحاديث وآثار شرح الرافعى هذا. وقد لخصه مؤلفه فى كتاب صغير الحجم كثير الفائدة هو «خلاصة البدر المنير» ومن اصطلاحه فى هذا الكتاب أن الحديث الذى لا يقف على رواية له فى كتب الحديث يقول عنه : غريب / ينظر مقدمة الكتاب ٤/١. وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح الزيلعى فى كتاب «نصب الراية» السابق ذكره. لكن لم ينبه على مقصوده به، بينما نبه ابن الملقن كما ذكرت. فيلاحظ هذا من يرجع إلى كتاب نصب الراية أيضاً. وطبعت الخلاصة هذه فى جزءين[٧٨].

وفى هذا الموضوع أيضا أُلِّفَ :

٤ – التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير :

لأبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على ابن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ). وهو تلخيص لكتاب «البدر المنير» الكتاب السابق مع ذكر زيادات وتعقبات عليه. ولكن فيه من الفوائد الزوائد. وقد طبع أكثر من طبعة[٧٩].

٥ – تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج[٨٠] :

لعمر بن على الأنصارى المعروف بابن الملقن (٨٠٤هـ) وهو استدلال لما جاء فى كتاب «منهاج الطالبين» للإمام النووى، ويعتبر هذا الكتاب تخريجًا لأحاديث الأحكام.

وفى تخريج أحاديث كتب فى أصول الفقه:

٦ – تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب[٨١] (٥٧٠–٦٤٦هـ).

للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠٠-٧٧٤هـ).

٧ - موافقة الخُبْر الخَبَر[٨٢] : لابن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وهو فى تخريج مختصر ابن الحاجب مثل سابقه إلا أنه أوسع منه حيث يروى فيه الحافظ الأحاديث المخرجة بإسناده عن شيوخه، لأنه كان من ضمن أماليه الحديثية، وبعد سوق الحديث بإسناده يعزوه أيضاً لبعض من خرجه من الأئمة كالصحيحين وغيرهما، مع العناية ببيان درجات الأحاديث من الصحة وغيرها.

٨ - المعتبر فى تخريج أحاديث المنهاج والمختصر[٨٣] :

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (٧٤٥-٧٩٤هـ).

جمع فيه مؤلفه تخريج أحاديث كتابين هما «مختصر ابن الحاجب »«والمنهاج» للقاضى ناصر الدين البيضاوى.

٩ - تخريج أحاديث مختصر المنهاج فى أصول الفقه[٨٤] :

للحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقى (٧٢٥-٨٠٤هـ).

وهو فى تخريج كتاب «منهاج الوصول فى معرفة علم الأصول» للقاضى ناصر الدين البيضاوى (ت ٦٨٥هـ).

وفى تخريج أحاديث بعض كتب التفسير:

١٠ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى تفسير الكشاف للزمخشرى[٨٥]:

للحافظ جمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف بن محمد الزيلعى (ت ٧٦٢هـ). وعدد أحاديثه (١٥٦٣).

وقد لخصه ابن حجر فى كتابه :

١١ - الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف[٨٦] :

للحافظ أحمد بن حجر العسقلانى (ت٨٥٢هـ).

يقول فى مقدمته: «فهذا تخريج الأحاديث الواقعة فى التفسير المسمى بالكشاف الذى أخرجه الإمام أبو محمد الزيلعى لخصته مستوفيًا لمقاصده». وقد استدرك على الزيلعى ما فات تخريجه.

وهناك كتب تخريج أخرى فى فنون شتى، وذلك مثل :

١٢ - المغنى عن حمل الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار :

لزين الدين أبى الفضل عبد الرحيم العراقى (٧٢٥-٨٠٤هـ).

وهو تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للإمام الغزالى[٨٧].

١٣ - مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا[٨٨]:

لأبى الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٩١١هـ).

وهو فى تخريج أحاديث الشفاء للقاضى عياض (٥٤٤هـ).

١٤ - نتائج الأفكار فى تخريج أحاديث الأذكار للنووى[٨٩] :

لأبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت٨٥٢هـ).

وقد استفاد منه ابن علان فى شرح الأذكار، ونقل كثيرًا من تخريجاته.

١٥ - تخريج أحاديث شرح العقائد[٩٠]:

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ).

وشرح العقائد لسعد الدين التفتازانى (ت٧١٩هـ).

• التأليف فى أسباب ورود الحديث، ومن هذه الكتب :

أسباب الحديث[٩١] : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ).

• التأليف فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة : وأشهرها :

١ - المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة[٩٢].

لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت٩٠٢هـ).

٢ - الدرر المنتشرة فى الأحاديث المشتهرة[٩٣].

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ).

• التأليف فى الأحاديث الموضوعة والضعيفة، ومنها :

١ - اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة[٩٤]، لجلال الدين السيوطى.

وفيه تناول الأحاديث التى ذكرها ابن الجوزى فى كتاب «الموضوعات» وتعقبه فيها. وزاد ما فات ابن الجوزى.

٢ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة[٩٥].

لأبى الحسن على بن محمد بن عراق الكنانى (٩٠٧-٩٦٣هـ).

وقد بين طريقته ومنهجه العام فى هذا

الكتاب بما خلاصته أنه وجد للإمام السيوطى ثلاثة كتب فى الموضوعات هى : «اللآلئ المصنوعة»، «وذيل اللآلئ» ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزى فى كتابه «الموضوعات».

«والتعقبات على الموضوعات» فلخص ابن عراق هذه المؤلفات الثلاث فى كتابه هذا مع ترتيب الأحاديث فيه حسب ترتيب السيوطى فى اللآلئ غالباً. وعمل بعد مقدمة الكتاب فصلاً سرد فيه أسماء من رُمى بوضع الأحاديث مرتبين على حروف الهجاء.

٣ - ترتيب الموضوعات لابن الجوزى[٩٦].

لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى (ت٧٤٨هـ).

وقد جرد الكتاب من الأسانيد ولخصه.

وله أيضًا :

٤ - مختصر الأباطيل والموضوعات[٩٧]:

وكأنه كتابٌ فى الأربعين فعدد أحاديثه واحد وأربعون حديثًا.

٥ - المنار المنيف فى الصحيح والضعيف[٩٨]:

لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قَيِّم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ).

• التأليف فى علم الرجال : ويشمل :

(أ) التأليف فى معرفة الصحابة، ومنه:

١ - تجريد أسماء الصحابة[٩٩] : للحافظ الذهبى (ت٧٤٨هـ). وقد اختصر فيه كتاب «أسد الغابة فى معرفة الصحابة» لعز الدين على بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير، وزاد عليه كثيراً مما وقف عليه فيه كتب أخرى فى الصحابة، وفى «مسند» الإمام أحمد وبقى بن مخلد، مع ذكر رموز لبعض من أخرج حديث الصحابى وقد نبه على مقصوده بها فى مقدمة الكتاب.

٢ - والإصابة فى تمييز الصحابة[١٠٠] : للحافظ ابن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ). ومجمل منهجه بعد مقدمة الكتاب، أنه رتب التراجم على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وقسم كل حرف إلى أربعة أقسام، مع ترتيب كل قسم أيضاً على حروف الهجاء، وبدأ الكتاب بذكر أصحاب الأسماء من الرجال ثم أصحاب الكنى.

أما المبهمين من الصحابة مثل رجل أو بعض الأنصار، فلم يتح له أن يذكرهم مع كثرة عددهم.

ثم انتقل إلى ذكر الصحابيات فذكر صاحبات الأسماء ثم صاحبات الكنى، ولم يتح له أيضاً ذكر قسم المبهمات من الصحابيات مثل «امرأة من الأنصار» ونحوها مع كثرتهن كذلك.

(ب) التأليف فى رجال مجموعة كتب مخصوصة، مثل :

١ - تهذيب الكمال[١٠١] :

للحافظ أبى الحجاج يوسف المزى (٦٥٤-٧٤٢هـ).

وهو فى رجال الكتب الستة، وهو فى تهذيب كتاب «الكمال» لعبد الغنى المقدسى (ت٦٠٠هـ) مع زيادة لواحقها وهى كتاب الأدب المفرد وكتاب القراءة خلف الإمام وكتاب رفع اليدين فى الصلاة، وكتاب أفعال العباد أربعتها للإمام البخارى. وكتاب التفسير لابن ماجه، وكتاب المراسيل وكتاب الرد على أهل القدر وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب التفرد وكتاب فضائل الأنصار وكتاب مسائل الإمام أحمد وكتاب مسند حديث مالك، وهذه السبعة لأبى داود السجستانى وكتاب الشمائل النبوية للترمذى. وكتاب مسند الإمام على ومسند حديث مالك كلاهما للنسائى. وقد هذبه الحافظ ابن حجر فى:

٢ - تهذيب التهذيب[١٠٢] :

كما هذب «تهذيب الكمال» أيضًا الحافظ الذهبى فى كتابيه:

٣ - تذهيب تهذيب الكمال[١٠٣] .

٤ - الكاشف فيمن له رواية فى الكتب الستة[١٠٤].

وقد اقتصر فيه على الرواة فى هذه الكتب دون غيرهم مما هو فى «التهذيب»، كما اقتصر فى «سنن النسائى» على رجال «السنن الصغرى» المعروفة بـ «المجتبى».

٥ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال[١٠٥] : للخزرجى.

وهو تلخيص لتذهيب التهذيب .

وَقرَّب «تهذيب التهذيب» الحافظ ابن حجر فى:

٦ - تقريب التهذيب[١٠٦].

وفى غير الكتب الستة أَلَّفَ: الحافظ ابن حجر:

٧ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة[١٠٧].

جمع فيه ابن حجر الزوائد من الرجال على الكتب الستة فى مسانيد الأئمة الأربعة: أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد.

وأصل هذا الكتاب هو :

٨ - التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة [١٠٨] :

لمحمد بن على الحسينى (٧١٥-٧٦٥هـ).

لخص الحسينى فيه تهذيب الكمال، وأضاف إليه رجال مسانيد الأئمة الأربعة، وهو يشير أمام كل راو إلى من أخرج له من هؤلاء العشرة.

● التأليف فى الضعفاء والمتروكين والمختلطين والوضاعين ورواة المراسيل والمدلسين: وقد حفل هذا الدور بمؤلفات فى هذا المجال، ومنها:

١ - **ميزان الاعتدال**[١٠٩]: للحافظ الذهبى (٧٤٨هـ) .

٢ - **لسان الميزان**[١١٠]: لابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وأصل هذا الكتاب ميزان الاعتدال، وزاد ابن حجر عليه فى مادته وفى عدد رواته. وهو يورد نص الميزان، ثم يزيد عليه، وتلك الزيادات هى : ما تضمنه كتاب «ذيل الميزان» للحافظ العراقى شيخ المؤلف وجعل فى أول كل ترجمة منه رمز «ذ».

ثم زيادات جمعها المؤلف من مصادر أخرى متعددة ويذكر فى بداية هذه التراجم حرف «ز» إشارة إلى أنها من زوائده هو على «الميزان» وذيله. كما أنه يذكر من رجال «الميزان» من ليس من رجال كتابه «تهذيب التهذيب» السابق ذكره.

٣ - **المغنى فى الضعفاء**[١١١] : للذهبى.

هو - كما بين فى مقدمته - فى الضعفاء بأنواعهم من الكذابين والوضاعين والمتروكين والضعفاء، وكثيرى الوهم والمجهولين، والثقات الذين فيهم شىء من اللين.

٤ - **الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث**[١١٢] :

لإبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمى الحلبى (ت٨٤١هـ).

وهو فيمن رمى بوضع الحديث انتخبه مؤلفه من «ميزان الاعتدال»، وزاد عليه من «موضوعات »ابن الجوزى، ومن «تلخيص المستدرك» للذهبى ومن غيرها.

٥ - **الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الثقات**[١١٣] :

لأبى البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣-٩٣٩هـ).

وهو مشتمل على معرفة من صح أنه خلط فى عمره من رواة الكتب الستة وغيرها، وبيان من تميز اختلاطه بالزمن أو بالتلاميذ الرواة عنه قبل الاختلاط وبعده.

٦ - **المختلطين**[١١٤]: لصلاح الدين أبى سعيد العلائى (٦٩٤-٧٦١هـ).

ومنهجه فيه تقسيم المختلطين إلى أقسام ثلاثة وهى: من لم يوجب الاختلاط له ضعفًا أصلاً، ومن كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط، ومن كان محتجّا به ثم اختلط.

٧ - **جامع التحصيل فى أحكام المراسيل**[١١٥] :

للعلائى أبى سعيد (٦٩٤-٧٦١هـ). وهو

فى رواة المراسيل بالمعنى الواسع وهو الانقطاع، كما خصص مبحثاً لتعريف التدليس وسياق الرواة الذين وصفوا بالتدليس. وقدم للكتاب بأبواب تبين المرسل وحكمه.

٨ - تحفة التحصيل فى ذكر رواة المراسيل[١١٦] :

لأبى زرعة العراقى ولى الدين (٧٦٢-٨٢٦هـ) وهو أجمع من كتاب العلائى السابق فى المراسيل، وجمع فيه مؤلفه بين كتابى ابن أبى حاتم «المراسيل» والعلائى «جامع التحصيل» وزاد عليهما، دون أن يستوعب.

٩ - المدلسين[١١٧] : لأبى زرعة العراقى (٧٦٢-٨٢٦هـ).

وهو فى المدلسين، وتبع فى ذلك العلائى فى «جامع التحصيل»، وزاد عليه.

١٠ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس[١١٨] : لابن حجر العسقلانى.

يقول فى مقدمته: فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس فى أسانيد الحديث النبوى لخصتها من «جامع التحصيل» للعلائى مع زيادات كثيرة فى الأسماء. ومنهجه فيه أنه ذكر فى مقدمته تعريف التدليس وأنواعه، ثم قسم المدلسين إلى خمس طبقات وبين حكم كل طبقة ثم سرد الموصوفين بالتدليس فى كل طبقة على حدة. ولكنه لم يستوعب.

(د) التأليف فى مصطلح الحديث وقواعده :

أُلِّف قبل هذا الدور بقليل كتاب علوم الحديث» لابن الصلاح (٦٤٣هـ) وهو ما يعرف بمقدمة ابن الصلاح.

وكل كتب مصطلح الحديث فى هذا الدور تدور حول «مقدمة» ابن الصلاح ما بين مختصر لها وشارح لها.

وممن اختصرها :

١ - **الحافظ ابن كثير** فى كتابه: **اختصار علوم الحديث**[١١٩].

٢ - **والحافظ النووى فى: التقريب** وهو شديد الاختصار لمقدمة ابن الصلاح، وشرحه السيوطى فى كتابه المشهور «تدريب الراوى»[١٢٠].

٣ - **وإرشاد طلاب الحقائق:** وهو متوسط الاختصار، وحافظ فيه النووى على عبارات ابن الصلاح فى المقدمة[١٢١].

٤ - **التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح**[١٢٢] : لزين الدين عبد الرحيم العراقى.

يقول فى مقدمته بعد أن ذكر مقدمة ابن الصلاح: فأردت أن أجمع عليه نكتًا تقيد مطلقه وتفتح مغلقه. وهناك عدة أنواع لم يعلق العراقى عليها بشىء.

٥ - والنكت على مقدمة ابن الصلاح[١٢٣]: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى. يقول فى مقدمته: فاستخرت الله تعالى فى تعليق عليه فائق الجمع شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح... .

٦ - النكت على كتاب ابن الصلاح[١٢٤]: للحافظ ابن حجر العسقلانى:

وقد جمع فيه فوائد علقها على كتاب شيخه العراقى على مقدمة ابن الصلاح مع ما يليق به من اجتهاده من نكت ونوادر. ولم تكمل.

(هـ) التأليف فى علوم الحديث نظماً :

وممن قام بذلك :

الحافظ العراقى فى : ألفيته المسماة «التبصرة والتذكرة» التى شرحها، فى كتابه المسمى «شرح التبصرة والتذكرة»[١٢٥].

وقد شرح ألفية العراقى أيضًا الحافظ **محمد بن عبد الرحمن السخاوى**، وسماه «**فتح المغيث**»[١٢٦] وهو شرح موسع عن هذين الشرحين السابقين.

وألف السيوطى ألفية وشرحها بعنوان : «**البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر**»[١٢٧].

(و) تأليف بعض المتون الشديدة الاختصار، ثم شرحها :

مثل : **التقريب**، وقد سبق الكلام عليه للإمام النووى.

وهو شديد الاختصار لمقدمة ابن الصلاح.

وقد شرحه السيوطى فى : **تدريب الراوى**، وقد سبق.

وألف ابن حجر: **نخبة الفِكَر**، وهو متن شديد الاختصار.

وشرحها فى : **نزهة النظر**، وشرح النزهة جماعة منهم **الملا على قارى**[١٢٨].

(ز) التأليف فى أثبات مرويات العلماء ومعاجم شيوخهم :

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - معجم الشيوخ (المعجم الكبير)[١٢٩]: للحافظ الذهبى:

يشتمل على ذكر شيوخ الذهبى، من لقيه منهم، أو كتب إليه بالإجازة. ويورد فى ترجمة كثير منهم بعض ما يرويه عنه بسنده من الأحاديث.

٢ - **المعجم المختص بالمحدثين**[١٣٠]: للحافظ الذهبى كذلك.

وهو فى شيوخ الذهبى وما تلقاه منهم، وهو يقول فى مقدمته: فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين، أو أجاز لى مروياته من طلبة الحديث. وهو مختصر عن السابق.

٣ - **المعجم المفهرس**[١٣١]: للحافظ ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وهو فى أسانيد الكتب التى رواها، وكيفية تحمله لها.

٤ - المجمع المؤسس للمعجم المفهرس[١٣٢]:

وهو فى ذكر شيوخ الإمام ابن حجر، وما تلقاه عنهم من الكتب.

٥ - **المنجم فى المعجم**[١٣٣]: وهو معجم شيوخ الحافظ السيوطى.

٦ - **مشيخة أبى بكر بن الحسين القرشى المراغى**[١٣٤] (٧٢٧-٨١٦هـ).

وهو تخريج أبى البركات محمد بن موسى ابن على المراكشى (٧٨٩-٨٢٣هـ).

وهو يأتى ببعض روايات كل شيخ من شيوخ المراغى، وهى من عوالى الشيوخ التى رواها عنهم.

٧ - **برنامج الوادى آشى**[١٣٥]:

وهو فى شيوخ محمد بن جابر الوادى آشى (٦٧٨-٧٤٩هـ).

٨ - **برنامج المُجَارى**[١٣٦]:

وهو ثبت بشيوخ محمد المُجَارى الأندلسى (ت٨٢٦هـ).

هذا غيض من فيض من نشاط أهل هذا الدور، فهو دور حفل بالأئمة من المحدِّثين الذين أثروا علوم الحديث بعطائهم. وما قدمناه إنما هو أمثلة ونماذج، أما كثير من أهل هذا الدور فيعتبر كل واحد منهم أمة وحده فى مجال ما قدم لعلوم الحديث، ونظرة إلى مؤلفات ابن حجر أو السيوطى أو الذهبى، أو السخاوى، أو غيرهم، تثبت ذلك. رحمهم الله ـ عز وجل، ورضى عنهم أجمعين جزاء ما قدموا وأفادوا. والله - عز وجل - الموفق .

أ.د/ رفعت فوزى عبد المطلب

الهوامش :

(١) البرنامج هو ما يتضمن شيوخ ومرويات عالم من العلماء، ويطلقه على هذا المغاربة، أما المشارقة فيسمونه معجمًا أو ثبتًا.

وبرنامج المجارى طبع فى دار الغرب الإسلامى فى بيروت سنة ١٩٨٢م.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن على بن عبد الواحد المُجَارِى الأندلسى (ت٨٦٢هـ)، وانظر ترجمة مفصلة له فى مقدمة تحقيق كتابه البرنامج (ص٣٢-٤٢).

(٣) برنامج المُجَارِى (ص١١١-١١٣).

(٤) المصدر السابق (ص١٢٧-١٢٨).
(٥) كتاب المعجم المفهرس هو في ذكر أسانيد ابن حجر إلى الكتب المشهورة. وقد طبع سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م بتحقيق محمد شكور محمود الحاجي.
(٦) طبع في مجلدين في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
(٧) المعجم المفهرس: (ص٧٤).
(٨) المصدر السابق (ص٥٩).
(٩) عبد الرحمن بن علي بن الديبع: محدث مؤرخ من أهل زبيد في اليمن مولده ووفاته فيها (ترجمته في الأعلام ومصادره ٣١٨/٣) .
(١٠) طبع أكثر من مرة، وأفضلها طبعة دار الفكر – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
وإن كانت هناك طبعة أخرى لدار الفكر أضيفت إليها تتمة جامع الأصول في تراجم الصحابة والتابعين وغيرهم ممن ورد ذكره في الكتاب (طبعة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
(١١) المقدمة : (٣/١-٤).
(١٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٣٧٣/١-٣٧٥) وهو حافظ ومؤرخ وفقيه.
(١٣) مقدمة جامع المسانيد (٦٠/١)، طبعة عبد الملك بن دهيش.
(١٤) خرجت له طبعتان : طبعة حققها د . عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
وطبعة دار الفكر ودار الكتب العلمية- الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
(١٥) الخطيب التبريزي محدِّث من علماء القرن الثامن الهجري، فرغ من تأليف مصابيح السُّنَّة سنة ٧٣٧هـ، وله كتاب الإكمال في أسماء الرجال (انظر: مقدمة تحقيق المشكاة ص: ز . والأعلام ٢٣٤/٦).
(١٦) طبع كتاب مصابيح السنة للحسين بن مسعود البغوي بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن العش، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
(١٧) يعني ليس ما هو مُبيَّن بالتصريح كالخالي منه.
(١٨) انظر ذلك كله في مقدمة التبريزي (٣/١-٨).
(١٩) علي بن حسام الهندي، له ترجمة في الأعلام للزركلي (٢٧١/٤)، ومصدرها الكواكب السائرة (٢٢١/٢-٢٢٢).
(٢٠) انظر مقدمة الكتاب (٣/١-٤).
وقد طبع كنز العمال ونشر في مكتبة التراث الإسلامي بحلب.
(٢١) الحافظ الهيثمي كان إمامًا عالمًا حافظًا زاهدًا متواضعًا متوددًا إلى الناس، ذا عبادة وتقشف وورع، عاش بالقاهرة ومات بها. له ترجمة في إنباء الغمر لابن حجر (١٧٢/٥،٢٥٦-٢٦٠)، والضوء اللامع (٢٠٠/٥).
(٢٢) انظر مقدمة المؤلف للمجمع: (١٤٧/١-١٤٨).
(٢٣) طبع مجمع الزوائد أكثر من طبعة، وآخرها بتحقيق عبد الله محمد الدرويش، ونشر بدار الفكر ببيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
(٢٤) طبع مجمع البحرين في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، وطبع كشف الأستار في مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. وطبع المقصد العلي جزء منه بتحقيق د/ نايف الدعيس في مكتبة تهامة بالسعودية .
(٢٥) طبعته دار الكتب العلمية ببيروت مؤخرا.
(٢٦) أفرد له تلميذه الحافظ عبد الرحمن السخاوي ترجمة نشرت في ثلاثة مجلدات باسم «الجواهر والدرر» في دار ابن حزم ببيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، وفي الضوء اللامع (٣٥/٢ - ٤٠ رقم ١٠٤).
(٢٧) طبع في مؤسسة قرطبة عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م . ومعه زيادات البوصيري في إتحاف الخيرة .
(٢٨) للبوصيري ترجمة في الضوء اللامع (٢٥١/١)، وحسن المحاضرة (٢٠٦/١)، والأعلام (١٠٤/١) .
(٢٩) انظر مقدمة الكتاب (ص٣٣-٣٤) .
(٣٠) وقد طبع معظم هذا الكتاب في مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
(٣١) مقدمة الكتاب (ص ٣٩-٤٢) .
(٣٢) مختصر إتحاف السادة المهرة (٤٩/١-٥١) .
(٣٣) بتحقيق د/ حسين أحمد صالح الباكري، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
(٣٤) ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧٤/٢-٧٦) رقم الترجمة (٦٣١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٥١/٦)، والدرر الكامنة (٤٥٧/٤).
(٣٥) انظر مقدمة المؤلف (١٠١-١٠٢) طبعة دار الغرب .
(٣٦) إتحاف المهرة (٣٢٧/١) .
(٣٧) له ترجمة في تذكرة الحفاظ (٢٠١/٢)، وتهذيب التهذيب (٤٨٩/٩)، وتاريخ بغداد (٣١٥/٣) .
(٣٨) له ترجمة في الضوء اللامع: (٢١/٢-٢٥)
(٣٩) أفضلها طبعة مكتبة المنار عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م في ثلاثة أجزاء.
(٤٠) له ترجمة في شذرات الذهب لابن العماد (٤٤٣/٥)، وهو صاحب المنظومة الشهيرة بـ «غرامي صحيح».
(٤١) في (٩٨/١-٩٩) مقدمة التحقيق .
(٤٢) طبع بتحقيق الدكتور/ ذياب عبد الكريم ذياب عقل. مكتبة الرشد ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٤٣) له ترجمة فى تذكرة الحفاظ (١٤٨١/٤)، وفى طبقات الشافعية للسبكى (٢٠٧/٩).
(٤٤) نشر فى دار المعراج الدولية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م بالرياض .
(٤٥) ومنها طبعة دار ابن كثير بتحقيق يوسف على بديوى، ومخرجة الأحاديث ١٤١٣هـ-١٩٩٣م ، بيروت، لبنان .
(٤٦) ترجمته فى سير أعلام النبلاء (٢٩١/٢٢) .
(٤٧) ينظر نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار (١٦/١).
(٤٨) له ترجمة فى تذكرة الحفاظ (١٥٠٨/٤)، والدرر الكامنة (٣/٣٣١-٣٣٢) .
(٤٩) طبع بتحقيق د/ يوسف المرعشلى وآخرين فى دار المعرفة- بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
(٥٠) له ترجمة فى شذرات الذهب (٥١/٨)، والضوء اللامع (٦٥/٤)، والأعلام (٣/٢٠١-٢٠٢).
(٥١) طبع فى جامع الأحاديث بعناية عباس أحمد صقر، وأحمد عبد الجواد، كما يطبع تباعًا فى مجمع البحوث بالأزهر منذ ثلاثين عامًا! .وطبع تصويرًا عن نسخة خطية كاملا فى الهيئة العامة للكتاب بمصر.
(٥٢) منها طبعة عيسى الحلبى بمصر .
(٥٣) له ترجمة فى الدرر الكامنة (٣١٠/٤)، والأعلام (١٥٣/٧)، وأصله من كرمان، واشتهر ببغداد، وتصدى لنشر العلم فيها ثلاثين سنة، ومات راجعًا من الحج فى طريقه إلى بغداد ودفن فيها، وله مؤلفات غير الكواكب الدرارى .
(٥٤) طبع فى دار إحياء التراث العربى - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
(٥٥) كذا قال الحافظ فى بداية المقدمة/٤ فلما بدأ فى الشرح ذكر أنه رأى شوقه للحديث قبل شرحه مما يطول به الكتاب جداً فترك ذلك واكتفى بذكر الفقرة التى سيشرحها فقوامه السند أو المتن/ الفتح ٥/١ لكن الطابعين للكتاب رأوا. أن يطبعوا متن الصحيح مع الشرح موزعًا على الأبواب، فاختاروا نسخة من الصحيح وطبعوها هكذا موزعة.
(٥٦) أدقها طبعة بولاق التى سميت بالأميرية . وأكثرها تنظيمًا وترقيمًا لأحاديث البخارى طبعة المكتبة السلفية، الطبعة الثانية .
(٥٧) له ترجمة فى الضوء اللامع (١٠/١٣١-١٢٥)، وشذرات الذهب (٢٨٦/٧)، والجواهر المضية (١٦٥/٢).
(٥٨) منها طبعة عيسى الحلبى - وطبعة المنيرية ١٣٤٨هـ .
(٥٩) ترجمته فى طبقات الشافعية للسبكى (١٦٥/٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/١٥٣-١٥٧)، والأعلام (٨/١٤٩-١٥٠) .
(٦٠) طبع فى دار الوفاء بمصر عام ١٤١٠هـ/١٩٩٨م .
(٦١) طبع فى تونس عام ١٩٨٨م ، وفى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.
(٦٢) له ترجمة فى الدرر الكامنة (٤/٢٠٨-٢١٣) .
وانظر ترجمة وافية له فى مقدمة تحقيق النفح الشذى (١/١٥-٦٢) .
(٦٣) طبع جزء منه محققًا فى مجلدين بتحقيق د/ أحمد معبد عبد الكريم، وفى دار العاصمة بالرياض ١٤٠٩هـ.
(٦٤) معجم مؤلفات السيوطى المخطوطة، ص (١٣٧) رقم (٤٣١) .
(٦٥) يُدَرس ويحقق رسائل فى جامعة أم القرى بالسعودية، وقد اكتملت رسائل فى تحقيقه ونوقشت .
(٦٦) ترجمته فى الضوء اللامع (١٠٠/٦) .
(٦٧) ترجمته فى نفح الطيب (٤٢٨/١)، والديباج المذهب (٣١٤)، والأعلام (٢٢٢/٥) .
(٦٨) ومنها طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
(٦٩) طبع فى مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١١هـ-١٩٩١م .
(٧٠) طبع فى جزءين - المكتبة العلمية - بيروت، لبنان .
(٧١) طبع أكثر من طبعة وآخرها طبعة محققة بمكتبة الخانجى بمصر، بتحقيق د/ رفعت فوزى عبد المطلب، وفى مقدمة التحقيق، ترجمة لابن تيمية .
(٧٢) طبع بعناية صالح أحمد الشامى، بالمكتب الإسلامى ببيروت، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
(٧٣) ترجمته فى تذكرة الحفاظ: (١٤٧٧/٤) .
(٧٤) له ترجمة فى البدر الطالع (٤٠٢/١)، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص١٢٨-١٣٢).
وانظر ترجمة موسعة له فى مقدمة طبعة نصب الراية (١/٥-٩) ومصادرها . طبعة المجلس العلمى بباكستان والهند وجنوب إفريقيا، ونشره المكتب الإسلامى فى بيروت .
(٧٥) الهداية شرح متن بداية المبتدى، مؤلفها أبو الحسن على بن أبى بكر بن عبد الجليل الراشدانى المرغينانى (ت٥٩٣هـ). وطبعت فى مكتبة مصطفى البابى الحلبى فى أربعة أجزاء .
(٧٦) طبع فى دار المعرفة، بيروت، لبنان. وهو تصوير لطبعة السيد عبد الله هاشم يمانى، بالمدينة.
(٧٧) طبع فى مكتبة العاصمة عدة أجزاء منه وتعمل حاليا فى طبع بقية الكتاب ويبلغ مجموع أجزائه نحو عشرين مجلداً، بالرياض ١٤١٤هـ-١٩٨٤م .
(٧٨) طبع فى مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .
(٧٩) أفضلها طبعة مؤسسة قرطبة بالقاهرة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م . وطبعة مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
(٨٠) طبع فى دار حراء ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م بتحقيق عبد الله بن سعاف اللحيانى .

(٨١) طبع فى دار حراء بمكة المكرمة ١٤٠٦هـ بتحقيق عبد الغنى بن حميد الكبيسى .
(٨٢) طبع فى مكتبة الرشد بالرياض فى مجلدين بتحقيق حمدى عبد المجيد وصبحى السامرائى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(٨٣) طبع فى دار الأرقم ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م بتحقيق حمدى عبد المجيد السلفى .
(٨٤) طبع فى دار الكتب السلفية بالقاهرة بتحقيق السيد صبحى السامرائى .
(٨٥) طبع فى دار ابن خزيمة بالرياض - ١٤١٤هـ، فى أربع مجلدات .
(٨٦) طبع فى نهاية الكشاف- طبعة دار المعرفة، بيروت فى نهاية الجزء الرابع .
(٨٧) طبع على هامش الإحياء فى طبعاته المتعددة . كما طبع مع تخريج الزبيدى وابن السبكى فى دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .
(٨٨) طبع فى مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، بتحقيق سمير القاضى .
(٨٩) طبع جزء منه فى مجلدين فى مكتبة المثنى ببغداد ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
(٩٠) طبع فى دار الرشد بالرياض بتحقيق السيد صبحى السامرائى .
(٩١) طبع فى دار الوفاء بمصر .
(٩٢) طبع فى مكتبة المثنى ببغداد والخانجى بمصر ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م .
(٩٣) طبع فى دار العربية ونشر بالمكتب الإسلامى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
(٩٤) نشر بدار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م فى مجلدين .
(٩٥) نشر فى مجلدين بدار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
(٩٦) نشر فى دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .
(٩٧) نشر فى دار البشائر ، بيروت، بتحقيق د/ محمد حسن الغُمارى .
(٩٨) نشر فى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
(٩٩) نشر فى مجلدين بالهند، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
(١٠٠) طبع أكثر من طبعة؛ منها طبعة دار النهضة، مصر، القاهرة، فى ثمانى مجلدات .
(١٠١) طبع فى مؤسسة الرسالة ببيروت فى ٣٥مجلداً بتحقيق د/ بشار عواد .
(١٠٢) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
ويحققه على نسخ خطية د/ أحمد معبد عبد الكريم، نسأل الله تعالى له إتمامه .
(١٠٣) يحقق الآن فى جامعة الأزهر على أيدى طلاب الدراسات العليا ومشرفيهم .
(١٠٤) طبع أكثر من طبعة، آخرها طبعة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، تحقيق محمد عوامة، عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
(١٠٥) طبع أكثر من طبعة أفضلها التى اعتنى بنشرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ونشرت فى مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، وهى مصورة عن طبعة بولاق الأميرية عام ١٣٠١هـ .
(١٠٦) طبع أكثر من طبعة، ومنها الطبعة التى حققها الشيخ محمد عوامة، ونشرت بدار الرشيد بحلب.
والطبعة التى حققها صغير أحمد، ونشرت بدار العاصمة بالرياض.
(١٠٧) طبع بتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، فى مجلدين، بدار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م بيروت.
(١٠٨) طبع بتحقيق د/ رفعت فوزى عبد المطلب فى أربعة مجلدات، فى مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
(١٠٩) طبع فى أربع مجلدات فى مطبعة عيسى الحلبى بمصر .
(١١٠) طبع فى مؤسسة الأعلمى ببيروت فى سبعة مجلدات مصورة ع الطبعة الهندية، ثم طبع محققاً مفهرساً على عدة نسخ خطية موثقة بتحقيق فضيلة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله وتقديم ولده الشيخ سلمان أبو غدة. وهذه أفضل وأكمل طبعاته حتى الآن وهى فى عشرة مجلدات.
(١١١) طبع أكثر من طبعة، وأفضلها طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامى بقطر، بتحقيق الدكتور نور الدين عتر .
(١١٢) طبع فى مجلد بتحقيق صبحى السامرائى بوزارة الأوقاف بالعراق .
(١١٣) طبع بتحقيق عبد القيوم عبد رب النبى، دار المأمون للتراث ١٩٨١م/١٤٠١هـ .
(١١٤) طبع فى مكتبة الخانجى بمصر، بتحقيق د/ رفعت فوزى عبد المطلب، ود/ على عبد الباسط، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
(١١٥) طبع بوزارة الأوقاف بالعراق بتحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
(١١٦) طبع فى مكتبة الخانجى بمصر بتحقيق د/ رفعت فوزى، وآخرين، عام ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
(١١٧) طبع فى مكتبة دار الوفاء بمصر بتحقيق د/ رفعت فوزى، ود/ نافذ حماد، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
(١١٨) طبع كثيرًا ومن هذه الطبعات طبعة دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م . بتحقيق د/ عبد الغفار سليمان البندارى، ومحمد أحمد عبد العزيز.
(١١٩) طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة دار التراث العربى وطبع معه تعليقات عليه للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تسمى «الباعث الحثيث» كما طبع مع تلك التعليقات للشيخ أحمد شاكر وتعليقات أخرى منقولة عن الشيخ الألبانى رحمه الله. ط دار العاصمة بالرياض فى جزأين.
(١٢٠) طبع التقريب وشرحه التدريب أكثر من طبعة أفضلها طبعة دار طيبة - ١٤٢٢هـ، الطبعة الخامسة- بتحقيق أبى قتيبة نظر محمد الفاريابى .

(١٢١) طبع فى مجلدين بتحقيق عبد البارى فتح الله السلفى ونشر فى مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
كما طبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، ونشر فى دار البشائر الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩١م .

(١٢٢) طبع أكثر من طبعة ومنها طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

(١٢٣) طبع فى أربع مجلدات بتحقيق د/ زين العابدين بن محمد بلافريج، فى مكتبة أضواء السلف عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

(١٢٤) طبع الموجود منه بتحقيق د/ ربيع بن هادى عمير، ونشر بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(١٢٥) طبع مع شرح آخر على الألفية يسمى فتح الباقى بشرح ألفية العراقى للشيخ زكريا الأنصارى (ت٩٢٥هـ) بفاس عام ١٣٥٤هـ. كما طبع شرح التبصرة والتذكرة باسم فتح المغيث بمطبعة الأزهر ومكتباتها بمصر عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م وتسميته بفتح المغيث خطأ، وإن كانت بعض نسخه الخطية قد عنونت بذلك.

(١٢٦) طبع فى مكتبة السُّنَّة بمصر فى خمس مجلدات ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، كما طبع طبعات أخرى .

(١٢٧) أما الشرح المذكور فقد طبع منه عدة أجزاء محققة، وبعضه مايزال مخطوطاً، ولم يكمله المؤلف فقد طبع، وله مخطوطات عدة. انظر: معجم مؤلفات السيوطى المخطوط، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

(١٢٨) طبعت الألفية بشرح للشيخ أحمد محمد شاكر بمطبعة عيسى البابى الحلبى.
أما الشرح المذكور فقد طبع ، وله مخطوطات عدة. انظر: معجم مؤلفات السيوطى المخطوطة، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

(١٢٩) انظر: النخبة والنزهة فى طبعة مكتبة ابن تيمية، بتحقيق عمرو عبد المنعم عام ١٤١٥هـ.

(١٣٠) طبع بتحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة فى مجلدين، ونشر بمكتبة الصديق بالسعودية، الطائف، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

(١٣١) طبع بتحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة – ونشر فى مكتبة الصديق بالسعودية ، الطائف، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

(١٣٢) طبع بتحقيق محمد شكور محمود، بمؤسسة الرسالة، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

(١٣٣) طبع بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى – بدار المعرفة – بيروت، لبنان عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

(١٣٤) طبع بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، بدار ابن حزم، عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، بيروت، لبنان .

(١٣٥) طبع بتحقيق محمد صالح بن عبد العزيز المراد فى مركز إحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(١٣٦) طبع فى دار الغرب الإسلامى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(١٣٧) طبع فى دار الغرب الإسلامى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م . .

الدور السادس
مناهج المحدثين من أوائل القرن الحادى عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى

استمرت جهود المحدثين وتتابعت فى هذا الدور، إلا أنها كانت أقل بكثير من الجهود السابقة مما جعل بعض الباحثين يطلق على هذا الدور : (دور الركود)، فلم يحرص محدثو هذا الدور على السماع كما كان سلفهم، وأصبحت روايتهم قاصرة على الإجازات التى كانت سبباً لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماعاً صحيحاً بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها، حتى صارت الإجازات رسمًا يرسم لا علماً يتلقى ويؤخذ[1].

أما التأليف فى هذا الدور فيقول عنه د/نور الدين عتر : «فى هذا الدور توقف الاجتهاد فى مسائل العلم والابتكار فى التصنيف، وكثرت المختصرات فى علوم الحديث، شعراً ونثراً، وشغل الكاتبون بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين دون الدخول فى عمق الموضوع تحقيقاً أو اجتهاداً.

لكن الله تعالى أقام نهضة للحديث فى ديار الهند خلال هذه الفترة كانت على مستوى عالٍ فى البحث والعلم، وذلك على يد العلامة الإمام المحدث شاه ولى الله الدهلوى المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف، ثم على يد أولاده وأحفاده ومن تخرج على طريقته ومدرسته، فهؤلاء الكرام قد رجحوا علم السنة على غيرها من العلوم، وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ويبتغيه أصحاب الدراية»[2].

أما الملامح العامة لمناهج المحدثين فى مؤلفاتهم فى هذا الدور، فيوضحها ما يلى :

أولاً : التأليف فى التذييل على مؤلفات السابقين وذلك مثل كتاب (الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور) للمناوى :

المؤلف :

هو الإمام عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على الحدادى المناوى ـ بضم الميم ـ القاهرى الشافعى، ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة بمنية ابن خصيب، من قرى مصر، وأخذ العلم عن مشاهير عصره، وبرع فى علم الحديث خاصة، وله فيه مصنفات نافعة، توفى بالقاهرة سنة إحدى وثلاثين وألف[3].

التعريف بالكتاب :

ألف الإمام السيوطى كتابه (جمع الجوامع) وأراده أن يكون شاملاً لجميع الأحاديث النبوية، قولية كانت أو فعلية، إلا أنه لم يتحقق له ذلك، فجاء الإمام المناوى وأراد أن يثبت أن السيوطى فاتته أحاديث كثيرة لم يذكرها فى كتابه جمع الجوامع، حتى لا يقع بعض المتعجلين فى الخطأ، حينما يظنون أن الحديث لا أصل له عندما لا يوجد فى (الجامع الكبير).

وقد تحدث فى مقدمة كتابه عن باعثه على تأليفه ومنهجه فيه، فقال : «ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطى ادعى أنه جمع فى كتابه (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا منها أكثر، وفى الأقطار الخارجية عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسأل عنه أو يريد الكشف عنه فأكثر يراجع (الجامع الكبير)، فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أن لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له، فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد فى كتاب، فأردت التنبيه على ما فاته فى هذا المجموع، فما كان فى (الجامع الكبير) أكتبه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه مدة حمراء، ولم أورد فيه مما فى الكتب الستة إلا النادر لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد، واعتمدت فى بيان حال الأسانيد على ما حرره جدنا من قبل الأمهات، واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقى، وولده شيخ الإسلام ولى الدين العراقى، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمى، ومن فى طبقتهم فهم المرجع فى ذلك والعمدة، وعليهم الاعتماد والعهدة».

ولما تم هذا المطلب على هذا النمط الأطيب سميته : (بالجامع الأزهر من حديث النبى الأنور)، إلى أن قال : «وهذا أوان الشروع فى المقصود فأقول بعون الملك المعبود مرتباً على حروف المعجم، لكونه أسهل كشفاً وأقوم، ولأن كلاً من الطلاب لذلك ألف»[٤].

ثانيًا : الجمع بين مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد مثل كتاب (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) :

المؤلف :

الشيخ محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسى بن طاهر السوسى الرودانى المغربى، ولد بتارودنت من قرى السوسى الأقصى سنة

سبع وثلاثين وألف، له رحلات، وتصانيف توفى سنة أربع وتسعين وألف ـ رحمه الله[٥].

التعريف بالكتاب :

هو كتاب يشتمل على أربعة عشر مصدرًا، فهو جامع لمرجعين هما (جامع الأصول) لابن الأثير الجزرى، و(مجمع الزوائد) للحافظ الهيثمى، وعدد مصادرها بعد حذف المكرر اثنا عشر مصدرًا : الموطأ، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وهى ما يشتمل عليه (جامع الأصول) وزوائد مسند أبى يعلى، ومسند البزار، ومسند أحمد، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، وهى مشتملات (مجمع الزوائد) وزاد المؤلف زوائد ابن ماجه وزوائد الدارمى وتكلم على رجالهما جرحًا وتعديلاً بما فى (الكاشف) للإمام الذهبى، و(تهذيب التهذيب)، و(تقريب التهذيب)، وكلاهما للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرهما، ورتبه على ترتيب أصوله[٦].

ثالثًا : الانتقاء من مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد مثل كتاب (حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر) :

المؤلف :

هو الشيخ محمد بن درويش البيروتى الشهير بالحوت أبو عبد الرحمن، ولد ببيروت سنة تسع ومائتين وألف، صاحب مصنفات، توفى سنة ست وسبعين ومائتين وألف[٧].

التعريف بالكتاب :

يبين ما فى الأحاديث والأخبار والآثار من ضعف واختلاف، مشيرًا بذلك إلى مواقعها من المصادر، ثم يذكر درجة الحديث، ورموزه كرموز (الجامع الصغير للسيوطى)، إلا أنه قد يرمز بحروف (س) مع التصريح بالنسائى، فيحتمل أن تكون (س) رمزًا لأبى موسى المدينى، أو تكون محرفة عن (سن) لابن السنى، أو مصحفة عن (ش) لابن أبى شيبة[٨].

رابعًا : التأليف فى موضوع معين مثل كتاب (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فى النسوة) :

المؤلف :

الشيخ محمد صديق بن حسن بن على القنوجى، ولد سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة، نشأ عفيفًا طاهرًا محبًا للعلم، سافر من أجل العلم، واجتهد فى إتقان علوم القرآن والسنة والتدوين وعلومهما،

وكانت له رغبة فى اقتناء الكتب وفهم زائد فى قراءتها، توفى سنة سبع وثلاثمائة وألف[٩].

التعريف بالكتاب :

جمع فيه مؤلفه الآيات التى نزلت فى أحكام تخص النساء، وأتبع هذه الآيات بملح من التفسير، وكذلك جمع فيه كثيرًا من الأحاديث التى وردت فى شأنهن وقال فى خطبة كتابه : «هذا كتاب وسط فى جمع آيات بينات نزلت فى أمور النساء وشؤونهم، وأحاديث طيبات وردت فى أطوارهن وفنونهن، أخذتها من الكتاب العزيز استقراء، وزدت عليها تفسير بعضها من : (فتح البيان) وهو الكتاب الأول من هذا المسطور، ثم أتبعتها أحاديث من الصحاح والسنن وموطأ مالك، وكتاب رزين، وكتاب الترغيب والترهيب للمنذرى ـ رضى الله عنهم ـ وهو الكتاب الثانى من هذا المسطور، وذكرت فى خاتمة هذا الكتاب ما تخصصت به النساء من دون الرجال، وتميزت به منهم فى مراتب الإهمال والإعمال، فجاء هذا السفر بحمده تعالى جامعًا لأشتات هذه الأبواب على نسق لم يسبق إليه ومنوال لم ينسج أحد عليه».

ثم كشف عن سبب تأليفه الكتاب وهو أن زوجه ملكة بهوبال[١٠] سألته ذلك فقال : «دعتنى إلى تأليفه صاحبتى (وعيبتى) فى حضرتى وغيبتى، تاج الهند نواب شاهجان بيكم حفظها الله وسلم، وهى من اللاتى ملكن ناصية الحكومة والولاية فى مملكة بهوبال، وإنما حملها على اقتراح ذلك على أنها لما تلت القرآن الكريم مع ترجمته بلسانها، وقرأت بعض كتب الحديث كمشكاة المصابيح وأتقنت بيانها، سألتنى أن أفرد لها ما نزل وورد فيهن من نصوص الكتاب والسنة بحيث لا يترك ذلك من ذلك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فنهضت لذلك الخطب الخطير، والأمر الكبير، وانتدبت إليه بإتيان ما تيسر عجالة، وضبطته فى سلاسل التحرير، رجاء أن ينفع الله تعالى به عصابة النسوة، ويوفقهن له بالقدوة والأسوة، وظنى أنك لا تجد مجموعًا على هذا الشكل أبداً، لأنه ما من شيء له أيسر علاقة وأدنى ملابسة بهن وهو فى آية أو حديث إلا أوردته فى هذا الكتاب بعد حذف المكررات إلا ما شاء الله تعالى، وسردت الآيات على ترتيب المصحف الشريف، والأخبار على ترتيب (تيسير الوصول) و(الترغيب والترهيب)، وزدت فى مطاوى فحاويها شرح بعض غريبها وضبط مشكلها وفقهها وتفسير صعابها على ما اختاره جماعة أهل السنة المطهرة قديمًا

وحديثا وسميته : (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فى النسوة) ولله الحمد فى كل حال وعلى كل شأن، وبه التوفيق وهو المستعان»[11].

والكتاب مطبوع بتحقيق أبى عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة.

خامسًا : التأليف فى أطراف أحاديث الكتب المسندة مثل كتاب ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث :

المؤلف :

عبد الغنى بن إسماعيل بن عبد الغنى النابلسى الحنفى الدمشقى، ولد بدمشق سنة خمسين وألف، وطلب العلم مبكرًا، وله نظم ومؤلفات، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[12].

التعريف بالكتاب :

جمع مؤلفه فى هذا الكتاب أطراف الكتب الستة، ولما كان الكتاب السادس مختلفًا فيه بين المشارقة والمغاربة، رأى أن يأخذ بالرأيين معًا، فأخذ أطراف سنن ابن ماجه لأنها السادس على رأى المشارقة، وأطراف موطأ مالك لأنه السادس على رأى المغاربة، فأصبح كتابه جامعًا لأطراف سبعة كتب هى :

١ - صحيح البخارى. ٢ - صحيح مسلم.

٣ - سنن أبى داود. ٤ - سنن الترمذى.

٥ - سنن النسائى الصغرى.

٦ - سنن ابن ماجه. ٧ - موطأ مالك.

وهو لا يذكر الحديث كاملاً وإنما يذكر جزءًا منه حسب ما هو معروف فى المؤلفات على الأطراف.

وقد رتبه على مسانيد الصحابة، فيذكر الصحابى ثم يذكر تحته ما له من أحاديث فى هذه الكتب السبعة.

وهو لا يذكر كل ألفاظ الحديث، ولكنه يذكر رواية من الحديث، ثم يشير بالرموز إلى من أخرجها ومثلها فى المعنى وإن كان هناك اختلاف فى الألفاظ.

وإذا كان الحديث الواحد مرويا عن جملة من الصحابة فإنه يذكر أسماءهم فى مكان واحد فى مسند واحد منهم، وتبعًا لمنهجه فى اختصار الإسناد فلا يذكر إلا من أخرجه وشيخه فقط.

وقد تحدث فى مقدمة كتابه عن منهجه فقال : «وقد سلكت فيه مسلك من تقدمنى من الترتيب، وبنيته على مثال تلك الأبنية مع التبويب، ولكنى اقتصرت على بيان الرواية

المصـرح بهـا دون المرمـوزة، ولم أذكـر من الأسانيد غير مشايخ أصحاب الكتب على طريقة وجيزة، واقتصرت على ذكر الصحابة الأولين، وتركت ذكـر الوسـائط كلهـا من التابعين وتابعى التابعين، ولم أكرر رواية، بل وضعت كل شىء فى موضعه بداية ونهاية، وزدت أطراف الموطأ للإمـام مـالك من رواية يحـيى بن يحـيى الليـثى الأندلسى فـإنهـا المشهورة بين الممالك، وقد اعتبرت المعنى أو بعضـه دون اللفظ فى جميع الروايات، وإن روى الحديث الواحد عن جملة من الصحابة ذُكِرت أسماؤهم فى محل واحد، أذكر ذلك فى مسند واحد منهم»[١٣].

سـادسًـا : التـأليف فى الشـروح والحـواشى على كـتب الحـديث للأئمـة المتـقـدمين وذلك مـثل (عـون المعـبود على سنن أبى داود) :

المؤلـف :

شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير ابن على بن حيدر الصديقى، العظيم آبادى أبو عبد الرحمن، محدث، صاحب تصانيف، توفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف[١٤].

التعريف بالكتاب :

جمع أبو عبد الرحمن شرف الحق العظيم آبادى هذا الشرح من كتب الأئمة، وذكر فى مقدمة شرحه أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية، وكشف بعض اللغات المغلقة، وتركيب العبارات مجتنبًا الإطالة والتطويل إلى ما شاء الله، ولم يتعرض فى شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا فى المواضع التى دعت إليها الحاجة.

وأشار فى المقدمة[١٥] أيضًا إلى أن الذى تكفل بالبسط والاستيعاب والتطويل والإسهاب إنما هو العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، صاحب كتاب : (غاية المقصود فى حل سنن أبى داود)، وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وقد أشار مؤلفه بالحاجة الماسة إلى اختصار حاشيته على سنن أبى داود فلبى شرف الحق صاحب (عون المعبود).

وطبع فى الهند فى أربع مجلدات، وطبع فى مصر ومعه (تهذيب المختصر) لابن القيم فجاء فى أربعة عشر جزءًا.

(حاشية السندى على صحيح البخارى) :

المؤلف :

هو أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادى السندى، ولد بتتة ـ قرية من بلاد السند ـ ونشأ بها، ثم ارتحل إلى تستر وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، ثم رحل إلى المدينة المنورة وتوطنها، وأخذ بها عن السيد محمد البرزنجى، والملا إبراهيم الكورانى وغيرهما، ودرس بالحرم الشريف النبوى، واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح، وألف مؤلفات نافعة منها الحواشى على الكتب الستة، توفى بالمدينة سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف، ودفن بالبقيع[١٦].

والناظر إلى حواشيه على الكتب الستة لا يلفيه مستقصيًا فى تعليقه الأحاديث كلها، وإنما له تعليقات مفيدة على مواضع محدودة، التقط أغلبها من كلام أساطين الشراح كالعينى، وابن حجر، والقسطلانى، والنووى، وعياض، والقرطبى، والسيوطى، وابن العربى المالكى، وغيرهم.

ولست تعدم تعقيبًا له على كلام هذا الإمام أو ذاك أو تتبعًا له بالنقد والتمحيص، وكثيرًا ما تتشابه حواشيه، فتجد كلامه على حديث عند البخارى بنصه وفصه على حديث عند النسائى، وقد جاءت حاشيته على البخارى مع متن الجامع الصحيح فى مجلدين كبيرين.

سبل السلام شرح بلوغ المرام :

المؤلف :

محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الكحلانى الصنعانى المعروف بالأمير، ولد سنة تسع وتسعين وألف، ورحل إلى مكة وأخذ الحديث على علمائها وعلماء المدينة، وعرف بالنفور من التقليد والرغبة فى الاجتهاد وإقامة الدليل، وعد من المجتهدين، وأتحف المكتبة الإسلامية بالمصنفات النافعة، توفى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف[١٧].

التعريف بالكتاب :

ألف الحافظ ابن حجر العسقلانى كتابه : (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) وهو من أجمع وأنفع ما كتب فى أحاديث الأحكام؛ ولذا اتجهت إليه أنظار العلماء فتناولوه بالشرح والبيان. ومن شروحه كتاب (البدر التمام شرح بلوغ المرام) للقاضى الحسين بن محمد المغربى الصنعانى ت ١١١٩هـ، وكتاب البدر التمام هذا هو الذى أخذ منه الأمير الصنعانى كتابه (سبل السلام)، وقد سلك فيه الصنعانى سبيل التيسير، فجاء كتابه دانيًا من

أيدى العامة، خاليًا من تعقيدات الألفاظ وخلافات الأئمة، وقد جعل لكتابه مقدمة موجزة قال فيها : «هذا شرح لطيف على (بلوغ المرام) تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته على شرح القاضى العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربى أعلى الله درجاته فى عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك وجه الله ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أنه يدعو ما يرتبط به الدليل متجنبًا للإيجاز المخل والإطناب الممل، وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما فى الأصل من الفوائد، والله أسأل أن يجعله فى المعاد من خير العوائد»[18].

والكتاب طبع عدة طبعات شائعة.

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار :

المؤلف :

محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى الصنعانى، الفقيه، المحدث، الأصولى، صاحب التصانيف، ولد سنة ثنتين وسبعين ومائة وألف، فرغ نفسه للطب وجد واجتهد، تفقه على مذهب الإمام زيد، وبرع فيه وألف، ثم طلب الحديث وفاق أهل زمانه فيه، فتخلى عن التقليد، وتحلى بالاجتهاد، وتوفى سنة خمسين ومائتين وألف، رحمه الله[19].

التعريف بالكتاب :

لما ألف الإمام أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله المعروف بابن تيمية، ـ وهو جد شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ـ : (**المنتقى من الأخبار فى الأحكام**) تزاحمت على مورده العذب أنظار المجتهدين، وتسابقت على الدخول فى أبوابه أقدام الباحثين من المحققين، وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه، ومفزعًا للهاربين من التقليد يعولون عليه، وكان من هؤلاء الداخلين بابه والقاصدين رحابه العلامة الشوكانى، بناء على طلب جماعة من حملة العلم.

وقد سلك الشوكانى فيه سبيل الاختصار فى جانب، إلا أنه جنح إلى الإطناب والإسهاب فى جوانب أخرى، ويوضح ذلك فيقول : «وقد سلكت فى هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار، وجردته عن كثير من التعريفات والمباحثات التى تفضى إلى الإكثار، لاسيما فى المقامات التى يقل فيها الاختلاف، ويكثر بين أئمة المسلمين فى مثلها الائتلاف، وأما فى مواطن الجدال والخصام،

فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول، ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول»[٢٠].

وهذا الكتاب إذ يبرز تمكن الشوكانى الفقهى، يظهر أيضًا أخذه بزمام الحديث وتضلعه فيه، فهو دائم التخريج للروايات، حريص على التصحيح والتضعيف، ناقل لآراء أئمة الجرح والتعديل، صاحب رأى يبديه عند الحاجة إليه.

(شرح مسند الإمام أبى حنيفة) للملا على القارى :

المؤلف :

العلامة نور الدين على بن سلطان بن محمد الهروى المكى الحنفى المعروف بالقارى، لأنه كان إماماً فى القراءات ، ولد فى مدينة (هراة) أعظم مدن خراسان وأجلها شأناً، صنف فى علوم كثيرة منها : الفقه، والحديث، والتفسير، والقراءات، وأصول الفقه، وغير ذلك، وتوفى سنة أربع عشرة وألف[٢١].

التعريف بالكتاب :

للإمام أبى حنيفة مسانيد كثيرة بلغت خمسة عشر، وقد جمعها بعض الفضلاء واعتنى بضبطها جماعة من العلماء، ومن هؤلاء الذين اعتنوا بمسانيد أبى حنيفة العلامة موسى بن زكريا بن إبراهيم بن محمد ابن ساعدى الحصفكى (بفتح الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة ففاء مفتوحة فكاف فياء)، هكذا ضبطه ملا على القارى (الشارح للمسند)، وضبطه صاحب (الجواهر المضيئة) بالحاء المهملة.

وقد جند ملا على القارى نفسه لإشهار مذهب الأحناف، وكان مما اعتنى به (مسند أبى حنيفة) هذا، فشرحه شرحًا قدم له بمقدمة موجزة جداً تحدث فيها عن الحصفكى وعن الإمام أبى حنيفة وسبب قلة روايته، وتحدث عن كثرة شيوخه، وأن أكثر شيوخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، ثم شرع فى شرح أحاديث (المسند)، يشرح الغريب ويضبطه، ويترجم للصحابى الذى يروى الحديث ترجمة موجزة فى أول موضع يذكر فيه، ويذكر بعض الروايات فى كتب السنة والتى توافق معنى الحديث الذى يتعرض له بالشرح، ويعزو هذه الروايات إلى من خرجها من الأئمة، وإذا كان الحديث الذى يشرحه من أحاديث الأحكام فإنه يتوسع فيه بعض الشىء مثلما فعل فى شرح حديث ماعز، حيث تعرض لإجماع الصحابة على الرجم، وأنكر على الخوارج إنكارهم له، وتعرض لمسألة الإقرار، واشتراط كثير من

العلماء لأن يكون أربع مرات، وتعرض أيضًا لرواياته المختلفة وعباراته المؤتلفة.

والكتاب مطبوع فى مجلد واحد.

(التعليق المغنى على الدارقطنى) :

المؤلــف :

أبو الطيب محمد المدعو بشمس الحق بن أمير بن على بن حيدر الصديقى العظيم آبادى الهندى، قال صاحب معجم المؤلفين عنه : «محدث، ولد فى ذى القعدة من آثاره : شرح كبير على سنن أبى داود سماه : غاية المقصود فى حل سنن أبى داود»[٢٢].

التعريف بالكتاب :

هو تعليقات موجزة على سنن الإمام الدارقطنى، وصفها هو بقوله : «هذه تعليقات شتى علقتها على السنن للإمام على بن عمر ابن أحمد الدارقطنى وقت مطالعة ذلك الكتاب المبارك، أكتفى فيها على تنقية بعض أحاديثه وبيان علله، وكشف بعض مطالبه، على سبيل الإيجاز والاختصار، آخذاً من كتب هذا الفن المبارك، عسى الله أن ينفع بها من يريد مطالعته، أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصًا لوجهه ويدخرها ذخيرة لعاقبتى، وسميتها (بالتعليق المغنى على سنن الدارقطنى)»[٢٣].

ثم قدم له بمقدمة ضمنها ثلاثة فصول :

الأول : فى ترجمة الإمام الدارقطنى.

والثانى : فى بيان أسماء بعض من روى هذا السنن عن الإمام الدارقطنى واختلاف نسخه.

والثالث : فى الإسناد منه إلى الإمام الدارقطنى.

(مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) للملا على القارى :

المؤلــف :

سبق التعريف به عند كتابة (شرح مسند الإمام أبى حنيفة).

التعريف بالكتاب :

شرح (لمشكاة المصابيح) للخطيب العمرى التبريزى المتوفى سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، و(المشكاة) أيضا مبنى على جهود الإمام البغوى المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة، وهو شرح لمنهج الفقهاء فى استنباط الأحكام من السنة النبوية، وقد ذكر فى مقدمة الشرح بواعثه فقال : «إن غالب الشراح كانوا شافعية فى مطلبهم، وذكروا المسائل المتعلقة بالكتاب على منهاج مذهبهم، واستدلوا بظواهر الأحاديث على مقتضى مشربهم، وسموا

الحنفية أصحاب الرأى على ظن أنهم ما يعملون بالحديث، بل ولا يعلمون الرواية والتحديث لا فى القديم ولا فى الحديث، مع أن مذهبهم القوى تقديم الحديث الضعيف على القياس المجرد الذى يحمل التزييف، ثم قال : فأحببت أن أذكر أدلتهم، وأبين مسائلهم وأدفع عنهم مخالفهم، لئلا يتوهم العوام الذين ليس له معرفة بالأدلة الفقهية : أن المسائل الحنفية تخالف الدلائل الحنيفية وسميته: (مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح)[٢٤].

(الفتوحات الربانية على الأذكار النووية) :

المؤلف :

محمد بن على بن محمد بن علان، الصديقى العلوى، مفسر محدث، مشارك فى عدة علوم، ولد بمكة ونشأ وتوفى بها، صاحب تصانيف، توفى سنة سبع وخمسين وألف[٢٥].

التعريف بالكتاب :

شرح على كتاب الإمام محيى الدين النووى المسمى : (حلية الأبرار، وشعار الأخيار فى تلخيص الدعوات والأذكار)، وقد أشار الشارح فى مقدمته إلى أن كتاب النووى عظيم النفع بالغ التأثير، وأن بعض أهل الصلاح تناولوه بالتعليق إلا أنه فى حاجة إلى مزيد من الإيضاح مما يتعلق بتفسير الغريب، وتبيين الراجح فى بعض المسائل التى يحتاج لتحرير حكمها الفقيه، ووعد الشارح أنه سيسلك سبيل التوسط ويبتعد عن الإيجاز المخل والإطناب الممل، وأنه لن يغفل شيئًا مما يحتاج إليه من ذكر المخرجين للحديث وبيان مرتبته، ويعرض عن التطويل بذكر الأسانيد[٢٦]، وقد وفى بما وعد فخرج الكتاب فى حلة بهية وصورة مرضية.

(فيض القدير بشرح الجامع الصغير) للمناوى :

المؤلف :

سبق التعريف به عند كتابه (الجامع الأزهر).

التعريف بالكتاب :

هو كتاب شرح فيه (الجامع الصغير) للإمام السيوطى، وجعله على أصل ترتيبه، تجنب فيه الغوص فى المسائل النحوية فلم يعرب إلا ما كان خفيا وبقدر ما يوضح مقصوده ﷺ ويبين كلامه، ولم يكثر من الأقاويل والاختلافات، لما أن ذلك على

الطالب من أعظم الآفات، وقد وصف شرحه فى مقدمته بقوله : «اشتدت إليه حاجة المتفهم بل وكل مدرس ومعلم، من شرح على (الجامع الصغير) للحافظ الكبير الإمام الجلال الشهير، ينشر جواهره، ويبرز ضمائره، ويفصح عن لغاته، ويكشف القناع عن إشاراته، ويميط عن سحر الكلام، ويدل على ما حواه من درر مجمعة على أحسن نظام»[٢٧].

سابعًا : التأليف فى نوع معين من أنواع الحديث : التأليف فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة :

من أحسن ما ألف فى هذا وأوسعه، وأطوله وأنفعه، وأسهله وأمتعه كتاب : (كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس).

المؤلف :

إسماعيل بن محمد بن عبد الهادى الشافعى المذهب العجلونى المولد، نشأ فى دمشق وتوفى فيها، ولد سنة سبع وثمانين وألف، حفظ القرآن وهو فى سن التمييز، واشتغل بالحديث والفقه واللغة، وله مؤلفات، توفى سنة اثنتين وستين مائة وألف[٢٨].

التعريف بالكتاب :

اعتنى العلماء قبل الإمام العجلونى بالتصنيف فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة والذائعة بين الناس سواء كانت صحيحة أو غير ذلك، وكان ممن ألف فيها الحافظ ابن حجر فى كتابه (اللآلى المنثورة فى الأحاديث المشهورة)، وكذلك الإمام السخاوى فى كتابه : (المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، وابن الديبع الشيبانى تلميذ السخاوى فى كتابه (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث)، والإمام السيوطى فى كتابه (الدرر المنتشرة فى الأحاديث المشتهرة).

فجاء الشيخ العجلونى ورأى أن يجمع المادة العلمية الموجودة فى هذه الكتب فى كتاب واحد، فألف كتابه المسمى (كشف الخفا ......).

ورتب أحاديث الكتاب على حروف المعجم، وهو يذكر الحديث ثم يذكر من أخرجه من الأئمة ومن رواه من الصحابة، وكذلك يعنى بالكلام على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وقد اشتمل الكتاب على واحد وثمانين ومائتين وثلاثة آلاف حديث.

(البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف) :

المؤلف :

إبراهيم بن محمد كمال الدين المعروف بابن حمزة الحسينى الحنفى الدمشقى، ولد سنة أربع وخمسين وألف، له رحلات ومصنفات، توفى سنة عشرين ومائة وألف.

التعريف بالكتاب :

جمع المؤلف فى هذا الكتاب الأحاديث التى لها سبب فى إيرادها، سواء كان السبب مذكورًا فى الحديث نفسه أو لا يذكر فيه، أو يذكر فى بعض طرقه، وقد جمع فيه ثمانمائة وألف حديث.

الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى :

المؤلف :

محمد بن محمد بن محمد الحسينى الطرابلسى السندروسى، فقيه حنفى من أهل طرابلس الشام، ولى إفتاءها مدة قصيرة، كان معروفًا بالذكاء وسعة العلم وتنوع المعارف، وبخاصة فى الفقه والحديث والرجال وعلم الكلام، توفى سنة سبع وسبعين ومائة وألف[٢٩].

التعريف بالكتاب :

يقول عنه محققه الأستاذ الدكتور / محمد محمود بكار : «أما كتاب (الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى)، للعلامة محمد الحسينى الطرابلسى السندروسى فهو كتاب لعالم جليل استفاد ممن سبقوه وأضاف إلى الموضوعات أحاديث لم توجد فى كتب الموضوعات، استقاها من شتات كتب الأحاديث والتراجم، واهتم بذكر الأحاديث الشائعة التى هى إلى الحكم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلى الحديث، وقد ضمن المؤلف الكتاب بعض الأحاديث الشديدة الضعف والواهية التى أدخلها بعض العلماء فى قسم الضعيف»[٣٠].

وقد قدم المؤلف للكتاب بمقدمة ذكر فيها منهجه فى الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، ثم ذكر آراء العلماء فى كل من : شديد الضعف، والموضوع، والواهى، ثم عرج على منهجه فى التأليف وبين أنه قسم الكتاب إلى أبواب حسب حروف المعجم، وكل باب إلى ثلاثة فصول حسب ما تضمنه عنوان الكتاب: شديد الضعف ـ الواهى ـ الموضوع[٣١].

(الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى) :

المؤلف :

سبق التعريف به عند كتاب (نيل الأوطار).

التعريف بالكتاب :

أراد الشوكانى فى هذا الكتاب أن يجمع كل ما تضمنته مصنفات السابقين فى الأحاديث الموضوعة، وقد صرح[٣٢] بأنه قد لا يذكر ما لا يصح إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفًا ضعفًا خفيفًا، وقد يكون أعلى من ذلك، والحامل له على هذا : التنبيه على أنه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعًا كابن الجوزى، فإنه تساهل فى موضوعاته حتى ذكر فيها الصحيح فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقبه السيوطى بما فيه كفاية، وأشار الشوكانى إلى تعقباته : تارة منسوبة إليه، وتارة منسوبة إلى كتبه.

إلا أن الأستاذ / عبد الرحمن المعلمى محقق الكتاب ذكر أن الشوكانى حينما يذكر تعقبات السيوطى هذه لا يذكر معها الأسانيد ولا يبين حال هذه الطرق ـ وهذا نابع من منهجه الذى قصد فيه الاختصار ـ وذكر المحقق أنه تتبع كثيرًا من تلك الطرق، وفتش عن هذه الأسانيد فوجد كثيرًا منها أو أكثرها ساقط لا يفيد الخبر شيئًا من القوة، ومنها ما غايته أن يقتضى التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل[٣٣].

ثامنًا : التأليف فى مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا لمؤلفات السابقين :

لقد كثر فى هذا الدور التأليف فى مصطلح الحديث نظمًا ونثرًا وشرحًا للمؤلفات السابقة، ويعد من أعلام الكاتبين فى علوم الحديث فى هذا الدور الأمير الصنعانى صاحب (سبل السلام) فقد عمل منظومة فى مصطلح الحديث سماها (قصب السكر)، نظم فيها مؤلف الحافظ ابن حجر المسمى (نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر) وقال فى حكاية ذلك :

وبعد فالنخبة فى علم الأثر
مختصر يا حبذا من مختصر
ألفها الحافظ فى حال السفر
وهو الشهاب بن على بن حجر
طالعتها يوماً من الأيام
فاشتقت أن أودعها نظامى
فتم من بكرة ذاك اليوم
إلى المسا عند وفود النوم
مشتملاً على الذى حواه
فالحمد للرحمن لا سواه[٣٤]

وقد وصلت أبياتها ثلاثة ومائتين، ثم شرح هذه المنظومة فى كتاب سماه :

(إسبال المطر على قصب السكر)، أما عمله المتكامل وجهده الشامل فى مصطلح الحديث فنجده فى كتابه المسمى : (توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار).

وهو شرح على كتاب (تنقيح الأنظار) للإمام محمد بن إبراهيم الوزير الحسنى اليمنى الصنعانى المتوفى عام أربعين وثمانمائة من الهجرة، وقد امتاز شرح الصنعانى بالدقة الفائقة والاستيعاب الشامل لأطراف البحث والرغبة الخالصة فى الوصول إلى الحق، وقد قال عنه محققه الأستاذ / محيى الدين عبد الحميد : «أما كتاب (توضيح الأفكار) فلست أجد عبارة أدق فى التعبير عنه من هذه العبارة الصغيرة التى اختارها مؤلفه لتسميته، فهو حقا (توضيح الأفكار)، ولو أن عالمًا ضليعًا قرأ هذا الكتاب من غير أن يكون قد عرف اسمه، ثم أراد أن يبين ما فيه بياناً دقيقاً بأصغر عبارة لما وسعه إلا أن يقول : إن هذا الكتاب توضيح وافٍ للأفكار العظيمة التى اشتمل عليها كتاب تنقيح الأنظار.

وفى الحق أن كتاب (تنقيح الأنظار) اشتمل على أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأن هذه الأنظار وهذه الأفكار كانت بحاجة إلى من يجليها ويبسطها، ويبين مآخذها ومراميها، ويفصل مجملاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيأ الله تعالى لهذه المباحث أبا عذرتها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسن الصنعانى سعة اطلاع وقوة باع»(٣٥) .

تاسعًا : التأليف فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين مثل كتاب (الحطة فى ذكر الصحاح الستة) :

المؤلف :

وهو للعلامة صديق حسن خان القنوجى وقد سبق التعريف به عند كتابه : (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله فى النسوة).

التعريف بالكتاب :

لقد شغف العلامة صديق حسن خان بالكتب الستة، وتعلق قلبه بتحصيلها وقراءتها، ومدارستها وروايتها، ورأى أنها جديرة بمؤلف يفرد للحديث عن فرائدها وفوائدها، ما يتحتم على الطلاب أن يعرفوه، وذلك لأن الصحاح الستة خصت بمزيد الصحة والشهرة والقبول، واعتنى بروايتها جماعة أهل الحديث عناية تامة، وأذعن لضبطها ونشرها فى كل عصر خاصتهم والعامة، إلا أنه لم يجد هذا المؤلف المتفرد لها، وإن كان الحديث

عنها فى ثنايا الكتب كثير، فاستخار الله وشرع فى هذا الكتاب.

وقد قدم لغرض الكتاب بمقدمات نافعة فتحدث فى فاتحته عن فضيلة العلم والعلماء وما يناسبها من الفوائد العليا، وعن شرف أصحاب الحديث خاصة وفضيلة المحدثين، ثم تحدث فى الباب الأول عن معرفة علم الحديث ومبدأ جمعه وتدوينه ونقلته وما يتصل بذلك، وفى الباب الثانى عن : فروع علم الحديث وذكر الكتب المصنفة فيها، وفى الباب الثالث عن : طبقات كتب الحديث وذكر الأحاديث المحتج بها فى الأحكام الشرعية وأنواع ضبط الحديث وتعريف المحدث وما يتصل بذلك، ثم خلص إلى الباب الرابع وتحدث فيه عن : الأمهات الست وشروحها، وقدم الحديث عن الموطأ وعلل ذلك قائلاً : «إنما قدمته فى الذكر على صحيح البخارى مع علو شأنه ورفعة مكانه لتقدم الإمام مالك عليه زماناً وتأليفاً، فإن الموطأ كتاب قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول، وأول مؤلف صنف فى الحديث، وكل من جمع صحيحاً فقد سلك على نهجه وأخذ طريقه وحذا حذوه»[٣٦].

ثم تحدث عن صحيح البخارى وصحيح مسلم، ثم عن السنن الأربعة، ثم عن مسند الإمام أحمد، ثم ترجم لأصحاب هذه الكتب الستة مضيفًا إليهم ترجمة الإمام مالك والإمام أحمد، ثم ذكر خاتمة ترجم فيها لنفسه وذكر أسانيده للعلوم.

أ. د/ أحمد محرم الشيخ ناجى

الهوامش :

(١) راجع الباعث الحثيث صـ ١٠٢ .
(٢) منهج النقد فى علوم الحديث صـ ٦٩ ـ ٧٠ بتصرف .
(٣) معجم المؤلفين ٣/٢٢٠ .
(٤) مقدمة الجامع الأزهر.
(٥) معجم المؤلفين ١١/٢٢١ .
(٦) انظر : كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ للأستاذ الدكتور / عبد الموجود محمد عبد اللطيف ١/٤٠٤ .
(٧) معجم المؤلفين ٩/٢٩٩ .
(٨) كشف اللثام ١/٤٢٣ .
(٩) مقدمة المحقق صـ ٤، الأعلام للزركلى ٦/١٦٧، معجم المؤلفين ١٠/٩٠ .
(١٠) إحدى بلاد الهند.
(١١) خطبة الكتاب صـ ٦ .
(١٢) معجم المؤلفين ٥/٢٧١ .
(١٣) ذخائر المواريث ١/٤ بتصرف.
(١٤) معجم المؤلفين ٩/٦٣ .
(١٥) عون المعبود ١/١١ ـ ١٢ .
(١٦) معجم المؤلفين ١٠/٢٦٢ .

(١٧) انظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى ١٣٣/٢ ، معجم المؤلفين ٥٦/٩ .
(١٨) سبل السلام ٢١/١ .
(١٩) معجم المؤلفين ٥٣/١١ ، وترجم لنفسه فى البدر الطالع ٢١٤/٢ .
(٢٠) نيل الأوطار ١٢/١ .
(٢١) معجم المؤلفين ١٠٠/٧ .
(٢٢) معجم المؤلفين ٧٢/١٠ .
(٢٣) التعليق المغنى مع السنن ٧/١ .
(٢٤) مرقاة المفاتيح ٣٥/١ .
(٢٥) معجم المؤلفين ٥٤/١١ .
(٢٦) انظر : مقدمة الفتوحات الربانية ٤/١ ـ ٥ .
(٢٧) فيض القدير ٢/١ .
(٢٨) الأعلام للزركلى ٣٢٥/١ .
(٢٩) الأعلام ٢٩٦/٧ .
(٣٠) مقدمة التحقيق للكشف الإلهى ٥٥/١ .
(٣١) راجع مقدمة التحقيق ٥٥/١ .
(٣٢) الفوائد المجموعة صـ ٤ .
(٣٣) مقدمة محقق الفوائد المجموعة صـ ٤ .
(٣٤) قصب السكر صـ ٣٩ .
(٣٥) مقدمة تحقيق توضيح الأفكار ٧٧/١ .
(٣٦) الحطة فى ذكر الصحاح الستة صـ ١٥٨ .

الدور السابع
مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع عشر الهجرى وحتى الآن

إذا كان بعض الباحثين أطلقوا على الدور السادس دور الركود، وذلك لقلة الإنتاج فيه فقد أطلقوا على هذا الدور (الدور السابع) دور اليقظة والتنبه، فقد استيقظت همم المحدثين فى هذا الدور، وأدركوا الخطر الذى من الممكن أن يلحق بالسنة بسبب هذا الركود والجمود.

وفى هذا الدور تنبه علماء الأمة للأخطار المحدقة نتيجة اتصال العالم الإسلامى بالشرق والغرب، ثم نتيجة الصدام العسكرى العنيف والاستعمار الفكرى الذى يفوق فى خبثه وخطره كل الأخطار، فقد ظهرت دسائس وشبهات حول السنة أثارها المستشرقون، وتلقفها ضعفاء النفوس من عبيد الأجنبى، فصاروا يدندنون بها ويلهجون، مما اقتضى تأليف أبحاث حولها والرد على أغاليطهم وافتراءاتهم، كما اقتضى الحال تجديد طريقة التأليف فى علوم الحديث، فوفى العلماء بهذه المطالب، وأخرجت المطابع الكثير من المؤلفات المبتكرة النافعة[1].

والدور الريادى فى هذه المواجهة لعلماء الهند، فمآثرهم فى السنة فى القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم فى الأصول الستة تزخر بالتوسع فى أحاديث الأحكام، فدونك : (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم)، و (بذل المجهود فى حل سنن أبى داود)، و (العرف الشذى فى شرح سنن الترمذى)، إلى غير ذلك مما لا يحصى ففيها البيان الشافى فى مسائل الخلاف.

ومن أعلام هذه المدرسة الهندية العلامة المحدث مولانا ظهير حسن النيموى ـ رحمه الله ـ فقد ألف كتاب (آثار السنن) فى جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء، وتكلم على كل حديث منها جرحاً وتعديلاً على طريقة المحدثين، وأجاد فيما عمل كل الإجادة، وكان يريد أن يجرى على طريقته هذه إلى آخر أبواب الفقه، لكن المنية حالت دون أمنيته ـ رحمه الله.

ومن أعلامها أيضا العلامة شيخ المشايخ فى البلاد الهندية المحدث الكبير والجهبذ الناقد مولانا محمد أشرف على التهانوى صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف ما بين كبير وصغير، من أشهرها كتاب (إحياء السنن) وكتاب (جامع الآثار).

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج فى علوم الحديث لديه المحدث الناقد والفقيه البارع مولانا ظفر أحمد التهانوى، أن يستوفى أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام فى الأبواب من مصادر صعبة المنال مع الكلام على كل حديث فى ذيل كل صفحة بما تقضى به صناعة الحديث، من تقوية وتوهين، وأخذ وردّ على اختلاف المذاهب، فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالاً لا مزيد عليه حتى أتم مهمته بغاية من الإجادة بتوفيق الله - سبحانه - فى عشرين جزءاً لطيفا بقطع (آثار السنن) وسمى كتابه هذا (إعلاء السنن) وجعل له فى جزء خاص مقدمة بديعة فى أصول الحديث نافعة للغاية فى بابه.

ومن مشاهير علماء الهند أيضًا ممن يعنون بالحديث العلامة المحدث الشيخ مهدى حسن الشاهجهانفورى شارح (كتاب الآثار) لمحمد بن الحسن الشيبانى[٢].

كما كان لعلماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب العربى إسهامات بالغة ومشاركات واضحة أثمرت هذه المؤلفات التى سنعرض لبعضها بعد قليل - إن شاء الله.

وكان الغالب على محدثى هذا الدور فى تلقى الحديث الأخذ بالوجادة، وهى التى يعنى بها المحدثون : أن يقف طالب الحديث على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهى بخطه ولم يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذى وجده بخطه، أو سمع منه ولكن لا يروى تلك الأحاديث الخاصة الواجد بسماع أو قراءة أو إجازة، ولكن يقول : وجدت أو قرأت بخط فلان أو فى كتاب فلان بخطه ......[٣].

وكانت الرواية فى بعض الأحيان بواسطة الإجازة بما تتضمنه الأثبات والمشيخات من المؤلفات الحديثية التى رواها أصحاب تلك الأثبات والمشيخات بسندهم.

وفى بعض الأحيان أيضًا تتلقى المرويات بالسماع من المحدث أو القراءة عليه لبعض الأحاديث من أوائل الكتب أو من المسلسلات والعوالى، وفيما يلى سنعرض لبعض المؤلفات فى هذا الدور.

أولاً : التأليف الموسوعي في جمع أحاديث الكتب المسندة مرتبة على الأبواب والمسانيد أو أحدهما :

موسوعة الحديث النبوى :

المؤلف :

د/ عبد الملك بكر عبد الله قاضى، رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران.

منهج المؤلف :

ذكر المؤلف فى مقدمته عناية الأمة بالسنة، وأن السلف لأسباب متعددة لم يتمكنوا من جمع الأحاديث النبوية سندًا ومتنًا فى مصنف واحد، ورأى المؤلف أن هذا الأمر أصبح ميسوراً لما استحدث من تسهيل سبل المعرفة وتيسير قنوات الاتصال وما إلى ذلك، وأن الحاجة إليها أصبحت ماسة وملحة، خاصة بعد الحملات المقصودة، وغير المقصودة للتشكيك فى حجية السنة والتقليل من شأنها.

وأشار المؤلف فى مقدمته إلى أن اعتماده سيكون على كتب الرواية الحديثية المعتمدة باعتبارها مصادر أصلية للحديث من جوامع، وصحاح، وسنن، ومسانيد، ومعاجم، ومستخرجات، ومستدركات، وغير ذلك، ثم ذكرها فى مقدمته مرتبة على أقدمية وفيات مصنفيها.

وصرح المؤلف أنه لم يعتمد المصادر التى تجمع الأحاديث من الكتب المتقدمة (جمع الجوامع) للسيوطى، ولا التى جمعت بين عدد من كتب الأحاديث ككتاب (اللؤلؤ والمرجان) لمحمد فؤاد عبد الباقى، وما إلى ذلك من مصادر فرعية.

وتقوم هذه الموسوعة على استيفاء جميع الروايات المرفوعة التى وردت فى مصادر الموسوعة على اختلاف أسانيدها، واختلاف ألفاظها، بحيث يكون بين أيدى الباحثين كل ما أضيف إلى رسول الله ﷺ صحيحه، وحسنه، وضعيفه مع تعليقات وتعقيبات المصنفين، ونقولهم عن غيرهم، مع ذكر عناوين كتب، وأبواب، وأجزاء، وأرقام صفحات هذه النصوص كما وردت فى المصنفات الحديثية، مرتبة على أبواب الموسوعة المصنفة، وليس فى هذه المجموعة الشاملة من الموسوعة حكم على الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف، وقد أفرد لذلك مجموعة خاصة سماها : الموسوعة المصنفة، وقد أشار فى مقدمة الموسوعة فى مجموعتها الشاملة إلى منهجه فى الموسوعات الثلاث:

١ - مجموعة الأحاديث النبوية الشاملة.

٢ - مجموعة الأحاديث النبوية المصنفة.

٣ - مجموعة متون الأحاديث الصحيحة والحسنة[٤].

ثانيًا : التأليف فى اختصار بعض أمهات كتب السنة أو ترتيبها :

وذلك مثل (اختصار صحيح البخارى) للألبانى.

وكذلك الترتيب مثل كتاب (الفتح الربانى لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيبانى).

وهو للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى لاشتغاله بإصلاح الساعات، وقد ولد بقرية شمشيرة من أعمال مديرية الغربية سنة إحدى وثلاثمائة وألف من الهجرة، وتوفى فى يوم الأربعاء الثامن من جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وألف، بعد أن عاش سبعة وسبعين عامًا وأشهراً قضاها بين الطلب والتحصيل وبين التأليف والتصنيف، وهو والد الشهيد حسن البنا، وقد قسم الشيخ ترتيب المسند على النحو التالى :

١ - التوحيد وأصول الدين.

٢ - الفقه.　　٣ - التفسير.

٤ - الترغيب.　　٥ - الترهيب.

٦ - التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب.

٧ - القيامة وأحوال الآخرة.

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول.

وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مقتصراً على الصحابى طلبًا للإيجاز ورغبة فى عدم الإملال لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر.

ثالثًا : التأليف فى نقد وتصنيف الأحاديث حسب درجاتها من الصحة أو الضعف وذلك مثل (سلسلة الأحاديث الصحيحة) للشيخ الألبانى :

جمع الشيخ الألبانى فى هذه السلسلة الأحاديث التى رآها صحيحة، وهو فى هذه السلسلة لا يلتزم منهجًا فى ترتيبها، فلم يلتزم بتوزيع الأحاديث على الكتب أو الأبواب الفقهية، أو على ترتيب آخر، وقد سبق له نشر الكلام على هذه الأحاديث فى مجلة التمدن الإسلامى، ثم أعاد نشرها مجتمعة وقال فى مقدمة المجلد الأول : «وغرضنا الأول من هذه المقالات بعد الذى أشرنا إليه

من التثقيف تحقيق القول فى صحة هذه الأحاديث والكلام على أسانيدها وطرقها ورواتها على طريقة أهل الحديث، وفى حدود مصطلحهم، مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن، إلا فيما لابد منه، وقد نتكلم أحيانًا على ما فى بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين بعض مفرداتها أحيانًا برباط من الكلام، بحيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته، يمكن أن يجعل أصلاً لخطبة أو محاضرة، ولكنى لم ألتزم ذلك تيسيراً على نفسى، ومراعاة لضيق وقتى»(٥).

(سلسلة الأحاديث الضعيفة) للألبانى أيضًا :

جمع فيها الشيخ الألبانى بعض الأحاديث التى رآها ضعيفة أو موضوعة، وأصلها كأصل السلسلة الصحيحة : مجموعة مقالات نشرها فى مجلة التمدن الإسلامى، ثم جمعها وأعاد نشرها، وقال فى مقدمة طبعتها الأولى: «إننى لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التى وضعها أهل الحديث، وجروا عليها فى إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف»(٦).

رابعًا : التأليف فى نقد أحاديث أمهات كتب السنة مثل :

صحيح كل من : سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، أربعتهم للشيخ الألبانى أيضًا.

خامسًا : التأليف فى الشروح والحواشى والتعليقات التوضيحية والنقدية على أمهات كتب الحديث مثل (فتح الملهم بشرح صحيح مسلم) :

مؤلفه الحجة الجامع لأشتات العلم محقق العصر المفسر المحدث مولانا شبير أحمد العثمانى شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية فى دايهبل سورت بالهند ومدير دار العلوم الديوبندية، صاحب المؤلفات فى علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين، وقد توفى سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف.

أما كتابه (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم) فقد قال عنه العلامة الكوثرى بعد أن أشار إلى أن شروح مسلم السابقة له لم تف بالغرض قال : «وها نحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببروز (فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم) فى ثوبه القشيب وحلله المستملحة فى عداد المطبوعات الهندية».

وقد اغتبطنا جد الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذى كنا أشرنا إليه، فيجد الباحث مقدمة كبيرة فى أوله تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر يصل آراء المحدثين النقلة فى هذا الصدد بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصر على فريق دون فريق ... فهذه المقدمة البديعة تكفى المطالع مؤنة البحث فى مصادر لا نهاية لها ... وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلقى الباحث شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص، حيث لم يدع الشارح الجهبذ موضع إشكال منها أصلاً، بل أبان ما لها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديث فى الأبواب بغاية من الاتزان، فلم يترك بحثًا فقهيا من غير تمحيصه، بل سرد أدلة المذاهب فى المسائل، وقارن بينها، وقَوَّى القوى ووهن الواهى بكل نصفة.

وكذلك لم يهمل الشارح المفضال أمرًا يتعلق بالحديث فى الأبواب كلها، بل وفاه حقه من التحقيق والتوضيح فاستوفى ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهًا من النقد من حيث الصناعة، غير مستسيغ اتخاذ قول من قال : «كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة» ذريعة للتقليد الأعمى، وكم رد فى شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهة بالغة فى ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكم أثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة، وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب[٧].

(فتح المنعم بشرح صحيح مسلم) :

المؤلف :

هو شيخنا وأستاذنا فضيلة الأستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين مؤسس مدرسة الحديث بجامعة الأزهر، العالم الفذ، المتميز بكثير من الخصال والخلال، صاحب التصانيف النافعة فى التفسير والحديث، أطال الله بقاءه ومتعه بالصحة والعافية.

التعريف بالكتاب : فتح المنعم بشرح صحيح مسلم :

لقد مال فيه المؤلف - جزاه الله خيراً - إلى التطويل والاستيعاب فى أسلوب سلس جذاب يأخذ بالألباب، ويترك الخوض فى المستغلقات والصعاب فهو يعمد إلى حذف الإسناد ويقتصر على ذكر الراوى الأعلى

(الصحابى)، ويستقصى بالذكر الروايات التى ساقها الإمام مسلم مهما كثرت، جامعاً لها وللحديث عنها فى مهيع واحد، فهو جامع بين طريقتين: الطريقة المنهجية التحليلية، والطريقة الموضوعية، ويعنى بالمباحث العربية، ثم بالمباحث الفقهية، يبدأ الكلام بإيراد المعنى العام، ثم هو بالغ الدقة فى منهجه، ينتقل بالقارئ من نقطة إلى أخرى، ويختم كلامه بذكر ما يؤخذ من الحديث فى روعة واستنباط ولطف مأخذ ودقة تعليق.

(تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى):

المؤلف :

الإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فورى، المولود سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، والمتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

التعريف بالكتاب :

طبع الكتاب فى عشرة أجزاء كبار غير المقدمة التى جاءت فى جزئين متضمنة بابين، ذكر فى الباب الأول واحدًا وأربعين فصلاً حول الحديث وكتابته وأهله، وهذا الباب ملخص وافٍ لموضوعات المصطلح، وجاء الباب الثانى تحت عنوان : فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذى وجامعه وفيه سبعة عشر فصلاً والمقدمة غاية فى النفاسة فكيف بالمقدم له. وهى فى بابها لا تقل أهمية عن مقدمة فتح البارى الذى جعله صاحب تحفة الأحوذى فيضه الجارى وأحسن الاستفادة به.

(بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى):

للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتى :

المؤلف :

بعد أن فرغ الشيخ البنا من ترتيب مسند الإمام أحمد على الكتب والأبواب الفقهية؛ ليكون سهل التناول خاصة وأنه حذف الأسانيد، بعد ذلك رأى أن يشرحه على هيئته التى رتبه عليها، ولما رأى أن الشرح يحتاج إلى تصحيح وتضعيف للأسانيد، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا من خلال الأسانيد، فأعادها إليه مع بيان درجتها، وهو إذ يحكم على الحديث يعزوه إلى من يشارك الإمام فى تخريجه من أصحاب الأصول المعتمدة مستخدمًا الرموز فى العزو إليهم.

التعريف بالكتاب :

والكتاب على وجازته فإنه غاية فى النفاسة، ولما لحق الشيخ الساعاتى بجوار

ربه، ولم يتم الكتاب وفق ولده الشيخ الجليل الأستاذ عبد الرحمن البنا لإتمام الكتاب مع مجموعة من العلماء الأجلاء.

وقد طبع هذا الكتاب الفتح الربانى فى أعلى الصفحة وفى أدناها بلوغ الأمانى، وفصل بينها بجدول، وقد رصع بلوغ الأمانى بتفريق كلام الحافظ ابن حجر القول المسدد على المواضع التى عرض لها، والكتاب درة نادرة وذخيرة فاخرة تحققت بها أمنية الشيخ الذهبى التى تمناها لكتاب المسند.

(فيض البارى على صحيح البخارى) للكشميرى :

المؤلف :

محمد أنور شاه عبد الكبير بن عبدالخالق الكشميرى الحنفى، ولد فى قرية ودوان - على وزن لبنان - من أعمال لولاب فى مقاطعة كشمير سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف، قرأ على والده ثم على بعض علماء عصره، كان فاضلاً عالماً بارعاً، أسس معهداً علميًا سمى : الفيض العام، له خصائص وآداب امتاز بها فى تدريس الحديث، وله أسانيده، توفى سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة وألف للهجرة.

وقد أثرى المكتبة الحديثية بعدة مصنفات منها : (فيض البارى على صحيح البخارى) طبع فى مجلد واحد فى القاهرة سنة ١٩٣٨م، ومنها : (العرف الشذى من جامع الترمذى)، أمالى سنن أبى داود، أمالى على صحيح مسلم، حاشية على سنن ابن ماجه، فصل الخطاب فى مسألة أم الكتاب، وغيرها[٨].

التعليق على مسند أحمد بن حنبل للعلامة أحمد محمد شاكر :

واكب صنيع الشيخ الساعاتى السابق - فى بلوغ الأمانى - زماناً ومكاناً صنيع الشيخ أبى الأشبال أحمد محمد شاكر الذى قام بتحقيق (المسند) على ترتيبه الذى وضعه عليه الإمام أحمد تحقيقًا علميا، وعلق عليه تعليقًا دقيقًا ورقم أحاديثه وخرجها، وأبان عما تدعو إليه الحاجة، ووضع فهارس حديثة للمسند، لكن المنية وافته ولم يتجاوز الجزء السادس عشر، فأكمله آخرون.

وقد قدر الله للمسند عملاً علميا ضخمًا وتحقيقًا رائعًا فخمًا على يد المحقق المدقق الأستاذ شعيب الأرنؤوط الذى أتحف المكتبة الحديثية بأعمال يتميز فيها بطول النفس والحرص على التتبع والاستيعاب، فخرج تحقيقه للمسند فى خمسة وأربعين مجلدًا، وفهرس له فى خمسة مجلدات.

التعليق على كتاب الفوائد المجموعة مع تحقيقه للشيخ عبد الرحمن اليمانى :

من العلماء المحققين الذين خدموا السنة فى هذا الدور العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمى اليمانى المتوفى سنة ست وثمانين وثلاثمائة وألف، ومن أعماله العلمية الدقيقة تحقيقه وتعليقه على كتاب (الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى) وقد تحدث فضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف عن الشيخ اليمانى وعمله فقال : «محقق الكتاب : الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليمانى لا يجهل علمه باحث فى علوم الحديث، وله منة على الباحثين، بما يحققه من الكتب الحديثية التى نشرت فى الهند، وهو ذو باع طويل فى علم رجال الأثر، وقد اجتهد فى تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته ورواته، معتمدًا على أوثق المصادر، حتى إنه صحح كثيرًا من أغاليط المؤلفات فى هذا الفن، وهو بذلك جدير، وكان فى علمه أمينًا رزينًا، إذا لم يعلم يقول فى الراوى المجهول : «لم أجده ـ لا أعرفه»، وفيمن لم يستبن له أمره: «لم يتبين لى حاله» بعبارة ضابطة محققة، وذكر المحقق فى مقدمة الكتاب منهجه، وأنه إذا قورن بالعلماء المتأخرين، ظن أنه متشدد ـ وقد يكون كذلك ـ وأنه سلك مسلكًا لا يعتمد فيه كل الاعتماد على قواعد هذا الفن المدونة فى كتب علم المصطلح؛ لأنها غير كافية فى الحكم، كما يظهر لمن مارس صنيع علماء الجرح والتعديل، وتتبع أقوالهم، وتطبيقها على جزئياتها»[٩].

سادسًا : التأليف فى التخريج لأحاديث بعض المؤلفات الفقهية والأصولية وغيرها وذلك مثل (الهداية فى تخريج أحاديث البداية):

المؤلف :

الإمام أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغمارى، ولد سنة ١٣٢٠هـ، وطلب العلم مبكرًا، ورحل من أجله، وكتب كثيرًا من المؤلفات التى بلغت مائتين، أكثرها فى الحديث، توفى ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٣٨٠هـ.

منهجه فى التخريج :

الكتاب تخريج لأحاديث كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد، سلك الشيخ الغمارى - رحمه الله تعالى - فى كتابه هذا مسلك الاستيعاب فى التخريج، وهو يتعرض لجهود السابقين فيوافق البعض، ويعارض البعض الآخر، وقد التزم فى كتابه تخريج الأحاديث المرفوعة فقط، ولم يتعرض

للأحاديث الموقوفة على الصحابة من الآثار، وعلل ترك الأحاديث الموقوفة بأنه لا يرى حجة فى موقوف، وتركه تخريج الموقوف عد عيبًا ونقصًا فى الكتاب، ومما لا شك فيه أنه لو فعل لأغنى وأفاد طلاب الحديث[10].

(الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج) :

المؤلف :

السيد عبد الله بن محمد الصديق الغمارى، ولد سنة ١٣٢٨هـ بطنجة بالمغرب الأقصى، ونشأ فى رعاية والده، ورحل لطلب العلم، وحصل على عالمية الأزهر، واشتغل بالتدريس فيه، وصنف عددًا من المصنفات النافعة.

الكتاب :

هذا المُؤلف تخريج لأحاديث كتاب (منهاج الوصول فى معرفة علم الأصول للبيضاوى) وهو يخرج الحديث على الاستيعاب ويعزوه إلى من خرجه عزوًا إجماليا، فيذكر من أخرجوا الحديث ولا يذكر الكتب والأبواب التى وجد فيها، ويذكر الراوى الأعلى للحديث، وقد ذكر محقق الكتاب[11] أن المؤلف يذكر الأحاديث فى معظمها بالمعنى لا تحديدًا بألفاظ من نسب إليه الرواية، ومن محاسن هذا التخريج أنه يحكم على الأحاديث التى فى غير الصحيحين، ويذكر ما فيها من علل إن كانت معلة، وهو كذلك يذكر بعض الروايات التى وردت فى الباب الذى جاء فيه الحديث، وإن لم تكن هذه الروايات فى الأصل.

ومن هذه المؤلفات فى تخريج أحاديث الكتب الفقهية تخريج الشيخ الألبانى المسمى: **(إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل)** فى الفقه الحنبلى، وكذا **(فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب)** للقضاعى تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصديق الغمارى.

سابعًا : التأليف فى قواعد علوم الحديث ومصطلحه :

قواعد فى علوم الحديث للتهانوى :

المؤلف :

العلامة المحقق ظفر أحمد بن لطيف العثمانى التهانوى، ولد فى ربيع الأول سنة ١٣١٠هـ فى (ديوبند) ببلاد الهند، واشتغل بطلب العلم مبكراً ورحل لأجله، وألف فأبدع وصنف فأشبع، توفى ـ رحمه الله ـ سنة ١٣٩٤هـ.

الكتاب :

قال عنه محققه الأستاذ / عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ «تدارك به مؤلفه قسمًا كبيرًا من المباحث المغفلة فى كتب مصطلح

الحديث وعلومه، فنظمها خير تنظيم، وقعدها أحسن تقعيد، فساقها مساق القواعد المستقرة، وأوردها مورد الضوابط المستقلة، تصحبها أدلتها وشواهدها.

وقد نخل المؤلف كتب الرجال والمصطلح والأصول والفقه والتخاريج وشروح الحديث والتاريخ وما إليها، مما وصلت إليه يده، وغربلها غربلة العارف البصير، فاستخرج ما فيها من الفوائد المغمورة، والقواعد المنثورة، ونسقها وبوبها خير تبويب[١٢] ... إلخ ما قال المحقق رحمه الله».

قواعد التحديث فى فنون مصطلح الحديث للقاسمى :

المؤلف :

العلامة محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد سعيد بن قاسم المعروف بالقاسمى نسبة إلى جده، ولد سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف، علامة الشام ونادرة الأيام، والمجدد لعلوم الإسلام، فقيه أصولى، مفسر محدث، أديب متفنن، صاحب تصانيف واسعة الانتشار، توفى سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مائة وألف[١٣].

الكتاب :

أما كتابه هذا فقد قال عنه الشيخ محمد رشيد رضا : «بلغ فى مصنفه هذا سدرة المنتهى من هذا العلم الاصطلاحى المحض، الذى يومىء بكد الحافظة، ويستنبط بقوة الذاكرة، فلا يستلذه الفكر الغواص على حقائق المعقولات، ولا الخيال الجوال فى جواء الشعريات، ولا الروح المرفرف فى رياض الأدب أو المحلق فى سماء الإلهيات، إذ جعله كأنه مجموعة علوم وفنون وأدب وتاريخ وتهذيب وتصوف، مصطفاة كلها من علم حديث المصطفى صلوات الله عليه وعلى آله، ومن كتب طبقات العلماء المهتدين به، كأنه قرص من أقراص أبكار النحل، جنته من طرائف الأزهار العطرية، ومجت فيه عسلها المشتار من طوائف الثمار الشهية، فلعل الظمآن لهذا العلم لا يجد فيه كتابًا تطيب له مطالعته كله، فينهله ويعله ولا يمله، كأنه أقصوصة حب، أو ديوان شعر، اللهم إلا هذا الكتاب»[١٤].

الباعث الحثيث فى شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، للشيخ أحمد شاكر :

ألف الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة كتابه المشهور : (علوم الحديث) الشهير بـ (مقدمة ابن الصلاح) فكان أصلاً للكاتبين بعده فى علوم الحديث، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك ومقتصر،

ومعارض له ومنتصر، كما قال الحافظ ابن حجر.

وكان من هؤلاء المعنيين بكتاب ابن الصلاح الحافظ ابن كثير المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، حيث اختصر مقدمة ابن الصلاح فى رسالة لطيفة سماها : (اختصار علوم الحديث)، استدرك فيها على ابن الصلاح استدراكات مفيدة، يبدؤها بقوله : قلت. فسهل على طالب الفن تناوله فى رسالة وسط، لم يختصرها اختصارًا مضغوطًا مختلا، ولا أطالها تطويلاً مملا[15].

وقد اعتنى باختصار ابن كثير جماعة من العلماء، فكتب الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، المدرس بالحرم المكى عليه بعض التعليقات المفيدة، وكذلك اعتنى به العلامة أحمد محمد شاكر فكتب عليه تعليقات طالت فكانت كالشرح لهذا المختصر، وهو فى طبعته الأولى حرص على أكثر الحواشى التى كتبها الشيخ محمد عبد الرزاق ورمز لها بحرف (ح) ورمز إلى ما كتبه هو بحرف (ش) إلا أنه فى الطبعة الثانية جعل الشرح كله من قلمه وزاد فيه بعض الزيادات.

فخرج الكتاب بعد تعليقات الشيخ أحمد شاكر ـ والتى امتازت بالدقة والإحاطة ـ جامعًا لما تفرق من شتات هذا الفن يستطيع المرء أن يقول بعد قراءته : إن فيه الغنية عن كثير من المجلدات والمطولات.

منهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر :

من المؤلفات التى كتبت حديثًا فى علوم الحديث كتاب الأستاذ الدكتور / نور الدين عتر رئيس قسم علوم القرآن والسنة بكلية الشريعة بجامعة دمشق.

وقد أتى هذا الكتاب بجديد مفيد، وتميز بمزايا ذكرها الأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبة فى تقريظ الكتاب نجملها فيما يلى :

١ - حسن التقسيم والتفصيل، فالمؤلف قد ابتكر تقسيم علوم الحديث فصاغه صياغة جديدة فى نظرية علمية كاملة تبرز كمال هذا العلم ودقته.

٢ - الاعتناء بضرب الأمثلة لأنواع علوم الحديث وعدم الاقتصار على أمثلة القدامى، مع الاهتمام بشرح الأمثلة شرحًا جيدًا.

٣ - العناية الفائقة بتخريج الأحاديث التى مثل بها لأنواع علوم الحديث، ومناهج النقد عند المحدثين، وعزوها إلى مخرجيها الذين رووها فى كتبهم، وبيان الراجح فى الحكم على الأحاديث التى اختلف فى بيان درجتها علماء الحديث والجرح والتعديل.

٤ - العناية الفائقة بالأعلام الذين ذكروا فى هذا الكتاب بتواريخ وفيات الأعيان، وبذلك يضع أمام القارئ صورة صادقة للتطور العلمى والتدرج فى التأليف فى هذا الفن.

٥ - سعة الاطلاع على كتب هذا الفن التى تكون فى مجموعها مكتبة مستقلة بذاتها، وإن القارئ ليلمس أن المؤلف غاص فى أعماقها من مخطوط ومطبوع، واستخرج درر فوائدها، ثم نظمها نظمًا بديعًا فى هذا الكتاب.

٦ - دقته فى تحرير الآراء والأقوال التى كثرت فيها الخلافات والتوفيق بين ما ظاهره التعارض.

٧ - الرد على بعض المؤلفين الذين ألفوا فى هذا الفن فلم يوافقوا الصواب بعبارة عفة مهذبة.

٨ - عناية المؤلف بالرد على بعض الآراء الاستشراقية التى لم تقم على أساس علمى سليم.

٩ - حرصه على بيان أن مناهج المحدثين فى النقد أصل المناهج فى النقد وأدقها سواء كان ذلك فى نقد المتون أم نقد الأسانيد.

١٠ - إبرازه دقة تطبيق المسلمين لهذا المنهج النقدى الدقيق الكامل اشامل كل جوانب النقد[١٦].

ثامنًا : التأليف فى موضوعات معينة من قواعد علوم الحديث ومصطلحه :

ومنها التأليف فى التخريج ودراسة الأسانيد، وذلك مثل : كتاب (**كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ**) للأستاذ الدكتور / **عبد الموجود محمد عبد اللطيف**.

من العلوم التى جد التأليف فيها فى هذا الدور، علم تخريج الأحاديث وكيفية الحصول على الأحاديث بالطرق المختلفة، نعم كانت المؤلفات التى يستعان بها على تخريج الأحاديث، أنشأها العلماء من قديم، لكن التأليف فى مناهج العلماء فى هذه الكتب وكيفية الاستعانة بها وطرق التخريج، وكيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها وكيفية التعامل مع كتب الرجال، التأليف بهذه الكيفية لم يكن موجودًا إلى هذا الدور التاسع، وكان من أوائل الكاتبين فيه الأخ الزميل فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الموجود محمد عبد اللطيف ... أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة، وعميد كلية الدراسات الإسلامية بأسوان سابقًا.

وقد جاء كتابه الذى سماه (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ) موسوعة علمية ضخمة ينتفع بها طلاب الدراسات العليا فى قسم الحديث والباحثون

المتخصصون، لما اشتمل عليه من غزارة فى مادته العلمية، وحرص على استيعاب المراجع التى يحتاج إليها عند تخريج الحديث.

وقد قدم له ببحوث هامة بدأها بتعريف التخريج، وبيان موضوعه ومنزلته، ثم مراحل علم التخريج حتى اكتماله، وضمن ذلك الحديث عن الكتابة فى عهد النبى ﷺ، وتعرض لمذاكرة الحديث، وبيان بعض صحائف الصحابة - رضوان الله عليهم، وتحدث عن تدوين السنة، ثم بين ماهية كل نوع من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث، ثم بين طرق التخريج على وجه الإجمال، كما بين ترتيب كل منها وفق ظهورها، ثم تحدث عن حالات التخريج وصيغه عند المحدثين، ثم وضح طرق التخريج على جهة التفصيل حسب أسبقيتها، وذكر مميزات وعيوب كل منها، ومراجع التخريج التى تندرج تحت كل طريقة على حدة. ثم بين كيفية دراسة الأسانيد والحكم عليها، ثم ذكر أهم المراجع والمصادر التى تساعد الباحث على ذلك، كما أورد كثيرًا من الجداول التى تحتوى على الكتب الفقهية فى مصادرها لتيسير سرعة تخريج الحديث من مصادره، كما ختمه بمفاتيح لبعض مصادر السنة المشهورة اعتمد فيها على طبعات مختلفة، وقد خرج الكتاب فى مجلدين فى ثمان وستين ومائة وألف صفحة.

وقد ألف فى التخريج الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغمارى كتابه (**حصول التفريج بأصول التخريج**)، والدكتور / عبد المهدى عبد القادر كتابه : (**طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**)، والدكتور / محمود الطحان كتابه : (**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**).

تاسعًا : التأليف فى علل الحديث :

وذلك مثل علم علل الحديث من خلال كتاب (**بيان الوهم والإيهام**) لأبى الحسن بن القطان تأليف د/ إبراهيم الغمارى.

المُؤلِّف والمُؤَلَّف :

إبراهيم بن الصديق أحد العلماء خريجى دار الحديث الحسنية من خلال دراسته الجامعية التى أعدها عن الشيخ الإمام أبى الحسن بن القطان الفاسى من علماء القرن السادس، وذلك من خلال كتابه القيم (**بيان الوهم والإيهام الواقعين فى كتاب الأحكام**) والذى عقب فيه الشيخ ابن القطان على الشيخ العلامة عبد الحق الإشبيلى فى كتابه : (**الأحكام الوسطى**) وصحح ما فيه من وهم وإيهام.

وقد أبرز الأستاذ / إبراهيم بن الصديق فى هذه الدراسة التى قام بها وقدمها

أطروحة نال بها درجة الدكتوراه فى العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، أبرز مدى عناية علماء المغرب بعلم علل الحديث، الذى يعتبر أحد علوم الحديث ومصطلحه، مركزًا فى ذلك على التعريف بشخصية ابن القطان، ومكانته العلمية فى هذا الميدان، ومقارناً بين كتاب (**بيان الوهم والإيهام**) وكتاب (**الأحكام**) لعبد الحق الإشبيلى، وموضحًا الأسس التى بنى عليها الشيخ ابن القطان وجهة نظره وكتابه هذا فى مجال النقد والتعليل والجرح والتعديل، حاصرًا بحثه فى هذه الأطروحة عن هذه الشخصية المغربية الفذة فى باب تمهيدى وأربعة أبواب.

تناول فى الباب التمهيدى علم العلل عند علماء الحديث، والتعريف بالعلة، ومكانة علم العلل من علوم الحديث، وأنواع العلل فى الإسناد، والتأليف والمؤلفات فى علم العلل.

وتناول فى الباب الأول مدى تأثر المغرب بالأندلس فى هذا العلم، وأثر عبد الحق الإشبيلى فى منهج التعليل بالمغرب. وخصص الباب الثانى لدراسة كتاب : (**بيان الوهم والإيهام**) والتعريف به وبمنهجه والمؤلفات عنه، وتحدث فى الباب الثالث عن العلة عند ابن القطان، من حيث الأسس التى بنى عليها تعليله للأحاديث، والمسائل التى انفرد بها، ونماذج من مناقشاته مع حفاظ الحديث، وخصص الباب الرابع والأخير للتعليل التفصيلى عند ابن القطان، والتعليل بينه وبين عبد الحق الإشبيلى، وشمولية التعليل فى كتاب ابن القطان، وتعليل الصحة بالحسن، وخصص الخاتمة لاستخلاص النتائج العامة للبحث، ولمحاولة تقييم مدرسة ابن القطان فى علوم الحديث فى صورة واضحة جلية تبرز معالمها ومميزاتها(١٧).

ومن المؤلفات أيضًا فى علم العلل كتاب (**المداوى لعلل الجامع الصغير وشرحى المناوى**) تأليف / **أحمد بن محمد بن الصديق الغمارى**.

وكتاب : (**مرويات الإمام الزهرى المعلة فى كتاب العلل للدارقطنى، تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها**) للدكتور / **عبد الله بن محمد حسن دمغو**.

عاشراً : التأليف فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين، وذلك مثل كتاب (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة):

المؤلف :

السيد الشريف محمد بن جعفر الكتانى، المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية.

الكتـاب :

تعـد هذه الرسـالة فـهـرسـة جـيـدة لكتب الحديث وهى (كفهرست ابن النديم) فى بقية العلوم الأخـرى، وقـد اهتم المحـدثون بعلم الفهرسة والفهـارس فوضعوا كتب الأطراف لمعرفـة متون أو ألفاظ الحديث، ووضـعوا المعاجم اللغوية لمعرفة غريبه، ولمعرفة رجاله وضعوا كتب التراجم، ولمعرفة أماكن وجوده وضـعـوا التـاريخ، وهكذا فى كل فنون وفـروع هذا العلم.

وجـاء صـاحب **(الرسـالة المسـتطرفـة)** ليـفهرس لنا كتب الحديث وعلومه، فـجاءت مشتملة على أربعمائة وألف كتاب من مشهور كتب علوم الحديث، وعلى قريب من ستمائة ترجمة من مشهور تراجم على الحديث، وعلى قـريب من المائتين من مـشـهـور كـتب علمـاء الحـديث فى الأندلس والمغـرب، وعلى قـريب من ستين ترجمة من مشهور تراجم المحدثين فى الأندلس والمغرب، مع ذكـر أسـماء علمـاء الحديث فى المشرق والمغرب بكناهم، وألقابهم وشـهـرتهم ووفـاتهم، ومـا لكل واحـد منهم من كتاب، وفى الرسالة محدثون من القرن الثانى إلى القرن الرابع عشر[١٨].

ومن المؤلفـــات أيضًـــا فى تـاريخ السنة ومناهـج المحـدثين كـتــاب : **(السنة قـبل التدوين)** للدكتور / **عجاج الخطيب.**

وكتـاب **(تاريخ فنون الحـديث النبـوى)** **للشيخ عـبـد العـزيز الخـولى** المتـوفى سنة ١٣٤٩هـ.

وكتـاب **(مـقـاييس نقـد مـتـون السنة)** للدكتور/ **مسفر بن عزم الله الدينى.**

حـادى عـشـر : التـأليف فى أصـول تصـحيح وتحـقـيق نصـــــوص السـنة ونشرها وفهرستها :

وذلك مـثل : تصـحـيح الكتب، ووضع الفهـارس المعجمة، وكيفية ضبط الكتاب. وقد سـبق المسلمـون الإفـرنج فى ذلك كـمـا بَيَّن العلامة أحمد محمد شاكر.

العلامـة الشيـخ أحـمد شاكر: محدث محقق وعـالم مـدقق، برع فى علم الحـديث، وعرف بجودة التحقيق، وقد كتب هذا البحث فى مقدمته التى استهل بها شرحه المجود لسنن الترمذى، دعتـه إليها مناسبـة تحقيق هذا الكتـاب، وإخـراجـه على أحـسـن وجـوه الضبط والتصحيح.

وقد كتب الشيخ هذا البحث فى وقت كان طلاب العلم قـد فـتنوا بكتب المسـتـشـرقين، فأراد الشيخ أن يكشف حال المستشرقين فيما ظهروا فيه من الإتقان وحسن الإخراج بسبق المسلمين لهم فى ذلك سبقًا بعيدًا ليذهب هذا الافتتان الكبيـر بهم، فكتب هذه الصفحات عرضًا، ولم يقصد أن يكتب عن المستشرقين أو الاستشراق بوفاء واستكمال.

وقد أرخ فى هذه الرسالة لبداية تأليف معاجم اللغة عند المسلمين من زمن الخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى سنة ١٧٠ هـ ولبداية تأليف كتب الطبقات وكتب معاجم رجال الحديث، وكتب الفهارس، وكيف صنفها الأقدمون قبل قرون ودهور من الفرنجة، فالمسلمون هم الأصلاء السابقون والمستشرقون هم اللاحقون المقتبسون(١٩).

وله بحث آخر فى مقدمة تحقيقه لمسند أحمد.

وهناك رسالة فى أصول التصحيح للكتب للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى.

ثانى عشر : التأليف فى الدفاع عن النفس ورد شبهات المغرضين من المستشرقين وغيرهم :

ومن أمثلة ذلك كتاب (دراسات فى **الحديث النبوى وتاريخ تدوينه**) للدكتور / **محمد مصطفى الأعظمى**.

أصل هذا الكتاب كتب باللغة الإنجليزية وقدم إلى جامعة كمبردج لنيل درجة الدكتوراه، ثم أعاد كتابته باللغة العربية فتخلى عن الإيجاز الذى كتب به البحث أولاً.

تحدث المؤلف فى مقدمة كتابه عن اتجاه المستشرقين إلى دراسة الأحاديث النبوية، فأشار إلى ما كتبه المستشرق (أغناس غولتسيهر) وما كتبه (شاخت) وانتهى إلى أنه ليس هناك حديث واحد صحيح، وكيف تركت مؤلفاتهم أثرًا عميقًا فى تفكير بعض الباحثين، وكيف أصبحت أناجيلاً فى أنظارهم ؟!

وأشار إلى أن بحوث هؤلاء المستشرقين لم تكن ناضجة، ومناهج بحثهم لم تكن علمية، فاشتملت مؤلفاتهم على أغاليط وأخطاء فادحة، وأن جل هذه الأخطاء العلمية تجمع فى كتابات «شاخت».

ونظراً لما أثير حول السنة النبوية من اعتراضات، وما بذر فى طريقها من تشكيكات، أصبح البحث فى الأحاديث النبوية ودواوينها أمراً لازمًا وواجبًا كما ذكر مؤلف الكتاب، ولأجل الوصول إلى الحقيقة قام بهذا البحث لإظهار قيمة السنة النبوية وطريقة الحفاظ عليها، ومدى إمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها من الناحية العلمية.

فتحدث فى هذا البحث عن : مكانة السنة فى الإسلام، والنشاط التعليمى فى الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام، وناقش قضية كتابة الأحاديث النبوية وإباحتها، وتحدث عن كتابات الصحابة للأحاديث النبوية، وكذلك

كتابات التابعين وأتباع التابعين، ثم تحدث عن مشاكل الأسانيد وما يدور حولها من الشبهات، وهذا الذى سبق القسم الأول للكتاب، أما الثانى فهو يتألف من بعض المخطوطات التى عاش أصحابها فى نهاية القرن الأول إلى منتصف القرن الثانى، ثم عكف على مخطوطة منها ليحققها ويتعمق فى دراستها من أجل الوصول إلى نتائج تخدم البحث، وقد وقع اختياره على أصغر مخطوطة من بين ما وقف عليه وهى نسخة سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضي الله عنه[٢٠].

ومن المؤلفات فى الدفاع عن السنة ورد الشبهات أيضًا كتاب (**الأنوار الكاشفة لما فى كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**)، للشيخ / عبد الرحمن ابن يحيى المعلمى اليمانى، وكتاب (**زوابع فى وجه السنة قديماً وحديثاً**) لصلاح الدين مقبول.

ثالث عشر : التأليف فى فهارس أطراف متون الأحاديث فى كتاب أو أكثر من المؤلفات فى السنة وعلومها :

ومثال ذلك : (**موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف**) لأبى هاجر محمد السعيد ابن بسيونى زغلول.

جاءت هذه الموسوعة مرتبة على طريقة الأطراف التى عرفت عند المحدثين من قديم، إلا أنها تميزت عن كتب الأطراف السابقة فاعتمدت على عدد ضخم من المصادر حيث قصد الاستيعاب فى التخريج، ففى مقدمة الموسوعة نقرأ قائمة بأسماء المصادر التى اعتمد عليها فتصل إلى مائة وخمسين.

وبهذا تكون الموسوعة قد سهلت العثور على الحديث ولكن بشرط أن يعرف طالب الحديث طرف الحديث الأول حيث رتبت الأطراف فيها ترتيبًا هجائيا بنظام ألف بائى دقيق.

وأوردت الموسوعة أهم أحاديث الشمائل والتى تضاهى أحكام الأحاديث المرفوعة اللفظية فى حكم الرفع.

ومن المؤلفات فى فهارس أطراف المتون فى العصر الحديث: كتاب (**البغية فى ترتيب أحاديث الحلية لأبى نعيم الأصبهانى**) للمحدث / عبد العزيز الغمارى. والله أعلم،

أ. د/ أحمد محرم الشيخ ناجى

الهوامش :

(١) انظر : منهج النقد فى علوم الحديث، د/ نور الدين عتر، صـ ٧٠ ـ ٧١ .

(٢) انظر : مقالات الكوثرى، صـ ٦٧ ـ ٦٩ .

(٣) الوسيط فى علوم الحديث، د/ محمد أبو شهبة، ص ١١٧ـ ١١٨.

(٤) راجع المقدمة ١٣ ـ ٣٨ .

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحية ١/ ٣٠ .

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٤٢ .

(٧) مقالات الكوثرى، صـ ٧٤ ـ ٧٥ .

(٨) راجع : إتحاف القارئ بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخارى، صـ ٢٤٢ .

(٩) تقديم الشيخ عبد الوهاب للفوائد المجموعة، صـ ١٥ .

(١٠) راجع : ترجمة الشيخ ومنهجه فى مقدمات التحقيق ٤٧ ـ ٦٤ .

(١١) راجع مقدمة المحقق، صـ ٦ .

(١٢) راجع مقدمات المحقق ٢/ ١٠ .

(١٣) انظر ترجمة القاسمى فى مقدمة قواعد التحديث بقلم ظافر القاسمى ٢٠ ـ ٣٢ .

(١٤) قواعد التحديث، صـ ٨ ـ ٩ .

(١٥) تقديم الشيخ عبد الرزاق حمزة للباعث الحثيث، صـ ١٠ .

(١٦) تقريظ الشيخ أبى شهبة للكتاب فى مقدماته، صـ ٧ ـ ١١ .

(١٧) راجع : تقديم د/ عبد الكبير العلوى للكتاب ١/ ٤ ـ ٥ .

(١٨) راجع الرسالة المستطرفة، صـ ٧ .

(١٩) راجع : مقدمة تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة، صـ ٥ ـ ٦ .

(٢٠) راجع مقدمة المؤلف، صـ ط : ع.



رقم الإيداع ١٧٩٦٤ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 205 - 137 - 0

مطابع [illegible] التجارية ـ قليوب ـ مصر